



جمهورية مصر العربية

محكمة النقض

المكتب الفني

مجموعة

الاحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد المدنية

ومن الدوائر المدنية ودائرة الاحوال الشخصية

السنة الجارية والأربعون

(الجزء الأول)

من يناير ١٩٩٠

حتى إبريل ١٩٩٠

القاهرة

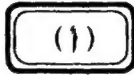
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

الاحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية
ومواد الأحوال الشخصية

جلسة ١٤ من أبويل سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / أحمد محدث المراضى وعضوية السادة المستشارين نواب رئيس المحكمة محمود شوقى أحمد شوقى ، محمد رافت خفاجى ، محمد حسن عبد الوهاب العفيفى ، محمد فتحى الجمهودى ، ريمون فهمى اسكندر ، أحمد محمود مكى ، يحيى كمال الدين عارف ، إبراهيم محمد عبده الطويلة ، محمد جمال الدين حامد وانور رشاد العاصى .



الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٥٨ القضائية « هيئة عامة » :

(١ - ٢) إيجاز « تملك المساكن الاقتصادية والمتوسطة » . قانون .

١ - تملك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التى أقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ نظير أجره - نقل عن أجرتها القانونية - بواقع جنيه للغرفة من الإسكان الاقتصادى وجنيه ونصف للغرفة من الإسكان المتوسط . نص المادتين ٧٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ١ من قرار رئيس مجلس الوزراء ١١٠ لسنة ١٩٧٨ . سريان حكمه على تملك المساكن التى نقل أجره الغرفة فيها عن هذا الحد . علة ذلك .

٢ - تقرير المشرع تملك المساكن الاقتصادية والمتوسطة متى كانت أجرتها - التى نقل عن الأجرة القانونية - بواقع جنيه للغرفة الواحدة أو أقل فى الاقتصادى منها وبواقع جنيه ونصف أو أقل من الأخرى المتوسطة . شرطه . شغلها قبل ١٩٧٧/٩/٩ . لايلزم أن يكون طالب التملك هو الشاغل لها فى هذا التاريخ . م ٧٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، قرار رئيس مجلس الوزراء ١١٠ لسنة ١٩٧٨ والملحق رقم (١) المرفق به .

(٣) حكم « تسبب الحكم » . دعوى « الدفاع فى الدعوى » .

الدفاع الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه . وجوب أن يكون صريحاً جازماً كاشفاً عن

المقصود منه .

(٤) حكم « مالا يعيب تسبب الحكم » . القصور فى الأسباب القانونية .

انتهاء الحكم صحيحاً إلى توافر شروط تملك المسكن للأسباب الواردة بتقرير الحجير .

عدم إirاده أسباباً خاصة لهذه الشروط وقصوره فى الإفصاح عن سنده القانونى . لاعيب .

(٥) نقض « المصلحة فى الطعن » . مالا يصلح سبباً للطعن . إيجار .

التعى الذى لا يحقق للطاعن سوى مصلحة نظرية بحتة . عدم صلاحيته سبباً للطعن

بطريق النقض . مثال « فى تملك المساكن » .

=====

١ - النص فى المادة ٧٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع

الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أن « تملك المساكن الشعبية

الاقتصادية والمتوسطة التى أقامتها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل

بهذا القانون نظير أجره تقل عن أجرتها القانونية إلى مستأجرها على أساس

سداد الأجرة المخفضة لمدة خمس عشرة سنة ، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع

التي يصدر بها من رئيس مجلس الوزراء » وفى المادة الأولى من قرار رئيس

مجلس الوزراء ١١٠ لسنة ١٩٧٨ على أنه « فيما عدا المساكن التى أقيمت

من إستثمارات التعمير يكون تملك وحدات المساكن الشعبية الاقتصادية

والمتوسطة التى أقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ وأجرت بأقل

من الأجرة القانونية بواقع جنيه للغرفة من الأسكان الاقتصادى وجنيه ونصف للغرفة من الأسكان المتوسط يتم تمليكها وفقاً لأحكام المادة ٧٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه وطبقاً للقواعد والشروط والأوضاع الموضحة بالملحق رقم (١) المرافق لهذا القرار « - يدل على أن المشرع رأى أن ضالة أجرة هذه المساكن إلى الحد الذى بينه قرار رئيس مجلس الوزراء من شأنه أن يجعل تكاليف إدارتها وصيانتها تربو على أجرتها وتثقل عبئاً على موازنة المحافظات فرأى أن تتخفف من هذه العبء بتمليك هذه المساكن لشاغليها وهو ما يدل من باب أولى على انصراف حكم النص إلى تملك المساكن التى تقل أجرة الغرفة فيها عن هذا الحد .

٢ - مفاد نص المادة ٧٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والمادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء المشار اليهما أن المشرع قرر تملك المساكن الشعبية الاقتصادية التى تقل أجرتها عن الأجرة القانونية متى كانت الأجرة بواقع جنيه للغرفة الواحدة أو أقل والمتوسطة متى كانت أجرة الغرفة جنيه ونصف أو أقل وذلك على التفصيل السابق بيانه وأن ما اشترطه بصريح هذين النصين أن تكون هذه المساكن قد تم شغلها قبل ١٩٧٧/٩/٩ ولم يوجب أن يكون طالب التملك هو الشاغل لها فى هذا التاريخ يؤكد هذا النظر ما أورده المشرع فى الملحق رقم (١) المرفق بقرار رئيس المجلس الوزراء المشار إليه

من التصريح باتقام إجراءات التمليك مع الخلف العام للمستأجر أو من تلقى حق الإجارة عنه بأداة قانونية سليمة وما أوجبه من مراعاة أن يخضع من مقابل التمليك المبالغ المدفوعة كأجرة لوحدة سكنية أخرى مماثلة في المحافظة ذاتها أو حتى في محافظة أخرى .

٣ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الدفاع الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه بأسباب خاصة هو الذي يقدم إليها صريحاً على وجه جازم يكشف عن المقصود منه .

٤ - إذ خلص الحكم المطعون فيه إلى توافر شروط تمليك المسكن استناداً إلى الوقائع الواردة بتقرير الخبير فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ولا علمه إن لم يورد أسباباً خاصة لهذه الشروط كما لا يبطله القصور في الاقصاد عن سنده القانوني .

٥ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن النعمى الذى لا يحق للطاعن سوى مصلحة نظرية بحته لا يصلح سبباً للطعن ، وإذ كان يستوى للطاعنين - وقد انتهى الحكم المطعون فيه صحيحاً إلى توافر شروط تمليك المطعون ضده الأول للمسكن موضوع النزاع أن يجرى منطوقة بثبوت ملكيته لهذا المسكن أو بالزام الطاعنين بتحرير عقد تمليك له فإن النعمى لا يحق لهما سوى مصلحة نظرية بحته ويكون غير مقبول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام على الطاعنين الدعوى رقم ١٨٧٨ لسنة ١٩٨٣ مدنى قنا الابتدائية بطلب الحكم بتثبيت ملكيته للمسكن الشعبى الاقتصادى الميّن بالأوراق والتسليم ذلك إنه إستأجره بأجره شهرية مقدارها بعد التخفيض ٣,١٦٥ جنيه وتوافرت له شروط تملكه طبقاً للمادة ٧٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقرار رئيس مجلس الوزراء ١١٠ لسنة ١٩٧٨ فأقام الدعوى بالطلبات السالفة . ومحكمة أول درجة بعد أن نذبت خبيراً وقدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٧ برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف ١٧٤ لسنة ٥٦ ق وبتاريخ ١٩٨٨/٢/٨ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبالطلبات . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بتنقض الحكم . وعرض الطعن على الدائرة المدنية فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياًها .

وحيث إن الدائرة المختصة رأت العدول عن المبدأ الذي قرره أحكام سابقة من أن نص المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ قد اشترط لتمليك المساكن الشعبية أن تكون أجرة الغرفة في الاقتصاد منها جنيها وأن تكون أجرة الغرفة في المتوسط منها جنيها ونصف فإن نقصت أجرة أى منها عن ذلك لم يجز تملكها . فقررت بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١٦ إحالة الطعن إلى الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية للفصل فيه عملا بنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . وإذ حددت الهيئة جلسة لنظره قدمت النيابة مذكرة تمسكت فيها برأيها السابق .

وحيث إن النص في المادة ٧٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأملاك وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أن « تملك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التى أقامتها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل بهذا القانون نظير أجرة تقل عن أجرتها القانونية إلى مستأجرها على أساس سداد الأجرة المخفضة لمدة خمس عشرة سنة . وذلك وفقا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء » وفى المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء ١١٠ لسنة ١٩٧٨ على أنه « فيما عدا المساكن التى أقيمت من إستثمارات التعمير يكون تملك وحدات المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التى أقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩

وأجرت بأقل من الأجرة القانونية بواقع جنيه للغرفة من الإسكان الاقتصادى وجنيه ونصف للغرفة من الإسكان المتوسط يتم تملكها وفقا لأحكام المادة ٧٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه وطبقا للقواعد والشروط والأوضاع الموضحة بالملحق رقم (١) المرافق لهذا القرار « - يدل على أن المشرع رأى أن ضالة أجرة هذه المساكن إلى الحد الذى بينه قرار رئيس مجلس الوزراء من شأنه أن يجعل تكاليف إدارتها وصيانتها تروى على أجرتها وتقتل عبنا على موازنه المحافظات فرأى أن تتخفف من هذا العبء بتمليك هذه المساكن لشاغليها وهو ما يدل من باب أولى على انصراف حكم النص إلى تملك المساكن التى تقل أجره الغرفة فيها عن هذا الحد . لما كان ذلك وكانت الأحكام الصادرة بجلسة ١٩٨٤/١/١٩ فى الطعن ٥٢٦ لسنة ٥٣ ق ، و بجلسة ١٩٨٩/١١/٢٠ فى الطعن ٤٤٢ لسنة ٥٣ ق و بجلسة ١٩٩٠/٥/٢٤ فى الطعن ٢٢٠ لسنة ٥٦ ق قد خالفت هذا النظر وجرى قضاؤها على أن قرار رئيس مجلس الوزراء لم يجز تملك المساكن الشعبية الاقتصادية التى تقل أجرة الغرفة فيها عن جنيه واحد ولم يجز تملك المساكن الشعبية المتوسطة التى تقل أجرة الغرفة فيها عن جنيه ونصف فإنه يتعين العدول عن هذا المبدأ بالاغلبية المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية .

وحيث إنه عملاً بنص الفقرة ذاتها يتعين على الهيئة أن تفصل فى الطعن المحال إليها .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعنان بالوجه الأول من السبب الأول وبالسبب الثانى منها على الحكم المطعون فيه أنه قضى بأحقية المطعون

ضده الأول في تملك المسكن الشعبي الاقتصادي موضوع النزاع على خلاف نص
المادتين ٧٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء
١١٠ لسنة ١٩٧٨ إذ تقل أجرة الغرفة في هذا المسكن عن جنيته ولم يكن
المطعون ضده الأول شاغلاً للمسكن قبل تاريخ ١٩٧٧/٩/٩ ولم يستظهر الحكم
ما إذا كان المسكن من النوع الاقتصادي أو المتوسط أو أقسم من غبر
استثمارات التعجير وتم حصره بمعرفة المحافظة وسداد المطعون ضده الأول ١٨٠
مثل القيمة الإيجارية ، كما أنه استند في قضائه إلى تقرير الخبير في توافر
شروط التملك في حين أنها مسألة قانونية كان يتعين على المحكمة أن تعرض
لها وتقول كلمتها فيها فخالف الحكم بذلك القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه
القصور في التسبيب مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن مفاد نص المادة ٧٢ من القانون ٤٩
لسنة ١٩٧٧ والمادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء المشار إليها أن
المشرع قرر تملك المساكن الشعبية الاقتصادية التي تقل أجزتها عن الأجرة
القانونية متى كانت الأجرة بواقع جنيته للغرفة الواحدة أو أقل والمتوسطة متى
كانت أجرة الغرفة جنيته ونصف أو أقل وذلك على التفصيل السابق بيانه ، وأن
ما اشترطه بصريح هذين النصين أن تكون هذه المساكن قد تم شغلها قبل
١٩٧٧/٩/٩ ولم يوجب أن يكون طالب التملك هو الشاغل لها في هذا
التاريخ ، يؤكد هذا النظر ما أورده المشرع في الملحق رقم (١) المرفق بقرار

رئيس مجلس الوزراء المشار إليه من التصريح بإتمام إجراءات التملك مع الخلف العام للمستأجر أو من تلقى حق الإجارة عنه بأداة قانونية سليمة وما أوجبه من مراعاة أن يخضع من مقابل التملك المبالغ المدفوعة كأجرة لوحدة سكنية أخرى مماثلة في المحافظة ذاتها أو حتى في محافظة أخرى ، لما كان ذلك وكان المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الدفاع الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه بأسباب خاصة هو الذي يقدم إليها صريحاً على وجه جازم يكشف عن المقصود منه ، وكان الطرفان قد اتفقت كلمتهما على أن المطعون ضده الأول كان يستأجر في المبنى ذاته مسكناً مماثلاً مكوناً من ثلاث غرف وصالة إعتباراً من ١٩٦٣/٢/١ بعقد مؤرخ ١٩٦٣/٢/١٦ بأجرة مماثلة كان مقدارها قبل التخفيض خمسة جنيهات ثم خفضت إلى ٣,٦١٠ جنيه وأن مسكن النزاع كان مؤجراً لآخر بعقد مؤرخ ١٩٦٨/٣/١ وبتاريخ ١٩٧٧/١٠/٢٦ وافق رئيس مجلس المدينة على طلبهما تبادل المسكنين لاعتبارات صحية وحرر للمطعون ضده الأول عقد إيجار العين محل النزاع بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٥ واتخذ مجلس المدينة إجراءات تملكها له ، ثم أخطره في ١٩٧٨/٦/٢٨ بوقف خصم الأجرة لاستكمال سداد مقابل التملك مما مفاده توافر شروط تملك المسكن المشار إليها بوجه النعي للمطعون ضده الأول فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص إلى توافر تلك الشروط استناداً إلى الوقائع الواردة بتقرير الخبير فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ولا عليه إن لم يورد أسباباً خاصة لهذه الشروط كما لا يبطله القصور في الإفصاح عن سنده القانوني ، ويكون النعي على غير أساس .

وحيث إن حاصل ماينعاه الطاعتان بالوجه الثانى من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ذلك إنه قضى بثبوت ملكية المطعون ضده الأول للمسكن موضوع النزاع فى حين أنه كان يتعين القضاء بإلزام الدولة بتحرير عقد تملك له مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن - المقرر فى قضاء هذه المحكمة إن النعى الذى لا يحقق للطاعن سوى مصلحة نظرية بحته لا يصلح سببا للطعن . لما كان ذلك وكان مستوى للطاعنين - وقد انتهى الحكم المطعون فيه صحيحا إلى توافر شروط تملك المطعون ضده الأول للمسكن موضوع النزاع أن يجرى منطوقه بثبوت ملكيته لهذا المسكن أو بإلزام الطاعنين بتحرير عقد تملك له فإن النعى لا يحقق لهما سوى مصلحة نظرية بحته ويكون غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////

« أولاً »

الأحكام الصادرة في طلبات رجال القضاء

جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / مزروق فكروني نائب رئيس المحكمة ومعضوية

السادة المستشارين / احمد نصر الجندس نائب رئيس المحكمة ، مصطفى حسيب ،

فتحي محمود يوسف وسعيد غرياني .



الطلب رقم ٢٥ لسنة ٥٥ القضائية « رجال القضاء » :

ندب :

خلو قانون السلطة القضائية من قواعد للندب . مؤداه . للجهة الإدارية سلطة اتخاذ

قرارات بما يلائم اصداها متى هدفت إلى المصلحة العامة .

////////////////

لما كانت نصوص قانون السلطة القضائية قد خلت من وضع قواعد لاختيار

من يندب من رجال القضاء أو النيابة العامة لعل من الأعمال التي يجوز ندبهم

لها وفقاً لنص المادة ٦٢ منه ولم تقرر وزارة العدل قواعد تنظيمية في هذا

الخصوص ، وكان للجهة الإدارية بمقتضى سلطتها التقديرية اتخاذ القرارات

بما يلائم اصداها من اعتبارات المصلحة العامة . وكان الطالب لم يدع

أن القرار السلبي بعدم ندبه إلى الجهة المشار إليها لمدة سنة رابعة قد هدف لغير

المصلحة العامة ، فإن هذا القرار لا يكون مخالفاً للقانون ولا مشوباً بإساءة

استعمال السلطة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الأوراق - تتحصل فى أن القاضى تقدم بهذا الطلب للحكم بإلغاء القرار بعدم تجديد نديه مستشاراً قانونياً للمجلس الشعبى المحلى لمحافظة القليوبية لمدة سنة رابعة . وقال بياناً لطلبه انه ندب لهذا العمل وطلبت الجهة المنتدب إليها تجديد نديه لمدة سنة رابعة ووافقت الجمعية العامة للمحكمة التابع لها على هذا الطلب غير ان مجلس القضاة الأعلى لم يوافق عليه وامتنع لذلك صدور القرار بتجديد نديه . وإذ كان هذا القرار ليس له ما يبرره ومعيباً بإساءة استعمال السلطة فقد تقدم بطلبه . طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب وأبدت النيابة الرأى برفضه كذلك .

وحيث إنه لما كانت نصوص قانون السلطة القضائية قد خلت من وضع قواعد لاختيار من يندب من رجال القضاة أو النيابة العامة لعمل من الأعمال التى يجوز نديهم لها وفقاً لنص المادة ٦٢ منه ولم تقرر وزارة العدل قواعد تنظيمية فى هذا الخصوص ، وكان للجهة الإدارية بمقتضى سلطتها التقديرية اتخاذ القرارات بما يلائم اصدارها من اعتبارات المصلحة العامة ، وكان الطالب لم يدع أن القرار السلبى بعدم نديه إلى الجهة المشار إليها لمدة سنة رابعة قد هدف لغبر المصلحة العامة ، فإن هذا القرار لا يكون مخالفاً للقانون ولا مشوباً بإساءة استعمال السلطة ، ويكون طلب إلغائه على غير أساس .

جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / موزوق فخرى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة

المستشارين / احمد نصر الجندى نائب رئيس المحكمة ، مصطفى حسيب ،

فتحي محمود يوسف وسعيد غريانس .



الطلبان رقما ٧٨ لسنة ٥٥ ق و ١٠٩ لسنة ٥٧ القضائية

« رجال القضاء » :

(١) إجراءات . استقالة .

طلب إلغاء قرار قبول استقالة الطالب . وجوب تقديمه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو إعلانه به أو علمه به علماً يقينياً . م ٨ / ٥ ٢ من قانون السلطة القضائية . طلبه تحويل معاشه وباقي مستحقاته على حسابه لدى احد البنوك . مؤداه . علمه اليقيني في هذا التاريخ بذلك القرار .

(٢) إجراءات . معاش .

طلب تسوية معاش الطالب على أساس إحالته إلى التقاعد بسبب مرضه وليس على مقتضى استقالته . صدره قرار قبول استقالته نهائى . أثره . رفض الطلب علة ذلك .

(٣) توقيته .

ترقية القضاء والرؤساء بالمحاكم الابتدائية . أساسها . الأقدمية مع الأهلية . درجه الأهلية . تقديرها بعناصر الكفاءة وجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها لتحقيق الأهلية ودرجاتها .

(٤) إجراءات . ترقية . صلاحيته .

دعوى الصلاحية . ماهيتها . مجرد إحالة القاضى إلى مجلس الصلاحية . مسوغ لجهة الادارة لإرجاء تربيته حتى تستقر أهليته . عدم اخطاره بأن مشروع الحركة القضائية لن يشمل بالترقية . لاعيب . علة ذلك .

١ - لما كان الطعن في قرار وزير العدل رقم لسنة ٨٦ بتاريخ ٨/٧/٨٦ بقبول استقالة الطالب هو من طلبات الإلغاء التي يتعين رفعها في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به أو علمه به علماً يقينياً عملاً بحكم الفقرة الثانية من المادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية ، وكان كتاب الطالب المشار إليه إلى وزير العدل في ١٤/٤/١٩٨٧ بطلب تحويل معاشه وباقي مستحقاته على حسابه الجاري لدى بنك مصر فرع باب اللوق مؤداه علمه اليقيني في هذا التاريخ بصدر القرار المطعون فيه بقبول استقالته ، ولم يتقدم بإلغاء هذا القرار بالطلب رقم ١٠٩ لسنة ٥٧ ق إلا في ٢٨/١١/١٩٨٧ وبدون عذر مقبول لدى المحكمة ، فإن الطلب يكون مقدماً بعد الميعاد القانوني متعيناً عدم قبوله .

٢ - لما كانت المحكمة قد قضت بعدم قبول الطعن في القرار الوزاري الصادر بقبول استقالة الطالب من عمله لتقديم الطلب بعد الميعاد بذلك أضحى القرار نهائياً فإنه لا يجوز للطالب استناداً إلى ما يدعيه من عيوب شابت هذا القرار ان يطالب احتياطياً بتسوية معاشه على أساس إحالته إلى التقاعد بسبب مرضه وليس على مقتضى استقالته من عمله لما يستلزمه الفصل في هذا الطلب من التعرض للقرار ذاته ، ومن ثم يتعين رفض الطلب الاحتياطي .

٣ - المقرر طبقاً للمادة ٤٩/٢ من قانون السلطة القضائية وفي قضاء هذه المحكمة أن ترقية القضاء والرؤساء بالمحاكم الابتدائية يكون على أساس الأقدمية مع الأهلية ، وأن درجة الأهلية لا تقدر بعناصر الكفاءة وحدها بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها لتحقيق الأهلية ودرجاتها .

٤ - دعوى الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١١١ من قانون السلطة القضائية هي دعوى أهلية تستوجب تقييم حالة القاضى في مجموعها وتناول كافة ما نسب إليه من وقائع في الماضى والحاضر ، فإن مجرد إحالة القاضى

إلى مجلس الصلاحية للنظر فى أهليته لتولى القضاء يسوغ لجهة الإدارة إرجاء ترقيته حتى تستقر أهليته فى ضوء ما يقضى به المجلس ، وفى هذه الحالة لا يعيب الإجراءات عدم إخطار القاضى بأن مشروع الحركة القضائية لن يشمل بالترقية لأن الغرض من الإخطار المنصوص عليه فى المواد ٧٩ و ٨٠ و ٨١ من قانون السلطة القضائية هو إتاحة تظلم القاضى أمام مجلس القضاء الأعلى من اتجاه الوزارة إلى تخطيه فى الترقية بسبب ما إرتأته من إنتقاص أهليته للترقى فنيا أو مسلكياً وللمجلس حق تأييد أو إلغاء هذا الإتجاه ، وهو ملاحاجة له عند إحالة القاضى إلى مجلس الصلاحية حيث يصير لهذا المجلس وحده حق القرار فى شأن أهليته لتولى القضاء ، وللقاضى - إذا رأى المجلس محلاً للسير فى الإجراءات - ضمانه أن يبدى امامه ما يعين له من دفرع ودفاع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ ١١/٦/٨٥ تقدم الاستاذ / بالطلب رقم ٧٨ لسنة ٥٥ق ضد رئيس الجمهورية ووزير العدل للحكم بإلغاء القرار الجمهورى رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٨٥ فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية إلى درجة رئيس محكمة فته « أ » مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وبالإزام المدعى عليهما متضامتين بأن يدفعوا له مبلغ جنيه واحد على سبيل التعويض وقال بياناً لطلبه إن القرار

الجمهورية المشار إليه لم يشملته بالترقية إلى درجة رئيس محكمة فئة « أ » دون أن تخطره وزارة العدل من قبل بأن الترقيات لن تشملته وسبب ذلك حتى يتاح له التظلم . ثم علم بأن الوزارة لم تتخطاه وإنما أرجأت ترقبته حتى ينحسم أمر الشكاوى المقدمة ضده . وإذ خالفت وزارة العدل القانون بعدم إخطاره قبل صدور القرار الجمهوري المذكور بأن الترقيات لن تشملته وتعللت في عدم ترقبته بشكاوى كيديه قدمت ضده وتراخت في البت فيها فان القرار المطعون فيه يكون قد عاياه مخالفة القانون وسوء إستعمال السلطة وأضر به ومن ثم تقدم بطلبه .

ويتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٨ تقدم الطالب بالطلب رقم ١٠٩ لسنة ٥٧ ق للحكم بإلغاء قرار وزير العدل رقم ٣٤٩٥ لسنة ١٩٨٦ الصادر بقبول استقالته واحتياطيا بتسوية معاشه طبقا لنص المادة ٩١ من قانون السلطة القضائية وقال في بيان هذا الطلب إنه اثناء نظر طلبه الأول رقم ٧٨ لسنة ٥٥ ق قدم محامي الحكومة صورة من قرار وزير العدل رقم ٣٤٩٥ لسنة ١٩٨٦ متضمناً قبول استقالته من تاريخ تقديمها في ١٩٨٦/٨/٧ وإذ لم يخطر بهذا القرار ولم يتقدم في هذا التاريخ باستقالته وإنما تقدم بطلب إحالته إلى المعاش لأسباب صحية وتسوية معاشه طبقا لحكم المادة ٩١ من قانون السلطة القضائية . وإذ انحرفت وزارة العدل عن مدلول الطلب المقدم منه إغتصبت السلطة في اصدار القرار الإداري المطعون فيه فقد تقدم بطلبه . قررت المحكمة ضم هذا الطلب إلى الطلب الأول ليصدر فيهما حكم واحد . وقدم محامي الحكومة . ١ - ملفات تحقيقات الشكاوى المقدمة ضده الطالب بأرقام ٢٣٨ لسنة ١٩٨٢ و ٥٢ و ١٦٦ و ١٧٦ . ١٩٠ و ٢٤٦ و ٣٧٥ لسنة ١٩٨٤ و ١٢ و ٦٣ و ١٣٨ لسنة ١٩٨٥ حصر عام التفتيش القضائي . ٢ - مذكرة التفتيش القضائي في الشكاوى المذكورة وبطلب إحالة الطالب إلى مجلس الصلاحية ٣ - محضر اجتماع اللجنة الرابعة بالتفتيش القضائي في ١٩٨٦/٧/٢ وفيه رأت إحالة الطالب إلى الصلاحية .

٤ - كتاب وزير العدل المؤرخ ١٩٨٦/٧/٢١ إلى رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس تأديب القضاء بإحالة الطالب إلى المجلس المنصوص عليه في المادة ٩٨ من قانون السلطة القضائية لمعاملته طبقاً لحكم المادة ١١١ من هذا القانون المعدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ وذلك بسبب ما هو منسوب إليه في تحقيقات الشكاوى سالفه الذكر . ٥ - صورة كتاب من وزير العدل في ١٩٨٦/٧/٢١ برقم ٣٩١ ، ١٩٨٦/٨/٥ إلى الطالب يخطره فيه بأن مشروع الحركة القضائية لن يشمل بالترقية إلى درجة رئيس محكمة فئة « أ » وما يعادلها بسبب إحالته إلى مجلس الصلاحية ٦ - صورة من كتاب الطالب إلى وزير العدل بقبول تقاعده عن العمل بسبب ظروفه الصحية مع حفظ حقه في تسوية معاشه على ضوء ما يقضى به في الطلب المقام منه بشأن إرجاء ترقيته وتأثر على هذا الطلب من الوزير في ١٩٨٦/٨/٧ بقبول الاستقالة . ٧ - قرار وزير العدل في ١٩٨٦/٨/٧ برقم ٣٤٩٥ لسنة ١٩٨٦ بقبول استقالة الطالب من هذا التاريخ . ٨ - ملف معاش الطالب متضمناً كتابه الوارد إلى وزير العدل برقم ١٧٢١ في ١٩٨٧/٤/١٤ بطلب صرف معاشه وباقي مستحقاته وتحويلها إلى حسابه الجاري ببنك مصر فرع باب اللوق رقم ١٧٠٨ . قدمت الحكومة مذكرة في الطلبين طلبت فيهما الحكم بعدم قبول الطلب رقم ١٠٩ لسنة ٥٧ لرفعه بعد الميعاد واحتياطياً برفضه ، ويرفض الطلب رقم ٧٨ لسنة ٥٥ . وأبدت النيابة الرأي بعدم قبول الطلب رقم ١٠٩ لسنة ٥٧ ويرفض الطلب رقم ٧٨ لسنة ٥٥ .

وحيث إنه لما كان الطعن في قرار وزير العدل رقم ٣٤٩٥ لسنة ١٩٨٦ بتاريخ ١٩٨٦/٨/٧ بقبول استقالة الطالب هو من طلبات الإلغاء التي يتعين رفعها في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به أو علمه به علماً يقينياً عملاً بحكم الفقرة الثانية

من المادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية . وكان كتاب الطالب المشار إليه إلى وزير العدل في ١٤/٤/١٩٨٧ يطلب تحويل معاشه وماقي مستحقاته على حسابه الجارى لدى بنك مصر فرع باب اللوق مؤذاه علمه اليقينى فى هذا التاريخ بصدر القرار المطعون فيه بقبول استقالته ، ولم يتقدم بالغا . هذا القرار بالطلب رقم ١٠٩ لسنة ٥٧ق إلا فى ٢٨/١١/١٩٨٧ وبدون عذر مقبول لدى المحكمة فإن الطلب يكون مقدماً بعد الميعاد القانونى متعيناً عدم قبوله .

وحيث إنه لما كانت المحكمة قد قضت بعدم قبول الطعن فى القرار الوزارى الصادر بقبول استقاله الطالب من عمله لتقديم الطلب بعد الميعاد بذلك اضحى القرار نهائياً ، فإنه لايجوز للطالب استناداً إلي ما يدعيه من عيوب شابت هذا القرار ان يطالب احتياطياً بتسوية معاشه على أساس احواله إلى التقاعد بسبب مرضه وليس على مقتضى استقالته من عمله لما يستلزمه الفصل فى هذا الطلب من التعرض للقرار ذاته ، ومن ثم يتعين رفض الطلب الاحتياطى المذكور .

وحيث إن الطلب رقم ٧٨ لسنة ٥٥ق استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه لما كان من المقرر طبقاً للمادة ٤٩/٢ من قانون السلطة القضائية وفى قضاء هذه المحكمة أن ترقية القضاء والرؤساء بالمحاكم الابتدائية تكون على أساس الأقدمية مع الأهلية ، وأن درجة الأهلية لا تغدر بعناصر الكفاءة وحدها بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها لتحقيق الأهلية ودرجاتها ، وإن دعوى الصلاحية المنصوص عليها فى المادة ١١١ من قانون السلطة ، دعوى أصلية تستوجب تقييم حالة القاضى فى مجموعها وتتناول بـ إليه من وقائع فى الماضى أو الحاضر ، فإن مجرد إحالة القاضى

إلى مجلس الصلاحية للنظر فى أهليته لتولى القضاء يسوغ لجهة الإدارة إرجاء ترقيةه حتى تستقر أهليته فى ضوء ما يقضى به المجلس ، وفى هذه الحالة لا يعيب الإجراءات عدم إخطار القاضى بأن مشروع الحركة القضائية لن يشمل بالترقية لأن الغرض من الإخطار المتصوص عليه فى المواد ٧٩ و ٨٠ و ٨١ من قانون السلطة القضائية هو إتاحة تظلم القاضى أمام مجلس القضاء الأعلى من اتجاه الوزارة إلى تخطيه فى الترقية بسبب ما ارتأته من انتقاص أهليته للترقى فنياً أو مسلكياً وللمجلس حق تأييد أو إلغاء هذا الاتجاه ، وهو مالا حاجة له عند احالة القاضى إلى مجلس الصلاحية حيث يصير لهذا المجلس وحده حق القرار فى شأن أهليته لتولى القضاء ، وللقاضى - إذا رأى المجلس محلاً للسير فى الإجراءات - ضمانه ان يبدى أمامه ما يعن له من دفع ودفاع . لما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن وزارة العدل أوجأت ترقية الطالب إلى درجة رئيس محكمة فئه « أ » حين الفصل فى دعوى الصلاحية التى رفعت ضده على سند من وقائع الشكاوى قبله مع الاحتفاظ له بدرجة برقى عليها اذا ما انتهى مجلس الصلاحية إلى توافر أهليته ، وكان هذا الإرجاء لترقية الطالب مبرراً ويظل له ما يسوغه طالما لم يفصل مجلس الصلاحية فى أهليته ، وكان القرار الوزارى الصادر بقبول استقالة الطالب من ١٩٨٦/٨/٧ - بعد أيام من إحالته إلى مجلس الصلاحية - قد صار نهائياً على ما قضت به المحكمة سابقا فى الطلب رقم ١٠٩ لسنة ٥٧ ق ، وكان قد ترتب على هذا القرار أن إنقضت دعوى الصلاحية طبقاً لحكم الفقرة الثالثة من المادة ١١١ من قانون السلطة القضائية وتحجب عن مجلس الصلاحية الفصل فى أهلية الطالب ، وإن انتهت رابطة التوظيف بينه وبين وزارة العدل من ١٩٨٦/٨/٧ على أساس حالته فى هذا التاريخ والتى لم تكن تؤهله للترقيه بما يصبح منه طلب إلغاء القرار الجمهورى المطعون فيه فيما تضمنه من عدم اشتماله على ترقية الطالب على غير أساس متعيناً رفضه وبالتالي رفض طلب التعويض عن هذا القرار .

جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / مزروق فكري نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / احمد نصر الجندى نائب رئيس المحكمة ، مصطفى حسيب ، فتحي محمود
يوسف وسعيد غرياني .

٣

الطلب رقم ١٩٧ لسنة ٥٨ القضائية « رجال القضاء » .

(١ ، ٢) تأديب . إجراءات .

(١) الحكم التأديبي بعزل الطالب من وظيفته . عدم جواز الطعن فيه بأي طريق من
طرق الطعن . م ١٠٧ من قانون السلطة القضائية . مؤدى ذلك . اقتناع الطالب عن مباشرة
أعمال الوظيفة المعزول منها من تاريخ صدوره . تراخى ابلاغه بمضمون الحكم واستصدار
القرار الجمهوري بتنفيذ العقوبة . لا أثر له . علة ذلك .
(٢) توجيه أسباب الطعن إلى القرارات التنفيذية للحكم بعزل الطالب . غير مقبول .
علة . ذلك .

////////

١ - لما كان الحكم التأديبي الصادر بعزل الطالب من وظيفته لا يجوز الطعن
فيه بأي طريق من طرق الطعن طبقاً لنص المادة ١٠٧ من قانون السلطة
القضائية ، وكان مقتضى هذا الحكم النهائي ومن تاريخ صدوره أن يمنع على
الطالب مباشرة أعمال الوظيفة المعزول منها حتى تتم إجراءات انتهاء رابطة
التوظيف بينه وبين وزارة العدل ولا يقدح في ذلك مانص عليه في المادتين ١٠٩ و ١١٠
من قانون السلطة القضائية بأن يقوم وزير العدل بإبلاغ مثل الطالب بمضمون
الحكم الصادر بعزله واستصدار القرار الجمهوري بتنفيذ عقوبة العزل ، ذلك
ان هذا القرار وذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قاصران على
تنفيذ العقوبة ، وتعتبر كلاهما من القرارات الكاشفة التي تقتصر على إنبات

حالة قانونية سابقة على صدورها ومحققه ويزاتها لكافة آثارها القانونية فلا يترتب على التأخير فى صدور القرارات التنفيذية الخاصة بها أو التراخى فى الإعلان بها إلى مساس بتلك الحالة القائمة وآثارها القانونية التى يكشف عنها القرار .

٢ - لما كان الطالب يواجه أسباب طعنه إلى القرارات التنفيذية للحكم الصادر بعزله بدعوى التأخير فى صدورها وفى علمه بها ورتب على ذلك طلباته باعتباره مشتغلاً بوظيفته مع ما يترتب على ذلك من آثار ورغم الحكم بعزله منها ، وهو ما ليس مقبولاً بسبب طبيعة القرارات المذكورة وبسبب ما يقتضيه الفصل فى طلبات الطالب من التعرض للحكم بعزله رغم نهائيته والمساس بالحالة القانونية التى قامت على صدوره . وآثارها القانونية مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الطلب .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى انه بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢٤ تقدم الطالب بهذا الطلب للحكم باعتباره مشتغلاً بوظيفته القضائية بالنيابة العامة رغم صدور الحكم بعزله منها وبتمكينه من أداء عمله فى الدرجة التى تتفق وأقدميته وأحقته للمخصصات المالية المقررة لهذه الدرجة حتى تاريخ الحكم فى الطلب وقال بياناً لطلبه إنه كان يشغل وظيفة وكيل نيابة فنه ممتازة ورفعت ضده الدعوى التأديبية رقم ٣ لسنة ١٩٨٧ . ويتاريخ ١٩٨٧/٤/١٢ قضى فى هذه الدعوى بعزله من وظيفته وإذ لم يكن

هذا الحكم بذاته محققا لإنهاء رابطة التوظيف. إنما يتطلب قانون السلطة القضائية في المادتين ١٠٩ و ١١٠ منه لإثبات آثار الحكم وتنفيذها إبلاغه من وزير العدل بمضمون الحكم وبالقرار الجمهوري بتنفيذ عقوبة العزل ، وكان لم يبلغ الطريق القانوني لالمضمون الحكم بعزله ولا بالقرار الجمهوري بتنفيذه فإن من حقه أن يظل مشغلا بوظيفته ومستحقا لمخصصاتها المالية ومن ثم تقدم بطلبه . طلب الحاضر عن الحكومة الحكم بعدم قبول الطلب واحتياطيا يرفضه ، وأبدت النيابة الرأي بعدم قبوله .

وحيث إنه لما كان الحكم التأديبي الصادر بعزل الطالب من وظيفته لا يجوز الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن طبقا لنص المادة ١٠٧ من قانون السلطة القضائية ، وكان من مقتضى هذا الحكم النهائي ومن تاريخ صدوره أن يمتنع على الطالب مباشرة أعمال الوظيفة المعزول منها حتى تتم إجراءات إنهاء رابطة التوظيف بينه وبين وزارة العدل ولا يقدح في ذلك مانص عليه في المادتين ١٠٩ و ١١٠ من قانون السلطة القضائية بأن يقوم وزير العدل بإبلاغ مثل الطالب بمضمون الحكم الصادر بعزله وباستصدار القرار الجمهوري بتنفيذ عقوبة العزل ، ذلك أن هذا القرار وذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قاصران على تنفيذ العقوبة ، ويعتبر كلاهما من القرارات الكاشفة التي تقتصر على إثبات حالة قانونية سابقة على صدورهما ومحققه بذاتها لكافة آثارها القانونية فلا يترتب على التأخير في صدور القرارات التنفيذية الخاصة بها ، أو التراخي في الإعلان بها أي مساس بتلك الحالة القائمة وبآثارها القانونية التي يكشف عنها القرار . لما كان ذلك وكان الطالب يوجه أسباب طعنه إلى القرارات التنفيذية للحكم الصادر بعزله بدعوى التأخير في صدورهما وفي علمه بها وترتب على ذلك طلباته باعتباره مشغلا بوظيفته مع ما يترتب على ذلك من آثار ورغم الحكم بعزله منها ، وهو مالميس مقبولا بسبب طبيعة القرارات المذكورة وبسبب ما يقتضيه الفصل في طلبات الطالب من التعرض للحكم بعزله رغم نهائيته والمساس بالحالة القانونية التي قامت على صدوره وآثارها القانونية مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الطلب .

جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / موهوب فكرى نائب رئيس المحكمة وعضوية المادة
المستشارين / أحمد نصر الجنحى نائب رئيس المحكمة ، مصطفى حسيب ، فتحى محمود
يوسف وسعيد غربانى .



الطلب رقم ٣٢٣ لسنة ٥٨ القضائية « رجال القضاء » :

هوتيات .

إستحقاق العضو علاوات وبدلات الوظيفة الأعلى بمقتضى البند عاشر من قواعد تطبيق
جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المضاف بالمادة ١١ من
القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ . شرطة . شغله للوظيفة التى تسبقها مباشرة . مؤدى ذلك .
رفض طلب المستشار بحاكم الاستئناف استحقاق مرتب وبدلات رئيس محكمة استئناف
القاهرة .

//////////

البند عاشر من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق لقانون السلطة القضائية
رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمضاف بالمادة ١١ من القانون ١٧ لسنة ١٩٧٦ ينص
على أن « يستحق العضو الذى يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها
العلاوة المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق إليها بشرط الأيجاز مرتبه
نهاية مربوط الوظيفة الأعلى . وفى هذه الحالة يستحق البدلات بالفئات المقررة
لهذه الوظيفة .

وحيث إن النص فى البند المذكور صريح فى أن اسحقاق العضو العلاوات
وبدلات الوظيفة الأعلى مشروط بأن يكون هذا العضو شاغلاً للوظيفة التى
تسبقها مباشرة . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق وجدول الوظائف
والمرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية أن الطالب يشغل وظيفة مستشار

بمحاكم الاستئناف وان الوظيفة الأعلى مباشرة لوظيفته هي نائب رئيس محكمة الاستئناف وليست رئيس محكمة استئناف القاهرة فإن ما يطلبه الطالب من استحقاقه لمرتب وبدلات هذه الوظيفة الأخيره يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة والمداولة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين الأوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٨ تقدم المستشار بمحكمة استئناف القاهرة بهذا الطلب للمحكم باستحقاقه مرتباً سنوياً مقداره ٤٨٠٠ جنيه وبدل تمثيل مقداره ٤٢٠٠ جنيه سنوياً وذلك اعتباراً من ١٩٨٧/٧/٧ مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقال بياناً لطلبه انه يشغل وظيفة مستشار بمحكمة استئناف القاهرة . وان راتبه قد بلغ أكثر من ٢٥٠٠ جنيه سنوياً فى ١٩٨٧/٧/٧ - وإذ صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ وتعديل بموجبه المرتب وبدل التمثيل المقررين لوظيفة رئيس محكمة استئناف القاهرة وأصبح المرتب ٤٨٠٠ جنيه سنوياً وبدل التمثيل ٤٢٠٠ جنيه سنوياً وامتنعت وزارة العدل بغير حق عن منحه هذه المخصصات المالية المعدلة للوظيفة الأعلى واعتباراً من ١٩٨٧/٧/٧ تاريخ العمل بهذا القانون فقد تقدم بطلبه . وقدم الطالب شهادة بأنه يشغل وظيفة مستشار بمحاكم الاستئناف وبمفرادات مرتبه فى هذه الوظيفة .

طلب المحاضر عن الحكومة رفض الطلب وإبدت النيابة الرأى برفضه كذلك .

وحيث إن البند عاشرأ من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمضاف بالمادة ١١ من القانون ١٧ لسنة ١٩٦٧ ينص على ان « يستحق العضو الذى يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها العلاوة المقرره للوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق إليها بشرط ألا يجاوز مرتبه نهاية مربوط الوظيفة الأعلى وفي هذه الحالة يستحق البدلات بالفئات المقرره لهذه الوظيفة » .

وحيث إن النص فى البند المذكور صريح فى ان استحقاق العضو العلاوات وبدلات الوظيفة الأعلى مشروط بأن يكون هذا العضو شاغلاً للوظيفة التى تسبقها مباشرة . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق وجدول الوظائف والمرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية أن الطالب يشغل وظيفة مستشار بمحاكم الاستئناف وأن الوظيفة الأعلى مباشرة لوظيفته هى نائب رئيس محكمة الاستئناف وليست رئيس محكمة استئناف القاهرة فإن ما يطلبه الطالب من استحقاقه لمرتب وبدلات هذه الوظيفة الأخيرة يكون على غير أساس ويعمى على ذلك رفض الطلب .

////////////////

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٩٠

بمناسة السيد المستشار / مرنوق فكري نائب رئيس المحكمة وعضوية المادة
المستشارين / احمد نصر الجندى نائب رئيس المحكمة ، مصطفى حميد ، فتحي محمود
يوسف وعبد الهنعم محمد الشاوي .



الطلب رقم ٢٩ لسنة ٥٦ القضائية « رجال القضاء » .

(١ و ٢) إجراءات . تفتيش . قرار إداري .

(١) قرار تقدير كفاية القاضي في عمل بإحدى الدرجات المنصوص عليها في المادة
٧٨ من قانون السلطة القضائية . ماهيته . قرار إداري . جواز الطعن عليه على استقلال .

(٢) تقدير كفاية الطالب في تقرير التفتيش بدرجة (متوسط) .

قياسه على أسباب مستمدة من أصول تؤدي إليها . أثره . رفض طلب رفعه . حصوله
على تقارير سابقة أو لاحقة بدرجة (فوق المتوسط) . لا أثر له . علة ذلك .

=====

١ - القرار بتقرير كفاية القاضي في عمله بإحدى الدرجات المنصوص عليها
في المادة ٧٨ من قانون السلطة القضائية قرار إداري مما يجوز الطعن فيه أمام
هذه المحكمة على استقلال .

٢ - لما كان بين من الإطلاع على تقرير التفتيش المطعون فيه وما حواه من
إحصاء وبيان للقضايا المعروضة على الدائرة التي كان الطالب يجلس عضو بين
بها أنه على الرغم من سهولة ما فصلت من أنزعة في القضاء المدني الكلي

المستأنف والقضاء الجنائي فقد وقع الطالب فى أخطاء عديدة تتردد بين البطلان ومخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال والإنطواء على تقرير قانونى خاطئ والقضاء بمالم يطلبه الخصوم . وهى أخطاء ما كان لثله أن يقع فيها ، فإن تقدير كفايته فى هذا التقرير بدرجة (متوسط) يكون سليماً وقائماً على أسباب مستمدة من أصول تؤدى إليها ويكون طلبه رفع درجة الكفاية فى ذلك التقرير على غير أساس متعيناً رفضه . ولايغير من ذلك حصوله على درجة « فوق المتوسط » فى تقارير سابقة أو لاحقة لاستقلال كل منها بعناصره عما سواه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الأوراق - تتحصل فى أن الاستاذ / رئيس المحكمة فته (أ) تقدم بهذا الطلب فى ١٩٨٦/٤/١٠ للحكم برفع تقدير كفايته فى تقرير التفتيش على عمله بمحكمة أسيوط الابتدائية خلال شهرى فبراير ومارس ١٩٨٤ إلى درجة « فوق المتوسط » وقال بياناً لطلبه إن كفايته فى تقرير التفتيش المشار إليه قدرت بدرجة « متوسط » فتظلم إلى مجلس القضاء الأعلى الذى رفض تظلمه . وإذ كان هذا التقدير لايتناسب مع عمله وكفايته لأن بعض المآخذ التى حواها التقرير فى غير محلها ويدور البعض الآخر منها حول الزام المدعى بالمصروفات فى دعاوى صحة التعاقد مما لايبير النتيجة التى انتهى إليها وقد استقرت كفايته من قبل بدرجة « فوق المتوسط » فى ثلاث تقارير وكذلك فى تقرير لاحق ومن ثم تقدم بطلبه . دفع الحاضر عن الحكومة بعدم قبول الطلب لعدم اختصاص القرار الجمهورى الصادر بالمحكمة القضائية عام ١٩٨٦ وطلب رفض الطلب - وأبدت النيابة الرأى برفضه كذلك .

وحيث إنه عن الدفع المبدى من الحكومة بعدم قبول الطلب لعدم اختصاص القرار الجمهورى الصادر بالحركة القضائية عام ١٩٨٦ فردود عليه بماجرى به قضاء هذه المحكمة من أن القرار بتقدير كفاية القاضى فى عمله بإحدى الدرجات المنصوص عليها فى المادة ٧٨ من قانون السلطة القضائية هو قرار إدارى مما يجوز الطعن فيه أمام هذه المحكمة على استقلال ومن ثم يكون الدفع على غير أساس .

وحيث إن الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه لما كان بين من الإطلاع على تقرير التفتيش المطعون فيه وماحواه من احصاء وبيان للقضايا المعروضة على الدائرة التى كان الطالب يجلس عضوين بها أنه على الرغم من سهولة مافصلت من انزعة فى القضاء - المدنى الكلى والمستأنف والقضاء الجنائى فقد وقع الطالب فى أخطاء عديدة تتردد بين البطلان ومخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبب والفساد فى الإستدلال والانطواء على تقرير قانونى خاطئ والقضاء بما لم يطلبه الخصوم . وهى أخطاء ما كان لئله أن يقع فيها ، فإن تقدير كفايته فى هذا التقرير بدرجة « متوسط » يكون سليماً وقائماً على أسباب مستمدة من أصول تؤدى إليها ويكون طلب رفع درجة الكفاية فى ذلك التقرير على غير أساس متعيناً رفضه . ولايغير من ذلك حصوله على درجة « فوق المتوسط » فى تقارير سابقة أو لاحقه لاستقلال كل منها بعناصره عما سواه .

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / مرزوق فكري نائب رئيس المحكمة وعضوية المادة
المستشارين / أحمد نصر الجندي نائب رئيس المحكمة ، مصطفى حميد ، فتحي محمود
يوسف و سعيد غرياني .



الطلب رقم ٢٣ لسنة ٥٧ القضائية « رجال القضاء »

معاش

الوظائف القضائية التي تعادل درجة نائب الوزير وتعامل معاملته من
حيث المعاش . ماهيتها . عدم إتساعها للوظائف الأدنى منها ايا ما بلغ
مرتب من يشغلها .

////////////////

المستقر في قضاء هذه المحكمة إن الوظائف القضائية التي تعادل درجة نائب الوزير
وتعامل معاملته من حيث المعاش مقصورة على نواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم
الإستئناف عدا رئيس محكمة إستئناف القاهرة - ونواب رؤساء محاكم الإستئناف متى بلغ
مرتب من شغل إحداها عن إحالته إلي المعاش وفي حدود الربط المالي لوظيفته الربط المقبر
لنائب الوزير وهو ما مؤداه إن الوظائف القضائية الأدنى لما ذكر لا تجري عليها تلك المعادلة
ولا تسرى عليها تلك المعاملة اياما بلغ مرتب من يشغلها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - علي ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ ۱۸/۵/۱۹۸۷ - تقدم الأستاذ / « الرئيس السابق بالمحكمة من الفئة أ » بهذا الطلب للحكم بتسوية معاشه المستحق عن كل من الأجر الأساسى والأجر المتغير على أساس المعاملة المقررة لنائب الوزير من تاريخ إستحقاقه له مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقال بياناً لطلبه إنه شغل وظيفة رئيس محكمة من الفئة « أ » وجاوز مرتبه المرتب المقرر لنائب الوزير مما يستحق معه أن يعامل معاملته من حيث المعاش ، وإذ إنتهت خدمته بالإستقالة إعتباراً من ۷/۱۲/۱۹۸۶ وسوي معاشه خلافاً لذلك ، وتظلم من تلك التسوية أمام لجنة فحص المنازعات بالهيئة العامة للتأمين والمعاشات إلا أنها أصدرت قرارها برفض التظلم فقد تقدم بطلبه . طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب ، أبدت النيابة الرأى برفضه كذلك .

وحيث إنه لما كان من المستقر فى قضاء هذه المحكمة أن الوظائف القضائية التى تعادل درجة نائب الوزير وتعامل معاملته من حيث المعاش مقصورة على نواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الإستئناف - عدا رئيس محكمة النقض - نواب رؤساء محاكم الإستئناف متى بلغ مرتب من شغل

إحداها عند إحالته إلى المعاش وفي حدود الربط المالي لوظيفة الربط المقرر لنائب الوزير وهو ما مژءاء أن الوظائف القضائية الأدنى لما ذكر لا تجرى عليها تلك المعادلة ولا تسرى عليها تلك المعاملة أيا ما بلغ مرتب من يشغلها لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن آخر وظيفة شغلها الطالب قبل إنتهاء خدمته هي رئيس محكمة من الفئة « أ » فإنه لا يستحق معاملته في المعاش عن كل من الأجرين الأساسى والمتغير المعاملة المقررة لنائب الوزير ويكون الطلب على غير أساس .

////////////////////

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / سرزوق فكروى نائب رئيس المحكمة وعضوية المادة
المستشارين / أحمد نصر الجندي نائب رئيس المحكمة ، مصطفى حسيب ، فتحي محمود
يوسف و عبد المنعم محمد الشاوي .



الطلب رقم ١٦٤ لسنة ٥٨ القضائية « رجال القضاء » :

(١) إجراءات .

وزير العدل هو صاحب الصفة في أية خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها . إختصاص
النائب العام والنائب العام المساعد لشئون التفتيش القضائي . غير مقبول .

(٢) تأديب « تنبيه » .

تنبيه أعضاء النيابة الذين يخلون بواجباتهم . حق للنائب العام . م ١٢٦ من قانون
السلطة القضائية . ثبوت أن ما نسب للطالب فيه خروج على مقتضيات وواجبات وظيفته
كما يبرر توجيه التنبيه إليه . مؤداه . رفض طلب إلغائه .

////////////////

١ - لما كان وزير العدل هو الرئيس الأعلى المسئول عن أعمال وزارته
وإدارتها وصاحب الصفة في اية خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها ، وكان
لأشأن للنائب العام والنائب العام المساعد لشئون التفتيش القضائي بخصومة
الطلب فإن الطلب بالنسبة لهما يكون غير مقبول .

٢ - لما كان للنائب العام طبقاً لنص المادة ١٢٦ من قانون السلطة القضائية الحق فى تنبيه أعضاء النيابة الذين يخلون بواجباتهم . وكان البين من الإطلاع على تحقيقات الشكوى رقم صحة ما نسب إلى الطالب من وقائع تقع تحت طائلة قانون العقوبات فضلاً عن أنها تشكل خروجاً على مقتضيات وواجبات وظيفته ، وكان من شأن الأعتبارات المستمدة من هذه الوقائع أن تبرر توجيه التنبيه المطعون فيه إليه فإن طلب إلغائه يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩٨٩/٧/٣١ تقدم الأستاذ / القاضى بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية بهذا الطلب للحكم بإلغاء التنبيه رقم ٩ لسنة ٨٨ / ٨٩ الموجه إليه كتابة من وزير العدل مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقال بياناً لطلبة إن التنبيه المذكور وجه إليه على سند من أن تحقيقات الشكوى رقم ٥١ لسنة ٨٧ حصر عام التفتيش القضائى أسفرت عن أنه إبان عمله بمحكمة أمن الدولة الجزئية فى العام القضائى ١٩٨٧/٨٦ لم يقوم بتحرير أسباب العديد من أحكام الجench التى قضى فيها بالإلادانه خلال الموعد القانونى رغم طلب رئيس المحكمة التابع لها أكثر من مرة مراعاة ذلك ، وأنه أودع ملفات البعض الآخر من

القضايا نماذج مطبوعة اكتفى بتوقيعة عليها رغم عدم تحرير بياناتها مما عرض هذه الأحكام للبطلان ، وإنه أثناء التحقيق الذى أجرى معه فى هذا الصدد خرج على مقتضى الواجب الوظيفى بأن وجه اتهاماً دون حق وبغير مقتضى إلى كل من المستشار رئيس محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ورئيس نيابة أمن الدولة الجزئية بالقاهرة . وإذا كانت هذه الوقائع غير صحيحة ، ومنهاها شكاوى مقدمه من رئيس نيابة أمن الدولة الجزئية مجاوزاً فى ذلك صلاحياته القانونية وأخرى مقدمه من رئيس المحكمة التابع لها لخلافات بينهما فإن التنبيه المطعون فيه يكون معيباً بمخالفة القانون وإساءة استعمال السلطة ، وإذا عترض على التنبيه أمام مجلس القضاء الأعلى ورفض إعتراضه فقد تقدم بطلبه . دفع الطالب بجلسة ١٩٩٠ / ٢ / ٦ بعدم دستورية المادة ٩٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ٧٢ . طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب . وأبدت النيابة الرأى برفضه كذلك .

وحيث إنه بالنسبة للدفع الذى أبداه الطالب بعدم دستورية المادة ٩٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، فإن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير جديته فإن هى ارتأت جديته وضرورة حسم النزاع بشأن الدستورية قبل الحكم فى الدعوى أجلت نظرها وحددت أجلاً لصاحب الدفع ليرفع خلاله الدعوى أمام المحكمة الدستورية العليا وإن هى قلرت عدم جديته التفتت عنه وقضت فى نظر الدعوى وذلك طبقاً لحكم المادة ٢٩/ب من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة ترى عدم جدية ذلك الدفع فإنه يتعين الإلتفات عنه .

وحيث إنه لما كان لوزير العدل طبقاً للمادة ٩٤ من قانون السلطة القضائية الحق فى تنبيه الرؤساء بالمحاكم الابتدائية وقضااتها إلى ما يقع مخالفاً لواجبات ومقتضيات وظائفهم . وكان البين من الإطلاع على الشكوى رقم ٥١ لسنة ١٩٨٧ حصر عام التفتيش القضائى والتحقيقات التى تمت فيها صحة الوقائع التى نسبت إلى الطالب ، وكان من شأن الاعتبارات المستمدة من تلك الوقائع أن تبرر توجيه التنبيه إليه فإن ما ينعاه على التنبيه المطعون فيه يكون على غير أساس ويتعين رفض الطلب .

////////////////////

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٩٠

برنامج السيد المستشار / مزوق فكري نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين / أحمد نصر الإندى نائب رئيس المحكمة ، مصطفى حبيب ، فتحى محمود
يوسف و سعيد غريانى .



الطلب رقم ١٧٥ لسنة ٥٨ القضائية « رجال القضاء » :

إجراءات . ترقية .

القرارات التى تختص الدوائر المدنية والتجارية بمحكمة النقض بالغائها . ما هيئها .
ليس من بينها إخطار وزير العدل لرجال القضاء والنيابة العامة بأن الحركة القضائية لن
تشملم بالترقية مؤدى ذلك . عدم قبول طلب إلغائه إلا من خلال مخاصمة القرار الجمهورى
الصادر بناء عليه . علة ذلك .



لما كانت القرارات الصادرة فى شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة
والتي تختص هذه المحكمة بالفصل فى طلبات إلغائها طبقا للمادة ٨٣
من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ إنما هى القرارات الإدارية
النهائية التى تصدرها جهة الإدارة فى الشكل الذى يتطلبه القانون بما لها
من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح ويترتب عليها أحداث أثر قانونى معين .
وكان إخطار وزير العدل لرجال القضاء والنيابة العامة طبقا للمادة ٢/٧٩

من قانون السلطة القضائية بأن الحركة القضائية لن تشملهم بالترقية لسبب يتعلق بالكفاية ليس من قبيل تلك القرارات وإنما هو لا يعدو أن يكون عملاً محضيراً لا يؤثر على المركز القانوني لرجل القضاء أو النيابة العامة والذي لا يتحدد إلا بصور قرار جمهوري متضمناً تخطيه في الترقية ومن ثم فلا يقبل المطالبة بإلقائه أمام هذه المحكمة إلا من خلال مخاصمة ذلك القرار .

الفحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - علي ما يبين من الأوراق - تنحصر في أن الأستاذ / القاضي بمحكمة الزقازيق الابتدائية تقدم في ١٩٨٨/٨/٢٨ بهذا الطلب للحكم بإلغاء قرار وزير العدل بإخطاره بالتخطي في الترقية إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة (ب) أو ما يعادلها - وقال بياناً لطلبه إن وزير العدل أخطره في ٨٨/٧/١٤ بتخطية في الترقية إلى تلك الوظيفة بسبب تقارير الكفاية المودعة ملفه السري ، وإذ كان هذا القرار معيباً بمخالفة لائحة التفتيش القضائي ومشوباً بإساءة استعمال السلطة ومن ثم تقدم بطلبه . طلب الحاضر عن الحكومة عدم قبول الطلب وأبدت النيابة الرأي بعدم قبوله كذلك .

وحيث إنه لما كانت القرارات الصادرة فى شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة - التى تختص هذه المحكمة بالفصل فى طلبات الغائها طبقاً للمادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية برقم ١٩٧٢/٤٦ إنما هى القرارات الإدارية النهائية التى تصدرها جهة الإدارة فى الشكل الذى يتطلبه القانون بمالها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح ويترتب عليها أحداث أثر قانونى معين . وكان إخطار وزير العدل لرجال القضاء والنيابة العامة طبقاً للمادة ٢/٧٩ من قانون السلطة القضائية بأن الحركة القضائية لن تشملهم بالترقية لسبب يتعلق بالكفاية ليس من قبيل تلك القرارات وإنما هو لا يبدو أن يكون عملاً تحضيرياً لا يؤثر على المركز القانونى لرجل القضاء أو النيابة العامة والذى لا يتحدد إلا بصدر قرار جمهورى متضمناً تخطيه فى الترقية . ومن ثم فلا تقبل المطالبة بالغائه أمام هذه المحكمة إلا من خلال مخاصمة ذلك القرار . لما كان ذلك وكان الطالب لم يطعن على القرار الجمهورى الصادر بالحركة القضائية العامه لسنة ١٩٨٨ فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئه (ب) وإنما اقتصر على طلب الغاء إخطار وزير العدل له بالتخطى فإن طلبه يكون غير مقبول .

////////////////

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٩٠

بمناسة السيد المستشار / مزروق فكري نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / أحمد نصر الجندى نائب رئيس المحكمة ، مصطفى حسيب ، فتحي محمود
يوسف وعبد المنعم محمد الشاوي .

٩

الطلب رقم ٢١٩ لسنة ٥٨ القضائية « رجال القضاء » .

(١) إجراءات .

وزير العدل هو صاحب الصفة في أية خصومة تتعلق بأى شأن من وزارته . إختصاص
النائب العام . غير مقبول .

(٢) تأديب « تنبيه » . ترقية .

ثبتت أن الوقائع التي نسبت إلى الطالب في الظروف التي تمت فيها وإن اقتضت توجيه
تنبيه إليه لا تبلغ حداً من الجسامة من شأنه الإنتقاص من أهليته للترقية . مؤداه . إعتبار
القرار الصادر بتخفيه في الترقية على سند من تلك الوقائع معيباً بإساءة استعمال السلطة .

~~~~~

١ - لما كان وزير العدل هو الرئيس الأعلى المسئول عن أعمال وزارته  
وإدارتها وصاحب الصفة في أية خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها وكان  
لا شأن للنائب العام بخصومة الطلب فإن الطلب بالنسبة له يكون غير مقبول .

٢ - لما كانت الوقائع التي صدرت من الطالب في الظروف التي تمت فيها  
وإن إقتضت أن يوجه إليه من النائب العام التنبيه رقم ..... حتى لا يعود



إلى مثلها مستقبلاً إلا أنها لا تبلغ من الجسامة حداً من شأنه الإلتقاص من أهليته فى الترقية إلى الوظيفة الأعلى ومن ثم لا تصلح مسوغاً لتخطيه فى الترقية إليها وكان القرار الجمهورى رقم ..... إذ تخطى الطالب فى الترقية إلى وظيفة وكيل نيابة على سند من هذه الوقائع يكون قد صدر معيباً بإساءة استعمال السلطة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ ٨٨/١٠/٩٠ تقدم الاستاذ / ..... مساعد النيابة بهذا الطلب ضد رئيس الجمهورية ووزير العدل والنائب العام للحكم بإلغاء القرار الجمهورى رقم ٤٠٧ لسنة ١٩٨٨ فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية إلى وظيفة وكيل نيابة مع ما يترتب على ذلك من آثار وقال بياناً لطلبه إن القرار المطعون فيه لم يشمل بالترقية إلى تلك الوظيفة على سند من وقائع التنبيه رقم ١٩٨٨/٧ الموجه إليه كتابه من النائب العام من أنه ثبت من تحقيقات الشكويين رقمى ٢٠١، ٢١٩ لسنة ١٩٨٨ حصر عام أعضاء النيابة العامة أنه إبان عمله بتيابة ديرب نجم استدعى رئيس اللجنة النقابية المهنية لعمال النقل البسرى بديرب نجم وطلب منه إعداد سيارة أجره لنقله يومياً من محل



إقامته إلى مقر عمله وبالعكس وتقديم بياناً بالسيارة المعده لذلك ولما سأله رئيس اللجنة عن كيفية اقتضاء أجره السيارة نهره وعنفه ووجه إليه ألفاظ السباب حتى علاصوت الشاكي ملوحاً بشكواه إلى رؤسائه وإن الطالب أقر بسبه للشاكي ويعدم دفعه مقابل ركوب سيارات الأجرة بدعوى أنها تستعمل فى تنقلات تقتضيها أعمال الوظيفة وهو ما ينطوى على إخلال بواجبات الوظيفة وخروجاً على مقتضاها واستغلالاً لسلطتها للإغاثات بالناس والتبلى منهم وأضاف الطالب أن هذه الوقائع غير صحيحة ولا تبرر تخطيه وتمسك بمجازاته عنها بالتنبيه المشار إليه وأن حادثه عهده بالعمل دعتة إلى التأثر واستشعار الحرج من حضور الشاكي جلسة التحقيق معه مما اضطره إلى الإقاراء بوقائع لم تحدث رغبة منه فى سرعة الخلاص من هذا الموقف وهو ما يعيب القرار المطعون فيه بإساءة استعمال السلطة ومن ثم تقدم بطلبه . دفع الحاضر عن الحكومة بعدم قبول الطلب لرفعه على غير ذى صفة بالنسبة للمدعى عليه الثالث وبرفضه موضوعاً وأبدت النيابة الرأى بما يتفق وطلبات الحكومة .

وحيث إن الدفع المبدى من الحكومة فى محله ذلك أنه لما كان وزير العدل هو الرئيس الأعلى المسئول عن أعمال وزارته وإدارتها وصاحب الصفة فى أية خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها وكان لاشأن للنائب العام بخصوصية الطالب فإن الطلب بالنسبة له يكون غير مقبول .

وحيث إن الطلب فيما عدا ماتقدم قد استوفى أوضاعه الشكلية . وحيث إنه لما كانت الوقائع التى صدرت من الطالب فى الظروف التى تمت فيها وإن اقتضت أن يوجه إليه من النائب العام التنبيه رقم ٧ لسنة ١٩٨٨ حتى لا يعود إلى مثلها مستقبلاً إلا أنها لا تبلغ من الجسامة حداً من شأنه الانتقاص من أهليته فى الترقية إلى الوظيفة الأعلى ومن ثم لا تصلح مسوغاً لتخطيه فى الترقية إليها وكان القرار الجمهورى رقم ١٩٨٨/٤٠٧ إذ تخطى الطالب فى الترقية إلى وظيفة وكيل نيابة على سند من هذه الوقائع يكون قد صدر معيباً بإساءة استعمال السلطة ويتعين لذلك الغاؤه .



## جلسة ١٠ من إيويل سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / سرزوق فكوري نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / أحمد نهر الجندى ، حسين محمد حسن معمر نائب رئيس المحكمة ، مصطفى  
حبيب ، وسعيد غويانى .



الطلب رقم ١٨ لسنة ٥٨ القضائية « رجال القضاء » .

تأديب « ملاحظة » .

إحاطة الشك بالوقائع التى نسبت إلى الطالب . أثره . اعتبار القرار الصادر بتوجيه  
الملاحظة إليه مشرباً بإساءة استعمال السلطة .

لما كان يبين من الاطلاع على تحقيقات الشكوى رقم .... أن الطالب كان  
متغيباً عن مقر عمله فى اجازة فى الوقت الذى أحضر فيه أحد حراس النيابة  
الخطاب المقول بتوجيهه إليه من إبنة إحدى الأسر المجاورة لمبنى النيابة وسلمه  
إلى زميله الذى أبلغ عنه وقد تعددت رواية هذا الحارس فى تعيين اسم المرسل  
إليه هذا الخطاب كما قصرت التحقيقات عن الكشف عن شخص من أرسله وأن  
ما بدر من الطالب فى حق زميله الذى تسلم الخطاب المشار إليه هو مما يقتضيه  
حقه فى الدفاع عن نفسه فى التحقيقات التى أجريت معه دون قصد التشهير  
للنيل منه وهو ما تخلص منه المحكمة إلى أن الوقائع التى نسبت إلى الطالب  
يحيط بها الشك ولا تستقيم مبرراً لتوجيه الملاحظة المطعون فيها إليه وعلى  
ذلك يكون القرار الصادر بهذه الملاحظة معيباً بسوء استعمال السلطة .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٩ تقدم الأستاذ/..... « القاضى بمحكمة المنيا الابتدائية » بهذا الطلب للحكم بإلغاء الملاحظة رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٨٧ الموجهة إليه كتابة من النائب العام المساعد لشتون التفتيش القضائى مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقال بياناً لطلبه إن هذه الملاحظة نسبت إليه أنه ثبت من تحقيق الشكوى رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٧٨ حصر عام أعضاء النيابة العامة أنه آبان عمله بنياية ابشواى الجزئية أقام علاقة بأحدى الأسر هناك ، كان لها أثرها من النيل من مهابه وقديسية وظيفته ، وابتعدت به عن واجب التزام السلوك القويم ، والنأى عن كل مواطن الشبهة ، وأسند لزميله أموراً لو صحت لأوجبت احتقاره بين أهل وطنه وهو ما يخالف التعليمات العامة للنيابات ويشير شبهة جنحة القذف ، والنأى عن كل الوقائع محل الملاحظة المطعون فيها غير صحيحه ، وقد اعترض عليها أمام اللجنة المختصة إلا أنها رفضت اعتراضه ومن ثم تقدم بطلبه . طلب محامى الحكومة رفض الطلب وأبدت النيابة الرأى بقبوله .

وحيث إنه لما كان يبين من الإطلاع على تحقيقات الشكوى رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٧ حصر عام أعضاء النيابة أن الطالب كان متغيباً عن مقر عمله فى أجازة فى الوقت الذى أحضر فيه أحد حراس النيابة الخطاب المقول بتوجيهه إليه من ابنه احدى الأسر المجاورة لمبنى النيابة ، وسلمه إلى زميله الذى أبلغ عنه .



وقد تعددت رواية هذا الحارس في تعيين اسم المرسل إليه لهذا الخطاب ، كما قصرت التحقيقات عن الكشف عن شخص من أرسله . وإن بدر من الطالب في حق زميله الذي تسلم الخطاب المشار إليه هو مما يقتضيه حقه في الدفاع عن نفسه في التحقيقات التي أجريت معه دون قصد التشهير للنيل منه . وهو ما تخلص منه المحكمة إلى أن الوقائع التي نسبت إلى الطالب يحيط بها الشك ولا تستقيم مبرراً لتوجيه الملاحظة المطعون فيها إليه . وعلى ذلك يكون القرار الصادر بهذه الملاحظة معيباً بسوء استعمال السلطة متعين الإلغاء .



## جلسة ١٠ من إبريل سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / سرزوق فكري نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / أحمد نصر الجندي ، حسين محمد حسن مقر نائبين ورئيس المحكمة ، مصطفى  
حبيب ، وصعيد فورياني .



الطالبان رقما ١٠٩ ، ١٢٩ لسنة ٥٨ القضائية « رجال القضاء » .

( ١ ) تفتيش .

تقدير كفاية الطالب في تقرير التفتيش بدرجة « متوسط » . قيامه على أسباب مستمدة  
من أصول تؤدي إليها . أثره . رفض طلب رفعه . لا يغير من ذلك حصوله على درجة أعلى  
في تقرير سابق أولاً حق . علة ذلك .

( ٢ ) توقيه .

عدم حصول الطالب على تقريرين متتاليين بدرجة « فوق المتوسط » تخطيه في الترقية  
إلى درجة مستشار لهذا السبب . لا خطأ . علة ذلك .

١ - لما كان البين من تقرير التفتيش المطعون فيه وما حواه من احصاء وبيان  
للقضايا التي فصل فيها الطالب ونوعها وما وقع فيه من أخطاء أن غالبية  
أحكامه في القضاء المدني والأحوال الشخصية والجنايات شابها العوار لمخالفة  
القانون أو الخطأ في تطبيقه والقصور والإخلال بحق الدفاع والتناقض والبطلان  
وأن مرد ذلك إلى افتقاره إلى الفهم القانوني الصحيح وعدم إعطائه عمله الجهد



الواجب بذله فيه ، ومن ثم فإن تقدير كفايته فى هذا التقرير بدرج « متوسط »  
 يكون تقديرأ سليماً وقائماً على أسباب مستمدة من أصول تؤدى إليها ويكون  
 طلب رفع درجة الكفاية فى ذلك التقرير على غير أساس . ولا يغير من ذلك أن  
 حصل الطالب على درجة أعلى فى تقرير سابق أولاً حق لاستقلال كل تقرير  
 بعناصره عما عداه .

٢ - لما كانت الأهلية اللازمة للترقية إلى درجة مستشار تتطلب الحصول  
 على تقريرين متتاليين بدرجة « فوق المتوسط » وكانت كفاية الطالب قبل صدور  
 القرار الجمهورى المطعون فيه قدرت بدرجة « متوسط » وهو ما ينتقص من  
 أهليته المطلوبة لترقيته إلى درجه مستشار فإن هذا القرار إذ تخطاه فى الترقية إليها  
 لهذا السبب لا يكون مخالفاً للقانون ولا معيباً بسوء استعمال السلطة ويكون  
 طلب الغائه على غير أساس .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
 والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلبين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أنه  
 بتاريخ ١٩٨٩/٨/٨ - تقدم الأستاذ/..... رئيس المحكمة من الفئة « أ »  
 بالطلب رقم ١٠٩ لسنة ٥٩ ق « رجال القضاء » للحكم برفع تقدير كفايته فى  
 تقرير التفتيش على عمله بمحكمة طنطا الابتدائية خلال شهرى نوفمبر وديسمبر



سنة ۱۹۸۷ إلى درجة « فوق المتوسط » مع ما يترتب على ذلك من آثار .  
وقال بيانا لطلبه إن كفايته قدرت في تقرير التفتيش المطعون فيه بدرجة « متوسط »  
فاعترض عليه لدى اللجنة المختصة بإدارة التفتيش القضائي كما تظلم منه أمام  
مجلس القضاء الأعلى ورفض كل من اعترضه وتظلمه . ولما كان هذا التقرير  
لا يمثل الواقع من حيث تقدير كفايته لأن أغلب الملاحظات التي تضمنها لا تعدو  
أن تكون مجرد خلاف في الرأي القانوني ، فضلا عن أن كفايته قدرت في تقارير  
سابقه وفي تقرير لاحق بدرجة « فوق المتوسط » فقد تقدم بطلبه . ويتاريخ  
١٣/٩/١٩٨٩ تقدم الطالب بالطلب رقم ١٢٩ لسنة ٥٩ ق « رجال القضاء »  
للحكم بإلغاء القرار الجمهوري رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٩ - فيما تضمنه من تخطيه في  
الترقية إلى وظيفة مستشار بمحكمة الاستئناف مع ما يترتب على ذلك من آثار  
. وقال بيانا إن القرار الجمهوري المطعون فيه تخطاه في الترقية بسبب تقدير  
كفايته بدرجة « متوسط » في تقرير التفتيش المطعون فيه بالطلب الأول رقم  
١٠٩ لسنة ٥٩ ق . وإذا كان هذا فإن القرار الجمهوري بتخطيه في الترقية يكون  
معيبا بإساءة استعمال السلطة ضمت المحكمة الطلب الثاني إلى الأول ليصدر  
فيهما حكم واحد . طلب محامي الحكومة رفض الطلبين ، وأبدت النيابة الرأي  
برفضهما كذلك .

وحيث إنه لما كان البين من تقرير التفتيش المطعون فيه وما حواه من احصاء  
وبيان للقضايا التي فصل فيها الطالب ونوعها وما وقع فيه من أخطاء أن  
غالبية أحكامه في القضاء المدني والاحوال الشخصية والجنايات شابه العوار  
لمخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه والقصور والإخلال بحق الدفاع والتناقض  
والبطلان وإن مررد ذلك إلى افتقاره إلى الفهم القانوني الصحيح وعدم اعطائه  
عمله الجهد الواجب بذله فيه . ومن ثم فإن تقدير كفايته في هذا التقرير بدرجة



« متوسط » يكون تقديرأ سليماً وقائماً على أسباب مستمدة من أصول تؤدى إليها ، ويكون طلب رفع درجة الكفاية فى ذلك التقرير على غير أساس . ولا يغير من ذلك أن حصل الطالب على درجة أعلى فى تقرير سابق أو لاحق لاستقلال كل تقرير بعناصره عما عداه . لما كان ذلك وكانت الأهلية اللازمة للترقى إلى درجة مستشار تتطلب الحصول على تقريرين متتاليين بدرجة « فوق المتوسط » ، وكانت كفاية الطالب قبل صدور القرار الجمهورى المطعون فيه قدرت بدرجة « متوسط » وهو ما ينتقض من أهليته المطلوبة لترقيته إلى درجة مستشار فإن هذا القرار إذ تخطاه فى الترقية إليها لهذا السبب لا يكون مخالفاً للقانون ولا يعيبه سو . استعمال السلطة ويكون طلب إغائه على غير أساس .

////////////////////



## جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / مبروك فكري نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / أحمد نصر الجندى ، حسين محمد حسن عمرو نائبى رئيس المحكمة ، مصطفى  
حبيب ، وعبد المنعم محمد الشهاوى .

١٢

الطلب رقم ٧٣ لسنة ٥٧ القضائية « رجال القضاء » .

أقدمية . إجراءات .

إستقرار أقدمية الطالب نهائياً بمقتضى القرار محل الطعن . مطالبته بتعديل أقدميته  
بالطعن فى القرارات التالية . غير مقبول .

لما كان الشاهد من أوراق الطلب رقم ..... المنضم أن الطالب سبق أن  
طعن على القرار الجمهورى رقم ..... الصادر بترقيته إلى وظيفة رئيس  
محكمة فته ( ب ) لاغفاله وضعه فى ترتيب أقدميته تأسيساً على أن القرار  
المذكور قد حدد أقدميته على نحو يخالف أحكام قانون السلطة القضائية رقم  
٤٦ لسنة ١٩٧٢ وقد قضت المحكمة فى ..... برفض هذا الطلب وإذ كان  
الطالب يهدف من الطعن المائل فى القرار الجمهورى رقم ..... الصادر  
بترقيات رجال القضاء والنيابة المحافظة على حقه فى طلب تعديل أقدميته  
حسبما أورده فى طلبه السابق رقم ..... وكانت المحكمة قد رفضت هذا  
الطلب واستقرت أقدميته نهائياً بمقتضى القرار الجمهورى محل الطعن فيه فإنه  
لا يقبل من الطالب أن يعود للمطالبة بتعديل أقدميته بالطعن فى القرارات التالية .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أن الأستاذ ..... رئيس المحكمة فته ( ب ) بمحكمة الجيزة الابتدائية تقدم بتاريخ ١٩٨٧/٩/١٢ بهذا الطلب للحكم بالغاء القرار الجمهورى رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٨٧ فيما تضمنه من اغفال لأقدمية الطالب الصحيحة وتعديلها ليكون سابقاً فى الترتيب على الأستاذ ..... رئيس المحكمة فته ( ب ) وتالياً للأستاذ ..... رئيس المحكمة فته ( ب ) . وقال بياناً لطلبه أنه أقام الطعن رقم ٥٥ لسنة ٥٥ ق - رجال القضاء لتخطيه فى الترقية إلى درجة رئيس محكمة فته ( ب ) فى الحركة القضائية عام ١٩٨٥ - وقبل الفصل فى الطلب للمذكور صدرت الحركة القضائية لعام ١٩٨٦ وتم ترقبته فيها إلى رئيس محكمة فته ( ب ) إلا أن القرار الصادر بهذه الحركة أغفل وضعه فى ترتيب أقدميته - فأقام الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٥٦ ق رجال القضاء وإذ صدر القرار الجمهورى بالحركة القضائية لعام ١٩٨٧ - وقبل الفصل فى طلبه المشار إليهما - وخشية أن ينال القرار الأخير من أقدميته فقد تقدم بطلبه - طلب محامى الحكومة عدم قبول الطلب - وأبدت النيابة رأى بعدم قبول الطلب كذلك - وأمرت المحكمة بضم الطلين رقمى ٥٥ لسنة ٥٥ ق ، ١٠٠ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » لهذا الطلب .



وحيث إنه لما كان الشايت من أوراق الطلب رقم ١٠٠ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » المتضم أن الطالب سبق أن طعن علي القرار الجمهوري رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٨٦ الصادر بترقيته إلى وظيفة رئيس محكمة فته ( ب ) لإغفاله وضعه في ترتيب أقدميته تأسيساً على أن القرار المذكور قد حدد أقدميته علي نحر يخالف أحكام قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، وقد قضت المحكمة في ١٩٨٨/١/٥ برفض هذا الطلب . وإذ كان الطالب يهدف من الطعن المائل في القرار الجمهوري رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٨٧ الصادر بترقيات رجال القضاء والنيابة المحافظة على حقه في طلب تعديل أقدميته حسبما أورده في طلبه السابق رقم ١٠٠ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » وكانت المحكمة قد رفضت هذا الطلب وأستقرت أقدميته نهائياً بمقتضى القرار الجمهوري محل الطعن فيه ومن ثم لا يقبل من الطالب أن يعود للمطالبة بتعديل أقدميته بالطعن في القرارات التالية .

ولما تقدم بتعين رفض الطلب .

////////////////////



## جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / مروزق فخرى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة

المستشارين / أحمد نصر الهندى ، حسين محمد حسن عمقر نائبى رئيس المحكمة ،

محطفى حميد وفتحي محمود يوسف .



الطلب رقم ١٦٨ لسنة ٥٨ القضائية « رجال القضاء » :

( ١ ) ترقية .

ترقية الرؤساء بالمحاكم الابتدائية - أساسها . الأقدمية مع الأهلية . درجة الأهلية لا تقدر بعناصر الكفاية الفنية وحدها بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها لتحقيق الأهلية ودرجاتها . لجهة الإدارة متى قام لديها من الأسباب ما يدل على انتقاص اهلية القاضى أن تتخطاه فى الترقية إلى من يليه .

( ٢ ) أقدمية . ترقية .

. أقدمية القضاء تتحدد فى كل وظيفة من وظائف القضاء . على حدة فى قرار التعيين فيها أو الترقية إليها مصاحبها لهم إلى الوظيفة الأعلى إذا لم يتخلفوا عن زملائهم فى الترقية إليها .



١ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن درجة الأهلية لا تقدر بعنصر

الكفاية الفنية وحده بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها لتحقيق الأهلية ودرجاتها وأنه إذا قام لدى جهة الإدارة من الأسباب ما يدل على انتقاص أهلية القاضى ومجاوبته للمصفات التي تتطلبها طبيعته وظيفته فإن لهذه الجهة - نزولاً على مقتضيات المصلحة العامة - أن تتخطاه فى الترقية إلى من يليه .



٢ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن أقدمية رجل القضاء بين زملائه تصاحبه فى الوظيفة الأعلى إذا تخلف عنهم فى الترقية إليها ، فإذا لم تشمله الترقية انحسرت عنه تلك الاقدمية ولا يحق ردها إليه إلا بطريق الغاء القرار الصادر بترقيه زملائه فيما تضمنه من عدم ترقيته معهم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطلب استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ ١٧/٨/١٩٨٨ تقدم الاستاذ / ..... رئيس المحكمة من الفئة ( أ ) بهذا الطلب للحكم بإلغاء قرار وزير العدل بتخطيه فى الترقية إلى درجة مستشار أو ما يعادلها فى الحركة القضائية لعام ١٩٨٨ وترقيته إلى هذه الدرجة بذات أقدميته بين زملائه مع ما يترتب على ذلك من آثار .  
وإذ صدر القرار الجمهورى رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٨٨ ونشر بالجريدة الرسمية فى ٢٩/٩/١٩٨٨ متضمناً تخطيه فى الترقية إلى هذه الدرجة فقد طلب بتاريخ ١٥/١٠/١٩٨٨ إلغاء هذا القرار فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية إلى درجة مستشار أو ما يعادلها مع ما يترتب على ذلك من آثار . ولما صدر القرار الجمهورى رقم ٣٥١/١٩٨٩ متضمناً ترقيته إلى درجة مستشار بحاكم الاستئناف دون أن يضعه فى أقدميته بين زملائه فقد طلب الغاء القرار الأول



فيما تضمنه من تخطيه في الترقية وإرجاعاً أقدميته في درجة مستشار لتكون  
تاليه في الترتيب لأقدميه المستشار / ..... وسابقه على  
المستشار ..... مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقال بياناً لذلك أن  
وزارة العدل أخطرت بتاريخ ٨٨/٧/١١ بأن دوره في الترقية إلى درجة  
مستشار أو ما يعادلها قد حل بيد أنه بسبب التنبيه رقم ٥ لسنة ١٩٨٥ الموجه  
اليه من وزير العدل والمودع ملفه السرى لن تشمله الحركة القضائية لعام ١٩٨٨  
بالترقية إلى درجة مستشار ، وإذ رفض مجلس القضاء الأعلى بتاريخ  
١٩٨٨/٧/١٨ تظلمه وصدر القرار الجمهوري رقم ١٩٨٨/٣٧٤ مغفلاً ترقيته  
أسوة بزملائه ، وكان التنبيه رقم ٥ لسنة ١٩٨٥ سالف الذكر بسبب اشتباه بينه  
وبين عضو يسار الدائرة التي كان يرأسها أثناء نظر معارضة في تجديد حبس  
متهم ، ومضى عليه مدة تزيد على ثلاث سنوات ، ونقل بسبب الواقعة موضوع  
التنبيه إلى محكمة أخرى وكانت تقاريره الفنية تشهد بكفائه ، فإن صدور  
القرار الجمهوري بتخطيه في الترقية يكون مشوباً بإساءة استعمال السلطة ومن  
ثم تقدم بطلبه . طلبت الحكومة رفض الطلب وأبدت النيابة الرأي برفضه كذلك .

وحيث إنه لما كانت ترقية القضاة تتم طبقاً للمادة ٤٩ من قانون  
السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أساس الأقدمية مع الاهلية ،  
وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن درجة الأهلية لا تقدر بعنصر الكفاءة  
الفنية وحده بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها لتحقيق الأهلية ودرجاتها ،  
وانه إذا قام لدى جهة الإدارة من الأسباب ما يدل على انتقاص اهلية القاضي  
ومجانيته للمصافات التي تتطلبها طبيعة وظيفته ، فإن لهذه الجهة - نزولاً على  
مقتضيات المصلحة العامة - أن تتخطاه في الترقية إلى من يليه . لما كان ذلك  
وكان من شأن الاعتبارات المستمدة من الوقائع الثابتة في حق الطالب وكانت  
موضوع التنبيه المشار اليه ، والمآخذ التي غلبت على سلوكه إبان مداولته  
مع زميله عضو الدائرة الانتقاص من أهليته للترقي فإن القرار



الجمهورية رقم ١٩٨٨/٣٧٤ إذ تخطأ في الترقية لا يكون معيباً بإسائة استعمال السلطة ، ويكون طلب الغائه على غير أساس . لما كان ذلك وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن أقدمية رجل القضاء بين زملائه تصاحبه في الوظيفة الأعلى إذا لم يتخلف عنهم في الترقية إليها ، فإذا لم تشمله الترقية انحسرت عنه تلك الأقدمية ولا يحق ردها إليه إلا بطريق إلغاء القرار الصادر بترقية زملائه فيما تضمنه من عدم ترقيته معهم وكانت المحكمة قد انتهت إلى رفض طلب إلغاء القرار الجمهوري رقم ١٩٨٨/٣٧٤ ، فإن طلب الطالب الرجوع بأقدميته - بعد أن رقى بالقرار الجمهوري رقم ١٩٨٩/٣٥١ إلى درجة مستشار - إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار الجمهوري ١٩٨٨/٣٧٤ ، يكون على غير أساس متعين الرفض .

////////////////////



## جلسة ٥ من يونية سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / مرزوق فكري نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / مصطفى حبيب ، فتحي محمود يوسف ، سعيد قرياني و عبد  
النعم محمد الشاوي .



### الطلب رقم ١٥٦ لسنة ٥٩ القضائية « رجال القضاء » : إجراءات . تعيين .

طلبات رجال القضاء ، والنيابة العامة . وجوب تقديمها بعريضة تودع قلم كتاب المحكمة  
بحضور الطالب أو من ينبيه أمام الموظف المختص . مخالفة ذلك . أثره . عدم قبول الطلب .  
لايغير من ذلك إقامة الطلب أمام محكمة القضاء . الإداري وقضاؤها فيه بعدم الاختصاص  
والإحالة . علة ذلك .



تنص المادة ٨٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في فقرتها  
الأولى على أن الطلبات التي يقدمها رجال القضاء ، والنيابة العامة ترفع بعريضة  
تودع قلم كتاب محكمة النقض تتضمن عدا البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم  
وصفاتهم ومحال إقامتهم موضوع الطلب وبياناً كافياً عن الدعوى مما مفاده  
أن يتم الإيداع بحضور الطالب أو من ينبيه عنه قانوناً لهذا الغرض أمام الموظف  
المختص بقلم كتاب محكمة النقض ، فإن لم يتم الإيداع على هذا الوجه فلا يعد  
الطلب قد رفع بالأوضاع التي رسمها القانون ، لما كان ذلك وكان الطالب  
لم يسلك هذا الطريق إنما أقام بطلب الدعوى أمام جهة القضاء لإداري



فإن الطلب يكون غير مقبول ، ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة الإدارية قد قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى هذه المحكمة عملاً بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات لأن قانون السلطة القضائية قانون خاص يحكم القضايا التي تدخل في ولاية هذه المحكمة ويحدد الإجراءات التي ترفع بها فلا يجوز اللجوء إلى سواء .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل في أن الطالب أقام الدعوى رقم ٢٢٩٥ لسنة ٣٩ق أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة للحكم بإلغاء القرار الإداري الصادر بالتعيين في وظائف معاوني النيابة العامة من بين خريجي كليات الحقوق دور مايو ١٩٨٣ فيما تضمنه من إغفال تعيينه مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقال بياناً لذلك أنه تقدم بطلب لتعيينه في وظيفة معاون نيابة لحصوله على الدرجات التي تؤهله لهذه الوظيفة واجتاز الاختبارات اللازمة إلا أنه فوجئ بصدر قرار التعيين خلوا من اسمه وتعيين زملاء له يقلون عنه في شروط شغل الوظيفة وهو ما يعيب هذا القرار بسوء استعمال السلطة ، فأقام الدعوى . ويتأريخ ١٩٨٨/٦/٢٨ حكمت المحكمة الإدارية بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وبإحالتها إلى هذه المحكمة . دفع الحاضر عن الحكومة بعدم قبول الطلب لرفعه بغير الطريق القانوني ، وأبدت النيابة الرأي بعدم قبوله كذلك .

وحيث إن المادة ٨٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ تنص في فقرتها الأولى على أن الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة ترفع بعريضة تودع قلم كتاب محكمة النقض تتضمن عدا البيانات المتعلقة بأسماء المحصوم



وصفاتهم ومحال إقامتهم موضوع الطلب وبياناً كافياً عن الدعوى مما مفاده أن يتم الإيداع بحضور الطالب أو ممن ينبيه عنه قانوناً لهذا الغرض أمام الموظف المختص بقلم كتاب محكمة النقض ، فإن لم يتم الإيداع على هذا الوجه فلا يعد الطلب قد رفع بالأوضاع التي رسمها القانون ، لما كان ذلك وكان الطالب لم يسلك هذا الطريق إنما أقام بطلبه الدعوى أمام جهة القضاء الإداري فإن الطلب يكون غير مقبول ، ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة الإدارية قد قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى هذه المحكمة عملاً بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات لأن قانون السلطة القضائية قانون خاص يحكم القضايا التي تدخل في ولاية هذه المحكمة ويحدد الإجراءات التي ترفع بها فلا يجوز اللجوء إلى سواء .

////////////////



## جلسة - امن يولية سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / احمد نصر الجندى نائب رئيس المحكمة وعضوية  
السادة المستشارين / مصطفى حبيب ، فتحى محمود يوسف ، سعيد غريبانى  
و عبد النعم محمد الشماوى .

١٥

الطلب رقم ١٢٢ لسنة ٥٧ القضائية « رجال القضاء » :

صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية .

المبلغ الإضافى . استحقاق عضو الهيئة القضائية له . شرطه . أن يكون قد أمضى  
فى عضوية الهيئات القضائية مدداً مجموعها خمسة عشر سنة مع جبر كسر الشهر شهراً .  
المادة ٣٤ مكرراً من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ بقراره رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦  
. بدء العلاقة الوظيفية . العبرة فيه . بقرار التعيين .

//////////

النص فى المادة ٣٤ مكرراً من قرار وزير العدل المشار إليه - والذي يعمل  
به اعتباراً من ١٩٨٦/٤/١ - على أن يشترط لاستحقاق العضو المبلغ  
الشهرى الاضافى ان يكون قد أمضى فى عضوية الهيئات القضائية مدداً  
مجموعها خمسة عشر سنة ..... ويجبر كسر الشهر شهراً .....  
وكان المعول عليه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - فى بدء العلاقة  
الوظيفية بكافة آثارها عدا استحقاق المرتب - بين القاضى ووزارة العدل هو  
بالقرار الصادر بالتعيين ، فمتى صدر هذا القرار منجزاً عن يملك اصداره ، فإنه  
يحدث أثره بتعيين القاضى فى وظيفته فور صدوره .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .  
حيث إن الطلب استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الاوراق - تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٩ تقدمت أرملة المرحوم المستشار / ..... بهذا الطلب للحكم باستحقاقها عن مورثها للمبلغ الإضافي الشهري المقرر بأحكام قرار وزير العدل رقم ١٩٨٦/٤٤٠ وذلك اعتباراً من ١٩٨٦/٤/١ . وقالت بيانا لطلبها انها تقدمت لصندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية بطلب صرف المبلغ الشهري المذكور مستحقة له عن مورثها إلا أن الصندوق رفض الطلب على سند من أن مورثها لم يكن مستحقاً لهذا المبلغ لعدم توافر شروط استحقاقه وهو أن يكون قد أمضى بخدمة القضاء مدة خمسة عشر سنة وإذ كان الشرط توافر في مورثها لأن خدمته بالقضاء بلغت ٥ ١١ ١٤ يوم شهر سنة وتكمل خمسة عشر سنة بغير كسر الشهر شهراً طبقاً لنص المادة ٣٤ مكرراً ( ١ ) من قرار وزير العدل رقم ٨١/٤٨٥٣ والمضافة بقرار وزير العدل رقم ١٩٨٦/٤٤٠ . فقد تقدمت بالطلب . وقدمت المرسوم الصادر بتاريخ ١٩٤٢/١٠/٥ بتعيين مورثها قاضياً بمحكمة قنا الابتدائية . كما قدمت المرسوم الصادر بتاريخ ١٩٥٠/٩/٣ بتعيين المورث مرة ثانية بالقضاء . قدم محامى الحكومة ملف خدمة المورث وطلب رفض الطلب . وأبدت النيابة الرأى بقبوله .



وحيث إنه لما كان النص في المادة ٣٤ مكرراً من قرار وزير العدل المشار إليه - والذي يعمل به اعتباراً من ١٩٨٦/٤/١ علي أن يشترط لاستحقاق العضو المبلغ الشهري الإضافي أن يكون قد أمضى في عضوية الهيئات القضائية مدداً مجموعها خمسة عشر سنة ..... ويجبر كسر الشهر شهراً ..... وكان المعول عليه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - في بدء العلاقة الوظيفية بكافة أثارها - عدا استحقاق المرتب - بين القاضي ووزارة العدل هو بالقرار الصادر بالتعيين ، فمتى صدر هذا القرار منجزاً عن يملك إصداره ، فإنه يحدث أثره بتعيين القاضي في وظيفته فور صدوره ، لما كان ذلك وكان الثابت من ملفي خدمة مورث الطالبيه ومما قدمته من مستندات انه عين بالقضاء مرتين الاولى بالمرسوم الملكي الصادر بتاريخ ١٩٤٢/١٠/٥ <sup>يوم شهر سنة</sup> وحتى ١٩٤٦/٢/٢ ومدتها ٢٧ <sup>يوم شهر سنة</sup> ٣ والثانية بالمرسوم الملكي الصادر بتاريخ ١٩٥٠/٩/٣ وحتى ١٩٦٢/٤/٣٠ ومدتها ٢٧ <sup>يوم شهر سنة</sup> ٧ ، فإن مجموع هاتين المدتين يكون ٢٤ ١١ ١٤ ومن ثم يتعين جبر كسر الشهر شهراً لتكون مدة خدمته المورث بالحساب الحكمي خمسة عشر عاماً مما يتوافر به شرط استحقاق الطالبيه عن مورثها للمبلغ الإضافي المقرر بالمادة ٣٤ مكرراً « ١ » سالفه الذكر ، ويتعين معه اجابة طلبها .

////////



## جلسة ٠ اهن يولية سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / احمد نصر الجنى نائب رئيس المحكمة وعضوية  
السادة المستشارين / حسين محمد حسن عقر نائب رئيس المحكمة ، مصطفى حبيب ،  
فتحي محمود يوسف و سعيد غريبانى .



### الطلب رقم ٢١٣ لسنة ٥٨ القضائية « رجال القضاء » : إجراءات . اقدمية .

طلب تعديل اقدمية الطالب إلى ما كانت عليه قبل تخطيه بقرار جمهوري . ما هيته .  
وجوب رفع الطعن فيه خلال ثلاثين يوماً مضافاً إليه ميعاد مسافة من تاريخ نشره فى الجريدة  
الرسمية أو إعلان الطالب أو علمه به علماً يقينياً . م ٨٥ من قانون السلطة القضائية .  
تفوت هذا الميعاد . أثره . إستقرار أقدميته الطالب على النحو الوارد بالقرار . طلب تعديل  
أقدميته بمناسبة صدور قرار جمهورى لاحق التزام ترتيب أقدميته على نحو ما استقرت عليه  
، لا أساس له .

=====

لما كان الطلب قد تضمن تعديل اقدمية الطالب في وظيفة رئيس بالمحكمة  
من الفئة « أ » إلى ما كانت عليه قبل تخطيه بالقرار الجمهوري رقم ٨٧/٣٢٤  
وهو ما يعتبر طعناً فى هذا القرار . وكان الشايت من اخطار وزير العدل  
المؤرخ ٨٧/٧/٢ أن تخطى الطالب والترقيته إلى تلك الوظيفة بذلك القرار  
الجمهورى كان بسبب تقارير الكفاية والوقائع المودعة ملفه السرى وهو خلاف الاخطار



بتخطيه في الترقية المؤرخ ٨٨/٦/١٩ والذي كان محلاً لتظلمه إلى مجلس القضاء الأعلى.. لما كان ذلك وكان القرار الجمهوري رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٨٧ قد صدر بتاريخ ١٨/٨/١٩٨٧ ونشر في ٣/٩/١٩٨٧ وكان الطعن في هذا القرار يجب ان يرفع خلال ثلاثين يوماً مضافاً إليها ميعاد مسافه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو إعلان الطالب به أو علمه به علماً يقينياً طبقاً للمادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، وكان الطالب قد فوت هذا الميعاد فإن القرار الجمهوري المذكور يكون قد أصبح نهائياً واستقرت به أقدمية الطالب على النحو الوارد به ولا يحق له أن يطلب تعديل هذه الأقدمية بمناسبة صدور القرار الجمهوري اللاحق رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٨٨ طالما التزم بترتيب أقدميته على نحو ما استقرت عليه ويكون الطلب على غير أساس .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار / .....

المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل في أن الرئيس

بالمحكمة من الفئة « أ » تقدم في ٥ / ١٠ / ١٩٨٨ بهذا الطلب للحكم بتعديل

أقدميته وإرجاعها إلي ما كانت عليه قبل صدور الحركة القضائية عن عام ١٩٨٧

وقال بياناً لطلبه إنه أجرى التفتيش على عمله خلال شهرى نوفمبر وديسمبر

سنة ١٩٨٦ وقدرت كفايته بدرجة « متوسط » وتم تخطيه في الترقية



إلى درجة رئيس بالمحكمة من الفئة « أ » فى الحركة القضائية عن عام ١٩٨٧ وتظلم من هذا التقدير لكفايته إلى مجلس القضاة الأعلى الذى أصدر قراره بتاريخ ٨ / ٨ / ١٩٨٨ برفع كفايته إلى درجة « فوق المتوسط » بإلغاء قرار تخطيه إلى درجة رئيس محكمة من الفئة ( أ ) فى مشروع الحركة القضائية لعام ١٩٨٨ وإدراج اسمه ضمن المرشحين للترقية لتلك الدرجة . وكان القرار الجمهورى رقم ٣٧٤ المنشور فى ٢٩ / ٩ / ١٩٨٨ بالحركة القضائية عن هذا العام وإن صدر بترقيته إلى وظيفة رئيس بالمحكمة من الفئة ( أ ) إلا انه لم يرجع أقدميته إلى ماكانت عليه قبل صدور القرار الجمهورى رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٨٧ الذى تخطاه فى الترقية ومن ثم تقدم بطلبه .

طلب محامى الحكومة رفض الطلب وأبدت النيابة رأى برفضه كذلك .

وحيث إنه لما كان الطلب قد تضمن تعديل أقدمية الطالب فى وظيفة رئيس بالمحكمة من الفئة ( أ ) إلى ما كانت عليه قبل تخطيه بالقرار الجمهورى رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٨٧ وهو ما يعتبر طعنأ فى هذا القرار . وكان الثابت من إخطار وزير العدل المؤرخ ٢ / ٧ / ١٩٨٧ أن تخطى الطالب فى الترقية إلى تلك الوظيفة بذلك القرار الجمهورى كان بسبب تقارير الكفاية والوقائع المودعه ملفه السرى وهو خلاف الإخطار بتخطيه فى الترقية المؤرخ ١٩ / ٦ / ١٩٨٨ والذى كان محلا لتظلمه إلى مجلس القضاة الأعلى لما كان ذلك وكان القرار الجمهورى رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٨٧ قد صدر بتاريخ ١٨ / ٨ / ١٩٨٧ ونشر فى ٣ / ٩ / ١٩٨٧ وكان الطعن فى هذا القرار يجب أن يرفع خلال ثلاثين يوماً مضافاً إليه ميعاد مسافة من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية أو إعلان الطالب به أو علمه به علماً يقينياً



طببقا للمادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، وكان الطالب قد فوت هذا الميعاد فإن القرار الجمهورى المذكور يكون قد أصبح نهائياً واستقرت به أقدمية الطالب على النحو الوارد به ولا يحق له أن يطلب تعديل هذه الأقدميه بمناسبه صدور القرار الجمهورى اللاحق رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٨٨ طالما التزم بترتيب أقدميته على نحو ما استقرت عليه ويكون الطلب على غير أساس متعين الرفض .

////////////////////



## جلسة ١٠ اهن يولية سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد الممتشار / احمد نصر الجندي نائب رئيس المحكمة وعضوية  
السادة الممتشارين / مصطفى حبيب ، فتحي محمود يوسف ، سعيد غريباني ،  
وعبد المنعم محمد الشاوي .



الطلب رقم ٧٨ لسنة ٥٩ القضائية « رجال القضاء » :

- ( ١ و ٢ ) إجراءات . « صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية » . معاش .  
( ١ ) صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية . له شخصية اعتبارية . م ١ من ق ٣٦  
لسنة ١٩٧٥ . اختصام وزير العدل في المطالبة بتسوية المعاش الإضافي . في غير محله .  
( ٢ ) العمل النظير . العبرة فيه بالوظيفة الأصلية للطالب وليس بالوظيفة المنتدب  
اليها . طلبة احتساب مدة التدب للعمل النظير في المعاش الإضافي . لا أساس له .

////////////////////

١ - لما كان صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات  
القضائية المنشأ بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ هو الملزم بأداء هذه الخدمات ،  
وكانت له الشخصية الاعتبارية بمقتضى نص المادة الأولى من هذا القانون فإنه  
لا أساس لتوجيه المطالبة بتسوية المعاش الإضافي الملزم بها هذا الصندوق إلي  
وزير العدل .

٢ - لما كان النص في المادة ٣٤ مكرراً ( ١ ) من قرار وزير العدل  
رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ « على أن يصرف لكل من استحق معاشاً من أعضاء  
الهيئات القضائية المنصوص عليها في القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥



وانتهت خدمته فيها للعجز أو ترك الخدمة بها لبلوغ سن التقاعد أو أمضى فى عضويتها مدداً مجموعها خمسة عشر عاماً على الأقل مبلغ شهرى إضافى مقداره خمسة جنيهات عن كل سنة من مدد العضوية ، ومدد الاشتغال بعد التخرج بعمل نظير أو بالمحاماه ..... « وكان الشايت من الأوراق أن الطالب قد عين بخدمة وزارة العدل بمحكمة الاسكندرية المختلطة بوظيفة بقلم الترجمة فى يوليو سنة ١٩٤١ ثم ندب من هذه الوظيفة للعمل بقلم قضايا وزارة الاوقاف فى الفترة من ١٩٤٦/٥/١١ إلى أن عين محامياً بها ابتداء من ١٩٤٨/٨/٢ لما كان ذلك وكانت العبرة فى العمل النظير بالوظيفة الأصلية للطالب وهى وظيفة بقلم الترجمة . وليست بالوظيفة المنتدب إليها . ركان العمل بقلم الترجمة فى الفترة من ١٩٤٦/٥/١١ إلى ١٩٤٨/٨/١ لا يعتبر عملاً نظيراً للعمل القضائى فإنه لا يغير من ذلك ندب الطالب للعمل بقضايا وزارة الأوقاف ويكون طلبه احتساب تلك المدة فى المعاش الإضافى على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٢ تقدم المستشار / ..... بهذا الطلب ضد وزير العدل ورئيس مجلس إدارة صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لإعضاء الهيئات القضائية للحكم باحققيته فى احتساب المدة من ١٩٤٦/٥/١١ إلى ١٩٤٨/٨/١



ضمن المدة التي يتقاضى عنها المعاش الإضافى المقرر لأعضاء الهيئات القضائية بقرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ ، اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القرار ، مع ما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية - وقال بياناً لطلبه إنه كان يعمل خلال تلك الفترة محامياً بقسم قضايا وزارة الاوقاف وأن هذا العمل يعتبر نظيراً للعمل القضائى . إلا أن صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لاعضاء الهيئات القضائية عند تطبيق القرار رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ عليه اسقط هذه المدة من المدد التي تم على أساسها تسوية المعاش الإضافى الشهري المستحق له بدعوى أن عمله خلالها بقسم قضايا وزارة الاوقاف كان بطريق التدب من وظيفة أخرى لا يعد العمل فيها نظيراً للعمل القضائى . ولما كانت نصوص القرار سالف الذكر تخوله الحق فى احتساب هذه المدة ضمن مدد المعاش الاضافى فقد تقدم بطلبه . دفع محامى الحكومة بعدم قبول الطلب بالنسبة للمدعى عليه الاول لرفعه على غير ذى صفه . وبرفضه موضوعاً . وأبدت النيابة الرأى بعدم قبول الطلب بالنسبة لوزير العدل ، وبأحقية الطالب فى تسوية المعاش الإضافى الشهري المنصوص عليه فى قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ باحتساب المدة من ١٩٤٦/٥/١١ إلى ١٩٤٨/٨/١ ضمن المدة التي يحق له تقاضى معاش عنها ، وصرف الفروق المالية المترتبة على ذلك .

وحيث إنه عن الدفع المبدى من الحكومة فإنه لما كان صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية المنشأ بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ هو المزمم بأداء هذه الخدمات ، وكانت له الشخصيه الاعتبارية بمقتضى نص المادة الأولى من هذا القانون ، فإنه لا أساس لتوجيه المطالبه بتسوية المعاش الإضافى المزمم بها هذا الصندوق إلى وزير العدل ، ويكون الدفع بعدم قبول الطلب بالنسبه إليه فى محله .



وحيث إن الطلب - فيما عدا ما تقدم - استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه لما كان النص في المادة ٣٤ مكررا ( ١ ) من وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ على أن « يصرف لكل من استحق معاشاً من أعضاء الهيئات القضائية المنصوص عليها في القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ وأنتهت خدمته فيها للعجز أو ترك الخدمة بها لبلوغ سن التقاعد أو أمضى في عضويتها مدداً مجموعها خمسة عشر عاماً على الأقل مبلغ شهرى اضافى مقداره خمسة جنيهات عن كل سنة من مدد العضوية ، وحدد الاشتغال بعد التخرج بعمل نظيراً أو بالمحاماة ..... » وكان الثابت من الاوراق أن الطالب قد عين بخدمة وزارة العدل - بمحكمة الاسكندرية المختلطة بوظيفة بقلم الترجمة في يوليو سنة ١٩٤١ ، ثم ندب من هذه الوظيفة للعمل بقلم قضايا وزارة الاوقاف في الفترة من ١٩٤٦/٥/١١ إلى أن عين محامياً بها ابتداءً من ١٩٤٨/٨/٢ لما كان ذلك وكانت العبرة في العمل النظير بالوظيفة الأصلية للطالب - وهى وظيفته بقلم الترجمة - وليست بالوظيفة المنتدب اليها ، وكان العمل بقلم الترجمة في الفترة من ١٩٤٦/٥/١١ إلى ١٩٤٨/٨/١ لا يعتبر عملاً نظيراً للعمل القضائى ، فإنه لا يغير من ذلك ندب الطالب للعمل بقضايا وزارة الاوقاف ، ويكون طلبه احتساب تلك المدة في المعاش الإضافى على غير أساس مما يتعين معه رفض الطلب .

=====



## جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / موزق فكوي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / مصطفى حبيب ، فتحي محمود يوسف ، سعيد غرباني وعبد المنعم  
محمد الشاوي .



الطعن رقم ٧٨ لسنة ٥٧ القضائية « رجال القضاء » :

نقل - تعويض .

المدد المقررة لبقاء القاضي أو الرئيس بالمحكمة في كل من المناطق الثلاث . م ١/٥٩ من  
قانون السلطة القضائية . حد أقصى يتعين على الجهة الإدارية نقله عند نهايتها في غير  
الحالات المستثناة . نقله قبل انقضائها . جائز . خلو قرار النقل مما يدل على أنه هدف لغیر  
المصلحة العامة . مؤداه . رفض طلب التعويض عنه .



النص في الفقرة الاولى من المادة ٥٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦  
لسنة ١٩٧٢ على أنه « ينقل القاضي أو الرئيس بالمحكمة إذا قضى خمس  
سنوات في محاكم القاهرة والاسكندرية والجيزة وبنها وأربع سنوات في محاكم  
بنى سويف والفيوم والمنيا وباقي محاكم الوجه البحري وستين في محاكم  
أسيوط وسوهاج وقنا وأسوان » مفاده أن المشرع وإن قرر حداً أقصى للمدة  
التي يمضيها القاضي أو الرئيس بالمحكمة في محاكم كل منطقة من المناطق



الثلاث بحيث يتعين على الجهة الإدارية نقله منها عند نهاية المدة وذلك فى غير الحالات المستثناة بالفقرتين الثانية والثالثة من هذه المادة إلا أنه لم يحظر نقل القاضى أو الرئيس بالمحكمة خلال تلك المدة من المحكمة التى يعمل بها إلى محكمة أخرى فى ذات المنطقة أو منطقة أسبق فى الترتيب وإنما جعل الأمر فى ذلك موكولاً للجهة الإدارية تمارسه بمقتضى سلطتها التقديرية فى حدود المصلحة العامة وما تقتضيه من إجراء التنقلات بين محاكم المنطقة الواحدة أو منها إلى محاكم المنطقة التى تسبقها طبقاً لحاجة العمل وسائر الاعتبارات التى تكفل حسن سيره وانتظامه . لما كان ذلك وكان القرار المطلوب التعويض عنه قد صدر بنقل الطالب من محكمة شمال سيناء الابتدائية إلى محكمة المنصورة الابتدائية التابعة للمنطقة الأسبق فى الترتيب ولم يزعم الطالب إن هذا القرار قد هدف لغير المصلحة العامة فإنه يكون مبرراً من أى عيب مما يكون معه طلب التعويض عنه على غير أساس متعين الرفض .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداوله .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الأوراق - تتحصل فى أن الاستاذ / ..... الرئيس بمحكمة المنصورة الابتدائية تقدم بتاريخ ١٩٨٧/٩/٢٠ بهذا الطلب للحكم بإلغاء القرار الجمهورى رقم ٨٧/٣٦٧ فيما تضمنه من نقله من محكمة شمال سيناء مع يترتب على ذلك من آثار والتعويض عن الأضرار التى لحقت به بسبب هذا القرار بمبلغ خمسين الف من الجنيهات وقال بياناً لطلبه انه نقل من محكمة شمال سيناء الابتدائية .



إلى محكمة المنصورة الابتدائية وإذا تم هذا النقل قبل استكمال المدة المقررة للعمل بالمحكمة المنقول منها وانطوى هذا النقل على معنى الجزاء والحق به اضراً ما ديه وأدبيه فقد تقدم بطلبه . طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب وأبدت النيابة الرأي برفضه كذلك وبجلسة ١٩٩٠ / ٥ / ٨ قرر الطالب بتنزله عن طلب الغاء القرار الجمهوري الصادر بنقله من محكمة شمال سيناء الابتدائية وقسك بطلب التعويض ومن ثم يتعين إثبات ذلك التنازل .

وحيث أن النص في الفقرة الأولى من المادة ٥٩ من قانون السلطة القضائية رقم ١٩٧٢/٤٦ على أنه « ينقل القاضي أو الرئيس بالمحكمة إذا أمضى خمس سنوات في محاكم القاهرة والاسكندرية والجيزة وبناها وأربع سنوات في محاكم بنى سويف والفيوم والمنيا وباقي محاكم الوجه البحرى وستين في محاكم أسبوط وسوهاج وقنا وأسوان مفاده أن المشرع وأن قرر حداً أقص للمدة التى يمضيها القاض أو الرئيس بالمحكمة فى محاكم كل منطقة من المناطق الثلاث بحيث يتعين على الجهة الإدارية نقله منها عند نهاية المدة ذلك فى غير الحالات المستثناءة بالفقرتين الثانية والثالثة من هذه المادة إلا أنه لم يحظر نقل القاضى أو الرئيس بالمحكمة خلال تلك المدة من المحكمة التى يعمل بها إلى محكمة أخرى فى ذات المنطقة أو منطقة أسبق فى الترتيب وإنما جعل الأمر فى ذلك موكولاً لجهة الإدارية تمارسه بمقتضى سلطتها التقديرية فى حدود المصلحة العامة وما تقتضيه من اجراء التنقلات بين محاكم المنطقة الواحدة أو منها إلى محاكم المنطقة التى تسبقها طبقاً لحاجة العمل وسائر الاعتبارات التى تكفل حسن سيره وانتظامه . لما كان ذلك القرار المطلوب التعويض عنه قد صدر بنقل الطالب من محكمة شمال سيناء الابتدائية إلى محكمة المنصورة الابتدائية التابعة للمنطقة الأسبق فى الترتيب ولم يدع الطالب أن هذا القرار قد هدف لغير المصلحة العامة فإنه يكون مبرراً من أى عيب مما يكون معه طلب التعويض عنه على غير أساس متعين الرفض .



## جلسة ١٢ من يونيو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / مزروق فكري نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين / مصطفى حسيب ، فتحى محمود يوسف ، سعيد غريانى  
ومحمد عبد المنعم الشاوي .

١٩

**الطلب رقم ٣٦ لسنة ٥٩ القضائية : « رجال القضاء » :**

**تأديب « تنبيه » .**

القرار بتوجيه تنبيه كتابي إلى القاضى . وجوب اشتماله على بيان السبب الذى قام عليه  
ويبرره فى الواقع وفى القانون . السبب . عنصره . الوقائع المنسوبة إلى القاضى . التكييف  
القانوني لها . إقتصار القرار على الوقائع وحدها . خطأ فى السبب . مژداه . إلغاء القرار .

=====

النص فى المادة ٩٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على  
أن « لرئيس المحكمة من تلقاء نفسه ..... حق تنبيه القضاء إلى ما يقع  
منهم مخالفاً لواجباتهم أو مقتضيات وظائفهم بعد سماع أقوالهم ويكون التنبيه  
شفاهة أو كتابة وفى الحالة الأخيرة يبلغ صورته لوزير العدل وللقاضى أن  
يعترض على التنبيه الصادر إليه كتابة من رئيس المحكمة . . » - مقتضاه أن  
القرار الإداري بتوجيه التنبيه الكتابي إلى القاضى يجب أن يشتمل على بيان  
السبب الذى قام عليه ويبرره فى الواقع وفى القانون وذلك كركن من أركان  
انعقاده باعتبار القرار تصرفاً قانونياً والسبب فى القرار بالتنبيه يقوم على  
عنصرين أولهما : - الوقائع المنسوبة للقاضى . والثانى : - التكييف القانوني



لهذه الوقائع ببيان ما احتوته من وجوه المخالفات لواجبات أو مقتضيات الوظيفة ، وهو ما يمكن القاضى من الوقوف على الخطأ التأديبى المنسوب إليه فلا يعود إليه إذا قبله - أو يواجهه الاعتراض إدارياً أو قضائياً إذا رأى فيه ما يعيبه هذا إلى ما فى احتمال قرار التنبيه على ذلك البيان من تمكين جهة التنظيم الإدارى وكذلك القضائى من رقابة ركن السبب فى القرار المطعون فيه - وعلى ذلك إذا صدر قرار التنبيه مقصوراً على الوقائع المنسوبة للقاضى وحدها يكون قد انطوى على خطأ فى السبب حقيقة بالإلغاء . لما كان ذلك وكان البين من مطالعة قرار التنبيه المطعون فيه أن رئيس المحكمة الذى أصدره قد أكتفى فيه ببيان الوقائع من نصوص منشورة من كتابات الطالب حول مبادئ الإسلام بتطبيق شريعة . دون أن يصف ويسمى ما فى سطور هذه الكتابات فى لفظها أو فى فحواها - من مخالفات الواجبات أو مقتضيات الوظيفة توجب التنبيه وهو ما يعيب القرار المطعون فيه بخطأ فى بيان السبب مخالفاً للقانون مما يتعين معه الحكم بإلغائه .

### الهدكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٥ تقدم المستشار / ..... بهذا الطلب للحكم بإلغاء التنبيه



المؤرخ ١٩٨٩/١/١٩ الموجه إليه من رئيس محكمة استئناف القاهرة . وقال بياناً لطلبه أن التنبيه المطعون فيه صدر بناء على توجيه من مجلس الصلاحية وهو ما لا يملكه . وقام على ما كتبه في الدعوى إلى النهوض بالإسلام وتطبيق الشريعة باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع وذلك من منطلق حرية الرأي التي كفلها الدستور وهو ما يعيب التنبيه بمخالفة القانون وسوء استعمال السلطة ومن ثم تقدم بطلبه . طلبت الحكومة رفض الطلب ، وأبدت النيابة الرأي بقبوله .

وحيث إن النص في المادة ٩٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن « لرئيس المحكمة من تلقاء نفسه .... حق تنبيه القضاء إلى مايقع منهم مخالفاً لواجباتهم أو مقتضيات وظائفهم - بعد سماع أقوالهم ويكون التنبيه شفاهة أو كتابة وفي الحالة الأخيرة يبلغ صورته لوزير العدل . وللقاضي أن يعترض على التنبيه الصادر إليه كتابة من رئيس المحكمة .... ، مقتضاه أن القرار الإداري بتوجيه التنبيه الكتابي إلى القاضي يجب أن يشتمل على بيان السبب الذي قام عليه ويبرره في الواقع وفي القانون وذلك كركن من أركان انعقاده باعتبار القرار تصرفاً قانونياً . والسبب في القرار بالتنبيه يقوم على عنصرين أولهما : الوقائع المنسوبة للقاضي . والثاني : التكييف القانوني لهذه الوقائع ببيان ما احتوته من وجوه المخالفات لواجبات أو مقتضيات الوظيفة ، وهو ما يمكن القاضي من الوقوف على الخطأ التأديبي المنسوب إليه فلا يعود إليه إذا قبله أو يواجهه بالاعتراض إدارياً أو قضائياً إذا رأى فيه ما يعيبه . هذا إلى ما في احتمال قرار التنبيه على ذلك البيان من تمكين جهة التظلم الإداري وكذلك القضائي من رقابة ركن السبب في القرار المطعون فيه - وعلى ذلك إذا صدر قرار التنبيه مقصوراً على الوقائع المنسوبة للقاضي وحدها يكون



قد انطوى على خطأ فى السبب خليقاً بالإلغاء لما كان ذلك وكان البين من مطالعة قرار التنبيه المطعون فيه أن رئيس المحكمة الذى اصدره قد اكتفى فيه ببيان الوقائع من نصوص منشورة من كتابات الطالب حول مبادئ - الإسلام وتطبيق شريعته . دون أن يصف ويسمى ما فى سطور هذه الكتابات - فى لفظها أو فى فحواها - من مخالفات لواجبات أو مقتضيات الوظيفة توجب التنبيه وهو ما يعيب القرار المطعون فيه بخطأ فى بيان السبب مخالفا للقانون مما يتعين معه الحكم بإلغائه .

////////////////



## جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / مزوق فكري نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / مصطفى حسيب ، فتحى محمود يوسف ، سعيد غريانى  
و عبد المنعم محمد الشاوى .



الطلب رقم ٩٠ لسنة ٥٩ القضائية « رجال القضاء » :

مرتبات .

طلب عضو الهيئة القضائية استحقاق مرتب وبدلات من يسبقه فى الأقدمية فى وظيفته .  
لا أساس له . علة ذلك .

////////////////

فى حدود الوظيفة القضائية الواحدة شاء الشارع تحقيق العدالة بين شاغليها  
بأن نص فى الفقرة الرابعة من البند تاسعاً من قواعد تطبيق جدول المرتبات .  
الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ « ولا يجوز أن يقل مرتب  
وبدلات من يشغل إحدى الوظائف القضائية عن مرتب وبدلات من يليه فى الأقدمية  
فى ذات الوظيفة ..... » وهو ما مفهمه أنه لاحق للعضو فى طلب إستحقاقه  
مرتب وبدلات من يسبقه فى الأقدمية وعلى ذلك يكون ما يطلبه الطالبون من  
استحقاقهم رواتب من هم أقدم منهم فى وظائفهم على غير أساس سليم .





بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار  
المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ  
١٩٨٩/٦/١٢ تقدم الاساتذة / ..... ، ..... ووكلاء النيابة  
من الفئة الممتازة بهذا الطلب للحكم باستحقاقهم راتب زملائهم من خريجى  
عام ١٩٧٧ و ١٩٧٨ منقوصا منه ما حصل عليه هؤلاء الزملاء من علاوات  
دورية بحكم أسبقيتهم فى التعيين فى وظائفهم مع ما يترتب على ذلك من  
اثر . وقالوا بياناً لطلبهم انهم تقلدوا وظائفهم القضائية بموجب القرارات  
الجمهوريين رقمي ١٩٨١/٤٤٧ و ٤٥ لسنة ١٩٨٣ وتدرجوا حتى عينوا قضاء  
وكلاء النيابة من الفئة الممتازة وقد بان لهم ان زملاء لهم يسبقونهم فى  
الأقدمية فى ذات الوظيفة من خريجى عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ - يتقاضون  
مرتبات أساسيه تزيد فى مقدارها بأكثر من مقدار العلاوات الدورية المستحقة  
لهم بحكم أقدميتهم وإذا تعتبر هذه الزيادة ميزه خاصه لهؤلاء الزملاء الأمر الذى  
يحظره نص المادة ٦٨ من قانون السلطة القضائية ويتعين المساواة بهم فقد  
تقدموا بالطلب طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب أبدت النيابة رأى  
برفضه أيضاً .



وحيث إنه في حدود الوظيفة القضائية الواحدة شاء الشارع تحقيق العدالة بين شاغليها بأن نص في الفقرة الرابعة من البند « تاسعاً » من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ١٩٧٢/٤٦ « ولا يجوز أن يقل مرتب وبدلات من شغل إحدى الوظائف القضائية عن مرتب وبدلات من يليه في الأقدمية في ذات الوظيفة ..... » وهو ما مفهومه أنه لاحق للعضو في طلب استحقاقه مرتب وبدلات من يسبقه في الأقدمية وعلى ذلك يكون ما يطلبه الطالبون من استحقاقهم رواتب من هم أقدم منهم في وظائفهم على غير أساس سليم متعيناً رفضه .

////////////////////



## جلسة ٢٤ من يولييه سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / د . اد به نصر الجبني نائب رئيس المحكمة ومضوية  
السادة المستشارين / مصطفى حبيب ، فتحي محمود يوسف ، سعيد فرياني ومبد  
المنعم محمد الشاوي .



### الطلب رقم ١٣٤ لسنة ٥٩ القضائية : « رجال القضاء »

#### ( ١ ) إجراءات .

وزير العدل : هو صاحب الصفة في أية خصومة تتعلق بأى شأن من شئون وزارته .  
اختصاص مساعد وزير العدل لشئون التفتيش القضائي . غير مقبول .

#### ( ٢ ، ٣ ) توقية . تفتيش .

( ٢ ) ترقية القضاء والرؤساء بالمحاكم الابتدائية . أساسها . الأقدمية مع الأهلية .  
للجهة المختصة أن تضع قواعد تلتزمها عند تقدير درجة أهلية القاضي . شرطه . أن يكون  
التزام هذه القواعد مطلقاً بين القضاء جميعاً .

( ٣ ) وضع قاعدة مقتضاها وجوب حصول من يرشح للترقية إلى وظيفة رئيس محكمة  
من الفئة « ب » على تقريرين متوالين بدرجة « فوق المتوسط » تخطى الطالب في الترقية  
إلى هذه الوظيفة بسبب عدم استيفائهما . صحيح .

=====

١ - لما كان وزير العدل هو الرئيس الأعلى المسئول عن أعمال وزارته وإدارتها وصاحب الصفة في أية خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها وكان  
لا شأن للمدعى عليه الثانى بخصومة الطلب فإن الطلب بالنسبة له يكون غير مقبول .



٢ - المقرر وفقاً لنص المادة ٤٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ أن ترقية القضاة والرؤساء بالمحاكم الابتدائية من الفئتين « ب ، أ » يكون على أساس الأقدمية مع الأهلية وللجهة المختصة وهي بسبيل إعداد الحركات القضائية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تضع قواعد تلزمها عند تقدير أهلية القاضى على أن يكون التزام هذه القواعد مطلقاً بين القضاة جميعاً - غير مخالف للقانون .

٣ - لما كانت وزارة العدل بموافقة مجلس القضاء الأعلى قد وضعت قاعدة مقتضاها أنه لا يجوز أن يرشح للترقية إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة « ب » إلا من يكون حاصلًا على تقريرين متوالين استقرت حالته فيهما بدرجة « فوق المتوسط » وكان الثابت من الأوراق أن تقريرى كفاية الطالب عن شهرى ديسمبر سنة ١٩٨٦ ويناير سنة ١٩٨٧ بدرجة « متوسط » عن شهرى مارس وأبريل سنة ١٩٨٨ بدرجة « متوسط » وهو مالا يؤهله للترقية إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة « ب » أو ما يعادلها عند إعداد الحركة القضائية الصادر بها القرار الجمهورى المطعون فيه لعدم حصوله على تقريرين متوالين بدرجة « فوق المتوسط » ولا يجدى الطالب وقد استقرت كفايته على هذا النحو فى ذلك الوقت تقصى كفايته فى فترة أو فترات سابقة أو لاحقه . لما كان ذلك فإن القرار الجمهورى المطعون فيه إذ تخطى الطالب فى الترقية إلى الوظيفة المذكورة بسبب عدم استيفاء تقارير الكفاية التى تؤهله للترقية إليها لا يكون معيباً بعيب يسوغ الغاءه .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على مايبين من الأوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٥ تقدم الأستاذ / ..... القاضى بمحكمة كفر الشيخ الابتدائية بهذا الطلب ضد وزير العدل ومساعد وزير العدل لشئون التفتيش القضائى للحكم بإلغاء القرار الجمهورى رقم ١٩٨٩/٢٨٣ فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة ( ب ) أو ما يعادلها مع ما يترتب على ذلك من آثار وقال بياناً لطلبه إنه بتاريخ ١٩٨٩/٧/٥ أخطر بأن دوره فى الترقية إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة ( ب ) أو ما يعادلها قد حل إلا أنه بسبب تقارير الكفاية والوقائع المودعة ملفه السرى فلن يشمل مشروء الحركة القضائية المقبلة وقد تظلم من هذا الإخطار أمام مجلس القضاء الأعلى الذى رفض تظلمه ثم صدر القرار المطعون فيه بتخطيه فى الترقية . ولما كان قد سبق أن أجرى التفتيش على عمله بالقضاء وحصل على تقريرين قدرت درجة كفايته فيهما بدرجة « فوق المتوسط » واستقرت بهما صلاحيته للترقية . وكان قد أجرى التفتيش على عمله خلال شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٨٨ و قدرت درجة كفايته فيهما بدرجة « فوق المتوسط » لما كان ذلك وكان ما نسب إليه من مآخذ قضائيه فى تقريرى الكفاية التى قدرت درجة كفايته فيهما بدرجة « متوسط » غير مؤثره وتخلل فترة احدهما شهر رمضان المعظم والذى قل فيه المعروض من القضايا لذلك فهى لا تدل على عدم كفايته وكان جزاء اللوم الذى وجه إليه من مجلس التأديب كان بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٣٠ ومضى عليه أكثر من خمس سنوات لم يصدر فى خلالها ما يؤدى إلى انتقاص أهليته للترقى إلى وظيفة



رئيس محكمة من الفئة ( ب ) أو ما يعادلها فإن القرار المطعون فيه إذ تخطئه في الترقية إلى هذه الوظيفة يكون مخالفاً للقانون ومعيباً باسائة استعمال السلطة ومن ثم تقدم بطلبه . دفع الحاضر عن الحكومة بعدم قبول الطلب لرفعه على غير ذى صفة بالنسبة للمدعى عليه الثانى وفى الموضوع برفض الطلب وأبدت النيابة الرأى بما يتفق وطلبات الحكومة .

وحيث إن الدفع المبدى من الحكومة فى محله ذلك أنه لما كان وزير العدل هو الرئيس الأعلى المسئول عن اعمال وزارته وأدارتها وصاحب الصفة فى اية خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها وكان لا شأن للمدعى عليه الثانى بخصومة الطالب فإن الطلب بالنسبة له يكون غير مقبول .

وحيث إن الطلب - فيما عدا ذلك - قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه لما كان المقرر وفقاً لنص المادة ٤٩ من قانون السلطة القضائية رقم ١٩٧٢/٤٦ أن ترقية القضاة والروؤساء بالمحاكم الابتدائية من الفئتين ( ب ، أ ) يكون على أساس الأقدمية مع الأهلية وكان للجهة المختصة وهى بسبيل إعداد الحركات القضائية - وعلى ما جرى به قضاة هذه المحكمة - أن تضع قواعد تلتزمها عند تعد درجة أهلية القاضى على ان يكون التزام هذه القواعد مطلقاً بين القضاة جميعاً وغير مخالف للقانون وكانت وزارة العدل بموافقه مجلس القضاء الأعلى قد وضعت قاعدة مقتضاها أنه لا يجوز أن يرشح للترقية إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة ( ب ) إلا من يكون حاصلاً على تقريرين متوالين أستقرت حالته فيهما بدرجة « فوق المتوسط » وكان الثابت من الأوراق أن تقريرى كفاية الطالب عن شهرى ديسمبر سنة ١٩٨٦ ويناير سنة ١٩٨٧ بدرجة « متوسط » وعن شهرى مارس وإبريل سنة ١٩٨٨ بدرجة « متوسط » وهو ما لا يؤهله للترقية إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة ( ب ) أو ما يعادلها عند إعداد الحركة القضائية الصادر بها القرار الجمهورى



المطعون فيه لعدم حصوله على تقريرين متواليين بدرجة « فوق المتوسط » ولا يجدى الطالب وقد استقرت كفايته على هذا النحو فى ذلك الوقت تقصى كفايته فى فترة أو فترات سابقة أو لاحقه . لما كان ذلك فإن القرار الجمهورى المطعون فيه إذ تخطى الطالب فى الترقية إلى الوظيفة المذكورة بسبب عدم استيفاء تقارير الكفاية التى تؤهله للترقية إليها لا يكون معيباً بعبى يسوغ القاء ويكون طلب الطالب فى هذا الخصوص على غير أساس متعينا رفضه . ولا حاجة بالمحكمة من بعد لأن تعرض لما أثاره الطالب بشأن جزاء اللوم الموجه إليه من مجلس التأديب وعدم حواز تخطيه فى الترقية إسناداً إليه .

////////////////////



## جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد مختار محمد منصور نائب رئيس المحكمة وعضوية  
السادة المستشارين / محمد عبد القادر سمير نائب رئيس المحكمة ، مصطفى حسيب ،  
كمال مراد نصيب وسعيد غرياني .

٢٢

الطلب رقم ٢٣٤ لسنة ٥٨ القضائية « رجال القضاء » :

إجراءات . إختصاص . تأديب .

طلب وزير العدل إحالة الطالب إلى مجلس التأديب م ٩٨ من قانون السلطة القضائية  
مجرد طلب رفعت به دعوى فقد الصلاحية . عدم إعتباره من قبيل القرارات الإدارية . مؤدى  
ذلك . عدم قبول طلب إلفائه م ٨٣ من ذات القانون .

=====

لما كان شرط قبول طلبات الإلغاء التى يقدمها رجال القضاء والنيابة إلى  
هذه المحكمة أن تكون - طبقاً لصريح نص المادة ٨٣ من قانون السلطة  
القضائية الصادر بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - منصبه على القرارات الإدارية  
النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم ، وكان طلب وزير العدل إحالة الطالب إلى  
المجلس المشار إليه فى المادة ٩٨ من القانون طبقاً للمادة ١١١ منه لا يعدو أن  
يكون مجرد طلب رفعت به دعوى فقد الصلاحية أمام ذلك المجلس فلا  
يعتبر قراراً إدارياً مما تختص المحكمة بالنظر فى طلب إلفائه . فإله  
يتعين عدم قبول الطلب .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أن الطالب قدم هذا الطلب فى ۱۹۸۸/۱۲/۲۵ للحكم بإلغاء قرار وزير العدل بطلب إقامة الدعوى التأديبية رقم ۶ لسنة ۱۹۸۸ ضده ووقف إجراءات محاكمته تأديبياً لحين الفصل فى هذا الطلب . وقال شرحاً لطلبه أن وزير العدل قرر إحالته إلى مجلس تأديب القضاء فى دعوى الصلاحية رقم ۶ لسنة ۱۹۸۸ إعمالاً للحق المخول له بمقتضى نص المادة ۹۹ من القرار بقانون ۴۶ لسنة ۱۹۷۲ المعدل بالقانون ۸۵ لسنة ۱۹۸۴ بناء على ما أسند إليه فى تحقيقات الشكاوى أرقام ۲۰۰ لسنة ۱۹۸۳ ، ۸۲ لسنة ۱۹۸۵ ، ۲۱۱ لسنة ۱۹۸۶ ، ۸۷ لسنة ۱۹۷۸ حصر عام التفتيش القضائى من إتصاله بالمتقاضين وتردد الأهالى والمحامين عليه فى غرفة المداولة دون تمييز والعبث بالأحكام بعد إصدارها . ولما كان القرار بقانون ۴۶ لسنة ۱۹۷۲ المعدل غير دستورى لصدوره من رئيس الجمهورية إبان عطلة مجلس الشعب ولم يعرض على المجلس حتى الآن . كما أن المادة ۹۹ منه تشكل إخلالاً بمبدأ الفصل بين السلطات الذى نصت عليه المادتين ۲/۶۸ و ۱۶۶ من الدستور . وأن ما أسند للطالب لم يقم عليه الدليل ومن ثم تقدم بطلبه .



=====

قدم المحاضر عن الحكومة شهادة صادرة من المكتب الفني لمحكمة النقض تفيد أن مجلس تأديب القضاء حكم فى ١٩٨٩/٢/٥ بإنقضاء دعوى الصلاحية رقم ٦ لسنة ١٩٨٨ لا استقالة الطالب ودفع بعدم قبول الطلب وأبدت النيابة الرأى بعدم قبوله .

وحيث إنه لما كان شرط قبول طلبات الإلغاء التى يقدمها رجال القضاء والنيابة إلى هذه المحكمة أن تكون - طبقاً لصريح نص المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - منصبة على القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونها - وكان طلب وزير العدل إحالة الطالب إلى المجلس المشار إليه فى المادة ٩٨ من القانون طبقاً للمادة ١١١ منه لا يعدو أن يكون مجرد طلب رفعت به دعوى فقد الصلاحية أمام ذلك المجلس فلا يعتبر قراراً إدارياً مما تختص المحكمة بالنظر فى طلب إلقائه ، فإنه يتعين عدم قبول الطلب .

=====







« ثانيا »

الاحكام الصادرة فى المواد المدنية  
والتجارية ودائرة الاحوال الشخصية



## جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد مختار محمد منصور نائب رئيس المحكمة ومضوية  
السادة المستشارين / محمد عبد القادر سمير ، محمد هانى أبو منصور ( نائبى رئيس  
المحكمة ) ، كمال مراد نصيب وسعيد غويانى .

٢٣

الطلبين رقمى ٨٦ و ١٣٧ لسنة ٥٩ ق « رجال القضاء » :

( ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ) إجراءات . اقدسية . ترقية .

( ١ ) وزير العدل . هو الرئيس الأعلى المسئول عن وزارته وإدارتها وصاحب الصفة فى  
أية خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها . إختصاص رئيس مجلس القضاء الأعلى .  
غير مقبول .

( ٢ ) إحتفاظ وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى للطلاب بدرجته عند إغفال ترقيته  
فى الحركتين القضائيتين الصادر بهما القراران الجمهوريان رقما ٢٢٤ لسنة ١٩٨٧ و ٣٧٤  
لسنة ١٩٨٨ لحين الإنتهاء من تحقيقات القضية ..... والحكم فى دعوى فقد الصلاحية  
المقامة ضده . عدم كشف الوزارة عن نيتها فى مخالفة هذه القاعدة المقررة لصالح الطالب  
إلا عند إخطاره بقرار مجلس القضاء الأعلى بإقرار تخطيه فى الترقية إليها فى الحركتين  
سالفتى الذكر . أثره . بدء ميعاد طلب إلغاء القرارين الجمهوريين من اليوم التالى للتاريخ  
الذى كشفت فيه الوزارة عن إرادتها فى العدول عن القاعدة المشار إليها .

( ٣ ) ثبوت خروج الطالب على مقتضيات واجباته القضائية والزج بنفسه فى مواطن  
الشبهة والريبة . ينتقص من أهليته للترقية ويبرر تخطيه إليها أكثر من مرة . النعى على  
القرارين الجمهوريين رقمى ..... فيما تضمناه من تخطيه فى الترقية ، بمخالفة القانون  
وإساءة إستعمال السلطة . لا أساس له .



( ٤ ) القضاء - برفض طلب إلغاء القرار الجمهورى فيما تضمنه من تخطى الطالب فى الترقية إلى درجة نائب رئيس محكمة بحاكم الاستئناف . أثره . رفض طلبه بالرجوع بأقدميته إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار المشار إليه بعد أن رقى إلى ذات الدرجة بقرار جمهورى لا حق .

////////////////////

١ - لما كان وزير العدل هو الرئيس الأعلى المستول عن وزارته وإدارتها وصاحب الصفة فى أية خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها . وكان لا شأن لرئيس مجلس القضاء الأعلى بخصومة الطلب فإن الطلبين بالنسبة له يكونان غير مقبولين .

٢ - لما كان الثابت أن وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى قررا عند إغفال ترقية الطالب فى الحركتين القضائيتين الصادر بهما القراران الجمهوريان رقمى ٣٢٤ لسنة ١٩٨٧ و ٣٧٤ لسنة ١٩٨٨ الاحتفاظ للطالب بدرجة إلى حين الإنتهاء من تحقيق القضية رقم ١٣ لسنة ١٩٨٦ حصر تحقيق المكتب الفنى للنائب العام والحكم فى دعوى فقد الصلاحية رقم ١٧ لسنة ١٩٨٨ المقامة ضد الطالب . وكانت الوزارة لم تكشف عن نيتها فى مخالفة هذه القاعدة المقررة لصالح الطالب إلا عند إخطاره بقرار مجلس القضاء الأعلى فى ١٦/٤/١٩٨٩ بلقرار تخطيه فى الترقية إلى درجة نائب رئيس محكمة بحاكم الاستئناف أو مايعادلها فى الحركتين سالفتى الذكر . فإن الميعاد الذى يتعين فيه طلب إلغاء القرارين الجمهوريين لا يبدأ إلا من ١٧/٤/١٩٨٩ وهو اليوم التالى للتاريخ الذى كشفت فيه الوزارة عن إرادتها فى العدول عن القاعدة المشار إليها .

٣ - لما كان الثابت من تحقيقات الشكوى رقم ١٣ لسنة ١٩٨٦ « حصر تحقيق المكتب الفنى للنائب العام » أن الطالب خرج على مقتضيات واجباته القضائية وزج بنفسه فى مواطن الشبهة والريبة على النحو الوارد بتلك



التحقيقات وكان من شأن ذلك أن ينتقص من أهليته للترقية إلى وظيفة نائب رئيس محكمة بحاكم الاستئناف ويبرر تخطيه إليها أكثر من مرة فإن القرارين الجمهوريين رقمي ٣٢٤ لسنة ١٩٨٧ و ٣٧٤ لسنة ١٩٨٨ فيما تضمناه من تخطيهما الطالب في الترقية إلى تلك الوظيفة لا يكونان قد خالفا القانون أو شابهما عيب إساءة استعمال السلطة ويكون طلب إلغائهما على غير أساس .

٤ - لما كانت المحكمة قد انتهت إلى رفض طلب إلغاء القرارين الجمهوريين رقمي ٣٢٤ لسنة ١٩٨٧ ، ٣٧٤ لسنة ١٩٨٨ فإن طلب الطالب الرجوع بأقدميته - بعد أن رقى بقرار الجمهوري رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٩ إلى درجة نائب رئيس محكمة بحاكم الاستئناف - إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار الجمهوري رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٨٧ يكون على غير أساس متعين الرفض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الأوراق تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٨٩/٥/٣ تقدم المستشار .... بالطلب رقم ٨٦ لسنة ٥٩ ق ضد وزير العدل ، ورئيس مجلس القضاء الأعلى للحكم بإلغاء القرارين الجمهوريين رقمي ٣٢٤ لسنة ١٩٨٧ و ٣٧٤ لسنة ١٩٨٨ فيما تضمناه من تخطيه في الترقية إلى درجة نائب رئيس بحاكم الاستئناف أو ما يعادلها مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقال بياناً له أنه حل عليه الدور في الترقية إلى وظيفة نائب رئيس محكمة بحاكم الاستئناف في مشروع الحركة القضائية التي وافق عليها مجلس القضاء الأعلى في ١٩٨٧/٦/٣٠ إلا أن المجلس رأى - لسبب التحقيقات



التي كانت تجرى معه فى القضية رقم ١٣ لسنة ١٩٨٦ ( حصر تحقيق المكتب الفنى للنائب العام ) إرجاء النظر فى ترقبته مع الاحتفاظ له بدرجة إلى حين إنتهاء التحقيقات وانتهت هذه التحقيقات بإحالة إلى مجلس الصلاحية فى دعوى الصلاحية رقم ١٨ لسنة ١٩٨٨ الذى قضى فيها بالرفض وأوصى بتوجيه تنبيه له وإذ استطالت هذه الاجراءات إلى ما بعد أعداد الحركة القضائية الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٨٨ والذى تضمن تخطبه فى الترقية أيضاً فقد تقدم بطلب لرئيس مجلس القضاء الأعلى يطلب فيه ترقية إلى درجة نائب رئيس محكمة بحاكم الاستئناف أو ما يعادلها وإرجاع أقدميته إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار الجمهورى رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٨٧ . وبتاريخ ١٩٨٩/٤/١٦ رفض المجلس طلبه وأقر تخطبه فى الترقية فى الحركتين القضائيتين لعامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨ . ولما كان الحكم برفض دعوى الصلاحية المقامة ضده يستتبع بالضرورة ترقبته إلى الدرجة التى قرر المجلس الإحتفاظ بها له إلى حين الإنتهاء من التحقيقات التى كانت تجرى معه وكان توجيه تنبيه شفوى إليه من رئيس محكمة استئناف القاهرة لا ينال مسن إستحقاقه هذه الترقية لأنه ليس من سلطة مجلس الصلاحية التوصية بتوجيه التنبيه كما أن هذا التنبيه جاء باطلا لصدوره من رئيس محكمة استئناف القاهرة الذى كان عضوا بمجلس الصلاحية وليس من شأنه أن ينال من أهليته فقد تقدم بطلبه .

وحيث إن بتاريخ ١٩٨٩/١٠/١٤ تقدم الطالب بالطلب رقم ١٣٧ لسنة ٥٩ ق للحكم بإلغاء القرار الجمهورى رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٩ وقال بياناً له أنه وإن كان القرار الجمهورى سالف الذكر الصادر بالحركة القضائية لعام ١٩٨٩ قد تضمن ترقبته إلى وظيفة نائب رئيس محكمة بحاكم الاستئناف إلا أنه لم يرجع أقدميته إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار الجمهورى رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٨٧ الذى تخطاه فى الترقية ومن ثم تقدم بطلبه . قررت المحكمة ضم الطلب الثانى للأول للإرتباط وليصدر فيهما حكم واحد دفع محامى



الحكومة بعدم قبول الطلبين بالنسبة للمدعى عليه الثاني - رئيس مجلس القضاء الأعلى - لرفعهما على غير ذى صفة وبعدم قبول الطلب رقم ٨٦ لسنة ٥٩ ق لرفعه بعد الميعاد وأيدت النيابة الرأى برفض الدفع ورفض الطلبين موضوعاً .

وحيث إن الدفع المبدى من الحكومة بعدم قبول الطلبين بالنسبة لرئيس مجلس القضاء الأعلى فى محله ذلك أنه لما كان وزير العدل هو الرئيس الأعلى المستول عن وزارته وإدارتها وصاحب الصفة فى أية خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها . وكان لا شأن لرئيس مجلس القضاء الأعلى بخصومة الطلب فإن الطلبين بالنسبة له يكونان غير مقبولين .

وحيث إن الدفع بعدم قبول الطلب رقم ٨٦ لسنة ٥٩ ق لرفعه بعد الميعاد فى غير محله ذلك أنه لما كان الثابت أن وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى قررا عند إغفال ترقية الطالب فى الحركتين القضائيتين الصادر بهما القراران الجمهوريان رقما ٣٢٤ لسنة ١٩٨٧ و ٣٧٤ لسنة ١٩٨٨ الإحتفاظ للطالب بدرجة إلى حين الانتهاء من تحقيق القضية رقم ١٣ لسنة ١٩٨٦ حصر تحقيق المكتب الفنى للنائب العام والحكم فى دعوى فقد الصلاحية رقم ١٧ لسنة ١٩٨٨ المقامة ضد الطالب وكانت الوزارة لم تكشف عن نيتها فى مخالفة هذه القاعدة المقررة لصالح الطالب إلا عند أخطاره بقرار مجلس القضاء الأعلى فى ١٦/٤/١٩٨٩ بإقرار تخطيه فى الترقية إلى درجة نائب رئيس محكمة بحاكم الاستئناف أو ما يعادلها فى الحركتين سالفتى الذكر . فإن الميعاد الذى يتعين فيه طلب إلغاء القرارين الجمهوريين لا يبدأ إلا من ١٧/٤/١٩٨٩ وهو اليوم التالى للتاريخ الذى كشفت فيه الوزارة عن إرادتها فى العدول عن القاعدة المشار إليها . لما كان ذلك وكان الطالب قد قدم هذا الطلب فى ٣/٥/١٩٨٩ فإن الطلب يكون قد قدم فى الميعاد ويكون الدفع على غير أساس .



وحيث إن الطالبين فيما عدا ما تقدم قد استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إنه لما كان الثابت من تحقيقات الشكوى رقم ١٣ لسنة ١٩٨٦ « حصر تحقيق المكتب الفنى للنائب العام » أن الطالب خرج على مقتضيات واجباته القضائية وزج بنفسه فى مواطن الشبهة والريبه على النحو الوارد بتلك التحقيقات وكان من شأن ذلك أن ينتقص من أهليته للترقية إلى وظيفة نائب رئيس محكمة بحاكم الاستئناف ويبرر تخطيه إليها أكثر من مرة فإن القرارين الجمهوريين رقمى ٣٢٤ لسنة ١٩٨٧ و ٣٧٤ لسنة ١٩٨٨ فيما تضمناه من تخطيهما الطالب فى الترقية إلى تلك الوظيفة لا يكونان قد خالفا القانون أو شابهما عيب إساءة استعمال السلطة ويكون طلب إلغائهما على غير أساس .

وحيث إنه عن الطلب رقم ١٣٧ لسنة ٥٩ ق فلما كان - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن أقدمية رجل القضاء بين زملائه تصاحبه فى الوظيفة الأعلى إذا لم يتخلف عنهم فى الترقية إليها فإذا لم تشمله الترقية انحسرت عنه تلك الأقدمية ولا يحق ردها إليه إلا بطريق إلغاء القرار الصادر بترقية زملائه فيما تضمنه من عدم ترقيته معهم وكانت المحكمة قد انتهت إلى رفض طلب إلغاء القرارين الجمهوريين رقمى ٣٢٤ لسنة ١٩٨٧ ، ٣٨٤ لسنة ١٩٨٨ فإن طلب الطالب الرجوع بأقدميته - بعد أن رقى بالقرار الجمهورى رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٩ إلى درجة نائب رئيس محكمة بحاكم الاستئناف - إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار الجمهورى رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٨٧ يكون على غير أساس متعين الرفض .



## جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / وليم رزق بدوي نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين / طه الشريف نائب رئيس المحكمة ، أحمد أبو العجاج ، شكري العميرى وعبد  
الحمد عبد العزيز .

٢٤

الطعن رقم ١٥٦١ لسنة ٥٧ القضائية :

( ١ ) ملكية . حيازة .

ثمار الشئ المنتفع . حق للمنتفع بنسبة مدة انتفاعه . م ٩٨٧ مدنى .

( ٢ ) محكمة الموضوع . إثبات « القرائن » .

إستنباط القرائن . من سلطة محكمة الموضوع . لها الاستناد إلى ما قضى به فى دعوى  
أخرى مستعجلة دارت بين ذات الخصوم لتدعيم الأدلة التى سردتها .

( ٣ ) نقض « اسباب الطعن » . « الأسباب المتعلقة بالنظام العام » .

نظام عام .

السبب المتعلق بالنظام العام . إثارته لأول أمام مرة محكمة النقض . شرطه . أن يكون  
عناصره مطروحه أمام محكمة الموضوع . مثال بشأن مدى إنطباق القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣  
على المظنون ضده ومدى دخول العين فى نطاق الحظر القانونى .

=====

١ - مؤدى نص المادة ٩٨٧ من القانون المدنى أن ثمار الشئ المنتفع به من

حق المنتفع بنسبة مدة إنتفاعه .



٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع السلطة التقديرية فى استنباط القرائن ويحق لها الاستناد إلى ما قضى به فى دعوى أخرى ولو كانت من الدعاوى المستعجلة دارت بين الخصوم أنفسهم إذا كان ذلك لمجرد تدعيم الأدلة التى سردتها .

٣ - ولئن كان السبب المتعلق بالنظام العام يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض إلا أن شرط ذلك أن تكون عناصره مطروحة أمام محكمة الموضوع ذلك أن الأمر يستلزم فى شأنه التحقق من مدى إنطباق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ على المطعون ضده ومدى دخول العين فى نطاق الحظر القانونى .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤٥٤٨ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى الاسكندرية بطلب الحكم بإزالة المنشآت التى أقامها الطاعنون على أرض النزاع على نفقتهم وفى جميع الأحوال باستيقانه لها مقابل دفع نفقتها مستحقة الإزالة وبإلزامهم بأن يدفعوا له مبلغ ١٩٥٢٠٠ جنيه وقال شرحاً لذلك أنه بموجب عقدى بيع لحق المنفعة مؤرخين ١١/٤/٥٤ ، ٢٧/٦/٥٩ يحوز قطعة أرض مساحتها عشرة أفدنة وفى خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٧١ سلبت الهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة هذه الحيازة وأقامت عليها ٢٤ شاليهاً . فأقام المطعون ضده الدعوى



رقم ٢٣٦٧ لسنة ١٩٧٢ مدنى كلى الاسكندرية بطلب استرداد حيازته للأرض . وقضى له بالطلبات وتأييد الحكم بالاستئناف رقم ٥١٧ لسنة ٣٢ ق بتاريخ ١٩٨١/١/٢٧ ، وتسلم الأرض دون الشاليهات وأنه بإعتباره حائزاً يستحق الثمار عملاً بالمادة ٩٧٨ من القانون المدنى فقد أقام دعواه بالطلبات سالفه الذكر . دفع الطاعنون الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وعلى غير ذى صفة وقصر الطاعن طلباته على الحكم له بمقابل الإنتفاع ، نذبت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره قضت بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة . إستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٥ سنة ٤٢ ق الأسكندرية . وقصر طلباته على مقابل الإنتفاع فى الفترة التى كانت الأرض فى حيازة الطاعنين . دفع الطاعنون بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وعلى غير ذى صفة . وبتاريخ ١٩٨٧/٣/١١ قضت المحكمة برفض الدفيعين وبإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون ضده مبلغ ثلاثة عشر ألف وسبعمائة وعشرون جنيباً . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة ، حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياًها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينهى الطاعنون بالوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتفسيره وفى بيان ذلك يقولون بأنهم تمسكوا بالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة تأسيساً على أن مقابل الإنتفاع لا يكون إلا للمالك عملاً بالمادة ٨٠٢ من القانون المدنى وأن المطعون ضده ليس مالكا للأرض ولا يعدو أن يكون حائزاً لها وإذ قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع تأسيساً على أن ثمار الشئ المنتفع به يكون من حق المنتفع عملاً بالمادة ٩٨٧ من القانون المدنى فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .



وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن مؤدى نص المادة ٩٨٧ من القانون المدنى أن ثمار الشئ المنتفع به من حق المنتفع بنسبة مدة إنتفاعه .. لما كان ذلك وكان المطعون ضده مالك لحق الإنتفاع بموجب العقدين المؤرخين ١٩٥٤/٤/١١ ، ١٩٥٩/٦/٢٧ فإنه يستحق ثمار الأرض موضوع النزاع بقدر مدة انتفاعه وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع فإنه يكون قد طبق صحيح القانون ويضحى النعى بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن الطاعتين يتعنون بالوجه الثانى من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتفسيره وفى بيان ذلك يقولون أن الحكم إذ عول على أن أرض النزاع هى موضوع العقدين المؤرخين ١٩٥٤/٤/١١ ، ١٩٥٩/٦/٢٧ ورتب على ذلك أحقيته فى طلب مقابل الإنتفاع رغم أن الحبير انتهى فى تقريره إلى نتيجة مغايرة لذلك فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه قد عول على تقرير الحبير الثانى الذى انتهى إلى أن أرض النزاع هى ذاتها الأرض الواردة بالعقدين المؤرخين ١٩٥٤/٤/١١ ، ١٩٥٩/٦/٢٧ وأن المطعون ضده كان حائزاً لها منذ تاريخ الشراء حتى سلب الحيابة فى ديسمبر سنة ١٩٧١ ورتب على ذلك أحقية المطعون ضده فى مقابل الإنتفاع ومن ثم يضحى النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعتين يتعنون بالوجه الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتفسيره وفى بيان ذلك يقولون بأن الحكم الصادر فى دعوى الحيابة ليس له حجيه أمام قاضى الموضوع وإذا قضى الحكم المطعون فيه بمقابل الإنتفاع تأسيساً على حجية الحكم الصادر فى دعوى استرداد الحيابة رقم ٢٣٦٧ سنة ١٩٧٢ مدنى كلى سكندرية فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .



وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع السلطة التقديرية فى استنباط القرائن ويحق لها الاستناد إلى ما قضى به فى دعوى أخرى ولو كانت من الدعاوى المستعجلة دارت بين الخصوم أنفسهم إذا كان ذلك لمجرد تدعيم الأدلة التى سردتها فيه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يعرّض فى قضائه على الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٣٦٧ لسنة ١٩٧٢ مدنى كلى اسكندرية بإعتبار أن له حجية ملزمة وإنما لتدعيم الأدلة الأخرى التى استند إليها فى قضائه كقرينه على حيازة المطعون ضده لأرض النزاع ضمن قرائن أخرى ساقها ومن ثم فإن النعى عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالوجه الثانى من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتفسيره وفى بيان ذلك يقولون أن الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون ضده بمقابل الإنتفاع وهو أجنبى الجنسية لا يجوز له تملك أى ثمار بمصر عملاً بأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ أو حيازة أرض مملوكة للدولة عملاً بالمادة ٩٧٠ من القانون المدنى فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه ولئن كان السبب المتعلق بالنظام العام يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض إلا أن شرط ذلك أن تكون عناصره مطروحة أمام محكمة الموضوع لما كان ذلك وكان النعى يقوم على سبب يتصل بالنظام العام إلا أن عناصره لم تكن مطروحة أمام محكمة الموضوع ذلك أن الأمر يستلزم للقضاء فى شأنه التحقق من مدى انطباق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ على المطعون ضده ومدى دخول العين فى نطاق الخطر القانونى ومن ثم فإن النعى القائم على السبب المشار إليه يكون غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد محمود واسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / حسين علي حسين ، ويور فهميم نائب رئيس المحكمة ، عزت عمران ومحمد  
إسماعيل غزالي .



الطعن رقم ٢٥٤٣ لسنة ٥٥ القضائية :

( ١ ) إيجار « إيجار الأماكن » « التأجير المفروش » . محكمة الموضوع  
« سلطتها التقديرية » .

الأماكن المؤجرة مفروشة بأثاث من عند مزجها لفرض السكنى أو لغير ذلك من  
الأغراض . عدم خضوع أجرتها للتحديد القانوني . شرطه . ألا يكون القصد منها التحايل  
على أحكام القانون . العين المؤجرة لاستغلالها في الأعمال التجارية . عدم لزوم اشتغالها  
على المقومات المعنوية للمتجر . لمحكمة الموضوع تقدير جدية الفرش أو صوريته .

( ٢ ) محكمة الموضوع « سلطتها في فهم الواقع » . خبرة .

تحصيل فهم الواقع في الدعوى والموازنة بين آراء الخبراء . من سلطة قاضي الموضوع . عدم  
التزامه بالرد إستقلا على ما وجه لتقرير الخبير الذي إطمأن إليه من طعون .

( ٣ ) إيجار « إيجار الأماكن » . « التأجير المفروش » : قيد عقد  
الإيجار . . نقض . . السبب الجديد . .

النمى بأن عقد الإيجار المفروش لم يسبق قيده بالوحدة المحلية . دفاع قانوني يخالطه  
واقع . عدم جواز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .



**بطلان . « بطلان الالتزام » .**

إلتزام المدين بالوفاء ، بدينه بعمله أجنبيـة . صحيح . وجوب الوفاء به عن طريق أحد المصارف أو الجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي . ق ٩٧ لسنة ١٩٧٦ .

////////////////////

١ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن أجرة الأماكن المؤجرة مفروشة بأثاث من عند مؤجرها لا تخضع أجرتها للتحديد القانونى يستوى فى ذلك أن تكون العين مؤجرة لغرض السكنى أو لغير ذلك من الأغراض إلا أن شرط ذلك ألا يكون تأجيرها مفروشة صورياً بقصد التحايل على أحكام القانون والتخلص من قيود الأجرة ولذلك فإنه يلزم لاعتبار المكان مؤجراً مفروشاً أن يثبت أن الإجارة شملت بالإضافة إلى منفعة المكان فى ذاته مفروشات أو منقولات كافية للغرض الذى قصده المتعاقد ان من استعمال العين المؤجرة لاستغلالها فى الأعمال التجارية أن تشتمل فضلاً عما بها من مفروشات على المقومات المعنوية للمتجر ، ولحكمه الموضوع تقدير جدية الفرش أو صوريته فى ضوء ظروف الدعوى وملابساتها وما تستنبط منها من قرائن قضائية إذ العبرة بحقيقة الحال لا بمجرد وصف العين فى العقد بأنها مؤجرة مفروشة .

٢ - تحصيل فهم الواقع فى الدعوى من شأن قاضى الموضوع وحده  
فله السلطة التامة فى تقدير أعمال أهل الخبرة والموازنة بين آرائهم فيما  
يختلفون فيه وترجيح ما يطمئن إليه منها وفى استخلاص ما يراه متفقاً مع  
صحيح الواقع مادام استخلاصه سائغاً وله أصل ثابت بالأوراق وهو لا يلتزم من  
بعد بالرد استقلالاً على ما وجه لتقرير الخبر السدى اطمأن إليه من  
طعون انهم غير مكلف بتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم



مادام أن قيام الحقيقة التي اقتنع بها وأورد دليلها فيه الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج .

٣ - ما يثيره الطاعن من أن عقد الإيجار المفروش لم يسبق قيده بالوحدة المحلية المختصة هو دفاع قانوني يخالطه واقع . وإذ خلت الأوراق عما يفيد سبق تمسكه بهذا السبب أمام محكمة الموضوع ، ومن ثم وأيا كان وجه الرأي فيه لا يجوز له التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ - الأصل في الالتزام بأداء مبلغ من النقود أن يكون بالعملة الوطنية إلا أنه متى أجاز الشارع الوفاء بالالتزام بغيرها من العملات الأجنبية فإن هذا الإلتزام لا يلحقه البطلان لما كان ذلك وكان النص في المادة الأولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي يدل على أن المشرع أجاز التعامل في النقد الأجنبي سواء كان ذلك في داخل البلاد أو في خارجها ، مما مفاده أن التزام المدين بالوفاء بدينه بعملة أجنبية معينة هو التزام صحيح ولتن كان النص قد وضع قيداً على كيفية إبراء المدين لزمته من هذا الدين بأن أوجب الوفاء به عن طريق أحد المصارف أو الجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي إلا أن هذا القيد لا أثر له على صحة التزام المدين ، ويقع عليه عبء تدبير العملة الأجنبية والحصول عليها من إحدى تلك الجهات للوفاء بالتزامه .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .



وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام على الشركة المطعون ضدها الدعوى رقم ٤٣٤٠ لسنة ١٩٨١ أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية طالباً الحكم حسبما استقرت عليه طلباته الختامية - بصورية عقد الإيجار المحرر بينهما فيما جاء به من أن العين المؤجرة مجهزة سور لوكس بينما هى خالية غير معدة أو مجهزة ويتقدير الأجرة بمبلغ ٤٩,١٦٠ جنيه شهرياً مع رد الفروق المالية منذ ١٩٧٩/٤/١ حتى تاريخ رفع الدعوى . وقال بياناً لدعواه أنه - بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٧٩/٥/١ إستأجر من الشركة المطعون ضدها عين النزاع لاستخدامها معرضاً لعرض وبيع الأجهزة الكهربائية والإلكترونية مقابل أجرة شهرية قدرها ٢٦٢٨ دولار أمريكى ورغم أن اللجنة المختصة حددت أجرتها الشهرية بمبلغ ٤٩,٠٦٠ جنيه إلا أن الشركة المطعون ضدها رفضت قبول هذه الأجرة ومن ثم فقد أقام الدعوى . وبتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٩ نذبت المحكمة خبيراً لمعاينة عين النزاع على الطبيعة وبيان ما بها من تجهيزات وبعد أن قدم الخبير تقريره ، حكمت بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٦ برفض الدعوى . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٢٥ لسنة ١٠٢ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٥/١١/١٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رآته جديراً بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقسم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسوجه الأول من السببين الأول والثانى وبالسبب الثالث منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسيب والاخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك يقول أن العين محل النزاع عبارة عن محل ويلزم لاعتباره مؤجراً بالمنقولات أن تتوافر له صفة المتجر ولما



كان المحل المذكور لم يسبق مباشرة أية - تجارة فيه وليست له مقومات مادية أو معنوية كالسمعة التجارية والاتصال بالعملاء فإن الإيجار يكون قد انصب على المحل كوحدة مادية فحسب ومع ذلك فقد اعتد الحكم بوصف العين في العقد بأنها مجهزة سوبر لوكس رغم مخالفته لحقيقة الواقع هذا إلى أن الخبير المتدب لم يوضح التجهيزات التي قامت بها المطعون ضدها بالعين لتفي بالغرض الذي استوُجرت من أجله ولا يكفي في ذلك وجود بعض الأرفف الخشبية بها وقد ثبت - بالتقرير الهندسي المودع في الدعوى رقم ٩٣٣١ لسنة ١٩٨١ مدنى شمال القاهرة الذى قدم الطاعن صوره منه إلى محكمة أول درجة أن العين محل النزاع ليست مجهزة - سوبر لوكس وتخضع لقانون إيجار الأماكن إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعن بمناقشة هذا التقرير أو الرد عليه وأخذ بتقرير خبير الدعوى الأمر الذى يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن أجرة الأماكن المؤجرة مفروشة بأثاث من عقد مؤجرها لا تخضع للتحديد القانونى يستوى فى ذلك أن تكون العين مؤجرة لغرض السكنى أو لغير ذلك من الأغراض إلا أن شرط ذلك ألا يكون تأجيرها مفروشة صورياً بقصد التحايل على أحكام القانون والتخلص من قيود الأجرة ولذلك فإنه يلزم لاعتبار المكان مؤجراً مفروشاً أن يثبت أن الإجارة شملت بالإضافة إلى منفعة المكان فى ذاته مفروشات أو متعلقات كافية للغرض الذى قصده المتعاقدان من استعمال المكان مفروشاً ولا يلزم فى العين المؤجرة لاستغلالها فى الأعمال التجارية أن تشمل فضلاً عما بها من مفروشات على المقومات المعنوية للمتجر ، ولحكمة الموضوع تقدير جدية الفرش أو صوريته فى ضوء ظروف الدعوى وملابساتها وما تستنبطه منها من قرائن قضائية إذ العبرة بحقيقة الحال لا بمجرد وصف العين فى العقد بأنها مؤجرة مفروشة . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه واجه دفاع الطاعن فى هذا الشأن وأقام قضائه برفض الدعوى لانتفاء



الصورية والتحايل على أحكام القانون على سند من أن العين قد أجزت مفروشة أخذاً بما ورد بتقرير الخبير من أن عين النزاع جهزت بأدوات ومنقولات بمعرفة الشركة المزججة وهو ما أوضحه الخبير تفصيلاً في تقريره بعد معاينة محل النزاع وخلص الحكم إلى أن الأثاث الذي ذودت به العين يتناسب مع تأثيثه كصالة عرض للأجهزة الكهربائية والالكترونية بما يفى بالغرض الذي أجزت من أجله وإذ كان تحصيل فهم الوقائع في الدعوى من شأن قاضى الموضوع وحده فله السلطة التامة في تقدير أعمال أهل الخبرة والموازنة بين آرائهم فيما يختلفون فيه وترجيح ما يطمئن إليه منها وفي استخلاص ما يراه متفقاً مع صحيح الواقع ما دام استخلاصه سائغاً وله أصل ثابت بالأوراق وهو لا يلتزم من بعد بالرد استقلالاً على ما وجه لتقرير الخبير - الذى إطمأن إليه - من طعون إذ هو غير مكلف بتتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم ما دام أن قيام الحقيقة التى اقتنع بها وأور دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج ، ولما كان ما خلاص إليه الحكم على النحو المتقدم سائغاً له أصل ثابت بالأوراق ويؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها فإنه لا تثريب عليه إن هو أغفل الرد على ما ورد بصورة تقرير الخبرة الذى قدمه الطاعن إلى محكمة أول درجة ويكون النعى برمته على غير أساس .

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن بالوجه الثانى من السبب الثانى من أسباب الطعن الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أنه مع التسليم الجدلى بأن العين قد أجزت مفروشة فإنه كان يتعين القضاء بعدم سماع دعوى الشركة المطعون ضدها لعدم قيد العقد بالوحدة المحلية .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن ما يثيره الطاعن فى هذا السبب من أن عقد الإيجار المفروش لم يسبق قيده بالوحدة المحلية المختصة هو دفاع قانونى يخالطه واقع ، وإذ خلت الأوراق بما يفيد سبق تمسكه بهذا السبب أمام محكمة الموضوع ، ومن ثم وأيا كان وجه الرأى فيه لا يجوز له التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .



وحيث إن الطاعن يعنى بالوجه الثانى من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أن شرط الوفاء بالأجرة الشهرية بالدولار هو شرط باطل بطلاناً مطلقاً حتى فى ظل العمل بأحكام القانون القائم رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى إذ هو لم يلغ ما نصت عليه التشريعات السابقة من تحريم شرط الوفاء بالعملات الأجنبية واقتصر على التصريح بالتعامل فى هذه العملات كسلعة وقد تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع ببطان العقد لمخالفته النظام العام كأثر لبطلان شرط الوفاء بالعملة الأجنبية إلا أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى القول بصحة الوفاء بالدولار الأمريكى الأمر الذى يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه وإن كان الأصل فى الالتزام بأداء مبلغ من النقود أن يكون بالعملة الوطنية إلا أنه متى أجاز الشارع الوفاء بالالتزام بغيرها من العملات الأجنبية فإن هذا الالتزام لا يلحقه البطلان لما كان ذلك وكان النص فى المادة الأولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى على أن « لكل شخص طبيعى أو معنوى من غير الجهات الحكومية والهيئات العامة و وحدات وشركات القطاع العام أن يحتفظ بما يؤول إليه أو يملكه أو بجوزة من نقد أجنبى من غير عمليات التصدير السلعى والسياحة وللأشخاص الذين أجاز لهم الإحتفاظ بالنقد الأجنبى طبقاً للفقرة السابقة الحق فى القيام بأية عملية من عمليات النقد الأجنبى بما فى ذلك التحويل للداخل والخارج - والتعامل داخلياً على أن يتم هذا التعامل عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل فى النقد الأجنبى والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل طبقاً لأحكام هذا القانون فى جمهورية مصر العربية » يدل على أن المشرع أجاز التعامل فى النقد الأجنبى سواء كان ذلك فى داخل البلاد أو فى خارجها ، مما مفاده أن التزام المدين بالوفاء يدينه بعملة أجنبية معينة هو التزام صحيح وأنه ولئن كان النص قد وضع قيداً على كيفية إبراء المدين لزمته من



هذا الدين بأن أوجب الوفاء به من طريق أحد المصارف أو الجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي إلا أن هذا القيد لا أثر له على صحة التزام المدين ويقع عليه عبء تدبير العملة الأجنبية والحصول عليها من إحدى تلك الجهات للوفاء بالتزامه ، لما كان ذلك فإن التزام الطاعن في عقد الإيجار المبرم مع الشركة المطعون ضدها بأداء الأجرة المستحقة عليه بواقع ٢٦٢٨ دولار أمريكياً شهرياً هو التزام صحيح لا مخالفة فيه للقانون ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ويكون النعى عليه في هذا الخصوص على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////



## جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / دويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة وعضوية المادة  
المستشارين / محمد عبد المنعم حافظ ، د . رفعت عبد المجيد نائب رئيس  
المحكمة ، محمد خيرى الجنحى و محمد شفاوى

٢٦

### الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٥٦ القضائية :-

( ٢٠١ ) مسئولية « ركن الخطأ » . دعوى تكييف الفعل بأنه خطأ  
مسألة قانون « . محكمة الموضوع . نقض « سلطة محكمة النقض » .  
تعويض .

١- تكييف الفعل بأنه خطأ من عدمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض . إستخلاص  
الخطأ المرجح للمسئولية من سلطة محكمة الموضوع متى كان سائغاً .

٢- مسئولية الحكومة عن الاضرار التى تلحق الافراد بسبب الاضطرابات والفلاقل لا تقرم  
إلا إذا ثبت أن القائمين على شئون الأمن قد امتنعوا عن القيام بواجباتهم وقصروا فى  
إدارتها تعصيرا يمكن وصفه فى الظروف الاستثنائية التى وقع فيها الحادث بأنه خطأ .

٣- اثبات . حكم « تصيب الحكم » « قضاء القاضى بعلمه » .

نفى الحكم مسئولية الحكومة عن أعمال الشغب والاضطرابات والفلاقل خلال أيام ١٧ ،  
١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ لما إتخذته من إجراءات للحيلة دون تفاهم الأمر . ليس من قبيل  
قضاء القاضى بعلمه الشخصى .



١- المقرر فى قضاء المحكمة أنه وإن كان تكيف الفعل المؤس عليه التعويض بأنه خطأ أو نفى هذا الوصف عنه هو من المسائل التى يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض ، إلا أن إستخلاص قيام الخطأ أو نفى ثبوته هو ما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع مادام هذا الإستخلاص سائفاً ومستمداً من عناصر تؤدى إليه من وقائع الدعوى

٢- مسئولية الحكومة عن الأضرار التى تلحق الافراد بسبب الاضطرابات والقلق لا تقوم إلا إذا ثبت أن القائمين على شئون الأمن قد امتنعوا عن القيام بواجباتهم وقصروا فى إدارتها تقصيراً يمكن وصفه فى الظروف الاستثنائية التى وقع فيها الحادث بأنه خطأ

٣- لما كان ما أورده الحكم المطعون فيه فى نفى خطأ الحكومة سائفاً مستمداً من عناصر لها أصلها الثابت من واقع مطروح فى الدعوى وكان ما ورد به من تقارير واقعية تتعلق بالظروف التى أحاطت يوم الحادث المدعى به لا تعدو أن تكون من قبيل ما يحصله القاضى استقاءً من علمه بالظروف العامة المعروفة لدى الجميع عما كانت عليه الإضطرابات والقلق وأعمال الشغب وما إتخذته الحكومة من اجراءات للحيلولة دون تفاقم الأمر خلال أيام ١٧ ، ١٨ ، ١٩ من يناير سنة ١٩٧٧ وكان الطاعن لم يثبت أن من كان موجوداً من قوات رجال الأمن قريبا من مكان الحادث قد امتنع عن القيام بواجبه فى منع المتظاهرين من إشعال الحريق والاتلاف بالملهى الذى يملكه فإن ما يشيره من نعى يكون على غير أساس.



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٨٠٨٩ لسنة ٧٩ جنوب القاهرة على المطعون ضدهم يطلب الحكم بالزامهم بأن يؤدوا إليه مبلغ مائتين وخمسين ألف جنيه على سند من القول أنه فى يوم ١٩ من يناير سنة ١٩٧٧ قام المتظاهرون باتلاق وسلب وأشعال الحريق بالملهى الذى يمتلكه بشارع الاهرام نتيجة امتناع وتقصير من تصادف وجوده من رجال الامن فى الحيلولة دون قيامه وإذ يقدر التعويض الجابر لما أصابه من ضرر بالمبلغ المطالب به . فقد أقام الدعوى ليقضى له بمطلبه . وتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٨٠ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى . إستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة أستئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٥٨٠٢ لسنة ٩٧ قضائية . وفى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٨٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وأذعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن حاصل أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون وعاره القصور فى التسيب وخالف الثابت فى الأوراق ، ذلك بأن الحكم إذ أقام قضاء فى نفى مسئولية المطعون ضدهم عن خطأ تابعيهم من القائمين على حفظ الأمن فى الامتناع عن القيام بواجباتهم وتقصيرهم فيها على خلو الأوراق



من دليل قيامه رغم تمسكه فى صحيفة دعواء بوجود عدد من رجال الامن  
 امتنعوا عن الحيلولة دون وقوع الاتلاف والتخريب الذى لحق الملهى الذى  
 يمتلكه، وإستند فى نفى خطتهم على قيام الحكومة بنشر قوات الامن وأنزال  
 رجال القوات المسلحة لتدعيمهم فى المحافظة على الارواح والممتلكات فتعذر  
 عليها منع حوادث الاتلاف ومن بينها حادث تخريب ملهى الطاعن نتيجة  
 لاتساع نطاق المظاهرات وأعمال الشغب فى كافة أنحاء القاهرة الكبرى  
 فى وقت واحد، دون أن يبين المصدر الذى استقى منه هذا الامر ومورده  
 من الأوراق وينطوى فى حقيقته على قضا، يعلم القاضى الشخصى فى الدعوى  
 فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك بأن المقرر فى قضا، هذه المحكمة أنه  
 ولئن كان تكليف الفعل المؤسس عليه التعويض بأنه خطأ أو نفى هذا الوصف  
 عنه هو من المسائل التى يخضع قضا، محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض  
 إلا أن إستخلاص قيام الخطأ أونفى ثبوته هو مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية  
 لمحكمة الموضوع مادام هذا الاستخلاص سائغاً ومستمداً من عناصر تؤدى ، إليه  
 من وقائع الدعوى ، وكانت مسئولية الحكومة عن الاضرار التى تلحق الافراد  
 بسبب الاضطرابات والقلق لا تقوم إلا إذا ثبت أن القائمين على  
 شئون الامن قد امتنعوا عمن القيام بواجباتهم وقصروا فى إدارتها  
 تقصيراً يمكن وصفه فى الظروف الإستثنائية التى وقع فسيها  
 الحادث بأنه خطأ ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى مدوناته  
 بصدد إستخلاص نفى خطأ المطعون ضدهم قوله « وإذ كان الثابت من صحيفة  
 افتتاح الدعوى أن المستأنف (الطاعن) يقرر بأنه كان يتواجد حال مدهامة  
 المشاغبين للملهى نفر قليل من رجال الأمن وكان تنظيم قوات الأمن وتوزيعها  
 وتحديد عددها هو من المسائل التى تنأى عن رقابة المحاكم ، ومن ثم فإنه والحال



على حسب ما وصفه المستأنف فى دفاعه ويعلمه الكافة أنه خلال تلك الأيام كانت المظاهرات قلاً أنحاء القاهرة الكبرى مما دعا الحكومة إلى إنزال قوات الامن بجميع الأماكن للمحافظة على الارواح والممتلكات وهو الواجب الأول لرجال الامن كما سارعت الدولة إلى إنزال رجال القوات المسلحة بعد تفاقم الامور لتساعد قوات الامن فى المحافظة على أمن العاصمة وضواحيها ، فإذا ما حدثت بالرغم من تلك الظروف الاستثنائية التى لا يستحق حوادث ١٧، ١٨، ١٩ يناير حوادث شغب واتلافات فإنه كان من المتعذر على تلك القوات بسبب ذلك منع حوادث الاتلاف التى حدثت ومنها اتلاف ملهى المستأنف فإن ذلك لا يكفى بذاته وفى تلك الظروف لتوافر ركن الخطأ فى حق الحكومة ( المستأنف عليهم ) فضلاً على أنه لا توجد فى الأوراق أو لدى الكافة من الناس العلم بأن القائمين على شئون الامن قد أمتنعوا عن القيام بواجباتهم وقصروا فى ادراتها تقصيراً يمكن وصفه فى الظروف التى وقع فيها الحادث بأنه خطأ « . وكان هذا الذى أورده الحكم فى نفي خطأ المطعون ضدهم سائفاً ومستمداً من عناصر لها أصلها أصلها الثابت من واقع مطروح فى الدعوى وكان ماورد به من تقارير واقعية تتعلق بالظروف التى أحاطت يوم الحادث المدعى به لاتعدو أن تكون من قبيل ما يحصله القاضى إستقاًء من علمه بالظروف العامة المعروفة لدى الجميع عما كانت عليه الاضطرابات والفلاقل وأعمال الشغب وما إتخذته الحكومة من إجراءات للحيلولة دون تفاقم الامر خلال أيام ١٧، ١٨، ١٩ من يناير سنة ١٩٧٧ وكان الطاعن لم يثبت أن من كان موجوداً من قوات رجال الأمن قريبا من مكان الحادث قد امتنع عن القيام بواجبه فى منع المتظاهرين من إشعال الحريق والإتلاف بالملهى الذى يمتلكه فإن ما يثيره من نعى يكون على غير أساس



## جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / درويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / محمد عبد المنعم حافظ ، د . وقعت عبد المجيد ( نائب رئيس المحكمة ) ،  
محمد خيرى الجنحى ومحمد شاموس .

٢٧

### الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٥٥ القضائية :

( ١ ) وكالة « التوكيل فى الخصومة » محاماة . محكمة الموضوع .

الوكالة الخاصة . شرط للمرافعة أمام القضاء . إلا أنها ليست شرطاً لازماً لرفع الدعوى  
ابتداء . للمحكمة إستخلاص الوكالة الضمنية فى رفع الدعوى متى كان سائفاً . مثال .

( ٢ ) إستئناف « الطلبات فى الإستئناف » . دعوى « الطلبات فيها » .

الطلب الأصلى فى الدعوى . جواز تغيير سببه والأضافة إليه فى الإستئناف الإستناد فى  
طلب أحد أرض النزاع بالشفعة أمام محكمة الإستئناف إلى أنها والأرض المشفوع بها من  
الأرضى المعدة للبناء ومتجاوران فى حد وإلى أن للأرض الأولى على الأخيرة حق إرتفاق  
بالرى . يعد إضافة لسببين جديدين ولا يعتبر طلباً جديداً .

( ٣ ) شفعة « الحق فى الأخذ بالشفعة » . إرتفاق .

إشتراك الغير فى حق الإرتفاق المقرر للأرض المشفوع فيها أو الأرض المشفوع بها .  
لا يمنع الشفع من التمسك بطلب الشفعة طالما لم يشترط - أن يكون هذا الحق مخصصاً  
لأحدهما على الأخرى وحدهما . وجود حق إرتفاق للغير على أرض المروى ، لا يخرج هذه  
الأرض عن ملكية صاحب العقار المشفوع به .



١ - لئن كان القانون يشترط للمرافعة أمام القضاء وكالة خاصة حسبما تنص الفقرة الأولى من المادة ٧٠٢ من القانون المدني ، واختص بها المشرع أشخاصاً معينين واستلزم إثبات هذه الوكالة وفقاً لأحكام قانون المحاماة ، تطبيقاً لنص المادتين ٧٢ ، ٧٣ من قانون المرافعات ، إلا أن الوكالة الخاصة على هذه الصورة ليست شرطاً لازماً لرفع الدعوى إيداعاً بيد إستعمال الحق في التقاضي ، باعتبار هذا الحق رخصة لكل فرد في الالتجاء إلى القضاء .

بل يكون لمحكمة الموضوع في هذا الصدد أن تستخلص من المستندات المقدمة في الدعوى ومن القرائن ومن ظروف الأحوال قيام الوكالة الضمنية في رفع الدعوى إذ كان ذلك وكان دفع الطاعنين محل النعى قد أسس على انتفاء صفة والد المطعون ضده الأول في رفع الدعوى نيابة عنه لبلوغه آنذاك سن الرشد ، واقتصر الدفع على ذلك فحسب - دون أن يمتد إلى الوكالة في الخصومة أمام القضاء . وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من سكوت المطعون ضده الأول عن قيام والده برفع الدعوى أمام محكمة أول درجة نيابة عنه . رغم بلوغه سن الرشد ثم ميادرتة إلى استئناف الحكم الصادر برفض الدعوى توصلوا إلى الحكم له بالطلبات المرفوعة بها موافقته ورضاه عن إجراء رفع الدعوى الذي أتخذه والده نيابة عنه مما يدل على إستناد الوالد في رفعها إلى قيام وكالة ضمنية بينهما فإن ما خلص إليه الحكم يكون سائغاً ومؤدياً إلى النتيجة التي إنتهى إليها دون مخالفة للقانون ، ومن ثم يعدو النعى بهذا السبب على غير أساس .

٢ - لما كانت المادة ٣/٢٣٥ من قانون المرافعات قد أجازت للخصوم في الاستئناف مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حالة تغيير سببه والإضافة إليه وكان إستناد المطعون ضدهم الأربعة الأول أمام محكمة الإستئناف في طلب أخذ أرض النزاع بالشفعة إلى أنها والأرض المشفوع بها من الأراضى المعدة للبناء ومتجاوران في حد وإلى أن للأرض الأولى على الأخيرة حق إرتفاق بالرى يعد إضافة سببين جديدين إلى السبب الذي رفعت به الدعوى - وهو أن الشفعا



شركاء في الشيوخ للبائعين لأرض النزاع - ولا يعتبر طلباً جديداً يتغير به موضوع الطلب الأصلي في الدعوى إلا وهو أخذ الأرض المبيعة محل النزاع بالشفعة ، بل ظل هذا الطلب باقياً على حاله حسبما كان مطروحاً أمام محكمة أول درجة ، ومن ثم فلا يكون صائباً في القانون قول الطاعنين بأن ما أستند إليه الشفعاء أما محكمة الإستئناف في طلب الشفعة غير جائز باعتباره من الطلبات الجديدة بل هو في صحيح حكم القانون من قبيل الأسباب الجديدة التي يجوز ابدائها لأول مرة أمامها ، حسبما إنتهى إلى ذلك الحكم المطعون فيه .

٣ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بأحقية المطعون ضدهم الأربعة الأول في أخذ أرض النزاع بالشفعة إلى ما ورد في تقرير الخبير الذي ندبته محكمة الإستئناف من أن الأرض المشفوع فيها زراعية وأن لها حق إرتفاق بالرى على الأرض المشفوع بها الملاصقة لها ، مما يسوغ طلب الأخذ بالشفعة طبقاً لنص البند الثاني من الفقرة « هـ » من المادة ٩٣٦ من القانون المدني الذي يجعل حق الإرتفاق سبباً للأخذ بالشفعة إذا تعلق بالأرض المبيعة أو بأرض الجار ، فمن ثم يكون الحكم فيما إنتهى إليه سديداً ، ولا ينال منه أغفاله الرد على دفاع الطاعنين - بأن حق الإرتفاق بالرى على الأرض المشفوع بها ليس قاصراً على الأرض المشفوع فيها بل تشترك فيه أراضي أخرى مما لا يجوز معه طلب الشفعة - إذ لا عبء باشتراك الغير في حق الإرتفاق المقرر للأرض المشفوع فيها أو الأرض المشفوع بها على الأخرى في تمسك الشفع بطلب الشفعة طالما أن القانون لم يشترط أن يكون هذا الحق مخصصاً لإحدهما على الأخرى وحدها .

( ٣ ) هذا إلى أن وجود حق ارتفاق للغير علي أرض المروى لا يخرج هذه الأرض عن ملكية صاحب العقار المشفوع به بل تظل جزءاً من هذا العقار ( ٤ ) ، إذا فمتي كان هذا الدفاع لا يستند إلى أساس قانوني صحيح وليس من شأنه تغيير وجه الرأى في الدعوى فإن أغفال الحكم الرد عليه لا يعد قصوراً مبطلاً له . ويكون النعمى عليه بهذا الخصوص على غير أساس .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تنحصل فى أن كلا من ..... بصفته وليا طبيعيا على أولاده القصر المطعون ضدهم الثلاثة الأول والمطعون ضدها الرابعة أقاما على كل من مورث الطاعنين المرحوم ..... والمطعون ضدهم الخامس والسادس والسابع والثانية عشرة والمرحومات ..... و ..... مورثات باقى المطعون ضدهم الدعوى رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٧٦ مدنى طنطا الابتدائية يطلبان الحكم بأحقيتهما فى أخذ مساحة أثنين وعشرين قيراطا من الأرض الزراعية المبينة بصحيفة الدعوى بالشفعة لقاء ثمن مقداره الفان وأربعمائة وعشرون جنيها ، وقالا بيانا لذلك إنهما علما بأن المطعون ضدهم المذكورين ومورثات الباقيين منهم سالفات الذكر قد باعوا إلى مورث الطاعنين المرحوم ..... تلك المساحة شائعة فى مساحة أكبر يمتلكان فيها على الشبوع حصة مقدارها فدانان وثمانية عشر قيراطا وثلاثة أسهم مقابل الثمن الآنف ذكره ، وباعتبارهما شريكين فى الشبوع فيحق لهما أخذ المساحة المبيعة بالشفعة وقد وجها إنذار الرغبة فى الأخذ بالشفعة وسجلاه بتاريخ ١٩٧٦/٢/٤ وأودعا الثمن خزانة المحكمة الابتدائية وأقاما الدعوى ليحكم بطلباتهما . نذبت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره فى الدعوى حكمت بتاريخ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ برفضها إستئناف المطعون ضدهم الأربعة الأول هذا الحكم لدى محكمة إستئناف طنطا بالإستئناف رقم ٣٩ لسنة ٢٨ قضائية ، واستندوا فى طلب الأخذ بالشفعة أمام محكمة الإستئناف إلى



الجوار ووجود حق ارتفاق بالرى بين الأرض المشفوع فيها والأرض المشفوع بها بالإضافة إلى أنهم شركاء فى الشيوع ودفع الطاعنون بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى المطعون ضده الأول لرفعها من غير صفة لبلوغة سن الرشد وقت رفعها ، ثم نذبت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٤ من يناير سنة ١٩٨٥ بالغاء للحكم المستأنف وبأحقية المطعون ضدهم الأربعة الأول فى أخذ أرض النزاع بالشفعة . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذا عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنون بأولها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقولون أنهم دفعوا أمام محكمة الإستئناف بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى المطعون ضده الأول - لأنها رفعت من والده بصفته وليا طبيعيا عليه لقصره مع أنه كان بالغاً سن الرشد وقت رفعه فتنتفى بذلك صفة والده فى رفعها نيابة عنه ، ومع ذلك فقد رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع إستناداً إلى وجود وكالة ضمنية بين المطعون ضده الأول ووالده تخول الأخير رفع الدعوى نيابة عنه ، مستدلاً على ذلك بمبادرة الأول برفع إستئناف عن الحكم الابتدائى الذى قضى برفض دعوى الشفعة ، فى حين أنه يشترط لرفع الدعوى نيابة عن الأصيل وجود سند وكالة موثق ، ولا يكفى لشبوت الوكالة صلة الأبوة بين الأصيل ورافع الدعوى ، ولا يصحح من البطالان الذى شاب إجراء رفع الدعوى من قبل والد المطعون ضده الأول نيابة عنه طعن الأخير بالإستئناف على الحكم الابتدائى ، لذا يترتب على عدم قبول دعواه أن يظل خارجاً عن الخصومة فى دعوى الشفعة وبالتالي نقصان الثمن الواجب ايداعه لأخذ العقار المبيع بالشفعة بمقدار ما يخص المطعون ضده الأول بعد استبعاده ، وذلك يؤدى إلى سقوط حق المطعون ضدهم الأربعة الأول فى الشفعة طبقاً للمادة ٩٤٢ من القانون المدنى ، خلافاً لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه وهو ما يعيبه بما يستوجب نقضه .



وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك بأنه وإن كان القانون يشترط للمرافعة أمام القضاء وكالة خاصة حسبما تقضى الفقرة الأولى من المادة ٧٠٢ من القانون المدنى ، واختص بها المشرع أشخاصاً معينين واستلزم إثبات هذه الوكالة وفقاً لأحكام قانون المحاماة ، تطبيقاً لنص المادتين ٧٢ ، ٧٣ من قانون المرافعات ، إلا أن الوكالة الخاصة على هذه الصورة ليست شرطاً لازماً لرفع الدعوى إيداناً بيد إستعمال الحق فى التقاضى ، بإعتبار هذا الحق رخصه لكل فرد فى الإلتجاء إلى القضاء بل يكون لمحكمة الموضوع فى هذا الصدد أن تستخلص من المستندات المقدمة فى الدعوى ومن قرائن ومن ظروف الأحوال قيام الوكالة الضمنية فى رفع الدعوى . إذ كان ذلك وكان دفع الطاعتين محل النعى قد أسس على انتفاء صفة والد المطعون ضده الأول فى رفع الدعوى نيابة عنه لبلوغه آنذاك سن الرشد ، واقتصر الدفع على ذلك فحسب - دون أن يمتد إلى الوكالة فى الخصومة أمام القضاء - وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من سكوت المطعون ضده الأول عن قيام والده برفع الدعوى أمام محكمة أول درجة نيابة عنه رغم بلوغه سن الرشد ثم مبادرته إلى إستئناف الحكم الصادر برفض الدعوى توصلأ إلى الحكم له بالطلبات المرفوعة بها موافقته ورضاه عن إجراء رفع الدعوى الذى اتخذه والده نيابة عنه مما يدل على إستناد الوالد فى رفعها إلى قيام وكالة ضمنية بينهما فإن ما خلص إليه الحكم يكون سائفاً ومؤدياً إلى النتيجة التى إنتهى إليها دون مخالفة للقانون ، ومن ثم يعدو النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسييب وفي بيان ذلك يقولون أنه قضى بأحقية المطعون ضدهم الأربعة الأول فى أخذ أرض النزاع بالشفعة إستناداً إلى ما تمسكوا به لأول مرة فى الإستئناف من أنها من الأراضى المعدة للبناء ونجاور أرضهم المشفوع بها فى حد وأن لها حق إرتفاق بالرى على الأرض الأخيره ، فى حين أن طلب الشفعة على هذا الأساس يخالف طلبهم لها أمام



محكمة أول درجة بإعتبارهم شركاء في الشيوع فيعد من قبيل الطلبات الجديدة التي لا يجوز قبولها لأول مرة أمام محكمة الإستئناف ولا يعتبر مجرد تغيير لسبب الدعوى مما يجوز ابداءه أمامها ، لهذا كان يتعين على الحكم المطعون فيه القضاء بعدم قبول هذه الطلبات . كما أغفل الحكم ما تمسك به الطاعنون في دفاعهم أمام محكمة الموضوع من أن حق الإرتفاق بالرئ على الأرض المشفوع بها ليس قاصرا على الأرض المشفوع فيها بل تشترك فيه أراضي أخرى ، مما لا يجوز معه طلب الشفعة - وفي ذلك كله ما يعيب الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا التعنى مردود بأنه لما كانت المادة ٣/٢٣٥ من قانون المرافعات قد أجازت للخصوم في الإستئناف مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حالة تغيير سببه والإضافه إليه ، وكان إستناد المطعون ضدهم الأربعة الأول أمام محكمة الإستئناف في طلب أخذ أرض النزاع بالشفعة إلى أنها والأرض المشفوع بها من الأراضي المعدة للبناء ويتجاوران في حد - وإلى أن للأرض الأولى على الأخيرة حق إرتفاق بالرئ يعد إضافة سببين جديدين إلى السبب الذي رفعت به الدعوى - وهو أن الشفعا شركاء في الشيوع للبايعين لأرض النزاع - ولا يعتبر طلباً جديداً يتغير به موضوع الطلب الأصلي في الدعوى ألا وهو أخذ الأرض المبيعه محل النزاع بالشفعة . بل ظل هذا الطلب باقياً على حاله حسبما كان مطروحاً أمام محكمة أول درجة ، ومن ثم فلا يكون صائفاً في القانون قول الطاعنين بأن ما إستند إليه الشفعا أمام محكمة الإستئناف في طلب الشفعة غير جائز باعتباره من الطلبات الجديدة بل هو في صحيح حكم القانون من قبيل الأسباب الجديدة التي يجوز ابداءها لأول مرة أمامها ، حسبما إنتهى إلى ذلك الحكم المطعون فيه ، وإذا كان هذا الحكم قد استند في قضائه بأحقية المطعون ضدهم الأربعة الأول في أخذ أرض النزاع بالشفعة إلى ما ورد في تقرير المحير الذي ندبته محكمة الإستئناف من أن الأرض المشفوع فيها زراعية وأن لها حق إرتفاق بالرئ على الأرض المشفوع بها



الملاصقة لها ، مما يسوغ طلب الأخذ بالشفعة طبقاً لنص البند الثاني من الفقرة ( هـ ) من المادة ٩٣٦ من القانون المدني الذي يجعل من حق الارتفاق سبباً للأخذ بالشفعة إذ تعلق بالأرض المبيعة أو بأرض الجار ، فمن ثم يكون الحكم فيما انتهى إليه سديداً ، ولا ينال منه اغفاله الرد على دفاع الطاعنين السالف ذكره ، إذ لا عبره بأشتراك الغير في حق الارتفاق المقرر للأرض المشفوع فيها أو الأرض المشفوع بها على الأخرى في تمسك الشفيع بطلب الشفعة طالما أن القانون لم يشترط أن يكون هذا الحق مخصصاً لإحدهما على الأخرى وحدها . هذا إلى أن وجود حق إرتفاق للغير على أرض المروى لا يخرج هذه الأرض عن ملكية صاحب العقار المشفوع به بل تظل جزءاً من هذا العقار ، إذا فمتى كان هذا الدفاع لا يستند إلى أساس قانوني صحيح وليس من شأنه تغيير وجه الرأي في الدعوى فإن إغفال الحكم الرد عليه لا يعد قصوراً مبطلاً له . ويكون النعى عليه بهذا الخصوص على غير أساس .

////////////////



## جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد وافيت خفاجي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / عبد الحميد سليمان نائب رئيس المحكمة محمد وليد الجارحي ، محمد  
محمد طيطه و شكري جمعه حسين .



الطعن رقم ٢٤٨٠ لسنة ٥٤ القضائية :

( ٢٠١ ) عقد « تفسيره » محكمة الموضوع « سلطتها في تفسير  
العقود » محاماه . وكالة استئناف .

( ١ ) تفسير العقود . عدم جواز الإنحراف عن عباراتها الواضحة يدعى تفسيرها .

( ٢ ) تضمن التوكيل الصادر من المظنون ضدها لمحاميها أنه خاص بوكالته عنها في  
القضية الخاصة بشقة النزاع . انصرافه الى وكالة المحامي في النزاع مرافعة وطعنا في جميع  
مراحل التقاضي .

( ٣ ) عقد « تفسيره » محكمة الموضوع « سلطتها في تفسير العقود »  
نقض « سلطة محكمة النقض » .

قاعده العقد شريعه المتعاقدين . م ١٤٧ مدني . مؤداها عدم جواز نقضه أو تعديله الا  
باتفاق الطرفين . عدم جواز إنحراف القاض عن عباراته الواضحه . م ١٥٠ / ١ مدني  
خضوعه لرقابه محكمة النقض .

( ٤ ) تضمن عقد الإيجار في مقدمته بيانا باسماء طرفي العلاقة الإيجارية وهما المالك  
السابق للعقار كمؤجر والمستأجرة وأعيد وصف العين المؤجرة وتحديدتها ثم وردت عبارة  
المعدلسكنتها خاصه هي وكرمتها وذيل العقد بتوقيع والده المظنون ضدها تحت كلمة  
المستأجرة دلالتة ان والده المظنون ضدها هي المستأجرة . والإ ماورد بالعبارة الاحقه هو تبيان  
للغرض من الإيجار . استخلاص الحكم المظنون فيه من تلك العبارة أن المظنون ضدها  
مستأجرة أصلية للعين المؤجرة مع والدتها خطأ .



١ - النص في المادتين ١٤٧ ، ١٥٠ من القانون المدني على أن العقد شريعه المتعاقدين وأن القاضى يلتزم بعبارة العقد متى كانت واضحة ولا يجوز الإنحراف عنها بدعوى تفسيرها فيحظر عليه الإلتجاء - إلى تفسير العقود والمحركات مدامت عباراتها واضحة ليس فيها غموض .

٢ - إذا كان الثابت من التوكيل الصادر من المطعون ضدها لمحاميها والمؤرخ / / إنه خاص بوكالته عنها في القضية الخاصة بالشقة محل النزاع فإن عبارات التوكيل على هذا النحو انصرفت الى عمل معين لعبارة عامة ، ومن ثم فإن تحديد نطاق الوكالة وتقدير مداها ينصرف بطريق اللزوم الى وكالة المحامى في النزاع مرافعة وطعنا في جميع مراحل التقاضى التزاما بعبارات الوكالة الواضحة ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم قبول الإستئناف ورفض الدفع ببطلان الحضور عن المطعون ضدها والمرافعة عنها أمام الإستئناف فإنه يكون قد اعمل صحيح القانون .

٣ - النص في المادتين ١٤٧ / ١٥٠ من القانون المدني - يدل وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ، على أن العقد هو قانون المتعاقدين والخطأ في تطبيق نصوصه خطأ في تطبيق القانون ويمنع على إى من المتعاقدين نقض العقد أو تعديله كما يمتنع ذلك على القاضى وعليه أن يلتزم بعبارات العقد الواضحة باعتبارها تعبيراً صادقا عن الإرادة المشتركة للمتعاقدين فلا يجوز الإنحراف عنها بدعوى تفسيرها ، ولا يلتزم القاض بايراد اسباب لقضائه إذا ما التزم المعنى الواضح لعبارات العقد ومراعاة هذه القواعد من مسائل القانون التى تخضع لرقابه محكمة النقض .

٤ - إذ كان البين من عقد الإيجار المؤرخ / / سند الدعوى إنه تضمن فى مقدمته بيانا باسماء طرفى العلاقة الإيجارية وهما المالك السابق للعقار كمؤجر والسيدة ..... كمستأجرة واعقب هذا البيان وصف العين المؤجرة وتحديددها بأنها الشقة رقم ١١ فى العقار بنمرة ..... بشارع ..... ثم وردت عبارة العقد « لسكنها خاصة هى وكريمتها » وذيل العقد بتوقيع والدة المطعون ضدها تحت كلمة المستأجرة مما يدل على أن العبارات واضحة الدلالة على أن والدة المطعون ضدها - هى المستأجرة وأن ما وردو بالعبارة اللاحقه لبيان العين المؤجرة ماهو الإ تبيانا للغرض من الإيجار وهو



استعمال العين المؤجرة لسكنى المسأجرة وابنتها وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واستخلص من تلك العبارة أن المطعون ضدها مستأجرة أصلية للعين المؤجرة مع والدتها فإنه يكون قد انحرف عن عبارات العقد والواضحة وأعطى المطعون ضدها صفة غير قائمه في العقد مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .  
وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون ضدها الدعوى رقم ٥٣٩٣ لسنة ١٩٨٢ مدنى أمام محكمة الأسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بانها - عقد الأيجار المؤرخ - ١/٩/١٩٥٩ وأخلاء العين المبنية بالعشيفة والتسليم وقال بيان لها أنه بموجب العقد المشار إليه أستأجرت منه والدة المطعون ضدها تلك الشقة وأقامت فيها بمفردها حتى - وفاتها فإنتهى بذلك عقد أيجارها وقد رفضت المطعون ضدها تسليمها له فأقام الدعوى . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع الشهود حكمت بانتهاء عقد الايجار والإخلاء . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٠٨ لسنة ٤٠ ق اسكندرية بتاريخ ١٧/١١/١٩٨٤ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف ويرفض ادعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة - فى غرفة مشورة - حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب حاصل ما يتعاه الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول أن التوكيل الصادر من المطعون ضدها لمحاميها قاصر



على تمثيلها أمام محكمة أول درجة ولا يتسع نطاقه للطعن بالاستئناف على الحكم الابتدائي والحضور أمام المحكمة الاستئنافية . هذا إلى أن التوكيل وقد صدر بالخارج غير مصدق عليه من وزارة الخارجية المصرية للعمل به أمام المحاكم المصرية وإذ قضى الحكم المطعون فيه رغم ذلك برفض دفعه بعدم قبول الاستئناف وبطلان المرافعة والحضور عن المطعون ضدها أمام محكمة الاستئناف فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى وجهه الأول غير سديد ذلك أن النص فى المادتين ١٤٧ ، ١٥٠ من القانون المدنى على أن العقد شريعه المتعاقدين وأن القاضى يلتزم بعبارة العقد متى كانت واضحة ولا يجوز الإنحراف عنها بدعوى تفسيرها فيحظر عليه الإلتجاء إلى تفسير العقود والمحركات - ما دامت عباراتها واضحة ليس فيها غموض ، لما كان ذلك وكان الثابت من التوكيل الصادر من المطعون ضدها لمحاميها والمؤرخ ٢٠ / ٣ / ١٩٨٣ أنه خاص بوكالته عنها فى القضية الخاصة بالشقة محل النزاع ، فإن عبارات التوكيل على هذا النحو أنصرفت إلى عمل معين بعبارة عامة ومن ثم فإن تحديد نطاق الوكالة وتقدير مداها ينصرف بطريق اللزوم إلى وكالة المحامى فى النزاع مرافعة وطعنا فى جميع مراحل التقاضى . التزاما بعبارات الوكالة الواضحة ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف ورفض الدفع ببطلان الحضور عن المطعون ضدها والمرافعة عنها أمام الاستئناف فإنه يكون قد أعمل صحيح القانون ، أما ما أثاره الطاعن فى الوجه الثانى من النعى فقير صحيح إذ الثابت من إستقراء التوكيل سالف البيان أنه مصدق عليه من وزارة الخارجية المصرية فى ١٧ / ٤ / ٨٣ تحت رقم ٨٩٦٨١ ومن ثم فإن النعى فى هذا الشق يكون غير مقبول .

وحيث إن حاصل ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسببين الثانى والثالث الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاء على سند من أن المطعون ضدها مستأجرة أصلية لشقة النزاع واستخلص .



ذلك من عبارته « لسكنها خاصة هي وكرمتها » التي تضمنتها عقد الإيجار في حين أن تلك العبارة وردت لبيان الغرض من الاجارة إذ تصدر العقد باسم والدة المطعون ضدها كمستأجرة أصلية وذيل بتوقيعها مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أن النص في المادة ١٤٧ من القانون المدني على أن « العقد شريعه المتعاقدين » فلا يجوز نقضه أو تعديله بالاتفاق الطرفين والنص في المادة ١٥٠ / ١ من هذا القانون على أن « إذا كانت عبارة العقد واضحة فلا يجوز الإنحراف عنها عن طريق تفسيرها للتعرف على ارادة المتعاقدين يدل وعلى ما جرى به قضاة هذه المحكمة على أن العقد هو قانون المتعاقدين والخطأ في تطبيق نصوصه خطأ في تطبيق القانون ويمتنع على أى من المتعاقدين نقض العقد أو تعديله كما يمتنع ذلك على القاضى وعليه أن يلتزم بعبارات العقد الواضحة باعتبارها تعبيراً صادقاً عن الإرادة المشتركة للمتعاقدين فلا يجوز الإنحراف عنها بدعوى تفسيرها ، ولا يلتزم القاضى بإيراد أسباب لقضائه إذا ما التزم بالمعنى الواضح لعبارة العقد ومراعاة هذه القواعد من مسائل القانون التي تخضع لرقابه محكمة النقض . لما كان ذلك وكان البين من عقد الإيجار المؤرخ ١ / ٩ / ١٩٥٩ سند الدعوى أنه تضمن في مقدمته بياناً باسماء طرفى العلاقة الإيجارية وهما المالك السابق للعقار كمؤجر والسيدة ..... كمستأجرة وأعقب هذا البيان وصف العين المؤجرة وتحديدتها بأنها الشقة رقم ١١ فى العقاره نمرة ٦ بشارع ..... ثم وردت عبارته العقد « لسكنها خاصة هي وكرمتها » وذيل العقد بتوقيع والدة المطعون ضدها تحت كلمة المستأجرة مما يدل على أن عبارات العقد واضحة الدلالة على أن ..... - والدة المطعون ضدها هي المستأجرة وإن ما ورد بالعبارته الاحقه لبيان العين المؤجرة ما هو الايبان للغرض من الايجار وهو استعمال العين المؤجرة لسكن المستأجرة وابتنها . وإذ -خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واستخلص من تلك العبارة أن المطعون ضدها مستأجرة أصلية للعين المؤجرة مع والدتها فإنه



يكون قد انحرف عن عبارات العقد الواضحة واعطى للمطعون ضدها صفة غير قائمة في العقد مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون وقد حجه ذلك عن بحث موضوع الدعوى القائم على أنها - العقد بوفاء المستأجرة الأصلية دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن

لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه

=====



## جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٩٠

ب الرئاسة السيد المستشار / محمد ابراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية  
السادة المستشارين / منير توفيق نائب رئيس المحكمة ، عبد المنعم ابراهيم ، علي  
محمد علي و د /حسن بسيونس .

٢٩

الطعن رقم ١٠٣٣ لسنة ٥٤ القضائية :

رسوم « الرسوم الجمركية » . استيراد .

إعفاء بعض السلع المستوردة من الضرائب والرسوم الجمركية تنفيذا للقرار  
الجمهوري ١١٢٧ لسنة ١٩٧٥ . شرطه . أن تكون مما تستهلكه جموع المواطنين . الكبد  
الرومي المجمدة . عدم إعفائها من الرسوم . علة ذلك . عدم إدراجها في جدول السلع المرفق  
بقرار وزير التموين رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٧٥ الصادر تنفيذا للقرار الجمهوري وخطو القرار ١٥٦  
لسنة ١٩٧٩ من النص عليها . مفاده .

=====

وزير التموين - تنفيذا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١١٢٧ لسنة ١٩٧٥  
باعفاء بعض السلع الواردة من الخارج من الضرائب والرسوم الجمركية متى كانت  
ما يستهلكها جموع المواطنين - اصدر القرار رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٧٥ حصر فيه  
تلك السلع ولم تدرج بالجدول المرفق به الكبد الرومي المجمدة ومن ثم فإن خطو  
القرار رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٩ من النص على تلك الساعة لا يعنى إلغاء إعفائها  
من الرسوم الجمركية لانها لم تكن معفاة اصلا وبالتالي تستحق عنها الرسوم  
الجمركية المقررة قانونا .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعه وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٦٦٦ سنة ١٩٨٠ تجارى كلى الأسكندرية انتهى فيها إلى طلب الحكم ببراءة ذمته من مبلغ ٤٨٠,٤٨٨ جنيه قيمة الرسوم الجمركية التى طالبت بها مصلحة الجمارك « الطاعنه » عن رسائل الكبدة الرومى التى استوردها من الخارج وافرج عنها بتاريخ ١١/١٠/١٩٧٩ رغم انها معفاة من تلك الرسوم - بدعى الغاء ذلك الإعفاء - اقامت الطاعنة دعوى فرعية بمطالبه المطعون ضده بذات المبلغ كرسوم جمركيه مستحقه عن تلك الرسائل . بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٤ اجابت المحكمة المطعون ضده لطلباته برفضت الدعوى الفرعية - استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٨٣ لسنة ٣٧ ق اسكندرية - وباتاريخ ٨/٢/١٩٨٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف - طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة ابدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه - واذا عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفه مشوره حددت جلسته لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .



وحيث إن مبنى الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون والخطأ في تطبيقه إذ أقام قضاء ببراءة ذمة المطعون ضده من الرسوم الجمركية المستحقة عن السلعة المستوردة على الإفراج عنها قبل صدور القرار الوزاري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٩ الذي استبعدها من جدول السلع المعفاة من تلك الرسوم رغم أنها لم تكن معفاة منها بمقتضى القرار الوزاري رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٧٥ الذي عدل بالقرار سالف الذكر .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن وزير التموين - تنفيذا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١١٢٧ سنة ١٩٧٥ باعفاء بعض السلع الواردة من الخارج من الضرائب والرسوم الجمركية متى كانت مما يستهلكها جموع المواطنين - اصدر القرار رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٧٥ حصر فيه تلك السلع ولم تدرج بالجدول المرفق به الكبدة الرومي المجمدة ومن ثم فإن خلو القرار رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٩ من النص على تلك السلعة لا يعنى القاء اعفائها من الرسوم الجمركية لأنها لم تكن معفاة أصلا ، وبالتالي تستحق عنها الرسوم الجمركية المقررة قانونا - وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاء باعفاء تلك الرسائل من الرسوم الجمركية على أن الإفراج عنها ، قد تم بعد صدور القرار الوزاري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٩ الذي استبعدها من جدول السلع المعفاة منها يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .



## جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٩٠

برنامجة السيد المستشار / محمد ابراهيم خليل نائب رئيس المحكمة ومضوية  
الساحة المستشارين / منير توفيق نائب رئيس المحكمة ، عبد المنعم ابراهيم ، عبد  
الرحيم هالح وعللى محمد على .

٣٠

الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٥٧ القضائية :

دستور . قانون .

النص فى المادة الثانية من الدستور على ان الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى  
للتشريع . دعوة للشارع بالتزام ذلك فيما يشرعه من قوانين . تطبيق احكام الشريعة  
الاسلامية . منوط باستجابة الشارع لتلك الدعوى وإفراغ مبادئها فى نصوص يلتزم القضاة  
بإعمال احكامها من تاريخ سريانها . علة ذلك .

النص فى المادة الثانية من الدستور على ان الشريعة الاسلامية المصدر  
الرئيسى للتشريع . ليس واجب الاعمال بذاته انما هو دعوة للشارع بأن تكون  
هذه الشريعة المصدر الرئيسى فيما يضعه من قوانين ومن ثم فإن المناط فى  
تطبيق احكام الشريعة الاسلامية استجابة الشارع لدعوته فى افراغ مبادئها  
السمحاء فى نصوص القوانين التى يلزم القضاة باعمال احكامها بدءا من  
التاريخ الذى تحدده السلطة الشرعية لسريانها ، والقول بغير ذلك يؤدى إلى  
الخلط بين التزام القضاة بتطبيق القانون الوضعى وبين اشتراع القواعد القانونية  
التي تتأبى مع حدود ولايته ، ويؤكد هذا النظر انه لما كان الدستور المصرى قد  
حدد السلطات الدستورية وأوضح اختصاص كل منها أو كان الفصل



بين السلطات هو قوام النظام الدستوري مما لازمه انه لا يجوز لاحداها أن تجاوز ما قرره الدستور باعتباره القانون الاسمي ، وكانت وظيفة السلطة القضائية وفق احكامه تطبيق القوانين السارية فإنه يتعين عليها اعمال احكامها ، وفضلا عن ذلك فإن المادة ١٩١ من الدستور تنص على أن كل ما قرره القوانين واللوائح من احكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا وناظدا ومع ذلك يجوز الغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والإجراءات المقررة في هذا الدستور ، ومن ثم فإنه لا مجال هنا للتحدي باحكام الشريعة الاسلاميه ما دام أن السلطة التشريعيه لم تقف مبادئها في تشريع وضعي لما كان ذلك وكانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بجلسة ١٩٨٥/٥/٤ برفض دعوى عدم دستورية نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٦ ، وإذا جرى قضاء الحكم المطعون فيه رغم ذلك على تأييد الحكم المستأنف فيما انتهى اليه من اصدار لنص المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من القانون المدني لتعارضهما مع احكام الشريعة الاسلامية التي اعتبرها الدستور مصدرا رئيسيا للتشريع ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

## الهدكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن البنك الطاعن أقام الدعوى رقم ٩٥٣ لسنة ١٩٨٤ مدني



كلى بنى سوفى على الشركة المطعون ضدها بطلب الحكم بالزامها بأن تزود له مبلغ ١٣٥٠ جنيه وما يستجد من فوائد على مبلغ ٢٦٤٦٥,٦١٠ جنيه بواقع ١٧٪ حتى تمام السداد ، وقال بياننا لذلك أنه قد صدر لصالحه الحكم فى الدعوى رقم ٢٢٧٣ لسنة ١٩٨٣ مدنى كلى بنى سوفى بالزام المطعون ضدها بأداء المبلغ الأخير الثابت فى ذمتها بموجب مصادقة موقع عليها منها ، ولما كان يحق له مطالبتها بفوائده بواقع ١٧٪ طبقا لقرارات البنك المركزى نفاذا لاحكام المادة ٧/د من القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ ابتداء من تاريخ الاستحقاق فى ٣٠/٦/١٩٨١ وجعلتها ١٣٥٠ جنيه بخلاف ما يستجد ، فقد اقام الدعوى بطلباته السالفة ، وبتاريخ ١٨/٣/١٩٨٦ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى ، إستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨١ لسنة ٢٤ ق مدنى امام محكمة إستئناف بنى سوفى التى قضت فى ٥/١١/١٩٨٦ بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأيت فيها نقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن اقيم على سببين ينعى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون إذ أقام قضاء برفض دعواه على عدم دستورية أحكام القانون المدنى فى شأن الفوائد لتعارضها مع احكام الشريعة الاسلامية باعتبارها المصدر الرئيسى للتشريع طبقا لاحكام الدستور . فى حين أن القانون الوضعى هو المصدر الرسمى للتشريع اما أحكام الشريعة الاسلامية فهى المصدر الذى يستلهمه المشرع فى ادائه وظيفته ولا يرجع اليها إلا فى حالة عدم وجود نص قانونى يحكم الواقعة .



وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن النص فى المادة الثانية من الدستور على أن الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع ليس واجب الاعمال بذاته إنما هو دعوة للشارع بأن تكون هذه الشريعة المصدر الرئيسى فيما يضعه من قوانين . ومن ثم فإن المناط فى تطبيق احكام الشريعة الاسلامية استجابة الشارع لدعوته وافراغ مبادئها السمحاء فى نصوص القوانين التى يلتزم القضاء بأعمال احكامها بدأ من التاريخ الذى تحدده السلطة الشرعية لسرياتها ، والقول بغير ذلك يؤدى إلى الخلط بين التزام القضاء بتطبيق القانون الوضعى وبين اشتراع القواعد القانونية التى تتأبى مع حدود ولايته ، ويؤكد هذا النظر انه لما كان الدستور المصرى قد حدد السلطات الدستورية وأوضح إختصاص كل منها ، وكان الفصل بين السلطات هو قوام النظام الدستورى مما لازمه انه لا يجوز لاحداها أن تجاوز ما قرره الدستور باعتباره القانون الاسمى ، وكانت وظيفة السلطة القضائية وفق احكامه تطبيق القوانين السارية فإنه يتعين عليها اعمال احكامها ، فضلا عن ذلك فإن المادة ١٩١ من الدستور تنص على أن كل ما قرره القوانين واللوائح من احكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا وناظرا ، ومع ذلك يجوز الفاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والإجراءات المقررة فى هذا الدستور ، ومن ثم فإنه لا مجال هنا للتحدى باحكام الشريعة الاسلامية ما دام أن السلطة التشريعية لم تقتن مبادئها فى تشريع وضعى . لا كان ذلك ، وكانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بجلسة ١٩٨٥/٥/٤ برفض دعوى عدم دستورية نص المادة ٢٢٦ من القانون المدنى ونشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٦ ، وإذ جرى قضاء الحكم المطعون فيه رغم ذلك على تأييد الحكم المستأنف فيما انتهى اليه من اهدار لنص المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من القانون المدنى لتعارضهما مع احكام الشريعة الاسلامية التى اعتبرها الدستور مصدرا رئيسيا للتشريع ، فإنه يكون قد خالف القانون وخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .



## جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٩٠

برنامج السيد المستشار / د . جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / منصور حنين عبد العزيز ، احمد طارق الجابلي نائب  
رئيس المحكمة ، محمد السيد رضوان وحماة الشافعى .

٣١

الطلب رقم ٢١٣٥ لسنة ٥٥ القضائية :

عمل . بنوك . قانون . حكم « تسبيب الحكم : الخطأ فى تطبيق  
القانون » .

اللوائح المتعلقة بنظم العاملين بنوك القطاع العام . يضمها مجلس إدارة كل بنك .  
سريان احكامها على العاملين بها . مژداه . عدم التقيد بالنظم والقواعد المنصوص عليها فى  
قانون العاملين بالدولة والقطاع العام مخالفة ذلك . خطأ فى القانون .

//////////

مفاد نص المادة ١٩ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك  
المركزى المصرى والجهاز المصرى والمادة ٤١ من لائحة العاملين بالبنك الطاعن  
والصادرة تنفيذ لها . أن المشرع ناط بمجلس إدارة كل بنك من بنوك القطاع العام  
وضع اللوائح المتعلقة بنظم العاملين بها ومرتباتهم واجورهم والمكافآت والمزايا  
والبدلات الخاصة بهم وتحديد بدل السفر لهم فى الداخل والخارج ولا يتقيد  
مجلس الإدارة فيما يصدره من قرارات فى هذا الشأن بالنظم والقواعد المنصوص  
عليها فى القرار بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين  
بالدولة والقرار بقانون رقم ٦٠ لسنة ٧١ بإصدار قانون المؤسسات وشركات



القطاع العام والقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام وتسرى احكام هذه اللوائح على العاملين بكل بنك من بنوك القطاع العام . لما كان ذلك وكان الثابت بالدعوى أن لائحة البنك الطاعن المعسول بها من ٧٧/٧/١٠ تقضى بحرمان العامل المعار دون تكليف من البنك وترشيحه إذا زادت مدة اعارته عن ستة أشهر من العلاوة الدورية . فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأحقية المطعون ضده فى العلاوتين المطالب بها تأسيساً على أن أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ٧٨ هى التى تنظم علاقات العاملين بشركات القطاع العام دون أى نص يخالفها فى قانون آخر وأن حق البنك الطاعن طبقاً لنص المادة ١٩ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ قاصر على وضع لوائح الأجور بما يجاوز المحدد والمقرر بنظم العاملين بالقطاع العام يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

## الـحـكـمـة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٦٤٧ سنة ١٩٨٠ عمال كلى الأسكندرية على الطاعن - بنك مصر - طالباً الحكم بأحقية فى العلاوتين الدورتين عن سنتي ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ وضم قيمتها إلى مرتبه الشهرى مع ما يترتب على ذلك من آثار وقال بياناً للدعوى أنه يعمل بينك مصر فرع طلعت حرب بالأسكندرية بوظيفة من وظائف المستوى الأول بالقشة المالية



الثالثة ووافق على اعارته للعمل بدولة الإمارات العربية في المدة من ١٩٧٥/٩/٢٠ إلى ١٩٧٩/٩/١٩ وبعد عودته تبين أن البنك لم يمنحه العلاوة الدورية عن سنتي ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ إستنادا إلى اللائحة الداخلية الصادرة طبقا للقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ والتي تقضى بعدم أحقيه العامل المعار أو المصرح له بالإعارة في العلاوة الدورية . وإذ لم يكن للبنك لاتحة - داخلية وقت إعارته فإنه يخضع لاحكام نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وإذ لم يتضمن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ نصا يجيز حرمان العامل المعار من العلاوات أو حرمانه من العلاوة بسبب الإعارة - وكانت لاتحة البنك المشار إليها لا تسرى الاعلى المعارين بعد سريانها فقد أقام الدعوى بطلباته سالفه البيان . نذبت المحكمة خبيرا وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٤/٤/١٩ برفض الدعوى إستأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٢٣٦ لسنة ٤٠ ق الاسكندرية وبتاريخ ١٩٨٥/٥/١١ حكمت المحكمة بالغا - الحكم المستأنف وبأحقية المطعون ضده في صرف قيمة العلاوتين الدورييتين المقرر صرفهما في سنتي ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ وضم قيمتهما لاجره الشهرى وبالإلزام البنك بأن يؤدي إليه مبلغ ٤٠٠ . ٤٥٢ جنيها قيمة متجمد العلاوتين عن المدة من ١٩٧٩/٩/٢٠ وحتى ١٩٨٢/١٢/٣١ . طعن الطاعن في هذا - الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأى ينقض الحكم . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشوره فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاء تأسيسا على بطلان نص المادة ٤١ من لاتحة البنك والتي تنص على حرمان العامل المعار من العلاوة الدورية إذا جاوزت مدة الإعارة ستة أشهر بصرف



النظر عن وجوده بالعمل بالبنك فى تاريخ استحقاق العلاوة إذا لم تكن الإعارة بتكليف من البنك وبناء على ترشيحه لتعارضها مع احكام قانون العاملين بالقطاع العام فى حين أن تلك اللائحة صدرت بناء على التفويض الوارد بالمادة ١٩ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ والتي تخول مجلس إدارة كل بنك من بنوك القطاع العام وضع اللوائح المتعلقة بنظم العاملين ومراتبهم واجورهم دون أن يتقيد فيما يصدره من قرارات بالقواعد والنظم المنصوص عليها بالقرار بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والقرار بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات وشركات القطاع العام والقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام وإذا قصر الحكم حق مجلس إدارة البنك على وضع لوائح الأجور بما يجاوز الحدود المقررة فى نظام العاملين بالقطاع العام وشرط الا تتضمن تلك اللوائح حقوقا تقل عن الحقوق المقررة لكافة العاملين بالقطاع العام واهدر احكام القانون الخاص لاعمال احكام قانون عام فإنه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وتأويله بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أنه لما كانت المادة « ١٩ » من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى تنص على ان « مجلس إدارة كل بنك من بنوك القطاع العام المشار اليها فى المادة السابقة هو السلطة المهيمنة على شئونه وتصريف اموره ووضع السياسة الاقتصادية التى ينتهجها والإشراف على تنفيذها وفقاً لخطة التنمية الاقتصادية واصدر القرارات بالنظم التى يراها كفيله بتحقيق الاغراض والغايات التى يقوم بتنفيذها وفقاً لاحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ٧٥ المشار اليه فى اطار السياسة العامة للدولة . وللمجلس فى مجال نشاط كل بنك اتخاذ الوسائل الآتية : -

« أ » ..... « ب » ..... « ج » ..... « د » ..... « ح » ....

وضع اللوائح المتعلقة بنظام العاملين ومراتبهم واجورهم والمكافآت والمزايا



والبدلات الخاصة بهم وتحديد بدل السفر لهم في الداخل والخارج » ولا يتقيد مجلس الإدارة فيما يصدره من قرارات طبقا للبند « و ، و ، ز ، و ، ح » بالقواعد والنظم المنصوص عليها في القرار بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والقرار بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات وشركات القطاع العام والقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام » وكانت المادة ٤١ من لائحة العاملين بالبنك الطاعن - والصادرة تنفيذا للمادة « ١٩ » من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « ..... لا يستحق العامل المصرح له بإعارة - ما لم تكن بناء على تكليف من البنك وترشيحه - أية علاوات إذا تجاوزت مدة الإعارة ستة أشهر بصرف النظر عن وجوده بالعمل بالبنك من عدمه في تاريخ استحقاق العلاوة - كما أنه لا يجوز ترقيته طوال فترة إعارته إيا كانت مدتها » مفاده أن المشرع ناط بمجلس إدارة كل بنك من بنوك القطاع العام وضع اللوائح المتعلقة بنظم العاملين بها ومرتباتهم واجورهم والمكافآت والمزايا والبدلات الخاصة لهم وتحديد بدل السفر لهم في الداخل والخارج ولا يتقيد مجلس الإدارة فيما يصدره من قرارات في هذا الشأن بالنظم والقواعد المنصوص عليها في القرار بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والقرار بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات وشركات القطاع العام والقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام وتسرى احكام هذه اللوائح على العاملين بكل بنك من بنوك القطاع العام . لما كان ذلك وكان الثابت بالدعوى ان لاتحة البنك الطاعن المعمول بها من ١٠/٧/١٩٧٧ تقضى بحرمان العامل المعار دون تكليف من البنك وترشيحه إذا زادت مدة إعارته عن ستة أشهر من العلاوة الدورية فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأحقية المطعون ضده في العلاوتين المطالب بهما تأسيسا على أن احكام القانون رقم ٤٨



لجنة ١٩٧٨ هي التي تنظم علاقات العاملين بشركات القطاع العام دون أي نص يخالفها في قانون آخر وأن حق البنك الطاعن طبقاً لنص المادة ١٩ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ قاصر على وضع لوائح الاجور بما يجاوز الحدود المقررة بنظم العاملين بالقطاع العام يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء في موضوع الاستئناف رقم ٢٣٦ لسنة ٤٠ ق الأسكندرية بتأييد الحكم المستأنف .

////////////////



## جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد محمود واسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / حسين علي حسين ، وميون فهميم نائب رئيس المحكمة ، عزت عمران ومحمد  
إسماعيل غزالي .



الطعن رقم ٢٥٧٣ لسنة ٥٥ القضائية :

( ١ ) حيازة « دعاوى الحيازة » .

سقوط الحق في الحيازة منطوقه . رفع المدعى دعوى الحق . جواز تقديمه أوجه الدفاع  
والأدلة لإثبات حيازته ولو كانت تتعلق بأصل الحق طالما لم يطلب الفصل في موضوع  
الحق ذاته .

( ٢ ) إيجار « إيجار المساكن » « دعاوى الإيجار والحيازة » . حيازة  
« دعاوى الحيازة » .

إقامة المستأجر دعوى الحيازة والإشارة فيها إلى صفته هذه للتدليل على حقه في رفع  
الدعوى . عدم إعتباره من قبيل الاستناد إلى أصل الحق الذي يسقط إدعائه بالحيازة .

=====

١ - النص في المادة ١/٤٤ من قانون المرافعات يدل على أن المناط في  
سقوط الحق في دعوى الحيازة ، هو قيام المدعى برفع دعوى الحق ، إذ يعتبر  
المدعى برفعه لهذه الدعوى متنازلاً عن دعوى الحيازة ، ولا معنى لذلك أنه يمنع



عليه تقديم أوجه الدفاع والأدلة المثبتة لتوافر صفته أو توافر أوصاف الحيابة التى يحميها القانون ، ولو كانت هذه الأدلة تتعلق بأصل الحق ، طالما أن الهدف منها هو إثبات توافر شروط الحيابة فى جانبه ، ولم يطلب الفصل فى موضوع الحق ذاته .

٢ - من المقرر وفقا لنص المادة ١/٥٧٥ من القانون المدنى أنه يجوز للمستأجر رغم أن حيازته حيابة مادية فحسب ، أن يرفع جميع دعاوى الحيابة سواء كان تعرض الغير له تعرضا ماديا أو تعرضا مبنيا على سبب قانونى ، ومن ثم فإن إقامة دعوى الحيابة من المستأجر ، والإشارة فيها إلى صفته هذه للتدليل بها على حقه فى رفع الدعوى لا يعد من قبيل الاستناد إلى أصل الحق الذى يسقط إدعاؤه بالحيابة وفقا لنص المادة ١/٤٤ مرافعات .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .  
حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون ضده الدعوى رقم ٨٦٩٧ سنة ١٩٧٩ أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية طالبا الحكم بعدم الاعتداد بقرار النائب العام بتمكين المطعون ضده من « الفيلا » محل النزاع ، ويرد حيازته لها .



وقال بيانا للدعواه أنه فى غضون عام ١٩٣٩ استأجرت جدته .....  
 « هذه الفيلا » من شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير ، وأقامت فيها مع  
 أولادها وأحفادها وهو إحداهم ، واستمر مقيما فيها بمفرده بعد وفاة جدته  
 والديه إلى أن نازعه المطعون ضده فى حيازتها رغم أن عقد الإيجار قد امتد  
 لصالحه بالتطبيق لنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وإذا يحق  
 له طلب إسترداد حيازة العين المؤجرة وفقا لنص المادة ٩٥٨ من القانون المدنى ،  
 ومن ثم فقد أقام الدعوى ، بتاريخ ١٧/٦/١٩٨٢ أحالت المحكمة الدعوى  
 إلى التحقيق ليثبت الطاعن أنه كان مقيما بالعين المؤجرة مع المسأجرة الأصلية  
 حتى وفاتها ، وبعد أن استمعت المحكمة إلى شهود الطرفين قضت  
 فى ٢٨/٦/١٩٨٤ بأحقية الطاعن فى الإقامة « بالفيلا » محل النزاع ويمنع  
 التعرض له فيها . إستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٠٥٦  
 لسنة ١٠١ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٣/١١/١٩٨٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم  
 المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت  
 النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذا عرض الطعن على هذه  
 المحكمة فى غرفة مشورة رأأت أنه جدير بالنظر ، وحددت جلسة لنظره ونسها  
 التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون  
 والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه برفض  
 الدعوى على سند من أن الطاعن قد استند فيها إلى أصل الحق بتمسكه بامتداد  
 عقد الإيجار لصالحه بعد وفاة المستأجرة الأصلية . هذا فى حين أن دفاعه المذكور  
 كان الهدف منه بيان صفته كمستأجر لعين النزاع التى تتيح له رفع دعاوى وضع  
 اليد وفقا لنص المادة ٥٧٥ من القانون المدنى ولا يعد ذلك من قبيل الاستناد



إلى أصل الحق ، فقد أسس دعواه على توافر شروط الحيازة فى جانبه وفقا لنص المادة ٩٥٨ من القانون المذكور ، كما أنه لم يختصم فيها المؤجر للقضاء بامتداد عقد الإيجار إليه ، ومن ثم فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن النص فى المادة ١/٤٤ من قانون المرافعات على أنه « لا يجوز أن يجمع المدعى فى دعوى الحيازة بينها وبين المطالبة بالحق والاسقط إدعاؤه بالحيازة ..... » يدل على أن المناط فى سقوط الحق فى دعوى الحيازة ، هو قيام المدعى برفع دعوى الحق ، إذ يعتبر المدعى برفعه لهذه الدعوى متنازلا عن دعوى الحيازة ولا يعنى ذلك أنه يتمتع عليه تقديم أوجه الدفاع والأدلة المثبتة لتوافر صفته أو توافر أوصاف الحيازة التى يحتملها القانون ، ولو كانت هذه الأدلة تتعلق بأصل الحق ، طالما أن الهدف منها هو إثبات توافر شروط الحيازة فى جانبه ولم يطلب الفصل فى موضوع الحق ذاته ومن المقرر وفقا لنص المادة ١/٥٧٥ من القانون المدنى أنه يجوز للمستأجر رغم أن حيازته حيازة مادية فحسب أن يرفع جميع دعاوى الحيازة سواء كان تعرض الغير له تعرضا ماديا أو تعرضا مبنيا على سبب قانونى ، ومن ثم فإن إقامة دعوى الحيازة من المستأجر ، والإشارة فيها إلى صفته هذه للتدليل بها على حقه فى رفع الدعوى لا يعد من قبيل الاستناد إلى أصل الحق الذى يسقط إدعاؤه بالحيازة وفقا لنص المادة ١/٤٤ المشار إليها ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد أقام دعواه على المطعون ضده طالبا استرداد حيازة « الفيلا » محل النزاع تأسيسا على ما تقضى به المادة ٩٥٨ من القانون المدنى بإعتباره حائزا للعقار ، وكان استدلاله بامتداد عقد الإيجار لصالحه بعد وفاة المستأجرة الأصلية وفقا لنص المادة ٢٩ من قانون إيجار الأماكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إنما كان تأييدا لدفاعه من أنه الحائز الفعلى للعين المؤجرة وبيانا لصفته كمستأجر لها ،



إذ لم يطلب المحكم له بأحقيته فى استمرار العلاقة الإجارية مع المؤجر للعين المذكورة ، ولم يختصمه فى دعواه ، ومن ثم فإنه لا يكون قد جمع فى دعوى الحيازة بينها وبين المطالبة بالحق ، وإذ خالف المحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن ، وإذ حجب هذا الخطأ عن بحث واقعة الحيازة المدعى بها فإنه ، يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

////////////////////



## جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد نصر الجندى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / مصطفى حسيب عباس محمود ، فتحى محمود يوسف ، سعيد غربانى  
ومحمد المنعم محمد الشاوى .

٣٣

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٨ القضائية « أحوال شخصية » :

( ١ ) نقض « إجراءات الطعن : التوكيل فى الطعن » . محاماه .  
وكالة « الوكالة فى الطعن بالنقض » .

اشتغال عبارة التوكيل على الحق فى إتخاذ إجراءات التقاضى والمرافعة أمام المحاكم على ،  
إختلاف أنواعها ودرجاتها ومحاكم الأحوال الشخصية فى قضايا الأحوال الشخصية .  
إتساعها لمباشرة القضايا أمام محكمة النقض طعنأ وحضوراً .

( ٢ ) أحوال شخصية « المسائل الخاصة بالمسلمين : التطليق : التطليق  
للغيبه ، المسائل الخاصة بالإجراءات .

التطليق للغيبه . وجوب قيام القاضى بضرب أجل للزوج الغائب - إذا أمكن وصول  
الرسائل إليه ويكتب له يعذره بأنه يطلق زوجته عليه إن لم يحضر للإقامة معها أو ينقلها  
إليه أو يطلقها . م١٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

مقصوده . حث الزوج الغائب على العودة للإقامة مع زوجته أو نقلها إليه . إختيار الزوج  
أحد الخيارات . أثره . إنتفاء موجب التطليق .



=====

( ٣ ) احوال شخصية « المسائل الخاصة بالمسلمين : طاعة ، المسائل

الخاصة بالإجراءات : إثبات » .

الشهادات فيما يشترط فيه العدد . شرط صحتها . إتفاقها مع بعضها . نصاب الشهادة على شرعية المسكن - وفقاً للرأى الراجع فى فقه الاحناف - رجلا ن عد لان أو رجل وامرأتين عدول .

=====

١ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه لا يشترط فى عبارة التوكيل صيغة خاصة ولا النص فيها صراحة على إجازة الطعن بالنقض فى القضايا متى كانت هذه الوكالة مستفادة من أية عبارة واردة فيه تتسع لتشمل الحق فى النيابة أمام المحاكم على إختلافها وكان الثابت من أوراق الطعن أن محامى الطاعن قد أودع عند تقديم صحيفة الطعن التوكيل الصادر من الطاعن لأخيه برقم ..... بتاريخ ..... من كتابة عدل الرياض الثانية بالمملكة العربية السعودية لاتخاذ إجراءات التقاضى والمرافعة أمام المحاكم على إختلاف أنواعها ودرجاتها ومحاكم الأحوال الشخصية فى قضايا الأحوال الشخصية وله الحق فى توكيل المحامين ، كما قدم التوكيل الصادر من هذا الأخير للاستاذ / ..... المحامى برقم ..... الذى أناب عنه المحامى الذى وقع صحيفة الطعن . لما كان ذلك وكانت عبارة التوكيل الأول تتسع لمباشرة القضايا أمام محكمة النقض طعنأ وحضوراً ومن ثم يكون الطعن مقدما من ذى صفة ويكون الدفع بعدم قبوله غير سديد .

٢ - النص فى المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية على أنه « إذا أمكن وصول الرسائل إلى



الغائب ضرب القاضى أجلا وأعذر إليه بأنه يطلقها عليه إن لم يحضر للإقامة معها أو ينقلها إليه أو يطلقها فإذا إنتقضى الأجل ولم يفعل ولم يبد عذراً مقبولاً فرق القاضى بينهما بتطبيقه بانه « يدل على أن المشرع أوجب على القاضى أن يضرب أجلا للزوج الغائب - إذا أمكن وصول الرسائل إليه - ويكتب له يعذره بأنه يطلق زوجته عليه أن لم يحضر للإقامة معها أو ينقلها إليه أو يضفها وهذا الاعدار قصده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حذ الزوج الغائب على العودة للإقامة مع زوجته أو ينقلها إليه لجهة إقامته . بحيث إذ اختار أحد هذه الخيارات الثلاث أنتفى موجب التطبيق - أى لا طلاق عليه من القاضى .

٣ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لصحة الشهادة فيما يشترط فيه العدد أن تتفق مع بعضها لأن باختلافها لا يوجد إلا شطر الشهادة وهو غير كاف فيما يشترط فيه العدد . وإذا كان نصاب الشهادة على شرعية المسكن وفقاً للرأى الراجع فى فقه الأحناف رجلين عدلين أو رجل وإمرأتين عدول وكان البين أن الشاهد الأول من شاهدى المطعون ضدها وإن شهد أمامه أن الطاعن طرده شقيقه من مسكن الزوجية إلا أن الشاهد الثانى قرر انه لا يعلم شيئاً عن هذا المسكن وبذلك لا تتوافر بشهادته نصاب الشهادة المطلوبة على عدم شرعية مسكن الزوجية .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتوصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ١٩٨٢/٧٦ كلى أحوال  
شخصية الأسماعيلية ضد الطاعن للحكم بتطبيقها عليه طلقه بآئنه للغبية  
وقالت بيانا لدعواها أنها زوجته بصحيح العقد الشرعى ودخل بها وعاشرها  
معاشرة الأزواج وإذ غاب عنها مدة تزيد عن سنة بغير عذر مقبول وهى شابة  
تتضرر من غيبته عنها فقد أقامت الدعوى . كما أقامت ضده الدعوى رقم  
١٩٨٣/١٠١ كلى أحوال شخصية الأسماعيلية للحكم بعدم الإعتداد بالإعلان  
الموجه لها بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٣ بدعوتها للدخول فى طاعته وقالت بيانا  
لدعواها أنه دعاها بموجب ذلك الإعلان للدخول فى طاعته وإذ كان غير أمين  
عليها والمسكن المين بالإعلان مشغول بسكنى شقيقه فقد أقامت الدعوى .  
ضمت المحكمة الدعوى الثانية للأولى ليصدر فيهما حكم واحد ، وبعد أن  
أحالت الدعوى إلى التحقيق وسمعت شهود الطرفين حكمت بتاريخ  
١٩٨٧/٣/٢٢ فى الدعوى رقم ١٩٨٢/٧٦ بتطبيق المطعون ضدها على  
الطاعن طلقه بآئنه للغبية دون مساس بحقوقها المترتبة على الزواج والطلاق  
وفى الدعوى رقم ١٩٨٣/١٠١ بعدم الإعتداد بإنذار الطاعة . أستأنف الطاعن  
هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسماعيلية بالاستئناف رقم ١٢/٢٧ ق .



وتاريخ ١٩٨٧/١٢/٧ حكمت بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . قدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة ورفضه موضوعاً . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتمزت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى دفع النيابة أن المحامى الذى رفع الطعن لم يقدم التوكيل الذى يخوله حق الطعن فى الأحكام بطريق النقض نيابة عن الطاعن .

وحيث إن هذا الدفع مردود بما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة من أنه لا يشترط فى عبارة التوكيل صيغة خاصة ولا النص فيها صراحة على إجازة الطعن بالنقض فى القضايا متى كانت هذه الوكالة مستفادة من أية عبارة وارده فيه تتسع لتشمل الحق فى النيابة أمام المحاكم على اختلافها وكان الثابت من أوراق الطعن أن محامى الطاعن قد أودع عند تقديم صحيفة الطعن التوكيل الصادر من الطاعن لأخيه برقم ٥/٣٢٤٨١ - بتاريخ ١١/٢٥/٤٠٠ هـ هجرية من كتابة عدل الرياض الثانية بالمملكة العربية السعودية لإتخاذ إجراءات التقاضى والمرافعة أمام المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ومحاكم الأحوال الشخصية فى قضايا الأحوال الشخصية وله الحق فى توكيل المحامين ، كما قدم التوكيل الصادر من هذا الأخير للأستاذ / ..... المحامى برقم ١٩٨٠/٣٠٨ الذى أناب عنه المحامى الذى وقع صحيفة الطعن . لما كان ذلك وكانت عبارة التوكيل الأول تتسع لمباشرة القضايا أمام محكمة النقض طعنا وحضوراً ومن ثم يكون الطعن مقدماً من ذى صفة ويكون الدفع بعدم قبوله غير سديد .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .



وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بأولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن المطعون ضدها طلبت التطبيق عليه للفتية المؤسسة على المادتين ١٢ ، ١٣ من المرسوم بقانون رقم ١٩٢٩/٢٥ وإذ كانت المطعون ضدها تقيم مع الطاعن بالملكة العربية السعودية وحضرت لمصر لتضع حملها ولم تعد إليه مرة أخرى وتأكد ذلك من تذكرة سفرها في سنة ١٩٨٠ التي كانت ذهاباً وأياباً ، وتمسكه بها ، مما يجعل الفتية التي هي سبب التطبيق غير متوافره الشروط وإذ قضى الحكم الابتدائي رغم ذلك في الدعوى رقم ١٩٨٢/٧٦ كلى أحوال شخصية الإسماعيلية بالتطبيق وأيده الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن النص في المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية على أنه « إذا أمكن وصول الرسائل إلى الغائب ضرب له القاضى أجلاً وأعذر إليه بأنه يطلقها عليه إن لم يحضر للإقامة معها أو ينقلها إليه أو يطلقها فإذا انقضى الأجل ولم يفعل ، ولم يبد عذراً مقبولاً فرق القاضى بينهما بتطبيقه براءة » يدل على أن المشرع أوجب على القاضى أن يضرب أجلاً للزوج للغائب - إذا أمكن وصول الرسائل إليه - ويكتب له يعذره بأنه يطلق زوجته عليه إن لم يحضر للإقامة معها أو ينقلها إليه أو يطلقها وهذا الإعذار قصد به - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حث الزوج الغائب على العودة للإقامة مع زوجته أو ينقلها إليه بجهة أقامته ، بحيث إذا إختار أحد هذه الخيارات الثلاث إنتفى موجب التطبيق - أى لاطلاق عليه من القاضى . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن محكمة أول درجة ضربت للطاعن أجلاً وأعذرت إليه فحضر بجلسته ١٩٨٤/٤/٣ وأختار نقل المطعون ضدها إليه فوراً ومن ثم ينتفى مرجب



التطبيق عليه وإذ لم يلتزم الحكم الإبتدائي هذا النظر وقضى فى الدعوى رقم ١٩٨٢/٧٦ كلى أحوال شخصية الأسمايلية بتطبيق المطعون ضدها عليه للغبية وأيدى الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الطاعن يعنى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أن الشاهد الثانى من شهود المطعون ضدها قرر أنه لا يعلم شيئاً عن مسكن الزوجية الوارد بإنذار الطاعة بينما قرر الأول أن الطاعن طرده شقيقه من هذا المسكن ولما كانت هذه البينة غير كافية لإثبات عدم شرعية هذا المسكن واعتد بها الحكم الإبتدائي وقضى فى الدعوى رقم ١٩٨٣/١٠١ كلى أحوال شخصية الأسمايلية بعدم الإعتداد بإنذار الطاعة على سند من أن الطاعن لم يعد مسكناً شرعياً للمطعون ضدها وأطرح بينه النفى رغم ورودها على بعض حال الطاعن الذى يعمل بالملكية العربية السعودية ويستطيع إعداد مسكن الزوجية فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد قضاءه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يشترط لصحة الشهادات فيما يشترط فيه العدد أن تتفق مع بعضها لأن باختلافهما لا يوجد إلا شرط الشهادة وهو غير كاف فيما يشترط فيه العدد وإذ كان نصاب الشهادة على شرعية المسكن وفقاً للرأى الراجع فى فقه الأحناف رجلين عدلين أو رجل وإمرأتين عدول وكان البين من الأوراق أن الشاهد الأول من شهود المطعون ضدها وإن شهد أمام محكمة أول درجة أن الطاعن طرده شقيقه من مسكن الزوجية إلا أن الشاهد الثانى قرر أنه لا يعلم شيئاً عن هذا المسكن وبذلك لا تتوافر بشهادته نصاب الشهادة المطلوبة على عدم شرعية مسكن



الزوجية وإذا أيد الحكم المطعون فيه - رغم ذلك - ما قضى به الحكم الابتدائي في الدعوى رقم ١٠١/١٩٨٣ كلى أحوال شخصية الإسماعيلية من عدم الإعتداد بإنذار الطاعة على سند مما شهد به شاهد المظعون ضدها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

ولما كان الموضوع صالحا للفصل فيه قد إنقضى موجب التطليق للغيبة ولم تتم المظعون ضدها الدليل على عدم شرعية السكن المبين بإنذار دعوتها للعودة إليه مما يتعين معه إلغاء الحكم المستأنف .

////////////////////



## جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد نصر الجندى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / مصطفى خسيب عباس محمود ، فتحي محمود يوسف ، سعيد غريانى  
وعبد الهنعم محمد الشافوس .

٣٤

### الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٨ القضائية « أحوال شخصية » :

( ١ ) أحوال شخصية « المسائل الخاصة بالأجراءات » . دعوى « إجراءات

نظر الدعوى » .

الدعوى المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية . وجوب نظرها فى غير علانية على أن يصدر  
الحكم فيها علناً . مادتان ٨٧١ ، ٨٧٨ مرافعات . عقد إحدى الجلسات فى علانية دون  
مرافعة فيها . لا إخلال بسريه نظر الدعوى .

( ٢ ) محكمة الموضوع « سلطة محكمة الموضوع » . إثبات . نقض

« أسباب الطعن : السبب الموضوعى » .

تقدير أقوال الشهود والقرائن وإستخلاص الحقيقة منها . من سلطة محكمة الموضوع متى  
كان إستخلاصها سائغاً . عدم التزامها بتتبع مناحى دفاع الخصوم . النعى عليها فى ذلك .  
عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .

( ٣ ) حكم « تسبیب الحكم : ضوابط التسبیب » . نقض « أسباب

الطعن : القصور : مالا يعد قصوراً » .

إشتمال الحكم على الحجج الواقعية والقانونية التى قام عليها بما يكفى لحمل قضائه .  
النعى عليه بالقصور فى التسبیب . لا أساس له . ( مثال ) .



١ - لما كان من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الدعاوى المتعلقة

بمسائل الأحوال الشخصية يتعين نظرها فى غير علانية على أن يصدر الحكم فيها علناً وذلك إعمالاً للمادتين ٨٧١ ، ٨٧٨ من قانون المرافعات ، وكان الأصل فى الإجراءات أنها روعيت مالم يقيم الدليل على غير ذلك . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن محضر جلسة ..... وهى الجلسة الأولى التى نظرت فيها الدعوى أمام محكمة أول درجة - متضمنة ما يفيد عقدها فى علانية ، وكانت محاضر الجلسات التالية التى أجلت المحكمة نظر الدعوى إليها ودارت فيها المرافعة بين الطرفين قد خلت من الإشارة إلى إنعقادها فى علانية مما مفادة أن الدعوى نظرت بها فى غرفة مشورة ، فإن إنعقاد جلسة ..... فى علانية لا يكون قد أخل بالسرية الواجب توافرها فى نظر الدعوى . لما كان ذلك وكانت محاضر جلسات محكمة الاستئناف خلت بدورها من الإشارة إلى إنعقادها فى علانية مما مفادة أن الدعوى نظرت بها فى غرفة مشورة فإن النعى بهذا الوجه يكون على غير أساس متعيناً رفضه .

٢ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير أقوال الشهود والقرائن وإستخلاص ما تقتنع به منها متى كان إستخلاصها سائغاً ولا مخالفه فيه للثابت بالأوراق ، وأنها ليست ملزمة بتتبع متاحى دفاع الخصوم إذ فى الحقيقة التى إستخلصتها وأوردت دليلها الرد الكافى المسقط لكل حجة مخالفة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً بتأييد الحكم المستأنف على سند من إطمئنانه إلى بينه المطعون ضدها من توافر المضارة الموجبة للتطبيق ، وهو من الحكم إستخلاص موضوعى سائغ له أصله الثابت فى الأوراق ويؤدى إلى النتيجة التى إنتهت إليها ، وكان النعى بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلاً فى تقدير محكمة الموضوع للأدلة التى إقتنعت بها مما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض .



٣ - مفاد نص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة أنه يجب أن يشتمل الحكم على الحجج الواقعية والقانونية التي قام عليها بما يتوافر به الرقابة على الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه أقام قضاء على سند من قوله « ... نصت المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أنه إذا إدعت الزوجة إضرار الزوج لها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما يجوز لها أن تطلب من القاضي التفريق وحينئذ يطلقها طلاقه بآثمه إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما ، والضرر متعدد النواحي كثير الأسباب وهو يشمل كل نوع من الإيذاء تتضرر منه الزوجة ومن التعدي عليها بالسب والضرب على نحو لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما فإذا أثبتت الزوجة أن زوجها أتى معها ما تتضرر منه ولو مرة واحدة طلقها عليه القاضي طلاقه بآثمه ، والمستأنف عليها أشهدت شاهدين شهدا برؤيتهما لوقائع إيذاء المستأنف للمستأنف عليها وقد توافرت لهذه الشهادة شروطها الشرعية بين رؤيا العين وسماع الاذن ولما كانت المستأنف عليها تتضرر من هذا الإيذاء والذي يعد معاملة شاذة فإن الحكم المستأنف إذ قضى بتطبيقها على المستأنف يكون قد أصاب صحيح القانون وجاء موافقاً لأحكام الشريعة ..... » وكان ذلك من الحكم تناولاً كافياً بوقائع الدعوى وطلبات المطعون ضدها وحججها القانونية بما يكفي لحمل قضائه ، فإن النعي عليه بالقصور في التسييب يكون على غير أساس .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٢٤٣٤ لسنة ١٩٨٥ كلى أحوال شخصية شمال القاهرة ضد الطاعن للحكم بتطبيقها عليه طلقه بانه للضرر وقالت بيانا لدعواها أنها زوجته بصحيح العقد الشرعى وإذا دأب على التعدى عليها بالضرب والسب بما لا يستطاع معه دوام العشرة بينهما فقد أقامت الدعوى . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد أن سمعت شاهدى المطعون ضدها حكمت فى ٢٧/١/١٩٨٧ بتطبيق المطعون ضدها على الطاعن طلقه بانه . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٩١ لسنة ١٠٤ ق . وفى ١٠/١٢/١٩٨٧ حكمت بتأييد الحكم . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى يرفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتمزت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بأولها - على الحكم المطعون فيه البطلان . وفى بيان ذلك يقول أن الدعوى نظرت فى جلسات علنية



أمام محكمة أول درجة وأمام محكمة الاستئناف بالمخالفة لحكم المادة ٨٧١ من قانون المرافعات التي توجب نظر دعاوى الأحوال الشخصية في غير علانية ، مما يعيب الحكم المطعون فيه بالبطلان .

وحيث إن هذا النعى مردود . ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدعاوى المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية يتعين نظرها في غير علانية على أن يصدر الحكم فيها علنا وذلك إعمالا لنص المادتين ٨٧٨، ٨٧١ من قانون المرافعات ، وكان الأصل في الإجراءات أنها روعيت ما لم يقم الدليل على غير ذلك . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن محضر جلسة ١٩٨٥/١٢/٣١ - وهي الجلسة الأولى التي نظرت فيها الدعوى أمام محكمة أول درجة - تضمن ما يفيد عقدها في علانية ، وكانت محاضر الجلسات التالية التي أجلت المحكمة نظر الدعوى إليها ودارت فيها المرافعة بين الطرفين قد خلت من الإشارة إلى إنعقادها في علانية مما مفاده أن الدعوى نظرت بها في غرفة مشورة ، فإن إنعقاد جلسة ١٩٨٥/١٢/٣١ في علانية لا يكون قد أخل بالسرية الواجب توافرها في نظر الدعوى . لما كان ذلك ، وكانت محاضر جلسات محكمة الاستئناف خلت بدورها من الإشارة إلى إنعقادها في علانية مما مفاده أن الدعوى نظرت بها في غرفة مشورة ، فإن النعى بهذا الوجه يكون على غير أساس متعينا رفضه .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع . وفي بيان ذلك يقول أن الحكم الابتدائي أقام قضاة على سند من ثبوت تعديه بالضرب والسب على المطعون ضدها بما تتوافر معه المضارة الموجهة للتطبيق ، وإذ قدم الطاعن لمحكمة الاستئناف شهادة من وحدته العسكرية تفيد تواجده بها في التاريخ الذي أسند إليه شاعدي المطعون ضدها تعديه عليها بالضرب ، كما قدم شهادة من نيابة المطربة بحفظ المحضر رقم ٤٩٢٥ لسنة ١٩٨٥ إداري المطربة الذي تحرر بناء على شكاية المطعون ضدها لعدم صحة



الواقعة التى أستدنتها إليه وركن إليه حكم محكمة أول درجة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يتناول دلالة هذين المستندين - فى نفى المضارة الموجبة للتطبيق - والتى لو تناولها لتغير وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود . ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير أقوال الشهود والقرائن وإستخلاص ما تقتنع به منها متى كان إستخلاصها سائغا ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق ، وأنها ليست ملزمة بتتبع مناحى دفاع الخصوم إذ فى الحقيقة التى إستخلصتها وأوردت دليلها الرد الكافى المسقط لكل حجة مخالفة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاة بتأييد الحكم المستأنف على سند من إطمئنانه إلى بيئة المطعون ضدها من توافر المضارة الموجبة للتطبيق ، وهو من الحكم إستخلاص مرضوعى سائغ له أصله الثابت فى الأوراق ويؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها ، وكان النعى بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا فى تقدير محكمة الموضوع للأدلة التى إقتنعت بها مما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور فى التسييب . وفى بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه إقتصر على تناول الأحكام والقواعد الشرعية والقانونية للتطبيق للضرر دون أن يتناول الوقائع التى أنزل عليها تلك الأحكام وأعطها بشأنها ، مما يعيبه بالقصور فى التسييب .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن مصاد نص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات وعلى ما أستقر عليه قضاء هذه المحكمة أنه يجب أن يشمل الحكم على الحجج الواقعية والقانونية التى قام عليها بما يتوافر به الرقابة على الحكم



المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءً على سند من قوله « ... نصت المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أنه إذا أدعت الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما يجوز لها أن تطلب من القاضى التفريق وحينئذ يطلقها طلاقه بانه إذا أثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما ، والضرر متعدد النواحي كثير الأسباب وهو يشمل كل نوع من الأذى . تتضرر منه الزوجة ومن التعدى عليها بالسب والضرب على نحو لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما فإذا أثبتت الزوجة أن زوجها أتى معها ما تتضرر منه ولو مرة واحدة طلقها عليه القاضى طلاقه بانه ، والمستأنف عليها أشهدت شاهدين شهدا برؤيتهما لوقائع إيذا . المستأنف عليها وقد توافرت لهذه الشهادة شروطها الشرعية من رؤيا العين وسماع الأذن ، ولما كانت المستأنف عليها تتضرر من هذا الإيذا . والذي يعد معاملة شاذة فإن الحكم المستأنف إذ قضى بتطبيقها على المستأنف يكون قد أصاب صحيح القانون وجاء موافقا لأحكام الشريعة ..... »

وكان ذلك من الحكم تناولا كافيا لوقائع الدعوى وطلبات المطعون ضدها وحججها القانونية بما يكفى لحمل قضاة ، فإن النعى عليه بالقصور فى التسييب يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / أحمد مكى ، ماهر البحيرى ، محمد جمال حامد وأنور العاصى .

٣٥

الطعن رقم ٣٠٧٠ لسنة ٥٧ القضائية :

( ١ ، ٢ ) عقد « تكييف العقد » . عمل « عقد العمل » . مقالة .

نقض « سلطة محكمة النقض » . حكم « عيوب التدليل : الخطأ فى

تطبيق القانون .

( ١ ) تكييف العقود وإنزال حكم القانون عليها خضوعه لرقابة محكمة النقض . تمييز

عقد العمل عن غيره من العقود . مناطه . توافر عنصر التبعية ولو فى صورتها التنظيمية

أو الإدارية . المادتان ٦٧٤ مدنى ٢٩ من قانون العمل .

( ٢ ) تضمين عقد النزاع أن مهمة الطاعن تتحصل فى قيامه بالتدريب والإشراف الفنى

والإدارى على فريق كرة القدم الأول وتخويله كافة الصلاحيات والاختصاصات فى اختيار

الأجهزة الفنية والإدارية والطبية المعاونة وقيد اللاعبين والاستغناء عنهم دون تقرير أى حق

للنادى فى الإشراف والتوجيه فيما عهد به إليه . مفاده . أنه عقد مقالة وليس عقد عمل .

علة ذلك . إنتفاء عنصر التبعية فيه .



١ - لما كان من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن تكييف العقود وإنزال حكم القانون عليها يخضع لرقابة محكمة النقض ، وأن الناطق فى تكييف عقد العمل وتقييده عن عقد المقاولة أو غيره من العقود ، هو توافر عنصر التبعية القانونية ولو فى صورتها التنظيمية أو الإدارية التى تتمثل فى خضوع العامل لإشراف رب العمل ورقابته - وهو ما نصت عليه المادة ٦٧٤ من القانون المدنى بقولها « أن عقد العمل هو الذى يتعهد فيه أحد المتعاقدين أن يعمل فى خدمته المتعاقد الآخر وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر » ، وما نصت عليه كذلك المادة ٢٩ من قانون العمل من تعريف عقد العمل بأنه « العقد الذى يتعهد بمقتضاه عامل أن يعمل لدى صاحب العمل وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر أيا كان نوعه » .

٢ - النص فى عقد النزاع على أن يقوم الطاعن بمهمة التدريب والإشراف الفنى والإدارى الكامل على الفريق الأول لكرة القدم فى المدة من ..... حتى ..... نظراً لما يتمتع به من الكفاءة فى التدريب والسمعة الطيبة ..... على أن تكون له كافة الصلاحيات والاختصاصات فى اختيار الأجهزة الفنية والإدارية والطبية المعاونة له ، وقيد اللاعبين والاستغناء عنهم دون تدخل فى هذه الاختصاصات وتلك الصلاحيات من جانب أحد ، وخلو العقد من تقرير أى حق للنادى فى توجيه التدريب أو الإشراف الفنى أو الإدارى المجهود به إلى الطاعن أو فى الإشراف على طريقة قيامه بهذا العمل ، يدل على إنتفاء عنصر التبعية القانونية فى هذا العقد ، وأنه عقد مقاولة وليس عقد عمل ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءً على إعتبار أن العقد عقد عمل وأن من حق رب العمل تنظيم العمل فى منشأته ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى ١٢١ لسنة ١٩٨٦ مدنى الإسكندرية  
الابتدائية على النادى المطعون ضده بطلب الحكم بالزامه بأن يدفع إليه - ٢٦٢٥٠  
جنيها ، وقال بيانا لدعواه أنه بموجب عقد مؤرخ ١٠/٦/١٩٨٥ تعاقد النادى  
معه على أن يتولى مسئولية التدريب والإشراف الفنى والإدارى على الفريق  
الأول لكرة القدم به فى المدة من ١٥/٦/١٩٨٥ إلى ٣٠/٦/١٩٨٦ ، غير أن  
النادى أخطره بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٥ بإستاد أعماله إلى مدرب آخر ، ولما  
كان هذا العمل يعد فسخا للعقد وقد أصابه بأضرار مادية وأدبية يقدر  
التعويض عنها بالمبلغ المطالب به ، فقد أقام دعواه بالطلبات السالفة ، ومحكمة  
أول درجة بعد أن أحالت الدعوى إلى التحقيق وسمعت شهود الطرفين ، حكمت  
بتاريخ ٢٥/٣/١٩٨٧ بالزام النادى بأن يدفع إلى الطاعن خمسة عشر ألف  
جنيه ، إستأنف النادى المطعون ضده هذا الحكم بالإستئناف ٧٥٩ لسنة ٤٣ ق ،  
وبتاريخ ١٨/١١/١٩٨٧ قضت المحكمة بالغا - الحكم المستأنف ورفض



الدعوى ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ذلك أنه أقام قضا « على أن العقد محل النزاع عقد عمل ، وأن قيام النادى بتكليفه بتدريب فريق آخر بذات الأجر ، يعتبر مجرد تنظيم للعمل فى النادى ، فى حين أن العقد المشار إليه لا يعد عقد عمل لإنتفاء أية سلطة فيه للنادى فى الرقابة والإشراف عليه فى أداء العمل المعهد إليه به .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه لما كان من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن تكييف العقود وإنزال حكم القانون عليها يخضع لرقابة محكمة النقض ، وأن المناط فى تكييف عقد العمل وتمييزه عن عقد المقاولة أو غيره من العقود ، هو توافر عنصر التبعية القانونية ولو فى صورتها التنظيمية أو الإدارية التى تتمثل فى خضوع العامل لإشراف رب العمل ورقابته - وهو ما نصت عليه المادة ٦٧٤ من القانون المدنى بقولها « أن عقد العمل هو الذى يتعهد فيه أحد المتعاقدين أن يعمل فى خدمته المتعاقدا الآخر وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقدا الآخر » ، وما نصت عليه كذلك المادة ٢٩ من قانون العمل من تعريف عقد العمل بأنه « العقد الذى يتعهد بمقتضاه عامل أن يعمل لدى صاحب العمل وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر أيا كان نوعه » - لما كان ذلك وكان النص فى عقد النزاع على أن « يقوم الطاعن بمهمة التدريب والإشراف الفنى والإدارى الكامل على الفريق الأول لكرة القدم فى المدة من ١٥/٦/١٩٨٥ حتى ٣٠/٦/١٩٨٦ نظرا لما يتمتع به من



الكفاءة فى التدريب والسمعة الطيبة ..... على أن تكون له كافة الصلاحيات والإختصاصات فى إختيار الأجهزة الفنية والإدارية والطبية المعاونة له ، وقيد اللاعبين والإستغناء عنهم دون تدخل فى هذه الاختصاصات وتلك الصلاحيات من جانب أحد » ، وخلو العقد من تقرير أى حق للنادى فى توجيه التدريب أو الإشراف الفنى أو الإدارى المجهود به إلى الطاعن أو فى الإشراف على طريقة قيامه بهذا العمل ، يدل على إنتفاء عنصر التبعية القانونية فى هذا العقد ، وأنه عقد مقاوله وليس عقد عمل ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضا » على إعتبار أن العقد عقد عمل وأن من حق رب العمل تنظيم العمل فى منشأته ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

////////////////////



## جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / احمد نصر الجندى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / مصطفى صيب عباس محمود وفتحي محمود يوسف وصعيد غربانى وعبد  
المنعم محمد الشاوش .

٣٦

### الطعن رقم ١٧ لسنة ٥٨ القضائية « أحوال شخصية » :

أحوال شخصية « المسائل الخاصة بالمسلمين . التطلاق » . حكم « حجية  
الحكم » قوة الأمر المقضى .

طلب الزوجة التطلاق للضرر . مناطه . ثبوت الضرر بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين  
الزوجين . طلبها التطلاق أثناء نظر إعتراضها على دعوتها للعودة لمنزل الزوجية تأسيساً على  
إستحكام الخلاف بينهما . إختلاف السبب فى الطلين . القضاء برفض الدعوى الأولى لا يمنع  
من نظر الدعوى الثانية .

=====

مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ - وعلى ما جرى  
به قضاء هذه المحكمة - أن التطلاق للضرر - مناطه - ثبوت الضرر بما لا  
يستطاع معه دوام العشرة بين الزوجين .

لما كان ذلك وكان النص فى الفقرة الأخيرة من المادة ١١ مكرراً . ثانياً من  
ذات المرسوم بقانون والمضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على أنه  
..... وعلى المحكمة عند نظر الإعتراض ، أو بناء على طلب أحد  
الزوجين التدخل لإنهاء النزاع بينهما صلحاً باستمرار الزوجية وحسن المعاشرة ،  
فيإذا بان لها أن الخلاف مستحكم وطلبت الزوجة التطلاق إتخذت المحكمة



إجراءات التحكيم الموضحة في المواد من ٧ إلى ١١ من هذا القانون - مؤداه أن طلب الزوجة التطلق على زوجها أثناء نظر إعتراضها على دعوتها للعودة لمنزل الزوجية - مناطه - إستحكام الخلاف بين الزوجين وكان يشترط للحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها أن يتحد الموضوع والمقصود والسبب في الدعويين فإذا تخلف أحد هذه الشروط إمتنع تطبيق قاعدة قوة الأمر المقضى - لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة قد طلبت التطلق في الدعوى رقم ١٣٥٥ لسنة ١٩٨٣ على سند من إضرار المطعون ضده بها بما لا يستطيع معه دوام العشرة بينهما وقضى فيها بالرفض فإذا عادت بعد ذلك وطلبت التطلق في الدعوى رقم ١٤٤١ لسنة ١٩٨٣ لإستحكام الخلاف بينهما فإن سبب هذه الدعوى يكون مغايراً للسبب في الدعوى الأولى ولا يمنع الحكم الصادر فيها من نظر الدعوى رقم ١٤٤١ لسنة ١٩٨٣ وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز نظر الدعوى الأخيرة لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر في الدعوى رقم ١٣٥٥ لسنة ١٩٨٣ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## الهدية

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٣٥٥ لسنة ١٩٨٣ كلى أحوال شخصية الأسكندرية على المطعون ضده للحكم بتطبيقها طلقه بانه للضرر



ولزواجه عليها بأخرى . وقالت بياناً لدعواها أنها زوجته بصحيح العقد الشرعى وإذا دأب على الإساءة إليها بالقول والفعل وتزوج عليها بأخرى مما تضررت منه واستحال معه دوام العشرة بينهما فقد أقامت الدعوى . أعالمت المحكمة الدعوى إلى التحقيق فتنازلت الطاعنة عنه ، كما أقامت الطاعنة الدعوى رقم ١٤٤١ لسنة ١٩٨٣ كلى أحوال شخصية الإسكندرية على المطعون ضده للحكم بعدم الإعتداء بالإعلان الموجه إليها منه فى ٢٦ / ١٠ / ١٩٨٣ للعودة لمنزل الزوجية وإعتباره كأن لم يكن . وقالت بياناً لدعواها أن المطعون ضده وجه إليها هذا الإعلان يدعوها للعودة لمنزل الزوجية ، وإذا كان هذا المسكن غير شرعى والمطعون ضده غير أمين عليها فقد أقامت الدعوى . وأضافت طلب التطلاق عليه أثناء نظر الإعتراض ، ضمت المحكمة الدعوى الثانية إلى الأولى ليصدر فيهما حكم واحد ، ويتاريخ ٢٨ / ٤ / ١٩٨٧ - حكمت فى الدعوى رقم ١٣٥٥ لسنة ١٩٨٣ برفضها . وفى الدعوى رقم ١٤٤١ لسنة ١٩٨٣ - بتطبيق الطاعنة على المطعون ضده إستأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الأسكندرية بالإستئناف رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٧ شرعى ، ويتاريخ ٢٢ / ١٢ / ١٩٨٧ حكمت بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى رقم ١٤٤١ لسنة ١٩٨٣ بالنسبة للشق الخاص بالتطبيق لسابقة الفصل فيها فى الدعوى رقم ١٣٥٥ لسنة ١٩٨٣ كلى أحوال شخصية الأسكندرية . طعنت الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتمزت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى الطاعنة به على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون . وفى بيان ذلك تقول إنها طلبت التطلاق على المطعون ضده فى الدعوى رقم ١٣٥٥ لسنة ١٩٨٣ كلى الأسكندرية للضرر بينما طلبت ، التطبيق عليه فى الدعوى رقم ١٤٤١ لسنة ١٩٨٣ - أثناء نظر



دعوتها أياها للعودة لمنزل الزوجية - على أساس الشقاق وإستحكام النفور بينهما ، وإذا كان السبب في كل من الدعويين يفاير الآخر ، فإن الحكم الصادر في أحدهما لا يكتسب حجية في الدعوي الأخرى ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم جواز نظر الدعوى رقم ١٤٤١ لسنة ١٩٨٣ لسابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ١٣٥٥ لسنة ١٩٨٣ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد. ذلك أن مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ - وعلي ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن التطبيق للضرر - مناطه - ثبوت الضرر بما لا يستطيع معه دوام العشرة بين الزوجين . لما كان ذلك ، وكان النص في الفقرة الأخيرة من المادة ١١ مكرراً ثانياً من ذات المرسوم بقانون والمضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على أن «... وعلى المحكمة عند نظر الإعتراض ، أو بناء على طلب أحد الزوجين ، التدخل لإنهاء النزاع بينهما صلحاً بإستمرار الزوجية وحسن المعاشرة ، فإذا بان لها أن الخلاف مستحكم وطلبت الزوجة التطلاق إتخذت المحكمة إجراءات التحكيم الموضحة في المواد من ٧ إلى ١١ من هذا القانون » مؤداه أن طلب الزوجة التطلاق على زوجها أثناء نظر إعتراضها على دعوتها للعودة لمنزل الزوجية - مناطه - إستحكام الخلاف بين الزوجين ، وكان يشترط للحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، أن يتحد الموضوع والخصوم والسبب في الدعويين ، فإذا تخلف أحد هذه الشروط إمتنع تطبيق قاعدة قوة الأمر المقضى . لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد طلبت التطلاق في الدعوى رقم ١٣٥٥ لسنة ١٩٨٣ على سند من إضرار المطعون ضده بها بما لا يستطيع معه دوام العشرة بينهما ، وقضى فيها بالرفض ، فإذا عادت بعد ذلك وطلبت التطلاق في الدعوى رقم ١٤٤١ لسنة ١٩٨٣ لإستحكام الخلاف بينهما فإن سبب هذه الدعوى يكون مغايراً للسبب في الدعوى الأولى ولا يمنع الحكم الصادر فيها



من نظر الدعوى رقم ١٤٤١ لسنة ١٩٨٣ ، وإذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز نظر الدعوى الأخيرة لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٣٥٥ لسنة ١٩٨٣ يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

//////////



## جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / حسين علي حسين ، ويون فاهيم نائب رئيس المحكمة ، عزت عمران و محمد  
إسماعيل غزالى .



الطعن رقم ٢١٤٢ لسنة ٥٣ القضائية :

( ١ ) محاماه . وكالة . نقض .

عدم تقديم الطاعن سند وكالة المحامى الذى رفع الطعن حتى حجز الطعن للحكم . أثره .  
عدم قبول الطعن .

( ٢ ، ٣ ) « دعوى » المتدخل فى الدعوى « الخصوم فى الدعوى » .  
إستئناف « الأحكام الجائز إستئنافها » .

( ٢ ) طلب المتدخل فى الدعوى رفضها إستناداً إلى شرائته محل النزاع بالجدك من  
المتأجر الأصلى . تدخل هجوى . علة ذلك .

( ٣ ) الحكم بعدم قبول التدخل . أثره . عدم إعتبار طالب التدخل خصماً فى الدعوى  
الأصلية أو طرفاً فى الحكم الصادر فيها . إعتباره محكوماً عليه فى طلب التدخل . له  
إستئناف الحكم بعدم قبول تدخله .

////////////////////

١ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه وفقاً لنص المادة ١/٢٥٥ من  
قانون المرافعات يتعين على الطاعن أن يودع قلم كتاب المحكمة وقت تقديم



صحيفة الطعن سند توكيل المحامي الذي رفع الطعن حتى تتحقق المحكمة من قيام هذه الوكالة وتقف على حدودها وما إذا كانت تبيح للمحامي الطعن بالنقض والا كان الطعن غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة ، لما كان ذلك وكان الطاعن الأول لم يودع سند وكالة المحامي رافع الطعن وقت تقديم الصحيفة وإلى أن تقرر حجز الطعن للحكم ، ومن ثم فإن الطعن يكون غير مقبول بالنسبة له لرفعه من غير ذي صفة .

٢ - إذ كان الين من الأوراق أن الطاعن الثاني طلب أمام محكمة أول درجة التدخل في الدعوى يطلب رفضها استنادا إلى أنه اشترى محل النزاع بالجدة من المستأجر الأصلي وكان هذا التدخل في حقيقته وبحسب مرماء تدخل هجومي إذ يدعى لنفسه حقا ذاتيا متعلقا بالعين محل النزاع ومستندا إلى عقد شرائه لها بالجدة من مورث الطاعن الأول ومن ثم فلا يعد هذا التدخل تدخلا إنضماميا .

٣ - لئن كان من شأن الحكم الابتدائي الذي يقضى بعدم قبول التدخل ألا يعتبر طالب التدخل خصما في الدعوى الأصلية أو طرفا في الحكم الصادر فيها إلا أنه يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - محكوما عليه في طلب التدخل ويكون له أن يستأنف الحكم القاضي بعدم قبول تدخله .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت على ..... - مورث الطاعن الأول الدعوى رقم ١٤٧٠ لسنة ١٩٧٩ أمام محكمة الأسكندرية الابتدائية



طالبة الحكم بإخلاء « الدكان » المزجر له وتسليمه إليها وذلك تأسيسا على عدم الوفاء بالاجرة المستحقة عليه فضلا عن تنازله للغير عن العين المزجرة دون تصريح منها بذلك . تقدم الطاعن الثانى للتدخل فى الدعوى طالبا رفضها على سند من أنه اشترى محل النزاع بالجهدك من مورث الطاعن الأول . ويتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٠ قضت المحكمة بعدم قبول طلب التدخل وإخلاء العين محل النزاع . استأنف ..... مورث الطاعن الأول « والطاعن الثانى هذا الحكم بالإستئناف رقم ٥٧٨ لسنة ٣٦ ق الإسكندرية . ويتاريخ ١٩٨٣/٦/١٥ قضت المحكمة ببطالان الإستئناف لثبوت وفاء المستأنف الأول قبل رفع الإستئناف طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعن الأول مالم يودع سند وكالته للمحامى الذى رفع الطعن وأبدت رأى بقبول الطعن بالنسبة للطاعن الثانى ويرفضه موضوعا وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة وأته جديرا بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الدفع المبدى من النيابة سديد ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه وفقا لنص المادة ١/٢٥٥ من قانون المرافعات بتعين على الطاعن أن يودع قلم كتاب المحكمة وقت تقديم صحيفة الطعن سند توكيل المحامى الذى رفع الطعن حتى تتحقق المحكمة من قيام هذه الوكالة وتقف على حدودها وما إذا كانت تبيح للمحامى الطعن بالنقض والإم كان الطعن غير مقبول لرفعه من غير ذى صفه ، لما كان ذلك وكان الطاعن الأول لم يودع سند وكالة المحامى رافع الطعن وقت تقديم الصحيفة وإلى أن تقرر حجز الطعن للحكم ومن ثم فإن الطعن يكون غير مقبول بالنسبة له لرفعه من غير ذى صفه .



وحيث إن الطعن المرفوع من الطاعن الثاني قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن الثاني بالوجه الثاني من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول أنه صاحب حق أصيل في الدعوى باعتباره مشترى للعين المؤجرة بالجدك من المستأجر الأصلي وإذ وصف الحكم تدخله أمام محكمة أول درجة بأنه تدخل انضمامي دون أن يبحث مدى أحقيته في الوجود بالعين المؤجرة فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا التعلّي سديد ، ذلك أنه لما كان البين من الأوراق أن الطاعن الثاني طلب أمام محكمة أول درجة التدخل في الدعوى بطلب رفضها إستنادا إلى أنه اشترى محل النزاع بالجدك من المستأجر الأصلي وكان هذا التدخل في حقيقته وبحسب مرماء تدخل هجومي إذ يدعى لنفسه حقا ذاتيا متعلقا بالعين محل النزاع ومستندا إلى عقد شرانه لها بالجدك من مورث الطاعن الأول ومن ثم فلا يعد هذا التدخل تدخلًا إنضماميا ولئن كان من شأن الحكم الإبتدائي الذي يقضى بعدم قبول هذا التدخل الا يعتبر طالب التدخل خصما في الدعوى الأصلية أو طرفا في الحكم الصادر فيها إلا أنه يعتبر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - محكوما عليه في طلب التدخل ويكون له أن يستأنف الحكم القاضي بعدم قبول تدخله ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعن الثاني قد إستأنف الحكم الصادر بعدم قبول تدخله وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضائه بطلان استئنافه على سند من أن التدخل هو تدخل إنضمامي يرتبط مصيره بما ينتهي إليه الحكم في الإستئناف الأصلي أنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه ، وإذ حجبه هذا الخطأ عن الفصل في طلب التدخل فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .



## جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٩٠

برنامج السيد المستشار / محمد محمود باسم نائب رئيس المحكمة وعضوية المادة  
المستشارين / حسين علي حسين ، مهدي فهد نائبي رئيس المحكمة ، عزت عمران ومحمد  
إسماعيل نزاللي .



الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٥٣ القضائية :

( ١ ، ٢ ) إيجار « إيجار الأماكن » « عقد الإيجار : انفساخ العقد »  
عقد . قانون « سريانه من حيث الزمان » .

( ١ ) هلاك العين المؤجرة هلاكاً كلياً أياً كان سببه . أثره . إنفساخ عقد الإيجار من  
تلقاء نفسه . م ١/٥٦٩ مدني . عدم التزام المؤجر بإعادة العين إلى أصلها أو إبرام عقد  
إيجار مع المستأجر في المبنى الجديد .

( ٢ ) حق المستأجر في شغل وحدة بالمقار بعد إعادة بنائه في حالة هدمه . م ٣٤ ق ٥٢  
لسنة ١٩٦٩ . خلو القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ من نص مماثل . مؤداه . وجوب الرجوع إلى  
القواعد العامة في القانون المدني .

( ٣ ) حكم « تسبيب الحكم » . نقض « سلطة محكمة النقض » .

إنهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة . التعمي فيها إشتملت عليه أسبابه من تقارير  
قانونية خاطئة . غير منتج . لمحكمة النقض تصحيح ما شابها من خطأ .



١ - عقد الإيجار - وعلى ما جرى به قضاؤه هذه المحكمة - ينقضي وفقاً  
لنص المادة ١/٥٦٩ من القانون المدني بهلاك العين المؤجرة هلاكاً كلياً ويترتب



على هذا الهلاك إنفاسخ العقد من تلقاء نفسه لإستحالة التنفيذ بانعدام المحل  
أيا كان السبب فى هذا الهلاك سواء كان راجعا إلى القوة القاهرة أو خطأ المؤجر  
أو خطأ المستأجر أو الغير ، ولا يجبر المؤجر فى أى من هذه الحالات على إعادة  
العين إلى أصلها ، ولا يلزم إذا ما أقام ببناء جديدا مكان البناء الذى هلك كليا  
أن يهرم عقد إيجار جديد مع المستأجر .

٢ - لنن كان قانون إيجار الأماكن السابق رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ كان يعطى  
المستأجر بمقتضى المادة ٣٩ منه الحق فى شغل وحدة بالعقار بعد إعادة بنائه فى  
حالة هدمه وذلك طبقا للقواعد والإجراءات التى صدر بها قرار وزير الإسكان  
رقم ٤١٨ لسنة ١٩٧٠ إلا أن هذا القانون قد أُلغى بنص المادة ٨٦ من القانون  
رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقد خلت أحكامه من نص مماثل يخول المستأجر هذا الحق  
وإستحدثت قواعد جديدة فى الفصل الأول من الباب الثانى منه بشأن تنظيم هدم  
المباني غير السكنية لإعادة بنائها بشكل أوسع ، وخرولت المادة ٥٤ منه  
لمستأجرى الوحدات التى يتم هدمها وفقا لأحكام هذا الفصل الحق فى شغل  
الوحدات بالعقار الجديد وفقا للأوضاع والشروط المشار إليها بالنص المذكور ،  
مما مفاده أن الإستفادة من حكمه قاصر على مستأجرى الوحدات التى تم هدمها  
لإعادة بنائها بشكل أوسع فى ظل العمل بأحكامه منذ ١٩٧٧/٩/٩ ولا تسرى  
أحكامه على المراكز القانونية السابقة على العمل بها .

٣ - إذ خلاص الحكم المطعون فيه إلى النتيجة الصحيحة ، فإن النemy فيما  
إشتملت عليه أسبابه من تقارير قانونية خاطئة يكون غير منتج ، وحسب  
محكمة النقض تصحيح ما شاب تلك الأسباب من خطأ .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع تقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر نائب رئيس المحكمة والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -

تتحصل فى أن الطاعنين الثلاثة الأول ومورث الطاعنين الرابعة والخامس أقاموا على المطعون ضدهم الدعوى رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٨٠ أمام محكمة أسبوط الابتدائية طالبين الحكم بتمكينهم من شغل المحلات موضوع النزاع ، وقالوا بيانا لدعواهم أنهم كانوا يستأجرون من المطعون ضدها الأولى أربعة دكاكين إلا أنها إستصدرت قرارا من الجهة الإدارية المختصة بهدم العقار وبادرت إلى تنفيذه رغم أنهم طعنوا عليه فى الدعوى رقم ١١٦٤ سنة ١٩٧٢ مدنى كلى أسبوط وطلبوا فيها بتمكينهم من شغل المحلات التى شيدت مكان المحلات المهدومة سنة ١٩٧٢ ، وإذ قضت المحكمة بعدم قبول تلك الدعوى لمغايرة الطلب الأصلى منها للطلبات المعدلة وهو ما لا يحول بينهم وبين العودة إلى المطالبة بحقوقهم ، فقد أقاموا الدعوى ، وتاريخ ١٩٨٢/٢/١٥ قضت المحكمة بتمكين المدعين من الدكاكين الموضحين بتقرير الخبير المودع فى الدعوى رقم ١١٦٤ سنة ١٩٧٢ المشار إليها إستأنف المطعون ضدهما الأولين هذا الحكم بالإستئناف رقم ٩٢ لسنة ٥٧ ق أسبوط ، وتاريخ ١٩٨٣/٤/٣ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ويرفض الدعوى ، طعن الطاعنون فى هذا الحكم



بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأته أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولون أن قانون إيجار الأماكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ هو القانون الواجب التطبيق على واقعة النزاع إذ رفعت الدعوى الحالية فى ظله سنة ١٩٨٠ ، إلا أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ بشأن هدم المنشآت هو القانون الواجب التطبيق وخلص إلى أن أحكامه قد خلت من النص على حق المستأجر فى شغل وحده بالعقار الذى أعيد بناؤه ، هذا رغم أن القانون المذكور لا شأن له بتنظيم العلاقة بين مؤجر العقار ومستأجره الأمر الذى يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن عقد الإيجار - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يقتضى وفقا لنص المادة ١/٥٦٩ من القانون المدنى بهلاك العين المؤجرة هلاكاً كلياً ، ويترتب على هذا الهلاك إنفساخ العقد من تلقاء نفسه لإستحالة التنفيذ بانعدام المحل أيا كان السبب فى هذا الهلاك سواء كان راجعاً إلى القوة القاهرة أو خطأ المؤجر أو خطأ المستأجر أو الغير ، ولا يجبر المؤجر فى أى من هذه الحالات على إعادة العين إلى أصلها ، ولا يلزم إذا ما أقام بناء جديداً مكان البناء الذى هلك كلياً أن يبرم عقد إيجار جديد مع المستأجر ، وأنه ولئن كان قانون إيجار الأماكن السابق رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ كان يعطى المستأجر بمقتضى المادة ٣٩ منه الحق فى شغل وحدة بالعقار بعد إعادة بنائه فى حالة هدمه وذلك طبقاً للقواعد والإجراءات التى صدر فيها



قرار وزير الإسكان رقم ٤١٨ لسنة ١٩٧٠ إلا أن هذا القانون قد أُلغى بنص المادة ٨٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقد خلت أحكامه من نص بمائل يخول المستأجر هذا الحق وإستحدثت قواعد جديدة فى الفصل الأول من الباب الثانى منه بشأن تنظيم هدم المباني غير السكنية لإعادة بنائها بشكل أوسع ، وخولت المادة ٥٤ منه لمستأجرى الوحدات التى يتم هدمها وفقا لأحكام هذا الفصل الحق فى شغل الوحدات بالعقار الجديد وفقا للأوضاع والشروط المشار إليها بالنص المذكور ، مما مفاده أن الاستفاده من حكمه قاصر على مستأجرى الوحدات التى تم هدمها لإعادة بنائها بشكل أوسع فى ظل العمل بأحكامه منذ ١٩٧٧/٩/٩ ولا تسرى أحكامه على المراكز القانونية السابقة على العمل بها ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الوحدات غير السكنية التى كانت مؤجرة للطاعنين قد تم إزالتها فى سنة ١٩٧٢ ، وقد أقاموا دعواهم الحالية لطلب تمكينهم من الوحدات الجديدة التى شيدت مكان العقار المهدم فى سنة ١٩٨٠ فى ظل أحكام القانون القائم رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التى خلت من نص يخولهم هذا الحق ، مما مؤداه وجوب الرجوع إلى القواعد العامة فى القانون المدنى والذى لا تلزم المؤجر بإبرام عقد إيجار جديد مع المستأجر الذى تم هدم الوحدة المؤجر له ولا يحق لأى من الطاعنين - المستأجرين بعد أن أنفست عقود إستئجارهم للمحلات بقوة القانون بهدم العقار أن يلزم بحكم المادة ٣٩ من القانون السابق رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذى تم هدم العقار فى ظله ، ذلك أن الطاعنين لم يلجأوا للمطالبة بتمكينهم من الوحدات الجديدة إلا فى سنة ١٩٨٠ بعد إلغاء القانون المذكور ، وأصبح ما يدعونه من حق فى هذا الخصوص غير قائم فى ظل القانون السارى رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقت رفع الدعوى ، ولا يغير



من هذا النظر سبق المطالبة بتمكينهم من تلك الوحدات فى الدعوى السابقة  
 رقم ١١٦٤ لسنة ١٩٧٢ مدنى كلى أسيوط ذلك أن النزاع قد حسم فيها  
 بالقضاء بعدم قبولها ، ومن ثم فلا يترتب على رفعها أو الحكم فيها أية  
 آثار بالنسبة للدعوى الحالية ، ولا يجوز بالتالى إلزام المطعون ضدها الأولى  
 « المؤجرة السابقة » بتمكينهم من الانتفاع بما شيدته من وحدات جديدة بديلا  
 عن الوحدات السابق تأجيرها لهم ، وإذ خلص الحكم المطعون فيه إلى هذه  
 النتيجة الصحيحة ، فإن النعى فيما إشتملت عليه أسبابه من قرارات قانونية  
 خاطئة يكون غير منتج ، وحسب محكمة النقض تصحيح ما شاب تلك الأسباب  
 من خطأ .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////



## جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٩٠

برنامج السيد المستشار / وليم رزق بدوي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / طه الشريف ( نائب رئيس المحكمة ) و احمد ابو الجاج ، شكرى العميرى  
وعبد الصمد عبد العزيز

٣٩

الطعن رقم ٢٨٩٧ لسنة ٥٧ القضائية :

( ١ ) إعلان . بطلان . نظام عام . تجزئة . دعوى .

بطلان الخصومة لعيب فى القانون . نسيى . عدم تعلقه بالنظام العام . مؤداه . عدم جواز  
التسك به إلا لمن شرع لحمايته ولو كان النزاع غير قابل للتجزئة

( ٢ ) حكم « اصدار الحكم » « بطلان الحكم » بطلان « بطلان الاحكام »

النمي ببطلان الحكم لصدوره من قضاء غير الذين سمعوا المرافعة . دليل ثبوته . نسخة  
الحكم ذاته . عدم كفاية محضر الجلسة التى تلى بها منطوق الحكم لإثبات ذلك .

( ٣ ) تعويض « تقدير التعويض » . « مسئولية » .

التعويض الإختيارى أو المعاش الإستثنائى . لا ينعان من المطالبة بالتعويض المناسب  
الكافى لجبر الضرر . شرطه . أن يراعى القاضى خصم التعويض الإختيارى أو مانقر من  
معاش من جلة التعويض .

( ٤ ) حكم . تعويض . قوة الإلزام المقضى . دعوى .

الحكم بالتعويض المؤقت الحائز لقوة الأمر المقضى . أثره . إمتداده لكل مايتسع له محل  
الذين إستكملاً لعناصره ولو يرفع دعوى التعويض التكميلى . علة ذلك .



١ - المقرر - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة أن بطلان الخصومه لعدم إعلان احد الخصوم إعلاناً صحيحاً هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته ولا يتعلق بالنظام العام فلا يجوز لغير الخصم الذي بطل إعلانه الدفع به ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة .

٢- النص في المادة ١٦٧ من قانون المرافعات على أنه لا يجوز أن يشترك في المدالة غير القضاء الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً والنص في المادة ١٧٠ من هذا القانون على وجوب أن يحضر القضاء الذين اشتركوا في المدالة تلاوة الحكم فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع على مسودته ثم النص في المادة ١٧٨ على وجوب أن يبين في الحكم أسماء القضاء الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته مفاده أن النعى على الحكم بصدوره من قضاة غير الذين سمعوا المرافعة شاهده ودليل ثبوته هو نسخة الحكم ذاته ولا يكفى في إثباته محضر الجلسة التي تلى بها منطوق الحكم ذلك أن العبرة بسلامة الحكم في هذا الصدد هو بالهيئة التي أصدرته لا الهيئة التي نظقت به إذ ليس ثمة ما يمنع من مشاركة قاضى في الهيئة التي نظقت بالحكم وحلوله محل القاضى الذى سمع المرافعة واشترك في إصداره ووقع على مسودته ثم تعقيب كمانع عند التطق به وهويان يثبت بنسخة الحكم الأصلية ولا يتطلب القانون إثباته بمحضر الجلسة .

٣- تقرير الشركة الطاعنه تعويضاً اختيارياً أو معاشاً إستثنائياً للمطعون ضدهما أولاً وثانياً لفقدهما عائلتيهما إثر حادثٍ وهما مؤديان واجبهما لايمنعهما من مطالبتها قضائياً بالتعويض المناسب باعتبارها مستولة طبقاً لقواعد القانون



المدنى عما لحقهما من أضرار متى كان ماتم صرفه لكل منهما لا يكفى لجبر جميع هذه الأضرار على أن يراعى القاضى عند تقديره التعويض خصم ماتقرر صرفه من تعويض إختياريا أو معاش من جملة التعويض المستحق عن جميع الأضرار إذ أن الغايه من التزام الشركة الطاعنة هى جبر الضرر جبرا متكافئا معه وغير زائد عليه .

٤- المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الحكم بالتعويض المؤقت متى حاز قوة الأمر المقضى - وإن لم يحدد الضرر فى مده أو التعويض فى مقداره يحيط بالمسئولية فى مختلف عناصرها ويرسئ دين التعويض فى أصله ومبناه بما تقومين الخصوم حججته إذ بها تستقر المسائل وتتأكد الدينونه إيجابا وسلباً ولايسوغ فى صحيح النظر أن يقص الدين الذى أرساء الحكم على مباحرى به المنطوق رمزا له ودلاله عليه بل يمتد إلى كل مايتسع له محل الدين من عناصر تقديره ولو بدعوى لاحقه يرفعها المضرور بذات الدين إستكمالا له وتعينا لمقداره فهى بهذه المشابهة فرع لأصل حاز قوة الأمر المقضى فبات عنوانا للحقيقة .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .



حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن-  
تتحصل في أن المطعون ضدهما أولاً وثانياً أقاما الدعويين رقمى ١٣٩٢ ،  
١٣٩٣ لسنة ١٩٨٥ مدني كلى الإسكندرية على الشركة الطاعنة والمطعون  
ضدهما ثالثاً ورابعاً بطلب الحكم بإلزامهم بالتضامن فيما بينهم بأن يدفعوا لكل  
منهما مبلغ خمسون الفا من الجنيهاات تعويضاً لهما عن الأضرار المادية والأدبية  
وتعويضاً موروثاً على سند من أنه بتاريخ ١٣/٩/١٩٨٣ تسبب المطعون  
ضدهما ثالثاً ورابعاً تابعى الشركة الطاعنة خطأ في وفاة مورثيهما المرحومين  
..... وقضى بإدانتهم في الجنية رقم ٦٥١٨ لسنة ٨٣ المنتزه وإلزامهم  
بالتضامن مع الشركة الطاعنة بأن يدفعوا لكل منهما مبلغ ٥١ جنيه على سبيل  
التعويض المؤقت وقد تأيد هذا الحكم استئنافياً في الجنية رقم ٥٤٧٥ لسنة ٨٤  
جنح مستأنف حى شرق الاسكندرية وأصبح حائزاً لقوة الأمر المقضى وإذ بات  
حقهما في التعويض النهائي قائماً بالحكم سالف البيان ومن ثم فقد أقاماً  
الدعويين بطلباتهما . قضت المحكمة بإلزام الشركة الطاعنة والمطعون ضدهما  
ثالثاً ورابعاً بأن يدفعوا للمطعون ضدهم ثانياً ( المدعون فى الدعوى الاولى )  
بالتضامن فيما بينهم مبلغ عشرة آلاف جنيه وللمطعون ضدهم أولاً ( المدعون  
فى الدعوى الثانية ) مبلغ ثمانية آلاف جنيه استأنفت الشركة الطاعنة هذا  
الحكم بالإستئناف رقم ٧١٨ لسنة ٤٢ ق الاسكندرية كما استأنفته المطعون  
ضدهم أولاً وثانياً بالإستئنافين رقمى ٧٣١ ، ٧٣٢ لسنة ٤٢ قضائية  
الإسكندرية وبتاريخ ٢٠/٦/١٩٨٧ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف .  
طعنت الشركة الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت  
فيها الرأى برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة  
حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياًها .



وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الشركة الطاعنة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول أن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه إذ إعتد بإجراءات إعلان المطعون ضده الرابع بصحيفة إفتتاح الدعوى مع بطلانه لمخالفته نص المادة ١٣ من قانون المرافعات إذ أنه كان وقت إتخاذ إجراءات الإعلان مقيماً بالخارج وقدمت الدليل على ذلك بل وتمسك المطعون ضده الرابع بهذا البطلان أمام محكمة الاستئناف إلا أنها لم تحفل بهذا الدفاع مع تعلقه بالنظام العام ولم ترد عليه بما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن بطلان الخصومة لعدم إعلان أحد الخصوم إعلاناً صحيحاً هو بطلان نسبى مقرر لمصلحة من شرع لحمايته ولا يتعلق بالنظام العام فلا يجوز لغير الخصم الذى بطل إعلانه الموقع به ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة ومن ثم فلا يقبل من الطاعن الذى صرح بإعلانه التحدى ببطلان إعلان المطعون ضده الرابع بصحيفة الدعوى ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالسبب الثانى من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتفسيره وفى بيان ذلك تقول أن المقرر وفقاً لمؤدى نص المادة ١٦٧ من قانون المرافعات ألا يشترك فى المداولة غير القضاء الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً كما أوجبت المادة ١٧٨ من القانون سالف الذكر أن يبين فى الحكم المحكمة التى أصدرته وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا فى الحكم وإذا كان الثابت من محاضر جلسات محكمة



الدرجة الأولى أن الأستاذ/..... رئيس الدائرة ٢١ المدنية قد انتدب بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٧ بدلا من الأستاذ/..... رئيس الدائرة ٧ المدنية التي كانت تنظر الدعوى وسمع المرافعة وتقرر حجز الدعوى للحكم بجلسة ١٩٨٦/٣/٣ ثم صدر الحكم بعد ذلك برئاسة رئيس الدائرة الأصيل الذي لم يسمع المرافعة ومن ثم يكون الحكم قد وقع باطلا لمخالفته نص المادتين سالفتي الذكر فإذا ماأيده الحكم المطعون فيه رغم ذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتفسيره بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مرود ذلك أن النص في المادة ١٦٧ من قانون المرافعات على أنه لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاء الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلا والنص في المادة ١٧٠ من هذا القانون على وجوب أن يحضر القضاء الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع على مسودته ثم النص في المادة ١٧٨ على وجوب أن يبين في الحكم أسماء القضاء الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته مفاده أن النعي يبطلان الحكم لصدوره من قضاء غير الذين سمعوا المرافعة شاهده ودليل ثبوته هو نسخة الحكم ذاته ولا يكفي في إثباته محضر الجلسة التي تلى بها منطوق الحكم ذلك أن العبرة بسلامة الحكم في هذا الصدد هو بالهيئة التي أصدرته لا الهيئة التي نظقت به إذ ليس ثمة ما يمنع من مشاركة قاضي في الهيئة التي نظقت بالحكم وحلوله محل القاضي الذي سمع المرافعة واشترك في إصداره ووقع على مسودته ثم تغيب لمانع عند النطق به وهو بيان يثبت بنسخة الحكم الأصلية ولا يتطلب القانون إثباته بمحضر الجلسة لما كان ذلك وكان البين



من مدونات الحكم المطعون فيه أن الحكم الابتدائي قد صدر من الدائرة المشكلة من الأستاذ / ..... رئيس الدائرة والقاصيين ..... و.....  
الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في المداولة ووقعوا على مسودة الحكم وأن النطق به إنما كان من ذات الدائرة عدا رئيسها فهو الأستاذ / ..... وأشير بنسخة الحكم الأصلية إلى ذلك مما مفاده صدره على الوجه الذي رسمه القانون، ويضحي النعي على الحكم المطعون فيه لهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالسبب والثالث من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك تقول أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إذ أغفل تناول ماتم صرفها اختياريًا منها كتعويض جابر للضرر للمطعون ضدهما أولاً وثانياً فضلاً عن التعويض الموروث المنصرف لهما من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وبيانه بياناً كافياً ومساهمته خطأ المورثين في الحادث واعنيا كل هذه الظروف عند تقدير التعويض بما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن تقرير الشركة الطاعنة تعويضاً إختياريًا أو معاشاً إستثنائياً للمطعون ضدهما أولاً وثانياً لفقد هما عائلتهما إثر حادث وهما يؤديان واجبهما لا يمنعهما من مطالبتها قضائياً بالتعويض المناسب باعتبارها مسئولة طبقاً لقواعد القانون المدني عما لحقهما من أضرار متى كان ما تم صرفه لكل منهما لا يكفي لجبر جميع هذه الأضرار على أن يراعى القاضي عند تقديره التعويض خصم ما تقرر صرفه من تعويض إختياري أو معاش من



جملة التعويض المستحق عن جميع الأضرار إذ أن الغاية من إلزام الشركة الطاعنة هي جبر الضرر جبراً متكافئاً معه وغير زائد عليه - ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون ضدهم أولاً بمبلغ عشرة آلاف جنيه وللطعون ضدهما ثانياً بمبلغ ثمانية آلاف جنيه قد راعى على ما صرح به في أسبابه السائغة والتي تؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها ما قدر لهما من معاش وتعويض إختياري عند تقديره التعويض فإن ذلك يضحى على غير أساس .

أما ماثيره الشركة الطاعنة في خصوص مساهمة خطأ مورث المطعون ضدهم الخمسة الأول فهذا النعى غير مقبول ذلك أنه ولئن كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً بالتعويض على أساس حجية الأمر المقضى بالحكم الصادر في المجتعة رقم ٥٤٧٥ لسنة ١٩٨٤ جنح مستأنف في شرق الاسكندرية وكان الثابت من ذلك الحكم أنه قضى بالتعويض المؤقت للمطعون ضدهما أولاً وثانياً وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم بالتعويض المؤقت متى حاز قوة الأمر المقضى - وإن لم يحدد الضرر في مده أو التعويض في مقداره يحيط بالمسئولية في مختلف عناصرها ويرسئ دين التعويض في أصله ومبناه مما تقوم بين الخصوم حجتيه إذ بها تستقر المسألة وتؤكد المديونية إيجاباً وسلماً ولا يسوغ في صحيح النظر أن يقتصر الدين الذي أرساه الحكم على ما جرى به المنطوق رمزا له ودلالة عليه بل يمتد إلى كل ما يتسع له محل الدين من عناصر تقديره ولو بدعوى لاحقه يرفعها المضرور بذات الدين استكمالاً له وتعييناً لمقداره فهي بهذه المثابة فرع لأصل حاز قوة الأمر المقضى فبات عنواناً للحقيقة - لما كان ذلك وكانت الشركة الطاعنة لم تطرح على محكمة الدرجة الثانية حق



المجنى عليه في إحداث الضرر توصيلاً إلى تخفيض التعويض الذي تقدره المحكمة وإنما أقتصر على نفي علاقة السببية بين الخطأ والضرر فإن هذا النعي لا يجوز طرحه لأول مرة أمام محكمة النقض ومن ثم يكون غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن برمته .

////////////////



## جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٩٠

ب الرئاسة السيد المستشار / درويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة وعضوية  
السادة المستشارين / محمد عبد المصم حافظ، د. رفعت عبد المجيد ( نائبين ورئيس  
المحكمة ) محمد خيرى الجدى ومحمد التفاوضي .

٤٠

الطعن رقم ٢٣٣٥ لسنة ٥٠ القضائية :

( ١ ) اختصاص « اختصاص نوعي » . تنفيذ . قضاء .

قاضي التنفيذ . اختصاصه نوعي ينظر جميع منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية أيا  
كانت قيمتها عدا ما استثنى بنص خاص. المادتان ٢٧٤ ، ٢٧٥ مرافعات . مباشرته الفصل  
فى إشكال وقتى سابق أو إصداره قرارات وقتية قبل نظر موضوعه . لا يفقده  
صلاحيته لنظر الإشكال الوقتى ولو كانت هذه القرارات أو تلك الاشكالات بصدد نزاع  
مردد بين الخصوم أنفسهم .

( ٢ ) قضاء « رد القضاء » . محضمة الموضوع .

تقدير وجود عداوة بين القاضى وأحد الخصوم برفع معناه عدم إستطاعته الحكم بغير ميل  
من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاها على أسباب سائفة . مثال .

( ٣ ) قضاء « عدم الصلاحية » « رد القضاء » « مخاصمة القضاء »

محكمة الموضوع .

إقامة دعوى المخاصمة بعد رفع الإشكالات محل طلب الرد . لاتنفذ القاضي صلاحيته  
نظر الدعوى . علة ذلك . دعوى المخاصمة . عدا حوازا إعتبارها سببا للرد - طالما لم يبد  
الطاعن هذا السبب بالطريق الذى رسمه القانون أمام محكمة الموضوع .



١- مفاد نص المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون المرافعات أن التنفيذ يجرى تحت إشراف قاضٍ للتنفيذ يندب في مقر كل محكمة جزئية من بين قضاة المحكمة الابتدائية ويختص دون غيره بالفصل في جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقتيه أيا كان قيمتها ، ولقد إستهدف المشرع من وضع هذا النظام من جمع شتات المسائل المتعلقة بالتنفيذ في يد قاضٍ واحد قريب من محل التنفيذ وجعله يختص دون غيره بالفعل في جميع المنازعات المتعلقة بالتنفيذ سواء أكانت منازعات موضوعية أم وقتية وسواء كانت بين الخصوم أو من الغير، كما خوله سلطة قاضى الأمور المستعجلة عند فصله فى المنازعات الوقتية، مما مقتضاه أن قاضى التنفيذ أصبح هو دون غيره المختص نوعياً بجميع منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية أيا كانت قيمتها وذلك فيما عدا ما استثنى بنص خاص، ومن ثم فلا يفقد قاضى التنفيذ صلاحيته لنظر إشكال وقتى فى التنفيذ ولا يصلح سبباً لردده فصله فى إشكال وقتى سابق أو إصداره قرارات وقتية قبل نظر موضوعه أملتتها ظروف الأحوال طبقاً للإختصاصات المخولة له قانوناً ولو كانت هذه القرارات أو تلك الإشكالات بصدد نزاع مررد بين الخصوم أنفسهم .

٢ - تقدير وجود عداوة بين القاضى وأحد الخصوم يرجع معها عنه إستطاعته الحكم بغير ميل مما يجيز طلب رده طبقاً لما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة ١٤٨ من قانون المرافعات أو نفى ذلك من المسائل التى تستفل بتقديرها محكمة الموضوع بلا معقب عليها لمحكمة النقض فى ذلك متى أقامت قضاها على أسباب سائغة تستند إلى أصل ثابت فى الأوراق . ولما كان البين من الرجوع إلى المذكرة المقدمة من المطعون ضده رداً على دعوى المخاصمة التى



أقامها الطاعن عليه أن العبارات التي إستدل بها الأخير على وجود عداوة بينهما ونصها « وإنى أهيب بعدالة المحكمة سرعة الفصل فى الدعوى حتى تضع الأمور فى نصابها ولنا شأن مع المخاصم بعد ذلك فيما رخصه لنا القانون مع أمثاله » لا تشير إلى وجود عداوة ولا تعدوا أن تكون إفصاحاً من المظنون ضده عن حقه فى مسالة الطاعن قانونا عن إساءة إستعمال حق التقاضى فى سلوكه دعوى المخاصمة وفقاً لما يسفر عنه الحكم فيها، مما لا يتدرج ضمن حالات الرد المنصوص عليها قانونا .

٣ - لما كان لا يجدى الطاعن التحدى بالتفتات الحكم عن إقامته على المظنون ضده دعوى المخاصمة مما ينبى عن وجود خصومة بينهما تجعله غير صالح لنظر الإشكالات آنفة الذكر، لأنه وإن كانت عدم صلاحية القاضى لنظر الدعوى من الأسباب المتعلقة بالنظام العام التى يجوز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا أنه يشترط لذلك أن تكون الخصومة التى تقوم بين القاضى وأحد الخصوم تفقده صلاحيته لنظر الدعوى طبقاً لما تنص عليه الفقرة الرابعة من المادة ١٤٦ من قانون المرافعات سابقة على رفع الدعوى وتستمر إلى حين طرحها على القاضى، وهو ما لا يتوافر فى دعوى المخاصمة إذ أقامها الطاعن بعد رفعه الإشكالات محل طلب الرد وليس قبل ذلك . كما لا يجوز إعتبار دعوى المخاصمة سبباً للرد طالما لم يبين الطاعن هذا السبب بالطريق الذى رسمه القانون أمام محكمة الموضوع .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .



وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتحصل في أن الطاعن أقام دعوى الرد رقم ١ لسنة ١٩٨١ أمام محكمة  
الإسكندرية الابتدائية وطلب فيها رد المطعون ضده قاضى التنفيذ بمحكمة  
الدخيلة الجزئية عن نظر الدعاوى أرقام ٤٨ لسنة ١٩٨٠ ، ٣ ، ٧ لسنة ١٩٨١  
تنفيذ الدخيلة المرفوعة منه وآخرين واستشكالا فى الحكم الصادر فى الإشكال  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٠ تنفيذ الدخيلة، تأسيساً على أن الأخير أبدى رأياً مكتوباً  
فى الدعوى محل هذا الإشكال الأخير بإصداره الحكم فيها بوقف التنفيذ وإيراده  
فى أسبابه أن الأرض المنفذ عليها بموجب الحكم النهائي هى أرض زراعية خلّاقا  
للواقع، كما أصدر أمرين فى يومى ٨ ، ١٤ من شهر يناير سنة ١٩٨١  
بالاستمرار فى تنفيذ الحكم الذى أصدره فى الإشكال المذكور وبذلك يكون قد  
أفصح عن رأيه فى النزاع مما يجعله غير صالح لنظر الإشكالات آتفة البيان  
وبجيز طلب رده. ويتاريخ ٢٠ من إبريل سنة ١٩٨١ حكمت المحكمة برفض  
الدعوى . إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الإسكندرية  
بالإستئناف رقم ٤٦٣ لسنة ٤٧ قضائية وإستند أمامها فى طلب الرد إلى سبب  
آخر هو أن المطعون ضده قدم مذكرة ردا على دعوى المخاصمة التى رفعها  
الطاعن عليه ضمنها عبارات الوعيد له وإستعداد المحكمة عليه . ويتاريخ ٣٠  
من يونيو سنة ١٩٨١ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف .  
طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أيدت فيها  
الرأى برفض الطعن . وإذا عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت  
جلسة لنظره فيها التزمت النيابة رأياها .



وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بأولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول أنه إستند فى طلب رد المطعون ضده عن نظر الإشكالات المرفوعة منه وآخرين فى الحكم الصادر فى الاشكال رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٠ تنفيذ الدخيلة إلى أنه بإصداره هذا الحكم متضمنا فى أسبابه أن الأرض الواردة بالحكم المنفذ به من الأراضى الزراعية وهى بهذا الوصف تخالف الأرض التى يتخذ البائع للطاعن إجراءات التنفيذ عليها ، وما تبع ذلك من إصداره قراراتين فى يومى ٨ ، ١٤ من يناير سنة ١٩٨١ بالاستمرار فى تنفيذ ذلك الحكم قبل الفصل فى موضوع تلك الإشكالات المتفرعة عنه فإنه يكون قد أبدى رأيا مكتوبا يجعله غير صالح لنظرها طبقا لنص الفقرة الخامسة من المادة ١٤٦ من قانون المرافعات، ومع ذلك قد ا طرح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع قولا منه بأنه بشرط لتطبيق حكم هذه الفقرة أن يكون القاضى قد أبدى رأيه فى نفس الدعوى المطلوب رده فيها أما إذا كان قد أبداه فى دعوى أخرى ولو كانت مشابهة له أو مرتبطة بها فهذا لا يفقده صلاحيته ولا يجيز طلب رده، مع أنه يجوز طبقا لهذا النص طلب رد القاضى عن نظر الدعوى ولو كانت متفرعة عن الدعوى الأصلية التى أبدى رأيه فيها خلافا لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه مما يعيبه .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك بأن مفاد نص المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون المرافعات أن التنفيذ يجرى تحت إشراف قاضٍ للتنفيذ يتدب فى مقر كل محكمة جزئية من بين قضاة المحكمة الابتدائية ويختص دون غيره بالفصل



فى جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقتية أيا كانت قيمتها ، ولقد إستهدف المشرع من وضع هذا النظام جمع شتات المسائل المتعلقة بالتنفيذ فى يد قاض واحد قريب من محل التنفيذ وجعله يختص دون غيره بالفصل فى جميع المنازعات المتعلقة بالتنفيذ سواء أكانت منازعات موضوعية أم وقتية وسواء كانت من الخصوم أو من الغير ، كما خوله سلطة قاضى الأمور المستعجلة عند فصله فى المنازعات الوقتية ، مما مقتضاه أن قاضى التنفيذ أصبح هو دون غيره المختص نوعيا بجميع منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية أيا كانت قيمتها وذلك فيما عدا ما استثنى بنص خاص ، ومن ثم فلا يفقد قاضى التنفيذ صلاحيته لنظر إشكال وقتى فى التنفيذ ولا يصلح سببا لرده فى إشكال وقتى سابق أو إصداره قرارات وقتية قبل نظر موضوعه أملتها ظروف الأحوال طبقا للاختصاصات المخولة له قانونا ولو كانت هذه القرارات أو تلك الإشكالات بصدد نزاع بين الخصوم أنفسهم . لما كان ذلك وكان الإشكال الوقتى فى التنفيذ رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٠ الدخيلة المرفوع من الغير فى الحكم الصادر للبتائع فى الدعوى رقم ٢٤٨٥ لسنة ١٩٧٣ مدنى الاسكندرية الابتدائية والذى قضى المطعون ضده بقبوله ويوقف تنفيذ هذا الحكم المستشكل فيه له ذاتيته فى كيانه المستقل عن المنازعات الوقتية أرقام ٤٨ لسنة ١٩٨٠ ، ٣ ، ٧ لسنة ١٩٨١ تنفيذ الدخيلة المرفوعة من الطاعن وآخرين استشكالا فى الحكم رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٥ تنفيذ الدخيلة ، فإن قضاة فى الأشكال الوقتى السابق أو إصداره قراراتين وقتيين بالإستمرار فى تنفيذ حكمه فى هذا الإشكال بعد رفع الإشكالات



التالية له أنفة الذكر لا يحول قانونا بينه وبين الفصل فيها ولا يفقده صلاحيته أو يسوغ طلب رده عن نظرها ، وإذا إلتمز الحكم المطعون فيه هذا النظر في قضائه فإنه يكون موافقا لصحيح حكم القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بوجود عداوة بينه وبين المطعون ضده، واستدل على ذلك بعبارات الوعيد التي وجهها إليه الأخير في دعوى المخاصمة رقم ٣٤٤ لسنة ٣٧ قضائية استئناف الاسكندرية مما يعد سببا لرده عن نظر الإشكالات آنفة الذكر، ومع ذلك فقد أ طرح الحكم المطعون فيه هذا السبب قولا منه بأن هذه العبارات لاتصلح سببا للرد مخالفا بذلك الفقرة الرابعة من المادة ١٤٨ من قانون المرافعات كما لم يفتن الحكم كذلك إلى وجود خصومة بين الطرفين قوامها دعوى المخاصمة التي أقامها الطاعن على المطعون ضده بعد رفع الإشكالات آنفة الذكر من شأنها فقدانها الصلاحية لنظرها ، وذلك مما يعيبه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك بأن تقدير وجود عداوة بين القاضى وأحد الخصوم يرجع معها عدم استطاعته الحكم بغير ميل مما يجيز طلب رده طبقا لما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة ١٤٨ من قانون المرافعات أو نفى ذلك من المسائل التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع بلا معقب عليها لمحكمة النقض في ذلك متى أقامت قضاها على أسباب سائفة تستند



إلى أصل ثابت فى الأوراق، ولما كان البين من الرجوع إلى المذكرة المقدمة من المطعون ضده رداً على دعوى المخاصمة التى أقامها الطاعن عليه أن العبارات التى إستدل بها الأخير على وجود عداوة بينهما ونصها « وإنى أهيب بعدالة المحكمة سرعة الفصل فى الدعوى حتى تضع الأمور فى نصابها ولنا شأن مع المخاصم بعد ذلك فيما رخصه لنا القانون مع أمثاله » لا تشير إلى وجود عداوة ولا تعدو أن تكون إقصاحاً من المطعون ضده عن حقه فى مسالة الطاعن قانوناً عن إساءة إستعمال حق التقاضى فى سلوكه دعوى المخاصمة وفقاً لما يسفر عنه الحكم فيها، مما لا يندرج ضمن حالات الرد المنصوص عليها قانوناً، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص فى نتيجته إلى ذلك سائفاً مستنداً إلى ماله أصل ثابت، وكان لا يجدى الطاعن التحدى بالتفتات الحكم عن إقامته على المطعون ضده دعوى المخاصمة مما ينبئ عن وجود خصومة بينهما تجعله غير صالح لنظر الإشكالات آنفة الذكر، لأنه وإن كانت عدم صلاحية القاضى لنظر الدعوى من الأسباب المتعلقة بالنظام العام التى يجوز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا أنه يشترط لذلك أن تكون الخصومة التى تقوم بين القاضى وأحد الخصوم وتفقده صلاحيته لنظر الدعوى طبقاً لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ١٤٦ من قانون المرافعات سابقة على رفع الدعوى وتستمر إلى حين طرحها على القاضى، وهو مالا يتوافر فى دعوى المخاصمة إذ أقامها الطاعن بعد رفعه الإشكالات محل طلب الرد وليس قبل ذلك . كما لا يجوز إعتبار دعوى المخاصمة سبباً للرد طالما لم يبد الطاعن هذا السبب بالطريق الذى رسمه القانون أمام محكمة الموضوع - لما كان ذلك فإن النعى بهذا السبب يكون فى غير محله .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / درويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة وعضوية  
السادة المستشارين / محمد عبد المنعم حافظ، د. رفعت عبد المجيد ( نائب رئيس  
المحكمة ) محمد خيرى الجندي و محمد الشاوي .

٤١

الطعن رقم ٢٢٢٣ لسنة ٥١ القضائية :

( ١ - ٣ ) دعوى « دعوى المخاصمة » قضية « مخاصمة القضاة » .  
مسئولية محكمة الموضوع .

( ١ ) دعوى المخاصمة الفصل فى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها  
أساسه . ما يرد فى تقرير المخاصمة والأوراق المدوعة به . القادتان ٤٩٥ ، ٤٩٦ مرافعات  
عدم استناد الطاعن فى تقرير المخاصمة إلى شهادة الشهود . أثره . لاعلى المحكمة إن هي لم  
تستجب إلى طلبه سماع من أشهدهما أمامها .

( ٢ ) عدم مسئولية القاضى كأصل عما يصدر عنه من تصرفات أثناء عمله . الاستثناء .  
مسئولته عن التعضيمات إذا انحرف عن واجبات وظيفته وأساء استعمالها فى أحوال معينة  
على سبيل الحصر . علة ذلك .

( ٣ ) الخطأ الجسيم الذى يجيز مخاصمة القاضى . مناطه وقوع القاضى فى غلط فاضح  
أو إهماله إهمالا مفرطا . تقدير جسامته هذا الخطأ .  
من إطلاقات محكمة الموضوع .

( ٤ ) حكم . تنفيذ .

الحكم الصادر فى الاشكال الوقتى فى التنفيذ . لا يعد سندا تنفيذيا . علة ذلك . أثره  
لا وجوب لوقف التنفيذ بناء على الاشكال الوقتى فى الحكم الصادر فى إشكال سابق . علة ذلك .



١ - إذ أوجبت المادة ٤٩٥ من قانون المرافعات من فقرتها الثانية على طالب المخاصمة أن يودع تقرير المخاصمة مشتملا على أوجهها وأدلتها ومشفوعا بالأوراق المؤيدة لها ، وكان مقتضى المادة ٤٩٦ من هذا القانون أن تحكم المحكمة أولا في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها فقد دل ذلك على أن الفصل في دعوى المخاصمة في مرحلتها الأولى هذه لا يكون إلا على أساس مايرد في تقرير المخاصمة والمستندات المشفوعة به والأدلة التي يرتكن إليها طالب المخاصمة فيه . لما كان ذلك وكان الطاعن لم يستند في الأدلة التي اشتمل عليها تقرير المخاصمة إلى شهادة الشهود ولم يضمته طلب سماع شهادتهم أمام المحكمة بصدد وقائع تتعلق بأوجه قبول المخاصمة فلا على محكمة الموضوع إن هي لم تستجب إلى طلب سماع اقوال من أشهدهما أمامها

٢-الأصل هو عدم مسئولية القاضى عما يصدر منه من تصرف في أثناء عمله لأنه يستعمل في ذلك حقا خوله له القانون وترك له سلطة التقدير فيه ، ولكن المشرع رأى أن يقرر مسئوليته على سبيل الاستثناء إذا انحرف عن واجبات وظيفته وأساء استعمالها فنص في قانون المرافعات على أحوال معينة أوردها على سبيل الحصر يسأل فيها عن التضمنيات، والحكمة التي توخاها المشرع من ذلك هي توفير الطمأنينة للقاضى في عمله وإحاطته بسياج من الحماية يجعله في مأمن من كيد العابثين الذين يحاولون النيل من كرامته وهيبته برفع دعاوى كيدية لمجرد التشهير به . ومن ثم فلا يجوز مقاضاته بالتضمنيات عن التصرفات التي تصدر منه إبان عمله إلا في هذه الأحوال .

٣ - إذ كان النص في الفقرة الأولى من المادة ٤٩٤ من قانون المرافعات يجيز مخاصمة القضاة إذا وقع منهم في عملهم خطأ مهني جسيم فإنه يقصد به الخطأ



الذى يرتكبه القاضى لوقوعه فى غلط واضح ما كان لىساق إليه لو إهتم بواجباته الإهتمام العادى أو لإهماله فى عمله إهمالا مفرطا ، يستوى أن يتعلق بالمبادئ القانونية أو بوقائع القضية الثابتة فى ملف الدعوى . وتقدير مبلغ جسامه الخطأ يعتبر من المسائل الواقعية التى تدخل فى التقدير المطلق لمحكمه الموضوع .

٤ - لما كان الحكم الذى يصدره قاضى التنفيذ فى الإشكال المطلوب فيه إتخاذ إجراء وقتى بوقف التنفيذ أو الاستمرار فيه لا يعد سندا تنفيذيا على غرار الأحكام المعتبرة كذلك ، لأنه مرهون بالظروف التى صدر فيها وما يتبينه القاضى من ظاهر الأوراق من مخاطر التنفيذ وإمكان تداركها دون مساس بأصل الحق المقضى به أو تأثير على المراكز القانونية الثابتة للخصوم بالسند التنفيذى . ومن ثم فلا يترتب على الإشكال الوقتى فى الحكم الصادر فى إشكال سابق وجوب وقف التنفيذ طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣١٢ من قانون المرافعات إذ المقصود بحكمها الوجوبى هو الإشكال الوقتى الأول فى السند التنفيذى ، مما لا ينطبق على الحكم الصادر فى الاشكال بل يعتبر الاشكال الوقتى فيه عن ذات التنفيذ إشكالا ثانيا لا يترتب عليه بحسب الأصل وقف التنفيذ طبقاً لنص الفقرة الثالثة من هذه المادة .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .



حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضده الأول - قاضي تنفيذ محكمة  
الدخيلة الجزئية - الدعوى رقم ٢٤٤ لسنة ٣٧ قضائية أمام محكمة إستئناف  
الاسكندرية بطلب الحكم بجواز قبول المخاصمة تم تحديد جلسة للقضاء ببطلان  
الأميرين الصادرين منه في ١٩٨١/١/٨ ، ١٩٨١/١/١٤ بالاستمرار في تنفيذ  
الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٠ تنفيذ الدخيلة، وقال بيانا لذلك  
أنه اشترى مع آخرين قطعة أرض من ..... الذى سبق  
أن اشترها من آخرين وقضى له بصحة التعاقد فى الدعوى رقم ٢٤٨٥  
لسنة ١٩٧٣ مدنى الاسكندرية الابتدائية وصار الحكم نهائيا . وقد  
إستشكلت ..... فى تنفيذ هذا الحكم بالإشكال رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٩  
تنفيذ الدخيلة وقضى يرفض إشكالها - غير أن أشخاصا آخرين أقاموا إشكالا  
آخر فى تنفيذ هذا الحكم قيد برقم ٤٧ لسنة ١٩٨٠ الدخيلة تدخلت فيه  
المستشكلة السابعة منضمة إلى المستشكلين فى طلب وقف التنفيذ ، فأصدر  
المطعون ضده الأول بصفته قاضيا للتنفيذ حكما بوقف تنفيذ الحكم الصادر  
فى الدعوى رقم ٢٤٨٥ لسنة ١٩٧٣ مدنى الاسكندرية . فاستأنف الطاعن  
الحكم الصادر فى هذا الإشكال كما إستشكل فى تنفيذه كل من .....  
بالإشكال رقم ٢ لسنة ١٩٨١ الدخيلة والبائع للطاعن بالإشكال رقم ٣  
لسنة ١٩٨١ الدخيلة وتدخل الطاعن فى هذين الاشكاليين تدخلا هجوميا وطلب  
وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه وأقام إشكالا آخر فى تنفيذه أمام المحضر  
بتاريخ ١٩٨١/١/١٥ ، ومع ذلك فقد أصدر المطعون ضده الأول أمرين



فى تاريخى ١٩٨١/١/٨ ، ١٩٨١/١/١٤ بالإستمرار فى تنفيذ الحكم المستشكل فيه قبل الفصل فى موضوع الاشكالات آنفة الذكر مما ينطوى على مخالفة صريحة لنص المادة ٣١٢ من قانون المرافعات التى توجب وقف التنفيذ إذا رفع إشكال فى التنفيذ قبل اجرائه أو قبل تمامه ، وذلك منه يعد خطأ جسيما يجيز مخاصمته . وبتاريخ ٣٠ من يونيه سنة ١٩٨١ حكمت المحكمة بعدم جواز المخاصمة وبتفريم الطاعن مائتى جنيه . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يعنى الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه الاخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقول أنه طلب من محكمة الموضوع سماع أقوال السيد المستشار رئيس المحكمة الابتدائية والمحضر الأول بشأن الدوافع التى حدث بالمطعون ضده الأول إلى اصدار أوامره الخاطئة بالاستمرار فى تنفيذ الحكم المستشكل فيه إلا أن المحكمة رفضت هذا الطلب قولا منها بأن نص المادة ٤٩٥ من قانون المرافعات يوجب على المخاصم إيداع أدلته وقت التقرير بالمخاصمة فى حين أن شهادة الشهود من الأدلة التى يستحيل إعدادها فى ذلك الوقت ولهذا فإنها لا تخضع لحكم هذا النص والميقات المحدد به ، خلافا لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه مما يعيبه .

وحيث إن هذا التعى مردود ذلك بأن المادة ٤٩٥ من قانون المرافعات إذ أوجبت فى فقرتها الثانية على طالب المخاصمة أن يودع تقرير المخاصمة مشتملا على أوجهها وأدلتها ومشفوعا بالأوراق المؤيدة لها ، وكان مقتضى المادة ٤٩٦



من هذا القانون أن تحكم المحكمة أولاً فى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها فقد دل ذلك على أن الفصل فى دعوى المخاصمة فى مرحلتها الأولى هذه لا يكون إلا على أساس ما يرد فى تقرير المخاصمة والمستندات المشفوعة به والأدلة التى يرتكن إليها طالب المخاصمة فيه - لما كان ذلك وكان الطاعن لم يستند فى الأدلة التى اشتمل عليها تقرير المخاصمة إلى شهادة الشهود ولم يضمه طلب سماع شهادتهم أمام المحكمة بصدد وقائع تتعلق بأوجه قبول المخاصمة فلا على محكمة الموضوع إن هى لم تستجب إلى طلبه سماع أقوال من أشهدهما أمامها ، ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه لهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يعنى بالسببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقول أنه أقام قضاءه فى الدعوى على نفى خطأ المطعون ضد: الأول بشأن عدم وقف تنفيذ الحكم الصادر فى منازعة التنفيذ رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٠ - الدخيلة رغم الاستشكال فيه بالإشكالات الأولى أرقام ٧.٣.٢ لسنة ١٩٨١ تنفيذ الدخيلة ، وذهب تبريراً لذلك إلى القول بأن العبرة فى تمييز الإشكال الوقتى الأول الموجب لوقف التنفيذ عن الإشكال الثانى الذى لا يوقفه تكون بالنظر إلى وحدة التنفيذ ومحلّه مجرداً عن إختلاف السندات التنفيذية ، منتهياً إلى أن المنازعة التى صدر فيها الحكم المستشكل فى تنفيذه بالإشكالات آنفة البيان هى فى حقيقتها إشكال فى تنفيذ الحكم الثانى الصادر فى الدعوى رقم ٢٤٨٥ لسنة ١٩٧٣ مدنى الاسكندرية الإبتدائية، فلا يترتب على رفع الطاعن وآخرين لتلك الاشكالات عن ذات التنفيذ الأثر الموجب لوقف التنفيذ بإعتبارها إشكالاً ثانياً، وهذا القول



من الحكم غير سديد ذلك بأن الإشكال في التنفيذ يستهدف السند التنفيذي ذاته وليس محله بقصد إيقاف مفعول هذا السند والآثار القانونية المترتبة عليه حماية للحق محل التنفيذ من خطر يتهدهده ، كما يترتب على هذا المذهب المخاطن للحكم إعتبار حجية الحكم الصادر في منازعة التنفيذ مطلقة في أية منازعة أخرى في التنفيذ ولو كانت بصدد حكم آخر وعلى الرغم من إختلاف أطراف المنازعة وسببها إكتفاءً بوحدة المحل في المنازعتين ، خلافاً لما تقرره المادة ١٠١ من قانون الإثبات من أن الأحكام ذات حجية نسبية . أما النظر الصحيح فيدل على أن الحكم الصادر في منازعة التنفيذ رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٠ الدخيلة يعتبر سنداً تنفيذياً لما تضمنه من إعادة الحال إلي ما كانت عليه قبل التنفيذ كما أصدر المطعونون ضد الأول قرارين بتاريخ ١٤/١/١٩٨٦ بالاستمرار في تنفيذه ، فيترتب على الإستشكال فيه بالإشكالات الأولى أرقام ٢ ، ٣ ، ٧ لسنة ١٩٨٠ وقف تنفيذه إعمالاً للأثر الواقف للإشكال الأول طبقاً لنص المادة ٣٢١ من قانون المرافعات ، ومن ثم فإن المطعونون ضد الأول وقد خالف هذا النص وأمر بالاستمرار في تنفيذ الحكم المستشكل فيه قبل الفصل في موضوع هذه الإشكالات يكون قد إرتكب خطأ مهنيّاً جسيماً خلافاً لما إنتهي إليه الحكم المطعون فيه مما يعيبه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك بأن الأصل هو عدم مسئولية القاضي عما يصدر منه من تصرف في أثناء عمله لأنه يستعمل في ذلك حقاً خوله له القانون وترك له سلطة التقدير فيه ، ولكن المشرع رأي أن يقرر مسئوليته على سبيل الاستثناء إذا إنحرف عن واجبات وظيفته وأساء إستعمالها فنص في قانون المرافعات على أحوال معينة أوردها على سبيل الحصر يسأل فيها عن التضمينات



والحكمة التي توخاها المشرع من ذلك هي توفير الطمأنينة للقاضي في عمله وإحاطته بسياس من الحماية يجعله في مأمن من كيد العابثين الذين يحاولون النيل من كرامته وهيبته برفع دعاوى كيدية لمجرد التشهير به . ومن ثم فلا يجوز مقاضاته بالتضمينات عن التصرفات التي تصدر منه إبان عمله إلا في هذه الأحوال . وإذا كان النص في الفقرة الأولى من المادة ٤٩٤ من قانون المرافعات يجيز مخاصمة القضاة إذا وقع منهم في عملهم خطأ مهني جسيم فإنه يقصد به الخطأ الذي يرتكبه القاضي لوقوعه في غلط فاضح ما كان لیساق إليه لو اهتم بواجباته الإهتمام العادى أو لإهماله في عمله إهمالاً مفرطاً، ويستوى أن يتعلق بالمبادئ القانونية أو بوقائع القضية الثابتة في ملف الدعوى وتقدير مبلغ جسامه الخطأ يعتبر من المسائل الواقعية التي تدخل في التقدير المطلق لحكمة الموضوع ، ولما كان الحكم الذى يصدره قاضى التنفيذ فى الإشكال المطلوب فيه إتخاذ إجراء وقتى بوقف التنفيذ أو الاستمرار فيه لا بعد سنناً تنفيذياً على غرار الأحكام المعتبرة كذلك ، لأنه مرهون بالظروف التي صدر فيها وما يتبينه القاضى من ظاهر الأوراق من مخاطر التنفيذ وإمكان تداركها دون مساس بأصل الحق المقضى به أو تأثير على المراكز القانونية الثابتة للخصوم بالسند التنفيذى . ومن ثم فلا يترتب على الإشكال الوقتى فى الحكم الصادر فى إشكال سابق وجوب وقف التنفيذ طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣١٢ من قانون المرافعات إذ المقصود بحكمها الوجوبى هو الإشكال الوقتى الأول فى السند التنفيذى مما لا ينطبق على الحكم الصادر فى الإشكال بل يعتبر الإشكال الوقتى فيه عن ذات التنفيذ إشكالا نهائياً لا يترتب عليه بحسب الأصل وقف التنفيذ طبقاً لنص الفقرة الثالثة من هذه المادة .



لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص فيها مما له أصله الثابت بالأوراق نفى خطأ المطعون ضده الأول حين أمر بالاستمرار فى التنفيذ رغم رفع الاشكالات أرقام ٢ ، ٣ ، ٧ لسنة ١٩٨١ تنفيذ الدخيلة فى الحكم الصادر فى الإشكال الوقتى السابق رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٠ الدخيلة بوقف تنفيذ الحكم المنفذ به رقم ٢٤٨٥ لسنة ١٩٧٣ مدنى الاسكندرية الابتدائية، مطبقا بذلك حكم الاشكال الثانى على تلك الإشكالات المرفوعة من الطاعن وآخرين تالية على الإشكال الأول المتعلق بذات التنفيذ مما مقتضاه عدم إعتبار الحكم الصادر فى هذا الإشكال سنداً تنفيذياً آخر يتعلق بذات التنفيذ، وإنتفاء تعدد السندات التنفيذية فيه فمن ثم يكون الحكم قد أصاب صحيح القانون فيما إنتهى إليه من نتيجة فلا يعيبه من بعد ما استطرد إليه تزيده من القول فى معرض التفرقة بين الاشكال الأول الموقف للتنفيذ عن الإشكال الثانى الذى لا يوقفه أن العبرة فى ذلك تكون بالنظر إلى وحدة التنفيذ ومحلله مجرداً عن إختلاف السندات التنفيذية طالما أن نافلة قوله هذا لا أثر لها على نتيجته الصحيحة . ويكون النعى عليه بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////



## جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / د . جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية المادة  
المستشارين / منصور حسين عبد العزيز ، أحمد طارق المابلي نائبين ورئيس المحكمة ، محمد  
المعيد وصوان وعزت البنداري .

٤٢

الطعن رقم ٢٠٢٦ لسنة ٥٥ القضائية :

### تأمينات اجتماعية . معاش

أصحاب المعاشات ممن إنتهت خدمتهم قبل يوم ١٩٧٥/٩/١ أو تركوا الخدمه حتى يوم  
١٩٨٠/٥/٤ . حقهم في حساب أى عدد من السنوات التى قضوها فى أى عمل أو نشاط  
بعد سن العشرين ضمن اشتراكهم فى التأمين . شرطه . المادتان ١/٣٤ ، ١٧٠ من القانون  
٧٩ لسنة ٧٥ المعدل ق ٢٥ لسنة ٧٧ والمادة ٧ من القانون ٩٣ لسنة ١٩٨٠ .

مزدى نهر المواد ١/٣٤ ، ١٧٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ بإصدار قانون التأمين  
الاجتماعى المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ، والمادة ٧ من القانون رقم ٩٣ لسنة  
١٩٨٠ أنه بحق لأصحاب المعاشات ممن إنتهت خدمتهم قبل يوم ٩/١ أو ممن تركوا الخدمة  
حتى يوم ١٩٨٠/٥/٤ حساب أى عدد من السنوات التى قضوها فى أى عمل أو نشاط بعد  
سن العشرين ضمن مدة اشتراكهم فى التأمين إذا قدموا إلى الهيئة العامة للتأمينات  
الاجتماعية طلبا بذلك فى موعده اقضاء ١٩٨٢/١٢/٣١ وأدوا المبالغ المبيته بالجدول رقم  
(٤) المرافق للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه دفعه واحده نقدا خلال فتره إبداء الرغبة  
أو بالتقسيط لمدة خمس سنوات تحصل من تاريخ استحقاق الزيادة فى المعاش .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١١٨٠ لسنة ١٩٨١ عمال كلى جنوب القاهرة على المطعون ضدها الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية طالبا الحكم بتحديد المعاش المستحق له على أساس المادتين ٢٠ ، ٢٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وإضافة مدة الخدمة السابقة للفصل ليصل معاشه الشهرى إلى خمسين جنيها . وقال بيانا لها إنه عمل بمحلات جروبي فى المدة من يونية سنة ١٩٦٠ حتى آخر أكتوبر سنة ١٩٨٠ . وبلغ راتبه الشهرى مبلغ ٥١٠ و ٤٠٠ . وإذا قامت المطعون ضدها بتسوية معاشه الشهرى على أساس مبلغ ٢١٥ و ٨٠٠ دون أن تضيف إلى المدة المحسوبة فى المعاش مدة ثلاث سنوات يحق له إضافتها طبقا لاحكام الجدول رقم ٤ الملحق بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لتصبح مدة إشترাকে ٢٤ شهرا ، فقد أقام الدعوى يطلباته السالفة البيان . ويتارىخ ١٩٨٢/٢/٢٢ نذبت المحكمة خيبرا لأداء المهمة الميينة بمنطوق الحكم ، وبعد ان قدم التخبير تقريره . حكمت فى ١٩٨٣/١١/٢٨ برفض الدعوى أستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٩ لسنة ١٠١ ق القاهرة . ويتارىخ ١٩٨٥/٦/١٢ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة إبدت فيها الرأى برفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها إلتزمت النيابة رأياها .



وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم اخذ بما إنتهى إليه الخبير من عدم جواز إضافة مدة خدمة سابقة إلى المدة المحسوبة فى المعاش بعد الاحالة إلى التقاعد فى حين أن قانون التأمين الإجتماعى ينص فى المادة ١٨ منه على حق العامل الذى بلغت مدة اشتراكه فى التأمين ١٢٠ شهرا وكان أجره الشهرى ٥٠ جنيها فى ضم مدة الخدمة السابقة حتى بعد الاحالة إلى التقاعد .

وحيث إن هذا النعمى مردود ، ذلك أنه لما كان مؤدى نص المواد ١/٣٤ ، ١٧٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعى المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ، والمادة ١/٧ ، ٢ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ أنه يحق لاصحاب المعاشات ممن إنتهت خدمتهم قبل يوم ١٩٧٥/٩/١ أو ممن تركوا الخدمة حتى يوم ١٩٨٠/٥/٤ حساب أى عدد من السنوات التى قضوها فى أى عمل أو نشاط بعد سن العشرين ضمن مدة اشتراكهم فى التأمين إذا قدموا إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية طلبا بذلك فى موعد إقصاء ١٩٨٢/١٢/٣١ ، وأدوا المبالغ المبينة بالجدول رقم ( ٤ ) المرافق للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه دفعة واحدة نقدا خلال فترة إبداء الرغبة أو بالتقسيط لمدة خمس سنوات تحصل من تاريخ استحقاق الزيادة فى المعاش . وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء على قوله « ..... » وإذ كان الثابت من تقرير الخبير أن المستأنف لم يتقدم بطلب ضم المدة الاختيارية التى يرغبها ، وكان المستأنف لم ينازع فى ذلك « .. فإنه يكون قد إنتهى إلى النتيجة الصحيحة قانونا . ويضحى النعمى عليه على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////



## جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٩٠

بوثاعة الميد المستشار / احمد نصر الجندي نائب رئيس المحكمة وعصوية السادة  
المستشارين / مصطفى دسبب عباس محمود ، فتحي محمود يوسف ، سعيد غريبانس و عبد  
المنعم محمد الشاوي

٤٣

### الطعن رقم ١٦ لسنة ٥٨ القضائية « أحوال شخصية » .

( ١ ) أحوال شخصية « المسائل الخاصة بغير المسلمين : القانون الواجب  
التطبيق » .

الحكم في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة  
والملة طبقا لشرعهم . مقصوده . عدم إقتضاره على ما جا . بالكتب السماوية . انصرافه  
إلى ما كانت تطبقه جهات القضا المللى قبل إلغائها .

( ٢ ) أحوال شخصية « المسائل الخاصة بغير المسلمين : التطبيق » .

حق الزوج البرى . فى طلب التطلق للزنى . سقوطه بالصلح أو ثبوت صفحه عن الزوج  
المخطى . صراحة أو دلالة بعد حدوث - م ٦٤ من المجموعة الخاصة بالأحوال الشخصية  
للأقباط الارثوذكس الصادرة سنة ١٩٣٨ - الواقعة . تقدير قيام التنازل الضمنى من  
سلطة محكمة الموضوع . متى كانت أسبابها متفقة مع مقتضى العقل والمنطق . ( مثال ) .



١ - أن ما تقضى به الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ من صدور الأحكام فى المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة طبقاً لشريعتهم لا يقتصر مدلوله على ما جاء بالكتب السماوية وحدها بل ينصرف إلى ما كانت تطبقه جهات القضاء الملى قبل الغائها باعتبارها شريعة نافذة .

٢ - النص فى المادة ٦٤ من المجموعة الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الارثوذكس الصادرة سنة ١٩٣٨ تقضى بأنه « لا تقبل دعوى الطلاق إذا حصل صلح بين الزوجين سواء بعد حدوث الوقائع المدعاة فى الطلب أو بعد تقديم هذا الطلب » مفاده أن حق الزوج البرى فى طلب التطبيق لعللة الزنى يسقط إذا تم صلح بين الطرفين ، أو ثبت أن الزوج البرى صفح عن الزوج المخطئ صراحة أو دلالة بعد حدوث الواقعة ويكون النعى على الحكم المطعون فيه إذا استند إلى نص المادة ٦٤ سالفه الذكر فى قضائه بعدم قبول الدعوى على غير أساس ، لما كان ذلك وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - إن تقدير الأدلة على قيام التنازل الضمنى عن حق من الحقوق التى يربتها القانون من مطلق سلطة محكمة الموضوع ولا رقابة عليها فى ذلك طالما جاءت اسبابها متفقة مع مقتضى العقل والمنطق . وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء بعدم قبول دعوى الطاعن على ما استخلصه من أوراق الدعوى من أن صلحاً قد حدث من اقتران تنازل الطاعن عن الدعوى الجنائية بالابقاء على المطعون ضدها فى منزل الزوجية ومعاشرته لها وتصالحه مع شريكها فى الزنى صلح مانع من قبول دعوى هذا الطلاق وكان الاستخلاص سائفاً له سنده من الأوراق ويؤدى إلى ما إنتهى إليه فإن ما يثيره الطاعن من أن تصالحه مع المطعون ضدها ليس له سند من الأوراق لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقديره الأدلة المقدمة فى الدعوى لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٩ لسنة ١٩٨٥ كلى أحوال شخصية اسوان « مأمورية ادفو » على المطعون ضدها للحكم بتطبيقها منه . وقال فى بيان ذلك إنهما تزوجا طبقا لطقوس الاقباط الارثوذكس ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج . الا أن المطعون عليها إرتكبت جريمة الزنا مع آخر . ومحرر عن ذلك محضر الجنتحة رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٥ جنح ادفو ولما كانت شريعة الاقباط الارثوذكس تبيح التطبيق لعلة الزنا فقد أقام الدعوى .

وبتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٤ حكمت محكمة أول درجة حضوريا بتطبيق المطعون عليها منه . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم لدى محكمة استئناف قنا بالإستئناف رقم ٢٨ لسنة ٥ ق . وبتاريخ ١٩٨٧/١١/٢١ حكمت بالغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى فيه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه أقام قضاء « بعدم قبول دعوى التطليق »



على الرغم من ثبوت زنى المطعون ضدها مخالفاً بذلك نص المادة ٥٠ من مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الصادرة سنة ١٩٣٨ التي توجب على القاضى الحكم بالتطليق لعللة الزنى متى ثبت زنى أحد الزوجين - على سند مما استخلصه من أن فى أبقاء الطاعن للمطعون ضدها فى منزل الزوجية وتصالحه مع شريكها فى الزنى وما ثبت فى محضر الجنبحة رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٥ جنح ادفو من أن التنازل الذى حدث من قبل الطاعن عن دعوى الزنى ورضائه معاشره المطعون ضدها وعدم إبلاغه عن الواقعة الا فى ١٩٨٥/٤/١١ حالة أن واقعة زناها قد حدثت فى ١٩٨٥/٢/٦ يعد صلحا بين الطرفين لا تقبل بعد دعوى الطلاق اعمالا للمادة ٦٤ من المجموعة المذكورة وهو من الحكم استخلاص غير سائغ ذلك أن مجرد رجوع المطعون عليها لمنزل الزوجية لا يفيد تنازل الطاعن عن زناها أو تصالحه معها . كما أن التنازل على فرض صحته فانه ينصرف الى الدعويين الجنائية والمدنية ولا يمنع الزوج من رفع دعوى التطليق ولا مجال لا عمال نص المادة ٦٤ بعد الفاء المجالسى المليه بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ لورود هذه المادة فى باب اجراءات الطلاق . وان مردها للسلطات المخولة للكنيسة بشأن تأديب الاب الروحى للزوجين حتى يتوبا وينصلح أمرهما وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه وشابه فساد فى الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن ما تقضى به الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ من صدور الأحكام فى المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة طبقا لشريعتهم لا يقتصر مدلوله على ما جاء بالكتب السماوية وحدها بل ينصرف إلى ما كانت تطبقه جهات القضاة الملى قبل إلغائها بإعتبارها شريعة



نافذة . وان النص فى المادة ٦٤ من المجموعة الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الارثوذكس الصادرة سنة ١٩٣٨ تقضى بأنه « لاتقبل دعوى الطلاق إذا - حصل صلح بين الزوجين سواء بعد حدوث الوقائع المدعاة فى الطلب أو بعد تقديم هذا الطلب » مفاده أن حق الزوج البرى ، فى طلب التطليق لعللة الزنى يسقط إذا تم صلح بين الطرفين ، أو ثبت أن الزوج البرى ، صفيح عن الزوج المخطئ ، صراحة أو دلالة بعد حدوث الواقعة ويكون النعى على الحكم المطعون فيه إذ استند إلى نص المادة ٦٤ سالفه الذكر فى قضائه بعدم قبول الدعوى على غير أساس لما كان ذلك - وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن تقدير الأدلة على قيام التنازل الضمنى عن حق من الحقوق التى يرتبها القانون من مطلق سلطة محكمة الموضوع ولا رقا به عليها فى ذلك طالما جاءت أسبابها متفقة مع مقتضى العقل والمنطق . ، كن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعده قبول دعوى الطاعن على ما استخلصه من أوراق الدعوى من أن صلحا قد حدث من اقتران تنازل الطاعن عن الدعوى الجنائية بالإبقاء على المطعون ضدها فى منزل الزوجية ومعاشرته لها ، وتصالحه مع شريكها فى الزنى . صلح مانع من قبول دعوى الطلاق ، وكان هذا الاستخلاص سائقا له سند من الأوراق ويؤدى إلى ما إنتهى إليه فان ما يثيره الطاعن من أن تصالحه مع المطعون ضدهما ليس له سند من الأوراق لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الأدلة المقدمة فى الدعوى لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة .



## جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمود شوقي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة

المستشارين / أحمد مكى ، ماهر البجيرى ، محمد جمال حامد وانور العاصى .



الطعن رقم ٢٥٦٨ لسنة ٥٦ القضائية :

تحكيم « مشاوطه التحكيم » . حكم « نسيب الحكم » .

حكم المحكمين وجوب إشتماله على صورة من وثيقه التحكيم . ٥٠٧ مرفعات  
إغفال ذلك . أثره . بطلان الحكم ولو كانت قد أودعت معه بقلم كتاب المحكمة غلة  
لك . لزوم أن يستكمل الحكم بذاته شرائط صحته .

\*\*\*\*\*

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن النص في الفقرة  
الأولى من المادة ٥٠٦ من قانون المرافعات على أن « يصدر المحكمون حكمهم  
غير مقيدين بإجراءات المرافعات عدا مانص عليه في هذا الباب ويكون حكمهم  
على مقتضى قواعد القانون مالم يكونوا مفوضين بالصلح » يدل على أن  
المشرع وإن لم يشأ أن يتضمن حكم المحكمين جميع البيانات التي يجب أن  
يشتمل عليها حكم القاضى ، إلا أنه أوجب إتباع الأحكام الخاصة بالتحكيم  
الواردة في الباب الثالث من الكتاب الثالث من قانون المرافعات - ومنها  
حكم المادة ٥٠٧ التي توجب إشتمال الحكم بوجه خاص على صورة من  
وثيقه التحكيم ، وقد هدف المشرع من إيجاب إثبات هذا البيان فى الحكم إلى  
التحقق من صدور قرار المحكمين فى حدود سلطتهم المستمدة من وثيقة



التحكيم فهو على هذا النحو بيان جوهري لازم لصحة الحكم يترتب على إغفاله عدم تحقق الغاية التي من أجلها أوجب المشرع إثباته بالحكم بما يؤدي إلى البطلان ولا يغير من ذلك أن تكون وثيقة التحكيم قد أودعت مع الحكم بقلم كتاب المحكمة لأن الحكم يجب أن يكون دالا بذاته على أكمال شروط صحته بحيث لا يقل تكملة ما نقص فيه من البيانات الجوهرية بأي طريق آخر ، وكان يجوز طلب بطلان حكم المحكمين وفقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٥١٢ من قانون المرافعات إذا وقع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر في الحكم ، وكان البين من حكم المحكمين موضوع التداعي لم يشتمل على صورة من وثيقة التحكيم ومن ثم فإنه يكون باطلا .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعن السابح أقام الدعوى ١٣٣٧ سنة ١٩٧٩ مدنى القيوم الابتدائية بطلب الحكم ببطلان حكم المحكمين الصادر بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢ والردود بقلم كتاب تلك المحكمة بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٦ برقم ٩ سنة ١٩٧٨ القيوم ، وقال بيانا لدعواه أنه بموجب مشاركة تحكيم اتفق مع شقيقه مورثي المطعون ضدهم وباقي الطاعنين على إنهاء ما بينهم من نزاع على قسمة الأعيان المخلفة عن مورثهم ، وصدر حكم المحكمين بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢ ولكن مورث المطعون ضدهم أنذره باعتراضه على هذا الحكم ، واستمر النزاع القضائي على القسمة بينهم ، واذ عاد وأنذره بإيداع ذلك الحكم بقلم كتاب المحكمة بتاريخ ٧٩/٦/٢٦ وضع الصيغة التنفيذية عليه فقد أقام الدعوى ، وأثنا نظرها إنضم مورث باقي الطاعنين إليه في طلبه ، ومحكمة أول درجة



حكمت بتاريخ ١٩٨١/١/٢٧ برفض الدعوى ، فاستأنفا هذا الحكم بالإستئناف ١٥٤ ، ١٥٦ سنة ١٧ ق ، وبتاريخ ١٩٨٦/٦/١٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أهدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ، فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينهائى الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه اطرح ما تمسكوا به من بطلان حكم المحكمين لأنه لم يشتمل على صورة وثيقة التحكيم على سند من القول بأنه استوفى أهم البيانات التى تحقق للحكم وظيفته مع أن المادة ٥٠٧ من قانون المرافعات أوجبت أن يشتمل الحكم - بوجه خاص - على صورة وثيقة التحكيم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن النص فى الفقرة الأولى من المادة ٥٠٦ من قانون المرافعات على أن « يصدر المحكمون حكمهم غير مقيدين بإجراءات المرافعات عدا ما نص عليه فى هذا الباب ويكون حكمهم على مقتضى قواعد القانون ما لم يكونوا مفوضين بالصلح » . يدل على أن المشرع وإن لم يشأ أن يتضمن حكم المحكمين جميع البيانات التى يجب أن يشتمل عليها حكم القاضى ، إلا أنه أوجب إتباع الأحكام الخاصة بالتحكيم الواردة فى الباب الثالث من الكتاب الثالث من قانون المرافعات - ومنها حكم المادة ٥٠٧ التى توجب اشتغال الحكم بوجه خاص على صورة من وثيقة التحكيم ، وقد هدف المشرع من إيجاب إثبات هذا البيان فى الحكم إلى التحقق من صدور قرار المحكمين فى حدود سلطتهم المستمدة من وثيقة التحكيم ، فهو على هذا النحو بيان جوهري لازم لصحة الحكم يترتب



على اغفاله عدم تحقق الغاية التي من أجلها أوجب المشرع إثباته بالحكم بما يؤدي إلى البطلان ، ولا يغير من ذلك أن تكون وثيقة التحكيم قد أودعت مع الحكم بقلم كتاب المحكمة لأن الحكم يجب أن يكون دالا بذاته على إستكمال شروط صحته بحيث لا يقبل تكمله ما نقص فيه من البيانات الجوهرية بأى طريق آخر . لما كان ذلك ، وكان يجوز طلب بطلان حكم المحكمين وفقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٥١٢ من قانون المرافعات إذا وقع بطلان فى الحكم أو فى الإجراءات أثر فى الحكم ، وكان البين أن حكم المحكمين موضوع التداعى لم يشتمل على صورة وثيقة التحكيم ومن ثم فإنه يكون باطلا . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لمناقشة باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم .

////////////////////



## جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٩٠

برنامج السيد المستشار / محمود شوقي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / أحمد مكى ، ماهر البجيرى ، محمد جمال حامد وأبور العاصى .

٤٥

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٣ القضائية :

( ١ ، ٢ ) حكم « تسببب الحكم : التناقض » . عقد « تنفيذ العقد »  
التزام . نقل بحرى . مسئولية .

( ١ ) التناقض الذى يعيب الحكم . ماهيته . مايتماحى به الأسباب بحيث لايتقى  
مايمكن حمل الحكم عليه . أو يفهم على أى أساس قضت به . إسناد الحكم إلى دعامة  
أساسية . مؤداها أن سند الدين الذى وقعه ريان السفينة يمثل دينا بحريا ولايعد من قبيل  
القروض البحرية المنصوص عليها فى المادة ١٤٩ من قانون التجارة البحرى . النعى عليه  
بالتناقض لا أساس له .

( ٢ ) مالك السفينة هو المسئول عن الخسارة الناشئة عن أعمال ربانها وعن الوفاء بما  
التزم به فى شأن السفينة وتفسيرها م ١ / ٢٠ من قانون التجارة البحرى . تنفيذ سلطته فى  
الاستئذان فى محل إقامة ملاك السفينة أو وكلائهم م ٤٧ من ذات القانون . غلة ذلك .

( ٣ ) نقل بحرى . حكم . عقد . « تفسير المهدورات » .

استخلاص الحكم من سند المديونية ومن تزييله بخاتم السفينة أنه تم لتهينة السفينة  
للسفر . سائق فى ظل الظروف التى حرر فيها السند .

( ٤ ) حكم « الطعن فى الحكم » . نقص . التماس اعاده النظر  
« أوجه التماس » .



( ٥ ) الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه . جواز الطعن فيه بالنقض . شرطه . أن تكون المحكمة عالمة ومدركة بما قضت به وحقيقة ما قدم لها من طلبات مسببة قضاها . قضاؤها دون أن تقصد ذلك . سبيله . التماس إعادة النظر . م ٥/٢٤١ مرافعات .

////////////////////

١ - التناقض الذى يعيب الحكم - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - هو ماتماحى به أسبابه بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه أو أن يكون التناقض واقعا فى أساس الحكم بحيث لا يمكن أن يفهم معه على أى أساس قضت المحكمة بما قضت ولما كان البين من الحكم الإبتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قام على دعائه أساسيه مؤداها أن سند الدين وقعه ربان السفينة بتاريخ ..... يمثل دينا بحريا عقده الربان - فى حدود سلطاته القانونيه - لمصلحة السفينة وتهيتها للسفر خارج مينائها الأسمى » مما يصدق عليه وصف الدين البحرى طبقا لنص المادة الثامنة من المعاهدة الدولية للحجز التحفظى على السفن التى انضمت اليها مصر بالقانون ١٣٥ لسنة ١٩٥٢ وأنه لا بعد من قبيل القروض البحرية المنصوص عليها فى المادة ١٤٩ من قانون التجاره البحرى التى تتم بضمان السفينة أو مشتعلاتها وتعتبر بمثابة تأمين من أخطار الرحلة البحرية فإن قاله التناقض هذه تكون قائمه على غير أساس .

٢ - نصت المادة ١/٣٠ من قانون التجارة البحرى أن « كل مالك السفينة مسئول مدنيا عن أعمال قبوداتها بمعنى أنه ملزم بدفع الخساره الناشئه عن أى عمل من أعمال القبودان وبوفاء ما التزم به القبود ان المذكور فيما يختص بالسفينة وتسفيرها ولا يغير من هذا النظر أن يكون المشرع



قد قيد في المادة ٤٧ من قانون التجارة البحري سلطة الريان في الاستدانة في محل إقامه ملاك السفينه أو وكلائهم ، ذلك أن قانون التجارة البحري لم يعرض لنظام أمانه السفن الذي كان ولید الضرورات العمليه والتجارة البحريه الحديثه كما لم يصدر تشريع يحدد المركز القانوني لأمين السفينه -

التوكيل الملاحي - أو الأعمال التي يقوم بها فالعرف هو الذي يحدد الأعمال التي يقوم بها أمين السفينه في حاله عده النص عليها في العقد ذاته .

٣ - البين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه - أنه استخلص من عبارات سند المديونية موضوع النزاع ومن تذييله بخاتم السفينه أن الدين تم لإنهاء مشاكل السفينه وتهينتها للسفر وهذا استخلاص سائق يؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم في ضوء الظروف التي حور فيها السند .

٤ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الطعن بالنقض لا يقبل في حالة الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه ، إلا إذا كانت المحكمة قد بينت في حكمها المطعون فيه وجهه نظرها فيما حكمت به وأظهرت فيها أنها قضت بما قضت به مدركه حقيقه ما قدم لها من طلبات وعلمت أنها بقضائها هذا المطعون فيه أنها تقضى بما لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه ومع ذلك أصرت على القضاء مسببه آياه في هذا الخصوص ، أما إذا لم يبد من الحكم أنه يقصد تجاوز طلبات الخصوم وأن يحكم لهم بأكثر مما طلبوه فإن سبيل الطعن عليه إنما يكون بالتماس إعادته النظر وفقاً لنص الفقرة الخامسة من المادة ٢٤١ من قانون المرافعات .



## الهيئة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتحصل فى أن المطعون ضده استصدر الأمر ٢٢ لسنة ١٩٨٢ تجارى كلى  
الاسكندرية بتوقيع المحجز التحفظى على الباخرة المبينة فى الصحيفة استيفاء  
لمبلغ ٥٨٣٠٠ جنيه قيمة قرض بحرى إقتضاه ريانها بتاريخ ١٩٨١/٩/٢٥ ،  
ثم اتبع ذلك بإقامة الدعوى ١٩٧ لسنة ١٩٨٢ تجارى الاسكندرية الابتدائية  
على شركة اسكندرية للتوكيلات وتوكيل آمون وكبلى ملاك ومستأجرى  
ومجهزى تلك السفينة بطلب الحكم بثبوت الدين المحجوز من أجله وصحة  
إجراءات المحجز المشار إليه ، تدخل الطاعن فى هذه الدعوى منضما إلى المدعى  
عليهما فى طلب رفضها . كما أقام على المطعون ضده الدعوى ٢٢٥ لسنة  
١٩٨٢ تجارى الاسكندرية الابتدائية بطلب الغاء ذلك المحجز واعتباره كأن لم  
يكن . ومحكمة أول درجة حكمت بتاريخ ١٩٨٢/٦/٥ فى الدعوى الأولى  
بقبول التدخل وبطلبات المطعون ضده وفى تظلم الطاعن بقبوله شكلا ورفضه  
موضوعا ، إستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨١١ لسنة ٧٨ ق  
الاسكندرية ، ومحكمة الاستئناف قضت بتاريخ ١٩٨٢/١١/٧



بإياد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي يرفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه البطلان والقصور في التسبب وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك في صحيفة إستئنافه بما شاب الحكم الابتدائي من تناقض ومخالفة للثابت في الأوراق إذ كيف سند المديونية موضوع الدعوى بأنه قرض بحرى ونفى عنه هذه الصفة مرة أخرى ثم قال مرة ثالثة أنه قرض بحرى لكنه لا يرد على جسم السفينة أو مشتملاتها . فلم يرد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع الجوهرى وأحال إلى أسباب الحكم المستأنف مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن التناقض الذى يعيب الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ما تتماهى به أسبابه بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه أو أن يكون التناقض واقعا في أساس الحكم بحيث لا يمكن أن يفهم معه على أى أساس قضت المحكمة بما قضت ، ولما كان البين من الحكم الابتدائي المزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قام على دعامة أساسية مؤداها أن سند الدين الذى وقعه ريان السفينة بتاريخ ١٩٨١/٩/٢٥ يمثل دينا بحريا عقده الريان - في حدود سلطاته القانونية - لمصلحة السفينة وتهميشها للسفر خارج مينائها الأصلي ، مما يصدق عليه وصف



الدين البحري طبقا لنص المادة الثامنة من المعاهدة الدولية للحجز التحفظى على السفن التى انضمت اليها مصر بالقانون ١٣٥ لسنة ١٩٥٢ وأنه لا يعد من قبيل القروض البحرية المنصوص عليها فى المادة ١٤٩ من قانون التجارة البحرية التى تتم بضمن السفينة أو مشتعلاتها وتعتبر بمثابة تأمين من أخطار الرحلة البحرية فإن حالة التناقض هذه تكون قائمة على غير أساس ، ويكون مرجعها فهم خاطئ لما قام عليه قضاء الحكم ومن ثم فلاحى الحكم المطعون فيه إذ أورد فى أسبابه أن فيما قاله الحكم المستأنف الرد الكافى على أسباب الاستئناف بما يتعين معه طرحها وعدم التعويل عليها ، ويكون النعى بهذا السبب فى غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ذلك أنه إعتبر الدين المحجوز من أجله قرضا بحريا فى حين أنه لا يعدو أن يكون قرضا عاديا . عقده الريان بدون إذن فى ميناء به وكيل للمالك ومن ثم يسأل عنه الريان المقترض لا الطاعن مالك السفينة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى شقه الأول غير مقبول ذلك أنه وقد سلف القول بأن الحكم المطعون فيه لم يعتبر الدين المشار إليه قرضا بحريا مما يصدق عليه حكم المادة ١٤٩ من قانون التجارة البحرية فإن النعى بالشق الأول يكون وارداً علوه غير محل من قضائه أما النعى بالشق الثانى وميناء عدم مسئولية الطاعن عن ذلك الدين لوجود وكيل له بميناء الإسكندرية فمردود بما نصت عليه .



المادة ١/٣٠ من القانون متقدم الذكر من أن كل مالك لسفينة مستول مدنيا عن أعمال قيودانها بمعنى أنه ملزم يدفع الحسارة الناشئة عن أى عمل من أعمال القيودان ، ويوفاء ما التزم به القيودان المذكور فيما يختص بالسفينة وتسفيرها ولا يغير من هذا النظر أن يكون المشرع قد قيد فى المادة ٤٧ من قانون التجارة البحرى سلطة الريان فى الاستدانة فى محل إقامة ملاك السفينة أو وكلائهم ، ذلك أن قانون التجارة البحرى لم يعرض لنظام أمانه السفن ، الذى كان وليد الضرورات العملية والتجارة البحرية الحديثه كما لم يصدر تشريع يحدد المركز القانونى لأمين السفينة . التوكيل الملاحي - أو الأعمال التى تقوم بها فالعرف هو الذى يحدد الأعمال التى يقوم بها أمين السفينة فى حالة عدم النص عليها فى العقد ذاته ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يقدم لمحكمة الموضوع مايفيد أن له وكلاء فى ميناء الاسكندرية تتسع وكالته للاقتراض نيابة عنه ولا تمسك أمام محكمة الموضوع بوجود عرف يسمح بذلك لأمين السفينة - شركة اسكندرية للتوكيلات - توكيل آمون - فإن النعى فى جملته يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث وبالوجه الثانى من السبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ومخالفة الثابت فى الأوراق ذلك أنه لم يعين الدليل الذى استقى منه أن الدين كان لتهيئة السفينة للسفر ولمصلحتها بموجب السلطات القانونية للريان .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أن البين من الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه إستخلص من عبارات سند المديونية موضوع النزاع



من تذييله بخاتم السفينة أن الدين تم لانها - مشاكل السفينة وتهيتها للسفر وهو إستخلاص سائح يؤدي إلى ما إنتهى اليه الحكم فى ضوء الظروف التى حرر فيها السند فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالشق الأول من السبب الرابع على الحكم المطعون فيه القضا - بما لم يطلبه الخصوم وفى بيان ذلك يقول أن الحكم خطأ إذ أيد الحكم الابتدائى فيما تضمنته أسبابه من أن الدين المحجوز من أجله من الديون الممتازة دون طلب من المطعون ضده مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن المقرر فى قضا - هذه المحكمة أن الطعن بالنقض لايقبل فى حالة الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه إلا إذا كانت المحكمة قد بينت فى حكمها المطعون فيه وجهه نظرها فيما حكمت به وأظهرت فيها أنها قضت بما قضت به مدركة حقيقة ما قدم لها من طلبات وعلمت أنها بقضائها هذا المطعون فيه أنها تقضى بما لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه ومع ذلك أصرت على القضا - مسيبه آياه فى هذه الخصوص ، أما إذا لم يبد من الحكم أنه يقصد تجاوز طلبات الخصوم وأن يحكم لهم بأكثر مما طلبوه فإن سبيل الطعن عليه إنما يكون بالتماس إعادة النظر وفقا لنص الفقرة الخامسة من المادة ٢٤١ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى الذى أيدته المحكمة المطعون فيه وأخذ بأسبابه جاء - خلوا مما يفيد تعمد القضا - بإعتبار الدين المحجوز من أجله من الديون الممتازة فإن النعى عليه بهذا الشق يكون غير مقبول ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمود شوقي نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين / أحمد مكى ، عامر البحيرى ، محمد جمال حامد و انور العاصى .

٤٦

الطعن رقم ١٧٨٠ لسنة ٥٣ القضائية :

( ١ ، ٢ ) التزام « تنفيذ الالتزام » . تعويض .

( ١ ) الأصل تنفيذ الالتزام عينا . الاستعاضة عنه بالتعويض . شرطه . إلا يكون  
ممكنا . المسادتان ٢٠٣ ، ٢١٥ مدنى . عرض المدين - بعد رفع الدائن دعوى التعويض  
عليه - أن ينفذ التزامه عينا . مؤداه . التزام الدائن به متى كان جديا .  
( ٢ ) تأخر المدين فى تنفيذ التزامه عينا . لا يخل بحق الدائن فيما يجب له من تعويض  
عن الإضرار المترتبة على هذا التأخير فضلا عن التنفيذ العينى .

=====

١ - النص فى المادة ١/٢٠٣ من القانون المدنى على أن « يجبر المدين بعد  
اعذاره .... على تنفيذ التزامه عينا متى كان ذلك ممكنا ..... » وفى المادة  
٢١٥ منه على أنه « إذا استحال على المدين أن ينفذ الالتزام عينا حكم عليه  
بالتعويض لعدم الوفاء بالتزامه ..... » يدل - وعلى ما جرى به قضا - هذه  
المحكمة - على أن الأصل هو تنفيذ الالتزام تنفيذاً عينياً متى كان ذلك ممكنا  
ولا يصار إلى التنفيذ بطريق التعويض إلا إذا استحال التنفيذ العينى بخطأ  
المدين أو كان هذا التنفيذ مرهقا له دون أن يكون العدول عنه ضاراً بالدائن  
ضرراً جسيماً ، فإذا لجأ الدائن إلى طلب التعويض وعرض المدين



القيام بتنفيذ التزامه عينا - وكان ذلك ممكنا وجاداً - انتفى منذ هذا التاريخ  
موجب التعويض عن عدم التنفيذ سواء قبل الدائن ذلك التنفيذ أو لم يقبله وكان  
الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر في قضائه - إذ البين من الأوراق أن  
الجهتين المطعون ضدتهما عرضتا بمذكرتهما المقدمة لجلسة .... أن تقوموا بتنفيذ  
التزامهما عينا وهو مالا يعد طلباً جديداً في الاستئناف ، وقد خلت الأوراق بما  
يدل على عدم جدية هذا العرض ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه  
على أن التنفيذ العيني ممكن ، وهو مالا يتغير أثره برفض الطاعن  
هذا التنفيذ .

٢ - الأصل أن الدائن لا يكون له الجمع بين التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق  
التعويض إلا أنه إذا تأخر المدين في تنفيذ التزامه عينا فإن ذلك الأصل لا يخل  
بدهاءة بحق الدائن فيما يجب له من تعويض عما يلحقه من أضرار بسبب هذا  
التأخير إذ لا يكون عندئذ قد جمع بين تنفيذ الالتزام عينا وتنفيذه بطريق  
التعويض عن فترة التأخير ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فقضى  
برفض طلب التعويض عن الأضرار التي لحقت الطاعن من جراء التأخير في  
التنفيذ العيني تأسيساً على مطلق القول بأن التنفيذ العيني لا يلجأ معه للتنفيذ  
بطريق التعويض فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر

والرافعة وبعد المداولة .



وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى ٢٤٦٣ لسنة ١٩٧٥ مدنى الزقازيق  
الإبتدائية وطلب فيها الحكم بالزام الجهتين الإداريتين المطعون ضدهما بأن تدفعا  
إليه ثلاثين ألف جنيه ، وقال بيانا لذلك أن إدارة بليس التعليميه طلبت منه  
إجراء تعديلات وإنشاءات بمبناه المبين بالصحيفة لتستأجره وتشغله بمدرسة  
ابتدائية فقام بتنفيذ - طلباتها قبل بدء العام الدراسى ١٩٧٦/٧٥ غير أنها  
رفضت أن تتسلم المبنى فأقام دعواه بالطلب السالف تعريضا عما تكيده من  
أضرار من جراء تلك الطلبات وذلك الرضى . ومحكمة أول درجة بعد أن نذبت  
خبيراً وأعادت إليه المهمة أكثر من مرة وأحالت الدعوى إلى التحقيق وسمعت  
الشهود - حكمت بتاريخ ١٩٨١/١/٢٦ برفض الدعوى ، إستأنف الطاعن هذا  
الحكم بالاستئناف ٩٣ لسنة ٢٤ ق . وبتاريخ ١٩٨١/٦/٢٧ قضت المحكمة  
بالغاء الحكم المستأنف وإلزام الجهتين المطعون ضدهما بأن تؤدى للطاعن عشرة  
آلاف جنيه ، طعنت الجهتان المطعون ضدهما فى هذا الحكم بطريق النقض وهذه  
المحكمة نقضته وأحالت القضية إلى محكمة الاستئناف فجدد الطاعن السير  
فيها وعدل طلب التعويض إلى مبلغ عشرة آلاف جنيه كما تظلمت الجهتان  
الإداريتان المطعون ضدهما من أمر تقدير المصاريف ، وبتاريخ ١٩٨٣/٥/٤  
قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف وبالغاء أمر التقدير . طعن الطاعن فى  
هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى يرفض الطعن  
وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها  
التزمت النيابة رأياها .



وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعى الطاعن بالأسباب والأول والثالث والرابع منها أن محكمة الاستئناف قبلت بجلسة ١٩٨٣/٢/٥ ما عرضته الجهتان المطعون ضدّهما من تنفيذ التزامهما عينا بتسلم المبنى بحالته رغم أن هذا العرض يعتبر طلباً جديداً فلا يقبل في الاستئناف ، واستندت إليه أنه قبل هذا العرض في حين أنه لم يقبله وأطرحت مستنداته التي تدل على رفضه ومع ذلك أقامت المحكمة قضاها عليه في حين أنه كان قد تمسك في دفاعه بطلب التنفيذ بطريق التعويض وهو ما يعيب الحكم بالقصور ومخالفة الثابت في الأوراق ومخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن النص في المادة ١/٢٠٣ من القانون المدني على أن « يجبر المدين بعد اعتذاره ..... على تنفيذ التزامه عينا متى كان ذلك ممكناً .... » وفي المادة ٢١٥ منه على أنه « إذا إستحال على المدين أن ينفذ الالتزام عينا حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بالتزامه ..... » يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذا المحكمة - على أن الأصل هو تنفيذ الإلتزام تنفيذا عينيا متى كان ذلك ممكناً ولا يصار إلى التنفيذ بطريق التعويض إلا إذا استحال التنفيذ العيني بخطأ المدين أو كان هذا التنفيذ مرهقا له دون أن يكون العدول عنه ضاراً بالدائن ضرراً جسيماً ، فإذا لجأ الدائن إلى طلب التعويض وعرض المدين القيام بتنفيذ التزامه عينا - وكان ذلك ممكناً وجاداً - انتفى منذ هذا التاريخ موجب التعويض عن عدم التنفيذ سواء قبل الدائن ذلك التنفيذ أولم يقبله ، ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر في قضائه -



إذ البين من الأوراق أن الجهتين المطعون ضدهما عرضتا بمذكرتهما المقدمة لجلسة ١٩٨١/١/٢٦ أن تقوموا بتنفيذ التزامهما عينا وهو مالا يعد طلبا جديداً في الاستئناف ، وقد خلت الأوراق بما يدل على عدم جدية هذا العرض ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء على أن التنفيذ العيني ممكن - وهو مالا يتغير أثره برفض الطاعن هذا التنفيذ . فإن النعى على الحكم بما ورد بهذه الأسباب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، ذلك أنه تضمن القضاء برفض طلب التعويض عن تراخي جهتي الإدارة في تسلم العين الموزجة في حين أن التراخي في التنفيذ العيني يوجب التعويض عن الاضرار التي تنجم عنه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه وإن كان الأصل أن الدائن لا يكون له الجمع بين التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض إلا أنه إذا تأخر المدين في تنفيذ التزامه عينا فإن ذلك الأصل لا يخل بداهة بحق الدائن فيما يجب له من تعويض عما يلحقه من أضرار بسبب هذا التأخير إذ لا يكون عندئذ قد جمع بين تنفيذ الالتزام عينا وتنفيذه بطريق التعويض عن فترة التأخير ، ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فقضى برفض طلب التعويض عن الأضرار التي لحقت الطاعن من جراء التأخير في التنفيذ العيني تأسيساً على مطلق القول بأن التنفيذ العيني لا يلجأ معه للتنفيذ بطريق التعويض



فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لمناقشة السبب الخامس المتعلق بما قضى به في أمر التقدير لانتهااء الخصومة فيه تبعا لنقض الحكم الذى بنى عليه ذلك الأمر .

وحيث إن الطعن للمرة الثانية ، ولما تقدم ، وإذ لحقت بالطاعن من جراء تراخى جهتى الإدارة فى تسلم المبنى موضوع الدعوى أضرار مادية تتمثل فى حرمانه من ريع المبنى مدة ذلك التراخى وتقدر المحكمة قيمة التعويض الجابر لهذا الضرر حتى ٥ / ٢ / ١٩٨٣ بمبلغ ألفين وخمسمائة جنية فإنه يتعين الزام الجهتين المطعون ضدهما بأن يدفعوا هذا المبلغ إلى الطاعن مع المصروفات المناسبة .

////////////////



## جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / وليم يزق بدوي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / طه الشريف نائب رئيس المحكمة وأحمد أبو الججاج ، عبد الصمد عبد العزيز  
وعبد الرحمن فكري .

٤٧

الطعن رقم ٢٧٩٩ لسنة ٥٧ القضائية :

( ١ ) إثبات . تزوير .

إعتراف منكر التوقيع بصحة الختم بصحة ختمه أو ثبوت صحتها للمحكمة . أثره .  
إحفاظ الحرر بحجيته . إنكار التوقيع بالختم لاختلاس التوقيع به ممن كان تحت يده دون علم  
صاحبه . طعن بالتزوير . مؤداه .

( ٢ ) نقض « سلطة محكمة النقض » . حكم .

إنتهاء الحكم إلى نتيجة صحيحة . لا يعيبه أو يفسده الخطأ في أسبابه القانونية .  
لمحكمة النقض تداركه متى كان غير مؤثر في النتيجة التي استقام عليها قضاؤه .

=====

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا إترف منكر التوقيع بصحة الختم  
بصحة ختمه أو ثبت لمحكمة الموضوع صحته من الأدلة المقدمة في الدعوى  
فلا يقبل منه إنكار التوقيع بالختم وتبقى للمحرر حجيته حتى يطعن فيه بالتزوير  
وبطريقه القانوني ، وأن إنكار التوقيع بالختم لاختلاس التوقيع به ممن كان تحت  
يده دون علم صاحبه هو في حقيقته طعن بالتزوير يتعين في الإدعاء به سلوك  
الأوضاع المنصوص عليها في المادة ٤٩ وما بعدها من قانون الإثبات .



٢ - إذ أصاب الحكم فى النتيجة التى انتهى إليها فلا يعيبه أو يفسده ما شابه من خطأ فى بعض أسبابه القانونيه إذ لمحكمه النقض أن تتدارك هذا الخطأ متى كان غير مؤثر فى النتيجة الصحيحة التى استقام عليها قضاؤه .

## المحكمة

بعد الأطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن مورث المطعون ضدهم الخمسة الأول أقام الدعوى رقم ١٧٠٤ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى المنصورة على الطاعنتين والمطعون ضده السادس بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٥/٥/١٩٦٥ المتضمن بيعهم له المنزل المبين بالصحيفة لقاء ثمن قدره ١٤٠٠ جنيه . طعنن الطاعنتان بالانكار على التوقيع ببصمة خاتميها على عقد البيع سالف الإشارة ، وبعد أن أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وسماع الشهود قضت بتأريخ ٢٥/٢/١٩٨١ فى الطعن بالإنكار برد وبطلان بصمتى الختمين المتسويتين للطاعنتين على عقد البيع وحددت جلسة لنظر الموضوع وبهذه الجلسة حكمت بصحة ونفاذ عقد البيع فى حدود القدر المبيع من المطعون ضده السادس .



إستأنف مورث المطعون ضدهم الخمسة الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٢٣ لسنة ٣٣ ق المنصودة نذبت المحكمة خبيراً وبعد أن أودع تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٢ بإلغاء الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٥ وفى موضوع الطعن بالإلتكار بصحة توقيع كل من الطاعنتين بالحتم على عقد البيع ثم حكمت بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢ بإلغاء الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٩ وبصحة ونفاذ عقد البيع بالنسبة للقدر المباع من الطاعنتين إلى مورث المطعون ضدهم الخمسة الأول طعنت الطاعتان فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وإذا عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعتان على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والاخلال بحق الدفاع والقصور وفى بيان ذلك تقولان أنهما تمسكا أمام محكمة الاستئناف بدفاع حاصله أن التمتين الموقع بهما على عقد البيع كانا تحت يد شقيقهما المطعون ضده السادس وقام باختلاس توقيعهما على العقد وطلبتا إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك إلا أن الحكم المطعون فيه إذ أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى أو تحقيقه وقضى بإلغاء الحكم الابتدائي دون أن يناقش الأساس الذى بنى عليه أو يعرض لشهادة شهادى مورث المطعون ضدهم الخمسة الأول الذين لم يقررا بمشاهدة الطاعنتين أثناء توقيعهما على العقد فإنه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع والقصور بما يستوجب نقضه .



وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا  
 اعترف منكر التوقيع ببصمة الختم بصحة ختمه أو ثبت لمحكمة الموضوع صحته  
 من الأدلة المقدمة في الدعوى فلا يقبل منه إنكار التوقيع بالختم وتبقى للمحرر  
 حجيته حتى يظعن فيه بالتزوير وبطريقة القانوني ، وأن إنكار التوقيع بالختم  
 لاختلاس التوقيع به من كان تحت يده دون علم صاحبه هو في حقيقته ظعن  
 بالتزوير يتعين في الإدعاء به سلوك الأوضاع المنصوص عليها في المادة ٤٩ وما  
 بعدها من قانون الإثبات . لما كان ذلك وكان دفاع الطاعتين الوارد بمذكرتها  
 المقدمة لمحكمة الاستئناف بإنكار توقيعيهما بالختمين - بعد إعترافيهما بصحة  
 البصمة بهما - لأن الختمين كانا تحت يد شقيقيهما المطعون ضده السادس الذي  
 وقع بهما على عقد البيع خلسة في غيابهما - هو في حقيقته ظعن بالتزوير لم  
 تسلك الطاعتان في سبيل الإدعاء به الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٤٩  
 وما بعدها من قانون الإثبات فلا ينتج أثره القانوني ولا يلتفت إليه ويكون عقد  
 البيع صحيحاً وله حجته قبلهما . وإذ قضى المحكم المطعون فيه بصحة عقد  
 البيع بالنسبة للطاعتين والتفت عن طعنهما بالإتكار لاختلاس توقيعيهما بالختم  
 عليه فإنه يكون قد أصاب في النتيجة التي انتهى إليها ولا يعيبه أو يفسده ما  
 شابه من خطأ في بعض أسبابه القانونية إذ لمحكمة النقض أن تتدارك هذا الخطأ  
 متى كان غير مؤثر في النتيجة الصحيحة التي استقام عليها قضاؤه ويكون  
 النعى عليه على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / وليم رزق بدوي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / طه الشريف نائب رئيس المحكمة وأحمد أبو الحجاج ، عبد الحميد عبد العزيز  
وعبد الرحمن فكومي .

٤٨

الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٥٥ القضائية :

( ١ ) محكمة الموضوع . عقد « تفسير العقد » . نقض .

تفسير العقد . لا يجوز للقاضي الانحراف عن عباراته الواضحة . المقصود بالوضوح .  
حمل عبارات العقد على ما يخالف ظاهرها دون تبرير خطأ . خضوعه لرقابة  
محكمة النقض .

( ٢ ) بيع . عقد .

الوعد بالبيع . اتفاق الطرفين على جميع المسائل الجوهرية من بيع وثمان وعلى مدة إظهار  
الرغبة في الشراء . أثره . انعقاد العقد بمجرد إعلان الرغبة في الميعاد . المادتان ٩٥ ، ١٠١ .  
من القانون المدني .

~~~~~

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز للقاضي عند تفسير العقد

الانحراف عن عباراته الواضحة ، والمقصود بالوضوح هو وضوح الإرادة لا اللفظ
وعلى القاضي إذا ما أراد حمل العبارة على معنى مغاير لظاهرها أن يبين
في حكمه الأسباب المقبولة التي تبرر هذا المسلك وهو يخضع في هذا الشأن
لرقابة محكمة النقض .

٢ - مؤدى نص المادتين ٩٥ ، ١٠١ من القانون المدني أنه متى إتفق الواعد والموعود على جميع المسائل الجوهرية للبيع الموعود به وعلى المدة التى يجب فيها على الموعود إظهار رغبته فى الشراء . يتعقد العقد بمجرد إعلان هذه الرغبة خلال مدة الوعد .

الهدكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٢٠٠٠ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى شمال القاهرة على الشركة المطعون ضدها بطلب إعادة النظر فى العقد المؤرخ ١٩٥٥/١١/١ والحكم برد إلتزامات المتعاقدين إلى الحد المفعول بما يعيد التوازن المالى بين أطراف العقد خاصة ما ورد بالبند العاشر منه فى شأن تحديد ثمن بيع السفدان . وقالوا شرحا لذلك أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٥٥/١١/١ أجز مورثهم إلى الشركة المطعون ضدها الأرض الزراعية الموضحة بالأوراق مقابل خمسون جنيها شهريا للسفدان لمدة خمسين عاما تنتهى فى ٢٨/٢/٢٠٠٥ وتضمن العقد وعداً بالبيع بمبلغ ١٣٠٠ للسفدان الواحد

ويظل الوعد قائما طوال فترة العقد ، وإذا طرأت ظروف إستثنائية عامة لم يكن من الممكن توقعها جعلت الإلتزام مرهقا لهم ويهددهم بخسارة فادحة مما يتعين معه إعادة التوازن إلى أطراف العقد ورد الإلتزامات إلى الحد المعقول ومن ثم أقاموا دعواهم للحكم لهم بالطلبات . نذبت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره ، قضت برفع الأيجار السنوى للقدان وجعله مائه وخمس وعشرون جنيها ويرفع الثمن المحدد لسعر بيع القدان انواحد من أرض التعامل إلى مبلغ أربعون ألف جنيه أستأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٣٢٦ لسنة ٩٨ ق القاهرة كما إستأنفت الشركة المطعون ضدها أيضاً هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٣٦٤ لسنة ٩٨ ق القاهرة . نذبت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره ، قضت بتاريخ ١٦/١/١٩٨٥ برفض الإستئناف الأول وفي الاستئناف الثانى بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفع أجرة الأرض ورفض الدعوى بالنسبة لهذا الشق وبانغاثة فيما قضى به من زيادة قيمة الأرض والحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى ينقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة ، حددت جلسة لنظره وفيها ألتمزت النيابة رأيها .

وحيث إنه مما ينهائى الطاعنون على الحكم المطعون فيه بالسببين الأول والثالث الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسييب وفى بيان ذلك يقولون أن الحكم المطعون فيه أقام قضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان تأسيساً على أن مجال بحث مدى كون الإلتزام مرهقا للطاعنين إنما يكون عند تنفيذ الوعد بالبيع وكان العقد متراخياً حتى نهاية عام ٢٠٠٥ فلا يمكن تقديره قبل ذلك .

إلا أن الوعد بالبيع ولتن ظل قائماً طوال مدة العقد فإن الشركة المطعون ضدها قد أيدت رغبته في الشراء بالمذكرة المقدمة منها لجلسة ١٩٧٩/١٢/١٨ أمام محكمة أول درجة وبالدعوى التي أقامتها برقم ٣٥٩٣ لسنة ١٩٧٦ مدنى كلى شمال القاهرة بطلب الحكم بإيقاع البيع وبصحة ونفاذ الوعد مما يجعل دعواهم قد أقيمت فى الوقت المناسب وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن مجال قبول الوعد بالبيع يتراخى لنهاية عقد الإيجار فإنه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله . ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز للقاضى عند تفسير العقد الإنحراف عن عباراته الواضحة والمقصود بالوضوح هو وضوح الإرادة لا اللفظ وعلى القاضى إذا ما أراد حمل العبارة على معنى مغاير لظاهرها أن يبين فى حكمه الأسباب المقبولة التى تبرر هذا المسلك وهو يخضع فى هذا الشأن لرقابة محكمة النقض . كما أن مؤدى نص المادتين ٩٥ ، ١٠١ من القانون المدنى أنه متى أتنق الواعد والموعود على جميع المسائل الجوهرية للبيع الموعود به وعلى المدة التى يجب فيها على الموعود إظهار رغبته فى الشراء يتعقد العقد بمجرد إعلان هذه الرغبة خلال مدة الوعد . لما كان ذلك وكان عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٥/١١/١ المبرم بين مسووث الطاعنين والشركة المطعون ضدها بشأن إيجار الأطنان الزراعية الموضحة بالعقد بمبلغ خمسين جنيتها سنوياً للقدان ومدة العقد خمسين عاماً وتضمن البند العاشر منه وعدا بالبيع للشركة المطعون ضدها لئى قدر من الأرض موضوع الإيجار لا يقل عن أربعة أفدنه بسعر الفدان الواحد ١٣٠٠ جنيه على أن يظل الوعد بالبيع

قائما طوال مدة الإيجار ومن ثم فإن ظاهر عبارة هذا البند تفيد قيام الوعد بالبيع تعينت به المسائل الجوهرية للبيع والمدة التى يجب فيها أبدأء الرغبة فى الشراء وإذا كانت الشركة المطعون ضدها قد أيدت رغبتها فى شراء أرض النزاع بالمذكرة المقدمة منها لجلسة ١٨/١٢/١٩٧٩ أمام محكمة أول درجة وبالدعوى التى أقامتها برقم ٣٥٩٣ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى شمال القاهرة بطلب الحكم بإيقاع البيع وصحة ونفاذ العقد وكان مؤدى ذلك أن ينعقد العقد وهو مادعا الطاعتين إلى إقامة دعواهم بطلب تعديل الثمن ليتناسب مع الظروف السائدة والتى لم تكن متوقعة وتجعل تنفيذ الوعد بالبيع بالثمن الوارد به مرهقاً لهم وإذا إنتهى الحكم المطعون فيه إلى أن قبول الوعد بالبيع يتراخى لنهاية عقد الإيجار فى سنة ٢٠٠٥ ورتب على ذلك قضاة بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان فإنه يكون قد خرج عن المعنى الظاهر لعبارة العقد دون أن يبين الأسباب السانغة التى دعتة لذلك . وأعقل مدلول المستندات المقدمة مما يعيبه بالقصور فى التسببب أدى إلى الخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد محمود واسم نائب رئيس المحكمة ومضوية
السادة المستشارين / حسين علي حسين ، ويون قديم نائب رئيس المحكمة عزت عمران
ومحمد اسماعيل توالي .

٤٩

الطعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) إيجار « إيجار الأماكن » « التاجير المفروش : الامتداد القانوني
للعقد » .

إمتداد عقد مستأجر السكن المفروش من الباطن وفقا لنص المادة ٤٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧
مناطه . قيام العلاقة الإيجارية بينه وبين المستأجر الأصلي عند العمل بأحكام القانون
المذكور . لا يغير من ذلك إنقضاء عقد المستأجر الأصلي بوفاته وعدم إمتداده لاي من
المستفيدين المشار إليهم بالمادة / ٢٩ .

=====

١ - النص في المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - في شأن
تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المأجر والمستأجر يدل - وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة - على أن مناط اعمال حكمه أن تكون العلاقة الإيجارية
قائمة بين طرفيها عند العمل بأحكام هذا القانون ، وأنه لا يمنع من استفادة
مستأجر العين المفروشة من الإمتداد القانوني للعقد وفقا لهذا النص إنقضاء
العلاقة الإيجارية معه بعد ذلك إذ أن نص المادة ٤٦ المشار إليها صريح وعلى
ما أنصحت عنه مناقشات مجلس الشعب - في أنه يعطى امتدادا قانونيا لعقد
إيجار الشقة المفروشة بالشروط التي حددتها المادة ، ولو انتهى العقد حتى لا
يتعرض المستأجر للطرد ، ولا يغير من هذا النظر انقضاء عقد المستأجر الأصلي
بوفاته وعدم امتداده لاي من المستفيدين المشار إليهم بنص المادة ٢٩ من القانون

رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، طالما أن المستأجر من الباطن قد اكتسب حقا في امتداد
عقده وفقا لنص المادة ٤٦ من قبل وفاة المستأجر الأصلي الذي أجر له العين من باطنه

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام على الطاعن والمطعون ضده الثاني
(بنك ناصر) الدعوى رقم ١٩٣٢ لسنة ١٩٨٢ أمام محكمة الاسكندرية
الابتدائية طالبا الحكم باخلاء الشقة محل النزاع وتسليمها إليه ، وقال بيانا
لدعواه أنه بموجب عقد مؤرخ ١١/١٠/١٩٦٣ استأجرت منه السيدة
الشقة المينة بالصحيفة ثم قامت بتأجيرها من الباطن إلى الطاعن مفروشة ،
وتاريخ ١٩/٢/١٩٨٢ توفيت المستأجرة المذكورة دون وارث ، فأندر الطاعن
بتسليم العين إليه بعد أن انقضى عقد استئجاره لها بانقضاء عقد الإيجار
الأصلي ، وإذ لم يمثل لذلك فقد أقام الدعوى . كما قام الطاعن على المطعون
ضده الأول و ومحافظ الاسكندرية بصفته
الدعوى رقم ٢٧٦٥ لسنة ١٩٨٢ أمام ذات المحكمة طالبا الحكم بثبوت العلاقة
الإيجارية بينه وبين المطعون ضده والسيدتين المذكورتين عن الشقة محل النزاع
اعتبارا من ١/٢/١٩٦٦ وقال بيانا لدعواه انه استأجر في هذا التاريخ الشقة
محل النزاع مفروشة من السيدة ، وإذ ظل يسكن العين
حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فقد أقام الدعوى .

وتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٥ حكمت المحكمة برفض الدعويين . إستأنف المطعون
ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٩٥ لسنة ٢٨ ألاسكندرية ، كما
استأنفه الطاعن بالاستئناف رقم ١١٠ لسنة ٢٩ ألاسكندرية ، وبعد أن أمرت
المحكمة بضم الاستئنافين حكمت بتاريخ ١٩٨٣/٥/٧ فى الاستئناف الأول
بالغاء الحكم المستأنف وبإخلاء العين محل النزاع وتسليمها خالية إلى المطعون
ضده الأول ، وفى الاستئناف الثانى برفضه طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق
النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبذت فيها رأى برفض الطعن ، واذا عرض
الطعن على هذه المحكمة - فى غرفة مشورة - رأت أنه جدير بالنظر ، وحددت
جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينهائى الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون
، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاء باخلاء شقه النزاع ويرفض دعواه
بمقولة أنه لا يستفيد من امتداد عقد استنجاهه للعين وفقا لحكم المادة ٤٦ من
القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - فى شأن إيجار الأماكن - تأسيسا على انقضاء
عقده بإنقضاء عقد المؤجرة له بوفاتها قبل إقامة الدعوى ، فى حين أن النص المذكور
أقر الامتداد القانونى لعقد الإيجار المفروش من الباطن ولو انتهى العقد متى
ظل المستأجر مقيما فى العين المؤجرة له مدة عشر سنوات سابقة على تاريخ
العمل بالقانون ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون معيبا بما
يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا التعى سديد ، ذلك أن النص فى المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩
لسنة ١٩٧٧ - فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر
والمستأجر على أن « يحق للمستأجر الذى يسكن فى عين استأجرها مفروشة »
من مالهما لمدة خمس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون
البقاء فى العين ، ولو انتهت المدة المتفق عليها وذلك بالشروط المنصوص
عليها فى العقد ، ولا يجوز للمؤجر طلب إخلائه الا إذا كان قد أجرها بسبب

إقامته في الخارج ، وثبتت عودته نهائياً أو إذا أغل المستأجر بأحد التزاماته وفقاً « لأحكام البنود (أ ، ب ، ج ، د) من المادة ٣١ من هذا القانون ، فإذا كانت العين قد أجرت مفروشة من مستأجرها الأصلي فإنه يشترط لاستفادة المستأجر من الباطن من حكم الفقرة السابقة أن يكون قد أمضى في العين مدة عشر سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون » يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن مناط اعمال حكمه أن تكون العلاقة الإيجارية قائمة بين طرفيها عند العمل بأحكام هذا القانون ، وأنه لا يمنع من استفادة مستأجر العين المفروشة من الامتداد القانوني للعقد وفقاً لهذا النص انقضاء العلاقة الإيجارية معه بعد ذلك إذ أن نص المادة ٤٦ المشار إليها صريح - وعلى ما أفصحت عنه مناقشات مجلس الشعب - في انه يعطى امتداداً قانونياً لعقد إيجار الشقة المفروشة بالشروط التي حددها المادة ، ولو انتهى العقد حتى لا يتعرض المستأجر للطرء ، ولا يغير من هذا النظر انقضاء عقد المستأجر الأصلي بوفاته وعدم إمتداده لاي من المستفيدين المشار إليهم بنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، طالما أن المستأجر من الباطن قد إكتسب حقاً في إمتداد عقده وفقاً لنص المادة ٤٦ من قبل وفاة المستأجر الأصلي الذي اجر له العين من باطنه واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه بإخلاء شقة النزاع ، ويرفض دعوى الطاعن على سند من انتهاء عقد استيجاره لعين النزاع من الباطن بوفاة المؤجر له - المستأجر الأصلية - دون وارث - بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٩ قبل إقامة الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن واذ حجبه هذا الخطأ عن بحث مدى توافر الشروط الواردة بالنص المذكور من إقامة الطاعن مدة عشر سنوات متصلة بالعين قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في ١٩٧٧/٩/٩ وذلك قبيل وفاة المستأجرة الأصلية فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أمين طومر نائب رئيس المحكمة ومضوية
الساحة الاستشاريين / محمد جمال الحين شلقاني نائب رئيس المحكمة صلاح محمود عويس
محمد رشاد مبروك وقواد شلبس .

٥٠

الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٥٥ القضائية :

(١) نقض « اسباب الطعن » « السبب الوحيد » . نظام عام .

الدفع بعدم الاختصاص القيسى . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض متى كان
مختلطاً بواقع .

(٢) إيجار « إيجار الأماكن » « عقد الإيجار » . « إنتهاء العقد » .

التنبيه بالإخلاء - لانتها - مدة العقد . وجوب اشتغال عباراته على ما يفيد رغبة موجهه
فى إعتبار العقد منتهيا فى تاريخ معين دون اشتراط الفاظ معينة . إفصاح موجه التنبيه عن
السبب فى طلب الاخلاء . أثره . وجوب الوقوف فى اعمال الأثر المترتب على التنبيه عند هنا
السبب طالما لم يتم تغييره . يستوى فى ذلك اقامة دعوى الاخلاء امام القضاء المستعجل أو
القضاء الموضوعى أو ان يعقب الدعوى المستعجلة بالدعوى الموضوعية . إعتداد الحكم
المطعون فيه بالتنبيه الموجه إلى الطاعن قبل رفع الدعوى المستعجلة . لا خطأ . علة ذلك .

(٣) نقض « أسباب الطعن » « السبب المجهل » .

عدم بيان الطاعن ما نسبته للحكم المطعون فيه من فساد فى الاستدلال وأثر ذلك فى
قضائه . نعى مجهل غير مقبول .

١ - اذ كان ما يثيره الطاعن بشأن الاختصاص - مخالفة الحكم المطعون فيه لقواعد الاختصاص القيسى - على الرغم من تعلقه بالنظام العام عملا بالمادة ١٠٩ من قانون المرافعات مختلط بواقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع هو تحقيق مدة عقد الإيجار السارية ومداهما وبالتالي تقديرا لمقابل التقدي عنها فإنه يكون سببا جديدا لا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - مفاد ما نصت عليه المادة ٥٦٣ من القانون المدني - من انتهاء الايجار المتعقد للفترة المعنية لدفع الاجرة بانتقضاء هذه الفترة بناء على طلب أحد المتعاقدين إذا هو نيه على المتعاقدين الآخر بالاخلاء في المواعيد المبينة بالنص - ان التنبيه بالاخلاء هو تصرف قانوني صادر من جانب واحد يتضمن رغبة صاحبه استنادا إلى إرادته في انتهاء العقد فيجب أن يشتمل على ما يقيد - بغير غموض - الافصاح عن هذه الرغبة ولا يلزم احتواء التنبيه الموجه من أحد طرفي العقد إلى الطرف الآخر لاختلاء المكان المؤجر لانتهاء مدته على الفاظ معينة أو تحديد السبب الذي حمل موجه التنبيه إلى طلب الاخلاء مما مؤداه أنه يكفي لتحقيق الاثر المترتب على التنبيه دلالة عبارته في عمومها على القصد منه وهو إبداء الرغبة في اعتبار العقد منتهيا في تاريخ معين اعمالا للحق المستمد من العقد أو نص القانون فتتحل بذلك الرابطة العقدية التي كانت قائمة وينقضى العقد فلا يقوم من بعد إلا بإيجاب وقبول جديدين ، وإذا افصح موجه التنبيه عن السبب الذي صدرت عن إرادته في الإخلاء لزم الوقوف في اعمال الاثر المترتب على التنبيه عن هذا السبب دون سواء والنظر في الدعوى على هذا الاساس . ومن ثم فلا ينمى ذلك الاثر الا إذا غير صوجه التنبيه السبب الذي صدرت عنه إرادته في طلب الإخلاء ليستوى في ذلك ان يقيم الدعوى بالاخلاء امام القضاء المستعجل أو القضاء الموضوعي أو يعقب الدعوى المستعجلة بالدعوى الموضوعية وإذا إلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتد في خصوص

الدعوى بالتنبيه الذى وجه إلى الطاعن قبل رفع الدعوى المستعجلة والذى افصح فيه المطعون عليهم عن رغبتهم فى إعتبار العقد منتهيا بانقضاء مدته فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٣ - إذ اقتصر الطاعن فى بيانه على ما نسبته إلى الحكم المطعون فيه من قساد فى الاستدلال دون بيان اثر ذلك فى قضائه فإن النعى يكون مجهلا وغير مقبول

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٢٦٧٩ لسنة ١٩٨٠ مدنى شمال القاهرة الإبتدائية بطلب الحكم بإخلاء الطاعن من الارض الفضاء المبينة بصحيفة الدعوى والتسليم وقالوا بيانا لذلك انه بموجب عقد إيجار استأجر الطاعن من مورثهم الارض محل النزاع لاستعمالها « ورشة طوب » نظير اجرة سنوية مقدارها ١٢٠ جنيه لمدة خمس سنوات تبدأ من ١٩٥٧/٨/١ وتجدد العقد لمدد متعاقبة ، وأن رغبوا فى عدم تجديده ، بعد انتهاء مدته الاخيرة فى ١٩٧٩/٧/٢١ فقد انفروا الطاعن برغبتهم هذه فى ١٩٧٩/٤/٢ غير انه لم يستجب لذلك . فاقاموا الدعوى بطلبيهما سالفى البيان ، ويتارىخ ١٩٨٤/١١/٢١ اجابت المحكمة المطعون عليهم إلى طلبيهما ، إستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٩٨٠ سنة ١٠١ ق مدنى لدى محكمة استئناف القاهرة التى حكمت بتاريخ ١٩٨٥/٤/١٧ بتأييد الحكم

المستأنف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت انه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن اقيم على ثلاثة اسباب ينعي الطاعن بالاول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون لمخالفته قواعد الاختصاص المتعلقة بالنظام العام ، وفي بيان ذلك يقول أن العقد محل النزاع تمجدد لمدة سنة تبدأ من ١٩٧٨/٨/١ حتى ١٩٧٩/٧/٣١ فتقدر قيمة الدعوى بالمقابل التقدي لمدة العقد الاخيرة ومقدارها ١٢٠ جنيها وذلك عملا بنص المادة ٨/٣٧ من قانون المرافعات وينعقد الاختصاص لمحكمة المواد الجزائية وإذا كان هذا الاختصاص متعلقا بالنظام العام فإنه يحق له اثارة ذلك لأول مرة امام محكمة النقض

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك انه لما كان ما يثيره الطاعن بشأن الاختصاص في سبب النعي - على الرغم من تعلقه بالنظام العام عملا بالمادة ١٠٩ من قانون المرافعات - مختلط بواقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع هو تحقيق مدة عقد الإيجار السارية ومداها وبالتالي تقدير المقابل التقدي عنها فإنه يكون سببا جديدا لا تجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تأويله وتفسيره وفي بيان ذلك يقول أنه دفع امام محكمة الإستئناف بعدم قبول الدعوى لعدم سبقها بالتنبيه عليه بالاخلاء إذ لا يفنى عن ذلك التنبيه الموجه اليه من المطعون عليهم بتاريخ ٧٩/٤/٢ فقد اقصحت عباراته عن ان المقصود منه هو اقامة دعوى مستعجلة بطرده من العين محل النزاع واذا قضى نهائيا برفضها فقد عاد المتعاقدان إلى الحالة التي كانوا عليها قبل اقامة تلك الدعوى وانتهى اثر التنبيه المشار اليه لاستنفاد الغرض منه مما مؤداه انه كان يتعين على المطعون عليهم توجيه تنبيه آخر له قبل اقامة الدعوى

المائلة وإذا اعتد الحكم المطعون فيه بالتنبيه السابق الذي صدر بشأن الدعوى المستعجلة فإنه يكون قد خالف القانون

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك انه لما كان مفاد ما نصت عليه المادة ٥٦٣ من القانون المدني - من انتهاء الإيجار المتعقد للفترة المعينة لدفع الاجرة بانقضاء هذه الفترة بناء على طلب احد المتعاقدين إذا هو - نيه على المتعاقد الآخر بالاخلاء في المواعيد المبينة بالنص ان التنبيه بالاخلاء هو تصرف قانوني صادر من جانب واحد يتضمن رغبة صاحبه إستنادا إلى إرادته في إنهاء الإيجار فيجب أن يتضمن على ما يفيد - بغير غموض - الافصاح عن هذه الرغبة ولا يلزم احتواء التنبيه الموجه من احد طرفي العقد إلى الطرف الآخر لاختلاء المكان المأجور لانتهاء مدته على الفاظ معينة أو تحديد السبب الذي حمل موجه التنبيه إلى طلب الإخلاء، مما مؤداه أنه يكفي لتحقيق الاثر المترتب على التنبيه دلالة عبارته في عمومها على القصد منه وهو ابداء الرغبة في إعتبار العقد منتهايا في تاريخ معين إعمالاً للحق المستمد من العقد أو نص القانون فتتحل بذلك الرابطة العقدية التي كانت قائمة وينقضى العقد فلا يقوم من بعد بإيجاب وقبول جديدين ، وإذا أفصح موجه التنبيه عن السبب الذي صدرت منه إرادته في الإخلاء لزم الوقوف في إعمال الأثر المترتب على التنبيه عند هذا السبب دون سواء والنظر في الدعوى على هذا الاساس ، ومن ثم فلا ينمحي ذلك الأثر إلا إذا غير موجه التنبيه السبب الذي صدرت عنه إرادته في طلب الإخلاء . يستوى في ذلك أن يقيم الدعوى بالاخلاء امام القضاء المستعجل أو القضاء الموضوعي أو يعقب الدعوى المستعجلة بالدعوى الموضوعية ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتد في خصوص هذه الدعوى بالتنبيه الذي وجه إلى الطاعن قبل رفع الدعوى المستعجلة والذي أفصح فيه المطعون عليهم عن رغبتهم في إعتبار العقد منتهايا بانقضاء مدته فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعم ، عليه بهذا السبب على غير اساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ، إذ استدل على أن الأرض محل النزاع أرض قضاة من عبارة وردت بعقد الإيجار تفيد أن محل العقد قطعة أرض قضاة لاستعمالها ورشة طوب رغم أن ما تفيد عبارات العقد مجتمعه إلى أنسب على أرض القضاة لا عبارة في ذلك بالفرض من استنجاها .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن الطاعن إذ اقتصر في بيانه على ما نسب إلى الحكم المطعون فيه من فساد في الاستدلال دون بيان أثر ذلك في قضائه فإن النعى يكون مجهلا وغير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / درويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة ومضوية
الساحة المستشارين / محمد عبد المنعم حافظ ، د . رفعت عبد المجيد نائب رئيس
المحكمة ، محمد خيرى الجندى وعبد المال السمان .

٥١

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٥٧ القضائية :

(١) قضية « دعوى القسمة » . محكمة الموضوع . اختصاص . دعوى .
دعوى . القضية . اختصاص المحكمة الجزئية إستثنائيا بنظرها ايا كانت
قيمتها .

توقف الفصل فى دعوى القسمة على الفصل فى منازعة تخرج عن اختصاص هذه
المحكمة . أثره . وجوب وقف دعوى القسمة لحين الفصل نهائيا فى هذه المنازعة وإحالة هذه
المنازعة إلى المحكمة الابتدائية المختصة بنظرها . مؤداه . اعتبار الدعوى بهذه المنازعة مرفوعة
أما المحكمة الابتدائية ومتصلة بها قانونا دون حاجة لاتباع الطريق العادى لرفع الدعاوى .

(٢) وكالة « حدود الوكالة » « الوكالة بالخصومة » . إثبات « طرق
الإثبات » « الإقرار » .

الإقرار الصادر من الوكيل أمام القضاة الذى ينطوى على تصرف قانونى . وجوب
إستناذه إلى توكيل خاص .

١ - النص في الفقرة الأولى من المادة ٨٣٦ من القانون المدني والنص في المادة ٨٣٨ من هذا القانون يدل على أن الشارع ناط بمحكمة المواد الجزئية إختصاصا إستثنائياً بنظر دعوى قسمة المال الشائع أيا كانت قيمتها ويمتد إختصاصها إلى المنازعات المتعلقة بتكوين الحصص أما غير ذلك من المنازعات الأخرى فلا تختص إلا إذا كان يدخل في إختصاصها العادي ، فإذا ما أثبتت في دعوى القسمة منازعة لا تتعلق بتكوين الحصص وتخرج عن الإختصاص العادي للمحكمة الجزئية وجب عليها إن رأت جدبتها أن توقف دعوى القسمة لحين الفصل نهائيا في هذه المنازعة ، وهي لا تكتفى في ذلك بإصدار حكم بالوقف بل ينبغي أن يكون الحكم مقرونا بإحالة المنازعة إلى المحكمة الابتدائية المختصة بنظرها وأن تعين للخصوم الجلسة التي يحضرون فيها مما يستتبع أن تكون الدعوى بتلك المنازعة قد رفعت أمام المحكمة الابتدائية واتصلت بها قانوناً بمقتضى هذه الإحالة دون حاجة لأن يسلك الخصوم الطريق العادي لرفع الدعاوى المنصوص عليه في المادة ٦٣ من قانون المرافعات إذ قد إستثنت هذه المادة بصريح نصها من اتباع هذا الطريق ما ينص عليه القانون من سبيل آخر لرفع الدعاوى ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المنازعة التي أثبتت في دعوى القسمة على ملكية العقار قد أحيلت إلى محكمة قنا الابتدائية للفصل فيها إعمالا لحكم المادة ٨٣٨ من القانون فإن الدعوى بهذه المنازعة تكون قد رفعت واتصلت بها تلك المحكمة على نحو يتفق وصحيح القانون .

٢ - مقتضى ما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ٧٠٢ من القانون المدني والمادة ٧٦ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان الإقرار الصادر من الوكيل أمام القضاء منظوبا على تصرف قانوني هو النزول عن حق فإنه يعد عملا من أعمال التصرف التي يتعين أن يصدر بها توكيل خاص أو أن يرد ضمن توكيل عام ينص فيه صراحة على هذا التفويض .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٢٤٧ لسنة ١٩٥٨ مدنى محكمة
دشنا الجزئية طالبا الحكم أصليا بفرز وتجنيب مساحة ٩٢ مترا مربعا من مساحة
٣٢٠ مترا مربعا بالعقار المين الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى المرموز له
بالجدول حرف « أ » واحتياطيا الحكم بفرز وتجنيب ذات القدر من مساحة ٣٢٠
مترا مربعا بالعقار الموضح بصحيفة الدعوى المرموز له بالجدول حرف « ب » ،
وبتاريخ ١٣ من مارس سنة ١٩٧٢ قضت المحكمة بإثبات تنازل الطاعن عن طلبه
الاحتياطى وإيقاع البيع على العقار المرموز له بالجدول حرف « أ » لعدم إمكان
قسمته عينا ، إستأنف المحكوم عليهم هذا الحكم لدى محكمة قنا الابتدائية
بهيئة استئنافية وقيد إستئنافهم برقم ١٢١ لسنة ١٩٧٢ طالين الحكم أصليا
ببطلان الحكم المستأنف واحتياطيا الحكم برفض الدعوى ومن باب الاحتياط
الكلى وقف الدعوى حتى يفصل نهائيا فى النزاع على الملكية ، فقضت المحكمة
ببطلان الحكم المستأنف وبوقف دعوى القسمة حتى يفصل فى المنازعة على
الملكية وأحالت الدعوى بشأنها إلى محكمة قنا الابتدائية التى حكمت بتاريخ
٢٨ من يناير سنة ١٩٨٥ بتثبيت ملكية الطاعن لمساحة ٩٢ مترا مربعا شيوعا
فى مساحة ٣١٤ مترا مربعا المرموز لها بالصحيفة بالجدول حرف « أ » ،
إستأنف المطعون ضدهما السابع والثامن هذا الحكم لدى محكمة استئناف قنا
بالاستئناف رقم ١١٤ لسنة ٤ قضائية طالين الحكم بإلغائه لبطلانه ،
كما إستأنفه مورث المطعون ضدهم السنة الأولى لدى ذات المحكمة وقيد إستئنافه

برقم ١٥٤ لسنة ٤ قضائية طالبا إلغاء والحكم بانها . الإجراءات أو برفض الدعوى ، أمرت المحكمة بضم الاستئناف الأول إلى الاستئناف الثانى ، وتاريخ الأول من نوفمبر سنة ١٩٨٦ حكمت بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم ثبوت ملكية الطاعن لمساحة ٩٢ مترا مربعا من العقار المبين بصحيفة دعوى القسمة رقم ١٢٤٧ لسنة ١٩٥٨ مدنى دشنا الرموز بالجدول حرف (أ) ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدم المطعون ضدهم الثلاثة الأول مذكرة طلبوا فيها الحكم أصليا بعدم قبول الطعن واحتياطيا رفضه ، وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى يرفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن أساس الدفع بعدم قبول الطعن ، أن الطاعن لم يحدد طلباته بشأن المنازعة على ملكية العقار الشائع أمام المحكمة الجزئية التى نظرت دعوى القسمة ، وعندما أحيلت القضية إلى المحكمة الابتدائية لم يعرض الطاعن طلباته عليها فى تلك المنازعة ولم يسلك بشأنها طريق رفع الدعوى المقرر بالمادة ٦٣ من قانون المرافعات فيكون الطعن واردا على غير دعوى ، ولا يغير من هذا النظر القرار الصادر بإحالة القضية إلى المحكمة الابتدائية ذلك أن الإحالة فى هذه الصورة التى لم يتبع فيها الطاعن عرض المنازعة على الملكية وفقا للطريق المنصوص عليه فى القانون تعتبر قاصرة على دعوى قسمة العقار الشائع مما كان يستوجب من المحكمة الابتدائية القضا . بإنها . إجراءات تلك الدعوى دون أن تنطرق للفصل فى النزاع على الملكية الذى لم يطرح طبقا للإجراءات التى رسمها القانون سواء . أمام المحكمة المحيلة أو المحكمة المحال إليها وهو الأمر الذى تمسك به المطعون ضدهم الثلاثة الأول فى دفاعهم أمام محكمة الاستئناف ولكن تلك المحكمة رفضته بأسباب حكمها .

وحيث إن الدفع غير سديد ذلك بأن النص فى الفقرة الأولى من المادة ٨٣٦ من القانون المدنى على أنه « إذا اختلف الشركاء فى اقتسام المال الشائع فعلى من يريد الخروج من الشيوع أن يكفل باقى الشركاء الحضور أمام المحكمة الجزئية » والنص فى المادة ٨٣٨ من هذا القانون على أن « تفصل المحكمة الجزئية فى المنازعات التى تتعلق بتكوين الحصص وفى كل المنازعات الأخرى التى تدخل فى اختصاصها ٢- فإذا قامت منازعات لا تدخل فى اختصاص تلك المحكمة كان عليها أن تحيل الخصوم إلى المحكمة الابتدائية وأن تعين لهم الجلسة التى يحضرون فيها وتوقف دعوى القسمة إلى أن يفصل نهائيا فى تلك المنازعات » . . يدل على أن الشارع ناط بمحكمة المواد الجزئية اختصاصاً إستثنائياً بنظر دعوى قسمة المال الشائع أيا كانت قيمتها ويمتد اختصاصها إلى المنازعات المتعلقة بتكوين الحصص أما غير ذلك من المنازعات الأخرى فلا تختص به إلا إذا كان يدخل فى اختصاصها العادى ، فإذا ما أثيرت فى دعوى القسمة منازعة لا تتعلق بتكوين الحصص وتخرج عن الاختصاص العادى للمحكمة الجزئية وجب عليها إن رأت جديتها أن توقف دعوى القسمة لحين الفصل نهائيا فى هذه المنازعة ، وهى لا تكتفى فى ذلك بإصدار حكم بالوقف بل ينبغى أن يكون الحكم مقروناً بإحالة المنازعة إلى المحكمة الابتدائية المختصة بنظرها وأن تعين للخصوم الجلسة التى يحضرون فيها مما يستتبع أن تكون الدعوى بتلك المنازعة قد رفعت أمام المحكمة الابتدائية واتصلت بها قانوناً بمقتضى هذه الإحالة دون حاجة لأن يسلك الخصوم الطريق العادى لرفع الدعوى المنصوص عليه فى المادة ٦٣ من قانون المرافعات إذ قد إستثنت هذه المادة بصريح نصها من اتباع هذا الطريق ما ينص عليه القانون من سبيل آخر لرفع الدعاوى .

لما كان ذلك وكان الشاىء من الأوراق - أن المنازعة التى أثيرت فى دعوى القسمة على ملكية العقار قد أحيلت إلى محكمة قنا الابتدائية للفصل فيها إعمالاً لحكم المادة ٨٣٨ من القانون المدنى فإن الدعوى بهذه المنازعة تكون قد رفعت واتصلت بها تلك المحكمة على نحو يتفق وصحيح القانون وبالتالي يكون الحكم الصادر

من محكمة الإستئناف طعنا فى حكم المحكمة الابتدائية جائزا الطعن فيه بطريق
التقض عملا بالمادة ٢٤٨ من قانون المرافعات ، ويضخى الدفع المبدى من
المطعون ضدهم الثلاثة الأول بعدم قبول الطعن على غير أساس .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه الفساد فى الإستدلال
والتصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه أقام قضاء
بعدم ثبوت ملكيته لحصة فى العقار المين بصحيفة دعوى القسمة المرموز له
بالجدول حرف « أ » على ما ورد بمذكرة محاميه بتاريخ ٢٦ / ١٠ / ١٩٧٦ التى
قدمها إلى محكمة دشنا الجزئية لدى نظرها دعوى قسمة العقار الشائع والتى
طلب فيها بيع العقار المرموز له بالجدول حرف « ب » من صحيفة تلك الدعوى
وإذ استخلصت المحكمة من هذا الطلب أن الطاعن أجاز عقد التبادل وقبل أن
تكون الحصة المملوكة له فى العقار المرموز له بالجدول حرف « ب » وإعتبرت أن
محاميه الذى قدم هذه المذكرة مفوضا فى إجراء هذا التصرف القانونى دون أن
تطلع هذه المحكمة على سند وكالة هذا المحامى ، وتقف على ما إذا كانت هذه
الوكالة تتسع لتفويض الوكيل فى مباشرة التصرف الذى أجراه فإن قضاها
يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا التعى سديد ، ذلك بأنه لما كان مقتضى ما تنص عليه الفقرة
الأولى من المادة ٧٠٢ من القانون المدنى والمادة ٧٦ من قانون المرافعات -
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان الإقرار الصادر من الوكيل
أمام القضاء منظوماً على تصرف قانونى هو النزول عن حق فإنه يعد عملا من
أعمال التصرف التى يتعين أن يصدر بها توكيل خاص أو أن يرد ضمن توكيل
عام ينص فيه صراحة على هذا التفويض ، وكان يبين من قرارات الحكم المطعون فيه

أنه أقام قضاة بعدم ثبوت ملكية الطاعن في العقار المرموز له بالجداول حرف (أ) من صحيفة دعوى القسمة على قوله « أنه بالرجوع إلى تلك المذكرة رقم « ٥ دوسيه » والمقدمة من محامى » رافع دعوى القسمة « يبين أنه طلب في صراحة إيقاع البيع في العقار المبين بحرف (ب) وأقر في المذكرة أن حقه قد انتقل إلى العقار المذكور بعد إجراء التبادل ، وإذا كان المدعى في تلك الدعوى قد طلب احتياطيا القضاء بذلك فإن محاميه يكون قد تصرف في حدود تفويضه ، ويكون المدعى قد قبل ضمنا الإلتزام بالقسمة وقبل أن يكون نصيبه في العقار المذكور - دون العقار الآخر « ، وكان الواضح أن هذا الإقرار الذى تضمنته مذكرة محامى الطاعن المقدمة للمحكمة الجزئية التى نظرت دعوى القسمة ينطوى على عمل من أعمال التصرف هو النزول عن الحق المدعى به أمام القضاء ، مما يلزم أن يصدر به توكيل خاص أو أن يرد بنص صريح فى توكيل عام ، وإذا أعمل الحكم المطعون فيه أثر هذا الإقرار ، واعتبره ملزما للطاعن مرتبا على ذلك قضاة بعدم ثبوت ملكيته في العقار المرموز له بالجداول حرف « أ » المبين بصحيفة دعوى قسمة العقار الشائع دون أن تطلع المحكمة على سند وكالة محاميه ، وما إذا كانت تلك الوكالة تتسع لهذا الإقرار الذى ورد بالمذكرة ، فإن حكمها يكون معيبا بالفساد فى الإستدلال والقصور فى التسييب بما يوجب نقضه . لهذا السبب دون حاجة ليبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد رافت خفاجى نائب رئيس المحكمة ومضوية
السادة المستشارين / محمد وليد الجارص، محمد بدر الدين نوفق، شكري جمعه حمين
ومحمد محمود عبد اللطيف .

٥٢

الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) إثبات « خبوة » محضمة الموضوع .

طلب نذب خبير فى الدعوى لمحكمة الموضوع الإلتفات عنه طالما وجدت فى أوراق
الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها .

(٢) إيجار « إيجار المساكن » إقامة المستأجر مبنى مملوكاً له مكون
من أكثر من ثلاث وحدات .

إقامة المستأجر مبنى مملوكاً له يتكون من أكثر من ثلاث وحدات فى تاريخ لاحق
لإستجاره . تخييره بين إخلاء العين المؤجرة له أو توفيره وحدة ملائمة للمالك أو لأحد أقاربه
حتى الدرجة الثانية فى المبنى الذى أقامة . م ٢/٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

إسقاط حقه فى التخيير بتأجيله وحدات المبنى أو بيعها للغير وجوب إخلائه للعين المؤجرة
له . علة ذلك .

=====

١ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا على محكمة
الموضوع إن هى إلتفتت عن طلب تعيين خبير فى الدعوى طالما أنها وجدت
فى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها .

٢ - النص فى الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - يدل على أن إلتزام المستأجر الذى إستحدثه هذا النص إلتزام تخيبرى بين محلين أحدهما إخلاء العين المؤجرة له والثانى هو توفير مكان ملائم لما لك هذه العين لأحد أقاربه حتى الدرجة الثانية فى المبنى الذى أقامه بحيث يكون له الحق فى إختيار أحد هذين المحلين إلا أنه إذا أسقط هذا الحق فبأدأ بتأجير وحدات هذا المبنى أو باعها للغير ينقلب هذا الإلتزام التخيبرى إلى إلتزام بسيط له محل واحد هو إخلاء العين المؤجرة لأن هذا التصرف يدل على إنعدام الرغبة فى توفير مثل ذلك المكان الملائم فى المبنى الجديد . لما كان ذلك وكان الثابت - فى الأوراق - وحصله الحكم المطعون فيه - أن دفاع الطاعن قام على أنه أكر وحدات المبنى الذى أقامه جميعاً بعقود ثابتة التاريخ - قدمها لمحكمة الموضوع فإنه يكون قد أسقط خياره ذاك ويكون للمؤجر طلب إخلائه من العين المؤجرة له .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام على الطاعن الدعوى ٧٦ سنة ١٩٨٢ مدنى الجيزة الإبتدائية بطلب إخلاء الشقة المينة فى الصحيفة وتسليمها له . وقال بياناً لدعواه أن الطاعن يستأجر منه هذه الشقة بعقد مؤرخ ١ / ٩ / ١٩٧٢ وإذ أقام - فى تاريخ لاحق - مبنى مملوكاً له مكوناً من أكثر من ثلاث وحدات فقد خير بين تأجير إحداها لإبنه البالغ وترك الشقة سكنه إلا أنه رفض فأقام دعواه . ومحكمة أول درجة حكمت بالإخلاء والتسليم . إستأنف الطاعن هذا

الحكم بالإستئناف رقم ٣٩٣٣ لسنة ١٠٠٦ ق القاهرة . ويتأريخ ١٥/١/١٩٨٥
قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق
التقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وإذ عرض
الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت
النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينهى الطاعن بشأنهما على الحكم المطعون
فيه مخالفة الثابت بالأوراق والفساد فى الإستدلال . وفى بيان ذلك يقول أن
الحكم المطعون فيه إنتهى إلى توافر شروط إعمال المادة ٢٢ / ٢ من القانون
رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ إستناداً إلى أنه لا يمارى فى إقامة مبنى مكون من أكثر
من ثلاث وحدات فى تاريخ لاحق على إستنجاهه الشقة موضوع النزاع - فى
حين أنه لم يقل ذلك -، وإلى ما جاء فى المحضر رقم ٢٢١٩ سنة ١٩٨٢ إدارى
الهمم فى حين أن محاضر الشرطة يعوزها الثقة لعدم دقتها ، فضلاً أن أقوال
الشاهدين اللذين سئلا فى ذلك المحضر لا تؤدى إلى ما إستخلصه الحكم منها
الأمر الذى كان يتعين معه الإستجابة لطلبه تدب خبير فى الدعوى ، وإذ رفضت
المحكمة هذا الطلب فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود فى جملته ، ذلك أن الطاعن أقام إستئنافه على
أسباب ثلاثة حاصلها أنه تملك المبنى سالف البيان وقام بتأجير وحداته جميعاً
قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ المشار إليه . وأنه لا دليل فى
الأوراق على إكتمال أهلية ابن المطعون ضده وحاجته إلى وحدة من وحدات ذلك
المبنى مما مؤداه أنه لا ينازع فى أنه أنشأ مبنى مكوناً من أكثر من ثلاث وحدات
بعد إستنجاهه الشقة موضوع النزاع . وإذ حصل الحكم المطعون فيه من أقواله
هذا المعنى فإنه لا يكون قد خرج بها عن مدلولها ، ولما كانت أقوال الشاهدين

الذين سئلا في المحضر رقم ٢٢١٩ سنة ١٩٨٢ إدارى الهرم لا تخرج في مضمونها عما إستخلصه الحكم المطعون فيه منها فإن النعى عليه بمخالفة الثابت في الأوراق وبالفساد في الإستدلال يكون على غير أساس ، وإذا كان المقرر - وعلى ما جرى به قضا - هذه المحكمة أنه لا على محكمة الموضوع أن هي التفتت عن طلب تعيين خبير في الدعوى طالما أنها وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها ، فإن النعى بهذا السبب في جملته لا يعدو أن يكون مجادلة فيما لمحكمة الموضوع سلطة فهمه وتقديره وهو ما تنحسر عنه رقابة محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول من سببى الطعن الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه بافتراض صحة ما إنتهى إليه الحكم من توافر شروط أعمال المادة ٢٢/٢ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ فقد كان يتعين على محكمة الموضوع تخييره بين إخلاء الشقة موضوع النزاع وبين توفير وحده في المبنى الذى أقامه لابن المطعون ضده ، وإذا إكتفى الحكم فى هذا الصدد بمجرد قيام المطعون ضده بإنتازه فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك إنه وإن كان النص فى الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ على أن « إذا أقام المستأجر مبنى مملوكاً له يتكون من أكثر من ثلاث وحدات فى تاريخ لاحق لإستئجاره يكون بالحيار بين الإحتفاظ بمسكنه الذى يستأجره أو توفير مكان ملائم لملكه أو أحد أقاربه حتى الدرجة الثانية بالمبنى الذى أقامه بما لا يجاوز مثلى الأجرة المستحقة له عن الوحدة التى يستأجرها منه » يدل على إن التزام المستأجر الذى إستحدثه هذا النص إلتزام تخييرى بين محلين أحدهما إخلاء العين المؤجرة له والثانى هو توفير مكان ملائم لملك هذه العين أو لأحد أقاربه حتى الدرجة الثانية فى المبنى الذى أقامة بحيث يكون له الحق فى إختيار احد هذين المحلن

- إلا أنه إذا أسقط هذا الحق فبإدراكه بتأجير وحدات هذا المبنى أو بيعها للغير
 ينقلب هذا الإلتزام التخيري إلى إلتزام بسيط له محل واحد إخلاء العين
 المؤجرة لأن هذا التصرف يدل على إنعدام الرغبة في توفير مثل ذلك المكان
 الملائم في المبنى الجديد لما كان ذلك وكان الثابت في الأوراق - وحصله الحكم
 المطعون فيه - أن دفاع الطاعن قام على أنه أجر وحدات المبنى الذي أقامه
 جميعاً بمقود ثابت التاريخ - قدمها لمحكمة الموضوع فإنه يكون قد أسقط
 خياره ذاك ويكون للمؤجر طلب إخلائه من العين المؤجرة له . وإذا إلتزم الحكم
 المطعون فيه هذا النظر - في نتيجته - فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً
 صحيحاً ويكون النعي عليه بهذا السبب غير سديد .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / جرجس أسحق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد فتحي الجمهودي وعبد الحميد الشافعي نائب رئيس المحكمة
(بواهييم الطويلة وعبد الناصر السباعي .

٥٣

الطعن رقم ١٨٠٦ ، ١٨٤٥ لسنة ٥٦ القضائية : -

(١ ، ٢ ، ٣) عقد بيع فوائد . عرف . محكمة الموضوع . نقض .
« سلطة محكمة النقض »

(١) إستحقاق البائع للفوائد عما لم يدفع من الثمن . شرطه . تسليم المبيع للمشتري .
وقابليته لإنتاج ثمرات أو إيرادات أخرى . إستحقاقها بغير حاجة إلى وجود إتفاق عليها .
مؤدى ذلك . عدم جواز الإعفاء منها إلا إذا وجد إتفاق أو عرف . م ٤٥٨ مدني . علة ذلك
قابلية الوحدة السكنية المبنية لأن تنتج ثمرات .

(٢) تحرى العرف في ذاته والتثبت من قيامه . من سلطة محكمة الموضوع . لارقابة
لمحكمة النقض عليها إلا إذا حادت عن تطبيق عرف ثبت وجوده .

(٣) تسليم المبيع للمشتري وقابليته لأن ينتج ثمرات أو إيرادات أخرى . أثره . .
إستحقاق الفوائد من تاريخ تسليم المشتري المبيع . القضا . بإستحقاقها من تاريخ المطالبة
القضائية . خطأ في القانون .

////////////////////

١ - نص الفقرة الأولى من المادة ٤٥٨ من القانون المدني صريح في أن
للبيع الفوائد القانونية عما لم يدفع من الثمن متى كان قد سلم المبيع للمشتري

وكان هذا المبيع قابلاً لإنتاج ثمرات أو إيرادات أخرى ، وتجب هذه الفوائد بغير حاجة إلى وجود إتفاق عليها ، ولا يعفى المشتري منها إلا إذا وجد إتفاق أو عرف يقضى بهذا الإعفاء ، ولم يفرق هذه المادة بين ما إذا كان الثمن الذى لم يدفع حال الأداء أو مؤجلاً ، وحكم هذه المادة يقوم على أساس من العدل الذى يأبى أن يجمع المشتري بين ثمره البدلين المبيع والثمن ، ويعتبر إستثناء من القاعدة المقررة فى المادة ٢٢٦ من القانون المدنى التى تقضى بأن الفوائد القانونية لا تستحق إلا عن دين حل آداؤه وتأخر المدين فى الوفاء به ومن تاريخ المطالبة القضائية بها وكان عقد بيع الشقة موضوع الدين قد خلا من إتفاق الطرفين على عدم إستحقاق البائع لفوائد عما لم يدفع من الثمن فإنهما يكونا قد تركا أمر هذه الفوائد لما تقضى به المادة ٤٥٨ من القانون المدنى وإذا قضى الحكم المطعون فيه بإستحقاق البائع لفوائد الثمن المؤجل إعمالاً للنص السالف فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون ، ولا يجدى الطاعن ما تمسك به من أن الشقة يستعملها سكناً خاصاً له وأنها لا تنتج إيرادات إذ أن مناط إستحقاق البائع للفوائد القانونية عما لم يدفع من الثمن هو تسليمه المبيع للمشتري قابلاً أن ينتج ثمرات أو إيرادات أخرى ولو لم ينتج ذلك بالفعل على النحر الذى أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى للقانون المدنى بما لا محل معه لتعيين مقدارها وكان المطعون عليه قد تسلم الشقة ووضع يده عليها من تاريخ عقد البيع فإنها تكون قابلة لأن تدر عليه - بما فى إستطاعته الحصول عليه حتى ولو كان يستعملها سكناً خاصاً له .

٢ - لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن تحرى العرف فى ذاته والتثبت من قيامه من أمور الموضوع التى لا تخضع لرعاية محكمة النقض إلا حيث يعيد قاضى الموضوع عن تطبيق عرف ثبت لديه وجوده ، وهذا يقتضى التمسك به أمام محكمة الموضوع حتى يمكنها التثبت من أمر قيامه ،

وإذ يبين من الأوراق أن الطاعن لم يدع أمام محكمة الموضوع بوجود عرف يمنع تقاضى بائع الوحدة السكنية لفوائد عن الثمن المؤجل فإنه لا يجوز التحدى بهذا العرف لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ - مناط إستحقاق البائع للفوائد عن الثمن المؤجل وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٤٥٨ من القانون المدنى أن يكون المبيع قد تم تسليمه للمشتري قابلاً لأن ينتج ثمرات أو إيرادات - أخرى ومن ثم تستحق الفوائد فى هذه الحالة من تاريخ تسلم المشتري للمبيع ، وكان البين من الأوراق - وما لا خلاف عليه بين طرفى الدعوى - أن المطعون عليه قد تسلم الشقة التى إشتراها من الطاعن فى ومن ثم فإن الأخير يستحق الفوائد عما لم يدفع من الثمن إعتباراً من هذا التاريخ وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإستحقاقه للفوائد إعتباراً من تاريخ المطالبة الحاصلة فى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدالة .

حيث إن الطعنين إستوفيا أوضاعهما الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن فى الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥٦ ق (المطعون عليه فى الطعن رقم ١٨٤٥ لسنة ٥٦ ق) أقام الدعوى رقم ٢٢٠٢ لسنة ١٩٨٤ مدنى جنوب القاهرة الإبتدائية ضد المطعون عليه (الطاعن فى الطعن رقم ١٨٤٥ لسنة ٥٦ ق) بطلب الحكم - حسب طلباته الختامية - بإلزامه بأن يدفع له مبلغ عشرة آلاف جنيه منه مبلغ ٤٥٠٠ جنيهاً تمثل الفوائد القانونية عن مبلغ ١٩٠٠٠ جنيهاً

مؤجل ثمن الشقة التى باعها له وذلك إعتباراً من ٢٧ / ١ / ١٩٨٢ حتى تمام السداد ، ومبلغ ٥٥٠٠ جنيهاً قيمة فروق صرف العملة بين الدولار الأمريكى والجنية المصرى عن أقساط الثانى والثالث والرابع والتى سدها له بالجنية المصرى ، وقال بياناً لذلك أنه بموجب عقد بيع مؤرخ ١٩٨٢/١/٢٧ باع للمطعون عليه الشقة الموضحة به وبصحيفة الدعوى لقاء ثمن مقداره / ٢٧٠٠٠ جنيهاً سدد منه مجلس العقد ثمانية آلاف جنيه واتفق على سداد الباقي ومقداره / ١٩٠٠٠ جنيهاً على أقساط ، وقد إتفقا شفاهة فى مجلس العقد على أن تسدد الأقساط بالدولار الأمريكى ، إلا أن المطعون عليه بعد أن سدد له القسط الأول بالدولار سدد الأقساط الثانى والثالث والرابع بالجنية المصرى ، وإذ يستحق فوائد عن مؤجل الثمن إعمالاً للفقرة الأولى من المادة ٤٥٨ من القانون المدنى ، كما يستحق فرق صرف العملة بين الدولار الأمريكى والجنية المصرى عن الأقساط المشار إليها فقد أقام الدعوى ، بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٧ - حكمت المحكمة برفض الدعوى ، إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٢١٤٨ لسنة ١٠٢ ق ، وبتاريخ ١٩٨٦/٤/٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلب الفوائد وألزمت المطعون عليه بأن يدفع للطاعن الفوائد القانونية بواقع ٤٪ عن مؤخر الثمن وقدره تسعة عشر ألف جنيه إعتباراً من تاريخ المطالبة القضائية فى ١٩/٢/١٩٨٤ ، ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات ، طعن الطاعن البائع فى هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنه برقم ١٨٠٦ لسنة ٥٦ ق ، كما طعن عليه - المشتري - بذات الطريق وقيد طعنه برقم ١٨٤٥ لسنة ٥٦ ق وقدمت النيابة مذكرة فى كل من الطعنين أبدت فيها الرأى فى الطعن الأول بتقضى الحكم المطعون فيه ويرفض الطعن الثانى وعرض الطعنان على هذه المحكمة

فى غرفة مشورة قرأت أنهما جديران بالنظر وحددت جلسة لنظرهما وفيها ضمت المحكمة الطعن الثانى للطعن الأول والتزمت النيابة وأبها .

أولاً : - عن الطعن رقم ١٨٤٥ لسنة ٥٦ ق :

وحيث إن هذا الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يعنى الطاعن بها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول إن عقد البيع خلو من النص على إستحقاق البائع لأية فوائد عن مؤجل الثمن إذ أن الثمن المسمى بالعقد قد تضمن بالضرورة زيادة مقابل قيمة الفائدة وفقاً لما جرى عليه العرف فى شأن بيع الوحدات السكنية فلا محل لإلزامه بفوائد أخرى أو إعمال المادة ٤٥٨ من القانون المدنى على النزاع خاصة وأن مناط الحكم بالفوائد وفقاً لهذا النص أن يكون المبيع قابلاً لأن ينتج ثمرات فى حين أنه تسلم الشقة المباعة غير جاهزة للسكنى ولا تدر عليه أية إيرادات إلا أن الحكم المطعون فيه قضى بإلزامه بالفوائد دون أن يورد دليلاً على قابلية العين المباعة لإنتاج ثمرات كما لم يبين مقدارها وإذ قضى الحكم رغم ذلك بإلزامه بالفوائد يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا التعى غير سديد ، ذلك أن نص الفقرة الأولى من المادة / ٤٥٨ من القانون المدنى صريح فى أن للبائع الفوائد القانونيه عما لم يدفع من الثمن متى كان قد سلم المبيع للمشتري وكان هذا المبيع قابلاً لإنتاج ثمرات أو إيرادات أخرى ، وتجب هذه الفوائد بغير حاجه إلى وجود اتفاق عليها ، ولا يعفى المشتري منها الا إذا وجد اتفاق أو عرف يقضى بهذا الإعفاء ، ولم تفرق هذه المادة بين ما إذا كان الثمن الذى لم يدفع حال الأداء أو مؤجلاً ، وحكم هذه المادة يقوم على أساس من العدل الذى يأبى أن يجمع المشتري بين ثمره البديلين المبيع والتمن ، ويعتبر استثناء من القاعدة المقررة فى المادة / ٢٢٦ من القانون المدنى

التي تقضى بأن الفوائد القانونية لا تستحق إلا عن دين حل آداؤه وتأخر المدين في الوفاء به ومن تاريخ المطالبة القضائية بها ، لما كان ذلك وكان عقد بيع الشقة موضوع الدعوى قد خلا من إتفاق الطرفين على عدم إستحقاق البائع لفوائد عما لم يدفع من الثمن فإنهما يكونا قد تركا أمر هذه الفوائد لما تقضى به المادة ٤٥٨ من القانون المدني ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بإستحقاق البائع لفوائد الثمن المؤجل إعمالاً للنص السالف فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون ، ولا يجدى الطاعن ما تمسك به من أن الشقة يستعملها سكنا خاصاً له وأنها لا تنتج إيرادات إذ أن مناط إستحقاق البائع للفوائد القانونية عما لم يدفع من الثمن هو تسليمه المبيع للمشتري قابلاً أن ينتج ثمرات أو إيرادات أخرى ولو لم ينتج ذلك بالفعل على النحو الذي أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى للقانون المدني بما لا محل معه لتعيين مقدارها ، ولما كان المطعون عليه قد تسلم الشقة ووضع يده عليها من تاريخ عقد البيع فإنها تكون قابلة لأن تدر عليه ريعاً وفى إستطاعته الحصول عليه حتى ولو كان يستعملها سكنا خاصاً له ويكون ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد على غير أساس ، لما كان ذلك وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تحرى العرف فى ذاته والتثبت من قيامه من أمور الموضوع التي لا تخضع لرقابة محكمة النقض إلا حيث يعيد قاضى الموضوع عن تطبيق عرف ثبت لديه وجوده ، وهذا يقتضى التمسك به أمام محكمة الموضوع حتى يمكنها التثبت من أمر قيامه ، وإذ يبين من الأوراق أن الطاعن لم يدع أمام محكمة الموضوع بوجود عرف يمنع تقاضى بائع الوحدة السكنية لفوائد عن الثمن المؤجل ، فإنه لا يجوز التحدى بهذا العرف لأول مرة أمام محكمة النقض ويكون النعى برمته على غير أساس .

وحيث إنه لا تقدم يتعين رفض هذا الطعن .

ثانيا : عن الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥٦ ق :

وحيث إن مما يتعاه الطاعن بهذا الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن للبائع الحق في الفوائد القانونية عما لم يدفع من ثمن المبيع من تاريخ تسليمه للمشتري ولما كان قد سلم الشقة المبيعة للمطعون عليه في ١٩٨٢/١/٢٧ ومن ثم فإنه يستحق الفوائد إعتباراً من هذا التاريخ ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بإستحقاقه للفوائد من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٩٨٤/٢/٢٩ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن مناط إستحقاق البائع للفوائد عن الثمن الموزل وفقاً للفقرة الأولى من المادة / ٤٥٨ من القانون المدني أن يكون المبيع قد تم تسليمه للمشتري قابلاً لأن ينتج ثمرات أو إيرادات أخرى ومن ثم تستحق الفوائد في هذه الحالة من تاريخ تسلم المشتري للمبيع ، وكان البين من الأوراق - وبما لا خلاف عليه بين طرفي الدعوى - أن المطعون عليه قد تسلم الشقة التي إشتراها من الطاعن في ١٩٨٢/١/٢٧ ومن ثم فإن الأخير يستحق الفوائد عمالم يدفع من الثمن إعتباراً من هذا التاريخ وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإستحقاقه للفوائد إعتباراً من تاريخ المطالبة الحاصلة في ١٩٨٤/٢/٢٩ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه جزئياً ، في هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم فإنه يتعين الحكم في موضوع الاستئناف رقم ٢١٤٨ لسنة ١٠٢ ق القاهرة يسريان الفوائد إعتباراً من ١٩٨٢/١/٢٧ .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / جويس إسحق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد فتحي الجوهري نائب رئيس المحكمة ، محمود رضا
الخصصر ، وإبراهيم الطويله وعبد الناصر السباعي .

٥٤

الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٥٨ القضائية : -

(١) قانون « سريان القانون » « تفسير القانون » . تنظيم .

مباني الفنادق والمحال التجارية والمشات الساحية . عدم دخولها في مدلول عبارة
المباني السكنية ومباني الإسكان الإداري التي يخضع الترخيص بينها لشرط الاكتتاب في
سندات الإسكان . م ١/٦ ق ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ تعديلها بالقانون ٢ لسنة ١٩٨٢ . مفاده .
خضوع هذه المباني الفندقية والسياحية والتجارية لهيئة الشرط . علة ذلك .

(٢) نقض « السبب غير المنتج » .

إقامة الحكم على دعامين مستقلتين . كفاية إحداهما لحمل قضائه . تعييبه في
الأخرى . غير منتج .

~~~~~

١ - المقرر - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن النص في الفقرة  
الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون  
رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ وقبل تعديله بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ يدل على أن  
لكل من عبارتي « المباني السكنية » ومباني الإسكان الإداري - مدلولاً



يختلف عن مدلول العبارة الأخرى ومفاد نص الفقرة الرابعة من المادة الخاصة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجييه وتنظيم أعمال البناء ونص المادة - الرابعة عشرة منها والنماذج الملحقه بها ومن أحكام المادتين ٤٩ و ٥١٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أن الفنادق والمحال التجارية والمنشآت السياحية لا تدخل فى عبارة « المباني السكنية »، وكانت تشريعات الإسكان والمباني المشار إليها قد خلت من تحديد معنى خاص لعبارة « مباني الإسكان الإدارى » . وكان المعنى الظاهر لهذه العبارة بذاتها لا يتسع أيضاً لمباني الفنادق والمحال التجارية والمنشآت السياحية وهو ما أكدته منشور وزير الإسكان الصادر بتاريخ ١٠/٥/١٩٨٠ لما كان ذلك فإن مباني الفنادق لا تكون داخلية فى مدلول عبارة المباني السكنية ومباني الإسكان الإدارى الواردة بنص المادة السادسة المشار إليها ..... وإذا كان مؤدى المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ والمادة السادسة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ أن المشرع نظم من جديد الحالات التى يخضع الترخيص بينها لشرط الاكتتاب فاستبعد مباني الإسكان الإقتصادى والمتوسط وفوق المتوسط من الختضوع لهذا الشرط مهما بلغت قيمتها - بعد أن كانت خاضعة له متى بلغت قيمتها خمسين ألف جنيه فأكثر - وأخضع لهذا الشرط مباني الإسكان الإدارى ومباني الإسكان الفاخر ولو قلت قيمتها عن النصاب المشار إليه - بعد أن كان خضوعها متوطاً ببلوغ هذا النصاب - كما أخضع لهذا الشرط - وبصرف النظر عن هذا النصاب أيضاً - مباني المكاتب والمحال التجارية والفنادق والمنشآت السياحية التى إعتبرها فى تطبيق هذا التنظيم الجديد من مباني الإسكان الإدارى بعد أن كانت عدا النوع الأول منها غير خاضعة له - ولم تكن تحتملها عبارات



النص السابق ، وكان هذا التنظيم الجديد لأحوال الاكتتاب من شأنه أن يلغى التنظيم السابق المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ وذلك تطبيقا لنص المادة الثانية من القانون المدنى فإن نص المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ لا يعد نصا تفسيريا لتلك الفقرة التى ألغاهها ولا كاشفا عن المقصود منها بما لا محل معه للاستدلال بما تضمنه من تحديد المقصود بالإنسان الإدارى فى كشف ما أورده نص المادة السادسة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ فى هذا الخصوص .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا أقيم الحكم على دعامتين مستقلتين وكانت إحدهما كافية لحمل قضائه فإن تعييبه فى الدعامة الأخرى بفرض صحته - يكون غير منتج .

## الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٧٤١ سنة ١٩٨٢ مدنى قنا الابتدائية - مأمورية الأقصر للحكم ضد الطاعنتين (رئيس مركز ومدينة الأقصر جنيص ومراقب الإدارة الهندسية ) ببراءة ذمته من مبلغ ٨٠٠٠ ، وقال فى بيان ذلك



إنه حصل على الترخيص رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٠ تنظيم الأقصّر لبناء فندق بالمدينة ، وبعد أن أتم بناءه أوقع الطاعن الأول - حجزا إداريا على منقولاته وفاء لمبلغ ٨٠٠٠ قيمة سندات إسكان إقتصادي في حين أنه غير ملزم قانونا بالإكتتاب في هذه السندات - فأقام الدعوى. نذبت المحكمة خبيراً في الدعوى. وبعد أن قدم تقريرية حكمت بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٨ ببراءة ذمة المطعون عليه من المطالبة بمبلغ ٨٠٠٠ قيمة سندات الإسكان الإقتصادي سبب الحجز الإداري الموقع عليه . استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة إستئناف قنا بالاستئناف رقم ٨٨ سنة ٦ ق . ويتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها إتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعنان بالأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم أسس قضاء بعدم إتزام المطعون عليه بالإكتتاب في سندات الإسكان بالنسبة لمباني الفنادق بما قرره أن المادة السادسة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ إنما تنطبق على المباني السكنية والإسكان الإداري، وأن مباني الفنادق لا تعد من قبيل الإسكان الإداري، في حين أن لفظ الإسكان الإداري ورد في هذا القانون عاما ومطلقا دون تخصص أو تقييد فينصرف إلى كافة أنواع المباني غير السكنية عدا ما إستثناه المشرع بصريح النص والذي ليس من بينه مباني الفنادق، ولا أدل على ذلك من أن نص المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢



كشف عن المقصود بالإسكان الإداري الذي يلتزم مالكة بالاكتتاب في سنوات الإسكان بأنه المكاتب والمحال التجارية والفنادق والمنشآت السياحية ، وإذ قضى المحكم الطعون فيه على خلاف هذا النظر فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضا - هذه المحكمة - أن النص في الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ وقبل تعديله بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ على أنه « يشترط للترخيص ببناء المباني السكنية ومباني الإسكان الإداري التي تبلغ قيمتها خمسين ألف جنيه فأكثر بدون حساب قيمة الأرض أن يقدم طالب البناء ما يدل على الإكتتاب في سندات الإسكان بواقع عشرة في المائة من قيمة المبنى » يدل على أن لكل من عبارتي « المباني السكنية » ومباني الإسكان الإداري » مدلولاً يختلف عن مدلول العبارة الأخرى . ولما كان البين من الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء الذي صدر القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ مرتبطاً به ومكماً له في مجاله - ومن نص المادة الرابعة عشر من هذه اللائحة والنماذج الملحق بها ، ومن أحكام المادتين ٤٩ ، ٥١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - الواردين في الفصل الأول من الباب الثاني في شأن هدم المباني غير السكنية لإعادة بنائها بشكل أوسع - أن عبارة « المباني السكنية » تنصرف في هذا المجال إلى المباني التي يخصص بينها لفرض السكن الدائم من « مباني الإسكان الإقتصادي والمتوسط وفوق المتوسط والفاخر » وأن عبارة « المباني غير السكنية »



تشمل ماعدا ذلك من المباني « الصناعية والتجارية والثقافية والسياحية أو الفندقية الرياضية والاجتماعية والدينية والمستشفيات والمدارس والملاهي وغيرها » ما مفاده أن الفنادق والمحال التجارية والمنشآت السياحية لا تدخل في مدلول عبارة « المباني السكنية » وكانت تشر يعات الإسكان والمباني المشار إليها قد خلت من تحديد معنى خاص لعبارة « مباني الإسكان الإداري » وكان المعنى الظاهر لهذه العبارة بذاتها لا يتسع أيضاً لمباني الفنادق والمحال التجارية والمنشآت السياحية - وهو ما أكدته منشور وزير الإسكان الصادر بتاريخ ١٠ / ٥ / ١٩٨٠ - فيما نص عليه من أنه « يقصد بالمباني السكنية ومباني الإسكان الإداري في تطبيق حكم المادة السادسة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المباني التي تضم وحدات تخصص لفرض السكن الدائم ( شقق سكنية ) والتي تخصص لشغلها بواسطة المكاتب ، ولا تعتبر في حكمها مباني الفنادق والمنشآت التجارية والصناعية والمباني الملحقة بها » لما كان ذلك فإن مباني الفنادق لا تكون داخلة في مدلول عبارة المباني السكنية ومباني الإسكان الإداري - الواردة بنص المادة السادسة المشار إليها ... .. ولما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ والمادة السادسة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ قد نصت على أن « يكون الإكتتاب في سندات الإسكان المنصوص عليها في المادة (٦) من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ ... .. مقصوراً على مباني الإسكان الإداري ومباني الإسكان الفاخر وذلك مهما بلغت قيمتها ، ويقصد بالإسكان الإداري - في تطبيق هذا الحكم - مباني المكاتب والمحال التجارية والفنادق والمنشآت السياحية » وكان مؤدى هذا النص أن المشرع نظم به من جديد الحالات



التي يخضع الترخيص لبنائها لشرط الإكتتاب فاستبعد مبانى الإسكان الإقتصادى والمتوسط وفوق المتوسط من الخضوع لهذا الشرط مهما بلغت قيمتها - بعد أن كانت خاضعة له متى بلغت قيمتها خمسين ألف جنيه فأكثر - وأخضع لهذا الشرط مبانى الإسكان الإدارى - ومبانى الإسكان الفاخر ولو قلت قيمتها عن النصاب المشار إليه - بعد أن كان خضوعها منوطاً ببلوغ هذا النصاب - كما أخضع لهذا الشرط - وبصرف النظر عن هذا النصاب أيضاً - مبانى المكاتب والمحال التجارية والفنادق والمنشآت السياحية التى إعتبرها فى تطبيق هذا التنظيم الجديد من مبانى الإسكان الإدارى - بعد أن كانت عدا النوع الأول منها غير خاضعة له - ولم تكن تحتلها عبارات النص السابق - وكان هذا التنظيم الجديد لأحوال الإكتتاب من شأنه أن يلغى التنظيم السابق المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ وذلك تطبيقاً لنص المادة الثانية من القانون المدنى فإن نص المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ لا يعد نصاً تفسيرياً لتلك الفقرة التى ألغاهها ولا كاشفاً عن المقصود منها بما لا محل معه للإستدلال بما تضمنه من تحديد المقصود بالإسكان الإدارى فى كشف ما أورده نص المادة السادسة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ فى هذا الخصوص ، وإذ وافق الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه إذ إعتبر الإكتتاب فى سندات الإسكان شرطاً للترخيص بالبناء لا يجبر طالبيه عليه متى صدر الترخيص قبل تقديم دليله ،



فى حين أن هذا الإكتتاب حق للدولة بإعتباره مورداً من موارد صندوق تمويل مشروعات الإسكان الإقتصادى لا يسقط لمجرد عدم تحصيله ، وإد خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا أقيم الحكم على دعائتين مستقلتين وكانت إحدهما كافية لحمل قضائه فإن تعييبه فى الدعامة الأخرى - بفرض صحته - يكون غير منتج - لما كان ذلك وكان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أنه إنتهى إلى عدم التزام الطاعن بالإكتتاب فى سندات الإسكان فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ قبل تعديله بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ مستنداً فى ذلك إلى دعائتين أولاهما أن ذلك القانون لم يوجب الإكتتاب فى سندات الإسكان بالنسبة لطائفتى بناء الفنادق وثانيهما أن طالب البناء لا يجبر على هذا الإكتتاب متى صدر الترخيص بالبناء قبل أن يقدم دليل حصوله ، وكانت الدعامة الأولى - وعلى نحو ما تضمنه الرد على السبب الأول - تتفق وصحيح القانون وكافية وحدها لحمل قضاء الحكم فى هذا لصدد فإن تعييبه فى الدعامة الثانية - وأيا كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////



## جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / منير توفيق نائب رئيس المحكمة ، عبد النعم إبراهيم ، عبد الرحيم صالح  
وعلى محمد على .

٥٥

### الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٥٨ القضائية :

( ١ ، ٢ ، ٣ ) تأميم « أثره » « لجان التقييم » . دعوى « الصفة فى

الدعوى » .

( ١ ) التأميم . أثره . تحديد الحقوق والأموال المملوكة للمنشأة وقت التأميم تقدره لجان

التقييم المختصة . م ٣ من القانونين ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١ .

( ٢ ) تحديد لجنة التقييم لعنصر من عناصر المنشأة المؤسسة على نحو مؤقت . مؤداه .

تحديده بصفة نهائية . أثره . إرتداد التحديد إلى وقت التأميم .

( ٣ ) تحول أسهم ورؤوس أموال المنشآت المؤسسة إلى سندات أسميه على الدولة لمدة

خمس عشر سنة . المادتين ٢ ، ٤ من القانون ٧٢ لسنة ١٩٦٣ . مؤداه . التزام الدولة بمثلة

فى الجهة مصدرة السندات بأداء كامل قيمة التعويض . تخصيص مبالغ للوفاء . بمستحققات

مصلحة الضرائب وهيئة التأمينات الإجتماعية . تحقيق فائض منه . عدم مسئولية الجهة

الإدارية التى الحق بها المشروع عن الوفاء به . علة ذلك .

////////////////////

١ - يترتب على التأميم - وعلى ما جرى به قضا . هذه المحكمة - نقل

ملكية المشروع المؤزم إلى الدولة . لقا . سندات إسميه تصدرها مقابل رأسمال



المنشأة الذى تقدره لجان التقييم المختصة طبقا للمادة الثالثة من القانونين ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتحديد الحقوق والأموال المملوكة للمنشأة وقت التأمين وتقدير قيمتها وتحديد مقدار ديونها فى ذلك التاريخ .

٢ - تحديد لجنة التقييم لعنصر من عناصر المنشأة المؤسسة على نحو مؤقت لا يخرج هذا العنصر سواء كان من المحصوم أو الأصول . ولا يبعده عن نطاق التأمين بحيث إذا تم تحديد هذا العنصر بصفة نهائية إرتد هذا التحديد إلى وقت التأمين فإن ترتب عليه زيادة فى صافى رأس مال المنشأة جرت على تلك الزيادة ما يجرى على قيمة المنشأة المؤسسة من أحكام .

٣ - مفاد نص المادتين الثانية والرابعة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأمين بعض الشركات والمنشآت أن تتحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت التى آلت ملكيتها إلى الدولة بالتأمين إلى سندات إسميه على الدولة لمدة خمس عشرة سنة ، فإن الدولة ممثلة فى الجهة المصدرة لتلك السندات تكون هى - لا الجهة الإدارية التى الحق بها المشروع هى المسئولة عن أداء كامل قيمة التعويض ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وألزم الطاعنة بأداء المبلغ المطالب به ( وهو فائض ما خصص من مبالغ للرفاء بمستحققات مصلحة الضرائب وهيئة التأمينات الإجتماعية ) فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق

الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٢٧٧٩ سنة ١٩٧٨

تجارى كلى إسكندرية بطلب الحكم بتعيين خبير لبيان قيمة الضرائب المستحقة

نهائيا على الشركة الطاعنة وما سدد منها وما كان مخصصا لمصاريف القضايا

ومكافآت نهاية الخدمة وما تبقى تحت يدها من هذه المخصصات وإلزامها بأداء

الباقى لها وفقا لما تظهره أعمال الخبير وفوائده القانونية ، وقالوا بيانا لذلك

إنهم كانوا شركاء فى شركة مطابع الجراية الصناعية التى أسست بمقتضى

القانون ٧٢ سنة ١٩٦٣ وخصص قرار تقييما مبالغ لما هو مستحق عليها من

ضرائب ومكافآت نهاية الخدمة والقضايا والتأمينات الإجتماعية ، ولما كانت

تلك المبالغ لم تصرف بكاملها يستحق لهم المطالبة بالفارق بين ما خصص لذلك

الغرض وما سدد منه ومن ثم أقاموا الدعوى بطلباتهم سالفة الذكر . دفعت

الطاعنة بعدم اختصاص المحكمة ولا تبا بنظر الدعوى وبعدم قبولها لرفعها من



غير ذي صفة ويسقط الحق المطالب به بالتقادم - وبجلسة ١٩٨٠/٥/٧  
 رفضت المحكمة تلك الدفوع ونذبت خبيراً فى الدعوى - وبعد أن قدم تقريره  
 حكمت بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٥ بإلزام الطاعنة بأن تؤدى للمطعون ضدهم مبلغ  
 مليون - وفوائد القانونية - إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم  
 ١٩٨٥,٣٣٦ وقوائم القانونية - بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٥ حكمت المحكمة  
 سنة ١٢٤٤ فى إسكندرية - بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٥ حكمت المحكمة  
 بتأييد الحكم المستأنف - طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت  
 النيابة مذكرة رأت فيها نقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على  
 هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتمزت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون  
 إذ أقام قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة على  
 أن تخصيص قرار التقييم لمبالغ لحساب الضرائب والتأمينات ومكافأة نهاية  
 الخدمة المستحقة على الشركة المؤتممة . يترتب عليه إستبعاد تلك المبالغ من  
 أصول الشركة لكونها لإلتزامات سابقة على التأميم تسأل عنه الشركة المذكورة  
 رغم أن القانون ٧٢ لسنة ١٩٦٣ قد أحال التزامات تلك الشركات على الدولة  
 فى حدود ما آل إليها من أموال وحقوق فى تاريخ التأميم .

وحيث إن هذه النعى شديد ، إذ يترتب على التأميم - وعلى ما جرى به  
 قضاء هذه المحكمة - نقل ملكية المشروع المؤتمم إلى الدولة . لقاء سندات  
 إسمية تصدرها مقابل رأسمال المنشأة الذى تقدره لجان التقييم المختصة طبقاً



للمادة الثالثة من القانونين ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتحديد الحقوق والأموال المملوكة للمنشأة وقت التأميم وتقدير قيمتها وتحديد مقدار ديونها في ذلك التاريخ - لما كان ذلك وكان تحديد لجنة التقييم لعنصر من عناصر المنشأة المؤتممة على نحو مؤقت لا يخرج هذا العنصر سواء كان من المخصص أو الأصول . ولا يبعده عن نطاق التأميم بحيث إذا تم تحديد هذا العنصر بصفة نهائية إرتد هذا التحديد إلى وقت التأميم فإن ترتب عليه زيادة في صافي رأس مال المنشأة جرت على تلك الزيادة ما يجرى على نسمة المنشأة المؤتممة من أحكام ، وكان مفاد نص المادتين الثانية والرابعة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت أن تتحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت التي آلت ملكيتها إلى الدولة بالتأميم إلى سندات إسميه على الدولة لمدة خمس عشرة سنة ، فإن الدولة ممثلة في الجهة المصدرة لتلك السندات تكون هي - لا الجهة الإدارية التي الحق بها المشروع هي المسئولة عن أدائها . كامل قيمة التعويض - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وألزم الطاعنه بأداء المبلغ المطالب به فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

////////////////



## جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / منير توفيق نائب رئيس المحكمة ، عبد المنعم إبراهيم ، عبد الرحيم صالح  
وعلى محمد على .

٥٦

الطعن رقم ٢٠٨٣ لسنة ٥٣ القضائية :

( ١ ) وكالة . محكمة الموضوع .

ثبتت الوكالة الإتفاقية . أمر موضوعي . للمحكمة إستخلاصها من أوراق الدعوى متى  
كان إستخلاصها سائفا .

( ٢ ) عقد « فسخ العقد » . محكمة الموضوع .

التفاسخ يكون بإيجاب وقبول صريحين أو ضمنين . القضاء بالتفاسخ الضمني . شرطه .  
أن تبين محكمة الموضوع الظروف والوقائع الكاشفة عن تلاقي إرادة طرفي العقد على حله .

( ٣ ) إستئناف . حكم « تسبیب الحكم بالإستئناف » . نقض « أسباب

الطعن » .

أخذ محكمة الاستئناف بما لا يتعارض مع أسبابها من أسباب الحكم الابتدائي . أثره .  
عدم إعتبار أسباب الحكم الابتدائي التي تغاير المنحى الذي نحتت محكمة الاستئناف من أسباب  
الحكم الاستئنافي . مؤداه . عدم جواز توجيه الطعن بالنقض إليها .



١ - ثبوت الوكالة الإتفاقية أمر موضوعى يتوقف على فهم المحكمة للواقعة متى كانا إستخلاصها سائغا وله سنده من أوراق الدعوى .

٢ - التفاسخ والتقابل كما يكون بإيجاب وقبول صريحين يكون أيضا بإيجاب وقبول ضمنيين ، وبحسب محكمة الموضوع إذا هى قالت بالتفاسخ الضمنى أن تورّد من الوقائع والظروف ما اعتبرته كاشفا عن إرادتى طرفى العقد وأن تبين كيف تلاقت هاتان الإرادتان على حل العقد .

٣ - محكمة الاستئناف متى نحت منحنى آخر يفاير ما ذهبت إليه محكمة أول درجة ولم تأخذ من أسباب الحكم الابتدائى إلا بما لا يتعارض منها على أسباب حكمها ، فإن الأسباب الواردة بالحكم الابتدائى فى هذا الخصوص لا تعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من أسباب الحكم الاستئنافى المطعون فيه ، ويكون ما أثاره الطاعن فى أسباب الطعن متعلقا بها إنما ينصب على الحكم الابتدائى ولا يصادف محلا فى قضاء الحكم المطعون فيه .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السد المستشار المقرر والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .



وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق

الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٢١٧

لسنة ١٩٨٠ تجارى كلى بور سعيد على الطاعن والمطعون ضده الثانى بطلب

الحكم بإلزامها بأن يدفع له مبلغ - - - ٨٠٠ وصحة ونفاذ الحجز التحفظى الموقع فى

١٩٨٠/٩/١٧ وقال بيانا لذلك أنه بموجب إقرار كتابى مؤرخ ١٩٨٠/٧/١٦

تسلم منه الطاعن هذا المبلغ كعربون من أصل ثمن رسالة كوكتيل وكمشرى إلا

أنه لم يف بالتزامه وتعاقدا مع الغير بشأنها ، ولم تجد مطالبته الودية له ولوالده

المطعون ضده الثانى نفعا بل شرعا فى تهريب البضاعة فادفع عليها الحجز

التحفظى رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٠ المينا فى ١٩٨٠/٩/١٧ ، ثم أقاموا الدعوى

بطلباته السالفة . أقام الطاعن دعوى فرعية على المطعون ضده الأول بطلب

الحكم بإلزامه بأن يدفع مبلغ ٣٦٣٦٨ ثمن الصفقة وبتاريخ ١٩٨١/٢/١٤

أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع شهود الطرفين قضت فى

١٩٨١/١٢/٢٦ برفض الدعويين الأصلية والفرعية . إستأنف المطعون ضده

الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٣ لسنة ٢٣ ق مدنى ، كما إستأنفه الطاعن

والمطعون ضده الثانى بالاستئناف رقم ٤٣ لسنة ٢٣ ق مدنى أمام محكمة

إستئناف الإسماعيلية مأمورية بور سعيد التى قضت فى ١٩٨٣/٦/١٢ بعد

ضم الاستئنافين - فى الإستئناف الأول بعدم قبول طلب الحكم بإلزام الطاعن

والمطعون ضده الثانى بمثل مقدم الثمن وبتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك .



وفى الإستئناف الثانى بعدم جواز إستئناف المطعون ضده الثانى وتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للطاعن . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى بها الطاعن الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبيب والتناقض ، إذ أقام قضاة برفض دعواه الفرعية على ما إستخلصه من إتجاه إرادة الطرفين إلى العدول عن الصفقة سواء بالتقابل أو قبل التعاقد - وذلك بإستئزال المطعون ضده الأول - المشتري مقدم الثمن من قيمة الشيك المدين بها للمطعون ضده الثانى بمقولة أن الطاعن كان وكيله الظاهر رغم وجوب تثبيت المشتري من قيام الوكالة وحدودها وتقسكه هو الآخر بطلب التنفيذ ، وتعارض هذا العدول مع ما إنتهى إليه الحكم المستأنف - الذى إعتد الحكم أسبابه - من بطلان عقد البيع لانعدام ركن الثمن - خلافا لما جاء بأقوال شهود الطرفين - وبعد أن سلمت محكمة أول درجة بوجوده عندما أحالت الدعوى إلى التحقيق لإثبات مقداره ، فضلا عن أن إسترداد مقدم الثمن لا يرتب إنهاء العقد ، الأمر الذى كان يتعين معه إجابة الطاعن إلى دعواه ، خاصة وقد قام من جانبه بتسليم البضاعة تسليما قانونيا بوضعها تحت تصرف المشتري وأعذره بإستلامها .



وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان ثبوت الوكالة الإتفاقية أمرا موضوعيا يتوقف على فهم المحكمة للواقعة متى كان إستخلاصها سائغا وله سند من أوراق الدعوى وأنه كما يكون التفاسخ والتقابل بإيجاب وقبول صريحين يكون أيضا بإيجاب وقبول ضمنيين ، وبحسب محكمة الموضوع إذا هي قالت بالتفاسخ الضمنى أن تورّد من الوقائع والظروف ما إعتبره كاشفا عن إرادتى طرفى العقد وأن تبين كيف تلاقت هاتان الإرادتان على حل العقد ، لما كان ذلك وكان الشاهد فى الدعوى أن الحكم المطعون فيه قد خلص بما لمحكمة الموضوع من سلطة فى فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة فيها إلى أن الطاعن كان وكيلًا عن والده المطعون ضده الثانى فى صفقة النزاع وأحال فى هذا الخصوص أسباب الحكم المستأنف الذى أ طرح دفع الأخير بعدم قبول الدعوى قبله لرفعها على غير ذى صفة إستناداً إلى أن الطاعن كان وكيله الظاهر إذ تسلّم مبلغ الثمانية آلاف جنيه فى مكتبه لقاء معليات فاكهة مما يتجر فيها والده المذكور الذى أقر بوجود معاملات تجارية تربطه بالمطعون ضده الأول ، فضلا عن ظهور الطاعن كمدير لمكتب والده بمحضر الحجز التحفظى المؤرخ ١٩٨٠/٩/١٧ وهو ما يكفى لحمل قضاء الحكم المطعون فيه بوكالته عنه ، وكان الحكم قد إستخلص من إستنزاع المطعون ضده الثانى مبلغ الثمانية آلاف جنيه من قيمة الشيك المدين له بها المطعون ضده الأول والمستحق فى ١٩٨٠/٨/٣١ تراضى الطرفين على العدول عن الصفقة أيا كان تكييف هذا



العدول وما إذا كان يعتبر تقايلا عن عقد بيع أو عزوفا عن إبرامه ، قبل إنعقاده ، وكان هذا الذى أوردته الحكم له أصله الثابت بالأوراق ويؤدى إلى ما رتبته عليه وفيه الرد الضمنى المسقط لتمسك الطاعن بالتنفيذ باعذاره المعلن للمطعون ضده فى ١٦/١١/١٩٨٠ لعدم وروده على محل بعد العدول ، وكان لا يعيب الحكم أخذه بما لا يتعارض مع أسبابه من أسباب الحكم المستأنف الذى عول فى رفض دعوى الطاعن الفرعية بالمطالبة بضمن الصفقة على بطلان عقد البيع لتخلف ركن الثمن ، ذلك أن محكمة الاستئناف متى نحت منحي آخر يغير ما ذهبت إليه محكمة أول درجة ، ولم تأخذ من أسباب الحكم الإبتدائى إلا بما لا يتعارض منها مع أسباب حكمها ، فإن الأسباب الواردة بالحكم الإبتدائى فى هذا الخصوص لا تعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من أسباب الحكم الاستئنافى المطعون فيه ، ويكون ما أثاره الطاعن فى أسباب الطعن متعلقا بها إنفا ينصب على الحكم الإبتدائى ولا يصادف محلا فى قضاء الحكم المطعون فيه ، ومن ثم يكون النعى برمته على غير أساس .

وحيث إن لما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////



## جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة ومعضوية السادة  
المستشارين / منير توفيق نائب رئيس المحكمة ، عبد الهсем إبراهيم ، عبد الرحيم صالح  
وعلى محمد على .

٥٧

### الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٥٣ القضائية :

( ١ ، ٢ ) ضرائب « سداد الضريبة » . حراسة « حراسة إدارية » .

- ( ١ ) الوفاء بدين الضريبة . الأصل أن يكون نقداً أو بما يقوم مقامه . عدم وقوع  
المقاصة في شأنه إلا بينه وبين دين مستحق الأداء . للممول على مصلحة الضرائب .
- ( ٢ ) قيام جهاز الحراسة العامة على أموال الخاضعين للأمر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١  
بسداد فروق الضريبة المستحقة على مورث الطعون ضدهم نقداً إلى مصلحة الضرائب خصماً  
مما لديه من مستحقات ذلك المورث دون إيقاع المقاصة . وفاء صحيح . علة ذلك . المادتان  
١ ، ٢ من القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ .

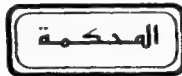
=====

١ - الأصل في الوفاء بدين الضريبة أن يكون نقداً بما يقوم مقامه ولا تقع  
مقاصة في شأنه إلا بينه وبين دين مستحق الأداء . للممول على مصلحة  
الضرائب .

٢ - مؤدى ما نصت عليه المادتان الأولى والثانية من القانون رقم ١٣٤  
لسنة ١٩٦٤ من تحديد الحد الأقصى للتعويض عن أيلولة جميع أسهم ورؤوس  
أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها إلى الدولة وفقاً لأحكام القوانين



رقم ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية بخمسة عشر ألفا من  
الجنهات أيلولة ما يجاوزها إلى الدولة دون مقابل وذلك قبل نفاذ حكم المحكمة  
الدستورية بعدم دستورية ذلك النص وكان ذلك القانون والقانون رقم ١٤  
لسنة ١٩٣٩ والقوانين المعدلة له قد خلت من نص يقرر ومن تاريخ نشر القانون  
رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ إيضاح المقاصة القانونية بينه وبين الضريبة المستحقة في  
ذمة الممول وقيمة الأوراق المالية التي كانت مملوكة له وآلت إلى الدولة دون  
مقابل وكانت الكتب الدورية التي تصدرها مصلحة الضرائب إلى مأموريها في  
شأن تنفيذ القوانين ليس من شأنها إنشاء أو تقرير أسباب لا نقضاء دين  
الضريبة لم تنص عليها القوانين السارية وقت إصدارها فإن قيام جهاز الحراسة  
العامة على أموال الخاضعين للأمر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ حال تسوية تركة  
مورث المطعون ضدهم بسداد فروق الضريبة المستحقة في ذمة ذلك المورث نقدا  
إلى مصلحة الضرائب مما لديه من مستحقاته وفا ، صحيحا يدين قائم في الذمة  
ينقضى به ، ومن ثم لا يعد دفعا لغير المستحق يولد حقا في استرداده .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٥٧٥٧ لسنة ١٩٨٠



مدنى كلى جنوب القاهرة إنتهوا فيها إلى طنب الحكم بالزام مصلحة

الضرائب « الطاعة » بأن تؤدى لهم مبلغ ٢٥٤٢٨,٢١٧ قام جهاز الحراسة

الذى تولى إدارة أموال مورثهم المرحوم ..... بمقتضى الأمر

رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٠ بدفعة نقداً كفروق ضرائب الأرباح التجارية والصناعية

للإيراد العام المستحقة على مورثهم حتى وفاته فى ١٩٦٣/٢/٩ رغم أنه كان

يتعين سدادها من الأوراق المالية والسندات التى آلت إلى الدولة دون مقابل

والتى كان مورثهم يمتلك منها ما قيمته ١٠٧,١٤٨ آل منها إلى الدولة دون

مقابل ما قيمته ٩٢١٤٨ وإذ رفضت الطاعة رد ذلك المبلغ دون وجه حق فقد

أقاموا الدعوى بطلباتهم سالفه البيان - نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وبعد

أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٣/١١/١٤ بسقوط حق المطعون ضدهم فى

الاسترداد بالتقادم الثلاثى - إستأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف رقم

٦٨٢٨ سنة ٩٩ ق القاهرة - وبتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٦ حكمت المحكمة ببطلان

الحكم المستأنف وإجابتهم لطلباتهم - طعنت الطاعة فى هذا الحكم بطريق

النقض - وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وإذا عرض

الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت

النيابة رأياها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ

فى تطبيقه وتأويله ، إذ إعتبر موضوع دعوى المطعون ضدهم استرداد مادفع عن



مورثهم بغير حق ، تأسيسا على أنه كَانَ يتعين سداد الضرائب المستحقة عليه من الأوراق المالية التي كانت مملوكة له وآلت إلى الدولة دون مقابل ، وخلص إلى أن ما سدد يزيد عن المستحق رغم أنه لا يعدو أن يكون وقاء بضرائب مستحقة في ذمة المورث انقضى التدابير بها بسدادها نقدا .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أن الأصل في الوفاء بدين الضريبة أن يكون نقدا أو بما يقوم مقامه ، ولا تقع المقاصة في شأنه إلا بينه وبين دين مستحق الأداء للممول على مصلحة الضرائب ، لما كان ذلك وكان مؤدى ما نصت عليه المادتان الأولى والثانية من القانون رقم ١٣٤ سنة ١٩٦٤ من تحديد الحد الأقصى للتعويض عن أيلولة جميع أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها إلى الدولة وفقا لأحكام القوانين رقم ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية بخمسة عشر ألفا من الجنيهات ، أيلولة ما جاوزها إلى الدولة دون مقابل وذلك قبل نفاذ حكم المحكمة الدستورية بعدم دستورية ذلك النص وكان ذلك القانون والقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقوانين المعدلة له ، قد خلت من نص يقرر - ومن تاريخ نشر القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ - إيقاع المقاصة القانونية بينه وبين الضريبة المستحقة في ذمة الممول بقيمة الأوراق المالية التي كانت مملوكة له وآلت إلى الدولة دون مقابل - وكانت الكتب الدورية التي تصدرها مصلحة الضرائب إلى مأموريتها في شأن تنفيذ القوانين وليس من شأنها إنشاء أو تقرير أسباب



لإ نقضاء دين الضريبة ، لم تنص عليها القوانين السارية وقت إصدارها فإن قيام جهاز الحراسة العامة على أموال الخاضعين للأمر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، حال تسوية تركه مورث المطعون ضدهم بسداد فروق الضريبة المستحقة في دين ذلك المورث نقدا إلى مصلحة الضرائب . خصما مما لديه من مستحقاته يعتبر وقفاً صحيحا بدين قائم في الذمة ينتقضى به - ومن ثم لا يعد دفعاً لغير المستحق يولد حقا في استرداده وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وخلص غير سديد إلى أن سداد تلك الضرائب كان يجب أن يتم بالأوراق المالية التي آلت إلى الدولة دون مقابل ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله مما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

////////////////////



## جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٩٠

برنامجة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية والسادة  
المستشارين / منير توفيق نائب رئيس المحكمة ، عبد الهنعم إبراهيم ، عبد الرحيم صالح  
و على محمد على .

٥٨

الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٥٢ القضائية :

( ١ ) خبوة « نذب مكتب الخبراء » .

نذب مكتب الخبراء لمباشرة مأمورية . إعتباره الخبير فى الدعوى . للمكتب نذب خبيرين  
أو أكثر ولو كان عددهم زوجياً . علة ذلك . المادتين ١٣٥ ، ٣/١٣٦ إثبات ، والمادة ٥٠  
ق ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء .

( ٢ ) ضرائب « ضريبة الأرباح التجارية والصناعية » . خبوة . حكم  
« التناقض » .

إنتهاء الخبير إلى إستبعاد الربط الاضافى عن سنة ١٩٦٥/٦٤ لعدم تحقق الواقعة  
المنشئة للضريبة نتيجة التحفظ على الصفقة وعن سنة ١٩٦٦/٦٥ لفات السبب . القضاء  
بإستبعاد تقرير خبير الدعوى بإستبعاد الربط فى سنة ١٩٦٥/٦٤ وحدها رغم توافر ذات علة  
الاستبعاد فى سنة ١٩٦٦/٦٥ التى أخذ فى شأنها بتقرير خبير الدعوى المضمومة الذى  
إفتترض دون سند مزاوله الطاعنة للنشاط فى تلك السنة لمجرد عدم إخطارها . تناقض . علة  
ذلك . أن الضريبة على الأرباح التجارية تفرض على الربح الصافى الذى يحققه الممول بالفعل  
وهو ما يقتضى مزاوله النشاط .

( ٣ ) حكم « تسبيب الحكم » « الإحالة على تقرير الخبير » .



تكتفل تقرير الخبير بالرد على أوجه دفاع الطاعنة . إحالة الحكم إلى تقرير الخبير فيه الرد الضمنى على تلك الأوجه .

#### ( ٤ ) محكمة الموضوع . ذبوة .

الأخذ بتقرير خبير وإطراح ماعداه . من سلطة محكمة الموضوع فى فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة فيها والموازنة بينها وترجيح ما تظنن إليه منها متى كان لذلك أصله الثابت بالأوراق .

#### ( ٥ ) ضوابط « الربط الحكيمى » .

ربط الضريبة على الأرباح الحقيقية وفقا للقانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ . شرطه . أن يتجاوز أرباح سنة الأساس ١٥٠ جنيه ولا تزيد عن ٥٠٠ جنيه مع زيادة أرباحه فى إحدى السنتين المتتبعين زيادة جوهرية . إخطار مصلحة الضرائب الممول بأسباب العدول عن الربط الحكيمى إلى الربط الفعلى . عدم وجوبه إذا تحققت شروط تطبيق قاعدة الربط الحكيمى بعد ربط الضريبة على السنتين المتتبعين وأثناء نظر النزاع فى أية مرحلة .

~~~~~

١ - مؤدى نص المادتين ١٣٥ ، ٣/١٣٦ من قانون الإثبات والمادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء ، أن المشرع قد إعتبر مكتب خبراء وزارة العدل عند نديه هو الخبير فى الدعوى ، فلا عليه إذا ما تبين بسبب جسامه المأمورية وتشعب أعمالها وحسب نظامه الداخلى أن يعهد بها إلى خبيرين أو أكثر ولو كان عددهم زوجيا دون أن يكون بذلك قد جاوزت القيد الوارد بالمادة ١٣٥ من قانون الإثبات ، لأن الأمر مرده فى النهاية أن مكتب الخبراء هو الخبير المقصود فى الدعوى ، لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى أن محكمة أول درجة نذبت مكتب خبراء وزارة العدل

لتحقيق اعتراضات الطاعنة في الظعن رقم ٤٧١ لسنة ١٩٧٦ فندب المكتب المذكورين خبيرين له لمباشرة المأمورية ، فإن ذلك لا ينال من سلامة التقرير إذ أن مرد الأمر ابتداء وإنهاء أن مكتب الخبراء هو المنتدب في الدعوى ، ولا على المحكمة إن هي أغفلت الرد على دفاع الطاعنة الوارد بسبب النعى لعدم إستناده إلى أساس قانوني صحيح .

٢ - مزوى إعتماذ تقرير الخبير الأول وإستبعاد الربط الاضافى عن سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ عدم تحقق الواقعة المنشئة للضريبة عن نشاط الطاعنة في تجارة الخزف والصينى للتحفظ على الصفقة بمخزن الشركة البائعة على ذمة قضية لم يفصل فيها بعد ، عدم مزاوله هذا النشاط في سنة ١٩٦٥/١٩٦٦ لذات السبب وهو ما يتعارض مع ما خلص إليه خبير الدعوى المضمومة الذى قدر أرباحا في مزاوله النشاط المذكور في هاتين السنتين ، وإذا إعتد الحكم الإبتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه تقرير الخبير الأول وإستبعاد الربط الأضافى في سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ وحدها رغم توافر ذات علة الاستبعاد في سنة ١٩٦٥/١٩٦٦ أخذ في شأنها بتقرير خبير الدعوى الأخرى الذى إفترض دون سند مقبول مزاوله الطاعنة لنشاط الإتحجار في الخزف والصينى في السنة الأخيرة لمجرد عدم إخطار الطاعنة عن مزاوله هذا النشاط وما جاء بكتاب إدارة مكافحة التهريب الضريبى في شأنه في حين أن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية الا تفرض إلا على الربح الصافى الذى يحققه الممول بالفعل وهو ما يقتضى مزاوله الطاعنة لنشاط خياض لتلك الضريبة ، وهو مالم يتم

عليه دليل جدى من الأوراق ، فإن الحكم يكون فضلاً عن تناقضه مشوباً بالفساد فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون .

٣ - لما كان الثابت من تقرير الخبير المنتدب فى الدعوى رقم ٤٧١ لسنة ١٩٧٦ ضرائب كلى شمال القاهرة الذى اعتمده الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه أيد تقدير المأمورية لرقم الأعمال ونسبة اجمالى الربح عن المدة من ١/٦/١٩٦٦ حتى ٣١/٥/١٩٦٧ لاتفاقة مع ما قرره وكيل الطاعنة فى قيمة البضاعة الموجودة بالمنشأة وتلك المستولى عليها وحالات المثل ، كما ألقى الأرباح المقدره عن المدة من ١/٦/١٩٦٧ حتى ٣١/٨/١٩٦٧ لاختار الطاعنة المأمورية بالتوقف عن مزاوله النشاط فى الميعاد من واقع المستندات المدوعة الملف الفردى الذى يتبين من الرجوع إليه مراعاة المأمورية فى التقدير عن الفترة الأولى غلق المنشأة فترة من الوقت بسبب الاتهام المنسوب إليها ، ومن ثم فإن التقرير المشار إليه يكون قد واجه دفاع الطاعنة وتكفل بالرد عليه وإذ أحال إليه الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه فإنه يكون قد تضمن الرد على هذا الدفاع

٤ - لما كان الحكم المطعون فيه قد خلص بما لمحكمة الموضوع من سلطة فى فهم للواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة فيها والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن إليه منها واطراح ما عداه ، إلى الأخذ بتقرير الخبير المنتدب فى الدعوى رقم ٤٧١ لسنة ١٩٧٦ دون التقريرين الآخرين بالنسبة لرقم أعمال الطاعنة فى سنة ١٩٦٥/١٩٦٦ حيث رفض استبعاد مبلغ ٨٢٤ ر ٢٤١٧٠ جنيه منه

لعدم جواز إفتراض واقعة أو تصرف قانوني لم يقم عليه دليل في محاسبة الممول ، وبالتالي إفتراض أن ماتم ضبطه بمصنع النسر من بضائع هي للطاعة وكانا ودبعة لها به تخصص قيمته من رقم الأعمال وكان هذا الاستخلاص سائغا وله أصله الثابت في الأوراق ، وفيه الرد الضمنى المسقط لكى قول أو حجة تخالفه ، فإن النعى عليه فى هذا الخصوص لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا فيما لمحكمة الموضوع من سلطة فى تقدير الأدلة لانهجوز أثارته أمام هذه المحكمة .

٥ - مؤدى نص المادة ٥٥ والبند (٢) من المادة ٥٥ مكرراً ، والمادة ٥٥ مكرراً (١) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ ، أن المشرع قرر العدول عن قاعدة الربط الحكمى بالنسبة للممول الذى يخضع لأحكام هذا القانون ممن تجاوز ارباحة فى سنة الأساس مائة وخمسين جنيها ولم تتعد خمسمائة جنية وأن تربط الضريبة على أرباحة الفعلية إذا زادت فى إحدى السنتين المقيستين زيادة جوهرية عما كانت عليه فى سنة الأساس ولا تلتزم مصلحة الضرائب بإخطار الممول بأسباب العدول عن الربط الحكمى إلى الربط الفعلى إلا إذا تحققت شروط تطبيق الربط الحكمى قبل ربط الضريبة على السنتين المقيستين أما إذا تحققت هذه الشروط بعد خروج الأمر من يد المأمورية وأثناء نظر النزاع فى مرحلة من مراحل فلا مجال لهذا الإخطار .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر

وبعد المدولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمورية ضرائب الورش والآلات قدرت صافي أرباح الطاعنة عن نشاطها في تجارة قطع غيار السيارات والآلات الهندسية في سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ بمبلغ ١٦٠ جنيه ثم أجرت ربطا إضافيا قدرت فيه صافي أرباحها عن ذات السنة عن ذات النشاط ونشاطها في تجارة الحزف والصيني بمبلغ ١٤٨١٣,٦٠٠ جنيه . كما قدرت صافي أرباحها في سنة ١٩٦٥/١٩٦٦ بمبلغ ٢٩٢١١ جنيه وفي المدة من ١/٦/١٩٦٦ إلى ٣١/٥/١٩٦٧ بمبلغ ٣٤٥٥ جنيه . ومن ١/٦/١٩٦٧ إلى ٣١/٨/١٩٦٧ بمبلغ ٢٩٤٣ جنيه . ومن ١/٩/١٩٦٧ إلى ٣١/٨/١٩٦٨ بمبلغ ٩٧٩١ جنيه ، فأعترضت وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي قررت في ٣/١٢/١٩٧٥ تخفيض الربط الإضافي على أرباح سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ إلى مبلغ ٧١٧ جنيه ورفض الدفع بسقوط الضريبة بالتقادم بالنسبة له ، وتخفيض أرباح سنة ١٩٦٥/١٩٦٩ إلى مبلغ ١٠٨٩٨ جنيه وأرباح سنة ١٩٦٦/١٩٦٧ إلى مبلغ ٧٥٧ جنيه مع إلغاء أرباح المدة من ١/٦/١٩٦٧ حتى ٣١/٨/١٩٦٧ لعدم ثبوت مزاوله النشاط وتخفيض أرباح ١/٩/١٩٦٧ حتى ٣١/٨/١٩٦٨ إلى مبلغ ٣٩٧٥ جنيه . أقامت كل من الطاعنة والمصلحة المطعون ضدها الدعويين رقمي ١٩٧٦/٣٥١ ، ١٩٧٦/ ٤٧١ ضرائب كلى شمال القاهرة على التوالى طعنا في هذا القرار .

ندبت محكمة أول درجة خبيراً فى كل من الدعويين ، وبعد أن قدم الخبيران تقريرهما ضمت الدعوى الثانية إلى الأولى وقضت فى ١٩٨١/١/٣١ بتعديل قرار لجنة الطعن وإعتبار صافى أرباح الطاعنة فى نسة ١٩٦٥/١٩٦٤ - بعد إستبعاد الربط الاضافى عن الخزف الصينى - مبلغ ١٦٠ جنيه وصافى أرباح سنة ١٩٦٥/١٩٦٦ مبلغ ٢٥٣١١,٤٢٣ جنيه ، وفى سنة ١٩٦٧/١٩٦٦ (المدة من ١٩٦٦/٦/١ حتى ١٩٦٧/٥/٣١ ، مبلغ ٣٤٥٥ جنيه وإلغاء أرباح الفترة من ١٩٦٧/٦/١ حتى ١٩٦٧/٨/٣١ لعدم ثبوت مزاوله النشاط خلالها ، وإعتبار صافى أرباح المدة من ١٩٦٧/٩/١ حتى ١٩٦٨/٨/٣١ مبلغ ٩٤٩١,٣٨٥ جنيه إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٥١ لسنة ٩٨ أمام محكمة إستئناف القاهرة إلى قضت فى ١٩٨١/١٠/٢٠ بנדب خبير فى الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره قضت فى ١٩٨٢/٥/١٨ بتأييد الحكم المستأنف طعنات الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب تنعى الطاعنة بالأول منها على الحكم المطعون فيه البطلان لابتنائه على تقرير مكتب الخبراء المقدم فى دعوى المطعون ضدها المنظمة الذى شابه البطلان نتيجة ندبه خبيرين مجتمعين لمباشرة الأمورية بالمخالفة لمنطوق الحكم التمهيدى ونص المادة ١٣٥ من قانون الإثبات ، وإذ أغفل الحكم مناقشة دفاعها الجوهري ببطلان هذا التقرير فإنه يكون معيبا بالقصور فى التسييب والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان مزوى نص المادتين ١٣٥ ،

٣/١٣٦ من قانون الإثبات والمادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء ، أن المشرع قد إعتبر مكتب خبراء وزارة العدل عند نديه هو الخبير في الدعوى ، فلا عليه إذا ماتين بسبب جسامه المأمورية وتشعب أعمالها وحسب نظامه الداخلي أن يعهد بها إلى خبيرين أو أكثر ولو كان كان عددهم زوجيا دون أن يكون بذلك قد جاوز القيد الوارد بالمادة ١٣٥ من قانون الإثبات ، لأن الأمر مرده في النهاية أن مكتب الخبراء هو الخبير المقصود في الدعوى ، لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن محكمة أول درجة نذبت مكتب خبراء وزارة العدل لتحقيق اعتراضات الطاعنة في الطعن رقم ٤٧١ لسنة ١٩٧٦ فتنب المكتب المذكورين خبيرين به لمباشرة المأمورية ، فإن ذلك لا ينال من سلامة التقرير إذ أن مرد الأمر إبتداء وإنتهاء أن مكتب الخبراء هو المنتدب في الدعوى ، ولا على المحكمة إن هي أغفلت الرد على دفاع الطاعنة الوارد بسبب النعى لعدم إستناده إلى أساس قانونى صحيح .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التمييز والاخلال بحق الدفاع ، إذ أغفل الرد عن دفاعها بوجوب استبعاد محاسبتها عن نشاط الإبتجار في الخزف والصيني في سنة ١٩٦٥/١٩٦٦ لثبوت عدم استلامها للصفقة الوحيدة المبرمة مع شركة للتجارة وحسبها عنها بأمر السلطة العامة ، وإقتصر على تأييد الحكم المستأنف ملتفتا عن تمسكها بتناقضه فيما قضى به من إحتساب أرباح

عن تلك الصفقة في هذه السنة - أخذاً بتقرير الخبير المتعبد في الدعوى رقم ٤٧١ لسنة ١٩٧٦ - الذي لم يتم استلامها لها وركن إلى كتاب إدارة مكافحة التهريب - وانتهاء الحكم في نفس الوقت إلى إلغاء الربط الإضافي عن ذات الصفقة في سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ إستناداً إلى ما تضمنه تقرير خبير الدعوى رقم ٣٥١ لسنة ١٩٧٦ من عدم مزاولتها هذا النشاط في أى من السنتين المشار إليهما ، وهو ما يعتبر فصلاً في مسألة أساسية حاز قوة الأمر المقضى به بالنسبة لعام ١٩٦٤/١٩٦٥ لعدم الطعن عليه من أى من الطرفين ومن ثم يتمتع محاسبتها عنه في السنة اللاحقة عليها .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كان الثابت من تقرير خبير الدعوى رقم ٣٥١ لسنة ١٩٧٦ ضرائب كلى شمال القاهرة المؤرخ ١/٦/١٩٨٠ أنه قد انتهى إلى استبعاد الربط الإضافي عن نشاط الطاعنة في تجارة الخزف والصيني في سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ لعدم تحقق الواقعة المنشئة للضريبة نتيجة التحفظ على الصفقة محل هذا النشاط بمخزن شركة البائعة لها على ذمة قضية ما مازالت منظورة أمام القضاء ، وكان تقرير خبير الدعوى رقم ٤٧١ لسنة ١٩٧٦ المضمومة قد أيد مأمورية الضرائب في تقدير حجم معاملات الطاعنة في تجارة الخزف والصيني مع تلك الشركة في سنتي ١٩٦٤/١٩٦٥ ، ١٩٦٥/١٩٦٦ مع تطبيق نسبة اجمالي الربح في حالات المثل ، وذلك لعدم اخطار الممولة عن هذا النشاط ولما ورد بكتاب إدارة مكافحة التهريب الضريبي عن حجم معاملاتها فيه مع الشركة المذكورة وحدها ولتغطية مشتريات المنشأة

مع الجهات الأخرى التى لم يرد عنها اخطارات ، لما كان ذلك وكان مؤدى اعتماد تقرير الخبير الأول واستبعاد الربط الإضافى عن سنة ۱۹۶۵/۱۹۶۴ عدم تحقق الواقعة المنشئة للضريبة عن نشاط الطاعنة فى تجارة الخزف والصينى للتحفظ على الصفقة بمخزن الشركة البائعة على ذمة قضية لم يفصل فيها بعد ، عدم مزاولة هذا النشاط فى سنة ۱۹۶۵/۱۹۶۶ لذات السبب وهو ما يتعارض مع ما خلاص إليه خبير الدعوى المضمومة الذى قدر أرباحا عن مزاولة النشاط المذكور فى هاتين السنتين ، وإذ إعتد الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه تقرير الخبير الأول واستبعد الربط الإضافى فى سنة ۱۹۶۵/۱۹۶۴ وحدها رغم توافر ذات علة الإستبعاد فى سنة ۱۹۶۵/۱۹۶۶ التى أخذ فى شأنها بتقرير خبير الدعوى الأخرى الذى أفترض دون سند مقبول مزاولة الطاعنة لنشاط الأتجار فى الخزف والصينى فى السنة الأخيرة لمجرد عدم إخطار الطاعنة عن مزاولة هذا النشاط وما جاء بكتاب إدارة مكافحة التهرب الضريبى فى شأنه فى حين أن الضريبة على الأرباح التجارية الصناعية لا تفرض إلا على الربح الصافى الذى يحققه الممول بالفعل وهو ما يقتضى مزاولة الطاعنة لنشاط خاضع لتلك الضريبة ، وهو مالم يقم عليه دليل جدى من الأوراق ، فإن الحكم يكون فضلا عن تناقضة - مشوبا بالفساد فى الإستدلال والخطأ فى تطبيق القانون - الذى يتسع له وجه الطعن ، بما يوجب نقضه فى هذا الخصوص .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث للطعن على الحكم المطعون فيه قصور التسبيب والاخلال بحق الدفاع ومخالفة الثابت بالأوراق ، إذ أغفل مناقشة دفاعها بتوقفها عن مزاولة النشاط إعتبارا من ۱۹۶۶/۷/۹

حتى ١٩٦٧/٨/٣١ وإخطارها عن هذا التوقف ودواعية طبقا لنص المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وتقرير خبير محكمة الاستئناف ، وإقتصر فى تأييد قضاء الحكم المستأنف - الذى أخذ بتقدير المأمورية لأرباحها عن المدة من ١/٦/١٩٦٦ حتى ١٩٦٧/٥/٣١ بمبلغ ٣٤٥٥ جنيه على اعتماد تقرير خبير الدعوى رقم ٤٧١ لسنة ١٩٧٦ الذى لم يواجه دفاعها فى هذا الخصوص .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الثابت من تقرير الخبير المنتدب فى الدعوى رقم ٤٧١ لسنة ١٩٧٦ ضرائب كلى شمال القاهرة الذى اعتمده الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه أيد تقدير المأمورية لرقم الأعمال ونسبة إجمالى الربح عن المدة من ١/٦/١٩٦٦ حتى ١٩٦٧/٥/٣١ لإتفاه مع ما قرره وكيل الطاعنة عن قيمة البضاعة الموجودة بالمنشأة وتلك المستولى عليها وحالات المثل ، كما ألغى الأرباح المقدرة عن المدة مسن ١/٦/١٩٦٧ حتى ١٩٦٧/٨/٣١ لإخطار الطاعنة المأمورية بالتوقف عن مزاوله النشاط فى الميعاد من واقع المستندات المودعة الملف الفردى الذى تبين من الرجوع إليه مراعاة المأمورية فى التقدير عن الفترة الأولى غلق المنشأة فترة من الوقت بسبب الإتهام المنسوب إليها ، ومن ثم فإن التقرير المشار إليه يكون قد واجه دفاع الطاعنة وتكفل بالرد عليه ، وإذ أحال إليه الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه فإنه يكون قد تضمن الرد على هذا الدفاع ، الأمر الذى يضحى معه النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الرابع للظعن على الحكم المطعون فيه قصور التسبب والاخلال بحق الدفاع والفساد فى الاستدلال ، إذ استند فى اطراح

دفاع الطاعنة بوجوب استبعاد مبلغ ٨٢٤.٢٤١٧٠ جنية من رقم أعمالها فى
 المدة من ١٩٦٥/٦/١ حتى ١٩٦٦/٥/٣١ يمثل قيمة سبور وبضاعة أثبت
 خبير الدعوى رقم ٣٥١ لسنة ١٩٧٦ ضرائب كلى شمال القاهرة أنها لا تدخل
 ضمن معاملاتها مع شركة المحارث والهندسة . إلى أخذه بما أنتهى إليه خبير
 الدعوى رقم ٤٧١ لسنة ١٩٧٦ ضرائب كلى شمال القاهرة من عدم جواز خصم
 قيمة البضاعة المضبوطة بـ وقيمتها ٤٦٩.٤٢٣٠ جنية من رقم
 أعمالها وإلى أنه لا دليل على وجوب إستبعاد باقى المبلغ فى حين أن الثابت من
 كتاب أن المبلغ الذى يمثل البضاعة المضبوطة
 لا شأن للطاعنة أو منشاتها به ، أما باقى المبلغ المطلوب استبعاده ومفرداته
 ٨٨٣٧.٢٤٠ جنية . ١١١.٣.١١٥ جنية فإنه يبين من الجناية رقم ١٧٧٨
 لسنة ١٩٦٦ الوايلى (٤٣٢ لسنة ١٩٦٦ كلى شمال القاهرة) أن البضاعة
 التى يمثلها إستولى عليها آخرا بغير حق من وضبطت
 بمخازن مصنع بما يتتفى معه القول بشراء منشأة الطاعنة لها
 بغير قواتير وبيعها لهذا المصنع الأمر الذى كان يتعين معه استبعاد قيمتها من
 رقم أعمالها .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد خلص
 بما لمحكمة الموضوع من سلطة فى فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة فيها
 والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن إليه منها واطراح ما عداه ، إلى الأخذ بتقرير

الحبيب المنتدب في الدعوى رقم ٤٧١ لسنة ١٩٧٦ دون التقريرين الأخيرين بالنسبة لرقم أعمال الطاعنة في سنة ١٩٦٥/١٩٦٦ حيث رفض إستبعاد مبلغ ٨٢٤,٢٤١٧٠ جنيه منه لعدم جواز إفتراض واقعة أو تصرف قانوني لم يقر عليه دليل في محاسبة الممول ، وبالتالي إفتراض أن ماتم ضبطه بمصنع النسر من بضائع هي للطاعنة وكان وديعه لها به تخصم قيمته من رقم الأعمال وكان هذا الاستخلاص سائغا وله أصله الثابت في الأوراق ، وفيه الرد الضمني المسقط لكل قول أو حجة تخالفه ، فان النعي عليه في هذا الخصوص لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعياً فيما لمحكمة الموضوع من سلطة في تقدير الأدلة لاتجوز اثارته أمام هذه المحكمة .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الخامس للظعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التبرير والفساد فى الاستدلال ، إذ أغفل مناقشة دفاعها بوجود تطبيق قاعدة الربط الحكمى المنصوص عليها فى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ بإتخاذ أرباح سنة ١٩٦٥/١٩٦٤ - بعد ما تحددت بمبلغ ١٦٠ جنيه - أساسا للربط عن إرباح سنتى ١٩٦٥/١٩٦٦ ، ١٩٦٦/١٩٦٧ وقد خلت مدوناته من الإحالة إلى الحكم المستأنف الذى لا تغنى إحالة إليه إزاء إطراحه هذا الدفاع بمقولة أن أرباحها قد تغيرت تغييراً جوهرياً فى سنة ١٩٦٥/١٩٦٦ عنه فى سنة الأساس ولا محل لإخطارها بالعدول عن تطبيق قاعدة الربط الحكمى لعدم تحقق شروطها عند ربط الضريبة فى حين أن تعديل أرباح سنة الأساس فى ضوء ما أسفر عنه

القضاء بالقضاء الربط الإضافي يجب أن ينسحب إلى تاريخ قرار اللجنة الدخيلة السابق على ربط الضريبة طبقاً للأثر الكاشف للأحكام ، وهو ما يتحقق به شرط إعمال تلك القاعدة التي يتعين أخذ المصلحة المظعون ضدها بها إزاء عدم إخطارها بالعدول عن أعمالها .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن مؤدى نص المادة ٥٥ والبند (٢) من المادة ٥٥ مكرراً ، والمادة ٥٥ مكرراً (أ) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ ، أن المشرع قرر العدول عن قاعدة الربط الحكمي بالنسبة للممول الذي يخضع الأحكام هذا القانون عن تجاوز أرباحه في سنة الأساس مائة وخمسين جنيهاً ولم تتعد خمسمائة جنيهاً وأن تربط الضريبة على أرباحه الفعلية إذا زادت في إحدى السنتين المقيستين زيادة جوهرية عما كانت عليه في سنة الأساس ، ولا تلتزم مصلحة الضرائب بإخطار الممول بأسباب العدول عن الربط الحكمي إلى الربط الفعلي إلا إذا تحققت شروط تطبيق الربط الحكمي قبل ربط الضريبة على السنتين المقيستين أما إذا تحققت هذه الشروط بعد خروج الأمر من يد المأمورية وأثناء نظر النزاع في مرحلة من مراحلها ، فلا مجال لهذا الإخطار ، لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن مأمورية الضرائب قدرت أرباح الطاعنة في سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ بما لا يتوافق معها شروط تطبيق قاعدة الربط الحكمي لتجاوز أرباحها مبلغ ٥٠٠ جنيهاً وأيدتها لجنة الطعن في هذا التجاوز وإن خففت التقدير ، إلا أن محكمة أول درجة أعتبرت صافي الربح في تلك السنة - بعد إستبعاد الربط الإضافي -

مبلغ ١٦٠ جنيه ، مما مفاده أن شروط تطبيق الربط الحكى لم تتحقق إلا بعد ربط المأمورية الضريبة على الطاعة ثم طرح النزاع على المحكمة الابتدائية فلا محل لأن تخطرها مصلحة الضرائب بقرارها بزيادة أرباحها فى السنتين المقيستين زيادة جوهرية وإذ قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف فإن أسبابه تبقى قائمة رغم عدم أحالته صراحة إليه لعدم لزوم إحالة الصريحة فيما أيده فيه ، ويكون النعى فى غير محله .

////////////////////

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / منير توفيق نائب رئيس المحكمة ، عبد المنعم إبراهيم ، عبد الرحيم صالح
و د . حسن بسيوني .

٥٩

الطعن رقم ١٨٣٥ ، ١٨٤٩ لسنة ٥٦ القضائية :

(١ ، ٢ ، ٣) رسوم « الرسوم القضائية » . نقض . نظام عام .

(١) وجوب إيداع الكفالة قبل إيداع صحيفة الطعن بالنقض أو خلال الأجل المقرر له .

م ٢٥٤ مراقعات . تخلف ذلك . أثره . بطلان . تعلق ذلك بالنظام العام .

(٢) الإعفاء من سداد الرسوم القضائية . قصره على دعاوى الحكومة دون غيرها .

الهيئات العامة التي تتمتع بشخصيتها المستقلة . إعفاؤها من الرسوم . شرطه . ورود نص
بذلك في قانون إنشائها .

(٣) هيئة البريد . خلو القانون الصادر بإنشائها من النص على إعفائها من

الرسوم القضائية . أثره . بطلان الطعن بالنقض المرفوع منها بغير إيداع الكفالة .

(٤) تقادم ، إنتقضاغ التقادم ، دعوى ، الصفة فى الدعوى .

الإجراء القاطع للتقادم . شرطه . أن يتم بالطريق الذى رسمه القانون وفى مواجهة المدين
الهيئة العامة للميرد . هيئة عامة يمثلها أمام القضاء رئيس مجلس إدارتها . إختصاص وزير
النقل بصفته فى دعوى التعويض قبل الهيئة ثم بإختصاص رئيس مجلس إدارة الهيئة . زتره .
إعتبار الدعوى مرفوعة فى مواجهة الهيئة من تاريخ التصحيح . لا غير من ذلك الدعوى
بإعلان ذى الصفة طبقا للمادة ٢/١١٥ مرافعات . علة ذلك . وجوب إتمام التصحيح فى
الميعاد المقرر ودون إخلال بالمواعيد المحددة لرفع الدعاوى ويمدد التقام .

////////////////

١- أوجب المشرع بنص المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات أمرا جوهريا فى
حالات الطعن بالنقض هو إيداع الكفالة خزانة المحكمة قبل إيداع صحيفة الطعن
أو خلال الأجل المقرر له والا كان الطعن باطلا ولكل ذى مصلحة أن يتمسك
بهذا البطلان وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها بإعتبار أن إجراءات الطعن فى
الأحكام من النظام العام ولا يعفى من هذا الإيداع الامن نص القانون على
إعفائه من الرسوم .

٢- إذ كانت المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم

القضائية تنص على أنه (لا تستحق رسوم على الدعاوى التى ترفعها
الحكومة . . .) فإن مفاد ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -

أن الإعفاء من الرسوم القضائية يكون قاصراً على الدعاوى التى ترفعها الحكومة دون غيرها بإعتبار أن الإعفاء إستثناء من أصل هو وجوب أداء الرسوم القضائية - فلا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه ، ومن ثم لا يمتد هذا الإعفاء إلى الدعاوى التى ترفع من الهيئات العامة التى لها شخصيتها الاعتبارية وميزانيتها المسقلة عن الدولة ويمثلها أمام القضاء رئيس مجلس إدارتها الا إذا نص صراحة على هذا الإعفاء فى القانون الصادر بإنشائها أو المتصل بعملها .

٣ - إذ كانت هيئة البريد « الطاعنة » طبقاً للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر بإنشائها ، هيئة عامة لها شخصيتها الاعتبارية وميزانيتها المستقلة عن الدولة ويمثلها أمام القضاء رئيس مجلس إدارتها ، وقد ملزمة بسدادها وبإيداع كفالة الطعن بالنقض ، وإذ لم تسدد فى طعنها المائل رقم ١٨٣٥ لسنة ٥٦ قبل إبداء صحيفته . أو خلال الأجل المقرر له الكفالة المذكورة فإن الطعن يكون باطلاً .

٤ - يشترط فى الإجراء القاطع للتقادم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يتم بالطريق الذى رسمه القانون وفى مواجهة المدين . لما كان ذلك ، وكانت الهيئة العامة للبريد هى طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٦٦ بتعديل بعض أحكام القرار الجمهورى رقم ٧١٠ لسنة ١٩٥٧ الخاص بإنشاء هيئة البريد . هيئة عامة فى تطبيق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣

بإصدار قانون الهيئات العامة ومثلها أمام القضاء رئيس مجلس إدارتها ، وكان
الثابت فى الدعوى أن مورث المطعون ضدهما قد أقام دعواه ابتداء ضد وزير
المواصلات بصفته الرئيس الأعلى لهيئة البريد بطلب الحكم بإلزامه ، بأن يؤدي
له مبلغ ١٨٣٩,٣٥٠ تعويضاً عن الطرد المفقود ، ثم صحح شكل الدعوى
بإختصام رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للبريد بجلسة ١٩/٣/١٩٧٧ ،
وكان وزير المواصلات غير ذى صفة فى تمثيل الهيئة العامة للبريد ، فإن الدعوى
لا تعتبر مرفوعة فى مواجهة الهيئة الطاعنة صاحبة الصفة فى الخصومة إلا من
ذلك التاريخ ، لا بغير من ذلك ما نصت الدفع بعدم قبول الدعوى لإنتفاء صفة
المدعى عليه قائم على أساس أجلت الدعوى لإعلان ذى الصفة ، ذلك أن
تصحيح الصفة - وعلى ما جرى به قضاة هذه المحكمة - يجب أن يتم فى
الميعاد المقرر قانوناً ولا يخل المواعيد المحددة لرفع الدعاوى وعدم التقادم . لما
كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأيد الحكم الإبدانى فيما
قضى به من رفض الدفع المبدى من الطاعنة بسقوط دعوى المسئولية - لمضى
أكثر من سنة من تاريخ النقل عملاً بالمادة ١٠٤ من قانون التجارة تأسيساً على
أن - الدعوى رفعت بإيداع صحيفتها قلم الكتاب فى ٢٨/١٠/١٩٧٦ قبل
إنقضاء سنة على الوقت الذى كان يجب أن يتم فيه النقل وهو ٧/١٢/٧٥ رغم

رفعها على غير ذى صفة وعدم إختصاص الممثل القانوني للهيئة الطاعنة الا فى ١٩/٣/١٩٧٧ أى بعد مضى أكثر من سنة على تاريخ النقل ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الأطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعنين - تتحصل فى أن مورث المطعون ضدها أقام الدعوى رقم ٧٣٩٠ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى شمال القاهرة ضد وزير المواصلات بصفته الرئيس الأعلى لهيئة البريد الطاعنة طالبا الحكم بالزامه بأن يؤدى له مبلغ ٣٥٠ ر ١٨٣٩ جنبه تعويضاً عن الأضرار التى لحقت به من جراء فقد خمسة طرود من ثمانية بها منتجات معدنية شحنها عن طريق الهيئة الطاعنة بتاريخ ١٢/٢/١٩٧٥ إلى عميل له بنيويورك رفض إستلام الثلاثة الباقية منها - وبجلسة ١٩/٣/١٩٧٧ دفع وزير المواصلات بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة ، وبسقوط الحق فى المطالبة بالتعويض وفقا المادة ١٠٤ من قانون التجارة ، فوجه مورث المطعون ضدهما طلباته إلى رئيس مجلس إدارة هيئة البريد فى مواجهة الحاضر عن الحكومة - وبتاريخ ٢٣/٤/١٩٧٧ حكمت المحكمة برفض الدفع بالسقوط

ويندب خبير في الدعوى ، وبعد أن أودع الخبير تقريره حكمت في ١٤/٥/١٩٨٤ بالإلزام هيئة البريد بأن تؤدى لمورث الطعون ضدهما مبلغ ١٥٠٠ جنيه - استأنفت الهيئة الطاعنة ووزير المواصلات هذا الحكم بالإستئناف رقم ٥٣٦٠ سنة ١٠١ ق - وتاريخ ١٠/٤/١٩٨٦ قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى بالنسبة لوزير المواصلات وتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للبريد بالمبلغ المحكوم به - طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض بالطعنين رقمي ١٨٣٥ ، ١٨٤٩ سنة ٥٦ ق ، وأودعت النيابة مذكرة في كل منهما دفعت في أولهما ببطلان الطعن الأول وأبدت في الثانية الرأي بنقض الحكم - وإذا عرض الطعنان على هذه المحكمة في غرفة مشوره حددت جلسة لنظرهما وفيها قررت ضم الثاني للأول ليصدر فيهما حكم واحد والتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة العامة ببطلان الطعن رقم ١٨٣٥ سنة ٥٦ ق أن الهيئة الطاعنة لم تسدد الكفالة المنصوص عليها في المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات حالة أنها ليست معفاة من إداء الرسوم القضائية التي نص عليها القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ مما يكون معه طعنها باطلا .

وحيث إن هذا الدفع سديد ذلك أن المشرع أوجب بنص المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات أمراً جوهرياً في حالات الطعن بالنقض هو إيداع الكفالة خزانة المحكمة قبل إيداع صحيفة الطعن أو خلال الأجل المقرر له وإلا كان الطعن باطلا ولكل ذي مصلحة أن يتمسك بهذا البطلان وتقتضى به المحكمة من تلقاء نفسها باعتبار أن إجراءات الطعن في الاحكام من النظام العام ولا يعفى من هذا الإيداع

إلا من نص القانون على إعفائه من الرسوم ، وإذ كانت المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية تنص على أنه إلا (لا تستحق رسوم على الدعاوى التى ترفعها الحكومة) فإن مفاد ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الإعفاء من الرسوم القضائية يكون قاصراً على الدعاوى التى ترفعها الحكومة دون غيرها بإعتبار أن الإعفاء إستثناء من أصل هو وجوب أداء الرسوم القضائية - فلا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه ، ومن ثم لا يمتد هذا الإعفاء إلى الدعاوى التى ترفع من الهيئات العامة التى لها شخصيتها إدارتها إلا إذا نص صراحة على هذا الإعفاء فى القانون الصادر بإنشائها أو المتصل بعملها . لما كان ماتقدم ، وكانت هيئة البريد « الطاعنة » طبقاً للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر بإنشائها هيئة عامة لها شخصيتها الاعتبارية وميزانيتها المستقلة عن الدولة ويمثلها أمام القضاء رئيس مجلس إدارتها وقد خلا ذلك القانون من نص يقضى بإعفائها من الرسوم القضائية ، فإنها تكون ملزمة بسدادها وإيداع كفالة الطعن بالنقض ، وإذ لم تسدد فى طعنها المائل رقم ١٨٣٥ سنة ٥٦ ق قبل إيداع صحيفته أو خلال الأجل المقرر له الكفالة المذكورة فإن الطعن يكون باطلا .

وحيث إن الطعن رقم ١٨٤٩ سنة ٥٦ ق استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون إذ أيد الحكم الابتدائى فيما قضى به من رفض الدفع بسقوط دعوى المسؤولية وفقاً للمادة ١٠٤ من قانون التجارة بمقولة أن رفع الدعوى

على غير ذى صفة يعتبر إجراء قاطعا للتقادم فى حين أنه لا يعدو كذلك كما أن اختصاص محلها القانونى صاحب الصفة قد تم فى ١٩٧٧/٢/١٩ أى بعد انقضاء أكثر من سنة من تاريخ النقل .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه يشترط فى الإجراء القاطع للتقادم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يتم بالطريق الذى رسمه القانون وفى مواجهة المدين . لما كان ذلك ، وكانت الهيئة العامة للبريد هى طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٦٦ بتعديل بعض أحكام القرار الجمهورى رقم ٧١٠ لسنة ١٩٥٧ الخاص بإنشاء هيئة البريد ، هيئة عامة فى تطبيق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ومثلها أمام القضاء رئيس مجلس إدارتها ، وكان الثابت فى الدعوى أن مورث المطعون ضدهما قد أقام دعواه ابتداء ضد وزير المواصلات بصفته الرئيس الأعلى لهيئة البريد بطلب الحكم بإلزامه بأن يزدى له مبلغ ١٨٣٩,٣٥٠ ^{مليم جنيه} تعويضا عن الطرود المفقودة ثم صحح شكل الدعوى باختصاص رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للبريد بجلسته ١٩٧٧/٢/١٩ ، وكان وزير المواصلات غير ذى صفة فى تشكيل الهيئة العامة للبريد ، فإن الدعوى لاتعتبر مرفوعة فى مواجهة الهيئة الطاعنة صاحبة الصفة فى الخصومة إلا من ذلك التاريخ ، لا يغير من ذلك مانصت عليه المادة ٢/١١٥ من قانون المرافعات من أنه إذا رأت المحكمة ، أن الدفع بعدم قبول الدعوى لانقضاء صفة المدعى عليه قائم على أساس أجلت الدعوى لإعلان ذى الصفة ، ذلك أن تصحيح الصفة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -

يجب أن يتم فى الميعاد المقرر قانونا ولا يخل بالمواعيد المحددة لرفع الدعاوى ويمدد التقادم ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأيد الحكم الابتدائى فيما قضى به من رفض الدفع المبدى من الطاعنة بسقوط دعوى المسؤولية بمضى أكثر من سنة من تاريخ النقل عملا بالمادة ١٠٤ من قانون التجارة تأسيسا على أن الدعوى رفعت بإبداع صحيفتها قلم الكتاب فى ٢٨ / ١٠ / ١٩٧٦ قبل إنتضاء سنة على الوقت الذى كان يجب أن يتم فيه النقل وهو ٢ / ١٢ / ١٩٧٥ رغم رفعها على غير صفة وعدم اختصاص الممثل القانونى للهيئة الطاعنة إلا فى ١٩ / ٣ / ١٩٧٧ أى بعد مضى أكثر من سنة على تاريخ النقل ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن موضوع الطعن صالح للفصل فيه .

////////////////////

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الحميد مند نائب رئيس المحكمة وعضوية المادة
المستشارين / كمال نافع نائب رئيس المحكمة ، يحيى عارف ، سامي تروج و أحمد
الديدي .



الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٥٤ القضائية :

(١) « حكم » حجية الحكم « قوة الأمر المقضى » « إيجار » « إيجار
الأماكن » . إثبات عقد الإيجار .

حجية الحكم المانعة من إعادة النظر فى المسألة المفضى فيها - مناطها . م ١٠١ إثبات
مثال بصدد طلب إثبات العلاقة الإيجارية .

(٢ ، ٣) « إيجار » « إيجار الأماكن » . نزع ملكية العين المؤجرة . تنفيذ
عقارى . « الاعتراض على قائمة شروط البيع » .

(٢) تضمن قائمة شروط البيع شرطا بتنضمّن إلزام الطاعن الشريك على الشبوع
بإخلاء العين - إنتها . الحكم المطعون فيه إلى رفض دعوى الطاعن بثبوت العلاقة الإيجارية
إستناداً إلى أن قبوله هذا الشرط يعد قبولاً منه بتسليم العين خاليه مسن
شاغليها - لا خطأ - علة ذلك .

(٣) وجوب إيداء أوجه البطلان على قائمة شروط البيع فى الميعاد المحدد م ٤٢٢
مرافعات - مخالفة ذلك - أثره - مثال بصدد عدم تمسك الطاعن بالحق المقرر لمالك العقار
المنزوع ملكيته بطريق الاعتراض على القائمة .

١ - النص في المادة ١٠١ من القانون الإثبات وعلى ما جرى بمقتضى هذه المحكمة مؤداه أنه يشترط لى يحوز الحكم حجية الشيء المقتضى فيه إجماع الخصوم والموضوع والسبب فى الدعويين وحتى يقال بوحدة المسألة فى الدعويين يجب أن تكون هذه المسألة أساسية لا تتغير وأن يكون الطرفان قد تناقشا فيها فى الدعوى الأولى وأستقرت حقيقتها بينهما إستقرارا مانعا - وكان يبين من مدونات الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥٩٥ لسنة ١٩٧٠ مدنى بندر أسيوط وإستئنافا رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٣ مدنى مستأنف أسيوط أنها رفعت من مورث المطعون ضدهم بطلب الحكم بالزام الطاعن بمقابل إنتفاعه عما بضع يده عليه زائده عن نصيبه (نصف العقار) وقد أجابته المحكمة إلى طلبه هذا دون أن تتعرض لمسألة قيام علاقة إيجارية بينها عن هذا القدر الذى يضع يده عليه بينما رفعت الدعوى الراهنة بطلب الحكم بثبوت علاقة الإيجار بين الطاعن وبين مورث المطعون ضدهم عن الطابق الثانى وعشسته على سطح المنزل بأجرة قدرها ٤,٥٠ جنيه مما مفاده إختلاف الموضوع فى الدعويين ومن ثم لا يحوز الحكم الصادر فى الدعوى الأولى حجية أمام المحكمة فى الدعوى الراهنة .

٢ - إذ كان الثابت بالأوراق أن البند الخامس من قائمة شروط البيع قد تضمن شرطا مفاده إلتزام شاغل العين بإخلاتها إذا لم يرس المزداد عليه ، ولم يعترض الطاعن على هذا الشرط فأن فى ذلك ما يفيد قبوله الضمنى له وإلتزامه بتنفيذه وإذ ذهب الحكم المطعون فيه إلى رفض دعوى الطاعن إستناد إلى أن قبوله هذا الشرط يعد قبولاً منه بتسليم المنزل خالياً من شاغليه بعد رسو المزداد على مورث المطعون ضدهم لتعذر قسمه العقار عينا فإنه يكون

قد إنتهى إلى نتيجة صحيحة ولا يغير من ذلك، ما أورده الطاعن من أن التسليم لا يقوم بالنسبة للزوجة والأولاد الذين يعتبرون متسأجرين أصليين إذ المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن أقامه أفراد الأسرة مع رب الأسرة (المستأجر) بعين النزاع عند بدء الإيجار لايجعل منهم مستأجرين أصليين تطبيقا للمبادئ العامة فى نسبة أثر العقد .

٣ - ولئن كانت المادة السادسة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تقضى بأنه يعد فى حكم المستأجر فى تطبيق أحكام الباب الأول من هذا القانون مالك العقار المنزوعة ملكيته بالنسبة لما يشغله من هذا العقار ، إلا أنه لما كانت إجراءات نزع ملكية العقار المنصوص عليها فى الفصلين الثالث والرابع من الباب الثالث من الكتاب الثانى من قانون المرافعات سواء ماتعلق منها بالتنفيذ الجبرى أو حالة بيع العقار المملوك على الشيوع لعدم إمكان القسمة بغير ضرر - فأنها تتم بناء على قائمه لشروط البيع يخبر به أصحاب المصلحة المشار اليهم فى المادة ٤١٧ من هذا القانون فى حالة التنفيذ الجبرى - كما يخبر به جميع الشركاء على الشيوع الأشخاص المشار اليهم فى المادة ٤٦٦ منه فى حالة بيع العقار لعدم إمكان قسمته ويكون لهؤلاء إبداء مآلديهم من أوجه البطلان والملاحظات على شروط البيع بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع فى الميعاد المحدد بالمادة ٤٢٢ من ذات القانون وإلا سقط حقهم فى التمسك بها فإذا ما أبدوها خلال الميعاد تعين على القاضى أن يفصل فيها قبل البدء فى إجراءات البيع فإذا حكم بإيقاعه خلع العقار لمن حكم بإيقاع البيع عليه

وفقا للشروط التي تم البيع على أساسها والتي يحاج بها كل من كان طرفا في إجراءات البيع - لما كان ذلك - وكان الطاعن لم يتمسك بأن له الحق في البقاء بعين النزاع كمستأجر طبقا للمادة السادسة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالفه البيان بطريق الاعتراض على قائمه شروط البيع فإنه يحاج بما تضمنته تلك القائمه من شروط ويسقط حقه فيما لم يتمسك به منها - وإذا حكم بإيقاع البيع على أساس إلتزامه وفقا لشروط البيع بإخلاتها - حسبما سبق البيان في الرد على السببين السابقين - فإن تمسكه بهذا الحق في الدعوى الراهنة يضحى بغير سند قانوني .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٢٤٤ سنة ١٩٨٠ مدنى أسيوط الابتدائية بطلب الحكم بثبوت العلاقة الإيجارية بينه وبين مورث المطعون ضدهم عن الشقه الكائنه بالدور الثانى وغرفتين على سطح العقار نظير أجره شهريه قدرها ٤,٥ جنيه وكف منازعته له تأسيسا على أنه ومورث المطعون ضدهم كانا يمتلكان ذلك العقار مناصفة بينهما ، ويشغل الطاعن

عين النزاع بمقابل انتفاع قدره ٤,٥٠ جنيه حسبما حدده الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٧٧٤ سنة ١٩٧٧ مدنى بندر أسيوط واستئنافه رقم ٥٤٣ سنة ٧٧ مدنى مستأنف أسيوط ، وبعد أن إنتقلت ملكية العقار كله إلى مورث المطعون ضدهم بحكم مرسى المزاد الصادر فى دعوى القسمة لتعذر إجرائها عينا امتنع الأخير عن إستلام الأجرة وطالبه بتسليم العين التى يشغلها فأقام الدعوى بطلباته السالفة . وبجلسة ١٢/٨ / ١٩٨٠ حكمت المحكمة بقيام العلاقة الإيجارية بين الطاعن ومورث المطعون ضدهم عن عين النزاع نظير أجرة شهرية قدرها ٤,٥ جنيه . استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١ لسنة ٥٦ ق أسيوط . وبتاريخ ٢١/١/ ١٩٨٤ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسته لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن - بالأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيانه يقول أن الثابت من مدونات الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥٩٥ سنة ١٩٧٠ مدنى بندر أسيوط واستئنافها رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٣ مدنى مستأنف أسيوط أن شغل الطاعن لعقار النزاع كان بسبب علاقة الإيجار التى تربطه بالمالك السابق قبل شرائه لنصف العقار ، وأورد الحكم فى أسبابه أنه كان يستأجر ثلاث غرف فى عقار النزاع بأجرة قدرها ٢,٥ جنيه شهرياً زيدت إلى ٤,٥ جنيه لأنه يضع يده على حجرتين

آخرين العقار ، وهذه الأسباب ترتبط بالمنطوق وتحوز حججه فى شأن قيام العلاقة الإيجارية أمام المحكمة فى الدعوى الراهنة وإذ خالف الحكم هذه الحجية فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن النص فى المادة ١٠١ من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أن « الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة بما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلاً وسبباً » مؤداه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لكن يحوز الحكم حجية الشئ المقضى فيه اتحاد الخصوم والموضوع والسبب فى الدعويين ، وحتى يقال بوحدة المسألة فى الدعويين يجب أن تكون هذه المسألة أساسية لاتغير وأن يكون الطرفان قد تناقشا فيها فى الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما استقرارا مانعا ، وكان يبين من مدونات الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥٩٥ سنة ١٩٧٠ مدنى بندر أسيوط وإستئنافها رقم ٤٤ لسنة ٧٣ مدنى مستأنف ، أسيوط أنها رفعت من مورث المطعون ضدهم بطلب الحكم بإلزام الطاعن بمقابل إنتفاعه عما يضع يده عليه زائدا عن نصيبه (نصف العقار) وقد أجابته المحكمة إلى طلبه هذا دون أن تتعرض لمسألة قيام علاقة إيجارية بينهما عن هذا القدر الذى يضع يده عليه بينما رفعت الدعوى الراهنة بطلب الحكم بثبوت علاقة الإيجار بين الطاعن وبين مورث المطعون ضدهم عن الطابق الثانى وعشتين

على سطح المنزل بأجرة قدرها ٤,٥٠ جنيه مما مفاده اختلاف الموضوع في الدعويين ومن ثم لا يحوز الحكم الصادر في الدعوى الأولى حجية أمام المحكمة في الدعوى الراهنة ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال ومخالفة القانون ذلك أن البين من الأوراق أنه كان يستأجر ثلاث غرف فى عقار النزاع قبل إنتقال ملكية نصف العقار إليه فتكون علاقة الإيجار ثابتة بينه وبين مورث المطعون ضدهم ويترتب على ذلك أن قبول الطاعن البند الخامس من شروط المزااد لا يجعل طلب التسليم بالنسبه له قائما على أساس سليم بإعتباره مستأجراً كما لا يقوم بالنسبه لزوجه وأولاده بإعتبار أنهم مثله مستأجرون أصليون فى العلاقة الإيجارية وليسوا أطرافا فى دعوى قسمة العقار ، كما أن هذا البند لم يقصد منه تنازل الطاعن عن الإمتداد القانونى لعقد الإيجار وإنما قصد به تسليم العقار خاليا من وضع اليد دون سند قانونى وإذ خالف الحكم هذا التفسير الصحيح لقائمة شروط البيع بالمزااد فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الشايت بالأوراق أن البند الخامس من قائمة شروط البيع قد تضمن شرطا مفاده التزام شاغل العين باخلاؤها إذا لم يرس المزااد عليه ولم يعترض الطاعن على هذا الشرط فإن فى ذلك ما يفيد قبوله الضمنى له والتزامه بتنفيذه ، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه إلى رفض دعوى الطاعن استنادا إلى أن قبوله هذا الشروط يعد قبولا

منه بتسليم المنزل خاليا من شاغله بعد رسو المزداد على مورث المطعون ضدهم لتعذر قسمة العقار عينا فإنه يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة ولا يغير من ذلك ما أورده الطاعن من أن التسليم لا يقوم بالنسبة للزوجة والأولاد الذين يعتبرون مستأجرين أصليين إذ المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إقامة أفراد الأسرة مع رب الأسرة (المستأجر) بعين النزاع منذ بدء الإيجار لا يجعل منهم مستأجرين أصليين تطبيقا للمبادئ العامة في نسبة أثر العقد .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الرابع للطعن مخالفة القانون ذلك أن نص المادة السادسة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تنص أنه « يعد في حكم المستأجر في تطبيق أحكام هذا الباب مالك العقار المنزوعة ملكيته بالنسبة إلى ما يشغله من هذا العقار » ومن ثم فإنه سواء كانت هناك علاقة إجارية سابقة بين الطاعن ومالك العقار أم لم تكن فإنه - وقد نزع ملكية العقار منه بموجب حكم مرسى مزاد فإنه يجب القضاء له بثبوت العلاقة الإجارية عن عين النزاع ، وإذ لم يلتزم المحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه ولئن كانت المادة السادسة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تقضي بأن يعد في حكم المستأجر في تطبيق أحكام الباب الأول من هذا القانون مالك العقار المنزوعة ملكيته بالنسبة لما يشغله من هذا العقار ، إلا أنه لما كانت إجراءات نزاع ملكية العقار المنصوص عليها في الفصلين الثالث والرابع من الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون المرافعات ، سواء ما تعلق منها بالتنفيذ أوحالة بيع العقار المملوك

على الشيوع لعدم إمكان القسمة بغير ضرر ، فإنها تتم بناء على قائمة بشروط البيع يخبر به أصحاب المصلحة المشار إليهم في المادة ٤١٧ من هذا القانون في حالة التنفيذ الجبرى ، كما يخبر به جميع الشركاء على الشيوع والأشخاص المشار إليهم في المادة ٤٦٦ منه في حالة بيع العقار لعدم إمكان قسمته ، ويكون لهؤلاء إبداء مآلديهم من أوجه البطلان والملاحظات على شروط البيع بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع في الميعاد المحدد بالمادة ٤٢٢ من ذات القانون وإلا سقط حقهم في التمسك بها فإذا ما أبدوها خلال الميعاد تعين على القاضى أن يفصل فيها قبل البدء في إجراءات البيع فإذا حكم بإيقاعه ذلك العقار لمن حكم بإيقاع البيع عليه وفقا للشروط التى تم البيع على أساسها والتى يحاج بها كل من كان طرفا فى إجراءات البيع ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يتمسك بأن له الحق فى البقاء بعين النزاع كمستأجر طبقا للمادة السادسة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالفه البيان بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع فإنه يحاج بما تضمنته تلك القائمة من شروط ويسقط حقه فيما لم يتمسك به منها وإذ حكم بإيقاع البيع على أساس التزامه وفقا لشروط البيع بإخلاصاتها - حسبما سبق البيان فى الرد على السببين السابقين - فإن تمسكه بهذا الحق فى الدعوى الراهنه يضحى بغير سند قانونى ، ويكون النعى على غير أساس ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٩٠

رئاسة السيد المستشار / يونس الرفاعي نائب رئيس المحكمة ومضوية والسادة
المستشارين / أحمد مكي ، صاهر البحري ، محمد جمال حامد ونور العاصي .

٦١

الطعن رقم ١٠٢٧ لسنة ٥٦ القضائية :

(١) حكم «حجية الحكم الجنائي» . قوة الأمر المقضي .

حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . شرطها . أن يكون باتا . إما لاستنفاده طرق
الطعن المجازة فيه أو لقوات مواعيدها . عدم الطعن على الحكم الجنائي الغياي بالمعارضة أو
الاستئناف . إعتباره آخر إجراء من إجراءات الدعوى حتى سقوطها بمضى المدة . أثره . عدم
اكتسابه قوة الأمر المقضي أمام المحاكم المدنية .

(٢) محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الحيل» . مسئولية

«المسئولية التقديرية» .

من سلطة محكمة الموضوع لحصيل فهم الواقعة في الدعوى وتقدير الأدلة فيها طالما
أقامت قضاها على أسباب سائفة تكفي لحمله . إقامة الحكم قضا « على ما إستخلصه من
محققات اللجنة أن الضرر الذي لحق المصاب وقع بخطئه وحده نتيجة إستقراره مندفا بدراجة
مسرعة رغم إتخاف السيارة - التي تجاوزته - جهة اليمين فأرسلهم بمؤخرتها . سائق .

١ - الحكم الجنائي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تكون له قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية إلا إذا كان باتا لا يقبل الطعن - إما لاستنفاد طرق الطعن الجائزة فيه أو لفوات مواعيدها - وكان مفاد الشهادة الصادرة بتاريخ من نيابة الزيتون أن الحكم الجنائي الغيبي الذي صدر في الدعوى الجنائية لم يتم الطعن فيه لا بالمعارضة ولا بالاستئناف وقد اعتبر لذلك آخر إجراء من إجراءات تلك الدعوى حتى إنقضت بمضى المدة من ثم لا يكسب أمام المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عنه لا يكون قد خالف القانون .

٢ - لما كان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن لمحة الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى ، أو تقدير ما يقدم إليها من أدلة وحسبها أن تقيم قضاها على أسباب سائغة تكفي لحمله ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء على ما استخلصة من تحقيقات اللجنة من أن أصابة نجل الطاعن حدثت نتيجة استمراره مندفعاً بدراجته دون أن يهدئ من سيرها رغم إنحراف السيارة النقل - التي تجاوزته - إلى جهة اليمين فاصطدم بمؤخرتها وسقط على الأرض وحدثت إصابته ، ورتب الحكم على ذلك أن الضرر الذي لحق بالمصاب إنما وقع بخطئه وحده ، وإذا كان هذا الاستخلاص سائفا وله أصله الثابت بالأوراق وتنتفى معه مسئولية قائد السيارة ويكفي لحمل قضاء الحكم فإن النعي بهذا الوجه لا يعدو أن يكون في حقيقته محض مجادلة فيما تستقل به محكمة الموضوع وتنحسر عنه رقابة محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى ٢٤٩٠ لسنة ١٩٨٢ مدنى جنوب القاهرة
الابتدائية على الشركتين المطعون ضدتهما بطلب الحكم بإلزامهما بأن تدفعا إليه
متضامنين مبلغ خمسة آلاف جنيه تعويضا عن إصابة ولده - بعاهة مستديعة من
جراة حادث سيارة مؤمن عليها لدى الشركة الأولى منهما ، وقد تسبب فيه أحد
تابعى الشركة الثانية . ومحكمة أول درجة بعد أن نذبت خبيراً فى الدعوى وقدم
تقريره - حكمت بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٣ بإلزام الشركتين بأن تدفعا للطاعن مبلغ
٢٠٠٠ جنيه . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف ٦٠٢٢ لسنة ١٠٢ ق ،
كما استأنفته الشركة الأولى بالاستئناف ٦١٧٣ لسنة ١٠٢ ق . واستأنفته
الشركة الثانية بالإستئناف ٦١٧٧ لسنة ١٠٢ ق ، وبتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٠
قضت المحكمة فى الاستئنافات الثلاثة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .
طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها
الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت
جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن مبنى على سببين ينعى الطاعن بالسبب الأول والوجه الثانى من السبب الثانى منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، ذلك أنه أقام قضاءً برفض الدعوى على ما استخلصه من تحقيقات الجنبه ٩١١ لسنة ١٩٧٨ الزيتون من أن الحادث وقع بسبب خطأ المجنى عليه ، وأهمل بذلك حجية الحكم الجنائى الصادر بإدانة تابع الشركة الثانى فيما فصل فيه من وقوع الخطأ ونسبته إلى فاعلة ، وهو ما يقيد القاضى المدنى طبقاً لنص المادتين ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية و ١٠٢ من قانون الإثبات .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أن الحكم الجنائى - وعلى ما جرى به قضاء - هذه المحكمة - لا تكون له قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم المدنية إلا إذا كان باتاً لا يقبل الطعن - إما لا استنفاد طرق الطعن المجازة فيه أو لقوات مواعيدها - ولما كان ذلك ، وكان مفاد الشهادة الصادرة بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٠ من نيابة الزيتون أن - الحكم الجنائى الغيابى الذى صدر فى الدعوى الجنائية لم يتم الطعن فيه لا بالمعارضة ولا بالاستئناف وقد أعتبر لذلك آخر إجراء من إجراءات تلك الدعوى حتى إنقضت بمضى المدة ومن ثم لا يكتسب أمام المحاكم المدنية قوة الشئ المحكوم به ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عنه ، لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن بالوجه الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه أنه إذ نفى الخطأ عن قائد السيارة تأسيساً على أقواله

فى تحقيقات الجنبه وما قررره فىها المبنى عليه ، وءون أن يستظهر ما إذا كان السائق قد إستخءم الإشارة الضوءيه عءء إنحرافه لجهة اليمين فإنه يكرن مشوها بالتناقض والقصور فى التمييز والفساء فى الاستءلال .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه لما كان من المقرر - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى ، وتقءير مايقءم إليها من أدلة وحسبها أن تقيم قضاها على أسباب سائفة تكفى لحمله ، لما كان ذلك وكان الحكم المءعون فيه قد أقام قضاء على ما إستخلصه من تحقيقات الجنبه ٩١١ لسنة ١٩٧٨ الزيتون من أن إصابة نجل الطاعن ءءءت نتيجة استمراره منءفعا بءارءته ءون أن يءءى من سيرها رغم إنحراف السيارة النقل - التى تجاوزته - إلى جهة اليمين فاصءطم بمؤءرتها وسقط على الأرض وءءءت إصابته ، ورتب الحكم على ذلك أن الضرر الذى لحق بالمصاب إنما وقع بءطئه وءءه ، وإء كان هذا الاستءلاص سائفا وله أصله الثابء بالأوراق وتتنفى معه مسئولية قائد السيارة ، ويكفى لحمل قضاء الحكم ، فإن النعى بهذا الوجه لايءءو أن يكون فى حقيقته محض مجاءلة فيما تستقل به محكمة الموضوع وتنحسر عنه رقابة محكمة النقض .

جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة وعضوية المادة
المستشارين / أحمد مكى ، ماهر البجوى ، محمد جمال حامد ولؤى العاصى .



الطعن رقم ٩٢٢ لسنة ٥٩ القضائية :

(١) امر ادا .

سلوك طريق إستصدار أمر الاداء . شرطه . م ١ - ٢ مرافعات .

عدم توافر شروط أمر الاداء بالنسبة لبعض الطلبات - سبيله - رفع دعوى
بالطريق العادى .

(٢) خبوة . حكم « عيوب التدليل - مالا يعد قصوراً . حيازة . ملكية :

» إثبات الملكية » .

تمسك الطاعنين أمام الخبير بتملكهم محل النزاعى بوضع اليد المدة الطويلة . إنتها .
الخبير إلى ثبوت ملكية الورشة لمورث المظعون ضدهم على مائت من الترخيص الصادر
إلى مورث الطاعنين لادارتها ومائت من الشهادة الصادرة من النيابة الإدارية فى عريضة
تضمنت إقرار الأخير بأن وضع يده عليها بموجب عقد إيجار . سائق . أخذ الحكم المظعون فيه
به . لا قصور .

////////

١ - مناط . التزام الدائن بسلوك طريق أمر الاداء للمطالبة بدينه - وذلك
وفقا لنص المادة ٢٠١ وما بعدها من قانون المرافعات ، وعلى ماجرى به قضاء
هذه المحكمة أن يكون كل مطلوب الدائن مبلغا من النقود ثابتا بالكتابة ومعين
المقدار وحال الاداء ، فإذا كان بعض ما يطالب به لا تتوافر فيه هذه

الشروط فإن سبيل المطالبة يكون هو الطريق العادى لرفع الدعوى ، ولا يجوز للدائن فى هذه الحالة أن يلجأ إلى طريق أمر الاداء لأنه إستثناء من القواعد العامة لا يجوز التوسع فيه وكانت طلبات المطعون ضدهم يفتقر بعضها للشروط المشار إليها فإن دعواهم تكون قد رقت بالطريق القانونى .

٢ - لما كان البين من تقرير مكتب الخبراء أن الطاعنين تمسكوا أمام الخبير بما أقاموا عليه دعواهم الفرعية من الادعاء تملكهم الورشة محل التداعى بوضع اليد المدة الطويلة ، وأن تحقيق هذا الدفاع أسفر عن أن الترخيص الصادر لمورثهم لإدارة - هذه الورشة تضمن أنها ملك مورث المطعون ضدهم ، وأن الشهادة الصادرة من النيابة الإدارية فى العريضة المقيمة برقم تضمنت إقرار مورث الطاعنين بأنه يضع اليد على تلك الورشة بعقد إيجار ، وقد إنتهى الخبير فى تقريره - بعد تمحيص دفاعهم - إلى ثبوت ملكية المطعون ضدهم للورشة محل التداعى ، وكان هذا الذى إنتهى إليه الخبير سائفا وله أصل ثابت بالأوراق ، فإن الحكم المطعون فيه إذا أخذ به وأقام قضاء عليه لا يكون مشوباً بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى إن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى ٢٣٥٥ سنة ١٩٨١ مدنى أسبوط

الابتدائية على مورث الطاعنين وآخر بطلب الحكم بطردهما من المخزن والورشة المملوكين لهم والمبينين بالصحيفة مع إلزامهما بأن يدفعوا إليهم ريعا عنهما مقداره ١٢٨٠ جنيه لغصبهما الورشة منذ عام ١٩٧١ والمخزن منذ عام ١٩٧٨ . كما أقام الطاعنون دعوى فرعية بطلب الحكم بثبوت ملكيتهم للورشة بوضع اليد المدة الطويلة ، ومحكمة أول درجة - بعد أن أحالت الدعوى إلى التحقيق وسمعت شاهدي الطاعنين ، حكمت بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٤ فى الدعوى الأصلية بإلزام الطاعنين بأن يدفعوا إلى المطعون ضدهم مبلغ ٢٤٠ جنيه مقابل إنتفاعهم بالمخزن ، وفى الدعوى الفرعية بالطلبات . إستأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف ٨٥ سنة ٦٢ ق أسيوط . كما إستأنفه الطاعنون بالاستئناف ٩١ سنة ٦٢ ق ، وبتاريخ ١٩٨٩/٢/٨ قضت المحكمة فى الاستئنافين بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به فى الدعوى الفرعية وبإلزام الطاعنين بأن يدفعوا إلى المطعون ضدهم مبلغ ١٣٢٠ مقابل إنتفاعهم بالورشة مع طردهم منها وتأبيده فيما عدا ذلك . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، حاصل أولهما أن الطاعنين تمسكوا فى دفاعهم بالنسبة للمخزن بوجود علاقة إيجارية ثابتة بعقد مؤرخ ١٩٦٤/٢/١ يستوجب من المطعون ضدهم عملا بنص المادة ٢٠١ من قانون المرافعات سلوك طريق أمر الأداء للمطالبة بمقدار الأجرة ، وإذ تنكبوا هذا الطريق فإن دعواهم تكون فى هذا الشق منها غير مقبولة ، وإذ قضى الحكم برفض هذا الدفع والزمهم بالأجرة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أن مناط التزام الدائن بسلوك طريق أمر الاداء للمطالبة يدينه - وذلك وفقا لنص المادة ٢٠١ وما بعدها من قانون المرافعات ، وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون كل مطلوب الدائن مبلغ من التقود ثابتا بالكتابة ومعين المقدار وحال الأداء ، فإذا كان بعض مايطالب به لاتتوافر فيه هذه الشروط فإن سبيل المطالبة يكون هو الطريق العادى لرفع الدعوى ولايجوز للدائن فى هذه الحالة إن يلجأ إلى طريق أمر الاداء ، لانه إستثناء من القواعد العامة لايجوز التوسع فيه ، ولما كان ذلك وكانت طلبات المطعون ضدهم يفتقر بعضها للشروط المشار إليها فإن دعواهم تكون قد رفعت بالطريق القانونى ، وإذ إنتهى الحكم صحيحا إلى رفض الدفع بعدم قبول الدعوى فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى أن الحكم المطعون فيه شابه القصور فى التسبيب ، ذلك أنه أقام قضاء بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به فى دعواهم الفرعية على ماورد بتقرير الخبير فى حين أن هذا التقرير الذى ورد قبل قيامهم برفع تلك الدعوى خلا من مواجهة دفاعهم فيها .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أنه لما كان البين من تقرير مكتب الخبراء أن الطاعنين تمسكوا أمام الخبير بما أقاموا عليه دعواهم الفرعية من الادعاء بتملكهم الورشة محل التداعى بوضع اليد المدة الطويلة ، وأن تحقيق هذا الدفاع أسفر عن أن الترخيص الصادر لمورثهم لإدارة هذه الورشة تضمن إنها ملك مورث المطعون ضدهم ، وأن الشهادة الصادرة من النيابة الادارية فى العريضة المقيدة برقم ٤٠١ سنة ١٩٨١ تضمنت إقرار مورث الطاعنين بأنه يضع اليد على تلك الورشة بعقد إيجار ، وقد إنتهى الخبير فى تقريره - بعد تحييص دفاعهم - إلى ثبوت ملكية المطعون ضدهم للورشة محل التداعى ،

لما كان ذلك ، وكان هذا الذى إنتهى إليه الحبير ساتفا وله أصل ثابت بالأوراق ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أخذ به وأقام قضا ء عليه لا يكون مشوباً بالقصور ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////

جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / أحمد مكس ، ماهر البجيرى ، محمد جمال حامد وأنور العاصى .



الطعن رقم ٢٣٥٣ لسنة ٥٧ القضائية :

حكم « عيوب التدليل : ما يعد قصورا » . صوريه . بيع « دعوى صحة
التوقيع » . إثبات .

ثبوت صورية ورقة عقد البيع . أثره . زوال قوتها فى الإثبات . إنسحاب ذلك على عقد
الصلح الذى تناولها . تمسك الطاعنه بصورية عقد البيع . دفاع جوهرى .
مؤداه . عدم جواز التعويل على نصوص المحرر المطعون عليه ولا ورقة الصلح المنسحب
عليه لنفى هذا الدفاع . مخالفة ذلك والاتفات عن مواجهته . قصور .

//////////

البين من الأوراق أن الطاعنة تمسكت بصورية ورقة عقد البيع المقدمة
من المطعون ضده الأول فى دعوى صحة التوقيع ، وقدمت تأييدا لذلك ورقة ضد
تتضمن أن الثمن الحقيقى للعقار المبيع ، وإذا كان ثبوت صورية ورقة
عقد البيع . من شأنه زوال قوتها فى الإثبات وينسحب ذلك على عقد
الصلح الذى تناولها ، وكان التمسك بهذه الصورية تبعا لذلك دفاعا جوهرى -
إذ لا يجوز التعويل على نصوص المحرر المطعون عليه ولا ورقة الصلح المنسحب
عليه لنفى هذا الدفاع لما فى ذلك من مصادرة على المطلوب وحكم على الدليل
قبل تحقيقه وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء مع ذلك على ما استخلصه
من عقد الصلح المؤرخ ، والتفت عن مواجهة دفاع الطاعنة فى هذا الشأن
فإنه يكون قد شابه قصور فى التسبيب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تنحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى ٩٤٣٢ لسنة ١٩٨٤ المجيزة الابتدائية على المطعون ضدهما بطلب الحكم بفسخ عقد البيع المؤرخ ١٩٨٣/٤/٢٨ ، وقالت بياناً لذلك أنها بموجب ذلك العقد باعت المطعون ضده الأول حصة شائعة فى المنزل المئين الحدود والمعاليم بالصحيفة لقاء ثمن مقداره خمسة عشر ألف جنيه ، دفع منه عند التعاقد مبلغ خمسة آلاف جنيه ، وإلتزم بسداد الباقي بتاريخ أول يوليو سنة ١٩٨٣ ، ولكنه أخل بذلك فانذرت بالفسخ وأقامت دعواها بالطلب السالف ، قدم المطعون ضده الأول عقدين - أولهما - عقد بيع يحمل التاريخ ذاته ويتضمن بيع الطاعنة إليه الحصة نفسها لقاء ثمن مقبوض مقداره خمسة وعشرون ألف جنيه - وثانيهما - عقد صلح مؤرخ ١٩٨٣/٦/٣٠ ملحق بمحضر الجلسة فى دعوى صحة التوقيع المقيدة برقم ٤٦٠٣ لسنة ١٩٨٣ المجيزة الابتدائية ويتضمن إقرار الطاعنة بصحة توقيعها على العقد الأول ، ومحكمة أول درجة حكمت بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٦ - برفض الدعوى ، إستأنفت الطاعنة الحكم بالاستئناف ٨٥٤١ لسنة ١٠٣ ق ، وبتاريخ ١٩٨٧/٥/١٤ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها وإلتزمت النيابة رأياً .

وحيث إن حاصل مانعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب ، ذلك أنها تمسكت بصورية عقد البيع المقدم من المطعون ضده الأول ، واستدلت على ذلك بورقة ضد تدل على صحة دفاعها ، فإلتفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع الجوهرى ، وأقام قضاءه على ما جاء بعقد الصلح فى حين أنه ملحق بذلك العقد الصورى وينسحب عليه الدفاع ذاته ولا يصلح ردا عليه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن البين من الأوراق أن الطاعنة تمسكت بصورية ورقة عقد البيع المقدمة من المطعون ضده الأول فى دعوى صحة التوقيع ، وقدمت تأييدا لذلك ورقة ضد تتضمن أن الثمن الحقيقى للعقار البيع خمسة عشر ألف جنيه وإذا كان ثبوت صورية ورقة عقد البيع من شأنه زوال قوتها فى الإثبات وينسحب ذلك على عقد الصلح الذى تناولها ، وكان التمسك بهذه الصورية تبعا لذلك دفاعا جوهريا - لنفى هذا الدفاع لما فى ذلك من مصادرة على المطلوب وحكم على الدليل قبل تحقيقه - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه مع ذلك على ما إستخلصه من عقد الصلح المؤرخ ١٩٨٣/٦/٣٠ ، وإلتفت عن مواجهة دفاع الطاعنة فى هذا الشأن فإنه يكون قد شابه قصور فى التسبب بما يوجب نقضه .

////////////////////

جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٩٠

برنامجة السيد المستشار / محمود شوقي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / أحمد مكى ، ماهر البحيرى ، محمد جمال حامد وأنور العاصى .

٦٤

الطعنان رقما . ٢٥١ ، ٣٠٩ لسنة ٥٥ القضائية :

(١) نقض « الخصوم فى الطعن » . حكم . « حجية الحكم » . قوة
الأمر المقضى . إستئناف .

(١) قبول الحكم الإبتئائى وعدم استئنافه . إستئناف هذا الحكم من خصم آخر . لايجز
لن قبله أن يطعن على حكم محكمة الاستئناف بالنقض طالما لم يقضى عليه بشئ.

(٢) مسئولية « المسئولية التقصيرية .

مسئولية المتبوع . مناطها . أن يكون فعل التابع قد وقع أثناء تأديته وظيفته أو كان قد
إستقل وظيفته أو ساعدته أو هيأت له فرصة إرتكابه الفعل غير المشروع سواء كان ذلك
لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخص يعلم المتبوع أو بغير علمه . م ١٧٤ مدنى .

(٣) حكم . « عيوب التدليل » . « التناقض » .

التناقض الذى يعمىب الحكم - ماهيته . ماتتعارض به الأسباب وتنتهاتر وتتماهى فلا
يبقى مايقمى الحكم أو يحمله .

(٤) حكم . « حجية الحكم الجنائى » . قوة الأمر المقضى . تعويض .

حجية الحكم الجنائى أمام المحاكم المدنية . مناطها . المادتان ٤٥٦ إجراءات ١٠٢
إثبات . إستبعاد الحكم الجنائى مساهمة المجنى عليه فى الخطأ أو تقريره مساهمته فيه .
لاحجية له أمام القاضى المدني عند بحث التعويض المستحق .

١ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان الطاعن قد قبل الحكم الابتدائى ولم يستأنفه وإنما استأنفه آخر من الخصوم ، ولم يقضى الحكم الاستئنافى على الطاعن بشئ أكثر مما قضى به عليه الحكم الابتدائى فلا يقبل منه الطعن على الحكم الاستئنافى بطريق النقض ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن - الاستئناف رفع من الهيئة الطاعنة دون سواها من المحكوم عليهم ، فإن الطاعن يكون بذلك قد قبل الحكم الابتدائى ، فحاز قوة الأمر المقضى فى حقه ، فلا يكون له الحق فى الطعن بطريق النقض فى الحكم المطعون فيه .

٢ - من المقرر - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة (٢) أن المشرع بصدد تحديد نطاق مسئولية المتبوع وفقاً لحكم المادة ١٧٤ من القانون المدنى لم يقصد أن تكون المسئولية مقتصره على مسئولية التابع وهو يؤدى عملاً من أعمال وظيفته أو أن تكون الوظيفة هى السبب المباشر لهذا الخطأ أو أن تكون ضرورة لإمكان وقوعه ، بل تتحقق المسئولية أيضاً كلما إستقل التابع الوظيفة أو ساعدته هذه الوظيفة على إتيان فعله غير المشروع ، أو هيأت له بأى طريقه كانت فرصة إرتكابه ، سواء إرتكبه لمصلحة المتبوع أو عن باعش شخصى ، وسواء كان الباعث الذى دفعه إليه متصلاً بالوظيفة أو لا علاقة له بها ، وسواء وقع الخطأ بعلم المتبوع أو بغير علمه .

٣ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة (٣) أن التناقض الذى يعيب الحكم هو ما تعارض به الأسباب وتتهافت فتتماهى ويسقط بعضها بعضاً بحيث لا يبقى منها ما يقيم الحكم ويحملة ، أو ما يكون واقعاً فى أسبابه بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أى أساس قضت المحكمة بما قضت به فى منطوقه .

٤ - لما كان مژدى نص المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، والمادة ١٠٢ من قانون الإثبات - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة (٤) أن الحكم الجنائى تقتصر حجيته أمام المحكمة المدنية على المسائل التى كان

الفصل فيها ضرورياً لقيامه وهي خطأ المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والضرر ومن ثم فإن استبعاد الحكم الجنائي مساهمة المجنى عليه في الخطأ أو تقرير مساهمته فيه يعتبر من الأمور الثانوية بالنسبة للحكم بالإدانة ، ذلك أن تقرير الحكم قيام هذه المساهمة من المجنى عليه أو نفيها عنه لا يؤثر إلا في تحديد العقوبة بين حديها الأدنى والأقصى والقاضي الجنائي غير ملزم ببيان الأسباب التي من أجلها قدر عقوبة معينة طالما أن هذه العقوبة بين الحدين المخصوص عليهما في القانون ، إذ كان ذلك فإن القاضي المدني يستطيع أن يؤكد دائماً أن الضرر نشأ عن فعل المتهم وحده دون غيره وأن يلزمه بدفع كل التعويض المستحق للمجنى عليه حتى لو كان الحكم الجنائي قد قرر بأن المجنى عليه أو الغير قد ساهما في إحداث الضرر ، كما أن له أن يقرر أن المجنى عليه أو الغير أسهم في إحداث الضرر رغم نفي الحكم الجنائي ثمه خطأ في جانبه - ليراعى ذلك في تقدير التعويض إعمالاً لنص المادة ٢١٦ من القانون المدني التي تنص على أنه « يجوز للقاضي أن ينقص مقدار التعويض أو ألا يحكم بتعويض ما إذا كان الدائن بخطئه قد إشتراك في إحداث الضرر أو زاد فيه » .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده الأول في الطعن أقام الدعوى ٩١٥ لسنة ١٩٨١ مدني طنطا الابتدائية على الطاعنين بطلب الحكم بالزامها بأن يدفعوا إليه خمسة عشر ألف جنيه ، تعويضاً عما لحقه من أضرار نتيجة إصابته بسبب خطأ ارتكبه الطاعن الأول أثناء قيادته لدراجة بخارية بمناسبة أداء

عمله لدى الهيئة الطاعنة ، وأدين عنه بحكم بات ، ومحكمة أول درجة بعد أن أحالت الدعوى للتحقيق ، وسعت الشهود حكمت بتاريخ ۱۹۸۳/۵/۳۰ بالتعويض ، استأنفت الهيئة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف ۶۷۱ لسنة ۳۳ ق . كما استأنفه المظنون ضد الأول بالإستئناف ۶۹۲ لسنة ۳۳ ق ، وبعد أن ضمت المحكمة الإستئنافي قضت بتاريخ ۱۹۸۴/۱۲/۴ بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن الأول في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن ۲۵۱ لسنة ۵۵ ق ، كما طعنت فيه الهيئة بالطعن ۳۰۹ لسنة ۵۵ ق ، وقدمت النيابة مذكرة أهدت فيها الرأي في الطعن الأول بعدم قبوله وفي الطعن لثاني برفضه ، وعرض الطعنان على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظرهما وفيها التزمت النيابة رأياها .

الطعن ۲۵۱ لسنة ۵۵ ق :

حيث إنه من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان الطاعن قد قبل الحكم الابتدائي ولم يستأنفه وإنما استأنفه آخر من الخصوم ، ولم يقض الحكم الإستئنافي على الطاعن بشئ أكثر مما قضى به عليه الحكم الابتدائي ، فلا يقبل منه الطعن على الحكم الإستئنافي بطريق النقض ، لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المظنون فيه أن الاستئناف رفع من الهيئة الطاعنة دون سواها من المحكوم عليهم ، فإن الطاعن يكون بذلك قد قبل الحكم الابتدائي ، فحاز قوة الأمر المقضي في حقه ، فلا يكون له الحق في الطعن بطريق النقض في الحكم المظنون فيه ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن المرفوع منه .

الطعن ٣٠٩ لسنة ٥٥ ق :

حيث إن الطعن إستوفي أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الهيئة الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بأول سببي الطعن وبالشق الأول من الوجه الرابع من السبب الثاني الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه أقام قضاءً بالتعويض إستناداً إلى مسئوليتها عن أعمال تابعها الطبيعي ضده الثاني طبقاً لنص المادة ١٧٤ من القانون المدني ، في حين أن الفعل الضار الذي وقع من تابعها ليس عملاً من أعمال وظيفته ، وقد إرتكبه خارج مقر العمل في الطريق العام بمركبه مملوكه له ، ومن ثم تنتفى مسئوليتها عن تعويض الأضرار الناتجة عنه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه من المقرر - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع بصدد تحديد نطاق مسئولية المتبوع وفقاً لحكم المادة ١٧٤ من القانون المدني لم يقصد أن تكون المسئولية مقتصره على خطأ التابع وهو يؤدي عملاً من أعمال وظيفته أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ ، أو أن تكون ضرورة لإمكان وقوعه ، بل تتحقق المسئولية أيضاً كلما إستغل التابع الوظيفة أو ساعدته هذه الوظيفة على إتيان فعله غير المشروع ، أو هيأت له بأى طريقه كانت فرصة إرتكابه ، سواء إرتكبه لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي ، وسواء أكان الباعث الذي دفعه إليه متصلاً بالوظيفة أولاً علاقة له بها ، وسواء وقع الخطأ بعلم المتبوع أو بغير علمه ، لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن المطعون ضده الثاني يعمل مندوب حجز بالهيئة الطاعنة ، وهو ما يقتضى منه الانتقال إلى جهات متعددة لتوقيع الحجوزات إستيفاء لمستحقات الهيئة ، وإذا أرتكب الحادث أثناء عودته في حوالى الساعة الواحدة والنصف ظهراً بعد أداء عمل له بناحية كفر سنباط ، فإن الحادث بذلك يكون قد وقع بسبب هذه الوظيفة ، وتكون الهيئة

الطاعنة مستولة عن الضرر الذى أحدثه المطعون ضده الثانى بعمله غير المشروع .
ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل ماتتعه الهيئة الطاعنة على الحكم المطعون فيه بالوجهين الثانى والثالث من السبب الثانى التناقض والفساد فى الاستدلال ذلك أن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أقام قضاء على أن المطعون ضده الثانى كان يقود مركبته أثناء عودته من عمله ، ورتب على ذلك أن الحادث وقع منه أثناء تأدية وظيفته ، فى حين أن العودة من العمل ومغادرة مقره من شأنها أن تقطع علاقة العامل بوظيفته مؤقتاً ، فلا يكون الحادث قد وقع أثناء تأدية الوظيفة ، مما يشوب الحكم بالتناقض ، وأورد فى مدوناته أن الفعل قد وقع من التابع عند ما كان مكلفاً بمهمة رسمية من المكتب القائم بالعمل فيه دون أن يورد الدليل على ذلك التكليف .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن التناقض الذى يعيب الحكم هو ماتتعارض به الأسباب وتتهاتر فتمحاحى وسقط بعضها بعضاً بحيث لا يبقى منها ما يقيم الحكم ويحمله ، أو ما يكون واقعاً فى أسبابه بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أى أساس قضت المحكمة بما قضت به فى منطوقه ، وكان الين من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاء على مقتضى ما حصله من فهم الواقع وعلى ما سلف بيانه فى الرد على وجه النعى السابق أن الحادث وقع من تابع الهيئة الطاعنة أثناء عودته من عمل له ، فيكون قد وقع أثناء تأدية وظيفته ، وهو ما يكتفى فى القانون لقيام مسئولية الهيئة الطاعنة ، فإن النعى عليه بالتناقض وفساد الاستدلال يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل ماتتعه الهيئة الطاعة في الوجه الأول والشق الثاني من الوجه الرابع من السبب الثاني الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب ذلك أنها تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بأن المطعون ضده الأول أسهم بخطئه في وقوع الحادث ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يناقش هذا الدفاع الجوهرى بقوله إن صدور الحكم الجنائى النهاى بالإدانة يلزم القاضى المدنى فلا يملك إلا بحث الحقوق المدنية المترتبة عليه ، وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الهيئة الطاعة تمسكت في دفاعها بأن المطعون ضده الأول أسهم بخطئه في وقوع الحادث ، ورد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بقوله « إنه لما كان قد قضى بإدانة المستأنف ضده الأول في الجلسة ٤٧٩٦ لسنة ١٩٧٩ زفتى وأصبح الحكم باتاً فإن المحكمة المدنية لا تملك إلا بحث الحقوق المدنية المترتبة على الجريمة » . ولما كان مؤدى نص المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، والمادة ١٠٢ من قانون الإثبات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الحكم الجنائى تقتصر حجته أمام المحكمة المدنية على المسائل التى كان الفصل فيها ضرورياً لقيامه وهو خطأ المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والضرر . ومن ثم فإن إستبعاد الحكم الجنائى مساهمة المجنى عليه في الخطأ أو تقرير مساهمته فيه يعتبر من الأمور الثانوية بالنسبة للحكم بالإدانة ، ذلك أن تقرير الحكم قيام هذه المساهمة من المجنى عليه أو نفيها عنه لا يؤثر إلا في تحديد العقوبة بين حديها الأدنى والأقصى ، والقاضى الجنائى غير ملزم ببيان الأسباب التى من أجلها قدر عقوبة معينة طالما أن هذه العقوبة بين الحدين المنصوص عليهما في القانون ، إذ كان ذلك فإن القاضى المدنى يستطيع أن يؤكد دائماً أن الضرر

نشأ عن فعل المتهم وحده دون غير وأن يلزمه بدفع كل التعويض المستحق للمجنى عليه حتى لو كان الحكم الجنائي قد قرر بأن المجنى عليه أو الغير قد ساهما في إحداث الضرر ، كما أن له أن يقرر أن المجنى عليه أو الغير أسهم في إحداث الضرر رغم نفي الحكم الجنائي ثمة خطأ في جانبه - ليراعى ذلك في تقرير التعويض إعمالاً لنص المادة ٢١٦ من القانون المدني التي تنص على أنه « يجوز للمقاضى أن يتقص مقدار التعويض أو ألا يحكم بتعويض ما ، إذا كان الدائن بخطئه قد إشتراك في إحداث الضرر أوزاد فيه » ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، بإحجبه عن تحقيق دفاع الهيئة الطاعنة الذي لو ثبت لتغير وجه الرأى في تقدير التعويض بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً لهذا السبب .

جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / احمد مختار ، ماهر الجبري ، محمد جمال الدين و أنور العاصي

٦٥

الطعن رقم ٩٠٩ السنة ٥٦ القضائية :

(٢٠١) إختصاص الإختصاص الولائي «نقض» الأسباب المتعلقة بالنظام

العام . نظام عام .

(١) أسباب الطعن المتعلقة بالنظام العام .

لمحكمة النقض اثارها من تلقاء نفسها وللخصوم وللنيابة العامة اثارها لأول مرة أمام
محكمة النقض . شرطه . أن تكون عناصرها الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع وواردة
على الجزاء المطعون فيه من الحكم .

(٢) الاختصاص الولائي . إعتباره مطروحاً دانساً على المحكمة . الحكم الصادر في
موضوع الدعوى اشتماله على قضاء ضمنى في الاختصاص . الطعن فيه . إنسحابه
بالضرورة على القضاء في الإختصاص . مؤدى ذلك . وجوب تصدى المحكمة له من تلقاء
نفسها ولولم يثار من الخصوم أو النيابة .

(۳) اختصاص ، إختصاص ولأئى . قرار إدارى . نظام عام .

المنازعات المتعلقة بالقرارات الإدارية . إلغاء وتعويض . إلتقاء إلتقاء بها كأصل عام لجهة القضاء الإدارى . القرار الإدارى . ماهيته . القرار الصادر من مصلحة الشهر العقارى بشهر محرم - تعبيراً عن الإرادة الذاتية للمصلحة وليس الإرادة المباشرة للمشرع - قرار إدارى - الاختصاص بطلب إلغائه والتعويض عنه . إلتقاء لجهة القضاء الإدارى . قضاء الحكم المطعون فيه ضمناً باختصاص المحاكم العادية بنظره . خطأ فى القانون . علة ذلك .



١- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة النقض من تلقاء نفسها - كما يجوز للخصوم والنيابة العامة - إثارة الأسباب المتعلقة بالنظام العام ولو لم يسبق له التمسك بها أمام محكمة الموضوع أو فى صحيفة الطعن متى توافرت عناصر الفصل فيها من الوقائع والأوراق التى سبق عرضها على محكمة الموضوع ووردت هذه الأسباب على الجزء المطعون فيه من الحكم وليس على جزء آخر منه أو حكم سابق عليه لا يشمل الطعن .

٢- مسألة الإختصاص الولائى تعتبر قائمة فى الخصومة ومطروحة دائماً على المحكمة ، إذ الحكم الصادر فى موضوع الدعوى يشمل حتماً على قضاء ضمنى فى الإختصاص والطعن على الحكم الصادر فى الموضوع ينسحب بالضرورة وبطريق اللزوم على القضاء فى الإختصاص سواء أثار الخصوم مسألة الإختصاص أو لم يثيروها وسواء أبدتها النيابة العامة أو لم تبدها ، فواجب المحكمة بقتضيتها أن تتصدى لها من تلقاء نفسها .

٣ - مؤدى البندين الخامس والعاشر من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن الاختصاص بالفصل فى المنازعات المتعلقة بالقرارات الإدارية إلغاءً وتعويضاً معقود كأصل عام لجهة القضاء الإدارى ، وكان القرار الإدارى - وعلى ما جرى به قضاء هذه

المحكمة - هو القرار الذى تفصح به الإدارة عن إرادتها الذاتية الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح فى الشكل الذى يتطلبه القانون بقصد إحداث أثر قانونى معين متى كان ذلك ممكناً وجائزاً قانوناً وكان الباعث عليه إبتغاء مصلحة عامة - وهو بذلك يفترق عن العمل المادى الذى لا تتجه فيه الإدارة بإرادتها الذاتية إلى إحداث ذلك الاثر وأن رتب القانون عليه آثاراً معينة لأن هذه الآثار تعتبر وليدة إرادة المشرع وليست وليدة الإرادة الذاتية للإدارة - وكانت مصلحة الشهر العقارى قد إعتدت بالإجراءات التى أتخذت لشهر المحرر الشهر برقم..... عن حصه مفرزة وإتخذت من ذلك سبباً للإمتناع عن شهر الحكم الصادر لصالح الطاعن فى الدعوى بما مؤداه عدم انتقال ملكيته الأرض إليه والحيلولة دون شهر ذلك الحكم ، وكان هذا الإمتناع وذلك الشهر ليس وليد إرادة المشرع مباشرة بل هو إفصاح من المصلحة عن إرادتها الذات . فإن الإختصاص بنظر طلب إلغاء القرار الصادر بشهر المحرر المشار إليه والتعويض عنه يكون معقود الجهة القضاء الادارى وإذا قضى الحكم المطعون فيه ضمناً بإختصاص محاكم القضاء العادى بنظره فإنه يكون قد خالف قاعده من قواعد الاختصاص الولاى وهى قاعدة أمره متعلقه بالنظام العام بما يوجب نقضه

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر..... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى ٦٨ - ١٢ السنة ١٩٨٤ مدنى جنوب القاهرة

الإبتدائية على المطعون ضدهم بطلب الحكم بحو إلغاء كافة التأسيسات والتسجيلات الواردة بالحرر الشهر برقم ٤١ لسنة ١٩٦٨ الجيزة عن مساحة الأرض الميئة بالصحيفة مع إلزام وزارة العدل ومصالحه الشهر العقارى المطعون ضدهما بأن يدفعوا إليه خمسين ألف جنيه ، وقال بياناً لذلك أن مورثة باقى المطعون ضدهم (المرحومة) باعت تلك المساحة بعقدى بيع مؤرخين ١٣/٣/١٩٦٠ ، ١/٥/١٩٦١ قضى له بصحتهما ونفاذ هما فى الدعوى ٩٧١ لسنة ١٩٦٢ مدنى الجيزة الإبتدائية التى سجل صحيفتهما برقم ١٠٣٤٦ بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٦٢ ، وقد إمتنعت مأمورية الشهر العقارى بالجيزة عن تسجيل هذا الحكم تأسيساً على أن البائعة أشهرت حقها فى الوقف الأهلى مصدر ملكيتها مفرزا فى قطع أخرى ضمن المحرر المسجل برقم ٤١ لسنة ١٩٦٨ ولما كان قانون وتعليمات الشهر العقارى يوجبان تقديم مصادقة من ناظر الوقف وباقى المستحقين فيه أو صدور حكم بالإفراز حتى يتسنى شهر النصيب الشائع فى الوقف مفرزا ، وكانت عملية شهر المحرر موضوع النزاع قد تمت دون تقديم هذه المستندات ، وقد ألحقت به أضرارا مادية وأدبية يقدر التعويض عنها بالمبلغ آنف الذكر ، فقد أقام دعواه بالطلبات السالفة ، ومحكمة أول درجة حكمت بتاريخ ٢٨/٣/١٩٨٥ برفض الدعوى ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف ٤٤٥٠ لسنة ١٠٢ ق القاهرة ، وبتاريخ ٢٣/٤/١٩٨٦ قضت محكمة الإستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن ، على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة النقض من تلقاء نفسها - كما يجوز للخصوم وللنيابة العامة - إثارة الأسباب المتعلقة بالنظام العام ولو لم يسبق له التمسك بها أمام محكمة الموضوع أو فى صحيفة الطعن متى توافرت عناصر الفصل فيها من الوقائع والأوراق التى سبق عرضها على محكمة الموضوع ووردت هذه الأسباب على الجزء المطعون فيه من الحكم وليس على جزء آخر منه أو حكم سابق عليه لا يشمل الطعن . وأن مسألة الاختصاص الولاى تعتبر قائمة فى الخصومة ومطروحة دائماً على المحكمة ، إذ الحكم الصادر فى موضوع الدعوى يشتمل حتماً على قضاء ضمنى فى الاختصاص ، والطعن على الحكم الصادر فى الموضوع ينسحب بالضرورة وبطريق اللزوم على القضاء فى الاختصاص سواء أثار الخصوم مسألة الاختصاص أو لم يثيروها وسواء أبدتها النيابة العامة أو لم تبدها فواجب المحكمة يقتضيها أن تتصدى لها من تلقاء نفسها ، ولما كان ذلك وكان مؤدى البندين الخامس والعاشر من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن الاختصاص بالفصل فى المنازعات المتعلقة بالقرارات الإدارية إلغاء وتعويضاً معقود كأصل عام لجهة القضاء الإدارى ، وكان القرار الإدارى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو القرار الذى تفصح به الإدارة عن إرادتها الناتية الملزمة بمآلها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح فى الشكل الذى يتطلبه القانون بقصد أحداث أثر قانونى معين متى كان ذلك ممكناً وجائزاً قانوناً وكان ذلك الباعث عليه إبتغاء مصلحة عامة - وهو بذلك يفترق عن العمل المادى الذى لا تتجه فيه الإدارة بإرادتها الناتية إلى إحداث ذلك الأثر وإن رتب القانون عليه أثراً معينة لأن هذه الآثار تعتبر وليدة إرادة المشرع وليست وليدة الإرادة الناتية للإدارة

وكانت مصلحة الشهر العقاري قد اعتدت بالإجراءات التي اتخذت لشهر المحرر
المشهر برقم ٤١ لسنة ١٩٦٨ المجيزة عن حصة مفروزة واتخذت من ذلك سبباً
للإمتناع عن شهر الحكم الصادر لصالح الطاعن فى الدعوى ٩٧١ لسنة ١٩٦٢
مدنى المجيزة الابتدائية ، بما مؤداه عدم انتقال ملكية الأرض إليه والحيلولة دون
شهر ذلك الحكم ، وكان هذا الإمتناع وذلك الشهر ليس وليد إرادة المشرع
مباشرة بل هو إفصاح من المصلحة عن إرادتها الذاتية ، فإن الإختصاص بنظر
طلب إلغاء القرار الصادر بشهر المحرر المشار إليه والتعويض عنه يكون معقود
الجهة القضاء الإدارى ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه ضمناً بإختصاص محاكم
القضاء العادى بنظره ، فإنه يكون قد خالف قاعدة من قواعد الإختصاص
الولاتى - وهى قاعدة أمرة متعلقة بالنظام العام بما يوجب نقضه لهذا السبب -
دون حاجة لمناقشة أوجه الطعن ، ويتعين إعمالاً لحكم المادة ٢٦٩/١ من قانون
المرافعات- إلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم إختصاص القضاء المدنى بنظر
الدعوى وبإختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بنظرها .

جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / أحمد مكى ، ماهر البحيرى ، محمد جمال حامد وأنور العاصى .

٦٦

الطعن رقم ١٥٧٩ لسنة ٥٧ القضائية :

(١) ملكية « إكتساب الملكية بالتقادم » . تقادم « تقادم

مكسب » . حيازة . « ضم حيازة السلف » . حكم . « عيوب التدليل :
ما يعد قصوراً » .

إستناد موث الطاعنين فى تثبيت ملكيته إلى التقادم الطويل . استدلاله على ذلك
بوضع يد البائعين لمورثه . مفاده . طلبه ضم مدة حيازتهم إلى حيازة مورثه . عدم مواجهة
هنا الدفاع . قصور .

(٢) بيع . عقد . « عقد البيع الإبتدائى » .

عقد البيع . أثره . إنتقال منفعة المبيع إلى المشتري من تاريخ إبرام العقد سجل أو لم
يسجل مالم يوجد إتفاق أو عرف أو نص مخالف . م ٥/٤٥٨ مدنى . مؤدى ذلك .
للمشتري بعقد غير مسجل حق مطالبة واضع اليد على العقار المبيع بشمراته وغنائه عن مدة
وضع اليد اللاحقة لإبرام العقد . علة ذلك .

١ - لما كان البين من الأوراق أن مورث الطاعنين إستند فى طلب تثبيت ملكيته إلى التقادم الطويل وإستدل على ذلك فى محاضر أعمال التحجير بوضع يد البانعين لمورثه مما مؤداه أنه طلب ضم مدة حيازتهم إلى مدة حيازة مورثه وكان الحكم المطعون فيه قد تحجب عن مواجهة هذا الدفاع وأقام قضاءه على أن حيازة مورث الطاعنين لم تكتمل لها مدة التقادم الطويل دون أن يبحث مدة حيازة البانعين له فإنه يكون قد عارة قصور مبطل .

٢ - لما كان من آثار عقد البيع - تطبيقاً لنص الفقرة الخامسة من المادة ٤٥٨ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تنتقل منفعة المبيع إلى المشتري من تاريخ إبرام العقد ، فيكون له حق ملكية الثمرات فى المنقول والعقار على السواء ، ما دام البيع شيناً معيناً بالذات من وقت تمام العقد ، وذلك مالم يوجد إتفاق أو عرف أو نص مخالف ويستوى فى بيع العقار أن يكون مسجلاً أو غير مسجل لأن البائع يلتزم بتسليم المبيع إلى المشتري ولم يسجل العقد ، ومن ثم يكون للمشتري يعقد غير مسجل الحق فى مطالبة واضع اليد على العقار المبيع بثمراته وغاؤه عن مدة وضع اليد اللاحقة لإبرام عقد البيع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل في أن مورث الطاعنين السبعة الأول أقام على شقيقته المطعون ضدها
وشقيقته الأخرى مورثة باقى الطاعنين ١٩٨٣/١٩٧٦ مدنى بنها الإبتدائية
وانتهى فيها إلى طلب الحكم بتثبيت ملكيته لمساحة ١٩ ١٣ ٣١ شائعة^{س ط ف} في
الأطيان المبينة بالصحيفة والزام المطعون ضدهما بأن تدفع إليه مبلغ ١٥ ألف
جنيه . وقال بيانا لذلك أن بموجب عقد بيع إبتدائى مؤرخ ١٠/٨/١٩٨١
إشتري شقيقه ثلاثة أرباع هذه الأطيان - واشترت
المطعون ضدها باقيةا - وقد توفى بتاريخ ١٥/٢/١٩٦٦ بعد أن وضع يده
عليها منذ اشتراها حتى وفاته تاركاً له نصفها بالميراث ، وإذ كانت شقيقته
المطعون ضدها الثانية قد وضعت يدها على حصته الميراثية المذكورة منذ وفاة
شقيقها دون أن تؤدى إليه ريعها فقد أقام دعواه منتهياً فيها إلى الطلبات
السالفة ، ومحكمة أول درجة بعد أن نذبت خبيراً "وقدم الخبير تقريره حكمت
بتاريخ ٣١/٣/١٩٨٠ بعدم قبول طلب تثبيت الملكية وبإلزام المطعون ضدها بأن
تؤدى إلى المدعى مبلغ ١٣٨٩٨.٩٦٨ جنيها ، إستأنفت المطعون ضدها هذا
الحكم بالاستئناف ٢٧٧/١٣ ق طنطا « مأمورية بنها » كما استأنفه المدعى
فرعياً بالاستئناف ١٧٦/١٩ ق ، وبتاريخ ٥/٣/١٩٨٧ قضت المحكمة بإلغاء
الحكم المستأنف فيما قضى به من ريع وتأيبده فيما عدا ذلك ورفضت
الاستئناف الفرعى . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت
النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بتنقض الحكم . وعرض الطعن على هذه المحكمة
فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه - فيما قضى به فى طلب تثبيت الملكية - القصور فى التسبيب ، ذلك أنه أقام قضاءه على عدم إستيفاء الحيابة مدة التقادم الطويل من تاريخ شراء مورث مورثهم أرض النزاع فى ١٠/٨/١٩٦٧ حتى وفاته بتاريخ ١٥/٢/١٩٦٦ وانتقال الحيابة إلى المطعون ضدها فى حين أن مورثهم تمسك بأن تضم إلى مدة حيازته مدة حيابة البائعين له التى تعود لما قبل سنة ١٩٥٠ وإذ إلتفت الحكم عن هذا الدفاع الجوهري فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه لما كان البين من الأوراق أن مورث الطاعنين إستند فى طلب تثبيت ملكيته إلى التقادم الطويل واستدل على ذلك فى محاضر أعمال الجبير بوضع يد البائعين لمورثه بما مؤداه أنه طلب ضم مدة حيازتهم إلى مدة حيابة مورثه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد تحجب عن مواجهة هذا الدفاع وأقام قضاءه على أن حيابة مورث الطاعنين لم تكتمل لها مدة التقادم الطويل دون أن يبحث مدة حيابة البائعين له ، فإنه يكون قد عارة قصور مبطل بما يوجب نقضه لهذا السبب .

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه - فيما قضى به فى طلب الريع - مخالفة القانون ذلك أنه أقام قضاءه برفض طلب الريع على أن عدم ثبوت ملكية الطاعنين السبعة الأول للأرض موضوع النزاع يؤدى بالضرورة إلى عدم أحقيتهم فى المطالبة بريعها فى حين أنهم يستحقون هذا الريع كأثر لعقد البيع الإبتدائي .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه لما كان من آثار عقد البيع - تطبيقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٥٨ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تنتقل منفعة المبيع إلى المشتري من تاريخ إبرام العقد ، فيكون له حق ملكية الثمرات فى المنقول والعقار على السواء ما دام المبيع شيئاً معيناً بالذات من وقت تمام العقد ، وذلك ما لم يوجد اتفاق أو عرف أو نص مخالف ويستوى فى بيع العقار أن يكون مسجلاً أو غير مسجل لأن البائع يلتزم بتسليم المبيع إلى المشتري ولم لم يسجل العقد ، ومن ثم يكون للمشتري بعقد غير مسجل الحق فى مطالبه واضع اليد على العقار المبيع بثمراته ونفاؤه عن مدة وضع اليد اللاحقة لإبرام عقد البيع . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يتعين معه نقضه لهذا السبب أيضاً .

////////////////////

جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / وليم رزق يحوي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / طه الشريف نائب رئيس المحكمة ، احمد ابو العجاج ، شكري العميري
وعبد الرحمن فكري .

٦٧

الطعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٥٤ القضائية :

شروع . « إجابة المال الشائع » . ملكية « الملكية الشائعة » .

الشركاء . على الشروع الذين يملكون ثلاثة أرباع المال الشائع . حقهم في إجراء تغيير فيه
يخرج عن حدود الإدارة المعتادة . شرطه . إعلان قراراتهم إلى باقي الشركاء . مخالفة ذلك .
للأخيرين الاعتراض إلى المحكمة خلال شهرين من وقت الإعلان . مؤدى ذلك . جواز إجبار
الشريك الباقي على إزالة البناء الذى أقامة على جزء مفروز من العقار الشائع . طالما لم
توافق عليه أغلبية الشركاء المالكين ثلاثة أرباع العقار . م ١/٨٢٩ مدنى .

تنص الفقرة الأولى من المادة ٨٢٩ من القانون المدنى على أن « للشركاء
الذين يملكون على الأقل ثلاثة أرباع المال الشائع أن يقرروا في سبيل تحسين
الانتفاع بهذا المال من التغييرات الأساسية والتعديل في القرض الذى أعد له
ما يخرج عن حدود الإدارة المعتادة على أن يعلنوا قراراتهم إلى باقي الشركاء

ولن خالف من هؤلاء حق الرجوع إلى المحكمة خلال شهرين من وقت الإعلان ،
 ويعد من قبيل الأعمال التي تخرج عن حدود الإدارة المعتادة بقاء أحد الشركاء
 فى جزء مفرز من العقار الشائع قبل قسمته فإذا لم توافق أغلبية الشركاء على
 ذلك جاز إجبار الشريك الباقى على إزالة البناء .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
 والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على - ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
 الطعن - تتحصل فى أن الطاعن الأول بصفته أقام الدعوى رقم ١٠٧٢٦
 لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة على المطعون ضدهم والطاعن الثانى
 بطلب الحكم بإزالة ما تم إنشاؤه من مبان كمحل بمدخل العقار المين بصحيفة
 الدعوى الذى يشغله المطعون ضده الأول ورشة لإصلاح الساعات وطرده
 والتسليم وقال بياناً لذلك أنه يمتلك والطاعن الثانى والمطعون ضدهم عدا الأول
 ذلك العقار على الشيوع وإذا إحتدم الخلاف بينهم على إدارته واستقلاله فقد
 حكم بتعيينه حارساً قضائياً عليه لإدارته وعند تنفيذ الحكم بالتسليم فوجئ بأن
 ثمة مبانى تتعارض والأصول الفنية قد أقيمت بمدخل العقار تستغل كورشة
 لإصلاح الساعات بمعرفة المطعون ضده الأول وتحرر عن هذه المبانى المخالفة

الجنة رقم ۶۴۶ لسنة ۱۹۷۷ بلدية عابدين قضى فيها بإدانتها والمطعون ضده الثانى وإذا كانت إدارة المال الشائع واستغلاله كما هو مقرر فى القانون تكون لأغلبية الشركاء مجتمعين وإذا صدر إجباراً من أحدهم له أو لجزء مفرز منه دون موافقة أو إجازة منهم فإنه لا يسرى فى حقهم ويكون من حقهم إخراج المستأجر إذا لا يحتاجون بهذا التصرف ومن ثم أقام الدعوى بطلانته . قضت المحكمة للطاعن بطلانته . إستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ۱۹۹۴ لسنة ۱۰۰ ق القاهرة ويتاريخ ۱۷/۴/۱۹۸۴ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى . طعن الطاعنان فى هذه الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة بأىها .

وحيث إن مما ينهائ الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقولان أن طلبات الطاعن الأول فى الدعوى هى طلب أصلى وهو إزالة المباني المخالفة المقامة بمدخل العقار وطلب إحتياطى وهو طرد المطعون ضده الأول من المباني والتسليم وإذا قضى الحكم المطعون فيه فى الطلب الإحتياطى تأسيساً على قيام علاقة إجبارية بين الطاعن الأول والمطعون ضده الأول ثم قضى فى الطلب الأصلى برفض طلب الإزالة تأسيساً على عدم ثبوت إسناد واقعة البناء للمطعون ضده الأول دون أن يحصى هذا الطلب بأسباب سائغة تؤدى إلى هذه النتيجة إذ أن فى بحثه له مايقنيه عن بحث طلب الطرد إذ لو إنتهى إلى القضاء بالإزالة لا تفسخ عقد الإيجار لاتعدام محله بما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال أدى به إلى الخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أن الفقرة الأولى من المادة ٨٢٩ من القانون المدني تنص على أن « للشركاء الذين يملكون على الأقل ثلاثة أرباع المال الشائع أن يقرروا في سبيل تحسين الانتفاع بهذا المال من التغييرات الأساسية والتعديل في الفرض الذي أعد له ما يخرج عن حدود الإدارة المعتادة على أن يعلنوا قراراتهم إلى باقى الشركاء . ولمن خالف من هؤلاء حق الرجوع إلى المحكمة خلال شهرين من وقت الإعلان » ويعد من قبيل الأعمال التي تخرج عن حدود الإدارة المعتادة بناء أحد الشركاء في جزء مفرض من العقار الشائع قبل قسمته فإذا لم توافق أغلبية الشركاء على ذلك جاز إجبار الشريك الباقي على إزالة البناء . لما كان ذلك وكانت طلبات الطاعن الأول في الدعوى هي إزالة المبانى المخالفة المقامة بمدخل العقار والتي يحوزها المطعون ضده الأول وإذا قضى الحكم المطعون فيه في هذا الطلب بالرفض تأسيساً على أنه لم يثبت إسناد واقعة البناء المخالف للمطعون ضده الأول دون أن يبحث الحكم عما إذا كان البناء الذي أقيم قد تم بموافقة أغلبية الشركاء من عدمه بإعتباره عملاً من أعمال الإدارة غير المعتادة وإن كانت هذه الموافقة إن وجدت صريحة أم ضمنية إذ أن في بحثه لهذا الطلب لبيان حقيقته ما يغنيه عن بحث الطلب الإحتياطي إذ لو إنتهى إلى القضاء بالإزالة لا تفسخ عقد الإيجار لإتعدام محله ، لما كان ذلك وكانت الأسباب التي أعتمدت عليها المحكمة قاصره وغير سائغة ولا تؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها الحكم المطعون فيه مما يعيبه بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه على أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / وليم بنق بحدوس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / طه الشريف نائب رئيس المحكمة ، أحمد أبو الحجاج ، شكرى العميرى
وعبد الحميد عبد العزيز .



الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٥٧ القضائية :

(١ - ٢) مسئولية . « المسئولية التقصيرية » . « المسئولية الشنيئة »

تعويض . حكم .

(١) المسئولية الشنيئة . م ١٧٨ مدنى . الشئ فى حكم هذه المادة . ما هيته . إقامة
الحكم المطعون فيه قضا « بالتعويض على أساس المسئولية الشنيئة وإستخلاصة أن الأسلاك
التليفونية فى مثل ظروف الدعوى تعتبر من الأشياء التى تتطلب حراستها عناية خاصة .
سائق له أصله الثابت بالأوراق ويؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها . إتفاقه وصحيح
القانون .

(٢) المسئولية الشنيئة . قيامها على خطأ مفترض وقوعه من حارس الشئ . نفيها .
شرطه . إثبات الخطأ أن الضرر وقع بسبب قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير .
إستخلاص علاقة السببية بين الخطأ والضرر أو إنتقطاعها . من مسائل الواقع . خضوعها
لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة محكمة النقض .

(٣) مسئولية . « المسئولية التقصيرية » . تعويض . إوئ .

وفاة المضرور بسبب فعل ضار من الغير . ثبوت حق المضرور فى التعويض عن الضرر
الذى لحقه حسبما يتطور ويتفاقم . إنتقال هذا الحق إلى ورثته .

١ - إذ قضى الحكم المطعون فيه بالتعويض على أساس المسؤولية الناشئة عن حراسة الأشياء ، وفقاً لنص المادة ١٧٨ من القانون المدنى وأن الشئ فى حكمها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ما تقتضى حراسته عناية خاصة إذا كان خطراً بطبيعته أو كان خطراً بطرقه وملابساته بأن يصبح فى وضع أو حالة تسمح عادة بأن يحدث ضرراً ، وكان إستخلاص الحكم المطعون فيه أن الأسلاك التليفونية فى مثل ظروف الدعوى تعتبر من الأشياء التى تتطلب حراستها عناية خاصة وهو إستخلاص سانع له أصله الثابت فى الأوراق وتؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها ويتفق وصحيح القانون .

٢ - المسؤولية المقررة بالمادة ١٧٨ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشئ ومن ثم فإن هذه المسؤولية لا تدرأ عن الحارس بإثبات أنه لم يرتكب خطأ ما وأنه قام بما ينبغى عليه من العناية والحيطه حتى لا يقع الضرر من الشئ الذى فى حراسته وإنما تنتفى هذه المسؤولية فقط إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان لسبب أجنبى لا يد له فيه وهو السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ الغير أو خطأ المضرور وأن إستخلاص علاقة السببية بين الخطأ والضرر أو إنقطاعها من مسائل الواقع التى تقدرها محكمة الموضوع دون رقابة عليه من محكمة النقض .

٣ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذ كان فعل الغير الضار هو السبب فى وفاة المضرور فإن هذا الفعل لا يد له وأن يسبق الموت

ولو بلحظه ويكون المضرور فى هذا اللحظة أهلاً لكسب حقه فى التعويض عن الضرر الذى لحقه وحسبما يتطور هذا الضرر ويتفاقم ، ومتى ثبت له هذا الحق قبل وفاته فإن ورثته يتلقونه عنه فى تركته ويحق لهم بالتالى مطالبة المستول بجبر الضرر المادى الذى سببه لمورثهم الموت الذى أدى إليه الفعل الضار بإعتباره من مضاعفاته .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدهم الخمسة الأول أقاموا الدعوى رقم ٤٦١٦ لسنة ١٩٨٣ مدنى كلى المتصورة على المطعون ضدهم السادس والسابع والثامن بطلب الحكم بإلزامهم بالتضامن فيما بينهم بأن يدفعوا لهم مبلغ ٤٠ ألف جنيه عما لحقهم من أضرار مادية وأدبية وما يستحقون من تعويض موروث على سند من أنه بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٩ تسبب سقوط سلك كهرباء من أحد الأعمدة بترعة عبد الرحمن فى صق ووفاة مورثهم حال قيامه بالوضوء ، وإذ كان من المقرر قانوناً أن كل من تولى حراسة أشياء ، تتطلب حراستها عناية خاصة

يكون مسئولاً عما تحدثه تلك الأشياء - من أضرار وكلان المدعى عليهم بصفته هم المالكين المسئولين عن حراسة تلك الأسلاك التي سقط أحدها على المورث ومن ثم فقد أقاموا الدعوى بطلباتهم - إختصم المطعون ضده الطاعن بصفته وزير النقل والمواصلات للحكم عليهما بالطلبات على سند من أن السلك الذي تسبب في الحادث من أسلاك التليفونات التي يسأل الطاعن عن حراستها تسببت سلامته بعد إنقطاعه لأسلاك الكهرباء . في وقوع الحادث قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع الشهود إثباتا وقضت برفض الدعوى بالنسبة للمطعون ضدهم السادس والسابع والثامن والخمسة الثاني المدخل وبإلزام الطاعن بصفته بأن يؤدي للمطعون ضدهم الخمسة الأول عشرة آلاف جنيه كتعويض عن كافة الإضرار . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٢٢ لسنة ٣٧ ق المنصورة ، كما استأنفه المطعون ضدهم الخمسة الأول بالاستئناف ٨٠٩ لسنة ٣٧ ق المنصورة وبعد أن أمرت المحكمة بضم الاستئنافين للإرتباط قضت بتاريخ ١٩٨٧/١/٨ برفض الاستئناف الأول وفي موضوع الاستئناف الثاني بتعديل الحكم إلى جعل مبلغ التعويض ثلاثة عشر ألفاً من الجنيهات . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة وأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينمى الطاعن بصفته بالوجه الأول من السبب الأول والسبب الثالث من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ

فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب وفى بيان ذلك يقول أن الشابت من الأوراق أن السلك التليفونى الذى تسبب فى وقوع الحادث ليس من الأشياء التى نصت عليها المادة ١٧٨ من القانون المدنى إذ لا يعمل شحنة كهربائية ومن ثم لا تتطلب حراسته عناية خاصة ولا يترتب على سقوطه نتيجة فعل خارجى أو ذاتى خطأ ما كما خلت الأوراق بما يكشف عن ثبوت خطأ فى جانب الهيئة التى يمثلها بعدم عنايتها بالشئ الواقع فى حراستها فضلاً عن أنها شخص إعتبارى تباشر نشاطه بعماله وتابعين فإذا ما خلص الحكم المطعون فيه إلى أن السلك التليفونى يعتبر من الأشياء الخطرة وأنه موصل للكهرباء وتتطلب حراستها عناية خاصة حفاظاً على أرواح الناس مما يقتضى دوام متابعته ومولاته إصلاحه وصيانته غافلاً خطأ هيئة الكهرباء فى مد أسلاكها أسفل أسلاك التليفونات وتخلى الهيئة عنه إستعمالها وإنعدام رقابتها إذ أن إستعمال السلك والرقابة عليه تكون لحساب المشترك وخلص إلى توافر الخطأ وأقام قضاءً بمسئوليتها ودون بيان الأساس القانونى للمسئولية فإنه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم الابتدائى الذى أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه بعد أن أبان أحكام المسئولية الشئنية المنصوص عليها بالمادة ١٧٨ من القانون المدنى حدد سبب الحادث نتيجة تدلى سلك التليفونات فى مياه الترعة وملامسته لأسلاك الكهرباء التى كانت فى وضعها الطبيعى مما أدى سريان التيار الكهربائى بها وقيام مسئولية الهيئة الطاعة لكونها

المسئولة عن حراسة أسلاك التليفونات كما أضاف الحكم المطعون فيه في أسبابه إلى أن الأسلاك التليفونية المجاورة للأسلاك الكهربائية تندرج ضمن الأشياء التي تتطلب حراستها عناية خاصة مما يقتضى استمرار متابعتها ومعاينتها في كل حين ومواصلتها بالصيانة والإصلاح حتى لا تسقط ملامسة للأسلاك الكهربائية التي تجاورها وأن التدخل الإيجابي لهذا الشيء كان هو السبب المباشر في إحداث الإضرار التي حاقّت بحدوث المطعون ضدهم ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد قضى بالتعويض على أساس المسؤولية الناشئة عن حراسة الأشياء وفقاً لنص المادة ١٧٨ من القانون المدني وأن الشيء في حكم المادة سالفة الذكر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ما تقتضى حراسته عناية خاصة إذا كان خطراً بطبيعته أو كان خطراً بسقوطه وملابساته بأن يصبح في وضع أو حالة تسمح عادة بأن يحدث ضرراً . وكان إستخلاص الحكم المطعون فيه أن الأسلاك التليفونية في مثل ظروف الدعوى تعتبر من الأشياء التي تتطلب حراستها عناية خاصة وهو إستخلاص سائغ له أصله الثابت في الأوراق وتؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها ويتفق وصحيح القانون فإن النعى عليه يضحى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن بصفته ينعى بالوجه الثانى من السبب الأول والسبب الثانى من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ومخالفة الثابت بالأوراق وفي بيان ذلك يقول أن المسؤولية الناشئة عن حراسة الأشياء عملاً بالمادة ١٧٨ من القانون المدني تقتضى إذا أثبت الحارس أن

وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه وهذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ الغير الذى يجب أن يكون أجنبياً عن الحارس ومن يسأل عنهم ويشترط فى فعل الغير أن يكون خطأ بالمعيار الذى نصت عليه المادة ١٦٣ من القانون المدنى وأن يكون هو السبب المباشر للضرر وإذا توافرت هذه الشروط إنتقطعت رابطة السببية بين الشئ وبين الضرر وإنتفت بذلك مسئولية الحارس كما تنتفى تلك الرابطة إذا كان تدخل الشئ محل الحراسة تدخلا سلبياً وإذا كانت أسلاك التليفون التابعة للهيئة الطاعنة لا يحمل تياراً كهربائياً كان هو السبب المباشر للحادث مما تنتفى معه مسئولية الهيئة لا نقطاع رابطة السببية ذلك أن القانون المصرى لا يعرف سوى المسئولية التى تقوم على الخطأ ولا يأخذ بنظرية تحمل التبعة وكان يتعين على المضرور إثبات وقوع الخطأ ورابطة السببية بينه وبين الحادث خاصة وقد خلت الأوراق من أى دليل على ذلك وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ومخالفة الثابت بالأوراق بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المسئولية المقررة بالمادة ١٧٨ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشئ ومن ثم فإن هذه المسئولية لا تدرأ عن الحارس بإثبات أنه لم يرتكب خطأ ما وأنه قام بما ينبغى من العناية والحيلة حتى لا يقع الضرر من الشئ الذى فى حراسته وإنما تنتفى هذه المسئولية فقط إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه وهذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة

أو خطأ الغير أو خطأ الضرر وأن إستخلاص علاقة السببية بين الخطأ والضرر أو إنتقطاعها من مسائل الواقع التى تقدرها محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه قد أقام قضاء بالتعويض للمطعون ضدهم الخمسة الأول على ما أستخلصه فى حدود سلطته التقديرية من أن أسلاك الإتصال السلكى التى فى حراسته الهيئة الطاعنة قد تدخلت تدخلأ إيجابياً فى احداث الضرر ولم تثبت الطاعنة أن وقوعه إنما كان لسبب أجنبى لا يد لها فيه وخلص إلى تكامل مسئوليتها طبقا لنص المادة ١٧٨ من القانون المدنى فبانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه أو خالف الثابت بالأوراق ويضحى النعى عليه سببى الطعن على غير أساس .

وحيث إن الطاعن بصفته يعنى بالسبب الرابع من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبب والفساد فى الإستدلال وفى بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون ضدهم الخمسة الأول بتعويض موروث مع أن وفاة مورثهم كانت لحظيه وفوريه ولم يلحقه ضرر مادى وأدى ثبت له قبل الهيئة الطاعنة الحق فى التعويض عن الألام النفسية والمادية التى تعرض لها من جراء الحادث كما لم يحط بعناصر المسئولية من الخطأ وضرر ورابطة سببيه إحاطه كاملة مؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها ولم يعن عناصر الضرر التى تدخل فى حساب التعويض بما يعيبه بالقصور فى التسبب والفساد فى الإستدلال مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنه إذ كان فعل الغير الضار هو السبب فى وفاة المضرور فإن هذا

الفعل لا بد أن يسبق الموت ولو بلحظه ويكون المضرور في هذه اللحظة أهلاً لكسب حقه في التعويض عن الضرر الذي لحقه وحسبما يتطور هذا الضرر ويتفاقم ، ومتى يثبت له الحق قبل وفاته فإن ورثته يتلقونه عنه في تركته ويحق لهم بالتالي مطالبة المستول بجبر الضرر المادى الذى سببه لمورثهم الموت الذى أدى إليه الفعل الضار بإعتباره من مضاعفاته . لما كان ذلك وكان البين من الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه خلص إلى أن وفاة مورث المطعون ضدهم الخمسة الأولى نتيجة صعقه بالكهرباء من سلك التليفونات المملوك للهيئة الطاعنة نتيجة إنقطاعه وتدليه ملامساً لأسلاك الكهرباء لعدم متابعتها بالصيانة والمتابعة وإنتهى إلى مسئولية الطاعن بصفته عن تعويض الضرر الذى أصاب المطعون ضدهم الخمسة الأولى تعويضاً شاملاً لكافة الأضرار التى لحقت بهم مادية وأدبية وأوضح عناصر تلك الأضرار بأسباب سائغة كافية لحمل قضائه فضلاً عن التعويض الموروث فإنه يكون قد ألزم صحيح القانون ويضحي النعى عليه بسبب الطعن على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

=====

جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد محمود واهم نائب رئيس المحكمة وعضوية
المادة المستشارين / حسين علي حسين ، ويهون فهميم نائب رئيس المحكمة ، عزت
عمران ومحمد اسماعيل غزالى .

٦٩

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٥ القضائية :

(٥ - ١) إيجاز ، إيجاز الأماكن . . نطاق سريان القانون « إثباتات .
« طرق الإثبات » . قانون « القانون واجب التطبيق » . نظام عام .

(١) أحكام القوانين . عدم سريانها كقاعدة عامة إلا على ما يقع من تاريخ العمل
بها . الإستثناء . . الأحكام المتعلقة بالنظام العام سريانها بأثر فوري على المراكز والوقائع
القانونية القائمة وقت نفاذه ولو كانت ناشئة قبله .

(٢) الأحكام الخاصة بتعيين أسباب الإخلاء . تعلقها بالنظام العام . سريانها بأثر
فوري على المراكز والوقائع التى لم تستقر نهائياً وقت نفاذها ولو كانت ناشئة قبل تاريخ
العمل بها .

(٣) صدور تشريع لاحق يستحدث حكماً جديداً يتعلق بمذاتيه القاعدة الموضوعية
الأمرة . سريانه بأثر فوري على المراكز والوقائع القائمة وقت نفاذه . تعلق التعديل ببعض
شروط أعمال القاعدة الأمرة . عدم سريانه إلا من تاريخ نفاذها على الدعاوى التى رفعت
فى ظل . م ٩ مدنى .

(٤) تعديل المشرع سبب إخلاء المستأجر . م ١٨ / دق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . قاعدة تتعلق
بالنظام العام . سريانها بأثر فوري مباشر على المراكز القانونية التى لم تكن قد إستقرت بعد
بحكم نهائى ولو كانت ناشئة فى ظل قانون سابق .

(٥) شرط الحصول على حكم نهائى لإثبات الواقعة سبب الإخلاء م/١٨ق ١٣٦ لسنة

١٩٨١ لا محل لعماله على الدعاوى التى رفعت فى ظل العمل بأحكام ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩

(٦ - ٧) إيجار . « إيجار الأماكن » . « الإخلاء للاستعمال الضار » .

محكمة . الموضوع « مسائل الواقع » .

(٦) إستخلاص ثبوت الضرر أو نفيه . من مسائل الواقع . إستقلال قاضى الموضوع

بتقديره . شرطه .

(٧) إنشاء المستأجر حظيرة لتربية الدواجن فى فضاء النور الملحق بالعين المؤجرة من

الأمر الضارة بالصحة العامة وينطوى على إقلاق لراحة السكان . للمؤجر طلب إخلاء العين

المؤجرة له . لا يغير من ذلك وقوف الجيران من هذا التصرف موقفاً سلبياً .

~~~~~

١- من الأصول الدستورية المقررة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -

أن أحكام القوانين لا تسرى كقاعدة عامة إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ،

وأنه لا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها مما مؤداه عدم جواز إنسحاب أثر

القانون الجديد على ما يكون قد وقع قبل ذلك من تصرفات أو تحقق من آثار إذ

بحكم هذه وتلك القانون الذى كان معمولاً به وقت وقوعها إعمالاً لمبدأ عدم

رجعية القوانين إلا أن ذلك لا ينتقض من وجوب سريان أحكام القانون الجديد

على ما يقع منذ العمل به من تصرفات أو يتحقق من آثار ولو كانت مستندة

إلى علاقات سابقة عليه إعمالاً لمبدأ الأثر المباشر للقانون ، ومع ذلك فإنه إذا

إستحدث القانون الجديد أحكاماً متعلقة بالنظام العام فإنها تسرى بأثر فوري

على المراكز القانونية القائمة وقت نفاذه ، ولو كانت ناشئة قبله .



٢ - لما كانت الأحكام الخاصة بتعيين أسباب الإخلاء من قوانين إيجار الأماكن هي قواعد أمرية ومتعلقة بالنظام العام ومن ثم فإنها تسرى بأثر فوري على جميع المراكز والوقائع القانونية القائمة والتي لم تكن قد استقرت نهائياً وقت نفاذها ولو كانت ناشئة قبل تاريخ العمل بها .

٣ - إذا صدر قانون لاحق تضمن تعديلاً في تشريعات إيجار الأماكن كان من شأنه إستحداث حكم جديد متعلق بذاتية تلك القواعد الموضوعية الأمرية سواء - بالإلغاء أو بالتغيير إضافة أو حذفاً فإن هذا التعديل يأخذ حكم القاعدة الأمرية من حيث سريانها بأثر فوري على تلك المراكز والوقائع ، أما إذا كان التعديل منصباً على بعض شروط أعمال القاعدة الأمرية كما لو استوجبت لتطبيقها توافر شروط خاصة أو إتخاذ إجراءات معينة أو إستلزم طريقاً خاصاً للإثبات فيها لم تكن مقررّة من قبل فإن هذا التعديل لا يسرى في هذه الحالة إلا من تاريخ نفاذه على الدعاوى التي رفعت في ظلّه أما الدعاوى التي رفعت قبل تاريخ العمل به فإن القانون السارى وقت رفعها هو الذى يحكم شروط قبولها وإجراءاتها وقواعد إثباتها ، فقد نصت المادة التاسعة من القانون المدنى على أن تسرى في شأن الأدلة التي تعد مقدماً النصوص المعمول بها في الوقت الذي أعد فيه الدليل أو في الوقت الذي ينبغى فيه إعداده .

٤ ، ٥ - إستحدثت المشرع بالتعديل الوارد بالفقرة ( د ) من المادة ( ١٨ ) أمرين أولهما أنه عدل من سبب الإخلاء الذى كان مقررّاً بنص المادة ( ٢٣/ح ) من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، الأمر الثانى أنه حدد وشيلة الإثبات القانونية لهذه الوقائع فأوجب ثبوتها بحكم قضائى نهائى وعلى ذلك فإن ما استحدثته القانون في الأمر الأول من تعديل في سبب الإخلاء يتصل بقاعدة موضوعية أمرية ومتعلقة بالنظام العام تسرى بأثر فوري مباشر على المراكز القانونية القائمة



والتي لم تكن قد إستقرت بعد بصدور حكم نهائى فيها وقت العمل به ، ولو كانت قد نشأت فى ظل قانون سابق عليه أما ما استحدثه فى الأمر الثانى والمتعلق بشرط الحصول على حكم قضائى نهائى لثبوت الواقعة محل النزاع لا يمس ذاتية القاعدة الآمرة ولا يغير من حكمها بل يرسم طريقاً خاصاً لإثباتها ، وهو مالم يكن مقررأ فى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ومن ثم فإنه لا محل لإعمال هذا الشرط على الدعاوى التى رفعت فى ظل العمل بأحكامه قبل إلغائه بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

٦ - المقرر- فى قضاء هذه المحكمة - أن إستخلاص ثبوت الضرر أو نفيه هو من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب سائغة تكفى لحمله .

٧ - قيام المستأجر بإنشاء حظيرة فى فناء النور الملحق بالعين المزجرة له وتربية الدواجن فيها هو من الأمور الضارة بالصحة العامة وينطوى على إقلاق لراحة السكان مما يخول للمؤجر طلب إخلاء العين ، وذلك وفقاً لنص الفقرة ( د ) من المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار إليه آنفاً ولا يغير من ذلك وقوف الجيران أو باقى سكان العقار من هنا التصرف الصادر من المستأجر موقفاً سلبياً ذلك أن طلب الإخلاء فى هذه الحالة هو حق مقرر للمؤجر وحده متى توافرت شروطها ولو لم يكن مقيماً فى العقار الكائن به عين النزاع

## الـحـكـمـة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .



وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -

تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت على الطاعن الدعوى رقم ٤٤٥ لسنة ١٩٧٤ أمام محكمة المنصورة الابتدائية طالبة الحكم بإخلاء شقه النزاع ، وقالت شرحاً لدعواها أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٦٣/٨/١ إستأجر الطاعن منها هذه الشقة لإستعمالها سكناً خاصاً له وإذ أقام جدارا بالمنور واستغله في تربية الدواجن وأتلف أرضيته على نحو ما ورد بمعاينة الشرطة بالشكوى رقم ٢٩٨٩ لسنة ١٩٧٣ إدارى قسم أول المنصورة فقد أقامت الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٥ نذبت المحكمة خبيراً لبيان وجه إستعمال عين النزاع وتحديد نوع الضرر ومداه ، وبعد أن أودع الخبير تقريره قضت بتاريخ ١٩٧٥/١٢/١ بإخلاء العين وتسليمها إلى المطعون ضدها ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤ لسنة ٢٨ق المنصورة ، وبتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٢ قضت تلك المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ويرفض الدعوى ، طعن الطاعن ضدها في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنهما برقم ١١٤ لسنة ٤٧ق ، وبتاريخ ١٩٨٢/٣/١ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه ، وبعد تعجيل الخصومة أمام محكمة الاستئناف قضت بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٣ بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبهت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة وأنه جديرٌ بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياًها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الاستئناف بعد نقض الحكم السابق لم يعجل إلا في أول ديسمبر سنة ١٩٨٢ مما كان يلزم معه تطبيق ما تقضى به المادة ١٨/د من قانون إيجار الأماكن رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ التى أوجبت صدور حكم قضائى نهائى ضد المستأجر لإثبات إستعماله للعين المؤجرة بطريقه مقلقه للراحة أو ضارة بسلامة المبنى أو بالصحة العامة



وإذ فصل الحكم المطعون فيه في الدعوى دون إتباع هذا الإجراء المتعلق بالنظام العام فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن المادة ٢٣ من قانون إيجار الأماكن السابق رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - الذي رفعت الدعوى في ظله - كانت تنص على أنه في غير الأماكن المؤجرة مفروشة لا يجوز للمؤجر أن يطلب « إخلاء المكان ولو إنتهت المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية » ..... ( د ) إذا استعمل المستأجر المكان المؤجر أو سمح باستعماله بطريقة تخالف شروط عقد الإيجار المعقولة أو تضر بمصلحة المؤجر وإذا صدر القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - والذي عمل به إعتباراً من ١٩٨١/٧/٣١ وأدرك الدعوى قبل صدور الحكم المطعون فيه ونص في المادة ١٨/ منه على أنه « لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو إنتهت المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية / ..... ( د ) إذا ثبت بحكم قضائي نهائي أن المستأجر استعمل المكان المؤجر أو سمح باستعماله بطريقة مقلقة للراحة أو ضارة بسلامة المبنى أو بالصحة العامة أو في أغراض منافية للآداب ..... فإن مفاد ذلك أن المشرع في هذا القانون الأخير قصر سبب الإخلاء في هذه الحالة على استعمال المكان بطريقة مقلقة للراحة أو ضارة بسلامة المبنى أو بالصحة العامة أو في أغراض منافية للآداب العامة واشترط أن يكون ذلك ثابتاً بحكم قضائي نهائي ، ولئن كان من الأصول الدستورية المقررة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن أحكام القوانين لا تسرى كقاعدة عامة إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، وأنه لا يترتب عليها أثر فيمّا وقع قبلها مما مؤداه عدم جواز إنسحاب أثر القانون الجديد على ما يكون قد وقع قبل ذلك من تصرفات أو تحقق من آثار إذ يحكم هذه وتلك القانون الذي كان معمولاً به وقت وقوعها إعمالاً لمبدأ عدم رجعية القوانين إلا أن ذلك لا ينتقض من وجوب سريان أحكام القانون



الجديد على ما يقع منذ العمل به من تصرفات أو بتحقيق من آثار ولو كانت مستندة إلى علاقات سابقة عليه إعمالاً لمبدأ الأثر المباشر للقانون ، ومع ذلك فإنه إذا استحدث القانون الجديد أحكاماً متعلقة بالنظام العام فإنها تسرى بأثر فوري على المراكز القانونية القائمة وقت نفاذه ولو كانت ناشئة قبله ، لما كان ذلك وكانت الأحكام الخاصة بتعيين أسباب الإخلال في قوانين إيجار الأماكن هي قواعد أمره ومستعلقه بالنظام العام ومن ثم فإنها تسرى بأثر فوري على جميع المراكز والوقائع القانونية القائمة والتي لم تكن قد إستقرت نهائياً وقت نفاذها ولو كانت ناشئة قبل تاريخ العمل بها ، ومؤدى ذلك أنه إذا صدر قانون لاحق تضمن تعديلاً في تشريعات إيجار الأماكن كان من شأنه إستحداث حكم جديد متعلق بذاتيته تلك القواعد الموضوعية الأمره سواء بالإلغاء أو بالتغيير إضافة أو حذفاً فإن هذا التعديل يأخذ حكم القاعدة الأمرة من حيث سريانه بأثر فوري على تلك المراكز والوقائع ، أما إذا كان التعديل منصّباً على بعض شروط اعمال القاعدة الأمرة كما لو استوجب لتطبيقها توافر شروط خاصة ، أو اتخاذ إجراءات معينة أو استلزم طريقاً خاصاً للإثبات فيها لم تكن مقررة من قبل فإن هذا التعديل لا يسرى في هذه الحالة إلا من تاريخ نفاذه على الدعاوى التي رفعت في ظله أما الدعاوى التي رفعت قبل تاريخ العمل به فإن القانون السارى وقت رفعها هو الذى يحكم شروط قبولها وإجراءاتها وقواعد إثباتها ، فقد نصت المادة التاسعة من القانون المدنى على أن « تسرى في شأن الأدلة التي تعد مقدماً النصوص المعمول بها في الوقت الذى أعد فيه الدليل أو في الوقت الذى ينبغى فيه إعداده » لما كان ذلك وكان المشرع قد إستحدث بالتعديل الوارد بالفقرة ( د ) من المادة ( ١٨ ) آتفة الذكر أمرين أولهما أنه عدل من سبب الإخلال الذى كان مقررأً بنص المادة ( ٢٣/ح ) من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، والأمر الثانى أنه حدد وسيلة الإثبات القانونية لهذه الوقائع فأوجب ثبوتها بحكم قضائى نهائى وعلى ذلك فإن ما إستحدثه القانون في الأمر



الأول من تعديل فى سبب الإخلاء - يتصل بقاعدة موضوعية أمره ومتعلقة بالنظام العام تسرى بأثر فورى مباشر على المراكز القانونية القائمة والتي لم تكن قد إستقرت بعد صدور حكم نهائى فيها وقت العمل به ، ولو كانت قد نشأت فى ظل قانون سابق عليه أما ما إستحدثه فى الأمر الثانى والمتعلق بشرط الحصول على حكم قضائى نهائى لثبوت الواقعة محل النزاع فإنه لا يس ذاتية القاعدة الأمرة ولا يغير من حكمها بل يرسم طريقاً خاصاً لإثباتها وهو مالم يكن مقررأ فى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ومن ثم فإنه لا محل لإعمال هذا الشرط على الدعاوى التى رفعت فى ظل العمل بأحكامه قبل إلغائه بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، لما كان ما تقدم وكان الثابت أن المطعون ضدها قد أقامت دعاوها فى عام ١٩٧٤ فى ظل سريان أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بطلب إخلاء الشقة المزجرة للطاعن لإساءة إستعمالها بترتيته دواجن بالمنور الملحق بها وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً بتأييد الحكم الابتدائى بإخلاء شقة النزاع على سند من أن الطاعن أقام فيها حظيرة للدواجن على نحو يضر بالصحة العامة وبطريقة مقلقة للراحة ومن ثم فإن المطعون ضدها لم تكن تلتزم باستصدار حكم قضائى نهائى لإثبات هذه الواقعة إذ لا محل لإعمال ما إشتطره القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى هذا الخصوص ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الفساد فى الإستدلال ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم قضى بإخلاء شقة النزاع بمقولة أنه ثبت وجود حظيره دواجن بالمنور يضر بالصحة العامة ومقلقة للراحة وهو قول لا سند له فى الأوراق ذلك أن المطعون ضدها لا تقيم فى العقار ولم تتفقد شريكها فى الملكية السيدة / ..... المقيمة به بأيه شكوى فى هذا الخصوص ، كما لم يشكوه أيضاً أى من جيرانه الأمر الذى يعيب الحكم ويستوجب نقضه .



وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن إستخلاص ثبوت الضرر أو نفيه هو من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب سائغة تكفى لحمله لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالزام الطاعنين « بإخلاء شقة النزاع على ما أورده بمدوناته من أن « المنور يعتبر من توابع العين المؤجرة ويسرى عليه ما يسرى « عليها من وجوب إلزام المستأجر فى إستعماله عدم مخالفة شروط الإيجار المعقولة ، وكان الثابت من مدونات الشكوى رقم ٢٩٨٩ لسنة ١٩٧٣ إدارى قسم أول المنصورة ومن المعاينة التى أجراها محقق الشكوى أنه يوجد بالفرفة الملحقة بالمنور عشة بإرتفاع ١٢٠×٨٠×٢٠ سم لتربية الحمام ، وبالمنور بناء على نصف طوية جديد مبنى بالطوب الأحمر والأسمنت من الجهة البحرية بإرتفاع ١٢٠ سم « ويعرض المنور مسقوف بالحشب والغاب ويدخله طيور ، كما ثبت وجود عشة « الدواجن بالمنور من معاينة خبير الجدول المنتدب من محكمة أول درجة موضحة بالرسم الكروكى المشتغل عليه تقريره المسودع بتاريخ ١٩٧٥/٦/٥ أمام محكمة أول درجة ، كما ثبت من أقوال المستأنف نفسه ( الطاعن ) بالشكوى الإدارى السالف الإشارة إليها معللاً ذلك بأن مثل هذه العشش موجود بالساكن الاميرية لمواجهة غلاء اللحوم ، لما كان ذلك وكان إستعمال المنور هو من ملحقات العين المؤجرة على هذا النحو يضر بالصحة العامة ويقلق الراحة وتتولد عنه حشرات وينبعث منه روائح كريهة ومؤذية تغير المستأنف من شاغلى العين ومن الجيران بما يتحقق معه إساءة إستعمال العين المؤجرة ويسوغ طلب الإخلاء وإذ كان هذا الذى خلص إليه الحكم سائفاً له أصل ثابت بالأوراق ومؤدياً إلى النتيجة التى إنتهى إليها ، وذلك أن قيام المستأجر بإنشاء حظيره فى قنا المنور الملحق بالعين المؤجرة له وتربية الدواجن فيها هو من الأمور المضارة بالصحة العامة وينطوى على إقلاق الراحة السكان مما يخول للمزجر طلب إخلاء العين ، وذلك وفقاً لنص الفقرة ( د )



من المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار إليه آنفاً ولا يغير من ذلك وقوف الجيران أو باقى سكان العقار من هذا التصرف الصادر من المستأجر موقفاً سلبياً ذلك أن طلب الإخلاء فى هذه الحالة هو حق مقرر للمؤجر وحده متى توافرت شروطها ولو لم يكن مقيماً فى العقار الكائن به عين النزاع ، طالما كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالفساد فى الإستدلال يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////



## جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد محمود واسم نائب رئيس المحكمة ومضوية  
العادة المستشارين / حسين علي حسين ، براهيم فهدم نائب رئيس المحكمة ، عزت عمران  
ومحمد اسماعيل غزالى .



الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٥٥ القضائية : -

إيجار . « إيجار الأماكن » « الارتداد القانونى » .

المسكن التى تشغل بسبب العمل . عدم سريان الإمتداد القانونى على عقود إستجارها  
ولو لم تكن ملحقه بالمرافق أو المنشآت . وانتفاع موظف الحكومة بالمسكن فى هذه الحالة .  
لا عبء يكون المكان من الأملاك العامة أو الخاصة للدولة .

~~~~~

النص فى المادة الثانية من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - فى شأن تأجير
وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والوارد فى الباب الأول
الخاص بإيجار الأماكن - على أنه « لا تسرى أحكام هذا الباب على
(أ) المساكن الملحقه بالمرافق والمنشآت وغيرها من المساكن التى تشغل بسبب
العزل » يدل على أن المناط فى عدم سريان أحكام الباب الأول من
هذا القانون هو ثبوت أن تكون السكنى مردها العمل بين مالك العين - أو
القائم عليها - وبين المرخص له بالسكنى فيها بسبب هذه الرابطة وذلك سواء
كان المسكن ملحقاً بالمرافق والمنشآت ، أو غير ملحق بها مادام أن شغله كان
بسبب العمل ، فإذا كان المنتفع بالمسكن من موظفى الحكومة فإنه يستوى أن
يكون المكان من أملاك الدولة العامة أو الخاصة ، ولا يحق له التمسك بالحماية
التي أسبغها المشرع فى قوانين إيجار الأماكن الإستثنائية على مستأجرى
الأماكن الحالية بشأن الإمتداد القانونى للعقد .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل فى أن المطعون ضده أقام على الطاعنين الدعوى رقم ۱۲۲۶ لسنة ۱۹۸۰ أمام محكمة دمنهور الابتدائية طالبا الحكم بإثبات العلاقة الإيجارية بينه وبين مجلس مدينة دمنهور عن الشقة محل النزاع ، وقال بيانا لدعواه انه إبان عمله مديرا للمديرية المالية بمحافظة البحيرة إستأجر من الطاعن الثانى بصفته (رئيس مجلس مدينة دمنهور) هذه الشقة سكنا خاصا له ولأسرته منذ عام ۱۹۷۷ إلى أن بلغ السن القانونية للتقاعد وإذا طلب منه المؤجر إخلاء العين فقد أقام الدعوى ، وتاريخ ۱۹۸۰/۶/۲۲ نذبت المحكمة خبيرا لبيان ما إذا كانت الشقة محل النزاع مخصصة للمطعون ضده بسبب صفته الوظيفية من عدمه ، وبعد أن قدم الخبير تقريره ، قضت بتاريخ ۱۹۸۳/۴/۲۳ بثبوت العلاقة الإيجارية بين المطعون ضده والطاعن الثانى بصفته عن الشقة محل النزاع . إستأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ۴۲۲ لسنة ۳۹ ق الاسكندرية « مأسورية دمنهور » وتاريخ ۱۹۸۴/۱۱/۲۸ قضت المحكمة تأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بتقضى الحكم ، وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة - فى غرفة مشورة - رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينهائ الطاعتان على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولان أنه لما كان المطعون ضده قد شغل عين النزاع بسبب رابطة العمل مما لا يسرى على سكناه أحكام الإمتداد القانونى المقررة بتشريعات إيجار الأماكن وفقاً لنص المادة الثانية من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، فإن الحكم إذ أقام قضاءً بثبوت العلاقة الإيجارية وخضوعها لأحكام الإمتداد القانونى إستناداً إلى أن العين ليست من المساكن الملحقه بالمرافق المخصصه لسكنى العاملين فيها ، وأنها مملوكة ملكية خاصة لمجلس المدينة فى حين أن نص المادة الثانية يشمل كافة المساكن التى تشغل بسبب العمل ولو كانت من أملاك الدولة الخاصة وغير ملحقة بالمرافق ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أن النص فى المادة الثانية من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والواردة فى الباب الأول الخاص بإيجار الأماكن - على أنه « لا تسرى أحكام هذا الباب على (أ) المساكن الملحقه بالمرافق والمنشآت وغيرها من المساكن التى تشغل بسبب العمل » يدل على أن المناط فى عدم سريان أحكام الباب الأول من هذا القانون هو ثبوت أن تكون السكنى مردها رابطة العمل بين مالك العين - أو القائم عليها - وبين المرخص له بالسكنى فيها بسبب هذه الرابطة وذلك سواء أكان المسكن ملحقاً بالمرافق والمنشآت ، أو غيرها ملحق بها مادام أن شغله كان بسبب العمل ، فإذا كان المنتفع بالمسكن من موظفى الحكومة فإنه يستوى أن يكون المكان من أملاك الدولة العامة أو الخاصة ولا يحق له التمسك بالحماية التى أسبغها المشرع - فى قوانين إيجار الأماكن الاستثنائية - على مستأجرى الاماكن الحالية بشأن الإمتداد القانونى للعقد ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وأقام قضاءً بثبوت العلاقة الإيجارية

بين الطرفين ، وسريان أحكام الإمتداد القانوني لتشريعات إيجار الأماكن عليها ، إستناداً إلى ما ذهب إليه من أن الشقة ليست من المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت ، والمخصصة لسكنى العاملين فيها ، وأنها مملوكة ملكية خاصة لمجلس المدينة ، ومن ثم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم ، وإذ كان الثابت بالعقد المؤرخ ١٩٧٧/٩/١ - على ما سجله الحكم المطعون فيه وتقرير الحبير وبما لا نزاع فيه بين الخصوم - أن رئيس مجلس مدينة دمنهور (الطاعن الثانى بصفته) قد رخص للمطعون ضده بوصفه مديراً عاماً للمديرية المالية بمحافظة البحيرة فى الانتفاع بشقة النزاع مقابل مبلغ ٣,٢٦٥ جنيه شهرياً وأقر الأخير بإستئجار شقة النزاع مؤقتاً بصفته الوظيفية ، وأنه يلتزم بتسليمها لمجلس المدينة عند نقله خارج مدينة دمنهور أو إحالته إلى التقاعد ، فإن مفاد ذلك أن شغل المطعون ضده لعين النزاع كان بسبب عمله بمحافظة البحيرة ، وإذ خلت الأوراق من دليل ما ورد بالعقد المذكور أو ما يشير إلى صورية إقراره ، ومن ثم فإن العلاقة بين طرفيه لا تخضع لأحكام الباب الأول من قانون إيجار الأماكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وفقاً لنص المادة الثانية منه المشار إليها ، وتكون دعوى المطعون ضده - بثبوت العلاقة الإيجارية وسريان الإمتداد القانونى على العقد محل النزاع على غير سند من القانون ، ويتعين لذلك إلغاء الحكم المستأنف والقضاء برفض الدعوى .

جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٩٠

برنامجة السيد المستشار / محمد أمين طوموم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد جمال الدين شلقاني نائب رئيس المحكمة صلاح محمود عويس ،
محمد رشاد مبروك والسيد خلف .

٧١

الطعن ٢١٦ لسنة ٥٤ القضائية :

(١) إستئناف . حكم .

محكمة الاستئناف . وظيفتها . نظر موضوع النزاع فى حدود طلبات المستأنف بكل
ما إشتمل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء معيب يواجه عناصر
النزاع الواقعية والقانونية .

(٢) إيجاب « إيجاب الأماكن » . « بعض أنواع الإيجار » .

الأماكن المزرعة فى أغراض لا تدخل فى نطاق النشاط التجارى أو الصناعى أو المهنى .
معاملتها معاملة المبنى المزرعة لأغراض السكنى . عدم سريان زيادة . الأجرة المقررة بالقانون
رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ عليها . المادتان ٧ ، ٢٧ المقتضى بعدم دستوريتها بعدم صيرورة
النزاع نهائياً - ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

(٣) محكمة الموضوع . « مسائل الواقع » .

قاضى الموضوع . سلطته فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى متى أقام قضا « على
أسباب تكفى لحمله .

~~~~~

١- وظيفة محكمة الاستئناف - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ليست  
مقصورة على مراقبة الحكم المستأنف من حيث سلامة التطبيق القانونى فحسب  
وإنما يترتب على رفع الاستئناف نقل موضوع النزاع فى حدود طلبات المستأنف  
إلى محكمة الدرجة الثانية وإعادة طرحها عليها بكل ما إشتمل عليه من أدلة  
ودفع وأوجه دفاع لتقول كلمتها فيها بقضاء معيب يواجه عناصر النزاع  
الواقعية والقانونية على السواء ويكون للمحكمة الاستئنافية السلطة الكاملة



بالنسبة لموضوع الدعوى من جميع جوانبه سواء ماتعلق منها بالواقع أو بتطبيق القانون ولو كانت محكمة أول درجة قد إقتصرت على بحث بعض هذه الجوانب .

٢ - النص فى المادة السابعه من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على أنه « إعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون ، تزداد فى أول يناير من كل سنة أجرة الأماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى .. » . والنص فى المادة ٢٧ من ذات القانون - التى قضى بعدم دستورتها فى الطعن رقم ٢١ لسنة ٧ ق دستورية بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٩ بعد صدور الحكم الاستثنائى الحائز لقوة الأمر المقتضى بالنسبة لمدة النزاع - يعامل فى تطبيق أحكام هذا القانون معاملة المبانى المؤجرة لأغراض السكنى الأماكن المستعملة فى أغراض لاتدخل فى نطاق النشاط التجارى أو الصناعى أو المهنى الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح المهن غير التجارية ولا يفيد من أحكام هذه المادة سوى المستأجرين المصريين « يدل على أن الأماكن المؤجرة فى أغراض لاتدخل فى نطاق النشاط التجارى أو الصناعى أو المهنى - الخاضع للضرائب النوعية الخاصة بها - لاتسرى عليها زيادة الأجرة المقررة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

٣ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن لقاضى الموضوع سلطة تحصيل فهم الواقع طاماله سنده وكان لاخروج فيه على الثابت بالأوراق وبحسبه أن يبين الحقيقة التى اقتنع بها وأن يقيم قضاء على أسباب سائفة تكفى لحمله .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .



حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٤٤١٥ لسنة ١٩٨٢ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليها بطلب الحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٨/١٠/٣٠ وتسليم العين المؤجرة ، وقالت بياناً لذلك أن المطعون عليها لم تف بالأجرة الزائدة المستحقة عن العقار الذى تستأجره منها والمقررة على الأعيان المؤجرة لغير أغراض السكنى طبقاً للقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وذلك عن المدة من ١٩٨٢/١/١ حتى ١٩٨٢/٣/٩ ومقدارها ٢٣٠ جنيه رغم تكليفها بالوفاء فى ١٩٨٢/٣/٣١ . ويتارىخ ١٩٨٢/١١/١٦ حكمت المحكمة بإجابة الطاعنة إلى طلباتها ، إستأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٠٣٥ سنة ٩٩ ق لدى محكمة استئناف القاهرة التى حكمت بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٨ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة نظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بالأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاء برفض الدعوى على أن العين المؤجرة لا تستعمل فى نشاط يخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية أو ضريبة الارباح غير التجارية ورتب على ذلك عدم سريان زيادة الأجرة المقررة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى حين أن المطعون عليها لم تطرح فى أسباب استئنافها مدى خضوع نشاطها للضريبة المذكورة فإنه يكون قد خالف الأثر الناقل للاستئناف بما يعيبه بمخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن وظيفة محكمة الاستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليست مقصورة على مراقبة الحكم المستأنف من حيث سلامة التطبيق القانونى فحسب ، وإنما يترتب على رفع الاستئناف نقل



موضوع النزاع فى حدود طلبات المستأنف إلى محكمة الدرجة الثانية ، وإعادة طرحها عليها بكل ما إشتمل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع لتقول كلمتها فيها بقضاء مسبب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء ، ويكون للمحكمة الاستئنافية السلطة الكاملة بالنسبة لموضوع الدعوى من جميع جوانبه سواء ما تعلق منها بالوقائع أو بتطبيق القانون ، ولو كانت محكمة أول درجة قد إقتصرت على بحث بعض هذه الجوانب لما كان ذلك وكان النص فى المادة السابعة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على أنه « إعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون ، تزداد فى أول يناير من كل سنة أجرة الأماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى ..... » والنص فى المادة ٢٧ من ذات القانون - التى قضى بعدم دستورتها فى الطعن رقم ٢١ سنة ٧ ق دستورية بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٩ بعد صدور الحكم الاستئنافية الحائز لقوة الأمر المقضى بالنسبة لمدة النزاع - « تعامل فى تطبيق أحكام هذا القانون معاملة المبانى المؤجرة لأغراض السكنى ، الأماكن المستعملة فى أغراض لا تدخل فى نطاق النشاط التجارى أو الصناعى أو المهنى الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح المهن غير التجارية ولا يفيد من أحكام هذه المادة سوى المستأجرين المصريين » يدل على أن الأماكن المؤجرة فى أغراض لا تدخل فى نطاق النشاط التجارى أو الصناعى أو المهنى - الخاضع للضرائب النوعية الخاصة بها لا تسرى عليها زيادة الأجرة المقررة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه يخالفه القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى فهم الواقع والقصور فى التسييب وفى بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضا « بعدم سريان زيادة الأجرة على أن العين المؤجرة لا تستغل فى نشاط تجارى



أو صناعى يخضع للضريبة النوعية دون أن يبين المصدر أو الدليل الذى إستخلص منه هذه النتيجة وهو ما يعيبه بالقصور فى التسييب .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن لقاضى الموضوع سلطة تحصيل فهم الواقع طالما له سند وكان لا خروج فيه على الثابت بالأوراق وبحسبه أن يبين الحقيقة التى إقتنع بها وأن يقيم قضاء على أسباب سائفة تكفى لحمله ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه خلص إلى أن نشاط المطعون ضدها - مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهنى - لا يخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية أو ضريبة الأرباح غير التجارية بإعتبار أنها مصلحة حكومية ورتب على ذلك عدم خضوع العين المؤجرة للزيادة فى الأجرة المقررة فى المادة السابعة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ عليها وهى أسباب سائفة لها أصلها الثابت بالأوراق بما يكفى لحمل قضاء الحكم فإن النعى لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى سلطة محكمة الموضوع فى فهم الواقع فى الدعوى مما تنحسر عنه رقابة محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////



## جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٩٠

برنامجة السيد المستشار / محمد أمين طومر نائب رئيس المحكمة وعضوية المادة  
المستشارين / محمد جمال الدين شلقاني نائب رئيس المحكمة ، صلاح محمود عويس ،  
محمد رشاد مبروك وفؤاد شليس .

٧٢

### الطعن رقم ٢١٦٠ لسنة ٥٣ القضائية :

( ٢٠١ ) إثباتات . إجراءات الإثباتات . إثباتات الصورة . « الإحالة  
للتحقيق » . إيجار . إيجار الأماكن . إثباتات الإيجار . حكم . « عيوب  
التدليل » . الفساد في الاستدلال . « محكمة الموضوع » . مسائل الإثبات .

(١) محكمة الموضوع لها إقامة قضائيات في الطعن بالصورية على ما يكفي لتكوين  
عقيدتها من الأدلة المطروحة في الدعوى دون أن تكون ملزمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق .  
عدم جواز تعميلها في ذلك على نصوص المحرر المطعون عليه أو رفضها طلب الإحالة  
للتحقيق بغير مسوغ قانوني . علة ذلك .

(٢) استدلال الحكم المطعون فيه على إنتفاء صورية عقد إيجار النزاع بذات نصوصه  
ورفضه إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية ذلك العقد لتقاعس الطاعن عن إقامة  
دعوى بصوريته . فساد في الاستدلال وإخلال بحق الدفاع . علة ذلك .

//////////

١ - إذ كان لمحكمة الموضوع أن تقيم قضاها في الطعن بالصورية على  
ما يكفي لتكوين عقيدتها من الأدلة المطروحة في الدعوى دون أن تكون ملزمة  
بإجابة الخصوم إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق إلا أنه لا يجوز لها أن تعول في  
ذلك على نصوص المحرر المطعون عليه لما في ذلك من مصادرت على المطلوب وحكم  
على الدليل قبل تحقيقه أو أن يكون رفضها لهذا الطلب بغير مسوغ قانوني .



٢ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد إستدل على إنتفاء صورة عقد إيجار المفروش محل النزاع بذات نصوصه وإلى أن الطاعن قد تقاعس عن إقامة دعوى بصوريته ورتب على ذلك عدم إجابته إلى طلبه بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورة ذلك العقد حال أنه ليس فى القانون ما يلزمه بإقامة تلك الدعوى فإنه يكون قد عاره الفساد فى الإستدلال وأخل بحقه فى الدفاع عما أورى به إلى الخطأ فى تطبيق القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليهما أقاما الدعوى رقم ٣٧٢ سنة ١٩٨٢ مدنى الجيزة الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم باعتبار عقد إيجار المحل التجارى الميين بالأوراق المؤرخ ١٩٧٤/١١/١ منتهياً فى ١٩٨٢/١/٣١ والتسليم . وقال بياناً لها أن الطاعن إستأجر منهما المحل سالف البيان بموجب ذلك العقد والقائمة المرفقة به لمدة شهرين قابلة للتجديد ما لم ينيه أحد الطرفين الآخر برغبته فى إنهائه ، وإذ تقاعس الطاعن عن إنهااء العقد وتسليم العين المؤجرة رغم إنذاره بذلك خلال الميعاد المقرر . فقد أقاما الدعوى بطلبيهما سالفى البيان . وبتاريخ ١٩٨٢/١/٣٠ أجابت المحكمة المطعون عليهما إلى طلبيهما . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٠٠/٣٥٩ ق . وبتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٩ حكمت بتأييد الحكم المستأنف . طعن



الطاعن في هذا الحكم بطريق التقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها إلتمزت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع إذ لم يجيبه إلى طلبه بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن المحل أجر خالياً وليس بمفروش على خلاف ما أثبت بالعقد مستنداً في ذلك إلى أنه لم يرفع دعوى بصورته حالة أن تقاعسه عن إقامة دعوى الصورية لايحول دون حقه القانوني في الدفع بها ولا يفيد عدم جديته .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه وإن كان لمحكم الموضوع إن تقيم قضاها في الطعن بالصورية على ما يكفي لتكوين عقيدتها من الأدلة المطروحة في الدعوى دون أن تكون ملزمة بإجابة الخصوم إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق إلا أنه لايجوز لها أن تعول في ذلك على نصوص المحرر المطعون عليه لما في ذلك من مصادرة على المطلوب وحكم على الدليل قبل تحقيقه أو أن يكون رفضها لهذا الطلب بغير مسوغ قانوني . لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد خالف النظر وإستدل على إنتفاء صورية عقد إيجار المفروش محل النزاع بذات نصوصه وإلى أن الطاعن قد تقاعس عن إقامة دعوى بصورته ورتب على ذلك عدم إجابته إلى طلبه بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية ذلك العقد حال أنه ليس في القانون مايلزمه بإقامة تلك الدعوى ، فإنه يكون قد عاره الفساد في الإستدلال وأخل بحقه في الدفاع مما أورى به إلى الخطأ في تطبيق القانون الأمر الذي يتعين معه نقضه لهذا السبب دون حاجة ليبحث باقي أسباب الطعن .



## جلسة الأول من فبراير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / دويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المتشاورين / محمد عبد المنعم حافظ و د . رفعت عبد المجيد « نائبين رئيس المحكمة »  
محمد خير الدين الجندى ومحمد شافو .



الطعن رقم ٢٤٣٢ لسنة ٥٤ القضائية :

( ١ ) دعوى . « إنقطاع سير الخصومة » . حكم . « بطلان الحكم » .  
بطلان . « قوة الأمر المقضى » .

بطلان الإجراءات التى تتم بعد قيام سبب إنقطاع سير الخصومة - بما فيها الحكم -  
نسبى . التمسك به . سبيله . الطعن على الحكم بطرق الطعن المقررة قانوناً . عدم الطعن  
عليه فى الميعاد . أثره . إكتساب الحكم لقوة الأمر المقضى .

( ٢ ) تقادم . « تقادم مسقط » . نقض . « سلطة محكمة النقض » .  
حكم .

صدور حكم نهائى بالدين . أثره . إنقضاؤه بالتقادم بمرور خمس عشرة سنة من وقت  
صدور الحكم - إنتهاء الحكم إلى هذه النتيجة الصحيحة . لا يعيبه ما ورد بأسبابه من  
تقريرات قانونية خاطئة . لمحكمة النقض أن تقرم قضا « دون أن تنقضه » .

( ٣ ، ٤ ) محكمة الموضوع . « سلطتها فى تقدير كفاية التحريات » .  
حكم . « تسبيب الحكم : القصور : ما لا يعد قصوراً » . إعلان . موطن .

( ٢ ) إنتهاء الحكم صحيحاً إلى صحة الإعلان . لا يعيبه عدم بيانه فى أسبابه  
للأشخاص الذين تسلموا هذا الإعلان .



( ٤ ) تقدير كفاية التحريات عن موطن الشخص المراد إعلانه - قبل إعلانه في مواجهة النيابة - أو عدم كتابتها . سلطة تقديرية لمحكمة الموضوع .

( ٥ ) محكمة الموضوع . « تقدير الدليل » . « مسائل الواقع » .

تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير ما يقدم إليها من أدلة واستخلاص الحقيقة منها . سلطة محكمة الموضوع متى كان سائفاً وله أصل ثابت بالأوراق .

( ٦ ) تنفيذ عقارى . « التنفيذ على صغار المزارعين » . ملكية . « ملكية زراعية »

الدفع بعدم جواز التنفيذ على الملكية الزراعية في حدود خمسة أفدنة . م ١ ق ٥١٢ لسنة ١٩٥٣ . شرطه . ثبوت صفة المزارع قبل إبتداء التنفيذ واستمرارها إلى وقت التمسك بالدفع . وأن الأرض المراد التنفيذ عليها داخلة في الخمسة أفدنة الأخيرة التي يمتلكها المحجوز عليه وقت التنفيذ .

( ٧ ) محكمة الموضوع . دفاع . حكم . « تسبيب الحكم : القصور : مالا يعد قصورا » .

عدم إلزام المحكمة بتكليف الخصوم بتقديم الدليل على دفاعهم أو لفت نظرهم إلى مقتضياتها . حسبها أن تقيم قضاها وفقاً للمستندات والأدلة المطروحة عليها .

////////////////////

١ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا قام سبب من أسباب إنقطاع الخصومة وتوافرت شروطه إنقطعت الخصومة عند آخر إجراء حصل قبل قيام سبب الإنقطاع ، ولا يجوز إتخاذ أى إجراء من إجراءات الخصومة في فترة الإنقطاع وكل إجراء يتم في تلك الفترة يقع باطلاً بما في ذلك الحكم الذي يصدر في الدعوى ، وهذا البطلان قرره القانون لصالح خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد أهليته أو فقدت صفته بحيث يكون لهم إما



أن يصححوا الإجراء الباطل بالإجازة ، وأما التمسك ببطلانه وسبيل ذلك الطعن على الحكم بطرق الطعن المقررة قانوناً ، فإن قضت مواعيد الطعن أو كان غير قابل له أصبح بمنجى من الإلغاء حائزاً لقوة الأمر المقضى دالاً بمذاته على صحة إجراءاته ، لا سبيل لإهداره بدعوى بطلان أصلية أو دفع به فى دعوى أخرى ، وإذا كان الطاعنون قد تمسكوا ببطلان الحكم المنفذ به الصادر ضد مورثهم بسبب وفاته أثناء سير الخصومة ومن قبل صدور الحكم دون أن يقدموا ما يفيد صحة هذا الإدعاء وأنهم أثاروه فى استئناف أقاموه طعناً فى هذا الحكم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب إذ لم يعتد بما اثاره الطاعنون من جدل فى سلامة إجراءات الحكم المنفذ به واعتبره حكماً نهائياً وفقاً للثابت بالشهادة المقدمة عنه لدى إتخاذ إجراءات تنفيذه .

٢ - المقرر وفقاً للمادة ٢/٢٨٥ من القانون المدنى أن من شأن صدور حكم نهائى بالدين أن لا يتقادم الحق فى إقتضائه إلا بمرور خمس عشرة سنة من وقت صدوره لمن يعد هذا الحكم حجة عليه ومن ثم فإن الحكم المطعون عليه إذا طرح دفع الطاعنين بتقادم الدين المنفذ به بالتقادم الخمس إعتباراً بأن مدة تقادمه هى خمسة عشر عاماً بعد أن صدر به حكم حاز قوة الأمر المقضى يكون موافقاً لصحيح القانون ولا يعيبه ما ورد بأسبابه من تقرير خاطيء فى الرد على الدفع بالتقادم الخمس إذ لمحكمته النقض أن تقوم قضاء بما يصلح رداً له دون أن تنقضه .

٣ - لا يعيب الحكم عدم بيانه فى أسبابه للأشخاص الذين تسلموا هذه الإعلانات متى انتهى صحيحاً إلى صحة هذا الإعلان وفقاً للثابت من أصله المودع بالأوراق .

٤ - المقرر أن تقدير كفاية التحريات عن موطن المراد إعلانه - قبل إعلانه فى مواجهة النيابة - أو عدم كفايتها أمر تقديرى لمحكمته الموضوع .



٥ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وفى تقدير ما يقدم إليها من أدلة والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن إليه وإستخلاص الحقيقة منها متى كان إستخلاصها سائغاً وله أصل ثابت بالأوراق .

٦ - بتعين على من يتمسك بأحكام المادة الأولى من القانون ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ الخاص بعدم جواز التنفيذ على الملكية الزراعية فى حدود خمسة أفدنة أن يقيم الدليل على توافر صفة المزارع له قبل إبتداء التنفيذ واستمرارها إلى وقت التمسك بالدفع ، وأن الأرض المراد التنفيذ عليها تدخل ضمن الخمسة أفدنة الأخيرة التى يملكها وقت التنفيذ .

٧ - حسب المحكمة أن تقيم قضاها وفقاً للمستندات والأدلة المطروحة عليها بما يكفى لحمله دون أن تلزم بتكليف الخصوم بتقديم الدليل على دفاعهم أو لفت نظرهم إلى مقتضياته .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر نائب رئيس المحكمة والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده بصفته باشر إجراءات التنفيذ العقارى قبل ورثة المرحومين ..... ، وفاة لمبلغ ٤٦٩ مليم ، ١٥٩٩ جنيه صادراً به حكم محكمة إستئناف الاسكندرية رقم ١٦١ لسنة ٢٧ قضائية . المعلن لورثتهما فى ١٥.٧.٣ من يناير سنة ١٩٧٨ وبناء على تنبيه نزع الملكية المعلن إليهم فى ٢٤.١٨ من يناير سنة ١٩٨٢ ، ٢٨ فبراير سنة ١٩٨٢ ، ١٨ مارس سنة ١٩٨٢ والمسجل برقم ٣٢٤٠ فى ٣ من مايو سنة ١٩٨٢



شهر عقارى دمنهور حرر المطعون ضده محضراً بإيداع قائمة شروط البيع قلم كتاب محكمة مركز دمنهور ، وإذ تم إخبار بعض الورثة بإيداع هذه الشروط تقدم الطاعن الأول عن نفسه وبصفته نائباً عن تركة والديه سالفى الذكر بتقرير ضمنه إعتراضاته على قائمة شروط البيع قيد برقم ٢٩٩ لسنة ٨٢ مركز دمنهور ويجلسه ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ حكمت محكمة أول درجة بقبول الإعتراض شكلاً وفى الموضوع برفضه والإستمرار فى إجراءات البيع . إستأنف الطاعنون وباقى ورثة المنفذ ضدهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٧٣ لسنة ٢٨ قضائية لدى محكمة استئناف الأسكندرية . بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بعدم قبول الطعن مالم يتم إدخال باقى ورثة المنفذ ضدهما ، وفى حالة إدخالهم رفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها كلفت المحكمة الطاعنين بإدخال باقى ورثة المنفذ ضدها فتم الإدخال وإلزم النيابة وأيها .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعنون بالوجهين الأول والثانى من السبب الأول والوجه الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه البطلان والخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بدرجتها ببطلان الحكم المنفذ به لصدوره بعد إنقطاع سير الخصومة بقوة القانون فى الدعوى لوقاة والدهم - المنفذ ضده - وعدم إختصاصهم فيها ، وببطلان إعلاتهم بهذا الحكم وكذا بالتنبيه بتزع الملكية لإجرائهما فى مواجهة النيابة العامة دون التحرى عن موطن كل منهم ودون أن يبين الحكم المطعون فيه بأسبابه الأشخاص الذين تسلموا هذه الأعلانات نيابة عنهم ، ويعتمد جواز تنفيذ ذلك الحكم جبراً لعدم نهائيته بعد أن طعنوا عليه



فانحسرت عنه حجيته قبلهم ، وبانقضاء الدين المنفذ به بالتقادم الخمسى ، وإذا رفض الحكم المطعون فيه هذه الدفوع على سند من مقولة أنهم تنازلوا ضمناً عن ذلك البطلان بعدم طعنهم على ذلك الحكم ، وبأن محاجتهم به من شأنها أن تحول دون تمسكهم بانقضاء ذلك الدين بالتقادم الخمسى فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد وذلك بأن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا قام سبب من أسباب إنقطاع الخصومة وتوافرت شروطه إنقطعت الخصومة بقرة القانون عند آخر إجراء حصل قبل قيام سبب الإنقطاع ، ولا يجوز إتخاذ أى إجراء من إجراءات الخصومة فى فترة الإنقطاع وكل إجراء يتم فى تلك الفترة يقع باطلاً بما فى ذلك الحكم الذى يصدر فى الدعوى ، وهذا البطلان قرره القانون لصالح خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد أهليته أوقدت صفته بحيث يكون لهم إما أن يصححوا الإجراء الباطل بالإجازة ، وإما التمسك ببطلانه وسبيل ذلك الطعن على الحكم بطرق الطعن المقرره قانوناً . فإن مضت مواعيد الطعن أو كان غير قابل له أصبح بمنجى من الإلغاء حائزاً لقوة الأمر المقضى دالاً بذاته على صحة إجراءاته ، لا سبيل لإهداره بدعوى بطلان أهلية أو دفع به فى دعوى أخرى ، وإذا كان الطاعنون قد تمسكوا ببطلان الحكم المنفذ به الصادر ضد مورثهم بسبب وفاته أثناء سير الخصومة ومن قبل صدور الحكم دون أن يقدموا ما يفيد صحة هذا الإدعاء وأنهم أثاروه فى استئناف أقاموه طعناً فى هذا الحكم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب إذ لم يعتد بما أثاره الطاعنون من جدل فى سلامة إجراءات الحكم المنفذ به واعتبره حكماً نهائياً وفقاً للثابت بالشهادة المقدمة عنه لدى إتخاذ إجراءات تنفيذه ، ولما كان من المقرر وفقاً للمادة ٢/٣٨٥ من القانون المدنى أن من شأن صدور حكم نهائى بالدين أن لا يتقادم الحق فى إقتضائه إلا بمرور خمس عشرة سنة من وقف صدوره لمن يعد هذا الحكم حجة عليه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أطرح دفع الطاعنين بتقادم الدين



المنفذ به بالتقادم الخمسى إعتباراً بأن مدة تقادمه هى خمسة عشر عاماً بعد أن صدر به حكم حاز قوة الأمر المقتضى يكون موافقاً لصحيح القانون ولا يعيبه ما ورد بأسبابه من تقرير خاطئ. فى الرد على الدفع بالتقادم الخمسى ، إذ لمحكمة النقض أن تقوم قضاء بما يصلح رداً له دون أن تنتقضه ، وكان غير صحيح ما أورده الطاعنون من نعى ببطلان إعلان الحكم المنفذ - قبل إتخاذ إجراءات تنفيذه - لإعلاتهم به فى مواجهة النيابة العامة ، ذلك أن الثابت حسبما حصله الحكم المطعون فيه وأخذاً بما ورد بالأوراق أنه تم إعلان الطاعنين وياقى الخصوم المدخلين فى الطعن بهذا الحكم فى موطن كل منهم وسلمت صورة لمن خاطبه المحضر شخصياً منهم ولمن تواجد من أقاربهم وتابعيهم بالنسبة للبعض الآخر لتغيبهم ، وكان لا يعيب الحكم عدم بيانه فى أسبابه للأشخاص الذين تسلموا هذه الإعلانات متى إنتهى صحيحاً إلى صحة هذا الإعلان وفقاً للثابت من أصله المودع بالأوراق ، وكان من المقرر أن تقدير كفاية التحريات عن موطن المراد إعلانه - قبل إعلانه فى مواجهة النيابة - أو عدم كفايتها أمر تقديرى لمحكمة الموضوع ، لما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن إعلان تنبيه نزاع الملكية وجه إلى الطاعنين فى موطنهم المبين فى ورقة إعلاتهم بالحكم موضع التنفيذ فلم يستدل عليهم به ثم وجه الإعلان لأكثر من مكان من بعد ذلك فلم يتم إعلاتهم أيضاً لعدم الاستدلال فإن الحكم المطعون فيه إذ إعتد بإعلاتهم الذى تم فى مواجهة النيابة تقديراً بكفاية التحريات التى أسفرت عن عدم الاستدلال على موطن الطاعنين يكون قد أقيم على إستخلاص مانع ويكون النعى بهذا السبب برمته على غير أساس .

وحيث إن حاصل باقى أوجه سببى الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه القصور فى التسبب إذ قضى بصحة إجراءات التنفيذ على العقار المنفذ عليه رغم قسك الطاعنين بعدم ملكية مورثهم - المنفذ ضده له ، وبعدم تطابق العقار الوارد بكشف التكليف على العقار المنفذ عليه ، وبعدم جواز



التنفيذ على هذا العقار لدخوله ضمن ملكية المورث التي لا نريد على خمسة أفدنه وفقاً لأحكام القانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ ودون أن يجيبهم إلى طلب نذب خبير لتحقيق ذلك الدفاع وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك بأنه من - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وفي تقدير ما يقدم إليها من أدلة والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن إليه واستخلاص الحقيقة منها. متى كان إستخلاصها سائغاً وله أصل ثابت بالأوراق ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن عرض لوقائع الدعوى وما قدم من مستندات فيها خلص سائغاً وفقاً لها وللأدلة المطروحة عليه والتي خلت الأوراق من دليل يناقضها إلى ملكية مورث الطاعنين للعقار المنفذ عليه فلا عليه إن إلتفت صراحة عن طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات عكس ما خلص إليه ، وكان ما تمسك به الطاعنون من عدم تطابق العقار الوارد بكشف التكليف المرفق بالأوراق للعقار المنفذ عليه يعد سبباً جديداً غير مقبول لتعلقه بواقع لم يسبق التمسك به لدى محكمة الموضوع ، وكان يتعين على من يتمسك بأحكام المادة الأولى من القانون ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ الخاص بعدم جواز التنفيذ على الملكية الزراعية في حدود خمسة أفدنه أن يقيم الدليل على توافر صفة المزارع له قبل ابتداء التنفيذ وإستمرارها إلى وقت التمسك بالدفع ، وأن الأرض المراد التنفيذ عليها تدخل ضمن الخمسة أفدنة الأخيرة التي يملكها وقت التنفيذ ، وكان حسب المحكمة أن تقيم قضاها وفقاً للمستندات والأدلة المطروحة عليها بما يكفى لحمله دون أن تلزم بتكليف الخصوم بتقديم الدليل على دفاعهم أو لفت نظرهم إلى مقتضياته



لما كان ذلك ، وكان الشايت من الأوراق أن الطاعنين وإن تمسكوا بعدم جواز التنفيذ على العقار المنفذ عليه لدخوله ضمن الخمسة أفدنة الأخيرة التي يمتلكها مورثهم وقت التنفيذ إلا أنهم لم يقدموا المستندات الدالة على توافر شرائط تمتعهم بهذه الحماية - على نحو ما سلف بيانه - فلا على الحكم المطعون فيه إذا هو أطرح هذا الدفاع ولم ير محلاً لإستخدام الرخصة المخولة له في ندب خبير للتحقق من توافرها ومن ثم فإن النعي برمته يكون في غير محله .

ولما تقدم بتعين رفض الطعن .

=====



## جلسة ١ من فبراير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / دويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين / محمد عبد المنعم حافظ ود. رفعت عبد المجيد ( نائب رئيس المحكمة )  
محمد خير الجندى ومحمد شافعي

٧٤

الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٥٣ القضائية :

( ١ ) ملكية . « أسباب كسب الملكية » . بيع « إنتقال ملكية العقار  
المبيع تسجيل .

إنتقال ملكية المبيع إلى المشتري من تاريخ التعاقد في حالة الوفاء بأقساط الثمن  
المزجلة . م ٢/٤٣ مدنى . شرطه . عدم الإخلال بالقواعد المتعلقة بالتسجيل فى المواد  
العقارية والتي لا تنتقل بمقتضاها ملكية العقار إلا بالتسجيل .

( ٢ ) بيع . « محكمة الموضوع »

التعرف على تاريخ تسليم المشتري للمبيع . من مسائل الواقع . إستقلال قاض الموضوع  
بها متى أقام قضا « على أسباب سائفة لها معنيها فى الأوراق .

( ٣ ) بيع . « التزامات البائع » . بيع .

انتقال منفعة المبيع إلى المشتري من تاريخ إبرام العقد . ثبوتها له - سجل أول لم يسجل  
- ما لم يوجد إتفاق أو عرف مخالف . م ٢/٤٥٨ مدنى .



( ٤ ) إثبات . « طرق الإثبات : الكتابه » - نقض : مالا، يندرج تحت أسباب

الطعن : السبب غير المنتج .

إشغال الحكم التحدث عن مستند فاقد الحجية في الإثبات . لا قصور . مثال الصورة  
الكرونية لقرار لجنة الفصل في المنازعات الزراعية الصادر في المنازعة والتي لم يوقع عليها  
بما يفيد مطابقتها للأصل .

( ٥ ) قوة الإله المقضى . حكم . « حجية الحكم » .

حجية الأمر المقضى . شرطها . اتحاد الموضوع والمخبر والسبب في الدعوى التي سبق  
الفصل فيها والدعوى المطروحة .

=====

١ - ما تقضى به الفقرة الثالثة من المادة ٤٧٠ من القانون من أن إنتقال  
ملكية المبيع إلى المشتري في حالة الوفاء بأقساط الثمن المؤجلة يعتبر مستنداً  
إلى وقت البيع إذا يشترط لأعماله عدم الإخلال بالقواعد المتعلقة بالتسجيل ،  
وإذا كانت الملكية - في المواد العقارية - والحقوق العينية الأخرى لا تنتقل سواء  
بين المتعاقدين أم بالنسبة للغير إلا بالتسجيل ومالم يحصل هذا التسجيل تبقى  
الملكية على ذمة المتصرف ولا يكون للمتصرف إليه ما بين تاريخ التعاقد إلى  
وقت التسجيل سوى مجرد أمل في الملكية دون أى حق فيها وكان الثابت أن  
الطاعين لم يسجلا عقد شرائهما للأرض محل النزاع إلا بتاريخ ١٩٧١/٣/٣٠  
فإن الملكية لا تنتقل إليهم إلا منذ هذا التاريخ ويكون الحكم وقد إنتزم هذا  
النظر موافقاً لصحيح القانون .

٢ - التعرف على تاريخ تسلم المشتري للمبيع هو من مسائل الواقع التي  
يستقل بها قاضى الموضوع متى أقام قضاة على أسباب سائفة لها معيها  
في الأوراق .



٣ - مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٤٥٨ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن من آثار عقد البيع نقل منفعة البيع إلى المشتري من تاريخ إبرام البيع فيمتلك المشتري الثمرات من وقت تمام العقد وذلك مالم يوجد إتفاق أو عرف مخالف يستوى فى بيع العقار أن يكون مسجلاً أو غير مسجل . لما كان ذلك فإنه يكون لمورث المطعون ضدهم الثمانية الأول الحق فى تملك ثمرات العقار المذكور منذ تاريخ شرائه له حتى تاريخ إنتقال ملكيته إلى الطاعنين ولا يكون للآخرين طلب إلزامهم بدفع الربع عن تلك الفترة ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه صائباً إذ يلتزم هذا النظر .

٤ - البين من أوراق الدعوى رقم ١٩٧٠ مدنى سمالوط من أن ما قدم فيها لم يكن الصورة الرسمية لقرار لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية الصادرة فى المنازعة رقم ٤ لسنة ١٩٧٠ بل مجرد صورة كروئية لم تصدر من الموظف المختص الذى يشهد توقيعه عليها بمطابقتها للأصل ، ولم يعول عليها الحكم الصادر فى تلك الدعوى ، فلا على الحكم المطعون فيه إن لم يعرض لهذا المستند الذى يفتقد حجتيه فى الإثبات ، ويكون النعى عليه بالقصور لهذا السبب على غير أساس .

٥ - يشترط للتمسك بحجية الأمر المقضى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إتحاد الموضوع والخصوم والسبب فى الدعوى التى سبق الفصل فيها والدعوى المطروحة ، وإذ كان المطعون ضدهم الثمانية الأول قد تدخلوا فى الدعوى رقم ١١٧ لسنة ٧٥ مدنى المنيا الابتدائية طالبين رفضها للمكتبتهم للأرض محل النزاع وأحقيتهم دون الطاعنين فى إقتضاء ريعها وقد قبلت المحكمة تدخلهم ولم يكن المطعون ضدهم المذكورون خصوماً فى أى من الدعويتن ٩٨١ لسنة ١٩٦٨ مدنى ديروط ، ١٧٠ لسنة ١٩٧٠ مدنى سمالوط فإن شرط إتحاد الخصوم يكون قد تخلف ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب



صحيح القانون إذ لم يعتد بحجية الأحكام الصادرة في القضيتين سالفى الذكر قبل المطعون ضدهم الثمانية الأول وهم الخصوم الحقيقيون في النزاع على إستحقاق الربع ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - وبالقدر اللازم للفصل فى هذا الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدهم الثمانية الأول أقاموا الدعوى رقم ٧٧٦ سنة ١٩٧٧ مدنى أمام محكمة المنيا الابتدائية على الطاعنين وعلى المطعون ضدهم من التاسع حتى الثانى عشر بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لمورثهم من مصلحة الأملاك الأميرية عن مساحة العشرين فدناً المبينة بالصحيفة لقاء ثمن مقداره ٤٩٠ جنيهاً وإلغاء التسجيل رقم ١٨٢٥ لسنة ١٩٧١ شهر عقارى المنيا بشأن العقد الصادر من المصلحة المذكورة للطاعنين ببيع عشرة أفدنة من مساحة الأرض موضوع العقد المطلوب الحكم بصحته ونفاذه ، وكان مورث الطاعنين قد أقام الدعوى رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٩ مدنى لدى ذات المحكمة مختصماً مورث المطعون ضدهم الثمانية الأول ومثلى جمعية تسويق المحاصيل بمحافظة المنيا - المطعون ضدهم التاسع ومن الثالث عشر حتى الثامن عشر - وقال بياناً لها أنه اشترى بموجب عقد بيع عرفى مؤرخ ٣ يوليو سنة ١٩٥٨ من مورث المطعون ضدهم الثمانية الأولين عشرة أفدنة - تدخل ضمن المساحة المبينة بالعقد العرفى



موضوع الدعوى رقم ٧٧٦ سنة ٧٥ مدنى المنيا الابتدائية - وتم التنازل عنها لصالحه بموجب إقرار موثق بالشهر العقارى فى ١٩٥٨/٧/٩ وافقت عليه مصلحة الأملاك الأميرية . إلا أن البائع لم يسلمه القدر المبيع فظل يضع اليد عليه ثم أجره مع باقى المساحة إلى جمعية تسويق المحاصيل بالمنيا بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٦٣/١٢/١٨ وإنتهى إلى طلب الحكم بعدم نفاذ عقد الإيجار المذكور فى حقه وإلزام المدعى عليهم بالربيع عن المدة من ١٩٥٨/٧/٣ وحتى ١٩٦٣/١٢/١٨ ، ودفع المطعون ضدهم الثمانية الأول بزوال حق المورث المذكور فى المطالبة بالربيع إذ قضى بفسخ عقد البيع العرفى المؤرخ ٣ يوليو سنة ١٩٥٨ بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٨٤ لسنة ١٩٦٧ مدنى المنيا الابتدائية والمؤيد بالحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٤ لسنة ٥ قضائية ، وبعد تعجيل الدعوى من الإنقطاع لثبوت رافعها عدل ورثته الطاعنون مطلب الدعوى إلى الحكم بالزام المطعون ضدهم الثمانية الأول بأن يؤدوا إليهم من تركة مورثهم مبلغ ٥٣٣ جنيها ، ٣٣٣ مليحا وبإلزام مئلى جمعية تسويق المحاصيل تحت التصفية بالتضامن مع الأولين بأن يؤدوا إليهم مبلغ ٤٠٠ جنيه على سند من أن النزاع على ملكية القدر المطالب بريعة قد حسم بصدر عقد البيع المسجل برقم ١٨٢٥ لسنة ١٩٧١ شهر عقارى المنيا من مصلحة الأملاك إليهم مباشرة وأبانوا فى تعديل طلباتهم أنه قد ثبت بهذا العقد أن مورثهم إستلم الأرض محل التداعى بموجب عقد مؤرخ ١٤ مارس سنة ١٩٥٣ ورتبوا على ذلك إرتداد حق الملكية بما فيه حق الإنتفاع إلى هذا التاريخ وأقام الطاعنون من بعدئذ الدعوى رقم ١٦٨٢ لسنة ١٩٧٤ مدنى المنيا الابتدائية ، على ذات المدعى عليهم فى الدعوى رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٩ مدنى المنيا الابتدائية سائلة البيان متظلمين من أمر قضى التنفيذ بمحكمة بندر المنيا القاضى برفض الإذن متوقع حجز ما للدين لدى الغير التحفظ على التقلات



المتواجدة بجمعية تسويق المحاصيل إستيفاً للريع - المطالب به فى تلك الدعوى المشار إليها . ثم أقام الطاعنون الدعوى رقم ١١٧ سنة ١٩٧٥ مدنى المنيا الابتدائية على المطعون ضدهم من التاسع حتى الثالث والعشرين بطلب الحكم بالزامهم بأن يؤدوا إليهم مبلغ ستمائه جنيه مقدار ريع العشرة أفدنة المملوكة لهم بموجب عقد البيع المسجل برقم ١٨٢٥ سنة ١٩٧١ شهر عقارى المنيا والتي يحوزها هؤلاء المدعى عليهم وذلك عن السنوات من ١٩٦٩/٦٨ ، ١٩٧٠/٦٩ ، ١٩٧١/١٩٧٠ ، ولدى نظرها تدخل فيها المطعون ضدهم الثمانية الأول طالبين رفضها على سند من ملكيتهم للأرض محل النزاع ، ورفع الطاعنون أيضاً الدعوى رقم ١٧٠٩ لسنة ١٩٧٥ مدنى المنيا الابتدائية على المطعون ضدهم من التاسع عشر حتى الثالث والعشرين إبتغاء الحكم بإلزامهم متضامنين بأن يؤدوا إليهم مبلغ ٢٥١ جنيه كريع مؤقت عن مساحة العشرة أفدنة المملوكة لهم بموجب العقد المسجل سالف الذكر وبصحة إجراءات الحجز التحفظى الموقع بتاريخ ١٢/٥/١٩٧٥ وجعله نافذاً ، ثم رفع الطاعنون الدعوى رقم ١٣٣٠ سنة ١٩٧٦ مدنى المنيا الابتدائية على المطعون ضدهم من التاسع عشر حتى الثالث والعشرين بطلب الحكم بإلزامهم بمبلغ ستمائه جنيه قيمة ريع مساحة العشرة أفدنة سالفه الذكر عن المدة من ١٩٧٢/١٩٧٣ . ١٩٧٣/١٩٧٤ . ١٩٧٤ . ١٩٧٤ / ١٩٧٥ على سند من وضع يدهم عليها طوال هذه المدة بدون سند ، وأمرت المحكمة بضم تلك الدعاوى الخمس إلى الدعوى الأولى التى أقامها مورث المطعون ضدهم الثمانية الأول ليصدر فيها جميعاً حكم واحد ، ويتاريخ ٢٠ من فبراير سنة ١٩٧٩ حكمت فى الدعوى رقم ٧٧٦ سنة ١٩٧٥ بإجابة المدعين فيها إلى طلباتهم ويرفض الدعاوى أرقام ٢٦ لسنة ١٩٦٩ ، ١٦٨٢ لسنة ١٩٧٤ ، ١١٧ لسنة ١٩٧٥ ، ١٧٠٩ لسنة ١٩٧٥ ، ١٣٢٠ لسنة ١٩٧٦ . إستأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف



بنى سوف « مأمورية النيا » وقيد استئنافهم برقم ١٣٠ لسنة ١٥ قضائية طالبين إلغاء والقضاء فى الدعوى رقم ٧٧٦ سنة ١٩٧٥ مدنى النيا الابتدائية بعدم قبولها أو برفضها وفى الدعاوى أرقام ٢٦ لسنة ١٦٨٢، ٦٩ سنة ١٩٧٤، ١١٧، ١٩٧٥ سنة ١٧٠٩، ١٩٧٥ سنة ١٣٣٠، ٧٥ مدنى النيا الابتدائية بطلباتهم فيها ، ويتاريخ ٢٨ من أبريل سنة ١٩٨٣ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به فى الدعوى رقم ٧٧٦ سنة ١٩٧٥ مدنى النيا الابتدائية وبعدم قبولها لرفعها على غير ذى صفة وبرفض الاستئناف عن القضاء الصادر فى الدعاوى أرقام ٢٦ لسنة ١٩٦٩، ١٦٨٢، ١٩٧٤، ١١٧، ١٩٧٥ سنة ١٧٠٩، ١٩٧٥ سنة ١٣٣٠، ١٩٧٦ مدنى النيا الابتدائية وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به فى كل منها . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتمزت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينمى الطاعنون بالسببين الأول والثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه من وجهين ، ويقولون بياناً للوجه الأول أن الثابت من أوراق الدعوى أن البيع المسجل الصادر إلى الطاعنين من مصلحة الأملاك الأميرية هو بيع مؤجل الثمن ، ويترتب على الوفاء بكامل الأقساط أن يكو انتقال الملكية مستنداً إلى وقت البيع عملاً بالمادة ٣/٤٣٠ من القانون المدنى ، وهو ما يجيز لهم طلب مقابل الإنتفاع منذ تاريخ التعاقد الحاصل فى سنة ١٩٥٣ ، وإذا لم يعتد الحكم المطعون فيه بهذا التاريخ الأخير ، فإنه يكون معيباً ، وفى الوجه الثانى يقول الطاعنون أن تسليم العقار المبيع قد تم لمورثهم منذ البدء فى دفع الأقساط سنة ١٩٥٣ مما يجيز لهم حق مساهمة الأجنبى الشاغل للعقار المبيع عن مقابل الإنتفاع به وأنهم أقاموا دعاوهم بالمطالبة بثمرات العقار المبيع منذ هذا التاريخ تأسيساً على أحقيتهم



في الرجوع بها على البائعة وعلى غيـزها بالـتـيـابـة عنها باعتبارهم دائنين بالحق في اقتضاء هذه الثمرات وليس الربح بمعناه الضيق المبني على المسؤولية التقصيرية ، وإذ رفض الحكم المطعون فيه طلباتهم بالربح باعتباره تعريضاً عن القصب فذلك مما يعيبه .

وحيث إن النعمى مردود في وجهه الأول ذلك بأن ما تقضى به الفقرة الثالثة من المادة ٤٣٠ من القانون المدني من أن إنتقال ملكية المبيع إلى المشتري في حالة الوفاء بأقساط الثمن المـزـجـلة يعتبر مستنداً إلى وقت البيع إنا يشترط لأعماله عدم الأخـلال بالقواعد المتعلقة بالتسجيل ، وإذ كانت الملكية - في المواد العقارية - والحقوق العينية الأخرى لا تنتقل سواء بين المتعاقدين أم بالنسبة للغير إلا بالتسجيل وما لم يحصل هذا التسجيل تبقى الملكية على ذمة المتصرف ولا يكون للمتصرف إليه في الفترة ما بين تاريخ التعاقد إلى وقت التسجيل سوى مجرد أمل في الملكية دون أي حق فيها ، وكان الثابت أن الطاعنين لم يسجلا عقد شرائهما للأرض محل النزاع إلا بتاريخ ١٩٧١/٣/٣٠ فإن الملكية لا تنتقل إليهم إلا منذ هذا التاريخ ، ويكون الحكم وقد إلترم هذا النظر موافقاً لصحيح القانون .

والنعمى مردود في وجهه الثاني ذلك بأن التعرف على تاريخ تسلم المشتري للمبيع هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع متى أقام قضاء على أسباب سائغة لها معيتها في الأوراق ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن الطاعنين ومورثهم من قبل لم يسبق لهم تسلم الأرض محل النزاع قبل إنتقال ملكيتها إليهم بمقتضى عقد البيع المسجل برقم ١٨٢٥ شهر عقارى المنيا فى ١٩٧١/٣/٣٠ على سند من إقرار مورثهم في صحيفة إفتتاح الدعوي رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٩ بأن صلته بهذه الأرض لم تبدأ إلا بمناسبة شرائه لها من مورث المطعون ضدهم الثمانية الأول بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٩٥٨ وأنه لم



لم يتسلم الأرض المذكورة نفاذاً لهذا العقد وإلى أن الطاعنين قد ارتكبتوا بعد تعجيل الدعوى سائلة الذكر إلى العقد المسجل رقم ١٨٢٥ سنة ٧١ شهر عقارى المنيا على إثر دفع المطعون ضدهم الثمانية الأول بفسخ عقد البيع المؤرخ ٣ يوليو سنة ١٩٥٨ بموجب الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٨٤ لسنة ١٩٦٧ مدنى المنيا الابتدائية والمؤيد بالحكم فى الاستئناف رقم ٤ لسنة ٥ ق، وكان هذا الذى إستخلصه الحكم سائفا وله مأخذه من أوراق الدعوى وكاف لحمل قضائه فى هذا الشأن ، وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن مورث المطعون ضدهم الثمانية الأول قد وضعوا يدهم على الأرض محل النزاع بموجب عقد بدل مع الدكتور ..... والذى اشتراها ضمن مساحة أخرى من مصلحة الأملاك الأميرية المالكة ، وكان مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٤٥٨ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن من آثار عقد البيع نقل منفعة المبيع إلى المشتري من تاريخ إبرام البيع فيمتلك المشتري الثمرات من وقت تمام العقد وذلك مالم يوجد إتفاق أو عرف مخالف يستوى فى بيع العقار أن يكون مسجلاً أو غير مسجل ، لما كان ذلك فإنه يكون لمورث المطعون ضدهم الثمانية الأول الحق فى تملك ثمرات - العقار المذكور منذ تاريخ شرائه له حتى تاريخ إنتقال ملكيته إلى الطاعنين ولا يكون للآخرين طلب إلزامهم بدفع الربح عن تلك الفترة ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه صائباً إذ التزم هذا النظر ويضحي ما يثيره الطاعنون من نعى فى هذا الصدد على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه التقصور فى بيان الأسباب الواقعية ، وفي بيانه يقولون أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض طلباتهم فى الدعويين ١٧٠٩ سنة ١٩٧٥ ، ١٣٣٠ سنة ١٩٧٦ مدنى المنيا الابتدائية على سند من أن الطاعن الأول تعاقد مع المطعون ضد



الحادى والعشرين عن المساحة المطالب ببيعها بموجب عقد إجبار مزور  
١/١٠/١٩٦٧ ولم ينقض هذا العقد رضاً أو قسراً فى حين أن الثابت من  
ملف الدعوى رقم ١٧٠ لسنة ١٩٧٠ مدنى سمالوط المتضمن أنه صدر بتاريخ  
١٩٧٠/٤/٥ قرار بفسخ هذا العقد من لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية فى  
المنازعة رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٠ وأن الحكم الصادر فى تلك الدعوى قد أشار إلى  
هذا القرار ، وإذ التفت الحكم المطعون فيه عن هذا المستند وأعرض عن بحثه مع  
أن من شأن بحثه أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون معيباً بما  
يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود بما يبين من أوراق الدعوى رقم ١٧٠ لسنة  
١٩٧٠ مدنى سمالوط من أن ما قدم فيها لم يكن الصورة الرسمية لقرار لجنة  
الفصل فى المنازعات الزراعية الصادر فى المنازعة رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٠ بل  
مجرد صورة كربونية لم تصدر من الموظف المختص الذى يشهد توقيعه عليها  
بمطابقتها للأصل ، ولم يعول عليها الحكم الصادر فى تلك الدعوى ، فلا على  
الحكم المطعون فيه إن لم يعرض لهذا المستند الذى يفتقد حجتيه فى الإثبات  
ويكون النعى عليه بالقصور لهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة  
القانون وفى بيان ذلك يقولون أن الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى القضاء بعدم  
أحقيتهم فى المطالبة ببيع الأرض محل النزاع عن السنوات ٦٨/  
٦٩، ٧٠/٧١، ٧٠/٧١ الزراعية محل الدعوى رقم ١١٧ سنة ١٩٧٥ مدنى  
النيا الابتدائية فى حين أن الثابت من الحكمين الصادرين فى الدعويين  
٦٨/٩٨١ مدنى ديروط ، ١٧٠ لسنة ١٩٧٠ مدنى سمالوط المرددين بين  
الخصوم أنفسهم القضاء بأحقية الطاعنين لبعض الربيع المطالب به عن ذات الفترة  
، فإن قضاء الحكم المطعون فيه برفض طلب الربيع عن الفترة كلها أو بعضها  
يعتبر إهداراً لحجية هذين الحكمين مما يعيبه ويستوجب نقضه .



وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك بأنه يشترط للتمسك بحجية الأمر المقضى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إتحاد الموضوع والمحكوم والسبب في الدعوى التى سبق الفصل فيها والدعوى المطروحة ، وإذ كان المطعون ضدهم الثمانية الأول قد تدخلوا في الدعوى رقم ١١٧ سنة ٧٥ مدنى المنيا الابتدائية طالبين رفضها للمكيثهم للأرض محل النزاع وأحقيتهم دون الطاعنين فى إقتضاء ريعها وقد قبلت المحكمة تدخلهم ولم يكن المطعون ضدهم المذكورون خصوماً فى أى من الدعويين ٦٨/٩٨١ مدنى ديروط ، ١٧٠ لسنة ١٩٧٠ مدنى سمالوط فإن شرط إتحاد المحكوم يكون قد تخلف ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح القانون إذ لم يعتد بحجية الأحكام الصادرة فى القضيتين سالفتي الذكر قبل المطعون ضدهم الثمانية الأول وهم المحكوم الحقيقيون فى النزاع على إستحقاق الريع ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////



## جلسة اسن فبوايو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / درويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة وعضوية المادة  
المستشارين / محمد عبد المنعم حافظ ود . رفعت عبد المجيد نائب رئيس المحكمة  
محمد خيرى النعنع ومحمد شلوى.

٧٥

الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٥٣ القضائية : -

( ٢ ، ١ ) بيع . التزام . مؤسسات .

( ١ ) التعاقد على البيع . شرطه . تلاقى إرادتى المتعاقدين على قيام الالتزام بالبيع  
ونفاذه . مؤدى ذلك . لزوم صدور إيجاب من المتعاقد يعبر به عن إرادة إنشاء الالتزام بالبيع  
وأن يقرن بقول مطابق . صدور التعبير عن الإرادة عن لا يملكه . لا ينتج أثراً .

( ٢ ) سلطة الوزير فى الإشراف والرقابة على شركات القطاع العام التى يشرف عليها .  
ق ٧٠ لسنة ١٩٧١ الخاص بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام لا تمتد إلى الأمور التى  
ترتب حقوقاً والتزامات للشركة قبل الغير . ثبت ذلك لرئيس مجلس إدارتها الذى يملكها قانوناً .

( ٣ ) عقد . « تفسير العقد » .

فهم الواقع فى الدعوى وتفسير الإقرارات والمشارطات وسائر المحررات . سلطة مطلقة  
لحكمة الموضع وفقاً لما تراه أدنى إلى نية عاقدتها أو أصحاب الشأن فيها دون رقابة من  
محكمة النقض . شرطه . موافقة وزير الإسكان والتعمير على تخصيص شقة النزاع للطاعن .  
لا ينعقد بها بيع بات . علة ذلك .



( ٤ ) نقض . « اسباب الطعن » .

عدم تقديم الطاعن الدليل على أن موافقة وزير الإسكان والتعمير على تخصيص شقة النزاع له تلزم الشركة المطعون ضدها الأولى بالتعاقد على بيعها له . نعى لا دليل عليه .

( ٥ ) إستئناف . « الحكم فيه » . حكم . « تسبيب الحكم » .

محكمة الاستئناف . عدم إلزامها بإيصال وتنفيد الحكم المستأنف الذي أنقضه . طالما أقامت قضاها على أسباب تكفى لحمله .

١ - التعاقد على البيع طبقاً لنص المادة ٤١٨ من القانون المدني لا يعتبر تاماً وملزماً إلا إذا تلاقت إرادة المتعاقدين على قيام الإلتزام بالبيع ونفاذه ، مما يقتضى إيجاباً يعبر به التعاقد الصادر منه على وجه جازم عن إرادته في إبرام عقد يلتزم به المتعاقد الآخر أن ينقل إليه ملكية الشيء المبيع في مقابل ثمن نقدي وأن يقتصر به قبول مطابق له يصدر من هذا الأخير والمقصود بالتعاقد هو الأصيل بشخصه أو بمن ينوب عنه قانوناً ، وعلى ذلك فإذا صدر التعبير عن إرادة انشاء الإلتزام بالبيع من لا يملك التعاقد أصلاً فلا ينتج العقد أثراً .

٢ - إذ كان قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٧٠ لسنة ١٩٧١ الذي يحكم واقعة الدعوى - قبل إلغائه بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ - قد حوّل الوزير المختص سلطة الإشراف والرقابة على شركات القطاع العام التي يشرف عليها عن طريق المؤسسة العامة لهذه الشركات تحقيقاً لأهداف السياسة العامة للدولة وخططها ونص في ذات الوقت على أن شركة القطاع العام ذات شخصية اعتبارية وأن رئيس مجلس إدارتها هو الذي يمثلها أمام القضاء في صلاتها بالغير ويختص بإدارتها وتصريف شئونها حسبما ورد بنصوص - المواد ٣٢ ، ٥٣ ، ٥٤ - فقد دل ذلك على أن سلطة الوزير في الإشراف



والرقابة على شركات القطاع العلم التى يشرف عليها لا شأن لها بالأمور المتعلقة بتصرفاتها وتعهداتها وما ترتبه من حقوق والتزامات قبل الغير بل نيظ بهذه الأمور للشركة ذاتها التى لها شخصيتها الإعتبارية المستقلة ممثلة فى رئيس مجلس إدارتها الذى ينوب عنها قانوناً .

٣ - المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى فهم الواقع فى الدعوى وفى تفسير الإقرارات والإتفاقات والمشارطات وسائر المحررات بما تراه أدنى إلى نية عاقدىها أو أصحاب الشأن فيها مستهدية يوقائع الدعوى وظروفها دون رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك مادامت لم تخرج فى تفسيرها عن المعنى الذى تحتمله عبارات المحرر مادام ما إنتهى إليه سائفاً ومقبولاً وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص بما أورده من أسباب أن موافقة وزير الإسكان والتعمير على طلب الطاعن تخصيص الشقة محل النزاع له لم ينعقد بها بيع بات تلتزم به الشركة المطعون ضدها الثانية لعدم صدور قبول بيعها له من هذه الشركة ممثلة فى رئيس مجلس إدارتها الذى ينوب عنها قانوناً فى تعهداتها مع الغير دون الوزير ، ويتجهيل الغرض من طلب التخصيص وما إذا كان المقصود به البيع أم الإيجار ، مما ينتفى معه ركن التراضى على البيع فضلاً عن إنعدام ركن الثمن بعدم تحديده ، وكان هذا إستخلاصاً سائفاً لحقيقة فهم الواقع فى الدعوى يرتد إلى أصل ثابت بالأوراق ولا خروج فيه عن المعنى الذى تحتمله عبارات طلب التخصيص الذى وافق الوزير عليه ويقية المستندات التى إستقى منها الحكم دليله على الحقيقة التى إقتنع بها بما يؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها ، فى النعى على الحكم فى هذا الخصوص مجادلة موضوعية تنحصر عنها رقابة هذه المحكمة

٤ - لا يقبل من الطاعن النعى بأن موافقة وزير الإسكان والتعمير على تخصيص شقة النزاع له تلزم الشركة المطعون ضدها الأولى بالتعاقد على بيعها له طبقاً



للسلطات المخولة للوزير وفقاً للقواعد التي وضعها رئيس مجلس الوزراء في أول فبراير سنة ١٩٧٨ والكتاب الذي تضمن القواعد الصادرة من المؤسسة المصرية العامة للإسكان والتعمير طالما لم يقدم دليله بشأن تلك القواعد برمتها . مما يضحى نعيه بذلك مجرداً عن الدليل .

٥ - المقرر أن محكمة الاستئناف غير ملزمة ببحث وتفنيد أسباب الحكم المستأنف الذي ألقته ما دامت قد أقامت قضاها على أسباب ساتفة تكفى لحمله .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر نائب رئيس المحكمة والمرافعة وبعد المداولة .  
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدها بصفتها الدعوى رقم ٥٩١١ لسنة ١٩٨٠ مدنى جنوب القاهرة الإبتنائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر من المطعون ضده الأول بصفته متضمناً بيعه له الشقة الميمنة بصحيفة الدعوى لقاء ثمن مقداره سبعة عشر ألف جنيه ، وقال بياناً لذلك أنه تقدم بطلب مؤرخ ١٩٧٧/٥/١٢ إلى المطعون ضده الأول - وزير الإسكان والتعمير - ضمنه رغبته في أن يخص له تلك الشقة الكائنة بالعمارة التى تملكها شركة القاهرة للإسكان والتعمير المطعون ضدها الثانية لاستغلالها عيادة طبية فأשר على طلب التخصيص بالموافقة بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٥ وأخطرت الشركة الأخيرة



بذلك لإتمام التعاقد معه . ثم عرض عليها بتاريخ ١٥/١١/١٩٧٨ شهادات إسكان بإسمه قيمتها عشرة آلاف جنيه كمقدم لثمن الشقة الذى حددت جملته بمبلغ سبعة عشر ألف جنيه . ومع ذلك فقد إمتنعت الشركة المطعون ضدها الثانية عن إتمام بيع شقة النزاع له وقامت بالإعلان عن بيعها بطريق المزاد العلنى مخالفة بذلك القرار الصادر من المطعون ضده الأول بتخصيصها له ، مما حدا به إلى إقامة هذه الدعوى ليحكم بمطلبه فيها . وبتاريخ ١٦ من مايو سنة ١٩٨٢ حكمت المحكمة بصحة ونفاذ عقد تخصيص وبيع الشقة محل النزاع إلى الطاعن . إستأنفت الشركة المطعون ضدها الثانية هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٤٨٩٢ لسنة ٩٩ قضائية ، وبتاريخ ١٢ من فبراير سنة ١٩٨٣ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى يرفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

حيث إن الطعن أقيم على سببين بهما ينعى الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى تفسيره والفساد فى الإستدلال والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول أن هذا الحكم قضى برفض الدعوى على أساس عدم قيام علاقة تعاقدية بينه وبين الشركة المطعون ضدها الثانية تلزمها ببيع شقة النزاع إليه وأن موافقة وزير الإسكان والتعمير على طلب تخصيصها له لا تنشئ عقد بيع تنصرف إليها آثاره ، هذا فى حين أن عقد البيع قد تم بمجرد موافقة وزير الإسكان والتعمير على طلبه تخصيص شقة النزاع له لتلاقى إرادة الطرفين على البيع وإن عبرا عنه بلفظ التخصيص المرادف له والذى جرى به العرف فى مجال الإسكان ولقد إتخذ وزير الإسكان قراره بتخصيص تلك الشقة



للطاعن وفقاً للحق المخول له بمقتضى القواعد التى أقرها رئيس مجلس الوزراء .  
 فى أول فبراير سنة ١٩٧٨ بتخصيص نسبة ١٠٪ من الوحدات السكنية التى  
 تبنيتها شركات الإسكان للإستثمارات التى تخصصها الدولة من حصة القطاع  
 العام ، كما أن له الحق فى تخصيص نسبة ١٥٪ من وحدات عمارات التمليك  
 لمواجهة الظروف الخاصة طبقاً للقواعد الصادرة من المؤسسة المصرية العامة  
 للإسكان والتعمير بكتابها المؤرخ ١٩٧٥/٤/٢٦ حسبما أشار إلى ذلك الحكم  
 الابتدائى فى أسبابه لذا فإن قبول الوزير تخصيص وبيع شقة النزاع للطاعن  
 يكون صادراً ممن يملكه ، مما يترتب عليه إنصراف آثار عقد البيع الناشئ عن  
 قبوله التخصيص إلى الشركة المطعون ضدها الثانية التى يتولى وزير الإسكان  
 والتعمير الإشراف عليها ، كما تعين البيع إذ إنصب التعاقد على وحده مبينه  
 معينة من العقار الذى تملكه الشركة المذكورة وتوافر ركن الثمن الذى حددته  
 الشركة المالكة بمبلغ سبعة عشر ألف جنيه وقد عرض الطاعن عليها أن يدفع منه  
 مقدماً عشرة آلاف جنيه قيمة شهادات الإسكان التى أصدرتها بإسمه .  
 فاكتملت بذلك لعقد البيع أركانه خلافاً لما إنتهى إليه الحكم المطعون فيه والذى  
 لم يورد لقضائه سنداً ولم يرد على أسباب الحكم الابتدائى الذى ألغاه مما يعيبه

حيث إن هذا النعى مردود ذلك بأن التعاقد على البيع طبقاً لنص المادة ٤١٨  
 من القانون المدنى لا يعتبر تاماً وملزماً إلا إذا تلاقى إرادة المتعاقدين على قيام  
 الالتزام بالبيع ونفاذه ، مما يقتضى إيجاباً يعبر به المتعاقد الصادر منه على وجه  
 جازم عن إرادته فى إبرام عقد يلتزم به المتعاقد الآخر أن ينقل إليه ملكية الشئ .  
 المبيع فى مقابل ثمن نقدى وأن يقترب به قبول مطابق له يصدر من هذا الأخير .  
 والمقصود بالمتعاقد هو الأصيل بشخصه أو بمن ينوب عنه قانوناً ، وعلى ذلك  
 فإذا صدر التعبير عن إرادة إنشاء الإلتزام بالبيع عن لا يملك التعاقد أصلاً فلا  
 ينتج العقد أثراً . وإذا كان قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام



رقم ٧٠ لسنة ١٩٧١ الذى يحكم واقعة الدعوى - قبل إلغائه بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ قد خول للوزير المختص سلطة الإشراف والرقابة على شركات القطاع العام التى يشرف عليها عن طريق المؤسسة العامة لهذه الشركات تحقيقاً لأهداف السياسة العامة للدولة وخططها ونص فى ذات الوقت على أن شركة القطاع العام ذات شخصية اعتبارية وأن رئيس مجلس إدارتها هو الذى يمثلها أمام القضاء وفى صلاحتها بالغير ويختص بإدارتها وتصريف شئونها حسبما ورد بنصوص المواد ٣٢ ، ٥٣ ، ٥٤ فقد دل ذلك على أن سلطة الوزير فى الإشراف والرقابة على شركات القطاع العام التى يشرف عليها لا شأن لها بالأمور المتعلقة بتصرفاتها وتعهداتها وما ترتبه من حقوق والتزامات قبل الغير بل ينط بهذه الأمور للشركة ذاتها التى لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة مثله فى رئيس مجلس إدارتها الذى ينوب عنها قانوناً . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدعوى على قوله أنه باستقراء ماديات الدعوى المستقاه من الأوراق وبالأخص المحضر الإدارى رقم ٥٢٨٢ لسنة ١٩٧٨ - إدارى الدقى ..... يبين أنه لم تقم أى علاقة تعاقدية بين الشركة المستأنفة والمستأنف ضده الأول على أن تبينه عينا معينه لقاء ثمن محدد أو فى بالفعل وكل ما فى الأمر أن المستأنف ضده الثانى وزير الإسكان يصفته كان قد وافق على الطلب الذى تقدم به المستأنف ضده الأول على تخصيص شقه له بالعمارة التى تقيمها الشركة المستأنفه لإعتبارات إنسانية ساقها .....

وليس من شك أن الموافقة على التخصيص لا تنشئ تعاقداً كما أنها ليست ملزمة للشركة مالكة العقار فضلاً عن أنها لا تعنى إن كان التخصيص بالتملك أو بالتأجير على وجه القطع ، لما كان ذلك وكان الثابت أيضاً أن الشركة لم تتقاضى الثمن ( الذى هو عبارة عن قيمة شهادات إسكان )



ولم تقبله في حساباتها كما أقر بذلك المستأنف ضد الأول بمذكرة دفاعه المودعة بجلسة ١٩٨١/١٢/٢٧ أمام محكمة أول درجة ، فإن أركان البيع المقول به لا تكون قد توافرت بعدم صدور القبول عن يملكه وبعدم تعيين البيع وبعدم الوفاء بالثمن ، وإذا كان ذلك فما كان يجوز أن يصدر حكماً بأن بيعاً قد تم بين الشركة المستأنفه وبين المستأنف ضد الأول إذ أن للشركة شخصيتها المعنوية المستقلة ومثلها رئيس مجلس إدارتها وليس لوزير الإسكان إلا سلطة الإشراف التنفيذية ..... ، إذ كان ذلك وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في فهم الواقع في الدعوى ، وفي تفسير الإقرارات والإتفاقات والمشارطات وسائر المحررات بما تراه أدنى إلى نية عاقدتها أو أصحاب الشأن فيها مستهديه وقائع الدعوى وظروفها دون رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك مادامت لم تخرج في تفسيرها عن المعنى الذي تحتمله عبارات المحرر ومادام ما إنتهت إليه سائفاً ومقبولاً ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص بما أورده من أسباب أن موافقة وزير الإسكان والتعمير على طلب الطاعن تخصيص الشقة محل النزاع له لم ينعقد بها بيع بات تلتزم به الشركة المطعون ضدها الثانية لعدم صدور قبول بيعها له من هذه الشركة ممثلة في رئيس مجلس الإدارة الذي ينوب عنها قانوناً في تعهداتها مع الغير دون الوزير ، ولتجهيل الغرض من طلب التخصيص وما إذا كان المقصود به البيع أو الإيجار ، مما ينتفى معه ركن التراضي على البيع فضلاً عن إنعدام ركن الثمن بعدم تحديده ، وكان هذا إستخلاصاً سائفاً لحقيقة فهم الواقع في الدعوى يرتد إلى أصل ثابت بالأوراق ولا خروج فيه عن المعنى الذي تحتمله عبارات طلب التخصيص الذي وافق الوزير عليه وبقية المستندات التي إستقى منها الحكم دليلاً على الحقيقة التي إقتنع بها بما يؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها ، فيغدو النعى على الحكم في هذا الخصوص مجادلة موضوعية تنحصر عنها رقابة هذه المحكمة ، ولا يقبل من



الطاعن النعى بأن موافقة وزير الإسكان والتعمير على تخصيص شقة النزاع له تلزم الشركة المطعون ضدها الأولى بالتعاقد على بيعها له طبقاً للسلطات المخولة للوزير وفقاً للقواعد التى وضعها رئيس مجلس الوزراء فى أول فبراير سنة ١٩٧٨ والكتاب الذى تضمن القواعد الصادرة من المؤسسة الصرية العامة للإسكان والتعمير طالما لم يقدم دليله بشأن تلك القواعد يبرمتها مما يضحى نعيه بذلك مجرداً عن الدليل ، كما لا يجديه التحدى بعدم رد الحكم المطعون فيه على أساس الحكم الإبتدائى الذى ألغاه ، لما هو مقرر من أن محكمة الاستئناف غير ملزمة ببحث وتفنيد أسباب الحكم المستأنف الذى ألغته مادامت قد أقامت قضاها على أسباب سائفة تكفى لحمله . ومن ثم يكون النعى بهذين السببين على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////



## جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / على سعدني نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / محمد فؤاد شرباش ، محمد عبد البر حسين ، خلف فتح الباب وحمام الدناوس .

٧٦

### الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ١٥٤ القضائية :

(١) محكمة الموضوع « مسائل الواقع » - دعوى « تكييف الدعوى » .

فهم الواقع في الدعوى من سلطة محكمة الموضوع - تكييفها لهذا الواقع مسألة قانون -  
خضوعه لرقابة محكمة النقض .

(٢) قانون « تفسير » .

البحث عن حكمة التشريع ودواعيه لا محل له إذا كانت نصوص القانون واضحة  
جليّة المعنى .

(٣) إيجاب « إيجاب الأماكن » « أجرة » .

زيادة الأجرة القانونية بنسبة ٥٠٪ للمباني المنشأة والتي تنشأ بعد ١٩٧٧/٩/٩ -

م ١٩٩٠ اق ٣٦ لسنة ١٩٨١ - شرطه أن يتم استعمال العين المؤجرة إلى غير أغراض السكنى .

////////////////



١- من المقرر- ومع ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن فهم الواقع في الدعوى من سلطة محكمة الموضوع متى كان إستخلاصها سائغاً وله سند إلا أن تكييفها لهذا الواقع يعتبر من المسائل القانونية التي تخضع فيها لرقابة محكمة النقض .

٢- متى كانت نصوص القانون واضحة جلية المعنى فالبحث عن حكمة التشريع ودواعيه لا يكون له محل وإنما يكون ذلك عند غموض النص أو وجود لبس فيه مما يكون معه القاضي مضطراً في سبيل تعرف الحكم الصحيح إلى تفضي الغرض الذي رمى إليه والقصد الذي أملاه .

٣- نص المادة ١٩ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - قد جرى على أنه « في الأحوال التي يتم فيها تغيير إستعمال العين إلى غير أغراض السكنى تزداد الأجرة القانونية بنسبة ..... ٤ - ٥٠ ٪ للمباني المنشأة أو التي تنشأ بعد ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ بما مفاده أن شرط حصول المؤجر على هذه الزيادة أن يتم تغيير إستعمال العين المؤجرة إلى غير أغراض السكنى - وكان الشايت من مدونات الحكم المطعون فيه أن إستعمال العين المؤجرة لم يتغير منذ نشأة عقد الإيجار إذا أجرت الشقة ابتداءً للطاعنين لإستعمالها في غير أغراض السكنى مما لا محل معه لزيادة أجرتها القانونية لتخلف شرط إعمال المادة ١٩ سالفه الذكر - وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن حكمة نص المادة ١٩ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ أن المشرع رأى زيادة أجرة العين عند تغيير إستعمالها إلى غير أغراض السكنى لأن هذا التغيير غالباً ما يكون لأغراض مهنية أو تجارية أو صناعية وهو ما يدر عائداً مجزياً على المستأجر فضلاً عن أن هذا النوع من الإستعمال يعجل



بإستهلاك المبنى ويؤدي إلى إستمرار حاجته إلى الصيانة والتدعيم وكان البين من ماديّات الدعوى أن تقدير أجرة الوحدات محل المنازعة تم على أساس تأجيرها للسكنى ولو أن عقود الإيجار موضعا بها أنها أجزت لغير أغراض السكنى ومن ثم يكون ما قضى به بين ذات الخصوم فى موضوع الطعن على القيمة الإيجارية لتلك الوحدات بإعتبار أن قيمة إيجار الشقة الشهرى ٢٦,٤٥١ جنيه ولا عبءة بما ورد بدفاع المدعى عليهم من أنهم لم يغيروا إستعمال العين - إذا العبءة هى بتحقيق الغاية التى من أجلها تدخل المشرع بإستحداث ذلك النص لتعويض الملاك - فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بإستحداث حكم لم يرد فى المادة ١٩ من القانون ١٣ لسنة ١٩٨١ عن طريق التأويل بما يستوجب نقضه .

### الهدكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام على الطاعنين الدعوى رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ أمام محكمة كفر الشيخ الابتدائية بطلب الحكم بزيادة أجرة الشقة المؤجرة لكل منهم بواقع ٥٠٪ من الأجرة القانونية . وقال بياناً لدعواه أنه بموجب ثلاثة عقود مؤرخة ١/٩/١٩٨٠ إستأجر منه كل من الطاعنين شقة - الأولى لإستعمال عيادة طبيه والثانى مكتباً للمحاماة والثالث مكتباً للمحاسبة والمراجعة بأجرة شهرية



مقدارها خمسة وثلاثون جنيها ويعد أن قامت اللجنة بتحديد أجرة هذه الشقق وطعن الطرفان في قرارها بالطعن رقم ٦٩. ٨٢ لسنة ١٩٨١ مدني كلى كفر الشيخ قضت المحكمة فيها بتعديل القرار وباعتبار الأجرة القانونية لكل شقة مبلغ ٢٦,٤٥١ جنيه وإذا تم هذا التقدير على أساس أن تلك الوحدات مخصصة للسكنى بينما وهى مؤجرة لغير أغراض السكنى ومن ثم تزد أجرتها بنسبة مقدارها ٥٠٪ عملاً بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إلا أن الطاعنين إمتنعوا عن الرضاء بهذه الزيادة فأقام الدعوى . حكمت المحكمة للمطعون ضده بطلباته . إستأنف الطاعنون هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٧٠ لسنة ١٦ طنطا « مأمورية كفر الشيخ » . وبتاريخ ١٩/١/١٩٨٤ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها نقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهأ الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولون أنه يشترط لإعمال نص المادة ١٩ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ التى طبقها الحكم أن يتغير استعمال العين إلى غير أغراض السكنى . وقد أجرت الشقق محل النزاع لإستعمالها لغير السكنى ولم يتغير هذا الغرض منذ بدء علاقه الإيجارية .

وحيث إن هذا النعى فى محله . ذلك أنه ولئن كان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن فهم الواقع فى الدعوى من سلطة محكمة الموضوع متى كان إستخلاصها سائغاً وله سند إلا أن تكييفها لهذا الواقع يعتبر من المسائل القانونية التى تخضع فيها لرقابة محكمة النقض . وأنه متى كانت نصوص



القانون واضحه جلية المعنى فالبحث عن حكمة التشريع ودواعيه لا يكون له محل وإنما يكون ذلك عند غموض النص أو وجود لبس فيه مما يكون معه القاضى مضطراً فى سبيل تعرف الحكم الصحيح إلى تقصى الفرض الذى رعى إليه والقصد الذى أملاه . لما كان ذلك وكان نص المادة ١٩ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قد جرى على أنه « فى الأحوال التى يتم فيها تغيير إستعمال العين إلى غير أغراض السكنى تزداد الأجرة القانونية بنسبة ..... - ٤ ٥٠٪ للمباني المنشأة أو التى تنشأ بعد ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ .... » مما مفادة أن شرط حصول المؤجر على هذه الزيادة أن يتم تغيير إستعمال العين المؤجرة إلى غير أغراض السكنى . وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن إستعمال العين المؤجرة لم يتغير منذ نشأة عقد الإيجار إذ اجرت الشقق ابتداء للطاعتين لإستعمالها فى غير أغراض السكنى مما لا محل معه لزيادة أجرتها القانونية لتخلف شرط إعمال المادة ١٩ سالفة الذكر . وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على حكمة نص المادة ١٩ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ أن المشرع رأى زيادة أجرة العين عند تغيير إستعمالها إلى غير أغراض السكنى لأن هذا التغيير غالباً ما يكون لأغراض مهنية أو تجارية أو صناعية وهو ما يدر عائداً مجزياً على المستأجر فضلاً عن هذا النوع من الإستعمال يجعل بإستهلاك المبنى ويؤدى إلى إستمرار حاجته إلى الصيانة والتدعيم وكان البين من ماديات الدعوى أن تقدير أجرة الوحدات محل المنازعة تم على أساس تأجيرها للسكنى ولو أن عقود الإيجار موضحاً بها أنها أجرت لغير السكنى ومن ثم يكون ما قضى به بين ذات الخصوم فى موضوع الطعن على القيمة الإيجارية لتلك الوحدات بإعتبار أن قيمة إيجار الشقة الشهرى ٢٦,٤٥١ جنيه ولا عبرة لما ورد بدفاع المدعى عليهم من أنهم لم



يغيروا استعمال العين إنما العبرة هي بتحقيق الغاية التي من أجلها تدخل المشرع باستحداث ذلك النص لتعويض الملاك ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون باستحداث حكم لم يرد في المادة ١٩ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ عن طريق التأويل مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث ما جاوز ذلك من أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

~~~~~


جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٩٠

برنامج السيد المستشار / محمد عبد الحميد مند نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / كمال نافع نائب رئيس المحكمة ، يحيى عارف ، سامي فرج وكمال مراد .

٧٧

الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٥٤ القضائية .

(١) إيجار « إيجار المساكن » « الإمتداد القانوني » .

درجة القرابة - كيفية إحتمالها - المادتان ٣٥ ، ٣٦ ق مدني .

(٢) حكم - « حجية الحكم » . « إثبات » .

حكم الإثبات ما يرد به من وجهات نظر قانونية أو اقتراحات موضوعية - لا يجوز حجية
طالما لم يتضمن حسا لخلاف بين الخصوم - جواز العدول عما تضمنه من أراء .

(٣) إيجار « إيجار المساكن » وفاة المستأجرة أو تركه العين .

« الإمتداد القانوني » .

إمتداد عقد الإيجار بعد وفاة المستأجر أو تركه العين « الإمتداد القانوني » المؤجرة
لصالح أقاربه نسباً أو مصاهرة حتى الدرجة الثالثة . شرطه - م ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

////////////////

١ - النص في المادتين ٣٥ ، ٣٦ من القانون المدني - يدل وعلى ما جاء

بالأعمال التحضيرية أن قرابه ابنه الخال هي قرابه من الدرجة الرابعة باحتساب درجته صعوداً إلى الأصل المشترك - ودرجتين نزولاً منه إلى القريب .

٢ - الحكم الصادر - قبل الفصل في الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يقيد المحكمة عند الفصل في الموضوع إلا أن يكون قد فصل لازماً في شق من النزاع تستنفذ به المحكمة ولايتها ولا يحوز حجية بالنسبة لما يثيره من وجهات نظر قانونية أو افتراضات موضوعية ما دام لم يتضمن حسماً لخلاف بين الخصوم ويجوز العدول عنه والإلتفات عما تضمنه من أراء قانونية أو افتراضات واقعية بقصد إنارة الطريق أمامه لتحقيق المأمورية حتى تنهأ الدعوى للفصل في موضوعها .

٣ - النص في المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه مع عدم الإخلال بحكم المادة ٨ من هذا القانون - لا ينتهي عقد إيجار المسكن بموت المستأجر أو تركه العين إذا بقي فيها زوجة أو أولاده أو أى من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك وفيما عدا هؤلاء من أقارب المستأجر نسباً أو مصاهرة حتى الدرجة الثالثة - يشترط لاستمرار عقد الإيجار - إقامتهم في المسكن مدة سنة على الأقل سابقة على وفاة المستأجر أو تركه العين أو مدة شغله للمسكن أيهما أقل - يدل على أن الحق في إمتداد عقد الإيجار مقصور على أقارب المستأجر حتى الدرجة الثالثة فقط - بما لازمه عدم أحقيه الطاعنة في الإستفادة من حكم هذه المادة - أيأ كان وجه الرأي في حقيقة إقامتها ووالدتها مع المستأجرة الأصلية وإذ خلس الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة يكون قد طبق القانون على وجه الصحيح .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٧٩ مدنى الاسكندرية الابتدائية على المطعون ضدهم بطلب الحكم بثبوت العلاقة الإيجارية عن الشقة المبيته بصحيفتها ، وقالت بياناً لها أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٥٦/٥/١٨ إستأجر المرحوم تلك الشقة وبوفاته فى ١٩٧٢/٢/٢ خلفته أرملته وأنها أقامت معها منذ ذلك التاريخ لرعايتها بإعتبارها قريبه لها - ابنه خال والدتها - وإذا توفيت أرملته المستأجر أصبحت هى صاحبة الحق فى إمتداد عقد الإيجار إليها فأقامت الدعوى الماثلة بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٩ حكمت المحكمة برفض الدعوى . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ٧٦ لسنة ٣٨ ق الاسكندرية بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكره أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنمى الطاعنة بها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبب إذا اعتبر قرابة والدتها لأرملة المستأجر الأصلى من الدرجة الرابعة والصحيح أنها قريبة لها من الدرجة الثالثة لأنها ابنة خالها وقد تناقض بذلك مع ما قطع به الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بتاريخ ١٨/٤/١٩٨٣ من أن والد الطاعنة قريبة لها من الدرجة الثالثة إذ تضمن الحكم تكليفها بإثبات إقامتها إقامة مستقرة بعين النزاع مدة سنة سابقة على وفاة أمها القريبة لأرملة المستأجر الأصلى من الدرجة الثالثة ، ولو صح أن قرابه والد الطاعنة لأرملة المستأجر الأصلى من الدرجة الرابعة لما كان هناك داع لإحالة الدعوى إلى التحقيق ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه ذلك والتفت عن تمسكها بهذه الدرجة من القرابة وعن مساكنتها زوالها للمستأجرة الأصلية وقضى بعدم أحقيتها فى الاستفادة بأحكام الإمتداد القانونى بعقد الإيجار المنصوص عليها فى المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إستناداً إلى أن والد الطاعنة قريبة لأرملة المستأجر الأصلى من الدرجة الرابعة وليست قريبة من الدرجة الثالثة فقد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه نساد فى الاستدلال والقصور فى التسبب .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن النص فى المادة ٣٥ من القانون المدنى على أن القرابة المباشرة هى الصلة ما بين الأصول والفروع وقرابه الحواشى هى الرابطة بين أشخاص يجمعهم أصل مشترك دون أن يكون أحدهم فرعاً للآخر والنص فى المادة ٣٦ منه على أنه ، يراعى فى حساب درجة القرابة المباشرة

إعتبار كل فرع درجة عند الصعود للأصل بخروج هذا الأصل . وعند حساب درجة الحواشي تعد الدرجات صعوداً من الفرع للأصل المشترك ثم نزولاً منه إلى الفرع الآخر وكل فرع فيها عدا الأصل المشترك يعد درجة « يدل وعلى ما جاء بالأعمال التحضيرية أن قرابة إبنه الخال هي قرابه من الدرجة الرابعة بأحتمساب درجتين صعوداً إلى الأصل المشترك ، ودرجتين نزولاً منه إلى القريب ، لما كان ذلك وكان الحكم الصادر قبل الفصل فى الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يقيد المحكمة عند الفصل فى الموضوع إلا أن يكون قد فصل فصلاً لازماً فى شق النزاع تستتقد به المحكمة ولايتها ولا يحوز حجية بالنسبة لما يثيره من وجهات نظر قانونية أو افتراضات موضوعية مادام يتضمن حسماً لخلاف بين الخصوم ويجوز العدول عنه والإلتفات عما تضمنه من أراء قانونية أو افتراضات واقعية بقصد إنارة الطريق أمامه لتحقيق المأمورية حتى تنهياً الدعوى للفصل فى موضوعها وكان حكم التحقيق الصادر بجلد ١٨/٤/١٩٨٣ فضلاً عن أنه لا يحوز ثم حجية فهو لم يفصل بصفة صريحة أو ضمنية فى درجة قرابه الطاعنة ووالدها بأرملة المستأجر الأصلى وكان مقصوداً على تمكينها من إثبات إقامتها ووالدها معها لمدة سنة سابقة على الوفاة ومن ثم فلا يكون له ثم حجية فى هذه المسألة وكان الحكم المطعون فيه قد خلص صحيحاً إلى أن والدة الطاعنة قريبة لأرملة المستأجر الأصلية من الدرجة الرابعة لكونها بنت خالها وأن الطاعنة قريبة لها من الدرجة الخامسة - لكونها ابنه بنت خالها وكان النص فى المادة ٢٩ من القانون

رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ « على أنه مع عدم الإخلال بحكم المادة ٨ من هذا القانون لا ينتهى عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين إذا بقى فيها زوجة أولاده أو أى من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك وفيما عدا هؤلاء من أقارب المستأجر نسباً أو مصاهرة حتى الدرجة الثالثة يشترط لإستمرار عقد الإيجار إقامتهم فى السكن مدة سنة على الأقل سابقة على وفاه المستأجر أو تركه العين أو مدة شغله للمسكن أيهما أقل » يدل على أن الحق فى إمتداد عقد الإيجار مقصور على أقارب المستأجر حتى الدرجة الثالثة فقط مما لازمه عدم أحقية الطاعنة فى الإستفادة من حكم هذه المادة - أيا كان وجه الرأى فى حقيقة إقامتها ووالدتها مع المستأجرة الأصلية وإذا خلص الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح ويكون النعى برمته غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////

جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الحميد مند نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / كمال نافع نائب رئيس المحكمة ، يحيى عارف ، كمال مراد وأحمد
الحديدس .

٧٨

الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٥٤ القضائية :

(١) إختصاص « الإختصاص الولائي » . إيجار الأماكن « إيجار

الحراسة » . حراسة .

. إختصاص المحاكم العادية بالفصل في كفاه المنازعات إلا ما إستثنى بنص خاص

(م١٥١١ السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢) المنازعة في شأن تكيف علاقة إيجارية

كانت الحراسة قد أبرمتها إختصاص المحاكم العادية بالفصل فيه - علة ذلك .

(٢) إيجار . « إيجار الأماكن » . قانون . « القانون الواجب التطبيق »

ثبوت أن الفرض الأساسي من الإيجار ليس المكان في ذاته وإنما ما أشتمل عليه من

عناصر مادية أو معنوية - أثره - خضوعه للقواعد العامة دون القوانين الإستثنائية .

(٣) إيجار « إيجار الأماكن . تأجير المتجر » .

عناصر وجود المتجر - تقدير كفايتها - من سلطة محكمة الموضوع لها في سبيل ذلك

التحرى عن قصد التصرف من تصرفه .

(٤) تفسير الإتفاقيات والمشارطات والمحركات من سلطة محكمة الموضوع .

بما تراه أو في إلى نية عاقدتها ما دامت لم تخرج عن المعنى الذى يحمله عباراتها .

(٥) « إثبات » طلب الإحالة إلى التحقيق خبرة محكمة الموضوع .

إجراء التحقيق أو تعين خبير ليس حقا للخصم - لمحكمة الموضوع عدم الإستجابة إليه دون أن تلتزم ببيان سبب الرفض .

(٦) « إيجار » . إمتداد العقد .

التنبية بالإخلاء الصادر من أحد طرفى عقد الإيجار - أثره - إنحلال الرابطة العقدية بعد

مدة معينة - م ٥٦٢ مدنى .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المحاكم هى صاحبه الولاية العامة

للقضاء فتختص عملاً بالمادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦

لسنة ١٩٧٢ بالفصل فى كافة المنازعات والجرائم إلا ما أستثنى بنص خاص

فتختص بكافة المنازعات أيأ كان نوعها وأياً كان أطرافها ما لم تكن إدارية

أو يكون الإختصاص بالفصل فيها مقرراً بنص الدستور أو القانون لجهة أخرى

إستثناء لعله أو لأخرى فليست العبرة بثبوت العله وإنما بوجود النص ولازم ذلك

أنه إذا لم يوجد نص فى الدستور أو القانون يجعل الإختصاص بالفصل فى النزاع

لجهة أخرى غير المحاكم ، فإن الاختصاص بالفصل يكون باقياً للمحاكم على

أصل ولايتها العامة حتى لا يحرم صاحب الحق فيه من التقاضى بشأنه وأن

أية جهة غير المحاكم بالفصل في نزاع ما هو اختصاص إستثنائي وأن الإستثناء يفسر تفسيراً ضيقاً وحصرياً - فلا يجوز التوسع فيه ولا القياس عليه - فلا يصح القول - على ضوء ذلك - بأن المشرع وقد ناطه بحكمة القيم الفصل في كافة المنازعات المتعلقة بالحراسة أو المترتبة عليها - قد قصد أن يحرم صاحب الشأن من اللجوء إلى قاضية الطبيعي عند المنازعة في شأن تكليف علاقة إيجارية كانت الحراسة قد أبرمتها إذ أن ذلك ليس متعلقاً بالحراسة في ذاتها ولا مترتباً عليها - وإذا كان النزاع في الدعوى يدور حول ما إذا كان الغرض من إيجار عين النزاع هو المكان في ذاته وهو ما تدعيه الطاعنة أم أن الإيجار يشمل المكان وما يشمل عليه من منشآت ومقولات ومجهيزات تفي بإستغلاله لإصلاح وخدمة السيارات وأن المكان لم يكن إلا عنصراً ثانوياً بما يخرج الإجارة عن نطاق تطبيق قانون إيجار الأماكن ويخضعها لأحكام القواعد العامة وهو ما يتمسك به المطعون ضدهم الأربعة الأول فإن حقيقة المنازعة تتعلق بالتكليف القانوني لهذه العلاقة - وهي على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما تختص للمحاكم العادية بالفصل فيه وإذا إنتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة فقد أصاب صحيح القانون .

٢ - لئن كانت المادة الأولى من قوانين الإيجار الإستثنائية المتعاقبة قد أخضعت لأحكامها كافة الأماكن أيأ كان الغرض الذي أجرت من أجله إلا أن شرط ذلك أن يكون المكان بذاته هو محل الاعتبار في التعاقد - بحيث أنه ، وعلى ما أستقر عليه قضاء هذه المحكمة - إذ كان الغرض الرئيسي من الإيجار

ليس المكان في حد ذاته وإنما ما اشتمل عليه من عناصر مادية أو معنوية - وأن المكان لم يكن إلا عنصراً ثانوياً فإن الإجابة تخرج عن نطاق تطبيق قوانين الإيجار الاستثنائية وتخضع لأحكام القواعد العامة .

٣ - لمحكمة الموضوع سلطة الفصل فيما إذا كانت العناصر المطروحة عليها كافية لوجود المتجر ولها في سبيل التعرف على حقيقته العقد التحري عن قصد المتصرف من تصرفه وتقدير الأدلة والقرائن المقدمة في الدعوى وإستخلاص ما تقتنع به وحسبها أن تبين الحقيقة التي إقتنعت بها وأن تقيم قضاها على أسباب سائغة تكفي لحمله - وهي غير ملزمة بأن تتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم ، وترد إستقلالاً على كل حجة أو قول آثاره مادام مقام الحقيقة التي إقتنعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج .

٤ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير العقود والشروط والإقرارات وسائر المحررات بما تراه أو في بمقصود عاقدتها أو أصحاب الشأن فيها مستهدية بوقائع الدعوى وظروفها على ألا تخرج في تفسيرها عن المعنى الذي تحتمله عباراتها غير مقيدة في ذلك بما تفيدته عبارة معينة منها وإنما بما تفيدته في مجملتها وما دام ما إنتهت إليه سائفاً ومقبولاً بمقتضى الأسباب التي بنته عليها .

٥ - طلب إجراء التحقيق أو تعيين خبير في الدعوى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليس حقاً للخصوم وإنما هو من الرخص التي تملك محكمة

الموضوع عدم الإستجابة إليها متى وجدت في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفى لتكوين عقيدتها دون أن تلتزم ببيان سبب الرفض .

٦ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة من أن مفاد ما نصت عليه المادة ٥٦٣ من القانون المدنى من إنتهاء الإيجار المنعقد للفترة المعينة لرفع الأجرة بإنقضاء هذه الفترة بناء على طلب أحد المتعاقدين إذا هو نيه على التعاقد الآخر بالإخلاء فى المواعيد المبينة بالنص - أن التنبيه الصادر ممن يملك ذلك هو عمل قانونى من جانب واحد يتحقق أثره بمجرد أن يعلن عن إرادته فى إنتهاء العقد إلى المتعاقد الآخر فتتحل تبعاً لذلك الرابطة العقدية التى كانت قائمة بينهما بعد مدة معينة - وكان تحديد هذه المدة تقرر لمصلحة الطرف الموجه إليه التنبيه حتى لا يفاجئ بما لم يكن فى حسبانته قبل أن يتهيأ لمواجهة كما يترتب على ذلك من وضع جديد فإذا ما تحقق هذا الأمر أنقض العقد فلا يقدم من بعد إلا بإيجاب وقبول جديدين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدهم عدا الأخير أقاموا الدعوى رقم ١٠٩٥٦ لسنة ١٩٨٢ بإجارات جنوب القاهرة الابتدائية على الشركة الطاعنة بطلب الحكم بعدم سرمان الإمتداد القانوني على عقد الإيجار المؤرخ ١٧/٨/١٩٦٥ المبرم بينها وبين الحارس العام على أموال الرعاية الهلجيكيين والمتضمن إستئجار الطاعنة محطة إصلاح وخدمة السيارات المبينة بالصحيفة لمدة ثلاث سنوات تبدأ أول سبتمبر سنة ١٩٦٥ تأسيساً على أن الغرض من الإجارة هو الإنتفاع بما في العين من أدوات وآلات وأن المبنى ليس إلا عنصراً ثانوياً ، وبجلسة ١٦/١١/١٩٨٢ عدلوا طلباتهم إلى طلب الحكم بإخلاء الشركة الطاعنة عين النزاع لإنتهاء العقد بعد إنذارها بذلك في ٣/٥/١٩٨٢ ثم طلبوا الحكم بالفسخ والتسليم ، دفعت الطاعنة بعدم إختصاص المحكمة ولاتياً بنظر الدعوى وإختصاص محكمة القيم بنظرها . وتاريخ ٢٢/٢/١٩٨٣ حكمت المحكمة برفض الدفع وبفسخ عقد الإيجار وإخلاء الشركة الطاعنة عين النزاع والتسليم . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٩٣٥ لسنة ١٠٠ ق القاهرة وتاريخ ١٥/٢/١٩٨٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنّت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبعدت فيها الرأي برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على اثني عشر سبباً تنعى الطاعنة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول إنها دفعت

أمام محكمة أول درجة بعدم إختصاص المحكمة ولا تياً بنظر الدعوى عملاً بنص المادة السادسة من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٨١ التى جعلت محكمة القيم مختصة دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات والمنازعات الأخرى المتعلقة بالحراسات التى فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أو المترتبة عليها وأن عقد الإيجار محل النزاع أبرم بين الشركة الطاعنة وبين الحراسة . ومن ثم فهو مترتب عليها بيد أن الحكم المستأنف المزد بالحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفع .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المحاكم هى صاحبة الولاية العامة للقضاء فتختص - عملاً بالمادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - بالفصل فى كافة المنازعات والجرائم إلا ما أستثنى بنص خاص . فتختص بكافة المنازعات أياً كان نوعها وأياً كان أطرافها مالم تكن إدارية أو يكون الأختصاص بالفصل فيها مقررأ بنص الدستور أو القانون لجهة أخرى إستثناء - لعل أو لأخرى فليست العبرة بشهوت العلة وإنما بوجود النص ولازم ذلك أنه إذا لم يوجد نص فى الدستور أو القانون يجعل الإختصاص بالفصل فى النزاع لجهة أخرى غير المحاكم ، فإن الإختصاص بالفصل يكون ياقياً للمحاكم على أصل ولايتها العامة حتى لا يحرم صاحب الحق فيه من التقاضى بشأنه ، وإن اختصاص أبه جهة غير المحاكم بالفصل فى نزاع ما هو إختصاص إستثنائى وأن الإستثناء يفسر تفسيراً ضيقاً وحصرياً

فلا يجوز التوسع فيه ولا القياس عليه فلا يصح القول على ضوء ذلك - بأن المشرع وقد ناط بمحكمة القيم الفصل في كافة المنازعات المتعلقة بالحراسة أو المترتبة عليها قد قصد أن يحرم صاحب الشأن من اللجوء إلى قاضية الطبيعي عند المنازعة في شأن تكيف علاقة إجارية كانت الحراسة قد أبرمتها إذ أن ذلك ليس متعلقاً بالحراسة في ذاتها ولا مترتباً عليها ، وإذ كان النزاع في الدعوى يدور حول ما إذا كان الغرض من إيجار عين النزاع هو المكان في ذاته وهو ما تدعيه الطاعنة أم أن الإيجار يشمل المكان وما إشتمل عليه من منشآت ومقولات وتجهيزات تفي بإستغلاله لإصلاح وخدمة السيارات وأن المكان لم يكن إلا عنصراً ثانوياً بما يخرج الإجارة عن نطاق تطبيق قانون إيجار الأماكن ويخضعها لأحكام القواعد العامة وهو ما يتمسك به المطعون ضدهم الأربعة الأول فإن حقيقة المنازعة تتعلق بالتكييف القانوني لهذه العلاقة القانونية وهي على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما تختص المحاكم العادية بالفصل فيه ، وإذ أنتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة فقد أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب قائماً على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بباقي الأسباب عدا الأخير على الحكم المطعون فيه الخطأ في قواعد التفسير وفي فهم الواقع في الدعوى والإخلال بحق الدفاع والقصور والفساد في الإستدلال إذ خلص إلى أن عين النزاع أجرت بوصفها محطة لإصلاح السيارات ملتفتاً بذلك عما تمسكت به الطاعنة أمام المحكمة من أن الثابت من البند الأول من العقد أن الإجارة أنصبت على الأرض والمباني

ولم تكن المنشآت القائمة بالمحطة محل اعتبار عند التعاقد وأن الدليل على ذلك أنها احتفظت بالبند السادس من عقد الإيجار بحقها في تخفيض الأجرة المتفق عليها في العقد طبقاً لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ وأن الأجرة الواردة فيه هي أجرة العين خالية على ما هو ثابت بعقد الإيجار والمستخرجين الرسميين من سجلات الضرائب العقارية المقدمين منها ، وتفاهة وتهالك المنقولات الموجودة بالعين المؤجرة والواردة بمحضر التسليم وخلوه من الأدوات والمعدات اللازمة لإصلاح وخدمة السيارات ووقف الحكم المطعون فيه عند تفسير بعض بنود عقد الإيجار ولم يأخذ بما ورد بباقي بنوده المكمل له ولم يورد دفاعها من أنها إتخذت العين مخزناً لقطع الغيار وصالة للبيع والعرض على ما هو ثابت بكشوف الجرد المقدمة منها وبالترخيص الصادر لها لاستغلالها مخزناً للمعادن الحديدية والنحاسية وأنها قامت بنفسها بأعدادها لإستخدامها معرض للسيارات والدرجات البخارية وقطع الغيار بما يعنى أن العين المؤجرة لم تكن ساعة التعاقد تحمل أية مقومات مادية أو معنوية وأن الغرض من الإجارة كان هو المبنى في حد ذاته ، ولم يستجب الحكم إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق أو ندب خبير لتحديد طبيعة العين المؤجرة .

وحيث إن هذا النعى يرمته مردود ، ذلك أنه ولئن كانت المادة الأولى من قوانين الإيجار الإستثنائية المتعاقبة قد أخضعت لأحكامها كافة الأماكن أيأ كان الغرض الذى أجرت من أجله إلا أن شرط ذلك أن يكون المكان بذاته هو محل الاعتبار فى التعاقد ، بحيث إنه ، وعلى ما إستقر عليه قضاء هذه المحكمة - إذاكان الغرض

الرئيسى من الإيجار ليس المكان فى حد ذاته وإنما ما إشتمل عليه من عناصر مادية أو معنوية وأن المكان لم يكن إلا عنصراً ثانوياً فإن الإجارة ، تخرج عن نطاق تطبيق قوانين الإيجار الإستثنائية وتخضع لأحكام القواعد العامة ، وكان لمحكمة الموضوع سلطة الفصل فيما إذا كانت العناصر المعروضة عليها كافية لوجود المتجر ، ولها فى سبيل التعرف على حقيقة العقد التحرى عن قصد المتصرف من تصرفه وتقدير الأدلة والقرائن المقدمة فى الدعوى وإستخلاص ما تقتنع به وحسبها أن تبين الحقيقة التى إقتنعت بها وأن تقيم قضاها على أسباب سائفة تكفى لحمله وهى غير ملزمة بأن تتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم وترد إستقلالاً على كل حجة أو قول أثاروه ما دام قيام الحقيقة التى إقتنعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج كما أن لها السلطة التامة فى تفسير العقود والشروط والإقرارات وسائر المحررات بما تراه أو فى بمقصود عاقيدها أو أصحاب الشأن فيها مستهدية بوقائع الدعوى وظروفها على ألا تخرج فى تفسيرها عن المعنى الذى تحتمله عباراتها غير مقيدة فى ذلك بما تفيد عبارته معينه منها وإنما بما تفيد فى جملتها ، وما دام ما إنتهى إليه سائفاً ومقبولاً بمقتضى الأسباب التى ينته عليها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إستخلص من عقد الإيجار أنه إنصب على محطة لإصلاح وخدمة السيارات أخذاً من البند الثالث منه والذى نص فيه على أن الأعيان المزجرة رخص بتشغيلها محطة لخدمة السيارات بموجب رخصة صادرة من مصلحة الرخص برقم ٢٨٢٩٢ فى ١٩٥٣/٦/٣٠ وما ورد بالبند التاسع منه

من أن المستأجر مسئول عن الإعتناء بالأعيان المؤجرة إليه بما يتفق وطبيعة الإستغلال المنوه عنه بالعقد وليس له أن يدخل أى تعديلات لتحسين أوجه الإنتفاع بالأعيان المؤجرة وأستلامه العين المؤجرة بمشتملاتها ومن تسجيلها بسجلات البلدية منذ عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٦٦ باسم تم تأجيرها للطاعة بكافة تجهيزاتها لذات الغرض ومن كتاب الحراسة المؤرخ ١٩٧٣/١١/٧ المرجع للشركة الطاعة متضمناً إبلاغها بإنهاء الحراسة عن العين المؤجرة لها محطة لخدمة السيارات والتي ظلت تباشر هذا النشاط منذ عام ١٩٥٣ وهو ما يستتبع وجود عملاء لها . وما أورده الحكم من أنه لا ينال مما إقتنعت به المحكمة ضالة الأجرة المسماه فى العقد إذ روعى فيها أن الشركة الطاعة من شركات القطاع العام المملوكة للدولة وأنها لم تطعن بصورة عقد الإيجار أو القائمة الملحقة به منذ قيام الإيجار وكان طلب إجراء التحقيق أو تعيين خبير فى الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليس حقاً للخصوم وإنما هو من الرخص التى تملك محكمة الموضوع عدم الإستجابة إليها متى وجدت فى أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفى لتكوين عقيدتها دون أن تلتزم ببيان سبب الرفض وكانت الأسباب التى أوردها الحكم متسانده وسائغة ولها أصلها الثابت بالأوراق وكافية لحمل قضائه فإن ما ورد بهذه الأسباب لا يعدو أن يكون جدلاً فى تقدير الدليل مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع ولا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثانى عشر على الحكم المطعون فيه الخطأ

فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول إن الحكم اعتد بالتنبيه الحاصل من المطعون ضدهم الأربعة الأول فى ١٩٨٢/٥/٣ رغم أنه لاحق لرفع الدعوى الحاصل فى ١٩٨١/١٢/١ وكان يتعين أن يكون سابقاً على رفعها ولا يغير من ذلك أنهم عدلوا بجلسة ١٩٨٢/١١/١٦ طلباتهم إلى طلب الإخلاء لانتهاها عقد الإيجار . كما أن هذا التعديل قدم بعد إنقضاء الأجل المحدد فى الإنذار وهو ١٩٨٢/٩/١ بما لازمه عدم قبول الدعوى عملاً بالمادة ٥٦٣ لخلوها من التنبيه بالإخلاء . وإذ رفض الحكم الدفع المبدى منها بعدم قبول الدعوى فقد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود - بما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة - من أن مفاد ما نصت عليه المادة ٥٦٣ من القانون المدنى من انتهاء الأيجار المتعقد للفترة المعينة لدفع الأجرة بإنقضاء هذه الفترة بناء على طلب أحد المتعاقدين إذا هو نبه على المتعاقدين الآخر بالإخلاء فى المواعيد المبينة بالنص ، أن التنبيه الصادر ممن يملك ذلك هو عمل قانونى من جانب واحد يتحقق أثره بمجرد أن يعلن عن إرادته فى إنها العقد إلى المتعاقد الآخر فتتحل تبعاً لذلك الرابطة العقدية التى كانت قائمة بينهما بعد مدة معينة وكان تحديد هذه المدة تقرر لمصلحة الطرف الموجه إليه التنبيه حتى لا يفاجئ بما لم يكن فى حسبانته قبل أن يتنهأ لمراجعة ما يترتب على ذلك من وضع جديد فإذا ما تحقق هذا الأمر ينقضى العقد فلا يقوم من بعد إلا بإيجاب وقبول جديدين ، ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه عرض لدفاع الطاعن ورد عليه بقوله إن طلب الإخلاء وجه

بجلسة ١٩٨٢/١١/٢٦ على هيئة طلب عارض فى مواجهة وكيل الشركة الطاعة بعد أن وجه المظعون ضدهم الأربعة الأول تنبيهاً بالإخلاء وتسليم العين المزعجة فى ميعاد غايته أول سبتمبر ١٩٨٢ وذلك بموجب إنذار على يد محضر أعلن للشركة الطاعة بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢ وأن هذا التنبيه وقع صحيحاً مرتباً آثاره القانونية وفق أحكام المادة ٥٦٣ من القانون المدنى وهذا الذى أورده الحكم يتفق والتطبيق الصحيح القانون ، ومن ثم يكون النعى غير قائم على أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////

جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد ابراهيم خليل نائب رئيس المحكمة ومضوية
السادة المستشارين / هنيئ توفيق نائب رئيس المحكمة ، عبدالمنعم ابراهيم ، على محمد
على ود . حسن بسيونس .

٧٩

الطعن رقم ٦٤٠ سنة ٥٧ القضائية :

نقل . «نقل جوى تحديد التعويض الناشئ عن مسئولية الناقل الجوى»
تعويض .

التعويض الناشئ عن مسئولية الناقل الجوى فى نقل الأمتعة والبضائع . تحديده . أصلاً
يوزن الرسالة دون النظر لمحتوياتها بواقع ٢٥٠ فرنك عن كل كيلو جرام مالم يقرر المرسل إليه
مدى الأهمية التى يعلتها على محتوياتها بإيضاح نوعها وقيمتها الحقيقية وسداده للرسوم
الإضافية عنها . مفاد ذلك شمول التعويض كل أنواع الضرر بكافة عناصره بما فيها الأضرار
الأدبية . ٢٢/٢٢ من إتفاقية فارسوفيا .

مؤدى مانصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من إتفاقية فارسوفيا بتوحيد بعض
قواعد النقل الجوى الدولى المعدلة ببروتوكول لاهى سنة ١٩٥٥ والتى انضمت إليها مصر
بمقتضى القانونين رقمى ٥٩٣ . ٦٤٤ سنة ١٩٥٥ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - (١) أن
الاصل فى تقدير التعويض الناشئ عن مسئولية الناقل الجوى فى نقل الأمتعة
المسجلة والبضائع أنه تقدير حكى بتحدد على أساس وأن الرسالة بصرف النظر

عن محتوياتها بمقدار ٧٥٠ فرنكا عن كل كيلو جرام منها ، مالم يقرر المرسل إليه مدى الأهمية التي يعلقها عن محتوياتها بأن يوضح نوع الأمتعة والبضائع وقيمتها الحقيقية ويؤدى الرسوم الإضافية المقررة إذا لزم الأمر . مما مفاده أن التعويض الذى يلتزم به الناقل وفقاً للإتفاقية سألغة الذكر تعويض شامل بعضى كل أنواع الضرر الحاصل للبضاعة أو الأمتعة أثناء ، عليه التقض بكافة عناصره بما فيها الأضرار الأدبية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٦٧٨١ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة على الشركة الطاعنة بطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٧٠٠٠ جنيه تعويضا مادياً وأدبياً عن فقد حقيبته اللتين كانتا على طائرتها التى أقلته من كراتشى إلى القاهرة يوم ١٩ / ١ / ١٩٨٠ . بتاريخ ١٩٨٣/٢/١٠ نلت محكمة أول درجة خبيراً فى الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره قضت فى ١٩٨٦/٣/٢٧ بإلزام الطاعنة بان تدفع للمطعون ضده مبلغ ٣٣٤,٩٥٠ مليم جنيه . إستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالإستئناف رقم ٥٥٣٤ سنة ١٠٣ اق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٥ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعنة بمبلغ ٥٥٤,٩٥٠ جنيه طعنت الشركة الطاعنة

فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشوره فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها إلترزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مبنى الطعن خطأ الحكم المطعون فيه فى تطبيق القانون إذ قضى للمطعون ضده بتعويض عن كل من الأضرار المادية والأدبية التى لحقت به من جراء فقد الحقيبتين رغم أن مسئولية الناقل الجوى محدده بما نصت عليه الماده ٢٢ من إتفاقية فارسوفيا باعتباره حدا أقصى للتعويض الشامل .

وحيث إن هذا النعى شديد، ذلك أن مؤدى مانصت عليه الفقر الثانية من الماده ٢٢ من إتفاقية فارسوفيا بتوحيد بعض قواعد النقل الجوى الدولى المعدلة ببروتوكول لاهاي سنة ١٩٥٥ والتى إنضمت إليها مصر بمقتضى القانونين رقمى ٥٩٣، ٦٤٤ لسنة ١٩٥٥ - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن الأصل فى تقدير التعويض الناشئ عن مسئولية الناقل الجوى فى نقل الأمتعة المسجلة والبضائع ، أنه تقدير حكمى يتحدد على أساس وزن الرسالة بصرف النظر عن محتوياتها بمقدار ٢٥٠ فرنكا عن كل كيلو جرام منها ، مالم يقرر المرسل إليه مدى الأهمية التى يعلقها على محتوياتها بأن يوضح نوع الأمتعة والبضائع وقيمتها الحقيقية ويؤدى الرسوم الإضافية المقررة إذا لزم الأمر مما مفاده أن التعويض الذى يلتزم به الناقل وفقاً للإتفاقية سالفة الذكر. تعويض شامل يغطى كل أنواع الضرر الحاصل للبضاعة أو الامتعة أثناء عملية النقل بكافة عناصره وبما فيها الأضرار الأدبية . لما كان ماتقدم وكان الثابت بالأوراق

أن المطعون ضده لم يذكر للشركة الطاعنة لدى تسليمها حقائقه الأهمية التي يعلقها على محتوياتها إذ لم يوضح في وثيقة الشحن نوعها وقيمتها الحقيقية فإنه لا يستحق سوى التعويض المحدد في الإتفاقية باعتباره شاملاً لجميع عناصر الضرر . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى للمطعون ضده بالتعويض عن الأضرار الأدبية مجاوزاً بذلك التعويض المحدد في الاتفاقية سالفة الذكر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

////////////////////

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمود شوقي نائب رئيس المحكمة، عضوية المادة

المستشارين / أحمد مكى ، عامر البخيرى ، محمد جمال حامد وأنور العاصى .



الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٥٦ القضائية :

(١ ، ٢ ، ٣) دعوى . « تقادم دعوى التعويض » . مسئولية . « المسئولية

التقصيرية » . تقادم . « وقف التقادم » . حكم . تعويض .

(١) دعوى التعويض الناشئة عن جريمة . إمتناع سقوطها إلا بسقوط الدعوى الجنائية . انفصال الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية . مؤداه . وقف سريان التقادم بالنسبة للضرر ما يفى الحق فى رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائماً . عودة سريان مدة التقادم من تاريخ إنتقضائها بمضى المدة أو صدور حكم نهائى بإدانة الجانى أو بغير ذلك من أسباب الإنقضاء . علة ذلك .

(٢) الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ الدعوى الجنائية لإنتقضائها بمضى المدة لا يحول دون بدء سريان تقادم دعوى التعويض بمدتها الأصلية من تاريخ إنتضاء الدعوى الجنائية بقوة القانون .

(٣) التعويض عن الضرر المادى نتيجة وفاة شخص آخر . مناهة . إعالة المتوفى للضرر فعلاً على نحو مستمر ودائم وأن فرصة الإستمرار كانت محققة . الضرر المحتمل غير كاف للحكم بالتعويض . ثبوت أن الضرر زوجة للمجنى عليه . دليل على ثبوت الضرر المادى . علة ذلك .

=====

١ - مفاد نص المادتين ١٧٢ ، ١/٣٨٢ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - (١) أنه إذا كان العمل غير المشروع يبشكك جريمة بما يستتبع قيام الدعوى الجنائية إلى جانب دعوى التعويض المدنية ، فإن الدعوى المدنية لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية فإذا انفصلت الدعويان بان اختار المضرور الطريق المدني دون الطريق الجنائي للمطالبة بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة ، فإن سريان التقادم بالنسبة له يقف ما بقي الحق في رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائماً ، فإذا انقضت هذه الدعوى بصدور حكم نهائي فيها بإدانة الجاني أو بسبب آخر من أسباب الإنقضاء . كسقوطها بالتقادم عاد تقادم دعوى التعويض إلى السريان من هذا التاريخ على أساس أن بقاء الحق في رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائماً يعد في معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدني ما نعتاً يتعذر معه على المضرور المطالبة بحقه في التعويض .

٢ - لما كانت دعوى التعويض المائلة ناشئة عن العمل غير المشروع موضوع الجنبه التي وإن صدر فيها الأمر بحفظ اندعوى الجنائية لإنقضائها بمضى المده بتاريخ ١١/٢٣/١٩٨٠ إلا أنها انقضت بقوة القانون في ٣/٣١/١٩٨٠ بمرور ثلاث سنوات على ٣/٣٠/١٩٧٧ تاريخ وقوع الجريمة وإذا لم يتخلل هذا المدة إجراء من إجراءات قطع التقادم التي عدتها المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم فإنه من ذلك التاريخ الذي انقضت فيه الدعوى الجنائية يبدأ سريان تقادم دعوى التعويض بمدتها الأصلية وهي ثلاث سنوات طبقاً للمادة ١٧٢ من القانون المدني ، وكان الثابت بالأوراق أن هذه الدعوى قد أقيمت في ١٣/٣/١٩٨٢ قبل إنقضاء تلك المدة فإنها تكون قد رفعت في الميعاد ، ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب في قضائه برفض الدفع بسقوطها بالتقادم ولا يغير من الأمر شيئاً خطؤه في إعتبار تاريخ الأمر بإنقضاء الدعوى الجنائية ميلاً لسريان التقادم طالما أن ذلك لم يؤثر في النتيجة التي إنتهى إليها .

٣ - لما كان من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - (٢) ان العبرة فى تحقق الضرر المادى للشخص الذى يدعيه نتيجة وفاة آخر هى بثبوت ان المتوفى كان يعوله فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم ، وان فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضى ماضاع على الضرور من فرصة يفقد عائله ويقضى له بالتعويض على هذا الاساس ، اما احتمال وقوع الضرر فى المستقبل فلا يكفى للحكم بالتعويض - وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها زوجة للمجنى عليه ومن ثم فان نفقتها تكون واجبه عليه طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ بشأن أحكام النفقة وتكون أعالته لها ثابتة قانوناً ، ويتحقق بذلك الضرر المادى الموجب للتعويض وإذ قضى الحكم المطعون فيه لها بالتعويض عن الضرر المادى فانه يكون قد اعمل صحيح حكم القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار والمرافعة المقرر وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى ٢٨٨٠ لسنة ١٩٨٢ مدنى شمال القاهرة الابتدائية على الطاعن بطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع إليها عشرة آلاف جنيه تعويضاً عما لحقها ومورثها من أضرار وفاته ، بسبب خطأ ارتكبه تابع للطاعن أثناء قيادته سيارة عسكرية ، وحرر عن ذلك محضر الجنحه ٢٣٩٩ لسنة ١٩٧٧ عسكرية شرق القاهرة ، ولم تحرك النيابة فيها الدعوى الجنائية

إلى أن أشرت في ١١/٢٣/١٩٨٠ بحفظها لإتقاضائها بمضى المدة ، ومحكمة أول درجة حكمت بتاريخ ١١/٢٦/١٩٨٤ بسقوط الدعوى بالتقادم الثلاثي ، إستأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالإستئناف ٢٢٥ لسنة ١٠٢ ق ، وبتاريخ ١٣/٢/١٩٨٦ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعن بالتعويض ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الأول من سبب الطعن على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه قضى برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم الثلاثي محتسباً بدء سريانه من تاريخ صدور أمر النيابة العسكرية في ١١/٢٣/١٩٨٠ يحفظ الدعوى الجنائية لسقوطها بالتقادم ، في حين أن الدعوى المدنية تسقط بسقوط الدعوى الجنائية في ٣٠/٣/١٩٨٠ لإتقضاء ثلاث سنوات على تاريخ وقوع الحادث وإذا علمت المطعون ضدها منذ وقوعه بتاريخ ٣٠/٣/١٩٧٧ بالضرر وبالمستول عنه ولم تقم برفع دعواها إلا بتاريخ ١٣/٢/١٩٨٢ فتكون قد سقطت بالتقادم .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن مفاد نص المادتين ١٧٢ و ٣٨٢/١ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان العمل غير المشروع يشكل جريمة بما يستتبع قيام الدعوى الجنائية إلى جانب دعوى التعويض المدنية ، فإن الدعوى المدنية لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية ، فإذا انفصلت الدعويان بأن اختار المضرور الطريق المدني دون الطريق الجنائي للمطالبة بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة فإن سريان التقادم بالنسبة له يقف مابقى الحق في رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السنيير فيها قائماً ، فإذا إنتقضت هذه الدعوى بصور حكم نهائي فيها بإدانة الجاني أو سبب آخر من أسباب الإنقضاء كسقوطها بالتقادم ، عاد تقادم دعوى التعويض إلى السريان

من هذا التاريخ على أساس إن بقاء الحق فى رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائماً يعد فى معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدنى مانعاً يتعذر معه على المضرور المطالبة بحقه فى التعويض - لما كان ذلك وكانت دعوى التعويض المائلة ناشئة عن العمل غير المشروع موضوع الجلسة ٢٣٩٩ لسنة ١٩٧٧ عسكرية شرق القاهرة والتي وإن صدر فيها الأمر بحفظ الدعوى الجنائية لإنقضائها بمضى المدة بتاريخ ١١/٢٣/١٩٨٠ - إلا أنها إنقضت بقوة القانون فى ٣١/٣/١٩٨٠ بمرور ثلاث سنوات على ٣٠/٣/١٩٧٧ تاريخ وقوع الجريمة ، وإذ لم يتخلل هذه المدة إجراء من إجراءات قطع التقادم التى عدتها المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم فإنه من ذلك التاريخ الذى إنقضت فيه الدعوى الجنائية يبدأ سريان تقادم دعوى التعويض بمدتها الأصلية وهى ثلاث سنوات طبقاً للمادة ١٧٢ من القانون المدنى ، ولما كان الثابت بالأوراق أن هذه الدعوى قد أقيمت فى ١٣/٣/١٩٨٢ قبل إنقضاء تلك المدة فإنها تكون قد رفعت فى الميعاد ، ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب فى قضائه برفض الدفع بسقوطها بالتقادم ، ولا يغير من الأمر شيئاً خطؤه فى اعتبار تاريخ الأمر بإنقضاء الدعوى الجنائية مبدأ السريان التقادم طالما أن ذلك لم يؤثر فى النتيجة التى إنتهى إليها ، ويكون النعى عليه بهذا الوجه غير منتج .

وحيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالوجه الثانى من سبب الطعن الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسيبب ذلك أنه قضى للمطعون ضدها بتعويض عن الأضرار المادية التى أصابتها رغم تمسكه فى دفاعه بأن المطعون ضدها لم تثبت أن المجنى عليه كان يعولها فعلاً وقت وفاته على نحو مستمر ودائم مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أنه لما كان من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن العبرة فى تحقق الضرر المادى للشخص الذى يدعيه نتيجة وفاة آخر هى بثبوت أن المتوفى كان يعوله فعلاً وقت وفاته على نحو مستمر ودائم ، وأن فرصة الإستمرار على ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضى ماضاع على المضرور من فرصة بفقد عائلته ويقضى له بالتعويض على هذا الأساس ، أما إحتمال وقوع الضرر فى المستقبل فلا يكفى للحكم بالتعويض .

لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها زوجة للمجنى عليه ومن ثم فإن نفقتها تكون واجبه عليه طبقاً لنص الفقرة من الأولى من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ بشأن أحكام النفقة ، وتكون إعالته ثابتة قانوناً ، ويتحقق بذلك الضرر المادى الموجب للتعويض ، وإذ قضى المحكم المطعون فيه لها بالتعويض عن الضرر المادى فإنه يكون قد أعمل صحيح حكم القانون ويكون النعى على غير أساس .

=====

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / ولیم رزق مدوی نائب رئيس المحكمة وعضوه السادة
المستشارين / طه الشوبك نائب رئيس المحكمة ، أحمد أبو الجحاح ، عبد الحمید عبد العزیز
و عبد الرحمن فخری .



الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٥٨ القضائية :

١ - نقض « السبب المجهل » .

أسباب الطعن بالنقض . وجوب أن تكون واضحة كاشفة عن المفسود منها نافية عنه
الجهالة . م ٢٥٣ مرافعات .

٢ - مسئولية « المسئولية التقصيرية » مسئولية متولى الرقابة .

حكم . نقض .

إنهاء الحكم الابتدائي الموند لأسبابه بأحكام انقطعون فيه سائفاً إلى مسئولية الضاع عن
الحادث الذي وقع من إینه مسئولية مفترضة لم يستطع تفهها . كذفته حمل قضا . النعى
عليه . جدل موضوعى . عدم جواز إثارتة أمام محكمة النقض .

٣ - أحوال شخصية « الولاية على المال » أهلية . طلع .

الصبي المميز ليست له أهلية التصرف في أمواله . مؤداه . عدم جواز التصالح على
حقوقه إلا بواسطة الأب . شرطه . إستنفان المحكمة إذا كان محل الصلح عقاراً أو محلاً
تجارياً أو أوراقاً مالية تزيد قيمتها على ثلثمائة جنيه . م ٧ ق ١١٩ لسنة ١٩٥٢ .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة إعمالاً لنص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أنه يجب أن تكون أسباب الطعن واضحة وأن تعرف تعريفاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً واقياً نافياً عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها العيب الذى يعزوه الطاعن إلى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره فى قضائه .

٢ - إذ كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه خلص إلى مسئولية الطاعن عن الحادث الذى وقع من ابنه المكلف بتربيته ورقابته قانوناً - وهى مسئولية مبنية على خطأ مفترض إفتراضاً قابلاً لإثبات العكس - ولم يستطع أن ينفيها - وكان ما أورده فى هذا الشأن سائغاً وله أصله الثابت فى الأوراق ويكفى لحمل قضاءه فإن النعى بهذا السبب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً تنحسر عنه رقابة محكمة النقض مما لا يجوز إثارته أمامها ومن ثم يكون غير مقبول .

٣ - يدل النص فى المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال على أن الصبى المميز ليست له فى الأصل أهلية التصرف فى أمواله ، فلا يملك الصلح على الحقوق . إلا أنه يجوز لوليه إذا كان هو الأب ان يصالح على حقوقه ، ولكن يجب عليه الحصول على إذن المحكمة إذا كان محل الصلح عقاراً أو محلاً تجارياً أو أوراقاً مالية تزيد قيمتها على ثلثمائة جنيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده بصفته أقام الدعوى رقم ١٢٤٥ لسنة ١٩٨٥ مدنى كلى منفلوط على الطاعن بصفته يطلب الحكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض . وقال بياناً لذلك أنه بتاريخ ١٩٨٠/٣/٩ تسبب نجل الطاعن فى فقد قوة إبصار العين اليمنى لابنته بنحو ٣٥٪ وتحرر عن ذلك الجنائية رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٢ أحوار منفلوط وقضى فيها بوضع نجل الطاعن تحت الاختبار القضائى ومن ثم فقد أقام الدعوى بطلباته . قضت المحكمة للمطعون ضده بصفته بمبلغ آلاف جنيه تعويضاً أدبياً . أستأنف الطاعن بصفته هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٢ لسنة ٦٢ ق اسبوط بتاريخ ١٩٨٨/١/١٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن بصفته فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة إهدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره فيها إلتمزت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول أن محكمة

الموضوع قد حنط بين الولاية على النفس والولاية على المال وبين الوصاية فلم يكن لإبنة القاصر المشمول بولايته ثمة مال . ولم تكون لإبنة المطعون ضده القاصرة المشمولة بولايته ثمة مال .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول . ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة إعمالاً لنص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أنه يجب أن تكون أسباب الطعن واضحة وأن تُعرف تعريفاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً وافياً تافياً عنها القموض والجهالة بحيث يبين منها العيب الذى يعزوه الطاعن إلى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره فى قضائه . ولما كان الطاعن لم يبين بسبب النعى المقصود بالخلط الحكم المطعون فيه بين الولاية على المال والولاية على النفى وبين الوصاية وأوجه الخلط بين كل وأثر ذلك فى قضائه ، فإن النعى بهذا السبب يكون مجهلاً وبالتالي غير مقبول .

وحيث إن الطاعن يعنى بالشق الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون . وفى بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالتعويض بالرغم من فجائية الحادث لتجته القاصر وعده تقصيره فى حسن تربيته وإتخاذ كافة الاحتياطات للحيلولة دون الإضرار بالغير ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذه النعى غير مقبول . ذلك أنه لما كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه خلص إلى مسئولية الطاعن عن الحادث الذى وقع من إبنة المكلف بتربيته ورقابته قانوناً - وهى مسئولية مبنية على خطأ مفترض إفتراضاً قابلاً لإثبات العكس - ولم يستطع أن ينفيها . وكان ما أورده فى هذا الشأن سائغاً وله أسله الثابت فى الأوراق ويكفى لحمل قضاءه فى النعى بهذا السبب . وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -

لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً تنحسر عنه رقابة محكمة التقاضي مما لا يجوز إثارتها أمامها . ومن ثم يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بالشق الثاني من السبب الثاني والسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون . وفي بيان ذلك يقول أن محكمة الموضوع إذ رفضت الأخذ بعقد الصلح الذي تنازل فيه المطعون ضده بصفته عن الدعويين المدنية والجنائية بسبب عدم عرضه على محكمة الأحوال الشخصية لإجازته بالرغم أن هذا التصالح لم يتناول مسائل مانية لإبنته القاصر أو أبنته المطعون ضده القاصره ولم يقصد منه سوى الحفاظ على الروابط الأسرية بين الطرفين فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في جملة مردود . ذلك أن النص في المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال على أنه « لا يجوز للأب أن يتصرف في المقار أو المحل التجاري أو الأوراق المالية إذا رادت قيمتها على ثلثمائة جنيه إلا بإذن المحكمة ولا يجوز للمحكمة أن ترفض الأذن إلا إذا كان التصرف من شأنه جعل أموال القاصر في خطر أو كان فيه غبن يزيد على خمس القيمة » . يدل على أن الصبي المميز ليست له في الأصل أممية التصرف في أمواله ، فلا يملك الصلح على الحقوق . إلا أنه يجوز لولية إذا كان هو الأب أن يتصالح على حقوقه . ولكن يجب عليه الحصول على إذن المحكمة إذا كان محل الصلح عقاراً أو محلاً تجارياً أو أوراقاً مالية تزيد قيمتها على ثلثمائة جنيه ، لما كان ذلك وكان عقد الصلح قد تضمن تنازل المطعون ضده بصفته ولياً على ابنته القاصره عن حقه في التعويض المطالب به في الدعوى المدنية الراهنة التي قضى فيها بالزام الطاعن بصفته بمبلغ خمسة

آلاف جنيه تعريضاً عما أصاب إبنة المطعون ضده من ضرر فإن طرح محكمة الموضوع عقد الصلح بسبب عدم حصول المطعون ضده على إذن المحكمة المختصة يكون قد أصاب صحيح القانون ، ويضحى النعى بهذا السبب على غير أساس

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / وليم برق بدوي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / طه الشويخ نائب رئيس المحكمة ، أحمد أبو الحجاج ، عبد الصمد عبد العزيز
وعبد الرحمن فكوس .

٨٢

الطعن رقم ٢١٤٦ لسنة ٥٥ القضائية :

(١) عقد . بيع . تسجيل . خلف . صورة .

مشتري العقار بعقد غير مسجل . إعتباره من الغير بالنسبة لعقد البيع الآخر الصادر من
البائع له عن ذات البيع . له بإعتباره خلفاً خاصاً التمسك بصورته صورة مطلقة .
وأثباتها بكافة طرق الإثبات . م ٢٤٤ مدنى .

(٢) إستئناف « تسبیب الحكم الاستئنافى » . حكم .

تأييد المحكمة الاستئنافية للحكم الابتدائى للأسباب الواردة ولأسباب أخرى أستندت
إليها ولا يتعارض مع النتيجة التى إنتهى إليها الحكم الابتدائى . كاف لحمل قضائها .
النمى عليه على غير أساس . مثال .

=====

١ - مشتري العقار بعقد غير مسجل يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة - من الغير بالنسبة لعقد البيع الآخر الصادر من البائع له عن
ذات المبيع وله بإعتباره خلفاً خاصاً أن يتحصك بصورة هذا العقد صورة مطلقة
وأن يشيت هذه الصورة بطرق الإثبات كافة وفقاً لصريح المادة ٢٤٤ من
القانون المدنى .

٢ - إذا كان الثابت من مذكرات الحكم المظعون أنه أقام قضاء يتأيد الحكم

الإبتدائي الصادر في الدعوى رقم ٦٤٦٠ لسنة ١٩٨١ مدني كلى طنطا فيما قضى به من رفض طلب تسمية الأرض المبيعة للمظعون ضده الأول على ما انتهى إليه من بطلان غرض البيع الصادرين من المظعون ضده الثاني إلى كل من الثقاتن والمظعون ضده الأول لتصوريهما صورية مطقة مما مفاده إفتائهما وزوال آثارهما - وهي أسباب مستقلة عن أسباب الحكم الإبتدائي التي لم يأخذ بها ، وإذ كانت هذه الأسباب كافية لحمل قضائه ولا يتعارض مع النتيجة التي إنتهى إليها الحكم الإبتدائي فإن النعى عليه بالتناقض والتقصير في التسييب والخطأ في تطبيق القانون يكون على عمر أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر

والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المظعون فيه وسائر الأوراق -

تتحصل في أن المظعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٦٤٦٠ لسنة ١٩٨١ مدني

كلى طنطا على الطاعن والمظعون ضده الثاني بطلب الحكم بتسليمه قطعة

الأرض الزراعية المبيته بالصحيقة كما أقام عليهم الدعوى رقم ٢٣١١

لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى طنطا بطلب الحكم بطلان عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٧٧/١/١ المتضمن بيع المطعون ضده الثانى إلى الطاعن قطعة الأرض المذكورة وقال فى بيانهما أن اشترى الأرض محل النزاع من المطعون ضده الثانى بموجب عقد بيع ابتدائى مؤرخ ١٩٧٩/٧/٢٥ وقضى بصحته ونفاذه فى الدعوى رقم ٢٦٥٤ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى طنطا والمسجلة صحيفتها فى ١٩٨٠/٥/٣ ، وإذ كان عقد البيع الصادر من والده - المطعون ضده الثانى - إلى شقيقه - الطاعن - صورى صورية مطلقة وينازعه الأخير فى تسليم الأرض فقد أقام الدعويين بطلباته وأقام الطاعن بدوره الدعوى رقم ١٣٦١ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى طنطا بطلب الحكم بطلان عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٧٩/٧/٢٥ المتضمن بيع المطعون ضده الثانى إلى المطعون ضده الأول الأرض محل النزاع ومحو التسجيلات على سند من أنه صورى صورية مطلقة ، وبعد أن أمرت المحكمة بضم الدعاوى الثلاث قضت فى الدعوى رقم ١٣٦١ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى طنطا بطلان عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٧٩/٧/٢٥ ومحو التسجيلات الموقعة عليه وفى الدعويين رقمى ٢٣١١ لسنة ١٩٨٢ ، ٦٤٦٠ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى طنطا برفضهما . إستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٩ لسنة ٢٣ ق طنطا . أحالت محكمة الاستئناف الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع شهود الطرفين قضت بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٣ برفض الاستئناف وتأبيد الحكم المستأنف فى الدعويين رقمى ١٣٦١ لسنة ١٩٨٢ ، ٦٤٦٠ .

لسنة ١٩٨١ مدنى كلى طنطا وبإلغاء الحكم المستأنف فى الدعوى رقم ٢٣١١ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى طنطا وببطلان عقد البيع الإبتدائى المؤرخ ١٩٧٧/١/١ . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين يعنى الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه خطأ فى تطبيق القانون وفى بيانه يقول أن المطعون ضده الأول باعتباره خلفاً خاصاً للبائع له لا يجوز له إثبات صورة عقد البيع الإبتدائى المؤرخ ١٩٧٧/١/١ الصادر من هذا البائع إلى الطاعن إلا بالكتابة لأن قيمة العقد تزيد على عشرين جنيهاً وإذا خالف الحكم هذا النظر واعتبر المطعون ضده الأول من الغير وقبل منه إثبات صورة هذا العقد بشهادة الشهود والقرائن فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن مشتري العقار بعقد غير مسجل يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الغير بالنسبة لعقد البيع الآخر الصادر من البائع له عن ذات المبيع وله باعتباره خلفاً خاصاً أن يتمسك بصورية هذا العقد صورية مطلقة وأن يثبت هذه الصورية بطرق الإثبات كافة وفقاً لصريح المادة ٢٤٤ من القانون المدنى . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده الأول اشترى الأرض محل النزاع من والده المطعون ضده

الثاني بموجب عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٧٩/٧/٢٥ وتمسك بصورة عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٧٧/١/١ الصادر من نفس البائع إلى شقيقه الطاعن عن ذات الأرض صورية مطلقة فإنه يعتبر من الغير بالنسبة لهذا العقد ويكون له إثبات هذه الصورية بكافة طرق الإثبات القانونية وإذ يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون ويضحي النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه التناقض والقصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون وفي بيانه يقول أن الحكم الابتدائي في الدعوى رقم ٦٤٦٠ لسنة ١٩٨١ مدني كلى طنطا قد أقام قضاة يرفض طلب تسليم الأرض محل النزاع إلى المطعون ضده الأول تأسيساً على أن هذا الطلب يعتبر تعرضاً منه الطاعن وإذ قضى الحكم المطعون بتأييده لأسبابه ولم ينشئ لنفسه أسباباً جديدة مغايرة في النظر وحجب نفسه عن مناقشة واقعة التسليم الثابتة للطاعن وبحث مسئولية المطعون ضده الثاني - البائع له - عن التعرض القانوني الحاصل له من المطعون ضده الأول ثم عاد وقضى ببطالان عقد الصادر له من هذا الأخير فإنه يكون معيباً ببلالتناقض والقصور في التسبب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاة بتأييد الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى رقم ٦٤٦٠

للسنة ١٩٨١ مدنى كلى طنطا فيما قضى به من رفض طلب تسليم الأرض المبيعة للمطعون ضده الأول على ما إنتهى إليه من بطلان عقدى البيع الصادرين من المطعون ضده الثانى إلى كل من الطاعن والمطعون ضده الأول لصورتيهما صورية مطلقة عما مفاده إلغاءهما وزوال آثارهما - وهى أسباب مستقلة عن أسباب الحكم الإبتدائى التى لم يأخذ بها ، وإذ كانت هذه الأسباب كافية لحمل قضائه ولا تتعارض مع النتيجة التى إنتهى إليها الحكم الإبتدائى فإن النعى عليه بالتناقض والفصور فى التسبيب والخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////////////////////

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٩٠

برنامج السيد المستشار / دويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد عبد المنعم حافظ ، د . رفعت عبد المجيد نائب رئيس المحكمة
ومحمد خيرى الجندى و عبد العال السمان .

٨٣

الطعن رقم ٥٢٠ السنة ٥٧ القضائية :-

(١) التزام « تعدد طرفى الالتزام » . بيع . نجزئه . عقد .

عدم تحديد نصيب كل من الدائنين أو المدينين المتعدين . مؤداه انقسام الالتزام عليهم
بحسب الرؤس أو بأنصبة متساوية مالم يعين الاتفاق أو القانون نصيب كل منهم . أثره .
انصراف آثار الالتزام القابل للإنقسام الناشئ عن العقد إلى أطرافه دون غيرهم من لم تكن
له صلة بترتيب الأثر القانونى الناشئ عن الإلتزام لا يصلق عليه وصف التعاقد ولو ورد
ذكره بالعقد كأحد أطرافه .

(٢) دعوى « دعوى صحة التعاقد » . بيع « دعوى صحة ونفاذ عقد

البيع » حكم .

القضاء بصحة ونفاذ عقد البيع فيما تضمنه من بيع العقار المين بالعقد وبالصحيفة
ثبوت إختلاف أو صاف العقار فى العقد عن الصحيفة . لا يعد تناقضا . علم ذلك .

(٣) تقسيم . بيع .

إسباغ وصف التقسيم على الأرض . شرطه . ان نجزأ قطعه الأرض إلى
أكثر من قطعتين .

(٤) بيع « دعوى صحة التعاقد » . دعوى « دعوى صحة ونفاذ عقد

البيع » . « الدفاع فى الدعوى » . حكم « تسبیب الحكم : عيوب التحليل
صا لا يعد قصورا » .

تسلك الباتعين في دعوى صحة التعاقد بأن المشتري تصرفوا بالبيع في أرض النزاع إلى الغير يعقود عرفيه . دفاع غير جوهري لا يصيريه تنفيذ الالتزام جبراً على البائع غير ممكن .

(٥) نقض « أسباب الطعن : السبب المجهل » .

عدم بيان الطاعن أوجه الدفاع التي اغفل الحكم الرد عليها . نهي مجهول غير مقبول .

(٦) التزام « تعدد طوفى الالتزام » عقد بيع . نجزونه .

التضامن . لا يفترض . وجوب رده إلى القانون أو الاتفاق . عدم النص في العقد المنشئ .
لِلإلتزام المتعدد في طرفيه على التضامن بين الدائنين أو المدينين . أثره . انقسام الإلتزام .

=====

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة انه إذا لم يعين الاتفاق أو القانون نصيب كل من الدائنين أو المدينين المتعديدين لم يبين إلا أن ينقسم الإلتزام عليهم بحسب الرؤس أو بأنصبة متساوية . وإذا كان مقتضى هذه القاعدة هو انصراف آثار الإلتزام القابل للانقسام الناشئ عن العقد إلى اطرافه دون غيرهم ، ومن ثم فلا يجوز التمسك بها بالنسبة لغير المتعاقد على انشاء الإلتزام ولو ذكر في العقد أو أسبق عليه فيه على خلاف الحقيقه وصف المتعاقد إعتباراً بأن إسباغ وصف المتعاقد إنما ينصرف إلى من يفصح عن إرادته متطابقة مع إرادة أخرى على إنشاء الإلتزام أو نقله أو تعديله أو زواله في خصوص موضوع معين يحدد العقد نطاقه ، دون أن يعتد باطلاق كل من يرد ذكره بالعقد أنه أعاد أطرافه طالما لم تكن له صلة بشأن ترتيب الأثر القانونى الذى يدور حوله النزاع الناشئ بسبب العقد .

٢ - إذ قضى الحكم الابتدائي المزيد بالحكم المطعون فيه بصحة ونفاذ عقد البيع كل النزاع فيما تضمنه من بيع الطاعن الأول والمرحوم مورث الطاعنين الثلاثة الأوائل القدر المبيع إلى المطعون ضدهم شائعا فى المساحة الميئنة الحدود والمعامل بالعقد وبصحيفة الدعوى ، وكانت اشارته إلى صحيفه الدعوى تنحصر فيما يتفق من أوصاف مع عقد البيع سند الدعوى ، فإنه يكون قد عين المبيع تعيناً نافياً للجهالة فى غير تناقض .

٣ - يشترط لإسباغ وصف التقسيم على الأرض الذى حظر المشرع إنشاء أو تعديله أو التصرف بالمبيع فى قطعه أرض من أراضيها تطبيقاً لأحكام المواد ١ ، ٢ ، ١٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ قبل الغائه بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمرانى أو إعمالاً لأحكام المواد ١١ ، ١٢ ، ٢٢ من هذا القانون السارى بعده أن تجزأ قطعه الأرض إلى أكثر من قطعتين . فإذا لم تكن التجزئة كذلك انتفى وصف التقسيم الذى عناه المشرع بهذه الأحكام فيغدو حكم الحظر الوارد بها عن التصرفات بما فيها البيع منحسراً لما كان ذلك وكان عقد البيع محل النزاع قد انصب على حصته شائعه من أرض زراعية فى مساحة أكبر مما لا تتحقق معه شرط التجزئة على نحو ما قصده المشرع ، فمن ثم فإن هذا البيع يكون بمنأى عن الحظر الوارد بتلك الأحكام وجزاء البطلان المترتب على مخالفتها .

٤ - لما كان الغرض من دعوى صحة التعاقد هو إجبار البائع على تنفيذ التزامه بنقل ملكية المبيع تنفيذاً عينياً متى كان هذا التنفيذ ممكناً ، وهو يكون كذلك طالما كان المبيع لم يخرج عن ملكية البائع . وكان لا يقبل من الطاعنين التمسك فى دفاعهم بأن المطعون ضدهم تصرفوا بالمبيع من أرض النزاع إلى الغير بعقود عرقية خلافاً لما إلتزموا به بين أنفسهم من عدم التصرف فيها لتعلق هذا الأمر بمصلحة المشتريين وحدهم .

كما أن هذا التصرف من الأخيرين ليس من شأنه زوال الملكية عن الطاعنين ، ولا يصير به تنفس إلتزامهم بنقل ملكية المبيع إلى المطعون ضدهم غير ممكن . فمن ثم لا يعتبر هذا الدفاع جوهرياً وبالتالي فلا على الحكم المطعون فيه إن هو التفت عن الرد عليه لأن المحكمة لا تلتزم بالرد إلا على الدفاع الجوهري الذي يؤثر في النتيجة التي انتهت إليها في حكمها .

٥ - أوجب القانون بيان سبب الضمن بالنقض في صحيفته تعريفاً به وتحديداً لإمكان التعرف على المقصود منه وإدراك العيب الذي شاب الحكم وكان الطاعنون لم يكشفوا عن وجوه الدفاع التي أثاروها في مذكرتهم المقدمة لمحكمة الاستئناف في خلال فترة حيز الدعوى للحكم وأغفل الحكم المطعون فيه الرد عليها نعيمهم بذلك لا يقبل لوروده مجهلاً .

٦ - المقرر أنه إذا عين العقد المشىء للإلتزام المتعدد في طرفيه نصيب كل من الدائنين أو الدينين ولم ينص على التضامن بين هؤلاء أو لتلك فإن الإلتزام يكون قابلاً للتقسام عليهم بحسب أنصبتهم التي عينها العقد وكان الواقع في الدعوى حسبما افصح عنه الأوراق وسجله الحكم المطعون فيه أن عقد البيع محل النزاع صدر من الطاعن الأول والمرحوم ورد فيه اسم ، المرحومه ضمن فريق الباعين دون أى توقيع عليه وتضمن بيع قطعة أرض شائعة تبين أن حقيقة مساحتها ١ ١٩ ٤ إلى المطعون ضدهم كل يقدر حصته المذكورة في العقد وكذلك المرحوم الذي اشترى بصفته ولياً طبيعياً على ابنتيه القاصرتين و من هذه المساحة حصته مقدارها ١ ١٨ ١٨ وإذا كان العقد قد خلا من النص على التضامن في الإلتزام

بالبيع فإن هذا الالتزام يكون قابلاً للإتقسام على البائعين والمشتريين كل يعذر حصته المعينه فى العقد . متى كان ذلك وكان الثابت من تقرير الحبير المتدب أن عقد البيع أنصب على مساحة تمكها الحضيعة المتدخله فى الدعوى من الأرض المبيعة مقدارها ٥ قراريط و ١٠ أسهم^٣ منهم وكانت هذه الحصة لم يصدر منها بيع فإنه يتعين استبعاد هذا المقدار من حصص المشتريين جميعاً دون إلزام البائعين الذين وافقوا على البيع بتعويض المطعون ضدهم عن المقدار المستبعد عينا ، طالما كان الإلتزام بالبيع قابلاً للإتقسام ، ولا يغير من هذا النظر القول باتساع ملكية البائعين بما يفي بالمساحة التى أنصب عليها البيع كاملة ، لما فى الأخذ به من خروج على أحكام قابلية الإلتزام المتعدد طرفيه للإتقسام واقتراض قيام تضامن بين البائعين فى إلتزامهما بالبيع وتنفيذه تنفيذا عينيا خلافاً لما هو مقرر من أن التضامن لا يفترض ولا يؤخذ فيه بالظن ولكن ينفي أن يرد إلى نص فى القانون أو إلى الاتفاق لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر بعدم استبعاده المساحة التى تملكها الحصة المتداخلة فى المبيع من الحصص المشترية من أرض النزاع جميعها رغم تمسك الطاعنين بذلك فى دفاعهم وقضى بصحة ونفاذ عقد البيع عن حصص المطعون ضدهم كاملة قولاً منه بأن ملكية البائعين تتسع لها . مما لا يصلح رداً ، فإنه يكون معيباً بمخالفة القانون وبالقصور فى التسييب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا على الطاعن الأول
مورث الطاعنين الثلاثة الأول الدعوى رقم ١٦٣٣ لسنة ١٩٨٢ مدنى دمنهور
الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٨٠/٧/١١
فنان قيراط سهم فنان قيراط سهم
المتضمن بيعهما لهم مساحة ١ و ٨ و ٦ شائعة فى مساحة ١ و ١٩ و ١٤
سهم قيراط
من الأرض الزراعية المبيته بصحيفة الدعوى وذلك بواقع ١٨ و ٤ للمطعون
قيراط
ضده الاول و ٢ لكل من المطعون ضدهم الثانى والثالثة والرابع و ٤ للمطعون
قيراط سهم قيراط سهم
ضده الخامس شخصيا وكذلك مساحة ٣ و ١٨ ومساحة ٢ بصفته ولياً
قيراط
طبيعياً على ولديه القاصرين على التوالى و ١ للمطعون ضدها
قيراط سهم
السادسة و ١٠ و ١٨ للمطعون ضده السابع ، لقاء ثمن مقداره سبعة
وعشرون الف جنيه مع التسليم ، وذلك تأسيساً على أن الباتعين المذكورين قد
باعا لهم هذه الحصص نظير الثمن المسمى بالعقد وتقاساً عن تنفيذ إلتزامهما
بنقل الملكية إليهم بما حدا بهم إلى إقامة هذه الدعوى بطلباتهم . واستندوا فى
دعواهم إلى عقد البيع آنف الذكر الدعوى الذى ورد فيه ذكر اسم المرحومة
..... مورثة الطاعنين ضمن فريق الباتعين ولم توقع على العقد كما
تضمن فريق المشتريين فيه اسم المرحوم بشارة بصفته ولياً طبيعياً على
ابنتيه القاصرتين المشعوله حالياً بوصايه الطاعنة الثانية - ولياء الطاعنة
الثالثة - كمشتري لمساحة أخرى مقفراها ١٠ و ١٨ واثنا سيرة المحصورة أمام محكمة
أول درجة تدخلت فيها المرحومة تدخلأ هجومياً وطلبت الحكم بىطلان
عقد البيع محل النزاع على أساس أنها المالكة للمساحة التى انصب عليها البيع
وأنها لم توقع على العقد نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وبعد أن قدم تقريره

حكمت بتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٨٥ فى موضوع التدخل برفضه وبأجابة المطعون ضدهم إلى طلباتهم فى الدعوى . إستأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الاسكندرية - مأمورية دمنهور - بالإستئناف رقم ١٣٣ لسنة ٤٢ قضائية ، وبتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٨٧ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة ابدت فيها رأى بنقضه واذا عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره فيها إلترمت النيابة وأيها .

وحيث إن الطعن اقيم على ستة أسباب ينعى الطاعنون بأولها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والفساد فى الإستدلال ، وفى بيان ذلك يقولان أن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد اقام قضاء على ما ورد بتقرير الخبير المنتدب من أن المرحومه مورثة الطاعنين التى ذكر اسمها ضمن البائعين ولم توقع على عقد البيع تمتلك فى أرض النزاع حصة مقدارها الثمن آلت إليها بطريق الميراث فى تركة المرحوم زوجها والذالبائعين الآخرين منتبهة إلى استبعاد ما يعادل هذه الحصة الميراثية من القدر المبيع ، هذا فى حين أنه متى كان الثابت من عقد البيع المؤرخ ١٩٨٠ / ٧ / ١١ أن البيع انصب على صفقة واحدة لم يعدد فيها نصيب كل فرد من البائعين الثلاثة فانها توزع عليهم بالتساوى مثاله بينهم مما كان يتعين معه استئزال نصيب مورثة الطاعنين التى لم توافق على البيع بمقدار الثلث الذى تملكه وليس بما يعادل حصتها الميراثية فى تركة زوجها التى تشتمل على الأرض المبيعة إذ لا تلازم بين إلترام البائع فى عقد البيع وبين مصدر ملكيته ، خلافا لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه مما يعيبه

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك بأن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا لم يعين الاتفاق أو القانون نصيب كل من الدائنين أو المدينين المتعديين لم يبق إلا أن ينقسم الإلتزام عليهم بحسب الرؤس أو بأنصبه متساوية وإذا كان مقتضى هذه القاعدة هو إنصراف آثار الإلتزام القابل للتقسام الناشئ عن العقد إلى أطرافه دون غيرهم ، ومن ثم فلا يجوز التمسك بها بالنسبة لغير المتعاقدين على إنشاء الإلتزام ، ولو ذكر فى العقد أو أسبق عليه فيه على خلاف الحقيقة وصف التعاقد . إعتباراً بأن إسباغ وصف التعاقد إنما يتصرف إلى من يفصح عن إرادة متطابقة مع إرادة أخرى على إنشاء التزام أو نقله أو تعديله أو زواله فى خصوص موضوع تعيين يحدد العقد نطاقه ، دون أن يعتد باطلاق كل من يرد ذكره بالعقد انه أحد أطرافه طالما لم تكن له صلة بشأن ترتيب الأثر القانونى الذى يدور حوله النزاع الناشئ بسبب العقد . متى كان ذلك وبيان الشايت أن مورثة الطاعتين المتدخلة فى الدعوى وإن ذكرت ضمن الفريق البائع فى عقد البيع محل النزاع إلا أنها لم توقع عليه مع البائعين الآخرين وطلبت إبطاله تأسيساً على أنها المالكة للمساحة المباعة فتدبت محكمة أول درجة لذلك خبيراً وسجلت فى حكمها التمهيدى عليها أنها أقرت فى أنذار رغبته فى أخذ ثلث المساحة بالشفعة انها تملك فيها على الشيوع حصة مقدارها الثمن ميراثها عن زوجها المتوفى المرحوم والد البائعين الآخرين ، وكان الحبير قد انتهى فى تقريره إلى أن أرض النزاع لاتزال شائعة وأن مساحتها الحقيقية مقدارها ١ و ١٧ ط و ١٢ ق وقد آلت ملكيتها إلى الخصيصة المتدخلة وولديها البائعين الآخرين بطريق الميراث عن المورث المذكور بحصة مقدارها الثمن فرضاً للأولى والباقي تعصباً للأخيرين تطبيقاً لأحكام الموارث فى الشريعة الاسلامية .

فاحتسب الحكم بناءً على ذلك حصة هذه الحصصة في الأرض المباعة بما يعادل الثمن ، إذ كان ذلك وكان لا يسوغ في تحديد هذه الحصة لاعتصام بقاعدة انقسام الالتزام المتعدد الطرف بحسب الرؤس أو بانصبه متساوية عدم تحديده موجب الاتفاق أو نص في القانون طالما لم تكن الحصصة المتدخله طرفاً في عقد البيع ولم يرتب الالتزام الناشئ عنه قبلها أثراً إنما يتعين لتحديد ملكيتها بيان مصدرها أصلاً ومقداراً طبقاً للقانون وكان الحكم الأبتئاني المؤيد بالحكم المطعون فيه قد حدد مقدار ما تملكه الحصصة المتدخله الواجب إستنياعه من المساحة المباعة بما يعادل حصتها الميراثية في تركه زوجها ومقدارها الثمن شرعاً طبقاً للقانون حسبما تضمنته تقرير الحبير اقتنع به واطمأن إليه ، فإنه يكون سديناً ومبنيّاً على فهم صحيح للواقع في الدعوى واعتبارات سائفة ومقبولة تزيد إلى أصل ثابت من شأنها أن تؤدي إلى ما إنتهى إليه قضاؤه في هذا الصدد ، ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية فيما تستقل به محكمة الموضوع من سلطة فهم الواقع في الدعوى وتقدير الادلة والمستندات التي اخذت بها بفيه الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي إنتهت إليها مما لا يصلح سبباً للطعن بالنقض .

وحيث إن الطاعنين ينعرون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ تحصيل فهم الواقع والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقولون انهم تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الموضوع باختلاف مساحة وحدود الأرض محل النزاع الواردة في عقد البيع عن مساحتها وحدودها المبينة في صحيفه الدعوى الراثة فقد جاء بالعقد أن المساحة المباعة تبلغ ١ و ١٩° ^{قيراط} وأن حدها البحري هو أرض اشتراها أن حدها الغربي هو أرض وقف المرحوم ،

فدان قيراط سهم
بينما ذكر في صحيفه الدعوى أن مساحتها ١ و ١٩ و ١٤ وأن حدها البحرى
مستقى فاصلة القطعة رقم ٣٧ مكررا وأن حدها الغربى هو طريق فاصل للقطعة
٣٨ مكررا ، كما تضمن تقرير الخبير بيانات مختلفة عن الحدود ، وإذ لم تقل
محكمة الموضوع كلمتها فى هذا الخلاف مع أن - من شأنه عدم تعيين المبيع
تعيّناً ناقياً للجهالة ، فذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه .

وحث إن هنا النعى مردود ، ذلك بأن البين من الرجوع إلى عقد البيع سند
الدعوى أنه نص على أن المساحة المبينة تبلغ فداناً وتسعة عشر قيراطاً مشاعاً
تحت العجز والزيادة حسبما يسفر عنه كشف التحديد المساحى ، وإذ تضمنت
صحيفة الدعوى أن هذا الكشف قد أظهر أن مقدار هذه المساحة هو فدان وتسعة
عشر قيراطاً وأربعة عشر سهماً مما لم يكن محلاً لظن فإن الخلاف بصدد القدر
المبيع بين عقد البيع وصحيفة الدعوى يكون منتفياً ، وإذ قضى الحكم الابتدائى
المزيد بالحكم المطعون فيه بصحة ونفاذ عقد البيع محل النزاع فيما تضمنه من
بيع الطاعن الأول والمرحوم مورث الطاعنين الثلاثة الأوائل القدر
المبيع إلى المطعون ضدهم شائعاً فى المساحة المبينة الحدود والمعالم بالمعقد
وبصحيفة الدعوى وكانت اشارته إلى صحيفة الدعوى تنحصر فيما يتفق من
أوصاف مع عقد البيع سند الدعوى فإنه يكون قد عين المبيع تعييناً ناقياً
للجهالة فى غير تناقض ومن ثم يغدو النعى على الحكم المطعون فيه بهلنا
المختصص على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين يتعنون بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب ، وفي بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الموضوع ببطان عقد البيع محل النزاع لورود البيع على جزء من أرض داخل كردون المدينة خلافاً لأحكام القانون رقم ۵۲ لسنة ۱۹۴۰ ومن بعده القانون رقم ۳ لسنة ۱۹۸۲ التي تحظر تجزئة الأرض أو التصرف فيها بالبيع قبل صدور قرار التقسيم من الجهة الإدارية المختصة ومع ذلك فقد أغفل الحكم المطعون فيه هذا الدفاع الجوهرى مما يعيبه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك بأنه لما كان يشترط لإسباغ وصف التقسيم على الأرض الذى حظر المشرع إنشائه أو تعديله أو التصرف بالبيع فى قطعة أرض من أراضيه تطبيقاً لأحكام المواد ۱ ، ۲ ، ۱۰ من القانون رقم ۵۲ لسنة ۱۹۴۰ قبل الغائه بالقانون رقم ۳ لسنة ۱۹۸۲ باصدار قانون التخطيط العمرانى أو اعمالا لأحكام المواد ۱۱ ، ۱۲ ، ۲۲ من هذا القانون السارى من بعده أن تجزأه قطعة الأرض إلى أكثر من قطعتين ، فإذا لم تكن التجزئة كذلك انتضى وصف التقسيم الذى عناه المشرع بهذه الأحكام فيفقدو حكم الحظر الوارد بها عن التصرفات بما فيها البيع منحسرا . لما كان ذلك وكان عقد البيع كل النزاع تد انصب على حصة شائقة من أرض زراعية فى مساحة أكبر مما لانتحق معه شرد التجزئة على نحو ما قصده المشرع ، فمن ثم فإن هذا البيع يكون بمنأى عن الحظر الوارد بتلك الأحكام وجزء البطان المترتب على مخالفتها ، وإذا واجه الحكم المطعون فيه دفاع الطاعنين فى هذا الخصوص ومنتهاى فيه إلى هذه النتيجة فإنه يكون صائباً ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين يتعون بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الموضوع بأن المطعون ضدهم المشتري لأرض النزاع قد تصرفوا فيها بالبيع لأخرين يعقود عرفية بأثمان باهظة مخالفين بذلك التزامهم في عقد البيع محل الداعي بعدم تصرف أحد منهم فيها إلا بموافقة باقي المشتريين وذلك تحقيقاً للغرض من شرائها وهو إجراء مشروع تقسيم لها مستقبلاً ، وقد نتج عن إخلالهم بالتزامهم أن أصبح تنفيذ مشروع التقسيم المزمع إنشاؤه مستحيلًا وبالتالي فلا يجوز لهم مطالبة الطاعنين بتنفيذ إلتزامهم بالبيع ، ومع ذلك فقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع الجوهرى مما يعيبه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك بأنه لما كان الغرض من دعوى صحة التعاقد هو إجبار البائع على تنفيذ إلتزامه بنقل ملكية المبيع تنفيذاً عينياً متى كان هذا التنفيذ ممكناً ، وهو يكون كذلك طالما كان البيع لم يخرج عن ملكية البائع . وكان لا يقبل من الطاعنين التمسك في دفاعهم بأن المطعون ضدهم تصرفوا بالبيع في أرض النزاع إلي الغير يعقود عرفية خلافاً لما التزموا به بين أنفسهم من عدم التصرف فيها لتعلق هذا الأمر بمصلحة المشتريين وحدهم كما أن هذا التصرف من الأخيرين ليس من شأنه زوال الملكية عن الطاعنين ، ولا يصير به تنفيذ التزامهم بنقل ملكية المبيع إلي المطعون ضدهم غير ممكن . فمن ثم لا يعتبر هذا الدفاع جوهرياً وبالتالي فلا على الحكم المطعون فيه إن هو إلتفت عن الرد عليه لأن المحكمة لا تلتزم بالرد إلا على الدفاع الجوهرى الذى يؤثر في النتيجة التى إنتهت إليها فى حكمها ، ويغذو النعى عليه بهذا غير منتج .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب السادس أن الحكم المطعون فيه لم يرد على أوجه دفاع الطاعنين التي تضمنتها مذكرتهم المقدمة لمحكمة الاستئناف بتاريخ ٢٤ / ١ / ١٩٨٧ في خلال فترة حيز الدعوى للحكم وفي ذلك ما يبطله .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك بأنه لما كان القانون قد أوجب بيان سبب الطعن بالنقض في صحيفته تعريفاً به وتحديدًا لإمكان التعرف على المقصود منه وإدراك العيب الذي شاب الحكم ، وكان الطاعنون لم يكشفوا عن وجوه الدفاع التي أثاروها في مذكرتهم المقدمة لمحكمة الاستئناف في خلال فترة حيز الدعوى للحكم وأغفل الحكم المطعون فيه الرد عليها ، فإن نعيهم بذلك لا يقبل لوروده مجهلاً .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقولون بأنهم تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الموضوع بأن المرحوم مورث الطاعنين الثلاثة الأول بصفته ولياً طبيعياً على إبنتيه القاصرتين - المشمولة حالياً بحماية الطاعنه الثانية - الطاعنه الثالثة - كان ضمن فريق المشتريين في العقد محل النزاع فقد اشترى لحساب ابنتيه المذكورتين الحصة الوارده بهذا العقد ، واذا ثبت أن البيع انصب على مساحة تملكها الحصيمة المتدخله والتي لم تجز البيع فكان يتعين إستبعاد تلك المساحة من جميع أنصبه المشتريين بما فيها النصيب الذي اشتراه المرحوم لحساب ابنتيه الطاعنين سالفتي الذكر فلا يؤدي استبعادها من نصيبها وحدهما دون بقية المشتريين المطعون ضدّهم - إلى حرمانها من الصفقه عيناً لمصلحة هؤلاء الأخيرين

مع ذلك لم يواجه الحكم المطعون فيه هذا الدفء وذهب فى عبارة مبهمه إلى القول بأن الثابت من تقرير الخبير أن البائعين يمتلكان مساحة ١ و ١٤ و $\frac{1}{4}$ من القدر المبيع بالعقد محل النزاع ورتب على ذلك أن ملكية البائعين تجاوز المساحة التى تعاقدا المطعون ضدهم على شرائها ، مما لا يصلح ردا على هذا الدفء فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك بأن المقرر إنه إذا عين العقد المنشئ للالتزام المتعدد فى طرفيه تصيب كل من الدائنين أو المدينين ولم ينص على التضامن بين هؤلاء أو أولئك فإن الالتزام يكون قابلا للانقسام عليهم بحسب أنصبتهم التى عينها العقد - على ما سلف بيانه - وكان الواقع فى الدعوى حسبما افصحت عنه الأوراق وسجله الحكم المطعون فيه أن عقد البيع محل النزاع صدر من الطاعن الأول والمرحوم وورد فيه اسم المرحومه ضمن فريق البائعين دون أن توقع عليه وتضمن بيع قطعة أرض شائعة تبين أن حقيقة مساحتها ١ و ١٩ و $\frac{1}{4}$ إلى المطعون ضدهم كل بقدر حصته المذكورة فى العقد وكذلك المرحوم الذى اشترى بصفته ولها طبيعيا على ابنتيه القاصرتين من هذه المساحة حصة مقدارها ١٠ و ١٨ و $\frac{1}{4}$ وإذا كان العقد قد خلا من النص - على التضامن فى الالتزام بالبيع فإن هذا الإلتزام يكون قابلا للانقسام على البائعين والمشتريين كل بقدر حصته المعينه فى العقد ، متى كان ذلك وكان الثابت من تقرير الخبير المنتدب أن عقد البيع انصب على مساحة تمتلكها الخصيمة المتدخلة فى الدعوى من الأرض المباعة مقدارها ٥ قراريط و ١٠ أسهم $\frac{3}{4}$ سهم ، وكانت هذه الخصيمة لم يصدر منها بيع فإنه يتعين استبعاد هذا المقدار من حصص المشتريين جميعا من الزام البائعين اللذين وافقا على البيع بتعويض المطعون ضدهم عن المقدار المستبعد عينا

طالما كان الالتزام بالبيع قابلاً للانقسام ، ولا يغير من هذا النظر القول باتساع ملكية البائعين بما ينفي بالمساحة التي انصب عليها البيع كاملة ، لما في الأخذ به من خروج على أحكام قابلية الالتزام المتعدد طرفيه للانقسام ، وافترض قيام تضامن بين البائعين في التزامهما بالبيع وتنفيذه تنفيذاً عينياً خلافاً لما هو مقرر من أن التضامن لا يفترض ولا يؤخذ فيه بالظن ولكن ينبغي أن يرد إلى نص في القانون أو إلى الاتفاق . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر بعدم استيعاده المساحة التي تملكها الخصمة المتدخلة في البيع من الحصص المشتراه من أرض النزاع جميعها رغم تمسك الطاعنين بذلك في دفاعهم وقضى بصحة ونفاذ عقد البيع عن حصص المطعون ضدهم كاملة قولا منه بأن ملكية البائعين تتسع لها مما لا يصلح رداً ، فإنه يكون معيباً بمخالفة القانون وبالنقصور في التسييب مما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

////////////////////

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين / حسين علي حسين ، ويهون فهديم نائب رئيس المحكمة ، عزت عمران و محمد
إسماعيل غزالى .

٨٤

الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٥٩ القضائية : -

(١ ، ٢) إيجار « إيجار الأماكن » « تأجير المال الشائع » . شيوخ
« إدارة المال الشائع » .

(١) أفراد أحد الشركاء على الشيوخ بالطعن فى المنازعات المتعلقة بتحديد الأجرة .
عمل من أعمال الإدارة . مؤداة . إعتبار الطاعن ثانيا عن باقى الشركاء . طالما لم يعترض
أحدهم على هذا الأجراء .

(٢) الطعن فى تحديد الأجرة من أحد الملاك على الشيوخ . أثره . إعادة النظر فى
تقدير الأجرة بالنسبة لجميع وحدات العقار . النعى بعدم قبول الطعن من المالك الآخر .
غير منتج .

(٣) إيجار « إيجار الأماكن » « نطاق سريان القانون » . قانون .

خضوع الإجارة للقواعد العامة فى القانون المدنى . مناطه . مجرد وجود المكان اء حر فى
موقع متميز أو تزويده بالأجهزة اللازمة لتكييف الهواء . لا تخرجه من نطاق تطبيق قانون
إيجار الأماكن .

(٤) محكمة الموضوع . « سلطتها فى تكييف العقود » .

تكييف العقد . التعرف على النية المشتركة للمتعاقدین العبرة فيه بحقيقة الواقع .
إستخلاصه مما تستقل به محكمة الموضوع متى كان سائفا .

//////////

١ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن إدارة المال الشائع وفقا لنص
المادتين ٨٢٧ ، ٨٢٨ من القانون المدنى حق للشركاء على الشيوخ مجتمعين ،
ومع ذلك اذا تولى أحدهم الإدارة دون إعتراض من الباقين عد وكيلا عنهم ، وأن
الطعن فى المنازعات المتعلقة بتحديد أجرة الأماكن يعتبر من أعمال الإدارة
ويحق لأى من الشركاء فى ملكية العقار القيام به منفردا ، ويعد فى هذه الحالة
نائبا عن باقى الشركاء فى الطعن ، طالما أن أحدا منهم لم يعترض
على هذا الإجراء .

٢ - لما كان البين من الأوراق - وبما لا نزاع فيه بين الطرفين - أن المطعون
ضده الرابع هو أحد الملاك على الشيوخ فى العقار الكائن به الأعبان محل
النزاع ، وقد أقام طعنه على القرار الصادر بتحديد الأجرة قبل إخطاره بصدور
قرار اللجنة ومن ثم فإن الطعن المرفوع منه يكون قد أقيم فى الميعاد ، ويترتب
على قبول طعنه إعادة النظر فى تقدير القيمة الإيجارية لجميع وحدات العقار
باعتبار أن موضوع الخصومة غير قابل للتجزئة ، إذ خلص الحكم المطعون فيه
إلى هذه النتيجة الصحيحة بقبول الطعن المرفوع من المطعون ضده الرابع شكلا
فإن النعى عليه بشأن ما قضى به قبول الطعن على قرار اللجنة شكلا المرفوع
من المالك الآخر (المطعون ضده الأول) وأيا كان وجه الرأى فيه يكون غير
منتج ولا جدوى منه .

٣ - تشريعات إيجار الأماكن الاستثنائية المتعاقبة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد أخضعت لأحكامها كافة الأماكن أيا كان الغرض الذي أجرت من أجله طالما كان المكان بذاته هو محل الإعتبار . في التعاقد بحيث لا تخرج الأجرة عن نطاق تطبيق أحكامها وتخضع لأحكام القواعد العامة في القانون المدني إلا إذا كان الغرض الرئيسي من الإيجار ليس هو المكان في ذاته ، وإنما ما اشتمل عليه من عناصر مادية أو معنوية ، وأن المكان لم يكن إلا عنصرا قانونيا فيه ، ولا بخروجها عن هذا النطاق وجود المكان المؤجر في موقع متميز ، أو قيام المؤجر بتسيير إنتفاع المستأجر به بتزويده بالأجهزة اللازمة لتكييف الهواء .

٤ - العبرة في تكييف العقد والتعرف على حقيقة مرماه هي بحقيقة الواقع والنية المشتركة التي أجهت إليها إرادته المتعاقدين دون إعتداد بالوصف الذي أطلقاه عليه ، أو ما ضمناه من عبارات إذا تبين أنها تخالف حقيقة التعاقد . نوما قصده منه ، ولئن كان فهم الواقع في هذا الصدد واستقراء نية المتعاقدين وإستخلاصها من أوراق الدعوى والظروف والملابسات فيها هو ما تستقل به محكمة الموضوع إلا أن شرط ذلك أن يكون إستخلاصها سائقا مردودا إلى أصله الثابت بالأوراق ومؤديا إلى النتيجة التي أنتهت إليها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر .
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن البنك الطاعن أقام على المطعون ضدهم الثلاثة الأول الدعوى رقم ۱۱۸۳۶ لسنة ۱۹۸۲ أمام محكمة جنوب الإبتدائية طعنا على القرار الصادر من لجنة تحديد الأجرة بتقدير القيمة الإيجارية للأعيان المؤجرة له طالبا الحكم بتعديله بما يتفق وثمان الأرض - وتكاليف البناء ، وقال بيانا لدعواه أنه بموجب عقد مؤرخ ۲۶ / ۱۰ / ۱۹۸۱ استأجر من المطعون ضده الأول الأعيان محل النزاع - المملوكة له وللمطعون ضده الرابع لقاء أجرة سنوية مقدارها خمسون ألف جنية وبعد أن دفع للمطعون ضده الثاني (بنك القاهرة باريس) المستأجر السابق لهذه الأعيان - مبلغ ۳۲۵ ألف جنية قيمة ما وضعه فيها من أثاث وما قام به من تجهيزات لتصلح كمصرف مالى ، وإذا أخطرت لجنة تحديد الأجرة بتقدير القيمة الإيجارية للأعيان المذكورة بمبلغ ۲۳۴ و ۴۲۳ جنيها شهريا ، وكان هذا القرار لم يراع فيه التكاليف التى تحملها الطاعن لأعداد المبنى كمصرف ، كما أنه غالى فى تقدير قيمة الأرض وتكاليف البناء ، ومن ثم فقد أفاء الدعوى . كما أقام المطعون ضده الأول على البنك انطاعن والمطعون ضده الثالث (محافظ القاهرة بصفته) وآخرين الدعوى رقم ۱۲۵۳۳ لسنة ۱۹۸۲ أمام ذات المحكمة طعنا على ذات القرار الصادر من لجنة تحديد الأجرة بالنسبة لجميع وحدات العقار طالبا الحكم بالفائه وإعتباره كأن لم يكن واحتياطيا بتعديله إلى ما يتناسب وثمان الأرض وتكاليف البناء ، وقال بيانا لدعواه

أنه أنشأ مع شركائه المبنى محل النزاع لاستعماله فندقا ، وأعد به مفار
لأستعماله كمصرف مالى زوده بالتجهيزات اللازمة ، وإذا قامت لجنة تحديد
الأجرة بتقدير القيمة الإيجارية لجميع وحدات المبنى ببلغ ٤٠٣٨,١٦٦ جنيها
شهريا رغم أن العقار حسبما تم أعداده لا يخضع لقواعد تحديد أجرة الأماكن ،
بالإضافة إلى أن هذا التقدير لا يتناسب مع قيمة الأرض ، والتكاليف الحقيقية
للبناء فقد أقام الدعوى ، كما أقام الطعون ضده الرابع على الطاعن ، وباقى
المدعى عليهم فى الدعوى السابقة الدعوى رقم ٩٦٠٩ لسنة ١٩٨٣ أمام نفس
المحكمة ضحتها ذات طلبات المدعى فى الدعوى السابقة ، وبعد أن أمرت
المحكمة بضم الدعاوى الثلاث قضت بتاريخ ١٦/١٢/١٩٨٥ بتدب خبيرا
لتقدير القيمة الإيجارية لجميع وحدات العقار ، وبعد أن قدم الخبير تقديره
حكمت فى ٢٦/١١/١٩٨٧ برفض دعوى البنك الطاعن ، وفى الدعويين
الأخريين بتعديل القيمة الإيجارية للأعيان المؤجرة له يجعلها مبلغ ٢٦١٩,١٤٧
جنيها شهريا ، وتعديل القيمة الإيجارية للفندق إلى مبلغ ٩٤٨٤,٣٨٠ جنيها
شهريا موزعه على النحو المبين بتقرير الخبير . استأنف المطعون ضده الأول هذا
الحكم بالاستئناف رقم ١١١٨٣ لسنة ١٠٤ ق القاهرة ، كما استأنفه المطعون
ضده الرابع بالاستئناف رقم ١١٢٢١٣ لسنة ١٠٤ ق القاهرة ، واستأنفه الطاعن
بالاستئناف رقم ١١٢١٨ لسنة ١٠٤ ق القاهرة ، وبعد أن أمرت المحكمة بضم
الاستئنافات الثلاثة قضت بتاريخ ٩/١/١٩٨٩ بقبولها شكلا وفى الموضوع
- ببطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الطعن المرفوع من البنك الطاعن لرقعه

بعد الميعاد ، وبالفاء قرار اللجنة المطعون عليه لعدم خضوع الأعبان محل النزاع لأحكام قانون إيجار الأماكن . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .
وبتاريخ ١٩٨٩/٤/٥ أمرت المحكمة بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه مؤقتا وحددت جلسة لنظر الطعن ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعن بالوجه الثالث من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق . وفى بيان ذلك يقول أن الحكم ذهب إلى أن ميعاد الطعن على قرار اللجنة يظل قائما بالنسبة للمطعون ضده الأول - طالما أن المالك الآخر وهو المطعون ضده الرابع لم يكن قد أعلن بالقرار الصادر بتحديد الأجرة وطعن عليه قبل قوات الميعاد ، ورتب على ذلك قبول الطعن المرفوع من المطعون ضده الأول شكلا ، هذا فى حين أنه هو المالك الظاهر وحده للعقار ، وقد أقام طعنه بصفته ممثلا لباقي شركائه ، بالإضافة إلى أن المطعون ضده الرابع علم بصدور القرار رغم عدم إخطاره به قانونا ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا التعمى مردود ، ذلك أن المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن إدارة المال الشائع وفقا لنص المادتين ٨٢٧ ، ٨٢٨ من القانون المدنى حق للشركاء على الشيوع مجتمعين ، ومع ذلك إذا تولى أحدهم الإدارة دون أعتراض

من الباقين عد وكيلا عنهم ، وأن الطعن فى المنازعات المتعلقة بتحديد أجرة الأماكن يعتبر من أعمال الإدارة ويحق لأى من الشركاء فى ملكية العقار القيام به منفرداً ، وبعد فى هذه الحالة نائباً عن باقى الشركاء فى الطعن ، طالما أن أحدا منهم لم يعترض على هذا الأجراء ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق وما لا نزاع فيه بين الطرفين - أن المطعون ضده الرابع هو أحد الملاك على الشيوع فى العقار الكائن به الأعيان محل النزاع ، وقد أقام طعنه على القرار الصادر بتحديد الأجرة قبل إخطاره بصدر قرار اللجنة ومن ثم فإن الطعن المرفوع منه يكون قد أقيم فى الميعاد ، وترتب على قبول طعنه إعادة النظر فى تقدير القيمة الإيجارية لجميع وحدات العقار - بإعتبار أن موضوع الخصومة غير قابل للتجتره - ، وإذ خلاص الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة بقبول الطعن المرفوع من المطعون ضده الرابع شكلاً ، فإن النعى عليه بشأن ما قضى به من قبول الطعن على قرار اللجنة شكلاً المرفوع من المالك الآخر (المطعون ضده الأول) - وأياً كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج ولا جدوى فيه .

وحيث إن حاصل ما يتعاه الطاعن بالوجه الأول من السبب الأول وبالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاة بخضوع العلاقة الإيجارية بينه وبين المطعون ضده الأول للقواعد العامة فى القانون المدنى دون تشريعات

إيجار الأماكن وذلك تأسيساً على أن الإجارة وردت على عناصر أخرى بخلاف المكان أكثر أهمية منه بحيث بتعذر الفصل بين مقابل الانتفاع بمزاياها وبين مقابل أجرة المكان ، هذا رغم أن نية الطرفين في العقد قد إنصرفت إلى إجارة المبنى ذاته إذ تحمل البتك وحده دون المالك بكافة تكاليف إعداد الأعيان المؤجرة للنشاط المصرفي ، واشترى من المستأجر السابق (المطعون ضده الثاني) كافة التجهيزات التي أجراها مقابل مبلغ ٣٢٥ ألف جنيه ، أما تكاليف المبنى مركزياً التي التزم بها المؤجر فهي تدخل ضمن عناصر تقدير الأجرة هذا بالإضافة إلى أن للبنك وحدات تكييف خاصة به أنشأها من ماله الخاص ، ويستقل في موقعه عن الفندق ، ولا ينتفع بخدماته كما أنه لا يقتصر في معاملاته على خدمة النزلاء ومن ثم فإنه يتعين أعمال أحكام قانون إيجار الأماكن على الأعيان محل النزاع ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن تشريعات إيجار الأماكن الاستثنائية المتعاقبة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد أخضعت لأحكامها كافة الأماكن أياً كان الغرض الذي أجرت من أجله طالما كان المكان بذاته هو محل الإعتبار في التعاقد بحيث لا تخرج الإجارة عن نطاق تطبيق أحكامها وتخضع لأحكام القواعد العامة في القانون المدني إلا إذا كان الغرض الرئيسي من الإيجار ليس هو المكان في ذاته وإنما ما اشتمل عليه من عناصر

مادية أو معنوية ، وأن المكان لم يكن إلا عنصراً ثانوياً فيه ، ولا يخرجها عن هذا النطاق وجود المكان المؤجر فى موقع متميز ، أو قيام المؤجر بتبصير انتفاع المستأجر به بتزويده بالأجهزة اللازمة لتكييف الهواء ، والعبرة فى تكييف العقد والتعرف على حقيقة مرماه هى بحقيقة الواقع والنية المشتركة التى اتجهت إليها إرادة المتعاقدين دون إعتداد بالوصف الذى اطلقاه عليه ، أو ما ضمناه من عبارات إذا تبين أنها تخالف حقيقة التعاقد وما قصده منه ، ولئن كان فهم الواقع - فى هذا الصدد - واستقراء نية المتعاقدين ، واستخلاصها من أوراق الدعوى والظروف فيها والملابسات فيها هو مما تستقل به محكمة الموضوع إلا أن شرط ذلك أن يكون إستخلاصها سائفاً مردوداً إلى أصله الثابت بالأوراق ، ومؤدياً إلى النتيجة التى انتهت إليها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه باستبعاد الأعيان محل النزاع من نطاق تطبيق أحكام قوانين إيجار الأماكن بشأن تحديد الأجرة على ما أورده بمذونات من أنه « الثابت من صورة العقد المبرم بين - المطعون ضده الأول - والممثل القانونى لبنك الأسكندرية من الطاعن - المؤرخ ٢٦ / ١٠ / ١٩٨١ . أنه رخص للبنك بمقتضاه باجراء أية تعديلات قد يراها مناسبة لنشاطه المصرفى دون المساس بسلامة المبنى كالد هائات والديكسورات والقواطع الخشبية والألنيوم والتزام المالك بتكييف الأعيان المنتفع بها تكييفاً مركزياً ، كما يلتزم بصيانة تلك الأجهزة المركزية ، كما وأن موقع البنك من الفندق ييسر له أمر تعامله مع نزلاء الفندق ، فضلاً عن انتفاع عملاء البنك والقائمين عليه بوسائل الخدمات التى يقدمها الفندق ، وتعتبر المحكمة أن هذه العناصر متداخلة بحيث يدق التفارقة

بينها ، وبين مقابل إيجار المكان الذي يشغله البنك ومقابل الانتفاع بهذه المزايا لأن أجرة المكان اختلطت أختلاطا لا يمكن فصله عن المقابل المالى للمزايا المشار إليها ، وأن نية الطرفين قد انصرفت لا إلى تأجير المبنى وحده محدداً ولكن إلى العناصر الأخرى سالفة البيان والأكثر أهمية فى تقديرها وإذا كان هذا الذى خلص إليه المحكمه ، وعول عليه فى قضائه لا ينفى أن الغرض الرئيسى من الأجارة هو المكان فى ذاته ، ذلك أنه لا يغير من إعتبار التعاقد قد أنصب على مكان خال الاتفاق على قيام المستأجر ببعض التجهيزات فى العين المؤجرة بما يتناسب ونشاطه أو تحديد غرض معين لاستعمال العين أو وجودها فى موقع متميز ، وكما أن مجرد قيام المؤجر بتزويد المكان بالتكيف المركزى المخصص لجميع وحدات البناء لا يدل بذاته على أن المكان لم يكن هو محل الاعتبار فى التعاقد ، لما كان ما تقدم وكان البين من العقد المؤرخ ٢٦ / ١٠ / ١٩٨١ - المودع ضمن حافظة الطاعن - أنه يفيد استنجاره من المطعون ضده الأول جزءاً من بدروم العقاره ، ونصف الضابق الأرضى ، وكامل الطابق الأول بغرض استعماله مصرفاً وصرح للطاعن بالقيام بالتعديلات التى يراها مناسبة لنشاطه المصرفى ، والتزم المطعون ضده بتكليف هذه الأعيان تكيفاً مركزياً وصيانة الأجهزة المركزية أما وحدات التكيف الخاصة بالأعيان المؤجرة فيقع على عاتق البنك صيانتها وتكاليف تشغيلها ، وكان الثابت من عقد الاتفاق المحرر بذات التاريخ بين الطاعن والمطعون ضدهما الأولين شراء الطاعن من بنك القاهرة بباريس - المستأجر السابق - لكافة ما قام بوضعه بالأعيان المؤجرة من أثاث وتجهيزات ، وديكورات ، وذلك مقابل التزام الطاعن بسداد مبلغ ٣٢٥ ألف جنيه ثمنالها حسبما

هو ثابت بالخطاب المرفق بالحافظة مما مفاده أن العقد محل النزاع قد انصب على تأجير المبنى ذاته لاستغلاله فى الأعمال المصرفية إذ تحمل الطاعن قيمة ما ورد به المكان من تجهيزات خاصة ونكاليف إعداده لهذا الغرض وذلك من ماله الخاص وإذا خلت الأوراق مما يفيد وجود عناصر مادية أو معنوية كانت هل محل الاعتبار فى هذه الإجارة ومن ثم فإن المكان ذاته يكون هو الغرض الرئيسى من التعاقد وتسرى على العلاقة الإيجارية القائمة بين الطرفين أحكام قوانين إيجار الأماكن - فيما تتعلق بالتحديد القانونى للأجرة - وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه فساد فى الاستدلال بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن ، وإذا حجه هذا الخطأ عن تحديد القيمة الإيجارية للأعيان محل النزاع وفق أحكام القانون فإنه يتعين أن يكون مع النقض الأحالة .

////////////////////

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / درويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد عبد المنعم حافظ د. رفعت عبد الحميد نائب رئيس المحكمة ،
محمد خير الجندى وعبد العال السمان .

٨٥

الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٥٦ ق :

(١) إثبات « الدفع بالجهالة » « المحذرات الصرفية » .

الدفع بالجهالة . تعلقه بالتوقيع على المحرر دون انتصرف المثبت له . مؤدى ذلك . وجوب
قصر التحقيق على الواقعة المادية المتعلقة بحصول التوقيع دون الإلتزام ذاته .

(٢) محكمة الموضوع « مسائل الواقع » « تقدير الأدلة » « تقدير

أقوال الشهود » . نقض . حكم .

لمحكمة الموضوع . السلطة فى فهم الواقع فى الدعوى وبحث الدلائل والمستندات
والموازنة بينها وترجح شهادة شاهد على آخر وأستخلص ما تراه متفقا وواقع الدعوى دون
رقابة من محكمة النقض متى كان سائفا . عدم إلزامها بالرد على كل قرينة مناهضة يدلى
بها الخصم متى أقامت قضاها على دليل يحسنه . عله ذلك .

(٣) بيع « دعوى صحة التعاقد » . دعوى « دعوى صحة التعاقد » .

حكم . محكمة الموضوع . صورية .

الشنن في عقد البيع . من أركانه . وجوب تثبيت القاضي من توافره قبل الحكم بصحة انعقاده . الدفع بصورية البيع مستتره بدعوى أنه تبرع لم يدفع فيه شنن . تعويل الحكم على ما ورد بالعقد من أداء الشنن . إثر عجز الطاعن على إثبات هذه الصورية . صحيح .

(٤) بيع « البيع الابتدائي » . تسجيل . إرث . ملكية . نقض .

عدم تسجيل المشتري عقد شرائه . أثره . للبايع ولورثته من يعمده بيعه لمشتري آخر . تسلم المشتري الأول للمبيع . عدم جواز نزعه منه ونسليمه للمشتري الثاني طالما لم يسجل عقده . عليه ذلك . مثال .

////////////////////

١ - الدفع بالجهالة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يتعلق بالتوقيع على الحرر ومدى نسبته إلى المورث دون التصرف المثبت له ، فيجب أن يكون التحقيق قاصراً على الواقعة المادية المتعلقة بحصول التوقيع دون الإلتزام ذاته ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بالجهالة على ما إستخلصه من أقوال شاهدي المطعون ضدها الذين شهدا بأن مورث الطاعن وقع أمامهما على عقد البيع موضوع النزاع ، وكان ما إستخلصه الحكم في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع سائغاً لا خروج فيه على أقوال الشاهدين التي أدليا بها في التحقيق الذي أقتصر على مدى نسبة التوقيع على عقد البيع إلى مورث الطاعن ، ولا يعيبه إن هو لم يعرض لتلك القرائن التي ساقها الطاعن لعدم تعلقها بالواقعة المادية موضوع التحقيق وتعلقها بوجود التصرف ذاته .

٢ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن لمحكمة الموضوع سلطة فهم الواقع في الدعوى وبحث ما يقدم لها من دلائل ومستندات وموازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح شهادة شاهد على آخر دون بيان لسبب هذا الترجيح وفي استخلاصها ما تراه متفقاً وواقع الدعوى ولا رقابة عليها في ذلك متى كان إستخلاصها سائفاً مستخدماً من الأوراق ، ولا تلتزم المحكمة بتفنيد كل قرينة مناهضة يدلي بها الخصم إذ حسيها أن تقيم قضاها على دليل يحمله لأن أخذها بهذا الدليل يتضمن الرد المسقط لما يخالفه .

٣ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الثمن ركن من أركان البيع التي يجب التثبت من توافرها قبل الحكم بصحة انعقاده ، وما يجريه قاضى الموضوع من هذا التثبت يجب أن يورده في أسباب حكمه ليقوم هذا الإيراد شاهداً على أنه لم يغفل أمر هذا الركن من أركان العقد المنازع فيه وإذا كان الثابت من واقع الدعوى أن ركن الثمن في عقد البيع موضوع التداعى بإعتباره محلاً للالتزام المطعون ضدها كان مثار منازعة من قبل الطاعن أمام محكمة الموضوع بما أثاره من دفع بصورة مستتره لكونه لم يدفع فيه ثمن وأنه في حقيقته تصرف تبرعى مضاف إلى ما بعد الموت ، فتصدت المحكمة لبحث هذا الدفع وتحقيقه وانتهت في حكمها إلى أن الطاعن عجز عن إثبات الدفع بالصورية ، وإزاء عدم ثبوت هذا الدفع عول الحكم على ما ورد بنصوص العقد التي ثبت منها أداء المشتري ثمناً مقداره ألفان من الجنيهات واستخلصت من ذلك توافر أركان عقد البيع من رضا ومحل وسبب ، لما كان ذلك فإن ما ينهائى الطاعن على الحكم من تصور في التسبب في هذا الصدد يكون على غير أساس .

٤ - البيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا ينتقل إلى المشتري ملكية العقار المبيع إلا بالتسجيل ، فإذا لم يسجل عقد شرائه بقى العقار على ملك البائع ويكون له ولورثته من بعده بيع العقار إلى مشتري آخر ، ولا محل للمفاضلة بين المشتريين من ذات البائع أو المشتريين منه والمشتريين من ورثته بسبب تعادل سندات المشتريين ، ومن مقتضى ذلك أنه إذا كان أحد المشتريين قد تسلم العقار المبيع من البائع أو من ورثته من بعده تنفيذاً للإلتزامات الشخصية، التي يربتها العقد فإنه لا يجوز بعد ذلك نزاع العقار من تحت يده وتسليمه إلى مشتري آخر لذات العقار من ذات البائع أو من ورثته إلا بعد تسجيل عقده وثبوت أفضليته له بذلك ، لما كان ذلك وكان الشاهد بالأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف أنه يضع يده على مساحة ١٢ ^{طرف} تدخل ضمن الأقطان موضوع الدعوى بمقتضى عقد بيع عرّف تاريخه ١٩٧٢/١٢/٢٨ صادر إليه من مورث المطعون ضدها ، وقضى بصحته ونفاذه في الدعوى رقم ١٣٣٢ لسنة ١٩٧٢ مدنى محكمة قنا الابتدائية وبإلزام المطعون ضدها بتسليم تلك المساحة إليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام الطاعن بأن يسلم الأقطان موضوع النزاع إلى المطعون ضدها دون أن يعرض لهذا الدفاع ويتناوله بالرد رغم أنه جوهري بتغييره - إن صح - وجه الرأى فى الدعوى يكون مشوباً بالقصور الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيقه للقانون على وجه صحيح .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق

تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ١٨١٦ لسنة ١٩٨١ مدنى

محكمة فنا الابتدائية على الطاعن طالبة الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى

المؤرخ ١٠/٧/٦٩ المتضمن بيع مورث الطاعن لها أرضا زراعية مساحتها

١٠ - ١٠ مبنه بالصحيفة بثمان مقداره ألفا جنيه مع التسليم على سند

من أن البائع ومن بعده وارثه الطاعن أمتنعا دون مسوغ عن تنفيذ إلتزامها بنقل

ملكية الأرض المبينة إليها وتسليمها لها ، دفع الطاعن بجهالة توقيع مورثة

على عقد البيع وبتاريخ ١٨ من مايو سنة ١٩٨٣ قضت برفض الدفع بالجهالة

المبدى من الطاعن وبصحة ونفاذ عقد البيع بالتسليم ، إستأنف الطاعن هذا

الحكم لدى محكمة إستئناف فنا وقيد إستئنافه . برقم ١٨٥ لسنة ٢ قضائية

طالبا إلغاء لبطلانه والحكم برفض الدعوى . وبتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٨٤

حكمت المحكمة ببطلان الحكم المستأنف ويرفض الدفع بالجهالة ، وبتاريخ ١٢

من مايو سنة ١٩٨٥ أحالت الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أن عقد البيع

موضوع النزاع عقد صوري ، وبعد أن استمعت إلى أقوال الشهود عادت وقضت بتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٨٦ بصحة ونفاذ عقد البيع والتسليم طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى بالأول منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أن المطعون ضدها لم تحرك ساكنا منذ تحرير عقد البيع موضوع النزاع في سنة ١٩٦٩ وحتى إقامة دعواها الواهنة في سنة ١٩٨١ ، فلم تقدم هذا العقد لإثباته بمحضر حصر تركه مورثه الذي صدر في سنة ١٩٧٤ وأثبت فيه تصرفات هذا المورث والتي ترد على جميع الأطيان محل عقد بيع سند المطعون ضدها ، ولم تحتج عليه بهذا التصرف أثناء نظر الدعوى رقم ١٣٣٢ لسنة ١٩٧٣ مدني محكمة قنا الابتدائية التي أقامها عليها بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفي الصادر له من مورثة بمساحة ٢ ١ ف تدخل ضمن الأطيان محل عقد البيع موضوع النزاع وقضى فيها بطلباته ، مما يدل على عدم وجود عقد البيع موضوع التداعى وقد أحالت محكمة أول درجة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون ضدها صحة توقيع مورثه على هذا العقد فأشهدت على ذلك شاهدين قرراً أنهما لا يعلمان شيئاً عن مضمون العقد ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بالجهالة أخذاً بشهادتها رغم قصور أقوالها ودون أن يعرض للقرائن سالفة الذكر التي قدمها إلى محكمة الموضوع ومالها من دلالة فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك بأن الدفع بالجهالة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يتعلق بالتوقيع على المحرر ومدى نسبته إلى المورث دون التصرف المثبت له ، فيجب أن يكون التحقيق قاصراً على الواقعة المادية المتعلقة بحصول التوقيع دون الإلتزام ذاته ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بالجهالة على ما أستخلصه من أقوال شاهدي المطعون ضدها الذين شهدا بأن مورث الطاعن وقع أمامها على عقد البيع موضوع النزاع ، وكان ما إستخلصه الحكم فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع سائفاً لآخروج فيه على أقوال الشاهدين التى أدلوا بها فى التحقيق الذى أقتصر على مدى نسبة التوقيع على عقد البيع إلى مورث الطاعن ، ولا يعيبه إن هو لم يعرض لتلك القرائن التى ساقها الطاعن لعدم تعلقها بالواقعة المادية موضوع التحقيق وتعلقها بوجود التصرف ذاته ، ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه شابه القصور فى التشبيب والفساد فى الإستدلال إذ تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بأن التصرف الذى تضمنه عقد البيع موضوع النزاع مضاف إلى ما بعد الموت تسرى عليه قواعد الوصية . ودلل على صحة هذا الدفاع بذات القرائن التى دلت بها على عدم صحة توقيع مورثه على العقد والتى سبق بيانها فى السبب الأول ، وأضاف إليها أن مورثه لم تكن به حاجة إلى بيع ممتلكاته التى ظلت فى حيازته حتى وفاته ، وأن ليس للمطعون ضدها مال تدفع منه ثمن الأتبان الوارد عليها ف عقد البيع ، وأن الثمن المسمى بالعقد لا يتناسب البتة مع القيمة الحقيقية

للأطيان المبيعة ، ولقد أشهد فى التحقيق الذى باشرته محكمة الاستئناف شاهدين شهذا بصدق دفاعه ، بيد أن الحكم المطعون فيه أطرع هذا الدفاع ملتفتا عن البينة والقرائن التى تظاهر صحتة بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود بما هو مقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن لمحكمة الموضوع سلطة فهم الواقع فى الدعوى وبحث ما يقدم لها من دلائل ومستندات وموازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح شهادة شاهد على آخر دون بيان لسبب هذا الترجيح ، وفى إستخلاص ما تراه متفقاً وواقع الدعوى ولا رقابة عليها فى ذلك متى كان إستخلاصها .. سائغاً مستمداً من الأوراق ، ولا تلتزم المحكمة بتفنيد كل قرينة مناهضة يدلى بها الخصم إذ حسبها أن تقيم قضاها على دليل يحمله لأن أخذها بهذا الدليل يتضمن الرد المسقط لما يخالفه لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه إورد فى أسبابه وحيث إن شاهدى المستأنف قبرا أنهما لا يعرفان شينا عن عقد البيع سند الدعوى ، الأمر الذى يقطع بعدم مشاهدتها لواقعة تحريره وعدم علمها بالقصد منه ، أما قولهما بأن المستأنف عليها ليس لديها ماله تشتري به الأرض فهو قائم على الظن خاصة وأن موضوع الشروة واكتنازها لا يمكن التحقق منه وكثيراً ما يعمد الشخص إلى إخفاء ثرائه كما أن هذين الشاهدين لم يشهدا بأن ذلك العقد يخفى وصية ، وإذ كانت هذه الأسباب سائغة ومستمدة من أقوال شاهدى الطاعن وتؤدى إلى النتيجة التى أنتهى إليها الحكم وتحمل الرد الضمنى المسقط لتلك القرائن والحجج التى ساقها

الطاعن للتدليل على صحة دفاعه ، فإن النعى عليه بهذا السبب لا يعدو وأن يكون مجادلة فى تقدير الدليل وأقوال الشهود بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير تلك التى أنتهى إليها الحكم المطعون فيه ، وهو ما تنحسر عنه رقابة محكمة النقض .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم يعيبه قصور فى التسبيب إذ أنتهى إلى توافر أركان عقد البيع موضوع النزاع من رضا ومحل وسبب دون أن يستظهر ركن الثمن فى هذا العقد .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الثمن ركن من أركان البيع التى يجب التثبت من توافرها قبل الحكم بصحة إنعقاده ، وما يجريه قاضى الموضوع من هذا التثبت يجب أن يورده فى أسباب حكمه ليقوم هذا الإيراد شاهد على أنه لم يفغل أن هذا الركن من أركان العقد المتنازع فيه وإذ كان الثابت من واقع الدعوى أن ركن الثمن فى عقد البيع موضوع التذاعى بإعتباره محلا لإلتزام المطعون ضدها كان مشار منازعة من قبل الطاعن أمام محكمة الموضوع بما أثاره من دفع بصورية العقد صورية مستترة لكونه لم يدفع فيه ثمن أنه فى حقيقته تصرف تبرعى مضافا إلى ما بعد الموت ، فتصدت المحكمة لبحث هذا الدفع وتحقيقه وأنتهت فى حكمها وعلى ما سلف بيانه فى مقام الرد على السبب الثانى من أسباب الطعن - إلى أن الطعن عجز عن إثبات الدفع بالصورية ، وإزاء عدم ثبوت هذا الدفع عول الحكم على ما ورد بنصوص العقد التى ثبت منها أداء المشتريه ثمناً مقداره ألفان من الجنيهات ،

وأستخلصت من ذلك توافر أركان عقد البيع من رضا ومحل وسبب ، لما كان ذلك فإن ما يتعده الطاعن على الحكم من قصور في التسيب في « هذا الصدد يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يعنى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول أنه يضع يده على مساحة ٢ ف ١ ضمن أطياف النزاع بمقتضى عقد بيع عرفى تاريخه ١٩٧٢/١٢/٢٨ صادر إليه من مورث المطعون ضدها ، وقد أقام بطلب صحته ونفاذه الدعوى رقم ١٣٣٢ سنة ١٩٧٣ مدنى محكمة قنا الابتدائية على المطعون ضدها وقضى فيها بصحة ونفاذ العقد وإلزام المطعون ضدها بتسليمه تلك المساحة مما لا يجوز معه انتزاع هذه المساحة من يده نفاذاً لعقد شراء المطعون ضدها ، وإقضى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن البيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا ينقل إلى المشتري ملكية العقار المبيع إلا بالتسجيل ، فإذا لم يسجل المشتري عقد شرائه بقى العقار على ملك البائع ويكون له ولورثته من بعده بيع العقار إلى مشتري آخر ، ولا محل للمفاضلة بين المشتريين من ذات البائع أو المشتريين منه والمشتريين من ورثته بسبب تعادل سندات المشتريين ، ومن مقتضى ذلك أنه إذا كان أحد المشتريين قد تسلم العقار المبيع

من البائع أو من ورثته من بعده تنفيذاً للالتزامات الشخصية التي يربتها العقد فإنه لا يجوز بعد ذلك نزع العقار من تحت يده وتسليمه إلى مشتر آخر لذات العقار من ذات البائع أو من ورثته إلا بعد تسجيل عقده وثبوت أفضليه له بذلك ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف أنه يضع يده على مساحه ٢ ١ تدخل ضمن الأطيان موضوع الدعوى بمقتضى عقد بيع عرفى تاريخه ١٩٧٢/١٢/٢٨ صادر إليه من مورث المطعون ضدها وقضى بصحته ونفاذ فى الدعوى رقم ١٣٢٢ لسنة ١٩٧٣ مدنى محكمة قنا الابتدائية وبإلزام المطعون ضدها بتسليم تلك المساحة إليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام الطاعن بأن يسلم الأطيان موضوع النزاع إلى المطعون ضدها دون أن يعرض لهذا الدفاع ويتناوله بالرد رغم أنه جوهري يتغير به - إن صح - وجه الرأى فى الدعوى ، يكون مشوباً بالقصور الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيقه للقانون على وجوه صحيح ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً فى هذا الخصوص .

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٩٠

برنامجة السيد المستشار / دويش عبد الحميد نائب رئيس المحكمة وعضوية
المادة المستشارين / محمد عبد السمح حافظ د . رفعت عبد الحميد نائب رئيس
المحكمة ، محمد خير الدين الجندى و محمد شفاوى .

٨٦

الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٥٤ القضائية :

(١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) إصلاح زراعى . إيجار « إيجار الأرض الزراعية » .

نظام عام . محكمة الموضوع « مسائل المواقع » . إستئناف « الطلبات
الجديدة فى الاستئناف » .

(١) مستأجر الأرض الزراعية . عده جواز إخلائه منها إلا إذا أخل بالتزام جوهريّ فى

القانون أو العقد . م ٣٥ ق الأصلح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل . انتهاء العقد
بإنقضاء مدته . للمستأجر وحده دور المؤجر . نعلق ذلك بالنظام العام .

(٢) صاحب حق الانتفاع الذى أنتقلت إليه حيازة الأرض الزراعية . له

تأجيرها للغير . عده انقضاء عقد الإيجار بإنقضاء حقه فى الانتفاع . امتداده تلقائياً فى
مراجعة المالك للأرض المؤجرة دون توقف على إجازته .

(٣) إستخلاص توافر الصفة فى المؤجر - استقلال محكمة الموضوع به متى أقامت

قضاياها على أسباب سائفة .

(٤) دعوى المؤجر بطلب طرد المظنون ضدهما للقصب . طلب فسخ العقد لعدم سداد

الأجرة لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . جديد . أثره .

١ - النص في المادة ٣٥ من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ على أنه « لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء الأقطان المؤجرة ولو عند إنتهاء المدة المتفق عليها فى العقد إلا إذا أخل المستأجر بالتزام جوهرى يقضى به القانون أو العقد ويقع باطلا كل إتفاق يتضمنه العقد بخالف الأحكام المنصوص عليها فى هذا القانون » وما جاء فى المذكرة الأيضاحية لقانون تعديلها من أنه منذ العمل بقانون الإصلاح الزراعى صدرت قوانين متتالية بإمتداء عقود إيجار الأراضى الزراعية ، حماية لصغار الزراع الذين يعتمدون بصفة رئيسية فى معاشهم على ما تدره تلك الأقطان المؤجرة إليهم من ريع ، ولذلك رأى النص على عدم جواز طلب إخلاء الأقطان المؤجرة إلا إذا أخل المستأجر بالتزام جوهرى يقضى به القانون أو العقد على نحو ما هو مقرر بالنسبة لإيجار الأماكن ويطلق كل اتفاق يتضمنه العقد يخالف الأحكام المنصوص عليها فى هذا العقد . فمفاد ذلك أن المشرع ألغى حق مؤجر الأرض الزراعية فى إنهاء الإيجار بانقضاء مدته وجعل ذلك حقا للمستأجر وحده حماية له . أسوة بما أتبعه بالنسبة لمستأجر الأماكن ، وذلك بنص أمر متعلق بالنظام العام يحميه من الإخلاء من الأرض التى يستأجرها دون إعتبار لشخص المؤجر أو صفته أو من يحل محله ، ما دام المؤجر

كان صاحب صفة تخوله التأجير وقت إبرام العقد ، ومن ثم فقد عطل المشرع كل حكم يخالف ذلك من أحكام عقد الإيجار فى القانون المدنى .

٢ - إذ كان لصاحب حق الانتفاع متى انتقلت إليه حيازة الأرض محل هذا الحق أن يستغلها لحسابه الاستغلال المعتاد على الوجه الذى تصلح له ، إما بزراعتها أو بتأجيرها إلى من يقوم بذلك ، فإذا أجراها للغير استعمالاً لحقه فى الانتفاع كان صاحب صفة فى التأجير ، وبالتالي فإن عقداً الإيجار الصادر منه لا ينقض بانقضاء حقه فى الانتفاع بل يمتد تلقائياً فى مواجهة المالك للأرض المزجرة دون توقف على إجازته .

٣ - استخلاص توافر الصفة فى المؤجر التى تخوله الحق فى التأجير وقت إبرام العقد أو عدم توافرها من الأمور الواقعية التى تقررها محكمة الموضوع مما تقتنع به من أدلة الدعوى ولا سلطان لأحد عليها فى ذلك متى أسندت فى قضائها إلى اعتبارات سائغة .

٤ - لما كان الثابت أن الطاعن قد أقام دعواه يطلب طرد المطعون ضدهما من أرض النزاع للغصب لقيام أولهما بتأجيرها بعد انتهاء حقه فى الإنتفاع بها إلى الثانى الذى يضع يده عليها ، وكان طلبه فسخ عقد الأيجار المبرم بين المطعون ضدهما لعدم وفائهما بأجرة هذه الأرض إليه قد أبدى منه لأول مرة أمام محكمة الإستئناف ، وهو يفاير طلبه الأصلى فى الدعوى موضوعاً وسبباً ، فلا يقبل منه ابداء طلب فسخ العقد أمام تلك المحكمة باعتبارها من الطلبات الجديدة

طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات ، وبالتالي فلا عليها إن هي لم تعر هذا الطلب إنتفاً لأنه لا يعد بهذه المثابة من قبيل الدفاع الجوهري الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون ضدهما وورثة المرحوم الدعوى رقم ٨٤٧ لسنة ١٩٧٧ مدنى شبين الكوم الابتدائية بطلب الحكم بطردهم من مساحة سبعة قاريط من الأرض الزراعية المبينة بصحيفتها ، وقال ببيانات لذلك أنه يمتلك هذه المساحة بطريق الميراث عن والدته وكان قد أتفق مع المطعون ضد الأول والمرحوم على أن يتركها لهم للأنتفاع به^١ فى مقابل إنتفاعه بالمروى الخاصة بهم لرى زراعته ، تنفيذاً لهذا الاتفاق قام المطعون ضده الثانى باستغلال تلك المساحة فى الزراعة لحسابهم ، وإذ لم يعد هو فى حاجة إلى استعمال المروى المذكورة فقد طالب المطعون ضدهما

ورثة المرحوم بالتسخلي عن حيازة أرض النزاع وتسليمها إليه فأبوا عليه ذلك رغم مجرد حيازتهم من سندها القانوني ، مما حدا به إلى رفع دعواه ليحكم بطلباته . نذبت المحكمة خبيراً تقدم تقريره ثم حكمت بتاريخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٠ برفض الدعوى . إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف طنطا - مأمورية شبين الكوم - بالإستئناف رقم ١٣٥ لسنة ١٣ قضائية . وبتاريخ ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ حكمت المحكمة برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إتلتزم النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعن بأولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أنه أقام قضاءً على أن المطعون ضده الثاني يستند في حيازته لأرض النزاع إلى عقد الأيجار المؤرخ ١٩٦٩/٧/٢١ - الصادر له من المطعون ضده الأول بإعتباره صاحب حق الانتفاع بهذا الأرض ، فيكون هذا العقد صحيحاً لصدوره من يملك حق التاجير ، لذا فإنه يسرى في حق الطاعن المالك للأرض ويظل ممتناً تطبيقاً للمادة ٣٥ من القانون الأصلح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . لهذا في حين أن الثابت من تقرير الخبير المنتدب

ومن محضر الشكوى الإداري رقم ٢٦٢٤ لسنة ١٩٧٨ تلا ومن الحكم رقم ١٥٣٥ لسنة ١٩٦٩ مدنى شين الكوم الابتدائية أن حق المطعون ضد الأول فى الانتفاع بأرض النزاع قد إنتهى منذ بداية سنة ١٩٦٥ وهو التاريخ المعاصر لاستغناء الطاعن عن الانتفاع بالمرؤى الخاصة بالمطعون ضد الأول ، وبالتالي فإن عقد الإيجار الذى حرره الأخير للمطعون ضد الثانى بعد هذا التاريخ يكون صادراً منه بعد أنتهاء حقه فى الانتفاع بأرض النزاع ، خلافا لما ذهب إليه الحكم بنا ، على تحصيل خاطئ لفهم الواقع فى الدعوى ، فلا يحاج بهذا العقد لصدوره من لا يملكه ، هنا إلى أنه إذا كان عقد الإيجار قد صدر من المطعون ضد الأول باعتباره صاحب حق الإنتفاع فإن هذا العقد ينقضى بآنتقضاء حق الانتفاع طالما لم تلحقه أجازته بصفته مالكا للعين المؤجرة من الغير طبقاً لل مادة ٥٦٠ من القانون المدنى ، فتكون المحكمة الابتدائية مختصة بطلب الطرد على هذا الأساس خلافاً لما إنتهى إليه الحكم المطعون فيه من أن الدعوى تنطوى ضمناً على طلب فسخ عقد إيجار أرض زراعية مما يتعين على الطاعن الرجوع فى شأنه إلى المحكمة الجزئية المختصة ، وفى ذلك ما يعيبه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك بأن النص فى المادة ٣٥ من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ على أنه : لا يجوز للمؤجر أن يطلب اخلاء الأبطالان المؤجرة ولو عند انتهاء المدة المتفق عليها فى العقد إلا إذا أخل المستأخر بالتزام جوهرى يقضى به القانون أو العقد ويقع باطلا كل اتفاق يتضمنه العقد يخالف الأحكام المنصوص عليها

فى هذا القانون ، وما جاء فى المذكرة الأيضاحية لقانون تعديلها من أنه منذ العمل بقانون الإصلاح الزراعى صدرت قوانين متتالية بإمتداد عقود إيجار الأراضى الزراعية ، حماية لصغار الزراع الذين يعتمدون بصفة رئيسية فى معاشهم على ما تدره تلك الأقطان المؤجرة إليهم من ريع ، ولذلك رأى النص على عدم جواز طلب إخلاء الأقطان المؤجرة إلا إذا أخل المستأجر بالتزام جوهرى يقضى به القانون أو العقد على نحو ما هو مقرر بالنسبة لإيجار الأماكن ويطلان كل اتفاق يتضمنه العقد يخالف الأحكام المنصوص عليها فى هذا القانون .

فمفاد ذلك أن المشرع ألقى حق مؤجر الأرض الزراعية فى إنها - الإيجار بانقضاء - مدته وجعل ذلك حقاً للمستأجر وحده حماية له ، أسوة بما أتبعه بالنسبة لمستأجر الأماكن وذلك بنص أمر متعلق بالنظام العام يحميه من الإخلاء من الأرض التى يستأجرها دون إعتبار لشخص المؤجر أو صفته أو من يحل محله ، مادام المؤجر كان صاحب صفة تخوله التأجير وقت إبرام العقد . ومن ثم فقد عطل المشرع كل حكم يخالف ذلك من أحكام عقد الإيجار فى القانون المدنى . وإذ كان لصاحب حق الانتفاع متى انتقلت إليه حيازة الأرض محل هذا الحق أن يستغلها بحسابه الاستغلال المعتاد على الوجه الذى تصلح له ، إما بزراعتها أو بتأجيرها إلى من يقوم بذلك ، فإذا أجراها للغير استعمالاً لحقه فى الانتفاع كان صاحب صفة فى التأجير ، وبالتالي فإن عقد الإيجار الصادر منه لا ينقضى بانقضاء حقه فى الانتفاع بل يمتد تلقائياً فى مواجهة المالك للأرض المؤجرة دون توقف على إجازته . متى كان ذلك وكان استخلاص توافر الصفة فى المؤجر التى

تخوله الحق في التأجير وقت إبرام العقد أو عدم توافرها من الأمور الواقعية التي تقررهما محكمة الموضوع مما تقتنع به من أدلة الدعوى ولا سلطان لأحد عليها في ذلك متى إستندت في قضائها إلى إعتبارات سائفة ، وكان الحكم المطعون فيه قد ضمن أسبابه أن عقد الإيجار الذي يستند إليه المطعون ضده الثاني في حيازته لأرض النزاع والمثبت في دفاتر الجمعية التعاونية الزراعية بتاريخ ١٩٦٧/٧/٢١ قد صدر إليه من المطعون ضده الأول بصفته صاحب حق الإنتفاع بهذه الأرض مما يخوله تأجيرها وقت إبرام العقد ، أخذا بما إنتهى إليه الحبير المنتدب في تقريره نتيجة أبحاثه وسماعه لأقوال طرفي الخصومة والشهود والمعاينة من قيام هذا الحق في ذلك التاريخ وعدم إنقضائه إلا بزوال سببه متمثلا في إنقضاء الحق المقابل للطاعن في الإنتفاع بالمروى الخاصة بالمطعون ضده الأول منذ عشر سنوات - سابقة على نهاية سنة ١٩٧٨ التي جرت فيها أعمال الخبرة . وكان هذا استخلاصاً - سائفاً له مأخذه الصحيح من الأوراق ، مارسته محكمة الموضوع بما لها من سلطة فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة المطروحة عليها بما فيها أعمال الحبير المنتدب والأخذ بتقريره مادامت قد رأت فيه ما يكفي لجلاء وجه الحق في الدعوى ، وكان لا يقبل من الطاعن القول بانقضاء حق المطعون ضده الأول في الإنتفاع قبل إبرامه عقد الإيجار إستناداً إلى محضر الشكوى الإداري والحكم المشار إليهما ظالماً كان الثابت أنه قام بسحب هذين المستنديين من أوراق الدعوى ولم يقدمهما في الطعن مما يكون نعيه بذلك عارياً عن دليله . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رتب قضاء « على أن عقد

إيجار أرض النزاع قد صدر صحيحاً عن يملكه فيسرى بعد إنتضاء حق الإنتفاع في مواجهة الطاعن المالك بهذه الأرض إعمالاً لحكم الامتداد القانون لإيجار الأرض الزراعية الواردة في قانون الإصلاح الزراعى ، وأنه لا يصح من الأخير التحدى بعدم نفاذ عقد الإيجار فى حقه إستناداً لما يقضى به نص المادة ٥٦٠ من القانون المدنى من أن عقد الإيجار الصادر من صاحب حق الانتفاع ينقضى بانقضاء حقه إذا لم يحزه مالك الرقبة ، بعد إذ أصبح هذا النهى معطلاً فى شأن عقود إيجار الأراضى الزراعية إعمالاً لأحكام قانون الإصلاح الزراعى فمن ثم فإن الحكم المطعون فيه وقد إلتزم هذا النظر فى قضائه يكون قد أصاب صحيح القانون ، فيغدو النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسييب ، وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك فى دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن إنتفاع المطعون ضدها بأرض النزاع لمدة ثمانية عشر عاماً دون أداء الربيع أو الأجرة المستحقة له عنها يعد إخلالاً منهما بالتزاماتهما الجهورية قبله يجيز له طلب فسخ عقد الإيجار المحرر بينهما وطردهما ، ومع ذلك لم يتناول الحكم المطعون فيه هذا الدفاع الجهورى بالرد مما يعيبه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك بأنه لما كان الثابت أن الطاعن قد أقام دعواه بطلب طرد المطعون ضدها من أرض النزاع للفضب لقيام أولهما بتأجيرها بعد انتهاء حقه فى الإنتفاع بها إلى الثانى الذى يضع يده عليها ،

وكان طلبه فسخ عقد الإيجار المبرم بين المطعون ضدهما لعدم وفائهما بأجرة هذه الأرض إليه قد أبدى منه الأول مرة أمام المحكمة الإستئناف ، وهو يقاير طلبه الأصلي في الدعوى موضوعاً وسبباً . فلا يقبل منه إبداء طلب فسخ العقد أمام تلك المحكمة باعتباره من الطلبات الجديدة طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات ، وبالتالي فلا عليها إن هي لم تعر هذا الطلب إلتفاتاً لأنه لا يعد بهذه المثابة من قبيل الدفاع الجوهرى الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه ، ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس .

ولما تقدم بتعين رفض الطعن .

////////////////////

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٩٠

برنامج السيد المستشار / دويش عبد المجيد وعضوية السادة المستشارين / محمد عبد
المنعم حافظ ، د . رفعت عبد المجيد ، نائب رئيس المحكمة ، محمد خيرى الجندى
ومحمد شافى .



الطعن رقم ١٠٤٧ لسنة ٥٨ القضائية :

تقادم « تقادم مسقط . وقف التقادم » . دعوى « دعوى التعويض » .
تعويض حكم . مسؤولية .

تقادم دعوى التعويض الناشئة عن جريمة . وقف سريانه طوال مدة المحاكمة الجنائية . على
ذلك . عودة سريانه من تاريخ انقضاء الدعوى الجنائية بصدر حكم بات أو بصيرورة الحكم
الصادر فيها باتاً أو بأى سبب آخر من أسباب الإنقضاء .

//////////

المقرر فى قضاء هذ المحكمة أن مؤدى أحكام المادتين ١٧٢ ، ٢٨٢ من القانون
المدنى أنه إذا كان العمل غير المشروع يشكل جريمة بما يستتبع قيام الدعوى
الجنائية إلى جانب دعوى التعويض المدنية فان الدعوى المدنية لا تسقط إلا
بسقوط الدعوى الجنائية ، فإذا انفصلت الدعويان بأن إختار المضرور الطريق
الجائى للمطالبة بتعويض الضرر الناشئ . عن الجريمة فإن سريان التقادم بالنسبة
له يقف مابقى الحق فى رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائماً
ويظل الوقف سارياً حتى تنقضى الدعوى الجنائية ، وهذا الانقضاء

يكون يصدر حكم بات فيها من محكمة النقض أو بصيوره الحكم الصادر فيها باتاً بفوات ميعاد الطعن فيه أو بسبب آخر من أسباب الانقضاء ومن تاريخ هذا الانقضاء يعود . تقادم دعوى التعويض إلى السريان ذلك أن بقاء الحق في ربع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائما يعد في معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدني مانعاً يتعذر معه على المضرور المطالبة بحقه في التعويض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر المرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - وبالقدر اللازم للفصل في الطعن - تتحصل في أن الطاعنتين أقامتا الدعوى رقم ٤١٦٩ لسنة ١٩٨١ أمام محكمة الجيزة الابتدائية على المطعون ضدهما وآخر غير مختصم في الطعن بطلب الزامهم متضامين بأن يؤدوا إليهما مبلغ خمسين ألف جنيه على سند من القول أن تابع المطعون ضده الأول تسبب بخرطه أثناء قيادته سياره رقم ٦٤٢٢ هيئة النقل العام بالقاهرة في قتل مورثهما وقد ضبط عن الواقعة المحضر رقم ٢٣١ لسنة ٩٧٦ جنح قسم الجيزة قضى فيه ابتدائياً بإدانة هذا التابع ولما استأنف الحكم قضت محكمة الجنح المستأنفة ببرائه بتاريخ ١٣ من مايو سنة ١٩٧٨ ولم تطعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ، وإذ كان المطعون ضده الأول حارساً للسيارة التي تسببت في وقوع الحادث وكانت هذه السيارة مؤمناً عليها

لدى الشركة المطعون ضدها الثانية فإنهما يكونا مسئولين عن تعويض ما حاق بهما من ضرر نتيجة موت مورثهما ولذا فقد أقامتا الدعوى ليحكم لهما بهذا التعويض . ويتاريخ ١٣ من مارس ١٩٨٦ قضت محكمة أول درجة بسقوط حق الطاعنين فى إقامة الدعوى بالتقادم . إستأنفت الطاعنتان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٠١٧ لسنة ١٠٣ قضائية لدى محكمة استئناف القاهرة . وفى ٦ من يناير سنة ١٩٨٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنن الطاعنتان فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى الطاعنتان به على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه . وفى بيات ذلك تقولان أن الحكم إذ قضى بتأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة القاضى بسقوط حقهما فى رفع الدعوى بالتقادم محتسباً سريان هذا التقادم من تاريخ صدور الحكم النهائى من محكمة الجناح المستأنفة ببراءة تابع المطعون ضده الأول فى ١٣/٥/١٩٧٨ رغم قسكها بأن سريان تقادم الدعوى المدنية يظل موقوفاً حتى تاريخ صيرورة هذا الحكم باتاً بفوات ميعاد الطعن بطريق النقض فيه الأمر الذى يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك بأن - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن مؤدى أحكام المادتين ١٧٢ ، ٣٨٢ من القانون المدنى أنه إذا كان العمل غير المشروع بشكل جريمة بما يستتبع قيام الدعوى الجنائية إلى جانب دعوى التعويض المدنية فإن الدعوى المدنية لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية ، فإذا انفصلت الدعويان بأن إختار المضرور الطريق المدنى دون الطريق الجنائى

للمطالبة بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة فإن سريان التقادم بالنسبة له يقف مابقى الحق في رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائما ، ويظل الوقف سارياً حتى تنقضى الدعوى الجنائية ، وهذا الانتقضاء يكون بصور حكم بات فيها من محكمة النقض أو بضرورة الحكم الصادر فيها باتاً بفوات ميعاد الطعن فيه ، أو بسبب آخر من أسباب الانتقضاء ومن تاريخ هذا الانتقضاء يعود تقادم دعوى التعويض إلى السريان ذلك أن بقاء الحق في رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائماً يعد في معنى المادة ١/٢٨٢ من القانون المدني مانعاً يتعذر معه على المضرور المطالبة بحقه في التعويض ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة الجيزة للجنح المستأنفة قضت في الإستئناف المرفوع من تابع المطعون ضده الأول ببراءته بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٧٨ وكان الأمر يتطلب حتى يصبح هذا القضاء باتاً والذي يعود منه سريان تقادم دعوى التعويض المدنية فوات ميعاد الطعن بالنقض فيه من النيابة وهو أربعون يوماً من تاريخ الحكم الحضورى وفقاً لما تقتضيه المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وإذ كانت الفترة التي بدأت منذ تاريخ السير في الدعوى الجنائية قبل تابع المطعون ضده الأول وحتى فوات ميعاد الطعن بالنقض في الحكم النهائي الصادر فيها غير محتسبة في تقادم حق الطاعتين في المطالبة بالتعويض الذي رفعت به الدعوى الراهنة ، وكانت الطاعتان قد أقامتا الدعوى بطلب هذا التعويض في ١٩٨١/٦/٢٢ فإن الحكم المطعون فيه وقد احتسب ميعاد سقوط حقهما في رفع تلك الدعوى من تاريخ الحكم النهائي الصادر في ١٣ مايو ١٩٧٨ ودون أن يعرض لبحث مدة التقادم السابقة وتلك اللاحقة على الفترة التي أوقف فيها التقادم خلال إجراءات السير في الدعوى الجنائية وحتى صدور حكم بات فيها يكون فضلاً عن مخالفته القانون قد أخطأ في تطبيقه وشابه القصور في التسبب مما يوجب نقضه لهذا السبب .

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد رافت خاجي نائب رئيس المحكمة وعضوة السادة
المستشارين / عبد الحميد سليمان نائب رئيس المحكمة ، محمد وليد الجارحي ، محمد
محمد طيطه وشكري جمعه حسين .

٨٨

الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) حكم « الطعن فيه » « الأحكام غير الجائز الطعن فيها » .
استئناف .

الأحكام الصادرة قبل الحكم المنهى للخصومه كذب . عدم جواز الطعن عليها استقلا .
الاستثناء . حالاته . م ٢١٢ مرافعات .

(٢) دعوى « تقدير قيمتها » . حكم « الطعن فيه » « الأحكام غير
الجائز الطعن فيها » . استئناف .

تضمن الدعوى طلبات متعددة مع اتحاد السبب فيها . تقدير قيمتها بقيمة الطلبات
جملة م ٢٨ مرافعات . الحكم في أحد هذه الطلبات قبل الآخر . غير منه للخصومه كلها .

عدم جواز الطعن فيه استقلا إلا في الأحوال الاستثنائية الواردة في المادة ٢١٢
مرافعات .

(٣) الدعوى بطلب استكمال بناء العين المؤجرة وتسليمها وتعويض الاضرار الناجمة
عن عدم تنفيذ العقد .

اعتبارها جميعا ناشئة عن سبب قانوني واحد هو عقد الايجار . عدم جواز انضغن على
استقلال في الحكم برفض طلب التسليم قبل صدور احكمه الختامى المنهى للخصومه كلها
بالتفصل في طلب التعويض .

١ - مفاد نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قف ، هذه المحكمة أن المشرع وضع قاعدة عامه تقضى بعده جواز الطعن استقلالا فى الاحكام الصادره أثناء سير الخصومه قبل الحكم الختامى المنهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتيه والمستعجله والصادره بوقف الدعوى ، وكذلك الأحكام التى تصدرفى شق من الموضوع متى كانت قابله للتنفيذ الجبرى ورائد المشرع فى ذلك هو الرغبة فى منع تقطع أوصال القضية الواحده وتوزيعها بين مختلف المحاكم .

٢ - إذ كان المقرر وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٨ من قانون المرافعات أنه إذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة ناشئه عن سبب قانون واحد فتقدر قيمتها باعتبار الطلبات جمله ، وكان مؤدى ذلك أنه ينشأ عن تعدد الطلبات مع اتخاذ السبب فيها قيام وحده الخصومه فى الدعوى تشمل الطلبات جميعها من شأنها دمجها وعدم استقلال أحدها عن الأخرى ومن ثم يكون الحكم فى أحد هذه الطلبات قبل الآخر صادرا أثناء سير الخصومه غير منه لها كلها فلا يجوز الطعن فيه على استقلال قبل صدور الحكم الختامى المنهى لها إلا فى الأحوال الاستثنائية المبينه فى المادة سالفة البيان .

٣ - إذ كان البين من صحيفه الدعوى أنها تضمنت طلبه استكمال بناء العين - المؤجره وتسليمها والتعويض عن الاضرار الناتجه عن عدم تنفيذ العقد ، وكانت هذه الطلبات ناشئه عن سبب قانونى واحد هو عقد الإيجار المؤرخ / / فمن ثم يترتب على وحده السبب فى هذه الطلبات المتعدده قيام وحده فيها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم ينه - الخصومه بالنسبة لطلب التعويض فإن الطعن على استقلال فى الحكم الصادر برفض التسليم قبل صدور الحكم الختامى المنهى للخصومه كلها يكون غير جائز .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعه وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون ضدهم الدعوى رقم ٣٩١٠ لسنة ١٩٨١ مدنى أمام محكمة المنصورة الابتدائية بطلب الحكم أولا - بصفه مستعجله بالأذن له باستكمال الأعمال الناقصة واللازمه لانمام المبنى موضوع عقد الإيجار حتى يكون صالحاً للاحتفاع به وعلى نفقه المطعون ضدهما الأول والثانى مع ندب خبير هندسى لاثبات حالة العقار وتقدير قيمة الأعمال الناقصة ثانيا : بالزام المطعون ضدهما الأول والثانى بتسليمه العين المؤجرة والرنس الهندسى الخاص بالمبنى والزامهما بدفع غرامه تهديديه مائه جنيه عن كل يوم تأخير ، ثالثا : إلزامهما بأن يدفعوا له بالتضامن مبلغ مائه الف جنيه على سبيل التعويض المؤقت عما لحقه من إضرار وقال بيانا لها أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٨٠/١٢/٢٠ استأجر من المطعون ضدهما الأول والثانى المحل والشقة المين بالعقد والصحيفه وإذ لم يستكملا البناء أقام الدعوى . حكمت المحكمة برفضها ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٢٩ لسنة ٣٤ ق المنصورة وبتاريخ ١٩٨٣/١/٢٤ قضت المحكمة أولا : بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلب التسليم وبعدم اختصاص محكمة أول درجة نوعياً بنظر الطلب المستعجل ثانياً : إحالة طلب التعويض إلى التحقيق ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكره

دفعت فيها بعدم جواز الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة - في غرفه مشورة - حددت جلسة لنظره فيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة أن الحكم المطعون فيه غير منه للخصومة كلها فيكون الطعن عليه غير جائز .

وحيث إن الدفع سديد ، ذلك أن مفاده نص المادة ۲۱۲ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المشرع وضع قاعده عامه تقضى بعدم جواز الطعن استقلالا في الأحكام الصادره أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتيه والمستعجله والصادره بوقف الدعوى ، وكذلك الأحكام التى تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابله للتنفيذ الجبرى ورائد المشرع فى ذلك هو الرغبه فى منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم ، ولما كان المقرر وفقا لنص الفقرة الأولى من المادة ۲۸ من قانون المرافعات إنه إذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة ناشئة عن سبب قانونى واحد فتقدر قيمتها باعتبار الطلبات جملة ، وكان مؤدى ذلك أنه ينشأ عن تعدد الطلبات مع إتخاذ السبب فيها قيام وحده الخصومة فى الدعوى تشمل الطلبات جميعها من شأنها دمجها وعدم استقلال احدها عن الأخرى ومن ثم يكون الحكم فى احد هذه الطلبات قبل الآخر صادرا أثناء سير الخصومة غير منه لها كلها فلا يجوز الطعن فيه على استقلال قبل صدور الحكم الختامي المنهى لها إلا فى الأحوال الاستثنائية المبينه فى المادة سالفة البيان متى كان ذلك وكان البين من صحيفة الدعوى أنها تضمنت طلب استكمال بناء العين المزجره وتسليمها والتعويض عن الاضرار الناتجه عن عدم تنفيذ العقد وكانت هذه الطلبات كلها ناشئه عن سبب قانونى واحد هو عقد الإيجار المؤرخ ۱۹۸۰/۱۲/۲۰ فمن ثم يترتب على وحدة

السبب في هذه الطلبات المتعدد قيام وحدة فيها ، واذا كان الحكم المطعون فيه لم ينفه الخصومة بالنسبة لطلب التعريض فان الطعن على استقلال في الحكم الصادر برفض طلب التسليم قبل صدور الحكم الختامي المنهى للخصومة كلها يكون غير جائز .

////////////////

جلسة ١٨ من فبرايو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة وعضوية الصادة
المستشارين / محمد فتحى الجعوفى نائب رئيس المحكمة ، محمود رضا الخضيرى ،
ابراهيم الطويلة و عبد الناصر السباعى

٨٩

الطعن رقم ٣٤٥٩ لسنة ١٥٨ القضائية :-

١- اختصاص « اختصاص ولائى » . قرار ادارى . تعويض .

اختصاص القضاء العادى بالفصل فى كافة المنازعات مالم تكن اداريه أو يختص
بالفصل فيها استثناء جهة أخرى . اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل فى طلبات
التعويض . مناطه . كون الطلبات مرفوعة بصفة اصلية أو تبعية عن قرار ادارى مما نص
عليه فى م ١٠ البنود التسعة الاولى وكذا البند ١٤ من ق المجلس . دعاوى التعويض عن
الاعمال المادية والافعال الضاره التى تأتىها الجهة الادارية اختصاص المحاكم العادية بها دون
محاكم مجلس الدولة .

طلب التعويض عن الأضرار التى لحقت المطعون عليه من جراء التعذيب فترة إعتقاله
واتلاف منقولاته ومضاعفته ونهب أمواله . تعويض عن افعال مادية ضارة غير مشروعه لا
تتعلق بقرار إدارى . إختصاص المحاكم العادية وحدها بالتعويض عنه .

۲- محکمۃ الموضوع ، فی الضیف ، . التعویض .

تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ماداء تقديرها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة . مثال .

۱- المقرر فی قضاء هذه المحكمة أن مؤدى نصوص المادتين ۱۵ ، ۱۷ من قانون السلطة القضائية رقم ۴۶ لسنة ۱۹۷۲ والمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ۴۷ لسنة ۱۹۷۲ - أن القضاء العادى هو صاحب الولاية العامة للقضاء فيختص بالفصل فى كافة المنازعات - أيا كان نوعها وأيا كان أطرافها - ما لم تكن إدارية أو يكون الاختصاص بالفصل فيها مقرراً - استثناء - بنص خاص لجهة أخرى وأن اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل فى طلبات التعويض رهن بأن تكون هذه الطلبات مرفوعة بصفة أصلية أو تبعية عن قرار إدارى بما نص عليه فى البنود التسعة الأولى من المادة العاشرة من قانون هذا المجلس ، أو تعد من سائر المنازعات الادارية فى تطبيق البند الرابع عشر من هذه المادة ، اما دعاوى التعويض عن الاعمال المادية والافعال الضارة التى تأتىها الجهة الادارية فانها لا تدخل فى الاختصاص الولائى لمحاكم مجلس الدولة ويكون الاختصاص بالفصل فيها منعقدا للمحاكم العادية وحدها . لما كان ذلك وكان الواقع الثابت فى الدعوى أن المطعون عليه أقامها بطلب تعويضة عن الاضرار التى لحقت من جراء تعذيب تابعى الطاعنين له اثنا وطوال فترة اعتقاله واتلافهم بضاعته ومنقولاته ونهبهم أمواله وهى افعال مادية ضارة وغير مشروعة لا تتعلق بقرار إدارى وتكون الخطأ الذى ينسب المطعون عليه لتابعى الطاعنين فتكون المحاكم العادية وحدها هى المختصة بالفصل فى الدعوى .

٢- المقرر أن تقدير توافر رابطة انسيبة بين الخطأ والضرر او عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغاً مستنداً إلى ادلة مقبولة ولها اصلها في الأوراق .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل في أن المطعون عليه أقام ضد الطاعنين ادعوى رقم ٨١٢ سنة ١٩٨٥ مدنى شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بالزامهم متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ٥٠٠٠ جنية وقال بيانا لذلك أنه في يناير سنة ١٩٥٥ اقتحم تابعوهم مسكنه ليلا وأنها لوا عليه ضرباً وسباً والتفوا وسرقوا بضائع متجره ومنقولات مسكنه واقتادوه إلى مقر الشرطة ومنه إلى انسجن الحربي معتقلا حيث :
أقصى أنواع التعذيب وظل في المعتقل حتي أفرج عنه في شهر أبريل سنة ١٩٥٦ ثم أعيد اعتقاله في ١٩٦٥/٨/٢٢ وتكرر تعذيبه وإستمر معتقلا إلى أن أفرج عنه بتاريخ ١٩٧١/٨/٢٦ وإذ اصابته . من جراء ذلك الاعتداء اضرار مادية وأدبية يقدر التعويض الجازر لها بالمبلغ المطالب به فقد أقام الدعوى . دفع الطاعنون بعدم إختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى . وتاريخ
حكمت المحكمة برفض الدعوى . إستأنف المطعون عليه هذا الحكم

لدي محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٨٣ سنة ١٠٠٤ ق وبتاريخ ١٩٨٧/٥/٦
أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد أن استمعت إلى شاهدي المظعون
عليه حكمت بتاريخ ١٩٨٨/٦/٨ بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعنين بأن
يؤدوا - بالتضامن فيما بينهم - للمظعون عليه مبلغ ١٥٠٠٠ . طعن الطاعنون
فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض
الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة قرأت أنه جدير بالنظر
وحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن اقيم على سببين ينعى انطاعنون بالوجه الأول من السبب
الأول منهما - على الحكم انطعون فيه - مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى
بيان ذلك يقولون أن القرار الصادر بإعتقال المظعون عليه هو قرار إدارى لا
يجوز لمحاكم القضاء العادى التعويض عن الأضرار الناشئة عنه لدخول ذلك فى
الاختصاص الولاى لجهة القضاء الادارى دون غيرها ، وإذ خالف الحكم المظعون
فيه هذا النظر وقضى بتعويض للمظعون عليه يكون قد فصل فى نزاع يخرج عن
الاختصاص الولاى للمحاكم العادية بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود - ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن
مؤدى نصوص المادتين ١٥ ، ١٧ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ -
والمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - أن القضاء
العادى هو صاحب الولاية العامة للقضاء فيختص بالفصل فى كافة المنازعات -
أيا كان نوعها وأيا كان أطرافها - مالم تكن إدارية أو يكون الاختصاص بالفصل
فيها مقررأ - استثناء - بنص خاص لجهة أخرى ، وأن اختصاص محاكم مجلس
الدولة بالفصل فى طلبات التعويض رهن بأن تكون هذه الطلبات

أصلية أو تبعية عن قرار إدارى مما نص عليه فى البنود التسعة الأولى من المادة العاشرة من قانون هذا المجلس ، أو تعد من سائر المنازعات الإدارية فى تطبيق البند الرابع عشر من هذه المادة ، أما دعاوى ائتمويعض عن الاعمال العادية والافعال الضارة التى تأتيتها الجهة الادارية فإنها لا تدخل فى الاختصاص الولاى لمحاكم مجلس الدولة ويكون الإختصاص بالفصل فيها معقوداً للمحاكم العادية وحدها ، لما كان ذلك وكان الواقع الثابت فى الدعوى أن المظعون عليه أقامها بطلب تعويعضه عن الاضرار التى لحقت به من جراء تعذيب تابعى الطاعنين له اثناء وطوال فترة اعتقاله واتلاقهم بضاعته ومنقولاته ونهبهم أمواله وهى أفعال مادية ضارة وغير مشروعة لاتعلق بقرار إدارى وتكون الخطأ الذى ينسب المظعون عليه لتابعى الطاعنين فتكون المحاكم العادية وحدها هى المختصة بالفصل فى الدعوى ، وإذ - انتمز الحكم المظعون فيه هذا انظر يكون قد وافق صحيح القانون ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالوجه الثانى من السبب الاول وبالسبب الثانى - على الحكم المظعون فيه - الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب اذ أدخل فى عناصر الضرر التى قضى بالتعويض عنها ضياع - رأس مال المظعون عليه وفقدانه تجارته وحرمانه من ايرادها وفقدان مسكنه - باعتبار أنها ناشئة عن أفعال تابعيهم غير أمشروعة ونتيجة طبيعة لها فى حين أنها من آثار الاعتقال فى حد ذاته وليست نتيجة اعمال التعذيب المسندة إليهم فيختص القضاء الادارى دون غيره بالتعويض عنها هذا إلى أن الحكم لم يورده أمشياً تحمل قضاءه بالتعويض عن هذه الاضرار - باعتباره تعويضاً عن الاعتقال - بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله - ذلك أن المقرر أن تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر "أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها فى الأوراق . وكان الخطأ الذى نسبته المطعون عليه إلى تابعى الطاعنين وأقام دعواه بالمطالبة بالتعويض عنه لا يتعلق بالإعتقال وإنما يتمثل - وعلى نحو ما سلف بيانه فى الرد على وجه النعى السابق - فى تعذيبه عليه وتعذيبه بمختلف صنوف وادوات التعذيب واتلافهم بعض بضائع متجره - ومنقولات مسكنه ونهبهم بعضا آخر منهما ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضا « بالتعويض على قوله أن المستأنف (المطعون عليه) قد لاقى على ايدى تابعى المستأنف ضدهم (الطاعنين) كل ألوان ألوان وشتى صنوف التعذيب والتى من مؤداها اذلال كرامته وأدميته وامتهنت حرمان حقوقه الشخصية والعامة وأحقته فى سلامة جسمه ، وأذا قوه ألوان الضرب والتعذيب والاهانة والمهانة بما يقوم معه فى حق تابعى بالمستأنف ضدهم ركن الخطأ فى المسئولية التقصيرية بما يتحقق به من ثم مسئولية المتبوعين المستأنف ضدهم عن تلك الأفعال غير المشروعة وإذ حاق بالمستأنف من جراء تلك الأفعال أضرار مادية وأدبية قتل فى المساس بجسمه وسائر أعضائه والنبل من شرفه واعتباره أهدار كرامته وإنسانيته وما ناله من جراء ذلك من ألوان الحزن والأسى والهم والظلم والألم والإيلام واضاعة رأس ماله وفقدانه لتجارته وحرمانه من إيراداته وكان هذا الضرر هو النتيجة الطبيعية لما اقترفته تابعوا المستأنف ضدهم من أفعال غير مشروعة بما يتعين معه القضا « بالزامهم بأداء التعويض الجابر لتلك الأضرار المادية والأدبية » وإذ يبين من هذه الأسباب السائغة المستندة إلى أصلها الثابت

الأوراق أن الحكم قضى بتهويض المظعون عليه عن الاضرار التى لحقت نتيجة
الافعال المادية غير المشروعة التى ثبت فى حق تابعى الطاعنين اتيانها وبين
العناصر المكونة لهذه الاضرار والتى على أساسها قدر التهويض ووجه أحقية
المضروور فيه ، فإنه يكون صحيحاً ويكون النعمى فى غير محله .

////////////////////

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / وليم رزق بعوض نائب رئيس المحكمة ومضوية الحادة
المستشارين / طه الشريف نائب رئيس المحكمة، أحمد أبو الحاج ،
عبد الصمد عبد العزيز ، عبد الرحمن قكوص .

٩٠

الطعن رقم ١٣٥٥ السنة ٥٨ القضائية : -

(١ ، ٢) حكم « حجية الحكم الجنائي » . مسئولية « المسئولية
الشيئية » « مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه » .

(١) القضاء ببراءة التابع لانتفاء الخطأ من جانبه . لا يمنع المحكمة من الزام المتبوع
بالتعويض على اساس المسئولية الشيئية . علة ذلك .

(٢) حجية الحكم الجنائي امام المحكمة المدنية . نطاقها . القضاء ببراءة التابع لانتفاء
الخطأ في جانبه . تطرق الحكم الجنائي إلى بحث خطأ المجنى عليه . تزيد لايحوز حجته أمام
المحكمة المدنية .

=====

١ - إذ كان الثابت من الحكم الصادر في قضية الجنحة رقم ١٢١١
لسنة ١٩٨٣ عسكرية شرطة ان الدعوى أقيمت ضد تابع الطاعن بصفته لأنه
تسبب برعوثته أثناء قيادته سيارة الشرطة في إصابة المطعون ضدها بالإصابة
الموصوفة بالتقرير الطبي وطلبت النيابة العسكرية معاقبته بالمادة ١/٢٤١

قانون العقوبات وقد حكمت المحكمة العسكرية ببراءته مما اسند إليه ، فإن مؤدى ذلك أن المحكمة لم تفصل فى الاساس المشترك بين الدعوى الجنائية والدعوى المدنية الحالية لأن قوام الأولى خطأ جتانى واجب الاتيان ومنسوب إلى التابع فى حين أن قوام الثانية خطأ مفترض فى حق الطاعن بصفته باعتباره حارسا للسيارة ، فمستوليته تتحقق ولو لم يقع منه أى خطأ لأنها مسئولية ناشئة عن الشيء ذاته وليست ناشئة عن خطأ شخصى .

٢ - إذ كانت حجية الحكم الجنائى أمام المحاكم المدنية مقصورة على منطوق الحكم الصادرة بالادانته أو بالبراءة وعلى أسبابه المؤدية إليه بالنسبة لما كان موضوع المحاكمة ودون ان تعلق الحجية الأسباب التى لم تكن ضرورية للحكم بهذه البراءة أو تلك الادانة ، ولما كان يبين من الحكم الجنائى سالف الذكر انه وقد قضى ببراءة المتهم من تهمة الإصابة الخطأ لانتفاء الخطأ فى جانبه فذلك حسبه ويكون ما تطرق اليه عن خطأ المجنى عليها - المطعون ضدها - تزيذاً لم يكن ضرورياً لقضائه وبالتالي فلا حجية له أمام المحاكم المدنية .

الهدية

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ١٠٥٤٣ لسنة ١٩٨٤ مدنى

كلية جنوب القاهرة ضد الطاعن بصفته يطلب الحكم بإلزامه بأن يؤدي لها مبلغ ٢٠٠٠ على سبيل التعويض وقالت بيانا لها أن تابع الطاعن تسبب بخطئه أثناء قيادته السيارة في إصابتها وتحرر عن ذلك المحضر رقم ١٣١١ لسنة ١٩٨٢ جنح عسكرية وقضى فيها ببراءته . وإذا أصابها أضرارا مادية وأدبية من جزاء إصابتها فقد أقامت الدعوى بالطلبات السالفة . قضت المحكمة بإلزام الطاعن بصفته بأن يدفع للمطعون ضدها مبلغ ٣٥٠٠ استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٨٥٠٧ لسنة ١٠٣ ق القاهرة كما استأنفته المطعون ضدها بالإستئناف رقم ٩٠٢٥ لسنة ١٠٣ ق القاهرة . ويتاريخ ١٩٨٨/٦/١٦ قضت المحكمة في الاستئناف الأول برفضه وفي الاستئناف الثاني بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بصفته بأن يؤدي للمطعون ضدها مبلغ ٥٠٠٠ جنيه طعن الطاعن بصفته في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن بصفته على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت في الأوراق والقصور في التسييب وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجتيها بانقطاع رابطة السببية بين خطأ السيارة قيادة تابعه وبين الضرر الذي أصاب المطعون ضدها بسبب خطئها الذي أدى إلى الحادث إلا أن محكمة الموضوع التفتت عن هذا الدفاع ولم تتناوله بالرد مما يعيب الحكم المطعون فيه بمخالفه الثابت في الأوراق والقصور في التسييب .

وحيث إن هذا النعى مردود . ذلك إنه لما كان الثابت من الحكم الصادر في قضية الجنحة رقم ١٢١١ لسنة ١٩٨٣ عسكرية شرطة أن الدعوى أقيمت ضد تابع الطاعن بصفته لانه تسبب برعونه أثناء قيادته سيارة الشرطة في إصابه

المطعون ضدها بالإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى وطلبت النيابة العسكرية معاقبته بالمادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات وقد حكمت المحكمة العسكرية ببراءته مما أسند إليه ، فإن مؤدى ذلك أن المحكمة لم تفصل فى الأساس المشترك بين الدعوى الجنائية والدعوى المدنية الحالية لأن قوام الأولى خطأ جنائى واجب الإثبات ومنسوب إلى التابع فى حين أن قوام الثانية خطأ مفترض فى حق الطاعن بصفته باعتباره حارساً للسيارة ، فمسئوليته تتحقق ولو لم يقع منه أى خطأ لأنها مسئولية ناشئة عن الشيء ذاته وليست ناشئة عن خطأ شخصى ، إذ كان ذلك وكانت حجية الحكم الجنائى أمام المحاكم المدنية مقصورة على منطوق الحكم الصادر بالإدانة أو بالبراءة وعلى أسبابه المؤدية إليه بالنسبة لما كان موضع المحاكمة ودون أن تلحق الحجية الأسباب التى لم تكن ضرورية للحكم بهذه البراءة أو تلك الإدانة ، ولما كان يبين من الحكم الجنائى سالف الذكر أنه وقد قضى ببراءة المتهم من تهمة الإصابة الخطأ لانتفاء الخطأ فى جانبه فذلك حسبه ويكون ما تطرق إليه عن خطأ المجنى عليها - المطعون ضدها - تزيدهم لم يكن ضرورياً لقضائه وبالتالي فلا حجية له أمام المحاكم المدنية ، وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر مؤيداً ما انتهى إليه الحكم الابتدائى من نفي قيام السبب الأجنبى ولم يعتد بحجية الحكم الجنائى فى نفي مسئولية الطاعن بصفته المفترضة طبقاً للمادة ١٧٨ من القانون المدنى - والتى عجز عن رفعها عنه بعدم تقديمه الدليل على إثبات خطأ المطعون ضدها - وانتهى إلى قيامها للأسباب الصحيحة التى أوردها فإن النعى عليه بهذا السبب يكون فى غير محله .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / حسين علي حسين ، ويون فهميم نائب رئيس المحكمة وعزت عمران و محمد
اسماعيل غزالى .

٩١

الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٥٤ القضائية :

(١) إيجار « إيجار الأماكن » « إثبات عقد الإيجار » .

للمستأجر إثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الاثبات . م ٣/٢٤ ن
٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

(٢ ، ٣) إيجار « إيجار الأماكن » « التأجير المفروش » .

(٢) الأماكن المؤجرة مفروشة . عدم خضوعها لأحكام قانون إيجار الأماكن فيما يتعلق
بتحديد الأجرة وامتداد عقد الإيجار . شرطه . ألا يكون التأجير صورياً .

(٣) اعتبار المكان المؤجر مفروشاً . شرطه . اشتتاله الإجارة فوق منفعة المكان فى
ذاته مفروشات ذات قيمة تبرز تغليب منفعتها على منفعة العين سواء كان المؤجر هو
مالك العين أو مستأجرها الأصلى . للمستأجر اثبات التحايل بكافة طرق الاثبات . .

(٤) إثبات « البينة » . حكم .

إغفال المحكم أقوال شهود الدعوى إيراداً ورداً . قصور .

~~~~~

١ - وفقاً لنص المادة ٣/٢٤ من قانون إيجار الأماكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧  
بجواز للمستأجر اثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق  
الاثبات القانونية .



٢ - لئن كان الأصل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الأماكن المؤجرة مفروشة لا تخضع لأحكام قانون إيجار الأماكن فيما يتعلق بتحديد الأجرة وإمتداد عقد الإيجار ، إلا أن شرط ذلك إلا يكون تأجيرها مفروشة صورياً بقصد التحايل على أحكام القانون المذكور وهي متعلقة بالنظام العام .

٣ - يلزم لاعتبار المكان المؤجر مفروشاً أن يثبت أن الأجرة شملت فوق منفعة المكان في ذاته مفروشات ذات قيمة تبرر تغليب منفعتها على منفعة العين وإلا اعتبرت العين مؤجرة خالية ويسرى عليها أحكام قانون إيجار الأماكن ويستوى في ذلك أن يكون المؤجر هو مالك العين أو كان هو المستأجر الأصلي وأجر المكان المؤجر له من باطنه إلى الغير مفروشاً ، ويجوز للمستأجر اثبات التحايل على تلك الأحكام بكافة طرق الإثبات .

٤ - لما كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لاقوال شهود الدعوى إيراداً ورداً واغفل بحث دلالة أقوال شاهدي الطاعن ، ولو أنه عنى ببحتها لجاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى ، ومن ثم فانه يكون مشوباً بالقصور في التسبيب .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضده الأول الدعوى رقم ٥١٦٧ سنة ١٩٨٠ أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية طالباً الحكم بشهوت انعلاقة



الإيجارية بينهما عن شقة النزاع لقاء أجره شهرية قدرها ٢٥ جنيه ، وقال بيانا لدعواه أنه استأجر من المطعون ضده الأول هذه الشقة بكامل حجراتها خالية واضطر لتوقيع ورقة على بياض ، وخشية أن يقوم المجر له بملاء هذه الورقة ببيانات على خلاف ما اتفق عليه بينهما ، فقد أقام الدعوى ، كما أقام المطعون ضده الأول على الطاعن الدعوى رقم ٦٧٦٨ سنة ١٩٨٠ أمام ذات المحكمة طالباً الحكم بطرده من الحجرتين الكائنتين بشقة النزاع وتسليمهما له بكامل منقولاتهما ، وقال شرحاً لدعواه إنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٨٠/٢/١ استأجر منه الطاعن حجرتين مفروشتين من شقة النزاع المكونة من أربعة حجرات وإذا قام الطاعن بوضع يده على الحجرتين الآخرين دون سند فقد أقام دعواه ويعد أن أمرت المحكمة بضم الدعويين ، ادعى الطاعن بتزوير عقد الإيجار المؤرخ ١٩٨٠/٢/١ ، وبتاريخ ١٩٨٢/١/٣١ قضت المحكمة بقبول شواهد التزوير شكلاً وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن إستنجاره عين النزاع خالية وأنه وقع على عقد الإيجار قبل ملاء بياناته ، ويعد سماع شهود الطرفين قضت بتاريخ ١٩٨٣/١/٣٠ يصدر به عقد الإيجار المؤرخ ١٩٨٠/٢/١ بثبوت العلاقة الإيجارية بين الطرفين عن شقة النزاع خالية لقاء أجره قدرها ٢٥ شهرياً ، ويرفض دعوى المطعون ضده الأول ، استأنف الأخير هذا الحكم بالإستئناف رقم ١١٩ لسنة ٣٩ ق الاسكندرية وفيه طلب المطعون ضده الثاني التدخل منضماً للأول في طلباته ، وبتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٧ حكمت المحكمة برفض طلب التدخل وبإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول إدعاء الطاعن بالتزوير وبرفض دعواه وطرده من الحجرتين الكائنتين بالشقة محل النزاع وتسليمهما للمطعون ضده الأول ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأته أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة وأبها .



وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك بقول أن المحكمة لم تعرض في أسبابه لدلالة ما شهد به بجلسته التحقيق من أنه كان يستأجر الشقة محل النزاع باعتبارها غير مفروشة الأمر الذي يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه وفقاً لنص المادة ٣/٢٤ من قانون إيجار الأماكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يجوز للمستأجر إثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الإثبات القانونية ، ولئن كان الأصل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الأماكن المؤجرة مفروشة لا تخضع لأحكام قانون إيجار الأماكن فيما يتعلق بتحديد الأجرة وامتداد عقد الإيجار ، إلا أن شرط ذلك ألا يكون تأجيرها مفروشة صوريا بقصد التحايل على أحكام القانون المذكور وهي متعلقة بالنظام العام ، ويلزم لاعتبار المكان المؤجر مفروشاً أن يثبت أن الأجرة شملت فوق منفعة المكان في ذاته مفروشات ذات قيمة تبرر تغليب منفعتها على منفعة العين وإلا أعتبرت العين مؤجرة خالية ويسرى عليها أحكام قانون إيجار الأماكن ويستوى في ذلك أن يكون المؤجر هو مالك العين أو كان هو المستأجر الأصلي واجر المكان المؤجر له من باطنه إلى الغير مفروشاً ، ويجوز للمستأجر إثبات التحايل على تلك الأحكام بكافة طرق الإثبات ، لما كان ذلك وكان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه يستأجر كامل حجرات الشقة محل النزاع خالية وليست مفروشة واستدل على صحة دفاعه بما شهد به شاهده . بجلسته التحقيق إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لأقوال شهود الدعوى إيراداً ورياً وأغفل بحث دلالة أقوال شهود الطاعن ، ولو أنه عنى ببحثها لجاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى ومن ثم فإنه يكون مشوياً بالقصور في التسبيب بما يتعين معه نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .



## جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أمين طومر نائب رئيس المحكمة ومعضوية السادة  
المستشارين / محمد جمال الدين شلقاني نائب رئيس المحكمة ، صلاح محمود عويس ،  
محمد رشاد مبروك والسيد خلف .

٩٢

الطعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٥٥ القضائية :

إيجار « إيجار الأماكـن » « البدك » . تأمين . بيع . محكمة الموضوع  
« سلطتها في تقدير الأدلة » .

بيع المتأجر المتجر أو المصنع المؤجر له . م ٢/٥٩٤ مدني . وجوب تقديم المشتري تأميناً  
كافياً للمؤجر للوفاء بالتزاماته قبله . بضائع المتجر لا تدخل في حساب هذا الضمان الإضافي  
تقدير كفاية الضمان من سلطة قاضي الموضوع . مناطه . أن يكون سائفاً .

////////

مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدني يدل - وعلى  
ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع إستثنى من آثار الشرط المانع  
عن التأجير من الباطن أو من النزول عن الإيجار حالة البيع الاضطراري للمتجر  
أو المصنع المنشأ في العين المؤجرة وأجاز للمحكمة إبقاء الإيجار لمشتري  
المتجر أو المصنع رغم وجود هذا الشرط إذا توافرت شروط أربعة يلزم  
توافرها جميعاً من بينها ألا يلحق المؤجر ضرر محقق من جراء التنازل  
عن الإيجار وأن يقدم المشتري تأميناً كافياً للمؤجر للوفاء بالتزاماته  
كمستأجر سيخلف المستأجر الأصلي في الأنتفاع بالعين المؤجرة يستوى أن  
تكون هذه التأمينات شخصيه أو عينيه . ويتعين في هذا الضمان أن يكون إضافياً  
لا يدخل في حسابه البضائع الموجودة في المتجر أو المصنوعات التي ينتجها



المصنع لإثبات معدده للبيع ولا يستطيع المزجر حبسها أو استعمال حق امتياز المزجر عليها وأن مناط تقدير كفاية الضمان أو عدم كفايته التي يستقل بها قاضى الموضوع أن يكون استخلاصه سائغا له أصله الثابت بالأوراق .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى إرضاءه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٢٣٦٩ سنة ١٩٨٠ مدنى الاسكندرية الابتدائية ضد المطعون عليهم بطلب الحكم باخلائهم من المحل التجارى المبين بالأوراق والتسليم . وقالوا بياناً لها أن المطعون عليه الأول استأجر من مورثهم ذلك المحل بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٤٩/٥/١ وإذ تنازل المطعون عليه المذكور للمطعون عليهما الثانى والثالث بغير إذن كتابى صريح من الطاعنين فقد أقاموا الدعوى بطلبيهما سالفى البيان ، ويتارىخ ١٩٨٣/٦/٢٩ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٤٩١ لسنة ٣٩ ق . فحكمت بتاريخ ١٩٨٥/٢/١٠ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بتنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة قرأت انه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها إلتمزت النيابة رأياها .



وحيث إن لما يتعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور - في التسبب إذ - إلتفت عما تمسكوا به أمام محكمة الموضوع من عدم توافر شروط أعمال المادة ٣/٥٩٤ من القانون المدني على واقعة النزاع وذلك لما أصاب الطاعنين من ضرر محقق من جراء - بيع المتجر يتمثل في تقاعس المطعون عليهما الثاني والثالث عن سداد الأجرة اعتباراً من ١٩٨٠/٣/١ وعدم تقديمهما عليهم تأمينات كافية للوفاء بالتزاماتهما الناشئة عن انتفاعهما بذلك المتجر .

وحيث إن هذا النعي سديد . ذلك ان النص في الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدني على أنه « ومع ذلك إذا كان الأمر خاصاً بإيجار عقار انشئ به مصنع أو متجر واقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بابقاء الإيجار إذا قدم المشتري ضماناً كافياً ولم يلحق المؤجر من ذلك ضرر محقق بدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - علي أن المشرع استثنى من أثر الشرط المانع من التأجير من الباطن أو من النزول عن الإيجار حالة البيع الاضطراري للمتجر والمصنع المنشأ في العين المؤجرة ، وإجاز للمحكمة ابقاء الإيجار لمشتري المتجر أو المصنع رغم وجود هذا الشرط إذا توافرت شروط أربعة يلزم توافرها جميعاً من بينها ألا يلحق المؤجر ضرر محقق من جراء التنازل عن الإيجار وان يقدم المشتري تأميناً كافياً للمؤجر للوفاء بالتزاماته كمستأجر سيخلف المستأجر الأصلي في الانتفاع بالعين المؤجرة ، يستوى ان تكون هذه التأمينات شخصية أو عينية ، ويتعين في هذا الضمان ان يكون إضافياً لا يدخل في حسابه المضاعن الموجودة في المتجر أو المصنوعات التي ينتجها المصنع لانها معدة للبيع ولا يستطيع المؤجر حبسها أو استعمال حق امتياز المؤجر عليها . وان مناط تقدير كفاية الضمان أو عدم كفايته التي يستقل بها قاضي الموضوع ان يكون استخلاصه سائغاً له اصله الثابت بالأوراق . وإذا خالف



الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاؤه برفض الدعوى على ما خلاص إليه من توافق شروط اعمال المادة ٥٩٤/٢ من القانون المدني على واقعة النزاع ملتفتا بذلك عن الرد على ما تمسك به الطاعنون من وقوع ضرر محقق عليهم يتمثل في عدم سداد المطعون عليهم للأجرة اعتبارا من ١/٣/١٩٨٠ في الرد على دفاع الطاعنين بعدم تقديم المطعون عليهم تأمينات كافية للانتفاع بالمحل ملك المطعون عليهما الثاني والثالث بما لا يعجزهما عن الوفاء بأجرة شهرين متتاليين دون ان يستظهر عما إذا كان قد قدما تأمينات شخصية أو عينية تكفى للوفاء بالتزاماتهما كمستأجرين سيخلفان المستأجر الأصلي في الانتفاع بالعين المؤجرة فانه يكون قد عاره قصور في التسبب أدى إلى الخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

//////////



## جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٩٠

برنامجة السيد المستشار محمد أمين طومر نائب رئيس المحكمة ومضوية  
السادة المستشارين / محمد جمال الدين شلقاني نائب رئيس المحكمة ، صلاح محمود  
مويس ، محمد رشاد مبروك والسيد خلف

٩٣

الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ١٥٤ القضائية :-

(١-٣) حكم ، حجبه الحكم الجنائي « عيوب انتدليل » « ما يعد قصوراً » .

قوة الأمر المقض . إيجار « إيجار الأماكن » « التأجير المفروش » .

(١) حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . شرطه . أن يكون قد فصل فصلاً لازماً  
في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين وفي الوصف القانوني لهذا الفعل  
ونسبته إلى فاعله . المادتان ١٠٢ ، ١٠٣ اثبات ١٠٦ ، إجراءات جنائية .

(٢) الأماكن الزجرة مفروشة . اقتضاء مؤجرها مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار غير مؤتم  
أساس ذلك . فصل المحكمة الجنائية في وصف العقد . أثره . عدم جواز بحث هذه المسألة  
من المحكمة المدنية .

(٣) قضاء الحكم المطعون فيه بصوريه وصف عند إيجار النزاع بالمفروش دون استظهار  
شروط أعمال حجبه الحكم الجنائي الصادر بهرابة الطاعنه من تهمة تقاضى مبالغ خارج نطاق  
عقد الإيجار تأسيساً على كون العقد مفروشاً . قصوراً .



« (٤) إيجار » إيجار الأماكن » تحديد الأجرة »

لجان تحديد الأجرة . اختصاصها بتقدير أجرة الأماكن المتنازع للقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .  
حق المالك والمستأجر في الطعن على قراراتها أمام المحكمة الابتدائية المختصة . وقف حجية  
تلك القرارات لحين صيرورتها نهائية باستنفاد طرق الطعن عليها أو فوات مواعيده .

=====

١- المقرر- في قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المادتين ٤٥٦ من قانون  
الإجراءات الجنائية ، ١٠٢ من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن  
الحكم الصادر في الدعوى الجنائية تكون له حجية ملزمة أمام المحكمة المدنية  
فيما فصل فيه فصلا لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين  
الدعويين المدني والجنائي وفي الوصف القانوني للفعل ونسبته إلى فاعله فإن  
فصلت المحكمة الجنائية بحكم بات في هذه المسائل امتنع على المحاكم المدنية  
مخالفة الحكم الجنائي السابق عليه .

٢- الأماكن المؤجرة مفروشه لا تسرى عليها أحكام القوانين الإستثنائية  
المتعلقة بتحديد الأجرة ومن ثم يكون إقتضا - مؤجرها مبالغ خارج نطاق العقد  
أمراً غير مؤتم قانوناً وإنما يكون مؤثماً إذا كان بمناسبة إبرام إيجار مكان خال  
فاذا فصلت المحكمة الجنائية - وهي يصدد الجريمة المشار إليها - في وصف  
العقد وما إذا كان حالياً أم مفروشا فلا يجوز للمحكمة المدنية أن تعيد بحث  
هذه المسألة .

٣- إذ كان الشائب في الدعوى أن الطاعنه تمسكت في دفاعها المبدي  
بمذكرتها المقدمة بجلسته ( - ) أمام محكمة الإستئناف بحجية الحكم الصادر  
في الجنحه رقم ( - ) جنح أول المنصورة واستئنافها رقم ( - ) جنح مستأنف



المنصورة قيساً قضى به من برأتها من تهمة تقاضى مبالغ من المطعون عليه خارج نطاق العقد محل النزاع مؤسلاً قضاءً على أن هذا العقد هو عقد إيجار مفروش واذا قضى الحكم المطعون فيه بصوريه وصف ذلك العقد بالمفروش دون أن يستظهر في أسبابه مدى توافر شروط أعمال حجبة الحكم الجنائي المشار إليه بالنسبة لوصف العقد فإنه يكون قد شابه القصور في التسيب .

٤ - مؤدى المواد ١٢، ١٣، ١٧، ١٨، ١٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧

في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المأجر والمستأجر- أن المشرع إختص بتقدير إيجار الأماكن الخاضعة لأحكامه لجائناً خاصة جعل من سلطتها إجراء هذا التقدير طبقاً للأسس التي وصفها وخول المالك والمستأجر الحق في الطعن في قرارها أمام المحكمة الابتدائية المختصة وتقف حجبه تلك القرارات لحين صيرورتها نهائياً إما باستنفاد طرق الطعن عليها أو فوات مواعيده .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع- على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن- تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٣٥٦٧ لسنة ١٩٧٨ مدني المنصورة الابتدائية ضد الطاعنة بطلب الحكم بتخفيض أجرة العين الزجرة له إلى مبلغ أربعة جنيهاً شهرياً إعتباراً من ٧٦/١١/١ وقال بياناً لذلك أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٦/١١/١ استأجر من الطاعنة حانوتاً يقصد إستعماله ورشة



سكركة وقد استغفلت الطاعنة حاجته لهذا العين فحررت قائمة بأدوات لم يتسلمها وذكرت في العقد - على خلاف الحقيقة - انه مؤجرة مفروشة وإذا حددت لجنة تقدير الإيجارات أجرة العين ببلغ ٤ جنية شهرياً فقد أقام الدعوى بطلبه سالف البيان . بتاريخ ١٦/١١/١٩٨٢ حكمت المحكمة باعتبار الأجرة القانونية للعين محل النزاع ٤.٨٣٢ . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ٦٧١ لسنة ٣٤ ق مدنى لدى محكمة إستئناف المنصورة التى حكمت بتاريخ ٢/٢/١٩٨٤ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة قرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة نظره وفيها التزمت النيابة وأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق . وفى بيان ذلك تقول إنها تمسكت فى دفاعها أن الحكم الصادر فى اللجنة رقم ٥٠٧٣ سنة ١٩٧٨ جنح اول المنصورة وإستئنافها رقم ٩٤٣١ سنة ١٩٧٨ جنح مستأنف المنصورة إذ قضى ببراءتها من تهمة تقاضى مبالغ من المطعون عليه خارج نطاق عقد الإيجار محل النزاع مؤسساً قضاءً على أن هذا العقد هو عقد إيجار مفروش ، يكون قد فصل فصلاً لازماً لقضائه فى حقيقة - العقد ويمتنع لذلك على المحكمة المدنية إعادة بحث هذه المسألة غير أن الحكم المطعون فيه قضى بصورية وصف هذا العقد بالمفروش دون أن يورد هذا الدفاع الجوهري بما يرد عليه . كما أ طرح ما تمسكت به فى دفاعها من انها طعنت على قرار لجنة تقدير الإيجار الذى قدر أجرة العين محل النزاع بمبلغ ٤.٨٣٢ مليم جنية شهرياً بالدعوى رقم ٢٨٢٦ لسنة ٧٨ - المنصورة الابتدائية رغم أنها قدمت صورة رسمية من صحيفة تلك الدعوى ضمن حافظة مستنداتها أمام محكمة اول درجة ، وايد الحكم المستأنف رغم ائتنائه على ذلك القرار الذى لم يصبح نهائياً .



وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مصاد نص المادتين ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية و ١٠٢ من قانون الاثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية تكون له حجية ملزمة أمام المحكمة المدنية فيما فصل فيه فصلا لازما فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين المدنية والجنائية ، وفى الوصف القانونى للفعل ونسبته إلى فاعله فإن فصلت المحكمة الجنائية بحكم بات فى هذه المسائل امتنع على المحاكم المدنية مخالفة الحكم الجنائى السابق عليه . وأن الاماكن المؤجرة مفروشة لا تسرى عليها أحكام القوانين الاستثنائية المتعلقة بتحديد الاجرة . ومن ثم يكون إقتضاء مؤجراها مبالغ خارج نطاق العقد أمراً غير مؤتم قانوناً وإنما يكون مؤثماً إذا كان بمناسبة إبرام عقد إيجار مكان خال، فإذا فصلت المحكمة الجنائية - وهى بصدد الجريمة المشار إليها ، فى وصف العقد وما إذا كان خالياً أم مفروشا فلا يجوز للمحكمة المدنية أن تعيد بحث هذه المسألة . وكان الثابت فى الدعوى أن الطاعنة تمسكت فى دفاعها المبلى بمذكرتها المقدمة لجلسة ١٩٨٩/١/١ أمام محكمة الاستئناف بحجية الحكم الصادر فى الجنحة رقم ٥٠٧٣ لسنة ٧٨ أول المنصورة واستئنافها رقم ٩٤٣١ لسنة ٧٨ جنح مستأنف المنصورة ، فيما قضى به من براءتها من تهمة تقاضى مبالغ من المطعون عليه خارج نطاق العقد محل النزاع مؤسساً قضاءً على أن هذا العقد هو عقد إيجار مفروش وإذ قضى الحكم المطعون فيه بصورية وصف ذلك العقد بأنه مفروش دون أن يستظهر فى أسبابه مدى توافر شروط أعمال حجية الحكم الجنائى المشار إليه بالنسبة لوصف العقد فإنه يكون قد شابه القصور فى التفسير وإذ كان مؤدى المواد ١٢ ، ١٣ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر



~~~~~  
- أن المشرع أختص بتقدير ايجار الماكين الخاضعة لا حكامه لجنا خاصة جعل من سلطتها اجراء هذا التقدير طبقا للأسس التى وضعها . وخول لكل من المالك والمستأجر الحق فى الطعن فى قرارها أمام المحكمة الابتدائية المختصة . وتقف حجية تلك القرارات حين صيرورتها نهائية اما باستنفاد طريق الطعن عليها اوفوات مواعييده . وكانت الطاعنة قد تسكت فى دفاعها أن قرار لجنة تقدير الإيجارات الصادرة بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٥ بتقدير أجره العين محل النزاع لم يصبح نهائيا إذا طعنت عليه بالدعوى رقم ٢٨٢٦ لسنة ١٩٧٨ مدنى المنصورة الابتدائية قدمت صورة صحيفة تلك الدعوى . فإن الحكم المطعون فيه إذا أيد الحكم الابتدائي الذى قضى بتحديد أجره العين محل النزاع أخذا بالقرار المشار إليه بمقولة أن الطاعنة لم تقدم ما يدل على أنها طعنت على ذلك القرار ولم يرد على دفاع الطاعنة سالف البيان . يكون قد خالف الثابت بالأوراق وشابه تصور فى التمييز أدى به إلى الخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

~~~~~



## جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٩٠

برنامجة السيد المستشار / دويحي عبد المجيد نائب رئيس المحكمة وعضوية المادة  
المستشارين / محمد عبد المنعم حافظ ، د . رفعت عبد المجيد نائب رئيس المحكمة ،  
محمد خير الجندى و محمد شماس .

٩٤

الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٥٨ القضائية :

( ١ ، ٢ ) أهلية . شخصية اعتبارية « صور من الأشخاص الاعتبارية :  
الهيئات والطوائف الدينية » دعوى الصفة فى الدعوى .

( ١ ) ثبوت الشخصية الاعتبارية للهيئات والطوائف الدينية . مناطه . اعتراف الدولة  
بها . شرطه . صدور ترخيص أو إذن خاص بقيامها .

( ٢ ) طائفة الاقباط الارثوذكس . اعتراف المشرع بالشخصية الاعتبارية لها واعتبار  
البطريرك نائباً عنها ومعبراً عن ارادتها فى كل ما يختص به مجلس عمومى الأقباط  
الارثوذكس وما يخص الأوقاف الخيرية التابعة لها . مؤداه . أن البطريرك هو صاحب الصفة  
فى تمثيل هذه الطائفة فى التقاضى دون سواء مالم يرد فى القانون نص يسند صفة النيابة فى  
شأن من شئونها لهيئة معينة أو شخص معين إلى غير البطريرك .

~~~~~

١ - مفاد المادتين ٥٢ ، ٥٣ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة - أن الشخصية الاعتبارية للهيئات والطوائف الدينية لا تثبت إلا
باعتراف الدولة اعترافاً خاصاً بها ، بمعنى أنه يلزم صدور ترخيص أو إذن خاص
بقيام هذه الشخصية لكل هيئة أو طائفة دينية .

٢ - إذ كان فرمان العالى الصادر فى ١٨ من فبراير سنة ١٨٥٦ بشأن تنظيم أمور الطوائف غير الإسلامية فى الدولة العلية تضمن النص على حق هذه الطوائف فى أن يكون لها مجالس مخصوصه تشكل فى البطريركخانات ثم أتبع ذلك صدور الأمر العالى فى ١٤ من مايو سنة ١٨٨٣ بالتصديق على لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الاقباط الارثوذكس العمومى المعدل بالقوانين ٨ لسنة ١٩٠٨ ، ٣ لسنة ١٩١٧ ، ٢٩ لسنة ١٩٢٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٥٠ ، ٢٦٧ لسنة ١٩٥٥ وكان مؤدى نصوص المادة الأولى والثانية والثالثة من هذا الأمر أن المشرع اعترف بالشخصية الاعتبارية لطائفة الاقباط الأرثوذكس واعتبر البطريرك نائباً عنها ومعبراً عن إرادتها فى كل ما يختص به مجلس عمومى الاقباط الارثوذكس والمتعلق بمدارس وكنائس وفقراء ومطبعة هذه الطائفة وكذلك ما يخص الارقاف الخيرية التابعة لها ، وهو ما أكده المشرع عند إصداره القرار بقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ الذى - أنشأ هيئة أوقاف الاقباط الارثوذكس وأسند لها اختيار واستلام قيمة الأراضى الموقوفة على البطريرك والبطريركية والمطرنيات والاديرة والكنائس وجهات التعليم وجهات البر الأخرى المتعلقة بهذه الطائفة التى يديرها مجلس برئاسة البطريرك وأشار القرار الجمهورى رقم ١٤٣٢ لسنة ١٩٦٠ بأن البطريرك يمثل هذه الهيئة قانوناً ، وإذ كان القانون هو مصدر منح الشخصية الاعتبارية لطائفة الاقباط الارثوذكس وكان تمثيل هذه الطائفة فى التقاضى هو فرع من النية القانونية عنها يعين مداها ويبين حدودها ومصدرها القانون ، وكان الأصل أن البطريرك هو الذى يمثل طائفة الاقباط الارثوذكس فى المسائل السابق الإشارة إليها دون سواء مالم يرد فى القانون نص يسند صفة النيابة فى شأن من شئونها لهيئة معينة أو شخص معين إلى غير البطريرك ، لما كان ذلك فإن الحكم المظعون فيه وقد خالف هذا النظر واعتبر أن لطائفة الاقباط الارثوذكس بحافظة القليوبية شخصية اعتبارية ورتب على ذلك أن للمظعون ضده الأول اسقف الاقباط بهذه

المحافظة حق تمثيلها في التقاضي بشأن النزاع المطروح في الدعوى مع المطعون
ضده الثاني رئيس لجنة الكنيسة ودون أن يمنحهما القانون هذا الحق يكون قد
خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل في أن المطعون ضدهما الأول بصفتة مطراناً للاقباط الارثوذكس
بمحافظة القليوبية والثاني بصفته رئيسا لكنيسة السيدة العنارة والملاك غبريال
بسند نهور أقاما الدعوى رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٨٢ لدى محكمة بنها الابتدائية
على الطاعن بطلب الحكم بتثبيت ملكيتها للأرض الميمنة بالصحيفة وما أقيم
عليها من بناء ، وقالاً شرحاً للدعوى أن أقباط بلدة سند نهور وضعوا أيديهم
على هذه الأرض بنية تملكها منذ عام ١٩٣١ وأقاموا عليها داراً للمناسبات
وأداء الشعائر الدينية فاكسبوا ملكيتها بوضع اليد المدة الطويلة ، وإذا كان
الطاعن بصفته قد اقام الدعوى رقم ٣٢٧ لسنة ١٩٧٣ أمام محكمة مركز بنها
على ورثة المستأجر نصر أيوب بطلب فسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٧/٢/٧
المحرر بينه وبين الأخير عن ذات الأرض موضوع النزاع باعتبارها ضمن
أعيان وقف المسجد العمري الكبير ، وركن في طلب الفسخ إلى إمتناع ورثة
المستأجر عن إداء الأجرة وتغييرهم الغرض من الانتفاع بالعين المؤجرة ،

ونازعه هؤلاء الورثة في ادعائه وأقاموا الدعوى رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٧٣ أمام محكمة مركز بنها بطلب إلغاء عقد الإيجار سالف الذكر ، وإذ صدر حكم في الدعويين بإجابة الطاعن إلى طلباته ورفض الدعوى الأخيرة وتأيد بالحكم الصادر في الاستئناف رقم ٣٠ لسنة ٩٨٢ مدنى بنها ولما كان إدعاء الطاعن بصفته فى هاتين الدعويين يعتبر منازعة لاقباط بلدة سند نهور فى ملكيتهم تلك الأرض وكان المطعون ضدهما يمثلان هؤلاء الأقباط فقد أقاما الدعوى ليحكم بمطلبهما ، ندهت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره قضت فى ٣١ من ديسمبر ١٩٨٥ برفض الدعوى لرفعها من غير ذى صفة . إستأنف المطعون ضدهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠١ لسنة ٩١ قضائية لدى محكمة استئناف طنطا « مأمورية بنها » . وبتاريخ ٦ من يناير سنة ١٩٨٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وتثبيت ملكية المطعون ضدهما لأرض النزاع وما أقيم عليها من بناء . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة العامة مذكره أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره . وفيها إلتمزت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاء على سند من أن لطائفة الاقباط الارثوذكس ببلدة سند نهور التابعة لمطرانية القليوبية شخصية اعتبارية مستقلة يمثلهم قانوناً المطعون ضده الأول مطران القليوبية باعتباره الرئيس الأعلى لها ، كما يمثلهم المطعون ضده الثانى بصفته رئيساً للجنة الكنيسة المقامة على الأرض المطلوب تثبيت ملكيتهم لها ، فى حين أن مفاد المادتين ٥٢ ، ٥٣ من القانون المدنى والأوامر العالية التى صدرت

لتنظيم أمور الطوائف غير الاسلامية فى مصر ضمنها طائفة الاقباط الأرثوذكس وما لحقها من تعديلات أن الدولة لم تعترف بالشخصية الاعتبارية إلا لطائفة الاقباط الارثوذكس دون كتائسها أو تجمعاتها ، وأنها اعتبرت البطريك الذى يرأس المجلس العمومى لهذه الطائفة هو النائب والممثل القانونى لها دون سواء ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ورتب على قضائه بإسباغ الشخصية الاعتبارية على طائفة الاقباط الارثوذكس ببلدة سند نهور وكنيستهم حق المطعون ضدهما فى النيابة عنهم فى التقاضى ودون أن يورد سنده فيما انتهى إليه فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك بأن مفاده المادتين ٥٢ ، ٥٣ من القانون المدنى - وعلى ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن الشخصية الاعتبارية للهيئات والطوائف الدينية لا تثبت إلا باعتراف الدولة اعترافاً خاصاً بها ، بمعنى أنه يلزم صدور ترخيص أو إذن خاص بقيام هذه الشخصية لكل هيئة أو طائفة دينية ، وإذا كان فرمان العالى الصادر فى ١٨ من فبراير سنة ١٨٥٦ بشأن تنظيم أمور الطوائف غير الاسلامية فى الدولة العلية تضمن النص على حق هذه الطوائف فى أن يكون لها مجالس مخصوصة تشكل فى البطريركخانات ثم أتبع ذلك صدور الأمر العالى فى ١٤ من مايو سنة ١٨٨٣ بالتصديق على لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الاقباط الارثوذكس العمومى المعدل بالقوانين ٨ لسنة ١٩٠٨ ، ٣ لسنة ١٩١٧ ، ٢٩ لسنة ١٩٢٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٥٠ ، ٢٦٧ لسنة ١٩٥٥ ونص فى المادة الأولى على أنه « يشكل مجلس عمومى لجميع الاقباط بالقطر المصرى للنظر فى كافة مصالحهم الداخلية فى دائرة اختصاصاته التى ستتبين فى المواد الآتية دون غيرها ويكون مركزه بالدار البطريركية » وفى المادة الثامنة على أن « يختص المجلس المذكور بالنظر

فى جميع ما يتعلق بالاقاق الحيرية التابعة للاقباط عموماً وكذا ما يتعلق بمدارسهم وقرائهم ومطبعتهم وكافة المواد المعتاد نظرها بالبطريكخانه « وفى المادة الثالثة على أن « يتولى رئاسة المجلس حضرة البطريك » . ركان مؤدى هذه النصوص أن المشرع اعترف بالشخصية الاعتبارية لطائفة الاقباط الارثوذكس واعتبر البطريك نائباً عنها ومعبراً عن إرادتها فى كل ما يختص به مجلس عمومى الاقباط الأرثوذكس والمتعلق بمدارس وكنائس وقراء ومطبعة هذه الطائفة وكذلك ما يخص الاوقاف الحيرية التابعة لها ، وهو ما أكدته المشرع عند إصداره القرار بقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ الذى أنشأ هيئة أوقاف الاقباط الارثوذكس واستند لها اختيار واستلام قيمة الأراضى الموقوفة على البطريك والبطريركية والمطريات والاديرة والكنائس وجهات التعليم وجهات البر الأخرى المتعلقة بهذه الطائفة والتى يديرها مجلس يرأسه البطريك وأشار القرار الجمهورى ١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠ بأن البطريك يمثل هذه الهيئة قانوناً ، وإذ كان القانون هو مصدر منح الشخصية الاعتبارية لطائفة الاقباط الارثوذكس وكان تمثيل هذه الطائفة فى التقاضى هو فرع من النيابة القانونية عنها يعين مداها وبين حدودها ومصدرها القانون ، وكان الأصل أن البطريك هو الذى يمثل طائفة الاقباط الارثوذكس فى المسائل السابق الإشارة إليها دون سواء مالم يرد فى القانون نص يسند صفة النيابة فى شأن من شئونها لهيئة معينة أو شخص معين إلى غير البطريك ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر واعتبر أن لطائفة الاقباط الارثوذكس محافظة القليوبية شخصية إعتبارية ورتب على ذلك أن للمطعون ضده الأول أسقف الاقباط بهذه المحافظة حق تمثيلها فى التقاضى بشأن النزاع المطروح فى الدعوى مع المطعون ضده الثانى رئيس لجنة الكنيسة ودون أن يمنحهما القانون هذا الحق يكون قد خالف القانون وخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين تأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة .

جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / دويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة ومضوية المادة
المستشارين / محمد عبد المنعم حافظ ، د . رفعت عبد المجيد نائب رئيس المحكمة ،
محمد خيرى الجندى وعبد العال السمان .

٩٥

الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٥٣ القضائية :

(١ ، ٢) خبرة « دعوى الخبير للخصوم » . « نخب خبير آخر » . بطلان .
محكمة الموضوع . إثبات .

(١) التحقق من إخطار الخبير للخصوم بيده عمله . من سلطة محكمة الموضوع متى
استندت - إلى أسباب سائفة تترد إلى أصل ثابت . إغفال الخبير ارفاق إيصال الكتاب
المسجل إلى الخصم . لا بطلان . عله ذلك .

(٢) محكمة الموضوع . عدم التزامها بإجابة طلب ندب خبير آخر متى وجدت فى تقرير
الخبير السابق ما يكفى لتكوين عقيدتها .

(٣) دعوى « حجز الدعوى للحكم : تقديم المستندات والمذكرات .
حكم .

قبول المذكرات أو المستندات فى فترة حجز الدعوى للحكم . غير جائز . الاستثناء . أن
تكون قد صرحت بتقديدها وأطلع الخصم عليها . م ١٦٨ مرافعات . التفات المحكمة عن
مستند قدم فى فترة حجز الدعوى للحكم دون أن تصرح بذلك . لا عيب .

(٤) بيع « مقدار المبيع » . تقادم « تقادم مسقط » .

تقادم حق المشتري فى إنقاص الثمن أو فسخ المقد بسبب العجز فى المبيع بانقضاء سنة
من وقت تسلمه المبيع تسليماً فعلياً . شرطه . تعيين مقدار المبيع فى المقد . بيانه على وجه
التقريب . أثره . تقادم الدعوى بخمس عشر سنة . م ٤٣٣ ، ٤٣٤ مدنى .

۱ - لما كان التحقق من إخطار الخبير ببدء عمله ونفى ذلك من الأمور

الواقعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بلا سلطان عليها لأحد في ذلك ما دامت تستند فيما تقرره إلى أسباب سائغة ترتد إلى أصل ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص سائغاً بما أورده من أسباب لها موردها الصحيح من الأوراق أن الخبير المنتدب قد وجه الدعوى إلى الطاعن إيفاناً ببدء عمله طبقاً للإجراءات المنصوص عليها قانوناً ، وكان صحيحاً ما قرره الحكم من أن إغفال الخبير أرفاق إيصال الكتاب المسجل المرسل إلى الخصم لا ينفى واقعة الإخطار ذاتها ذلك أن المشرع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لم يوجب على الخبير أرفاق هذا الإيصال فمن ثم يكون تقرير الخبير بمنأى عن البطلان . ويكون النعي بهذا السبب على الحكم المطعون فيه تبعاً لذلك على غير أساس .

٢ - المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب تدب خبير آخر متى اقتنعت بسلامة تقرير الخبير السابق ندبه ووجدت فيه ما يكفي لتكوين عقيدتها في الدعوى فلا على الحكم المطعون فيه إن هو لم يستجب إلى طلب الطاعن تعيين آخر لاقتناعه بتقرير الخبير الذي انتدبته محكمة أول درجة وكفايته في إستجلاء وجه الحق في الدعوى .

٣ - لا يجوز للمحكمة طبقاً لنص المادة ١٦٨ من قانون المرافعات أن تقبل مذكرات أو مستندات في فترة حيز الدعوى للحكم إلا أن تكون قد صرحت بتلقيها وأطلع الخصوم عليها ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة قررت في جلسة المرافعة الختامية ١٩٨٣/١/١٢ حيز الدعوى للحكم لجلسة ١٩٨٣/٢/١٧ مع التصريح للطرفين بتقديم مذكرات خلال أسبوعين ، فقدم الطاعن مذكرة وحافطة مستندات طويت على رسم هندسي لأرض النزاع بتاريخ ١٩٨٣/١/٣٠ فلا على الحكم المطعون فيه إن هو لم يعر هذا المستند التفاتاً طالما أن المحكمة لم تصرح للخصوم خلال فترة حيز الدعوى للحكم بتقديم مستندات أصلاً ، ولا يعد ذلك منها إخلالاً بحق الطاعن في الدفاع .

٤ - نص المادتين ٤٣٣ . ٤٣٤ من القانون المدنى يدل على أن مسئولية البائع عن العجز فى المبيع تكون عندما يتبين أن القدر الحقيقى الذى يشتمل عليه البيع يقضى عن القدر المتفق عليه فى العقد ، وأن تقادم حق المشتري فى إنقاص الثمن أو فسخ العقد بسبب العجز فى المبيع يانقضاء سنة من تسلمه تسليماً فعلياً إنما يكون فى حالة ما إذا كان مقدار المبيع قد عين فى العقد ، أما إذا لم يتعين مقداره أو كان مبيناً به على وجه التقريب فإن دعوى المشتري لا تتقادم بسنة بل تتقادم بخمس عشرة سنة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدهما أقاما على الطاعن الدعوى رقم ٨٧٢٩ لسنة ١٩٧٩ مدنى شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الإبتدائى المؤرخ ١٩٧٨/٣/٤ المتضمن بيعه لهما مساحة ١٠ و ١٥ و ١ من الأطنان المبينة بالصحيفة والزامه بأن يرد إليهما مبلغ ٣٩٥٨ جنيهاً ، وقالوا بياناً لذلك أنهما اتفقا مع ذلك الأخير على أن يبيع لهما بموجب هذا العقد مساحة فدانين من تلك الأرض مناصفة بينهما لقاء ثمن مقداره ٥٠٠٠٠ جنيه وفيما منه مبلغ ٤٥٠٠٠ جنيه ، ونص فى العقد على دفع الباقي ومقداره

٥٠٠٠ جنيه وقت تسجيل البيع على أن تكون العبرة فى احتساب الثمن النهائي للصفقة بما يظهره كشف التحديد المساحى الرسمى على أساس سعر الفدان ٢٥٠٠٠ جنيه ، ثم تبين من كشف تحديد المساحة وجود عجز بالأرض المبيعة وأن مساحتها الحقيقية هى ١٠ و ١٥٠ و ١ وتبلغ قيمتها ٤١٠٤٢ جنيهها ومع ذلك فقد امتنع البائع عن تسجيل عقد البيع ورد المبلغ الذى تسلمه بالزيادة عن ثمن هذه المساحة إليهما بما حدا بهما إلى إقامة هذه الدعوى ليحكم بطلباتهما . نذبت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره فى الدعوى حكمت بتاريخ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ بصفة ونفاذ عقد البيع المورخ ١٩٧٨/٣/٤ فيما تضمنه من بيع الطاعن إلى المطعون ضدّهما الأَطْيَان المبيّنة به والتي تبين من كشف تحديد المساحة أن مساحتها ١٠ و ١٥ و ١ لقاء ثمن مقداره ٤١٠٥٩ جنيهها و ٢٥ مليماً وبالإلزام الأول بأن يرد إلى الأخيرين مبلغ ٣٩٤٠ جنيهها و ٩٧٥ مليماً . إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٦٢١٢ لسنة ٩٨ قضائية وبتاريخ ١٧ من فبراير سنة ١٩٨٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره فيها التزمت النيابة بأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب بتعى الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول أنه استند فى قضائه إلى تقرير الخبير المنتدب من قبل محكمة أول درجة على الرغم من تمسكه فى دفاعه أمام محكمة الاستئناف ببطلان هذا التقرير لعدم توجيه الخبير الدعوى إليه قبل بد . عمله طبقاً للمادة ١٤٦ من قانون الإثبات ، أما ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن الثابت من محضر أعمال الخبير من أنه وجه

الدعوة إلى أطراف الخصومة يكتب مسجلة مصحوية بعلم الوصول وإن اغفاله إرفاق الإيصال الدال على ذلك لا ينفى بذاته توجيه الدعوى إلى الطاعن فلا يصلح رداً ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، إذ واجه الحكم المطعون فيه دفاع الطاعن بقوله : « وحيث إنه عن العوار الوجه لتقرير الخبر بمقوله عدم دعوة المستأنف - الطاعن - للحضور فمردود عليه بما هو ثابت بصدر التقرير من أن الخبر وجه الدعوة لأطراف الخصومة يكتب مسجلة بعلم الوصول الأمر الذى يؤكد صحة دعوته المستأنف - الطاعن - لأن الأصل فى الإجراءات أنها روعيت ، وطالما أن الشارع لم يوجب على الخبر إرفاق إيصال الخطاب الموصى عليه ، فإن اغفال إرفاقه لا ينفى واقعة الإخطار فى ذاتها ، إذ أن محضر الخبر محضر رسمى لا ينال من حجتيه إلا الطعن بالتزوير » ، ولما كان التحقق من إخطار الخبر الخصوم بيد عمله ونفى ذلك من الأمور الواقعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بلاسلطان عليها لأحد فى ذلك مادامت تستند فيما تقرره إلى أسباب سائغة ترتد إلى أصل ثابت ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص سائغا بما أورده من أسباب لها موردها الصحيح من الأوراق أن الخبر المنتدب قد وجه الدعوى إلى الطاعن إيداناً بيد عمله طبقاً للإجراءات المنصوص عليها قانوناً ، وكان صحيحاً ما قرره الحكم من أن إغفال الخبر إرفاق إيصال الكتاب المسجل المرسل إلى الخصم لا ينفى واقعة الإخطار ذاتها ذلك أن المشرع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لم يوجب على الخبر إرفاق هذا الإيصال فمن ثم يكون تقرير الخبر بمنأى عن البطالان ، ويكون النعى بهذا السبب على الحكم المطعون فيه تبعاً لذلك على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخل بحق الطاعن في الدفاع - إذ لم تستجب محكمة الاستئناف إلى طلبه بندب خبير آخر في الدعوى كما لم تشر في حكمها إلى تقرير الخبير الاستشاري الذي قدمه إليها .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك بأنه لما كان من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب ندب خبير آخر متى اقتضت بسلامة تقرير الخبير السابق ندبه ووجدت فيه ما يكفي لتكوين عقيدتها في الدعوى فلا على الحكم المطعون فيه إن هو لم يستجب إلى طلب الطاعن تعيين آخر لاقتناعه بتقرير الخبير الذي انتدبته محكمة أولى درجة وكفايته في استجلاء وجه الحق في الدعوى ، لما كان ذلك وكان لا يجوز للمحكمة طبقاً لنص المادة ١٦٨ من قانون المرافعات أن تقبل مذكرات أو مستندات في فترة حجب الدعوى للحكم إلا أن تكون قد صرحت بتقديدها وأطلع الخصوم عليها ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة قررت في جلسة المرافعة الختامية ١٩٨٣/١/١٢ حجب الدعوى للحكم بجلسة ١٩٨٣/٢/١٧ مع التصريح للطرفين بتقديم مذكرات خلال اسبوعين ، فقدم الطاعن مذكرة وحافطة مستندات طويت على رسم هندسي لأرض النزاع بتاريخ ١٩٨٣/١/٣٠ ، فلا على الحكم المطعون فيه إن هو لم يعر هذا المستند التفاتاً طالما أن المحكمة لم تصرح للخصوم خلال فترة حجب الدعوى للحكم بتقديم مستندات أصلاً ، ولا يعد ذلك منها إخلالاً بحق الطاعن في الدفاع ، ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بالدفع بسقوط حق المطعون ضدهما في انقاص ثمن الأرض المبيعة بمض أكثر من ستة طبقاً للمادة ٤٣٤ من القانون المدني إذ الثابت انهما تسلما فعلياً وقت التعاقد الحاصل بتاريخ ١٩٧٨/٣/٤ إلا انهما لا يحركا ساكناً إلا بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٤ الذي رفعاً فيه

الدعوى يعد سقوط الدعوى فيهما بالتقادم الحولى . ومع ذلك لم يستجب الحكم المطعون فيه لهذا الدفع مما يعيبه .

وحيث إن هذا النعى مردود . ذلك بأن النص فى المادة ٤٣٣ من القانون المدنى على أنه « إذا عين فى العقد مقدار المبيع كان البائع مسئولاً عن نقص هذا القدر بحسب ما يقضى به العرف ، مالم يتفق على غير ذلك » - وفى المادة ٤٣٤ منه على « إذا وجد فى المبيع عجز أو زيادة فإن حق المشتري فى طلب انقاص الثمن أو فى طلب فسخ العقد ، وحق البائع طلب تكملة الثمن ، يسقط كل منهما بالتقادم إذا انقضت سنة من وقت تسليم المبيع تسليمًا فعليًا » يدل على أن مسئولية البائع عن العجز فى المبيع تكون عندما يتبين أن القدر الحقيقى الذى يشتمل عليه البيع ينقص عن القدر المتفق عليه فى العقد ، وأن تقادم حق المشتري فى إنقاص الثمن أو فسخ العقد بسبب العجز فى المبيع بانقضاء سنة من تسليمه تسليمًا فعليًا إنما يكون فى حالة ما إذا كان مقدار المبيع قد عين فى العقد . أما إذا لم يتعين مقداره أو كان مبنيًا به على وجه التقريب فإن دعوى المشتري لا تتقادم بسنة بل تتقادم بخمس عشرة سنة . ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه واجه دفع الطاعن وأستبعد تطبيق التقادم الحولى على دعوى المطعون ضدهما قبله بطلب انقاص الثمن لوجود عجز فى الأرض المبيعة بقوله « أن الثابت من عقد البيع الإبتدائى أنه وإن كان المستأنف ضدهما قد تسلم المبيع وقت تحرير العقد فى ١٩٧٨/٣/٤ إلا أن العقد ذاته فى أحد بنوده علق أداء باقى الثمن وقدره ٥٠٠٠ جنيه على الأجل الذى يوقع فيه العقد النهائى حيث العبرة فى إحتساب الثمن النهائى يكون حسب ما يظهره كشف التحديد المساحى المعتمد من الشهر العقارى ، لما كان ذلك فإن التسليم الحاصل فى تاريخ تحرير العقد لا يعول عليه طالما كان احتساب الثمن النهائى مرتبطًا بما يظهره كشف التحديد ، ولما كانت الأوراق تفتر إلى وجود كشف رسمى معتمد من مصلحة الشهر العقارى كاشف عن حقيقة المساحة المبيعة فإن الدعوى لا تكون قد تقادمت » مما مفاده أن الحكم

خلص إلى أن مقدار المبيع لم يعين في عقد البيع مستدلا على ذلك بما اتفق عليه الطرفان في أحد بنود العقد من أن المرجع في تعيين هذا المقدار توسلا لاحتساب الثمن النهائي هو بما يظهر مستقبلا من كشف التحديد المساحى الرسمى ، وبالتالي فلا تكون الدعوى قد تقادمت بسنة ، وكان هذا الذى أورد الحكم يتفق مع صحيح القانون ويقوم على أسباب سائغة فإن النهى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

////////

جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٩٠

برنامج السيد المستشار / محمد وأخت خفافس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / عبد الحميد سليمان نائب رئيس المحكمة ، محمد بحر الدين توفيق ، شكري
جمعه حسين ومحمد محمود عبداللطيف .

٩٦

الطعن رقم ١٢٧٢ لسنة ٥٤ القضائية :

(١) إيجار « إيجار الأماكن » « المدمم الكلى » . حكم « بياناته »

الحاق مهندس بتشكيل المحكمة الابتدائية طبقاً للمادتين ١٨ ، ٥٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
قاصر على الطعون على قرارات لجان تحديد الاجرة ولجان المنشآت الآيلة للسقوط والترميم
والصيانة . عدم سريانه على الدعوى يطلب تنفيذ قرار نهائى بإزالة عقار .

(٢) إيجار « إيجار الأماكن » « المنشآت الآيلة للسقوط » الطعن فى
قرارات اللجنة المختصة « اعلان » اعلان قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط «

تنفيذ قرار الهدم الصادر من اللجنة المختصة بالمنشآت الآيلة للسقوط والصيانة .
مناطه . صيرورته نهائيا بعدم الطعن عليه خلال الميعاد أو بصور حكم نهائى بالهدم .
سريان ميعاد الطعن من تاريخ إعلان القرار . المواد ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
لا يخفى عن ذلك العلم اليقضى بصور القرار بأى طريقة أخرى . وجوب التحقق من تمام
الاعلان وفوات ميعاد الطعن فيه . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى إخلاء أعيان النزاع دون
التحقق من اعلان الطاعنين بالقرار وقبولهم له صراحة أو ضمناً . خطأ .

=====

١ - إلحاق مهندس بالمحكمة الابتدائية عملاً بالمادتين ٥٨ ، ٥٩ من القانون
٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن إيجار الأماكن قاصر على نظر الطعون على قرارات

كان تحديد الأجرة ولجان المنشآت الأيلة للسقوط والترميم والصيانة ، لما كان ذلك ، وكانت هذه الدعوى بتنفيذ قرار الإزالة لإخلاء العقار لهدمه لصيرورة القرار نهائيا ومن ثم فإنها ودفاع الخصوم فيها لاتعد من قبيل الطعن فى قرار الإزالة وبالتالي تخرج عن حالة المادة ٥٩ سالفة الذكر .

٢ - مفاد نصوص المواد ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى خصوص المنشآت الأيلة للسقوط والترميم والصيانة أن يعلن قرار اللجنة المختصة إلى ذوى الشأن من الملاك وشاغلى العقار ، وأن لكل منهم أن يطعن فيه خلال موعده لايجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ الإعلان ، وأنه يجب على ذوى الشأن المبادرة إلى تنفيذ القرار إذا لم يتم الطعن فيه فى الميعاد المقرر أو تنفيذ الحكم النهائى الخاص به إذا تم الطعن فيه ، وإلا فيحق لجهة الإدارة التنفيذ على نفقة صاحب الشأن المتنوع عن التنفيذ مما لازمه أن يصح لصاحب الشأن أن يلجأ للقضاء بطلب التنفيذ ولا يحكم له بذلك إلا إذا ثبت نهائية القرار أو الحكم الصادر فى الطعن فيه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند فى قضائه بالاخلال بتنفيذا لقرار الهدم موضوع الدعوى . فى هذا الخصوص - هو علم الطاعنتين اليقينى بالقرار وهو - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - لا يغنى عن وجوب التحقق من تمام إعلان القرار وفوات ميعاد الطعن فيه وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأنهى إلى اخلاء أعيان النزاع دون التحقق من إعلان الطاعنتين بالقرار أو قبولهم له صراحة أو ضمنا فإنه يكون معيبا .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدهم عدا الأخير أقاموا على الطاعنين وآخرين الدعوى رقم ١٢ لسنة ١٩٨٣ أمام محكمة السويس الابتدائية بطلب تنفيذ قرار الإزالة رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر عن العقار الملوك لهم المبين بالصحيفة وقالوا بيانا لها ان القرار الهندسى سالف الذكر أصبح نهائيا لعدم الطعن عليه من ذوى الشأن ، وإذا امتنع الطاعنون عن تنفيذه أقاموا الدعوى . حكمت المحكمة بإخلاء العقار وتنفيذ القرار . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٣ لاحتد الاسماعيليه (مأمورية السويس) ويتاريخ ١٩٨٤/٤/٨ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرو أبدت فيها الرأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لتنظره وفيها التزمت النيابة رايها .

وحيث إن الطعن إقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنون بأولها على الحكم المطعون فيه البطلان وفى بيان ذلك يقولون أنهم لم يعلنوا بالقرار المطعون فيه ، وان دفاعهم فى الدعوى هو طعن عليه يستلزم أن يلحق بتشكيل محكمة

أول درجة مهندس مختص ، وإذا صدر الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه من هيئة ليس من بينها المهندس الذى أوجب القانون إلحاقه بها ، فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن إلحاق مهندس بالمحكمة الابتدائية عملا بالمادتين ١٨ ، ٥٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن إيجار الأماكن قاصر على نظر الطعون على قرارات لجان تحديد الأجره ولجان المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة ، لما كان ذلك وكانت هذه الدعوى بتنفيذ قرار الإزالة لاختلاف العقار لهدمه لصيرورة القرار نهائيا ومن ثم فإنها ودفاع الخصوم فيها لاتعد من قبيل الطعن فى قرار الإزالة بالتالى تخرج عن حالة المادة ٥٩ سالفة الذكر وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بالبطلان يكون على غير أساس .

وحيث إن مما ينهائى الطاعنون بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق وفى بيان ذلك يقولون أن الحكم الابتدائي ومن بعده الحكم المطعون فيه إفتراض نهائية قرار الهمم رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ رغم أن ما قدم من مستندات خاصة به خلت مما يشير إلى اعلاتهم به بل اشر على احدها من قسم الشرطة المختص بتلف السجلات كاتر للعنوان الاسرائيلى وإذا لم يستند الحكم المطعون فيه إلى ما يؤيد نهائية القرار فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن مفاد نصوص المواد ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى خصوص المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة أن يعلن قرار اللجنة المختصة إلى ذوى الشأن من الملاك وشاغلى العقار وأن لكل منهم ان يطعن فيه خلال موعده لا يجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ الاعلان ، وأنه يجب على ذوى الشأن المبادرة إلى تنفيذ القرار

إذا لم يتم الطعن فيه فى الميعاد المقرر أو تنفيذ الحكم النهائى الخاص به إذا تم الطعن فيه ، وإلا فيحق لجهة الإدارة التنفيذ على نفقه صاحب الشأن المنتع عن التنفيذ مما لازمه أنه يصح لصاحب الشأن ان يلجا للقضاء بطلب التنفيذ ، ولا يحكم له بذلك إلا إذ ثبت نهائية القرار أو الحكم الصادر فى الطعن فيه لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استند فى قضائه بالاخلاء تنفيذاً لقرار الهدم موضوع الدعوى إلى ما أبدته بمذوناته من أن الثابت من أوراق الدعوى أن المستأنفين الطاعنين لم ينكروا صدور قرار بإزالة العقار موضوع الدعوى من الجهة المختصة وأنهم لم يقوموا بالطعن عليه واكتفوا بترميم محلاتهم ومن ثم أصبح القرار نهائياً غير قابل للطعن عليه وكان مفاد ما استندا إليه الحكم فى هذا الخصوص هو علم الطاعنين اليقينى بالقرار وهو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يبنى عن وجوب التحقق من تمام إعلان القرار وفوات ميعاد الطعن فيه وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى إلى إخلاء أعيان النزاع دون التحقق من اعلان الطاعنين بالقرار أو قبولهم له صراحة أو ضمناً فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجه لبحث باقى أسباب الطعن .

~~~~~



## جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد رافت خفاجي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / عبد الحميد سليمان نائب رئيس المحكمة ، محمد وليد الجارحي ، محمد  
محمد طيطه و شكرى جمعه حسين .

٩٧

الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٥٤ القضائية :

إيجار - إيجار الأماكن - إنتهاء عقد إيجار الأجنبي - عقد .

عقود التأجير لغير المصريين - إنتهاؤها بإنتهاء - المدة المحددة قانونا لاقامتهم في البلاد .  
م ١٧ ق ١٣ لسنة ١٩٨١ . إقامة الحكم قضاء - بتكئين الأجنبي من العين على سند من أنه  
رخص له بإقامة أخرى دون أن يفتن إلى إنتهاء - إقامته حتى تاريخ التصريح له بالإقامة  
الجديدة وأنها ليست إستمرار للاقامة السابقة وغير متصله بها . خطأ .

//////////

النص في المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - يدل على أن  
المشرع وضع قاعدة عامة مؤداها إنتهاء - عقود التأجير لغير المصريين بإنتهاء - المدة  
المحددة قانونا لاقامتهم في البلاد وأن هذا الانتهاء - يقع بقوة القانون بالنسبة  
لعقود الإيجار التالية لتاريخ ١٩٨١/٧/٣١ تاريخ العمل بهذا القانون ويجوز  
للمؤجر طلب الاخلاء - بإنتهاء - مدة إقامة المستاجر بالنسبة للأماكن التي  
يستأجرها غير المصريين قبل العمل بالقانون سالف الذكره ، لما كان ذلك ، وكان  
الحكم المطعون فيه أقام قضاء - بتكئين المطعون ضده من عين التقاعى على سند  
من أن الشهادة الصادرة من مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية تضمنت  
أنه مصرح له بالإقامة في البلاد حتى ١٩٨٤/١٠/٣١ في حين أن الثابت من تلك



الشهادة أن إدارة الجوازات صرحت له باقامة تنتهي في ١٨ / ٩ / ١٩٨١ إلا أنه غادر البلاد في ١٩ / ٦ / ١٩٨١ ولم يعد إلا في ٢٩ / ١٢ / ١٩٨١ بعد إنتهاء مدة إقامته في ١٨ / ٩ / ١٩٨١ حتى تاريخ التصريح له باقامة جديدة في ٢٩ / ١٢ / ١٩٨١ فانتهى عقد إيجار العين محل النزاع إعتبارا من ١٨ / ٩ / ١٩٨١ ولا يغير من ذلك أنه رخص له بالاقامة عدة مرات حتى ٣١ / ١٠ / ١٩٨٤ أذ أن تلك الاقامة اللاحقة ليست استمرار للاقامة السابقة وغير متصلة بها ومن ثم فلا أثر لها على عقد الايجار الذي انتهى بانتهاء مدة أقامة المستأجر بالبلاد وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنة أقامت على المطعون ضده الدعوى رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٢ مدنى أمام محكمة الجيزة الابتدائية بطلب الحكم بإنهاء عقد الإيجار المزمور ٧ / ٩ / ١٩٧٢ وإخلاء الشقة المبيته بالصحيفة والتسليم ، وقالت بيانا لها أن المطعون ضده - وهو كويتى الجنسية - استأجر منها هذه الشقة وإذ إنتهت مدة إقامته في مصر فانتهى بذلك عقد الإيجار بقوة القانون عملا بالمادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قامت الدعوى حكمت المحكمة بإنهاء عقد الإيجار والإخلاء والتسليم ، استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف



رقم ٤٢٠٣ لسنة ١٠٠ ق القاهرة . ويتأريخ ١٩٨٤/٣/٦ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، طعت الطاعنه فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكره إيدت فيها رأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة - فى غرفة مشورة - حدد جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنه على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول انه عملا بالمادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ والمعمول به من تاريخ ١٩٨١/٧/٣١ ينهى بقوة القانون عقود التأجير لغير المصريين بانتهاء المدة المحددة قانونا لإقامتهم فى البلاد ولايغير من ذلك حصول المستأجر على إقامة جديده متى إنتتهت إقامته السابقة وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر حصول المطعون ضده على إقامه فى البلاد تنتهى فى ١٩٨٤/١٠/٣١ أو بعد ذلك فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد - ذلك أن النص فى المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على أن تنتهى يقوه القانون عقود التأجير لغير المصريين بانتهاء المدة المحددة قانونا لإقامتهم فى البلاد وبالنسبة للاماكن التى يستأجرها غير المصريين فى تاريخ العمل باحكام هذا القانون « يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاها إذا ما إنتتهت إقامة المستأجر غير المصرى فى البلاد وثبتت إقامة غير المصرى بشهادة من اتجهه الإدارية المختصة .... » يدل على أن المشرع وضع قاعدة عامه مؤداها انتهاء عقد التأجير لغير المصريين بانتهاء المدة المحددة قانونا لإقامتهم فى البلاد وأن هذا الاتنها يقع بقوة القانون بالنسبة لعقود الإيجار التالية لتاريخ ١٩٨١/٧/٣١ تاريخ العمل بهذا القانون ويجوز للمؤجر طلب الاخلاء بانتهاء مدة إقامة المستأجر بالنسبة للاماكن التى يستأجرها غير



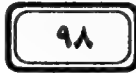
المصريين قبل العمل بالقانون سالف الذكر . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه أقام قضاءً بتمكين المطعون ضده من عين التداعي على سند من أن الشهادة الصادرة من مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية تضمنت أنه مصرح له بالإقامة في البلاد حتى ١٩٨٤/١٠/٣١ في حين أن الثابت من تلك الشهادة أن إدارة الجوازات صرحت له بإقامة تنتهي في ١٩٨١/٩/١٨ إلا أنه غادر البلاد في ١٩٨١/٦/١٩ ولم يعد إلا في ١٩٨١/١٢/٢٩ بعد إنتهاء مدة إقامته سائلة البيان فصرح له بإقامة من ١٩٨١/١٢/٢٩ حتى ١٩٨٢/٦/٢٨ ولم يظن الحكم إلى إنتهاء إقامته في ١٩٨١/٩/١٨ حتى تاريخ التصريح له بإقامة جديدة في ١٩٨١/١٢/٢٩ فانتهى عقد إيجار العين محل النزاع اعتباراً من ١٩٨١/٩/١٨ ولا يغير من ذلك أنه رخص له بالإقامة عدة مرات حتى ١٩٨٤/١٠/٣١ إذ أن الإقامة اللاحقه ليست استمراراً للإقامة السابقة وغير متصله بها ومن ثم فلا أثر لها على عقد الإيجار الذي إنتهى بانتهاء مدة إقامه المستأجر بالبلاد وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم فإنه يتعين تأييد الحكم المستأنف .



## جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد واقت فخاجي نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين / عبد الحميد سليمان نائب رئيس المحكمة ، محمد وليد الجاردي ، محمد  
محمد طيطه و محمد بدر العين توقيق .



الطعن رقم ٢٢١٢ لسنة ٥٩ القضائية :

( ١ ) « دعوى » الطلبات فيها .

محكمة الموضوع . إلزامها بطلبات الخصوم وعدم الخروج عليها .

( ٢ ) عقد « فسخه » إيجار « إيجار الإماكن » « عقد الإيجار من الباطن »

العقد . عدم جواز فسخه على غير عاقيه . عقد الإيجار من الباطن لا ينشئ .  
علاقه مباشرة بين المستأجر من الباطن والمؤجر الأصلي الأ بالنسبه للاجره ولو كان مصرحا له  
فى عقد الإيجار الأصلي بالتأجير من الباطن أنتها . الحكم إلى قيام علاقته تعاقيه بين  
المؤجر الاصلى والمستأجر من الباطن تأسيسا على التصريح للمستأجر الاصلى بالتأجير  
من الباطن . خطأ .

=====

١ - المقرر أن على محكمة الموضوع أن تلتزم بطلبات الخصوم وعدم  
الخروج عليها . إذا كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه  
قضى فى البند ثالثا بفسخ عقد الإيجار المؤرخ وباخلاء الطاعن من القطاع  
البحرى من الدور الأول والمؤجر للشركه المطعون ضدها الثانيه وهى ذات الطلبات



المبينة بصحيفة افتتاح الدعوى ولم تقبل المحكمة الطلبات الجديدة ، فيما زاد عن هذا الطلب فإنها لا تكون بذلك قد قضت فى طلبات جديدة أو قضت مالم يطلبه الخصوم ( ١ ) .

٢ - الاصل أن العقد لا يفسخ على غير عاقديه ولما مان مفاد المادتين ٥٩٦ ، ٥٩٧ من القانون المدنى إنه فى الإيجار من الباطن تبقى العلاقة بين المؤجر والمستأجر الأصلى خاضعة لأحكام عقد الإيجار الأصلى ، فيطالب كل منهما الآخر بحقوقه بحقيقتى هذا العقد ويسرى على العلاقة بين المستأجر الأصلى والمستأجر من الباطن أحكام عقد الإيجار من الباطن ولا ينشئ هذا العقد الأخير علاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمؤجر الأصلى الا فى شىء واحد هو الأجرة على نحو ما فصلته المادة ٥٩٧ مدنى ، أما سائر الحقوق والالتزامات الأخرى الناشئة عن عقد الإيجار فتبقى العلاقة بالنسبة لها غير مباشرة ما بين المؤجر الأصلى والمستأجر من الباطن يتوسط بينهما - المستأجر الأصلى ولا ينشئ عقد الإيجار من الباطن علاقة مباشرة بين المؤجر الأصلى والمستأجر من الباطن ، ولو كان قد صرح للمستأجر فى عقد الإيجار الأصلى بالتأجير من الباطن . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه إنتهى إلى قيام علاقة تعاقدية بين المؤجر الأصلى والمستأجر من الباطن تأسيسا على أن المؤجر الأصلى صرح للمستأجر الأصلى بالتأجير من الباطن فإنه يكون قد أجرى فسخ العقد على غير عاقديه خاصته بعد أن قضى بإخراج الشركة المطعون ضدها الثانية - المستأجره الأصلية من الدعوى بلا مصاريف وباعتبار دعوى الإخلاء المرفوعة منها على المستأجر من الباطن الطاعن كأن لم تكون ليكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وساند الأوراق - تتحصل فى إن الشركة المطعون ضدها الثانية أقامت على الطاعن الدعوى رقم ١١٩٧٥ لسنة أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية للحكم بإخلاء العين المبيّنة بالصحيفة والتسليم ، وقالت شرحا لها انها استأجرت العين محل النزاع من المطعون ضده الأول بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٩/١/٢٠ واتفقت مع الطاعن فى ١٩٦٤/١٢/٢٠ على أن يتولى علاج العاملين بها فى تلك العين إلا أنه اخل بالتزامه ورفض إخلاء العين .

فأقامت الدعوى كما أقام المطعون ضده الأول بصفته الدعوى رقم ٢٣١٥ لسنة ١٩٨٥ مدنى أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بفسخ العقد المؤرخ ١٩٦٤/١٢/٢٠ المتعلق باستئجار الطاعن للقطاع البحرى من الدور الأول المبيّن بالصحيفة والتسليم . وقال شرحا لها أنه بتاريخ ١٩٥٩/١/٢٠ استأجرت الشركة المطعون ضدها الثانية الدور الأول من العقار المملوك له وفى ديسمبر سنة ١٩٦٤ إذن لها بتحويل الجزء البحرى من العين المؤجرة إلى عيادة طبيه لعلاج عمالها بمعرفة الطاعن ورغم انتهاء اتفاقها مع الأخير فقد ظل مستمرا فى شغل العين محل النزاع فتكون قد خالفت الحظر الوارد فى العقد والقانون فأقام الدعوى حكمت المحكمة برفض الدعوى استأنفت



الشركة المطعون ضدها الثانية هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٧٧٠ لسنة ١٠٠ ق القاهرة . كما استأنفه المطعون ضده الأول بالاستئناف رقم ٤٣٧٩ لسنة ١٠٣ ق القاهرة . وبعد ضم الاستئنافين قضت المحكمة بتاريخ ١٩٨٩/٣١/٢٢ بإلغاء الحكم المستأنف وباعتبار الدعوى رقم ١١٩٧٥ لسنة ١٩٨٤ مدنى شمال القاهرة كأن لم تكن ويفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٤/١٢/٣٠ وإخلاء العين محل النزاع وإخراج الشركة المطعون ضدها الثانية من الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكره إيدت فيها الراى ينقض الحكم . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفه مشورة حددت بجلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول ان المطعون ضده الأول طلب فى دعواه الحكم بفسخ عقد إيجار القطاع البحرى من الدور الأول من العقار موضوع النزاع لتأجيره من الباطن والتسليم ، وعدل طلباته أمام محكمة الاستئناف إلى إخلاء كامل العين وأوضح الحكم المطعون فيه أن هذا التعديل يعتبر طلبا جديدا وأن المحكمة تقضى فى الطلب الأصلى فى الدعوى وهو فسخ عقد الإيجار من الباطن وما كان لها أن تتصدى لهذه ، العلاقة أو تقضى فيها وبذلك تكون قد قضت بما لم يطلبه الخصوم مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى وجهه الأول غير صحيح ذلك أن المقرر أن على محكمة الموضوع أن تلتزم بطلبات الخصوم وعدم الخروج عليها وإذا كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قضى فى البند ثالثا بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٤/١٢/٣٠ وبإخلاء الطاعن من القطاع البحرى من الدور الأول والمزجر للشركة المطعون ضدها الثانية وهى ذات الطلبات الميئنه بصحيفة



إفقتاح الدعوى ولم تقبل المحكمة الطلبات الجديدة فيما زاد عن هذا الطلب فإنها لا تكون بذلك قد قضت فى طلبات جديدة أوقضت بما لم يطلبه الخصوم ويكون النص فى هذا الشق على غير أساس والنعى فى شقة الثانى صحيح . وذلك أن لأصل أن انعقد لايفسخ على غير عاقدية ولما كان مفاد المادتين ٥٩٦ ، ٥٩٧ من القانون المدنى أنه فى الإيجار من الباطن تبقى العلاقة بين المؤجر والمستأجر الأصلى خاضعة لأحكام عقد الإيجار الأصلى ، فيطالب كل منهما الآخر بحقوقه بمقتضى هذا العقد ويسرى على العلاقة بين المستأجر الأصلى والمستأجر من الباطن أحكام عقد الإيجار من الباطن ولاينشئ هذا العقد الأخير علاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمؤجر الأصلى إلا فى شئ واحد هو الأجره على نحو ما فصلته المادة ٥٩٧ مدنى ، أما سائر الحقوق والإلتزامات الأخرى الناشئة عن عقد الإيجار فتبقى العلاقة بالنسبة لها غير مباشرة ما بين المؤجر الأصلى والمستأجر من الباطن يتوسط بينهما المستأجر الأصلى ، ولاينشئ عقد الإيجار من الباطن علاقة مباشرة بين المؤجر الأصلى وبين المستأجر من الباطن ، ولو كان قد صرح للمستأجر فى عقد الإيجار الأصلى بالتأجير من الباطن . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه إنتهى إلى قيام علاقته تعاقدية بين المؤجر الأصلى والمستأجر من الباطن تأسيسا على أن المؤجر الأصلى صرح للمستأجر الأصلى بالتأجير من الباطن فإنه يكون قد أجرى فسخ العقد على غير عاقدية خاصه بعد أن قضى باخراج الشركة المطعون ضدها الثانيه - المستأجره الأصلية من الدعوى بلا مصاريف وباعتبار دعوى الأخلاء المرفوعة منها - على المستأجر من الباطن - الطاعن - كأن لم تكن فيكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .



وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم ، وكان من المقرر ان العقد لا يفسخ على غير عاقيه وقد إنتهى الحكم المطعون فيه إلى فسخ عقد الإيجار من الباطن في الدعوى المرفوعة من المؤجر - المطعون ضده الأول - على المستأجر من الباطن ( انضاعن ) في حين أن الحق في طلب فسخ هذا العقد هو من شأن الشركة المطعون ضدها الثانية - المستأجرة الأصلية التي أجرت اجزاء من العين المؤجرة إلى الطاعن من الباطن وقد اخرجها الحكم المطعون فيه من الدعوى ومن ثم لا تستقيم دعوى الفسخ محل النزاع خاصة بعد ان قضى الحكم المطعون فيه في شقة الأول باعتبار دعوى الفسخ المرفوعة على الطاعن من الشركة المطعون ضدها الثانية كأن لم تكون فتكون بذلك دعوى المطعون ضده الأول - محل الطعن المائل - غير مقبولة لما يتعين معه تأييد الحكم المستأنف القاضي برفض الدعوى إذ يستوى الحكم برفضها مع عدم قبولها .

////////////////



## جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد رافت خغايمي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / محمد وليد الجارحي ، محمد بدر الدين توفيق ، شكري جمعه حمين ومحمد  
محمود عبد اللطيف .

٩٩

### الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٥٥ القضائية :

( ١ - ٢ ) إيجار « إيجار الأماكن » . « أسباب الإخلاء » هدم المباني السكنية  
لإعادة بنائها أوسع . قانون « سريانة » القانون الواجب التطبيق .  
« نظام عام » . حكم « تسببية » عيوب التسبب .

( ١ ) الأحكام الخاصة بتحديد أسباب الإخلاء . تعلقها بالنظام العام سريانها  
بأثر فوري .

( ٢ ) صدور تشريع لاحق يستحدث حكما جديدا بذاتيه القاعده الموضوعية الأمره  
سريانه بأثر فوري على المراكز والوقائع التي تستقر نهائيا وقت نفاذها .

( ٣ ) طلب إخلاء المباني غير السكنية لاعادة بنائها بشكل أوسع . م ٤٩ وما بعدها  
ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . وجوب تطبيق أحكام تلك المادة بأثر فوري على مالم يفصل فيه بحكم  
قضائي نهائي . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك وإعماله أحكام . ق ١٧٨ لسنة ١٩٦١  
بحجة أنها قواعد إجرائية . خطأ . علة ذلك .

١ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن أسباب الإخلاء في قوانين إيجار  
الأماكن قواعد أمره متعلقه بالنظام العام ومن ثم فإنها تسري بأثر فوري على  
جميع المراكز والوقائع القائمة والتي لم تستقر نهائيتها وقت نفاذها ولو كانت  
ناشئة قبل العمل بها .



٢ - إذا صدر قانون لاحق تضمن تعديلا فى تشريعات إيجار الأماكن كان من شأنه استحداث حكم جديد متعلق بذاتية تلك القواعد الموضوعية الأمر سواء بالالغاء أو بالتفسير إضافة أو حذفاً فإن هذا التعديل يأخذ حكم القاعده الأمره من حيث سريانه بأثر فوري على المراكز والوقائع وقت نفاذه .

٣ - إذ كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - المعمول به إعتبارا من ١٩٧٧/٩/١ قد أورد فى الفصل الأول من الباب الثانى الأحكام الخاصة بهدم المبانى غير السكنية لاعادة بنائها بشكل أوسع ، فأجاز للمالك طلب إخلاتها وذلك وفقا للشروط والاضاع المنصوص عليها فى المادة ٤٩ وما بعدها فإن هذه الأحكام التى تضمنتها قواعد موضوعيه متعلقة بالنظام العام تكون هى الأحكام واجبة التطبيق - على واقعة النزاع التى لم يفصل فيها بحكم قضائى نهائى - وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتطبيق أحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ رغم أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ استحدث أحكاما تخالف نصوصه وقد نصت المادة ٨٦ منه على إلغاء كل حكم يخالفه وأقام قضاة على أنها قواعد إجرائية ومن ثم لا تسرى على النزاع المطروح طبق للمادة - ٨٥ من القانون ذاته فإنه يكون قد خالف القانون وإخطأ فى تطبيقه .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدها الأولى أقامت على الطاعتين الدعوى ٩٢٨ لسنة ١٩٧٧ مدنى طنطا الابتدائية بطلب الحكم باخلاء المحلات الميئنه فى الصّحيفه



وتسليمها لها . وقالت بياناً لذلك انها استصمرت قراراً من لجنة توجيه أعمار البناء بمحافظة الغربية بهذه محلات ثلاثة مؤجرة للمضاعنين لقممها وعدم صلاحيتها للاستعمال وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۶۱ الخاص بتنظيم هدم المباني غير السكنية . وإذا كان من شأن صدور هذا القرار هلاك تلك المحلات وانفساخ عقود استئجارها فقد أقامت دعواها . ومحكمة أول درجة حكمت برفض الدعوى استأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ۱۴۳ لسنة ۵۸ ق طنطا . ويتاريخ ۱۷/۱۲/۱۹۸۴ قضت المحكمة بإلغاء المحكمة المستأنف وبالإحالة والتسليم طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة - في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعماء الطاعنون على الحكم المضعون فيه مخالفة القانون ذلك أنه قضى بإحالة المحال المؤجرة لهم على سند من أن أحكام القانون رقم ۱۷۸ سنة ۱۹۶۱ تجيز ذلك ، في حين أن القانون رقم ۴۹ سنة ۱۹۷۷ الذي عمل به قبل الحكم في الدعوى نهائياً - تضمن قواعد قانونية - أمرة في شأن إخلاء المباني غير السكنية التي تقرر هدمها لإعادة بنائها بشكل أوسع وكان يتعين تطبيق أحكامه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا التعني في محلة ، ذلك ان المقرر - في قضاء هذه المحكمة أن أسباب الإحالة في قوانين إيجار الأماكن قواعد أمرة متعلقة بالنظام العام ومن ثم فانها تسرى بأثر فوري على جميع المراكز والوقائع القائمة والتي لم تستقر نهائياً وقت نفاذها ولو كانت ناشئة قبل العمل بها . ومؤدى ذلك أنه إذا صدر قانون لاحق تضمن تعديلاً في تشريعات بإيجار الأماكن كان من شأنه استحداث حكم جديد متعلق بذاته تلك القواعد الموضوعية الأمرة سواء بالإلغاء أو بالتغيير إضافة أو حذفاً فإن هذا التعديل يأخذ حكم القاعدة الأمرة من حيث



سريانه بأثر فوري على المراكز والوقائع القائمة وقت نفاذه . ولما كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - المعمول به اعتبارا من ١٩٧٧/٩/١ - قد أورد في الفصل الأول من الباب الثاني الأحكام الخاصة بهذه المباني غير السكنية لاعادة بنائها بشكل أوسع ، فأجاز للمالك طلب اخلاتها وذلك وفقا للشروط والالوضاع المنصوص عليها في المادة ٤٩ وما بعدها ، فإن هذه الاحكام التي تضمنتها قواعد موضوعية متعلقة بالنظام العام تكون هي الأحكام واجبة التطبيق على واقعة النزاع التي لم يفصل فيها بحكم قضائي نهائي وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتطبيق أحكام القانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٦١ رغم ان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ استحدث احكاما تخالف نصوصه وقد نصت المادة ٨٦ منه على إلغاء كل حكم يخالفه وأقام قضاء على أنها قواعد إجرائية ومن ثم لا تسرى على النزاع المطروح طبقا للمادة ٨٥ من القانون ذاته فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث ببقى أوجه الطعن .

////////



## جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٩٠

برنامج السيد المستشار / جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين / محمد فتحي الجموخ وعبد الحميد الشافعي نائب رئيس  
المحكمة ، إبراهيم الطويلة وعبد الناصر السباعي .



### الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٥٨ القضائية :

١ - قوة الأمر المقضى . حكم . إثبات « طرق الإثبات : القرائن  
القانونية » . دعوى .

قوة الأمر المقضى . أثرها . منع الخصوم من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل  
فيها الحكم بأي دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق  
إثارتها في الدعوى الأولى أو أبديت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها . الحكم النهائي الصادر  
بالربيع . اكتسابه قوة الأمر المقضى في مسألة الاختصاص الولائي في دعوى أخرى بالربيع  
عن فترة تالية .

٢ - ملكية « نزع الملكية للمنفعة العامة » . « دعوى » رفع الدعوى » .  
تعويض .

تقيد صاحب الشأن في تقدير التعويض عن مقابل الانتفاع بالعقار المستولى عليه  
بالإجراءات والميعاد الخاصين بالمعارضة في التقدير أمام لجنة الفصل في المنازعات الخاصة  
بنزع ملكية العقارات للمنفعة العامة مناهة أن تكون الجهة التي استولت على العقار قد  
أثبتت الإجراءات القانونية المنصوص عليها في ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية  
العقارات للمنفعة العامة . عدم إتباعها هذه الإجراءات أثره . لصاحب الشأن سلوك سبيل  
الدعوى العادية المبتدأة .



٣ - إثبات « نحب الخبراء » . خبرة . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل : في مسائل الإثبات » . خبرة .

عدم التزام محكمة الموضوع بأرد استقلالاً على الضمون التي وجهها الطاعن لتقرير الحبيب . مادام أنها أخذت بما جاء فيه محمولاً على أسبابه . لاسلطان عليها في ذلك لمحكمة النقض .

٤ - التزام « المقاصة القضائية » . دعوى « الطلب العارض » .

المقاصة القضائية سبيلها . دعوى أصلية أوفى صورة طلب عارض م ١٢٥ - مرافعات . إبداء طلب المقاصة القضائية لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . غير مقبول .

////////////////

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى حاز الحكم قوة الأمر المقضي فإنه يمنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأى دعوى تالية يشار فيها هذا النزاع و لو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق آثارها في الدعوى الأولى أو أثرت ولم يبحشها الحكم الصادر فيها .

٢ - لما كانت الفقرة الثانية من المادة ١٦ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة إذ نصت على أن « يكون لصاحب الشأن في العقار الحق في تعويض مقابل عدم الانتفاع به من تاريخ الاستيلاء الفعلي لحين دفع التعويض المستحق عن نزاع الملكية وله خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلائه بصحة التعويض عن عدم الانتفاع حق المعارضة في هذا التقدير ويكون الفصل في المعارضة طبقاً للنصوص الخاصة بالمعارضة في تقدير التعويض المستحق عن نزاع الملكية ويتعين المصلحة المختصة خلال أسبوع من تاريخ الاستيلاء قيمة التعويض ويعلن صاحب الشأن بذلك » فقد دلت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تقيد صاحب الشأن في تقدير التعويض عن



مقابل عدم الانتفاع بالعقار المستولى عليه بالأجراءات والميعاد الخاصين بالمعارضة بالتقدير أمام لجنة الفصل في المنازعات المنصوص على تشكيلها في المادتين ١٢/١٣ من القانون المشار إليه وهو بالتزاء الجهة التي أسترلت على العقار بأحكام المادة ١٦ سالفه الذكر . فإنه لم تقفل فإنه لا يكون أمام صاحب الحق من سبيل للحصول على حقه سوى الالتجاء إلى القضاء للمطالبة به بالدعوى العادية المبتدأة .

٣ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى رأت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لا قتناعها بصحة أسبابه فإنها لا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد أستقلا لا على المطعون التي وجهها الطاعن إلى ذلك التقرير ما دام أنها أخذت بما جا فيه محمولا على أسبابه لأن في أخذها به ما يفيد أنها لم تجد في تلك المطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير ، وهي في تقديرها لذلك لا سلطان عليها لمحكمة النقض .

٤ - المقاصة القضائية لا تكون الا بدعوى أصلية أو في صورة طلب عارض يقدمه المدعى عليه رداً على دعوى خصمه طبقاً للمادة ١٢٥ من قانون المرافعات ، وإذا لم يعد الطاعن طلب المقاصة القضائية بين ما هو مستحق عليه من ريع للمطعون عليه وبين ما هو مستحق له عنده الا أمام محكمة الاستئناف فإنه لو اعتبر هذا الطلب منه عارضاً يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير مقبول لا بدانه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أو ضاعه الشكلية .



وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في إن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٦١٦ سنة ١٩٨٣ مدنى الإسماعيلية الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم - وعلى ما ضمنه مذكرته الختامية - بالزامه أن يدفع له مبلغ ٧٠٥٦٠ وقال بياناً لذلك أنه ولديه القاصرين المشمولين بولايته يتنكون واحداً وعشرين فداناً بناحية التل الكبير . مزروعة بالفاكهة والأشجار ومقام عليها أبراج حمام ومخازن - إغتصبتها القوات المسلحة أثر عدوان ١٩٦٧ وأستقلت ثمارها وهدمت مبانيها ثم قطعت أشجارها وأتلفت ما بقى منها ، وقد صدر لصالحه حكم فى الدعوى رقم ٣٨٦ سنة ١٩٧٦ مدنى الأسماعيلية الابتدائية قضى بالزام الطاعن بأن يؤدى له مبلغ ٦١١ و ٤٩٤٧٧ قبة ريع الحديقة وما اصابها من تلف حتى سنة ١٩٧٧ . وإذ قدر ريع ما اغتصبه الطاعن عن الفترة من بداية عام ١٩٧٨ حتى نهاية عام ١٩٨٥ بالمبلغ المطالب به فقد أقام الدعوى . بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٧٩ حكمت المحكمة برفض الدفع المبدى من الطاعن بعدم إختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى ويندب خبراء وزارة العدل بالإسماعيلية لبيان واضع اليد على أطيان النزاع وقينة ما تغله من ريع ، وبعد أن قدم الحبير تقريرية حكمت المحكمة بتاريخ ٢١/٥/١٩٨٦ بالزام الطاعن بأن يؤدى للمطعون عليه - عن نفسه وبصفته - مبلغ ٣٦٢ و ٤٢٢٠٥ - استأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الاسماعيلية بالاستئناف رقم ٣٠٣ سنة ١١ ق كما استأنفه الطاعن بالإستئناف رقم ٣٠٨ سنة ١١ ق وبعد أن ضمت المحكمة الإستئنافين حكمت بتاريخ ١٩/١١/١٩٨٧ فى موضوع الاستئناف رقم ٣٠٣ سنة ١١ ق بتعديل الحكم المستأنف إلى الزام الطاعن بأن يؤدى للمطعون عليه مبلغ ٩٨٤ و ٤٨٢٣ ورفض الاستئناف رقم ٣٠٨ سنة ١١ ق . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مسورة قرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظر . وفيها إلترمت النيابة رأياها .



وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول أن القوات المسلحة وضعت يدها على أطيان النزاع منذ حرب يونيه ١٩٦٧ للدفاع عن الحدود الشرقية للبلاد وتأمين سلامة الوطن وأمنه عملاً بأحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن التعبئة العامة مما يعد من أعمال السيادة المحظورة على المحاكم نظراً ، إلا إن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر ورفض الدفع الذي إبداه الطاعن بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى على سند من أن إستيلاء القوات المسلحة على أطيان النزاع جاء تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ولا يعد من أعمال السيادة وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك إن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى حاز الحكم قوة الأمر المقضى فإنه يمنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو اثبرت ولم يبعثها الحكم الصادر فيها . وكان الثابت من أوراق الدعوى رقم ٢٨٦ سنة ١٩٧٦ مدنى الإسماعيلية الابتدائية المرفقة بالدعوى الحالية أن المطعون عليه إقامها ضد الطاعن وطلب فيها الحكم بالزامه أن يؤدي له قيمة ريع ذات الأرض موضوع الدعوى الماثلة التي أستولت عليها القوات المسلحة أثر عدوان ١٩٦٧ - حتى آخر عام ١٩٧٧ ، ودفع الطاعن فيها بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى على سند من إن إستيلاء القوات المسلحة على أطيان النزاع يعد من أعمال السيادة التي تخرج عن اختصاص القضاء وقضى فى تلك الدعوى برفض الدفع ، وأسست المحكمة قضاءها على ما قرره إن « .... إستيلاء القوات المسلحة ... على عين التداعى قد تم بعد حرب ١٩٦٧ ... ومن ثم فإن هذا العمل من جانبها لا يعد من الاعمال الحربية التي لا تكون بهذا المعنى



إلا وقت نشوب الحرب بينها وبين قوات العدو . فإن هذا العمل الجديد لا يعد عن أعمال السيادة وإذا أصبح هذا الحكم نهائياً . بعد أن تأييد إستئنافاً ولم يدع الطاعن بتغير الوضع الذي كان قائماً في الفترة السابقة فإن ذلك الحكم يحوز قوة الشيء المحكوم به في صدر اختصاص المحاكم العادية بنظر النزاع المطروح ويمنع الخصوم من التنازع في تلك المسألة في الدعوى الماثلة التي إقامها المطعون عليه بطلب ريع ذات الأقطان عن الفترة التالية لتلك التي قضى بها في الدعوى السابقة ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى صحيحاً إلى رفض الدفع بعدم الاختصاص فلا يعيبه ما اشتملت عليه أسبابه من اخطاء قانونية ، إذ لمحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تنفضه ويكو تعيينه فيما إقام عليه قضاء في هذا الخصوص غير منتج ويضحى النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقول ان القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة نظم إجراءات دفع التعويض عن مقابل عدم الإنتفاع بالعقار المزروع ملكيته في حالة الاستيلاء عليه بطريق التنفيذ المباشر وحظر على صاحب الشأن أن يلجأ مباشرة إلى القضاء للمطالبة بحقه إلا إذا لم تتبع جهة الإدارة الإجراءات الواجبة قانوناً لتقدير التعويض ، وكان الثابت أن رئيس مجلس الوزراء أصدر بتاريخ ٢٥/٢/١٩٨٥ القرار رقم ٢٦٤ بتقرير المنفعة العامة لأقطان النزاع بما كان يوجب على المطعون عليه عدم اللجوء إلى المحكمة بطلب التعويض عن الفترة التالية لهذا القرار ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بالزام الطاعن بالريع عن تلك الفترة قبل اللجوء إلى اللجان التي اناط بها المشرع تقدير التعويض فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ١٦ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة



إذ نصت على أن « يكون لصاحب الشأن فى العقار الحق فى تعويض مقابل عدم الإنتفاع به من تاريخ الإستيلاء الفعلى لحين دفع التعويض المستحق عن نزع الملكية وله خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانه بقبعة التعويض عن عدم الإنتفاع حق المعارضة فى هذا التقرير ويكون الفصل فى المعارضة طبقاً للنصوص الخاصة بالمعارضة فى تقدير التعويض المستحق عن نزع الملكية وتعين المصلحة المختصة خلال أسبوع من تاريخ الإستيلاء قيمة التعويض ويعلن صاحب الشأن بذلك » .  
 فقد دلت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إن تقيد صاحب الشأن فى تقدير التعويض عن مقابل عدم الإنتفاع بالعقار المستولى عليه بالإجراءات والميعاد الخاصين بالمعارضة بالتقدير إمام لجنة الفصل فى المنازعات المنصوص على تشكيلها فى المادتين ١٢ ، ١٣ من القانون المشار إليه وهو بالتزام الجهة التى إستولت على العقار بأحكام المادة ١٦ سالفة الذكر ، فإن لم تفعل فإنه لا يكون إمام صاحب الحق من سبيل للحصول على حقه سوى الإلتجاء إلى القضاء للمطالبة به بالدعوى العادية المبتدأ . لما كان ماتقدم وكان الطاعن لم يقدم إلى محكمة الموضوع ما يفيد إبلاغ المطعون عليه بقرار الإستيلاء أو إخطاره بتقدير التعويض رغم تمسك المطعون عليه بعده إتخاذ هذه الإجراءات ولم يدع الطاعن انه إتخذها ، فلا على الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون عليه بالريع عن الفترة التالية لصدور القرار المشار إليه حتى نهاية ١٩٨٥ ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثالث إن الحكم المطعون فيه شابه القصور فى التسيب من وجهين ، وفى بيان أولهما يقول الطاعن أنه تمسك إمام محكمة الإستئناف إن الخبير إحتسب ريع الفدان من الأرض التى أقامت عليها القوات المسلحة مبان ومنشآت بأزيد من ريع الأرض المستغلة فى غير هذا الغرض رغم



أنها كلها أرض زراعية . واحتسب ضمن الربع ما قفله الأرض من ثمار فاكهة هلكت اشجارها . وفي بيان الوجه الثاني يقول أنه تمسك بالمقاصد القضائية بين الربع المستحق للمضعون عليه وبين مبلغ ٤٢١ جنيه فى له بها فى الدعوى رقم ٣٨٦ سنة ١٩٧٦ مدنى الإسماعيلية الابتدائية إلا إن الحكم أغفل الرد على هذا الدفاع بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود فى وجهة الأول بأن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى رأت محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لإقتناعها بصحة أسبابه فإنها لا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد إستقلالاً على المطعون التى وجهها الطاعن إلى ذلك التقرير مادام أنها أخذت بما جاء فيه محمولاً على أسبابه ، لأن فى أخذها به ما يفيد أنها لم تجد فى تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير ، وهى فى تقديرها لذلك لاسطان عليها لمحكمة النقض ، لما كان ما تقدم وكان الثابت من تقرير الخبير المنتدب فى الدعوى أنه أجاب على إعتراضات الطاعن بما قرره إن ما قدره من ريع يتفق وطبيعة إستغلال عين النزاع ، وكان البين من مدونات حكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إن المحكمة إطمأنت إلى تقرير الخبير المقدم فى الدعوى وإخذت به للأسباب سائغة وتؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها الحكم فإن ما يثيره الطاعن من التفات الحكم المطعون فيه عن الرد على إعتراضاته على هذا التقرير لا يعد وإن يكون جديلاً تقدير المحكمة للدليل الذى إعتمدت عليه مما لا يجوز إثارتة أمام محكمة النقض ، والنعى مردود فى وجهة الثانى بأن المقاصد القضائية لا تكون إلا بدعوى أصلية أو فى صورة طلب عارض يقدمه المدعى عليه رداً على دعوى خصمه طبقاً للمادة ١٢٥ من قانون المرافعات ، وإذ لم يبد الطاعن طلب المقاصد القضائية بين ما هو مستحق



////////////////////////////////////

عليه من ريع للمطعون عليه وبين ما هو مستحق له عنده إلا أمام محكمة الاستئناف فإنه حتى لو أعتبر هذا الطلب منه عارضاً يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير مقبول لابدائه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . ومن ثم فلا على المحكمة أن هي التفتت عنه ويكون النعي برمته على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////////////////////



## جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٩٠

بواسطة السيد المستشار / جرجس اصحق نائب رئيس المحكمة وعضوية السيد  
المستشار / عماد الحمدة الشاعسي نائب رئيس المحكمة ، محمود رضا النصيرس .  
ابراهيم الطويلة و عبد الناصر السباعي .



### الطعن رقم ٧٢ لسنة ٥٧ القضائية :

( ١ - ٢ ) مسئولية « المساءلة عن استعمال حقى التقاضى والدفاع »

تعويض .

١ - تحديد إجراءات خاصة للقضاء للتقرير بعدم صلاحيتهم وردهم وتحتيتهم المواد ١٤٦ -  
١٦٥ مرافعات . عدم خروج ذلك عن القاعدة العامة فى لمساطة المنحرف عن استعمال حق  
التقاضى . حق القاضى الذى تقرر رده ان يلجأ للقضاء للحكم له على طالب الرد بالتعويض  
سواء قبل الفصل فى طلب الرد أو بعده . سلطة محكمة الموضع فى الفصل فى الطلبين معا  
أو فى كل منهما مستقلا عن الآخر .

٢ - حق التقاضى . عدم جواز الإنحراف به إبتفاء مضارة الغير .

قضاء الحكم بمسئولية الخصم عن الأضرار الناشئة عن الاستعمال الكيدى لحق التقاضى  
لزوم أن يورد العناصر الواقعة والظروف الحاصلة التى يصح إستخلاص نيه الإنحراف والكيد  
منها إستخلاصاً سائفاً . إبداء طلب الرد بعد حجز الدعوى للحكم ثم التنازل عنه . لا يكفى  
إثبات إنحراف الطاعن عن حقه المكفول فى التقاضى . ولا يكشف عن عدم جدية طلب الرد



١ - وإن كان المشرع قد خصّ انقضاء إجراءات حدها للتقرير بعدم صلاحيتهم وردهم وتنحياتهم تضمنتها المواد من ١٤٦ - ١٦٥ من قانون المرافعات فإنه لم يخرج بذلك عن القاعدة العامة التي استنتجها لمسانة من انحراف عن استعمال حق التقاضي بالزامه بتعويض الأضرار التي تلحق الغير بسبب اساءة استعمال هذا الحق وهو ما أشار إليه حين نص في المادة ١٦٥ من ذات القانون على أنه إذا رفع القاضى دعوى تعويض على طالب الرد أو قدمه ضد بلاغاً لجهة الاختصاص زالت صلاحيته للحكم فى الدعوى ويتعين عليه أن يتنحى عن نظرها وإذا لم يحظر المشرع رفع دعوى التعويض قبل الفصل نهائياً فى طلب الرد فإنه يحق للقاضى أقامتها سواء قبل الفصل فيه أو بعده ومحكمة الموضوع وشأنها فى الفصل فى الطرفين معا أو فى كل منهما مستقلاً عن الآخر.

٢ - لما كان حق التقاضى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة من الحقوق المباحة ولا يسأل من يلج أبواب القضاء - تسكاً أو ذوداً عن حق يدعيه لنفسه إلا إذا ثبت لإنحرافه عن الحق المباح الى اللدد فى الخصومه والعنت مع وضوح الحق ابتغاء الأضرار بالخصم ، والحكم الذى ينتهى الى مسئولية خصم عن الإضرار الناشئة عن استعمال حق التقاضى استعمالاً كيدياً غير مشروع يتعين عليه أن يورد العناصر الواقعة والظروف الحاصلة التى يصح استخلاص نية الإنحراف والكيد منها استخلاصاً سائفاً . لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً بالزاد الطاعن بالتعويض على أنه تراضى فى طلب الرد الى ما بعد حجز الدعوى للحكم وإن ما نسبته الى المطعون عليه جاء مجهولاً إذا لم يحدد أيّاً من الخصوم اعتاد المطعون عليه مؤاكلتهم وأن ابداء طلب الرد بعد حجز الدعوى للحكم ثم التنازل عنه يدل على عدم جديته ، وكان هذا الذى استند اليه الحكم وأقام قضاءً عليه لا يكفى لإثبات إنحراف الطعن عن حقه المكفول فى التقاضى على نحو يدل على توافر قصد الانحراف والكيد اضراراً بالمطعون عليه



ولا يكشف عن عدم جدية طلب الرد ، وكان الحكم لم يعن بتحقيق دفاع الطاعن فى هذا الخصوص أو يرد عليه فأنه يكون معيباً بالفساد فى الاستدلال والقصور فى التسيب بما يوجب نقضه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداوله .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وبناءً على ذلك - علي ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتحصل فى أن الطاعن قرر بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٢ بقلم كتاب محكمة  
الأسكندرية الابتدائية برد المطعون عليه عن نظر الدعوى رقم ١٩٩ لسنة ١٩٨٤  
مدنى مستأنف الأسكندرية وقال بياناً لطلبه أنه توجد موده بين المطعون  
عليه وبعض المستأنف عليهم فى الدعوى السالفة وانه اعتاد ، مؤاكلتهم مما  
يرجح معها عدم استطاعته الحكم فى الدعوى بغير ميل أو هوى وقيد طلبه  
برقم ٥ لسنة ١٩٨٥ - وبصحيفة قدمت إلى قلم كتاب محكمة الأسكندرية  
الابتدائية بتاريخ ١٩٨٥/٧/٢٧ واعلنت فى ١٩٨٥/٧/٣١ أقام المطعون  
عليه الدعوى ضد الطاعن بطلب إلزامه بأن يدفع له مبلغ خمسمائة  
الف جنيه وقال بياناً لدعواه انه قد اصابته أضرار نتيجة إتخاذ اجراءات الرد  
قبله بغير وجه حق مما اساء الى كرامته واثاره الشبهات حوله وانه يقدر  
التعويض عن هذه الاضرار بالمبلغ المطالب به بتاريخ ١٩٨٦/٢/١١  
حكمت المحكمة بإثبات تنازل الطاعن عن طلب الرد وبإلزامه بأن يؤدى  
إلى المطعون عليه مبلغ الف جنيه ، إستأنف المطعون عليه هذا



الحکم لدى محكمة إستئناف الإسكندرية بالاستئناف رقم ۴۴۶ لسنة ۴۲ ق. كما استأنفه الطاعن بالاستئناف رقم ۵۶۳ لسنة ۴۲ ق وبعد أن ضمت المحكمة الإستئنافین حکمت بتاريخ ۱۲/۱۱/۱۹۸۶ بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فی هذا الحكم بطریق النقض وقدمت النيابة مذكره أبدت فیها الرأى یرفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة فی غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحدثت جلسه لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأیها .

وحيث إن الطاعن یعنی بالسبیین الأول والثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بیان ذلك يقول أن القاضى لا يعد خصماً فى طلب الرد فلا يجوز له أن يوجه دعوى فرعية ضد طالب الرد ، كما لا يحق له إقامة دعوى التعويض قبل الفصل فى طلب الرد ، ورفضه بحكم نهائى ، هذا فضلا عن أنه تنازل عن طلب الرد بما كان يوجب على المحكمة أن تقضى تبعاً لذلك بإنقضاء الخصومة فى دعوى التعويض ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بالتعويض رغم أن الدعوى بذلك لم ترفع بالطريق الذى رسمه القانون فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه وإن كان المشرع قد خص القضاء بإجراءات حددها للتقرير بعدم صلاحيتهم وردهم وتنحيتهن تضمنتها المواد من ۱۶۶ - ۱۶۵ من قانون المرافعات فإنه لم يخرج بذلك عن القاعده العامه التى إستعنتها لمساءلة من إنحرف عن استعمال حق التقاضى بالزامه بتعويض الاضرار التى تلحق الغير بسبب اساءة استعمال هذا الحق وهو ما إشار إليه - حين نص فى المادة / ۱۶۵ من ذات القانون على أنه إذا رفع القاضى دعوى تعويض على طالب الرد أو قدم ضده بلاغا لجهة الاختصاص زالت صلاحيته للحكم فى الدعوى ويتعين عليه أن يتنحى عن نظرها واذا لم يحظر المشرع رفع دعوى



التعويض قبل الفصل نهائياً في طلب الرد فإنه يحق للقاضي إقامتها سواء قبل الفصل فيه أو بعدد ومحكمة الموضوع وشأنها في الفصل في الطلبين معا أو في كل منهما مستقلاً عن الآخر . وكان البين من الأوراق أن المطعون عليه أقام الدعوى بطلب التعويض بالطريق المعتاد لرفع الدعوى وذلك بصحيفة قدمت الى قلم كتاب محكمة الاسكندرية الابتدائية وسدد الرسم المستحق عن طلباته فيها وتضمنت كافة البيانات التي أوجب القانون أن تشتمل عليها صحيفة الدعوى واستوفت شروط قبولها وتم اعلائها للطاعن ومن ثم فإن الخصومه تكون قد إنعقدت في تلك الدعوى بين أطرافها صحيحة ومنتجة لكافة آثارها مستقلة عن طلب الرد فلا تتأثر بتنازل الطاعن عن هذا الطلب واثبات المحكمة لهذا التنازل إذ طالما أن لتلك الدعوى كيان مستقل فإنها لا تتأثر بما قد يطرأ على طلب الرد من أمور أو ما قد يلحق به من بطلان . ويكون ما ينعاه الطاعن بعدم قبول الدعوى الفرعية من القاضي في طلب الرد - وأياً كان وجه الرأي فيه - غير منتج ، لما كان ما تقدم فإن النعي برمته يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه كان يستعمل حقاً مقررأ له بمقتضى القانون دون أن ينحرف في إستعماله ، إلا أن الحكم المطعون فيه إلتفت عن هذا الدفاع ولم يوضح الخطأ الذي أرتكبه ولم يعن بتحقيق الوقائع التي نسبها إلى المطعون عليه في دعوى الرد لبيان مدى صحتها وأيد الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزامه بالتعويض متخذاً من مجرد تقديم طلب الرد بعد حيز الدعوى للحكم ثم التنازل عنه دليلاً على خطئه وهو ما لا يصلح رداً على دفاعه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .



وحيث إن هذا انتهى في محله ذلك أن حق التقاضى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة من الحق المباح ولا يسأل من يلج أبواب القضاء تمسكا أو زوداً عن حق يدعيه لنفسه إلا إذا ثبت إنحرافه عن الحق المباح إلى اللد في الخصومه والعنت مع وضوح الحق ابتغاء الأضرار بالخصم ، والحكم الذى ينتهى إلى مسئولية خصم عن الأضرار الناشئة عن استعمال حق التقاضى إستعمالاً كيدياً غير مشروع يتعين عليه أن يورد العناصر الواقعية والظروف الحاصلة التى يصبح إستخلاص نية الانحراف والكيد منها إستخلاصاً سائفاً ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً بالزام الطاعن بالتعويض على أنه تراخى فى طلب الرد إلى ما بعد حيز الدعوى للحكم وأن ما نسب إلى المطعون عليه جاء مجهلاً إذ لم يحدد أياً من الخصوم إعتاد المطعون عليه مواكلتهم وأن أبداً طلب الرد بعد حيز الدعوى للحكم ثم التنازل عنه يدل على عدم جديته ، وكان هذا الذى استند إليه الحكم وأقام قضاءً عليه لا يكفى لإثبات انحراف الطاعن عن حقه المكفول فى التقاضى على نحو يدل على توافر قصد الإنحراف والكيد إضراراً بالمطعون عليه ولا يكشف عن عدم جديده طلب الرد ، وكان الحكم لم يعن بتحقيق دفاع الطاعن فى هذا الخصوص أو يرد عليه فإنه يكون معيباً بالفساد فى الاستدلال والقصور فى التسيب بما يوجب نقضه .

////////////////////



## جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الحميد صد نائب رئيس المحكمة وعضوية  
السادة المستشارين / جمال مافع نائب رئيس المحكمة ، نصح عارف ، سامي فريج وأحمد  
الديدي .

١٠٢

الطعن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٥٥ القضائية :

( ١ - ٢ ) إيجار ، إيجار الأماكن « دعوى حكم

- ١ - الطلب أو وجه الدفع الذي يترتب على تغيير وجه الرأي في الحكم - ويكون مدعيه قد أبداه بطريقة حازمه - إلتهام محكمة الموضوع بإجابه .
- ٢ - إنشاء الطاعن دفاع قوامه توامر مفتضى احتجز أكثر من مسكن متمثلا في حاجته إلى شقه لزواج ابنته - التفتات اخكم المضمون فيه عن مواجهة هذا الدفاع جتزنا بالأعتداء بتاريخ عقد القران دون المراحل السابقة عليه . قصور .

- ١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن كل طلب أو وجه دفاع يدعى به لدى محكمة الموضوع ويطلب إليها بطريق الجزم أن تفصل فيه مما يجوز أن يترتب عليه تغيير وجه الرأي في الحكم - يجب على محكمة الموضوع أن تجيب عليه بأسباب خاصة وإلا أعتبر حكمها خاليا من الأسباب متعينا نقضه .



٢ - إذ كان الطاعن قد لاذ - أمام محكمة الموضوع بدرجتيها - بدفاع قوامه أنه وأن كان محتجزاً أكثر من مسكن في مدينة واحدة إلا أن ذلك له مقتضاه متمثلاً في حاجته إلى شقه مستقلة من أجل زواج أبنته ..... وأنه وأن كان عقد قرانها قد تم بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٢ بعد واقعة الاحتجاز إلا أن هذا الزواج له مراحل سبقت عقد القرآن يتوافر بها المقتضى وقت الاحتجاز - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يواجه هذا الدفاع رغم إبدائه على وجه صريح جازم مجتزئاً في أسبابه بالاعتداد بتاريخ تحرير عقد القرآن ملتفتاً عن مقتضيات الأعداد له السابقة عليه وكان هذا الدفاع من شأنه لوصح أن يترتب عليه تغيير وجه الرأى في الدعوى فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال بما يتعين نقضه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت على الطاعن الدعوى رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٣ مدنى بـ « بور سعيد الابتدائية بطلب الحكم بإخلاله العين المبينة بصحيفتها وعقد الأيجار المؤرخ بتاريخ ١/٦/١٩٦٧ والتسليم وقالت بيانا لذلك إن الطاعن يستأجر منها تلك العين بالعقد سالف الذكر ويحتجز شقه أخرى بذات المدينة » بـ « بور سعيد » دون مقتضى وقد حرر عن ذلك المحضر رقم ١٣١٥ لسنة ١٩٨٣ إدارى قسم المناخ فأقامت الدعوى بالطلبات السالفة . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد أن استمعت إلى الشهود حكمت



بتاريخ ١٨/٣/١٩٨٤ برفض الدعوى ، أستأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢١ لسنة ٢٥ ق الأسماعيلية « مأموريه بورسميد » بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٩ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإخلاء الطاعن شقه النزاع ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتمزت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بتوافر مقتضى الاحتجاز . متمثلا في حاجته إلى شقه مستقلة من أجل تزويج ابنته والذي انتهت إجراءاته بعقد قرانها الحاصل في ١٤/٤/١٩٨٣ . الا ان الحكم المطعون فيه لم يناقش هذا الدفاع أو يرد عليه مكتفياً بالقول بأن عقد القران لا يتوافر به المقتضى إذ تم في تاريخ لا حق على الاحتجاز ، بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك ان المقرر - في قضاء هذه المحكمة - ان كل مطلب أو وجه دفاع يدعى به لدى محكمة الموضوع ويطلب إليها بطريق الجزم ان تفصل فيه ويكون الفصل فيه مما يجوز أن يترتب عليه تغيير وجه الرأي في الحكم يجب على محكمة الموضوع أن تحجب عليه بأسباب خاصة والا اعتبر حكمها خاليا من الاسباب متعيناً نقضه . لما كان ذلك وكان الطاعن قد لاذ - أمام محكمة الموضوع بدرجتيها - بدفاع قوامه أنه وان كان محتجزاً أكثر من مسكن في مدينة واحدة الا ان ذلك له مقتضاه متمثلا في حاجته إلى شقه مستقلة من أجل زواج ابنته ..... وانه وان كان عقد قرانها قد تم بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٣ بعد واقعة الاحتجاز الا ان هذا الزواج له مراحل سبقت عقد القران يتوافر بها المقتضى وقت الاحتجاز لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه



لم يواجه هذا الدفاع رغم ابدائه على وجه صريح جا زم - مجتزأ في أسبابه  
بالاعتداد بتاريخ تحرير عقد القرآن ملتفتا عن مقتضيات الإعداد له السابقه  
عليه ، وكان هذا الدفاع من شأنه لوصح أن يترتب عليه تغير وجه الرأى في  
الدعوى : فأن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه القصور في التسيب والفساد  
في الاستدلال بما يتعين نقضه ، دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

=====



## جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة ومضوية المادة  
المستشارين / منير توفيق نائب رئيس المحكمة ، عبد المنعم إبراهيم ، على محمد على  
و د / حسن بسيوني .

١٠٣

الطعن رقم ١٤٦٠ لسنة ٥٢ القضائية :

( ١ ، ٢ ) تأميم « أثره » « تقييم المنشأة المؤممة » . تعويض .

( ١ ) التأميم . أثره . نقل ملكية المشروع المزمع إلى الدولة مقابل تعويض صاحبه

بسنات على الدولة بقيمته التي تحددها لجان التقييم وقت التأميم . ق ١١٨ لسنة ١٩٩١ .

( ٢ ) كون المبلغ المطالب به عبارة عن حساب جار شخصي للطاعن ولم يدرج في الجانب

الدائن من حساب التقييم وقت التأميم ولم يعرض عنه أصحاب المشروع - القضاء باعتبار

هذه المسحوبات من أموال الشركة قبل تأميمها دينا عليها لها يحق للجهة التي الحق بها

المشروع مطالبة بالوفاء به . خطأ .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الشركة المطعون ضدها ، أقامت الدعوى التى قيدت أخيراً برقم ٢١١ سنة ١٩٧١ تجارى كلى شمال القاهرة بطلب الحكم بألزام الطاعن بأن يؤدى إليها مبلغ ١١٤٤٩,٧٥١ ج وفوائده القانونية ، والذى تدانته به شركة مصانع النصر للنسيج والتريكو « سوجات » التى أدمجت فيها ، طبقاً للثابت بقرار تقييم الشركة الأولى . تدبت المحكمة خبيراً فى الدعوى ويعدان قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٦ . بالزام الطاعن بأن يؤدى للمطعون ضدها مبلغ ١١٤١٤,٧٨٥ <sup>مليماً</sup> والفوائد القانونية بواقع ٥٪ أستانف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦١٦ لسنة ٩٨ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف مع تعديل سعر الفائدة إلى ٤٪ . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى ينقض الحكم المطعون فيه . وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ، حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة وأيها .



١ - يترتب على التأميم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - نقل ملكية المشروع المؤتم إلى الدولة مقابل تعريض صاحبه بسندات على خزانة الدولة ، يقيمتها التي تحددها لجان التقييم ، طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ وذلك بتحديد الأموال والحقوق المملوكة له وقت التأميم وتقدير قيمها وبيان ديونه في ذلك التاريخ لتقدير مبلغ التعويض آنف الذكر .

٢ - لما كان الثابت في الدعوى أن الطاعن أحد أصحاب شركة ..... التي أمت ثم ادمجت في الشركة المطعون ضدها وكان رئيساً لمجلس إدارتها وعضو مجلس الإدارة المنتدب في تاريخ التأميم وأن المبلغ المطالب به عبارة عن حساب جار شخصي للطاعن بالشركة قبل تأميمها ومن ثم لا تعتبر هذه المسحوبات ديناً عليه للشركة التي كان أحد أصحابها يحق للجهة الإدارية التي الحق بها المشروع مطالبتة به ، إذ لم تدخل في الجانب الدائن من حساب التقييم ولم يعرض عنها أصحاب المشروع وأن كان لهم مطالبه بعضهم البعض بما قد يكون مستحقاً لهم في ذمة شركائهم نتيجة تجاوز مسحوباتهم لمخصصهم في المشروع وتأثر حصتهم في التعويض بذلك وهو مما لا شأن للمطعون ضدها به وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر مسحوبات الطاعن من أموال الشركة قبل تأميمها ديناً عليه لها يحق للمطعون ضدها مطالبتة بالوفاء به إليها ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .



وحيث إن مما يتعاهد الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، إذ الزمه بالمبلغ المطالب به باعتباره دين شخص فى ذمته لشركة مصانع النصر للنسيج والتريكو التى أمت ثم أدمجت فى الشركة المطعون ضدها فى حين أنه أحد أصحاب الشركة المؤتممة ولا تجوز مطالبته بذلك الدين لانه أعتبر من خصوم الشركة عند التقييم .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه يترتب على التأميم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة نقل ملكية المشروع المزمع إلى الدولة مقابل تعويض صاحبة بسندات على خزانة الدولة ، بقيمتها التى تحددها لجان التقييم ، طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ وذلك بتحديد الأموال والحقوق المملوكة له وقت التأميم وتقدير قيمتها وبيان ديونه فى ذلك التاريخ لتقدير مبلغ التعويض آنف الذكر . لما كان ذلك ، وكان الثابت فى الدعوى أن الطاعن أحد أصحاب شركة مصانع النصر للنسيج والتريكو التى أمت ثم أدمجت فى الشركة المطعون ضدها وكان رئيساً لمجلس إدارتها وعضو مجلس الإدارة المنتدب فى تاريخ التأميم وأن المبلغ المطالب به عبارة عن حساب جار شخصى للطاعن - شركة قبل تأميمها . ومن ثم لا تعتبر هذه المسحوبات ديناً عليه للشركة التى كان أحد أصحابها ، يحق للجهة الإدارية التى الحق بها المشروع مطالبته به ، إذ لم تدخل فى الجانب الدائن من حساب التقييم ولم يعرض عنها أصحاب المشروع وأن كان لهم مطالبة بعضهم البعض بما قد يكون مستحقاً لهم فى ذمة شركائهم نتيجة تجاوز مسحوباتهم لحصصهم فى المشروع وتأثر حصصهم فى التعويض



////////////////////////////////////

بذلك وهو مالا شأن للمطعون ضدها به ، وإذا خالف الحكم المضمون فيه هذا التنظر

وأعتبر مسحوبات الطاعن من أموال الشركة قبل تأميمها دينا عليه لها يحق

للمطعون ضدها مطالبته بالرفاء به إليها ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ

في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أعياب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

////////////////////////////////////



## جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد نصر الجني نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين / مصطفى حبيب عباس محمود ، فتحي محمود يوسف ، سعيد غرياني  
وعبد المنعم محمد الشاوي .

١٠٤

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٥٩ القضائية « أحوال شخصية » :

أحوال شخصية « المسائل الخاصة بالمسلمين : آث ، إعلام

الوراثة » .

إنكار الوراثة التي يستدعي صدور حكم على خلاف الإعلام الشرعي . وجوب صدور .

من وارث حقيقي ضد آخر يدعى الوراثة . عدم اعتبار بنك ناصر الاجتماعي وارثا بهذا

المعنى .

المقرر في قضا - هذه المحكمة أن إنكار الوراثة الذي يستدعي صدور حكم

على خلاف الإعلام الشرعي يجب أن يصدر من وارث حقيقي ضد آخر يدعى

الوراثة وينك ناصر الاجتماعي لا يعتبر وارثا بهذا المعنى وإنما تؤول إليه التركة

على أنها من الضوائف التي لا يعرف لها مالك .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه رسائل الأوراق -  
تتحصل فى أن الطاعن بصفته أقام الدعوى رقم ٩٨٨ لسنة ١٩٨٣ كلى أحوال  
شخصية المتصورة على المطعون ضده للحكم بإبطال الإعلام الشرعى الصادر فى  
مادة الوراثة رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٧٧ أحوال شخصية بنذر إمبابه ووقف حجتيه  
والغاء كافة ما يترتب عليه من آثار . وقال بيانا لدعواه إن المطعون ضده طلق  
زوجته المرحومة ..... فى شهر يناير سنة ١٩٦٠ فأقامت لدى أختها  
..... بمدينة المتصورة إلى أن توفيت إلى رحمة الله فى أغسطس  
١٩٦١ دون وارث لها سوى أختها المذكورة قالت إليها تركتها كاملة ، وبتاريخ  
١٩٧٧/٩/٢ توفيت دون وارث قالت تركتها إلى الطاعن بصفته - وفقاً  
لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ بشأن التركات الشاغرة - الذى قام  
بالتحفظ عليها وحصرها وشهرها برقم ٥١٧٨ لسنة ١٩٨٠ شهر المتصورة ،



و بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٧ إستصدر المطعون ضده إعلام شرعى فى مادة الوراثة المذكورة باعتباره زوج المرحومة ..... رغم طلاقه لها قبل وفاتها طلاقا بائنا ، وإذ أدخل المطعون ضده القش على المحكمة بأن أدعى أن المتوفاة توفيت وهى زوجة له . فقد أقام الدعوى - أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد أن سمعت شاهد الطاعن الوحيد حكمت بجلسة ١٩٨٨/٦/٢٨ بعدم جواز سماع الدعوى . إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٩٢ لسنة ٨٨ ق . و بتاريخ ١/١/٩٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى يرفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والفساد فى الإستدلال وفى بيان ذلك يقول إن حقيقة الدعوى أمام محكمة أول درجة هى أبطال إعلام وراثة ويجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات وقد قرر من استشهد به أن المطعون ضده طلق زوجته ولم يراجعها حتى وفاتها . إلا أن الحكم إنتهى إلى أن الدعوى إثبات طلاق وأقام قضاء بعدم سماعها على سند من الفقرة الثالثة من المادة ٩٩ من اللاتحة الشرعية رغم أنها خاصة بدعاوى الزوجية والطلاق . ولا تحكم دعاوى الوفاة والوراثة .



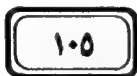
دون أن يقيم الدليل على مراجعته للمورثة وأنها توفيت وهي في عصمته ورغم الأدلة الشرعية وغير الشرعية التي تقدم بها الطاعن تدل على أن المتوفاة توفيت دون وارث ظاهر لها ومن تؤول تركتها إليه باعتبارها تركه لا وارث لها . وإذا خالف الحكم الابتدائي هذا النظر وأيده الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إنكار الوراثة الذي يستدعى صدور حكم على خلاف الإعلام الشرعى يجب أن يصدر من وارث حقيقى ضد آخر يدعى الوراثة ويتك ناصر الاجتماعى لا يعتبر وارثا بهذا المعنى وإنما تؤول إليه التركة على أنها من الضوائع التى لا يعرف لها مالك - لما كان ذلك وكان لمحكمة النقض أن ترد الحكم لأسبابه الصحيحة طالما أنه إنتهى إلى نتيجة صحيحة فى القانون - وكانت دعوى الطاعن هى إبطال الإعلام الشرعى فيما ورد به من أن المطعون ضده ليس زوجا للمتوفاة لطلاقه لها قبل وفاتها وكان البنك الطاعن غير وارث لها فإنه لا يجوز له أن يطلب الحكم ببطلان ذلك الإعلام ويكون النعى على الحكم المطعون فيه على غير أساس .



## جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد نصر الجندى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / مصطفى حبيب عباس محمود ، فتحي محمود يوسف ، سعيد غريانى  
وعبد المنعم محمد الشاوى .



الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٥٨ القضائية « أحوال شخصية » :

( ١ ) أحوال شخصية « المسائل الخاصة بالمسلمين : نفقة ، دعوى الأحوال  
الشخصية : إجراءات » . معاهدات دولية « إتفاقية تنفيذ الأحكام بين  
الدول العربية » . حكم « تنفيذ الأحكام : تنفيذ الحكم الأجنبى » .  
قانون .

إنضمام جمهورية مصر العربية ودولة الكويت إلى إتفاقية تنفيذ الأحكام الصادرة من  
مجلس جامعة الدول العربية فى ١٩٥٢/٩/١٤ .  
مؤاده . وجوب تطبيق أحكام هذه الاتفاقية . الحكم القابل للتنفيذ فى دول الجامعة  
العربية . ماهيته .

( ٢ ) حكم « تنفيذ الأحكام : تنفيذ الحكم الأجنبى » اختصاص .  
تنفيذ الحكم أو الأمر الأجنبى . من شروطه . اختصاص المحكمة التى أصدرته . تحديد  
الاختصاص . يكون وفقاً لقانون الدولة التى صدر فيها الحكم . المعبرة فى ذلك . بقواعد  
الاختصاص القضائى الدولى دون تدخل من المحكمة المطلوب فيها الأمر بتنفيذه .



١ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن مژدى نص المادة ٣٠١ من قانون المرافعات أنه إذا وجدت معاهدات بين جمهورية مصر العربية وغيرها من الدول بشأن تنفيذ الأحكام الأجنبية فإنه يتعين أعمال أحكام هذه المعاهدات . لما كان ذلك وكانت حكومتا جمهورية مصر العربية ودولة الكويت قد إنضممتا إلى إتفاقية تنفيذ الأحكام الصادرة من مجلس جامعة الدول العربية في ١٩٥٢/٩/١٤ وصارت نافذة المفعول فى شهر أغسطس سنة ١٩٥٥ فإن أحكام هذه الإتفاقية تكون هى الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى . وقد بينت المادة الأولى من هذه الإتفاقية الأحكام القابلة للتنفيذ فى دول الجامعة العربية ومنها كل حكم نهائى متعلق بالأحوال الشخصية صادر من هيئة قضائية فى إحدى دول الجامعة .

٢ - مفاد المادة ١/٢٩٨ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط ضمن ما يشترط لتنفيذ الحكم أو الأمر الأجنبى أن تكون المحكمة التى أصدرته مختصة بإصداره وأن تحديد هذا الاختصاص إنما يكون وفقاً لقانون الدولة التى صدر فيها الحكم وأن العبرة فى ذلك هى بقواعد الاختصاص القضائى الدولى دون تدخل من جانب المحكمة المطلوب منها إصدار الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبى فى قواعد الاختصاص الداخلى للتحقق من أن المحكمة التى أصدرته كانت مختصة نوعياً أو محلياً بنظر النزاع .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٩٨٥/٢٧٨- كلى أحوال شخصية القاهرة على المطعون ضدهم للأمر بتنفيذ الكم الصادر بتاريخ ١٩٨٧/٦/١٧ فى الدعوى رقم ١٩٧٨/١١٨٢ من محكمة الكويت الكلية للأحوال الشخصية وقالت بيانا لذلك إن هذا الحكم قد صدر من إحدى محاكم دولة الكويت بإلزام مورث المطعون ضدهم بأن يدفع لها نفقة عدة ونفقة لاولادها منه وقد حاز هذا الحكم قوة الأمر المقضى لعدم الطعن عليه بالاستئناف خلال الميعاد المقرر ومن ثم يحق لها تنفيذه فى مصر بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٨ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٠٤/٧٤٦ ق وبتاريخ ١٩٨٨/٥/١٢ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض قدمت



النيابة مذكره أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بأولهما على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون وفي بيان ذلك تقول إن الحكم المطلوب الأمر بتنفيذه في مصر صدر من محكمة مختصة بدولة الكويت إبان إقامتها مع زوجها مورث المطعون ضدهم وفي منازعة من منازعات الأحوال الشخصية . ولما كانت مصر ودولة الكويت من دول الجامعة العربية التي وضعت بتاريخ ١٤/٩/١٩٥٢ إتفاقية تنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم إحدى هذه الدول في سائر دول الجامعة الموقعة عليها وكان الحكم المطلوب الأمر بتنفيذه قد استوفى الشروط اللازمة للأمر بهذا التنفيذ فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد حكم محكمة أول درجة فيما قضى به من رفض الأمر بالتنفيذ على سند من اختصاص محاكم جمهورية مصر العربية بنظر المنازعة الصادر فيها ذلك الحكم يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن مژدى نص المادة ٣٠١ من قانون المرافعات أنه إذا وجدت معاهدات بين جمهورية مصر العربية وغيرها من الدول بشأن تنفيذ الأحكام الأجنبية فإنه يتعين أعمال أحكام هذه المعاهدات . لما كان ذلك وكانت حكومتا جمهورية مصر العربية



ودوله الكويت قد انضمتا إلى إتفاقية تنفيذ الأحكام الصادرة من مجلس جامعة الدول العربية في ١٩٥٢/٩/٢٤ . صارت نافذة المفعول في شهر أغسطس سنة ١٩٥٥ فإن أحكام هذه الإتفاقية تكون هي الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى . وكانت المادة الأولى من هذه الإتفاقية قد بينت الأحكام القابلة للتنفيذ في دول الجامعة العربية ومنها كل حكم نهائي متعلق بالأحوال الشخصية صادر من هيئة قضائية في إحدى دول الجامعة وكان مفاد المادة ١/٢٩٨ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط ضمن ما يشترط لتنفيذ الحكم أو الأمر الأجنبي أن تكون المحكمة التي أصدرته مختصة بإصداره وأن تحديد هذا الاختصاص إنما يكون وفقا لقانون الدولة التي صدر فيها الحكم وأن العبرة في ذلك هي بقواعد الاختصاص القضائي الدولي دون تدخل من جانب المحكمة المطلوب منها إصدار الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبي في قواعد الاختصاص الداخلي للتحقق من أن المحكمة التي أصدرته كانت مختصة نوعيا أو محليا بنظر النزاع . لما كان ذلك وكان الحكم المطلوب الأمر بتنفيذه في جمهورية مصر العربية قد صدر من هيئة قضائية مختصة في دولة الكويت في نزاع متعلق بالأحوال الشخصية وحازر لقوة الأمر المقضي لاستنفاد مواعيد الطعن عليه طبقا لقانون القاضى الذي إصداره . فإنه بذلك يكون استوفى الشروط التي تجعله قابلا للتنفيذ في جمهورية مصر العربية بالتطبيق لأحكام الإتفاقية سالفة الذكر . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا



النظر وقضى بتأييد الحكم الابتدائي القاضي برفض الدعوى على سند من أن النزاع الصادر فيه الحكم المطلوب الأمر بتنفيذ مدخل في اختصاص القضاء المصرى أعمالا لحكم المادتين ٢٨ ، ٢/٢٩٨ من قانون المرافعات ودون أن تطبيق الإتفاقية المذكورة فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

////////////////



## جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد نصر الدين الخنص نائب رئيس المحكمة وعضوية  
المادة المستشارين / حسين محمد حسن عقر نائب رئيس المحكمة ، مصطفى حبيب عباس ،  
فتحي محمود يوسف وسعيد غوياني .



الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٥٨ القضائية « أحوال شخصية » : -

( ١ ) نقض « أسباب الطعن : السبب الجديد » . محكمة الموضوع .

دفاع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . إعتباره سبباً جديداً . عدم . جواز ابدائه لأول  
مرة أمام محكمة النقض .

( ٢ - ٣ ) أحوال شخصية : « دعوى الأحوال الشخصية : الإثبات : البينة »

« المسائل الخاصة بالمسلمين : النسب » .

( ٢ ) الشهادة بالتسامع . جوازها عند الأحناف في النسب . شرطها .

( ٣ ) شهادة القرايات بعضهم لبعض . مقبولة في المذهب الحنفي . الاستثناء . شهادة

الفرع لأصله والأصل لفرعه .

( ٤ ) بيانات شهادة الميلاد . أعتبارها قرينة على النسب وليست حجة في أثباته .

نسبة الطفل فيها إلى شخص معين . عدم إعتبارها حجة عليه ما لم يقر بصحة  
البيانات المدونة بها .



( ٥ ) استئناف « الإحالة للتحقيق » .

جواز طلب الإحالة للتحقيق لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . عدم إستجابتها لهذا الطلب بعد أن قعد الطالب عن أحضار شهوده أمام محكمة أول درجة . لا خطأ.

( ٦ ) محكمة الموضوع « . خبرة .

تعيين الجبير في الدعوى . رخصة لقاضى الموضوع . له وحده تقرير لزمه من عدمه متى رأى في عناصر النزاع ما يكفى لتكوين إقتناعه .

////////////////////

١ - خلو الأوراق عما يدل على سبق تمسك الطاعن بدفاعه أمام محكمة الموضوع فإن ما تضمنه وجه النعى يكون سبباً جديداً لا يجوز ابداءه لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - الشهادة بالتسامع - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - : جائزة عند الأحناف فى مواضع منها النسب وشرطها أن يكون ما يشهد به الشاهد أمراً متواتراً مشتهراً سمعه من جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب ويشتهر ويستفيض وتتواتر به الأخبار ويقع فى قلبه صدقها .

٣ - من المقرر فى المذهب الحنفى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قبول شهادة سائر القرباات بعضهم لبعض - عدا الفرع لأصله والأصل لفرعه - كالأخ والأخت والعمة والعم والخال والحالة .



٤ - من المقرر - فى قضا ، هذه المحكمة - أن شهادة الميلاد بمفردها ليست حجة فى إثبات النسب ، وإن كانت تعد قرينة عليه ، إذ لم يقصد بها ثبوته ، وإنما جاء ذكره فيها تبعاً لما قصد منها ووضعت له ، ولأن القيد بالدفاتر لا يشترط فيه أن يكون بناء على طلب الأب أو وكيله بل يصح الاملاء من القابلة . أو الأم ، فلا يعتبر نسبة الطفل فيها إلى شخص معين حجة عليه طالما لم يقر بصحة البيانات المدونة بها .

٥ - لئن كان طلب التحقيق يشهادة الشهود جائز تقديمه فى أية حالة كانت عليها الدعوى باعتباره من وسائل الدفاع التى يجوز ابدؤها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف إلا أنه متى كانت محكمة أول درجة قد أمرت بإجرائه وأحضر الخصم المكلف بالإثبات شهوده وتقااس خصمه عن إحضار شهود النفى فإنه لاعلى محكمة الاستئناف إذا لم تستجب إلى طلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق من جديد طالما أن محكمة أول درجة قد مكنته من نفي الوقائع المراد إثباتها بالبينة .

٦ - لما كان تعيين الخبراء من الرخص المخولة لقاضى الموضوع وله وحده . تقرير لزوم أو عدم لزوم الاستعانة به ، فلا يقبل النعى على المحكم المطعون فيه عدم الاستعانة بخبير فنى متى رأى فى عناصر النزاع ما يكفى لتكوين اقتناعه . .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٥٧٦ لسنة ١٩٨٥ كلى  
نفس سورهاج على الطاعن للحكم بثبوت نسب الطفلة ..... إليه .  
وقالت بيانا لدعواها إنها كانت زوجة للطاعن بعقد صحيح شرعى  
تاريخه ١٩٧٨/٤/٢٨ ، بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٢ طلقها طلقه بانه وكانت  
حاملًا منه ، وبتاريخ ١٩٨٠/١/١٣ وضعت انثى سميتها ..... وإذا  
قيدت خطأ بسجلات المواليد باسم ..... ونازعها الطاعن فى نسبتها  
اليه فقد أقامت الدعوى . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ، وبعد أن  
سمعت شاهدى المطعون ضدها حكمت بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٧ بثبوت نسب  
الصفيرة إلى الطاعن . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف  
أسيوط بالاستئناف رقم ٦ لسنة ٦٣ ق أحوال شخصية . وبتاريخ ١٩٨٨/٦/٥  
حكمت بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ،  
وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى يرفض الطعن . عرض الطعن على هذه  
المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .



وحيث إن الطعن أقيمت على ثلاثة أسباب ينشأ الطعن بأولها. على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون من وجهين . قال فى بيان أولهما إن محضر التحقيق الذى سمعت فيه محكمة أول درجة بجلطة ١٩٨٧/٢/١ شاعدى المطعون ضدها وأن جاء به عبارة « حلف اليمين » إلا أن هذين الشاهدين لم يحلفا اليمين الشرعية اللازمة ، وإذ أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائى الذى أعتد بأقوال هذين الشاهدين يكون خالف القانون بما يستوجب نقضه . وقال فى بيان الوجه الثانى إن شهادة الشاهد الأول المطعون ضدها جاءت سماعية فى شأن ما ذكره من خروجها وهى حامل من منزل الزوجية ، وإن الشاهد الثانى إخ لها وخال للصغيرة المطلوب الحاق نسبها للطعن ، ومن ثم تكون له مصلحة شخصية ظاهرة فى الدعوى مما لا يجوز معه التعويل على شهادتهما وإذ اعتد الحكم الابتدائى بأقوالهما وهى غير كافية فى إثبات الدعوى وتغاير الثابت بشهادة قيد ميلاد الصغيرة من أن والدها شخص آخر غير مختصم فى الدعوى وإيده الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون والثابت بالأوراق بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول فى وجهه الأول ذلك أنه وقد خلت الأوراق عما يدل على سبق تمسك الطاعن بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فإن ما تضمنه وجه النعى يكون سببا جديدا لا يجوز ابداءه لأول مرة أمام محكمة النقض . ومردود فى الوجه الثانى ذلك أنه لما كانت الشهادة بالتسامع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - جائزة عند الاحتاف فى مواضع منها النسب وشرطها



أن يكون ما يشهد به الشاهد أمراً متواتراً مشتهراً سمعه من جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب ويشتهر ويستفيض وتتوافر به الأخيار ويقع في قلبه صدقها ، وكان من المقرر في المذهب الحنفى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قبول شهادة سائر القرايات بعضهم لبعض - عدا الفرع لاصله والأصل لفرعه - كالأخ والأخت والعم والعمة والحال والحالة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر التحقيق أن الشاهد الأول عندما سئل عن مصدر معلوماته قال « أنا عرفت من الحریم بنوع ناس زوجها لاني ساكن بجوارهم وهما اللى قالوا أنها حامل لما طلقت » فإن هذه الأقوال تعد من قبيل شهادة التسامع بالمعنى المعروفة به فى فقه الحنيفة . وكان الشاهد الثانى ليس من أصول أو فروع المطعون ضدهما ، وخلت الأوراق من الدليل على قيام المصلحة الشخصية لهذا الشاهد . فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون لتأييده حكم محكمة أول درجة يكون على غير أساس .

وحيث رن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبب ومخالفة الثابت بالأوراق . وفى بيان ذلك يقول إن صورة قيد ميلاد الصغيره المقدمه من المطعون ضدها - أمام محكمة أول درجة - ثابت فيها أن البنت أبنتها وقد نسبتها إلى والدها ..... ، ولم يدع أحد بتزويرها ، وإذا كان لا يكفى لرخص حجيتها مجرد قول المطعون ضدها أن والدتها قد أبلغت خطأ بواقعة الميلاد ولا مجرد شهادة الشاهدين ، فإن الحكم الابتدائى إذ قضى رغم ذلك بثبوت نسب الصغيره إليه وايدى الحكم المطعون فيه يكون قد شابه قصور فى التسبب ومخالفة الثابت بالأوراق بما يستوجب نقضه .



وحيث إن هذا النعى مردود . ذلك أن من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة -

أن شهادة الميلاد بمفردها ليست حجة فى إثبات النسب ، وإن كانت تعد قرينة عليه ، إذ لم يقصد بها ثبوته ، وإنما جاء ذكره فيها تبعاً لما قصد منها ووضعت له ، ولأن القيد بالدفاتر لا يشترط فيه أن يكون بناء على طلب الأب أو وكيله بل يصح الأملاء . من القابلة أو الأم ، فلا يعتبر نسبة الطفل فيها إلى شخص معين حجة عليه طالما لم يقر بصحة البيانات المدون بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه - إذ ا طرح صورة قيد الميلاد المقدمة - قد أقام قضاءً بثبوت نسب الطفل على ما استخلصة من أقوال شاهدى المطعون ضدها أنها خرجت حاملاً من منزل الزوجية ، وأن - قيد الطفلة بالوحدة الصحية تم خطأ ، وأن الطاعن لم يحضر شهود نفى لما أدعته المطعون ضدها عليه ومن تسويفه مع الناس بأنه سيقوم بتفسير إجراءات قيد الطفلة إلى أسمه ونسبتها إليه ، وهو منه استخلاص موضوعى سائغ له أصله الثابت فى الأوراق ويؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها ويكفى لحمل قضائه ، وإذ يدور سبب النعى حول تعيب هذا الاستخلاص فإنه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الدليل لاجتياز آثاره أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع . وفى بيان ذلك يقول إنه طلب أمام محكمة الاستئناف إحالة الدعوى إلى التحقيق لنفى ما شهد به شاهدى المطعون ضدها أمام محكمة أول درجة وإذ لم تستجب المحكمة إلى طلبه ولم تبين سبب ذلك أو تتدب خبيراً فنياً لفحص



التركيب الفنى لدعاء كلى من البت والطاعن ، واكتفت بالإحالة إلى حكم محكمة أول درجة ، فإن حكمها يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه وإن كان طلب التحقيق بشهادة الشهود جائزا لتقديمه فى أية حالة كانت عليها الدعوى بإعتباره من وسائل الدفاع التى يجوز إسائها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف إلا أنه متى كانت محكمة أول درجة قد أمرت بأجرائه واحضر الخصم المكلف بالاثبات شهوده وتفاعس خصمه عن احضار شهود النفى ، فإن لاعلى محكمة الاستئناف إذا لم تستجب إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق من جديد طالما أن محكمة أول درجة قد مكنته من نفى الوقائع المراد إثباتها بالبينة . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن محكمة أول درجة إذ أحالت الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون ضدها ماهو مدون بمنطوق الحكم بكافة طرق الاثبات القانونية صرحت للطاعن بنفيها بذات الطرق ، ولكنه لم يشهد احدا قبانه لاثرب على محكمة الاستئناف إذا ما التفتت عن طلبه إجراء التحقيق من جديد ، وكان تعيين الخبراء من الرخص المخوله لقاضى الموضوع له وحدة تقرير لزوم أو عدم لزوم الاستعانة به ، فلا يقبل النعى على الحكم المطعون فيه عدم الاستعانة بخبير فنى متى رأى فى عناصر النزاع ما يكفى لتكوين إقتناعه ، ويكون النعى على الحكم الاخلال بحق الدفاع على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة وعصوية السادة  
المختارين / أحمد مكي ، ماهر الجحيري ، محمد جمال حامد وأنور العاصي .

١٠٧

الطعن رقم ٢٣٦٨ لسنة ٥٧ القضائية :

عقد « فسخ العقد » « الشرط الصريح الفاسخ » . بيع . حكم « عبوب  
المنجبل : ما يعد قصورا » . محكمة الموضوع .

سلب القاضي كل سلطة تقديرية عند الاتفاق في العقد على الشرط الفاسخ الصريح .  
مناطه . تحقق توافره وموجب أعماله . قبول الدائن :لوقا- بطريقة تتعارض مع إرادة الفسخ أو  
تسيبه بخطئه في عدم تنفيذ المدير لالتزامه أو كان إمتناع المدين مشروعا . مؤداه . وجوب  
تجاوز المحكمة عن أثر الشرط . تمسك الطاعن بنزول المظنون ضدها عن ذلك الشرط استناداً  
إلى قرار مجلس إدارتها بتأجيل الوفاء بالقسط الأول من الثمن وإلى قبولها الوفاء بالأنقساط  
اللاحقة . دفاع جوهري . إغفال الحكم بحته . قصور .

من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه وإن كان الإتفاق على أن يكون  
عقد البيع مفسوخاً من تلقاء نفسه دون تنبيه أو إنذار عند تخلف المشتري عن  
سداد أى قسط من أقساط باقى الثمن في ميعاده من شأنه أن يسلب القاضي  
كل سلطه تقديرية في صدد الفسخ إلا أن ذلك منوط بتحقيق المحكمة



من توافر شرط الفسخ الإتفاقي ووجوب أعماله ، ذلك أن للقاضي الرقابة التامة للتبشيت من انطباق الشرط على عبارة العقد كما أنه له عند التحقق من قيامه مراقبة الظروف الخارجية التي تحول دون أعماله فإن تبين له أن الدائن اسقط حقه في طلب الفسخ بقبوله الوفاء بطريقه تتعارض مع اراده فسخ العقد ، او كان الدائن هو الذي تسبب بخطئه في عدم تنفيذ المدين لا لزامه أو كان إمتناع المدين عن الوفاء مشروعاً بناءً على الدفع بعدم التنفيذ في حالة توافر شروطه وجب أن يتجاوز عن شرط الفسخ الإتفاقي ، ولا يبقى للدائن سوى التمسك بالفسخ القضائي طبقاً للمادة ١٥٧ من القانون المدني ، لما كان ذلك وكان البين من صحيفة الاستئناف أن الطاعن تمسك فيها بنزول الشركة المطعون ضدها عن الشرط الصريح الفاسخ مستنداً إلى قرار مجلس إدارتها بتأجيل الوفاء بالقسط الأول وتراخيها في دفع دعوى الفسخ وقبوله الوفاء بالإقساط اللاحقة ، وكان الحكم الابتدائي المزيّد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أعمل أثر الشرط الصريح الفاسخ الوارد في العقد دون أن يعرض لهذا الدفاع وهو دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون مشوباً بالقصور .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .



وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -

تتحصل في أن الشركة المطعون ضدها أقامت الدعوى ٤٨٦٦ لسنة ١٩٨٤ مدنى الاسكندرية الابتدائية بطلب الحكم باعتبار عقد بيع الأرض المزخ ١٩٨٢/٣/٢١ مفسوخا واعتبار وضع يد الطاعن عليها وضع يد مستأجر بالقيمة الإيجارية التى تحددها ، وقالت شرحا لدعواها أنها بموجب ذلك العتد باعت الطاعن تلك القطعة لقاء ثمن ٢٢١٠٠ جنيه ، دفع منه الربع والتزم بدفع الباقي على خمسة أقساط سنوية متساوية يستحق أولها فى مستهل يناير التالى لأعتماد البيع ، ثم وافق مجلس الإدارة بجلسة ١٩٨٢/١٢/٢٩ على أن يتم تحصيل القسط الأول بعد مرور سنة من تاريخ إعتماد البيع ، ولكنه لم سدد القسطين الأولين المستحقين عن تسمى ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ بالرغم من إنذارها إياه ، ولما كان العقد قد إفسخ بذلك طبقا للشرط الصريح الفاسخ المنصوص عليه فيه فقد أقامت دعواها بالطلبات السالفه ، ومحكمة أول درجة حكمت بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٣٠ بالطلبات . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف ٤٩ سنة ٤٢ق الاسكندرية ، وبتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٢ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى الحكم بطريق النفض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى يرفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه تمسك فى دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن مجلس إدارة الشركة المطعون ضدها قرر بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٩ تأجيل الرضاء بالقسط الأول لمدة سنة وأن الشركة تراخت



فى رفع دعوى الفسخ ، وأنه سدد الأقساط المستحقة عليه وقد ثبت ذلك بالكشوف المقدمة من الشركة ذاتها مما مؤداه نزولها عن التمسك بالشرط الصريح الفاسخ وانتفاء موجب الفسخ القضائى كذلك ، وإذ التفت الحكم عن مواجهة هذا الدفاع الجوهرى فإنه يكون مشوباً بقصور فى التسبيب تستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه وأن كان الاتفاق على أن يكون عقد البيع مفسوخاً من تلقاء نفسه دون تنبيه أو انذار عند تخلف المشتري عن سداد أى قسط من أقساط باقى الثمن فى ميعاده من شأنه أن يسلب القاضى كل سلطة تقديرية فى صدد الفسخ إلا أن ذلك منوط بتحقيق المحكمة من توافر شرط الفسخ الاتفاقى ووجوب إعماله ، ذلك أن للقاضى الرقابة التامة للتثبت من انطباق الشرط على عبارة العقد كما أن له عند التحقق من قيامه مراقبة الظروف الحاجية التى تحول دون إعماله ، فإن تبين له أن الدائن اسقط حقه فى طلب الفسخ بقبوله الوفاء بطريقة تتعارض مع إرادة فسخ العقد ، أو كان الدائن هو الذى تسبب بخطئه فى عدم تنفيذ المدين لالتزامه أو كان امتناع المدين عن الوفاء مشروعاً بناءً على الدفع بعدم التنفيذ فى حالة توافر شروطه ، وجب عليه أن يتجاوز عن شرط الفسخ الاتفاقى ، ولا يبقى للدائن سوى التمسك بالفسخ القضائى طبقاً للمادة ١٥٧ من القانون المدنى ، لما كان ذلك . وكان البين من صحيفة الاستئناف أن الطاعن تمسك فيها



بنزول الشركة المطعون ضدها عن الشرط الصريح الفاسخ مستندا إلى قرار مجلس إدارتها بتأجيل الوفاء بالقسط الأول وتراخيها في رفع دعوى الفسخ وقبلها الوفاء بالأقساط اللاحقة ، وكان الحكم الابتدائي ، المزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أعمل أثر الشرط الصريح الفاسخ الوارد في العقد دون أن يعرض لهذا الدفاع وهو دفاع جوهري قد يتغير بمواجهته وجه الرأي في الدعوى فإن يكون مشويا بقصور يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

////////////////////



## جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المنشار / يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين / أحمد مكس ، ماهر البجيرى ، محمد جمال حامد وأنور العاصى .

١٠٨

الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٥٨ القضائية : -

بيع « بيع أملاك الدولة » . أصول . عقد .

إختصاص مجالس المدن فى دوائر إختصاصها ببيع زوائد التنظيم نهائى فيما  
لا تجاوز قيمته ألف جنيه . عدم وجوب تصديق مجلس المحافظة على البيع إلا  
فيما زاد على هذه القيمة المادتان ٣٤ق ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٥٧  
لسنة ١٩٧١ ، ٤٣ من اللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهورى  
١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ . إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى أن يبيع مجلس المدينة زوائد  
التنظيم للمطعون ضده قد تم فى حدود إختصاصه النهائى . صحيح .

النص فى المادة ٣٤ من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقرار بقانون  
رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ - الذى  
يحكم واقعة الدعوى - على أن « تباشر مجالس المدن بوجه عام فى دائرتها  
الشئون الاقتصادية و ..... وذلك فى  
الحدود التى بينها اللائحة التنفيذية . كما تبين اللائحة المسائل  
الأخرى التى يختص بها » وفى المادة ٤٣ من اللائحة التنفيذية



الصادر بها القرار الجمهوري رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ على أن تباشر مجالس المدن والمجالس القروية كل في دائرة اختصاصه الشئون العمرانية الآتية ..... ( د ) فحص ومراجعة واعتماد المسائل الخاصة بزوائد وضائع التنظيم والتصرف فيها ، وتكون القرارات الصادره من المجلس القروى نهائية إذا لم تتجاوز قيمة هذه الزوائد أو الضوائع ثلاثمائة جنيه ، ويكون إختصاص مجلس المدينة نهائيا إذا لم تتجاوز قيمتها ألف جنيه ، ويجب التصديق من مجلس المحافظة على القرارات الصادره من مجالس المدن والمجالس القروية الواقعة فى دائرتها فيما يجاوز الحدين السابقين ، ولما كان البين من الأوراق أن مجلس مدينة ..... وافق بجلسة ..... على بيع زوائد التنظيم للمطعمون ضده نظيره ثمن مقداره جنيهان للمتر المربع وأن مساحة هذه الزوائد - وفقا لمحضر المعاينة تبلغ ٥١,٤٩ مترا مربعا وأن المطعون ضده سند كامل ثمن هذه المساحة ومقداره ١٣٢,١٥٠ ، فإن عقد البيع يكون قد انعقد فى حدود الإختصاص النهائى لمجلس المدينة ويرث ذمه المطعون ضده من هذا الثمن ولا يكون للجهة البائعة أن تعيد تقدير الثمن من جديد وإذ أنتهى الحكم المطعون فيه صحيحا إلى هذه النتيجة فإنه لا يكون قد أخطأ فى القانون .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر

والرافعة وبعد المناولة .



حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى ٦٢٧٩ لسنة ١٩٨٥ مدنى المنصورة الابتدائية على المحافظة ومجلس المدينة الطاعنين بطلب الحكم ببراءة ذمته من مبلغ ٣٩٨٧,٢٠٠ جنيه وقال ببياننا لذلك أن مجلس مدينة المنزلة - الطاعن الثانى - باعة بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٤ - زوائد التنظيم المبينه بالصحيفة وسدد ثمنها الذى حدده المجلس آنذاك ومقداره ١٣٢,١٥٠ جنيه ، ثم عاد المجلس وطالبه بتاريخ ١٢/٨/١٩٨٤ بسداد مبلغ ٣٩٨٧,٢٠٠ جنية كضمن لتلك الزوائد فأقام دعواه - بالطلب السالف ، ومحكمة أول درجة حكمت بتاريخ ٢٨/٢/١٩٨٧ بهذا الطلب . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف ٦٥٦ لسنة ٣٩ق المنصورة ، وبتاريخ ١/٣/١٩٨٨ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى ينقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن حاصل ما ينهه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون ذلك أنه أقام قضاء على أن البيع موضوع الدعوى انعقد بموافقة مجلس المدينة فى حين أن ركن القبول فى بيع أملاك الدولة الخاصة لا يتم إلا بالتصديق على البيع من المحافظ طبقا للقرار الجمهورى رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٧٦ .



وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أن النص فى المادة ٣٤ من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقرار بقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ - الذى يحكم واقعة الدعوى - على أن « تبأشر مجالس المدن بوجه عام فى دائرتها الشئون الاقتصادية و ..... وذلك فى الحدود التى تبيئتها اللائحة التنفيذية ، كما تبين اللائحة المسائل الأخرى التى يختص بها المجلس » . وفى المادة ٤٣ من اللائحة التنفيذية الصادر بها القرار الجمهورى رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ على أن « تبأشر مجالس المدن والمجالس القروية كل فى دوائر إختصاصه الشئون العمرانية الآتية : ..... ( د ) فحص ومراجعته وإعتماد المسائل الخاصة بزوائد وضوائع التنظيم والتصرف فيها ، وتكون القرارات الصادرة من المجلس القروى نهائية إذا لم تجاوز قيمة هذه الزوائد أو الضوائع ٣٠٠ جنيه ، ويكون إختصاص مجلس المدينة نهائيا إذا لم تجاوز قيمتها ألف جنيه ، ويجب التصديق من مجلس المحافظة على القرارات الصادرة من مجالس المدن والمجالس القروية الواقعة فى دائرته فيما يجاوز الحدين السابقين ، ولما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن مجلس مدينة المنزلة وافق بجلسة ١٦/١٢/١٩٧٤ على بيع زوائد التنظيم للمطعون ضده نظير ثمن مقداره جنيهان للمتر المربع ، وأن مساحة الزوائد - وفقا لمحضر المعاينة - تبلغ ٥١,٤٩ مترا مربعا ، وأن المطعون ضده سدد كامل ثمن هذه المساحة ومقداره ١٣٢,١٥٠ جنيه ، فإن عقد البيع يكون قد إنعقاد فى حدود الاختصاص النهائى لمجلس المدينة وبرت ذمه المطعون ضده من هذا الثمن ولا يكون للجهة



//////////  
البائعة أن تعيد تقدير الثمن من جديد ، وإذ أنتهى الحكم المطعون فيه صحيحا  
إلى هذه النتيجة فإنه لا يكون قد أخطأ فى القانون ، ويكون النعى عليه بهذا  
السبب على غير أساس ، ومن ثم يتعين رفض الطعن .

//////////



## جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٩٠

بإضافة السيد المستشار / وليم رزق بدوي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / طه الشريف نائب رئيس المحكمة ، أحمد أبو الحجاج ، عبد الصمد عبد العزيز  
وعبد الرحمن فكري .

١٠٩

### الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٨ القضائية

( ١ ) إختصاص « الإختصاص النوعي » . إصلاح زراعي .

إختصاص المحكمة الجزئية فى المنازعات الزراعية . نطاقه . المنازعات الناشئة عن عقد  
إيجار الأراضى الزراعية التى تزرع بالمحاصيل العادية دون الحدائق والمشاتل . م ٣٩ مكرر  
المضافة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ .

( ٢ ) نقض « سلطة محكمة النقض » .

إنهاء الحكم فى قضائه إلى النتيجة الصحيحة . إشتغال أسبابه على أخطاء قانونية . لا  
يعيبه أو يفسده .

( ٣ ) نقض « السبب غير المنتج » . « حكم » تسبيب الحكم » .

إقامة الحكم قضاء على دعامة كافية لحمله . التمس عليه فيما استرد إليه تزايداً من  
أسباب غير منتج .



١ - مفاد نص المادة ٣٩ مكرر من قانون الاصلاح الزراعى المضافة بالقانون

رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ أن مناط إختصاص المحكمة الجزئية فى المنازعات الزراعية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ينحصر فى المنازعات الخاصة بعقود إيجار الأراضى الزراعية التى تزرع المحاصيل الحقلية العادية وأنه لا إختصاص لها بالمنازعات المتعلقة بعقود الأراضى التى تؤجر لزراعتها حقائق أو مشاتل التى يعتبر إستثمارها أقرب إلى الاستغلال التجارى منه إلى الاستغلال الزراعى .

٢ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة فلا يعيبه أو يفسده ما ورد فى أسبابه من أخطاء قانونية مادامت هذه النتيجة قد جاءت متفقة مع التطبيق الصحيح للقانون على الوقائع الثابتة فيه .

٣ - إذ كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالزام الطاعن بثلاثى ثمار الحديقة استناداً إلى تقرير الخبير الذى انتهى إلى وجود عقد مزارعة محرر بين الطاعن والمطعون ضده وهى أسباب كافية لحمل قضائه وكان النعى منصباً على أسباب زائدة لاجابة بالحكم اليها فإنه يكون نعيها غير منتج .



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقارير الذى تلاه السيد المستشار المقر:

والمرافعة وبعد المداولة .



وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٨٢٧ لسنة ١٩٨٣ مدنى كلى أسيوط ضد الطاعن بطلب الحكم بالزامه بأن يؤدي له مبلغ ٨٠٠ جنيه وقال بيانا لها أنه يمتلك حديقة مشجرة مساحتها ١٢ ١ مزروعه بأشجار البرتقال والرمان بمعرفة الطاعن بمقتضى عقد مزرعة مؤرخ ١٥ / ١٠ / ١٩٥٠ محرر فيها بينه وبين والد المطعون ضده على أن يكون له ثلث الربيع ولوالد المطعون ضده الثلثين سنويا وإذا امتنع الطاعن عن إداء الربيع المستحق للمطعون ضده فى السنوات من ١٩٧٩ حتى ١٩٨٢ منذ أقام الدعوى . تدهت المحكمة خبيراً وبعد أن أودع تقريره قضت بطلبات المطعون ضده استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١٣ لسنة ٦١ ق أسيوط وتاريخ ٢٤ / ١٢ / ١٩٨٧ حكمت المحكمة بالتأييد . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذا عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

حيث ان الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يعنى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المصون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيانه يقول أن إجبار الحداثق أو المزارعه عليها وان كان لا يخضع للامتداد القانونى أو للحد الأقصى للأجرة إلا أن ذلك لايعنى أن المنازعة الخاصة بتأجيرها أو المزارعه عليها



تخرج عن إختصاص المحكمة الجزئية التى تختص وحدها طبقا لقانون الاصلاح الزراعى بكافة المنازعات الناشئة عن تأجير الأراضى الزراعية وما فى حكمها أو المزارعة عليها بما فى ذلك الحدائق أيا كانت قيمتها وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم إختصاص المحكمة الابتدائية نوعيا بنظرها على سند من أن المنازعات الخاصة بإيجار الحدائق تخرج من إختصاص المحكمة الجزئية فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد وذلك أن مفاد نص المادة ٣٩ « مكرر » من قانون الاصلاح الزراعى المضافة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ أن مناهض إختصاص المحكمة الجزئية فى المنازعات الزراعية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ينحصر فى المنازعات الخاصة بعقود إيجار الأراضى الزراعية التى تزرع بالمحاصيل الحقلية العادية وأنه لا إختصاص لها بالمنازعات المتعلقة بعقود الأراضى التى تؤجر لزراعتها حدائق أو مشاتل التى تعتبر إستجارها أقرب إلى الإستغلال التجارى منه إلى الاستغلال الزراعى . لما كان ذلك وكان الثابت أن أرض النزاع مزروعه بأشجار الثمار وهو ما يخرجها من عداد الأراضى الزراعية التى تختص المحكمة الجزئية وحدها بنظر المنازعات المتعلقة بها وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم إختصاص محكمة الدرجة الأولى نوعيا بنظر الدعوى يكون قد طبق صحيح القانون ويضحق النعى عليه على غير أساس .



وحيث إن الطاعن يعنى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيانه يقول أن الحكم قضى بإلزامه بالرعي على أساس المسؤولية التقصيرية بإعتباره غاصبا للثمار المستحق للمطعون ضده فى حين أن أساس الدعوى هو المسؤولية العقدية التى تستند إلى عقد مزارعه وأنه لما كانت المحكمة لا تملك من تلقاء نفسها تغيير سبب الدعوى فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالرعي المستحق للمطعون ضده إستناداً إلى تقرير الخبير الذى أطمأن إليه وأخذ به محمولاً على أسبابه وكان الخبير قد أنهى إلى أن المطعون ضده يستحق مبلغ ٨٠٠ جنيه قيمه ربع حصته بواقع الثلاثين فى ثمار الحديقة وفقاً لشروط عقد المشاركة المحرر بينه وبين الطاعن عن المدة المطالب عنها فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أنهى إلى النتيجة الصحيحة ولا يعيبه أو يفسده ما ورد فى أسبابه من أخطاء قانونية مادامت هذه النتيجة قد جاءت متفقة مع التطبيق الصحيح للقانون على الوقائع الثابتة فيه يكون النعى عليه بهذا العيب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يعنى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيانه يقول أن الحكم الاستثنائى رقم ٣١٦ سنة ٦١ ق أسبوط الذى نفى ملكية المتنازله للمطعون ضده كان صادراً ضده هذه المتنازله ولصالح المالك وكان الطاعن ممثلاً فى هذه الدعوى ورفضت



المحكمة الزامه بالبيع على أساس أنه كان حائزا حسن النية يتملك الثمار بقبضها وإذا أورد الحكم المطعون فيه بمدوناته أن إيجار ملك الغير صحيح وناقذ بين طرفيه حتى ولو كان الطاعن غير مالك فإنه يكون قد أهدر حجية الحكم الاستثنائي بما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه لما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء بالزام الطاعن بثلاثي ثمار الحديقة - وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب الثاني - استناداً إلى تقرير الخبير الذي أنتهى إلى وجود عقد مزارعة محرر بين الطاعن والمطعون ضده وهى أسباب كافية لحمل قضائه وكان النعى منصبا على أسباب زائدة لا حاجة بالحكم إليها فإنه يكون نعيها غير منتج ولا جدوى منه .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / وليم بزاز بحوس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / طه الشريف نائب رئيس المحكمة ، أحمد أبو الدجاج ، شكري العميري وعبد  
الصدد عبد العزيز .



الطعن رقم ٣٢٤٩ لسنة ٥٨ القضائية :

( ١ ) إستئناف « نطاق الإستئناف » . حكم « إستئناف الولاية » .

بطلان . نقض .

قضاء المحكمة الاستئنافية ببطلان حكم أول درجة لميب شابه دون أن يمتد إلى صحيفة  
الدعوى . أثره . وجوب الفصل في موضوع الدعوى دون إعادتها لمحكمة أول درجة . القضاء  
بغير ذلك وعرض الأمر من جديد على محكمة الاستئناف . النعمى عليه باحطاً في تطبيق  
القانون . لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطاعن . مؤداه . عدم صلاحيته سبباً للطعن  
بالنقض .

( ٢ - ٦ ) دستور . قانون . اختصاص « الاختصاص الولاىى » .

٢ - محكمة النقض . اختصاصها بتحقيق صحة الطعون الإنتخابية وإختصاص مجلس  
الشعب بالفصل في صحة العضوية . م ٩٣ من الدستور . غايته . أن يستقيم لمجلس الشعب  
مسوغات قراره بإقامته على دعائم مستمدة من تحقيق قضائى محايد . علة ذلك . إعتبار  
الفصل في صحة العضوية إحتكام فى خصومه يدخل ضمن وظيفة القضاء ويحتاج إلى نزاهة  
القضاء وحيدتهم .



٣ - إختصاص مجلس الشعب بالفصل فى صحة العضوية . إستثنائى . إستاده فى الأصل إلى المادة الخامسة من الدستور قبل تعديلها فى ١٩٨٠ / ٤ / ٣٠ . مؤدى ذلك . إختصاصه بعد قيام نظام تعدد الاحزاب . طبيعته . سياسى يتأبى على مبدأ عدل القضاء وحيدته . لازمه أن يقل هذا الإختصاص فى نطاقه السياسى ويختصر فى مسألة الاقتراع على العضوية دون الاجراءات السابقة عليه . مراقبة هذه الاجراءات وما شابها من أخطاء دخوله نطاق الولاية العامة للمحاكم .

٤ - سلطة مجلس الشعب بالفصل فى صحة العضوية لا تتأبى على مبدأ المسألة القانونية بالنسبة لإجراءات عملية الانتخاب . علة ذلك .

٥ - حصانة أعضاء مجلس الشعب . نطاقها . ٩٨ من الدستور عدم استطالتها إلى أى عمل يتجرد من المشروعية .

٦ - الطعن الانتخابى الوارد بنص المادة ٩٣ من الدستور . إنصرافه إلى العمليّة الانتخابية من تصويت وفرز إلى إعلان النتيجة . إمتداده أيضاً إلى ما يفرضه الدستور من إحالة الطعن إلى محكمة النقض لتحقيقه وعرض نتيجة التحقيق على المجلس لإصدار قرار فى شأنه . إفتقار هذه الاعمال للمشروعية وإنحرافها عن أحكام الدستور . مؤداه إنحدولها إلى مستوى العمل المادى .

٧ - دستور . إختصاص « إختصاص ولائى » . مسئولية . تعويض .

إستخلاص الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما من سلطة محكمة الموضوع . استظهار الحكم من تحقيقات محكمة النقض ما لحق عملية فرز الأصوات وإعلان النتيجة من أخطاء أدت إلى إعلان فوز منافس المظعون ضده رغم أحقيته هو علاوة



على تراخى رئيس اللجنة التشريعية ورئيس مجلس الشعب فى عرض النتيجة على المجلس فى الوقت المناسب . قضاؤه بالتعويض تأسيساً على ما لحقه من أضرار نتيجة ذلك .  
 ٨ - دعوى « الصفة » التمثيل القانونى « نيابة » النيابة القانونية .

تمثيل الدولة فى التقاضى ، فرع من النيابة القانونية عنها . وجوب الرجوع إلى مصدرها وهو القانون فى بيان مداها ونطاقها . رئيس مجلس الشعب وهو صاحب الصفة - دون غيره فى تمثيله ولجانه بما فى ذلك رئيس اللجنة التشريعية .

=====

١ - إذ كان المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - إنه إذ رأت محكمة الاستئناف أن الحكم المستأنف باطل لعيب شاب إجراءاته دون أن يمتد إلى صحيفة الدعوى فإنه يجب عليها إلا تقف عند تقرير هذا البطلان ، وإنما عليها أن تفصل فى الموضوع بحكم جديد تراعى فيه الإجراءات الصحيحة ، إلا أنه وقد أحالت محكمة الاستئناف الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى ثم عرض الأمر من جديد على محكمة الاستئناف وتناضل الخصوم أمامها فى إبداء الدفوع والرد عليها على النحو الوارد بالحكم المطعون فيه ، فإن نقض الحكم بسبب ما شابه من خطأ فى تطبيق القانون لا يحق للطاعنين سوى مصلحة نظرية بحته وهو سبب لا يصلح قواماً للطعن بالنقض .

٢ - النص فى المادة ٩٣ من الدستور بأن « يختص المجلس بالفصل فى صحة عضوية أعضائه وتختص محكمة النقض بالتحقيق فى صحة الطعن المقدمة إلى المجلس بعد إحالتها إليه من رئيسة ويجب إحالة الطعن



إلى محكمة النقض خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ علم المجلس به ويجب الإنتهاء من التحقيق خلال تسعين يوماً من تاريخ إحالته إلى محكمة النقض. وتعرض نتيجة التحقيق والرأى الذى أنتهت إليه المحكمة على المجلس للفصل فى صحة الطعن خلال ستين يوماً من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس ولا تعتبر العضوية باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس. مفاده أن الدستور ناط بمحكمة النقض تحقيق صحة الطعون الانتخابية واختص مجلس الشعب بسلطة الفصل فى صحة العضوية . وقد استهدف الشارع الدستورى - بما عهد به لمحكمة النقض - أن يستقيم لمجلس الشعب مصوغات قراره بإقامته على دعائم مستمدة من تحقيق قضائى محايد ، ومقدراً فى الوقت ذاته أن الفصل فى صحة العضوية هو فى حقيقته احتكام فى خصومة يدخل ضمن وظيفة القضاء . يحتاج إلى نزاهة القضاء وحيدتهم .

٣ - إذ كان الدستور قد أختص مجلس الشعب بالفصل فى صحة العضوية استثناءً فما قام فى مراده أن يجرده من مضمونه بأن يدفع به وسط صراع حزبى تتقاذفه آراء تتجرد من حيده القضاء التى تفرض ألا يكون للقاضى مصلحة فيما يقضى فيه ، ذلك أن المشرع الدستورى - عند وضع هذا النص - لم يكن قد أخذ بمبدأ تعدد الأحزاب إذ أورد فى المادة الخامسة قبل تعديلها فى ١٩٨٠/٤/٣٠ بأن « الاتحاد الاشتراكى هو التنظيم السياسى الذى يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية -



تخالف قوى الشعب العاملة ..... وهو ما كان يتسق مع نص المادة ۹۳ ، باعتبار أن التنظيم الواحد لا يقوم على مبدأ الصراع الحزبى وإنما يأخذ بمبدأ الأتقياد إلى رأى واحد ، ومؤدى ذلك أن إختصاص مجلس الشعب بالنظر فى صحة العضوية - بعد تعديل المادة الخامسة من الدستور بالأخذ بنظام تعدد الأحزاب - لا يمكن النظر إليه على أنه يقوم على مبدأ الاحتكام فى خصومة ، ومن ثم فهو إختصاص سياسى يتأبى على مبدأ عدل القضاء وحيدته ، وهو ما لازمه أن يفل هذا الاختصاص فى نطاقه السياسى وينحصر فى مسألة الاقتراع عليه دون أن يستطيل إلى إختصاص المحاكم بما لها من ولاية عامة فى مراقبة الإجراءات السابقة عليه وتقدير ما شابهها من الأخطاء لتعويض الضرور عنها ، وفقاً لأحكام المسؤولية التقصيرية .

٤ - لا يستقيم فى صحيح النظر - أن يقال أن سلطة مجلس الشعب بالفصل فى صحة العضوية تتأبى على مبدأ المسألة القانونية فى أمر كل إجراء يتعلق بعملية الانتخاب - صحيحاً كان أو باطلاً - لما فيه من الخوض فى إختصاصه وما يحمله من معنى الخروج على مبدأ الفصل بين السلطات فى الدولة ، ذلك أن الدستور عندما رسم الحدود بين السلطات نص فى المادة ۹۸ على أن التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن الانتجاع إلى قاضية الطبيعى وحظر فى النص ذاته تحصين أى عمل أو قرار من رقابة القضاء واخضع سلطات الدولة جميعاً - بما فيها السلطة التشريعية -



لسیاده القانون وناط بالقضاء فی المادة ۵۵ توفير الحماية القضائية للمواطنين من کل عسف وكفالة وخضوع كافة السلطات لسیاده القانون .

۵ - إذ كان الدستور قد نص فی المادة ۹۸ علی حصانة أعضاء مجلس الشعب فیما یبدونه من الأفكار والآراء فی آداء أعمالهم داخل المجلس أو لجانه فهی حصانه لا تعدو نطاق إبداء الرأی ولا تستطیل إلى أی عمل آخر تجرد من المشروعیة وأستوجب مسئولیة فاعله .

۶ - إذ كان المقصود بالظعن الإئتخابی الوارد بنص المادة ۹۳ من الدستور هو الظعن الذی ینصرف إلى العملیة الإئتخابیة من تصویت وفرز للأصوات وهو یستطیل إلى إعلان نتیجة بإعتباره قراراً تنفیذیاً - ویمتد إلى ما أوجبه الدستور علی رئیس مجلس الشعب من إحالة الظعن الذی یقدم إلیه إلى محكمة النقض وعرض نتیجة التحقیق الذی تجریه المحكمة علی المجلس خلال وقت مناسب لإصدار القرار فی شأنه وهی جمیعاً إجراءات لا یحصنها - سوى أن تكون مستنده إلى المشروعیة الدستوریة فإن فقدت سندها الدستوری أو إنخرفت عن أحكامه تردت إلى مستوى العمل المادی وأقتضت مسئولیة فاعلها بحیث یتحقق بها ركن الخطأ فی المسئولیة التقصیریة ، لما كان ذلك وكان الدستور لم یسلب المحاکم حق رقابة هذه الإجراءات وتقریر المسئولیة عنها ولم یختص بها مؤسسه دستوریة أخرى فإنها تبقی فی نطاق الاختصاص العام للمحاکم ذات الولاية العامة .



٧ - إذ كان المطعون ضده لم يلجأ إلى المحاكم للطعن في قرار صحة عضوية منافسة وإنما مطالباً بالتعويض بسبب ما لحق عملية فرز الأصوات وإعلان النتيجة من إخطاء ، ثم تعطيل عرض التحقيق الذي أجرته محكمة النقض على المجلس في وقت مناسب ، وكان لمحكمة الموضوع إستخلاص الخطأ الموجب للمسئولية وعلاقة السببية بينه وبين الضرر وتقدير التعويض المناسب وكان الحكم المطعون فيه قد إستخلص الخطأ في نتيجة عملية الفرز وإعلان النتيجة التي إنتهت إلى نجاح منافس المطعون ضده رغم أحقية الأخير في ذلك وكان هذا الإستخلاص مستمداً من التحقيق الذي أجرته محكمة النقض ، كما استظهر الحكم من الأوراق تراخي رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب في فحص هذا التحقيق وتراخي رئيس المجلس في عرض نتيجة على المجلس في وقت مناسب حتى استنفد وقتاً طويلاً استطال إلى تاريخ حل المجلس أي بعد أكثر من سبعة شهور من تاريخ إحالة التحقيق إليه ورتب على ذلك ما أنتهى إليه من حق المطعون ضده في تعويضه عن الأضرار التي لحقت به في بيان سانع ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد وافق صحيح القانون وأستوى على أسباب تكفي لحمله .

٨ - تمثيل الدولة في التقاضي هو فرع من النيابة القانونية عنها ويتعين في بيان مداها ونطاقها أن يرجع إلى مصدرها وهو القانون ، وإذ كانت لائحة مجلس الشعب تقضى بأن رئيس المجلس هو الذي يمثل ويتكلم باسمه - ومن ثم فهو صاحب الصفة دون غيره في تمثيل المجلس ولجانه بما في ذلك رئيس اللجنة التشريعية .



## المحكمة

بعد الأطلاع على الأوراق وسامع التقارير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ورسائل أوراق الطعن - فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٢٩٧ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى سواهج ضد الطاعنين بصفتهن بطلب الحكم بإلزامهم متضامين بأن يدفعوا له مبلغ خمسين جنيه تعويضاً عما أصابه من أضرار مادية وأدبية بسبب إعلان نتيجة الانتخابات على النحو المبين بالصحيفة ، وقال بياناً لذلك أنه تقدم للترشيح عن عضوية مجلس الشعب فى دائرة سواهج فئات عام ١٩٧٦ وتم اجراء الانتخابات وأعلنت النتيجة بفوز منافسه ..... إلا أنه نظراً لحدوث أخطاء فى كشوف الناخبين وفى عملية حساب النتيجة فقد تقدم بطعن أحيل إلى محكمة النقض ، مستنداً إلى السبب الثانى وقد كشف التحقيق المشار إليه أنه حصل على عدد من الأصوات يزيد على ما حصل منافسه خلافاً لما أعلن بنتيجة التصويت ثم أرسلت كشوف الأصوات مرفقاً بها نتيجة التحقيق فى الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٤٦ ق طعون إلى مجلس الشعب فى ١٠/٧/١٩٧٨ ومضت المدة القانونية دون أن يعرض على المجلس بعد إحالته إلى اللجنة التشريعية وظل ساكناً به إلى أن حل مجلس الشعب بتاريخ ٢١/٤/١٩٧٩ .



=====

حكمت المحكمة بعدم اختصاصها ولا تياً بنظر الدعوى فأستأنفه المطعون ضده بالاستئناف رقم ٤١ لسنة ٥٨ ق أسبوط « مأمورية سوهاج » حكمت المحكمة ببطالان الحكم المستأنف وبإحالة القضية إلى محكمة سوهاج الابتدائية للفصل فيها وبعد أن نظرت الدعوى أمام المحكمة قضت فيها بإلزام الطاعنين بأن يؤدوا للمطعون ضده متضامين مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه ، استأنف الطاعنون هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٥٩ لسنة ٦٢ ق أسبوط - مأمورية سسوهاج وتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبهت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيانه يقولون أن الحكم الصادر فى الإستئناف رقم ٤١ لسنة ٥٨ ق سوهاج قضى ببطالان الحكم المستأنف ويرد القضية لمحكمة سوهاج الابتدائية للفصل فيه استناداً إلى أن أحد أعضاء الدائرة لم يوقع على مسودته وكان يتعين على محكمة الإستئناف أن تستمر فى نظر الدعوى دون إحالتها إلى محكمة الدرجة الأولى وأن تفصل فى الدفع بعدم الاختصاص الولاى الذى أخذ به الحكم المستأنف ، أما وقد أعادت الدعوى إلى تلك المحكمة فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون .



وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه ولئن كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا رأت محكمة الاستئناف أن الحكم المستأنف باطل لعيب شاب إجراءاته دون أن يمتد إلى صحيفة الدعوى فإنه يجب عليها ألا تقف عند تقرير هذا البطلان ، وإنما عليها أن تفصل في الموضوع بحكم جديد تراعى فيه الاجراءات الصحيحة ، إلا أنه وقد أحالت محكمة الاستئناف الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى ثم عرض الأمر من جديد على محكمة الاستئناف وتنازل الخصوم أمامها في إبداء الدفوع والرد عليها على النحو الوارد بالحكم المطعون المطعون فيه ، فإن نقض الحكم بسبب ما شابه من خطأ في تطبيق القانون لا يحقق للطاعنين سوى مصلحة نظرية بحته وهو سبب لا يصلح قواما للطعن بالنقض في الأحكام ومن ثم يكون النعى به غير مقبول .

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه بالسببين الثاني والرابع مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيانه بقولون أن نصوص المواد ٩٣ من الدستور و ٢٠ من قانون مجلس الشعب و ٢٩٧ من لائحته الداخلية تعقد الاختصاص بتقرير صحة العضوية والتعويض عنها لمجلس الشعب دون القضاء العادى وأن تحقيق أركان المسؤولية التقصيرية للطاعنين يتطلب بالضرورة الخوض في مدى صحة انتخابات أعضاء المجلس وأن التحقيق الذي تجرته محكمة النقض لتحقيق صحة الطعون لا يعدو أن يكون مرحلة أولية وأن وجوب عرضه على المجلس لا ينال من أن يكون هذا المجلس هو صاحب القرار بشأن صحة العضوية أو إبطالها بما مؤداه أن يخرج الاختصاص بشأن بحث هذه المسائل عن



اختصاص القضاء ، وينعقد لمجلس الشعب وحده ، فضلاً عن أن التحقيق الذي أجرته محكمة النقض في الطعن - محل النزاع - أحيل إلى أمانة المجلس في ١٧/٧/١٩٧٨ ثم أحيل بالتالي إلى اللجنة التشريعية عملاً بنص اللائحة الداخلية للمجلس ولم يعرض تقرير تلك اللجنة حتى شهر مارس سنة ١٩٧٩ ثم صدر قرار جمهوري بوقف جلسات مجلس الشعب ثم صدر قرار آخر بحله في ٢١/٤/١٩٧٩ ومن ثم فإن ميعاد الستين يوماً المحددة للفصل في الطعن لم تكن قد بدأت بعد حتى تاريخ حل المجلس ، يضاف إلى ذلك كله أن المواعيد المنصوص عليها في الدستور مواعيد تنظيمية لا يترتب على مخالفتها أي جزاء ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي ، وقضى بالتعويض يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن النص في المادة ٩٣ من الدستور بأن « يختص المجلس بالفصل في صحة عضوية أعضائه وتختص محكمة النقض بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة إلى المجلس بعد إحالتها إليه من رئيسه ، ويجب إحالة الطعن إلى محكمة النقض خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ علم المجلس به ويجب الإنتهاء من التحقيق خلال تسعين يوماً من تاريخ إحالته إلى محكمة النقض وتعرض نتيجة التحقيق والرأي الذي انتهت إليه المحكمة على المجلس للفصل في صحة الطعن خلال ستين يوماً من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس ولا تعتبر العضوية باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية المجلس » مفاده أن الدستور ناط بمحكمة النقض تحقيق صحة الطعون الانتخابية



وإختص مجلس الشعب بسلطة الفصل فى صحة العضوية وقد استهدف الشارع

الدستورى - بما عهد به - لحكمة النقص ، أن يستقيم لمجلس الشعب مسوغات

قراره بإقامته على دعائم مستمدة من تحقيق قضائى محايد ، ومقسداً

فى الوقت ذاته أن الفصل فى صحة العضوية هو فى حقيقته أحتكام فى خصومة

يدخل ضمن وظيفة القضاء ويحتاج إلى نزاهة القضاة وحيدتهم ، وإذا كان

الدستور قد اختص به المجلس إستثناءً فما قام فى مراده أن يجرده من مضمونه

بأن يدفع به وسط صراع حزبى تتقاذفه آراء تتجرد من حيده القضاة التى تفرض

ألا يكون للقاضى مصلحة فيما يقضى فيه ، ذلك أن المشرع الدستورى - عند

وضع هذا النص ، لم يكن قد أخذ بمبدأ تعدد الأحزاب إذ أورد فى المادة الخامسة

قبل تعديلها فى ١٩٨٠/٤/٣٠ بأن « الاتحاد الاشتراكى هو التنظيم السياسى

الذى يمثل بتنظيماته القائمة - على أساس مبدأ الديمقراطية - تحالف قوى

الشعب العاملة » وهو ما كان يتسق مع نص المادة ٩٣ ، بإعتبار أن التنظيم

الواحد لا يقوم على مبدأ الصراع الحزبى وإنما يأخذ بمبدأ الانتقال إلى رأى واحد

، ومؤدى ذلك أن إختصاص مجلس الشعب بالنظر فى صحة العضوية - بعد

تعديل المادة الخامسة من الدستور بالأخذ بنظام تعدد الأحزاب لا يمكن النظر إليه

على أنه يقوم على مبدأ الإحتكام فى خصومه ، ومن ثم فهو إختصاص سياسى

يتأبى على مبدأ عدل القضاء وحيدته ، وهو ما لازمه أن يغفل هنا الإختصاص

فى نطاقه السياسى وينحصر فى مسألة الاقتراع عليه ، دون أن يستطيل إلى

إختصاص المحاكم بما لها من ولاية عامة فى مراقبة الاجراءات السابقة عليه



وتقدير ما شابها من أخطاء لتعويض الضرر عنها ، وفقاً لأحكام المسؤولية التقصيرية . ولا يستقيم من صحيح النظر - أن يقال أن سلطة مجلس الشعب بالفصل في صحة العضوية تنأى على مبدأ المسألة القانونية في أمر كل إجراء يتعلق بعملية الانتخاب صحيحاً - كان أو باطلاً - لما فيه الخوض في إختصاصه وما يحمله من معنى الخروج على مبدأ الفصل بين السلطات في الدولة ، ذلك أن الدستور - عندما رسم الحدود بين السلطات نص في المادة ٦٨ على أن التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن اللجوء إلى قاضيه الطبيعي وحظر في النص ذاته تحصين أن عمل أو قرار من رقابة القضاء وأخضع سلطات الدولة جميعاً - بما فيها السلطة التشريعية لسيادة القانون وناط بالقضاء في المادة ٦٥ توفير الحماية القضائية للمواطنين من كل عسف وكفالة خضوع كافة السلطات لسيادة القانون وإذ كان قد نص في المادة ٩٨ على حصانة أعضاء مجلس الشعب فيما يدونه من الأفكار والآراء في أداء أعمالهم داخل المجلس أو لجانه فهي حصانه لا تعدو نطاق إبداء الرأي ولا تستطيل إلى أي عمل آخر تجرد من المشروعية واستوجب مسئولية فاعلة . لما كان ذلك وكان المقصود بالظعن الانتخابي الوارد ينص المادة ٩٣ من الدستور هو الظعن الذي ينصرف إلى إلي العملية الانتخابية من تصويت وفرز للأصوات وهو يستطيل إلى إعلان النتيجة باعتباره قراراً تنفيذياً ويعتمد إلى ما أوجبه الدستور على رئيس مجلس الشعب من إحالة الظعن الذي يقدم إليه إلى محكمة النقض وعرض نتيجة التحقيق الذي تجريه المحكمة على المجلس خلال وقت مناسب لإصدار



القرار فى شأنه وهى - جميعها إجراءات لا يحصنها - سوى أن تكون مستنده إلى المشروعية الدستورية فإن فقدت سندها الدستورى أو إنحرقت عن أحكامه تردت إلى مستوى العمل المادى واقتضت مسئولية فاعلها بحيث يتحقق بها ركن الخطأ فى المسئولية التقصيرية . لما كان ذلك ركان الدستور لم يسلب المحاكم حق رقابة هذه الإجراءات وتقدير المسئولية عنها ولم يختص بها مؤسسة دستورية أخرى فإنها تبقى فى نطاق الإختصاص العام للمحاكم ذات الولاية العامة وإذ كان المطعون ضده لم يلجأ إلى هذه المحاكم للطعن فى قرار صحة عضوية منافسة وإنما لجأ مطالباً بالتعويض بسبب ما لحق عملية فرز الأصوات وإعلان النتيجة من أخطاء ثم تعطيل عرض التحقيق الذى أجرته محكمة النقض على المجلس فى وقت مناسب ، وكان لمحكمة الموضوع إستخلاص الخطأ الموجب للمسئولية وعلاقة السببية بينه وبين الضرر وتقدير التعويض المناسب وكان الحكم المطعون فيه قد إستخلص الخطأ فى نتيجة عملية الفرز وإعلان النتيجة والتى إنتهت إلى نجاح منافس المطعون ضده رغم أحقيه الأخير فى ذلك وكان هذا الإستخلاص مستمداً من التحقيق الذى أجرته محكمة النقض ، كما إستظهر الحكم من الأوراق تراخى رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب فى فحص هذا التحقيق وتراخى رئيس المجلس فى عرض نتيجته على المجلس فى وقت مناسب حتى استنفد وقتاً طويلاً إستطال إلى تاريخ حل المجلس أى بعد أكثر من سبعة شهور من تاريخ إحالة التحقيق إليه ورتب على ذلك



ما انتهى إليه من حق المطعون ضده فى تعريضه عن الأضرار التى لحقت به فى بيان سائغ . فإن الحكم المطعون فيه يكون قد وافق صحيح القانون واستوى على أسباب تكفى لحملة ويكون النعى بما ورد بسببى الطعن على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيانه يقولون أن الحكم المطعون فيه رفض الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمطعون ضده الثانى - رئيس اللجنة التشريعية - لرفعها على غير ذى صفة - رغم أنه لا يمثل مجلس الشعب وإنما يمثله رئيسه طبقاً للاتحة المجلس .

وحيث إن هذا النعى سديد - ذلك أن تمثيل الدولة فى التقاضى هو فرع من النيابة القانونية عنها ويتعين فى بيان مداها ونطاقها أن يرجع إلى مصدرها وهو القانون وإذ كانت لاتحة مجلس الشعب تقضى بأن رئيس المجلس هو الذى يمثله ويتكلم باسمه ومن ثم فهو صاحب الصفة دون غيره فى تمثيل المجلس ولجانه بما فى ذلك رئيس اللجنة التشريعية وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يتعين نقض الحكم فيما انتهى إليه من قبول الدعوى ضد الطاعن الثانى بصفته .

وحيث إن الدعوى صالحة للفصل فى موضوعها .

وحيث إن تقدير التعريض إنما ينظر إليه بمقدار ما لحق المطعون ضده من ضرر وكانت هذه المحكمة ترى أن التعريض المقضى به يتكافأ قدرأ



مع ما لحق المستأنف ضده من أضرار وفقاً لعناصر التقدير الذى انتهى إليها  
الحكم المطعون فيه وما سلف بيانه ومن ثم فإنها تقضى به ضد كل من المستأنف  
الأول والأخير يصفتهما على وجه التضامن .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم نقضاً جزئياً فى شأن ما قضى به من  
قبول الدعوى ضد الطاعن الثانى بصفته ويتعديّل الحكم المستأنف حسبما  
ورد فى المنطوق .

////////////////////



## جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / وليم زق بدوي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / طه الشريف نائب رئيس المحكمة ، أحمد أبو الججاج ، شكري العميري  
وعبد الصمد عبد العزيز .



الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٥٨ القضائية :

( ١ ) حكم « حجية الحكم . قوة الأمر المقضي .

حجية الحكم . شرط وجوب اتحاد الموضوع والحصوم والسبب في الدعوى التي صدر فيها  
والدعوى المطروحة .

( ٢ ) اختصاص « اختصاص نوعي » .

الاختصاص الاستثنائي للمحكمة الجزئية بالمنازعات المتعلقة بالأراضي الزراعية مناطه .  
م ٣٩ مكرر المضافة بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٥ . الدعاوى الناشئة عن سبب آخر غير عقد  
الايجار - خروجها عن هذا الاختصاص .

( ٣ ) تنفيذ « إختصاص قاضي التنفيذ » . دعوى .

منازعة التنفيذ في معنى المادة ٢٧٥ مراقعات . ماهيتها . المنازعة حول قيام العلاقة  
الإيجارية . تعلقها بطلب موضوعي . مؤداه . خروجها عن اختصاص قاضي التنفيذ .

( ٤ ) حكم « الطعن في الحكم » . بطلان « بطلان الأحكام » .

بحث أسباب العوار بالحكم . سبيله الطعن فيه بالطريق المناسب . عدم جواز رفع دعوى  
أصلية ببطلان الحكم . الاستثناء . تجرده من أركانه الأساسية .



محكمة الموضوع . سلطتها في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وبحث الدلائل والمستندات وترجيح ما تظمن إليه منها . تقدير كفاية الأدلة . خضوعها في ذلك لرقابة محكمة النقض

١ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الحكم لا يحوز حججه الأمر المقضى إلا إذا اتحد الموضوع والخصوم والسبب في الدعوى التي صدر فيها والدعوى المطروحة .

٢ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن النص في المادة ٣٩ مكرر المضافة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ إلى المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ دل على أن النشاط في دخول المنازعات المتعلقة بالأراضي الزراعية في الاختصاص النوعي الاستثنائي للمحكمة الجزئية أن تكون المنازعة ناشئة عن علاقة إيجارية قائمة بين طرفيها وأن يكون أحدهما مستأجراً والآخر مالكاً لهذه الأرض ومن ثم تخرج عن هذا الاختصاص الدعوى التي يكون موضوعها ناشئاً عن سبب قانوني آخر غير عقد إيجار الأراضي الزراعية ففي هذه الحالة يتحدد الاختصاص النوعي بنظر الدعوى وبشروط قبولها طبقاً للقواعد العامة في قانون المرافعات

٣ - لكي تكون المنازعة متعلقة بالتنفيذ في معنى المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات يشترط أن تكون المنازعة منصبة على إجراء من إجراءات التنفيذ أو مؤثرة في سير التنفيذ وإجراءاته ، وإذا كانت الخصومة في الدعوى المائلة تدور حول طلب طرد الطاعن من أطيان النزاع للغصب ودار النزاع فيها بين طرفيها حول قيام علاقة إيجارية جديدة بينهما فإن هذه الدعوى تتعلق بطلب موضوعي والقضاء به يكون فضلاً في ذات الحق ومن ثم فإنها لا تكون من دعاوى التنفيذ ولا يختص بنظرها قاضي التنفيذ .

٤ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن المشرع إذ حصر طرق الطعن في الأحكام ووضع لها آجالاً محددة وإجراءات معينة فإنه يتمتع بحق أسباب العوار



التي تلحق بالأحكام إلا عن طريق التظلم منها بطريق الطعن المناسب لها ، بحيث إذا كان الطعن غير جائز أو كان قد استغرق فلا سبيل لإهدار تلك الأحكام بدعوى بطلان أصلية . وذلك تقديراً لحجية الأحكام باعتبارها عنوان الحقيقة في ذاتها وأنه وإن جاز استثناء من هذا الأصل العام - في بعض الصور - القول بإمكان رفع دعوى بطلان أصلية أو الدفع بذلك ، غير أنه لا يتأتى إلا عند تجرد الحكم من أركانه الأساسية .

٥ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن لقاضي الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وفي بحث الدلائل والمستندات المقدمة إليه وتقدير قيمتها وترجيح ما يطمئن إليه منها واستخلاص ما يرى أنه واقع الدعوى . ومتى أقام قضاة على استخلاصه من أدلة أطمأن إليها وكان من شأن هذه الأدلة أن تؤدي إلى ما انتهى إليه كان تقدير كفايتها أو عدم كفايتها في الاقتناع من شأن قاضي الموضوع ولا دخل لمحكمة النقض فيه .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - غنى ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق - الطعن تحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٥٨٠١ سنة ٨١ مدني كلى الزقازيق على الطاعن بطلب الحكم بصفة مستعجلة بفرض الحراسة القضائية على أطيان النزاع وفي الموضوع بطرد الطاعن منها على سند من القول بأنه بموجب عقد مزارعة مؤرخ ١٩٦٩/٩/١ استأجر الطاعن الأطيان الزراعية



الموضحة بالأوراق وقد أقام ضده الدعوى رقم ١٢١ سنة ٧٧ مدنى مركز الزقازيق قضى فيها بطرده من تلك الأوطان إلا أن هذا الحكم ألقى إستئنافاً ، طعن المطعون ضده فى هذا الحكم بالتماس إعادة النظر رقم ٧٩/٢٨٦ مدنى مستأنف الزقازيق قضى فيه بالقاء الحكم الاستئنافى وبتأييد الحكم الابتدائى بطرد الطاعن استشكل الطاعن فى هذا الحكم ، وقضى بوقف التنفيذ إستناداً إلى قيام علاقة إيجارية جديدة ، وأنه تم نقل الحيابة الزراعية إلى الطاعن بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ٨٥٤ لسنة ٧٨ مدنى مركز الزقازيق . وإذا كان الحكم القاضى بالطرد لازال سارياً وأن الحكم الصادر فى الاشكال ليس له حجية أمام قاضى الموضوع وأن الطاعن يضع يده على أوطان النزاع بلا سند من القانون فأقام الدعوى للحكم له بالطلبات فقضت المحكمة بطرد الطاعن من عين النزاع . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٤ لسنة ٢٨ ق المنصورة مأمورية الزقازيق وتاريخ ١٩٨٨/١/٧ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أهدت فيها الرأى برفض الطعن . وإذا عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة، حددت جلسة لنظره ، وفيها إلترمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الأول والوجه الأول من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانسون وفى بيان ذلك يقول بأن المطعون ضده وقد حصل على حكم بالطرد فى المنازعة الزراعية فلا يجوز له أن يرفع دعوى جديدة بالطرد لمخالفة ذلك لحجية الأحكام ، وأن الطاعن يضع يده على أوطان النزاع استناداً إلى الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٨٥٤ لسنة ٨٧ مدنى مركز الزقازيق القاضى « بنقل حيابة الأرض موضوع النزاع إليه وإذا قضى الحكم المطعون فيه بطرده تأسيساً على الغصب فإنه يكون قد قضى على خلاف حكم سابق حازر لقوة الأمر المقضى مما يشوب الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون ويستوجب نقضه .



وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الحكم لا يحوز حجية الامر المقضى إلا إذا إتحد الموضوع والخصوم والسبب فى الدعوى التى صدر فيها والدعوى المطروحة . لما كان ذلك وكانت دعوى الطرد الأولى رقم ١٢١ سنة ٧٧ مدنى مركز الزقازيق التى قضى فيها بطرد الطاعن المؤيدة بالحكم الصادر فى التماس إعادة النظر رقم ٢٨٦ سنة ٧٩ مدنى مستأنف الزقازيق قد أقيمت على أساس عدم الاخلال بالإلتزام العقدى وعدم قيام الطاعن بتسليم المطعون ضده نصيبه فى الحصول ، كما أن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٨٥٤ سنة ٨٧ مدنى مركز الزقازيق الذى قضى بنقل الحيازة تأسيساً على سوء استخدام السلف العينية بينما الحكم الصادر فى الدعوى المطروحة بطرد الطاعن مؤسساً على القصب بعد أن انتهت العلاقة الإيجارية بالحكم الصادر فى التماس إعادة النظر سالف الذكر وعدم ثبوت قيام علاقة ايجارية جديدة ومن ثم فقد اختلف السبب فى كل من الدعاوى سالفة البيان فلا تكون للأحكام السابقة حجية مانعه من نظر الدعوى المطروحة ويضحى النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يعنى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة قواعد الاختصاص النوعى وفى بيان ذلك يقول ان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية نوعياً بنظر الدعوى رغم أن المنازعة تلوز حول عقد المزاوعة ويكون الإختصاص بنظرها للمحكمة الجزئية عملاً بنص المادة ٣٩ مكرر المضافة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٧٥ للرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن النص فى المادة ٣٩ مكرر المضافة بالقانون رقم ٦٧ سنة ١٩٧٥ إلى الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ على أن « تختص المحكمة الجزئية - أيا كانت قيمة الدعوى - بنظر المنازعات المتعلقة بالأراضى الزراعية وما فى حكمها من الأراضى البور والصحراوية والقابلة للزراعة الواقعة فى دائرة اختصاصها والمبنية



فيما يلي . ١ - المنازعات الناشئة عن العلاقة الإيجارية بين مستأجر الأراضى الزراعية ومالكها . دل على أن المناط فى دخول المنازعات المتعلقة بالأراضى الزراعية فى الاختصاص النوعى الاستثنائى للمحكمة الجزئية أن تكون المنازعة ناشئة عن علاقة إيجارية قائمة بين طرفيها - وأن يكون أحدهما مستأجراً والآخر مالِكاً لهذه الأرض ومن ثم تخرج من هذا الاختصاص ، الدعوى التى يكون موضوعها ناشئاً عن سبب قانونى آخر غير عقد إيجار الأراضى الزراعية ففى هذه الحالة يتحدد الاختصاص النوعى بنظر الدعوى وبشروط قبولها طبقاً للقواعد العامة فى قانون المرافعات . لما كان ذلك وكان البين من أوراق الدعوى أن المطعون ضده أقام الدعوى بطلب طرد الطاعن من الأرض الزراعية تأسيساً على أنه يضع اليد عليها دون سند وكانت الدعوى على هذا النحو تدخل فى الاختصاص النوعى للمحكمة الابتدائية وإذ كان الحكم المطعون فيه - بما له من سلطة موضوعية فى فهم الواقع فى الدعوى - انتهى إلى أن الطاعن يضع يده على أطيان النزاع دون سند من القانون وإذ قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية نوعياً بنظر الدعوى فإنه يكون قد أصاب بصحيح القانون ويضحي النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يعنى بالوجه الثانى من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أن المطعون ضده قد حصل على حكم بالطرد وإذ قضى فى الإشكال بوقف تنفيذ ذلك الحكم فكان يتعين عليه أن يلجأ إلى الإشكال الموضوعى بطلب استمرار تنفيذ الحكم ولا يجوز له أن يرفع دعوى جديدة بالطرد ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لكى تكون المنازعة متعلقة بالتنفيذ فى معنى المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات يشترط أن تكون المنازعة منصبة على إجراء من إجراءات التنفيذ أو مؤثره فى سير التنفيذ وإجراءاته ، وإذ كانت



الخصومة في الدعوى الماثلة تدور حول طلب طرد الطاعن من أطيان النزاع للفصـب ودار النزاع فيها بين طرفيها حول قيام علاقة إجبارية جديدة بينهما فإن هذه الدعوى تتعلق بطلب موضوعي والقضاء به يكون فضلاً عن ذات الحق ومن ثم فإنها لا تكون من دعاوى التنفيذ ولا يختص بنظرها قاضي التنفيذ ويضحي النـمى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينـمى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول إن الحكم الصادر في الالتماس الذي استند إليه الحكم المطعون فيه في قضائه لا يعتد به لبطلانه لأن نصوص قانون الإصلاح الزراعي لا تتضمن جواز الطعن في الأحكام الصادرة في المنازعات الزراعية بطريق إلتماس إعادة النظر وإذا اعتد الحكم المطعون فيه بالحكم الصادر في الإلتماس يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النـمى غير جائز ذلك أن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن المشرع إذ حصر طرق الطعن في الأحكام ووضع لها آجالاً محددة وإجراءات معينة فإنه يمتنع بحث أسباب العوار التي تلحق بالأحكام إلا عن طريق التظلم منها بطريق الطعن المناسب لها ، بحيث إذا كان الطعن غير جائز أو كان قد استغلق فلا سبيل لإهدار تلك الأحكام بدعوى بطلان أصلية ، وذلك تقديراً لحجية الأحكام باعتبارها عنوان الحقيقة في ذاتها وأنه وإن جاز إستثناء من هذا الأصل العام في بعض الصور القول بإمكان رفع دعوى بطلان أصلية أو الدفع بذلك ، غير أنه لا يتأتى إلا عند تجرد الحكم من أركانه الأساسية ، لما كان ذلك وكان العيب الذي يعزوه الطاعن للحكم الصادر في الالتماس - إن صح لا يفقده الأركان الأساسية للإحكام ، وإذا حاز الحكم قوة الأمر المقضى تعين ترتيب الأثر وفقاً لما تقدم ، ومن ثم فإن النـمى بهذا السبب - أياً كان وجه الرأي فيه - يكون غير جائز .

وحيث إن الطاعن ينـمى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه قضى بطرده على



أساس الغصب فإنه يكون قد خالف الثابت بتقرير الحبير الذى نفى الإهمال وأغفل دلالة المخالصات التى صدرت من المطعون ضده ، مما يعيبه بمخالفة الثابت بالأوراق ويتعين نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن لقاضى الموضوع السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وفى بحث الدلائل والمستندات المقدمة إليه وتقدير قيمتها وترجيح ما يطمئن إليه منها واستخلاص ما يرى أنه واقع الدعوى . ومتى أقام قضا « على ما استخلصه من أدلة إطمأن إليها وكان من شأن هذه الأدلة أن تؤدى إلى ما انتهى إليه وكان تقدير كفايتها أو عدم كفايتها فى الاقتناع من شأن قاضى الموضوع ولا دخل لمحكمة النقض فيه . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المزيد بالحكم المطعون فيه إستخلص فى حدود سلطته الموضوعية أن وضع يد الطاعن على أطيان النزاع بلا سند من القانون وكان ذلك بأسباب سائغة تكفى لحمل قضائه ومن ثم يضحى النعى عليه جـدلاً موضوعياً فى سلطة محكمة الموضوع التقديرية مما لا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة ويضحى النعى غير مقبول .

ولما تقدم بتعين رفض الطعن .

////////////////



## جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٩٠

برنامجة السيد المستشار / محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعصوية السادة  
المستشارين / حصن على حصن . وسور فهم نائب رئيس المحكمة ، عزت عمران و محمد  
اسماعيل غزالى .

١١٢

الطعن رقم ١٠٩٠ لسنة ٥٥ القضائية :

( ١ ) ذكر « ماهيته » . حقوق المحتكر « عقد » تكييف العقد .

إختلال عقد المحكر عن عقد الإيجار . ماهية كل منهما . المحكر حق عيني ينشأ مزمداً أو  
لمدة طويلة مقابل أجر المثل . الإيجار حق شخصى ينشأ لمدة مؤقتة بأجرة ثابتة .

( ٢ ) عقد « تكييف العقد » .

العمرة فى تكييف العقد بحقيقة الواقع .

( ٣ ) حكم « التسبيب » « سالا يعد قسوراً » نقض « سلطة منكممة

النقض » .

إنتهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة . عدم الإفصاح عن سنده من القانون لا عيب .  
لحكممة النقض إستكمال ما قصر الحكم فى بيانه من ذلك .

( ٤ ) خبوة « نحب خبيو » .

عدم إستجابة المحكمة لتعيين آخر . لا عيب . شرطه . أن تكون المحكمة قد اطمأنت إلى  
تقرير التغيير الذى عينته فى الدعوى .



١ - إبرام العقد محل النزاع في سنة ١٩٢٨ في ظل العمل بالتقنين المدني

القديم الذي خلت أحكامه من تنظيم خاص لحق الحكر ، فإنه يتعين الرجوع إلى القواعد التي استقرت عليها الشريعة الإسلامية في شأن الحكر باعتبارها هي منشأ هذا النظام ، والتي كانت تجيز تحكير الوقف وغير الوقف على خلاف ما يقضى به التقنين المدني الحالي الذي قصر الحكر على الاراضي الموقوفة وقد عرف الفقهاء الحكر بأنه عقد إيجار يبيع للمحتكر الانتفاع بالأرض المحكرة إلى أجل غير محدد ، أو إلى أجل طويل معين مقابل دفع أجر المثل المقرر على الارض خالية ، وحق الحكر يخول للمحتكر الحق في الانتفاع بالأرض بكافة أوجه الانتفاع وله حق القرار فيها بالبناء أو الفراس ، وللمحتكر أن يتصرف في حق الحكر بجميع أنواع التصرفات فله أن يبعه أو يهبه ، أو يرتب عليه حق انتفاع ، وله أن يؤجره للغير ، وينتقل عنه بالميراث ، ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن للمحتكر حق عيني تتحمله العين المحكرة في يد كل حائز لها ، ولذلك فلا محل لقياس حالته على حالة المستأجر صاحب الحق الشخصي الذي يقيم بناء على الارض التي استأجرها . ومفاد ما تقدم أن عقد الحكر يختلف عن عقد الإيجار في أمور جوهرية فهو ينشأ مؤبداً أو لمدة طويلة ، بينما الإيجار حق شخصي ينشأ لمدة مؤقتة ، والاجرة في الحكر هي أجرة المثل تزيد وتنقص تبعاً لزيادة أو نقص أجره المثل ، أما في عقد الإيجار فالأجرة ثابتة .

٢ - العبرة في تكييف العقد هي بحقيقة الواقع وليس بما يصفه به المتعاقدان .

٣ - متى خلس الحكم المطعون فيه إلى النتيجة الصحيحة فإنه لا يبطله قصوره في الإفصاح عن سنده من القانون إذ لمحكمة النقض أن تستكمل ما قصر الحكم في بيانه من ذلك .

٤ - لا يعيب الحكم عدم الاستجابة لتعيين خبير آخر مادامت أن المحكمة قد اطمأنت إلى تقرير الخبير الذي عينته في الدعوى .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا على الطاعنين الدعوى رقم ٢٢٧٢ لسنة ١٩٧٨ أمام محكمة الزقازيق الابتدائية طالبين الحكم بانها - عقد الإيجار المؤرخ ١٩٢٨/٢/١٥ وتسليمهم الأرض محل النزاع بما عليها من منشآت مقابل دفع ثمنها مستحقة الأزالة . وقالوا شرحا لدعواهم أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٢٨/٢/١٥ استأجرت المرحومة ..... - مورثة الطاعنين من المرحوم/ ..... - مورث المطعون ضدهم - قطعة الأرض المبينة بالصحيفة مقابل أجرة شهرية قدرها سبعة عشر قرشاً ، أقامت عليها منزلاً ، وقد انذروا الطاعنين برغبتهم في إنها - العقد ، وإذ لم يمثلوا فقد أقاموا الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٩/١٢/١١ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢ لسنة ٢٣ق المنصورة « مأمورية الزقازيق » . وبتاريخ ١٩٨١/٣/٧ حكمت المحكمة بصحة توقيع مورثة الطاعنين على العقد محل النزاع ثم نذبت خبيراً لمعاينة الأرض وبيان ما عليها من منشآت وتقدير قيمتها مستحقة البقاء وقيمتها مستحقة الهمم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٥/٢/٧ بإلغاء الحكم المستأنف ، وإبائها - عقد إيجار المؤرخ ١٩٢٨/٢/١٥ - وتسليم الأرض محل النزاع إلى المطعون ضدهم بما عليها من منشآت مقابل دفع مبلغ . ٢٦٥٨,٩٠ . طعن الطاعنون في



هذا الحكم بطريق النقض وقد تمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي يرفض الطعن .  
وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأته جديراً بالنظر وحددت  
جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب يعنى بها الطاعنون على الحكم  
المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، والقصور فى التسبيب والفساد فى  
الاستدلال ، والإخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقولون إن الحكم أقام قضاة  
استناداً لما خلص إليه من تكييف - العقد موضوع النزاع بأنه عقد إيجار وليس  
عقد حكر وطبق عليه القانون المدنى الجديد ، فى حين أنه أبرم فى ظل القانون  
المدنى القديم ويكون هو القانون الواجب التطبيق وإذا أغفل الحكم - إيراد  
الاسباب التى أقام عليها قضاة بالغاء الحكم المستأنف الذى خلص إلى تكييف  
العقد بأنه عقد حكر ولم يستجب إلى طلبهم بندب خبير آخر فى الدعوى فإنه يكون  
معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه وقد أبرم العقد محل النزاع فى  
سنة ١٩٢٨ فى ظل العمل بالتقنين المدنى القديم الذى خلت أحكامه من تنظيم  
خاص لحق الحكر ، فإنه يتعين الرجوع إلى القواعد التى استقرت عليها الشريعة  
الإسلامية فى شأن الحكر باعتبارها هى منشأ هذا النظام ، والتى كانت تحجيز  
تحكير الوقف وغير الوقف على خلاف ما يقضى به التقنين المدنى الحالى الذى  
قصر للمحتكر على الأراضى الموقوفة ، وقد عرف الفقهاء الحكر بأنه عقد إيجار  
يبيع للمستأجر الانتفاع بالأرض المؤجرة إلى أجل غير محدد ، أو إلى أجل  
طويل معين مقابل دفع أجر المثل المقرر على الأرض خالية ، وحق الحكر يخول  
للمحتكر الحق فى الانتفاع بالأرض بكافة أوجه الانتفاع وله حق القرار  
فيها بالبناء أو السقراس ، وللمحتكر أن يتصرف فى حق الحكر  
بجميع أنواع التصرفات فله أن يبيعه أو يهبه ، أو يرتب عليه حق انتفاع ، وله



أن يؤثره للغير ، وينتقل عنه بالميراث ، ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن للمحتكر حق عيني تتحمله العين المحكرة في يد كل حائز لها ، ولذلك فلا محل لقياس حالته على حالة المستأجر صاحب الحق الشخصي الذي يقيم بناء على الأرض التي استأجرها . ومفاد ما تقدم أن عقد الحكر يختلف عن الإيجار ففى أمور جوهرية فهو ينشأ مؤبداً أو لمدة طويلة بينما - الإيجار حق شخصي ينشأ لمدة مؤقتة ، والاجر فى الحكر هى أجره المثل تزيد وتنقص تبعاً لزيادة أو نقص أجره المثل ، أما فى عقدا الإيجار فالأجرة ثابتة . لما كان ذلك وكان البين من مطالعة العقد محل النزاع المؤرخ ١٩٢٨/٢/١٥ أن مورثه الطاعنين ( ..... استأجرت من مورث المطعون ضدهم ..... ) الأرض المبينة بالمقد نظير أجره شهرية قدرها سبعة عشر قرشاً لبناء منزل لسكنى المستأجرة بحيث إذا تأخرت عن سداد أجرة ستة أشهر فإنها تلتزم برد الأرض بما عليها من مبان دون تعويض عن الانقراض كما إلتزمت المستأجرة بتسليم العين للمؤجر عند طلبه بعد دفع ثمن الانقراض ونص فى العقد على منع المستأجرة من التصرف فى البناء بالبيع أو الرهن والا كان التصرف باطلاً ، ولا يجوز لها أيضاً تأجير الأرض من باطنها للغير دون موافقة المؤجرة ، وعند المخالفة يحق له استرداد الارض بما عليها من مبان وإذ كانت هذه الشروط التى تضمنها العقد بحرمان المستأجرة من التصرف فى حقها وما تقيمه على الأرض من بناء أو تأجير للغير ، وتحديد مدة العقد مشاهرة تفيد أنه فى حقيقة عقد إيجار وليس عقد حكر ولا ينال من ذلك عنوانه العقد بأنه عقد حكر ، إذ العبرة فى تكييف العقد هى بحقيقة الواقع وليس بما يصفه به المتعاقدان ، وإذ خلاص الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة فإنه لا يبطله قصوره فى الإفصاح عن سنده من القانون إذ لمحكمه النقض أن تستكمل ما قصر الحكم فى بيانه من ذلك كما لا يعيبه عدم الاستجابة لتعيين خبير آخر ما دامت أن المحكمة قد اطمأنت إلى تقرير الخبير الذى عينته فى الدعوى ، لما كان ذلك وكانت العين المؤجرة هى أرض



فضا . ولا تخضع لأحكام التشريعات الإستثنائية لإيجار الأماكن وبالتالي ، فإن عقد إستئجارها ينقضى بإنتهائها . مدته بعد التنبيه على المستأجر بالاخلاء وذلك وفقا للقواعد العامة المنصوص عليها فى القانون المدنى يستوى فى ذلك أحكام القانون الحالى أو السابق ، وإذ أقام الحكم المطعون فيه قضاء على سند من تلك القواعد فإن النعى يزعمه يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////



## جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / د. جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة ومضوية  
السادة المستشارين / احمد طارق البابلي نائب رئيس المحكمة ، محمد السيد رضوان ،  
حماد الشافعي و عزت البنتاري

١١٣

الطعن رقم ١٣٠ لسنة ١٥٧ القضائية :-

تأمينات إجتماعية . قانون « نطاقه » معاش .

القوانين . سريانها على مايقع من تاريخ العمل بها. مثال في تأمينات اجتماعية .

القوانين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تسرى الا على مايقع  
من تاريخ نفاذها ، ولا يجوز تطبيقها على ما يكون قد انعقد قبل العمل بها من  
تصرفات أو تحقق من اوضاع . وأن النص في المادة الاولى من القانون رقم ٩٣  
لسنة ١٩٨٠ على أن « يستبدل بنصوص المواد ..... و ٢٠ و ..... من  
قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ النصوص الآتية :  
..... م ٢٠ - ..... ويستثنى من هذه الحالات الآتية :  
(١) ..... (٢) ..... وفي المادة الثانية عشر من ذات  
القانون على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم  
التالي لتاريخ نشره ..... » واستثنت بعض النصوص من ذلك بتحديد



تواريخ سابقة لسريان أحكامها ليس من بينها المادة ٢٠ سالف الذكر والتي يستند إليها الطاعن . وفى المادة ٢/٢٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أن تكون الحد الأدنى للمعاش المؤمن عليه فى جميع الحالات المنصوص عليها بالمادة (١٨) تسعة جنيهات شهريا بما فى ذلك اعانة غلا . المعيشة المنصوص عليها فى المادة ١٦٥ ، ثم رفع هذا الحد الأدنى للمعاش بالمادة السادسة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٨ ، ثم إلى ..... اعمالا للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ واللاحق لصدور القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ - والذي اضاف فقرة أخيرة للمادة ٢٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ زيادة الحد الأدنى للمعاش إلى هذا القدر فى حالات بلوغ سن الشيخوخة أو بسبب انفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو بسبب الوظيفة أو العجز أو الوفاة ، ثم زيادته بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٣ ..... يدل على أن تعديل المادة ٢٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ لا يمتد إلى وضع حد أدنى للمعاش حيث تنظم ذلك قوانين ونصوص أخرى يمتد أثرها إلى المعاشات التى تم تسويتها قبل العمل بها . ومن ثم فإن تعديل المادة ٢٠ سالف الاشارة إليها بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ لا يسرى الا اعتباراً من ٤/٥/١٩٨٠ وهو اليوم التالى لنشر ذلك القانون بالجريدة الرسمية .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .



وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدهم الدعوى رقم ۲۷۰ لسنة ۱۹۸۴ مدنى كلى الاقصر وطلب الحكم باعادة تسوية معاشه طبقا للقانون رقم ۹۳ لسنة ۱۹۸۰ ، والزام المطعون ضدهم بالفروق المالية وقال بياناً لها أنه كان يعمل لدى بنك التسليف الزراعى والتعاونى واحيل إلى التقاعد إعتباراً من ۱/۲۴/ ۱۹۸۰ ، وتم تسوية معاشه بواقع ۲۹,۶۵۰ جنيه شهرياً وإذ كانت المادة ۲۰ من قانون التأمين الاجتماعى الموحد رقم ۷۹ لسنة ۱۹۷۵ بعد تعديلها بالقانون رقم ۹۳ لسنة ۱۹۸۰ تقضى بتسوية المعاشات التى تقل قيمتها عن خمسين جنيها شهرياً برفع حدها الأقصى إلى ۱۰۰٪ من أجر التسوية أو إلى خمسين جنيها شهرياً أيهما أقل فقد أقام الدعوى بطلباته سالفه البيان . ويتاريخ ۱/۱۳/ ۱۹۸۵ نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره قضت فى ۳/۳/ ۱۹۸۶ بالزام الهيئة العامة للتأمينات بتسوية معاش الطاعن بمبلغ خمسين جنيها شهرياً إعتباراً من ۱/۶/ ۱۹۸۰ والفروق المالية استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم لدى محكمة إستئناف قنا وقيد الاستئناف برقم ۲۰۳ لسنة ۵ قضائية ، ويتاريخ ۵/۲/ ۱۹۸۷ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن اقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أنه لما كان الحكم قد أقام قضاء برفض طلب الطاعن رفع معاشه إلى خمسين جنيها تأسيساً على أنه قد



أحيل إلى التقاعد في تاريخ سابق على صدور القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ وأن هذا القانون الذي عدلت بمقتضاه المادة ٢٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ليس له أثر رجعي في حين أن الحكم الوارد بهذه المادة بعد تعديلها قصد به وضع حد أدنى للمعاشات يسرى على كافة المعاشات بما فيها تلك التي سبق تسويتها لتعلقه بالنظام العام فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك لأن القوانين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ، ولا يجوز تطبيقها على ما يكون قد أنقصد قبل العمل بها من تصرفات أو تحقق من أوضاع. وأن النص في المادة الأولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ على أن « يستبدل بنصوص المواد ..... و ٢٠ ..... من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ النصوص الآتية : ..... م ٢٠ - يسرى المعاش بواقع جزء واحد من خمسة وأربعين جزءاً من الأجر المنصوص عليه والمادة السابقة عن كل سنة من سنوات مدة الاشتراك في التأمين . ويربط المعاش بعد أقصى مقداره ٨٠٪ من الأجر المشار إليه في الفقرة السابقة . ويستثنى من هذا الحد الحالات الآتية :

- (١) المعاشات التي تقل قيمتها على خمسين جنيها شهريا فيكون حدها الأقصى ١٠٠٪ من أجر التسوية أو خمسين جنيها شهريا ايهما أقل
  - (٢) ..... وفي المادة الثانية عشر من ذات القانون على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية . ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ..... »
- « واستثنت بعض النصوص من ذلك بتحديد تواريخ سابقة لسريان أحكامها



ليس من بينها المادة ٢٠ سالفة الذكر والتي يستند إليها الطاعن ، وفي المادة ٢/٢٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أن يكون الحد الأدنى للمعاش المضمن عليه في جميع الحالات المنصوص عليها بالمادة (١٨) تسعة جنيهات شهريا بما في ذلك إعانة غلاء المعيشة المنصوص عليها في المادة ١٦٥ ، ثم رفع هذا الحد الأدنى للمعاش إلى إثني عشر جنيها عملاً بالمادة السادسة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٥ ، ثم إلى عشرين جنيهاً إعمالاً للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ - واللاحق لصدور القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ - والذي اضاف فقرة اخيرة للمادة ٢٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بزيادة الحد الأدنى للمعاش إلى هذا القدر في حالات بلوغ سن الشيخوخة أو بسبب الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو بسبب إلغاء الوظيفة أو العجز أو الوفاة ، ثم زيادته بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٣ ..... يدل على أن تعديل المادة ٢٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ لا يمتد إلى وضع حد أدنى للمعاش حيث تنظم ذلك القوانين ونصوص أخرى يمتد أثرها إلى المعاشات التي تم تسويتها قبل العمل بها . ومن ثم فإن تعديل المادة ٢٠ سالف الإشارة إليها بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ لا يسرى إلا اعتباراً من ١٩٨٠/٥/٤ وهو اليوم التالي لنشر ذلك القانون بالجريدة الرسمية لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق أن الطاعن قد احيل إلى التعاقد في ١٩٨٠/١/٢٤ فإن تسوية معاشه يتم طبقاً للمادة ٢٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قبل تعديل حكمها بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ - وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ، ويكون النعى عليه يسبب الظعن على غير أساس



## جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمود شوقي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / احمد مكى ، ماهر البخيرى ، محمد جمال دامد و انور العاصى .



الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٥٧ القضائية : -

( ١ ) دراسة « الحراسة الإدارية » .

رفع الحراسة عن أموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين م الاولى ق ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ .

أثره عودة حق التقاضى إليهم من تاريخ العمل به فى ١٩٦٤/٣/٢٤

( ٢ ، ٣ ) حجز « حجز ما للمدين لدى الغير » . تقادم مسقط » .

( ٢ ) حجز ما للمدين لدى الغير . تمامه - بمجرد اعلان الحجز إلى المحجوز لديه . أثره .

قطع التقادم السارى لمصلحة المحجوز عليه فى مواجهة الحاجز والتقادم السارى لمصلحة  
المحجوز لديه فى مواجهة المحجوز عليه .

( ٣ ) الحجز الموقع تحت يد إحدى المصالح الحكومية أو وحدات الإدارة المحلية

أو الهيئات والمؤسسات العامة . عدم إعلان الجهة المحجوز لديها باستيقا . الحجز أو تجديده  
خلال ثلاث سنوات . أثره . سقوط الحجز وإعتباره كأن لم يكن إستثناء من القاعدة  
العامة . م ٣٥٠ مرافعات والتمسك بذلك حق للجهة المحجوز لديها . علة ذلك .

( ٤ ) حكم « تصيبب الحكم : عيوب التحليل : ما يعد قصور » محكمة

الموضوع . نقض .

إغفال الحكم الرد على دفاع الطاعن باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إعلانه به

فى الميعاد . قصور . .



١ - مقتضى رفع الحراسة عملاً بالمادة الأولى من القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ عن أموال ممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذى فرضت عليهم ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عودة حق التقاضى إليهم منذ العمل بهذا القانون فى ١٩٦٤/٣/٢٤ .

٢ - لما كان حجز ما للمدين لدى الغير يتم وينتج آثاره بمجرد إعلان الحجز إلى المحجوز لديه ، وكانت المادة ٣٨٣ من القانون المدنى تقضى بأن التقادم السارى ينقطع بالحجز وهي عبارة عامة تسوى على حجز ما للمدين لدى الغير فإنه يترتب على إعلان ورقة الحجز للمحجوز لديه قطع التقادم السارى لمصلحة المحجوز عليه فى مواجهة الحاجز . كما ينقطع التقادم السارى لمصلحة المحجوز لديه فى مواجهة المحجوز عليه لأن الحجز وإن كان يعلن للمحجوز لديه إلا أنه يقصد توجيهه فعلاً إلى المحجوز عليه وينصب على ماله .

٣ - لئن كان الأصل بقاء الحجز الصحيح منتجاً لآثاره مالم يرفع بحكم القضاء أو برضاء أصحاب الشأن أو لسقوطه بسبب عارض تطبيقاً للقواعد العامة . إلا أن الحجز الموقع تحت يد إحدى المصالح الحكومية أو وحدات الادارة المحلية أو الهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات والجمعيات التابعة لها - وفقاً لنص المادة ٣٥٠ من قانون المرافعات - لا يكون له أثره إلا لمدة ثلاث سنوات من تاريخ إعلانه للجهة المحجوز لديها أو تاريخ إيداع المبالغ المحجوز عليها خزانة المحكمة مالم يعلنها الحاجز فى هذه المدة باستيقاء الحجز أو تجديده . وإذا كان هذا الحكم قد شرع لمصلحة هذه الجهات وحدها فيجوز لها التنازل عنه صراحة أو ضمناً ولا يكون لغيرها حق التمسك به .



٤ - كل طلب اوجه دفاع يدلى به لدى محكمة الموضوع ويطلب اليها بطريق الحزم أن تفصل فيه ويكون الفصل فيه مما يجوز أن يترتب عليه تغير وجه الرأي فى الدعوى يجب على المحكمة أن تمحصه وتحجب عليه بأسباب خاصة وإلا كان حكمها مشوباً بالقصور . لما كان ذلك وكانت المادة ٣٣٢ من قانون المرافعات قد أوجبت إبلاغ الحجز إلى المحجوز عليه بنفس ورقة الحجز خلال ثمانية الأيام التالية لإعلانه إلى المحجوز لديه وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن . وكان البين من الأوراق أن الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بإعتبار كل من الحجزين المؤرخين ١٩٧٣/١١/٢٥ ، ١٩٧٤/٩/١٥ كأن لم يكن لعدم إعلانه بهما فى الميعاد ، وكان من شأن هذا الدفع لو صح تقادم الفوائد بالنسبة لما زاد عن خمس سنوات سابقة على إعلانه تنبيه نزاع الملكية الحاصل فى ١٩٧٨/١١/٢٥ ، فضلاً عن أن الفترة بين الحجزين الوقعيين فى ١٩٦٤/٨/٢٤ ، ١٩٧٣/١١/٢٥ تزيد على تسع سنوات . فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور فى التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن البنك المطعون ضده استصدر بتاريخ ١٩٥٩/٩/٢٧ أمر الاداء ١٩٥٩/٦٣ قنا بالزام الطاعن بمبلغ ٢١٠٠ والفوائد بواقع ٦٪ سنوياً حتى السداد والمصاريف ثم باشر إجراءات التنفيذ العقارى فى الدعوى ٣١ لسنة ١٩٧٩ .



تنفيذ أبو تشت الجزئية في مواجهة الطاعن بالنسبة لمساحة عشرة أقدنه من الاطيان الزراعية وفا . ليبلغ ١٩٠ و ١٩٤٨٤ مجموع الدين المحكوم به والفوائد حتى ١٩٧٤/٩/٢٧ وقد اعترض الطاعن عليها بالإعتراض ٤٧٣ لسنة ١٩٧٩ أبوتشت على أساس سقوط الدين بالتقادم الطويل وسقوط الفوائد فيما زاد عن خمس سنوات سابقة على تنبيه نزع الملكية وأن الثمن الأساسي بخس وأن الدين المتفد به لا سند له ، ومحكمة أول درجة حكمت بتاريخ ٨٤/٢/٤ بقبول الاعتراض الثاني منها ورفض باقي الاعتراضات . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف ٨٢ لسنة اق قنا . كما استأنفه المطعون ضده بالاستئناف ٩٤ لسنة اق قنا . وبتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٢ قضت المحكمة في الإستئنافين بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الاعتراضات الأول والثالث والرابع والفائنه فيما قضى به من قبول الاعتراض الثاني طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم جزئيا ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول والشق الأول من السبب الثاني والسبب الثالث منها على الحكم المطعون فيه ، مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك بسقوط الدين الأصلي بالتقادم الطويل من تاريخ آخر إجراء صحيح وهو الحجز الموقع في ١٩٥٩/١١/١١ وبانعدام أثر الحجز الثلاثة اللاحقه الواقعة في أعوم ١٩٦٤ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ لتوقيعها عليه وإعلانه بأولها - بعد فرض الحراسه عليه خطأ بالقرار ١٣٨ لسنة ١٩٦١ وأيلوله أمواله إلى الدولة غصبا بالقانون ١٥٠



لسنة ١٩٦٤ وعدم مشروعية هذا القانون وذلك القرار وسقوط هذه المحجوزات جميعها بعد تجديدها خلال ثلاث سنوات من توقيعها وإذا أغفل الحكم تلك الدفوع الجوهرية إيرادا وردا فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، وذلك أنه لما كان مقتضى رفع الحراسة عملا بالمادة الأولى من القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عودة حق التقاضي إليهم منذ العمل بهذا القانون في ١٩٦٤/٣/٢٤ وكان حجز ما للمدين لدى الغير يتم وينتج أثارة بمجرد إعلان الحجز إلى المحجوز لديه ، وكانت المادة ٣/١٣ من القانون المدني تقضى بأن التقادم السارى ينقطع بالحجز وهى عبارة عامة تسرى على حجز ما للمدين لدى الغير فإنه يترتب على إعلان ورقة الحجز للمحجوز لديه قطع التقادم السارى لمصلحة المحجوز عليه فى مواجهة الحاجز - كما ينقطع به التقادم السارى لمصلحة المحجوز لديه فى مواجهة المحجوز عليه - لأن الحجز وإن كان يعلن للمحجوز لديه إلا أنه يقصد توجيهه فعلا إلى المحجوز عليه وينصب على ماله ، وأنه وأن كان الأصل بقاء الحجز الصحيح منتج لأثاره ما لم يرفع بحكم القضاء أو برضا أصحاب الشأن أو يسقطه لسبب عارض تطبيقاً للقواعد العامة ، إلا أن الحجز الموقع تحت يد إحدى المصالح الحكومية ووحدات الإدارة المحلية الهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات والجمعيات التابعة لها - وفقا لنص المادة ٣٥٠ من قانون المرافعات - لا يكون له أثر إلا لمدة ثلاث سنوات من تاريخ اعلانه للجهة المحجوز لديها أو تاريخ إيداع المبالغ المحجوز عليها خزانه المحكمة مالم يعلنها الحاجز فى هذه المدة باستبقاء الحجز أو تجديده . وإذا كان هذا الحكم قد شرع لمصلحة هذه الجهات وحدها فيجوز لها التنازل عنه صراحة أو ضمنا ولا يكون لغيرها حق التمسك به ولما كان الين من الأوراق أن الحجز الموقع فى ١٩٦٤/٨/٢٤ قد أعلن للطاعن - المحجوز عليه - فى ١٩٦٤/٨/٢٧ بعد رفع الحراسة عنه بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ كما دفع الحجزين المؤرخين ١٩٧٣/١١/٢٥ و ١٩٧٤/٩/١٥ على ناتج تصفيه الحراسة على أموال وممتلكات الطاعن ومستحقاته الحالية والمستقبلية



لدى الجهات المحجوز لديها ، فإن دفاع الطاعن بأن تلك المحجوز ليس لها أثر تأسيساً على فقدته أهليه التقاضى أو زوال ملكيته لأمراله بخضوعه خراصة الطوارئ - وأياً ما كان أمر مشروعية قرار فرض الحراسة ١٩٦١/١٢٨ أو دستورية المادة الثانية من القانون ١٩٦٤/١٥٠ - يكون مخالفاً لصحيح الواقع والقانون وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأنهى إلى عدم تقادم الدين الأصلي المتخذ به فلا يعيبه أن التفت عن الرد على ذلك الدفاع الذى لا يغير من النتيجة التى إنتهى إليها ومن ثم فإن النعى عليه بمخالفة القانون والقصور فى هذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يعنى بالشق الثانى من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه ، أنه أقام قضاءه برفض الإعتراض الخاص بالفوائد على القول بأن المحجوز الموقعه فى ١٩٥٩/١١/١١ . ١٩٦٤/٨/٢٤ . ١٩٧٣/١١/٢٥ ، ١٩٧٤/٩/١٥ تنبيه نزاع الملكية فى ١٩٧٨/١١/٢٥ - قاطعه للتقادم سواء بالنسبة للدين الاصلى أو فوائده ولم يمض على أى منها مدة لاتزيد على خمس سنوات رغم تمسكه بعدم إعلانه بالمحجزين المؤرخين ١٩٧٣/١١/٢٥ و ١٩٧٤/٩/١٥ فى الثمانية الأيام التالية لإعلانهما إلى المحجوز لديه ، واعتبار كل منهما كأن لم يكن ، فضلاً عن أن الفتره بين المحجزين المؤرخين ١٩٦٤/٨/٢٤ ، ١٩٧٣/١١/٢٥ تزيد على تسع سنوات ، وهو ما يعيبه بالقصور ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن كل طلب أو وجه دفاع يدلى به لدى محكمة الموضوع ويطلب إليها بطريق المجزم أن تفصل فيه ويكون الفصل فيه بمايجوز أن يترتب عليه تغير وجه الرأى فى الدعوى يجب على المحكمة أن تحصه



وتجيب عليه بأسباب خاصة وإلا كان حكمها مشوباً بالقصور ، لما كان ذلك وكانت المادة ٣٣٢ من قانون المرافعات قد أوجبت إبلاغ المحجز إلى المحجوز عليه بنفس ورقة المحجز خلال ثمانية الأيام التالية لإعلانه إلى المحجوز لديه وإلا إعتبر المحجز كأن لم يكن . وكان البين من الأوراق أن - الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بإعتبار كل من المحجزين المؤرخين ١٩٧٣/١١/٢٥ ، ١٩٧٤/٩/١٥ كأن لم يكن لعدم إعلانه بهما في الميعاد . وكان من شأن هذا الدفع لوصح تقادم القوائد بالنسبة لما زاد عن خمس سنوات سابقه على إعلانه تنبيه نزع الملكية الحاصل في ١٩٧٨/١١/٢٥ فضلا عن أن الفترة بين المحجزين الموقعين في ١٩٦٤/٨/٢٤ ، ١٩٧٣/١١/٢٥ تزيد على تسع سنوات ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق بما يوجب نقضه نقضا جزئيا في هذا الشأن .

////////////////////



## جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمود شوقي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / أحمد محسن ، ماهر النجدي ، محمد جمال حامد و أنور العاص .

١١٥

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٥٨ القضائية :

( ١ ) عقد « تكييف العقد » . محكمة الموضوع . نقض .

التعرف على قصد المتعاقدين . من سلطة محكمة الموضوع . تكييفه القانوني . خضوعه  
لرقابه محكمة النقض .

( ٢ ) هبة . عقد .

أشراط المقابل في الهبة . أثره . التبرع بتقديم عقار لجهة إدارية لإقامة مشروع ذي نفع  
عام تتحمل الإدارة بقيمة نفقاته عقد إداري وليس هبة مدنية . مؤدى ذلك .

( ٣ ) ملكية « أسباب كسب الملكية » . تسجيل .

الملكية في المواد العقارية . لا تنتقل سوا . فيما بين المتعاقدين أو بالنسبة للغير  
إلا بالتسجيل .

////////

١ - لئن كان التعرف على ما عناه المتعاقدان في العقد هو ما يدخل  
في سلطة محكمة الموضوع إلا أنه متى استخلصت المحكمة ذلك فإن التكييف



القانوني الصحيح لما قصده التعاقد إن وإنزال حكم القانون على العقد هو مسأله قانونية تخضع لرقابة محكمة التقض .

٢ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الهبة التي يشترط فيها المقابل لا تعتبر من التبرعات المحضة . وأن التبرع بتقديم عقار لجهة إدارية لإقامة مشروع ذي نفع عام على أن تتحمل الإدارة بقيمة النفقات وإقامة المشروع لا يعتبر عقد هبة يخضع للأحكام المقررة في القانون المدني من وجوب إفراغه في ورقة رسميه ، وإنما يعتبر عقدا إداريا تطبق عليه الأحكام والقواعد الخاصة بالعقود الإدارية . لما كان ذلك وكان الإقرار المؤرخ بتاريخ ١٩٧٥/٨/١ الصادر من مورث المطعون ضده الثاني قد تضمن تبرعه بالعقار موضوع الدعاى لمجلس مدينة بنها لإقامة مدرسة ومسجد وأن الجهة الإدارية قبلت ذلك فإن هذا التعاقد الذى تم صحيحاً بين عاقلين يكون فى حقيقته عقداً من المعاوضة غير المساء ، وهو ما جرى الفقه والقضاء على وصفه بأنه عقد تقديم معاونة أو مساهمة يلتزم بمقتضاه شخص بالمساهمة نقداً أو عيناً من نفقات مرفق عام أو مشروع ذي نفع عام ، وهو بهذه المثابة لا يعتبر هبة مدنية فلا تجب له الرسمية ، ولا يجوز الرجوع فيه وذلك على الرغم مما قد يكون وارداً فيه من الفاظ التبرع أو التنازل أو الهبة إذ أن هذه الألفاظ إنما تساق لبيان الباعث وراء هذا التصرف دون أن يؤثر بحال على كيان العقد وحقيقته سالفه البيان .

٣ - مؤدى نص المادة التاسعة من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقار - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الملكية فى المواد العقارية لا تنتقل - سواء بين المتعاقدين أو بالنسبة للغير - الا بالتسجيل ، وما لم يحصل هذا التسجيل تبقى الملكية على ذمة المتصرف ، ولا يكون للمتصرف اليه فى الفترة ما بين تاريخ التعاقد إلى وقت التسجيل سوى مجرد أمل فى الملكية دون أى حق فيها .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى ١٨٥٧ لسنة ١٩٨١ مدنى بنها الابتدائية على المطعون ضده الثانى بطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد الموزع ١٩٧٩/٣/١ المتضمن بيع المطعون ضده الثانى له أرضا زراعية موضعه الحدود والعالم بالصحيفة لقاء ثمن مقداره ١٢٠٠ جنيه ، تدخل الطاعن فى الدعوى طالبا رفضها ، كما طلب تثبيت ملكيته ليعين النزاع والتسليم تأسيسا على أن مورث البائع وهبها له باقرار موزع بتاريخ ١٩٧٥/١/٨ لاقامة مدرسة ومسجد عليها ، ومحكمة أول درجة بعد أن نذبت خبيراً فى الدعوى وقدم تقريره ، حكمت بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٢ برفض طلبات الطاعن ، وبصحة عقد البيع استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف ١٨٧ لسنة ١٨ ق وبتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢ قضت المحكمة بالتأييد ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى يرفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره فيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطاعن يعنى بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفه القانون ذلك أن مورث المطعون ضده الثانى اراد المساهمة فى مشروع بناء مدرسة ومسجد على أرض النزاع ، فتبرع بها إلى الطاعن الذى قبل منه ذلك ، فيعتبر عقد



مساهمة فى مشروع ذى نفع عام . ولا تشترط الرسمية لا انعقاده . وإذا بنى الحكم المطعون فيه قضاء على ما أنتهى اليه من تكيف ذلك العقد بأنه عقد هبه لعقار لم يفرغ فى الشكل الرسمى ولم يسجل . ورتب على ذلك بطلانه . فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه وإن كان التعرف على ماعناه المتعاقدان فى العقد هو مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع إلا أنه متى استخلصت المحكمة بذلك فإن التكيف القانونى الصحيح لما قصده . المتعاقدان وإنزال حكم القانون على العقد هو مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض . وكان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الهبة التى يشترط فيها المقابل لا تعتبر من التبرعات المحضة . وأن التبرع بتقديم عقار لجهة إدارية لإقامة مشروع ذى نفع عام على أن تتحمل الإدارة بقيمة النفقات وإقامة المشروع لا يعتبر عقد هبة يخضع للأحكام المقررة فى القانون المدنى من وجوب إفراغه فى ورقه رسمية . وإنما يعتبر عقداً إدارياً تطبق عليه الأحكام والقواعد الخاصة بالعقود الإدارية . لما كان ذلك وكان الإقرار المورخ بتاريخ ١٩٧٥/١/٨ الصادر من مورث المطعون ضده الثانى قد تضمن تبرعة بالعقار موضوع التداعى لمجلس مدينة بنها لإقامة مدرسة ومسجد . وأن الجهة الإدارية قبلت ذلك . فإن هذا التعاقد الذى تم صحيحاً بين عاقدية يكون فى حقيقته عقداً من عقود المعاوضة غير المسماة . وهو ما جرى الفقه والقضاء على وصفه بأنه عقد تقديم معاونته أو مساهمة يلتزم بمقتضاه شخص بالمساهمة نقداً أو عيناً فى نفقات مرفق عام أو مشروع ذى نفع عام . وهو بهذه المثابة لا يعتبر هبة مدنية فلا يجب له الرسمية . ولا يجوز الرجوع فيه . وذلك على الرغم مما قد يكون وارداً فيه من الفاظ التبرع أو التنازل أو الهبة إذ أن هذه الألفاظ إنما تساق لبيان الباعث وراء هذا التصرف دون أن يؤثر بحال على كيان



العقد وحقيقته سالف البيان ، إلا أنه لما كان مؤدى نص المادة التاسعة من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الملكية فى المواد العقارية لا تنتقل - سواء بين المتعاقدين أو بالنسبة للغير - إلا بالتسجيل ، ومالم يحصل هذا التسجيل تبقى الملكية على ذمة المتصرف ، ولا يكون للمتصرف اليه فى الفترة ما بين تاريخ التعاقد إلى وقت التسجيل سوى مجرد أمل فى الملكية دون أى حق فيها ، لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن لم يسجل عقده المؤرخ بتاريخ ١٩٧٥/١/٨ فلم تنتقل إليه ملكية أرض النزاع ، ويكون الحكم انطعن فيه قد أصاب فى قضائه برفض طلباته ، ولا ينال من ذلك خطؤه فى تكييف العقد باعتباره عقد هبة تجب الرسمية لا انعقاده ، إذ محكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ ورده إلى الأساس السديد دون نقض الحكم ، ويكون النعى عليه بهذا السبب غير منتج ، ويتعين رفض الطعن

////////////////



## جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / حميد علي حسن ، ويونس فهمي نائب رئيس المحكمة ، عزت عمران و محمد  
إسماعيل غزالي .

١١٦

الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٥٥ القضائية :

( ١ ) نقض « الصفة » .

اختصاص الخصم في الطعن بالنقض . وجوب أن يكون بذات الصفة التي كان متصفا بها  
في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . إغفال الطاعن بيان صفة الخصم في صدر  
الصحيحة . لا حفاً ذلك أن هذه الصفة بينها في مواضع أخرى بالصحيحة .

( ٢ ) حكم « تسبیب الحكم » . محكمة الموضوع « تقدير الدليل » .

إثبات .

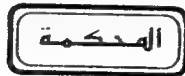
تقدير أقوال الشهود والإطمئنان إلى أقوال شاهد دون آخر . مرجعه وجد ان قاضى  
الموضوع . شرطه . ألا يخرج بتلك الأقوال إلى مالا يؤدي إليه مدلولها . عدم التزامه  
بالتحدث عن كل قرينة من القرائن غير القانونية التي يدلى بها الخصوم أو تجمعهم في  
مختلف أقوالهم وحججهم والرد عليها استقلالاً .



١ - لأن كان يلزم فيمن يختصم في الطعن أن يكون اختصاصه بذات الصفة

التي كان متصفا بها في ذات الخصومة التي صر فيها الحكم المطعون فيه إلا أنه لما كان القانون لم يشترط في هذه الصفة موضعاً معيناً من صحيفة الطعن فإنه يكفي لصحة الطعن أن يرد عنها في صحيفته في أى موضع منها ما يفيد إقامة الطاعن له بذات الصفة التي اختصم بها المطعون ضده .

٢ - تقدير أقوال الشهود والإطمئنان إلى أقوال شاهد دون آخر مرجعة وجدان قاضى الموضوع ولا معقب عليه في ذلك إلا أن يخرج بتلك الأقوال إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها ، وحسب المحكمة أن تبين الحقيقة التي إقتنعت بها ، وأن تقيم قضاها على أسباب سائغة تكفى لحمله وهي غير ملزمة بالتحدث في حكمها عن كل قرينة من القرائن غير القانونية التي يدلى بها الخصوم استدلالاً على دعواهم من طريق الاستنباط كما أنها لا تلتزم بتتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وترد استقلالاً على كل قول أو حجة أثاروها ما دام أن قيام الحقيقة التي إقتنعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر

والمرافعة وبعد المناولة .



حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر الأوراق -

تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضده الدعوى رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٢

أمام محكمة الجيزة الابتدائية طالبا الحكم عليه بوصفه وكيلًا عن ملاك العقار

بصورية عقد الإيجار المؤرخ ١٩٨١/٧/١٥ ، وإلزامه بتحرير عقد إيجار له عن

شقة النزاع بالأجرة قانوناً ، وقال شرحاً لدعواه أنه بموجب هذا العقد - إستأجر

هذه الشقة خالية وإذ ذكر في العقد على خلاف الحقيقة أنها مفروشة فقد أقام

الدعوى بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٨ أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ليثبت

الطاعن أنه إستأجر الشقة محل النزاع خالية وليست مفروشة ، وبعد أن استمعت

المحكمة إلى شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٦ بصوربة العقد وإلزام

المطعون ضده بصفته بتحرير عقد إيجار للطاعن عن شقة النزاع بالأجرة القانونية

إستأنف المطعون ضده هذا الحكم باستئناف رقم ٢٥٠٥ لسنة ١٠١ ق - القاهرة

وبتاريخ ١٩٨٥/٣/٢١ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض

الدعوى ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدم المطعون ضده مذكرة

دفع فيها بعدم قبول الطعن وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض انطعن

وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأته جديراً بالنظر ،

وحددت جلسة لنظره وفيها إلترمت النيابة رأيها .



وحيث إن مبنى الدفع المبدئى من المطعون ضده بعدم قبول الطعن أن الطاعن اختصمه فى صحيفة افتتاح الدعوى بصفته وكيلًا عن ملاك العقار انذى تقع به شقة النزاع وقد صدر الحكم المطعون فيه لصالحه بهذه الصفة غير أن الطاعن اختصمه فى الطعن بصفته الشخصية .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه ولئن كان يلزم فيمن يختصم فى الطعن أن يكون اختصاصه بذات الصفة التى كان متصفاً بها فى ذات الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه إلا أنه لما كان القانون لم يشترط فى بيان هذه الصفة موضعاً معيناً من صحيفة الطعن فإنه يكفى لصحة الطعن أن يرد عنها فى صحيفته فى أى موضع منها ما يفيد إقامة الطاعن له بذات الصفة التى اختصم بها المطعون ضده ، لما كان ذلك وكان البين من صحيفة الطعن أن الطاعن وأن لم يشر فى صدرها إلى صفة المطعون ضده كوكيل عن ملاك العقار الواقع به عين النزاع وهى الصفة التى أقيمت بها الدعوى وصدر الحكم المطعون فيه على أساسها ، إلا أنه ردد هذه الصفة عند بيان وقائع النزاع وأسباب الطعن مما يدل على أنه التزم فى طعنه الصفة التى صدر بها الحكم المطعون فيه ، ومن ثم فإن الدفع بعدم قبول الطعن يكون على غير أساس .



وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينمى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبب والإخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك بصورية ما ورد بمقد الإيجار من أن العين المؤجرة له مفروشة ودلل على ذلك بعدم إخطار قسم الشرطة بالتأجير المفروش وعدم قيد العقد بالوحدة المحلية المختصة إلا بعد النزاع وعدم تحرير قائمة بالمتنقولات فضلا عن تفاهة المتنقولات التى إدعى المطعون ضده وجودها بالعين ، وأن القيمة الإيجارية لا تتفق مع تأجير العين مفروشة ، واستند فضلاً عن ذلك إلى إقرارات صادرة من شاعلى باقى شق العقار تزيد دفاعه ، غير أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على دفاعه المؤيد بالمستندات وأقام قضاءه برفض الدعوى على ما شهد به شاهدا المطعون ضده بالرغم من أنها لا تؤدى إلى ما إنتهى إليه وأطرح أقوال شاهد به الأمر الذى يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تقدير أقوال الشهود والاطمئنان إلى أقوال شاهد دون آخر مرجعه وجد ان قاضى الموضوع ولا معقب عليه فى ذلك إلا أن يخرج بتلك الأقوال إلى ما لا يؤدى إليه مدلولها ، وحسب المحكمة أن تبين الحقيقة التى إقتنعت بها ، وأن تقيم قضاها



على أسباب سائغة تكفى لحمله وهى « غير ملزمة بالتحدث فى حكمها عن كل قرينة من القرائن غير القانونية التى يدلى بها الخصوم استدلالاً على دعواهم من طريق الاستنباط كما أنها لا تلتزم بتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم وترد استقلالاً على كل قول أو حجة أثاروها ما دام أن قيام الحقيقة التى إقتنعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاة يرفض الدعوى على سند من ثبوت أن العين محل النزاع قد أجرت مفروشة تأسيساً على ما إطمأن إليه من أقوال شاهدى المطعون ضده اللذين ذكرا مفردات المنقولات التى أجرت بها الشقة دون أن يخرج بها إلى مالا يؤدى إليه مدلولها ، فضلاً عن القرائن التضائية التى ساقها والتى من شأنها أن - تؤدى إلى النتيجة التى خلص إليها ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم إغفاله الرد على بعض القرائن التى ساقها الطاعن ولا يعدو أن يكون النعى مجادلة فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره وهو مالا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

ولما تقدم بتعين رفض الطعن .



## جلسة ٨ من مارس سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد رافت فخاجي نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين / عبد الحميد سليمان نائب رئيس المحكمة ، محمد وليد الجارص ، محمد  
محمد طبطبة و محمد بحر الدين توفيق .



### الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٥٤ القضائية :

إيجار - إيجار الأماكن « امتداد الإيجار » « إنتهائه » عقد .  
محكمة الموضوع .

١ - استمرار عقد الإيجار بوفاء المستأجر أو تركه العين المؤجرة لصالح أقاربه نسباً أو  
مصارمة م ١/٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . مناطه . ثبوت درجة القرابة والإقامة عند الوفاة .

٢ - عقود الإيجار الصادرة للأجانب القائمة وقت العمل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .  
إنتهاؤها بانتها . المدة المحددة لإقامتهم في البلاد . م ١٧ منه . للمؤجر طلب الإخلاء فور  
ذلك .

٣ - إقامة الطاعنون دعواهم بالإخلاء . لانتهاء عقد الإيجار بوفاء المستأجرة وتمسكهم بأن  
أولادها المطعون ضدهم اجانب قد انتهت اقامتهم بالبلاد فينتهى عقد إيجار شقة النزاع عملاً  
بالماد ١٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . إقامة المحكم قضاءه باستمرار عقد الإيجار إليهم على سند  
من ثبوت إقامتهم بالعين المؤجرة إقامة مستقرة ومعتادة وفقاً لأحكام قوانين إيجار الأماكن  
وعدم تخليهم عنها رغم إقامتهم بالخارج . خطأ .



١ - النص فى المادتين ٨ ، ١ / ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - يدل على أن المشرع إستلزم لتطبيق هذا النص القانونى أن تكون للمقيم درجة قرابة معينة بالإضافة إلى شرط الإقامة عند وفاة المستأجر ، ويتعين على المحكمة أن تستظهر هذين الشرطين لإستمرار عقد الإيجار لأقارب المستأجر .

٢ - إذ كان الثابت من أوراق الطعن أن المستأجرة الأصلية - قد توفيت بتاريخ ١٩٨٠ / ٧ / ١١ قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - المعمول به من تاريخ ١٩٨١ / ٧ / ٣١ ومن ثم فإن وفاة المستأجرة وهى الواقعة المنشئة لاستمرار عقد الإيجار للأقارب تخضع لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الواجب التطبيق الذى لم يحظر استمرار عقد الإيجار للأقارب الأجانب إلا أنه وقد صدر القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ونص فى المادة ١٧ منه على أن « ينتهى بقوة القانون عقود التأجير لغير المصريين بإنتهائها المدة المحددة قانوناً لأقامتهم بالبلاد وبالنسبة للأماكن التى يستأجرها غير المصريين فى تاريخ العمل بأحكام هذا القانون يجوز للمؤجر أن يطلب أخلاؤها إذا ما إنتهت إقامة المستأجر غير المصرى فى البلاد وتثبت إقامة غير المصرى بشهادة من الجهة الإدارية المختصة ..... يدل على أن المشرع - فى سبيل العمل على توفير الأماكن المخصصة للسكنى - كما أفصح عن ذلك تقرير مجلس الشعب ، اعتبر عقود التأجير القائمة للأجانب الغير مقيمين فى البلاد منتهية بقوة القانون بإنتهائها المدة المحددة قانوناً لأقامتهم وأعطى للمؤجر بالنسبة للأماكن التى يستأجرها الأجانب فى تاريخ العمل بأحكام هذا القانون الحق فى طلب إخلاء المكان المؤجر إذا ما أنتهت إقامة الأجنبى فى البلاد .



٣ - إذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعنين - وهم ورثة المؤجر - قد أقاموا دعواهم بالإخلاء لإنهاء عقد الإيجار بوفاء المستأجرة الأصلية ، كما تمسكوا أمام محكمة أول درجة بصحيفة الإستئناف بأن المطعون ضدهم وهم من الأجانب قد أنهت إقامتهم بالبلاد فينتهى بذلك عقد إيجار شقة النزاع تطبيقاً لحكم المادة ١٧ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءً باستمرار عقد الإيجار للمطعون ضدهم بعد وفاة المستأجرة الأصلية على سند من ثبوت إقامتهم بالعين المؤجرة إقامة مستقرة معتادة وفقاً لأحكام قوانين إيجار الأماكن ولم يتخلوا عن العين المؤجرة رغم إقامتهم بالخارج في حين أن المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ سالفه الإشارة تشترط لاستمرار عقد الإيجار للمستأجرين الأجانب أن تكون لهم إقامة في مصر وفقاً لأحكام القانون مما يعيب الحكم الخطأ في تطبيق القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنين وآخر أقاموا على المطعون ضدهم الدعوى رقم ٣٤٤٥ لسنة ١٩٨١ مدنى الأسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بإخلاء الشقة المبينة بالصحيفة . وقالوا بياناً لها وأنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٥٤/٧/١



إستأجرت المرحومه ..... من مورثهم ..... الشقة محل النزاع وأقامت فيها وخدامها المطعون ضده الثانى الذى لا تربطها به صلة قرابه . وإذا توفيت وكان أولادها وهم باقى انضغون ضدهم فلسطينيون ويعملون بالسعودية فانتهى بذلك عقد إيجارها فأقاموا الدعوى احوالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع شهود الطرفين حكمت برفضها إستأنف الطاعنون هذا الحكم بالإستئناف رقم ١١٢ لسنة ٣٩ ق الأسكندرية . وستاريخ ١٠/١٢/١٩٨٣ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة - حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينهأ الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولون أن جميع المطعون ضدهم أجنبى ولم تثبت لهم إقامة فى مصر ولم يقدموا دليلاً عليها وأن إقامتهم بالخارج وتواجدهم بمصر كان بقصد زياره مورثتهم المستأجرة الأصلية حال حياتها وهذا لا يكسبهم حقاً فى العين المؤجرة وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن النص فى المادة ١/٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أن مع عدم الأخلال بحكم المادة ( ٨ ) من هذا القانون لا ينتهى عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين إذا باقى فيها زوجة أو أولاده أو أى من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك وفيما عدا هؤلاء من أقارب المستأجر نسباً أو مصاهرة حتى الدرجة الثالثة يشترط لاستمرار عقد



الإيجار إقامتهم فى المسكن مدة سنة على الأقل سابقة على وفاة المستأجر أو تركه العين أو مدة شغله للمسكن أيهما أقل ..... يدل على أن المشرع استلزم لتطبيق هذا النص القانونى أن تكون للمقيم درجة قرابة معينة بالإضافة إلى شرط الإقامة عند وفاة المستأجر ، ويتعين على المحكمة أن تستظهر هذين الشرطين لإستمرار عقد الإيجار لأقارب المستأجر ، لما كان ذلك وكان الثابت من أوراق الطعن أن المستأجره الأصلية - قد توفيت بتاريخ ١٩٨٠/٧/١١ قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المعمول به من تاريخ ١٩٨١/٧/٣١ ومن ثم فإن وفاة المستأجره وهى الواقعة المنشأ لأستمرار عقد الإيجار للأقارب تخضع لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الواجب التطبيق الذى لم يحظر استمرار عقد الإيجار للأقارب الأجانب إلا إنه وقد صدر القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ونصت المادة ١٧ منه على أن ينتهى بقوة القانون عقود التأجير لغير المصريين بإنتهاء المدد المحدده قانونا لأقامتهم بالبلاد وبالنسبة للأماكن التى يستأجرها غير المصريين فى تاريخ العمل بأحكام هذا القانون يجوز للمؤجر أن يطلب أخلاها إذا ما انتهت المستأجر غير المصرى فى البلاد وثبتت إقامة غير المصرى بشهادة من الإدارية المختصة ..... يدل على أن المشرع - فى سبيل العمل على توفير الأماكن المخصصة للسكنى - كما أفصح عن ذلك تقرير مجلس الشعب أعتبر عقود التأجير القائمة للأجانب الغير مقيمين فى البلاد منتهية بقوة القانون بإنتهاء المدة المحدده قانونا لأقامتهم وأعطى للمؤجر بالنسبة للأماكن التى يستأجرها الأجانب فى تاريخ العمل بأحكام هذا القانون الحق فى طلب إخلاء المكان المؤجر إذا ما إنتهت إقامة الأجنبى فى البلاد لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنين وهى ورثة المؤجر قد أقاموا



دعواهم بالإخلاء لانتهاء عقد الإيجار بوفاة المستأجرة الأصلية كما تمسكوا أمام محكمة أول درجة وبصحيفة الاستئناف بأن المطعون ضدهم وهم من الأجانب قد إنتهت إقامتهم بالبلاذ فينتهى بذلك عقد إيجار شقة النزاع تطبيقاً لحكم المادة ١٧ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . وكان الشابت من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه باستمرار عقد الإيجار للمطعون ضدهم بعد وفاة المستأجرة الأصلية على سند من ثبوت إقامتهم بالعين المؤجرة إقامة مستقرة معتاده وفقاً لأحكام قوانين إيجار الأماكن ولم يتخلوا عن العين المؤجرة رغم إقامتهم بالخارج فى حين أن المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٠ سالفه الإشارة تشترط لإستمرار عقد الإيجار للمستأجرين الأجانب أن تكون لهم أقامه فى مصر وفقاً لأحكام القانون مما يعيب الحكم ويوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

////////////////////



## جلسة ٨ من مارس سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد رأفت فخاجى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / عبد الحميد سليمان نائب رئيس المحكمة ، محمد بدر الدين توفيق ، شكري  
جمعه حسين و محمد محمود عبد الطيف .



الطعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٥٤ القضائية :

( ١ ، ٢ ) إيجار « إيجار الأماكن » « إنتهاء عقد إيجار الأجنبي »  
« إمتداد عقد الإيجار » « أحوال عدم الامتداد » . عقد .

( ١ ) عقود التأجير لغير المصريين . إنتهاؤها بإنتهاء المدة المحددة قانوناً لأقامتهم  
فى البلاد . م ١٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . العقود المبرمة قبل العمل بهذا القانون إنتهاؤها بعد  
إنتهاء إقامتهم . رخصة للمؤجر . حصول المستأجر الأجنبى فى تاريخ لاحق على إقامة  
جديدة . لا أثر له . علة ذلك .

( ٢ ) إنتهاء عقود التأجير لغير المصريين بإنتهاء المدة المحددة قانوناً لأقامتهم فى البلاد  
استمرار العقد اقتصراره على الزوجة المصرية وأولادها من الأجنبى المقيمون بالعين المؤجرة دون  
سائر الأقارب . م ١٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . لا يغير من ذلك حصولهم على الجنسية المصرية  
قبل العمل بالقانون المذكور أو بعده .

( ٣ ) إيجار « إيجار الأماكن » . عقد « أثره وكالة » .

مستأجر السكن هو الطرف الأصل فى عقد الإيجار . المقيمون معه من أفراد أسرته  
عدم إعتبارهم مستأجرين أصليين وجود والدته معه فى السكن لا يجعل منها  
مستأجرة وعلة ذلك .



( ٥ ، ٤ ) حكم « تسببه » « مالا يعد قصوراً » إيجار « إيجار الأماكن » ترك

العين المؤجرة « وامتداد الإيجار » .

( ٤ ) إغفال الحكم الرد على دفاع غير منتج . لا يعيبه بالقصور .

( ٥ ) تمسك الطاعنة باستمرار عقد الإيجار لصالحها لترك أبنها « الطاعن الثاني »

المستأجر الأصلي الأجنبي العين المؤجرة بفادرتة البلاد تمسك أبنها المذكور بأن عقد الإيجار مازال قائماً ولم تنته بعد رغم سفره إلى الخارج بعودته إلى البلاد وحصوله على إقامة جديدة مؤداة . نفى تخليه عن العين المؤجرة وتركها . إغفال الحكم الرد على دفاع الطاعنة لا عيب .

~~~~~

١ - النص في الفقرات الثلاثة الأولى من المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦

لسنة ١٩٨١ - في شأن بعض الأحكام الخاصة بإيجار الأماكن يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع وإن وضع في الفقرة الأولى قاعدة عامة مؤداة إنتهاء عقود التأجير لغير المصريين بإنتهاء المدد المحددة قانوناً لإقامتهم بالبلاد ، وأن هذا الإنتهاء يقع بقوة القانون ، إلا أنه أفرد قاعدة خاصة بالأماكن التي يستأجرها غير المصريين قبل إستحداث المشرع لهذا الحكم مؤداة أن يكون طلب إنتهائها رخصة للمؤجر له حق استخدامها إذ انتهت إقامة غير المصري في البلاد ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً بالاختلاف على أن إقامة الطاعن الثاني انتهت منذ عام ١٩٧١ ، وأنه لا يوجد بالملف الخاص به لدى الجهة الإدارية المختصة ما يفيد تجديد إقامته حتى رفع الدعوى في شهر مارس سنة ١٩٨٢ وكان هذا الذي استند إليه الحكم سائفاً وكافياً - محل قضائه في خصوص إنتهاء إقامة الطاعن الثاني عند العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في ٣١/٧/١٩٨١ ، وبالتالي يحق للمطعون ضده طلب إنتهاء عقد الإيجار الذي إنتهى بقوة القانون ، ولا يغير من ذلك حصول المستأجر في تاريخ لاحق على إقامة جديدة ، إذ أن هذه الإقامة لا تعتبر إمتداداً للإقامة الأولى التي إنتهت .

٢ - المشرع بعد أن بين في الفقرات الثلاثة الأولى من المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ مقرر عقد الإيجار عند إنتها . مدة اقامة الأجنبي ووسيلة إثبات تلك الإقامة حرص على النص في الفقرة الأخيرة على أنه ومع ذلك يستمر عقد الإيجار بقوة القانون في جميع الأحوال لصالح الزوجة المصرية ولأولادها منه الذين كانوا يقيمون بالعين المؤجرة مالم يثبت مغادرتهم البلاد نهائياً مما يدل على أن المشرع قصد أن يقصر استمرار العقد للزوجة المصرية ولأولادها من زوجها الأجنبي فقط . دون سائر الأقارب . ولو قصد المشرع استمرار عقد الإيجار لغيرهم من الأقارب لنص على ذلك صراحة أو أحال على المادة ١/٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والتي بموجبها يستمر عقد إيجار المسكن للزوجة والأولاد والوالدين المقيمين مع المستأجر عند الوفاة أو للترك . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بالإخلاء إلى أن الطاعن الثاني انتهت إقامته بالبلاد وبالتالي انتهى عقد الإيجار بالنسبة له ، ولا يستمر العقد لولادته الطاعنة الأولى سواء كانت مصرية أو أجنبية ، وكان هذا الذي استند إليه الحكم لا مخالفة فيه للقواعد القانونية سالفه البيان ، ومن ثم فلا يجدي حصول الطاعنة الأولى على الجنسية المصرية قبل العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ أو بعده .

٣ - غير صحيح ما قرره الطاعنة الأولى أنها مستأجرة أصلية لعين النزاع إذ أن النص في عقد الإيجار على أن استئجار المكان لسكنى المستأجر وعائلته - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو بيان للغرض من الاستعمال ، لا لعقد إيجار المسكن من طابع عائلي وجماعي لا يتعاقد فيه المستأجر ليسكن بمفرده بل ليعيش معه أفراد أسرته المقيمين بالعين المؤجرة .

٤ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن إغفال الحكم الرد على دفاع غير منتج في الدعوى لا يعيبه بالقصور . ويكون النعي عليه في هذا الخصوص غير مقبول .

٥ - إذ كانت الطاعنة الأولى قد تمسكت بأن ابنها الطاعن الثانى - المستأجر الأصلى - قد غادر البلاد ويعتبر ذلك تركا للعين المؤجرة ، فيستمر عقد الإيجار لصالحها . إلا أن ابنها المذكور تمسك بدفاع حاصلة أن عقد الإيجار مازال قائما ولم ينته بعد رغم سفره إلى الخارج إذ أن إقامته فى البلاد مستمرة وعاد إليها فى / / وحصل على إقامة جديدة ، وهو ما ينفى تخليه عن العين المؤجرة وتركه لها . ومن ثم فلا يعيب الحكم إغفال الرد على هذا الدفاع غير الجوهرى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام على الطاعنين الدعوى رقم ٢٣٧٧ لسنة ١٩٨٢ أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بإخلاء الشقة المبيته بالصحيفة وعقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٦/١١/١ والتسليم ، وقال بيانا لها أنه بموجب عقد الإيجار سالف الذكر استأجر منه الطاعن الثانى اللبى الجنسية - عين النزاع وإذا انتهت المدة المحددة لأقامته بالبلاد منذ عدة سنوات ، وشغلت والدته الطاعنة الأولى العين دون سند فقد أقام الدعوى . حكمت المحكمة بأخلاء العين والتسليم استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٢٥٥ لسنة ٩٩ القاهرة . وبعد أن أحالت المحكمة الدعوى للتحقيق وسمعت الشهود قضت بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٣ بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة - فى غرفة مشورة - حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يتعى الطاعنان بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه القصور فى التسببب والفساد فى الاستدلال والتناقض وفى بيان ذلك يقولان إن الحكم اقام قضاء بالأخلاء على ثبوت مفادره الطاعن الثانى للبلاد رغم أن هذه المفادره لا تعنى إنتهاء إقامته إذ ليس لا ثمة ما يمنع الأجنبى من مفادرة البلاد والعودة إليها خلال مدة إقامته المصرح بها . كما أن ما أورده الحكم فى أسبابه من إنتهاء إقامة الطاعن الثانى بالبلاد عند العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يناقض ما استطرده إليه بعد ذلك من أنه كانت له إقامة جديدة فى المدة من ١٥/١٠/١٩٨٢ حتى ١٤/١١/١٩٨٢ فى حين أن الإقامة الأخيرة إمتداد للإقامة السابقة التى أعقبها مفادرة البلاد والعودة إليها خلال مدة الإقامة المصرح بها وهو ما أكدته بتقديم ما يدل على مد إقامته حتى ٢٨/٢/١٩٨٣ وإذ كان إستدلال الحكم غير سائغ وغير كاف لحمل قضائه فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن النص فى الفقرات الثلاثة الأولى من المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بإيجار الأماكن على أن « تنتهى بقوة القانون عقود التأجير لغير المصرين بانتهاء المدد المحددة قانوناً لإقامتهم بالبلاد . وبالنسبة للأماكن التى يستأجرها غير المصرين فى تاريخ العمل بأحكام هذا القانون يجوز للمؤجر أن يطلب أخلاها إذا ما أنتهت إقامة المستأجر غير المصرى فى البلاد وتثبت إقامة غير المصرى بشهادة من الجهة الإدارية المختصة » يدل وعلى ما جرى به قضى هذه المحكمة على أن المشرع وإن وضع فى الفقرة الأولى قاعدة عامة مؤداها إنتهاء عقود التأجير لغير المصرين بإنهاء المدد المحددة قانوناً لإقامتهم بالبلاد ، وأن هذا الإنتهاء يقع بقوة القانون إلا أنه أفرد قاعدة خاصة بالأماكن التى يستأجرها غير المصرين قبل استحداث المشرع لهذا الحكم ، مؤداها أنه يكون

طلب إنهاؤها وخصه للمؤجر له حق استخدامها إذا إنتهت إقامة غير المصرى فى البلاد لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء بالأخلاء على أن إقامة الطاعن الثانى إنتهت منذ عام ١٩٧١ ، وأنه لا يوجد بالملف الخاص به لدى الجهة الإدارية المختصة ما يفيد تجديد أقامته حتى رفع الدعوى فى شهر مارس سنة ١٩٨٢ وكان هذا الذى استند إليه الحكم سائغاً وكافياً لحمل قضائه فى خصوص إنتها . إقامة الطاعن الثانى عند العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى ١٩٨١/٧/٣١ ، وبالنالى يحق للمطعون ضده طلب إنهاء عقد الإيجار الذى أنتهى بقوة القانون ، ولا يغير من ذلك حصول المستأجر فى تاريخ لاحق على إقامة جديدة ، إذ أن هذه الإقامة لا تعتبر امتداداً للأقامة الأولى التى إنتهت ومن ثم يكون النعى برمته على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثانى مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول الطاعنان أن الحكم أقام قضاء بالأخلاء لمجرد كون الطاعنه الأولى لبيبة الجنسية وقت العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٠ دون أن يفتن أن لها إقامة بالبلاد تستوجب استمرار العقد لصالحها بسبب هذه الإقامة ذلك أنها أم المستأجر وتقيم معه منذ بدء الأجاره حتى مغادرته البلاد وحصلت على الجنسية المصرية قبل الحكم فى الدعوى مما يستلزم استمرار عقد الإيجار لصالحها اسوة بالزوجه المصرية التى استثناها المشرع رغم أنتها - مدة إقامة زوجها الأجنبى وإذ كان قد نص فى عقد الإيجار على أن الطاعن الثانى هو المستأجر وعائلته وترك العين لها قبل إنتها - العقد بصور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فإن عقد الإيجار يستمر لصالحها أعمالاً للمادة ٢٩ من القانون لسنة ١٩٧٧ . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المشرع بعد أن بين في الفقرات الثلاثة الأولى من المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ مقرر عقد الإيجار عند إنتهاء مدة إقامة الأجنبي ووسيلة إثبات تلك الإقامة حرص على النص في الفقرة الأخيرة على أنه « ومع ذلك يستمر عقد الإيجار بقوة القانون في جميع الأحوال لصالح الزوجة المصرية ولأولادها منه الذين كانوا يقيمون بالعين المؤجرة مالم يثبت مغادرتهم البلاد نهائياً » مما يدل على أن المشرع قصد أن يقصر استمرار العقد للزوجة المصرية ولأولادها منه الذين كانوا يقيمون بالعين المؤجرة مالم يثبت مغادرتهم البلاد نهائياً مما يدل على أن المشرع قصد أن يقصر استمرار العقد للزوجة المصرية ولأولادها من زوجها الأجنبي فقط ، دون سائر الأقارب ولو قصد المشرع استمرار عقد الإيجار لغيرهم من الأقارب لنص على ذلك صراحة أو أحال على المادة ١/٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والتي بموجبها يستمر عقد إيجار المسكن للزوجة والأولاد والوالدين المقيمين مع المستأجر عند الوفاة أو الترك . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أستند في قضائه بالأخلاء إلى أن الطاعن الثاني إنتهت إقامته بالبلاد وبالتالي إنتهى عقد الإيجار بالنسبة له ، ولا يستمر العقد لوالدته الطاعنة الأولى سواء كانت مصرية أو أجنبية ، وكان هذا الذي أستند إليه الحكم لا مخالفة فيه للقواعد القانونية سالفة البيان ومن ثم فلا يجدى حصول الطاعنة الأولى على الجنسية المصرية قبل العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ أو بعده وغير صحيح ما قرره الأولى بأنها مستأجرة أصليه لعين النزاع إذ أن النص في عقد الإيجار على إن استئجار المكان لسكنى المستأجر وعائلته - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو بيان للغرض من الإستعمال لما لعقد إيجار المسكن من طابع عائلي وجماعي لا يتعاقد فيه المستأجر ليسكن بمفرده بل ليعيش معه أفراد أسرته ويبقى المستأجر هو الطرف الوحيد في عقد الإيجار دون غيره من أفراد أسرته المقيمين بالعين المؤجرة . ومن ثم فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعتين بنعيان بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب وفي بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا أمام محكمة الإستئناف بأن عقد الإيجار لا ينتهى بأنتهاء إقامة الأجنبى بالبلاد ، ولكن يمتد لصالح الغير إذ كان الأجنبى قد ترك له العين قبل إنتهاء العقد بأنتهاء مدة الإقامه وإذ إلتفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - إن أغفال الحكم الرد على دفاع غير منتج فى الدعوى لا يعيبه بالقصور . ويكون النعى عليه فى هذا الخصوص غير مقبول . وإذ كانت الطاعنه الأولى قد تمسكت بأن إبنها الطاعن الثانى - المستأجر الأصلى - قد غادر البلاد ويعتبر ذلك تركا للعين المؤجرة . فيستمر عقد الإيجار لصالحها ، إلا أن أنها المذكور تمسك بدفاع حاصله أن عقد الإيجار مازال قائماً ولم ينته بعد رغم سفره إلى الخارج إذ أن أقامته فى البلاد مستمره وعاد إليها فى ١٥ / ١٠ / ١٩٨٢ وحصل على إقامة جديدة ، وهو ما ينفى تخليه عن العين المؤجرة وتركه لها . ومن ثم فلا يعيب الحكم إغفاله الرد على هذا الدفاع غير الجوهرى ويكون النعى عليه بالقصور غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////

جلسة ٨ من مارس سنة ١٩٩٠

برنامج السيد المستشار / درويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد عبد الهنعم حافظ ، د . رفعت عبد المجيد نائبي رئيس المحكمة ،
محمد خيرى الجندى و محمد صفاوى .



الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٥٤ القضائية :

(١) دعوى « دعوى تعيين الحدود » . محكمة الموضوع . ملكية .
حكم .

الدعوى بتعيين الحد الفاصل بين عقارين متجاورين ورد الجزء المقتصب . إلزام محكمة
الموضوع بحث ملكية العقارين وسببها ومحلها متى كانت مناط الفصل فى النزاع . القضاء
برد المساحة محل النزاع للمطعون ضده إستناداً إلى عقود بيع عرفية وإلى زيادة مساحة
الأرض على عقود غلبك الطاعن دون بيان سبب إكتساب المطعون ضده للملكيتها أو تحقيق
دفاع الطاعن إكتسابه ملكية تلك المساحة . قصور مبطّل .

(٢) ملكية « القيود الواردة على الملكية : حق المبطّل . نقض .
سلطة محكمة النقض » . حثم « تسببب الحكم » عيوب
التدليل « ما يعد قصور » . مطلّات .

حق الجار فى أن يكون له مظل على جاره . شرطه . المادتان ٨١٩ ، ٨٢٠ مدنى . الناور
ماهيتها . م ١٢١ مدنى . عدم بيان الحكم ماهية المطلات التى أقيمت ووجه مخالفتها
لل قانون . قصور .

١ - إذا كان مطلب الدعوى بتعيين الحد الفاصل بين عقارين متجاورين ورد الجزء المغتصب من أحدهما مرده إلى نزاع بين صاحبي هذين العقارين على الملكية ذاتها ومداها فإنه ينبغي على محكمة الموضوع أن تعرض في قضائها لبحث ملكية كل منهما وسببها في القانون ومحلها وبالتحديد ، وإذا كان الثابت من الأوراق أن النزاع المطروح في الدعوى ثار بين طرفي التنازع في شأن نطاق ملكية كل منهما للعقارين المتجاورين ، وكان الخبر الذي اعتنق الحكم المطعون فيه تقريره قد خلص إلى ثبوت ملكية المطعون ضدهم للأرض محل النزاع من مجرد وجود نقص في الأرض التي يضعون اليد عليها بموجب عقود بيع عرفية لم يتم تسجيلها ووجود زيادة في الأرض التي يضع الطاعن الأخير يده عليها عما هو ثابت في عقود البيع التي يستند إليها ، ودون أن يستظهر أن هذه المساحة بعينها بحسب إبعادها وحدودها تدخل في نطاق ملكية المطعون ضدهم التي أكتسبها بأحد من أسباب اكتساب الملكية المقررة في القانون ، وإذا اعتنق الحكم المطعون فيه هذا التقرير الذي يشوبه النقص والغموض وأحال إليه وانتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي القاضي برد المساحة محل النزاع للمطعون ضدهم دون أن يبين سبب اكتسابهم للملكية ولم يعن بالرد على ما أثاره الطاعنون من اكتسابهم هم دون هؤلاء للملكية تلك المساحة ، فإنه يكون قد جاء مشوبا بعيب القصور المبطل .

٢ - يدل نص المواد ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ من القانون المدني على أن المشرع حرص على تقييد حق المالك في فتح مغللات على ملك الجار رعاية لحرمه الجوار فحظر أن يكون للجار على جاره مطل مواجه على مسافة تقل عن متر ، أو أن يكون له مطل منحرف على مسافة تقل عن خمسين سنتيمترا ويرتفع قيد المسافة عن كل مطل يفتح على طريق عام حتى ولو أمكن اعتباره في نفس الوقت من المغللات المنحرفة بالنسبة إلى ملك الجار ، ولا يسرى هذا الحظر على المناور

وهي تلك الفتحات التي تعلو قاعدتها عن قامه الإنسان المعتادة وأعدت لتنفيذ النور والهواء دون الاضرار منها على العقار المجاور ، ولما كانت مخالفة المالك لحظر فتح مظل على عقار جاره سواء أكان المظل مواجهها أم منحرفاً تعد من مسائل القانون التي تنبسط إليها رقابة محكمة النقض فإنه يجب على الحكم المتيث لحصول هذه المخالفة والقاضي بإزالة المظلات أو بسدها أن يعرض لشروط تلك المخالفة فيبين بما فيه الكفاية ماهية الفتحات ، التي أنشأها الجار المخالف وما إذا كان ينطبق عليها وصف المظل المواجه أو المنحرف ومقدار المسافة التي تفصله عن عقار الجار ، فإذا خلا الحكم مما يفيد بحث هذه الأمور فإن ذلك يعد قصوراً في تسييب الحكم يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون ، لما كان ذلك وكان تقرير التفسير الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه وأتخذ عماد القضاء لم يستظهر ما هي الفتحات التي أنشأها الطاعنون ومقدار إرتفاع قاعدتها عن سطح أرضيه الدور المفتوحة فيه فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى تأييد قضاء محكمة أول درجة بسد هذه الفتحات دون أن يبين وجه مخالفتها للقانون يكون معيباً بالقصور في التسييب .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا ابتداء الدعوى رقم ١٥٨ سنة ١٩٧٨ مدني أمام محكمة بندر القيوم الجزئية على مورث الطاعنين الثمانية الأول

وعلى الطاعن الأخير بطلب الحكم بفصل الحدود بين أرضهم وأرض المدعى عليهما وبإلزامهما برد ما أغتصباه من أرضهم وإزالة ما أقاماه من مباني ومنشآت على الجزء المقتصب والإلزامهما أيضاً بسد ما بمنزلهما من مطلات على أرض المطعون ضدهم من الجهة البحرية . وقالوا بياناً لدعواهم أنهم يمتلكون أرضاً زراعية مساحتها أربعة قراريط وثمانية أسهم مبيته بالصحيفة وقد إغتصب مورث الطاعنين الثمانية الأول والطاعن الأخير جزءاً منها وإضافة للملكهما وأحدثا بجدار منزلهما المجاور للأرض المذكورة مطلات هي أربعة نوافذ وياب كما اغتصبا جزءاً آخر من أرضهم واستعملاه طريقاً موصلاً بين الطريق العام وبين ذلك الباب الذي استحدثاه بمنزلهما الأمر الذي الجأهم لأقامة دعواهم ليحكم بمطلبهما . نذبت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره قضت بتاريخ ٢٥ من ديسمبر ١٩٧٩ بطلبات المطعون ضدهم . إستأنف الطاعنون هذا الحكم أمام محكمة الفيوم الابتدائية بهيئة إستئنافية بالإستئناف رقم ٧٧ سنة ١٩٨٠ . وبتاريخ ٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة بندر الفيوم الجزئية قيمياً بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة الفيوم الابتدائية حيث قيدت أمامها برقم ٢٠٦٣ سنة ١٩٨٠ مدنى . وبتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨١ حكمت محكمة الفيوم الابتدائية بفصل الحدود بين أرض الطاعنين وأرض المطعون ضدهم ويرد ما اغتصبه الطاعن الأخير وتسليمها خالية وإلزامهم بوضع العلامات المميزة للحدود . ومنع تعرضهم وكف منازعتهم للمطعون ضدهم وبإلزام الطاعن الأخير بسد جميع المطلات من نوافذ وأبواب وفتحات أنشأها بمنزله الواقع بالجهة البحرية لعقار المطعون ضدهم والمطلة على هذا العقار . إستأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة إستئناف بنى سويف « مأمورية الفيوم » بالإستئناف رقم ٧٤ سنة ١٨ قضائية طالبين الغاء ورفض الدعوى . وبتاريخ ٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ قضت المحكمة برفض

الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف . ضمن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما بنعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه فى السببين الأولين قصوره فى التسبب فيما قضى به فى مطلب الدعوى المتعلق بالتزاع على الحد الفاصل بين العقارين . ورد الجزء المقتصب ، وفى بيان ذلك يقولون أنهم قسكرو أمام محكمة الموضوع بملكيتهم للأرض محل النزاع والمضى باغتصابها من أرض المطعون ضدهم وطلبوا نذب خبير آخر لتحقيق هذا الدفاع بدلا من الخبير السابق نذبه لخطئه فى تطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة وعدم بيانه موضوع النقض فى ملكية المطعون ضدهم بحسب ما تدل عليه مستندات هذه الملكية وإذ لم يستجب الحكم المطعون فيه لطلبهم واعتنق تقرير الخبير دون أن - يستظهر السند القانونى الذى تملك بمقتضاء المطعون ضدهم الأرض محل النزاع مغفلا تحقيق دفاعهم بملكهم هم دون المطعون ضدهم لهذه الأرض فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك بأن مطلب الدعوى . بتعيين الحد الفاصل بين عقارين متجاورين ورد الجزء المقتصب من أحدهما إذا كان مرده إلى نزاع بين صاحبي هذين العقارين على الملكية ذاتها ومداها فإنه ينبغي على محكمة الموضوع أن تعرض فى قضائها ليحث ملكية كل منهما وسببها فى القانون ومحلها بالتحديد وإذ كان الثابت من الأوراق أن النزاع المطروح فى الدعوى ناز بين طرفي التداعى فى شأن نطاق ملكية كل منهما للعقارين المتجاورين ، وكان الخبير الذى اعتنق الحكم المطعون فيه تقريره قد خلص إلى ثبوت ملكية المطعون ضدهم للأرض محل النزاع من مجرد وجود نقص فى الأرض التى يضعون اليد

عليها بموجب عقود بيع عرفية لم يتم تسجيلها ووجود زيادة فى الأرض التى يضع الطاعن الأخير يده عليها عما هو ثابت فى عقود البيع التى يستند إليها ، ودون أن يستظهر أن هذه المساحة بعينها بحسب أبعادها وحدودها تدخل فى نطاق ملكية المطعون ضدهم التى اكتسبوها بأحد من أسباب اكتساب الملكية المقررة فى القانون ، وإذ أعتنق الحكم المطعون فيه هذا التقرير الذى يشوبه النقص والقموض وأحال إليه وانتهى إلى تأييد الحكم الابتدائى القاضى برد المساحة محل النزاع للمطعون ضدهم دون أن يبين سبب إكتسابهم للملكية ولم يعن بالرد على ما أثاره الطاعنون من إكتسابهم هم دون هؤلاء ، للملكية تلك المساحة ، فإنه يكون قد جاء مشوباً بعيب القصور المبطل .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون فى السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب فيما قضى به من سد المطلات وفى بيان ذلك يقولون أن الفتحات الموجودة بجوار منزلهم المجاور لعقار المطعون ضدهم لا تعد مطلات إذ هى باب للمنزل ومناور أعدت لتنفاذ الضوء والهواء ، ومعفاة من قيد المسافة ، وإذ إنتهى الحكم الابتدائى الذى أبداه الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه إلى القضاء بسد هذه الفتحات دون أن يبين إرتفاعها ووجه مخالفتها للقانون فإنه يكون معيباً مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك بأن النص فى المادة ٨١٩ من القانون المدنى على أنه لا يجوز للجار أن يكون له على جاره مطل مواجه على مسافة تقل عن متر ، وتقاس المسافة من ظهر الحائط الذى فيه المطل أو من حافة المشرفة أو الخارجة وفى المادة ٨٢٠ من هذا القانون على أنه لا يجوز أن يكون للجار على جاره مطل منحرف على مسافة تقل عن خمسين سنتيمتراً من حرف المطل ولكن يرتفع هذا الحظر إذ كان المطل المنحرف على العقار المجاور هو فى الوقت ذاته مطل مواجه للطريق العام وفى المادة ٨٢١ من ذات القانون على أنه لا تشترط

أية مسافة لفتح المناور ، وهى التى تعلو قاعدتها عن قمة الانسان المعتادة ولا يقصد بها إلا مرور الهواء ونفاذ النور ، دون أن يستطاع الأطلال منها على العقار المجاور يدل على أن المشرع حرص على تقييد حق المالك فى فتح مطلات على ملك الجار رعاية لحرمة الجوار فحظر أن يكون للجار على جاره مطل 'مواجه على مسافة تقل عن متر ، أو أن يكون له مطل منحرف على مسافة تقل عن خمسين سنتيمتراً ويرتفع قيد المسافة عن كل مطل يفتح على طريق عام حتى ولو أمكن اعتباره فى نفس الوقت من المطلات المنحرفة بالنسبة إلى ملك الجار ، ولا يسرى هذا الحظر على المناور وهى تلك الفتحات التى تعلو قاعدتها عن قمة الإنسان المعتادة وأعدت لنفاذ النور والهواء دون الأطلال منها على العقار المجاور ، ولما كانت مخالفة المالك لحظر فتح مطل على عقار جاره سواء أكان المطل مواجهها أم منحرفاً تعد من مسائل القانون التى تنبسط إليها رقابة محكمة النقض فإنه يجب على الحكم المثبت لحصول هذه المخالفة والقاضى بإزالة المطلات أو بسدها أن يعرض لشروط تلك المخالفة فيبين بما فيه الكفاية ما هية الفتحات التى أنشأها الجار المخالف وما إذا كان ينطبق عليها وتُصف المطل المواجه أو المنحرف ومقدار المسافة التى تفصله عن عقار الجار ، فإذا خلا الحكم مما يفيد بحث هذه الأمور فإن ذلك يعد قصوراً فى تسبيب الحكم يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون ، لما كان ذلك وكان تقرير الخبير الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه واتخذة عماداً لقضائه لم يستظهر ما هية الفتحات التى أنشأها الطاعنون ومقدار إرتفاع قاعدتها عن سطح أرض الدور المفتوحة فيه فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى تأييد قضاء محكمة أول درجة بسد هذه الفتحات دون أن يبين وجه مخالفتها للقانون يكون معيباً بالقصور فى التسبيب .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٨ من مارس سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / درويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة وعصوية السادة
المستشارين / محمد عبد المنعم حافظ د . رفعت عبد المجيد نائبي رئيس المحكمة .
محمد خير الجندى ومحمد شهاوى .

١٢٠

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٥٤ القضائية :

(١) وقف خيرى « وقف أهل » . تقادم « تقادم مكسب » . ملكية .
أموال الأوقاف الخيرية . عدم جواز تملكها أو ترتيب حقوق عينية عليها بالتقادم .
م ٩٧٠ مدنى المعدلة رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ . أموال الأوقاف الأهلية المنتهية . ق ١٨٠
لسنة ١٩٥٢ . تملكها بالتقادم الطويل . شرطه . عدم وجود حصة للخيرات شائعه فيها .
(٢) نقض « أسباب الطعن » .
السبب القانونى جواز إثارته لأول مره أمام محكمة النقض . شرطه . أن تكون عناصره
الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع .

١ - لما كانت ملكية الأموال الموقوفة لا تكتسب بالتقادم طبقا للمادة ٩٧٠
من القانون المدنى قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ المعمول به من
١٣/٧/١٩٥٧ إلا إذا دامت الحيازة مدة ثلاث وثلاثين سنة وإذ جاء القانون
رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات وقضى فى مادتيه
الثانية والثالثة بإنهاء كل وقف لا يكون مصرفة خالصا لجهة من جهات البر
وأيلولة ملكية الوقف المنتهى إلى الواقف إن كان حيا فإن لم يكن حيا آلت
الملكية للمستحقين ، ثم صدر القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة
٩٧٠ من القانون المدنى فجرى نصها على أنه لا يجوز تملك أموال الاوقاف

الخيرية أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم . فإن مفاده ذلك أنه فى الفترة السابقة على تعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدنى بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ كانت مدة التقادم اللازمة لاكتساب أموال الأوقاف أو ترتيب حقوق عينية عليها سواء فى ذلك الأوقاف الخيرية أو الأوقاف الأهلية قبل إلغائها بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ هى ثلاث وثلاثون سنة وذلك إلى أن حظر المشروع إطلاقاً تلك أعيان الأوقاف الخيرية أو ترتيب عينية عليها بالتقادم بعد تعديل المادة ٩٧٠ من القانون بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ ، أما الأوقاف الأهلية المنتهية طبقاً للقانون رقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٥٢ فقد أصبحت بموجب أحكامها من الأموال الخاصة ترد عليها الحيازة المؤدية إلى كسب الملكية بالتقادم إذا استمرت مدة خمس عشرة سنة وأستوفت أركانها القانونية ، شريطه عدم وجود حصة للخيرات شائعة فيها إعمالاً لحكم المادة ٩٧٠ من القانون المدنى المعدلة بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ فى هذا الصدد .

٢ - لما كان البين من الأوراق وتقرير الخبير المنتدب أن أرض النزاع كانت ضمن أعيان وقف المرحوم الميمنة بعقد إشهار إلغاء الوقف والبيع المسجل رقم ٣٧٧٩ الزقازيق بتاريخ ١٧/٧/١٩٦٥ المقدم فى الدعوى وأشار إليه الخبير فى تقريره والذي يتضح منه أن هذه الأعيان تشتمل على حصة شائعة للوقف الخيري مقدارها عشرة أفدنه ، وأن مورث الطاعن الأول باعتباره احد المستحقين فى الوقف الأهلى الملقى اختص بأرض النزاع بموجب الحكم الصادر من لجنة قسمة الوقف فى المادة ١٣٨٠ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٦١ ، وكان المطعون ضده قد ذهب فى دفاعه إلى أنه إشتري هذه الأرض من المرحوم فى سنة ١٩٤٨ ووضع يده عليها ثم عاد فأشترها مرة أخرى من ولدى البائع المذكور بالعقد الابتدائى المؤرخ ٢٢/٧/١٩٥٨ وادعى تملكها بالتقادم الطويل المدة ، وإذ أخذ الحكم المطعون فيه بما سجله الخبير المنتدب فى تقريره من وقائع سند لقضائه ومن ثم أضحي الواقع الذى تعلق به سبب الطعن مطروحا على محكمة الموضوع فيجوز للطاعنين وإن لم يتمسكوا به أمامها أن يثيروه لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلق الأمر بسبب قانونى كانت عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر نائب رئيس المحكمة والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن الأول أقام على المطعون ضده الدعوى رقم ١١٨١ لسنة ١٩٧٦ مدنى مركز الزقازيق وطلب فى ختامها الحكم بتمكينه من مساحة ٣٦ ، ١٣ ، ١ ف من الأرض الزراعية الميينة بصحيفتها ، تأسيسا على أنه يمتلك هذه المساحة بموجب حكم لجنة قسمة وقف المرحوم المسجل برقم ١٩٥١ لسنة ١٩٧٦ شهرةقارى الزقازيق وأن الأخير ينازعه فى ملكيته دون وجه حق ، واجه المطعون ضده الدعوى بأنه تملك أرض النزاع بوضع اليد الطويل المدة فنندبت المحكمة خبيرا وبعد أن قدم تقريره أدخل الطاعن الأول بغية الطاعنين الذين انضموا إليه فى طلباته ثم حكمت المحكمة بعدم اختصاصها قيميا بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة الزقازيق الابتدائية فقيدت أمامها برقم ٥٣٧٧ لسنة ١٩٨١ . ويتاريخ ٢٩ من يناير سنة ١٩٨٣ حكمت المحكمة بتمكين الطاعنين من أرض النزاع . إستأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة إستئناف المنصورة « مأمورية الزقازيق » - بالاستئناف رقم ١١٤ لسنة ٢٦ قضائية ويتاريخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى يرفض انطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره فيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الضعن فيه عسى ثلاثة أسباب بنعى الطاعنون بأولها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقولون أنه أفاء قضاء برفض الدعوى عني أنه قد ترتب عسى صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء التوقف عسى غير الخيرات أمولة لوقف إلى المستحقين وجواز تملكها بالتقادم المكسب وأن الثابت من أجماع الشهود أمام الحبير المنتدب أن المطعون ضده قد حاز أرض النزاع حيازة ظاهرة هادئة استمرت مدة خمس عشرة سنة منذ صدور هذا القانون بعد تراثه لها من المرحوم في سنة ١٩٤٨ فاكسب بذلك ملكيتها بالتقادم الطويل المدة ، في حين أن ما ذهب إليه الحكم غير سديد ذلك بأن المادة ٩٧٠ من القانون المدني قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ كانت تشترط لكسب ملكيته اعيان الوقف بالتقادم أن تستمر الحيازة لمدة ثلاثة وثلاثين عاما ، وهذه المدة لم تكتمل في حيازة المطعون ضده قبل نفاذ القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ ، كما حضر هذا القانون الأخير كسب ملكية الوقف الخيري بالتقادم فلم يعد من الجائز للأخير تملك أرض النزاع بالتقادم الطويل منذ تاريخ العمل به في ١٩٥٧/٧/٣ - لاستتمالها على حصة شائعة للوقف الخيري لم يتم إفرازها وتحديدها ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فذلك مما يعيبه .

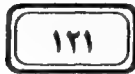
وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك بأنه لما كانت ملكية الأموال الموقوفة لا تكتسب بالتقادم طبقا للمادة ٩٧٠ من القانون المدني قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ المعمول به من ١٩٥٧/٧/١٣ إلا إذا دامت الحيازة مدة ثلاث وثلاثون سنة ، وإذا جاء القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات وقضى في مادتيه الثانية والثالثة بانتهاء كل وقف لا يكون مصرفه خالصا لجهة من جهات البر وأبلولة ملكية الوقف المنتهى إلى الواقف إن كان حيا فإن لم يكن حيا ألت الملكية للمستحقين - ، ثم صدر القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدني فجري نصها على أن

لا يجوز تملك أموال الأوقاف الخيرية أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم .
 فإن مفاد ذلك أنه فى الفقرة السابقة على - تعديل المادة ٩٧٠ من القانون
 المدنى بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ كانت - عدة انتقاده اللازمة لاكتساب
 أموال الأوقاف أو ترتيب حقوق عينية عليها سواء فى ذلك الأوقاف الخيرية
 أو الأوقاف الأهلية قبل الغائها بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ هى ثلاث
 وثلاثون سنة وذلك إلى أن حظر المشرع إطلاقاً تملك اعيان الأوقاف الخيرية أو
 ترتيب حقوق عينية عليها بالتقادم بعد تعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدنى
 بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ ، أما الاوقاف الأهلية المنتهية طبقاً - للقانون
 رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ فقد أصبحت بموجب أحكامه من الأموال الخاصة التى
 ترد عليها الحيازة المؤدية إلى كسب الملكية بالتقادم إذا استمرت مدة خمس
 عشرة سنة واستوفت اركانها القانونية شريطة عدم وجود حصة للخيرات شائعة
 فيها إعمالاً لحكم المادة ٩٧٠ من القانون المدنى معدله بالقانون رقم ١٤٧ لسنة
 ١٩٥٧ فى هذا الصدد . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق وتقرير الخبير
 المنتدب أن أرض النزاع كانت ضمن أعيان وقف المرحوم المينة
 بعقد اشهار الغاء الوقف والبيع المسجل رقم ٣٧٧٩ الزقازيق بتاريخ
 ١٩٦٥/٧/١٧ المقدم فى الدعوى وأشار إليه الخبير فى تقريره والذى يتضح منه
 أن هذه الاعيان تشتمل على حصة شائعة للوقف الخيرى مقدارها عشرة أقدنة ،
 وأن مورث الطاعن الأول باعتباره أحد المستحقين فى الوقف للأهلى المنفى
 اختص - بأرض النزاع بموجب الحكم الصادر من لجنة قسمة الوقف فى المادة
 ١٣٨٠ بتاريخ ١٩٦١/٢/٢٠ ، وكان المطعون ضده قد ذهب فى دفاعه فى
 الدعوى إلى أنه اشترى هذه الأرض من المرحوم فى سنة ١٩٤٨
 ووضع يده عليها ثم عاد فأشترها مرة أخرى من والدى البائع المذكور
 بالعقد الإبتدائى المؤرخ ١٩٥٨/٧/٢٢ وإدعى تملكها بالتقادم

الطویل المدة ، وإذ أخذ المحکم المضعون فيه بما سجله الخبير المنتدب فی تقرير من وقائع سندا لقضائه ومن ثم أضحی الواقع الذی تعلق به سبب الطعن مطروحا على محكمة الموضوع ، فيجوز للطاعنين وإن لم يتمسكوا به أمامها أن يشيروا لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلق الأمر بسبب قانونی كانت عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع . لما كان ذلك وكان المحکم قد أسس قضاؤه برفض الدعوى على أن المضعون ضده اكتسب ملكية أرض النزاع بالتقادم الطویل باستمرار حيازته المستوفية لشروطها لمدة خمس عشرة سنة من تاريخ صدور القانون رقم ۱۸۰ لسنة ۱۹۵۲ بانقضاء الوقف على غیر الخیرات ، دون أن یقیم اعتبارا لوجود حصة شائعة للوقف الخیری فی الاعیان التي تشمل أرض النزاع واثري شيوعتها واختلاطها لكل ذرة فی تلك الاعیان مما يستلزم لاكتساب المضعون ضده ملكية هذه الأرض بالتقادم الطویل منذ ذلك التاريخ الذی حدده المحکم استمرار حيازته لها مدة ثلاث وثلاثين سنة طبقا لنص المادة ۹۷۰ من القانون المدنی قبل تعديلها بالقانون رقم ۱۴۷ لسنة ۱۹۵۷ لا خمسة عشر عاما ، وكانت هذه المدة لم تكتمل فی حيازته قبل العمل بأحكام هذا القانون الأخير الذی عدل المادة المذكورة بما نص فيها على عدم جواز قتل أعیان الوقف الخیری أو ترتيب حقوق عينيه عليها بالتقادم كما فات المحکم المضعون فيه أن الاستناد إلى الحيابة كسبب لتملك المضعون ضده لأرض النزاع بالتقادم إعمالا للأثار التي رتبها القانون رقم ۱۸۰ لسنة ۱۹۵۲ فی انتهاء الوقف الأهلي بإعادة أعیانه إلى الملكية الخاصة للأفراد فتجرى عليها أحكام الحيابة المكتسبة للملكية ، يستوجب أولا الاستیثاق من أن هذه الأرض لا تتعلق بها وقف لجهة من جهات البر ، وهذا لا يتأتى إلا بفرز وتجنيد حصة الخیرات الشائعة فيها طبقا للقانون ، وإذ لم یعن المحکم بتحقیق هذا الأمر والتثبت منه فإنه یكون مشوبا بمخالفة القانون والقصور فی التسبیب مما یوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث بقية أسباب الطعن .

جلسة ٨ من مارس سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المنشار / إبراهيم زغو نائب رئيس المحكمة وعضوية المادة
المستشارين / محمد حسن العقبص . عادل بشار ، لطفي عبد العزيز ، محمد عبد القادر
سمير نواب رئيس المحكمة .



الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٧ ق :

عمل « العاملون بالقطاع العام » بدلات « بدل تمثيل » .

بدل التمثيل . صرفه لشاغلي بعض الوظائف لمواجهة التزامات وظائفهم وللتأمين
بأعبائها .

////////

يدل نص المادة ٤٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر برقم ٤٨
لسنة ١٩٧٨ - على أن بدل التمثيل المبين به كما يصرف لشاغلي بعض
الوظائف التي تقرر لها وذلك لمواجهة الالتزامات التي تفرضها عليهم مراكزهم
فإنه ولذا الحكمة يصرف أيضا للقائمين بأعبائها ولما كان ذلك وكان الثابت
من الأوراق أن الطاعن قد أسند إليه القيام بأعباء وشيخه مدير عام الشئون
القانونية بالشركة المطعمون ضدها اعتبارا من ١٩٧٨/٩/١ حتى
١٩٨٢/٤/٢٦ تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الإدارة رقم ٨٠ لسنة ٨٢ بتدبئه
إليها ، فإن مزود ذلك إستحقاقه لبدل التمثيل المقرر لهذه الوظيفة خلال فترة
قيامه بأعبائها فعلا بالمادة ٣/٤٠ سالفة الذكر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه - وسائر الأوراق تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤١٢ لسنة ١٩٨٣ عمال جنوب القاهرة الابتدائية على الشركة المطعون ضدها - بطلب الحكم بأحقته فى تقاضى بدل التمثيل المقرر قانونا لوظيفة مدير عام الشئون القانونية من ١٩٧٨/٩/١ بدء قيامه بأعبائها بعد إستقالة شاغلها ، وحتى ١٩٨٢/٤/٢٦ تاريخ صدور القرار بتدبيه إليها وبإلزام المطعون ضدها بأن تؤدى إليه مبلغ ٩٦٦ و ١٥٠٨ جنيه قيمة إجمالى بدل التمثيل عن هذه المدة . تأسيسا على أنه يستحق هذا البديل منذ قيامه بأعباء هذه الوظيفة . وذلك طبقا لحكم المادة ١/٤٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر برقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . وبعد أن نذبت المحكمة خبيرا فى الدعوى ثم أعادت إليه المأمورية بعد أن قدم تقريره لفحص إعتراضات المطعون ضدها حكمت بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٩ للطاعن بطلباته . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٩٠٢ من ١٠٢ ق وبتاريخ ١٩٨٧/٢/١٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ويرفض دعوى الطاعنة طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبهت فيها الرأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن

على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره التزمت فيها النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين يعنى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه . وفى بيان ذلك يقول أنه لما كانت المادة ١/٤٠ من قانون قطاع العاملين بالقطاع العام المشار إليه تقرر صرف بدل التمثيل لشاغلى الوظيفة المقرر لها وفى حالة خلوها يستحق لمن يقوم بأعبائها . وكان الطاعن قد أسند إليه القيام بأعباء وظيفة مدير عام الشئون القانونية فى الفترة من ١٩٧٨/٩/١ حتى ١٩٨٢/٤/٢٦ تاريخ نديه إليها بما يحق معه إقتضا . بديل التمثيل المقرر لها فى هذه الفترة . كان الحكم المطعون فيه إذ قصر استحقاق ذلك البديل على حالة شغل الوظيفة عن طريق التعيين فيها أو النقل أو الترقية أو الندب أو الأعاره إليها . فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النعى سديد ذلك أن النص فى المادة ٤٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر برقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن : مع مراعاة القرارات الصادرة من رئيس مجلس الوزراء يجوز لمجلس الإدارة منح البدلات الآتية وتحديد فئة كل منها وذلك وفقا للنظام الذى يصفه فى هذا الشأن : (١) بديل تمثيل لأعضاء مجلس الإدارة المعيّنين وشاغلى الوظائف العليا والوظائف الرئيسية التى يحددها مجلس الإدارة وذلك فى حدود ٥٠٪ من بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس ويصرف هذا البديل لشاغلى الوظيفة المقرر لها وفى حالة خلوها يستحق لمن يقوم بأعبائها ولا يخضع هذا البديل للضرائب . (٢) . . . (٤) . . . (٥) إنما يدل على ان بديل التمثيل المبين به كما

يصرف لشاغلي بعض الوظائف التي تقرر لها وذلك لمواجهة الالتزامات التي تفرضها عليهم مراكزهم ، فإنه ولذات الحكمه - بصرف أيضا للقائمين باعبائها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد أسند إليه القيام باعباء - وظيفة مدير عام الشئون القانونيه بالشركة المطعون ضدها اعتبارا من ١٩٧٨/٩/١ حتى ١٩٨٢/٤/٢٦ تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الإدارة رقم ٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتدبئه إليها ، فإن مؤدى ذلك إستحقاقه لبدل التمثيل المقرر لهذه الوظيفة خلال فترة قيامه باعبائها عملا بالمادة ١/٤٠ سالفه الذكر ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى إلى عدم استحقاقه لهذا البدل فى هذه الفترة بإعتبار أنه لم يكن خلالها شاغلا للوظيفة المقرر لها عن طريق التعيين فيها أو الترقية أو النقل أو النذب أو الاعاره إليها رغم أنه كان قائما باعبائها فى تلك الفترة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين رفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف .

//////////

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٩٠

رئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / صبر نوبين نائب رئيس المحكمة ، عبد المنعم إبراهيم ، علي محمد علي
و د . حسن بسوس .

////////////////////////////////////



الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٨ القضائية :

(١ ، ٢) لإلتزام . بطلان « البطلان المطلق » . مقالة .

(١) الأصل في الإرادة هو المشروعية . بطلان الإرادة . شرطه تحديد نوع البطلان .
معياره . الغاية التي تغيهاها المشرع من القاعدة محل المخالفة فان كانت حماية مصلحة عامة
جرت أحكام البطلان المطلق ويجوز لكل ذي مصلحة التمسك به .
(٢) المقاولات التي تزيد قيمتها على مائة ألف جنيه والتي تضررها الحكومة أو
المؤسسات العامة أو الشركات . حظر استدها إلى مقاول من غير الشركات التي تساهم فيها
الحكومة بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ من رأسمالها ولا يزيد مايسند إلى المقاول الواحد على مائة
ألف جنيه في السنة الواحدة مالم يرخص رئيس الجمهورية بذلك . م ١ من القرار الجمهوري
١٢٠٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل . غاية الشارع من ذلك اخضر الصريح . تحقيق الصالح العام .
مقتضاه ترتيب البطلان المطلق جزاء مخالفته .

////////////////////

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الأصل في الإرادة هو المشروعية
فلا يلحقها بطلان إلا إذا نص القانون على بطلان الإلتزام الناشئ عنها صراحة
أو كان هذا الإلتزام مخالفاً للنظام العام أو الآداب محلاً أو سبباً أو كان على خلاف
نص أمر أو ناه في القانون ، ويتحدد - نوع البطلان بالغاية التي تغيهاها المشرع
من القاعدة محل المخالفة فان كانت حماية مصلحة عامة جرت أحكام البطلان
المطلق ويجوز لكل ذي مصلحة التمسك به .

٢- مژدى المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٣ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار رقم ١٠٤٩ لسنة ١٩٦٢ ان المشرع حظر فى المقاولا - التى تطرحها الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات التى تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات العامة بنسبة ٢٥٪ من رأس المال والتى تزيد قيمتها على مائة ألف جنيه أن يكون المقاول فيها من غير الشركات التى تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات العامة بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ من رأسمالها وذلك حتى ولو جزئت المقابلة الى عدة عمليات وعلى الا يزيد مجموع ما يعهد به فى مقاولات أو عمليات إلى مقاول واحد على مائة ألف جنيه فى السنة الواحدة سواء عهد إليه بها من جهة واحدة أو أكثر من الجهات انفة الذكر مالم يرخص رئيس الجمهورية بها وكان هدف الشارع من ذلك تحقيق الصالح العام لما فى قصر هذه المقاولات الكبيرة على شركات القطاع العام والحكومة من دعم لها وضمان لحسن تنفيذ تلك الأعمال التى تتعلق بمصالح الدولة فاما مقتضى هنا الحظر الصريح - وهو حظر عام وقت إليه أعتبارات المصلحة العامة بترتيب البطلان المطلق - وإن لم ينص عليه بلفظة - جزاء لمخالفته بحيث يجوز لكل ذى مصلحة التمسك به بغض النظر على مدى علم الطرف الآخر فى عقد المقاول بالمخالفة وينصرف البطلان إلى المقاوله كلها إذا لم يمكن تجزئتها ويقتصر على العملية التى تجاوز التصاب المحدد فى حالة إمكان التجزئه ، وإذ كان ما تقدم وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنة وهى إحدى الشركات المملوكة للدولة قد تعاقدت مع المطعون ضده الأول وهو من الأفراد فى غضون كل من عامي ٧٤ ١٩٧٥ على أعمال مقاوله تزيد قيمتها على مائة ألف جنيه فى خلال السنة الواحدة دون الحصول على ترخيص بذلك من رئيس الجمهورية فإنه يحق للطاعنة التمسك بهذا البطلان .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث أن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام على الشركة الطاعنة الدعوى رقم ٥٠٢ لسنة ١٩٧٦ تجارى كلى جنوب القاهرة أنتهى فيها إلى طلب الحكم بإلزامهم بأن تؤدى له مبلغ ٦٧٢.٧٠٧-٧٦٥٧ جنيه . وبياناً لذلك قال أنه بموجب عقد مقاوله مؤرخ بتاريخ ١٦/٧/١٩٧٤ عهدت إليه الطاعنة بتنفيذ أعمال إنشاء المداخل الشرقية ومبنى الورش والادارة بمصانعها بأبى زعبل بالأسعار والشروط المبينة به ، وفى ٢٠/١١/١٩٧٤ أسندت إليه أعمال إنشاء الخط الثانى لسور المصانع بذات الشروط . وبتاريخ ٢٧/١١/١٩٧٥ اتفق الطرفان على زيادة الأسعار بنسبة ٣٠٪ إلا أن الطاعنة أمتنعت عن صرف باقى قيمة المستخلصين رقمى ٣ ٤ وقيمة المستخلصين رقمى ٥ ، ٦ ، والأعمال التى باشرها فى غضون نوفمبر سنة ١٩٧٩ مما الحق به الأضرار المبينة بالصحيفة ومن ثم فقد أقام دعواه بطلبه السالف . ثم أقام على الطاعنة والمطعون ضدهما الثانى والثالث الدعوى رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٧ تجارى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بإلزامهم بأن يؤدوا له مبلغ ٤٨٢.٣٧٦٧٩ قيمة ماقدمه من خطابات الضمان الصادرة من المطعون ضدهما الثانى والثالث وذلك لمضى سنة كاملة على تسلم الطاعنة مانقذه من أعمال دون أبداء أعتراض منها خلالها . كما أقام على الطاعنة الدعوى

رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٧٧ تجارى كلى جنوب القاهرة طالبا الحكم بفسخ التعاقد
عصاه ينجزه من أعمال بعد عد ١٩٧٦ والمعاينة التى تمت فى مارس ١٩٧٧
وبرأه ذمته منها وعده أحقية الطاعنة فى قبض قيمة خطابى الضمان رقمى
٨ ٩ لسنة ١٩٧٦ تأسيساً على عدده وفائده بقيمة ما أتت من أعمال مما أعجزه
عن تنفيذ باقى المفاولة . ومن ناحية أخرى أقامت الطاعنة على المطعون ضده
الاول الدعويين رقمى ٨٦ ، ٣٦٤ لسنة ١٩٧٧ تجارى كلى جنوب القاهرة طالبة
فى أولاهما الحكم بإلزامه بأن يؤدى لها مبلغ ٢٤٨٦٧٤.٢٧٩ جنيه قيمة ما صرفه
بالزيادة عن مستحقاته الناشئة عن المفاولة محل النزاع وطلبت فى الثانية الحكم
ببطلان عقد المفاولة المؤرخ بتاريخ ١٦/٧/١٩٦٤ وملحقه المؤرخين بتاريخ
٢٠/٢/١٩٧٤ ، ٢/١١/١٩٧٥ بطلاناً مطلقاً لمخالفته القرار الجمهورى رقم
١٢٠٣ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار رقم ٤٩-١ لسنة ١٩٦٢ وإذا ضمت
المحكمة الدعاوى جميعها ندبت فيها خبيراً وبعد أن قدم تقريره بقتضت
فى ١٨/١/١٩٨٧ برفض الدعويين ٨٦ ، ٣٦٤ لسنة ١٩٧٧ تجارى كلى جنوب
القاهرة ، وفى الدعوى رقم ٥٠٢ لسنة ١٩٧٦ بإلزامه الطاعنة بأن تؤدى
للمطعون ضده الأول مبلغ ٢٢٦٧٢ و٤٤٧ جنيه والفوائد ، واجابته لطلبه فى الدعويين
١٤٨ ، ٣٢٢ لسنة ١٩٧٧ تجارى كلى جنوب القاهرة . استأنفت الطاعنة هذا
الحكم بالإستئناف رقم ٦٥٧ لسنة ١٠٤ ق القاهرة . وفى ٢٣/٣/١٩٨٨
حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق
"النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بتقضى الحكم المطعون
فيه . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره
وفيهما التزمت النيابة وأيهما .

وحيث إن مما تتعده الطاعة على الحكم، لمضعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأييله إذ ذهب إلى مخالفة انقرار الجمهورى رقم ١٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن حظر تعاقد شركات القطاع العام مع مقاولى القطاع الخاص على مقاولات تزيد قيمتها على مائة ألف جنيه، لا بترخيص من رئيس الجمهورية لا يرتب سوى المسئولية الادارية للمختصين بالشركة فى حين إنها تستوجب بطلان عقد المفاوضة بطلاناً مطلقاً .

وحيث إن هذا النعى شديد إذ ان المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان الأصل فى الإرادة هو المشروعية فلا يلحقها بطلان الا إذا نص القانون على بطلان الالتزام الناشئ عنها صراحة أو كان هذا الالتزام مخالفاً للنظام العام أو الاداب محلاً أو سبباً أو كان على خلاف نص أمر أو نواه فى القانون ، ويتحدد نوع البطلان بالغاية التى تغياها المشرع من القاعدة محل المخالفة فان كانت حماية مصلحة عامة جرت أحكام البطلان المطلق ويجوز لكل ذى مصلحة التمسك به ، لما كان ذلك ، وكان مؤدى المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقرار رقم ١٠٤٩ لسنة ١٩٩٢ ان المشرع حظر فى المقاولات التى تطرحها الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات التى تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات العامة بنسبة ٢٥٪ من رأس المال والتى تزيد قيمتها على مائة ألف جنيه أن يكون المقاول فيها من غير الشركات التى تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات العامة بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس مالها وذلك حتى ولو جزئت المفاوضة إلى عدة عمليات وعلى الا يزيد مجموع ما يعهد به من مقاولات أو عمليات إلى مقاول واحد على مائة ألف جنيه فى السنة الواحدة سواء عهد إليه بها من جهة واحدة أو أكثر من الجهات آنفة الذكر مالم يرخص

رئيس الجمهورية به ، وكان هدف التاري من ذلك تحقيق الصالح العام لما في قصر هذه
المقاولات الكبيرة على شركات القطاع العام والحكومة من دعم لها وضمان
لحسن تنفيذ تلك الأعمال التي تتعلق بمصالح الدولة فان مقتضى هذا الحظر
الصريح - وهو حظر عام دعت إليه اعتبارات المصلحة العامة - ترتيب البطلان
المطلق - وأن لم ينص عليه بلفظه - جزاء المخالفة بحيث يجوز لكل ذي مصلحة
التمسك به بغض النظر عن مدى علم الطرف الآخر في عقد المقاوله بالمخالفة .
وينصرف البطلان إلى المقاوله كلها إذا لم يكن تجزئتها ويقتصر على العملية
التي تجاوز النصاب المحدد في حالة أماكن التجزئة ، وإذا كان ماتقدم ، وكان
الشاب من الأوراق ان الطاعنة وهي إحدى الشركات المملوكة للدولة قد
تعاقدت مع المطعون ضده الأول وهو من الأفراد في غضون كل من عامي ٧٤ ،
٧٥ على اعداد مقدولة تزيد قيمتها على مائة ألف جنيه في خلال السنة الواحدة
دون الحصول على ترخيص بذلك من رئيس الجمهورية فانه يحق للطاعنة للتمسك
بهذا البطلان على نحو ما سلف وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه
يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث
بأقاي أسباب الطعن .

//////////

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٩٠

برنامجة السيد المستشار / وليم روي بدوي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / طه الشريف نائب رئيس المحكمة ، أحمد أبو الهجاج ، شكري الصبري
وعبد الرحمن فكري .



الظعن رقم ٦٤٥ لسنة ٥٨ القضائية :

(١ - ٢) رسوم « الرسوم القضائية » . دعوى . صلح .

١ - استحقاق ربع الرسم على الدعوى عند الصلح فيها . شرطه . أن يتم في أول جلسة
تكون الدعوى فيها صالحة للمضي في نظرها بانعقاد الخصومة فيها . الجلسة الأولى في
معنى المادة ٢٠ مكرر من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدلة بالقانون ٦٦
لسنة ١٩٧٨ والمادة ٧١ من قانون المرافعات . الجلسة التالية لإعلان صحيفة الدعوى
قانوناً . وجوب تحقق انكم من ذلك .

٢ - الرسوم القضائية . المنازعة في أساس الالتزام بها ومداه والوفاء به . سبيله إجراءات
المرافعات العادية . الظعن على قائمة الرسوم الإضافية باعتباره غير مستحق وأن
المستحق فقط هو ربع الرسم لحصول التصالح في الجلسة الأولى . إعتباره دائراً حول أساس
الالتزام بالرسم .

۱ - یہاں نص فی المادة ۲۰ مکرر من القانون رقم ۹۰ لسنة ۱۹۴۴

بالرسوم القضائية فی المواد المدنية المعدلة بالقانون رقم ۶۶ لسنة ۱۹۶۴ وفي المادة ۷۱ من قانون المرافعات على أن المقصود بجلسة الأولى هو الجلسة التي أعلن فيها المعلن إليه إعلاناً صحيحاً وأصبحت فيها الدعوى صالحة للمضى في نظرها وذلك عملاً بالمادة ۸۴ من قانون المرافعات فإذا تصالح المدعى مع خصمه في هذه الجلسة وقبل بدء المرافعة فيها فلا يستحق على الدعوى إلزام الرسم المسدد ، والمقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الخصومة لا تتعقد إلا بإعلان صحيفة الدعوى فيجب على المحكمة أن تتحقق من صحة الإعلان وإكتماله على النحو الذي يتطلبه القانون .

۲ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه إذا كانت المنازعة تدور حول أساس الإلتزام بالرسم ومداه والوفاء به فإن رفعها إنما يكون بسلوك إجراءات المرافعات العادية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -

تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١٧٨٩ لسنة ١٩٨٦ مدني
كلّي الفیوم على الطاعن بصفته يطلب الحكم بقبول التظلم شكلا وفي الموضوع
بالغاء أمر تقدير الرسوم القضائية في المطالبة رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٦ واعتباره
كأن لم يكن . وقالوا بياناً لها أنهم أقاموا الدعوى رقم ٧٠٣ لسنة ١٩٨٦
مدني كلّي الفیوم والتي انتهت صلحاً بمقتضى عقد صلح إلا أن قلم الكتاب
الذي يمثله الطاعن بصفته استصدر قائمة رسوم إضافية بمبلغ ٨٤٩,٣٨٠ جنية
ومن ثم فقد أقاموا الدعوى بالطلبات سالفة البيان . قضت المحكمة بالغاء أمر
التقدير استأنف الطاعن بصفته هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٣ لسنة ٢٣ ق
بنى سويف « مأمورية الفیوم » ، وتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٧ قضت المحكمة
بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن بصفته في هذا الحكم بطرق النقض
وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وعرض
الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت
النيابة رأياها .

وحث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن بصفته على الحكم
المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من وجهين وفي بيانها يقول أنه
لما كانت الدعوى رقم ٧٠٣ لسنة ١٩٨٦ تمت صلحاً في الجلسة الثانية -
لنظرها - فقد قدر قلم الكتاب بمبلغ ٨٤٩,٣٨٠ جنية نص الرسم المستحق

عنها عملاً بالمادة ٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ، فإن النزاع حول مقدار الرسوم لا يكون إلا بطريق المعارضة عملاً بالمادة ١٧ من ذات القانون ، وإذا طعن المطعون ضدهم في أمر التقدير المذكور بطريق الدعوى بإعتباره رسماً إضافياً غير مستحق وأن المستحق هو ربع الرسم المسدد فعلاً على سند أن الخصومة انتهت صلحاً في الجلسة الأولى . وكانت إجراءات التقاضي تتعلق بالنظام العام فإن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر في قضائه بأن النزاع انتهى صلحاً في الجلسة الأولى ويدور حول أساس الالتزام يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي بوجهيه في غير محله . ذلك أن النص في المادة ٢٠ مكرر في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية في المواد المدنية المعدلة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ وفي المادة ٧١ من قانون المرافعات على « إذا ترك المدعى الخصومة أو تصالح مع خصمه في الجلسة الأولى لنظر الدعوى وقبل بدء المرافعة فلا يستحق على الدعوى إلا ربع الرسم المسدد . يدل على أن المقصود بالجلسة الأولى هو الجلسة التي أعلن فيها المعلن إليه إعلاناً صحيحاً وأصبحت فيها الدعوى صالحة المضي في نظرها وذلك عملاً بالمادة ٨٤ من قانون المرافعات فإذا تصالح المدعى مع خصمه في هذه الجلسة وقبل بدء المرافعة فيها فلا يستحق على الدعوى إلا ربع الرسم المسدد .

وإذ لم يخالف الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه هذا النظر

فيما تقدم فإن النعى على بهذبه الوجهين يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / دمين علي حسين ، ريمون فهميم نائب رئيس المحكمة ، عزت عمران و محمد
اسماعيل غزالي .



الطعن رقم ١٩٠ ، ١٩١ لسنة ٥٥ القضائية :

(١) اثبات « القرائن » . حكم « عيوب التحليل » .

القرينة . ماهيتها . استنباطها من واقعة محتملة أو غير ثابتة بيقين . خطأ .

(٢) محكمة الموضوع « ملتظما في فهم الواقعة » . ايجار

« عقد الإيجار » .

استخلاص نية المتماقدين على إبرام عقد الإيجار وتحصيل فهم الواقعة في الدعوى بما

تستقل به محكمة الموضوع . شرطه . أن تقيم قضاها على أسباب سائغة .

(٣) حكم « تسبب الحكم : ما يعد قصورا » .

اغفال الرد على دفاع جوهري . قصور .

١ - من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة أن القرينة هى استنباط أمر مجهول من واقعة ثابتة معنومة بحيث إذا كانت هذه الواقعة محتملة وغير ثابتة يبين فإنها لا تصلح مصدراً للاستنباط .

٢ - لئن كان استخلاص نية المتعاقدين على إبرام عقد إيجار وتحصيل فهم الواقع فى الدعوى هو ما تستقل به محكمة الموضوع إلا أن شرط ذلك أن تكون قد أقامت قضاها على أسباب سائفة ومؤدية إلى النتيجة التى انتهت إليها .

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على دفاع جوهرى قد يتغير به - أن صح - وجه الوأى فى الدعوى ، وإذا كانت المحكمة قد التفتت عنه ولم تتناوله فى أسبابها لتقول كلمتها فيه فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعينين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعنات فى الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٥٥ ق أقمن على المظعون ضده الدعوى رقم ٩٢٣ لسنة ١٩٧٩ أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية طالين الحكم بنسكينهن من الدكان محل النزاع . وقلن

شرحاً لدعواهن أن مورثتهن المرحوم كان يستأجر الدكان

المذكور لاستعماله فى تصليح الساعات وبعد وفاته ١٩٦٥/١١/٣ عهدن إلى

المطعون ضده بإدارة ذلك المحل وإذ استولى وعليه واستأثر به فقد أقمن الدعوى

وبتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٩ نديت المحكمة خبيراً لبيان محتويات المحل وشاغله

وسنده فى ذلك . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨١/١٠/١٥

بتمكين المدعيات من العين محل النزاع . استأنف المطعون ضده هذا الحكم

بالإستئناف رقم ٦٢٩٩ لسنة ٩٨ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٨٤/١١/٢١ قضت

المحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى تمكين الطاعنت من عين النزاع فيما عدا

الجزء المؤجر للمضعون ضده . ضمنت الطاعنت فى هذا الحكم بطريق النقض وقيد

طعنهن برقم ١٩٠ لسنة ٥٥ ق . كما طعن فيه أنطعون ضده وقيد طعنه

برقم ١٩١ لسنة ٥٥ ق وقدمت النيابة مذكرتين فى الطعنين أبدت فيهما رأى

يرفضهما . وإذ عرض الطعنان على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأيت أنهما

جديران بالنظر وحددت جلسة لنظرهما وفيها أمرت المحكمة بضم الطعن الثانى

إلى الطعن الأول ليصدر فيهما حكم واحد . كما إنترمت النيابة رأيتها .

أولاً بالنسبة للطعن رقم ١٩٠ لسنة ٥٥ ق :

حيث إن مما تنعاه الطاعنت على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال

وفى بيان ذلك تقلن أن الحكم خلص إلى وجود علاقة إيجارية بين مورثتهن

والمضعون ضده عن جزء من عين النزاع دون أى دليل يفيد قيام هذه العلاقة .

واستند إلى شهادة صادرة مأمورية الضرائب بحاسبة مورثين عن إيراده من هذه الجزء ، رغم أن هذه الشهادة مبناها خطاب منسوب صدوره للمورث المذكور جحدته الطاعنات ولنفعن بإنكار توقيع مورثين عليه الأمر الذى يعيب احكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد بما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة من أن القرينة هى - استنباط أمر مجهول من واقعة ثابتة معلومة بحيث إذا كانت هذه الواقعة - محتملة وغير ثابتة بيقين فأنها لا تصلح مصدراً للاستنباط وأنه ولئن كان استخلاص نية المتعاقدين على إبراء عقد إيجار وتحصيل فهم الواقع فى الدعوى هو مما تستقل به محكمة الموضوع إلا أن شرط ذلك أن تكون قد أقامت قضاها على أسباب سائغة ومؤدية إلى النتيجة التى أنتهت إليها لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن مطعون ضده قد أستأجر من الباطن من مورث الطاعنات جزءاً من محل النزاع وذلك استنداً إلى الشهادة الصادرة من مأمورية الضرائب المختصة المؤرخة ١٩٨٣/١١/٢٢ والثابت بها محاسبة المورث عن أرباحه مضافاً إليها إيراد « الفترينة » المؤجرة للمطعون ضده بمبلغ ٣٦ جنيه وذلك عن الفترة من منتصف سنة ١٩٦١ حتى ١٩٦٥/١١/٣ وأنه كان يباشر نشاطاً بعين النزاع منذ ١٩٦١/٥/١ ، وإذا كانت تلك الشهادة لا تفيد بذاتها بطريق - اللزوم أن هناك علاقة إيجارية مستوفاه لآركانها القانونية بين المطعون ضده ومورث الطاعنات وكان الحكم

لم يورد مديه - ثوقائع التى أعتبرها كاشفه عن إتجاه إرادته الطرفين إلى إبرام عقد إيجار ، كما أن كون المطعون ضده يباشر نشاطاً بالمحل يحاسب عن أرباحه أمام مصلحة الضرائب ، لا يؤدي عقلاً إلى ثبوت علاقة إجارية بينه وبين المستأجر الأصلي للمحل ، ومن ثم فإن الحكم يكون قد شابه الفساد فى الاستدلال بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .
ثاني : بالنسبة للطعن رقم ١٩١ لسنة ٥٥ق :

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الأخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه المستأجر الحقيقى لعين النزاع بأكمئها منذ وفاء مورث المطعون ضدهن فى سنة ١٩٦٥ وقده المستندات الدالة على ذلك إلا أن الحكم أغفل الرد على دفاعه رغم أنه دفاع جوهري يتغير به وجه الرأى فى الدعوى الأمر الذى يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا التعى سديد ، ذلك أن البين من الأوراق أن الطاعن سبق له التمسك أمام محكمة الموضوع بأنه منذ وفاة المستأجر الأطلى فى ١٩٦٥/١١/٣ تركت المطعون ضدهن عين النزاع وانقطعت علاقتهن بها وأصبح هو المستأجر وحده لكامل المحل بعد أن كان مستأجراً لجزء منه فى حياة المورث واستدل على ذلك بأوراق قدمها إلى المحكمة وعقد إيجار مؤرخ ١٩٧٨/١٢/١ يفيد استئثاره مع آخر العين محل النزاع من الحارس القضائى عنى العقار ، ما كان ذلك وكان الحكم انفضون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفاع رغم

أنه دفاع جوهري قد يتغير به ان صح - وجه الرأي في الدعوى . وإذا كانت المحكمة قد التفتت عنه ولم تناوله في أسبابها لتقول كلمتها فيه فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور في هذا الخصوص بما يبطله ويوجب نقضه أيضاً لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

////////////////////

جلسة ١٤ امن مارس سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد محمود واسم نائب رئيس المحكمة وعضوية
السادة المستشارين / حميد علي حسين ، ويون فهميم نائب رئيس المحكمة عزت عمران
و محمد اسماعيل غزالي

١٢٥

الطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ١٥٥ القضائية :-

(٢-١) حكم « الأحكام الجائز الطعن فيها » . إيجار » إيجار
الأسكن » « لجان تحديد الأجرة : « الطعن على قراراتها » . قانون .
١- الطعن في الحكم . وجوب تحقق المحكمة من جوازه من تلقاء نفسها لتعلقه
بالنظام العام .

٢- القواعد والإجراءات المتعلقة بالطعن في الأحكام الصادرة في منازعات تحديد الأجرة
الواردة بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سريانها على الدعاوى التي رفعت في ظلّه ولو كان الحكم
قد إتبع في تقدير القيمة الإيجارية القواعد الموضوعية المنصوص عليها في القانون
السابق رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

(٣) اتباع أحكام قانون إيجار الأسكن السابق رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إجراءات
نظر الدعوى والطعن على الحكم الصادر بتحديد الأجرة . مناطه .

أن تكون الدعوى قد أقيمت ابتداء قبل العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

(٤) الأحكام الصادرة من المحاكم الإستئنافية في الطعون على قرارات لجان

تحديد الأجرة .

الطعن عليها بالاستئناف . حالاته . الأحكام . الصادرة من المحكمة الإستئنافية . عدم

جواز الطعن فيها بطريق النقض .

إباحة الطعن في الأحكام الصادرة بشأن تحديد الأجرة . م ٥٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . نطاقه .

الطعون المتعلقة بقرارات تحديد الأجرة الصادرة وفق أحكام القانون المذكور . عدم سريانه

على الطعن في القرارات السابقة عليه ولو صدر الحكم في تاريخ لاحق للعمل بأحكامه .

١- من المقرر أن جواز الطعن في الأحكام من عدمه هو مما يتعلق بالنظام

العام ويتعين على المحكمة أن تعرض لبحث هذا الأمر ولو من تلقاء نفسها .

٢- إذ كان البين من الأوراق أن الطعن على قرار اللجنة المختصة

بتحديد الأجرة قد رفع سنة ١٩٨٠ في ظل العمل بأحكام قانون إيجار

الأسكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ومن ثم فإنه يكون هو القانون الواجب التطبيق

على القواعد والإجراءات المتعلقة بالطعن في الأحكام الصادرة في منازعات

تحديد الأجرة ، وذلك إعمالاً للأثر المباشر للقانون ، ولا يغير من ذلك أن يكون

الحكم قد أتبع في تقدير القيمة الإيجارية القواعد الموضوعية المنصوص عليها في

القانون السابق رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ باعتبار أن ترخيص البناء صدر في

١٩٧٧/٦/٢٨ قبل العمل بأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في

١٩٧٧/٩/٩ ، وإعمالاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١٤ من هذا القانون .

٣- إتباع أحكام القانون السابق رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إجراءات نظر الدعوى بتحديد الأجرة والظعن على الحكم الصادر فيها لا محل له إلا إذا كانت الدعوى قد أقيمت ابتداء قبل العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وذلك وفقا لما تقضى به المادة ٨٥ منه .

٤- النص في المادتين ١٨ ، ٢٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير الأماكن يدل على أن المشرع رأى- لمصلحة قدرها - الاكتفاء بنظر المنازعة فى تحديد القيمة الإيجارية أمام اللجنة المختصة بتحديد الأجرة ثم أمام المحكمة الابتدائية ولم $\times \times \times$ للظعن بالاستئناف فى الحكم الذى تصدره المحكمة إلا للخطأ فى تطبيق القانون ، واعتبر الحكم الصادر من محكمة الاستئناف باتا غير قابل للظعن فيه بأى وجه من أوجه الظعن مما مفاده أنه لا يجوز الظعن بطريق النقض فيما تصدره محكمة الاستئناف من أحكام فى هذا الخصوص وذلك إستثناء من القواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات . وإذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم جواز الإستئناف على سند من أن أسبابه لا تتعلق بالخطأ فى تطبيق القانون ومن ثم فإنه لا يجوز الظعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

٥- لا محل لتطبيق نص المادة الخامسة من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن المعمول به اعتبارا من ١٩٨١/٧/٣١ على واقعة الظعن المائل - المرفوع بشأن تحديد الاجرة فى ظل القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، التى أجازت للمستأجر الالتجاء - إلى اللجنة المختصة لإعادة النظر فى الأجرة التى حددها المالك للعين المؤجرة وفقا للأسس المبينة بالمواد الأربع الأولى منه وأباحت الظعن فى قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية

ونصت على عدم سريان أحكام المادتين ١٨ ، ٢٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على هذا الطعن ذلك أن نطاق تطبيق هذا النص يقتصر على الطعون التي يرفعها ذو الشأن في قرارات لجنة تحديد الأجرة الصادرة وفق أحكام القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فلا يسرى على غيرها من الطعون المرفوعة قبل صدوره في منازعات تحديد الأجرة ، ومن ثم فلا محل لاستبعاد تطبيق حكم المادة ٢٠ من القانون سالف الذكر للقول بجواز الطعن في الحكم لصدور الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه بعد العمل بأحكام القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وذلك لاختلاف نطاق تطبيق كل من القانونين المذكورين في خصوص منازعات ذوى الشأن حول تحديد الأجرة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون ضدهم الدعوى رقم ٢٩٨٣ لسنة ١٩٨٠ أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية طعنا على القرار الصادر من اللجته المختصة بتقدير القيمة الإيجارية لعقار النزاع طالبا زيادتها . كما أقام المطعون ضده الرابع الدعوى رقم ٢٠٧٤ لسنة ١٩٨٠ أمام ذات المحكمة طعنا على ذات القرار طالبا تخفيض القيمة الإيجارية للشقة إستجاره . وبعد أن نلت المحكمة خبيراً فى الدعوى حكمت بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٣١ برفض دعوى

الطاعن ويتمتع بالقرار المطعون فيه وتحديد القيمة الإيجابية لوحدة العقار محل النزاع على النحو المبين بنطوق الحكم . استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٩٠ لسنة ٤٠٠ الإسكندرية . ويتأريخ ١٧/٢/١٩٨٥ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستئناف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأته جديرا بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه من المقرر من أن جواز الطعن في الأحكام من عدمه هو مما يتعلق بالنظام العام ويتعين على المحكمة أن تعرض لبحث هذا الأمر ولو من تلقاء نفسها ، وإذ كان البين من الأوراق أن الطعن على قرار اللجنة المختصة بتحديد الأجرة قد رفع في سنة ١٩٨٠ في ظل العمل بأحكام قانون إيجار المساكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ومن ثم فإنه يكون هو القانون الواجب التطبيق على القواعد والإجراءات المتعلقة بالطعن في الأحكام الصادرة في منازعات تحديد الأجرة ، وذلك إعمالا للأثر المباشر للقانون ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد اتبع في تقدير القيمة الإيجابية القواعد الموضوعية المنصوص عليها في القانون السابق رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بإعتبار أن ترخيص البناء صدر في ٢٨/٦/١٩٧٧ قبل العمل بأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في - ٩/٩/١٩٧٧ ، إعمالاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١٤ من هذا القانون ، ذلك أن اتباع أحكام القانون بشأن إجراءات نظر الدعوى الطعن على الحكم الصادر فيها لا محل له إلا إذا - كانت الدعوى قد أقيمت قبل العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وذلك وفقاً لما تقضى به المادة ٨٥ منه لما كان ذلك وكان المقرر في قضاء

هذه المحكمة - أن النص في المادة ١٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير الاماكن - الذى رفعت الدعوى فى ظله على أن « يكون الطعن فى قرارات لجان تحديد الأجرة خلال ثلاثين يوما من تاريخ الإخطار بصور قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها المكان المؤجر » وفى المادة ٢٠ منه على أن « لا يجوز الطعن فى الحكم الصادر من المحكمة المشار إليه فى المادة ١٨ إلا لخطأ فى تطبيق القانون ويكون الطعن أمام محكمة الاستئناف خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم يكون حكمها غير قابل الطعن فيه بأى وجه من وجوه الطعن يدل على أن المشرع رأى - لمصلحة قدرها - إكتفاء بنظر المنازعة فى تحديد القيمة الايجارية أمام اللجنة المختصة بتحديد الأجرة ، ثم أمام المحكمة الابتدائية ، ولم ير موجبا للطعن بالاستئناف فى الحكم الذى تصدره هذه المحكمة إلا للخطأ فى تطبيق القانون ، واعتبر الحكم الصادر من محكمة الاستئناف باتا غير قابل للطعن فيه بأى وجه من أوجه الطعن مما مفاده أنه لا يجوز الطعن بطريق النقض فيما تصدره محكمة الاستئناف من احكام فى هذه الدعوى وذلك استثناء من القواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات . وإذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف على سند من أن أسبابه لا تتعلق بالخطأ فى تطبيق القانون ومن ثم فإنه لا يجوز الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، ولا محل فى هذا الصدد لتطبيق نص المادة الخامسة من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١ بشأن بعض الأحكام العامة بتأجير وبيع الأماكن المعمول به اعتبارا من ١٩٨١/٢/٢١ على واقعة الطعن المائل والتى اجازت للمستأجر الإلتجاء إلى - اللجنة المختصة لإعادة النظر فى تقدير الأجرة التى حددها المالك للعين المؤجرة وفقا للفقرة المبينة بالمواد الأربع الأولى منه وأباحت الطعن فى قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية ونصت

على عدم سريان أحكام المادتين ١٨ و ٢٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على هذا الطعن ، ذلك أن نطاق تطبيق هذا الطعن يقتصر على الطعون التي يرفعها ذوو الشأن في قرارات لجنة تحديد الإجرة الصادرة وفق أحكام القانون ١٢٦ لسنة ١٩٨١ فلا يسرى على غيرها من الطعون المرفوعة قبل صدوره في منازعات تحديد الإجرة ، ومن ثم فلا محل لإستبعاد تطبيق حكم المادة ٣٠ من القانون . سالف الذكر للقول بجواز الطعن في الحكم لصدور الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه بعد العمل بأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وذلك لا خلاف نطاق تطبيق كل من القانونين المذكورين في خصوص منازعات ذوى الشأن حول تحديد الإجرة .

ولما تقدم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن

////////////////

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد جمال الدين ثلقاني نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / صلاح محمود عويس ، محمد رشاد مبروك ،
السيد خلف وفؤاد شلبى .



الطعن رقم ١ لسنة ٥٥ القضائية :

(١ ، ٢) « إيجار المساكن » « احتجاز أكثر من مسكن » . حكم
« تسبیب الحكم » محكمة الموضوع . « ملططما فى تقدير الأدلة » .

(١) المسكن الذى ينتهى عقده عند احتجاز المستأجر أكثر من مسكن . هو الذى لا
يتوافر المقتضى لاحتجازه . وجوب تحقق المحكمة من عدم توافر المقتضى عند نظر دعوى
الاخلال لتعلقه بالنظام العام .

(٢) إقامة الحكم المطعون فيه قضا « بإنهاء عقد إيجار شقة النزاع لزوال مقتضى
احتجازها لدى الطاعن على أسباب سائفة . عدم التزامه بتخیر الطاعن فى مناحى دفاعه
والرد عليها استقلالا . عله ذلك .

=====

١ - إذ كان المشرع بعد ان حظر فى الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون
رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إقامة الدعوى على الشخص الذى يحتجز فى البلد الواحد أكثر
من سكن دون مقتضى اردف بالنص فى الفقرة الأولى من المادة ٧٦ من ذات القانون على

عقاب كل من يخالف الحظر المذكور وفي الفقرة الثانية من هذه المادة على أن يحكم فضلا عن ذلك في حالة مخالفة حكم المادة ١/٨ بإنهاء عقد المسكن أو المساكن المحتجزه بالمخالفة لحكم القانون فأن مفاد ذلك أن المسكن الذي ينتهى عقده عند احتجاز أكثر من مسكن هو الذى لا يتوافر المقتضى لاحتجازه وهو ما يتعين على المحكمة أن تستظهره فى حكمها عند نظر دعوى الاخلاء المقامة بناء على هذا السبب لتعلقه بالنظام العام .

٢ - إذ أقام - الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه - قضاءه بانتهاء عقد ايجار الشقة محل النزاع على ما خلص إليه فى حدود سلطته التقديرية من واقع ادلة الدعوى ومستنداتهما من زوال المقتضى لدى الطاعن لاحتجاز تلك الشقة لوفاة زوجته التى كانت تقيم بها دون انجاب وانفساخ عقد ايجارها منذ ذلك الوقت وذلك بناء على أسباب سائغة تكفى لحمل قضائه فلا عليه أن هو لم يتبع الطاعن فى شتى مناحى دفاعه ويرد عليها استقلالاً لأن فى قيام الحقيقة التى اقتنع بها واورد عليها الرد الضمنى على ما أشاره فى دفاعه .

المدكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٠٤٣٨ سنة ١٩٨٠ مدنى شمال القاهرة الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بانهاء عقد ايجار الشقة المبينة به والمؤرخ ١٩٧١/٧/١ والتسليم . وقال بيانا لها أن الطاعن استأجر منه تلك الشقة بموجب ذلك العقد غير أنه استأجر أكثر من مسكن آخر فى نفس البلدة . فأقام الدعوى بطلييه سالفى البيان ، ويعد أن أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق حكمت بتاريخ ١٩٨٣/٢/١٢ بإجابهه إلى طلييه استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٦٠٥ سنة ١٩٨٠ فحكمت بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢١ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى يرفض الطعن . عرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة قرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى فهم الواقع فى الدعوى والقصور فى التسبب إذ أقام قضاءه بإنهاء عقد ايجار الشقة محل النزاع على أن من شأن وفاة - زوجة الطاعن التى كانت تقيم بتلك الشقة زوال مبرر احتجاجه لها لاستنجاهه شقة ثانية لزوجهه الاخرى فى حين أن القانون لم يستلزم وجود المقتض إلا عند احتجاز الشقة الثانية ولا يعتد بزوال هذا المقتضى إلا بالنسبة لهذه الشقة فقط دون الشقة الأولى التى يظل عقدها صحيحا . كما التفت عما تمسك

به فى دفاعه - المؤيد بمستنداته - من أن دفاعه إلى الزواج بأخرى هو مرض زوجته الأولى وأنه قام بإسكانها الشقة محل النزاع بعد وفاة تلك الزوجة لقرىها من محل عمله .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان المشرع بعد أن حظر فى الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على الشخص أن يحتجز فى البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى أردف بالنص فى الفقرة الأولى من المادة ٧٦ من ذات القانون على عقاب كل من يخالف الحظر المذكور وفى الفقرة الثانية من هذه المادة على أن « يحكم فضلا عن ذلك فى حالة مخالفة حكم المادة ١/٨ بإنهاء عقد المسكن أو المساكن المحتجزة بالمخالفة لحكم القانون » فأن مفاد ذلك أن المسكن الذى ينتهى عقده عند احتجاز أكثر من مسكن هو الذى لا يتوافر المقتضى لاحتجازه وهو ما يتعين على المحكمة أن تستظهره فى حكمها عند نظر دعوى الإخلاء المقامة بناء على هذا السبب لتعلقه بالنظام العام . وإذا التزم الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاة بإنهاء عقد إيجار الشقة محل النزاع على ما خلص إليه فى حدود سلطته التقديرية من واقع أدلة الدعوى ومستنداتها من زوال المقتضى لدى الطاعن لاحتجاز تلك الشقة لموت زوجته التى كانت تقيم بها دون انجباب وانفساخ عقد إيجارها منذ ذلك الوقت وذلك بناء على أسباب

سائفة تكفى لحمل قضائه فلاّ عليه أن هو لم يتبع الطاعن فى شتى مناحى
 دفاعه ويرد عليها استقلالاً لأن فى قيام الحقيقة التى اقتصح بها وأورد
 دليلها الرد الضمنى على ما أثاره فى دفاعه .

ومن ثم يكون النعى على غير أساس حريا بالرفض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

=====

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / دويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين / محمد عبد المنعم حافظ نائب رئيس المحكمة ، محمد خيرى الجندى ،
عبد العال الصمان و محمد شماس .

١٢٧

الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٥٨ القضائية : -

تعويض « الضرر الأدبى » . مسئولية « مسئولية تقصيرية » .

الضرر . ركن من أركان المسئولية . ثبوته . موجب للتعويض ماديا كان أو أدبيا . الضرر
الأدبى . المقصود به . كل ضرر يؤذى الأتسان فى شرفه أو بصيب عاطفته ومشاعره . انتفاء
حصر أحوال التعويض عنه . الإعتداء على حق الملكية ومنها إتلاف مال مملوك للمضروور
ويتخذ وسيلة لكسب الرزق . من شأنه أن يحدث حزنا وغما . كفايته لتحقيق
الضرر الأدبى . والتعويض عنه .

مفاد نصوص المواد ٢٦٣ ، ١٧٠ ، ١٢١ من القانون المدنى أن الضرر ركن
من أركان المسئولية وثبوته شرط لازم لقيامها والقضاء تبعاً لذلك ، يستوى فى
إيجاب التعويض عن الضرر أن يكون هذا الضرر ماديا أو أدبيا ولا يقصد
بالتعويض عن الضرر الأدبى - وهو لا يمثل خسارة مالية - محو هذا الضرر
وإزالته من الوجود إذ هو نوع من الضرر لا يحى ولا يزول بتعويض مادي ولكن
يقصد بالتعويض أن يستحدث المضروور لنفسه بديلا عما أصابه

من الضرر الأدبى ، فالحسارة لا تزول ولكن يقوم إلى جانبها كسب يعرض عنها ، وليس هناك من معيار لحصر أحوال التعويض عن الضرر الأدبى إذ كل ضرر يؤذى الانسان فى شرفه واعتباره أو يصيب عاطفته وإحساسه ومشاعره يصلح أن يكون محلا للتعويض فيندرج فى ذلك العدوان على حق ثابت للمضرور كالاعتداء على حق الملكية ولذا فإن إتلاف سيارة مملوكة للمضرور ويتخذها وسيلة لكسب الرزق والعيش يعتبر عدوانا على حق الملكية وحرمانا من ثمرته من شأنه أن يحدث لصاحب هذا الحق حزنا وغما وأسى وهذا هو الضرر الأدبى الذى يسوغ التعويض عنه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فى بيان التعويض عن الضرر الأدبى فأورد بأسبابه أن المطعون ضده فضلا عما أصابه من ضرر مادى قد حاق به ضرر أدبى يتمثل فيما ألم به من هم وحزن لتحطيم سيارته وضباغ مصدر رزقه فإنه يكون قد خلص صحيحا إلى كفاية واقعة إتلاف مال مملوك للمضرور يتعيش منه لتحقق الضرر الأدبى ووجوب التعويض عنه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تستجيب فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤٧٨٣

لسنة ١٩٧٧ مدنى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية على وزير الدفاع بصفته
 « الطاعن » طالبا الحكم بإلزامه بأن يؤدى إليه مبلغ خمسة عشر ألف جنيه والفوائد
 القانونية من تاريخ المطالبة حتى السداد . وقال بيانا لدعواه أن تابع الطاعن
 بصفته تسبب بخطئه أثناء قيادته السيارة رقم ١٤١٩٤٥ جيش فى إتلاف
 سيارته رقم ٢٠٠٨ أجرة سيناء وإصابة ركبائها ووقاة بعضهم وضبط عن
 الحادث المحضر رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٦ جنابات عسكرية . وصدر حكم من
 المحاكم العسكرية قضى بإدانته ذلك الجندى مرتكب الحادث وتم التصديق على
 الحكم . وإذا كانت سيارته التي هى مورد رزقه قد أصابها تلف شامل وأصبحت
 غير صالحة لعمل وكان قد حاق به من جراء هذا الحادث ضرر مادي وأدبي فإن
 الطاعن بصفته يعتبر مسئولاً عن تعويض هذا الضرر الذى ارتكبه تابعه أثناء
 تأدية وظيفته وبسببها ولذا أقام دعواه ليحكم له بهذا التعويض الذى يقدره
 بالمبلغ المطلوب . ندبت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره قضت بتاريخ
 ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٦ بإلزام الطاعن أن يؤدى إلى المظنون ضده مبلغ
 خمسة آلاف جنيه . استأنف الطاعن بصفته هذا الحكم لدى محكمة استئناف
 القاهرة برقم ١٠٩٣٦ لسنة ١٠٣ قضائية طالبا إلغاء والحكم برفض الدعوى
 كما استأنفه المظنون ضده بالاستئناف رقم ٤٤١ لسنة ١٠٤ قضائية القاهرة
 طالبا زيادة التعويض . فأمرت المحكمة بضم الاستئناف الأول إلى
 الاستئناف الثانى ثم حكمت بتاريخ ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

يرفض الاستئناف الأول وفيه الاستئناف الثاني بتعديل الحكم المستأنف وبالزام الطاعن بصفته بأن يؤدي إلى المطعون ضده مبلغ خمسة آلاف وخمسمائة جنيه . طعن الطاعن بصفته في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة المشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينحى به الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أقام قضاءً بالتعويض عن الضرر الأدبي على أن إتلاف السيارة المملوكة للمطعون ضده قد أدخل في نفسه الغم والحزن لفقده ماله ومصدر رزقه الوحيد وهو مالا يعد تسبباً كافياً يسوغ معه القول بثبوت الضرر الأدبي في واقع الدعوى إذ أن إتلاف سيارة المضرور لا يدل بذاته على أنه قد لحقه ضرر يصح في القانون وصفه بالضرر الأدبي الذي يجوز التعويض عنه الأمر الذي يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن مفاد نصوص المواد ١٦٣ ، ١٧٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ من القانون المدني أن الضرر ركن من أركان المسؤولية وثبوته شرط لأزم لقيامها والقضاء بالتعويض تبعاً لذلك ، يستوى في إيجاب التعويض عن الضرر أن يكون هذا الضرر مادياً أو أدبياً ، ولا يقصد بالتعويض عن الضرر الأدبي - وهو لا يمثل خسارة مالية - محو هذا الضرر وإزالته

من الوجود إذ هو نوع من الضرر لا يمحى ولا يزول بتعويض مادي ولكن يقصد بالتعويض أن يستحدث المضرور لنفسه بديلا عما أصابه من الضرر الأدبي ، فالخسارة لا تزول ولكن يقوم إلى جانبها كسب يعوض عنها ، وليس هناك من معيار لحصر أحوال التعويض عن الضرر الأدبي إذ كل ضرر يؤدي الإنسان في شرفه وإعتباره أو يصيب عاطفته وإحساسه ومشاعره يصلح أن يكون محلا للتعويض فيندرج في ذلك العدوان على حق ثابت للمضرور كالإعتداء على حق الملكية ولذا فإن إتلاف سيارة مملوكة للمضرور ويتخذها أيضا وسيلة لكسب الرزق والعيش يعتبر عدواناً على حق الملكية وحرمانا من ثمرته من شأنه أن يحدث لصاحب هذا الحق حزناً وغماً وأسى وهذا هو الضرر الأدبي الذي يسوغ التعويض عنه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر في بيان التعويض عن الضرر الأدبي فأورد بأسبابه أن المطعون ضده قُضِلَ عما أصابه من ضرر مادي قد حاق به ضرر أدبي يتمثل فيما ألم به من هم وحزن لتحطيم سيارته وضياع مصدر رزقه فإنه يكون قد خلص صحيحاً إلى كفاية واقعة إتلاف مال مملوك للمضرور بتعويض منه لتحقيق الضرر الأدبي ووجوب التعويض عنه ، ومن ثم يكون ما يشيره الطاعن من نعي في صدد خطأ الحكم في التعويض عن الضرر الأدبي على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / دويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد عبد المنعم حافظ ، د . رفعت عبد المجيد نائب رئيس المحكمة ،
محمد خيرى الجندى و محمد شاموس .

١٢٨

الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٥٨ القضائية :

(١ ، ٢) دعوى . شفعة . قانون « سريان القانون من حيث الزمان » .

(١) دعوى الشفعة . اعتبارها مرفوعة بإبداء صحيفتها قلم كتاب المحكمة .
م ٦٣ مراعات . لا محل لإعمال أحكام قانون المرافعات السابق السارى وقت صدور القانون
المدنى . علة ذلك .

(٢) ميعاد الثلاثين يوما المقرر لرفع دعوى الشفعة . بده سريانه من قام إعلان البائع
والمشتري بالرغبة فى الأخذ بالشفعة . إعلان أحدهما قبل الآخر . مؤداه . الإعتداد
بتاريخ الإعلان الأخير .

(٣) حكم « تسبب الحكم : عيوب التحليل : التناقض » .

التناقض الذى يفسد الحكم . ماهيته . ما تنمأحى به الأسباب بحيث لا يبقى ما يمكن
حمل الحكم عليه أو يفهم على أى أساس قضى فى منطوقه .

(٤) عقد « عقد البيع » . شفعة .

عقد البيع الذى يتولد منه حق الشفعة فى طلب الشفعة . لا يجوز للمشتري أن يتحدى به

سنداً للملكية في مواجهة الشفع ولو سجل .

(٥) خبوة . محكمة الموضوع .

تقرير الخبير . لمحكمة الموضوع الأخذ به كله أو ببعض ما جاء به . علة ذلك .

(٦) بيع . شفعة « إيداع الثمن » .

الشن الحقيقي . استقلال محكمة الموضوع باستخلاصه متى أقامت قضاها على أسباب
سائفة . استخلاص أن الشن الوارد بالعقد المسجل هو الشن الحقيقي وليس الشن المدعى
بالعقد الابتدائي الذي يزيد عليه لعدم قيام الدليل على ذلك . سائق .

////////////////////

١ - الأصل أن ترفع الدعوى بالطريق المحدد في قانون المرافعات السارى
وقت رفعها ولما كانت المادة ٦٣ من قانون المرافعات الحالى تقضى بأن ترفع
الدعوى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك ،
وكان القانون لم يستثن دعوى الشفعة من الطريق العادى لرفع الدعاوى ،
وكانت المادة ٩٤٣ من القانون المدنى قد اكتفت بالنص على رفع دعوى الشفعة
خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة دون أن تحيل
صراحة إلى قواعد رفع الدعوى التى كان معمولا بها وقت صدور القانون المدنى
أو ترسم طريقا معينا لرفعها فينبى على ذلك أن دعوى الشفعة تعتبر مرفوعة
من تاريخ ايداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة وفق قانون المرافعات الحالى
المنطبق على واقعة الدعوى .

٢ - ميعاد الثلاثين يوما المقرر لرفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري إنما

يبدأ سريانه من وقت تمام إعلان كليهما بالرغبة فى الأخذ بالشفعة ، فإذا أعلن أحدهما قبل الآخر فالعبرة بالإعلان الأخير .

٣ - التناقض الذى يفسد الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو ما تتماهى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه ، أو ما يكون واقعا فى أسبابه بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أى أساس قضى الحكم بما قضى به فى منطوقه .

٤ - البين أن الحكم المطعون فيه قد قضى بأحقية المطعون ضده الأول فى الشفعة معتمداً فى قضائه على ما ثبت لديه من أنه شريك على الشيوع مع البائعة للقدر المشفوع فيه ، ورفض ما تمسك به الطاعن من أنه يشارك المطعون ضده الأول فى الملكية الشائعة للأرض التى يقع فيها هذا القدر تعلقا بما أسبغه عليه الخبير خطأ من وصف الشريك المشتاع فى هذه الأرض إستناداً لشرائه القدر المذكور بموجب العقد محل الشفعة ، وهذا النظر من الحكم شديد ذلك بأنه متى كان عقد البيع ذاته ، هو الذى يتولد منه حق الشفع فى طلب الشفعة بمجرد تمام انعقاد البيع على العين المشفوعة ، فلا يجوز للمشتري أن يتحدى بنفس العقد سندا للملكية لهذه العين فى مواجهة الشفع ولو سجل .

٥ - لمحكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية أن تأخذ بتقرير الخبير كله أو ببعض ما جاء به وتطرح بعضه لانتها غير مقيدة بآراء أهل الخبرة إذ هى لا تقضى إلا على ما تطمئن إليه دون أن يشوب حكمها فى ذلك أى تناقض ،

فلا على الحكم المطعون فيه إن هو قضى للمطعون ضده الأول بحقه في الشفعة
أخذاً بما اقتنع به من تقرير الخبير في هذا الصدد وأطرح ما تضمنه من إسباغ
وصف الشريك المشتاع في أرض النزاع خطأ على الطاعن ، للأسباب السانعة
التي ساقها الحكم .

٦- استخلاص الثمن الحقيقي من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة
الموضوع متى أقامت قضاها على أسباب سانعة .

ولما كانت محكمة الاستئناف قد عهدت إلى الخبير المنتدب لبحث النزاع ببيان
الثمن الحقيقي للأرض المشفوع فيها ومدى مطابقتها للثمن المسمى بعقد البيع
المسجل رقم فانتهى الخبير من بحثه إلى أن ثمنها الحقيقي
يبلغ ٣٠٠٠ جنيه إستناداً لما هو ثابت بعقد البيع المسجل آنف البيان وأشار
في تقريره إلى أن الطاعن ادعى بأن الثمن الحقيقي يبلغ ٤٨٦٨,٧٥٠ جنيتها
حسبما اتفق الطرفان في عقد البيع الابتدائي دون أن يقدم دليلاً على ذلك سوى
العقد المسجل ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدق على ما انتهى إليه الخبير في
تقريره بخصوص الثمن الحقيقي للأرض المشفوع فيها ، لما كان ذلك وكيانت
أوراق الدعوى تدخلت مما يفيد صحة ما يدعيه الطاعن من تقديمه للمحكمة
العقد الابتدائي لأرض النزاع استدلالاً على أن ثمنها الحقيقي بما يزيد عن الثمن
المثبت بالعقد المسجل ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه بأسبابه سالفة البيان
سانعاً ويكفي لحمل ما خلص إليه من أن الثمن الحقيقي الذي حصل به بيع تلك
الأرض هو ٣٠٠٠ جنيه ، فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام على الطاعن والمطعون ضدها الثانية الدعوى رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٨٤ مدنى السويس الابتدائية بطلب الحكم بأحقته فى أخذ قطعة الأرض المبينة بالصحيفة بالشفعة لقاء ثمن مقداره ثلاثة آلاف جنيه وملحقاته مع التسليم . وقال بيانا لذلك أن المطعون ضدها الثانية باعت إلى الطاعن حصة مقدارها ١٢ من ٢٤ قيراطا شائعة فى مساحة ٨٢,٩٠ مترا من تلك الأرض مقابل ذلك الثمن ، وباعتباره شريكا على الشيوخ مع البائعة . بحصة مقدارها ٦ من ٢٤ قيراطا فى الأرض المذكورة فيحق له أخذ القدر المبيع بالشفعة وقد أودع ذلك الثمن وملحقاته البالغة ١٢٨ جنيها خزانة المحكمة الابتدائية وأعلن رغبته فى الأخذ بالشفعة فى ١٢ ، ٢٠ من مارس سنة ١٩٨٤ وأقام هذه الدعوى ليحكم بطلباته . ويتاريخ ٢٢ من يناير سنة ١٩٨٥ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى لعدم تقديم الشفعيع ما يدل على إنباع الثمن الحقيقى .

إستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم لدى محكمة أستئناف الاسماعيلية -

مأمورية السويس بالاستئناف رقم ٣٦ لسنة ٨ قضائية ، وأضاف أمامها إلى طلباته الاصلية فى الدعوى طلب إزالة المنشآت التى أقامها الطاعن فى أرض النزاع ، وأبدى الأخير دفعين بسقوط الحق فى الشفعة لاتقضا . أربعة أشهر على تسجيل عقد بيع الأرض المشفوع فيها قبل اتخاذ إجراءات الشفعة ، كذلك لاتقضا . ثلاثين يوما على اعلاته بصحيفة - الدعوى منذ تاريخ اعلاته بانذار الرغبة فى الأخذ بالشفعة . ندبت المحكمة خبيرا ويعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٦ من يناير سنة ١٩٨٨ بإلغاء الحكم المستأنف ويرفض دفعى الطاعن بسقوط الحق فى الشفعة ، وباجابة المطعون ضده الأول إلى طلب أحقيته فى أخذ أرض النزاع بالشفعة لقاء الثمن المودع وملحقاته ، وبعدم قبول طلبه ازالة المنشآت . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى يرفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره فيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يعنى الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن الثابت أن المطعون ضده الأول قد أعلنه بانذار رغبته فى الأخذ بالشفعة بتاريخ ١٢ من مارس سنة ١٩٨٤ بينما لم يتم اعلاته والمطعون ضدها الثانية البائعه له بصحيفة الدعوى إلا فى ١٧ و ٢٦ من إبريل سنة ١٩٨٤ لذا فإن حق الشفعة يكون قد سقط بمضى ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الشفع انذار الرغبة فى الأخذ بالشفعة قبل رفع دعواه طبقا للمادة ٩٤٣ من القانون المدنى

بما كان يوجب على المحكمة أن تقضى بسقوط الحق في الشفعة ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى غير ذلك فإنه يكون معيبا .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك بأن الاصل أن ترفع الدعوى بالطريق المحدد في قانون المرافعات السارى ونحوها ، ولما كانت المادة ٦٣ من قانون المرافعات الحالية تقضى بأن ترفع الدعوى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك ، وكان القانون لم يستثن دعوى الشفعة من الطريق العادى لرفع الدعاوى ، وكانت المادة ٩٤٣ من القانون المدنى قد اكتفت بالنص على رفع دعوى الشفعة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة دون أن تحيل صراحة إلى قواعد رفع الدعوى التى كان معمولا بها وقت صدور القانون المدنى أو ترسم طريقا معيناً لرفعها ، فينبى على ذلك أن دعوى الشفعة تعتبر مرفوعة من تاريخ ايداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة ووفق قانون المرافعات الحالية المنطبق على واقعة الدعوى . إذ كان ذلك وكان ميعاد الثلاثين يوما المقرر لرفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري إفا يبدأ سريانه من وقت تمام اعلان كليهما بالرغبة فى الأخذ بالشفعة ، فإذا أعلن أحدهما قبل الآخر فالعبرة بالاعلان الأخير ، وكان المطعون ضده الأول قد أعلن الطاعن والمطعون ضدها الثانية البائعة له برغبته فى الأخذ بالشفعة فى ١٢ ، ٢٠ من مارس سنة ١٩٨٤ وأودع صحيفة الدعوى فى ١١ من إبريل سنة ١٩٨٤ فإنها تكون قد رفعت فى الميعاد المحدد بالمادة ٩٤٣ السالفة الذكر . وإذ خلص الحكم المطعون فيه إلى ذلك سديداً فمن ثم يكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يعنى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه التناقض والفساد فى الإستدلال ، وفى بيان ذلك يقول أنه استند فى قضائه إلى تقرير الخبير المنتدب فى ذات الوقت الذى عاب فيه الحكم على الخبير قوله فى تقريره بأن الطاعن يمتلك العقار المبنى المجاور للأرض المشفوع فيها مستدلا على خطئه بأن عقد البيع محل دعوى الشفعة هو بذاته مصدر ملكية الطاعن لذلك العقار ، فتناقضت بذلك أسباب الحكم فضلا عن أن ما أخذه على تقرير الخبير فى هذا الصدد غير سديد إذ الثابت من تقرير ومحاضر أعماله أن الطاعن يمتلك منزلا مكونا من خمسة طوابق بالمنطقة رقم (٥) مكررا بشارع يجاور الأرض المشفوع فيها من الجهة البحرية وقد آلت إليه ملكيته بموجب العقد المسجل رقم ١٤٢ لسنة ١٩٧٩ السويس بيد أن أرض النزاع تقع فى قطعة أخرى بنفس الشارع وأن تصرف المطعون ضدها الثانية ببيعها إليه قد تم بموجب العقد محل النزاع المسجل رقم ٦١٠ لسنة ١٩٨٣ السويس ، وليس بموجب العقد السابق ، وفى ذلك ما يعيب الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا التعمى مردود ، ذلك بأن التناقض الذى يفسد الحكم وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ما تتماهى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه ، أو ما يكون واقعا فى أسبابه بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أى أساس قضى الحكم بما قضى به فى منطوقه . ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه سجل أن الطاعن تمسك فى دفاعه بعدم أحقية المطعون ضده الأول فى مزاحمته فى الشفعة لأنه يشارك الأخير

فى الملكية الشائعة للأرض التى تشمل القدر المشفوع فيه حسبما إشار إلى ذلك الحخير المنتدب فى تقريره من أنه يمتلك فيها بموجب عقد البيع المسجل رقم ٦١ - لسنة ١٩٨٣ - السوس حصة شائعة مقدارها ١٢ من ٢٤ قيراطا ، وكان الحكم قد أفصح فى أسبابه عن اعتماده فى قضائه بأحقية المطعون ضده الأول فى أخذ ذلك القدر بالشفعة على ما تضمنه تقرير الحخير من أن الأخير شريك على الشيوع مع البائعة للطاعن بحصة مقدارها ٦ من ٢٤ قيراطاً فى تلك الأرض ، وواجه دفاع الطاعن آنف البيان بقوله « وأنه عن الرغم بأن المستأنف ضده الأول شريك على الشيوع فى الأرض الكائن بها القدر موضوع النزاع حسبما جاء بتقرير الحخير فمردود إذ أن قول الحخير فى هذا الصدد يتصرف للقدر المطلوب أخذه بالشفعة والمبايع من المستأنف ضدها الثانية للمستأنف ضده الأول بالعقد الشهر رقم ٦١ - فى ٢٣/١١/١٩٨٣ ، وأن واقع الحال أن المستأنف ضده الأول مالك للقطعة رقم « ٥ أ » المجاورة لأرض النزاع ولا شك أن المستأنف باعتباره شريكا على الشيوع يتقدم المستأنف ضده الأول كجار مالك حسبما هو منصوص عليه بالمادتين ٩٣٦ ، ٩٣٧/٣ من القانون المدنى ومفاد ذلك أن الحكم المطعون فيه قد قضى بأحقية المطعون ضده الأول فى الشفعة معتمداً فى قضائه على ما ثبت لديه من أنه شريك على الشيوع مع البائعة للقدر المشفوع فيه ، ورقض ما تمسك به الطاعن من أنه يشارك المطعون ضده الأول فى الملكية الشائعة للأرض التى يقع فيها هذا القدر تعلقا بما أسبقه

عليه الخبير خطأ من وصف الشريك المشتاع في هذه الأرض إستناداً لثرائه القدر المذكور بموجب العقد محل الشفعة . وهذا النظر من الحكم سديد ذلك بأنه متى كان عقد البيع ذاته هو الذى يتولد منه حق الشفع في طلب الشفعة بمجرد تمام انعقاد البيع على العين المشفوعة ، فلا يجوز للمشتري أن يتحدى بنفس العقد سنداً للملكية لهذه العين في مواجهة الشفع ولو سجل ظالماً كان حق الشفع ، الشفعة قائماً - ولم يسقط - لما كان ذلك وكان لحكمة الموضوع في عدم سلطتها التقديرية أن تأخذ بتقرير الخبير كله أو ببعض ما جاء به وتطرح بعضه لأنها غير مقيدة بأراء أهل الخبرة إذ أنها لا تقضى إلا على ما تطمئن إليه دون أن يشوب حكمها في ذلك أى تناقض . فلا على الحكم المطعون فيه - إن هو قضى للمطعون ضده الأول بحقه في الشفعة أخذاً بما اقتنع به من تقرير الخبير في هذا الصدد وأطرح ما تضمنه من إسباغ وصف الشريك المشتاع في أرض النزاع خطأ على الطاعن ، للأسباب السائفة التى ساقها الحكم . لما كان ذلك وكان غير صحيح ما قال به الطاعن من خطأ الحكم المطعون فيه في بيان ملكيته للعقار الجنى المجاور لأرض النزاع محل العقد المسجل رقم ١٤٢ لسنة ١٩٧٩ السويس وخلطه بين هذا العقد وعقد البيع موضوع التداعى المسجل رقم ٦١٠ لسنة ١٩٨٣ السويس إذ خلت أسباب الحكم بما يرشح لصحة هذا القول كما يتضح منها في مقام ردها إستقلالاً على دفاع الطاعن بشأن ملكيته للعقار المجاور لتلك الأرض من الجهة البحرية . ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يعنى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك بقول أنه استند فى قضائه بأن الثمن الحقيقى للأرض المشفوع فيها مقداره ٣٠٠٠ جنيه إلى ما ورد بتقرير الخبير الذى أعتمد فى بيانه على الثمن المثبت فى عقد البيع المسجل ، فى حين أن الثمن المذكور بهذا العقد صورى إذ يقل عن الثمن الحقيقى الذى اتفق عليه الطرفان فى عقد البيع الابتدائى الذى قدمه الطاعن محكمة أول درجة ومقداره - ٤٧٦٦.٧٥٠ جنيهها وإن ذكر فى العقد النهائى بأقل من ذلك لاعتبارات خاصة مما كان يتعين معه على الشفيع إبداء هذا الثمن الحقيقى دون الثمن الصورى وإذ أغفل الحكم المطعون فيه ذلك مكتفيا بما جاء بتقرير الخبير فإنه يكون معيبا .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك بأن استخلاص الثمن الحقيقى من مسائل الواقع التى تستقل بها محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة ، ولما كانت محكمة الاستئناف قد عهدت إلى الخبير المنتدب لبحث النزاع ببيان الثمن الحقيقى للأرض المشفوع فيها ومدى مطابقتها للثمن المسمى بعقد البيع المسجل رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٣ السويس ، فانتفى الخبير من بحثه إلى أن ثمنها الحقيقى يبلغ ٣٠٠ جنيه إستناداً لما هو ثابت بعقد البيع المسجل آنف البيان وأشار فى تقريره إلى أن الطاعن أدعى بأن الثمن الحقيقى يبلغ ٤٨٦٨.٧٥٠ جنيهها حسبما اتفق الطرفان فى عقد البيع الابتدائى دون

أن يقدم دليلاً على ذلك سوى العقد المسجل ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدق على ما انتهى إليه التبرير في تقريره بخصص الثمن الحقيقي للأرض المشفوع فيها بقوله « وإذ لم يظهر من الأوراق أن المستأنف - المطعون ضده الأول - يعلم بأن الثمن الحقيقي هو خلاف أو أكثر مما تدون بالعقد المسجل ومن ثم فلا يحتاج عليه إلا بالثمن الوارد بهذا العقد الأخير لاسيما وأن المستأنف ضده الأول - الطاعن - لم يقدم ما يدل على أن الثمن الحقيقي يزيد على ذلك الثمن المسمى بالعقد المذكور » . لما كان ذلك وكانت أوراق الدعوى قد خلت مما يفيد صحة ما يدعيه الطاعن من تقديمه للمحكمة العقد الابتدائي لأرض النزاع استدلالاً على أن ثمنها الحقيقي بما يزيد عن الثمن المثبت بالعقد المسجل ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه بأسبابه سالفة البيان سائفاً ويكفي لحمل ما خلص إليه من أن الثمن الحقيقي الذي حصل به بيع تلك الأرض هو ٣٠٠٠ جنيه ، فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم بتعيين رفض الطعن .

////////////////////

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد رأفت خفاجي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد محمد طيطة ، محمد بدر الدين توفيق ، شكري جمعه حنين
ومحمد محمود عبد اللطيف .



الطعن رقم ١٢٤٦ لسنة ٥٩ القضائية : -

(١ ، ٣) إيجار « إيجار الأماكن » التزامات المؤجر . أسباب الإخلاء
« الإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة » « التكليف بالوفاء » . دعوى « قبولها » .
حكم .

(١) دعوى إخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة . شرط قبولها . تكيف المستأجر
بالوفاء بالأجرة المتأخره . خلو الدعوى منه أو بطلانه . أثره عدم قبول الدعوى م ١٨٨ ق ١٣٦
لسنة ١٩٨١ .

(٢) أعمال الصرف للعين المؤجرة . إعتبارها من ملحقات الترميمات الضرورية للعين
إلتزام المؤجر بها ما لم يتفق على خلافه . للمادتات ٩٩ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، ٥٦٧ مدني .
عدم وفاء المستأجر بتكاليفها . لا يرتب الإخلاء .

(٣) القضاء بإخلاء الطاعن لتخلفه عن الوفاء بنصيبه في تكاليف توصيل الصرف
الصحي للعقار الكائن به العين المؤجرة ، دون أن يكون هناك إتفاق على ذلك . خطأ .

١ - مؤدى الفقرة (ب) من المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١

- المنطبقة على واقعة النزاع - أن المشرع إعتبر تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة شرطا أساسيا لقبول دعوى الإخلاء بسبب التأخير فى الوفاء بالأجرة فإذا خلت منه الدعوى أو التكليف باطلا بأن خلا من بيان الأجرة المتأخرة المستحقة والتي يستطيع المستأجر أن يبين منها حقيقة المطلوب منه بمجرد إطلاعه على التكليف أو كان التكليف يتضمن المطالبة بأجر تجاوز الاجرة المستحقة فعلا فى ذمه المستأجر فإن دعوى الإخلاء تكون غير مقبولة .

٢ - مؤدى ما تضمنته المادة ٢٩ من قرار وزير الإسكان رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٨ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ من بيان لأعمال الترميم والصيانة المشار إليها فى المادة ٥٥ من هذا القانون وخلق هذا البيان من أعمال توصيل الصرف الصحى للعقار أن هذه الاعمال لا تسرى عليها أحكام الترميم والصيانة المنصوص عليها فى الفصل الثانى من الباب الثانى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ولا يستحق المؤجر الذى يقوم بها الزيادة فى الأجرة المنصوص عليها فى المادة ٦١ من هذا القانون إلا أن المادة التاسعة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قد تركت الأمر لاتفاق الملاك والشاغلين بالنسبة للاعمال التى لا تسرى عليها أحكام الترميم والصيانة والتي يقصد بها تحسين الاجزاء المشتركة للمبنى أو زياده الانتفاع بها ومن ثم وعملا بالاصل المقرر بنص المادة ٥٦٧ لا من القانون المدنى فإن أعمال الصرف للعين المؤجرة يلتزم بها المؤجر باعتبارها ملحقه بالترميمات الضرورية اللازمة لجعل العين صالحة للانتفاع بها فى الغرض المؤجره من أجله مالم يكن هناك اتفاق على خلاف هذا الاصل

٣ - إذ كان البين من الأوراق أن الطاعن قد عرض على المظعون ضده

- وقبل - تكيف الاخير له بالوفاء الحاصل فى ١٩٨٧/١٢/٥ أجره العين محل النزاع شامله رسم النظافه عن المدة من مايو حتى ديسمبر سنة ١٩٨٣ بموجب العرض

محضرى العرض والإبداع المؤرخين ١٩٨٤/٩/٢٥ وأجره العين شامله رسم التظافه عن المده من أول يناير حتى آخر سنة ١٩٨٤ بموجب محضرى العرض والإبداع المؤرخين ١٩٨٤/١٢/٣ كما تسلم المطعون ضده أجره العين شامله رسم التظافه عن المده من أول نوفمبر سنة ١٩٨٤ حتى نهايه مارس ١٩٨٦ بموجب محضر العرض المؤرخ ١٩٨٦/٨/١٠ . وكان لا وجه فى القانون وعلى ما سلف بيانه - لا حقيه المطعون ضده فى مطالبه الطاعن بأنه مبالغ عن تكاليف توصيل الصرف الصحى للعقار الكائنه به العين المؤجره محل النزاع كما خلت الأوراق من دليل على اتفاق الطرفين على التزام الطاعن بنصيب من تكاليفها فإن تكليف الطاعن بالوفاء المؤرخ ١٩٨٧/١٢/٥ يكون قد وقع باطلا لتضمنه تكليف الطاعن بأجره سبق له الوفاء بها قانونا ومبالغ غير مستحقه فى ذمته بدعوى المطعون ضده بالإخلاء - لعدم وفاء الطاعن له بما تضمنه التكليف بالوفاء - غير مقبوله - وإذ خالف الحكم - الحكم المطعون فيه هذا النظر وأيد الحكم الابتدائى بالإخلاء فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداوله .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - فى أن المطعون ضده أقام على الطاعن الدعوى رقم ١٥٥٦ سنة ١٩٨٧ مدنى قنا الابتدائية بطلب الحكم بإخلاء الشقة المينه بالصحيفه وعقد الايجار المؤرخ ١٩٦٥/١/١٠ وتسليمها له خاليه وقال بيانا لدعواه أن

الطاعن استأجر منه الشقة المشار إليها وامتنع - رغم تكليفه بالوفاء - وعن سداد الأجرة عن المدة من أول مايو حتى ديسمبر سنة ١٩٨٣ وقدرها ٣٢ جنيه ورسم النظافة عن المدة من أول سنة ١٩٧٣ حتى آخر مارس سنة ١٩٨٦ وقدره ١٤.٦٢ جنيه وما يخصه من توصيل الصرف الصحي للعقار وقدره ٨٠ جنيه كما أنه يحتجز في ذات المدينه مسكناً آخر فأقام الدعوى . حكمت المحكمة بالاخلاء والتسليم استأنف الطاعن الحكم بالاستئناف رقم ٣٥٠ لسنة ٧ قنا وبتاريخ ١٢/٣/١٩٨٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رايها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التبرير وفي بيان ذلك يقول أن تكليف المطعون ضده له الحصول بتاريخ ٥/٧/١٩٨٣ بالوفاء باجرة العين المؤجرة عن المدة من أول مايو حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٨٣ ورسم النظافة من أول سنة ١٩٧٣ حتى نهاية مارس سنة ١٩٨٦ وما يخصه في مصاريف توصيل الصرف الصحي للعقار الكائنه به العين المؤجرة هو تكليف باطل لتضمنه الأجره ورسم النظافة التي سبق له الوفاء بها بانذارات العرض المعلنه ضده بتاريخ ٣/١٢/١٩٨٤ ، ١٠/٨/١٩٨٦ ، ١٠/١٠/١٩٨٧ هذا إلى أن مصاريف الصرف الصحي غير ملزم بها قانونا ولا تأخذ حكم الاجره . ورغم تمسكه ببطلان التكليف بالوفاء وتقديمه لاندازات العرض المشار إليها وهي سابقه على التكليف ورفع دعوى الخلاء فقد خالف الحكم الثابت بها وأعتبره متأخرا في سداد الأجره ومصاريف الدعوى ورسم الانذار ورتب على ذلك قضاؤه بالاخلاء مما يعيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن مؤدى الفقرة ب من المادة ١٨ من القانون ١٣٦ سنة ١٩٨١ - المنطبقه على واقعه النزاع - أن المشرع اعتبر تكليف المستأجر بالوفاء بالاجرة شرطا اساسيا لقبول دعوى الخلاء بسبب التأجير فى الوفاء بالاجرة فإذا خلت منه الدعوى أو وقع التكليف باطلا بأن خلا من بيان الاجره المتأخرة المستحقه والتي يستطيع المستأجر أن يبين منها حقيقه المطلوب منه بمجرد اطلاعه على التكليف أو كان التكليف يتضمن المطالبه باجرة تجاوز الاجره المستحقه فعلاقى ذمة المستأجر فإن دعوى الاخلاء تكون غير مقبولة ويؤدى ما تضمنته المادة ٢٩ من قرار وزير الاسكان رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٨ باصدار اللائحه التنفيذية للقانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ من بيان - لاعمال الترميم والصيانه المشار إليها فى المادة ٥٥ من هذا القانون وخلو هذا البيان من أعمال توصيل الصرف الصحى للعقار أن هذه الاعمال لاتسرى عليها :احكام الترميم والصيانه المنصوص عليها فى الفصل الثانى من الباب الثانى من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ ولا يستحق المؤجر الذى يقوم بها الزيادة فى الأجره المنصوص عليها من المادة ٦١ من هذا القانون هذا إلى أن المادة التاسعه من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ قد تركت الأمر لاتفاق الملاك والشاغلين بالنسبه للاعمال التى لاتسرى عليها. أحكام الترميم والصيانه والتي يقصد بها تحسين الاجزاء المشتركة للمبنى أو زيادة الانتفاع بها ومن ثم وعملا بالاصل المقرر بنص المادة ٥٦٧ من القانون المدنى فإن اعمال الصرف للعين المؤجره يلتزم بها المؤجر باعتبارها ملحقه بالترميمات الضرورية اللازمه لجعل العين صالحه للانتفاع بها فى الفرض المؤجرة من أجله مالم يكن هناك إتفاق على خلاف هذا الأصل . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الطاعن قد عرض على المطعون ضده - وقبل تكليف الأخير له بالوفاء الحاصل فى حتى ديسمبر ١٩٨٧/١٢/٥ - اجرة العين محل النزاع شامله رسم النظافه عن المدة من مايو سنة ١٩٨٣ بموجب

محضرى العرض والابداع المؤرخين ١٩٨٤/١/٢٥ واجرة العين شامله رسم النظافه عن امده من اول نوفمبر سنة ١٩٨٤ حتى نهاية مارس سنة ١٩٨٦ بموجب محضر العرض المؤرخ ١٩٨٦/٨/١٠ . وكان لاجه فى القانون وعلى منسلف بيته - لا حقه المطعون ضده فى مطالبة الطاعن باية مبالغ من تكاليف توصيل الصرف الصحى للعقار الكائنه به العين المؤجره محل النزاع كما خلت الاوراق عن دليل على اتفاق الطرفين على إلزام الطاعن بتسبب من تكاليفها فإن تكليف الطاعن بالوفاء المؤرخ ١٩٨٧/١٢/٥ يكون قد وقع باطلا لتضمنه تكليف الطاعن بأجره سبق له الوفاء بها قانونا ومبالغ غير مستحقة فى ذمته بدعوى أنها نصيبه فى توصيل الصرف الصحى بما يترتب عليه أن تكون دعوى المطعون ضده بالاخلاء - ولعمد وفاء الطاعن له بما تضمنه التكليف بالوفاء - غير مقبولة . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وإيد الحكم الابتدائى بالاخلاء فإنه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين الحكم فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم الابتدائى وبعدم قبول دعوى الاخلاء .

////////////////

جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد نصر الجندى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسين

محمد حسن عفر نائب رئيس المحكمة، مصطفى حبيب عباس، فتحي محمود يوسف ونعيد غرياني

١٣٠

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥٨ القضائية « أحوال شخصية » :

استئناف « اثبات الاستئناف » أحوال شخصية « المسائل الخاصة بالمسلمين

الطاعن . نقض .

الإستئناف أثره . إعادة طرح موضوع النزاع على محكمة الإستئناف وللخصوم فيه إبداء أدلة جديدة . تقديم الطاعن لمحكمة الإستئناف ما يفيد أنه هو مستأجر مسكن الزوجية المبين بإنذار الطاعة قبل صدور الحكم المطعون فيه دون زوجته المطعون ضدها . عدم إعتداد الحكم بذلك إستناداً إلى ما إستخلصه من أقوال شاهدة الزوجة أنها هي المستأجرة لمسكن الزوجية وأن الطاعن لم يهين لها مسكناً بديلاً . فساد في الاستدلال .

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه يترتب على رفع الإستئناف نقل موضوع النزاع برعته إلى محكمة الإستئناف وإعادة طرحه عليها مع أسانيد القانونية وأدلتها الواقعية وأن للخصوم في الاستئناف أن يبدوا أدلة جديدة لشبوت الدعاوى أو نفيها لما كان ذلك وكان الطاعن قد قدم - بلانفي من المطعون ضدها - أمام محكمة الإستئناف صورة رسمية من الحكم الصادر بتساريخ في الدعوى رقم كلى إجراءات

الجيزة والذي قضى بإبطال عقد الإيجار المؤرخ المحرر بين الخصمة المختلفة المطعون ضدها - والمدعى عليه فى شقة التداعى وبإثبات العلاقة الإيجارية بين المدعى (الطاعن) والمدعى عليه (المؤجر) عن ذات شقة التداعى. بما مؤداه بثبوت العلاقة الإيجارية للطاعن عن مسكن الزوجية المبين بإنتافر الطاعة قبل صدور الحكم المطعون فيه . وإذا انتهى هذا الحكم بعد ذلك إلى عدم الاعتداد به على سند مما استخلصه من أقوال شاعدى المطعون ضدها فى الأوراق أنها المستأجرة لمسكن الزوجية وأن الطاعن لم يهين لها مسكناً بديلاً وكان هذا الذى استخلصه الحكم يخالف الحكم الصادر لصالح الطاعن بثبوت استئجاره لهذا المسكن مما يعيب الحكم بالفساد فى الاستدلال .

المدكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيدالمستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٢٤٥٤ لسنة ١٩٨٤ كلى أحوال شخصية شمال القاهرة على الطاعن للحكم بعدم الاعتداد بالإعلان الموجه لها منه بتاريخ ٣١/١٠/١٩٨٤ بدعوتها للعودة لمنزل الزوجية وقالت بياناً لدعواها أنها زوجته بصحيح العقد الشرعى ودخل بها ومازالت فى عصمتها إلا أنه دأعها بموجب ذلك الإعلان للعودة لمنزل الزوجية المبين به وإذا كان غير أمين عليها فى نفسها ومالها وليس له حق الانتفاع بالمسكن المبين بالإعلان فقد أقامت الدعوى . أحالت المحكمة

الدعوى إلى التحقيق وبسعد أن سمعت شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٥ برفض الدعوى إستأنفت المطعون ضدها هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ١٠٣ / ٦٦٩ ويتاريخ ١٩٨٨/١/٧ - حكمت بإلغاء الحكم وبعدم الاعتداد بإذار الطاعة. طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض. وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم. عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأبها . وحيث إن الطعن أقيم على سببين يعنى فيهما الطاعن على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بصورة رسمية من الحكم الصادر بتاريخ ١٩٨٧/٤/١٦ وفى الدعوى رقم ١٩٨٥/٤٥ كلى إيجارات الجيزة الذى قضى بإبطال عقد إيجارها لهذا المسكن والمؤرخ ١٩٨٤/٣/١ وثبوت العلاقة الإيجارية بين الطاعن وبين مؤجرة. لما كان ذلك وكان عقد الإيجار المقضى بإبطاله هو سند المطعون ضدها فى دعوى الاعتراض على إذار الطاعة فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاء بعدم الاعتداد بهذا الإذار على سند ما استخلصه من أقوال شاهدها ومن إقامة المطعون ضدها - وبعد رفع الاعتراض - دعوى بإثبات العلاقة الإيجارية أن مسكن الطاعة غير مملوك له ولم يهـ مسكناً آخر للمطعون ضدها فيانه يكون معيباً بالفساد فى الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن المقرر - فى قضاء هذا المحكمة - أنه يترتب على رفع الإستئناف نقل موضوع النزاع يرمته إلى محكمة الإستئناف وإعادة طرحه عليها مع إستانيده القانونية وأدلتة الواقعية وأن للخصوم فى الإستئناف أن يبدوا أدلة جديدة لثبوت الدعاوى أو نفيها لما كان ذلك وكان الطاعن قد قدم - وبلائفى من المطعون ضدها - أمام محكمة الإستئناف صورة رسمية من الحكم الصادر بتاريخ ١٩٨٧/٤/١٦ فى الدعوى رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٥

على إجراءات الجزية والذي قضى بإبطال عقد الإيجار المؤرخ ١٩٨٤/٣/١ المحرر بين الخصمة المدخلة - المطعون ضدها - والمدعى عليه في شقة التداعى وبإثبات العلاقة الإيجارية بين المدعى (الطاعن والمدعى عليه (المؤجر) عن ذات شقة التداعى. بما مؤداه ثبوت العلاقة الإيجارية للطاعن عن مسكن الزوجية المبين بإنذار الطاعة قبل صدور الحكم المطعون فيه وإذا انتهى هذا الحكم بعد ذلك إلى عدم الاعتداد به على سند مما استخلصه من أقوال شاهدي المطعون ضدها ومن الأوراق أنها المستأجرة لمسكن الزوجية وأن الطاعن لم يهن لها مسكناً بديلاً وكان هذا الذى إستخلصه الحكم يخالف الحكم الصادر لصالح الطاعن بثبوت إستئجاره لهذا المسكن مما يعيب الحكم بالفساد فى الاستدلال ويوجب نقضه .

////////////////////

جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار أحمد نصر الجنح / نائب رئيس المحكمة وعضوية المادة
المستشارين / حسين محمد حسن عقر نائب رئيس المحكمة، قحطى محمود يوسف، سعيد
غريانى وعبد المنعم محمد الشماوى



الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥٩ القضائية « أحوال شخصية » :

استئناف . الأحكام الجائز إستئنافها . . حكم . « استئناف الحكم »

نقض . الأحكام الغير جائز الطعن فيها . . أحوال شخصية . المسائل الخاصة بالمسمن والتطليق ..

الأحكام الصادرة أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها . عدم
جواز الطعن فيها إلا مع الطعن فى الحكم المنهى للخصومة كلها . علة ذلك .
الاستثناء . م ٢١٢ مرافعات . الحكم باتخاذ إجراءات التحكيم بين الزوجين لا
ينهى الخصومة كلها ولا يعتبر من الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى . مؤدى ذلك .
عدم جواز الطعن فيه على استقلال .

~~~~~

المقرر فى قضاء هذا المحكمة أن مفاد المادة ٢١٢ من قانون المرافعات أن  
الشارع وضع قاعدة عامة مقتضاها أن الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى  
ولا تنتهى بها الخصومة كلها، لايجوز الطعن فيها إلا مع الطعن فى الحكم  
المنهى للخصومة سواء كانت تلك الأحكام قطعية أم متعلقة بالإثبات ولم يستثنى  
من ذلك إلا الأحكام التى بينها بيان خصومه وهى الأحكام الوقتية والمستعجلة  
والصادرة بوقف الدعوى والقابلة للتنفيذ الجبرى، ورائده فى ذلك - على ما



ما أنصحت عنه المذكرة الإيضاحية - هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك من تعويق الفصل في موضوع الدعوى لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن المطعون ضدها أقامت الدعوى بالإعتراض على إعلان دعوتها لمنزلة الزوجية، وطلبت التطبيق من خلال هذه الدعوى، وكان الحكم الابتدائي قد قضى بإتخاذ إجراءات التحكيم بين الزوجين، وهو حكم متعلق بالإثبات لم يمه الخصومة كلها بينهما، وكان هذا الحكم لا يعتبر من الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى فى معنى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات، وإذا التزم الحكم لمطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز إستئنافه، فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون ويكون الدفع بعدم جواز الطعن عليه فى محله .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ١٢١٠ لسنة ١٩٨٧ كلى أحوال شخصية شمال القاهرة على الطاعن للحكم بعدم الإعتماد بالإعلان الموجه لها فى ١٩٨٧/٥/١١ - بدعوتها للدخول فى طاعته . وقالت بياناً لدعواها أنها زوجها وفى عصمته، وإذ دعاها بموجب ذلك الإعلان للدخول فى طاعته



فى المسكن المبين به - وكان هذا المسكن غير مستوف شرائطه الشرعية وهو غير أمين على مالها لتبديد منقولاتها. فقد أقامت الدعوى ، وأضافت من خلالها طلب التطبيق عليه باننا ، وبعد أن عرضت المحكمة الصلح على الطرفين قضت بتاريخ ٢٦ / ١٢ / ١٩٨٨ وقبل الفصل فى الموضوع باتخاذ إجراءات التحكيم استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٧ لسنة ١٠٦٠ ق - أحوال شخصية، وبتاريخ ٢٩ / ٦ / ١٩٨٩ حكمت بعدم جواز الاستئناف. طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض - قدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بعدم جواز الطعن، عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مبنى دفع النيابة أن الطعن قد انصب على الحكم المطعون فيه وهو غير منه للخصومة كلها ، ومن ثم لايجوز الطعن عليه بطريق النقض .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مفاد المادة ٢١٢ من قانون المرافعات أن الشارع وضع قاعدة عامة مقتضاها أن الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها ، لايجوز الطعن فيها إلا مع الطعن فى الحكم المنهى للخصومة سواء كانت تلك الأحكام قطعية أم متعلقة بالإثبات ولم يستثنى من ذلك إلا الأحكام التى بينها بيان حصر ، وهى الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والقابلية للتنفيذ الجبرى ، ورائده فى ذلك - على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - هو الرغبة فى منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك من تعويق الفصل فى موضوع الدعوى. لما كان ذلك وكان البين



من الأوراق أن المطعون ضدها أقامت الدعوى بالإعتراض على إعلان دعوتها للعودة لمنزل الزوجية، وطلبت التخليق من خلال هذه الدعوى، وكان الحكم قد قضى بإتخاذ إجراء التحكيم بين الزوجين، وهو حكم متعلق بالإثبات لم ينفذ الزوجية، وهو حكم متعلق بالإثبات لم ينفذ الخصومة كلها بينهما، وكان هذا الحكم لا يعتبر من الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري في معنى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز استئنافه فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون ويكون الدفع بعدم جواز الطعن عليه في محله، ويتعين الإستجابة إليه .

////////////////////



## جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٩٠

بواسطة السيد المستشار / يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / محمود شوقي نائب رئيس المحكمة، أحمد مكى، ماهر البجيرى  
ومحمد جمال حامد .

١٣٢

### الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٥٦ قضائية : -

عقد. أموال « استثمار المال العربى والأجنبى ». حكم « عيوب التدليل »  
الخطأ فى القانون. شركات .

الإعفاء من رسم الدفعة ورسم الشهر والتوثيق تطبيقاً للمادة ٢٣/٤٣ لسنة ١٩٧٤  
بشأن استثمار المال العربى والأجنبى المعدل بقانون ٢٢ لسنة ١٩٧٧ .

عدم اقتضاه على عقود تأسيس الشركات المالكة للمشروعات الاستثمارية والعقود  
المرتبطة بها . شموله عقود تأسيس المشروعات الاستثمارية ذاتها والعقود المرتبطة بها سواء  
كان صاحبها فرداً أو شركة أو فرعاً لشركة مالكا لمشروع واحد أو أكثر .

////////////////////

مؤدى الفقرة الرابعة من المادة ٢٣ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن  
نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة - المضافة بالقانون ٣٢  
لسنة ١٩٧٧ - والمادتين الأولى والسادسة والعشرين منه وفى المواد ١٧ . ١٩ . ٣٦ فقرة  
أخيرة من اللائحة التنفيذية الصادر بقرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى  
برقم ٢٧٥ لسنة ١٩٧٧ أن الإعفاء من رسم الدفعة ومن رسوم الشهر والتوثيق  
تطبيقاً لنص الفقرة الرابعة من المادة ٢٣ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤



بشأن استشارة المال العربي والأجنبي المعدل - لا يقتصر على عقود تأسيس الشركات المالكة للمشروعات الاستثمارية والعقود المرتبطة بها بل يشمل عقود تأسيس - المشروعات الاستثمارية ذاتها والعقود المرتبطة بها سواء كان صاحبها فردا أو شركة أو فرعا لشركة أو كان ما يملكه مشروعاً واحداً أو أكثر من مشروع .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى ٢٦٥٠ لسنة ١٩٨٣ مدنى الجيزة الابتدائية على مصلحة الشهر العقارى المطعون ضدها وطلبت فيها الحكم بالغاء أمر تقدير الرسوم التكميلية الصادر ضدها من أمين الشهر العقارى بالجيزة عن المحرر الشهر برقم ١٠١٠ لسنة ١٩٧٩ الجيزة . وقالت بيانا لذلك أنها نشأت بموجب اتفاقيه وقعت بين حكومتى جمهوريه مصر العربيه والمملكه العربيه السعوديه بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٧٥ وصدر بالموافق عليها قرار من رئيس الجمهوريه برقم ٦٥٦ لسنة ١٩٧٥ بعد موافقة مجلس الشعب وأن رأس مالها مملوك للحكومتين مناصفه بينهما وأنها تستهدف فى حل مشكلة الاسكان فى



مصر وقد كفلت لها المادة الثانية من الاتفاقية كافة المزايا والاعفاء والضمانات المقررة فى قانون أو قوانين استثمار المال العربى والأجنبى فى مصر ، ولما كانت الشركة قد اشترت بذلك المحرر المشهر قطعة أرض لاقامة مشروع إسكان عليها ، وقدرت مصلحة الشهر العقارى رسوم توثيق وشهر هذا العقد بمبلغ ٧٩٠ مليم ١٤٨٧٥٩ جنيه وكانت المادة ٢٣/٤ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربى والأجنبى تعفى عقود شراء العقارات المرتبطة بالمشروعات الإستثمارية من رسوم التوثيق والشهر ، وقد وافقت الهيئة العامة للإستثمار على تمتعها بهذا الإعفاء بالنسبة لعقد شراء تلك الأرض كما وافقت المصلحة المطعون ضدها على ذلك ووثقت العقد وأشهرته إلا أن أمين المكتب عاد فأصدر أمراً بتقدير مبلغ ٩١٠ مليم ١٤٨٣٨٤ جنيه بإعتباره رسوماً تكمليه دون أن تكون كذلك فقد أقامت دعواها وطلبت فيها الطلب السالف ومحكمة أول درجة حكمت بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٨٤ بقبول التظلم شكلاً وفى الموضوع برفضه ، إستأنفت الشركة هذا الحكم بالإستئناف ٩٧٦ لسنة ١٠٢ ق القاهرة وتاريخ ٩/١/١٩٨٦ قضت محكمة الإستئناف بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذا المحكمة فى غرفة مشورة فعددت جلسة لنظره وفيها إلتمزت النيابة رأبها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون بذلك أنه أقام قضاءً على أن الإعفاء من رسم الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر المنصوص عليه فى الفقرة الرابعة من المادة ٢٣ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤



بشأن إستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة يقتصر على عقود تأسيس شركات الإستثمار والعقود المرتبطة بتأسيسها خلال سنة من هذا التأسيس في حين أن هذا الإعفاء يشمل عقود تأسيس المشروعات الإستثمارية ذاتها والعقود المرتبطة بها سواء كان المستثمر فرداً أو شركة أو فرعاً لشركة أجنبية .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن النص في الفقرة الرابعة من المادة ٢٣ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام إستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة - المضافة بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ - على أنه « يتعين التصديق على توقيعات الشركاء على العقود بالنسبة لجميع المشروعات أياً كان شكلها القانوني وذلك مقابل رسم تصديق مقداره ربع في المائة من قيمة رأس مال المشروع وذلك بحد أقصى مقداره ألف جنيه أو ما يعادله من النقد الأجنبي بحسب الاحوال سواء تم التصديق في مصر أو لدى السلطات المصرية في الخارج ، وتعفى من رسم الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس أى من هذه المشروعات ، وكذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروع بما في ذلك عقود القرض والرهن وشراء العقارات والآلات وعقود المقاولة وغيرها وذلك حتى تمام تنفيذ المشروع ومضى سنة كامله على تشغيله ، وفي المادة الأولى منه على أنه « يقصد بالمشروع في تطبيق أحكام هذا القانون كل نشاط يدخل في أى من المجالات المقررة فيه ويوافق عليه مجلس ادارة الهيئة العامة للإستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة » ، وفي المادة ٢٦ منه على أن « تختص الهيئة بتنفيذ أحكام هذا القانون ولها على الأخص ما يأتي ..... (٢) اعداد قوائم بأنواع النشاط والمشروعات التي يدعى المال العربي والأجنبي إلى الإستثمار فيها ،



وتعتمد هذه القوائم من مجلس الوزراء بعد اقرارها من مجلس إدارة الهيئة (٣) طرح المشروعات للاستثمار العربى والأجنبى وتقديم المشورة بشأنها (٤) دراسة الطلبات المقدمة من المستثمرين وعرض نتائج الدراسة على مجلس إدارة الهيئة للبت فيها ، وفى المادة ١٧ من اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتعاون الإقتصادى برقم ٣٧٥ لسنة ١٩٧٧ على أنه « على شركات الاستثمار التى تقوم بتكوين وإدارة مشروعات استثمارية فى حدود مجالات الاستثمار المعتمدة أن تقدم - بعد موافقة الهيئة على إقامتها - طلبا مستقلا عن كل مشروع استثمارى تعتزم القيام به أو المشاركة فيه بأى شكل من الاشكال كشرط للتمتع بأحكام القانون » . وفى المادة ١٩ منها على أن « تقده الطلبات الخاصة بإقامة مشروعات جديدة أو التوسع فى مشروعات قائمه إلى الهيئة على التمازج المده لذلك والتى تتضمن بصفه أساسيه البيانات الآتية (أ) بيانات عن مقدم الطلب والشركاء فى المشروع وخبراتهم ومصادر الاستعلام عنهم (ب) بيانات تفصيليه عن المشروع المراد إقامته ..... (ج) ويجوز للهيئة أن تطلب من المستثمر تقديم دراسه مبدئيه لجدوى المشروع ، وبعد جهاز الهيئة تقريراً عن المشروع متضمناً رأى الجهة المعنية » . وفى الفقرة الأخيرة من المادة ٣٦ منها على أن « تعفى جميع العقود المرتبطة بالمشروعات الموافق عليها من الهيئة ، سواء كانت فردية أو مشتركة أو فروع شركات أجنبية بما فى ذلك عقود القرض والرهن وشراء العقارات والآلات وعقود المقاولة وغيرها من رسوم الدمغه ورسوم التوثيق والتصديق والشهر ، وذلك حتى قام تنفيذ المشروع ومضى سنة كاملة على تشغيله ، وتصدر الهيئة شهادة بمدى ارتباط العقود المشار إليها بالمشروعات وتحديد تاريخ بدء تشغيل المشروع - كل ذلك - بدل على



أن الاعفاء من رسم الدمغة ومن رسوم الشهر والتوثيق تطبيقاً لنص الفقرة الرابعة من المادة ٢٣ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربي والاجنبي المعدل - لا يقتصر على عقود تأسيس الشركات المالكة للمشروعات الاستثمارية والعقود المرتبطة بها بل يشمل عقود تأسيس المشروعات الإستثمارية ذاتها والعقود المرتبطة بها سواء كان صاحبها فرداً أو شركة أو فرعاً لشركة أو كان ما يملكه مشروعاً واحداً أو أكثر من مشروع ، ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءً على أن ذلك الاعفاء يقتصر على عقد تأسيس الشركة والعقود المرتبطة به ، وأن العقد موضوع النزاع تم شهوره سنة ١٩٧٩ بعد مضي مدة تزيد على سنة من تأسيس الشركة سنة ١٩٧٥ وأنه لا يرتبط بذلك التأسيس ، وحجب الحكم نفسه بذلك عن بحث ما إذا كان العقد موضوع النزاع مرتبطاً بعقد تأسيس أحد المشروعات الداخلة في مجالات الاستثمار المعتمدة من مجلس الوزراء ، والتي تستوجب تطبيقاً ما كفلته المادة الثانية من اتفاقية تأسيس الشركة الطاعنه من تمتعها بكافة المزايا والاعفاءات المقررة في القانون المشار إليه فإنه يكون قد أخطأ في القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لمناقشة باقى أسباب الطعن



## جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٩٠

برنامجة السيد المستشار / محمود شوقي نائب رئيس المحكمة وعضوية المادة

المستشارين / أحمد مكس ، ماهر البحيري ، محمد جمال حامد وانور العاصي .

١٣٣

### الطعن رقم ١٢٣١ لسنة ٥٨ القضائية :

( ١ ، ٢ ) عقد « فسخ العقد » . بيع . حكم « عيوب التدليل : ما يعد قصوراً » . الخطأ فى القانون .

( ١ ) الاتفاق على اعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حكم قضائى عند عدم الوفاء بالالتزامات الناشئة عنه . يسلب القاضى كل سلطة تقديرية فى صدد الفسخ . مناطه . تثبيت المحكمة من توافر شروطه وموجب إعماله . مؤدى ذلك . إلزامها بالتحقق من انطباق الشرط على عبارة العقد ومراقبة الظروف الخارجية التى تحول دون أعماله .

( ٢ ) الشرط الفاسخ المقرر جزاء على وفاء المشتري بالثمن فى الميعاد المتفق عليه . عدم تحققه إلا إذا كان التخلف عن الوفاء بغير حق . قيام حق المشتري فى الدفع بعدم التنفيذ . مؤداه . وجوب التجاوز عن الفسخ الإتفاقى دون القضائى . إقامة الحكم المطعون فيه قضا على تحقق الشرط الفاسخ والصريح واغفاله الرد على ما تمسكت به الطاعنة ودلت عليه من وجود عجز فى مساحة أرض التداعى . قصور وخطأ فى القانون .

~~~~~

١ - لئن كان مؤدى نص المادة ١٥٨ من القانون المدنى أن الاتفاق على أن يعتبر العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة إلى حكم قضائى عند عدم الوفاء بالالتزامات الناشئة عنه من شأنه أن يسلب القاضى كل سلطة تقديرية فى حدود الفسخ إلا أن ذلك منوط بتحقيق المحكمة من توافر شرط الفسخ الإتفاقى ووجوب أعماله ، ذلك أن للقاضى الرقابة التامة للتثبيت من انطباق

الشرط على عبارة العقد ، كما أن له عند التحقق من قيامه مراقبة الظروف الخارجية التي تحول دون أعماله .

(٢) من المقرر - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن الشرط الفاسخ المقرر جزاء عدم وفاء المشتري بالثمن في الميعاد المتفق عليه لا يتحقق إلا إذا كان التخلف عن الوفاء بغير حق ، فإذا كان للمشتري الدفع بعدم التنفيذ في حالة توافر شروطه ، وجب على المحكمة التجاوز عن شرط الفسخ الاتفاقى ولا يبقى للبائع سوى التمسك بالفسخ القضائي طبقاً لنص المادة ١٥٧ من القانون المدني وكانت الطاعنة قد تمسكت أمام محكمة أول درجة بوجود عجز في مساحة أرض التداعى ، وقدمت كشف تحديد مساحى تدليلاً على دفاعها ، وهو في حقيقته دفع بعدم التنفيذ ، ومن ثم فإن هذا الدفاع يعتبر مطروحاً على محكمة الاستئناف ترتباً على الأثر الناقل للاستئناف ، وإذ لم يثبت أنها تنازلت عنه صراحة أَوْضَحْنَا ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً على تحقيق الشرط الفاسخ الصريح وأغفل الرد على هذا الدفاع الذى لوصح لتغيير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه يكون معيباً بالقصور والخطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى إن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى ١٦١٤ لسنة ١٩٨٥ مدنى

دمنهوور الإبتدائية على الطاعة بطلب الحكم بفسخ عقد البيع المزور
١٩٨١/١٠/٤ ، وقالوا بيانا لذلك أنهم بموجب ذلك العقد باعوا للطاعته قطعة
أرض فضا - موضحة الحدود والعالم بالصحيحة لقا - ثمن مقداره ٣٠٠٥ جنية ،
دفعت منه عند التعاقد ١٥٠٥ جنيها والتزمت بسداد ٥٠٠ جنية فى آخر
ديسمبر سنة ١٩٨١ ، وألف جنية فى ١٩٨٢/٨/٤ ، ولكنها تخلفت عن سداد
خمسائة جنية من القسط الأخير ، فانذروها بانفساخ العقد ، وأقاموا دعواهم
بالطلب السالف ، ومحكمة أول درجة حكمت بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٤ برفض
الدعوى ، استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف ٢٨٢ لسنة ٤٣ ق ،
وبتاريخ ١٩٨٨/١/١٩ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبالطلبات ،
طعنت الطاعته فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها
الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت
جلسة لتظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعته على الحكم المطعون فيه أنه قضى باعتبار العقد
مفسوخا استنادا إلى تحقق الشرط الفاسخ الصريح لتخلفها عن سداد باقى
الثمن فى الميعاد المتفق عليه فى حين أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بوجود
عجز فى المساحة المبيعة . وقدمت ما يثبت ذلك مما يخلو لها الحق فى الحبس ،
وإذ ما التفت الحكم المطعون فيه عن الرد على هذا الدفاع الجوهرى فإنه يكون
أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسييب .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن ولئن كان مؤدى نص المادة ١٥٨ من
القانون المدنى أن الاتفاق على أن يعتبر العقد مفسوخا من تلقا - نفسه لاون
حاجة إلى حكم قضائى عند عدم الوفاء بالالتزامات الناشئة عنه من شأنه أن يسلب
القاضى كل سلطة تقديرية فى صدد الفسخ إلا أن ذلك منوط بتحقيق المحكمة

من توافر شرط الفسخ الاتفاقی ووجوب إعماله ، ذلك أن للقاضي الرقابة التامة للتثبيت من انطباق الشرط على عبارة العقد ، كما أن له عند التحقق من قيامه مراقبه الظروف الخارجيه التي تحول دون اعماله ، وكان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الشرط الفاسخ المقرر جزاء عدم وفاء المشتري بالثمن في الميعاد المتفق عليه لا يتحقق إلا إذا كان التخلف عن الوفاء بغير حق ، فإن كان للمشتري الدفع بعدم التنفيذ في حالة توافر شروطه ، وجب على المحكمة التجاوز عن شرط الفسخ الاتفاقی ولا يبقى للبائع سوى التمسك بالفسخ القضائي طبقا لنص المادة ١٥٧ من القانون المدني ، لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد تمسكت أمام محكمة أول درجة بوجود عجز في مساحة أرض التداعي ، وقدمت كشف تحديد مساحي تدليلا على دفاعها ، وهو في حقيقته دفع بعدم التنفيذ ، ومن ثم فإن هذا الدفاع يعتبر مطروحا على محكمة الاستئناف ترتيبا على الأثر الناقل للاستئناف ، وإذ لم يثبت أنها تنازلت عنه صراحة أو ضمنا ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء على تحقق الشرط الفاسخ الصريح وأغفل الرد على هذا الدفاع الذي لوصح لتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإنه يكون معيبا بالقصور والخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أمين طومر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد جمال الدين شلقاني نائب رئيس المحكمة ، صلاح محمود عويس ،
السيد خلف و قواد شلبى .



الطعن رقم ٢٤٨٩ لسنة ٥٥ القضائية :

(١) اعلان . اعلان الأحكام .

وجوب إعلان الأحكام لشخص المحكوم عليه أو فى موطنه الأصلى . علة ذلك . م ٢١٢
مرافعات .

(٢) ايجار « ايجار الأماكن » الإخلاء للاضوار بسلامة المبنى .

حق المستأجر فى تغيير وجه استعمال العين المؤجرة . ١٨ / د ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .
شرطه . الايلق بالمبنى أن شاغليه منزر . مرعاه .

(٣) اعلان « اعلان الأوراق الإدارية » . حكم « عيوب التحليل » « مايعد
قصوراً »

حق المحضر فى التحقق من صحة . ختم الاعلان دون التحقق من وصف العين التى يجرى
الاعلان عليها أو استظهار الفرض من استعمالها . علة ذلك . قضاء الحكم المظنون فيه بعدم
صحة اعلان الحكم الابتدائى للمظنون عليه بعين النزاع استنادا إلى تقرير المحضر فى صحيفة
الاعلان من استخدامها كميادة على خلاف الثابت بالمعد . خطأ وقصور .

١ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - إن المشرع استوجب فى المادة ٢١٣ من قانون المرافعات ان تعلن الأحكام إلى المحكوم عليه لشخصه أو فى موطنه الأصلى وذلك تقديرا منه للأثر المترتب على إعلان الحكم وهو بدء مواعيد الطعن الأمر الذى حرص المشرع من أجله على إحاطته بمزيد من الضمانات للتحقق من وصولها إلى علمه فعلا حتى يسرى فى حقه ميعاد الاستئناف .

٢ - مفاد نص المادة ١٨/د من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ إن المشرع خول المستأجر حق تغيير وجه استعمال العين المؤجرة بإرادته المنفردة - إستثناء من الاصل العام - بشرط الا يترتب على هذا التغيير إلحاق ضرر بالمبنى أو بشاغليه مما مؤده ان المشرع هدف إلى انصراف الأثر المترتب على استعمال المستأجر لهذا الحق إلى توقي دعوى الإخلاء التى يقيمها المؤجر عليه لهذا السبب دون أن يستطيل ذلك إلى غيره من الآثار والأوضاع التى ينظمها القانون .

٣ - المقرر أن للمحضر التحقق من صفة مستلم الإعلان إلا أنه ليس له التحقق من وصف العين التى يجرى الإعلان عليها أو استظهار الغرض الذى تستعمل فيه لخروج ذلك عن طبيعة مهمته التى إناطه بها القانون وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاء بعدم صحة إعلان المطعون عليه بالحكم الإبتدائى الحاصل بالعين محل النزاع إلى أنه لا يقيم بها وأنه يستخدمها كعيادة طبية مستندا فى ذلك إلى ما قرره المطعون عليه فى صحيفة استئنافه وما أثبتته المحضر فى صحيفة الاعلان من انها تستخدم كعيادة وذلك على خلاف الثابت بالعقد بالعقد من أنه يستخدمها كمسكن له ودون أن يستظهر فى أسبابه ما إذا كان قد أجرى تغيير محل إقامته وخطر الطاعن بذلك فانه يكون قد شابه قصور فى التسبب مما أدى به إلى الخطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٥٨٤٢ سنة ١٩٨٢ مدنى الاسكندرية لإبتدائية من المطعون عليه بطلب الحكم باخلاته من العين المبينة بالصحيفة ويعقد الإيجار المؤرخ ١/١/١٩٧٠ وبالزامه بان يؤدى لها مبلغ ١١٥ و ٧٢٠ جنيه قيمة الاجرة المتأخرة ، وقالت بيانا لذلك ان المطعون عليه يستأجر منها شقة لاستعمالها مسكنا وقد تخلف عن الوفاء بالاجرة فى المدة من ١/١/١٩٨١ حتى ٣١/١٠/١٩٨٢ ومقدارها ١١٥ و ٧٢٠ جنيه رغم تكليفه بالتاريخ ٣٠/٣/١٩٨٣ حكمت المحكمة باخلاء المطعون عليه من العين المؤجرة والتسليم وعدم قبول طلب الزامة بالاجرة المطالب بها ، استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٨٦ سنة ٤٠ ق لدى محكمة استئناف الاسكندرية ، التى حكمت بتاريخ ٢٦/٦/١٩٨٥ برفض الدفع المبدى من الطاعنة بسقوط حق المطعون عليه فى الاستئناف لرفعه بعد الميعاد وبقبوله شكلا وبالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، طعت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة إيدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة قرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لئظرة وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مخالطة الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبب وفي بيان ذلك تقول ان الحكم اقام قضاء يرفض الدفع بسقوط الحق في الاستئناف لرفعه بعد الجعاد على ان العين المزجرة تستعمل كعيادة طبية وأستدل على ذلك بما قرره المطعون عليه في صحيفة استئنافه ، ورتب على ذلك بطلان اعلانه بالحكم الإبتدائي في هذه العين وعدم الاعتداد به في انفتاح ميعاد الاستئناف باعتبار ان النزاع ليس متعلقا بمهنة المطعون عليه ، في حين ان الثابت من عقد الإيجار ان العين مزجرة كسكن خاص للمطعون عليه فضلا عن ان النزاع - وفقا لمنطق الحكم باعتبار العين عيادة طبية يتعلق بمهنته .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك إن - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن المشرع استوجب في المادة ٢١٣ من قانون المرافعات ان تعلن الأحكام إلى المحكوم عليه لشخصه في موطنه الأصلي وذلك تقديرا منه للأثر المترتب على اعلان الحكم وهو بدء مواعيد الطعن الأصلي حرص المشرع من اجله على احاطته بمزيد من الضمانات للتحقق من وصولها إلى عمله فعلا وجرى في حقه ميعاد الاستئناف ، لما كان ذلك وكان الثابت من عقد الإيجار موضوع النزاع بالعين مزجرة لاستعمالها مسكنا خاصا للمطعون عليه مما مفاده انه اتخذها محلا لاقامته الفعلية ، وكان مفاد نص المادة ١٨/د من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ أن المشرع خول المستاجر حق تغيير وجه استعمال العين المزجرة بأرادته المنفردة - استثناء من الأصل العام - بشرط إلا يترتب على هذا التغيير الحاق ضرر بالمبنى أو بشاغليه مما مؤده ان المشرع هدف إلى انصراف الاثر المترتب على استعمال المستاجر لهذا الحق إلى توقي دعوى الإخلاء التي يقيمها المزجر عليه لهذا السبب ، دون

ان يستطيل ذلك إلى غيره من الآثار والاضاع التى ينظمها القانون وإذ كان المقرر ان للمحضر التحقق من صفة مستلم الاعلان ، إلا انه ليس له التحقق من وصف العين التى يجري الاعلان عليها أو استظهار الغرض الذى تستعمل فيه لخروج ذلك عن طبيعة مهمته التى اناطه بها القانون وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضا « بعدم صحة اعلان المطعون عليه بالحكم الابتدائى الحاصل بالعين محل النزاع إلى انه لا يقيم بها وأنه يستخدمها كعيادة طبية مستندا فى ذلك إلى ماقرره المطعون عليه فى صحيفة استئنافه ، وما اثبتته المحضر فى صحيفة الاعلان انها تستخدم كعيادة وذلك على خلاف الثابت بالعقد من انه يستخدمها كمسكن له ودون ان يستظهر فى اسبابه ما إذا كان قد أجرى تغيير محل إقامته وأخطر الطاعن بذلك فإنه يكون قد شابه قصور فى التسبب مما إدى به إلى الخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

////////////////

جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أمين طوموم نائب رئيس المحكمة وعضوية المادة
المستشارين / محمد جمال الدين شلقاني نائب رئيس المحكمة ، صلاح محمود عويس ،
محمد رشاد مبروك و السيد خلف .



الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٥٥ القضائية :

(١ - ٢) ايجار « ايجار الأماكن » التاجير المفروش « حكم » تسبيب
الحكم الاستئنائي . استنفاد الولاية « دفع » الدفع الشكليه .

(١) الدفع بعدم سماع الدعوى لعدم قيد عقد الإيجار المفروش بالوحدة المحلية المختصة
المادتان ٤٢ ، ٤٣ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . اعتباره دفعا شكليا وليس دفعا بعدم القبول .
قضاء محكمة أول درجة فى موضوع الدعوى الأصلية وبعدم سماع الدعوى الفرعية . تستنفذ
به المحكمة ولايتها فى كل من الدعويين الأصلية والفرعية . علة ذلك .

(٢) الفاء محكمة الاستئناف حكم محكمة الدرجة الأولى . وجوب بيان اسباب محل
قضائها . علة ذلك .

(٣) أستناد الحكم إلى جملة أدلة مجتمعه . ثبوت فساد احداها ، قصور .

(٤) التزام المؤجر بقيد عقد الأيجار المفروش بالوحدة المحلية المختصة قصره على
المعقود المبرمة طبقا للمادتين ٣٩ ، ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

١ - إذا كان الدفع بعدم سماع الدعوى المبني على عدم قيد عقد الإيجار المفروش بالوحدة المحلية المختصة التزاما بحكم المادتين ٤٢ ، ٤٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، لا يعدو أن يكون دفعا شكلياً وليس دفعا بعدم القبول ، وكان الحكم بقبول الدفع الشكلي لا يعد فصلا في موضوع الدعوى الا أنه لما كانت الدعوى الفرعية المنضمة - التي قضت ابتداءيا بعدم سماعها لا تعدو في حقيقتها أن تكون دفاعا في الدعوى الأصلية فانها تندمج فيها وتفقد بذلك استقلالها مما مؤداه أن قضاء محكمة أول درجة في موضوع الدعوى الأصلية تستنفذ به المحكمة ولا يتها في كل من الدعويين الأصلية والفرعية .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الأحكام يجب أن تكون مبنية على أسباب واضحة جلية وعلى محكمة الاستئناف إذا هي الفت حكم محكمة الدرجة الأولى أن تبين الأسباب التي تحمل قضاها .

٣ - إذ أعتمدت محكمة الموضوع في قضائها على جملة أدلة مجتمعة بحيث لا يبين أثر كل واحد منها علي حدة في تكوين عقيدتها ولا ما كان تنتهي إليه قضائها لو أنها قد استبعدت أحد هذه الأدلة لعيب شابه فانه يتعين في حالة ثبوت فساد أحد هذه الأدلة نقض الحكم لقصور أسبابه .

٤ - التزام المزجر بقيد عقد الإيجار المفروش بالوحدة المحلية المختصة مقصور على العقود المبرمة طبقا للمادتين ٣٩ ، ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ۵۵۶ لسنة ۱۹۸۲ مدنى الجيزة الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بصورية عقد الأيجار المؤرخ بتاريخ ۱۹۷۸/۱۱/۲۱ والزامه بتحرير عقد أيجار عن العين المؤجرة باعتبارها خالية تأسيسا على أن الطاعن اجر له تلك العين باعتبارها مفروشة لا استعمالها مكتبا على خلاف الحقيقة كما أقام الطاعن دعوى فرعية بطلب الحكم بانها . عقد الأيجار المشار إليه تأسيسا على أنها . مدته ، ويعد أن أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق حكمت بتاريخ ۱۹۸۳/۵/۲۶ فى الدعوى الأصلية برفضها وفى الدعوى الفرعية بعدم سماعها لعدم قيد عقد الأيجار المفروض بالوحدة المحلية ، أستأنف المطعون عليه الحكم الصادر فى الدعوى الأصلية بالاستئناف رقم ۵۳۴۰ لسنة ۱۰۰ ق كما استأنف الطاعن الحكم الصادر فى الدعوى الفرعية بالاستئناف رقم ۵۰۹۰ لسنة ۱۰۰ ق لدى محكمة أستئناف القاهرة التى حكمت بتاريخ ۱۹۸۵/۱/۱۵ بالغاء الحكم المستأنف وأجابت المطعون عليه إلى طلباته فى الدعوى الأصلية ورفضت دعوى الطاعن الفرعية طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه للسبب المبدى منها وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرات أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رايها .

وحيث إن حاصل سبب النعى المبدى من النيابة أن الحكم المطعون فيه إذ ألغى الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى فى الدعوى الفرعية بعدم سماعها لعدم عقد الإيجار المفروض بالوحدة المحلية وتصدى للفصل فى موضوعها يكون قد خالف القانون ذلك أن محكمة أول درجة لم تستنفذ ولايتها

بقضائها المشار إليه بما كان يوجب على محكمة الدرجة الثانية إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل فى موضوعها .

وحيث إن النعى غير سديد ، ذلك أنه وأن كان الدفع بعدم سماع الدعوى المبني على عدم قيد عقد الأيجار المفروش بالوحدة المحلية المختصة التزاما بحكم المادتين ٤٢ ، ٤٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، لا يعدل أن يكون دفعا شكليا وليس دفعا بعدم القبول ، وكان الحكم بقبول الدفع الشكلى لا يعد فصلا فى موضوع الدعوى ، إلا أنه لما كانت الدعوى الفرعية المنضمة التى قضى أبتدائها بعدم سماعها - لا تعدو فى حقيقتها أن تكون دفاعا فى الدعوى الأصلية فإنها تندمج فيها وتفقد بذلك استقلالها مما مؤداه أن قضاء محكمة أول درجة فى موضوع الدعوى الأصلية تستنفد به المحكمة ولايتها فى كل من الدعويين الأصلية والفرعية ويكون النعى المبدى من النيابة فى غير محله .

وحيث إن مما يتعاه ، الطاعن على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسييب إذ أتخذ من شطب العبارة المطبوعة الواردة بعقد الايجار من إمكان أنها ، العقد بعد انتهاء المدة المعقود عليها ومن تراخيه فى إقامته الدعوى الفرعية إلى ما بعد رفع الدعوى الأصلية ومن الخطاب المرسل من الطاعن إلى المطعون عليه بفرض دفع مبالغ نقدية إليه مقابل تركه الشقة ومن قيام المطعون عليه بتوصيل التيار الكهربائى بعين النزاع وشراء بعض المنقولات وعدم قيد عقد الايجار بالوحدة المحلية دليلا على أن الايجار ورد على عين خالية حالة أن تلك القرائن لا تؤدى إلى النتيجة التى خلص اليها وتخالف ما ورد بعقد الايجار من أن العقد لمدة محددة من تاريخ ١٩٧٩/١/١ حتى ١٩٧٩/١٢/٣١ كما أستند إلى أقوال شاهدهى المطعون عليه دون أن يورد مضمونها .

وحيث أن هذا التعى سديد ، ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن الأحكام يجب أن تكون مبنية على أسباب واضحة جلية وعلى محكمة الاستئناف إذا هى ألغت حكم محكمة الدرجة الأولى إن تبين الأسباب التى تحمل قضاها - وإنه إذا اعتمدت محكمة الموضوع فى قضائها على ، جملة ادلة مجمعة بحيث لا يتبين أثر كل واحد منها على حدة فى تكوين عقيدتها ، ولا ما كان ينتهى إليه قضاؤها لو أنها قد استبعدت أحد هذه الأدلة ليعيب شابه فإنه يتعين فى حالة ثبوت فساد أحد هذه الأدلة ، نقض الحكم لقصور أسبابه لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضا « بصورة عقد الأيجار واعتباره واردا على عين خالية على ماقرره شاهدا المطعون عليه وما أستدل به من قرائن مجمعة حاصل بعضها هو شطب العبارة الواردة بالعقد المطبوع الخاصة بإمكان أنها ، التعاقد أو التنبيه على المستأجر بانتهاء الأجرة وما عرضه الطاعن بخطابه المرجع للمطعون عليه من أستعداده لدفع أى مبلغ مقابل ترك العين ، ومادلت عليه المستندات من قيام المطعون عليه - المستأجر - بتوصيل التيار الكهربائى للعين وعدم قيام الطاعن بقيد عقد الإيجار بالوحدة المحلية وتراخيه فى رفع دعواه بطلب اخلاء العين إلى ما بعد رفع دعوى المطعون عليه ، وإذا لم يبين الحكم المطعون فيه - وقد الفى الحكم الابتدائى - ما هى أقوال الشاهدين التى استند بها ، وكانت القرائن سالفة البيان المؤدى إلى ما خلص إليه الحكم من اعتبار الإيجار واردا على عين خالية على خلاف الثابت بالعقد من أنه ورد على عين مفروشة - ومن مدة محددة قابلة للتجديد لمدة أخرى - وكان لا يبين من الحكم إن هذه القرائن المعيبة فى النتيجة التى خلص إليها فى قضائه ، وأن إلتزام المؤجر بقيد عقد الإيجار المفروش بالوحدة المحلية المختصة مقصود على العقود المبرمة طبقا للمادتين ٣٩ ، ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وليس من بينها العقد موضوع النزاع فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور فضلا عن الفساد فى الإستدلال بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٩٠

بمشاركة السيد المستشار / محمد أمين طومر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد جمال الدين شلقاني نائب رئيس المحكمة صلاح محمود عويس ،
محمد رشاد مبروك وفؤاد شلبس .



الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٥٥ القضائية :

(١) إيجار ، إيجار الأماكن « احتجاز أكثر من مسكن » .

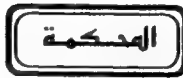
احتجاز المستأجر أكثر من مسكن دون مقتضى عند التعاقد . المادتين ٨ ، ٧٦ ق ٤٩
لسنة ٧٧ هـ م ٢٥ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . أثره . بطلان العقد بطلانا مطلقاً وحق المؤجر في
طلب الاخلاء . إزالة المستأجر أسباب المخالفة أو تغيير وجه استعمال أحد المسكنين إلى غير
أغراض السكنى بعد رفع الدعوى استعمالاً للرخصة المخولة له بالمادة ١٩ ق ١٣٦ لسنة
١٩٨١ . لا أثر له .

(٢) إثبات « طرق الإثبات » « الاستجواب » . محكمة الموضوع .

الاستجواب . ماهيته . تخلف الخصم عن الحضور للاستجواب أو امتناعه عن الاجابة
عليه بغير مبرر قانوني . حق المحكمة في الحكم في الدعوى متى وجدت في أوراقها
ما يكفي للفصل فيها .

١ - مفاد نص المواد ٨ ، ٧٦ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٧ ، ٢٥ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ أن المشرع رتب على توافر شروط احتجاز المستأجر لأكثر من مسكن دون مقتض عند التعاقد ببطان ذلك العقد مطلقاً متعلقاً بالنظام العام لا يرد عليه تصحيح أو إجازة . ويكون للمؤجر باعتباره الطرف الآخر في هذا العقد أن يطلب اخلاء العين المؤجرة لا يؤثر في ثبوت هذا الحق المؤجر زوال سبب المخالفة بعد ذلك أو قيام المستأجر بتغيير وجه استعمال أحد المسكنين إلى غير أغراض السكنى استعمالاً للرخصة المخولة له طبقاً للمادة ١٩ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

٢ - الاستجواب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - طريق من طرق تحقيق الدعوى تستهدف به المحكمة تمكينها من تلمس الحقيقة الموصلة لاثبات الحق في الدعوى دون أن يتم ذلك عن إهدار أية وسيلة أخرى من وسائل الإثبات طالما لم تفصح عن ذلك صراحة وإذا تخلف الخصم عن الحضور للاستجواب بغير عذر مقبول أو امتنع عن الإجابة بغير مبرر قانوني جاز المحكمة أن تقضى في الدعوى مادامت قد وجدت في أوراقها ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها .



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

. وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الشركة المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٦٩٩١ لسنة ٧٩ مدني شمال القاهرة الابتدائية ضد الطاعة بطلب الحكم بفسخ وبطال عقد الإيجار

المؤرخ ١٢/١/١٩٩٠ اختلتها من الشقة رقم ٣٢ بالعقار رقم ٣٨ شارع
 رسيس بالقاهرة والتسليم . وقالت بياناً لذلك انه بموجب ذلك العقد استأجرت
 الطاعنة - بالاسم الذى اشتهرت به - تلك الشقة سكناً لها حين أنها تستأجر
 باسمها الرسمى سكناً آخراً بذات العقار هى الشقة رقم ٥٠ وذلك بسحب عقد
 مؤرخ ١٢/١/١٩٥٩ وإذا كان احتجازها للوحدتين بغير مقتضى فقد اقامت
 الدعوى بطلباتها سالفة البيان . ويتاريخ ٢٦/٢/١٩٨٣ اجابت المحكمة
 المطعون عليها إلى طلبات . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم
 ٣٠٠٩ لسنة ١٠٠ ق مدنى لدى محكمة استئناف القاهرة التى حكمت بتاريخ
 ١٩/١٢/١٩٨٤ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق
 النقض وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها رأى برفض الطعن وعرض السن على
 هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت انه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها
 التزمت النيابة رأياًها .

وحيث إن الطعن اقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بالأول منها على
 الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب . وفى بيان
 ذلك تقول أنها تمسكت فى دفاعها بأنها غيرت استعمال الشقة رقم ٥٠ من
 السكنى إلى مكتب تجارى واحتفظت بالشقة محل النزاع لسكناها استعمالاً
 للرخصة المقررة بنص المادة ١٩ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وتسلمت
 المطعون عليها نسبة الزيادة فى الأجرة المقررة على تغيير استعمال العين عما مؤداه زوال
 الاحتجاز غير أن الحكم المطعون فيه اجتزأ - رداً على هذا الدفاع - القول بأن
 التغيير يعتبر اقرار بحصول المخالفة ومتى ثبتت فلا يعتد بازالتها بعد ذلك وهو
 قول لا يفصح عن إحاطته بدفاعها المشار إليه .

وحيث إن هذا النعى مردود . ذلك أن مفاد نص المواد ٨ ، ٧٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ و ٢٥ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . أن المشرع رتب على توافر شروط احتجاز المستأجر لأكثر من مسكن دون مقتضى عند التعاقد بطلان ذلك العقد بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام لا يرد عليه تصحيح أو اجازة ويكون للمؤجر باعتباره الطرف الآخر في هذا العقد أن يطلب إخلاء العين المؤجرة لا يؤثر في ثبوت هذا الحق للمؤجر زوال سبب المخالفة بعد ذلك أو قيام المستأجر بتغيير وجه استعمال أحد المسكنين إلى غير أغراض السكنى استعمالا للرخصة المخولة له طبقا للمادة ١٩ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على عدم الاعتراف بما قامت به الطاعنة من تغيير وجه استعمال أحد المسكنين اللذين ثبت احتجازهما لهما من السكنى إلى مكتب تجارى بعد رفع الدعوى فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

حيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ، إذ أغفل الرد على ما تمسكت به بصحيفة الاستئناف من أن الحكم المستأنف قضى بفسخ وبطلان عقد الإيجار محل النزاع رغم أن المشرع لم يقرر أى من هذين الجزأين على احتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد فضلا عن اختلاف الأثر القانوني لكل منهما عن الآخر مما لا يجوز معه البيع بينهما بالنسبة لعقد واحد .

وحيث إن هذا النعى مردود . ذلك أنه لما كان مفاد نص المواد ٨ ، ٧٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ و ٢٥ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول بطلان عقد الإيجار الذى يتحقق به احتجاز المستأجر لأكثر من مسكن في بلد واحد ، بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام فإن ماثيرة الطاعنة في هذا الصدد لا يستند إلى أساس قانوني صحيح فلا على الحكم المطعون فيه اغفال الرد عليه . وإذا كان ما تنعى به الطاعنة من خطأ الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه بقضائه بفسخ العقد وبطلانه لا يحقق لها سوى مصلحة نظرية بحتة فإن النعى برمته يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والتناقض والخطأ فى الإسناد ومخالفة الثابت بالأوراق وفى بيان ذلك تقول إن الحكم بنى قضاء على ما خلص إليه من أنها تحتجز مسكنين فى بلد دون مقتضى أحدهما باسم شهرتها والآخر باسمها الرسمى واستدل على ذلك بما ثبت بأشهاد الشهرة الرسمى وكتاب مصلحة الأحوال المدنية بالغاء البطاقة الصادرة لها باسم الشهرة ومن أقرارها بالطلب المقدم منها لنيابة الخليفة ، فى حين أن محكمة الاستئناف أصدرت بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٧ حكماً قضى باستجوابها لاستجلاء حقيقة تعاقدها بالاسمين المشار إليهما مما مؤداه أن تلك المستندات لم تكن كافية لتكوين عقيدتها فى هذا الخصوص وهو مالا يجوز معه الحكم بعد ذلك فى الدعوى استناداً إلى تلك المستندات ودون تنفيذ حكم الاستجواب الذى اتخذ الحكم من عدم تنفيذ الطاعنة له قرينة على ثبوت تعاقدها عن الوجدتين بينما يرجع عدم حضورها للاستجواب إلى عدم اعلاتها بحكم الاستجواب .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك انه لما كان الاستجواب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - طريق من طرق تحقيق الدعوى تستهدف به المحكمة تمكينها من تلمس الحقيقة الموصلة لاثبات الحق فى الدعوى ، دون أن ينم ذلك عن إهدار أية وسيلة أخرى من وسائل الاثبات طالما لم تفصح عن ذلك صراحة ، وإذا تخلف الخصم عن الحضور للاستجواب بغير عذر مقبول أو امتنع عن الإجابة بغير مبرر قانوني ، جاز للمحكمة أن تقضى فى الدعوى ما دامت قد وجدت فى أوراقها ومستنداتها ما يكفى لتكوين عقيدتها للقصل فيها . وكان البين من مدونات الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٧ القاضى باستجواب الطاعنة فى خصوص اشتهاها بالاسم الذى وقعت به عقد ايجار الشقة رقم ٥٠ المبرم بينها وبين المطعون عليها توصلأ لبيان ما إذا كانت تحتجز أكثر من مسكن ، دون أن تفصح مدونات ذلك الحكم عن إطراح محكمة الموضوع للمستندات المقدمة فى هذا الخصوص . وكان الشايت من محاضر جلسات

محكمة الاستئناف ان حكم الاستجواب لم ينفذ لتخلف الطاعة عن الحضور
 بغير عذر مقبول رغم اعلانها فإته لا تثريب على المحكمة ان هي استندت إلى
 المستندات المشار إليها بسبب النعى ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا
 السبب على غير اساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن :

////////

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٩٠

برنامج السيد المستشار / دويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة وعضوية المادة
المستشار بن / محمد عبد المنعم حافظ ، وقعت عبد المجيد نائب رئيس المحكمة ، محمد
خيرى الجنحى و محمد شهاوى .



الطعن رقم ٢٣٥٣ لسنة ٥٥ القضائية :

(١) قضاء « عدم الصلاحية » . نقض .

أحكام محكمة النقض . عدم جواز الطعن فيها . علة ذلك . الاستثناء بطلان الحكم إذا
قام بأحد القضاء الذين أصدره سبب من أسباب عدم الصلاحية . سبيله . تقديم طلب بذلك
إلى محكمة النقض . عدم خضوع هذا الطلب للميعاد المقرر للطعن بالنقض . علة ذلك .
توافر مرجبات هذا الطلب . مؤداه .

(٢ ، ٣) قضاء « عدم الصلاحية » . حكم . بطلان . نقض .

(٢) عدم صلاحية القاضى لنظر دعوى سبق له نظرها . علته . ما يشترط فى القاضى
من خلو ذهنه عن موضوع الدعوى حتى يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً .

(٢) لبدأ القاضى رأياً فى القضية المطروحة عليه . سبب لعدم صلاحيته لنظرها .
شموله كل خصومه سبق ترديدها بين الخصوم أنفسهم وأثيرت فيها ذات الحجج والأسانيد
التي أثيرت فى الخصومة بحيث تعتيز استمراراً لها وعود إليها .

١ - النص في المادتان ١٤٧ ، ٢٧٢ من قانون المرافعات يدل على أن

أحكام محكمة النقض لا يجوز تعييبها بأى وجه من الوجوه فهى واجبة الاحترام على الدوام باعتبار مرحلة النقض هى خاتمة المطاف فى مراحل التقاضى وأحكامها بانه لا سبيل إلى الطعن فيها ، وأن المشرع إغتنى عن النص على منع الطعن فى أحكام محكمة النقض بسائر طرق الطعن العادية أو غير عادية لعدم إمكان تصور الطعن على أحكام هذه المحكمة ، ولم يستثن المشرع من ذلك الأصل إلا ما أورده فى نص الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من قانون المرافعات من جواز الطعن ببطلان الحكم الصادر من محكمة النقض إذا قام بأحد القضاء الذين أصدروه سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها فى المادة ١٤٦ من هذا القانون ، وذلك زيادة فى الاصطيان والتحوط لسمعه القضاء . وسبيل الخصم إلى الطعن ببطلان حكم النقض طبقاً لهذا النص يكون بطلب يقدمه لمحكمة النقض التى اختصاصها المشرع بنظره غير مقيد فيه بميعاد حتى أخذاً بعموم النص وإطلاقه . ولا يسوغ القول بخضوع هذا الطلب لميعاد السنين يوماً المقرر للطعن طبقاً لنص المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات كما ذهب إلى ذلك المدعى عليه فى دفعه ، لأنه لا يعد طعنًا بطريق النقض وإنما هو بمثابة دعوى بطلان أصلية ، ومن ثم فلا يجرى عليه الميعاد المقرر للطعن طبقاً لهذا النص فإذا ثبت لمحكمة النقض أن الطلب قد توافرت فيه موجبات قبوله ألغت الحكم الصادر منها فى الطعن واعادت نظر الطعن أمام دائرة أخرى وإن تبين لها أن الطلب لم يكن كذلك حكمت بعدم قبوله .

٢ - النص فى المادة ١٤٦ من قانون المرافعات على أنه « يكون القاضى غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ولو لم يرد أحد الخصوم فى الأحوال الآتية (٥) إذا كان قد افتى أو ترافع عن أحد الخصوم فى الدعوى أو كان قد سبق له نظرها قاضياً أو خبيراً أو محكماً » وما تقضى به

الفقرة الأولى من المادة ١٤٧ من هذا القانون من بطلان عمل القاضى وقضائه

فى الأحوال المتقدمه ، يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن علة عدم صلاحية القاضى للفصل فى الدعوى التى سبق له نظرها قاضياً هى الخشية من أن يلتزم برأيه الذى يشف عنه عمله المتقدم ، إستناداً إلى أن وجوب امتناع القاضى عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأياً فى الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط فى القاضى من خلو الذهن عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً ، أخذاً بأن إظهار الرأى قد يدعوا إلى إلزامه ، مما يتنافى مع حرية العدول عنه .

٣ - لئن كان ظاهر سياق المادة ١٤٦ من قانون المرافعات يفيد بأن إبداء القاضى لرأيه يلزم أن يكون فى ذات القضية المطروحة إلا أنه ينبغى أن يفسر ذلك بالمعنى الواسع ، فيؤخذ به حتى كانت الخصومة الحالية مرددة بين ذات الخصوم ، ويستدعى الفصل فيها الإدلاء بالرأى فى نفس الحجج والاسانيد التى أثرت فى الخصومة الأخرى ، بحيث نعتبر الخصومة الحالية استمراراً لها وعوداً إليها

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حسب أن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تنحصر فى أن الطالب أقام على المدعى عليهما الدعوى رقم ١٤٧ لسنة ١٩٧٧ مدنى بورسعيد الابتدائية بطلب الحكم بتمكينه من المحل المبين بعقد البيع المؤرخ ١٩٦٦/٩/١٦ ومنع التعرض له فيه ، وذلك تأسيساً على أنه بموجب هذا العقد فقد اشترى من الجمعية التعاونية الاستهلاكية بمحافظة بورسعيد جلد محل

تجاری « مقهى » مناصفة بينهما ثم قام شريكه هذا ببيع المحل بكامله إلى المدعى عليها الثانية التى أقامت ضدّها الدعوى رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٦٨ مدنى بورسعيد الابتدائية بطلب تثبيت ملكيتها للمحل بجميع مشتملاته فقضى لها بتثبيت الملكية لنصفه وهى الحصة المملوكة للبائع لها وصار الحكم نهائيا . غير أن المدعى عليه الأول المالك للعقار تعرض له ومنعه من استغلال حصته فى ذلك المحل فأقام تلك الدعوى ليحكم بمطلبه فيها . وإذ حكمت المحكمة برفض دعواه إستأنف حكمها لدى محكمة إستئناف الإسماعيلية - مأمورية بورسعيد - بالإستئناف رقم ١٠٦ لسنة ١٩ قضاية فقطت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وتمكينه من حصته فى محل النزاع ، فطعن المدعى عليه الأول فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٥٠ القضاية فقضى فى الطعن بنقض الحكم المطعون فيه مع الإحالة ، ثم عادت محكمة الإستئناف فحكمت مجدداً بالغاء الحكم المستأنف وبإجابة الطالب إلى طلباته فطعن المدعى عليه الأول فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٥٢ القضاية بتاريخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٤ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه ثم عادت وحكمت فى الموضوع بتاريخ ١٨ من إبريل سنة ١٩٨٥ برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف . فأقام الطالب دعواه الحالية أمام هذه المحكمة بصحيفة أودعت قلم الكتاب بتاريخ ٤ من أغسطس سنة ١٩٨٥ طلب فيها القضاء ببطالان الحكمين الصادرين من محكمة النقض فى الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٥٢ القضاية ونظره مجدداً من دائرة أخرى ، على سند من القول بأن السيد المستشار المقرر فى هذا الطعن « » والذى اشترك فى الهيئة التى أصدرت فيه الحكمين المشار إليهما قد سبق له إبان عمله قاضياً بحكمة بورسعيد الابتدائية أن أبدى رأياً فى النزاع المردد بين الخصوم أنفسهم فى الدعوى رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٦٨ مدنى بورسعيد الابتدائية - إذ كان من بين القضاة الذين نظروا هذه الدعوى

وفصلوا فيها فى مرحلتها الابتدائية أولاً بالحكم الصادر أثناء سير الخصومة بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٨ والذى قضى باستجواب الخصوم فى شأن ظروف تحرير عقد بيع محل النزاع المؤرخ ١٩٦٦/٩/١٦ بما يكشف عن اتجاه المحكمة إلى تكييف هذا العقد بأنه عقد بيع جـدك . ثم بالحكم الصادر من المحكمة بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٢ بالمدول عن حكم الاستجواب آنف البيان وتـدب خبير لبحث بملكية البائع للمدعى عليها الثانية ، وقد تعرضت المحكمة فى اسباب هذا الحكم لعقد بيع المحل موضوع النزاع بتقريرها أن العقد انصب على مجموع من الاموال فيعتبر وارداً على منقول وانه يشترط لصحته ثبوت ملكية البائع لما باعه للمدعى عليها المذكورة . وأخيراً فقد اشترك فى الهيئة التى أصدرت الحكم المنهى للخصومة بتاريخ ١٩٧٥/١/١ الذى قطع فى أسبابه بأن ملكية هذا المحل كانت للطالب وشريكه مناصفه بينهما وأن البيع الصادر من هذا الشريك إلى المدعى عليها الثانية مجاوزاً لحصته يعتبر بيعاً للملك الغير . كذلك فإن السيد المستشار المقرر فى الطعن بالنقض سالف الذكر قد أبدى رأيه فى النزاع فى الدعوى رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٠ مدنى بورسعيد الابتدائية التى رفعها المدعى عليه الأول على المدعى عليها الثانية بطلب الحكم بإخلائها من المحل موضوع النزاع لعدم وفائها بالاجرة إذ اشترك فى الهيئة التى أصدرت الحكم بالاخلاء ورفضت دفع المدعى عليها المذكورة بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفتها باعتبارها حارسة قضائية على هذا المحل وقد افصحت تلك الهيئة عن وجهة نظرها فى النزاع فى معرض رفضها لهذا الدفع إستناداً إلى انتفاء الدليل على هذه الحراسة وشمولها لعقد الإيجار ، مما يفيد أن المحكمة لم تعتد بحق الإيجار كعنصر من عناصر عقد بيع محل النزاع المؤرخ ١٩٦٦/٩/١٦ . وإذا كانت هيئة محكمة النقض التى أصدرت الحكمين فى الطعن بالنقض رقم ١٤٠٣ لسنة ٥٢ القضائية فى ١٩٨٤/١١/١٥ ، ١٩٨٥/٤/١٨ قد تناولت فى قضائها أموراً تتعلق

بتكليف عقد البيع آنف الذكر وصحته ونفاذه وانتهت فيه إلى عدم نفاذ هذا العقد في حق مالك العقار لانتفاء شروط المادة ٥٩٤ من القانون المدني . فإن سبق إيداء السيد المستشار المقرر في هذا الطعن لرأية في النزاع المردد بين الخصوم في الدعويين آنفتى الذكر على نحو ما سلف بيانه من شأنه فقدانه لصلاحيه نظر الطعن وبطلان الحكم الصادر فيه . مما يجيز له طبقاً للمادة ١٤٧ من قانون المرافعات طلب إلغاء الحكمين الصادرين من تلك الهيئة في ذلك الطعن والقضاء فيه مجدداً ، لذلك فإنه يقيم هذه الدعوى ليحكم بطلانيته ، وسائد الطالب دعواه بصور رسمية من الأحكام آنفه البيان ، وضم ملف الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٥٢ القضائية . ودفع المدعى عليه الأول بعدم قبول الطلب لتقدمه بعد الميعاد المقرر للطعن بالتقضى . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بعدم قبول الطلب ، وفى الجلسة المحذده تمسك الحاضر عن المدعى بطلبه ، والتزمت النيابة وأبها .

وحيث إنه لما كان النص فى المادة ١٤٧ من هذا القانون على أنه « يقع بإطلاع عمل القاضى أو قضا » فى الاحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم وإذا وقع هذا البطلان فى حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى . « وفى المادة ٢٧٢ من ذات القانون على أنه « لا يجوز الطعن فى أحكام محكمة النقض بأى طريق من طرق الطعن » يدل على أن أحكام النقض لا يجوز تعييبها بأى وجه من الوجوه فهى واجبة الاحترام على الدوام باعتبار مرحلة النقض هى خاتمة المطاف فى مراحل التقاضى وأحكامها بانه لا سبيل إلى الطعن فيها ، وأن المشرع إغتنى عن النص على منع الطعن فى أحكام محكمة النقض بسائر طرق الطعن عادية أو غير عادية لعدم إمكان تصورها على أحكام هذه المحكمة ، ولم

يستثنى المشرع من ذلك الأصل إلا ما أوردت في نص الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من قانون المرافعات من جواز الطعن ببطلان الحكم الصادر من محكمة النقض إذا قام بأحد القضاة الذين أصدره سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من هذا القانون ، وذلك زيادة في الإصطيان والتحوط لسمعة القضاء . وسبيل الخصم إلى الطعن ببطلان حكم النقض طبقاً لهذا النص يكون بطلب مقدمة لمحكمة النقض التي اختصها المشرع بنظره غير مقيد في تقديمه بميعاد حتمي أخذاً بعموم النص وإطلاقه . ولا يسوغ القول بخضوع هذا الطلب لميعاد الستين يوماً المقرر للطعن طبقاً لنص المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات كما ذهب إلى ذلك المدعى عليه في دفعه ، لأنه لا يعد طعناً بطريق النقض وإنما هو بمثابة دعوى بطلان أصلية ، ومن ثم فلا يجرى عليه الميعاد المقرر للطعن طبقاً لهذا النص ، فإذا ثبت لمحكمة النقض أن الطلب قد توافرت فيه موجبات قبوله ألفت الحكم الصادر منها في الطعن واعادت نظر الطعن أمام دائرة أخرى وإن تبين لها أن الطلب لم يكن كذلك حكمت بعدم قبوله . إذ كان ذلك وكان النص في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات على أنه « يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ولو لم يرده أحد الخصوم في الأحوال الآتية (٥) إذا كان قد ائتمن أو توافع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كان قد سبق له نظرها قاضياً أو خبيراً أو محكماً » وما تقتضيه الفقرة الأولى من المادة ١٤٧ من هذا القانون من بطلان عمل القاضي وقضائه فتنسب الأحوال المتقدمة ، يبدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن علة عدم صلاحية القاضي للفصل في الدعوى التي سبق له نظرها قاضياً هي الخشية من أن يلتزم برأيه الذي يشف عمله المتقدم ، إستناداً إلى أن وجوب امتناع القاضي عن نظر الدعوى هو قيامه

بمعمل يجعل له رأياً في الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض من ما يشترط في القاضي من خلو ذهن عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً ، أخذاً بأن إظهار الرأي قد يدعوا إلى التزامه ، مما يتنافى مع حرية العدول عنه ، وإن كان ظاهر سياق المادة ١٤٦ آنفه البيان يفيد بأن إبداء القاضي لرأيه يلزم أن يكون في ذات القضية المطروحة ، إلا أنه ينبغي أن يقصر ذلك بالمعنى الواسع ، فيؤخذ به متى كانت الخصومة الحالية مرددة بين ذات الخصوم ، ويستدعى الفصل فيها الإدلاء بالرأى في نفس الحجج والاسانيد التي أثبتت في الخصومة الأخرى ، بحيث تعتبر الخصومة الحالية استمراراً لها وعوداً إليها . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الخصومة في الدعوى السابقة الأولى رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٦٨ مدنى بورسعيد الابتدائية كانت قائمة بين الطالب وشريكه وبين المدعى عليه الثانية التي رفعت الدعوى بطلب تثبيت ملكيتها لكامل المحل موضوع النزاع إستناداً إلى شرائها له لمحتوياته من شريك الطالب بموجب عقد البيع المؤرخ ١٩٦٨/٢/٢٧ ولم يكن المدعى عليه الأول المالك للعقار الكائن به المحل طرفاً في هذه الخصومة وأن بحث المحكمة فيها اقتصر على النزاع الذى دار بين المدعى عليها الثانية والطالب حول ملكية المحل التى تستند فيها الأولى إلى العقد آنف الذكر والتى يدعى الأخير استنثائه بها بموجب عقد البيع المؤرخ ١٩٦٦/٩/١٦ الذى قديم صورته الفوتوغرافية إلى المحكمة فأصدرت حكماً بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٨ باستجواب الخصوم فى شأن ظروف تحرير هذا العقد ، غير أنها لم تستمر فى تنفيذ الاستجواب وعدلت عنه بحكمها التمهيدى الصادر بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٢ - ونذبت خبيراً لبحث ملكية البائع للمدعى عليها الثانية فى المال المنقول الذى تدعى استحقاقه ، ثم خلصت فى الحكم المنهى للخصومة الصادر بتاريخ ١٩٧٥/١/١ إلى القضاء لها بتثبيت ملكيتها لنصف محل النزاع

واشارت في اسباب هذا الحكم إلى أن الطالب يمتلك نصفه الآخر بموجب العقد المؤرخ ١٩٦٦/٩/١٦ . ولم تعرض المحكمة قط فيما أصدرته من أحكام في تلك الدعوى إلى تكييف هذا العقد الأخير أو مسألة نفاذ عقد الإيجار الذي اشتمل عليه البيع في حق المدعى عليه الأول المالك للعقار . أما الدعوى السابقة الثانية رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٠ مدنى بورسعيد الابتدائية فإن الخصومة فيها انحصرت بين المدعى عليها الثانية والمدعى عليه الأول الذى رفع الدعوى بطلب إخلالها من العين الكائن بها محل النزاع الموجهة لها بموجب عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٨/٣/١ لعدم وفائها بالاجرة ، وقد استجابت المحكمة إلى طلبه دون أن تعرض فيها لحق الطالب فى الإيجار الذى يستند فيه إلى عقد البيع آنف الذكر أما الخصومة المرددة فى الطعن بالنقض للمرة الثانية رقم ١٠٤٣ لسنة ٥٢ القضائية المرفوع من المدعى عليه الأول فإنها لم تتناول موضوع الدعويين السابقتين آنفتى الذكر وانما انصبت على موضوع الدعوى رقم ١٤٧ لسنة ١٩٧٧ مدنى بورسعيد الابتدائية التى رفعها الطالب على المدعى عليهما بطلب تمكينه من استغلال حصته فى محل النزاع الكائن بالعقار المملوك للمدعى عليه الأول إستناداً لشراء هذه الحصة فى متجر بموجب العقد المؤرخ ١٩٦٦/٩/١٦ . وقد نقضت محكمة النقض بحكمها الصادر بتاريخ ١٩٨٤/١١/١٥ الحكم الاستثنائى الثانى الصادر فى الاستئناف رقم ١٠٦ لسنة ١٩ قضائية - مأمورية بورسعيد - تأسيساً على أنه قضى بتمكين الطالب من استغلال حصته فى محل النزاع فى مواجهة المدعى عليه الأول دون أن يعنى يبحث ما اشترطته الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدنى بشأن بيع المتجر . وتصدت المحكمة لموضوع الطعن بحكمها الثانى الصادر بتاريخ ١٩٨٥/٤/١٨ والذى قضى برفض استئناف الطالب وتأييد الحكم المستأنف ، إستناداً إلى عدم نفاذ عقد ايجار المحل المتنازل عنه للطالب مشتري الجدد فى مواجهة المدعى عليه

الأول المالك للعقار لانتفاء ضرورة ألجأت الجمعية صاحبة المتجر إلى بيعه طبقاً
 للفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ أنفة البيان . وإذا كان يتضح جلياً مما سلف أن
 الخصومة المرددة في الطعن بالنقض رقم ١٠٤٣ لسنة ٥٢ القضائية ليست هي
 بعينها التي ترددت في الدعويين السابقتين رقمي ٢٥٨ لسنة ١٩٦٨ ، ٢٩
 لسنة ١٩٧٠ مدنى بورسعيد الابتدائية المقضى فيهما من هيئة كان السيد
 المستشار المقرر في ذلك الطعن أحد قضاتها ، كما لا تعتبر
 الخصومة في الطعن المشار إليه امتداداً للخصومة في هاتين الدعويين ،
 لاختلافهما خصوماً ومحللاً وسبباً ، فإن قضاء الأخير فيهما إبان عمله قاضياً بالمحكمة
 الابتدائية لا يحول قانوناً بينه وبين نظر الطعن بالنقض المذكور ولا يفقده ،
 صلاحية الحكم فيه . ومن ثم يكون طلب المدعى بطلان الحكمين الصادرين في
 الطعن بالنقض رقم ١٤٠٣ لسنة ٥٢ القضائية على غير أساس
 مما يتعين معه عدم قبوله .

////////////////

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / درويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد عبد المنعم حافظ ، د . رفعت عبد المجيد نائب رئيس المحكمة ،
محمد خيرى وعبد العال الصمان .

١٣٨

الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٥٦ القضائية :

(١) دعوى « دعوى الضمان » .

دعوى الضمان استقلالها عن الدعوى الأصلية . عدم اعتبارها دفعا أو دفاعاً فيها .
مؤدى ذلك . عدم التزام المحكمة بالفصل فى الدعويين بحكم واحد أو التأجيل لأدخال ضامن
فى الدعوى طالما قد تهيأت الدعوى الأصلية للفصل فيها .

(٢) استئناف . حكم « الطعن فى الحكم » .

الطعن بالاستئناف الذى لا يفتح ميغاده إلا من تاريخ إعلان الحكم المستأنف . رفعه
قبل انفتاح ميغاده . اعتباره مرفوعاً فى الميعاد القانونى انتهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة
. اشتماله على تقرير قانونى خاطئ . لا أثر له . لمحكمة النقض أن تستدرك هذا الخطأ .

(٣) تعويض « التعويض عن الضرر المادى » . مسئولية . حكم

« ما يعد قصوراً » .

التعويض عن الضرر المادى . شرطه . تحقق الضرر بالفعل أو أن يكون وقوعه فى .

المستقبل حتماً . مناهله . ثبوت أن المجنى عليه وقت وفاته كان يعول المضرر فعلا على نحو مستمر ودائم . إغفال الحكم استظهار مصدر هذه الإعالة . قصور . مجرد وقوع الضرر في المستقبل . غير كاف للقضاء بالتعويض .

=====

١ - مفاد نص المادتين ١١٩ ، ١٢٠ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن دعوى الضمان تستقل عن الدعوى الأصلية ولا تعتبر دفاعاً أو دفعاً فيها ، ولا يعتبر الحكم الصادر في الدعوى الأصلية فاصلاً في دعوى الضمان ، وبالتالي فلا تكون المحكمة ملزمة بالفصل في الدعويين بحكم واحد أو اجابة طالب الضمان إلى تأجيل الدعوى الأصلية لادخال ضامن فيها ، وإنما يكون لها أن تفصل في الدعويين بحكم واحد إذا كانت دعوى الضمان صالحة للفصل فيها مع الدعوى الأصلية ، فإذا لم تكن دعوى الضمان صالحة للفصل فيها وكانت الدعوى الأصلية قد تهيأت للفصل فيها فصلت المحكمة في الدعوى الأصلية وأبقت دعوى الضمان لتفصل فيها بعد ذلك ، فإذا كانت الخصومة في دعوى الضمان لم تنفقد لعدم تكليف طالب الضمان ضامنه بالحضور فللمحكمة أن تجيب طالب الضمان إلى التأجيل لادخال ضامنه أولاً تجيبه إلى هذا الطلب بحسب ما تراه إذ أن اجابة طلب التأجيل في هذه الحالة تكون من إطلاقات قاضي الموضوع وداخله في سلطته التقديرية .

٢ - لما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن رفع استئناف اختصم فيه المحكوم لها وهي الطعون ضدها الأولى عن نفد سها وبصفتها وكذلك باتى

المطعون ضدهم المحكوم عليهم مثله بالتضامن ، وأقام المطعون ضده الثالث استئنافاً آخر بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٥ وسدد الرسم عنها فى ذات التاريخ واختصم فيها المحكوم لها أيضاً وسائر الخصوم المحكوم عليهم معه بالتضامن بما فيهم الطاعن طالبا إلغاء حكم محكمة أول درجة لبطلاته بالنسبة له بسبب عدم انعقاد خصومة الدعوى التى صدر فيها الحكم انعقاداً صحيحاً لبطان اعلانه بصحيفة افتتاحها ، كما طلب عدم استئناف الطاعن فى خصوص دعوى الضمان الفرعية لعدم صدور حكم فيها من محكمة أول درجة ، وإذا كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده الثالث الذى رفع الاستئناف الثانى لم يحضر جلسات محكمة أول درجة ولم يقدم مذكرة بدفاعه فإن ميعاد الطعن بالاستئناف لا يبدأ سريانه بالنسبة له إلا من تاريخ اعلانه بالحكم المستأنف عملاً بالمادة ٢١٣ من قانون المرافعات وهو ما لم يثبت حصوله فى واقع الدعوى الأمر الذى يكون معه ذلك الإستئناف المرفوع منه والموجه إلى المحكوم لها وسائر المحكوم عليهم معه بالتضامن استئنافاً أصلياً رفع قبل انفتاح ميعاد الطعن بالإستئناف فيكون مرفوعاً فى ميعاده المقرر بالقانون ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه صائياً إذ انتهى فى قضائه إلى قبوله شكلاً ، ولا يعيبه أن يكون قد اشتمل على تقرير خاطئ ، فى القانون فيما أسبغ عليه من وصف لهذا الاستئناف بأنه استئناف فرعى لما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الحكم إذا انتهى إلى نتيجة صحيحة فإنه لا يفسده ، يكون قد اعتراه من خطأ فى تقرير قانونى غير مؤثر فى النتيجة إذ لمحكمة النقض فى هذه الحالة أن تستدرك هذا الخطأ القانونى بالتصحيح .

٣ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر

المادى الاخلال بمصلحة مالية للمضرر وأن يكون الضرر محققاً بأن يكون قد وقع بالفعل أو يكون وقوعه في المستقبل حتمياً والعبرة في تحقق الضرر المادى للشخص الذى يدعيه نتيجة وفاة آخر هي ثبوت أن المبنى عليه كان يعوله فعلاً وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وأن فرصة الإستمرار على ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضى ما ضاع على المضرر من فرصه بفقد عائلته ويقضى بالتعويض على هذا الأساس ، أما مجرد وقوع الضرر في المستقبل فلا يكفى للحكم بالتعويض ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اعتد فى تقدير التعويض بتحقيق الضرر المادى الذى حاق بالمطعون ضدها الأولى وأبنائها المشمولين بوصايتها على أن المتوفى كان عائلاً لهذه الأم وإخوته القصر دون أن يبين المصدر الذى استقى منه ذلك ودون أن يستظهر ما إذا كان المتوفى قبل الموت كان يعول فعلاً والدته وأخوته القصر على وجه دائم ومستمر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وعارة القصور فى التسبب بما يوجب نقضه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر

والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر أقامت الدعوى رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨١ مدني أمام محكمة الأسماعيلية الابتدائية على الطاعن بصفته والمطعون ضدهم من الثاني إلى الأخير يطلب الحكم بإلزامهم متضامنين بأن يؤدوا إليها مبلغ خمسين ألف جنيه ، وقالت بيانا للدعوى أن ولدهم المرحوم قد صدر عليه حكم بالحبس إبان تجنيده بالقوات المسلحة وأثناء تنفيذه هذه العقوبة كلف وبعض المسجونين بتطهير منطقة المشروع ٣٦ ذخيرة بأبى سلطان وأثناء عملية التطهير انفجر لغم أدى إلى وفاتهم جميعاً وكان ذلك راجعاً إلى إكراه المسجونين على القيام بهذا العمل رغم حلو الموقع من علامات التخدير - مما يتوافر معه ركن الخطأ في حق المطعون ضدهم من الثاني إلى الأخير ، وإذ هي أم للمتوفى والقصر المشمولون بوصايتها إخوة له فقد حاقت بهم أضرار مادية وأدبية من جراء موته ويعتبر الطاعن ملزماً بالتضامن مع تابعيه مرتكبي الخطأ عن تعويض هذه الأضرار ولذا أقامت دعواها ليحكم بمطلبها ، وأثناء سير الدعوى أمام محكمة أول درجة أودع الطاعن قلم كتابها صحيفة دعوى ضمان فرعية موجهة إلى المطعون ضدهم الثلاثة الآخرين ليقتضى بأن يؤدوا إليه ما عسى أن يحكم به عليه في الدعوى الأصلية ، بتاريخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٢ قضت المحكمة في الدعوى الأصلية بإلزام الطاعن بالتضامن مع المطعون ضدهم الأربعة الآخرين أن يؤدوا إلى المطعون ضدها الأولى مبلغ ستة آلاف جنيه ، إستأنف

الطاعن الحكم لدى محكمة استئناف الاسماعيلية بالاستئناف رقم ٢٣ لسنة ٨ قضائية طالبا إلغاء والحكم أصليا في الدعوى الأصلية واحتياطيا الحكم بطلان في دعوى الضمان الفرعية التي لم تفصل فيها محكمة أول درجة . وأقام المطعون ضده الثالث « العقيد » استئنافاً آخر بصحيفة طلب فيها إلغاء الحكم الصادر في الدعوى الأصلية لبطلانه بالنسبة له وعدم قبول إستئناف الطاعن في خصوص دعوى الضمان الفرعية . ويتاريخ ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٥ حكمت المحكمة (أولا) بقبول الاستئنافين الأصلي والفرعي شكلا . (ثانيا) في موضوع الاستئناف الأصلي برفضه وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به للمحكوم ضدهم عنا العقيد (ثالثا) في موضوع الإستئناف الفرعي بإلغاء الحكم فيها قضى به بالنسبة للمستأنف المطعون ضده الثالث « لبطان إعلانه بصحيفة افتتاح الدعوى . طعن الطاعن في هذه الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول أنه أقام على المطعون ضدهم الثلاثة الأخيرين دعوى الضمان الفرعية ليقضى بإلزامهم أن يزودوا إليه ما عسى أن يحكم به عليه وتعجلت محكمة أول درجة فقررت

حجز الدعوى للحكم قبل إتمام اعلانهم بهذه الدعوى الفرعية وفصلت فى الدعوى الاصلية وحدها وصرحت فى أسباب حكمها أنها تترك للطاعن عن سبيل رفع دعوى جديدة بما طلبه فى الدعوى الفرعية مع أنه كان واجبا عليها التصدى للفصل فيها ، وإذ أيد الحكم المطعون فيه قضاء محكمة أول درجة فى هذا الصدد فإنه يكون معييا مستوجبا نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك بأن مفاد نص المادتين ١١٩ ، ١٢٠ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان دعوى الضمان تستقل عن الدعوى الاصلية ولا تعتبر دفاعا أو دفعا فيها ، ولا يعتبر الحكم الصادر فى الدعوى الأصلية فاصلا فى دعوى الضمان ، وبالتالي فلا تكون المحكمة ملزمة بالفصل فى الدعويين بحكم واحد أو إجابة طالب الضمان إلى تأجيل الدعوى الأصلية لادخال ضامن فيها ، وإنما يكون لها أن تفصل فى الدعويين بحكم واحد إذا كانت دعوى الضمان صالحة للفصل فيها مع الدعوى الاصلية ، فإذا لم تكن دعوى ضمان صالحة للفصل فيها وكانت الدعوى الأصلية قد تهيأت للفصل فيها فصلت المحكمة فى الدعوى الاصلية وأبقت دعوى الضمان لتفصل فيها بعد ذلك ، فإذا كانت الخصومة فى دعوى الضمان لم تتعقد لعدم تكليف طالب الضمان ضامنه بالحضور للمحكمة أن تجيب طالب الضمان إلى التأجيل لادخال ضامنه أولا تجيبه إلى هذا الطلب بحسب ما تراه إذ أن إجابة طلب التأجيل فى هذه الحالة تكون من اطلاقات قاضى الموضوع وداخلة

فى سلطته التقديرية ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن - الطاعن لم يعلن المطعون ضدهم الثلاثة الأخيرين الضامنين « بطلباته فى دعوى الضمان الفرعية فإن الحكم المطعون فيه إذ أنتهى إلى سلامة التفات المحكمة أول درجة عن دعوى الضمان التى أقامها الطاعن لعدم انعقاد الخصومة فيها بإعلان صحيفتها للضامنين لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون الخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب إذ تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول الاستئناف الفرعى الذى أقامه المطعون ضده الثالث على أساس أن هذا الاستئناف لا يجوز توجيهه إلا من المستأنف عليه فى الاستئناف الأولى إلى المستأنف فى ذلك الاستئناف وإذ وجه المطعون ضده الثالث استئنافه الفرعى إلى المطعون ضدها الأولى وهى المستأنف عليها فى الاستئناف الأولى فإن استئنافه الاستئناف الفرعى من المطعون ضده الثالث معيباً مستوجباً نقضه .^٩

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك بأن الثابت من الأوراق أن الطاعن رفع استئنافاً اختص فيه المحكوم لها وهى المطعون ضدها الأولى عن نفسها ويصفتها وكذلك باقى المطعون ضدهم المحكوم عليهم مثله بالتضامن ، وأقام المطعون فيه الثالث استئنافاً آخر بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة

بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٥ وسدد الرسم عنها في ذات التاريخ وأختصم فيها المحكوم لها أيضا وسائر الخصوم المحكوم عليهم معه بالتضامن بما فيهم الطاعن طالبا إلغاء حكم محكمة أول درجة لبطلاته بالنسبة له بسبب عدم انعقاد خصومة الدعوى التي صدر فيها الحكم انعقاداً صحيحاً لبطلان إعلانه بصحيفة افتتاحها ، كما طلب عدم قبول استئناف الطاعن في خصوص دعوى الضمان الفرعية لعدم صدور حكم فيها من محكمة أول درجة ، وإذ كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده الثالث الذي رفع الاستئناف الثاني لم يحضر جلسات محكمة أول درجة ولم يقدم مذكرة بدفاعه فإن ميعاد الطعن بالاستئناف لا يبدأ سريانه بالنسبة له إلا من تاريخ أعلانه بالحكم المستأنف عملاً بالمادة ٢١٣ من قانون المرافعات وهو مالم يثبت حصوله في واقع الدعوى الأمر الذي يكون معه ذلك الاستئناف المرفوع منه والموجه إلى المحكوم لها وسائر المحكوم عليهم معه بالتضامن استئنافاً أصلياً رفع قبل افتتاح ميعاد الطعن بالاستئناف فيكون مرفوعاً في ميعاده المقرر بالقانون ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه صائفاً إذ أنه انتهى في قضائه إلى قبوله شكلاً ولا يعيبه أن يكون قد اشتمل على تقرير خاطئ في القانون فيما أسبق عليه في وصف الاستئناف بأنه استئناف فرعى لما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم إذا أنهى إلى نتيجة صحيحة فإنه لا يفسده ما يكون قد أعتراه من خطأ في تقرير قانوني غير مؤثر في هذه النتيجة إذ لمحكمة النقض في هذه الحالة أن تستدرك هذا الخطأ القانوني بالتصحيح .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وقصوره في التفسير ، وفي ذلك يقول أن التوفيق

هو ابن للمطعون ضدها الأولى وأخ للقصر المشمولين بوصايتها وقضى لهم الحكم الابتدائي بالتعويض عن الضرر المادي على سند من أنهم كانوا يستعدون في معيشتهم على هذا المتوفى وأنه كان عائلهم الوحيد دون أن يبين من المصدر الذي استقى منه هذا الأمر مع خلو أوراق الدعوى من هذا الدليل ، وبالرغم من أن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بخطأ الحكم الابتدائي في القضاء بالتعويض عن الضرر المادي فإن حكمها المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع ولم يعن بتمحيصه وقضى بتأييد الحكم الابتدائي معا يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك بأنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي الإخلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون الضرر محققا بأن يكون قد وقع بالفعل أو يكون وقوعه في المستقبل حتمياً والعبرة في تحقق الضرر المادي للشخص الذي يدعيه نتيجة وفاء آخر هي نبوت أن المجنى عليه كان يعوله فعلاً وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضي ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائله ويقضى بالتعويض على هذا الأساس ، أما مجرد وقوع الضرر في المستقبل فلا يكفي للحكم بالتعويض ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد أعتد في تقدير التعويض بتحقيق الضرر المادي الذي حاق بالمطعون ضدها الأولى وإبناؤها المشمولين

بوصايتها على أن المتوفى كان عائلا لهذه الأم وأخوته القصر دون أن - يبين المصدر الذى استقى منه ذلك ودون أن يستظهر ما إذا كان المتوفى قبل الموت كل يعول فعلا والدته وأخوته القصر على وجه دائم ومستمر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وعاره القصور فى التسبيب بما يوجب نقضه لهذا السبب .

////////////////////

جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / طلعت أسين صادق نائب رئيس المحكمة وعضوية اسادة
المستشارين / محمد ممتاز متولى ، د/ عبد القادر عثمان ، حسين حسن دياب ،
صير عبد الماحي

١٣٩

الطعن رقم ٤١٥ لسنة ٥٦ قضائية : -

عمل « العاملون بشركات القطاع العام » إنهاء الخدمة . تجنيد .

الحكم بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة مالم يكن
الحكم مشمولاً بوقف التنفيذ . من أسباب إنتهاء خدمة العامل م ٧/٩٦ ق ٤٨ لسنة ٧٨ .
إعتبار الهروب من خدمة القوات المسلحة . جريمة مخلة بالشرف . شرطه .
أن يكون وقت خدمة الميدان و صدور الحكم بعقوبة جنائية . المادة الأولى من قرار وزير الحربية
٥٣٧ لسنة ٦٨ .

مفاد نص المادة ٧/٩٦ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أن المشرع جعل الحكم على العامل بعقوبة . جنائية سبب
لإنتهاء الخدمة أياً كان نوع الجنائية ، ولم يجعل الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية
غير عقوبة الجنائية سبب لإنتهاء الخدمة إلا إذا صدر فى جريمة مخلة بالشرف
أو الأمانة مالم يكن الحكم مشمولاً بوقف التنفيذ . لما كان ذلك وكانت المادة ١٥٤ من
القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية تنص على أن
« » وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات
والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة قد أنط فى المادة ٩٧ منه
بوزير الحربية إصدار قرار بتحديد الجرائم المخلة بالشرف ، وكان وزير الحربية قد
أصدر القرار رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٦٨ المعمول به من تاريخ نشره فى ١٥ / ١ /
١٩٦٩ بأوامر القيادة العامة للقوات المسلحة ونص فى المادة الأولى منه
على أن « » فإن مؤدى ذلك أن الهروب من خدمة القوات
المسلحة لا يعد جريمة مخلة بالشرف إلا إذا إرتكبت وقت خدمة الميدان و صدور
الحكم بعقوبة جنائية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام على الشركة المطعون ضدها الدعوى رقم ١٤٥ سنة ١٩٨٣ عمال كلى المحلة الكبرى طالبا الحكم بإلغاء القرار الصادر فى ١٩٨٣/٤/٧ بإنهاء خدمته اعتباراً من ١٩٨١/٤/١٢ واعادته إلى عمله مع إلزام المطعون ضدها بأن تؤدى له تعويضا يوازى أجره عن هذه المدة ، وقال بياناً لدعواه أنه من العاملين لدى المطعون ضدها وجند بالقوات المسلحة فى ١٩٧٦/٧/١٥ واتسمر فيها إلى أن رقت منها إعتباراً من ١٩٨١/٤/١٢ بسبب الحكم عليه فى جريمة الهروب من الخدمة العسكرية ، وإذ أصدرت المطعون ضدها قراراً بإنهاء خدمته بحجة أن الجريمة التى وقعت منه تعد من الجرائم المخلة بالشرف والامانة ، مع أن هذا الوصف لا يتطبق عليها فقد أقام الدعوى بطلانته سالفة البيان . نذبت المحكمة خبيراً ، وبعد أن قدم تقريره حكمت فى ١٩٨٥/٣/٢٦ بإلغاء القرار الصادر بإنهاء خدمة الطاعن فى ١٩٨١/٤/١٢ وبإعادته إلى الخدمة لدى المطعون ضدها بالدرجة المالية التى كان عليها قبل صدور القرار وألزمته بأن تؤدى إليه مبلغ ٢١٣٦,٣١٣ جنيهاً

قيمة أجره عن المدة من ١٢/٤/١٩٨١ حتى ٣١/١/١٩٨٥ - استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم أمام محكمة إستئناف طنطا بالاستئناف رقم ٨٩ سنة ٣٥ بتاريخ ٩/١٢/١٩٨٥ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة المذكورة أبدت فيها الرأى بتقضى الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن المادة ٩٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وإن أوجبت إنهاء خدمة العامل إذا حكم عليه بعقوبة جنائية ، إلا أنها تطلبت فى حالة الحكم عليه بعقوبة أخرى مقيدة للحرية غير عقوبة الجنائية أن تكون الجريمة التى وقعت منه مخلة بالشرف أو الأمانة ، وإذا أقاء الحكم المطعون فيه قضاء برفض الدعوى على أن جريمة الهروب من الخدمة العسكرية التى حكم عليه فيها بعقوبة الحبس تعد من الجرائم المخلة بالشرف والأمانة ، ورتب على ذلك صحة القرار الصادر بإنهاء خدمته فى حين أن القوانين الخاصة بالخدمة العسكرية لم تسخ علىها هذا الوصف فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا التعى شديد ، ذلك أنه لما كان نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ قد نص فى المادة ٩٦ منه أن « تنتهى خدمة العامل لأحد الاسباب الآتية (٧) الحكم عليه بعقوبة جنائية فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة مالم يكن الحكم مع وقف التنفيذ »

» بما مفاده أن المشرع جعل الحكم على العامل بعقوبة جنائية سببا لانتهااء الخدمة أيا كان نوع الجنائية . ولم يجعل الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية غير عقوبة الجنائية سببا لانتهااء الخدمة إلا إذا صدر فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة مالم يكن الحكم مشمولاً بوقف التنفيذ ، لما كان ذلك وكانت المادة ۱۵۴ من القانون رقم ۲۵ لسنة ۱۹۶۶ بإصدار قانون الأحكام العسكرية تنص على أن : « كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون إرتكب إحدى الجرائم الآتية وقت خدمة الميدان :

١- هروبه أو شروعه فى الهرب من الخدمة القوات المسلحة يعاقب بالاعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه فى القانون - أما إذا ارتكبها فى غير خدمة الميدان فتكون العقوبة الحبس أو جزاء أقل منه » . وكان القانون رقم ۱۱۶ لسنة ۱۹۶۴ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة قد أناط فى المادة ۹۷ منه بوزير الحربية إصدار قرار بتحديد الجرائم المخلة بالشرف ، وكان وزير الحربية قد أصدر القرار رقم ۵۳۷ لسنة ۱۹۶۸ المعمول به من تاريخ نشره فى ۱۵/۱/۱۹۶۹ بأوامر القيادة العامة للقوات المسلحة ، ونص فى المادة الأولى منه على أن « يعتبر مرتكباً جريمة مخلة بالشرف كل من كان فاعلاً أصلياً أو شريكاً أو شارعاً فى إحدى الجرائم الآتية » رابعاً قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ۲۵ لسنة ۱۹۶۱ « المادة ۱۵۴ فى خدمة الميدان إذا صدر الحكم بعقوبة جنائية » فإن مؤدى ذلك أن الهروب من خدمة القوات المسلحة لا يعد جريمة مخلة بالشرف إلا إذا ارتكبت وقت خدمة الميدان وصدر الحكم بعقوبة جنائية ، لما كان ماتقدم وكان واقع الدعوى الذى سجله الحكم المطعون فيه أنه حكم على الطاعن بالحبس مع الشغل والنفاد فى جريمتى غياب وهروب من خدمة القوات المسلحة ، وكانت

عقوبة الحبس هي إحدى العقوبات التي رصدها الشارع للجرائم الموصوفة بوصف الجنحة وفقا لنص المادتين ٩ ، ١١ من قانون العقوبات ، فإن ما أدين فيه الطاعن لا يعد من الجرائم المخلة بالشرف ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر هاتين الجريمتين من الجرائم المخلة بالشرف ورتب على ذلك صحة القرار الذي أصدرته المطعون ضدها بإنهاء خدمة الطاعن بالتطبيق لنص الفقرة السابعة من المادة ٩٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

////////////////

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / منصور حسين عبد العزيز ، أحمد طارق البلباس نائب رئيس المحكمة ،
محمد السيد رضوان وحمام الشافعي .

١٤٠

الطعن رقم ١٧٦٤ لسنة ٥٧ قضائية : -

عمل « العاملون بالقطاع العام » أقدسية . ترقية . تسوية .

العاملون بالقطاع العام غير الحاصلين على مؤهلات دراسية الموجودين بالخدمة
في ٣١ / ١٢ / ١٩٨٤ . منحهم أقدسية إعتبارية في هذا التاريخ مقدارها سنتان في
الفئات التي كانوا يشغلونها أو أصبحوا يشغلونها بعد تسوية حالاتهم بالقانون ١١ لسنة ٧٥
- الإعتداد بها في الترقية وعند تطبيق حكم المادة ١٠٥ من القانون ٤٨ لسنة ٧٨ م
١٩٨٠ / ٣ / ٤ ق ١١٣ لسنة ٨١ بتعديل بعض أحكام القانون ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ .

مفاد النص في الفقرة الثالثة والرابعة من المادة الأولى من القانون رقم ١١٣
لسنة ٨١ بتعديل بعض أحكام القانون ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ في شأن العاملين غير
الحاصلين على مؤهلات دراسية . منح العاملين غير الحاصلين على مؤهلات
دراسية والموجودين بالخدمة في ٣١ / ١٢ / ١٩٧٤ على فئات مالية بالقطاع العام
أقدسية إعتبارية مقدارها سنتان في الفئات التي كانوا يشغلونها أصلاً
في ٣١ / ١٢ / ١٩٧٤ أو أصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ بعد إستفادتهم
وتصحيح أوضاعهم بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح
أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ويعتد بهذه الأقدسية عند
إجراء الترقية وعند تطبيق حكم المادة ١٠٥ من القانون رقم ٤٨
لسنة ٧٨ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام التي تقرر منح العاملين

بداية الأجر المقرر للوظائف المنقولين إليها أو علاوتين من علاواتها أيهما أكبر حتى ولو تجاوزا بهما نهاية ربط هذه الدرجة وألا تؤثر هذه العلاوة في موعد العلاوة الدورية . ويؤيد هذا النظر ماورد في تقرير اللجنة المشتركة من لجنة القوى العاملة ومكتب لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية عن مشروع القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨١ وماورد بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون - بيانا للحكمة من تعديل القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .
حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٨٢٧ لسنة ١٩٨٢ عمال كلى جنوب القاهرة على الطاعنة - شركة مصر حلون للغزل والنسيج - بطلب الحكم بتسوية حالته طبقا للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨١ مع مايترتب على ذلك من آثار وفروق مالية وقال بيانا للدعوى أنه يعمل بالشركة الطاعنة منذ ١٩٦٠/١٢/٥ وغير حاصل على مؤهلات دراسية وسويت حالته على الدرجة السابعة في ١٩٧٢/١/١ وطبقا للمادة الأولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٨ كان يتعين رد اقدميته في هذه الدرجة إلى ١٩٧٠/١/١ وترقيته إلى الدرجة الرابعة المهنية وازدادة مبلغ تسعة جنيهات إلى مرتبه ١٩٨١/٧/٩ إعمالا للقانون ١١٤ لسنة ١٩٨١ ومنحه علاوة دورية مقدارها خمسة جنيهات وإذا لم تطبق الشركة القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨١ عليه فقد أقام الدعوى بطلباته أنفة البيان نديت المحكمة خبيرا وبعد أن قدم تقديره أعادت إليه المأمورية وبعد أن قدم تقرير الثاني حكمت بتاريخ ١٩٨٦/٤/٣٠ بأحقية المطعون ضده في منحه علاوتين من الدرجة الثالثة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بواقع

أربعة جنيهاً شهرياً اعتباراً من ١٩٧٨/٧/١ وبأحققته لفروق مالية مقدارها ٨٧,٣٢٦ فى المدة من ١٩٧٨/٧/١ حتى ١٩٨٢/٥/٣١ استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٩٤ لسنة ١٠٣ ق - القاهرة وبتاريخ ١٩٨٧/٣/١٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياًها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول أن الحكم قضى للمطعون ضده بأحققته فى علاوتين من علاوات الدرجة المالية من ١٩٧٨/٧/١ ومتجمدها تأسيساً على أن المادة الاولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨١ تنص على منح العاملين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والموجودين بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ أقدمية إعتبارية لمدة سنتين فى الفئات التى كانوا يشغلونها أصلاً وأصبحوا يشغلونها بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وأن المطعون ضده كان بالخدمة فى هذا التاريخ وأصبح شاغلاً للفئة الخامسة إعتباراً من ١٩٧٥/١/١ ويستحق علاوتين من علاوات الدرجة الثالثة التى تقابلها عملاً بنص المادة ١٠٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٨ فى حين أنه طبقاً لنص المادة الاولى من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨١ لا تمنح الأقدمية الاعتبارية للعاملين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية الا فى الدرجات التى كانوا يشغلونها أصلاً أو أصبحوا يشغلونها فى ١٩٧٤/١٢/٣١ فإن قضاء الحكم المطعون فيه بمنحه الأقدمية الاعتبارية فى الفئة الخامسة التى رقى إليها فى ١٩٧٧/١/١ وعلاوتين من علاوات الفئة الثالثة التى تقابلها إعتباراً من ١٩٧٧/٧/١ جاء خلافاً لأحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ التى تحظر صرف فروق مالية عن المدة قبل سريانه

في ١٩٨٠ / ٧ / ١ ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه لما كانت الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ في شأن العاملين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية تنص على أن « ويمنح العاملون غير الحاصلين على المؤهلات الدراسية الموجودون بالخدمة في ٣١ / ١ / ١٩٧٤ على فئات بالقطاع العام أقدمية اعتبارية قدرها ستان في الفئات التي كانوا يشغلونها أصلاً أو أصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام » وتنص الفقرة الرابعة من ذات المادة على أن « ويعتد بهذه الأقدمية المنصوص عليها في الفقرات السابقة عند تطبيق حكمي المادة ١٠٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة والمادة ١٠٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام بحيث لا يقل ما يحصل عليه العامل بالتطبيق لحكمها عن بداية ربط الأجر المقرر للوظيفة المنقول إليها أو علاوتين من علاواتها أيهما أكبر حتى ولو تجاوز بهما نهاية مربوطها وذلك إذا كان النقل قد تم من الفئة التي منح بها الأقدمية الاعتبارية على ألا يؤثر على موعد العلاوة الدورية ومقادير ذلك منح العاملين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والموجودين بالخدمة في ٣١ / ١٢ / ١٩٧٤ على فئات مالية بالقطاع العام أقدمية اعتبارية مقدارها ستان في الفئات التي كانوا يشغلونها أصلاً في ٣١ / ١٢ / ١٩٧٤ أو أصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ بعد استفادتهم وتصحيح أوضاعهم بالتطبيق لأحكام

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ويعتد بهذه الأقدمية عند إجراء الترقية ، وعند تطبيق حكم المادة ١٠٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام التي تقرر منح العاملين بداية الأجر المقرر للموظائف المتقولين إليها أو علاوتين من علاواتهما أيهما أكبر حتى ولو تجاوزا بهما نهاية ربط هذه الدرجة وألا تؤثر هذه العلاوة في موعد العلاوة الدورية ويؤيد هذا النظر ما ورد في تقرير اللجنة المشتركة من لجنة القوى العاملة ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية عن مشروع القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨١ بياناً للمحكمة في تعديل القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ (...) ... لقد صدر القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٩ في شأن العاملين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية ونص في مادته الأولى على أن يتمتع العاملون غير الحاصلين على المؤهلات الدراسية الموجودين بالخدمة ١٩٧٤/١٢/٣١ العاملين بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة أقدمية اعتبارية قدرها ستان في الفئات المالية التي كانوا يشغلونها في التاريخ المشار إليه ويمتنع العاملون غير الحاصلين على المؤهلات الدراسية الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ على فئات بالقطاع العام الأقدمية الإعتبارية المشار إليها في التاريخ المشار إليه وعند التطبيق فسر الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة الدرجة التي يشغلها أصلاً بأنها - قبل تطبيق قواعد الإصلاح الوظيفي مما دفع بالكثير من العاملين الى تقديم شكاوى يتضررون فيها من هذا التفسير مما اقتضى الأمر أن تتقدم الحكومة بتعديل المادة الأولى من مشروع القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ في شأن العاملين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية يقضى بأن الدرجة التي يشغلها العامل هي الدرجة التي أصبح يشغلها بعد تطبيق قانون الإصلاح الوظيفي

وحتى تكون هناك مساواة بين العاملين فى الحكومة والعاملين بالقطاع العام فقد اقتضى الأمر تطبيق هذا الحكم على العاملين بالقطاع العام . واستحدث المشرع بالقانون المعروف نصاً جديداً فى الفقرة الرابعة من المادة الأولى تقضى بأن تؤخذ الأقدمية الاعتبارية فى الاعتبار عند تطبيق أحكام المادتين ١٠٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ١٠٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام فلو أكمل العامل بهذه الأقدمية المدة القانونية المقررة فى المادتين ١٠٣ ، ١٠٥ المشار إليهما فيمنح علاوة ثابتة بخلاف العلاوة التى حصل عليها فى ١٩٨٧/٧/١ « » وما ورد بالذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨١ من أنه صدر القانون رقم ٧٤٢ لسنة ١٩٨٠ فى شأن العاملين غير المحاصلين على مؤهلات دراسية وتضمن فى مادته الأولى منح العاملين أقدمية إعتبارية فى الفئات التى كانوا يشغلونها فى ١٩٧٤/١٢/٣١ ورغبة فى توسيع قاعدة المستفيدين من هذه الأقدمية فقد روى أن يكون منح تلك الأقدمية الاعتبارية فى الفئة التى كان يشغلها العامل فى التاريخ المشار إليه أو أصبح يشغلها فى التاريخ المذكور بعد تطبيق قواعد القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إلتمز هذه النظر وإعتد بالأقدمية الإعتبارية فى الفئة المالية التى أصبح يشغلها المطعون ضده بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويضحي النعى عليه بسبب الطعن على غير أساس .

ولما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / د. جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / منصور حسين عبد العزيز ، أحمد طارق البابلي نائب رئيس المحكمة ، محمد
السيد رضوان وحامد الشافعي .

١٤١

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٥٥ القضائية :

تأمينات اجتماعية . تجنيد . تسوية . معاش .

معاش العجز للمجنّد بسبب العمليات الحربية أو الخدمة العسكرية أو إحدى الحالات
المذكورة بالمادة ٣١ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٧٥ وأجره في الخدمة المدنية . جواز الجمع
بينهما . تسوية معاشه عند انتهاء هذه الخدمة بسبب العجز أو الوفاة . يكون وفقاً للمادتين
٣٧ ، ٣٨ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ٧٧ والمادة ١٠١
من القانون ٩٠ لسنة ١٩٧٥ .

يدل النص في المادتين ٣٨/٣٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ بإصدار قانون
التأمين الاجتماعي المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والمادة ١٠١ من
القانون ٩٠ لسنة ٧٥ بإصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات بالقوات
المسلحة على أن المجنّد المؤمن عليه الذي استحق معاش العجز بسبب العمليات
الحربية أو الخدمة العسكرية أو إحدى الحالات المذكورة بالمادة ٣١ من القانون

رقم ٩٠ لسنة ٧٥ بشأن التأمين والمعاشات العسكرية له أن يجمع بين هذا المعاش وبين أجره في الخدمة المدنية وعند انتهاء هذه الخدمة بسبب العجز أو الوفاة يسوى المعاش الخاص بمدة الخدمة وفقاً لقواعد حساب المعاش لانتهاء الخدمة بلوغ سن التقاعد ويضاف للمعاش الأول على أن تستبعد من مدة اشتراكه في التأمين المدة السابقة على تاريخ استحقاقه معاش العجز وبشرط عدم زيادة مجموع المعاش الحد الأقصى المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسامع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٠٧ سنة ١٩٨٣ عمال كلى الاسكندرية على المطعون ضدها - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - بطلب الحكم بأحقية في معاش العجز الجزئي بدلا من معاش الشيخوخة . وقال بيانا لها أنه كان يعمل بالشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ بالاسكندرية . وجند بالقوات المسلحة في ١/٤/١٩٦٤ وانتهت مدة تجنيده في ١/٤/١٩٧٤ بسبب إصابته بالعمليات الحربية وعاد إلى العمل بالشركة التي انتهت خدمته في ٢٢/٩/١٩٨٢ بسبب إصابته بعجز جزئي مستديم غير أن المطعون ضدها

رُبطت له معاش الشيخوخة بدلا من معاش العجز الجزئي المقرر بالمادة ٣/١٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وقد رفضت لجنة فحص المنازعات طلب تسوية النزاع وديا فقد أقام الدعوى بطلبه آنف البيان بتاريخ ١٥/١٢/١٩٨٣ حكمت المحكمة باستجواب الخصوم وبعد استجوابهم حكمت بتاريخ ١/٢/١٩٨٤ برفض الدعوى استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ١٣٢ لسنة ٤٠ ق الاسكندرية بتاريخ ١٠/١١/١٩٨٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة بأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بالسبب الأول والوجه الأول من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول أن الحكم طبق المادة ٣٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على النزاع باعتبار أن الطاعن من المخاطبين بالمادة ٣٥ من القانون المذكور في حين أن هذه المادة لا تسرى إلا على الضباط أو ضباط الصف أو الجنود المتطوعين أو مجددي الخدمة ذوي الرتب العالية المنقولين للخدمة المدنية وكانت لهم مدة اشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء طبقا للقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين والمعاشات العسكرية وإذا كان الطاعن ليست له مدة خدمة عسكرية يسد عنها احتياطي معاش وإنما كان يؤدي مدة الخدمة العسكرية التي لا يستحق عنها معاش طبقا لقانون التأمين والمعاشات العسكرية وإذا كان يعمل لدى الشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ وانتهت خدمته لديها بسبب العجز وقد أقام الدعوى بطلب

معاش العجز الجزئي طبقاً لضوابط وشروط العجز الجزئي المستديم المنصوص عليها بالمادة ٣/١٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم تسرى المادة ٧١ من هذا القانون والتي تقابل المادة ١٠١ من قانون التأمين والمعاشات العسكرية فإن الحكم المطعون فيه وقد طبق عليه النزاع المادة ٣٨ المشار إليها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وخالف الثابت بالأوراق قد أدخل بحق الدفاع .

وحيث إن هذا التعى مردود ، ذلك أن النص في المادة ٣٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٧ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على أن « إذا استحق المؤمن عليه المجند أو المستبقى أو المستدعى بالخدمة العسكرية بسبب العمليات الحربية أو الخدمة العسكرية أو إحدى الحالات المذكورة بالمادة ٣١ من قانون التأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ فتستبعد من مدة اشتراكه في التأمين المدد السابقة على تاريخ استحقاق معاش العجز وتسرى في شأنه أحكام البند « أ » من المادة ٣٦ ... » والنص في المادة ٣٨ من ذات القانون على أن « مع عدم الإخلال بحكم الفقرة الرابعة من البند « ب » من المادة ٣٦ « إذا انتهت الخدمة المدنية للمؤمن عليه صاحب معاش العجز وفقاً لأى من قوانين التأمين والمعاشات للقوات المسلحة بسبب العجز أو الوفاة فيسوى معاشه بإحدى الطريقتين الآتيتين أيتهما أصْلَح له (١) يسوى المعاش وفقاً لأحكام هذا القانون عن مدتي الخدمة باعتبارها وحدة واحدة (٢) بحسب المعاش الخاص بمدة الخدمة المدنية وفقاً لقواعد حساب المعاش لانتهاء الخدمة لبلوغه سن التقاعد ويضاف للمعاش الأول مع مراعاة عدم زيادة مجموع المعاشين على الحد الأقصى المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة » والنص في المادة ١٠١ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات بالقوات المسلحة على

أن « يحق للمصابين بسبب الخدمة أو العمليات الحربية أو إحدى الحالات المنصوص عليها بالمادة ٣١..... كما يحق لمن انتهت خدمته بالقوات المسلحة منهم لعدم اللياقة الصحية بسبب هذه الإصابة يدل النص في المادتين ٣٧ ، ٣٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والمادة ١٠١ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات بالقوات المسلحة الجمع بين معاشه وبين ما يتقاضاه من راتب أو أجر أو مكافأة عن أى عمل ويضاف المعاش العسكري إلى المعاش المدني المستحق لهم على ألا يتجاوز المجموع الحد الأقصى المنصوص عنه في قانون المعاشات المدني العاملين به » يدل على أن المجند المضمن عليه الذي استحق معاش العجز بسبب العمليات الحربية أو الخدمة العسكرية أو إحدى الحالات المذكورة بالمادة ٣١ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين والمعاشات العسكرية له أن يجمع بين هذا المعاش وبين أجره في الخدمة المدنية وعند إنتهاء هذه الخدمة بسبب العجز أو الوفاة يسوى المعاش الخاص بمدة الخدمة المدنية وفقاً لقواعد حساب المعاش لانتهاء الخدمة لبلوغ سن التقاعد ويضاف للمعاش الأول على أن تستبعد من مدة اشتراكه في التأمين المدة السابقة على تاريخ استحقاقه معاش العجز وبشرط عدم زيادة مجموع المعاشين على الحد الأقصى المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من القانون لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه على وجوب تسوية معاش الطاعن طبقاً لأحكام المادة ٢/٣٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وإن يسوى وفق معاش إنتهاء الخدمة لبلوغ سن التقاعد وليس بحسابها وفقاً لقواعد حساب العجز فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويضحي النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثانى من السبب الثانى من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقول أن المطعون ضدها قد أخطأت فى حساب معاش الشيخوخة طبقاً للمادة ٢٢ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ويكون الحكم قد أهدر دفاع الطاعن بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن الطاعن قد اقتصر فى بيانه على ما نسبته إلى الهيئة المطعون ضدها من خطأ فى تطبيق القانون ودون أن يبين وجهة الدفاع الذى اصدره الحكم المطعون وأثر ذلك فى قضائه فإن النعى يكون مجهلاً ومن ثم غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٩٠

بترئاسة السيد المستشار / د. جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية المادة
المستشارين / منصور حمين عبد العزيز ، أحمد طارق البابلي نائب رئيس المحكمة ، محمد
السعيد رضوان وعزت البنطارس

١٤٢

الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٥٦ القضائية :

(١ ، ٢) عمل « العاملون بالقطاع العام » علاقة عمل : إنهاء الخدمة
إعادة التعيين . انقطاع عن العمل .

(١) إنها - خدمة العامل طبقاً للقانون ٤٨ لسنة ٧٨ . مؤداه انتهاء الرابطة العقدية
ولو إتم الإنهاء بالتعسف . إعادة تعيينه بعد ذلك . اعتباره إمتداداً للتعيين السابق .
أثره . م ١٩ من القانون المشار إليه .

(٢) إنذار العامل المنقطع عن العمل بإنهاء خدمته وجوب أن يكون مكتوباً عدم
استلزام المشرع له شكلاً خاصة . م ١٠٠ ق ٤٨ لسنة ٧٨ .

=====

١ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن علاقة العاملين لشركات القطاع
العام هي علاقة تعاقدية وأن انتهاء خدمة العامل بالقطاع العام طبقاً للمادتين
٩٦ ، ١٠٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ مؤداه انتهاء الرابطة العقدية بين
العامل وجهة العمل ولو اتسم الإنهاء بالتعسف .

٢ - يدل النص في المادة ١٩ من القانون سالف الذكر على أن المشرع قد خرج عن الأصل العام الذي يقضى بأن التحاق العامل بالمخدمة مرة أخرى بعد إنهاؤه خدمته يعتبر تعييناً جديداً منبت الصلة بالوظيفة السابقة فاستثنى إعادة التعيين من قواعد وإجراءات التعيين في الوظائف التي خول لمجلس إدارة الشركة وضعها واعتبره امتداداً للتعيين السابق فاحتفظ للعامل بالمدة التي قضاها في وظيفته السابقة في الأقدمية وبالأجر الذي كان يتقاضاه قبل انتهاء خدمته ، وأجاز أن يتم إعادة التعيين في ذات الوظيفة السابقة أو في وظيفة أخرى مماثلة ولو كانت في شركة أخرى .

٣ - يدل النص في المادة ١٠٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن المشرع لم يستلزم شكلاً خاصاً في الإنذار الذي توجهه جهة العمل إلى العامل سوى أن يكون بالكتابة ومفاد نص المادة ٩١ من القانون المدني أن التعبير عن الإرادة لا ينتج أثره إذا أثبت من وجه إليه أنه لم يعط به وكان عدم العلم لا يرجع إلى خطأ منه .

الـمـحـكـمـة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضده - بنك التنمية

والإلتحاق الزراعي بالفيوم - الدعوى رقم ٩٩ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى الفيوم
 وطلب الحكم بإلغاء القرار الصادر من المطعون ضده فى ١/١٢/١٩٧٩ بإنهاء
 خدمته مع ضم المدة من التاريخ سالف الذكر حتى ١/٢٦/١٩٨١ - تاريخ
 إعادته للعمل - إلى خدمته . وقال بيانا لها أنه التحق بالعمل لدى المطعون
 ضده وقد حصل على إجازة بدون مرتب لمدة عام اعتباراً من ٣٠/١١/١٩٧٨
 للعمل بسلطنة عمان إلا أنه لم يوفق فى ذلك فسافر إلى العراق وتغذر عليه
 العودة بعد انتهاء الإجازة لظروف الحرب التى كانت قائمة بين العراق وإيران .
 ولما عاد فى ٣٠/١٢/١٩٨٠ علم بأن البنك أنهى خدمته اعتباراً من
 ١/١٢/١٩٧٩ دون سبق إنذاره ، وإذ كان هذا القرار باطلا فقد أقام الدعوى
 بطلباته سالفة البيان وتاريخ ١٦/١١/١٩٨١ نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى
 وبعد أن قدم تقريره قضت فى ٢٧/٦/١٩٨٣ بأحقية الطاعن فى علاوته عامى
 ١٩٨٠ ، ١٩٨١ بمبلغ أربعة جنيهاً واحتساب مدة إنقطاعه عن العمل
 ١/١٢/١٩٧٩ حتى ١/٢٦/١٩٨١ ضمن مدة خدمته . استأنف المطعون ضده
 هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف « مأمورية الفيوم » وقيد
 الإستئناف برقم ٥٢٢ لسنة ١٩ ق . وتاريخ ٨/١٢/١٩٨٥ قضت المحكمة
 بإلغاء الحكم المستأنف ويرفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق
 النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى . برفض الطعن . وعرض
 الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت
 النيابة رأياًها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينمى الطاعن بالأسباب الثلاثة
 الأولى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى
 الاستدلال وفى بيان ذلك يقول أن الحكم اعتبر انقطاع الطاعن عن العامل عدم

عودته رغم إنذاره بعد بمثابة استقالة ضمنية تنهى علاقة العمل ورتب على ذلك أن إعادته للعمل هو إعادة تعيين له تسقط بمقتضاه مدة خدمته من تاريخ إنها . خدمته إلى تاريخ عودته للعمل في حين أن صلته بالعمل لمن تنقطع لسحب المطعون ضده لقرار إنها . الخدمة وأفصح عن ذلك بمجازاته بخمسة ثلاثة أيام من مرتبه وعدم اتخاذ إجراءات إعادة التعيين أو التحقق من توافر شروطه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن علاقة العاملين بشركات القطاع العام هي علاقة تعاقدية . وأن انتهاء خدمة العامل بالقطاع العام طبقاً للمادتين ٩٦ ، ١٠٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ مؤداه انتهاء الرابطة العقدية بين العامل وجهة العمل ولو اتسم الإنهاء بالتعسف . وكان النص في المادة ١٩ من القانون سالف الذكر على أنه « استثناء من حكم المادة ١٣ يجوز إعادة تعيين العامل في وظيفته السابقة التي كان يشغلها أو في وظيفة أخرى مماثلة في ذات الشركة أو في شركة أخرى بذات أجره الأصلي الذي كان يتقاضاه مع الاحتفاظ له بالمدة التي قضاه في وظيفته السابقة في الأقدمية وذلك إذ توافرت فيه الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة التي يعاد التعيين عليها أن يكون التقرير الأخير المقدم عنه في وظيفته السابقة بمرتبه كف على الأقل » يدل على أن المشرع قد خرج عن الأصل العام الذي يقضى بأن التحاق العامل بالخدمة مرة أخرى بعد إنها . خدمته يعتبر تعييناً جديداً منبت الصلة بالوظيفة السابقة فاستثنى إعادة التعيين من قواعد وإجراءات التعيين في الوظائف التي خول لمجلس إدارة الشركة وضعها واعتبره امتداداً للتعيين السابق فاحتفظ للعامل بالمدة التي قضاه في وظيفته السابقة

فى الأقدمية وبالأجر الذى كان يتقاضاه قبل انتهاء خدمته ، وأجاز أن يتم إعادة التعيين فى ذات الوظيفة السابقة أو فى وظيفة أخرى ماثلة ولو كانت فى شركة أخرى . لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى أن المطعون ضده أصدر قراره رقم ١١ لسنة ١٩٨٠ بإنهاء خدمة الطاعن اعتباراً من ١٢/١/١٩٧٩ لعدم عودته للعمل بعد انتهاء مدة الاجازة الخاصة المصرح له بها رغم إنذاره بذلك ، ومن ثم فقد انقطعت الرابطة العقدية بين الطاعن والمطعون ضده وانتهت علاقة العمل بينهما - فإذا ما أعيد المطعون ضده الطاعن إلى العمل بناء على طلب منه واستبعدت المدة من تاريخ إنهاء خدمته حتى إعادته للعمل من مدة خدمته مع ما يترتب على ذلك من عدم احتسابها فى الترقية واستحقاق العلاوات فإن ذلك يعد قراراً بإعادة تعيينه طبقاً للمادة ١٩ سالف الإشارة إليها ولا يغير من صفة هذا مجازاة الطاعن بخضم ثلاثة من راتبه لأنه أيا كان وجه الرأى فيه لا يؤثر على قرار إنهاء خدمة العامل وانقسام العلاقة العقدية وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى عليه بالأسباب سالفة الذكر على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الرابع على الحم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه اعتد بالإنتذار الموجه له من المطعون ضده فى حين أن هذا الإنتذار لم يرسل له على آخر عنوان معروف لدى المطعون ضده فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك لأن النص فى المادة ١٠٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أنه (يعتبر العامل مقدماً استقالته فى الحالات الآتية (١) إذا إنقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوماً متتالية مالم

يقدم خلال الخمسة عشر يوماً التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بغير عذر مقبول

..... (٢) وفى الحالاتين الواردتين فى البندين ٢،١

يتعين إنذار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة سبعة أيام فى الحالة الأولى)

يدل على أن المشرع لم يستلزم شكلا خاصا فى الإنذار الذى توجهه جهة العمل

إلى العمل سوى أن يكون بالكتابة . وكان مفاد نص المادة ٩١ من القانون

المدنى أن التعبير عن الإرادة لا ينتج أثره إذ اثبت من وجه إليه أنه لم يعلم به

وكان عدم العلم لا يرجع إلى خطأ منه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد

أورد بمذوناته (أنه بحسب البنك المستأنف أن إنذاره - أى الطاعن - كتابة

على محل إقامته المبين فى ملف خدمته خاصة أنه لم يدع بدليل مقبول بعلم

البنك بمحل إقامته فى العراق) وكان ما أورده الحكم فى شأن إعمال الأثر

القانونى لهذا الإنذار سائغا وله أصله الشابت فى الأوراق ومن شأنه أن

يؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها فإن النعمى عليه فى هذا الشق يكون

على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

=====

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٩٠

بواسطة السيد المستشار / د جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية المادة
المستشارين / منصور حسين عبد العزيز ، أحمد طارق البابلي نائبين ورئيس المحكمة .

١٤٣

الطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٥٦ القضائية :

(٢ ، ١) عمل « العاملون بالقطاع العام » تصوية . حوافز الإنتاج . سلطة
صاحب العمل .

(١) نقل العامل إلى الدرجة المعادلة لل فئة الوظيفية التي كان يشغلها بصفة شخصية .
شرطة . المادتان ١/١٠٤ ، ٢ ، ١٠٧ . من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

(٢) حوافز الانتاج . اختصاص مجلس إدارة الشركة بوضع النظام الخاص لها . مؤداه
اعتباره جزءا متما لنظام الشركة م ٤٨ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

//////////

١ - يدل نص المادتين ١/١٠٤ ، ٢ ، ١٠٧ من نظام العاملين بالقطاع
العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أنه إذا كان العامل يشغل فئة
وظيفية بصفة شخصية قبل النقل فانه ينتقل إلى الدرجة المعادلة لهذه الفئة
طبقا للجدول رقم ٢ على ان يكون نقله إليها بصفة شخصية وأن نقل العاملين
إلى الدرجات المالية يتم على مرحلتين الأولى يكون النقل بها حكما فيحصل
على مرتب الدرجة وعلاواتها مع استمراره في شغل الوظيفة التي كان يشغلها
قبل ١٩٧٨/٦/٣٠ وحتى يتم توصيف وتقييم وظائف الشركة ثم تأتي
المرحلة الثانية بعد التوصيف بتنفيذ الربط بين الوظيفة والعامل بوضع العامل

ففي الوظيفة التي تتوافر فيه اشتراطات شاغلها فإذا توافرت فيه شروط الوظيفة التي يشغلها بقى فيها ، أم إذا كان يشغل فئة وظيفية بصفة شخصية ولم تتوافر فيه شروط شغل وظيفة تقابل الدرجة الشخصية المنقول إليها ولم ينقل إلى وظيفة أخرى بمجموعة نوعية أخرى أو خارج الشركة طبقاً للمادتين ٥٣ ، ٥٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فإنه يظل شاغلاً وظيفة ذات الدرجة الأدنى من تلك التي سويت حالته عليها بصفة شخصية مع حصوله على مرتب وعلاوات تلك الدرجة الشخصية .

٢ - يبدل نص المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام على أن مجلس إدارة شركة القطاع العام هو وحدة المختص بوضع النظام الخاص بحوافز الإنتاج بماله من سلطة تنظيم المنشأة بحسب ظروف العمل ويتعين إعمال أحكامه باعتباره جزءاً متكاملاً لأحكام القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدها - شركة السكر والتقطير المصرية - الدعوى رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى قنا وطلب الحكم بنقله وتسكينه على الدرجة الثالثة واستحقاقه الحوافز المقررة لها وقدرها

ثلاثة وعشرين جنيها شهريا اعتبارا من ١٩٧٨/٧/٢٠ . وقال بيانا لها أنه
 إلتحق بالعمل لدى المطعون ضدها في ١١/١/١٩٦٥ ، وإعمالاً لأحكام قانون
 الإصلاح الوظيفي رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له حصل على الفئة
 المالية الخامسة اعتبارا من ١٩٧٩/٩/١ . ولما كانت المادة ١٠٤ من القانون
 رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تقضى بنقل العاملين الخاضعين للقرار بقانون رقم ٦١ لسنة
 ١٩٧١ إلى الدرجات المالية الجديدة المعادلة لدرجاتهم طبقا للجدول رقم (٢) المرافق
 للقانون فقد طالب المطعون ضدها بنقله إلى الدرجة الثالثة وتسكينه عليها مع
 منحه الحوافز المقررة لها فأبته عليه ذلك فأقام الدعوى بطلباته سالفة البيان .
 وبتاريخ ١٩٨٢/١٠/٢٦ نذبت المحكمة خبيرا في الدعوى . وبعد أن قدم
 تقريره قضت في ١٩٨٤/٦/٢٨ بأحقية الطاعن في تسكينه على الدرجة المالية
 الثالثة وفي صرف مبلغ ١٥٦٧ و ٥٠٠ ^{مليـ} . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم لدى
 محكمة استئناف قنا وقيد الاستئناف برقم ٢٨ لسنة ٣ ق . وبتاريخ
 ١٩٨٦/١/٢٦ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ويرفض الدعوى . طعن
 الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها
 الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت
 جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن بالسبب الأول منهما علي
 الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت في الأوراق والتناقض في الأسباب وفي بيان
 ذلك يقول أن طلباته المطروحة عن المحكمة كان منها طلب نقله وتسكينه على
 الدرجة المالية الثالثة طبقا للمادة ١٠٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وقد
 خلاص الحكم المطعون فيه إلى أحقيته في هذا الطلب باعتباره أن نقله يكون نقلا

حكيمياً لأن الهيكل الوظيفي للشركة المطعون ضدها لم يتم بعد وأنه يظل محتفظاً بوظيفته التي يشغلها حتى بعد النقل الحكسي له من الفئة الخامسة إلى الدرجة الثالثة إلا أن الحكم انتهى إلى رفض الطلب رغم أن الطاعن لم يطالب بنقله إلى وظيفة جديدة وهو ما يعيبه بالتناقض في الأسباب ومخالفة الثابت في الأوراق .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك إن النص في المادة ١٠٤ / ١ ، ٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن « ينقل العاملين الخاضعين لقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام والقوانين المعدلة له إلى الدرجات المالية الجديدة المعادلة لدرجاتهم المالية على النحو الموضح بالجدول رقم (٢) المرافق مع احتفاظهم بصفة شخصية بالأجور التي كانوا يتقاضونها ولو تجاوزت نهاية الأجر المقرر لدرجات الوظائف المتقولين إليها . وبالنسبة لمن كانوا يشغلون فئاتهم الوظيفية بصفة شخصية يستحقون علاواتهم الدورية بالفئات المقررة للدرجة الشخصية التي أصبحوا يشغلونها .. » وفي المادة ١٠٧ من ذات القانون على أن « يحتفظ العاملون بالشركة بوظائفهم الحالية عند تنفيذ أحكام هذا القانون وذلك إلى أن يعاد توصيف وتقييم الوظائف طبقاً للأوضاع المنصوص عليها فيه ولا يجوز أن يترتب على إعادة التوصيف وتقييم الوظائف المساس بالأوضاع الوظيفية لشاغليها إذا ما توافرت فيهم الاشتراطات اللازمة لشغلها وإلا نقلوا إلى وظائف تتوافر شروط شغلها يدل على أنه إذا كان العامل يشغل فئة وظيفية بصفة شخصية قبل النقل فإنه ينقل إلى الدرجة المعادلة لهذه الفئة طبقاً للجدول رقم (٢) على أن يكون نقله إليها بصفة شخصية . وأن نقل العاملين إلى الدرجات المالية يتم على مرحلتين الأولى يكون النقل فيها

حكيمياً فيحصل على مرتب الدرجة وعلاواتها مع استمراره في شغل الوظيفة التي كان يشغلها قبل ١٩٧٨/٦/٣٠ وحتى يتم توصيف وتقييم وظائف الشركة ثم تأتي المرحلة الثانية بعد التوصيف بتنفيذ الربط بين الوظيفة والعامل بوضع العامل في الوظيفة التي تتوافر فيه اشتراطات شغلها فإذا توافرت فيه شروط الوظيفة التي شغلها بقي فيها ، إما إذا كان يشغل وظيفية بصفة شخصية ولم تتوافر فيه شروط شغل وظيفة تقابل الدرجة الشخصية المنقول إليها ولم ينتقل إلى وظيفة أخرى بمجموعة نوعية أخرى أو خارج الشركة طبقاً للمادتين ٥٣ ، ٥٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فإنه يظل شاغلاً وظيفته ذات الدرجة الأولى من تلك التي سويت حالته عليها بصفة شخصية مع حصوله على مرتب وعلاوات تلك الدرجة الشخصية . لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى وتقرير الحبيب أن الطاعن يعمل بوظيفة سائق جرار من الدرجة الخامسة ، ولكنه يعامل مالياً على الدرجة الثالثة المقيد عليها بصفة شخصية لعدم وجود وظيفة شاغرة تتوافر فيه شروط شغلها ولا يماري الطاعن في أنه نقل حكيمياً لهذه الدرجة طبقاً لحكم المادة ١٠٤ من القانون سالف الذكر ، وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه طلب الطاعن نقله وتسكينه على الدرجة الثالثة رغم شغله وظيفته من الدرجة الخامسة يتضمن طلباً بمغايرة في الوظيفة وانتهائه إلى رفض ذلك الطلب فإنه يكون قد أنزل التكييف القانوني الصحيح على هذا الطلب طبقاً للواقع في الدعوى ويكون التعنى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يتعنى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب وفي بيان ذلك يقول إن الحكم رفض طلب أحقيته في الحوافز المقررة لوظيفة من الدرجة المالية الثالثة تأسيساً

على أن استحقاق الحوافز مرتبط بالوظيفة التي يشغلها العامل وليس بالدرجة المالية المقيد عليها دون أن يفصح عن السبب القانوني الذي استند إليه ودون الرجوع إلى النظام الذي وضعه مجلس إدارة الشركة المطعون ضدها في هذا الشأن بما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب .

وحيث إن هذه النعي مردود ذلك أن النص في المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام على أن « يضع مجلس الإدارة نظاما للحوافز المادية والأدبية على اختلاف أنواعها بما يكفل تحقيق أهداف الشركة وتحقيق زيادة الانتاج وجودته وذلك على أساس معدلات قياسية للاداء والانتاج » يدل على أن مجلس إدارة شركة القطاع العام هو وحده المختص بوضع النظام الخاص بحوافز الانتاج بما له من سلطة تنظيم المنشأة بحسب ظروف العمل فيها ويتعين إعمال احكامه باعتباره جزءا متماثا لاحكام القانون . وإذا كان الثابت من الصورة الخطية لنظام معدلات الانتاج والحوافز المقابلة لها والمرفق بتقرير الحبير ان الحافز المستحق وفقا لهذا النظام يصرف على أساس الدرجة الوظيفية التي عليها العامل ، وفي حالة التذب أو التكليف إلى درجة أعلى يصرف الحافز على الدرجة المنتدب أو المكلف عليها ، بما مفاده أن الحافز لايرتبط بالدرجة المالية التي يتقاضى العامل راتبها بل بالوظيفة التي يشغلها ويقوم بأعبائها لماكان ذلك وكان الواقع في الدعوى والذي لايمارى الطاعن فيه أنه يشغل وظيفة من وظائف الدرجة الخامسة ، وأن نقله إلى الدرجة المالية الثالثة طبقا للمادة ١٠٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لم يترتب عليه تغيير في وظيفته التي يشغلها بل كان النقل حكما وبصفة شخصية وبالتالي وطبقاً لقرار مجلس الإدارة سالف الإشارة إليه فإنه لا يستحق حوافز وظيفة

من الدرجة الثالثة لعدم شغله لها والقيام بأعبائها . وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة فلا يعيبه قصوره في الإفصاح عن سنده من القانون ، وعدم الإشارة إلى قرار مجلس الإدارة في شأن استحقاق الحوافز إذ لمحكمة النقض ان تستكمل أسبابه القانونية . ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

=====

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٩٠

برنامج السيد المستشار / محمد عبد الحميد مند نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة

المستشارين / كمال نافع نائب رئيس المحكمة ، يحيى مازف ، سامي فرج وأحمد الحميدي .

١٤٤

(١ ، ٣) إيجار • إيجار الأماكن • حظر احتجاز أكثر من مسكن
• إقامة مبنى من أكثر من ثلاث وحدات .

حظر احتجاز الشخص أكثر من مسكن في البلد الواحد . انصرافه إلى
الوحدات السكنية دون المستعملة في غير أغراض السكن - العبرة بحقيقة الواقع حسب
طريقة الانتفاع بالعين المؤجرة .

(٢) م ٢٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ اقتصر نطاق سريانها على ماورد بالقانون المذكور
لا محل لأعمالها بصدد تطبيق نص المادة ٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

(٣) الأماكن المنصوص عليها في المادة ٢٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - معاملتها معاملة
المباني المؤجرة لأغراض السكن - الغاية منه - عدم اعتبارها كذلك في مجال تطبيق نص
المادة ٢/٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - على ذلك .

١ - النص في المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - بشأن
تأجير الأماكن على أنه « لايجوز للشخص أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من
مسكن دون مقتضى يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الحظر
الذي فرضه القانون يتعلق باحتجاز الوحدات السكنية وحدها حسبما ينبئ عنه
صريح النص ينصرف هذا الحظر إلى احتجاز الوحدات المستعملة في غير اغراض

السكنى كما لمكاتب والعبادات وغيرها - والعبرة فى ذلك هى بحقيقة الواقع بحسب طريقه انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة .

٢ - إذ كان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده استأجر عن النزاع لاستعمالها مقرا لنقابة المهندسين بالزقازيق ولم تستخدم فى أغراض السكن وكان لا محل لإعمال نص المادة ٢٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على الحكم الوارد بالمادة الثامنة من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إذ ورد نص المادة ٢٧ صريحا فى تحديد نطاق سريانه على ما ورد بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ من أحكام ومن ثم يكون الحكم إذ انتهى إلى عدم سريان المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على واقعة الدعوى قد أصاب صحيح للقانون .

٣ - النص فى المادة ٢٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - على أن تعامل فى تطبيق أحكام هذا القانون معاملة المبانى المؤجرة لأغراض السكن الأماكن المستعملة فى أغراض لا تدخل فى نطاق النشاط التجارى أو الصناعى أو المهنى الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح المهن غير التجارية - وماورد بتقرير اللجنة المشتركة من لجنة الإسكان والمرافق العامة والتعمير ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب مشروع هذا القانون من أنه « رعاية للأنشطة المستعملة فى أغراض لا تدخل فى نطاق النشاط التجارى أو الصناعى أو المهنى الخاضع للضريبة نصت المادة من المشروع على معاملة الأماكن المؤجرة للأنشطة المذكورة معاملة المبانى المؤجرة لأغراض السكن - وما أفضحت عنه مذكرة وزير التعمير والدولة للإسكان فى شأن مشروع القانون عن سبب إيلاد هذه الأماكن تلك المعاملة من أنها تمارس فيها أنشطة اجتماعية أو دينية أو ثقافية - وتلك أنشطة لايتوخى

المستأجر من ورائها ريعا ماديا ولكنها تسهم فى النشاطات الاجتماعية أو الدينية أو الثقافية وكل ذلك يدل على أن يولى هذه الأماكن رعاية خاصة لا أن يضيف على مستأجرها قيود أو التزامات جديدة فساوى فى المعاملة بينها وبين الأماكن المؤجرة لأغراض السكن كى تتمتع بما تتمتع به من مميزات لا تتوافر للأماكن الأخرى كما لإعفاء من الضرائب العقارية وعدم دخول إيراداتها فى وعاء الضريبة العامة الإيراد المنصوص عليها بالمادة ١١ من هذا القانون - يؤكد ذلك ما أورده الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧ من إنه ولا يفيد من أحكام هذه المادة سوى المستأجرين المصرين دون غيرهم مما يدل على أن المشرع تقيا - رعايه تعمد بالقائدة فخص بها المستأجرين المصرين دون غيرهم بحسبانهم أولى بالرعاية فى هذا المجال ، ومن ثم فلا يتصور منطقته أن يطبق فى شأن الحكم الذى أورده المادة ٢/٢٢ من ذات القانون والتي تقضى بأنه وإذا أقام المستأجر من مبنى مملوكا له يتكون من أكثر من ثلاث وحدات فى تاريخ لاحق لاستئجاره يكون بالخيار بين الاحتفاظ بسكنه الذى يستأجره أو توفير مكان ملائم لما لكة أو أحد أقاربه حتى الدرجة الثامنة بالمبنى الذى إقامة بما لا يتجاوز مثلى الأجرة المستحقة له عن الوحدة التى يستأجرها منه « ذلك أن مؤدى تطبيق هذا النص على مستأجرى هذه الأماكن هو اضافة قيود وأكثر أمان جديدة لم تكن تنقل كاهلهم قبل تطبيق نص المادة ٢٧ سالفه البيان ويجعل مستأجرى الأماكن المستعملة فى غير أغراض السكن وتخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح المهن غير التجارية فى مركز أكثر رعاية من مستأجرى الأماكن المؤجرة لغير السكن ولا تخضع لهذه الضريبة أو تلك وهو ما يتنافى وقصد المشرع ومتى كانت تلك حكمة المشرع من إيراد نص المادة ٢٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فان حكمها ينحصر عن نص المادة ٢/٢٢٥ منه ومن ثم فان الحكم المطعون فيه إذ خلس إلى عدم سريان حكم المادتين ٢٢ ، ٢٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على واقعة الدعوى يكون قد أصاب صحيح انسانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الرقائن - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في ان الطاعن أقام الدعوى رقم ٣١١٧ سنة ١٩٨٢ مدنى الزقازيق الابتدائية بطلب الحكم بإخلاء الطابق الأول من عقار النزاع المزجر للمطعون ضده - بصفته بموجب العقد المؤرخ ١٩٧٨/١/١ تأسيسا على أن نقابة المهندسين المستأجرة لعين النزاع أقامت مبنى جديدا مكونا من أربعة طوابق استعملت الطابقين الأول والثانى منه مقرا لها وأجرت الطابقين الثالث والرابع للغير ، وأنها امتنعت عن اخلاء العين المزجرة وتسليمها إليه بالمخالفة لنصوص المواد أرقام ٨ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ ، ٢/٢٢ ، ٢٥ ، ٢٧ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ ، وبتاريخ ١٩٨٣/٣/١٥ حكمت المحكمة برفض الدعوى استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٦٢ سنة ٢٦ ق المنصورة « مأمورية الزقازيق » وبتاريخ ١٩٨٤/٢/٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لتظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة اسباب ينعى الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسييب وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاء على سند من أنه ليس هناك ما يمنع قانونا من أن يكون لنقابة المهندسين أكثر من مقر لمزاولة مختلف أوجه نشاطها حالة أن المادة ٢٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ تعامل هذا المقرر معاملة السكن فالتفت بذلك عن اشتراط توافر المقتضى لاحتجاز أكثر من مسكن فى البلد الواحد ولم يبين ما إذا كان يلزم لها أن تحتفظ بمقرها القديم خاليا ومغلقا رغم استعمالها طابقين فى مبناها الجديد كمقر لها يتسع لكل أوجه نشاطها وتأجيرها الطابقين العلويين للغير فحجب نفسه بذلك عن مناقشة طلب الطاعن ندب خبير للتحثيت من عدم توافر المقتضى لدى النقابة المطعون ضدها لا حفاظها بعين النزاع على ذمة نشاط لا وجود له مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن النص فى المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير الأماكن على أنه « لا يجوز للشخص أن يحتجز فى البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى » يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الحظر الذى فرضه القانون يتعلق باحتجاز الوحدات السكنية وحدها حسبما ينبى عنه صريح النص فلا ينصرف هذا الحظر إلى احتجاز الوحدات المستعملة فى غير أغراض السكنى كما لمكاتب والعيادات وغيرها والعبرة فى ذلك هى بحقيقة الواقع بحسب طريقة انتفاع المستأجر بالعين المزجرة ، لما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده استأجر عين النزاع لا استعمالها مقرا لنقابة المهندسين بالزقازيق ولم تستخدم فى أغراض السكنى وكان لا محل لإعمال نص المادة ٢٧ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١

على الحكم الوارد بالمادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ إذ ورد نص المادة صريحاً في تحديد نطاق سريانه على ما ورد بالقانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ من أحكام ، ومن ثم يكون الحكم إذ انتهى إلى عدم سريان المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على واقعة الدعوى قد أصاب صحيح القانون ويكون النعي على غير أساس .

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن بالسببين الثاني والثالث للطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، ذلك أن الحكم أقام قضاءً على سند من أن نص المادة ٢٧ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ التي تقضى بأن « تعامل في تطبيق أحكام هذا القانون معاملة المبانى المؤجرة لأغراض السكنى الأماكن المستعملة في أغراض لا تدخل في نطاق النشاط التجاري أو الصناعي أو المهني الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح المهن غير التجارية » إنما قصد به استثناء الأماكن الوارد ذكرها بالنص من أحكام زيادة الأجرة الواردة بالمادتين ٧ ، ١٩ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ في حين أن نص المادة ٢٧ ورد في صيغة عامة مطلقة من أي تخصيص فلا يجوز تخصيصه بقصره على بعض أحكام هذا القانون دون البعض ، ذلك أن عدم توخي الربح لدى القائمين على هذا النشاط لا يؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها بما يسمح بالاستغلال فضلاً عن أن المشرع عبر في عجز المادة ٢/٢٢ عن العين المؤجرة بعبارة « الوحدة التي يستأجرها منه » وليس بكلمة مسكن مما مفاده أن المشرع لم يقصد إعمال حكم تلك المادة على الأماكن المؤجرة بفرض السكنى دون سواها مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود . ذلك أن لما كان النص في المادة ٢٧ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ على أن « تعامل في تطبيق أحكام هذا القانون معاملة المباني المؤجرة لأغراض السكنى الأماكن المستعملة في أغراض لا تدخل في نطاق النشاط التجارى أو الصناعى أو المهنى الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح المهن غير التجارية » وما ورد بتقرير اللجنة المشتركة من لجنة الاسكان والمرافق العامة والتعمير ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب عن مشروع هذا القانون من أنه « رعاية للأنشطة المستعملة في أغراض لا تدخل في نطاق النشاط التجارى أو الصناعى أو المهنى الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح المهن غير التجارية نصت المادة ... من المشرع على معاملة الأماكن المؤجرة للأنشطة المذكورة معاملة المباني المؤجرة لأغراض السكنى » ، وما أفصحت عنه مذكرة وزير التعمير والدولة للإسكان في شأن مشروع القانون عن سبب إيلاء هذه الأماكن تلك المعاملة من أنها « تمارس فيها أنشطة اجتماعية أو دينية أو ثقافية » . وتلك أنشطة لا يتوخى المستأجر من ورائها ربحا ماديا ولكنها تسهم في النشاطات الاجتماعية أو الدينية أو الثقافية ، كل ذلك يدل على أن يولى هذه الأماكن رعاية خاصة لا أن يضيف على مستأجرها قيودا أو التزامات جديدة فساوى في المعاملة بينها وبين الأماكن المؤجرة لأغراض السكن كى تتمتع بما تتمتع به من ميزات لا تتوافر للأماكن الأخرى كالإعفاء من الضرائب العقارية وعدم دخول إيراداتها فى وعاء الضريبة العامة على الإيراد المنصوص عليها بالمادة ١١ من هذا القانون ، يؤكد ما أوردته الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧ من أنه « ولا يفيد من أحكام هذه المادة سوى المستأجرين المصريين » دون غيرهم مما يدل على أن المشرع تغيا رعاية تعود بالفائدة فخص بها المستأجرين المصريين دون غيرهم بحسبانهم أولى

بالرعاية فى هذا المجال ، ومن ثم فلا يتصور منطقاً أن يطبق فى شأن الحكم الذى أوردته المادة ٢/٢٢ من ذات القانون والتى تقضى بأنه « وإذا أقام المستأجر مبنى مملوكاً له يتكون من أكثر من ثلاث وحدات فى تاريخ لاحق لا استجاره يكون بالخيار بين الاحتفاظ بسكنه الذى يستأجره أو توفير مكان ملائم لما لكه أو أحد أقاربه حتى الدرجة الثانية بالمبنى الذى أقامه بما لا يجاوز مثلى الأجر المستحق له عن الوحدة التى يستأجرها منه » ذلك أن مؤدى تطبيق هذا النص على مستأجرى هذه الأماكن هو إضافة قيود والتزامات جديدة لم تكن تثقل كاهلهم قبل تطبيق نص المادة ٢٧ سالفه البيان ويجعل مستأجرى الأماكن المستعملة فى غير أغراض السكنى وتخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح المهن غير التجارية فى مركز أكثر رعاية من مستأجرى الأماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى ولا تخضع لهذه الضريبة أو تلك وهو ما يتنافى وقصد المشرع ، ومتى كانت تلك حكمة المشرع من إيراد نص المادة ٢٧ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ فان حكمها ينحصر عن نص المادة ٢/٢٢ منه ومن ثم فان الحكم المطعون فيه إذا خلص إلى عدم سريان حكم المادتين ٢٢ ، ٢٧ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ على واقعة الدعوى يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الحميد سعد نائب رئيس المحكمة ومضوية المادة
المستشارين / كمال نافع نائب رئيس المحكمة ، يحيى عارف ، سامي فرج و كمال مراد

١٤٥

الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٥٨ قضائية :

(١) إيجار « إيجار الأماكن » اثبات « شهادة الشهود » .

شهادة الشاهد الشريك في الملكية - ضد مستأجر العين . عدم قبولها - اقتضاء المفاهيم
بين شخص الخصم وشخص الشاهد - على ذلك اختلاف الشهادة عن الاقرار - واليمين
الحاسمة والمتمة .

(٢) إيجار « إيجار الأماكن » . إدارة المال الشائع ، وكالة .

اعتبار الإيجار من أعمال الإدارة - تولى أحد الشركاء - إدارته دون اعتراض
من الباقيين - أثره - اعتباره وكلا عنهم تنفذ في حقهم أعمال الإدارة المعتادة التي
تصلو منه .

١- مفاد نص المادة ٨٢ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن القانون
لم يجعل القرابة أو المصاهرة بين الخصم وشاهده سببا لرد الشاهد أو عدم سماع
شهادته - ومن باب أولى - سائر صلات المودة ، وما شابهها إلا أن الشهادة -
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تختلف عن الاقرار واليمين الحاسمة
وكذلك اليمين المتمة في أنها تقتضى المفارقة بين شخص الخصم وشخص من
يشهد به - وذلك التزاما بالقاعدة السائدة من أن الخصم لا يجوز له أن يصطنع
لنفسه دليلا على خصمه لما يداخله من شبهة مصلحته الخاصة فيما يدلى

به من معلومات بشأن الواقعة المشهود عليها وإذا كانت تلك الحشية هي المدار في رد الشهادة - أو قبولها وهي متحققة بتيقين في شهادة الشريك في ملكية العقار إذا ما تناولت الشهادة وقائع تنتهي إلى الحكم بإخلاء العين المزجرة وتسليمها إلى المؤجر إذ من شأن هذا القضاء أن تحقيق مصلحة الشريكين معا وهي تطهير العين المملوكة لهما من حق الإيجار المحملة به وخلوصها من شاغلها ومن ثم يكون الشريك الشاهد قد شهد لنفسه وبطريق الزوم - إفلاذ شريكه الآخر بتلك الشهادة لأن الحكم بإنهاء عقد الإيجار يصدر لصالح جميع الشركات في ملكية العقار سواء من اختصم منهم في الدعوى أو من لم يختصم فيها .

٢- الإيجار عمل من أعمال الإدارة تنسج له حق تأجيله وحق التقاضي فيما قد ينشأ عنه وأن الشريك الذي يتولى عملا من تلك الأعمال - دون اعتراض من الباقيين - يعتبر وكيلًا عنهم وتنفذ في حقهم أعمال الإدارة المعتادة التي تصدر منه - ومن ثم تكون شهادة الشاهد الشريك في الملكية قد نزلت منزلة شهادة الخصم الذي باشر الدعوى من حيث جواز قبولها وأوردها في صدد دعوى الإخلاء التي يرفعها الشريك الآخر - فلا يجوز قبولها كدليل على خصمها وهو ما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية التي لا تقبل شهادة الشريك لشريكه فيما هو من شركتهما لأنه يكون - شاهدا لنفسه في النقص .

المحكمة

بعد الاطلاع علي الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر

..... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن

تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٩٧٧٤ لسنة ١٩٨١ مدنى شمال القاهرة الابتدائية على الطاعن وأخرى يطلب الحكم بانتهاء عقد الإيجار المؤرخ ١ / ١١ / ١٩٤٧ الصادر من مورثته إلى عن شقة النزاع والذي امتد بعد وفاته إلى زوجته وابنته التى تزوجت وأقامت مع زوجها فى مسكن آخر ثم توفيت الزوجة ولم يكن يقيم معها أحد وقت الوفاة فانتهى بذلك عقد الإيجار ، كما أقام الطاعن دعوى فرعية يطلب الحكم بإلزام المطعون ضده بأن يحرم له عقد إيجار عن شقة النزاع تأسيساً على أنه كان يقيم مع خاله المستأجر الأصلي مدة تزيد على خمس سنوات واستمرت إقامته بعد وفاته مع زوجه خاله إلى أن توفيت ، أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع أقوال الشهود حكمت فى ٢٧/٢/١٩٨٤ فى الدعوى الأصلية برفضها وفى الدعوى الفرعية بإلزام المطعون ضده بتحرير عقد إيجار للطاعن عن شقة النزاع ، استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٢٧١ لسنة ١٠١ق القاهرة ، وبتاريخ ٢٣/١/١٩٨٥ حكمت بالقاء الحكم المستأنف وفى الدعوى الأصلية بانها عقد الإيجار المؤرخ ١/١١/١٩٤٧ والتسليم وفى الدعوى الفرعية برفضها طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشور حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور فى التسييب والفساد فى الاستدلال ذلك أن الحكم أقام قضاء على سند من أقوال شاهد المطعون ضده المدعو وترجيحها على أقوال شهوده رغم أن شريك للمطعون ضده فى ملكية العقار الكاتبة به شقة النزاع فيكون ذا مصلحة

فى الدعوى تفتح من قبول شهادته فى الدعوى الراهنة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه ولئن كان نص المادة ٨٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ سنة ١٩٦٨ أن القانون لم يجعل القرابة أو المصاهرة بين الخصم وشاهده سببا لرد الشاهد أو عدم سماع شهادته - ومن باب أولى سائر صلات المودة وما شابهها إلى أن الشهادة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تختلف عن الاقرار واليمين الحاسمة وكذلك اليمين المتمة - فى أنها تقتضى المقارنة بين شخص الخصم وشخص من يستشهد به ، وذلك التزاماً بالقاعدة السائدة من أن الخصم لا يجوز له أن يصطنع لنفسه دليلاً على خصمه لما يداخله من شبهة مصلحة الخاصة فيما يدلى به من معلومات بشأن الواقعة المشهود عليها ، وإذا كانت تلك الحشية هى المدار فى رد الشهادة أو قبولها هى متحققة يقيين فى شهادة الشريك فى ملكية العقار إذا ما تناولت الشهادة وقائع تنتهى إلى الحكم بإخلاء العين المؤجرة وتسليمها إلى المؤجر إذ من شأن هذا القضاء أن يحقق مصلحة الشريكين معا وهى تطهير العين المملوكة لهما من حق الإيجار المحملة به وخلوصها من شاعليها ومن ثم يكون الشريك الشاهدة قد شهد لنفسه - وبطريق اللزوم - أفاد شريكه الآخر بتلك الشهادة لأن الحكم بإنهاء عقد الإيجار يصدر لصالح جميع الشركاء فى ملكية العقار سواء من إختصم منهم فى الدعوى أو من لم يختصم فيها بإعتبار أن الإيجار عمل من أعمال الإدارة يتسع له حق تأجيله وحق التقاضى فيما قد ينشأ عنه أن الشريك الذى يتولى عملاً من تلك الأعمال - دون اعتراض من الباقيين عنهم وتنفيذ فى حقهم أعمال الإدارة المعتادة التى تصدر منه ، ومن ثم تكون شهادة الشاهد الشريك فى الملكية قد نزلت منزلة شهادة الخصم الذى باشر الدعوى من حيث جواز قبولها أو ردها فى صدد دعوى الإخلاء التى يرفعها الشريك الآخر ،

فلا يجوز قبولها كدليل على خصمها وهو ما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية التي لا تقبل شهادة الشريك لشريكه فيما هو من شركتهما لأنه يكون شاهدا لنفسه في البعض ، ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اتخذ من شهادة الشاهد شريك المطعون ضده في ملكية العقار الذي تقع به شقة النزاع دليلاً وحيداً لقضائه برفض دعوى الطاعن وإجابة المطعون ضده إلى طلب إنهاؤه عقد الإيجار المؤرخ ١٩٤٧/١١/١ - ورغم فساد هذا الدليل - فإن الحكم يكون معيباً بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

////////////////////

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / حسين علي حسين ، ويومون فيهم (ثنائيس وتبىس المحكمة) ، عزت عمران
ومحمد إسماعيل غزالى .



الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٥٥ القضائية :

(١ . ٣) إعلان « الإعلان لجهة الإدارة ، الإعلان فى الموطن » . تنوير .

(١) الإعلان لجهة الإدارة لغلق المسكن . اعتباره صحيحاً من تاريخ تسليم صورته إلى
مندوب الإدارة . لا عبرة بتاريخ القيد بدفاتر القسم أو بتسليمها للمعلن إليه أو استلامه
للخطاب المسجل .

(٢) إثبات المحضر فى ورقة الإعلان أنه وجد مسكن المعلن إليه مقلناً وإعلانه فى جهة
الإدارة وإخطاره بذلك . عدم جواز المجادلة فيه إلا بسلوك طريق الطعن بالتزوير .

(٣) المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة مستلم الإعلان بموطن المعلن إليه .

(٤) إيجار « إيجار المساكن » « التكليف بالوفاء » . نقض « السبب

الجديد » نظام عام .

قبول السبب المتعلق بالنظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . عدم تمسك
الطاعن أمام محكمة الموضوع ببطلان التكليف بالوفاء . لاشتماله على المطالبة بقيمة
استهلاك المياه بما يجاوز القيمة التى يلتزم بها قانونا . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام
محكمة النقض .

(٥) إيجار « إيجار المساكن » « اسباب الإخلاء : تكرار الاستئجار عن سداد

الأجرة » استئناف « الطبات الجديدة » .

تكرار امتناع المستأجر عن سداد الأجرة الموجب للحكم بالإخلاء . شرطه . لمحكمة الموضوع عند نظر دعوى المأجر بإخلاء العين لهذا السبب بحث أمر تأخير المستأجر أو امتناعه عن الوفاء بالأجرة . استئناف الحكم الصادر برفض دعوى الإخلاء لانقضاء واقعة التكرار . التمسك لأول مرة أمام محكمة الاستئناف بواقعة امتناع المستأجر عن الوفاء بالأجرة كسبب للإخلاء . جائز . علة ذلك .

////////////////

١ - من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الاعلان الذى يتم تسليمه لجهة الإدارة لعلق مسكن المعلن إليه يعتبر صحيحا من تاريخ تسليم صورته إلى مندوب الإدارة دون عبء بتاريخ قيده بدفاتر قسم الشرطة أو بتسليمها إلى المعلن إليه أو بتاريخ استلامه للخطاب المسجل الذى يخطر فيه المحضر بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة .

٢ - اثبات المحضر فى ورقة الاعلان أنه وجد مسكن المعلن إليه مغلقا ثم اعلاته فى جهة الإدارة وخطاره بذلك لا يجوز المجادلة فيه إلا بهلاك طريق الطعن بالتزوير .

٣ - المحضر غير مكلف بالتحقق من شخصية المخاطب معه بحل إقامة المعلن إليه متى انتقل إلى موطن الشخص المراد اعلاته وذكر أنه سلم الاعلان إلى من قرر أنه من أقاربه أو أصدقائه المقيمين معه أو أنه يعمل فى خدمته .

٤ - لئن كان التكليف بالوفاء أمر متعلق بالنظام العام ، إلا أنه يشترط لقبول الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض ألا يخالطها واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع وإذا خلت الأوراق مما يفيد سبق تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع ببطلان التكليف بالوفاء لا شتماله على المطالبة بقيمة استهلاك المياه بما يجاوز القيمة التى يلزم بها المستأجر قانونا وهو واقع لم يسبق عرضه عليها ومن ثم فإن النعى ببطلان التكليف بالوفاء على هذا الأساس يكون سببا جديدا عما لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٥ - يشترط لتوافر واقعة التكرار فى امتناع المستأجر عن سداد الأجرة فى المواعيد المتفق عليها الموجب للحكم بالاخلاء وفق نص المادة ١٨/ب من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - فى شأن إيجار الاماكن - أن يكون قد ثبت سبق امتناعه عن الوفاء فى دعوى سابقة ثم ثبوت تأخر المستأجر أو امتناعه بعد ذلك عن سداد الأجرة دون مبرر ، مما مفاده أن دعوى المؤجر باخلاء العين المؤجرة بسبب تكرار امتناع المستأجر أو تأخره فى الوفاء بالأجرة يطرح على محكمة الموضوع ويطريق اللزوم بحث أمر هذا التأخير أو الامتناع باعتباره مسألة أولية وسببا للاخلاء مطروحا ضمنا على المحكمة وليس طلبا جديدا بما لا يحول بينها وبين الحكم بالاخلاء عند ثبوت التأخير أو الامتناع عن الوفاء بالأجرة دون تكرار ، متى كان المستأجر قد تخلص عن استعمال الرخصة المخولة له بتلقى الحكم بالاخلاء بسداد الأجرة المتأخرة وكافة ما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية قبل قفل باب المرافعة فى الدعوى ، كما أنه يجوز للمؤجر متى استأنف الحكم الصادر برفض دعواه لانتفا واقعة التكرار أن يتمسك لأول مرة أمام محكمة الاستئناف بواقعة امتناع المستأجر عن الوفاء بالأجرة كسبب من أسباب الاخلاء وذلك وفقاً لما تقضى به المادة ٢/٢٣٥ من قانون المرافعات .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا على الطاعن الدعوى رقم ١٤٧٩٠ سنة ١٩٨٣ أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية طالبين الحكم بفسخ عقد الإيجار الموزع ١٩٦٦/٢/١ وإخلاء الشقة محل النزاع ، وقالوا بيانا لدعواهم أنه بموجب العقد المذكور استأجر الطاعن هذه الشقة لقاء أجرة قدرها أربعة جنيهاً شهرياً وإذا امتنع عن سداد الأجرة وقيمة استهلاك المياه بواقع خمسون قرشاً شهرياً حسب المتفق عليه في العقد - وذلك عن المدة من ١٩٨٢/٢/١ حتى آخر سبتمبر سنة ١٩٨٣ وتم تكليفه بالوفاء بها في ١٩٨٣/١/٢٩ وسبق تأخره في الوفاء بالأجرة وقيمة استهلاك المياه عن مدة سابقة رفضت بشأنه الدعوى رقم ١١١٢٥ سنة ١٩٧٩ مدنى شمال القاهرة الابتدائية ، فقد أقاموا الدعوى ويتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٧ قضت المحكمة برفض الدعوى ، استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٧٩٨ سنة ١٠٢ ق القاهرة ، ويتاريخ ١٩٨٥/١/١٠ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وفسخ عقد الإيجار الموزع ١٩٦٦/٢/١ وإخلاء شقة النزاع وتسليمها إلى المطعون ضدهم ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأته جدير بالنظر ، وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الأول منها ببطلان الحكم المطعون فيه وفي بيان ذلك يقول أنه لم يعلن بصحيفة الاستئناف اعلاتاً قانونياً صحيحاً إذ ثبت من الشهادة الصادرة من الإدارة العامة لتبريد القاهرة المقدمة منه أن الخطاب المسجل الصادر من قلم المحضرين سلم لمن يدعى « عبد الناصر » وهو شخص غير معلوم له ، كما أن ورقة إعادة إعلاته بالصحيفة أثبت بها على خلاف الحقيقة تسليمها إلى ابنته رغم أنها لم تتسلم

أية اعلانات ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر فى خصومة لم تتعد وبنى على إجراءات باطلة الأمر الذى يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا التعى غير سديد ، ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الاعلان الذى يتم تسليمه لجهة الادارة لغلق مسكن المعلن إليه يعتبر صحيحا من تاريخ تسليم صورته إلى مندوب الادارة دون عبء بتاريخ قيده بدفاتر قسم الشرطة أو بتسليمها إلى المعلن إليه أو بتاريخ استلامه للمخاطب المسجل الذى يخطر فيه المحضر بتسليم الصورة الى جهة الادارة ، كما أن إثبات المحضر فى ورقه الاعلان أنه وجد مسكن المعلن إليه مغلقا ثم إعلانه فى جهة الادارة واخطاره بذلك لا يجوز المجادلة فيه الا بسلوك طريق الطعن بالتزوير والمحضر غير مكلف بالتحقق من شخصية المخاطب معه بحل إقامة المعلن إليه متى انتقل الى موطن الشخص المراد اعلانه وفكر أنه سلم الاعلان الى من قرر له أنه من أقاربه أو اصهاره المقيمين معه أو أنه وكيله أو يعمل فى خدمته لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن المحضر قد أثبت فى أصل اعلان صحيفة الاستئناف انتقاله بتاريخ ١٩٨٤/٥/٣ الى محل إقامة المستأنف عليه « الطاعن » ولغيابه وغلق مسكنه فقد قام بتسليم صورة الاعلان لجهة الادارة بذات التاريخ وأخطر الطاعن بالمسجل رقم ٨٧٨ كما أثبت المحضر فى ورقة إعادة إعلان الطاعن فى ١٩٨٤/١٠/٢٤ انتقاله الى محل إقامته مخاطبا مع ابنته « » المقيمة معه لغيابه التى وقعت على أصل ورقة الاعلان بما يفيد استلامها للصورة وإذا كانت إجراءات الاعلان على نحو ما تقدم قد تمت وفق صحيح القانون وكان الطاعن لا ينازع فى حصة انتقال المحضر الى محل إقامته على نحو ما أثبتته فى كل من هذين الاعلانيين ولم يسلك سبيل الطعن بالتزوير فيما اتخذه المحضر من إجراءات فى هذا الشأن ، ومن ثم فإن الحكم

المطعون فيه يكون بمنأى عن قالة البطلان المدعى به ، ويكون النعى عليه فى هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب ، وفى بيان ذلك يقول أن التكليف بالوفاء قد وقع باطلا إذ اشتمل على تكليفه بالوفاء بقيمة استهلاك المياه بواقع خمسين قرشا شهريا حسب المتفق عليه فى عقد الإيجار هذا رغم أن القانون هو الذى تكفل ببيان كيفية توزيع قيمة استهلاك المياه على مستأجرى العقار ويقع باطلا فى اتفاق مخالف لأحكامه الأمر الذى يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن النعى غير مقبول ، ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه ولئن كان التكليف بالوفاء أمر متعلق بالنظام العام ، إلا أنه يشترط لقبول الأسباب القانونية والمتعلقة بالنظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض ألا يخالطها واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ، وإذ خلت الأوراق مما يفيد سبق تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع ببطلان التكليف بالوفاء لاشتماله على المطالبة بقيمة استهلاك المياه بما يجاوز القيمة التى يلزم بها المستأجر قانونا وهو واقع لم يسبق عرضه عليها ومن ثم فإن النعى ببطلان التكليف بالوفاء على هذا الأساس يكون سببا جديدا مما لا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول إن المطعون ضدهم أقاموا دعوى الاخلاء على أساس تكرار التأخير فى الوفاء بالاجرة وقد رفضت محكمة أول درجة الدعوى لانتفاء الدليل على ثبوت واقعة التكرار إلا أن الحكم المطعون فيه قضى بالغاء الحكم المستأنف وباخلاء شقه النزاع على سبب آخر لم يطلبه المطعون ضدهم وهو الامتناع عن سداد الأجرة رغم أن كلا من السببين

له شرائطه وخصائصه المغايرة للآخر ، ومن ثم فانه يكون قد قضى بما لم يرد فى الأوراق الأمر الذى يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أنه يشترط لتوافر واقعة التكرار فى امتناع المستأجر عن سداد الأجرة فى المواعيد المتفق عليها الموجب للحكم بالاخلاء وفق نص المادة ١٨ / ب من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - فى شأن إيجار المساكن - أن يكون قد ثبت سيق امتناعه عن الوفاء بها فى دعوى سابقة ثم ثبوت تأخر المستأجر أو امتناعه بعد ذلك عن سداد الأجرة دون مبرر مما مفاده أن دعوى المؤجرة باخلاء العين المؤجرة بسبب تكرار امتناع المستأجر أو تأخره فى الوفاء بالأجرة يطرح على محكمة الموضوع ويطبق اللزوم بحث أمر هذا التأخير أو الامتناع باعتباره مسألة أولية وسببا للاخلاء مطروحا ضمنا على المحكمة وليس طلبا جديدا بما لا يحول فيها وبين الحكم بالاخلاء عند ثبوت التأخير أو الامتناع عن الوفاء بالأجرة دون تكراره متى كان المستأجر قد تخلى عن استعمال الرخصة المخولة له بتوقى الحكم بالاخلاء بسداد الأجرة المتأخرة وكافة ما تكبده المؤجرة من مصاريف ونفقات فعلية قبل قفل باب المرافعة فى الدعوى كما أنه يجوز للمؤجر متى استأنف الحكم الصادر برفض دعواه لا نتفاء واقعة التكرار أن يتمسك ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف بواقعة امتناع المستأجر عن الوفاء بالأجرة كسبب من أسباب الاخلاء وذلك وفقا لما تقضى به المادة ٣/٢٣٥ من قانون المرافعات لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض فى قضائه الى واقعة امتناع الطاعن عن الوفاء بالأجرة وقيمة استهلاك المياه كسبب للاخلاء ، وهو ما تمسك به المطعون ضدهم أمام محكمة الاستئناف بعدم ثبوت واقعة التكرار ، وخلص الى أن ذمته مشغولة بتلك المبالغ وأنه لم يتوق الحكم بالاخلاء بسدادها قبل اقفال باب المرافعة فى الاستئناف فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه ويكون النعى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٩٠

برنامج السيد المستشار / وليم رنق بدوي نائب رئيس المحكمة وعضوية المادة
المستشارين / طه الشريف نائب رئيس المحكمة ، احمد ابو الحجاج ، شكري العميري
وعبد الرحمن فكري .

١٤٧

الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٥٧ القضائية :

(١) التزام « آثار الالتزام » « تنفيذ الالتزام »

الوعد بجائزة . التزام بالإرادة المنفردة ترتبه في ذمة الواعد بمجرد توجيهه ، إغثار
المدين غير واجب متى أصبح تنفيذ الالتزام غير ممكن أو غير مجد بفعل المدين .
المادتان ١٦٢ ، ٢٢٠ مدني .

(٢) حكم « تسبب الحكم الاستثنائي » . نقض .

إقامة الحكم الاستثنائي قضا « بتأييد الحكم الابتدائي على أسباب خاصة . النعي على
الحكم الأخير . غير مقبول .

(٣) تعويض . حكم . محكمة الموضوع .

إقامة الحكم قضا « بالتعويض الإجمالي عن عدة أمور ناقش كل منها على وحده .
لا بطلان . استقلال قاضي الموضوع بتقدير هذا التعويض .

(٤) دعوى « اغتيال الفصل فى بعض الطلبات » . استئناف .

الطلب الذى تغفله المحكمة - بقاءه أمامها . السبيل إلى الفصل فيه . الرجوع إلى ذات المحكمة لنظره . استئناف الحكم الصادر فى الدعوى الأصلية لا يطرح بذاته دعوى الضمان الفرعية .

////////////////////

١ - اذ كان مژدى نص الفقرة الأولى من المادة ١٦٢ من القانون المدنى والمادة ٢٢٠ من ذات القانون أن الواعد بالجائزة يرتب فى ذمته التزاماً بارادته المنفردة من وقت توجيه هذه الإرادة إلى الجمهور لدائن غير معين يلتزم باعطائه إياها إذا قام بالعمل المطلوب . وأن إغذار الدائن مدينه لا يكون واجباً إذا أصبح الالتزام غير ممكن أو غير مجد بفعل المدين .

٢ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه إذا قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائى بناء على أسباب خاصة دون أن يحيل إليه فى أسبابه فإن النemy الموجه إلى الحكم الابتدائى يكون غير مقبول .

٣ - لا يبطل الحكم قضاءً بتعريض إجمالى عن عدة أمور متى كان قد ناقش كل أمر منها على حده ، ومن المقرر أن تقدير التعويض من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع .

٤ - اذ كان مفاد نص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الطلب الذى تغفله المحكمة يظل باقياً

على حاله ومعلقاً أمامها ويكون السبيل إلى الفصل فيه هو الرجوع إلى ذات المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه ، وكان بين أن محكمة أول درجة لم تفصل فى دعوى الضمان الفرعية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى الى أن دعوى الضمان غير معروضة على المحكمة الاستئنافية لعدم الفصل فيها من محكمة أول درجة فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ١٥٥٤ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة على الطاعن والمطعون ضده بصفتيهما بطلب الحكم بالزهما بالتضامن بأن يدفعها لها مبلغ ٢٠٠٠ جنيه وقالت ببيانها أن مؤسسة الأهرام التى يمثلها الطاعن أعلنت بمناسبة العيد القومى لجريدة الأهرام عن جوائز تعطى للفائزين فى سحب يجرى على الكوبونات التى تنشرها الجريدة ، وقد فازت المطعون ضدها بالجائزة الثانية وهى شقة مبيتة بصحيفة الدعوى مقدمة من المطعون ضده الثانى بصفته ، وإذ لم ينفذ هو والطاعن بصفتيهما التزامهما بتسليمها العين موضوع الجائزة فقد أصابها أضرار مادية وأدبية ومن ثم أقامت

الدعوى بالطلبات آنفة الذكر . قضت المحكمة برفض الدفيعين بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة و لرفعها قبل الآوان والزم الطاعن بصفته بأن يدفع للمطعون ضدها مبلغ ٥٠٠٠ جنيه تعويضاً عن الأضرار المادية والأدبية .

استأنف الطاعن والمطعون ضده الثانى بصفتيهما والمطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالاستئناف أرقام ٦٨٠١ ، ٦٨٧٥ ، ٩٤٨٥ لسنة ١٠٣ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٦ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستئناف الثانى وبتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن بصفته فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينهى الطاعن بصفته بأولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول إن الواعد الحقيقى بالجائزة هى محافظة القاهرة التى يمثلها المطعون ضده الثانى وتأكد ذلك من كتابها المؤرخ ١٩٧٧/١/٩ وتقرير الحبير المنتدب فى الدعوى ومن ثم فإن مؤسسة الأهرام التى يمثلها الطاعن ليست هى الواعده بالجائزة وانما هى المعبرة عن وعد الواعد الحقيقى بطريق الاعلان فى جريدة الاهرام . ولما كان تنفيذ الالتزام عيناً بتسليم الجائزة (مسكن) ما زال ممكناً بواسطة المحافظة الواعده بالجائزة والتى تعمل على توفيرها على ما ورد بكتابها المؤرخ ١٩٨٥/١١/٢٠ فإن طلب التعويض يكون سابقاً لأوانه . كما أبدى الطاعن دفعاً بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الآوان لعدم اعداد المطعون ضدها

الأولى الطاعن بصفته وإذا التفت الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه عن شخص الواعد الحقيقي وإمكانية تنفيذ عيناً وقضى برفض الدفعين المبدئين من الطاعن بصفته بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة وقبل الألوان فإنه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك انه لما كان مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ١٦٢ من القانون المدنى والمادة ٢٢٠ من ذات القانون أن الواعد بالجائزة يرتب فى ذمته التزاماً بإرادته المنفردة من وقت توجيه هذه الإرادة إلى الجمهور لدائن غير معين التزم باعطاء الجائزة إذا هو قام بالعمل المطلوب ، وأن إعذار الدائن مدينة لا يكون واجباً إذا أصبح الالتزام غير ممكن أو غير مجد بفعل المدين ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلاص - استناداً إلى أسباب سائقة لها بأصلها الثابت فى الأوراق - أن مؤسسة الأهرام التى يمثلها الطاعن هى الواعدة بالجائزة ومن ثم تكون صاحبة الصفة فى التداعى ، وأن تنفيذ التزامها عيناً أضحى غير مجد بفعلها وإذا قضى برفض الدفعين المبدئين من الطاعن بصفته فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويضحى النعى عليه بهذا السب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن بصفته ينمى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبب من ثلاثة أوجه وفى بيان الوجه الأول يقول أنه تمسك فى دفاعه بأن الحبير المتسبب فى الدعوى انتهى فى تقريره إلى أن محافظة القاهرة التى يمثلها المطعون ضدها الثانى هى الواعدة بالجائزة وتلتزم بتسليمها عيناً إلا أن الحكم الابتدائي التفت عن هذه النتيجة دون تسبب مخالفاً بذلك المادة التاسعة من قانون الأثبات ولم يرد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائى بناء على أسباب خاصة دون أن يحيل إليه فى أسبابه فإن النعى الموجه إلى الحكم الابتدائى يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قام على أسباب خاصة فى هذا الخصوص فإن ما يتحدى به الطاعن بصفته بهذا الوجه يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعن بصفته ينعى بالوجه الثانى على الحكم المطعون فيه بأن الأوراق قد خلت من أى دليل على أن المطعون ضدها الأولى قد لحقها أضرار كما لم يحدد عناصر تلك الأضرار وبيان ماهيتها .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله . ذلك أنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يبطّل الحكم قضاؤه بتعويض إجمالى عن عدة أمور متى كان قد ناقش كل أمر منها على حده . ومن المقرر أن تقدير التعويض من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع . وإذا كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المزيد بالحكم المطعون فيه قد قضى بأن التعويض المقضى به للمطعون ضدها الأولى مناسب لما أصابها من أضرار مادية وأدبية نتيجة تقاعس مؤسسة الأهرام عن تنفيذ التزامها فإن النعى عليه بهذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن بصفته ينعى بالوجه الثالث على الحكم المطعون فيه أنه إذا أعرض عن الفصل فى دعوى الضمان الفرعية على سند من أنها غير معروضة على المحكمة الاستئنافية لعدم الفصل فيها من محكمة أول درجة فإنه يكون قد شابه القصور فى التسييب ومخالفة القانون مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود . ذلك أنه لما كان مفاد نص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الطلب الذي تغفله المحكمة بظل باقياً على حاله ومعلقاً أمامها ويكون السبيل إلى الفصل فيه هو الرجوع إلى ذات المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه ، وكان البين أن محكمة أول درجة لم تفصل في دعوى الضمان الفرعية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أن دعوى الضمان غير معروضة على المحكمة الاستئنافية لعدم الفصل فيها من محكمة أول درجة فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويضحي النعى بهذا الوجه على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الدعوى .

////////////////////

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / درويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة وعضوية المادة
المستشارين / محمد عبد المنعم حافظ ، د . رفعت عبد المجيد (نائب رئيس المحكمة)
محمد خيرى الجنحى و محمد شاموس .



الطعن رقم ١٣ - ٢٠ لسنة ٥٨ القضائية :

(١) تقادم « تقادم دعوى التعويض » . دعوى « تقادم دعوى
التعويض » . مسئولية « المسئولية التقصيرية » . تعويض . حكم .

تقادم دعوى التعويض الناشئة عن جريمة . وقف سريانه حتى تنقضى الدعوى الجنائية
بحكم بات . علة ذلك . اعتبار رفع الدعوى الجنائية أو السير فيها مانع يتعذر معه على
المضرور المطالبة بالتعويض .

(٢) أهلية . حكم . بطلان . تقادم . « وقف التقادم » .

الحكم بعقوبة جنابة . أثره . عدم أهلية المحكوم عليه للتقاضى أمام المحاكم مدع أو
مدعى عليه . المواد ٨ ، ٢٤ ، ١ ، ٤/٢٤ عقوبات . مخالفة ذلك . أثره . البطلان . إعمال
هذه القاعدة على الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية بعقوبة جنابة . عدم تعيين المحكوم
عليه بعقوبة جنابة فيما تقره المحكمة . أثره . اعتبار الفترة التى تسبق صدور الحكم بتعين
القيم مانعا يوقف سريان التقادم .

١ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مزدي أحكام المادتين ١٧٢ ، ١/٣٨٢ من القانون المدني أنه إذا كان العمل غير المشروع يشكل جريمة بما يستتبع قيام الدعوى الجنائية إلى جانب دعوى التعريض المدنية فإن الدعوى المدنية لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية ، فإذا انفصلت الدعويان بأن اختار المضرور الطريق المدني دون الطريق الجنائي للمطالبة بتعريض الضرر الناشئ عن الجريمة فإن سريان التقادم بالنسبة له يقف ما بقي الحق في رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائما ويظل الوقف سارياً حتى تنقضي الدعوى الجنائية . وهذا الانقضاء يكون بصور حكم بات فيها أو بصيرورته باتاً بفوات ميعاد الطعن ، فيه أو بسبب آخر من أسباب الانقضاء ومن تاريخ هذا الانقضاء يعود تقادم دعوى التعويض إلى السريان باعتبار أن بقاء الحق في رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها بعد في معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدني مانعاً يتعذر معه على المضرور المطالبة بحقه في التعويض .

٢ - مفاد المواد ٨ ، ١/٢٤ ، ٤/٢٥ من قانون العقوبات أن كل حكم يصدر بعقوبة جنائية يستتبع حتماً وبقوة القانون عدم أهلية المحكوم عليه للتقاضى أمام المحاكم سواء بصفته مدعياً أو مدعى عليه بما يوجب إن لم يعين هو قياً تفره المحكمة أن تتولى المحكمة المدنية التابع لها محل إقامته في غرفة مشورتها تعيين هذا القيم بناء على طلب النيابة العامة أو من له مصلحة

فى ذلك ، فإذا أختصم أو خاصم بشخصه فى دعوى خلال فترة تنفيذ العقوبة الأصلية المقضى بها عليه دون القيم الذى يمثله قانوناً من قبل المحكمة بطلت إجراءات الخصومة بقوة القانون واعتبرت كأن لم تكن ، وهى قاعدة يتعين أعمال حكمها على الأحكام التى تصدر من المحاكم العسكرية بعقوبة جنابة طبقاً لما تقضى به المادتان ١٢٣ ، ١٢٩ من قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإعتبارها تتضمن تشديداً للعقوبة الواردة فيه جاءت فى قانون العقوبات ، وينبنى على ذلك أنه إذا لم يعين المحكوم عليه بعقوبة جنابة من المحاكم العسكرية فيما تقره المحكمة فإنه يتعذر على المضرور من الفعل غير المشروع الذى ارتكبه أن يرفع دعواه بالتعويض قبله إلا بعد أن يلجأ إلى المحكمة التى حددتها المادة ٤/٢٥ من قانون العقوبات لتعيين القيم ، ومن ثم فإن الفترة التى تسبق صدور الحكم بتعيين هذا القيم تعد فى حكم المادة ١/٣٨٢ من القانون المدنى مانعاً يقف معه سريان التقادم بالنسبة لدعوى المضرور ، لما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن تقادم دعوى المضرور إن عاد إلى السريان من اليوم التالى لتاريخ ١٣/٤/١٩٧٨ الذى أصبح فيه الحكم الجنائى الصادر من المحكمة العسكرية باتاً إلا أن سريان هذا التقادم أوقف من جديد بتقديم المطعون ضده طلب تعيين قيم على المحكوم عليه بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٧٩ بعد أن حل محل دائته - المضرور - فى جميع ماله من حقوق

قبله عملاً بالمادة ٧٩٩ من القانون المدني وظل الوقف قائماً حتى صدور الحكم النهائي بتعيين القسيم في ١٥/٣/٩٨٤ مما لا تكون معه دعوى المضرور بالتعويض قد سقطت حتى قيام المطعون ضده برفع دعواه بالرجوع بإيداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة في ٢٥/٧/١٩٨٤ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسامع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل في أن المطعون ضده بصفته - وزير الدفاع - أقام الدعوى رقم ٤٤٥٩
لسنة ٨٤ لدى محكمة الزقازيق الابتدائية على الطاعن بصفته قيساً على ابنه
..... المحكوم عليه في الجناية العسكرية رقم ٧٧١ لسنة ١٩٧٣
الاسماعيلية بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاماً بطلب الحكم بإلزامه أن
يؤدى إليه مبلغ عشرة آلاف وأربعمائه وأربعة وثلاثين جنيهاً ، وقال شرحاً
للدعوى أن المجنى عليه في الجناية سالفة الذكر استصدر ضده باعتباره متبوعاً
لمرتكب الحادث المشمول بقوامة الطاعن حكماً في الدعوى رقم ٤٣٧٧ لسنة ٧٧
مدنى الزقازيق الابتدائية المؤيد بالحكم الصادر في الاستئناف المقيد برقم ٢٠

لسنة ٢٤ قضائية المنصورة قضى بالزامه بأداء مبلغ عشرة آلاف جنيه والمصاريف وخمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة ، قام بتنفيذه والوفاء بهذا المبلغ إلى المجنى عليه ، وإذا كان وقاؤه تنفيذاً لذلك الحكم يخول له وفقاً للمادة ١٧٥ من القانون المدنى حق الرجوع على تابعه مرتكب الفعل غير المشروع بما وقاه فقد أقام الدعوى ليقضى له بمطلبه منها . ويتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٨٥ قضت المحكمة أول درجة برفض الدعوى لاتقضائها بالتقادم ، استأنف المظعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١ لسنة ٢٩ قضائية لدى محكمة استئناف المنصورة « مأمورية الزقازيق » ويجلسة ٦ مارس سنة ١٩٨٨ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبمطلب المظعون ضده من الدعوى ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المظعون فيه وإذا عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم المظعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك أنه تمسك فى مواجهة المظعون ضده بانقضاء حق الضرور بالتقادم لمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ علمه بحدوث الضرر وشخص المسئول عنه دون أن ترفع عليه منه الدعوى بمطلب التعويض ، وإذا فهم الحكم المظعون فيه هذا الدفع خطأ واعتبره أنه يتعلق بسقوط حق المظعون ضده فى دعواه بالرجوع وقضى

بإلزامه بأداء المبلغ وفاء للمضرور على سند من وقت تقادم تلك الدعوى خلال فترة اتخاذ المطعون ضده اجراءات تعيين قيم ليتسنى له مباشرتها فى مواجهته فإنه يكون معيباً مستوجباً نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك بأن من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مؤدى احكام المادتين ١٧٢ ، ١/٣٨٢ من القانون المدنى أنه إذا كان العمل غير المشروع يشكل جريمة بما يستتبع قيام الدعوى الجنائية إلى جانب دعوى التعويض المدنية فإن الدعوى المدنية لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية ، فإذا انفصلت الدعويان بأن اختار المضرور الطريق المدنى دون الطريق الجنائى للمطالبة بتعويض المضرور الناشئ عن الجريمة فإن بها عليه دون القيم الذى يمثله قانوناً من قبل المحكمة بطلت اجراءات الخصومة بقوة القانون واعتبرت كأن لم تكن ، وهى قاعدة يتعين إعمال حكمها فى الأحكام التى تصدر من المحاكم العسكرية بعقوبة جنابة طبقاً لما تقضى به المادتان ١٢٣ ، ١٢٩ من قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ باعتبارها تتضمن تشديداً للعقوبة الواردة فيه جاءت فى قانون العقوبات ، وينبنى على ذلك أنه إذا لم يعين المحكوم عليه بعقوبة جنابة من المحاكم العسكرية قيماً تفره المحكمة فإنه يتعذر على المضرور من الفعل غير المشروع الذى ارتكبه أن يرفع دعواه بالتعويض قبله إلا بعد أن يلجأ إلى المحكمة التى حددتها المادة ٤/٢٥ من قانون العقوبات لتعيين القيم ، ومن ثم فإن الفترة التى تسبق صدور الحكم

بتعيين هذا القيم تعد في حكم المادة ١/٣٨٢ من القانون المدني مانعاً يقف معه سريان التقادم بالنسبة لدعوى المضرور ، لما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن تقادم دعوى المضرور إن عاد إلى السريان من اليوم التالي لتاريخ ١٩٧٨/٤/١٣ الذي أصبح فيه الحكم الجتائي الصادر من المحكمة العسكرية باتاً إلا أن سريان هذا التقادم أوقف من جديد بتقديم المطعون ضده طلب تعيينه قيم على المحكوم عليه بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٣٠ بعد أن حل محل داتنه - المضرور - في جميع ماله من حقوق قبله عملاً بالمادة ٧٩٩ من القانون المدني وظل الوقف قائماً حتى صدور الحكم النهائي بتعيين القيم في ١٩٨٤/٣/١٥ ، مما لا تكون معه دعوى المضرور بالتعويض قد سقطت حتى قيام المطعون ضده برفع دعواه بالرجوع بإيداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة في ١٩٨٤/٧/٢٥ ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى نتيجة صحيحة فيما قضى به من رفض الدفع الذي أبداه الطاعن بسقوط حق المضرور في طلب التعويض بالتقادم والزامه بما وفاه المطعون ضده إلى المضرور فإنه لا يعيبه ما يكون قد اشتملت عليه أسيايه من خطأ قانوني في مقام الرد على ذلك الدفع إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ وترده إلى الأساس السليم في القانون دون أن تنقضه .

ولما تقدم بتعيين رفض الطعن .

////////////////////

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / دويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد عبد المنعم حافظ ، رفعت عبد المجيد (نائب رئيس المحكمة) ،
محمد خير الدين الجندى و محمد شاموس .



الطعن رقم ٣٤٢١ لسنة ٥٨ القضائية :

(١) رسوم « رسوم التوثيق والشهر » .

الإعلان الذى يبدأ منه سريان ميعاد التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية للشهر
العقارى . شرطه . أن يكون بنسخة رسمية من الأمر ذاته متضمنة مقدار الرسوم الواجبه
الأداء . والمحرر المستحقة عنه هذه الرسوم والأشخاص المتزعمين بها .

(٢) ضرائب « تقادم الضرائب » تقادم « قطع التقادم » التقادم

المسقط .

إجراءات قطع تقادم الضرائب والرسوم المنصوص عليها فى القانون رقم ١٤٦ لسنة
١٩٥٢ . اعتبارها مكتملة للأجراءات القاطعة لتقادم كافة أنواع سريانها على الأخطارات
بمناصر الضبط الضريبية والإخطارات بالربط على السواء . مؤدى ذلك . إغفال الحكم الرد
الى دفاع الطاعن بانقطاع تقادم رسوم الشهر محل التظلم بتوجيه اعلان المطالبة بها بكتاب

مدعى عليه .

١ - النص فى المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم

التوثيق والشهرىدل على أن الإعلان الذى يبدأ منه سريان ميعاد التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية للشهر العقارى يتعين أن يكون بنسخة رسمية من الأمر ذاته الصادر من أمين مكتب الشهر العقارى المختص متضمناً بيان مقدار الرسوم ، الواجبة الأداء ، والمحرر المستحقة عنه هذه الرسوم وتعيين الأشخاص الملزمين بها ، وإذ كان الثابت فى الأوراق أن المطالبة التى وجهها الطاعن إلى المطعون ضده مصحوبة بعلم الوصول بتاريخ ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٨٤ لا تحوى نسخة أمر تقدير الرسوم الصادر من أمين المكتب المختص مشتملا على بياناته أنفة البيان ومن ثم فإن هذه المطالبة بمجرد لا يصح فى القانون اعتبارها اعلاتا بأمر التقدير يبدأ من تاريخ حصرله سريان ميعاد التظلم مما يكون معه الدفع المبدى من الطاعنين أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول التظلم شكلا لرفعه بعد الميعاد استناداً إلى تاريخ الإخطار بتلك المطالبة هو دفع ظاهر الفساد فى القانون فلا يعيب الحكم المطعون فيه إن هو أغفل تضمين أسبابه رداً صريحاً عليه واكتفى بتأييد الحكم الابتدائى القاضى بقبول التظلم شكلا .

٢ - النص فى المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ يدل - وعلى

ما جرى به قضاء هذه المحكمة- على أن إجراءات قطع التقادم التى عددها الشارع مكمله للإجراءات - القاطعة لتقادم كافة الضرائب والرسوم ، وإذ جاءت عبارة إعلانات المطالبة والإخطارات - إذا سلم أحدها فى مقام التعداد للإجراءات القاطعة للتقادم عامة ومطلقة ، ومن ثم فإنها تسرى على الإخطارات بعناصر الضريبة أو الرسم والاختارات بالربط على سواء ، ولا يصح تخصيصها بنوع معين من الإخطارات بغير مخصص . لما كان ذلك وكان الطاعنان قد تمسكا بانقطاع تقادم رسوم الشهر محل التظلم بتوجيه اعلان المطالبة بها بكتاب موصى عليه بعلم الوصول سلم إلى المطعون ضده فى ٢٧ من سبتمبر

سنة ۱۹۷۹ وقد ما تأييداً لدفاعهما علم الوصول الذى يشير إلى توجيه ذلك الكتاب فإن هذا الدفاع يكون دفاعاً جوهرياً من شأنه لوضح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى وإذ لم يعن الحكم المطعون فيه بتمحيصه وأعرض عن الرد عليه بما يفنده ، وانتهى إلى تأييد الحكم الابتدائى القاضى بسقوط الرسوم محل الأمر المتظلم منه بمضى المدة ، فإنه يكون معيباً بالقصور فى التسييب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وبهاتر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده رفع بتقرير فى قلم كتاب محكمة الجيزة الابتدائية من أمر تقدير الرسوم التكميلية الصادر من المصلحة الشهر العقارى محل المطالبة رقم ١٨٠٥ / ٤٨ / ٨٥ وقيد عن هذا التظلم الدعوى رقم ١١٠١ - السنة ١٩٨٦ لدى تلك المحكمة وقال بياناً لتظلمه أن مكتب شهر عقارى الجيزة أصدر أمر بتقدير رسوم عقارى عن المحرر الشهر برقم ٣٨١٤ فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٩ بمبلغ ٢٢٠٨ جنيهاً ، وإذ كان الحق فى اقتضاء هذه الرسوم سقط بمضى المدة كما أنه لم يعلن باعتباره الملتمزم بأدائها بالاسس والأسباب التى قام عليها التقدير فقد أقام تظلمه ليحكم بالغاء ذلك الأمر ، ويتاريخ ٢٨ من ابريل سنة ١٩٨٧ قضت المحكمة بقبول التظلم شكلاً وفى الموضوع بسقوط الحق فى المطالبة بمضى المسدة . استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة

طالبين إلغاء . والقضاء أصلياً بعدم قبول التظلم لرفعه بعد الميعاد واحتياطياً برفضه . بتاريخ ٨ من يونية سنة ١٩٨٨ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد قوامه الخطأ فى تطبيق القانون - والقصور فى التسيب من وجهين وفى بيان أولهما يقول الطاعنان أنهما تمسكا أمام محكمة الاستئناف بتوجيه تكليف بالدفع وإنذار بالوفاء إلى المطعون ضده بكتاب مصحوب بعلم الوصول متضمنا بيانات أمر التقدير المتظلم منه وقد تسلمه بتاريخ ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٨٤ وأن من شأن هذا الاجراء أن تفتح به مواعيد التظلم من الأمر وإذ قرر المطعون ضده بالتظلم منه فى ٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ فيكون تظلمه مرفوعا بعد الميعاد القانونى ، إلا أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى قبول التظلم على سند من عدم اعلان المطعون ضده بالأمر مغفلا الرد على دفاع الطاعنين فى هذا الشأن وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك بأن النص فى المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم تكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر تقدير بثلك الرسوم ويعلن هذا الأمر إلى ذوى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو على يد أحد محضرى المحكمة ، ويجوز لذوى الشأن - فى غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها فى المادة (٢١) - المتظلم من أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الاعلان وإلا أصبح الأمر نهائياً » . يدل على أن اعلان الذى يبدأ منه سريان ميعاد التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية للشهر العقارى يتعين أن يكون بنسخة رسمية من الأمر ذاته الصادر من أمين مكتب الشهر العقارى المختص متضمناً بيان مقدار الرسوم الواجبة الأداء .

والمحرر المستحقة عنه هذه الرسوم وتعين الأشخاص الملزمين بها ، وإذا كان الثابت في الأوراق أن المطالبة التي وجهها الطاعن إلى المطعون ضده مصحوبة بعلم الوصول بتاريخ ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٨٤ لا تحوى نسخة أمر تقدير الرسوم الصادر من أمين المكتب المختص مشتملا على بياناته آنفة البيان ومن ثم فإن هذه المطالبة بمجرد لا يصح في القانون اعتبارها اعلالاً بأمر التقدير يبدأ من تاريخ حصوله سريان ميعاد التظلم مما يكون معه الدفع المبدى من الطاعنين أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول التظلم شكلاً لرفعه بعد الميعاد استناداً إلى تاريخ الإخطار تلك المطالبة هو دفع ظاهر الفساد في القانون فلا يعيب الحكم المطعون فيه أن هو أغفل تضمين أسبابه رداً صريحاً عليه واكتفى بتأييد الحكم الابتدائي القاضي بقبول التظلم شكلاً ، الأمر الذى يكون معه النعمى في هذا الصدد على غير أساس .

وحيث إن حاصل الوجه الثانى من سبب الطعن أن الإخطار الموجه إلى المطعون ضده بالكتاب الموصى عليه بعلم الوصول فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٨٤ - يعتبر اجراءً قاطعاً لتقادم الرسوم المستحقة عن المحرر المشهر فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٩ والصادر بها الأمر المتظلم منه وذلك عملاً بالمادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ ، وتبدأ من تاريخ هذا الانقطاع مدة تقادم جديدة لم تكتمل حتى تاريخ ١٩٨٦/١٢/٤ الذى رفع فيه التظلم ، وقد تمسك الطاعنان بهذا الدفاع فى صحيفة الاستئناف إلا أن الحكم المطعون فيه قد أغفل بحثه ولم يرد عليه - مع أنه دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى - وانتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي بسقوط المطالبة بمضى المدة مما يعيبه بالقصور المستوجب لتقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك بأن الشارع عندما رأى تعديل أحكام تقادم الضرائب والرسوم وأصدر القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ الذى نص فى مادته الثالثة على أنه « يعتبر تنبيهاً قاطعاً للتقادم أورداد الضرائب والرسوم وإعلانات المطالبة والإخطارات إذا سلم أحدها إلى المحول أو من ينوب عنه قانوناً أو أرسل إليه بكتاب موصى عليه مع علم الوصول » فقد دل بذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن إجراءات قطع التقادم التى عددها الشارع مكمله للإجراءات القاطعة لتقادم كافة الضرائب والرسوم ، وإذ جاءت عبارة - « إعلانات المطالبة والإخطارات إذا سلم أحدها » فى مقام التعداد للإجراءات القاطعة للتقادم عامة ومطلقة ، ومن ثم فإنها تسرى على الإخطارات بعناصر الضريبة أو الرسم والإخطارات بالربط على سواء ، ولا يصح تخصيصها بنوع معين من الإخطارات غير مخصص ، لما كان ذلك وكان الطاعنان قد تمسكا بانقطاع تقادم رسوم الشهر محل التظلم بتوجيه إعلان بالمطالبة بها بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول سلم إلى المطعون ضده فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٧٩ وقدا تأييدا لدفاعهما علم الوصول الذى يشير إلى توجيه ذلك الكتاب فإن هذا الدفاع يكون دفاعاً جوهرياً من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى وإذ لم يعين الحكم المطعون فيه بتمحيصه وأعرض عن الرد عليه بما يقنده وانتهى إلى تأييد الحكم الابتدائى القاضى بسقوط الرسوم محل الأمر المتظلم منه بمضى المدة ، فإنه يكون معيباً بالقصور فى التسبب بما يوجب نقضه لهذا السبب .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٩٠

برنامج السيد الممنشور / محمد رافت خفاحي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / عبد الحميد مليان نائب رئيس المحكمة ، محمد بدر الدين توفيق ، شكري
جميعهم دسبن ومحمد محمود عبد اللطيف .



الطعن رقم ٢٤٧٣ لسنة ٥٥ القضائية :

(١ ، ٢) إيجار « إيجار الأماكن » « التأجير من الباطن والتنازل عن

الإيجار » بيع الجذك . حكم « تسبيبه » « عيوب التذليل » .

(١) إبقاء الإيجار في حالة بيع المصنع أو المتجر المنشأ بالعين م. ٢/٥٨٤ مدني جواز

استثناء من الأصل المقرر بحظر التنازل عن الإيجار . شرطه . أن يكون المكان المؤجر مستغلاً

في نشاط تجاري . العبرة في ذلك بمرور التصرف على محل تجاري دون الاعتداد بالوصف

الوارد بالعقد « خضوع هذا التكليف لرقابة محكمة النقض » .

(٢) نشاط المدرسة الخاصة لا يعتبر من قبيل الأعمال التجارية . ورود عقد الإيجار

على مدرسة خاصة وتضمنه خطراً على المستأجر المطعم ضده الأول بالتنازل عن الإيجار

اعتبار الحكم المطعم فيه عين النزاع متجراً لمجرد أن المطعم ضده المذكور كان يحصل على

نسبة من إيرادات المدرسة التي أنشأها . وإجازته بيعها بالجذك للمطعم ضده الثاني طبقاً

للمادة ٢/٥٩٤ . خطأ . علة ذلك .

١ - حظرت المادة ٢/٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - بشأن إيجار

الأماكن - المقابلة للمادة ٣/١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - على المستأجر تأجير المكان من الباطن أو التنازل عنه بغير إذن كتابي صريح من المؤجر ، وإلا كان للمؤجر طلبه إخلاء المكان المؤجر في حالة مخالفة هذا الحظر ، واستثناء من هذا الأصل أجازت الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدني التجاوز عن الشرط المانع ، وأباححت للمستأجر التنازل عن الإيجار في حالة بيعه المتجر أو المصنع الذي أنشأه في المكان المؤجر ، بشرط أن تثبت الصفة التجارية لنشاط المستأجر وقت إتمام هذا البيع ، مما مفاده أنه يتعين أن يكون المكان المؤجر مستقلاً في نشاط تجاري ، فإن انتفى عن هذا النشاط الصفة التجارية ، فإنه يخرج عن مجال تطبيق المادة ٢/٥٩٤ سالفه البيان . والعبرة في تكيف هذا التصرف أن يكون وارداً على محل تجاري ، ولا يعول في ذلك على الوصف المعطى له بالعقد ، إذ أن التكيف مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض ، ويتوقف عليه تطبيق النص الخاص ببيع المحل التجاري السوارى في المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني في حالة توافر شروطه أو عدم تطبيقه وإعمال أثر الحظر المنصوص عليه في قانون إيجار الأماكن إذا لم يكن النشاط تجارياً .

٢ - إذ كان عقد الإيجار محل النزاع قد حظر على الماطعون ضده الأول التنازل عن الإيجار ، وكان الواقع المطروح في الدعوى أن المكان المؤجر هو مدرسة خاصة وكان النص في المادتين الأولى والثالثة من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ - في شأن التعليم الخاص ، والمادة السادسة عشر من قرار وزير التربية والتعليم رقم ٤١ لسنة ١٩٧٠ في شأن اللائحة التنفيذية للقانون سالف البيان - يدل على أن نشاط المدرسة الخاصة لا يعتبر من قبيل الاعمال التجارية في مفهوم قانون التجارة إذ أن الهدف الرئيسي منه هو التعليم لا المضاربة على عمل المدرسين والأدوات المدرسية ، ويؤكد ذلك أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣١ بشأن

الضرائب على الدخل أورد في المادة ٧٢ منه بياناً بسعر الضريبة على أرباح المهن الحرة، وغيرها من المهن غير التجارية وأعفى منها المعاهد التعليمية ، وسأيره في ذلك القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ الذي نص في المادة ٢/٨٢ منه على إعفاء المعاهد التعليمية التابعة أو الخاضعة لإشراف إحدى وحدات الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام من الضريبة على أرباح المهن غير التجارية ، وإذا كان ذلك ، وكان مفاد المادتين ٢١ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ سالف البيان ، ٢٨ من لائحته التنفيذية أن للدولة منح إعانات مالية لأصحاب المدارس الخاصة في بعض الأحوال ، وتخصيص مكافآت تشجيعية للمدارس الخاصة التي تؤدي خدمات تعليمية ممتازة ، كما أن المادتين ١٧ ، ١٨ من القانون المذكور أو جيتا أن تكون المصاريف الدراسية المقررة ورسوم النشاط المدرسي ونظام الأقسام الداخلية ومقابل الإيواء والتغذية في حدود القواعد التي تضعها وزارة التربية والتعليم ، والا تعتبر اللائحة الداخلية للمدرسة نافذة إلا بعد إعتادها من المحافظ المختص بعد أخذ رأى مديرية التربية والتعليم مما مفاده أن الهدف الرئيسي للمدرسة الخاصة هو التربية والتعليم ، لا يخرج ما يتقاضاه صاحبها عن مقتضيات هذه الرسالة ويخضع في ذلك لرقابة الجهة الحكومية المختصة ، وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بإعتبار عين النزاع متجراً.....

لمجرد أن المطعون ضده الأول كان يحصل على نسبة من إيرادات المدرسة التي أنشأها ، ومن ثم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون ضدها الدعوى رقم ٤٨٥١ لسنة ١٩٨٠ مدنى أمام محكمة شين الكوم الابتدائية بطلب الحكم انتهاء عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٤/١٢/١ واخلاء العين المؤجرة والتسليم . وقال بيانا لها أنه بموجب هذا العقد استأجر منه المطعون ضده الأول عين النزاع لاستعمالها مدرسة خاصة الا أنه قام بتأجيرها من الباطن إلى المطعون ضده الثانى مخالفاً للحظر الوارد فى العقد والقانون فأقام الدعوى دفع المطعون ضده الثانى بأنه اشترى العين محل النزاع بالجدك بموجب عقد مؤرخ ١٩٨٠/٣/٢٦ . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع شهود المطعون ضدها حكمت برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٨٥ طنطا (مأمورية شين الكوم) . ويتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٣ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بتقضى الحكم . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والحظاً فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه أضفى على المدرسة صفة المتجر بمقولة أن المطعون ضده الأول يحقق ربحاً من استغلالها وأجاز بيعها

بالمحك وفقاً لحكم المادة ۲/۵۹۴ من القانون المدني ، في حين أن نشاط المدرسة الخاصة لا يعتبر من قبيل الأعمال التجارية ويعتبر بيعها في حقيقته إيجاراً لها من الباطن أو تنازلاً ، عن الإيجار دون موافقته ، مخالفاً للحظر الوارد في العقد والقانون مما يوجب الإخلاء ، وإذا خالف المحكم هذا التظر فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أن المادة ۲/۳۱ من القانون رقم ۴۹ لسنة ۱۹۷۷ بشأن إيجار الأماكن - المقابلة للمادة ۳/۱۸ من القانون رقم ۱۳۶ لسنة ۱۹۸۱ - حظرت على المستأجر تأجير المكان من الباطن أو التنازل عنه بغير إذن كتابي صريح من المؤجر ، والإيكان للمؤجر طلب إخلاء المكان المؤجر في حالة مخالفة هذا الحظر ، واستثناء من هذا الأصل أجازت الفقرة الثانية من المادة ۵۹۴ من القانون المدني التجاوز عن الشرط المانع وأباحته للمستأجر التنازل عن الإيجار في حالة بيعه المتجر أو المصنع الذي أنشأه في المكان المؤجر بشرط أن تثبت الصفة التجارية لنشاط المستأجر وقت اتمام هذا البيع ، مما مفاده أنه يتعين أن يكون المكان المؤجر مستغلاً في نشاط تجاري ، فإن انتفى عن هذا النشاط الصفة التجارية ، فإنه يخرج عن مجال تطبيق المادة ۲/۵۹۴ سالفه البيان والعبرة في تكيف هذا التصرف أن يكون وارداً على محل تجاري ، ولا يعول في ذلك على الوصف المعطى له بالعقد ، إذ أن التكيف مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض ، ويتوقف عليه تطبيق النص الخاص ببيع المحل التجاري الوارد في المادة ۲/۵۹۴ من القانون المدني في حالة توافر شروطه أو عدم تطبيقه وإعمال أثر الحظر المنصوص عليه في قانون إيجار الأماكن إذ لم يكن النشاط تجارياً . لما كان ذلك وكان عقد الإيجار محل النزاع قد طر على المطعون ضده الأول التنازل عن الإيجار وكان الواقع المطروح في الدعوى أن المكان المؤجر هو مدرسة خاصة وكان النص في المادة الأولى من القانون رقم ۱۶

لسنة ١٩٦٩ فى شأن التعليم الخاص على أن « تعتبر مدرسة خاصة فى تطبيق أحكام هذا القانون كل منشأ غير حكومية يقوم أصلا ويصفه فرعيه بالتربية والتعليم أو الإعداد المهني أو بأيه ناحيه من نواحي التعليم العام أو الفنى قبل مرحلة التعليم العالى » وفى المادة الثالثة منه على أن تخضع المدارس الخاصة لقوانين التعليم العام والتعليم الفنى والتأمينات الاجتماعية كما تخضع لرقابة وزارة التربية والتعليم بالمحافظات وتفتيشها فى الحدود بالقيود الواردة بهذا القانون والقرارات الوزارية الصادرة تنفيذا له » وفى المادة السادسة عشر من قرار وزير التربية والتعليم رقم ٤١ لسنة ١٩٧١ فى شأن اللائحة التنفيذية للقانون سالف البيان على أن « يشترط فى صاحب المدرسة الخاصة أن يثبت له الشخصية الاعتبارية التى ليس من أغراضها الانحجار أو الميل للاستغلال يدل على أن نشاط المدرسة الخاصة لا يعتبر من قبيل الأعمال التجارية فى مفهوم قانون التجارة إذ أن الهدف الرئيسى منه هو التعليم لا المضاربة على عمل المدرسين والأدوات المدرسية ، ويؤكد ذلك أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣١ بشأن الضرائب على الدخل أورد فى المادة ٧٢ منه بياناً لسعر الضريبة على أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية وأعفى منها المعاهد التعليمية ، وسأيره فى ذلك القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ الذى نص فى المادة ٣/٨٢ منه على إعفاء المعاهد التعليمية التابعة أو الخاضعة لإشراف إحدى وحدات الجهاز الإدارى للدولة والقطاع العام من الضريبة على أرباح المهن غير التجارية ، وإذا كان ذلك وكان مفاد المادتين ٢١ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ سالف البيان ، ٣٨ من لائحته التنفيذية أن للدولة منح إعانات مالية لأصحاب المدارس الخاصة فى بعض الأحوال ، وتخصيص مكافآت تشجيعية للمدارس الخاصة التى تؤدى خدمات تعليمية ممتازة ، كما أن المادتين ١٧ ، ١٨ من القانون المذكور أوجبتا أن تكون المصاريف الدراسية المقرر

ورسوم النشاط المدرسى ونظام الأقسام الداخلية ومقابل الإيساء والتغذية فى حدود القواعد التى تضعها وزارة التربية والتعليم ، والا تعتبر اللائحة الداخلية للمدرسة نافذة إلا بعد اعتمادها من المحافظ المختص بعد أخذ رأى مديرية التربية والتعليم مما مفاده أن الهدف الرئيسى للمدرسة الخاصة هو التربية والتعليم ، ولا يخرج ما يتقاضاه صاحبها عن مقتضيات هذه الرسالة ويخضع فى ذلك رقابة الجهة الحكومية المختصة ، وإذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءً باعتبار عين النزاع متجراً على ما أورده بمدوناته من أنها « مدرسة خاصة ، وكان المستأنف ضده الأول - المطعون ضده الأول - يستغلها لحسابه ويحقق إيراداً وربحاً من وراء ذلك الاستغلال ، وهو ما داومت عليه الجمعية التى يمثلها المستأنف عليه الثانى المطعون ضده الثانى - ذلك أن اللائحة الداخلية لتلك المدرسة تمنح صاحب المدرسة الحق فى تقاضى نسبة من إيراد المدرسة فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف هذا النظر واعتبر عين النزاع متجراً لمجرد المطعون ضده الأول كان يحصل على نسبة من إيراد المدرسة التى أنشأها ومن ثم يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم وكان الثابت من الأوراق - أن المطعون ضده الأول قد تنازل عن الإيجار للمطعون ضده الثانى بموجب العقد المؤرخ ٢٦/٣/١٩٨٠ مخالفاً بذلك شروط العقد والمادة ٢/٣١ من القسانسون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - ومن ثم فإنه يتعين الغاء الحكم المستأنف وإنهاء عقد الإيجار المؤرخ ١/١٢/١٩٦٤ وإخلاء العين وتسليمها للطاعن .

جلسة ٤ من أبويل سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / وليم منق بهوي نائب رئيس المحكمة ومضوية
السادة المستشارين / طه الشريف نائب رئيس المحكمة ، أحمد أبو الحجاج ، شكري
العميري وعبد الحميد عبد العزيز .



الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٥٤ القضائية : -

(١) نقض « أسباب الطعن » . « السبب المقتقر للدليل » .

الطعن بالنقض . وجوب أن يقدم الخصوم الدليل علي ما يتمسكون به من أوجه الطعن
في الميعاد القانوني .

(٢ - ٣) حجية الحكم « إعلان . بطلان » .

(٢) عدم جواز إهدار حجية الأحكام إلا بالنظم منها بطرق الطعن المناسبة . الاستثناء
حالة تحرد الحكم من أركانه الأساسية . عدم إعلان صحيفة الدعوي أو إعلانها للخصم بطريق
الغش في موطن آخر غير موطنه .

(٣) توجيه إعلان صحيفة دعوي الطرد إلي الخصم بطريق الغش علي العين المؤجرة رغم
العلم بوجوده بالخارج ووجود من يمثله في البلاد بقصد عدم إعلانه بالدعوي . مؤداه . انعدام
حكم الطرد .

(٤) مسئولية « المسئولية التقصيرية » . « المسئولية العقدية »

محكمة الموضوع .

المسئولية التقصيرية . عدم جواز الأخذ بأحكامها في حالة الارتباط بعلاقة عقدية سابقة
الاستثناء . إخلال التعاقد الذي يكون جريمة أو يعد غشاً أو خطأ جسيماً . علة ذلك .
استخلاص عناصر الغش من سلطة محكمة الموضوع .

(٥) تعويض . مسئولية . نقض . محكمة الموضوع .

تعيين العناصر المكونة للضرر التي يجب دخولها في حساب التعويض . من مسائل القانون . خضوعها لرقابة محكمة النقض . مؤدى ذلك . التزام محكمة الموضوع ببيان عناصر الضرر الذي قضت من أجله بالتعويض .

سلطتها في تقدير تلك العناصر . شرطه

١ - المقرر وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة أنه يتعين على الخصوم في الطعن بطريق النقض أن يقدموا الدليل علي ما يتمسكون به من أوجه الطعن في المواعيد التي حددها القانون .

٢ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه ولئن كان الأصل عدم جواز إهدار حجية الأحكام إلا بالتظلم منها بطرق الطعن المناسبة تقديراً لتلك الحجية إلا أنه يستثنى من هذا الأصل حالة تجرد الحكم من أركانه الأساسية . وإذا كانت صحيفة افتتاح الدعوي هي الأساس الذي تقوم عليه إجراءاتها فإن عدم إعلاتها أو إعلاتها للخصم بطريق الغش في موطن آخر غير الموطن الواجب إعلاته بها فيه يترتب عليه اعتبار الحكم الصادر فيها منعماً ولا تكون له قوة الأمر المقضي ولا يلزم الطعن فيه أو رفع دعوي أصلية ببطالته بل يكفي إنكاره والتمسك بعدم وجوده .

٣ - إذا كان الثابت أن من بين ما أسس عليه المطعون ضده مطالبته للشركة الطاعنة بالتعويض أنها وجهت إليه إعلان صحيفة دعوي الطرد المستعجلة بطريق الغش علي العين المؤجرة رغم علمها بوجوده بالخارج ووجود من يمثله قانوناً في البلاد وهو جهاز أمانة الإستثمار بالبنك الأهلي بقصد عدم إعلاته بالدعوي مما مفاده أنه تمسك منه بإتعدام حكم الطرد المستعجل .

٤ - إذا كان المقرر - وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز الأخذ بأحكام المسؤولية التقصيرية في دعوي التعويض التي يرتبط فيها الضرر مع المسئول عنه بعلاقة عقدية سابقة كما يترتب علي الأخذ بأحكام

المسئولية التقصيرية في مقام العلاقة العقدية من إهدار لنصوص العقد المتعلقة بالمسئولية عند عدم تنفيذه بما يخل بالقوة الملزمة إلا أن ذلك رهين بعدم ثبوت أن الضرر الذي لحق بأحد العاقدين كان نتيجة فعل من العاقد الآخر يكون جريمة أو يعد غشاً أو خطأ جسيماً عما تتحقق به في حقه أركان المسئولية التقصيرية تأسيساً علي أنه أخل بالتزام قانوني إذ يمتنع عليه أن يرتكب مثل هذا الفعل في جميع الحالات سواء كان متعاقداً أو غير متعاقد وأن إستخلاص عناصر الغش وتقدير ما يثبت به من عدمه في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع بغير رقابة من محكمة النقض عليها في ذلك مادامت الوقائع تسمح به .

هـ - ولئن كان المقرر - وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة - أن تعيين العناصر المكونة قانوناً للضرر والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض من مسائل القانون التي تخضع لرقابتها بما يوجب علي محكمة الموضوع أن تبين في مدونات حكمها عناصر الضرر الذي قضت من أجله بهذا التعويض وأن لها تقدير تلك العناصر دون رقابة عليها في ذلك مادامت قد استندت إلي أدلة مقبولة وبحسبها أن تكون قد بينت عناصر الضرر الذي قدرته التعويض علي أساسه .

المحكمة

بعد الاطلاع علي الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفي أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع علي ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوي رقم ٨١٠ لسنة ١٩٧٠ مدني كلي جنوب القاهرة علي كل من ... و ... و ... و ... و ... و ... والشركة الطاعنة بطلب الحكم بإلزامهم متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ثلاثين

ألقاً من الجنيهات والفوائد القانونية بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة حتى السداد علي سند من أنه يمتلك مقهي وبار رويال الميين بصحيفة الدعوي وقد قام بتأجيره إلي المدعي عليه الأول الذي أشرك المدعي عليه الثاني معه في هذا الإستغلال بمعد إيجار مؤرخ ١٩٦٥/٢/١ ينتهي في آخر فبراير سنة ١٩٦٦ ونص فيه علي تجديده تلقائياً وإلزامهما بسداد القيمة الإيجارية للشركة الطاعنة بإعتبارها المالكة للعقار بمعد استغلال مؤرخ ١٩٦٨/٦/٢٢ ، وإذ لم يقدموا جميعاً بسداد الإيجار إلي الجهة المالكة فقد تمكنت من الحصول علي حكم بطرده كما قامت بإنشاء علاقة إيجارية مباشرة بينها وبين المستأجر الأخير بالتواطي بينهما ونزع حيازة عين النزاع منه وإذ كان إخلال المدعي عليهم الثلاثة الأول بالتزاماتهم بالمحافظة عليها وردها إليه عند انتهاء عقود استغلالهم والتأخر في سداد الإيجار للشركة الطاعنة وقيام الأخيرة باتخاذ إجراءات التقاضي قبله في الدعوي المستعجلة التي قضي فيها بطرده رغم علمها بتواجده بالخارج وإخطارها من البنك الأهلي المصري بوكالته عنه في مصر عما يشكل خطأ تقصيري قبلهم جميعاً يستحق تعويضاً عنه فقد أقام الدعوي بطلباته نذبت المحكمة خبيراً في الدعوي لتحقيق عناصرها وبعد أن أودع تقريره قضت المطعون ضده بطلباته . استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ٥٦٨٧ لسنة ١٠٠ ق القاهرة ج وتاريخ ١٩٨٤/٦/٢ قضت المحكمة بالتأييد طعنت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذ عرض الطعن علي هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم علي خمسة أسباب تنعي الشركة الطاعنة بالسببين الأول والثاني منها علي الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه إذ إنتهي في مدوناته إلي القول بتكامل أركان مسئوليتها التقصيرية من خطأ ورابطة سببية علي قول بأن ركن الخطأ

في حقها يتمثل في عدم اتباعها الطريق السليم فيما اتخذته قبل المطعون ضده من إجراءات مقاضاته في الدعوي المستعجلة والتي حصلت بمقتضاها على الحكم بطرده من عين النزاع وذلك بتوجيه إعلانات تلك الدعوي إليه فيها من علمها بوجوده بالخارج المستفاد من الإخطارات الموجه إليها من البنك الأهلي في تاريخ سابق بوكالته عنه مما كان مقتضاه اتخاذ إجراءات التقاضي قبله وخلص من ذلك إلى توافر الضرر والقضاء بالتعويض مع أن الإخطارات التي وجهت إليها من البنك المذكور إنما لاحقه لصدور حكم الطرد في ١٩٦٩/٦/٧ فضلاً عن أنها لم تتضمن سوي الإفادة بأن وكالته عن المطعون ضده قاصره على تحصيل إراداته المستحقة له قبل الغير والوفاء بديونه لهم دون الإشارة تصريحاً أو تلميحاً إلى ما يفيد تمثيله له أمام القضاء فيما يرفع منه أو عليه من قضايا أو اتخاذ منه محلاً مختاراً توجه إليه فيه كافة ما يتعلق بالمنازعات القضائية من إجراءات مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك أن المقرر - وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة - أن يتعين على الخصوم في الطعن بطريق النقض أن يقدموا الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن في المواعيد التي حددها القانون لما كان ذلك وكان البين من أوراق الطعن أن الشركة الطاعنة لم تقدم وفق طعنها الإخطارات الموجه إليها من البنك الأهلي والتي تفيد وكالته عن المطعون ضده للوقوف منها على تاريخ اتصال علمها بهذه الوكالة ومدى سعتها والتي سبق للبنك تقديمها إلى محكمة الموضوع وقام باستلامها بعد صدور الحكم المطعون فيه وفق الشايت بحافظة مستنداته المؤرخه ١٩٧٠/٣/٢ مما يكون معه وجه النعي عارياً من الدليل على قيامه ويضحي غير مقبول .

وحيث إن الشركة الطاعن تنعي بالسبب الثالث من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءً للمطعون ضده بالتعويض على سند من أنها

لم تسلك الطريق السليم في إجراءات مقاضاته في الدعوي المستعجلة التي حصلت فيها علي حكم بطرده من عين النزاع وصار نهائياً بعدم الطعن عليه فضلاً عن أن المطعون ضده لم يطرح الحق على محكمة الموضوع لعقول كلمتها فيه مما ينطوي علي مساس بحجية الحكم سالف البيان بما يعيب الحكم المطعون فيه بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ويستوجب نقضه .

وحيث إن النعي غير سديد ذلك أن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه ولئن كان الأصل عدم جواز حجية الأحكام إلا بالتظلم منها بطرق الطعن المناسبة تقديراً لتلك الحجية إلا أنه يستثني من هذا الأصل حالة تجرد الحكم من أركانه الأساسية . وإذ كانت صحيفة افتتاح الدعوي الأساس الذي تقوم عليه كل إجراءاتها فإن عدم إعلاتها للخصم بطريق الغش في موطن آخر غير الموطن الواجب إعلاته بها فيه يترتب عليه اعتبار الحكم الصادر فيها منعماً ولا تكون له قوة الأمر المقضي ولا يلزم الطعن فيه أو رفع دعوي أصلية ببطلانه بل يكفي إنكاره والتمسك بعدم وجوده . ولما كان ذلك وكان الثابت من بين ما أسس عليه المطعون ضده مطالبته للشركة الطاعن بالتعويض أنها وجهت إليه إعلان صحيفة دعوي الطرد المستعجلة بطريق الغش علي العين المزجرة رغم علمها الثابت بوجوده بالخارج ووجود من يمثله قانوناً في البلاد وهو جهاز أمناء الاستثمار بالتبنيك الأهلي بقصد عدم إعلاته بالدعوي مما مفاده أن تمسك منها بالنعمد حكم الطرد المستعجل السابق وهو ما يصح التمسك به أمام المحكمة التي تنتظر دعوي التعويض - وإذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءً بإلزام الشركة الطاعنة بالتعويض علي ما إستخلصه في حدود سلطته التقديرية من أن إجراءات دعوي الطرد المستعجلة التي إتخذتها تتسم بسوء النية والتواطئ ولم يعتد بحجية الحكم المستعجل السابق بإعتباره حكماً منعماً فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون ويضحي النعي عليه علي غير أساس .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعي بالسبب الرابع من أسباب الطعن علي الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول أن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاة للمطعون ضده بالتعويض علي قول منه بتوافر أركانه المسؤولية التقصيرية في حقها مع أن العلاقة بينهما تحكمها علاقة تعاقدية إجبارية مما كان مقتضاه إنطباق أحكام المسؤولية العقدية علي واقع الدعوي فيها مما أدى به إلي حجب نفسه عن بحث خطأ التمثيل في عدم تفادي الحكم المستعجل بطرده من عين النزاع بالرفاء بالإيجاب المستحق عليه وملحقاته أو باللجوء إلي قضاة الموضوع فيما يتعلق بأصل الحق من منازعات وعدم مراعاة ذلك عند تقديره التعويض باعتبار أنه بهذا الخطأ ساهم في إلحاق الضرر بنفسه بما يعيبه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه ولئن كان المقرر - وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز الأخذ بأحكام المسؤولية التقصيرية في دعوي التعويض التي يرتبط فيها الضرر مع المسئول عنه بعلاقة عقدية سابقة لما يترتب علي الأخذ بأحكام المسؤولية التقصيرية في مقام العلاقة العقدية من إهدار لنصوص العقد المتعلقة بالمسؤولية عند عدم تنفيذه بما يحل بالقوة الملزمة له إلا أن ذلك رهين بعدم قبول أن الضرر الذي لحق بأحد العاقلين كان نتيجة فعل من العاقد الآخر يكون جريمة أو يعد غشاً أو خطأ جسيماً مما تتحقق به في حقه أركان المسؤولية التقصيرية تأسيساً علي أنه أخل بالتزام قانوني إذ يتمنع عليه أن يرتكب مثل هذا الفعل في جميع الحالات سواء كان متعاقداً أو غير متعاقد وأن إستخلاص عناصر الغش وتقدير ما يثبت به في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع بغير رقابة من محكمة النقض عليها في ذلك مادامت الوقائع تسمح به لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاة للمطعون ضده بالتعويض علي ما إستخلصه من توافر مسؤولية الشركة الطاعنة التقصيرية بعناصرها

القانونية من خطأ وضرر ورابطة سببية من أنها لم تسلك الطريق القويم في التعامل معه في إجراءات مقاضاته في دعوى الطرد المستعجلة بغية الحصول على حكم بطرده من عين النزاع وبلغت بذلك مقصدها وخلص من ذلك بأسباب سائفة لها أصلها الثابت بالأوراق إلى اتسام تصرفاتها بالغش وهو عمل غير مشروع يثبت إنحرافها عن جادة حسن النية الواجب توافره في التصرفات والإجراءات عموماً وتتوافر به أركان المسؤولية التقصيرية ، ويضحي النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب من أسباب الطعن على غير أساس .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعي بالسبب الخامس من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب وفي بيان ذلك تقول أن الحكم المطعون فيه إذ قضي للمطعون ضده بالتعويض دون بيانه لعناصر الضرر وبغير بيانه لأسس تقديره لتعويض المقضي به بعد أن تعذر على الحجير المنتدب في الدعوي تقرير قيمة العناصر المادية والمعنوية لعين النزاع وإنه يكون معيباً بالقصور والتسييب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه ولئن كان المقرر - وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة - أن تعيين العناصر المكونة قانوناً للضرر والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض من مسائل القانون التي تخضع لرقابتها بما يوجب على محكمة الموضوع أن تبين في مدونات حكمها عناصر الضرر الذي تخضت من أجله بهذا التعويض وأن لها تقدير تلك العناصر دون رقابة عليها في ذلك مادامت قد استندت إلى أدلة مقبولة وبحسبها أن تكون قد بينت عناصر الضرر الذي قدرت العويض على أساسه . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن خلاص إلى توافر أركان مسؤولية الشركة الطاعنة التقصيرية عرض لعناصر الضرر التي حاقت بالمطعون ضده من إجراء خطأها التقصيري والتي تتمثل في حرمانه من منفعة استغلال عين النزاع وقدر

التعويض الذي يستحقه وفقاً لما يتناسب وتلك الأضرار في حدود سلطته التقديرية وكان ذلك بأسباب سائغة لها أصلها الثابت بالأوراق ومن ثم يضحى النعمي عليه بهذا السبب من أسباب الطعن على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////

جلسة ٥ من إبريل سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد رافت خفاح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة

المستشارين / محمد وليد الجارح ، محمد بحر الدين توفيق ، شكري جمعة حسين و محمد

محمود عبد اللطيف .

١٥٢

الطعن رقم - ٢٤٤ لسنة ٥٤ القضائية :

(١ - ٤) دعوى « الصفة فيها » وكالة . إيجار « التنبيه بالإخلاء » .

« انتهاء الإيجار » عقد .

(١) التنبيه بالإخلاء . جواز صدوره من المؤجر أو المستأجر أو ممن ينوب عن أى

منها تعدد المزجرون أو المستأجرون . كفاية صدوره من أحدهم . متى أجازاه الباقون .

اعتباره وكلاء عنهم .

(٢) عقود الإيجار الغير خاضعة للقوانين الاستثنائية . مؤقته . عدم تحديد مدتها

أو ربط إنائها بأمر مستقبل غير محقق الوقوع أو استحالة معرفة تاريخ إنتهانها . وجوب

اعتبار العقد منعقداً للفترة المحددة لدفع الأجرة . لكل من طرفيه إنتائه بالتنبيه على الآخر

فى الميعاد القانونى . مادتان ٥٥٨ ، ٥٦٣ مدنى .

(٣) الاتفاق على جعل حق إنهاء العقد موكولا إلى صدور تنبيه من المستأجرين دون

المزجرين . مؤداه . امتداد العقد لمدة غير محددة . أثره وجوب تطبيق أحكام المادة ٥٦٣

مدنى لتحديد مدة الإيجار . لكل من الطرفين الحق فى إنهائه . لا محل لترك المدة

لتحديد القاضى أو ربطها بوفاء المستأجر ولا وجه للقياس على أحكام الحكم . علة ذلك .

١ - استخلاص التحديد الضمني لعقد الإيجار . من سلطة قاضى الموضوع متى أقام قضاؤه على أسباب سائفة .

٥ - تقدير جدية القرش أو صورته . من سلطة قاضى الموضوع .

~~~~~

١ - إذ كان الثابت فى الأوراق أن التنبيه على الطاعنين بإخلاء العين المؤجرة لهما صادر من المطعون ضدهما الأول والثانية ومن زوجة المطعون ضده الخامس ، وأن الدعوى وإن كانت قد رفعت من هؤلاء إلا أنه قد تم تصحيح شكلها بتدخل المطعون ضدها الرابعة فيها وإقرار المطعون ضده الأول بأنه أقامها بالوكالة عنها فالتنبيه بالإخلاء يصح أن يصدر مثلاً من المؤجر أو من المستأجر أو ممن ينوب عن أى منهما ، وإذا تعدد المؤجرون أو المستأجرون فيكفى أن يصدر التنبيه من أحدهم طالما أنهم أجازوه إذ يعد فى هذه الحالة وكبلاً عنهم . لما كان الحكم الطعون فيه قد التزم هذا النظر فانه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

٢ - النص فى المادتين ٥٥٨ ، ٥٦٣ من القانون المدنى - يدل على أن المشرع استلزم توقيت الإيجار واعتبر المدة ركناً فيه وأنه مهما تعذر معرفة الوقت الذى جعله المتعاقدان ميقاتاً ينتهى إليه العقد بأن لم تحدد له مدة ينتهى بانتهائها أو عقد لمدة غير معينة بحيث لا يمكن معرفة التاريخ الذى ينتهى إليه على وجه التحديد أو ربط إنتهاؤه بأمر مستقبل غير محقق الوقوع أو استحالة معرفة مدة العقد وحلاً لما يمكن أن ينشأ عن ذلك من تنازعات تدخل المشرع بالنص على إعتبار العقد منعقداً للفترة المحددة لدفع الأجرة . ولم يقف المشرع عند حد تعيين المدة على هذا النمويل رخص لكل من طرفيه - المؤجر



والمستأجر - الحق في إنهااء العقد إذا نبه أحدهما على الآخر بالإخلاء في الميعاد القانوني المبين في المادة ٥٦٣ سالفه البيان .

٣ - النص في البند الرابع من عقد الإيجار المؤرخ / / / سند الدعوى على أن « مدة الإيجار مشاهرة تبدأ من ١٩٧١/٢/١ وتنتهى في ١٩٧١/٢/٢٨ قابلة للتجديد مدة بعد أخرى ما لم يطلبه المستأجرين إنهااء هذا العقد من جانبهم » يدل على أن الإيجار ولئن بدأ سريانه لمدة معينة إلا أنه قد لحقه الامتداد مدة بعد أخرى وفقا لشروطه ولا يتوقف إنتهاء الإيجار على مجرد إنتقضاء المدة التي امتد إليها العقد بل لا بد من أن ينبه المستأجر على المؤجرين بإنهاء الإيجار وعدم رغبتهم في استمراره ، وما لم يحصل هذا التنبيه امتد العقد مدة بعد أخرى وأصبح الإيجار غير محدد المدة إذ يتعذر معرفة التاريخ الذي ينتهى إليه العقد على وجه التحديد لأن شروطه جعلت نهاية مدته غير محددة بحد معين ولما كانت العلاقة الإيجارية يحكمها العقد والنصوص القانونية التي وضعها المشرع مكملة لأحكامه أو منظمة لشروطه فان المادة ٥٦٣ من القانون المدني أصبحت هي الواجبة التطبيق وهي تحدد مدة الايجار وحق الطرفين - المؤجر أو المستأجر - في انهااء ، واذ جاء للنص صريحا بتعين تطبيقه ولا محل للقول بأن العقد يتعقد لمدة يحددها القاضى تبعا لظروف وملابسات التعاقد أو أن الإيجار ينتهى بوفاء المستأجر أو بانقضاء سنتين عاما على إبرام عقد الإيجار قياسا على أحكام الحكر إذ لا محل للاجتهاد أو التماس وهناك نص قانوني يحكم الواقعة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في قضاءه بإنهاء العقد على التنبيه الحاصل من المؤجرين فإنه يكون قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة إذ يستمد المؤجر هذا الحق من القانون



مباشرة ، ولا يعيب الحكم قصوره فى أسبابه القانونية إذ تستكملها هذه المحكمة على النحو سالف البيان .

٤ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن التجديد الضمنى لعقد الإيجار برضاء الطرفين من المسائل الموضوعية التى يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها ولا رقابة عليه فى ذلك ما دام قد قضاؤه على أسباب سائقة لها أصلها الثابت فى الأوراق .

٥ - لقاضى الموضوع تقدير جدية الفرش أو صوريته فى ضوء الدعوى وملابساتها مما يستتبطه من قرائن .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الرقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدهم الثلاثة الأول أقاموا على الطاعنين والمطعون ضده الخامس الدعوى رقم ٣٥٦٠ سنة ١٩٨١ مدنى شمال القاهرة الابتدائية للحكم بطردهم من المخيز المبين بالصحيفة وتسليمه لهم بأدواته ومشتملاته وقالوا فى بيانها أن الطاعنين والمطعون ضده الخامس استأجروا منهم ذلك المخيز بمشتملاته بعقد مؤرخ ١٩٧١/٢/١ وإذ أنذروهم فى ١٩٨١/٦/٦ بالإخلا . لعدم رغبتهم فى امتداد العقد ، ولما لم يستجيبوا لطلبهم فقد أقاموا الدعوى . طلبت



المطعون ضدها الرابعة قبول تدخلها فى الدعوى خصما متضما إلى المدعين على سند من أن زوجها المطعون ضده الأول باع لها حصته فى العين المؤجرة ، وقرر المذكور أنه باشر الإجراءات بصفته وكيلها عنها . حكمت المحكمة بقبول التدخل وبالطرد والتسليم استأنف الطاعنان والمطعون ضده الخامس هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٢٣٢ سنة ١٠٠١ ق القاهرة ويتاريخ ١٣/١١/١٩٨٤ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى يرفض الطعن . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعى الطاعنان بالسببين الأولين منها الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك بقولان إنهما تمسكا أمام محكمة الموضوع بأن كلا من المطعون ضدهما الأول والخامس باع حصته فى المخبز محل النزاع لزوجته فاصبحت هى صاحبة الضقة فى توجيه التنبيه بالإخلاء ورفع الدعوى وإذ باشر المطعون ضدهما المذكوران هذين الإجراءين فإن التنبيه بالإخلاء يقع باطلاً وتكون الدعوى مرفوعة من غير ذى صفة وإذ رفض الحكم المطعون فيه هذين الدفيعين فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النعى غير سديد ، ذلك أنه فضلاً عما هو ثابت فى الأوراق من أن التنبيه على الطاعنين بإخلاء العين المؤجرة لهما صادر من المطعون ضدهما الأول والثانية ومن زوجة المطعون ضده الخامس ، وأن الدعوى وإن كانت قد رفعت من هؤلاء إلا أنه قد تم تصحيح شكلها بتدخل المطعون ضدها الرابعة فيها وإقرار المطعون ضده الأول بأنه أقامها بالوكالة عنها فالتنبيه بالإخلاء يصح أن يصدر



من المؤجر أو المستأجر أو من ينوب عن أى منهما . وإذا تعدد المؤجرون أو المستأجرون فيكفى أن يصدر التنبيه من أحدهما طالما أنهم أجازوه إذ يعد في هذه الحالة وكيلًا عنهم . ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولان إن الحق في قسوخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧١/٢/١ قد أعطى للمستأجرين دون المؤجرين وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بفسخ العقد بناء على طلب المؤجرين فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن النص في المادة ٥٥٨ من القانون المدني على أن « عقد الإيجار يلتزم المؤجر بمقتضاه إن يمكن المستأجر من الانتفاع بشئ معين مدة معينة . . . » والنص في المادة ٥٦٣ من هذا القانون على أن « إذا عقد الإيجار دون اتفاق على مدة أو عقد لمدة غير معينة أو تعذر إثبات المدة المدعاة اعتبر الإيجار منعقداً للفترة المعينة لدفع الأجرة وينتهي بانقضاء هذه الفترة بناء على طلب أحد المتعاقدين إذا هو نبه على المتعاقد الآخر بالإخلاء في المواعيد الآتى بيانها . . . » يدل على أن المشرع استلزم توقيت الإيجار واعتبر المدة ركناً فيه وأنه كلما تعذر معرفة الوقت الذي جعله المتعاقدان ميقاتاً ينتهى إليه العقد بأن لم تحدد له مدة ينتهى باتتهانها أو عقد لمدة غير معينة بحيث لا يمكن معرفة التاريخ الذي ينتهى إليه على وجه التحديد أو ربط انتهائه بأمر مستقبل غير محقق الوقوع أو استحالة معرفة التاريخ الذي قصد المتعاقدان أن يستمر إليه ففي هذه الحالات معرفة مدة العقد وحلاً لما يمكن أن ينشأ عن ذلك من منازعات تدخل المشرع بالنص على اعتبار العقد منعقداً للفترة المحددة لدفع الأجرة ، ولم يقف المشرع عند حد تعيين المدة على هذا



النحو بل رخص لكل من طرفيه - المؤجر والمستأجر - الحق في إنهاء العقد إذا نيه أحدهما على الآخر بالإخلاء في الميعاد القانوني المبين في المادة ٥٦٣ سالفه البيان لما كان ذلك وكان النص في البند الرابع من عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧١/٢/١ سند الدعوى على أن « مدة الإيجار مشاهرة تبدأ من ١٩٧١/٢/١ وتنتهي في ١٩٧١/٢/٢٨ قابلة للتجديد مدة بعد أخرى ما لم يطلب المستأجرين إنهاء هذا العقد من جانبهم » يدل على أن الإيجار ولئن بدأ سريانه لمدة معينة إلا أنه قد لحقه الامتداد مدة بعد أخرى وفقا لشروطه ولا يتوقف إنتهاء الإيجار على مجرد إنتضاء المدة التي امتد إليها العقد بل لا بد من أن ينيه المستأجرون على المؤجرين بإنهاء الإيجار وعدم رغبتهم في استمراره ، وما لم يحصل هذا التنبيه امتد العقد مدة بعد أخرى ويصبح الإيجار غير محدد المدة إذ يتعذر معرفة التاريخ الذي تنتهي إليه العقد على وجه التحديد لأن شروطه جعلت نهاية مدته منوط بمحض مشيئة المستأجرين وحدهم دون أى ضابط آخر مما يجعل هذه المدة غير محددة بحد معين ، ولما كانت العلاقة الإيجارية يحكمها العقد والنصوص القانونية التي وضعها المشرع مكمله لأحكامه أو منظمة لشروطه فإن المادة ٥٦٣ من القانون المدني أصبحت هي الواجبه التطبيق وهي تحدد مدة الإيجار وحق الطرفين - المؤجر أو المستأجر - في إنهاءه ، وإذا جاء النص صريحا بتعين تطبيقه ولا محل للقول بأن العقد ينعقد لمدة يحددها القاضى تبعا لظروف وملابسات التعاقد أو أن الإيجار ينتهي بوفاة المستأجر أو بإنتضاء ستين عاما على إبرام عقد الإيجار قياسا على أحكام المحرّاذ لا محل للاجتهاد أو القياس وهناك نص قانوني يحكم الواقعة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه بإنهاء العقد على التنبيه الحاصل في المؤجرين فإنه يكون قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة إذ يستمد المؤجر هذا الحق من القانون مباشرة ولا يعيب الحكم قصوره في أسبابه القانونية تستكملها هذه المحكمة على النحو سالف البيان ويضحي النعي على غير أساس .



وحيث إن الطاعنين يتعيان بالسببين الرابع والخامس على الحكم المطعون فيه

الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقولان إنهما تمسكا أمام محكمة الموضوع بأن عقد الإيجار تجدد ضمناً باقتضاء المؤجرين الأجرة عن مدة لاحقة على التنبيه بالإخلاء كما أن المؤجرين وضعوا في العين المؤجرة متقولات وأدوات مستهلكة تافهة القيمة محايلاً على أحكام الأجرة القانونية وقد اطرح الحكم هذا الدفاع بوجهية أخلاً بما جاء بتقرير الحبيب مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التجديد الضمني لعقد الإيجار برضا الطرفين من المسائل الموضوعية التي يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها ولا رقابة عليه في ذلك ما دام قد أقام قضاءً على أسباب سائغة لها أصلها الثابت في الأوراق وأن له تقدير جديده الفرش أو صورته في ضوء ظروف الدعوى وملابساتها وما يستنبطه من قرائن ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً بانتفاء نية التجديد الضمني للعقد على ما أورده من أن الأوراق قد خلت من دليل على اقتضاء المؤجرين للأجرة بعد التنبيه بالإخلاء فضلاً عن أنهم سارعوا بالإقامة الدعوى ١٢٦٢ سنة ١٩٨١ مدنى مستعجل ولما لم يصلوا إلى بغيتهم أقاموا الدعوى المطروحة الأمر الذى يؤكد أصرارهم منذ التعبير عن رغبتهم في إنهاه عقد الإيجار إلى التوصل إلى إخلاء المستأنيين » كما أقام الحكم قضاءً بملامة مشتعلات العين المؤجرة على ما أورده من أن « الثابت للمحكمة من تقرير الحبيب المنتدب في الدعوى أن المستأنيين أقروا باستلام كافة الأدوات والآلات التى وردت بالكشف المرفق بالعقد وعددها ١٣٩ من بينها حلة عجينة بالموتور كاملة بتوصيلة كهربائية



وماكينتا مازوت وطلعبات غاز ومياه بالإضافة إلى كافة الأدوات والمنقولات الأخرى اللازمة لتشغيل العين المؤجرة كمخبر بلدى الأمر الذى يستقر معه فى يقين المحكمة أن - التأجير شمل بجوار العين الآلات والعدد والأدوات الكافية وكذلك الترخيص الصادر بإدارة المخبر « وكان هذا الذى قرره الحكم سائفا ومؤديا إلى النتيجة التى انتهى إليها وله أصل ثابت بالأوراق فإن النعى على أن ما اثبتته الحكم من جدية المنقولات والأدوات فى حقيقته لا يعدو أن يكون جدلاً فيما لمحكمة الموضوع سلطة استخلاصه وتقديره ولا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ويكون غير مقبول .

ولما تقدم بتعين رفض الطعن .

////////////////////



## جلسة ٥ من إبريل سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد رافت خفاجي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / محمد وليد الجارحي ، محمد بحر الدين توقيق ، شكري جمعة حسين و محمد  
محمود عبد الطيف .

١٥٣

### الطعن رقم - ٥١ لسنة ٥٥ القضائية :

( ١ ) قانون « تفسير » .

إيراد المشرع مصطلحا في نص ما لمعنى معين . وجوب صرفه لهذا المعنى في كل نص  
آخر يرد فيه ثبوت مجافاة المعنى الاصطلاحي لقصد المشرع وجوب التصرف على الفرض الذي  
رمى إليه والقصد الذي أملاه النص .

( ٢ ، ٣ ) إيجار « إيجار الأماكن » « إقامة المستأجر مبنى مكون من  
أكثر من ثلاث وحدات سكنية » حكم « تسببيه » « عيوب التسبيب » ما  
يعد قصورا » .

( ٢ ) إقامة المستأجر مبنى مكون من أكثر من ثلاث وحدات سكنية في تاريخ لاحق  
لاستجاره تخييره بين إخلاء سكنه الذي يستأجره أو توفير مكان ملائم لمالكه أو أحد أقاربه  
حتى الدرجة الثانية بالمبنى الذي إقامه . م ٢/٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ كفاة ثبوت إقامة  
ذلك المبنى لمساكنه وقتعه عليه بسلطات المالك عدم اشتراط استناد ملكيته إلى سبب من  
أسباب كسب الملكية المحددة قانونا . علة ذلك .



( ٣ ) إقامة المحكم قضااء برفض دعوى إخلاء المستأجر لإقامته مبنى مكون من أكثر

من ثلاث وحدات سكنية ، على أساس خلل الأوراق مما يفيد أن المبنى الذى إقامه مملوكاً له بسبب من أسباب كسب الملكية التى نص عليها القاتون دون بحث مستندات الطاعن التى دلل بها على أن المستأجر أقام ذلك المبنى لحسابه وانتفع به خطأ وقصوره .

\*\*\*\*\*

١ - الأصل فى قواعد التفسير أنه أورد المشرع مصطلحا معينا فى نص ما لمعنى معين وجب صرفه لهذا المعنى فى كل نص آخر فيه ، إلا أنه إذا تبين أن المعنى الاصطلاحى يجافى قصد المشرع فإن ذلك يؤكد أنه تحول عن هذا المعنى إلى معنى آخر غير ذلك الذى يدل عليه ظاهر النص ومن ثم فإن التصرف على المحكم الصحيح من النص يقتضى الغرض الذى روى إليه والقصد الذى أملاه .

٢ - النص فى الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - يدل على أن المشرع استهدف تحقيق نوع من التوازن فى العلاقات الإيجارية قارئاً أنه مما يحقق العدل أن يغير المستأجر بين إخلاء المسكن الذى يستأجره أو توفير مكان ملائم للمؤجر أو لأحد أقاربه حتى الدرجة الثانية بأجرة لا تزيد عن مثلى الأجرة التى يدفعها إذا أقام لحسابه فى تاريخ لاحق على عقد استئجاره بناءً تزيد وحداته عن ثلاث إذ يكون فى مكتبته حيثئذ الاستغناء عن سكنه والاستعاضة عنه بآخر فى المبنى الذى إقامه ، ومن ثم فإنه يتعين أعمال هذا المحكم فى جميع الحالات التى يقيم فيها المستأجر المبنى الجديد لحسابه ويكين له وحده حق استعماله واستعماله والتصرف فيه حتى لو لم يستند



في ذلك إلى أى من أسباب كسب الملكية الواردة فى القانون على سبيل الحصر إذ محل ذلك هو « ادعاء الملكية فى دعوى الاستحقاق باعتبارها دعوى عينيه يقيمها مالك الشئ . ويكون محلها المطالبة به حيث لا تثبت هذه الملكية إلا بسبب من تلك الأسباب . أما فى الدعوى التى يقيمها المؤجر على المستأجر استعمالا للرخصة التى خولها له النص المشار إليه فهى من الدعاوى الشخصية القائمة على التزامات ناشئة عن عقد الإيجار فلا يكلف المدعى فيها بإثبات ملكية المستأجر منه للمبنى الجديد ، وإنما كل ما يطلب منه هو إقامة الدليل على أن هذا المستأجر أقام المبنى لحسابه وكانت له عليه سلطات المالك ، والقول بغير ذلك يجافى قصد الشارع ويؤدى إلى أن يصبح مشتري أرض المبنى بعقد غير مسجل أحسن حالاً ممن التزم بأحكام القانون ويادر إلى تسجيل عقد شرائه . وأنه مما يؤيد أن المشرع فى المادة ٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ سألقة الذكر انصرف عن المعنى الاصطلاحي للفظ المالك إلى ذلك المعنى الآخر ما يبين من استقراء أحكام هذا القانون من أنه أطلق على المؤجر اصطلاح المالك فى نصوص المواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١١ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٥ ، الخاصة بتحديد الأجرة ، وتقاضى مقدم إيجار ، وزيادة أجرة الأماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى وتوزيع تكاليف الترميم والصيانة ، وأجر حارس المبنى ، والإعفاء من الضرائب العقارية للمباني الجديدة وزيادة الأجرة عند تغيير الاستعمال ، والحق فى تقاضى نسبة من ثمن بيع المتجر أو المصنع ، وتأثيم تقاضى « خلو رجل » وبيع أو تأجير الوحدات المبنية لأكثر من شخص ، والتخلف عن تسليم الوحدات المؤجرة فى الموعد المحدد ، وبطالان الشروط المخالفة لأحكام القوانين المنظمة للعلاقة بين طرفى العلاقة الإيجارية فقد استخدم المشرع فى النصوص متقدمه البيان لفظ المالك فى غير معناه الاصطلاحي .



٣ - العبرة فى تفسير النصوص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هى بالمقاصد والمعانى لا بالألفاظ والمباني . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاء « يرفض الدعوى على ما أورده من أن الأوراق خلت بما يقيد أن المبنى الذى أقامه المستأجر مملوكاً له ، وأن هذه الملكية آلت إليه بسبب من أسباب كسب الملكية التى نص عليها القانون » فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وقد حجب به هذا الخطأ عن بحث وتقدير ما انطوى عليه ترخيص البناء ، والكشف الرسمى ، وتقدير الحجير ، والمحضر الإدارى - المقدمة فى الدعوى - والتى دلل بها الطاعن على أن المطعون ضده أقام ذلك المبنى الجديد لحسابه وانتفع به مما يجعل الحكم أيضاً مشوياً بقصور فى التسيب .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن الأول أقام على المطعون ضده الدعوى ١٥٨٨ سنة ١٩٨٢ مدنى المتنايا الابتدائيه بطلب، الحكم بإخلاء الشقة المبينة فى الصحيفة وتسليمها له أو بإلزام المطعون ضده بتوفير مكان ملائم له فى مبنى يملكه . وقال شرحاً لذلك أن المطعون ضده استأجر تلك الشقة من مورثه بعقد مؤرخ ١٨٧٢/٢/١ وإذا أقام بناء مملوكاً له مكوناً من أكثر من ثلاثة طوابق وحدات سكنية خالية فقد خيره بين إخلاء الشقة المؤجرة له أو توفير



وحدة سكنية له فى العقار الذى أقامه عملاً بالمادة ٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، ولما لم يستجب لطلبه فقد أقام دعواه ومحكمة أول درجة حكمت بعدم قبول الدعوى استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٢٧ لسنة ٢٠ ق بنى سوف « مأمورية النيا » بتاريخ ١٥/١٢/١٩٨٤ قضت الحكم بالغاء الحكم المستأنف ويرفض الدعوى طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى يرفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسييب ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاء برفض الدعوى على سند من أن الأوراق خلت من دليل على ملكية المطعون ضده للعقار المبين فى الصحيفة مما يحول دون تطبيق المادة ٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - فى حين أن الثابت من تقرير الحبير المندوب فى الدعوى والمستخرج الرسمى الصادر عن مأمورية الضرائب العقارية بمطاي والمحضر الإدارى رقم ٩٢٤ سنة ١٩٨٢ مطاى ، وروضة البناء الصادرة للمطعون ضده أن ذلك العقار مكلف باسمه ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه وإن كان الأصل فى قواعد التفسير أنه إذا أورد المشرع مصطلحاً معيناً فى نص ما لمعنى معين وجب صرفه لهذا المعنى فى كل نص آخر يرد فيه ، إلا إذا تبين أن المعنى الاصطلاحي يجافى قصد المشرع فإن ذلك يؤكد أنه تحول عن هذا المعنى إلى معنى آخر يدل عليه ظاهر النص . ومن ثم فإن التعرف على الحكم الصحيح من النص يقتضى تقصى الغرض الذى رعى إليه والقصد الذى أملاه ، لما كان ذلك وكان النص فى الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١



فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أن : « إذا أقام المستأجر مبنى مملوكاً له يتكون من أكثر من ثلاث وحدات فى تاريخ لاحق لاستيجاره يكون بالحبار بين الاحتفاظ بسكنه الذى يستأجر أو توفير مكان ملائم لمالكه أو أحد أقاربه حتى الدرجة الثانية بالمبنى الذى أقامة بما لا يجاوز مثلى الأجرة المستحقة له عن الوحدة التى يستأجر منه » يدل على أن المشرع استهدف تحقيق نوع من التوازن فى العلاقات الإيجارية فارتأى أنه بما يحقق العدل أن يخير المستأجر بين إخلاء المسكن الذى يستأجره أو توفير مكان ملائم للمؤجر أو لأحد أقاربه حتى الدرجة الثانية بأجرة لا تزيد عن مثلى الأجرة التى يدفعها إذا أقام لحسابه فى تاريخ لاحق على عقد استيجاره بناءً تزيد وحداته عن ثلاث إذ يكون فى مكانته حينئذ الاستغناء عن مسكنه والاستعاضة عنه بآخر فى المبنى الذى أقامه ، ومن ثم فإنه يتعين إعمال هذا الحكم فى جميع الحالات التى يقيم فيها المستأجر المبنى الجديد لحسابه ويكون له وحده حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه حتى ولو لم يستند فى ذلك إلى أى من أسباب كسب الملكية الواردة فى القانون على سبيل الحصر إذ محل ذلك هو إدعاء الملكية فى دعوى الاستحقاق باعتبارها دعوى عينية يقيمها مالك إدعاء الشئ ، ويكون محلها المطالبة به حيث لا تثبت هذه الملكية إلا بسبب من تلك الأسباب ، وأما فى الدعوى التى يقيمها المؤجر على المستأجر استعمالاً للرخصة التى خولها له النص المشار إليه فهى من الدعاوى الشخصية القائمة على التزامات ناشئة عن عقد الإيجار فلا يكلف المدعى فيها بإثبات ملكية المستأجر منه للمبنى الجديد ، وإنما كل ما يطلب منه هو إقامة الدليل على أن هذا المستأجر أقام المبنى لحسابه وكانت له عليه سلطات المالك ، والقول بغير ذلك يجافى قصد الشارع ويؤدى إلى أن يصبح مشترى أرض المبنى بعقد غير مسجل أحسن



حالا من التزم بأحكام القانون ويأدر إلى تسجيل عقد شرائه . وأنه لما يؤيد أن  
المشرع فى المادة ٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٩ سالفه الذكر انصرف عن  
المعنى الاصطلاحي للفظ المالك إلى ذلك المعنى الآخر ما يبين من استقراء أحكام  
هذا القانون من أنه أطلق على المؤجر اصطلاح المالك فى نصوص المواد ٤ ، ٥ ،  
٦ ، ٧ ، ٩ ، ١١ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٥ الخاصة بتحديد الأجرة ، وتقاضى  
مقدم إيجار ، وزيادة أجرة الأماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى ، وتوزيع  
تكاليف الترميم والصيانة وأجر حارس المبنى ، والاعفاء من الضرائب العقارية  
للمباني الجديدة ، وزيادة الأجرة عند تغيير الاستعمال ، والحق فى تقاضى نسبة  
من ثمن بيع المتجر أو المصنع وتأثيم تقاضى « خلو رجل » ، وبيع أو تأجير  
الوحدات المبنية لأكثر من شخص والتخلف عن تسليم الوحدات المؤجر فى الموعد  
المحدد ، وعلان الشروط - المخالفة لأحكام القوانين المنظمة للعلاقة بين طرفى  
العلاقة الإيجارية فقد استخدم المشرع فى النصوص متقدمة البيان لفظ المالك  
فى غير معناه الاصطلاحي والعبرة فى تفسير النصوص - وعلى ما جرى به  
قضاء هذه المحكمة - هى بالمقاصد والمعانى لا بالألفاظ والمباني . وإذا خالف  
الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه برفض الدعوى على ما أورده من أن  
« الأوراق خلت مما يقيده أن المبنى الذى أقامه المستأجر مملوك له ، وأن هذه  
الملكية آلت إليه بسبب من أسباب كسب الملكية التى نص عليها القانون فإنه  
يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وقد حجه هذا الخطأ عن بحث دلالة ما انطوى  
عليه ترخيص البناء ، والكشف الرسمى وتقرير الحجير ، والمحضر الإدارى  
- المقدمة فى الدعوى - والتى دلل بها الطاعن على أن المطعون ضده أقام ذلك  
المبنى الجديد لحسابه وانتفع به مما يجعل الحكم أيضا مشوبا بقصور فى التسبيب  
بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .



## ، جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٩٠

برنامج السيد المستشار / محمد رافت خفادمي وعضوية السادة المستشارين /  
عبد الحميد سليمان نائب رئيس المحكمة محمد محمد طيطك ، محمد بهر الدين توفيق  
وشكوى جمعة حصين .

١٥٤

### الطعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٥٦ القضائية :

إيجار « إيجار الأماكن » « إقامة المستأجر مبنى مكون من أكثر من  
ثلاث وحدات سكنية » أجزأ أكثر من مسكن . « نقص « السبب غير المنتج »  
« حكم تسيبة » .

١ - إقامة المستأجر مبنى مملوكا له يتكون من أكثر من ثلاث وحدات سكنية في تاريخ  
لاحق لاستنجاهه أثره . تحجيريه بين تركه الوحدة السكنية التي يستأجرها أو توفير وحدة  
سكنية ملائمة للمالك أو لأحد أقاربه حتى الدرجة الثانية بما لا يجاوز مثلي أجره الوحدة  
التي يستأجرها . م ٧/٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ شرطه . وقوع المبنى الجديد الذي يملكه  
في ذات البلد الكائن به مسكنه . وجود مسكنه بمحافظة الجيزة . والمبنى الجديد الذي  
أقامه بمحافظة القاهرة . عدم إنطاق النص المذكور . عله ذلك .

( ٢ ) احتجاز المطعون ضده مسكنا في ميناء الجديد الذي أقامه بمدينة القاهرة علاوة  
على العين المؤجرة له بمحافظة الجيزة . خروج عن نطاق الخطر الوارد بالمادة ٨ ق ٤٩  
لسنة ١٩٧٧ .



١ - النص في المادة ٢/٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - يدل على أن - المشروع قصد من هذا الحكم المستحدث الموازنة بين مصلحة كل من المؤجر والمستأجر إذا ما أصبح الأخير من طبقه الملاك بأن أقام مبنى مملوكا له يزيد على ثلاث وحدات ، إذ أن المستأجر المالك أصبح في غنى عن الحماية التي قررها المشرع للمستأجرين عامة عن طريق الإمتداد القانوني لعقود الإيجار إذ في استطاعته نقل مسكنه إلى المبنى الجديد الذي يملكه أو يوفر مكانا ملائما لمالك العين المؤجرة له في المبنى الجديد لا يجاوز مثلى الأجرة المستحقة عليه والعمل بغير ذلك يؤدي إلى إثراء طائفة من الملاك على غيرهم بغير مبرر ويعد ذلك مجافا لروح العدالة وهو ما لا يتفق مع العقل والمنطق ، ولما كان حكم المادة ٢/٢٢ سالفه البيان متعلق بالنظام العام فإن ذلك يتطلب وبطريق اللزوم كي ينحصر الحماية المقررة لصالح المستأجر الذي أصبح مالكا أن يكون المبنى الذي تملكه في ذات البلد الذي يوجد فيه مسكنه وهذا الشرط مستفاد من روح النص ويتفق مع الحكمة في تطبيقه لأن تخيير المستأجر بين إخلاء مسكنه وبين توفير مكان ملائم لمالك العين المؤجرة له في المبنى الجديد لا يتأتى إلا إذا أقام المستأجر المبنى الجديد في ذات البلد حتى يكون في استطاعته نقل مسكنه إليه ، لما كان ذلك الثابت من الأوراق - ولا خلاف فيه بين الطرفين أن المسكن الذي يستأجره المطعون ضده كائن بمدينة الأوقاف بالعجوزة محافظة الجيزة ، وأن المبنى الجديد الذي أقامه كائن بوادي حوف قسم حلوان محافظة القاهرة ، و هما عاصمتان لمحافظتين مختلفتين تستقل كل مدينة منها عن الأخرى حسب التقسيم الوارد بالقرار الجمهوري رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ ومن ثم فإن المادة ٢/٢٢ سالفه البيان تكون غير واجبه التطبيق لتخلف أحد شروطها الجوهرية وهو أن يكون المبنى الجديد الذي بقيمة المستأجر في ذات البلد الذي يقع فيه مسكنه .

٢ - المادة ٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التي تحظر احتجاز الشخص لأكثر من مسكن في البلد الواحد بغير مقتضى فقد جرى قضا - هذه المحكمة



على أن لفظ البلد الواحد لا يتسع لأكثر من مدينة واحدة وفقاً لأحكام القرار الجمهوري سالف البيان ولا يكون الحظر متوافراً لو احتجز المطعون ضده مسكناً آخر في مبناه الجديد بمدينة القاهرة علاوة على العين المؤجرة له بمحافظة الجيزة . ومن ثم فإن النemy على ما أورده الحكم المطعون فيه بعدم توافر باقى شروط المادة ٢/٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وعدم توافر الاحتجاز أياً كان وجه الرأى فيه . غير منتج مادام الحكم قد أنتهى إلى النتيجة الصحيحة فى القانون وهى رفضه دعوى الاخلاء .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر المرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من حكم المطعون فيه وسائر الأوراق - فى أن الطاعن أقام على المطعون ضده الدعوى رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٨٣ جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ بتاريخ ١٩٧٠/١١/١ المتضمن إستئجار المطعون ضده الشقة المبنية بالصحيفة والتسليم . وقال بياناً لها أن المطعون ضده أقام مبنى مملوكاً له ناحية وادى خوف قسم حلوان يتكون من أكثر من ثلاث سكنية وأحتجز لنفسه شقة به وحجرتين بالبدروم مخالفاً للحظر الوارد فى القانون فيحق له طلب أخلائه من الشقة محل النزاع عملاً بالمادة ٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والمادة ٢/٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . فأقام الدعوى . حكمت المحكمة بفسخ العقد المؤرخ بتاريخ ١٩٧٠/١١/١ وتسلم الشقة محل النزاع . ا ستأنف



المطعون ضده هذا الحكم بالإستئناف رقم ٥٥٦ لسنة ١٠٠ ق القاهرة . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع الشهود بتاريخ ١٦/٤/١٩٨٦ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك يقول إن الحكم قد اغفل طلباته بإحالة الدعوى إلى التحقيق أو نذب خبير لإثبات التناسب بين شقة النزاع والشقة الكائنة بالعقار المملوك للمطعون ضده ولم يطبق حكم المادة ٢/٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على سند من أن البناء تم قبل نفاذ فى حين أن البناء لم يكتمل لأن حسبا هو ثابت من الكشف الرسمية الصادرة من مأمورية الضرائب العقارية بحلوان والتي تفيد بأن الدور الثالث لم يتم تشطيبه بعد وأن الدور الرابع أستجد أثناء نظر النزاع ، هذا إلى أن المطعون ضده يحتجز لنفسه مسكنا آخر بالدور الثالث فى هذا العقار وقد تمحيل على أحكام القانون وقدم كشفاً رسمياً يفيد تعديل عقد إيجار هذا المسكن لصالح أبن شقيقه . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن النص فى المادة ٢/٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على أن إذ أقام المستأجر مبنى مملوكا له يتكون من أكثر من ثلاث وحدات فى تاريخ لا حق لا استئجاره يكون بالخيار بين الاحتفاظ بسكنه الذى يستأجره أو توفير مكان ملائم للمالكه أو أحد أقاربه حتى الدرجة الثانية بالمبنى الذى أقامه بما لا يجاوز مثلى الأجرة المستحقة له عن الواحدة التى يستأجرها منه . يدل على أن المشرع قصد من هذا الحكم المستحدث الموازنة بين



المؤجر والمستأجر إذا ما أصبح الأخير من طبقة الملاك بأن أقام مبنى مملوكا له يزيد على ثلاث وحدات ، إذ أن المستأجر المالك أصبح فى غنى عن الحماية التى قررها المشرع للمساجرين عامة عن طريق الامتداد القانونى لعقود الإيجار إذ فى استطاعته نقل مسكنه إلى المبنى الجديد الذى يملكه أو يوفر مكاناً ملائماً لمالك العين المؤجرة له فى المبنى الجديد بما لا يتجاوز مثلى الأجرة المستحقة عليه والعمل بغير ذلك يؤدى إلى إثراء طائفة من الملاك على غيرهم بغير مبرر ويعد ذلك مجافاً لروح العدالة وهو مالا يتفق مع العقل والمنطق ، ولما كان حكم المادة ٢/٢٢ سالفه البيان متعلق بالنظام العام فإن ذلك يتطلب وبطريق اللزوم تنحسر الحماية المقررة لصالح المستأجر الذى أصبح مالكا أن يكون المبنى الذى تملكه فى ذات البلد الذى يوجد فيه سكنه وهذا الشرط مستفاد من روح النص ويتفق مع الحكمة فى تطبيقه لأن تخيير المستأجرين أخلا مسكنه وبين توفير مكان ملائم لمالك العين المؤجرة له فى المبنى الجديد لا يتأتى إلا إذا أقام المستأجر المبنى الجديد فى ذات البلد حتى يكون فى استطاعته نقل مسكنه إليه ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق - ولا خلاف فيه بين الطرفين - أن المسكن الذى يستأجره المطعون ضده كائن بمدينة الأوقاف بالعجوزة محافظة الجيزة ، وأن المبنى الجديد الذى أقامه كائن بوادى حوف قسم حلوان محافظة القاهرة ، وهما عاصمتان لمحافظةين مختلفتين تستقل كل مدينة منهما عن الأخرى حسب التقسيم الوارد بالقرار الجمهورى رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ . ومن ثم فإن المادة ٢/٢٢ سالفه البيان تكون غيروا جية التطبيق لتخلف أحد شروطها الجوهرية وهو أن يكون المبنى الجديد الذى يقيمه المستأجر فى ذات البلد الذى يقع فيه مسكنه ، هذا إلى أن المادة ٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التى تحظر احتجاز الشخص لا كثر من مسكن فى البلد الواحد بغير مقتضى فقد جرى



قضا هذه المحكمة على أن لفظ البلد الواحد لا يتسع لأكثر من مدينة واحدة وفقاً لأحكام القرار الجمهوري سالف البيان ولا يكون الحظر متوافراً لواحتجز المطعون ضده مسكناً آخر في مبناء الجديد بمدينة القاهرة علاوة على العين المؤجرة له بمحافظة الجيزة . ومن ثم فإن النعى على ما أورده الحكم الطعون فيه بعدم توافر باقى شروط المادة ٢٢/٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وعدم توافر الإحتجاز - أيا كان وجه الرأى فيه - غير منتج مادام الحكم قد أنتهى إلى النتيجة الصحيحة فى القانون وهى رفض دعوى الإخلاء .

لما كان ما تقدم ، فإن النعى يرمته يكون على غير أساس ويتمين رفضه .

//////////



## جلسة ٥ من إبريل سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد رافقت خفاجي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / محمد وليد الجارحي ، محمد بدر الدين توفيق ، شكري جمعة حسين ومحمد  
محمود عبد اللطيف .



الطعن رقم ١ / ٢٤ لسنة ٥٤ القضائية :

( ١ ) محاماه « توقيع صفح الدعاوى الاستئنافية » . بطلان « بطلان  
صفح الدعاوى » استئناف « نظام عام » .

( ١ ) صفح الدعاوى أمام محاكم الاستئناف . وجوب التوقيع عليها من محام مقيد  
بجداولها . تعلق ذلك بالنظام العام . تخلفه أثره . بطلان الصحيفة . توقيع المحام باستلام  
أصل صحيفة غفل عن التوقيع لاعتلاتها . لا أثر له . علة ذلك .

( ٢ ، ٣ ) إيجاز « إيجاز الأماكن » « النتائج من الباطن » .

( ٢ ) إسقاط الحق . عدم وقوعه إلا بالتنازل عنه صراحة أو باتخاذ موقف لا تدع ظروف  
الحال شكاً في دلالتة عليه .

( ٣ ) مجرد علم المزجر بواقعة التأجير من الباطن وعدم اعتراضه عليها عدم اعتباره  
بنذاته تنازلاً ضمناً عن حقه في طلب الاخلاء . علة ذلك .



( ٤ ) فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة المقدمة فيها وكفايتها . من سلطة قاضي الموضوع . متى افصح عن مورد الدليل وكان استخلاصه سائغاً وكافياً .

( ٥ ) إيجار « إيجار الأماكن » « العين المؤجرة لمزاولة مهنة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة » « تأجير جزء من المكان المؤجر » .

( ٥ ) حق مستأجر العين لمزاولة مهنة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة في تأجير جزء من المكان . م - ٤٠ ب ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ عدم سريانه على حالة التنازل عن الإيجار . علة ذلك .

١ - النص في الفقرة الأولى عن المادة ٣٧ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ - على عدم جواز قبول صحف الدعاوى أمام محاكم الاستئناف الا إذا كان موقعا عليها من محام مقيد بجدول هذه المحاكم وإلا حكم بطلان الصحيفة . مقتضاء أن عدم توقيع مثل هذا المحامي على الصحيفة يترتب عليه حتما بطلانها وإذا كان غرض الشارع من هذا النهي هو رعاية الصالح العام وتحقيق الصالح الخاص في الوقت ذاته لأن إشراف المحامي المقرر أمام محاكم الاستئناف على تحرير صحف الاستئناف من شأنه مراعاة احكام القانون عند تحريرها وبذلك تنقطع المنازعات التي كثيراً ما تنشأ بسبب قيام من لا خبرة لهم بممارسة هذه الشئون ذات الطبيعة القانونية مما يعود بالضرر على ذوى الشأن ، ومن ثم فإن ذلك البطلان يتعلق بالنظام العام يتعين على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ولا يصححه توقيع محام مقيد بجدول محاكم الاستئناف باستلام أصل صحيفة استئناف غفل عن التوقيع لاعلانه . . ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل فى أن الطاعنة أقامت على الشركة المطعون ضدها الأولى الدعوى ٥١٦٤ لسنة ١٩٧٨ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية بطلب إلزامها بتحرير عقد إيجار لها عن الشقة المبينة فى الصحيفة . وقالت شرحا لذلك إنها تستأجر الشقة رقم ٨ ( أ ) بالعقار رقم ١ ميدان طلعت حرب منذ سنة ١٩٤٠ وتستعملها مكتبا للصحافة بينما كان زوجها المرحوم ..... يستأجر الشقة رقم ٨ ( ب ) من العقار ذاته لاستعمالها عيادة طبية ، وإذ تنازل لها عنها منذ عشر سنوات سابقة على رفع دعواها وأخطر المطعون ضدها الأولى بذلك فقد أقامت الدعوى تدخل كل من المطعون ضدهما الثانى والثالث فى هذا الدعوى . وأقامت الشركة المطعون ضدها الأولى على الطاعنة دعوى فرعية بطلب اخلاء الشقة رقم ٨ ( أ ) - التى تستأجرها الطاعنة - على سند من أنها تنازلت عنها للمطعون ضده الثانى . ومحكمة أول درجة حكمت بقبول تدخل المطعون ضدهما الآخرين شكلا ورفضه موضوعا ، ويرفض الدعويين الأصلية والفرعية . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٤٢٨ لسنة ١٠٠ق القاهرة ، واستأنفته المطعون ضده الثانى بالاستئناف رقم ٦٠٤٨ لسنة ١٠٠ق ، كما استأنفه المطعون ضدها الأولى بالاستئناف رقم ٤٦٠١ لسنة ١٠٠ق . وبتاريخ ١٩٨٤/٦/٢١ قضت المحكمة فى الاستئناف الأول بىطلان صحيفته وبعده قبوله ، وبإزالة الاستئناف الثانى



تبعاً لما قضى به فى الاستئناف الأول وفى موضوع الاستئناف الثالث بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به فى الدعوى الفرعية وبإخلاء الشقة رقم ٨ ( أ ) والتسليم . وطعن الطاعنه فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة - فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياًها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب تنعى الطاعنه بالسببين الأولين منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك تقول أنه كان يتعين على محكمة الاستئناف ألا تحكم ببطلان صحيفة الاستئناف لعدم توقيعها من محام وقد تيقنت من أن محررها محام مقبول حضر جلسات المرافعة وقده مذكرات بدفاعه إذ تتحقق بذلك الغاية من توقيعها على الصحيفة هذا إلى أن توقيعها باستلام أصلها لإعلانه يؤكد أنه محررها ويصحح ذلك البطلان . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن النص فى الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ سنة ١٩٨٣ على عدم جواز قبول صحف الدعاوى أمام محاكم الاستئناف إلا إذا كان موقعا عليها من محام مقيد بجدول هذه المحاكم وإلا حكم ببطلان الصحيفة مقتضاه أن عدم توقيع مثل هذا المحامى على الصحيفة يترتب عليه حتماً بطلانها ، وإذ كان غرض الشارع من هذا النهى هو رعاية الصالح العام وتحقيق الصالح الخاص فى الوقت ذاته لأن إشراف المحامى المقرر أمام محاكم الاستئناف على تحرير صحف الاستئناف من شأنه مراعاة أحكام القانون عند تحريرها وبذلك تنقطع المنازعات التى كثيراً ما تنشأ بسبب قيام من لا الخبرة لهم بممارسة هذه الشؤون ذات الطبيعة القانونية مما يعود بالضرر على ذوى الشأن . ومن ثم فإن ذلك البطلان يتعلق



بالتظام العام يتعين على المحكمة - أن تقضى به من تلقاء نفسها ولا يصححه توقيع محام مقيد بجدول محاكم الاستئناف باستلام اصل صحيفه استئناف غفل عن التوقيع لاعلاته . ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى عليه بهذين السببين على غير اساس .

وحيث إن الطاعنه تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون - وشرحاً لذلك تقول انها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن سكوت الشركة المطعون ضدها الأولى مدة طويلة وعدم اعتراضها على الزعم بتأجيرها من الباطن جزءاً من الشقة المؤجرة لها للمطعون ضده الثانى يسقط حق الشركة - فى طلب الاخلاء لهذا السبب فأهدر الحكم المطعون فيه هذا الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن إسقاط الحق بوصفه تعبيراً عن إرادة صاحبه فى التخلي عن منفعه مقررة بحميها القانون لا يكون إلا صراحة أو باتخاذ موقف لاتدع ظروف الحال شكاً فى دلالتة على حقيقة المقصود منه وان سكوت المؤجر عن واقعه التأجير من الباطن لا يعتبر بذاته دليلاً على علمه به قبولاً يتضمن التزول عن الحق فى طلب الاخلاء لانتفاء التلازم بين هذا الموقف السلبى والتعبير الإيجابى عن الإرادة ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر بما أورده من أن ليس صحيحاً ما جاء بأسباب الحكم المستأنف من أن مضى وقت طويل على حصول التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار بعد تنازلاً ضمناً من الشركة عن الحظر والوارد فى عقد الإيجار ذلك أن المقرر أنه طالما ثبت وقوع المخالفة فلا عبرة بمضى الوقت طالما لم يصدر من المؤجر تصرف يدل دلالة قاطعه على موافقته على تصرف المستأجر » فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى على غير أساس .



وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه فساد الاستدلال ذلك أنه خلط بين الشقة ٨ أ التي لم يتجادل بشأنها الخصوم وبين الشقة ٨ ب التي قدم المطعون ضده الثاني المستندات التي تؤيد أحقيته فيها لا في الشقة الأولى ، وإذا استدلل الحكم بهذه المستندات على واقعه التأجير من الباطن فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك ان المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن فهم الواقع في الدعوى وتقدير الادلة المقدمة فيها وكفايتها عما يستقل به قاضي الموضوع طالما افصح عن مورد الدليل الذي استخلصه من الأوراق وكان استخلاصه سائفا وكافيا لحمل النتيجة التي انتهى إليها قضاؤه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء « باخلاء الشقة ٨ أ المؤجرة للطاعنة على أن الثابت من مطالعة عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٤/١/١ وكذلك التنازل المؤرخ ١٩٧٦/٧/١ المقدمين ضمن مستندات المستأنف ..... - المطعون ضده الثاني - والتي لم يطعن عليها بأي مطعن أن المستأنف ..... أجرت له غرفه مفروشة بالشقة رقم ٨ أ التي تطل على شرفه بعقار النزاع بأجره شهرية قدرها ٧ جنيهات وأنها اصدرت له أيضا لات تفيد سداده أجرتها وتضمنت هذه المستندات أن الغرفة المؤجرة مفروشة ضمن الشقة ٨ أ المؤجرة من شركة مصر للتأمين والثابت من عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٨/٥/١٩ المبرم بين ..... والشركة المذكورة أنه ينصب على الشقة رقم ٨ ( ١ ) المستغلة مكتبا ، كما ثبت من عقد التنازل المؤرخ بتاريخ ١٩٧٦/٧/١ أن المستأجرة المذكورة تنازلت بموجب هذا العقد إلى ..... عن حقها في استغلال الغرفة الكائنة - بالجناح الايسر والملاحق بها شرقا بالشقة المستغلة مكتبا للصحافة الدولية لصاحبة ضمن الشقة رقم ٨ بعقار النزاع ، ومن ثم فإنه لامراء في أن التأجير من الباطن والتنازل عن الإيجار الصادرين من ..... في ١٩٧٤/١/١



١٩٨٦/٧/١ إلى ..... قد انصبا على غرفة ضمن الشقة رقم ٨ ( أ )

التي تستأجرها من شركة التأمين بموجب عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٨/٥/١٩ مخالفة بذلك البند السابع من هذا العقد ..... وإذا كان هذا الذي انتهى إليه الحكم سائقا له أصل ثابت في الأوراق يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها المحكمة فإن ماثيره الطاعنه بهذا السبب لا يعدو إن يكون مجادلة منها في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الادلة المقدمة فيها مما لا يقبل امام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وبياننا لذلك نقول أن الشقة موضوع النزاع مزجرة لمزاولة نشاط مهني ومن ثم يجوز تأجير جزء منها من الباطن للغير دون إذن من المالك طبقا للفقرة ب من المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ وقد خالف الحكم هذا النظر .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان مؤدى نص المادة ٤٠ ب/ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ أنه اعطى للمستأجر الذي يزاول مهنة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة حق تأجير جزء من المكان المؤجر فإنه يتعين الالتزام بهذا النص وعدم اطلاقه لينطبق على حالة التنازل عن الإيجار لاختلاف حكمة وآثاره ، عني حالة التأجير من الباطن ؛ فضلا عن أنه لا يجوز التوسع فيه أو قياسه على الحالة المأذون بها فيظل المنع من التنازل الوارد بنص القانون ساريا بالنسبة لغير ما اذن به وإذا قام قضاء الحكم المطعون فيه - على أن الثابت من التنازل المؤرخ ١٩٧٦/٧/١ أن الطاعنة تنازلت عن جزء من الشقة المزجرة لها للمطعون ضده الثاني ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، ويكون النعى عليه بهذا السبب غير سديد .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////



## جلسة ٥ من إبريل سنة ١٩٩٠

بواسطة السيد المستشار / درويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / محمد عبد المنعم حافظ ، د . رفعت عبد المجيد ( نائب رئيس المحكمة )  
محمد خير الدين الجندي و محمد شاموس .

١٥٦

### الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٥٨ القضائية :

( ١ ) نقض « الاختصاص فى الطعن » . دعوى « الصفة » . تسجيل . شهر  
عقارى .

طلب محر التسجيلات الوجه لمصلحة الشهر العقارى . يجعلها خصماً حقيقياً  
فى الدعوى . اختصاصها فى الطعن بالنقض . صحيح .

( ٢ ) قوة الأمر المقضى . حكم . « حجية الحكم » . دعوى .  
إثبات « طرق الإثبات : قرائن قانونية .

قوة الأمر المقضى . أثرها . منع الخصوم من العودة إلى المناقشة فى المسألة التى فصل  
فيها الحكم ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق أثارها أو أثبتت ولم يبحنها الحكم الصادر  
فيها . مالم تنظره المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضى .

( ٣ ) حكم « تسبيب الحكم » .

عبارة « ورفض ما عدا ذلك من طلبات » الواردة فى منطوق الحكم . انصرافها للطلبات  
التي كانت محل بحث فى الحكم .



( ٥ ، ١ ) خبوة . محكمة الموضوع . حكم .

( ٤ ) عدم التزام محكمة الموضوع بتعيين خبير آخر في الدعوى أو الرد استقلالا على

الطعون الموجهة إلى تقرير الخبير .

( ٥ ) اشتراك الخبير المعين أولا في اعمال الخبرة التي عهد بها إلى لجنة أخرى لا عيب .

علة ذلك .

( ٦ ) نقض « اسباب الطعن : السبب المجهل » .

عدم بيان الطاعن في صحيفة الطعن العيب الذي يعزوه للحكم المطعون فيه ومرضعه

وأثره في قضائه . نعى مجهل غير مقبول . ( مثال )

( ٧ ) حكم « تسبب الحكم » .

الدفاع القانوني ظاهر الفساد . لا يعيب الحكم عدم الرد عليه .

١ - لا كان طلب الشركة الطاعنه في الدعوى رقم ..... مَحْو التسجيلات

التي تمت بموجب الحكم رقم ..... موجه إلى مصلحة الشهر العقاري التي قامت

أضلا بإجراء تلك التسجيلات والمنوط بها تنفيذ الحكم بمحوها بما يجعلها خصما

حقيقيا في الدعوى فيصح اختصاصها في الطعن .

٢ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن للقضاء النهائي قوة

الأمر المقضى فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو ضمنية ،

وحتى حاز الحكم هذه القوة فإنه يمنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها من

العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم

يسبق إثارتها أو أثبتت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها . ومن المقرر كذلك أنه

ما لم تنظره المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى .



٣ - ورود عبارة « يرفض ما عدا ذلك من الطلبات » فى منطوق الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تنصرف إلا إلى الطلبات التى كانت محلا للبحث فى الحكم ولا تمتد إلى مالم تكن المحكمة قد تعرضت له بالفعل ، ولذا فإنها تقتصر فى تلك الدعوى على ما رفضه الحكم من طلب شموله بالنفاذ المعجل فحسبه .

٤ - ما نصت عليه المادة ١٥٤ من قانون الإثبات من تعيين خبير آخر أو ثلاثة خبراء إذا هو رخصة منحها الشارع للمحكمة ، فلا يعاب عليها عدم استعمالها ما دامت قد إطمأنت إلى تقرير الخبير الذى عينته فى الدعوى ورأت فى حدود سلطتها التقديرية الأخذ به لاقتناعها بصحة أسبابه ولم تر لزوما لتعيين خبيراً أو خبراء آخرين فلا رقيب عليها فى ذلك ، وأنها لا تكون ملزمة من بعد بالرد استقلالاً على الطعون التى وجهت إلى التقرير إذ فى أخذها به محمولاً على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد فى تلك الطعون ما يستأهل الرد بأكثر مما تضمنه التقرير .

٥ - لا يعاب على الحكم اشتراك الخبير المعين أولاً فى أعمال الخبرة التى عهد بها إلى هذه اللجنة المنتدبة أخيراً طالما أجاز قانون الإثبات فى المادة ١٥٤ منه للمحكمة أن تعيد المأمورية إلى نفس الخبير المنتدب لاستكمال بحثها وتدارك أوجه النقص فيها . ولم يطلب الخصم أمامها رد الخبير ويسلك فى ذلك الطريق الذى رسمه القانون .

٦ - لما كانت الطاعنة لم تبين بصحيفة الطعن أسباب استئنافها التى تعزو إلى الحكم المطعون فيه إغفال الرد عليها تحديداً لموضع العيب فيه وأشره فى قضائه فإن نعيها بهذا الصدد يكون مجهلاً وغير مقبول .



٧ - لما كان الثابت أن الحكم النهائي الذى قضى بتثبيت ملكية المطعون ضدهم الثمانية الأول لأرض النزاع فى مواجهة الطاعنه فى الدعوى رقم ..... مدنى الجيزة الابتدائية لم يعرض لطلب الأولين محو التسجيلات التى أجزتها الأخيرة بشأن تلك الأرض بقضاء أصلاً فإن قضاء هذا الحكم لا يحوز حجية بصد هذا الطلب تحول بينهم وبين إستعمال حقهم فى إجراء التأشير الهامشى بسند ملكيتهم لأرض النزاع على عقد الطاعنه المشهر برقم ..... الذى انصب عليها للاحتجاج بهذا التأشير قبل الغير ، إعتباراً بأنهم يستمدون هذا الحق من القانون مباشرة ، وطبقاً للقواعد والأجراءات التى انتظمتها نصوص المواد من ٣٧ إلى ٤٠ من الباب الرابع من قانون الشهر العقارى رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن التأشير الهامشى ، ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنه فى دفاعها من عدم جواز إجراء المطعون ضدهم الثمانية الأول لهذا التأشير الهامشى لامتناع ذلك عليهم إستناداً لحكم تثبيت الملكية آنف البيان يكون ظاهر الفساد ولا يستأهل رداً ، فلا على الحكم المطعون فيه إن هو لم يعرض هذا الدفاع التفاتاً ، ويضحى النعى عليه بذلك على غير أساس .

### المدكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدهم الثمانية الأول أقاموا على الشركة الطاعنه الدعوى رقم ١٥٠٩ لسنة ١٩٨٠ مدنى الجيزة الابتدائية طلبوا فى ختامها الحكم  
س ط ف  
بطردها من الأرض البالغ مساحتها ١٦ و ١٩ و ٢ الميينة بعقد تصحيح البيانات



المساحة المشهر برقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٨ الجيزة وتسليمها اليهم ، وقالوا بيانا لذلك أنه سبق لهم أن أقاموا على تلك الشركة وآخرين الدعوى رقم ٧١١ لسنة ١٩٦٩ مدنى الجيزة الابتدائية بطلب تثبيت ملكيتهم لهذه المساحة التى آلت إليهم بموجب قرار اللجنة الأولى لقسمة أعيان الوقف الصادر بتاريخ ١٩٦٥/١/٢٣ بعد أن شرعت الشركة المذكورة فى التعدى على ملكيتهم وقضى لهم بتثبيت ملكيتهم لهذا القدر وتأييد الحكم إستئنافيا وتم تنفيذه ، إلا أنهم فوجئوا بأن الشركة الطاعنة تضع يدها على أرض النزاع مما حدا بهم إلى أقامة دعواهم ليحكم بطلباتهم . وأقامت الشركة الطاعنة على المطعون ضدهم جميعا الدعوى رقم ٦٦١٨ لسنة ١٩٨٠ مدنى الجيزة الابتدائية بطلب الحكم بإلزام مصلحة الشهر العقارى ومثلها وزير العدل بصفته - المطعون ضده التاسع - فى مواجهة الباقيين بالفاء التأشيريات بالحكم رقم ٧١١ لسنة ١٩٦٩ مدنى الجيزة الابتدائية المسجل برقم ٤٤٥٧ لسنة ١٩٧٧ الجيزة المؤشر به على هامش العقد المشهر رقم ٨١٣ لسنة ١٩٨٠ الجيزة واعتبار هذه التأشيريات كأن لم تكن ، قولا منهم انها تمتلك مساحة فدانين بطريق الشراء من ملاكها الصادر لمصلحتهم قرار اللجنة الأولى لقيمة أعيان الوقف آنف الذكر وأن المطعون ضدهم الثمانية الأول يتعرضون لها فى الملكية مستنديين فى ذلك الحكم رقم ٧١١ لسنة ١٩٦٩ مدنى الجيزة الابتدائية رغم أن هذا الحكم اعتمد فى قضائه على تقرير خبير خاطى ، إذ أن المساحة التى يمتلكها هؤلاء الأخيرون فى أرض النزاع لا تتجاوز ١٦ و ١٩ وأما بقيتها فتسجل فى ملكيتها - أمرت المحكمة بضم الدعوى الثانية إلى الأولى ثم نذبت فيهما خبيراً فقدم تقريره ، وإزاء اعتراض الشركة الطاعنة على هذا التقرير اعيدت المأمورية إلى ثلاثة خبراء لبحث اعتراضاتها ففعلوا ثم أعادوا بحثها من جديد فى ضوء قرار الاستيلاء الصادر من مجلس الوزراء رقم ٦٨٣ لسنة ١٩٨٣ وقدموا تقريرهم الأخير . وتاريخ ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٦ حكمت المحكمة فى الدعوى رقم ١٥٠٩ لسنة ١٩٨٠



مدنى الجيزة الابتدائية بطرد الشركة الطاعنه من مساحة قدانين من أرض النزاع وتسليمها خالية إلى المطعون ضدهم الثمانية الأول ، وفى الدعوى رقم ٦٦١٨ لسنة ١٩٨٠ مدنى الجيزة الابتدائية برفضها . واستأنفت الشركة الطاعنه هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٠٤٠١ لسنة ١٠٣ قضائية . وبتاريخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعنت الشركة المذكورة فى هذا الحكم بطريق النقض . ودفع المطعون ضده التاسع بصفته - بعدم قبول الطعن بالنسبة لمصلحة الشهر العقارى وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى يرفض هذا الدفع ويرفض الطعن موضوعاً وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياًها .

حيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون ضده التاسع بصفته بعدم قبول الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ لم يقض لمصلحة الشهر العقارى كما لم يحكم عليها بشئ ، فإن هذه المصلحة التى يمثلها لا تعتبر خصماً حقيقياً فى الدعوى التى يدور النزاع فيها بين الشركة الطاعنه والمطعون ضدهم الثمانية الأول وبالتالي فلا يجوز اختصاصها فى الطعن .

وحيث إن الدفع فى غير محله ، ذلك بأنه لما كان طلب الشركة الطاعنه فى الدعوى رقم ٦٦١٨ لسنة ١٩٨٠ مدنى الجيزة الابتدائية محو التسجيلات التى تمت بموجب الحكم رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٩ مدنى الجيزة الابتدائية موجه إلى مصلحة الشهر العقارى التى قامت أصلاً بإجراء تلك التسجيلات والمنوط بها تنفيذ الحكم بحورها بما يجعلها خصماً حقيقياً فى الدعوى فيصيح اختصاصها فى الطعن ومن ثم يكون الدفع على غير أساس متعين الرفض .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الشركة الطاعنه بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد فى الإستدلال ، وفى بيان ذلك تقول أنه أقام قضاءً على أن ملكية أرض النزاع قد استقرت للمطعون ضدهم الثمانية الأول بموجب الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٧١١ لسنة ١٩٦٩ مدنى



الجلية الابتدائية الذى صار نهائياً وحاز قوة الأمر الملقى إذ قضى لهم فى مواجهتها بتثبيت ملكيتهم لمساحة ١٦ و ١٩ و ٢ . فى حين أن هذا الحكم النهائى لا يترتب عليه استيفاء المحكوم لهم هذا القدر من ملكيتها لأنه لم يقض به بناء على بحث حقيقة ملكيتهم بل تقيداً منه بالقرار النهائى للجنة قسمة الأوقاف الذى حدد استحقاقهم فى أعيان الوقف بهذه المساحة إستناداً إلى تقرير الخبير الخطأى . الذى أجرى القسمة رغم هذه المساحة على الطبيعة إلا بمقدار ١٩ و ١٦ و ٢ إلا أن الحكم الصادر فى دعوى الملكية آنفه الذكر لم يقض بتسليم أرض النزاع إلى المطعون ضدهم الثمانية الأول . كما رفض طلبهم محو التسجيلات التى ترتبت للطاعنة عليها ، وفى هذا ما يدل على أنه قضى لهم بملكية المساحة المذكورة بصرف النظر عن وجودها على الطبيعة خلافا لما إنتهى إليه الحكم المطعون فيه مما يعيبه .

وحيث إن النعى مردود . ذلك بأن من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن للقضاء النهائى قوة الأمر الملقى فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو ضمنية ، ومتى حاز الحكم هذه القوة فإنه يمنع الخصوم فى الدعوى التى صدر فيها من العودة إلى المناقشة فى المسألة التى فصل فيها ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها أو أثبتت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها . ومن المقرر كذلك أن مالم تنظره المحكمة بالفعل لا يمكن أن موضوعاً لحكم يجوز قوة الأمر الملقى . ولما كان الشايت بالأوراق أن الحكم الصادر للمطعون ضدهم الثمانية الأول فى مواجهة الطاعنة فى الدعوى رقم ٧١١ لسنة ١٩٦٩ مدنى الجلية الابتدائية قد قضى بتثبيت ملكيتهم لمساحة ١٦ و ١٩ و ٢ من أعيان السوقف التى بها أرض النزاع وصار نهائياً وحاز قوة الأمر الملقى . وحسم بذلك النزاع بين الخصوم بشأن ملكية هؤلاء المطعون ضدهم للقدر المتنازع فيه من الأرض ، وكان لهذا القضاء حجية ملزمة وما نعت من إعادة البحث فى صحة استحقاقهم لهذا القدر فى الدعوى الحالية بما تجادل فيه الطاعنة من وجود عجز



فى تلك المساحة مقداره فدانان مرده خطأ الخبير الذى عينته لجنة قسمة الوقف واعتمدت فى قضائها للمستحقين فى اعيان الوقف على تقريره ، وكان غير صحيح ما تدعيه الأخيره استدلالا على عدم الالتزام بقضاء الحكم السابق بشأن ملكية المطعون ضدهم الثمانية الأول للقدر الذى حكم به لهم من أرض النزاع من أنه لم يقض بتسليم هذا القدر اليهم ، كما رفض طلبهم محو التسجيلات المقررة لمصلحتها عليه ، إذ الثابت من الرجوع إلى مدونات ذلك الحكم أن هؤلاء الآخرين لم يضمنوا دعواهم السابقة طلب التسليم أصلا ، كما أن الحكم الصادر فيها لم يتناول بالبحث فى أسبابه طلبهم محو التسجيلات التى تمت لمصلحة الطاعنه ولم يفصل فيه بالفعل ولا يغير من ذلك ورود عبارة « ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات » فى منطوقه ، لأن هذه العبارة - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا تنصرف إلى الطلبات التى كانت محلا للبحث فى الحكم ولا تمتد إلى مالم تكن المحكمة قد تعرضت له بالفعل ، ولذا فإنها تقتصر فى تلك الدعوى على ما رفضه الحكم من طلب شموله بالنفاذ المعجل فحسب ، ومن ثم فلا حجية للحكم السابق بالنسبة للطلبين أنفى الذكر طالما لم يعرض لهما بقضاء . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم بحجية الحكم السابق فيما قضى به من ملكية المطعون ضدهم الثمانية الأول للقدر المتنازع فيه ، والذى ثبت وجوده على الطبيعة تحت يد الشركة الطاعنه حسبما جاء بتقرير الخبراء الذى أخذت به محكمة الموضوع ، فإنه يكون موافقا لصحيح حكم القانون ، فيغدو النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى وبالوجهين الثانى والثالث من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك تقول انها تمسكت فى دفاعها أمام محكمة الموضوع بطلب تعيين لجنة خبراء أخرى لأن لجنة الخبراء الثلاثية التى نديتها محكمة أول درجة أخيرا كان من بينها الخبير الذى عهد إليه ببحث النزاع أول مرة واعترضت الطاعنه على تقريره والذى قام بتنفيذ



أعمال الجيرة وحدة في المرة الثانية دون مناقشة أوجه دفاعها ومستنداتها فجاء

تقرير الجيرة الثاني متناقضا مع التقرير الأول ومخالفا للمستندات فيما يتعلق بالحدود والواقع والبيانات المساحية لمسطح ١٦ و ١٩ و ٢ الذي يشمل أرض

النزاع فبينما تتطابق البيانات المساحية الواردة في صحيفة الدعوى رقم ٧١١

لسنة ١٩٦٩ مدنى الجيزة الابتدائية التى إستند إليها الحكم الصادر فيها مع

تلك البيانات التى أشار إليها تقرير خبير لجنة قسمة أعيان الوقف

المؤرخ ١٩٦٤/٨/٣٠ والذي اعتمدت عليه اللجنة الأولى لقسمة أعيان الوقف

فى إصدار قرارها بقسمة هذه الأعيان بتاريخ ١٩٦٥/١/٢٣ ، فإن البيانات

المساحية المتعلقة بتسجيل هذا الحكم المشهر برقم ٤٤٥٧ لسنة ١٩٧٧ - الجيزة

وتصحيحها المشهر برقم ٨ - ٢٠ لسنة ١٩٧٨ الجيزة تخالف البيانات التى

تضمنتها المستندات السابقة حدوداً ومقداراً فيما يجاوز مساحة ١٦ و ١٩ من

أرض النزاع مما يؤدى إلى تداخل القدر الوارد بهذين المستندين الأخيرين فى

المساحة التى تمتلكها الطاعنه بموجب العقدين المشهرين رقمى ١٥١٠

لسنة ١٩٦٩ الجيزة ، ٨١٣ لسنة ١٩٧٠ الجيزة . وإذ لم يرد الحكم المطعون

فيه على طلبها ندب خبراء جدد فإنه يكون قد أخل بحقها فى الدفاع ، كما

فات على هذا الحكم مناقشة دفاعها الذى عابت فيه الحكم الابتدائى قوله بأنها

لم تقدم دليلا على ملكيتها للأرض التى تناولها التأشير الهامشى بالحكم

النهائى الصادر للمطعون ضدهم الثمانية الأول فى الدعوى رقم ٧١١

لسنة ١٩٦٩ مدنى الجيزة الابتدائية واستدلالها على ملكيتها بالعقد المسجل

رقم ٨١٣ لسنة ١٩٧٠ الجيزة الذى أشار إليه الخبراء فى تقاريرهم ولم ينكروه

عليها وفى ذلك كله ما يعيب الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا التعى مردود ، ذلك بأن ما نصت عليه المادة ١٥٤ من قانون

الإثبات من تعيين خبيرا آخر أو ثلاثة خبراء إنما هو رخصه منحها الشايع

للمحكمة ، فلا يعاب عليها عدم استعمالها مادامت قد أطمأنت إلى تقرير



الحجير الذى عينته فى الدعوى ورأت فى حدود سلطتها التقديرية الأخذ به لاقتناعها بصحة أسبابه ولم تر لزوماً لتعيين خبير أو خبراء آخرين فلا رقيب عليها فى ذلك ، وأنها لا تكون ملزمة من بعد بالرفض استقلالاً على الطعون التى وجهت إلى التقرير إذ فى أخذها به محمولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد فى تلك الطعون ما يستأهل الرد بأكثر مما تضمنه التقرير . ولما كان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد رتب قضاءً على أن وضع يد الطاعنه على أرض النزاع مردده شراؤها لها من غير مالكيها الحقيقيه ، وإنها تقع فى ملكية المطعون ضدهم الثمانية الأول ، مستندا فى ذلك إلى تقرير الحبراء الثلاثة الذين عهدت إليهم المحكمة أخيراً ببحث وقائع النزاع واعتراضات الطاعنه على تقرير الخبرة الأول ، فأنتهوا فى تقريرهم وملحقه إلى أن بحثهم قد أسفر عن أن أرض النزاع تبلغ مساحتها ١٦ و ١٩ و ٢ وتقع بالقطع أرقام ١٤٢٧ ، ١٤٢٨ ، ١٤٢٩ ، ١٥٢٢ مشتقة من القطعة رقم ١٧ أصلية بحوض الصفصافه رقم ٨ بزماء الجيزة ، وأنها تشكل مسطحاً واحداً على الطبيعة بالجزء الغربى من القطعة رقم ١٧ أصلية ، وأن بياناتها المساحية تتطابق مع نظيرتها الواردة فى صحيفة الدعوى رقم ٧١١ لسنة ١٩٦٩ مدنى الجيزة الابتدائية بشأن القدر الذى تم فرزه وتجنبيه لورثه المطعون ضدهم الثمانية الأول بموجب قرار لجنه قسمة الأوقاف الصادر بتاريخ ١٩٦٥/١/٢٣ ، ومع البيانات المساحية التى تضمنها تسجيل هذا الحكم الشهر برقم ٤٤٥٧ لسنة ١٩٧٧ الجيزة وتصحيح التسجيل الشهر برقم ٢٠٠٨ لسنة ١٩٧٨ الجيزة ، وأن الطاعنه لا تزال تضع يدها دون سند على مساحة ٢ من أرض النزاع التى قضى بثبوت ملكيته المطعون ضدهم المذكورين لها بموجب الحكم النهائى الصادر فى الدعوى آنفه الذكر ، إذ اشترت الطاعنه هذه المساحة التى وقعت فى أنصبه بقيشة المستحقين فى وقف أرض النزاع بعد قسمته بالزيادة بطريق الخطأ من كل من ..... بموجب العقدين المفضلين رقمى ٨١٣ لسنة ١٩٧٠ و ١٥١٠ لسنة ١٩٦٩ الجيزة . إذ كان ذلك



وكان الحكم المطعون فيه قد أحال إلى أسباب الحكم الابتدائي و اضاف إلى ذلك قوله « وأنه بالقرض الجدلي أن الشركة اشترت جميع استحقاق المستحقين بالوقف وأنه يوجد خطأ في مقدار الاستحقاق لكل مستحق بما جملته فدانان فإنه من جانب آخر لم تدع الشركة شراها لأى مساحة من ذوات المستأنف عليهم واشتخاصهم الأمر الذى يجعل مشتراها فى حقيقته ..... من قبيل شراء ملك الغير الذى لا يسرى فى حق المستأنف عليهم ..... » فإنه يتضح من ذلك جليا أن محكمة الموضوع بمالها من سلطة فهم الواقع فى الدعوى وتقدير أدلتها وأن تستخلص منها ما ترى أنه الحق ، قد خلصت حسبما استبان لها من تقرير الخبراء الثلاثة وملحقة الذى أطمأنت إليه لسلامة أبحاثه ومن مستندات الدعوى إلى حقيقة مؤداها أن أرض النزاع تدخل فى ملكية المطعون ضدهم الثمانية الأول دون - الطاعنه التى تضع اليد على هذه الأرض بعينها مقدارا وحدودا ، وأن وضع يدها عليها إذ يستند إلى بيع ملك الغير فلا يخولها قبل هؤلاء المالكين حقا لأن هذا البيع لا يسرى فى مواجهتهم طالما لم يجيزوه . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد واجه دفاع الطاعنه بما تضمنته من خلافتها حول ملكية أرض النزاع وبياناتها المساحية وأطرحه بما أورده من أسباب سائغة ترتد إلى مأخذها الصحيح الذى لا تناقض فيه مما من شأنه أن يؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها الحكم ، فلا عليه من بعد إلتفاتة عن طلب الطاعنه ندب خبراء جدد طالما وجد فى تقرير لجنة الخبراء السابق ندبهم ومستندات الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدته لبيان وجه الحق فيها ، ولا يعاب على الحكم اشتراك الخبير المعين أولا فى أعمال الخبرة التى عهد بها إلى هذه اللجنة المنتدبة أخيرا طالما أجاز قانون الإثبات فى المادة ١٥٤ منه للمحكمة أن تعيدوا المأمورية إلى نفس الخبير المنتدب لا ستكمال بحثها وتدارك أوجه النقض فيها ، ولم يطلب الخصم أمامها رد الخبير ويسلك فى ذلك الطريق الذى رسمه القانون . كما لا يجدى الطاعنه القول بانتقال ملكية أرض النزاع إليها بتسجيل عقد البيع الصادر لها من غير



مالكها لما هو مقرر من أن تسجيل البيع لا ينتقل ملكية العقار إلى المشتري إلا إذا كان اليانع مالكا لما يباعه ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى الوجهين الأول والرابع من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك تقول أنه أغفل الرد على أسباب استئنافها للحكم الابتدائى فيما قضى به من رفض دعواها ورقم ٦٦١٨ لسنة ١٩٨٠ مدنى الجيزة الابتدائية التى طلبت فيها الغاء التأشير الذى تم لمصلحة المطعون ضدهم الثمانية الأول فى هامش عقدها المشهر رقم ٨١٣ لسنة ١٩٧٠ الجيزة . كذلك فإن الحكم المطعون فيه لم يشر إلى ما تمسكت به فى دفاعها أمام محكمة الاستئناف من أن الحكم النهائى الصادر فى الدعوى رقم ٧١١ لسنة ١٩٦٩ مدنى الجيزة الابتدائية إذ قضى برفض طلب المطعون ضدهم المذكورين محو التسجيلات التى تمت لمصلحتها على القدر المتنازع فيه فإنه لا يجوز لهم إجراء التأشير الهامشى بهذا الحكم على عقدها المشهر آنف البيان لما فى ذلك من مخالفة لقضائه فى هذا الخصوص الذى صار نهائيا وحاز قوة الأمر المقضى وفى ذلك ما يعيب الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا النعى مردود فى وجهه الأول ، ذلك بأنه لما كانت الطاعنة أم تين بصحيفة الطعن أسباب استئنافها التى تعزو إلى الحكم المطعون فيه إغفال الرد عليها تحديدا لموضع العيب فيه وأثره فى قضائه فإن تعييبها بهذا الصدد يكون مجهلا وغير مقبول . والوجه الأخير من النعى مردود كذلك ، ذلك بأنه لما كان الثابت أن الحكم النهائى الذى قضى بتثبيت ملكية المطعون ضدهم الثمانية الأول لأرض النزاع فى مواجهة الطاعنة فى الدعوى رقم ٧١١ لسنة ١٩٦٩ مدنى الجيزة الابتدائية لم يعرض لطلب الأولين محو التسجيلات التى أجرتها الأخيرة بشأن تلك الأرض بقضاء أصلاً - على نحو ما سلف بيانه فى الرد على السبب الأول -



فإن قضاء هذا الحكم لا يحوز حجية بصدد هذا الطلب تحول بينهم وبين استعمال حقهم في إجراء التأشير الهامشي بسند ملكيتهم لأرض النزاع على عقد الطاعنه المشهر رقم ٨١٣ لسنة ١٩٧٠ المجيزة الذي انصب عليها للاحتجاج بهذا التأشير قبل الغير ، إعتباراً بأنهم يستمدون هذا الحق من القانون مباشرة ، وطبقاً للقواعد والإجراءات التي انتظمتها نصوص المواد من ٣٧ إلى ٤٠ من الباب الرابع من قانون الشهر العقاري رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن التأشير الهامشي ، ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنه في دفاعها من عدم جواز إجراء المطعون ضدهم الثمانية الأول لهذا التأشير الهامشي لامتناع ذلك عليهم استناداً لحكم تثبيت الملكية آنف البيان يكون ظاهر الفساد لا يستأهل رداً ، فلا على الحكم المطعون فيه إن هو لم يعر هذا الدفاع التفاتاً ، ويضحي النعمى عليه بذلك على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////



## جلسة ٩ من إبريل سنة ١٩٩٠

برنامج السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / منير توفيق نائب رئيس المحكمة - عبد الرحيم صالح ، وعلى محمد على و  
د . حسن بسيوني .

١٥٧

الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٥٨ القضائية :

ضوابط « الضريبة على الارض الفضا » .

فرض الضريبة على الأراضي الفضا . . مناطقها . عدم خضوعها للضريبة على العقارات  
المبنية أو على الاراضى الزراعية وإتصالها بجميع المرافق العامة الاساسية من مياه ومجارى  
وكهربا . وليس باتصالها ببعض منها فقط . م ٣ مكرر من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦  
المضافة بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون ١٣/١٩٨٤ .

مفاد مانصت عليه المادة ٣ مكرر من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المضافة بالقانون  
رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٤ أن مناط فرض الضريبة على  
الاراضى الفضا . عدم خضوعها للضريبة على العقارات المبنية أو على الاراضى الزراعية  
واتصالها بجميع المرافق العامة الاساسية من مياه ومجارى وكهربا . لا سيما زودت به المدينة  
منها فحسب وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأكتفى باتصال الارض الفضا بالمرافق  
الموجودة فعلا فقط لفرض الضريبة عليها فإن يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد مداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعنين أقاموا الدعويين رقمى ٥٤٤ و ٥٦٥ لسنة ١٩٨٤ مدنى سمند بطلب الحكم بعدم الاعتداد بالحجزين الإداريين المتوقعين بتاريخى ٧ و ١٧ / ١٠ / ١٩٨٤ بمعرفة مأمورية الضرائب العقارية وفاء لدين الضريبة على الاراضى الفضاء وغرامة الاسكان لبراءة ذمتهم إذ لم تنتقل إليهم بعد ملكية تلك الارض والتي لازالت فى حيازة البائعة لهم ولعدم إتصالها بكافة المرافق . أمرت المحكمة بضم الدعوى الثانية إلى الاولى وتدبت خبيراً فيها - وبعد أن قدم تقريره اجابت بتاريخ ٢٣ / ١١ / ١٩٨٦ الطاعنين لطلباتهم - استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٩١ لسنة ٣٦ ق طنطا - وبتاريخ ٢٢ / ١١ / ١٩٨٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ويرفض الدعويين . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتمت النيابة رأياًها .

وحيث إن مما ينهأ الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون إذ خلص فى قضائه إلى كفاية اتصال الأراضى الفضاء بالمرافق الموجودة فعلاً



بالمدينة لفرض الضريبة عليها رغم أن المشرع اشترط لذلك إتصالها بجميع المرافق وعدم خضوعها للضريبة على العقارات المنيبة أو على الأطنان الزراعية .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أن مفاد مانتت عليه المادة ٣ مكرر من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المضافه بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٤ أن مناط فرض الضريبة على الأراضى الفضاء ، عدم خضوعها للضريبة على العقارات المنيبة أو على الأراضى الزراعية وإتصالها بجميع المرافق العامة الأساسية من مياه ومجارى وكهرباء لا بما زودت به المدينة منها فحسب وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأكتفى باتصال الأرض الفضاء بالمرافق الموجودة فعلا فقط لفرض الضريبة عليها فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه مما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

////////



## جلسة ٩ من إبريل سنة ١٩٩٠

برنامجة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية  
السادة المستشارين / منير موهبي نائب رئيس المحكمة ، عبد الوهيد صالح ، علي محمد  
علي و د . حسن بعبوني .

١٥٨

### الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٤ القضائية :

#### إثبات « طرق الإثبات : اليمين » .

اليمين . ماهيتها . قد تكون قضائية أو غير قضائية . اليمين غير القضائية التي تتم باتفاق الطرفين في غير مجلس القضاء تعتبر نوعاً من التعاقد يخضع في إثباته للقواعد العامة ويعد حلفها واقعة مادية تثبت بالبينه والقرائن ومتى تم حلفها ترتبت عليها جميع آثار اليمين القضائية في حسم النزاع .

اليمين هي استشهد الله عز وجل على قول الحق . وقد تكون قضائية تؤدي في مجلس القضاء أو غير قضائية تحلف في غير مجلس القضاء باتفاق الطرفين ومن ثم تعتبر الأخيرة نوعاً من التعاقد يخضع في إثباته للقواعد العامة ، أما حلفها ، فهي واقعة مادية تثبت بالبينه والقرائن إذ هي تؤدي شفها إمام المتفق على الحلف امامهم ، ومتى تم حلفها من أهل لها ، ترتبت عليها جميع آثار اليمين القضائية متى حسم النزاع ومنها حجبتها في مواجهة من وجهها إلى خصمه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .



وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضده أقاء الدعوى رقم ٥٢٦ سنة ١٩٨٠ تجارى كلى طـ ضد الطاعن ، إنتهى فيها إلى طلب الزامه بأن يؤدي له مبلغ - ٢٦٥٠ جنية قيمة المعجز الذى تبينه فى صفقة بنر الكتان التى كان قد تعاقد معه على توريدها إليه على دفعات والذى يقدر بخمسة وثمانين طن . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد ان سمعت شهود الطرفين ، قضت بتاريخ ١٩٨١/٣/٣٠ بالزام الطاعن بأن يؤدي إلى المطعون ضده مبلغ - ٥٣٤٠ جنية استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٤ سنة ٢١ استئناف طنطا كما استأنفه المطعون ضده بالاستئناف رقم ٧٦ سنة ٢١ ق . وبعد ان ضمت المحكمة الاستئناف الثانى إلى الأول ليصدر فيها حكم واحد ، حكمت فى ١٩٨١/١٢/١٨ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وإذ عرضُ الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ، حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه إذ اطرح ما تمسك به من إعمال أثر حلف اليمين الحاسمة التى وجهها إليه المطعون ضده وحلفها بدعوى أنها لم توجه إليه بمعرفة المحكمة ، فى حين إنها حق للخصم لم يشترط القانون لتوجيهها أن تكون لى خصومة مطروحة أمام القضاء .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن اليمين وهى استشهاد الله عز وجل على قول الحق قد تكون قضائية تؤدى فى مجلس القضاء أو غير قضائية تحلف فى غير مجلس القضاء ، باتفاق الطرفين ، ومن ثم تعتبر الأخيرة نوعاً



من التعاقد يخضع في إثباته للقواعد العامة أما حلقتها ، فهي واقعة مادية بالبينته والقرائن إذ هي تؤدي شفها إمام المتفق على الحلف أمامهم - وحتى حلقتها من أهل لها ، تربت عليها آثار البيع القضائية في حسم النزاع ومنها حجيتها في مواجهة من وجهها إلى خصمه . لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده بعد أن احتكم إلى عمدة ناحية سبت هاشم لفض الخلاف حول مدعاء بوجود عجز مقبازه ٨٥ طناً من بذرة الكتان في الكمية التي تعاقد معه الطاعن على توويرها إليه على دفعات ، وإنتهى الحاضرون بللمجلس العرفي - دون معالجة المبيع - إلى أن العجز قد يرجع إلى أحد العملاء أو التماسرة أو الموردين لها ، وقدر بخمسة عشر طناً الزموا الطاعن بتويرها ، وقال شاهد المطعون ضده أن الطاعن وافق على توريد عشرين طناً أو دفع قيمتها حالا النزاع ، وجه المطعون ضده البين الحاسمة إلى الطاعن بأنه ليس مدينا له بمقدار العجز ، فوافق الطاعن وحلف تلك البينة ، واعتبر الحاضرون بللمجلس النزاع منتهياً بذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أطرّح ما تمسك به الطاعن من أعمال أثر تلك البينة ، بدعوى أن البينة الحاسمة هي تلك التي توجهها المحكمة بمناسبة خصومة بين طرفيها ، وأنه لا أحد آخر يملك توجيهها سواها ، فإنه يكون قد خلف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

//////////



## جلسة ١١ من إبريل سنة ١٩٩٠

رئاسة السيد المستشار / محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / حبيب علي حسي ، رموز فهم بلنح رئيس المحكمة ، عزت عمران و محمد  
إسماعيل غزالي .



الطعن رقم ٢٤٩٢ لسنة ٥٤ القضائية :

( ١ ) دعوى « الخصوم ضد الدعوى » . نخزئة .

حرية المدعى في تحديد نطاق الخصومة من حيث الخصوم ما لم يوجب القانون اختصاص  
أشخاص معينين في الدعوى . لا يغير من ذلك كون موضوعها غير قابلة للتجزئة .

( ٢ ) إثبات « البيئة » تقدير اقوال الشهود .

عدم إلتزام الخصم في اثبات دعواه بالبيئة في الأحوال التي يجوز فيها ذلك أن يلجأ الى  
شهود العقد محل النزاع لاثبات صحة ما يدعيه . المحكمة شأنها في الاطمنان الى شهود  
العقد أو غيرهم .

( ٣ ) إيجاب « إيجاب الأماكن » الجدد .

مشرى العين المزجر بالجدك . عدم إلتزامه باختصاص المستأجر الأصلي في دعواه بإثبات  
العلاقة الإجارية مع المزجر . علة ذلك .



١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الدعوى له مطلق الحرية في تحديد نطاق الخصومة من حيث الخصوم فيها إلا إذا أوجب عليه القانون اختصاص أشخاص معينين في الدعوى ، ولا يغير من هذا النظر أن يكون موضوعها غير قابل للتجزئة .

٢ - لا يلتزم الخصم في سبيل إثبات دعواه بالبينه - في الأحوال التي يجوز فيها الاثبات بهذا الطريق - أن يلجأ الى شهود العقد محل النزاع لاثبات صحة ما يدعيه والمحكمة شأنها في تقدير أقوال الشهود وحسبما يطمئن اليه وجدانها سواء كانوا هم شهود العقد أو غيرهم .

٣ - القانون لا يوجب على مشتري العين المؤجرة بالجدك اختصاص المستأجر الاصلى في دعواه باثبات أحقيته في قيام العلاقة الايجارية مع المؤجر وفقاً لنص المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني ، اذ أن اعتباره مشترياً بالجدك يجعل له حقاً مباشراً في مواجهة المؤجر ولو بغير رضائه إذا ما تحققت الشروط التي يستلزمها القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الظن استوفى أوضاعه الشكلية ..

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضده الدعوى رقم ٨٥ لسنة ١٩٨١ أمام محكمة السويس الابتدائية طالباً الحكم بالزامه بتغيير عقد ايجار المقهى محل النزاع باسمه ، وقال شرحاً لدعواه انه قاء بشراء هذا المقهى بالجدك من



المستأجر الأصلي ..... وتم توثيق عقد البيع بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٤ واذا امتنع التاجر ( المطعون ضده ) عن تحرير عقد إيجار له فقد أقام الدعوى ، وبتاريخ ١٩٨٢/٥/٣٠ أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أن ضرورة آليات المستأجر الأصلي لبيع المقهى بالجندك وأن المطعون ضده أدّن له بالبيع ، وبعد أن استمعت المحكمة إلى شهادة الطاعن حكمت بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٧ بانتقال العلاقة الإيجارية عن عين النزاع إلى الطاعن ، استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٤ لسنة ٦٦ الاسماعيلية ( جمهورية السويس ) ، وبتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٣ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف برفض الدعوى بعائلتها ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبطلت فيها الرأي برفض الطعن واذا عرض للطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأته جديرا بالنظر وحددت جلسة لمظهره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول انه تمسك إمام محكمة الموضوع بشرائه المقهى محل النزاع بالجندك من مستأجرها الأصلي بموافقة المطعون ضده : لا أن الحكم المطعون فيه أقام دعواه برفض الدعوى استنادا إلى أن الطاعن لم يشهد بجلسته التحقيق بالشاهدين اللذين وقعا على عقد بيع المقهى بالجندك وأنه يعذر على المحكمة بجعل شروط صحة هذا البيع لعدم اختصام الطاعن للمستأجر الأصلي هذا رغم أنه لا يلزم أن يكون شهود الدعوى هم الموقعين على العقد وليس هناك ما يرفع من بحث المحكمة لشروط هذا البيع دون اختصام المستأجر الأصلي الأمر الذي يعيب الحكم ويستوجب نقضه .



وحيث إن هذا التقي سديد ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المدعى له مطلق الحرية في تحديد نطاق اختصاصه من حيث الخصوم فيها إلا إذا - أوجب عليه القانون اختصاص أشخاص معينين في الدعوى ولا يغير من هذا النظر أن يكون موضوعها غير قابل للتجزئة . كما لا يلزم الخصم في سبيل إثبات دعواه بالبينه - في الأحوال التي يجوز فيها الإثبات بهذه الطريقة - أن يلجأ إلى شهود العقد محل النزاع لإثبات صحة ما يدعيه والمحكمة شأنها في تقدير أقوال الشهود وحسبما يضمن اليه وجدانها سواء كانوا هم شهود العقد أم غيرهم ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد أقام دعواه بغية اثبات العلاقة الإيجارية بينه وبين المطعون ضده ( المؤجر ) عن المقهى محل النزاع لشرائه لها من المستأجر الأصلي بالجداك بموافقة المؤجر وقضت محكمة أول درجة له بتقليته استنادا الى ما ثبت لديها من أقوال شاهده به بجلسة التحقيق موافقة المطعون ضده على هذا البيع ، وإذ استأنف المطعون ضده هذا الحكم فقد تمسك الطاعن بتوافر شروط البيع بالجداك فضلا عن رضا المؤجر وقبوله لهذا التصرف الا أن الحكم المطعون فيه قضى بالقضاء الحكم المستأنف ويرفض الدعوى على مستند من أن الطاعن لم يشهد أيا من الشاهدين اللذين وقف على عقد البيع ، وأنه يتهمز على المحكمة بحث شرط الضرورة في بيع الجداك لعدم اختصاص المستأجر الاصلى في الدعوى ، وإذ أعرض الحكم عن بحث دفاع الطاعن ونظم أن القانون يوجب على مشتري العين المؤجرة بالجداك اختصاص المستأجر الاصلى في دعواه بإثبات أحقيته في قيام العلاقة الإيجارية مع المؤجر وفقا لنص المادة ٥٩٤/٢ من القانون المدني ، إذ أن اعتباره مشتريا بالجداك يجعل له حقاً عينياً شراً في مواجهة المؤجر ولو بغير رضائه. لذا ما تحققت الشروط



التي يستلزمها القانون ، كما لم يعمل الحكم سلطه في تقدير أقوال شاهده  
الذين استند اليهما في اثبات موافقة المؤجر على حله محل المستأجر الاصلى  
ومن ثم فانه يكون قد خالف صحيح القانون وشابه القصور في التسبيب بما  
يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجه لبحث باقى أوجه الطعن .

////////////////////



## جلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد رأفت خفاحي وعصوية السادة المستشارين / عبد الحميد سليمان نائبين ورئيس المحكمة ، محمد وليد الدارمي ، محمد محمد طيطة و محمد بحر الدين توقيق -



الطعن رقم ٢٧٠٤ لسنة ٥٦ القضائية :

( ٤ ) إثبات « الطعن بالإنكار » « إنكار المهور » « إنكار التوقيع »

حكم « تسبيبه »

انكار الطاعنه وجرد المحرر في ذاته . عدم اعتباره انكارا للتوقيع عليه .

( ٢ ، ٣ ) حكم « حجية الحكم الجنائي » نطاقها « تسبيب الحكم

« إيجار » إيجار الأماكن .

( ٤ ) حجية الحكم الصادر في الدعوى الجنائية أمام المحاكم . مناطه .

( ٣ ) قضاء المحكمة الجنائية ببراءة الطاعنه من تهمة تقاضها المبالغ للمطالب بها خارج

نطاق عقد الإيجار من المظنون ضدها تأسيسا على عدم تقديمها أدلى الإيصاليين محل النزاع

المكونين ركن الجريمة . عدم حيازته حجية أمام المحكمة المدنية طالما قدمت لها تلك

الإيصالات .



١ - إذا كان التثبت من مدونات الحكم الإبتدائي أن المظعون ضلها أو دعا  
أصله الإيصالي سدى الدعوى بالحفاظتين رقمي ..... وكانت  
الطاعته لم تنكر بصيغة صريحة وإجازة توقيعها على هذين الإيصاليين وإذا  
أنصرت دفاعها إلى انكار وجود المحرز في حد ذاته ، فإن ما أثارته أمام محكمة  
الإستئناف لا يعد منها انكاراً لتوقيعها على الإيصاليين بالمعنى المقصود  
في المادة ١٤٤ من قانون الإثبات .

٢ - مژدى المادتين ١٤٦ و ١٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، ١٠٣ من قانون  
الإثبات في المواد المدنية والتجارية أن الحكم الصادر في المواد الجنائية تكوين له  
حجية في الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية كلما كان قد فصل فصلاً لازماً في  
وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف  
اللتائين لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله فإذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه  
الامور فإنه يتمتع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها وعليها أن تلتزم بها في  
بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لكن لا يكون حكمها مخالفاً للحكم الجنائي  
السابق له .

٣ - إذا كان الحكم الصادر في الجنحة المستأنفة رقم ..... لسنة  
..... جنح مستأنف مصر قد قضى ببراءة الطاعنه من تهمة تقاضيتها من  
المظعون ضدهما المبالغ المطالب بها خارج نطاق عقد الإيجار وأقام قضاءه  
بالبراءة على ما أورده من أسباب منها أن المجنى عليهما - المظعون ضدهما  
كلفا أكثر من مرة بتقديم مستنداتهما المنوه عنها إلا أنهما ماطلا ولم يقدموا أصلي  
الإيصاليين محل النزاع المكونين ركن الجريمة ومن ثم فلا دليل عليها وإذا كان ذلك فإن  
حكم البراءة لا تكون له حجية في هذا الخصوم أمام المحكمة المدنية إذا ما تقدم



للمحكمة الأخيرة أصلاً هذه المستندات ولا تثريب عليها أن عولت في قضائها على تلك الايصالات التي لم تقدم إلى المحكمة الجنائية لكن تقبيل كلمتها فيهما ولا تكون خالفت حجة الحكم الجنائي القاضي بالبراءة .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - علي ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - في أن المطعون ضدهما طلباً إستصدار أمرى أداء بالزام الطاعنة بأن تؤدى للمطعون ضدها الأولى مبلغ أربعة آلاف جنيه . وتؤدى للمطعون ضده الثانى مبلغ ألف وخمسمائة جنيه وقالاً شرحاً لذلك أن الطاعنة تقاضت منهما هذه المبالغ كمقدم إيجار عن الشقق المبينة بالعقار المبين بالصحيفة وذلك بموجب إيصالين صادرين فى سنة ١٩٧٨ / ٣ / ١٩٨٠ إلا أنه تبين لهما أنها ليست مالكة للعقار ولا صفة لها فى إدارته فانفرواها برد المبلغ ، وإذ رفض السيد رئيس المحكمة إصدار الأمر وحدد جلسة لنظر الدعويين حيث تم قيدهما برقمى ١٧٨٦ لسنة ١٩٨٣ . ٥٤٤ لسنة ١٩٨٧ مدنى شمال القاهرة الابتدائية . واجابت المحكمة المطعون ضدهما لطلباتهما - إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥١٥٤ لسنة ١٠٣ ق القاهرة ، بتاريخ ١١/١١/١٩٨٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض .



وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بالسبب الأول والوجه الأول والثالث والرابع من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والاخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك تقول أنها تمسكت بإنكارها للصور الضوئية للإيصاليين سندی الدعوى إتهما لا يحملان أى توقيع لها فلا حجية لهما فى الإثبات وقد طالبت المطعون ضدهما بتقديم الأصل للطعن عليه بالتزوير ، وإذ قضى الحكم الابتدائى المزيد بالحكم المطعون فيه بإلزامها بالمبالغ الواردة بالصورتين الضوئيتين فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح إذ الثابت من مدونات الحكم الابتدائى إن المطعون ضدهما أو دعا أصلى الإيصاليين سندی الدعوى بالحافظتين رقمى ٩ . ٨ وكانت الطاعنة لم تنكر بصيغة صريحة وجازمة توقيعها على هذين الإيصاليين وإنما انصرف دفاعها إلى إنكار وجود المحرر فى حد ذاته ، فان ما إثارتة أمام محكمة الإستئناف لا يعد منها إنكارا لتوقيعها على الإيصاليين بالمعنى المقصود فى المادة ١٤ من قانون الإثبات ومن ثم فان النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الثانى من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك تقول ان الحكم الجنائى النهائى البات قضى ببراءة الطاعنة من تهمة تقاضى مقدم إيجار « خلو رجل » على أساس عدم ثبوت الإتهام لعدم تقديم الدليل عليه فيكون لهذا الحكم الجنائى حجية أمام المحاكم المدنية فيما فصل فيه لأكتسابه قوة الأمر



المقضى فإذا قضى الحكم المطعون فيه رغم ذلك بالإلزامها بهذه المبالغ مخالفاً  
حجية الحكم الجنائي النهائي فإنه يكون معيباً فيما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك إنه لما كانت المادة ٤٥٦ من قانون  
الإجراءات الجنائية والمادة ١٠٤ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية أن  
الحكم الصادر في المواد الجنائية تكون له حجية في الدعوى المدنية أمام المحكمة  
المدنية كلما كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك  
بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى  
فاعله فإذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور فإنه يمتنع على المحاكم المدنية  
أن تعيد بحثها وعليها أن تلتزم بهما في بحث الحقوق المدنية المتصلة بهما لكي  
لا يكون حكمها مخالفاً للحكم الجنائي السابق له ، لما كان ذلك وكان الحكم  
الصادر في الجنحة المستأنفة رقم ٢٢٣٨ لسنة ١٩٨٢ جنح مستأنف مصر قد  
قضى ببراءة الطاعنة من تهمة تقاضيها من المطعون ضدها المبالغ المطالب بها  
خارج نطاق عقد الإيجار وأقام قضاءً بالبراءة على ما أورده من أسباب منها أن  
المجنى عليهما - المطعون ضدهما - كلفا أكثر من مرة بتقديم مستنداتهما المتوه  
عنها إلا أنهما ما طلا ولم يقدموا أصلي الإيصاليين محل النزاع المكونين لركن  
الجرمة ومن ثم فلا دليل عليها وإذا كان ذلك فإن حكم البراءة لا تكون له حجية  
في هذا الخصوص أمام المحكمة المدنية إذا ما قدم للمحكمة الأخيرة أصل هذه  
المستندات ولا تشريب عليها أن عولت في قضائها على تلك الإيصالات التي لم  
تقدم إلى المحكمة الجنائية لكي تقول كلمتها فيهما ولا تكون قد خالفت حجية  
الحكم الجنائي القاضي بالبراءة ويكون النعى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////



## جلسة ١٢ من ابويل سنة ١٩٩٠

برنامج السيد المستشار / دويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة وعضوية المادة  
المستشارين / محمد عبد المنعم حافظ نائب رئيس المحكمة ، محمد خيرى الجنحى ،  
عبدالعال الصبان و محمد شفاوس .



الطعن رقم ١٧٣٧ السنة ٥٧ القضائية :

بيع « تسليم المبيع » .

التزام البائع بتسليم المبيع للمشتري بالحالة التى كان عليها وقت البيع . مفاده . تحديد  
المبيع بالشئ المتفق عليه فى عقد البيع . تحديده فى المبيع المعين بالذات بحسب أوصافه  
الأساسية المتفق عليها والتى تميزه عن غيره . م ٤٣١ مدنى . وقوع خطأ مادي فى التسليم  
يتعلق بما هية المبيع . لا يمنع البائع من طلب تصحيحه . م ١٢٣ مدنى .  
مثال تسليم إحدى شقق الأوقاف خلاف التى تمت عليها المرافقة .

=====

النص فى المادة ٤٣١ من القانون المدنى على أن « يلتزم البائع بتسليم المبيع  
للمشتري بالحالة التى كان عليها وقت البيع . يدل على أن محل التزام البائع  
بتسليم العين المباعة إلى المشتري يتحدد بالمبيع المتفق عليه فى عقد البيع وهو



فى الشئ. المعين بالذات يكون بحسب أوصافه الأساسية المتفق عليها والتى تميزه عن غيره ، كما أن وقوع خطأ ماذى فى التسليم فيما يتعلق بماهية البيع لا يمنع البائع من طلب تصحيحه وفقا لما تقضى به المادة ١٢٣ من القانون المدنى. لما كان ذلك وكان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الإستئناف بأن الشقة التى تسلمها المطعون ضده الأول بموجب المحضر المؤرخ ٨ من يوليو سنة ١٩٨١ والمطلوب القضاء بصحته ونفاذه هى المقصودة برقم ٨ التى تعاقد الأول على شرائها وليست رقم ٧ التى تعاقد المطعون ضده عليها طبقا للرسم الهندسى الذى أجريت وفقا له عملية القرعة والتعاقد مستدلا على ذلك بإقرار الهيئة البائعة له وبما اسفرت عنه المعاينة التى أجراها الخبير المنتدب من أن جميع الشقق فى جميع الأدوار التى تعلو شقة النزاع أو تقع تحتها تحمل رقم ٨ وسلمت إلى من تعاقدوا على الشقة رقم ٨ أو إلى ما جاء بكتاب الشركة العامة للإشاعات القائمة على التنفيذ والتسليم من أن الشقة التى تسلمها المطعون ضده الأول رقم ٨ ، وإذ أنتهى الحكم المطعون فيه إلى القضاء بتأييد الحكم الابتدائى القاضى بصحة ونفاذ محضر التسليم سالف الذكر على سند من أن تقييرا قد جرى فى أرقام الوحدات السكنية بعد استلام المطعون ضده الأول لشقة التداعى بإرادة هيئة الأوقاف المنفردة ولا يحتاج به ، ودون أن يعن الحكم ببحث ماهية العين التى تم تعاقد المطعون ضده الأول على شرائها من المطعون ضده الثانى وما إذا كان التسليم الذى تم يتفق مع التحديد المتفق عليه فى العقد أم لا ودفاع الطاعن من أن خطأ ماذياً وقع فى تسليم البيع بموجب المحضر المقتضى بصحته ونفاذه وطلبت الهيئة البائعة تصحيحه ، مع أن من شأن بحثه أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإن الحكم المطعون فيه يكون قد جاء قاصر التسبيب معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٦٥٢٢ سنة ١٩٨٢ مدنى الجيزة الابتدائية على الطاعن والمطعون ضده الثانى - طالبا الحكم بصحة ونفاذ محضر التسليم المؤرخ ٨ يوليو سنة ١٩٨١ والمتضمن استلامه الشقة رقم ٧ بالدور السادس بعمارة الأوقاف الميمنة بالصحيفة وكف منازعتها له فى ذلك ، وقال بيانا لدعواه أن هيئة الأوقاف التى يمثلها المطعون ضده الثانى أعلنت عن بيع وحدات العمارة المذكورة وتقدم بطلب برغبته فى الحصول على إحدى هذه الوحدات وبعد إجراء القرعة اختص بالشقة رقم ٧ بالدور السادس وتاريخ ١٤ من يونيو سنة ١٩٨١ تقدم بطلب تسليم الشقة المخصصة له فمكته المهندس المشرف على التنفيذ منها وحرر محضراً بالتسليم مؤرخاً ٨ من يوليو سنة ١٩٨١ ثم أبرم العقد الخاص بها بتاريخ ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٨١ وأقام بالشقة المذكورة هو وأسرته لكن الطاعن يتعرض له على سند من أن التسليم تم بطريق الخطأ وأن هذه الشقة هى فى الحقيقة رقم « ٨ » والتى أختص بها بموجب عقد التمليك المبرم بينه وبين المطعون ضده الثانى بتاريخ ٢١ من نوفمبر



سنة ١٩٨١ وأقام عليه الدعوى رقم ١٢٤٠ سنة ١٩٨٢ مستعجل الجيزة بطلب طرده منها باعتباره غاصبا وحكم للطاعن بطلباته وتأيد هذا الحكم فى الاستئناف رقم ٦٧٩ سنة ١٩٨٢ مستأنف مستعجل الجيزة ، وإذ كانت الشقة التى وضع يده عليها هى المخصصة له والمقصودة برقم ٧ التى تعاقدها عليها فقد أقام الدعوى ليحكم له بطلباته ، دفعت هيئة الأوقاف بعدم قبول الدعوى لأن التسليم مؤقت ولم يعتمد من رئيس مجلس الإدارة وأن المطعون ضده الأول تسلم الشقة محل النزاع بطريق الخطأ إذ أنها المقصودة برقم ٨ والمخصصة للطاعن ، وبتاريخ ٢١ من مايو سنة ١٩٨٣ قضت المحكمة بصحة ونفاذ محضر التسليم . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٤٤٨٢ لسنة ١٠٠ قضائية طالبا إلغاء والقضاء أصليا بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى وإحالتها إلى قاضى التنفيذ بمحكمة الدقى واحتياطيا يرفض الدعوى ، كما استأنفه أمام ذات المحكمة المطعون ضده الثانى بالإستئناف رقم ٥١٠٩ سنة ١٨ قضائية طالبا نفس الطلبات ، ضمت المحكمة الإستئناف الثانى إلى الأول ونسبت خبيراً فى الدعوى وبعد أن أودع تقريره حكمت بتاريخ ١٧ من مارس سنة ١٩٨٧ برفض الإستئنافين وتأيد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن فى سببى الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن العبرة فى تعيين العين المبيعة التى أنجحت إليها إرادة البائع والمشتري .



فى كل من عقدى البيع الصلحيين إلى الطاعين وللطاعين ضد الأول تكون بالوصف الترقيم للذين تم على أنسائها التوزيع عن طريق القرعة للتخصيص فى تحرير عقود البيع وليست بالرقم الذى أعطى لتلك البيع وقت التسليم فى تاريخ لاحق وأن الشقة محل النزاع وفقاً للترقيم المذكور هى المقصودة برقم ( ٨ ) التى أختص بها وليست رقم ( ٧ ) التى أختص بها الطاعون ضد الأول مستدلاً على ذلك بإقرار الهيئة المطعون ضدها الأولى البائعة له الذى أفصحت عنه مذكرة مدير عام الأسكان بها المؤرخه ١٥/٢/١٩٨٢ ومذكرة مستشارها القانونى المؤرخه ٢٨/٢/١٩٨٢ وكتابا الهيئة المؤرخان ٢٤/١١/١٩٨١ ، ٢٩/١١/١٩٨١ وبالرسم الهندسى المودع تحت رقم ( ٩ ) من حافظة المستندات المقدمة من الهيئة المطعون ضدها الثانية البائعة - إلى محكمة الإستئناف والمبين به أسماء الملاك حسب الأرقام التى تم القرعة وفقاً لها ، كما تمسك بدلالة ما ثبتت بالمعاينة التى أجراها الخبير المنتدب من أن جميع الشقق فى جميع الأدوار سواء التى تعلو شقه النزاع أو تقع تحتها تحمل رقم ( ٨ ) وسلمت إلى من خصصوا بها من ذلك شقه الأستاذ ..... التى تقع بالدور الرابع أسفل شقه النزاع فهى تحمل رقم ( ٨ ) وقد تم تسلمها بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨٠ منذ سبعة أشهر سابقة على تسليم العين إلى المطعون ضده الأول ، وبما جاء بكتاب الشركة العامة للإنشاءات - وهى الشركة التى كان منوط بها التنفيذ والتسليم والمؤرخ ١٨/١١/١٩٨١ من أن الشقة التى تسلمها المطعون ضده الأول هى المقصودة الشقة رقم ( ٨ ) التى أختص بها الطاعين ، غير أن الحكم المطعون فيه أنهى إلى تأييد الحكم الابتدائى القاضى بصحة ونفاذ محضر التسليم المؤرخ ٨/٧/١٩٨١ والمتضمن إستلام المطعون ضده



الأول للشقة محل النزاع على سند من أن تغييراً طرأ على ترقيم شقق العمارة التى تقع بها هذه الشقة بعد إستلام المطعون ضده الأول لها بموجب المحضر السالف الذكر ، وأنه وفقاً للترقيم الذى تم التسليم على أساسه كانت هذه الشقة تحمل رقم ( ٧ ) المختصة للمطعون ضده الأول . وأطرح دفاع الطاعن فيه هذا الشأن ولم يقسطة حقه من البحث فى حين أن وقوع خطأ مady فى تسليم البيع يجيز - البائع أن يطلب تصحيح ما وقع فيه من خطأ باسترداد العين التى وقع عليها التسليم الخاطئ والوفاء - بتسليم العين محل التعاقد ، فإن الحكم للمطعون فيه يكون قد جاء معيباً مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك بأن النص فى المادة ٤٣٠ من القانون المدنى على أن « يلتزم البائع بتسليم المبيع للمشتري بالحالة التى كان عليها وقت البيع . يدل أن محل التزام البائع بتسليم العين المباعة إلى المشتري يتحدد بالمبيع المتفق عليه فى عقد البيع وهو فى الشئ المعين بالذات يكون بحسب أوصافه الأساسية المتفق عليها والتى تميزه عن غيره ، كما أن وقوع خطأ مady فى التسليم فيما يتعلق بمahية البيع لا يمنع البائع من طلب تصحيحه وفقاً لما تقضى به المادة ١٢٣ من القانون المدنى . لما كان ذلك وكان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الإستئناف بأن الشقة التى تسلمها المطعون ضده الأول بموجب المحضر المؤرخ ٨ من يوليو سنة ١٩٨١ والمطلوب القضاء بصحته ونفاذه هى المقصودة برقم ( ٨ ) التى تعاقد الأول على شرائها وليست رقم ( ٧ ) التى اختص بها المطعون ضده الأول عليها طبقاً للرسم الهندسى الذى أجريت وفقاً له عملية القرعة والتعاقد ومستندلاً على ذلك بإقرار الهيئة البائعة له وبما أسفرت عنه المعاينة التى أجراها الحبير المنتخب من أن جميع الشقق فى جميع الأديار التى تعلو شقة النزاع أو تقع تحتها تحمل رقم ( ٨ ) وسلمت إلى من تعاقدوا على الشقة رقم ( ٨ ) ، وإلى ما جاء بكتاب الشركة العامة للتأمينات القائمة على التنفيذ والتسليم من أن الشقة التى تسلمها المطعون ضده الأول رقم ( ٨ ) ، وإذ



إنتهى الحكم المطعون فيه إلى القضاء بتأييد الحكم الابتدائي في القاضي بصحة ونفاذ محضر التسليم سالف الذكر على سند من أن تغيير أ قد جرى في أرقام الوحدات السكنية بعد إستلام المطعون ضده الأول لشقة التداعى بإرادة هيئة الأوقاف المنفردة ولايجاز به . ودون أن يعن الحكم ببحث ماهية العين التي تم تعاقد المطعون ضده الأول على شرائها من المطعون ضده الثاني وما إذا كان التسليم الذي تم يتفق مع التحديد المتفق عليه في العقد أم لا ودفاع الطاعن من أن خطأ ماديا وقع في تسليم المبيع بموجب المحضر المقتضى بصحته ونفاذه وطلبت الهيئة البانعة تصحيحه . مع أن من شأن بحثه أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى - فإن الحكم المطعون فيه يكون قد جاء قاصر التسبب معيباً بالخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

////////////////////



## جلسة ١٢ من إبريل سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / هويش عبد الحميد نائب رئيس المحكمة وعضوية  
السادة المستشارين / محمد عبد النعم حافظ ، رفعت عبد المجيد نائب  
رئيس المحكمة ، محمد خيرى الجنحى و محمد شاموس .



الطعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٥٤ القضائية :-

( ١ ) إعلان « إعلان أوراق التنفيذ » . بطلان . تنفيذ .

وجوب إعلان السند التنفيذى لشخص المدين أو فى موطنه الأصلى قبل البدء  
فى إجراءات التنفيذ . إغفال ذلك . أثره . بطلان الإجراءات . علة ذلك .

( ٢ ) إعلان « الإعلان للنياحة » . محكمة الموضوع .

إعلان الأوراق القضائية وضمنها أوراق التنفيذ للنياحة العامة . شرطه . قيام طالب  
الإعلان بالتحريات الكافية للتقصى عن موطن المعلن إليه .

\*\*\*\*\*

١ - أوجبت المادة ٢٨١ من قانون المرافعات أن يسبق إجراءات التنفيذ  
إعلان السند التنفيذى لشخص المدين أو فى موطنه الأصلى ورتبت بطلان هذه  
الإجراءات جزءاً على إغفاله . وذلك لحكمة أستهدفها الشارع هى إعلام المدين  
بوجود هذا السند وإخطاره بما هو ملزم بإدائه على وجه اليقين ، وتخويله  
إمكان مراقبة إستيفاء السند المنفذ به لجميع الشروط الشكلية والموضوعية  
التي يكون يتوافرها صالحاً للتنفيذ بمقتضاه ، حتى إذا ما سارع المدين  
بالوفاء بما هو ملزم بإدائه وفقاً له لم يعد لطالب التنفيذ مصلحة فى الاستمرار  
فى إجراءات التنفيذ .



۲ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إن إعلان الأوراق

القضائية ضمنها أوراق التنفيذ في النيابة العامة بدلا من الإعلان لشخص المدين أو في موطن المعلن إليه ، إنما أجازة القانون على سبيل الإستثناء فلا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة للتقصي عن محل إقامة المراد إعلانه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسامع التقرير الذي تلاه السيد المستشار / المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١١٣٧ لسنة ١٩٧٧ مدنى الجيزة الابتدائية على المطعون ضده الأول ومورث المطعون ضدهم من الثالثة وحتى الأخيرة بطلب القضاء ببطالان الحكم لصالحهما في الدعوى رقم ٦٠٢ لسنة ٩٧٠ ببيع الدقى المتضمن إيقاع بيع العقار المملوك لها والمبين بالصحيفة على المطعون ضده الأول بثمان مقداره ثلاثة آلاف جنيه وتكليفه بإبداع باقى الثمن بعد خصم الديونية المستحقة له ولمورث المطعون ضدهم سالف الذكر ومقدارها الف وثلثمائة ثلاثة وسبعون جنيها خزانة المحكمة ، على سند من بطلان الإجراءات السابقة على صدوره وتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٩٨٠ ، حكمت أول درجة برفض الدعوى .



استأنفت الطاعنة فى الحكم بالاستئناف رقم ۵۱۱۹ لسنة ۹۷ قضائية لدى محكمة استئناف القاهرة ، وفى ۲۶ مارس سنة ۱۹۸۳ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه . وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسييب ، وفى بيان ذلك تقول أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بدرجيتها ببطلان الحكم الصادر فى الدعوى رقم ۶۰۲ لسنة ۷۰ ببيع الدقى لعدم إعلانها إعلانا صحيحاً بالسند التنفيذى المنفذ به وهو الحكم الصادر ضدها فى الدعوى رقم ۵۷۳۸ لسنة ۶۷ مدنى كلى القاهرة المؤيد بالحكم الاستئنافى رقم ۱۶۹۷ لسنة ۵۸ قضائية إستئناف القاهرة وما يتضمنه الاعلان من تكليفها بالوفاء لتوجيه هذا الاعلان إلى غير موطنها الذى تقيم فيه وهو ما أكدته حارس المنزل الذى وجه إليه الاعلان ، وإذ اعتد الحكم المطعون فيه بهذا الموطن بإعتباره آخر موطن معلوم لها وبصححة اعلاناتها بالسند التنفيذى فى مواجهة النيابة العامة تبعا له دون التحرى عن محل إقامتها فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا كله سديد ذلك بأن المادة ۲۸۱ من قانون المرافعات قد أوجبت أن تسبق إجراءات التنفيذ إعلان السند التنفيذى لشخص المدين أو فى موطنه الأصلى ورتبت بطلان هذه الإجراءات جزاءً على إغفاله ، وذلك لحكمة إستهدفها الشارع هى إعلام المدين بوجود هذا السند وإخطاره بما هو ملزم بأدائه على وجه اليقين ، وتخويله إمخان مرافيه استيفاء السند المنفذ به لجميع الشروط الشكلية والموضوعية التى يكون بتوافرها صالحا للتنفيذ بمقتضاه ، حتى إذا ما سارع المدين بالوفاء بما هو ملزم بما دانه وفقاً له لم يعد لطالب التنفيذ مصلحه



في الاستمرار في إجراءات التنفيذ ، وكان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن اعلان الأوراق القضائية ضمنها أوراق التنفيذ في النيابة العامة بدلاً من الاعلان لشخص أو موطن المعلن إليه ، إنما اجازة القانون على سبيل الاستثناء ، فلا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن إليه بالتحريات الكافية الدقيقة للتقضى عن محل إقامة المراد إعلانه ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من أوراق التنفيذ المرفقة بالأوراق أن إعلانه ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من أوراق التنفيذ المرفقة بالأوراق أن إعلان السند التنفيذي الذي وجهه المطعون ضده الأول والمطعون ضدهم من الثالثة وحتى الأخيرة إلى الطاعنه على المنزل ٢ شارع المرسلين شقه رقم ( ١ ) الزمالك بتاريخ ٣٠ من ابريل سنة ١٩٧٠ لم يتيسر تنفيذه لإفادة حارس هذا المنزل بإنها لا تقيم به وتقيم بناحية المعجزة ولا يعرف عنوانها ، ولما ورد الاعلان على هذا النحو وجهوا إعلاتها مباشرة إلى النيابة العامة بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٧٠ دون أن يبذلوا ثمة جهد للتعرف على محل إقامة الطاعنه باجرا . التحريات الكافية للتقضى عنه ، ومن ثم فإن إعلاتها بالسند التنفيذي الذي اتخذت اجراءات دعوى البيوع رقم ٦٠٢ لسنة ٩٧٠ الدقى إستناداً له في النيابة العامة يكون قد وقع باطلا ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بصحة هذا الاعلان فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى الأسباب ، ولما كان الموضوع صالحاً للفصل فيه ، ولما تقدم ، وكان من شأن عدم اعلان الطاعنه بالسند التنفيذي المنذ به إعلاتاً صحيحاً لبطلانه بطلان إجراءات التنفيذ اللاحقه عليه ومنها حكم رسو المزاد الصادر في الدعوى رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٧٠ بيوع الدقى ، فإنه يتعين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف واجابة الطاعنة إلى مطلبها في الدعوى .



## جلسة ١٥ من ابريل سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / طلعت امين صادق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / محمد ممتاز متولى ، د/ عبد القادر عثمان ، سمير عبد الهادي محمد  
و احمد خيرى .



الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٥٨ قضائية : -

عمل « العاملون بالقطاع العام » تجنيد : مدة خدمة . اقدمية . قانون  
« سريانه من حيث الزمان » .

مدة الخدمة العسكرية . احتسابها كمدة خبرة وأقدمية للمجندين ذوى المؤهلات، شرطه .  
م ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ . المعلقة ب ق ١٠٣ لسنة ١٩٨٢ . عدم جواز الاستناد إلى الأقدمية  
المقررة بهذه المادة للطعن على قرارات التعيين والترقية التى تمت فى ١٩٦٨/١٢/١ حتى  
١٩٨٠/١٢/١ معلقة ذلك .

=====

لما كانت المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون  
رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ - وقبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٢ تنص  
على أن « ..... » وكان المشرع قد أصدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٢  
بتعديل المادة ٤٤ سالفة الذكر ونص فى المادة الاولى من هذا القانون على أنه  
« ..... » فإن مؤدى ذلك أن المشرع أوجب حساب مدة الخدمة العسكرية  
والوطنية المشار إليها فى هذه المادة ضمن مدة خبرة وأقدمية المجندين ذوى  
المؤهلات بشرط ألا يترتب على حسابها أن تزيد أقدميتهم أو مدد خبرتهم على  
أقدمية أو مدد خبرة زملائهم فى التخرج الذين عينوا فى ذات الجهة



ولتتلاقى ما يمكن أن يترتب على حساب مدة الخدمة العسكرية والوطنية من زعزعة المراكز القانونية المستقرة للعاملين إذا ما تعرضت للطعن عليها ، وحماية لأصحاب هذه المراكز حظر المشرع الاستناد إلى الأقدمية المقررة بهذا النص للطعن على قرارات التعيين والترقية التي تمت في الفترة من ١٩٦٨/١٢/١ حتى ١٩٨٠/١٢/١ تاريخ العمل بأحكام القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعن أقام دعواه بطلب ضم مدة الخدمة العسكرية وإرجاع أقدميته إلى ١٩٧٨/١٠/٢ وصرف ما يستحقه عنها من علاوات ، وكان هذا الطلب لا يتضمن طعنا في القرارات التي أصدرتها المطعون ضدها بتعيين أو ترقية أي من العاملين في الفترة المحددة بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٤ سالفه الذكر . ومن ثم لا يسرى عليه الحظر المنصوص عليه بتلك الفقرة .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد / المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق وفي نطاق هذا الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٤١ لسنة ١٩٨٦ عمال كلى الزقازيق على المطعون ضدها - شركة مضارب الشرقية - طالبا الحكم بضم مدة الخدمة العسكرية وإرجاع أقدميته إلى ١٩٧٨/١٠/٢ مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وقال بيانا لدعواه إنه من الحاصلين على بكالوريوس التجارة وجند بالقوات المسلحة حتى ١٩٧٩/٣/٦ ، وإذ عين لدى المطعون ضدها



وأمتنعت دون وجه حق عن ضم مدة التجنيد وصرف ما يستحقه من علاوات .  
فقد أقام الدعوى بطلباته سالفه البيان . ندب المحكمة خبيراً ، وبعد أن قدم تقريره قضت في ١٩٨٣/٣/٣٠ بأحقية الطاعن في ضم مدة خدمته العسكرية واعتبار تاريخ تعيينه ١٩٧٩/٣/٦ ، وبإلزام المطعون ضدها بأن تدفع له مبلغ ١٣٢ ج استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤٥٧ لسنة ٣٠ المنصورة - مأمورية الزقازيق - ويتاريخ ١٩٨٨/١/١٧ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف بضم مدة خدمة الطاعن العسكرية والوطنية إلى مدة خدمته وإلغاء الحكم المستأنف فيما عدا ذلك طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن مؤدى حساب مدة الخدمة العسكرية في أقدمية المجند طبقاً لنص المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ هو رد تاريخ تعيينه بقدر ما أمضاه بالخدمة العسكرية واستحقاقه العلاوات المقررة عنها ، وإن ماورد بهذا النص من عدم جواز الاستناد إلى الأقدمية المقررة به للطعن على قرارات التعيين أو الترقية إنما ينصرف إلى الطعن في القرارات الصادرة للغير بتعيينهم أو ترفيعتهم ، وهو ما يخرج عن نطاق دعواه ، وإذ إنتهى الحكم المطعون فيه إلى رفض طلب أحقيته للفروق المالية عن مدة الخدمة العسكرية بقوله أن الفقرة الأخيرة من المادة ٤٤ سالفه الذكر لا تجيز المساس بالتعيينات والترقيات التي تمت في الفقرة من ١٩٦٨/١٢/١ حتى ١٩٨٠/١٢/١ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ - وقبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٢ تنص على أن « تعتبر مدة



الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد إتمام مدة الخدمة الإلزامية العاملة للمجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضاءها بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام كأنها قضت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة في الأقدمية واستحقاق العلاوات المقررة كما تحسب كمدة خبرة وأقدمية بالنسبة إلى العاملين بالقطاع العام والجهات التي تتطلب الخبرة أو تشترطها عند التعيين أو الترقية ويستحقون عنها العلاوات المقررة وتحدد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الدفاع . وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن تزيد أقدمية المجندين أو مدد خبرتهم على أقدمية أو مدد خبرة زملائهم في التخرج الذين عينوا في ذات الجهة ويعمل بأحكام هذه المادة اعتباراً من ١٩٦٨/١٢/١ ، وكان المشرع قد أصدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٢ بتعديل المادة ٤٤ سالف الذكر ونص في المادة الأولى من هذا القانون على أنه « ومع عدم المساس بالحقوق المقررة بهذه المادة لا يجوز الاستناد إلى الاقدمية المقررة بها للطعن على قرارات التعيين والترقية التي تمت في الفترة من ١٩٦٨/١٢/١ حتى ١٩٨٠/١٢/١ تاريخ العمل بهذا القانون » فإن مؤدى ذلك أن المشرع أوجب حساب مدة الخدمة العسكرية والوطنية المشار إليها في هذه المادة ضمن مدة خبرة وأقدمية المجندين ذوي المؤهلات بشرط ألا يترتب على حسابها أن تزيد أقدميتهم أو مدد خبرتهم على أقدمية أو مدد خبرة زملائهم في التخرج الذين عينوا في ذات الجهة ، ولتلاقي ما يمكن أن يترتب على حساب مدة الخدمة العسكرية والوطنية من زعزعة المراكز القانونية المستقرة للعاملين إذا ما تعرضت للطعن عليها ، وحماية لأصحاب هذه المراكز اظهر المشرع الاستناد إلى الأقدمية المقررة بهذا النص للطعن على قرارات التعيين والترقية التي تمت في الفترة من ١٩٦٨/١٢/١ حتى ١٩٨٠/١٢/١



تاريخ العمل بإحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ ، لما كان ذلك وكان بين من الأوراق أن الطاعن أقام دعواه بطلب ضم مدة الخدمة العسكرية وإرجاع أقدميته إلى ١٠/٢/١٩٧٨ وصرف ما يستحقه عنها من علاوات ، وكان هذا الطلب لا يتضمن طعنا في القرارات التي أصدرتها المطعون ضدها بتعيين أو ترقية أى من العاملين بها في الفترة المحددة بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٤ سالفه الذكر ومن ثم فلا تسرى عليه الحظر المنصوص عليه بتلك الفقرة ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أنه « نظرا لأن المشرع رغبة منه في استقرار الأوضاع فقد أصدر القانون ١٠٣ لسنة ١٩٨٢ وأضاف فقرة أخيرة إلى المادة ٤٤ سالفه الذكر جاء نصها « ..... ومعنى هذا أنه إذا كانت المادة ٤٤ قبل تعديلها تقرر الحقوق الواردة بها إلا أنه بالنسبة للتعيينات والترقيات التي تمت في الفترة من ١٢/١/١٩٦٨ حتى ١٢/١/١٩٨٠ ..... لا يجوز المساس بالمراكز المتعلقة بالتعيينات أو الترقية أى أنه لا يوجد ما يمنع من ضم مدة الخدمة العسكرية إلى مدة خدمة العامل دون المساس بتاريخ الترقية أو التعيين الذي تم خلال الفترة المحددة ..... وكان الثابت من صحيفة إفتتاح الدعوى أن المستأنف عليه عين بالشركة في ١٠/٦/١٩٨٠ فإنه وإن كان يجب ضم مدة خدمته العسكرية خدمته بالشركة لفترة المحددة ..... إلا أنه لا يجوز أرجاع أقدميته إلي ما قبل ذلك وبالتالي لا يكون له ثمة فروق مالية مستحقة . فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه جزئياً بالنسبة لقروض المالية .

وحيث إن ما تنقض الحكم في خصوصه صالح للفصل فيه ، ولما تقدم بتعين القضاء في الإستئناف رقم ٤٥٧ لسنة ٣٠ المنصورة « مأمورية الزقازيق » بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام المطعون ضدها أن تؤدي للطاعن مبلغ ١٣٢ جنيها .



## جلسة ١٧ من إبريل سنة ١٩٩٠

برنامج السيد المستشار / أحمد نصر الجندى نائب رئيس المحكمة ومضوية المادة  
المستشارين / خمين محمد حسن عقر (نائب رئيس المحكمة) ، مصطفى حبيب عباس ،  
فتحى محمود يوسف وعبد النعم محمد الشاوش .

١٦٤

الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٨ القضائية « أحوال شخصية » :

( ١ ) أحوال شخصية « المسائل الخاصة بالمسلمين : متعه » . دعوى  
الأحوال الشخصية « الحكم فى الدعوى » .

القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . سريانه على المراكز القانونية التى تكونت فى ظل  
العمل بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الذى قضى بعدم دستوريته طالما لم يصدر  
بتفريها أحكام حائزة لقوة الأمر المضى . مثال فى متعه .

( ٢ ) المسائل الخاصة بالمسلمين « متعه » .

المتعه . شروط استحقاقها . طلاق الزوجة المدخول بها فى زواج صحيح دون رضاها  
ولا بسبب من قبلها .

( ٣ ) المسائل الخاصة بالمسلمين « متعه » . محكمة الموضوع  
« سلطة محكمة الموضوع : القرائن » . إثبات « القرائن » .

محكمة الموضوع . سلطتها فى الأخذ بالقرائن . شرطة . أن تؤدى إلى ما إنتهت  
إليه . تمسك الطاعن بأن طلاقه للمطعون ضدها كان سبب من قبلها وطلبه إحالة الدعوى



إلى التحقيق لإثبات ذلك إقامة الحكم قضاء للمطعون ضدها بالمتعة على مجرد وقوع الطلاق غيابيا وهو وحده لا يكفي لحمل قضائها . قصور .

//////////

١ - لما كان المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية اخذاً بمفهوم المادة السابعة منه يسرى على المراكز القانونية التى تكونت فى ظل العمل بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الذى حكم بعدم دستوريته طالما لم يصدر بتقريها أحكام حائزة لقوة الأمر المقتضى وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بالمتعة للمطعون ضدها على سند من أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ قد إلتزم هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً . ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

٢ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد حصل فهم الواقع فى الدعوى تحصيلاً صحيحاً ثم أنزل عليه حكم المادة ١٨ مكرراً من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ الذى أعطى الزوجة المدخول بها فى زواج صحيح . إذا طلقها زوجها دون رضاها ولا بسبب من قبلها - الحق فى المتعة فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

٣ - من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - إنه ، وإن كان لا تشرب على محكمة الموضوع أن تأخذ فى معرض الإثبات بالقرائن إلا إن ذلك مشروط بأن تكون القرائن التى عولت عليها تؤدى إلى ما انتهت إليه ، وكان الثابت من الأوراق ان الطاعن تمسك أمام محكمة الإستئناف بأن طلاقه للمطعون ضدها كان بسبب من قبلها وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك ، وإذ لم تحقق محكمة الإستئناف هذا الدفاع وأقامت قضاءها بإستحقاق المطعون ضدها



للمتعة على مجرد وقوع الطلاق غيابياً وهو لا يكفي وحده لحمل قضائها  
مما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور في التسيب والاخلال بحق الدفاع .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٦ كلى  
أحوال شخصية الفيوم على الطاعن للحكم بإلزامه بأن يؤدي إليها متعه  
مقدارها ٥٠٠٠ خمسة آلاف جنيه . وقالت بياناً لدعائها إنها كانت زوجته  
بصحيح العقد الشرعى ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج ، وإذ طلقها غيابياً  
بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٠ بدون رضاها ولا بسبب من قبلها فقد أقامت الدعوى .  
ويتاريخ ١٩٨٦/١٢/٣١ حكمت المحكمة برفض الدعوى . إستأنفت المطعون  
ضدها هذا الحكم لدى محكمة إستئناف بنى سويف « مأمورية الفيوم »  
بإلاستئناف رقم ٧ لسنة ٢٣ ق . ويتاريخ ١٩٨٨/٢/١٥ حكمت بإلغا . الحكم  
المستأنف وبالإلزام الطاعن بأن يؤدي لها متعه مقدارها ٣٦٠٠ جنيه . طعن  
الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى  
بنقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة  
لنظره وفيها إلتمزت النيابة رأياها .



وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون . وفى بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءً بالمتعة للمطعون ضدها على سند من أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ الذى لا تخضع له واقعه الطلاق المنشئه للحق فى المتعة إذ وقع الطلاق بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٠ قبل العمل بهذا القانون ، لأن المادة السابعة منه قصرت سريانه على الماضى على تاريخ نشر الحكم فيها بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٦ ، ومن ثم لا تمتد رجعية القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ - إلى ما قبل هذا التاريخ ، ولما كان عدم سريان أحكام هذا القانون على واقعه الدعوى وإمتناع تطبيق القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ عليها بعد الحكم بعدم دستوريته مؤداه عدم إستحقاق المطعون ضدها للمتعة عملاً بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الذى كان سارى المفعول وقت وقوع الطلاق وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بالمتعة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك إنه لما كان المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية أخذاً بمفهوم المادة السابعة منه يسرى على المراكز القانونية التى تكونت فى ظل العمل بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الذى حكم بعدم دستوريته طالما لم يصدر بتقريرها أحكام حائزة لقوة الأمر المقتضى ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بالمتعة للمطعون ضدها على سند من أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ قد إلتزم هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن النعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى الاسناد وفى بيان ذلك يقول إن الطلاق حق مباح فى الشريعة الاسلامية ولا يرتب فى ذمة



الزوج المطلق سوى المهر ونفقة العدة ، ولذلك أقام الحكم الابتدائي قضاء برفض المتعه على أسانيد قانونية وشرعية صحيحة . إلا أن الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر وقضى بالمتعه على سند من أنها مستحبه عند الأحناف . وإذا كان الاستحباب شئ والوجوب شئ آخر فإنه يكون قد أخطأ فى الإسناد بما تستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه قد حصل فهم الواقع فى الدعوى تحصيلها صحيحاً ثم أنزل عليه حكم المادة ١٨ مكرراً من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ الذى اعطى الزوجة المدخول بها فى زواج صحيح - إذا طلقها زوجها دون رضاها ولا بسبب من قبلها - الحق فى المتعه ، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن النعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور فى التسيب والإخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك أمام محكمة الدرجة الثانية بأن طلاقه للمطعون ضدها يقو به إلى سبب من جانبها وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك إلا أن المحكمة التفتت عن هذا الدفاع الجوهري ، وأقامت قضاءها بالمتعه على سند من أن وقوع الطلاق غايباً دليل على عدم رضا المطعون ضدها به ولا بسبب من قبلها ، وهو ما يعيب الحكم بالقصور فى التسيب والإخلال بحق الدفاع ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أنه من المقرر فى - قضاء هذه المحكمة - أنه وإن كان لاثريب على محكمة الموضوع إن تأخذ فى معرض الإثبات بالقرائن إلا أن ذلك مشروط بأن تكون القرائن التى عولت عليها تؤدى إلى ما انتهت إليه ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن طلاقه للمطعون ضدها كان بسبب من قبلها وطلب إحالة الدعوى



إلى التحقيق لإثبات ذلك . وإذا لم تحقق محكمة الإستئناف هذا الدفاع وأقامت قضاؤها باستحقاق المطعون ضدها للمتعه على مجرد وقوع الطلاق غيابيا وهو لا يكفي وحده لحمل قضاؤها بما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور في التسييب والاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه .

////////



## جلسة ١٨ من إبريل سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين / حمين على حسين ، ويمون فهميم نائب رئيس المحكمة ، عزت عمران و محمد  
اسماعيل غزالي .

١٦٥

الطعن رقم ٢٨١٨ لسنة ٥٩ قضائية : -

(١) إيجار « إيجار الأماكن » « التاجير من الباطن » . عقد  
« عقد الإيجار »

عقد الإيجار من الباطن لا ينشئ علاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمؤجر الأصلي  
إلا بالنسبة للآجرة .

(٢) حوالة « أثر الحوالة » .

حوالة الحق . إنعقادها . أثره . إنتقال الحق المحال به من المحيل إلى المحال له بما له من  
صفات وما عليه من دفع .

~~~~~

١- الإيجار من الباطن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يختلف عن
التنازل عن الإيجار . ففي الإيجار من الباطن تبقى العلاقة بين المؤجر والمستأجر
الأصلي خاضعة لأحكام عقد الإيجار الأصلي ، وتسرى على العلاقة بين
المستأجر الأصلي والمستأجر من الباطن أحكام عقد الإيجار من الباطن ،
فلان ينشئ الأخير علاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمؤجر الأصلي إلا في
حدود ما تقضى به المادتان ٥٩٦ ، ٥٩٧ من القانون المدني خاصة بحق المؤجر
في إستيفاء الآجرة .

٢ - حوالة الحق يترتب عليها بمجرد انعقادها إنتقال ذات الحق المحال به من المحيل إلى المحال له بما لهذا الحق من صفات وما عليه من دفع ، فيجوز للمدين أن يتمسك قبل المحال له بنفس الدفع التي كان يصح له أن يتمسك بها قبل المحيل وذلك وفقا لنص المادة ٣١٢ من القانون المدني .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا على الطاعن الدعوى رقم ٥٤٦٤ لسنة ١٩٨٤ أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية طالبين الحكم بإخلاء الدكاكين الثلاثة محل النزاع وتسليمها إلى الثلاثة الأول بما فيها من منقولات موضحة بالكشف المرفق بعقد الإيجار . وقالوا شرحا لدعواهم إنه بمقتضى عقد إيجار مؤرخ ١٩٧٥/٢/١ - استأجرت السيدة هذه المحلات من ثم قامت بتأجيرها مفروشة إلى الطاعن بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٧٥/٢/٤ لمدة عشر سنوات تنازلت عنه إلى المطعون ضده الرابع في ١٩٧٦/٨/١٨ والذي تنازل عنه بدوره إلى مالكي العقار وهم المطعون ضدهم الثلاثة الأول ، وإذا انتضى عقد الإيجار الأصلي فقد انتضى عقد الطاعن ويحق لهم طلب إخلاء تلك المحلات وتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٤ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان . إستأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٣٩٢ لسنة ١٠٣ق القاهرة وتاريخ ١٩٨٩/٥/١٧ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإخلاء المحلات الثلاثة موضوع النزاع

وتسليمها إلى المطعون ضدهم الثلاثة الأول . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وبجلسة ١٠/٢٥/١٩٨٩ أمرت المحكمة بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه مؤقتا وحددت جلسة لنظر الطعن ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم . وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والحفظاً في تطبيقه فضلاً عن الفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاة بإخلاء المحلات موضوع النزاع إستناداً إلى أن الإيجار من الباطن الصادر له من المستأجرة الأصلية في ٤/٢/١٩٧٥ لا يسرى في مواجهة الغير إلا لمدة تسعة سنوات فقط ، وأن عقد إيجار الأصل قد انقضى بتنازل المطعون ضده الرابع عنه إلى المطعون ضده الأول هذا ورغم أن المطعون ضده الأول لا يعتبر من الغير وتكون مدة العقد نافذة قبله كما أن المطعون ضده الرابع لا يملك التنازل عن عقد الإيجار الأصل إذ لم تقم المستأجرة الأصلية بسؤاله إليه ومن ثم فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أن الإيجار من الباطن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يختلف عن التنازل عن الإيجار . ففي الإيجار من الباطن تبقى العلاقة بين المؤجر والمستأجر الأصل خاضعة الأحكام عقد الإيجار الأصل ، وتسرى على العلاقة بين المستأجر الأصلي والمستأجر من الباطن أحكام عقدا الإيجار من الباطن والمؤجر الأصلي إلا في حدود ما تقتضى به المادتان ٥٩٦ ، ٥٩٧ من القانون المدني خاصة بحق المؤجر في إستيفاء الأجرة منه ، كما أن حواله الحق يترتب عليها بمجرد إنعقادها إنتقال ذات الحق المحال به من المحيل إلى المحال له ، بما لهذا الحق من صفات وما عليه من دفع ، فيسجوز للمدين أن يتمسك قبل المحال له بنفس الدفع التي كان يصح له أن يتمسك بها قبل المحيل وذلك وفقاً لنص المادة ٣١٢ من القانون المدني ، لما كان ذلك وكان البتين من الأوراق - وبما لا خلاف فيه بين الخصوم -

أن المستأجرة الأصلية للوحدات محل النزاع هي السيدة التي
 إستأجرت هذه المحلات الثلاثة من المالك السابق للعقار بمقتضى
 عقد إيجار مؤرخ ١٩٧٥/٢/١ ثم قامت بتأجيرها مفروشة من الباطن إلى
 الطاعن فى ١٩٧٥/٢/٤ وذلك لمدة عشر سنوات ، وتم حواله هذا العقد إلى
 المطعون ضده الرابع فى ١٩٧٦/٨/١٨ ، ومن ثم فإن ما ورد بعقد الإيجار من
 الباطن بشأن تحديد مدته بعشر سنوات يكون نافذاً قبل المحال له - المطعون
 ضده الرابع - ويحق للمستأجر من الباطن - التمسك قبله بكافة شروط العقد
 خاصاً بمدته وكيفية امتداده ، كما يظل هذا الحق ثابتاً له قبل المطعون ضده الأول
 الذى يدعى بحوالته إليه من جانب المطعون ضده الرابع ، وإذ خالف الحكم
 المطعون فيه هذا النظر وذهب إلى عدم جواز تمسك المستأجر من الباطن - الطاعن
 - بشرط عقده فيما يتعلق بمدته فى مواجهة المطعون ضدهم الثلاثة الأول ، كما
 خلص إلى إنقضاء عقد الإيجار من الباطن إستناداً إلى إنهاء عقد الإيجار
 الأصلى بالتنازل لهم عنه من جانب المطعون ضده الرابع حسبما ورد بخطابه
 المؤرخ ١٩٨٤/١/٣١ دون أن يكشف عن سنده - مما هو مطروح عليه من واقع
 - بشأن صفه المطعون ضده المذكور التى تخول له الحق فى إنهاء عقد المستأجرة
 الأصلية المؤرخ ١٩٧٥/٢/١ رغم ما تمسك به الطاعن أمام محكمة الموضوع من
 أنه لا يملك إنهاء عقد الإيجار الأصلي المبرم معها وأن الحواله الصادرة منها
 مقصورة على عقد الإيجار من الباطن وحجب الحكم نفسه بذلك عن بحث دفاعه
 بشأن إمتداد الإيجار من الباطن وفقاً لشروط هذا العقد وهو دفاع جوهرى وقد
 تفسير به - أن صغ الرأى فى الدعوى ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق
 القانون وشابه القصور فى التسبيب بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث
 باقى أسباب الطعن .

جلسة ١٨ من إبريل سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد محمود واسم نائب رئيس المحكمة وعضوية المادة
المستشارين / حسين على حسين ، ورمون فهديم (نائب رئيس المحكمة) ، عوت عمران
ومحمد إسماعيل غزالى .



الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٥٥ قضائية : -

(١) نقض « الخصوم فى الطعن » .

الخصم الذى لم توجه إليه طلبات ولم يقض له أو عليه . عدم قبول إختصاصه
فى الطعن بالنقض .

(٢) تزوير .

إمتناع الخصم عن تسليم المحرر المظنون عليه بالتزوير وتمنر ضبطه . أثره . إعتباره غير
موجود . م ٢/٥٩ إثبات .

(٣) إثبات « البيئة » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الإجلة » .

محكمة الموضوع . سلطتها فى تقدير أقوال الشهود وإستخلاص ما تقتنع به منها .
شرطه . أن يكون إستخلاصها سائفا وإلا تخرج بها عما يؤدى إليه مدلولها . عدم أشتراط
ورود شهادة الشاهد على الواقعة المطلوب إثباتها بكافة تفاصيلها . يكفى أن تؤدى إلى
الحقيقة التى أستقرت فى وجدان المحكمة .

(٤ ، ٥) إيجار « إيجار الأماكن » القواعد العامة فى الإيجار .

(٤) خلو تشريعات إيجار الأماكن من تنظيم حالة معينة . أثره . وجوب الرجوع
إلى أحكام القانون المدنى .

(٥) وفاة المستأجر الأصلى أثناء مدة العقد الاتفاقية وقبل إستلامه العين المؤجرة معدة
للسكنى . أثره . إنتقال الحقوق والإلتزامات الناشئة عن العقد إلى ورثته ولو كانوا غير مقيمين
بالعين . م ١/٦٠١ مدنى .

٦ - إيجاء « إيجاء الأماكن » « حظر إبرام أكثر من عقد » .
نظام عام . بطلان « بطلان التصرفات » .

حظر إبرام أكثر من عقد إيجار واحد للمبنى أو الوحدة . م ١٦/٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .
مؤاده . بطلان العقد اللاحق للعقد الأول بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام . لا محل لأعمال
نص م ٥٧٣ مدني بشأن الفاصلة بين المتأجرين لذات العين .

~~~~~

١ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه لا يكفي أن يكون المطعون  
عليه طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، بل  
يجب أن يكون خصما حقيقيا وجهت إليه طلبات من خصمه أو وجه هو طلبات  
إليه ، وإنه بقي على منازعته معه ولم يتخل عنها حتى صدر الحكم لصالحه  
فيها ، لما كان ذلك وكان الميّن من الأوراق أن المطعون ضده الثاني ( الممثل  
القانوني لشركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير ) قد أختصته المطعون ضدها  
الأولى أمام درجتي التقاضي دون أن توجه منه أو إليه أي طلبات ، وأنه وقف  
من الخصومة موقفا سلبيا ، ولم يحكم له أو عليه بشيء ، وإذا أقام الطاعنان  
طعنهما على أسباب لا تتعلق به ، ومن ثم فإنه لا يقبل إختصاصه في الطعن  
بالنقض ، ويتعين لذلك عدم قبول الطعن بالنسبة له .

٢ - متى أمتنع الخصم عن تسليم المحرر المطعون عليه بالتزوير وتعذر ضبطه  
تعين على المحكمة اعتباره غير موجود ، وذلك وفقا لما تقضى به الفقرة الثانية  
من المادة / ٥١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ .

٣ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن تقدير أقوال الشهود واستخلاص  
ما تقتنع به المحكمة منها هو مما يستقل به قاضي الموضوع دون معقب عليه من  
محكمة النقض طالما كان إستخلاصه سائغا ولا خروج فيه عن مدلول أقوالهم ،



وهو ديا إلى النتيجة التى أنتهى إليها ، كما أنه لا يشترط فى شهادة الشاهد التى يعول عليها فى حكمه أن تكون واردة على الواقعة المطعوب إثباتها بجميع تفاصيلها بل يكفى أن يكون من شأنها أن تؤدى إلى الحقيقة التى أستقرت فى وجدان المحكمة .

٤ - من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن المشرع نظم القواعد العامة لعقد الإيجار فى القانون المدنى وهى واجبة التطبيق فى الأصل مالم يرد فى تشريعات إيجار الأماكن الاستثنائية نص خاص يتعارض وتلك القواعد العامة .

٥ - النص فى المادة ٢١ من قانون إيجار الأماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - الواجب التطبيق والمقابل لنص المادة ٢٩ من القانون الحالى رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يدل على أن المشرع جعل لبعض أقارب المستأجر المقيمين معه حتى تاريخ وفاته حقا فى الاستمرار بالإتئاف بالعين المؤجرة بشروط معينة بينها مما مفاده أن مناط تطبيق هذا النص أن تكون العين المؤجرة قد تم تسليمها للمستأجر وأقام مع أقاربه حتى وفاته ، وإذ خلت نصوص التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن من إيراد نص بحكم الحالة التى يتوفى فيها المستأجر أثناء مدة العقد الإتفاقيه ، وقبل إستلامه العين معدة للسكنى ، فإنه يتعين الرجوع إلى القواعد العامة للإيجار المنصوص عليها فى القانون المدنى ، ومنها ما تقضى به المادة ١/٦٠١ من القانون المدنى من أن الإيجار لا ينتهى بوفاة المؤجر أو المستأجر ، وأنه إذا مات المستأجر جاز لورثته أن يطلبوا إنهاه العقد متى أثبت أنه بسبب موت مورثهم أصبحت أعباء العقد أثقل من أن تتحملها مواردهم أو أصبح الإيجار مجاوزا حدود حاجتهم ، مما مفاده أنه بوفاة المستأجر تنتقل الحقوق والالتزامات الناشئة عن عقد الإيجار إلى ورثته أخذا بأن الأصل فى العقود المالية إنها لا تبرم عادة لاعتبارات شخصية ويحق لهم الأتئاف بالعين المؤجرة بغض النظر عن سبق إقامة مورثهم أو إقامتهم معه فيها .



٦ - النص في المادة ٣/١٦ من قانون إيجار رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ -  
المنطبق - على واقعة الدعوى - يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة  
على عقد الإيجار اللاحق الذي يبرمه المؤجر مع المستأجر عن ذات الوحدة السابق  
تأجيرها لمستأجر آخر هو عقد باطل بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام ،  
ولو كان المستأجر اللاحق حسن النية أو سبق في وضع يده على العين المؤجرة ،  
ولا محل بعد ذلك لأعمال ما تقضى به المادة ٥٧٣ من القانون المدني بشأن  
المفاضلة بين المستأجرين لذات العين .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتحصل في أن الطاعن الأول أقام على المطعون ضدها الأولى الدعوى  
رقم ٥١٠٤ لسنة ١٩٧٧ أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية طالبا الحكم يرد  
ويطلان عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٥/٣/١ المنسوب صدوره إليه بإعتباره  
مؤجرا ، كما أقامت المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفتها وصية على ابنها  
القاصر « ..... » على الطاعنين والمطعون ضده الثاني بصفته الممثل القانوني  
لشركة مصر الجديدة للسكان والتعمير الدعوى رقم ٨٨٦٣ لسنة ١٩٧٨ أمام  
ذات المحكمة طالبة الحكم بإحققتها للشقة محل النزاع وتسليمها إليها وكف  
منازعة الطاعنين لها في الانتفاع بها ، وقالت بيانا لدعواها أنه بموجب عقد  
مؤرخ ١٩٧٥/٣/١ ثابت التاريخ برقم ٢٥٩٥ لسنة ١٩٧٦ مصر الجديد  
أستأجر زوجها المرحوم ..... من الطاعن الأول هذه الشقة ويعد أن قام  
بتركيب عداد الإضاءة بها في ٢٢/١٠/١٩٧٦ بمعرفة الشركة المذكورة -



وأخذ في اعدادها للسكن له ولاسرتة توفي في ١٩٧٦/١٢/٢٥ ، فتعرض لها الطاعن الأول بأن تواطأ مع الطاعن الثانى بتأجير العين له سوريا ، وإذا كانت إيجارها ووضع يدها على الشقة أمر ثابت وسابق على عقد الإيجار الصورى المبرم مع الطاعن الثانى ، فقد أقامت الدعوى ، وبعد أن قررت المحكمة ضم الدعويين قضت بتاريخ ١٩٨٠/٦/١٤ بإنهاء دعوى التزوير الأصلية لعدم تقديم المطعون ضدها الأولى عقد الإيجار المطعون عليه بالتزوير ثم أحالت دعواها إلى التحقيق لتثبت إستئجار زوجها للشقة محل النزاع من الطاعن الأول وبعد أن إستمعت المحكمة إلى شاعدى المطعون ضدها ، حكمت بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٦ برفض الدعوى استأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٨٦٩ لسنة ١٠٠ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٥/١/٢٣ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ، وبأحقية المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفتها وصية على أبنها القاصر ..... للشقة محل النزاع ويتمكنها من الانتفاع بها . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الثانى بصفته وفى الموضوع برفضه ، وإذا عرض الطعن على المحكمة - فى غرفة مشورة - رأته جديرا بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الثانى بصفته أنه لم توجه إليه طلبات فى الدعوى ، ولم يتحكم على بشىء .

وحيث إن هذا الدفع فى محله ، ذلك أنه من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - لايكفى أن يكون المطعون عليه طرفا فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أن يكون خصما حقيقيا وجهت إليه طلبات من خصمه أو وجه هو طلبات إليه وأنه بقى على منازعته معه ولم يتخل عنها حتى صدور الحكم لصالحه فيها ، لما كان ذلك وكان المبين من الأوراق أن المطعون



ضده الثانى ( الممثل القانونى لشركة مصر الجديدة للسكان والتعمير ) قد إختصته المطعون ضدها الأولى أمام درجتى التقاضى دون أن توجه منه أو إليه أى طلبات ، وأنه وقف من الخصومة موقفا سلبيا ، ولم يحكم له أو عليه بشىء . وإذ أقام الطاعنان طعنهما على أسباب لا تتعلق به ، ومن ثم فإنه لا يقبل إختصامه فى الطعن بالنقض ، ويتعين لذلك عدم قبول الطعن بالنسبة له .

وحيث إن الطاعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون ضدها الأولى وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعنان بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولان أنه لا يجوز للمستأجر وفقا لنص المادة ١٦ من القانون السابق لإيجار الأماكن ١٩٦٩ إثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الإثبات إلا عند تخلف المؤجر عن تنفيذ ما ألزمه به النص المذكور من إبرام عقد الإيجار كتابه ، وإذ أقرت المطعون ضدها بأن هناك عقدا مكتوبا حرر فى ١٩٧٥/٣/١ فلا يجوز لها إثبات واقعة التأجير بالنسبة لتجاوز الاجرة الواردة بالعقد الذى تمسكت به على عشرين جنبها وفقا للقواعد العامة فى الإثبات ، وإذ خالفه الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وأجاز إثبات التعاقد بالبينه وأطرح ما دفع به الطاعنان من عدم جواز الإثبات بالبنية إستنادا إلى ما تقضى به المادة ٢٤ من قانون إيجار الأماكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التى أجازت للمستأجر إثبات واقعة التأجير بالبينه دون قيد ، رغم عدم سريانها على واقعة النزاع بإعتبار أن العقد أبرم فى ظل أحكام القانون السابق ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه متى أمتنع الخصم عن تسليم محرر المطعون عليه بالتزوير وتعذر ضبطه تعين على المحكمة إعتباره غير موجود وذلك وفقا لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٥١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الطاعن الأول



أقام الدعوى رقم ٥١٠٤ لسنة ١٩٧٢ مدعيا بأن عقد الإيجار الموزع ١٩٧٥/٣/١ الذى قدمت المطعون عليها صورة ضوئية منه هو عقد مزور عليه ولم يصدر منه ، وإذ اخفقت فى تقديم أصل هذا العقد ، فقد قضت المحكمة بإنتهاء الدعوى واصبح الحكم نهائيا بما مؤداه وجوب إعتبار هذا المحرر غير موجود وهو ما تمسك به الطاعن الأول نفسه إذ نفى إنه قام بتحرير عقد إيجار لمورث الطاعنة لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء بشبوت العلاقة الإيجارية بين الطاعن الأول ومورث المطعون ضدها على ما أورده بمدوناته من أن الشابت من بينة المستأنفه ( المطعون ضدها ) وعلى لسان شاهديها اللذين تظمن المحكمة إلى صدق اقوالهما أن المرحوم ..... اتفق مع المستأنف ضده الأول ( الطاعن الأول ) على إستئجار الشقه المتنازع عليها ، وقام الأخير بتمكينه من تركيب عداد استهلاك الإنارة بإسمه بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٢٢ والذى ظل على ( حالة دون تغيير بدفع إستهلاكه باسم المستأجر المشار إنيه حتى آخر مايو سنة ١٩٧٧ وايضا بتمكينه من إعداد الشقه لإستقبال عائلته حتى واقعة منيته فى ١٩٧٦/١٢/٢٥ مع عدم اتخاذ أى إجراء قبل ورثة هذا المستأجر حتى تاريخ تحرر الشكوى رقم ٢٥٠٨ سنة ١٩٧٧ إدارى التزه فى ١٩٧٧/٦/١٤ وهو أمر أدته واقعة تركيب العداد بإسم مورث المستأنف - المستأجر الأصلى - ودفع إستهلاك الإنارة بإسمه أيضا فى المواعيد المشار إليها الذى تستخلص منه المحكمة صدق ما أدعته المستأنفه بشأن واقعة التأجير المشار إليها ..... ) وإذ كان هذا الذى خلص إليه الحكم سائقا له ، أصل ثابت بالأوراق غير مخالف لمدلول ما شهد به شاهدى المطعون ضدها ، ومؤديا إلى النتيجة التى أنتهى إليها ، فإن النعى لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعى فى سلطة محكمة الموضوع فى فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الدليل فيها ، مما لا يجوز إثارتة أمام محكمة النقض ، ومن ثم فإن النعى برمته يكون على غير أساس .



وحيث إن حاصل ما يتنص الطاعتان بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم أقام قضاة بتمكين المطعون ضدها من شقه النزاع على سند من انتقال الحق في الانتفاع بالعين إليها والتي أبنها القاصر وحدهما بإعتبارهما وروثة المستأجر الأصلي بالتطبيق لنص المادة ٦٠١ من القانون المدني رغم أن والدته من بين ورثته وأستبعد . الحكم تطبيق أحكام قانون إيجار الأماكن لوفاة المستأجر قبل أقامته بالعين ، هذا في حين أن الوفاة حدثت بعد إنتهاء المدة الاتفاقية للعقد وخلال فترة الأمتداد القانوني للإجارة حسبما هو ثابت بالصورة الضوئية للعقد المقدمه من المطعون ضدها أننا يتعين معه أعمال ما يشترطه قانون إيجار الأماكن لامتداد العقد من إقامة المستفيدين بالعين المؤجرة مع المستأجر الأصلي قبل وفاته ، وإذ كان الثابت بإقرار المطعون ضدها إنه لم يكن لها ثمة إقامة بالشقه محل النزاع بتفقاته لا يحق لها التمسك بامتداد الإجارة لصالحها ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود بما هو مقرر- في قضاة هذه المحكمة - من أن المشرع نظم القواعد العامة لعقد الإيجار في القانون المدني وهي واجبة التطبيق في الأصل مالم يرد في تشريعات إيجار الأماكن الإستثنائية نص خاص يتعارض وتلك القواعد العامة ، ولما كان النص في المادة ٢١ من قانون إيجار الأماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - الواجب التطبيق والمقابل لنص المادة ٢٩ من القانون الحالي رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - على أنه « ..... لا ينتهي عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين إذا بقى فيها زوجه أو أولاده أو والده الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك ..... » يدل على أن المشرع جعل لبعض أقارب المستأجر المقيمين معه حتى تاريخ وفاته حقا في الاستمرار بالانتفاع بالعين المؤجرة بشروط معينة بينها ، مما مفاده أن مناط تطبيق هذا النص



أن تكون العين المؤجرة قد تم تسليمها للمستأجر وأقام فيها مع أقاربه حتى وفاته وإذا خلت نصوص التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن بين إيراد نص بحكم الحالة التي يتوفى فيها المستأجر أثناء مدة العقد الاتفاقية ، وقبل أستلامه العين معدة للسكنى ، فإنه يتعين الرجوع إلى القواعد العامة للإيجار المنصوص عليها فى القواعد العامة للإيجار المنصوص عليها فى القانون المدنى ، ومنها ما تقضى به المادة ١/٦٠١ من القانون المدنى من أن الإيجار لا ينتهى ب وفاة المؤجر أو المستأجر وأنه إذا مات المستأجر جاز لورثته أن يطلبوا إنهاء العقد متى أثبتوا أنه بسبب موت مورثهم أصبحت اعباء العقد أثقل من أن تتحملها مواردهم أو أصبح الإيجار مجاوزا حدود حاجتهم ، مما مفاده أنه ب وفاة المستأجر تنتقل الحقوق والالتزامات الناشئة عن عقد الإيجار إلى ورثته أخذاً بأن الأصل فى العقود المالية أنها لا تبرم عادة لإعتبارات شخصية ويحق لهم الانتفاع بالعين المؤجرة بغض النظر عن سبق اقامة مورثهم أو اقامتهم معه فيها ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن المستأجر الأصلى للشقة محل النزاع قد توفى بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٥ قبل تسليم العين المؤجرة له معدة للسكنى وبالتالي قبل إنتهاء مدة العقد الاتفاقية إذ شهد ..... شاهد المطعون ضدها ب جلسة التحقيق أمام محكمة أول درجة أنه بعد وفاة المستأجر توجه معها إلى الطاعن الأول حيث طلبت منه تسليمها العين المؤجرة إلا أنه أرجأ التسليم لوقت آخر مما مفاده أن العقد لم يكن قد بدأ تنفيذه بالفعل حتى تماريخ وفاة المستأجر الاصلى ، وأن تركيب شركة مصر الجديدة لعداد الأتارة فى الشقة لم يكن إلا تهديدا لإعدادها للسكنى ، ولا محل بعد ذلك للرجوع إلى ما ورد بالصورة الضوئية لعقد الإيجار الذى قدمته المطعون ضدها لإثبات إنتضاء المدة الاتفاقية للحق بعد أن - جردها الطاعن الأول ونفى صدور أى عقد إيجار منه لصالح المورث ومن ثم فقد أصبح لزاما إعتبار المحرر المذكور - وعلى ما سلف بيانه - غير موجود ، وإذا كان الشابت أن المطعون ضدها وأنها القاصر .....



هما من ورثة المستأجر الأصلي فإنه بحق لهما الانتفاع بالشقة محل النزاع لانقال الحقوق والالتزامات الناشئة عن عقد الإيجار إليهما بطريق الميراث وفقا لنص المادة ٦٠١ من القانون المدني ولا يغير من ذلك أن يكون للمستأجر الأصلي ورثة آخرين ، إذ ليست هناك مصلحة شخصية للطاعن المزعج في إثارة هذا النزاع ، وإذا خلص الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة فإنه لا يكون قد خالف القانون ، ويكون النعي برمته على غير أساس .

وحيث إن حاصل ما ينهض الطاعنان بالسبب الثالث أسباب الطعن على المطعون فيه مخالفة القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك بقولان أن الحكم أهدر أثر عقد الإيجار المبرم مع الطاعن الثاني في ١٩٧٧/٧/٢٠ بقوله أنه كان سيء النية يعلم بوجود مستأجر آخر للعين ، هذا رغم أنه كان حسن النية ووضع يده على عين النزاع بمقتضى عقد إيجار صحيح ، ولم يصل إلي علمه مزاجة مستأجر سابق له ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن النص في المادة ٣/١٦ من قانون إيجار الأماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المنطبق على واقعة الدعوى - على أنه يحظر على المالك القيام بإبرام أكثر من عقد إيجار واحد للمبنى أو الوحدة - منه - يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن عقد الإيجار اللاحق الذي يبرمه المزعج مع المستأجر عن ذات الوحدة السابق تأجيرها للمستأجر آخر هو عقد باطل بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام ، ولو كان المستأجر اللاحق حسن النية أو سبق وضع يده على العين المزعجة ولا محل بعد ذلك لإعمال ما تقتضيه المادة ٥٧٣ من القانون المدني بشأن المفاضلة بين المستأجرين لذات العين ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص صحيحا - على ما سلف بيانه - إلى قيام علاقة إيجارية صحيحة بين الطاعن الأول ومورث الطعون ضدّه قبل وفاته في ١٩٧٦/١٢/٢٥ ، وانتقال الحق في الإجارة إلى الطعون ضدها وأبنها القاصر .... ، بعد وفاة موثعها ، وكان عقد الإيجار الذي يستند إليه الطاعن الثاني قد أبرم مع ذات المزعج - الطاعن الأول عن شقة



النزاع بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٠ أي في تاريخ لاحق على عقد إستئجار مورث المطعون ضدها فإن هذا العقد الأخير يكون باطلا بطلانا مطلقا ، وبالتالي فلا يجوز للطاعن الثاني التحدى به قبل المستأجر السابق وخلفه العام ، وإذ خلص الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة والقضاء باحقية المطعون ضدهما دون الطاعن الثاني في الانتفاع بالعين المؤجرة ، فإنه لا يبطله ما تكون قد أشتملت عليه بإسبابه من أخطاء قانونيه فيما ذهب إلى من إجراء المفاضلة بين المستأجرين تطبيقا لنص المادة ٥٧٣ من القانون ولا يجدى الطاعنان المجادلة فيما ذهب إليه الحكم في هذا الخصوص بإدعاء أن الطاعن الثاني كان حسن النية وقت إستئجاره للعين ، ومن ثم فإن النعى عليه هذا الخصوص يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////



## جلسة ١٨ من إيويل سنة ١٩٩٠

ب الرئاسة السيد المستشار / محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين / حسين علي حميد ، ويحيون فهم نائب رئيس المحكمة ، عزت عمران و محمد  
اسماعيل غزالى .

١٦٧

الطعن رقم ٢٩٢ ، ٣٢٥ لسنة ٥٥ القضائية : -

( ١ ) حكم . حجية الحكم الجنائى « الإيجاء المغروش » .

حجية الحكم الجنائى أمام المحاكم المدنية . شرطه . القضاء . بإدانة المجر فى جريمة عدم  
إخطار الشرطة عن تأجير المكان مفروشا . وجوب تقيد المحكمة المدنية بوصف العين بأنها  
مفروشة . عدم قبول منازعة المستأجر بأن العين أجرت له خالية . ولو لم يكن ممثلاً  
فى الدعوى الجنائية .

( ٢ ) نقض « الطعن بالنقض : المصلحة فى الطعن » .

إغفال الحكم الرد على دفاع للخصم غير منتج ولا مصلحة له فيه . لا عيب

( ٣ ) إيجاء « الإيجاء المغروش »

إدعاء المستأجر بظلال عقد إستجاره للعين مفروشة وأنها فى حقيقتها خالية لقيام المجر  
بتأجير أكثر من وحدة مفروشة بالعقار . لا مصلحة للمستأجر فى هذا الإدعاء . علة ذلك .

=====

١ - من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن مفاد نص المادتين ٥٤٦ من

قانون الإجراءات الجنائية ، ١٠٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ : أن الحكم  
الصادر فى المواد الجنائية يكون له حجية قبل الكافة أمام المحكمة المدنية كلما  
كان قد فصل فصلاً لازماً فى وقوع الفعل المكون الأساس المشترك بين الدعويين



المدينة والجنائية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله، فإذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور فإنه يمتنع على المحكمة المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تنقيد بها وتلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها كي لا يكون حكمها مغالفاً للحكم الجنائي السابق صدوره .....، لما كان ذلك وكان وصف التآجير مفروشا لشقئ النزاع إلى الطاعنين لازماً للفصل في جريمة عدم إخطار الشرطة عن الإيجار المفروش، وكان أساس النزاع في الدعاوى المدنية الصادر في شأنها الحكم المطعون فيه يدور حول ما إذا كان التآجير للطاعنين قد انصب على وحدة مفروشة كما يدعى المطعون ضده الأول أم خالية حسبما يتمسك به الطاعنان، ومن ثم فإن تحديد وصف العين في هذا الخصوص يكون أساساً مشتركاً بين الدعويين الجنائية والمدنية، مما يقتضاه وجوب تقيد المحكمة المدنية بما انتهى إليه الحكم الجنائي من أن تآجير شقئ النزاع قد انصب على مكان مفروش ولا يقبل من الطاعنين المستأجرين التحدي بأن الإجارة إنصبّت على مكان خال لما في ذلك من مساس بما فصل فيه الحكم الجنائي من وقائع وكان فصله فيها ضرورياً وذلك بصرف النظر عن إنهما لم يكونا ممثلين في الدعوى الجنائية باعتبار أن الحكم الجنائي له حجتيه قبل الكافة .

٢ - لا يعيب الحكم بالقصور اغفاله الرد على دفاع للخصم غير منتج في النزاع ولا يحقق له أية مصلحة أو يعود عليه منه أية فائدة .

٣ - لما كان ما يشيره الطاعن بشأن بطلان عقد استئجاره للعين مفروشة لقيام المؤجر بتآجير أكثر من وحدة مفروشة بالعقار بالمخالفة لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التي تحظر على المالك - في غير المصايف والمشاتى - أن يؤجر أكثر من وحدة واحدة مفروشة إلا في الحالات التي أوردها



النص على سبيل الاستثنا - لا يحقق له هذا الإدعاء أية مصلحة ، ذلك أنه بفرض ثبوت هذا البطلان المدعى به فإنه يترتب عليه اعتبار التصرف كأن لم يكن مع إعادة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل التعاقد وفقا لنص المادة ٢٥ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ويكون غير منتج التحدى بهذا البطلان توصلا إلى ما يبتغيه الطاعن من إثبات العلاقة الإجبارية عن ذات العين خالية بعد أن خلاص الحكم صحيحا إلى أنه استأجر شقة النزاع مفروشة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق وفي حدود ماتم عنه الطعن - تتحصل في أن الطاعن « ..... » أقام على المطعون ضده الأول « ..... » الدعوى رقم ٣٥٨٤ سنة ١٩٨٠ أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية طالبا الحكم بثبوت العلاقة الإجبارية بينهما . شقة النزاع خالية لقاء أجرة شهرية قدرها ٢٥ جنيه، وقال بيانا لدعواه أنه بتاريخ ١٨/١/١٩٨٠ استأجر منه الشقة رقم ١٤ بالبنا المبين بالصحيفة باعتبار أنها مفروشة ووقع على قائمة صورية بالمفروشات وإذا كانت الإجارة قد انصبت في حقيقتها على العين خالية، فقد أقام الدعوى كما أقام المطعون ضده



الأول على الطاعن المذكور الدعوى رقم ٦٢٥١ سنة ١٩٨٠ أمام ذات المحكمة طالبا الحكم بإخلاء شقة النزاع وتسليمها إليه بمفروشاتها على سند من تأخره فى سداد الأجرة عن المدة من ١/٥/١٩٨٠ حتى ٣١/١٠/١٩٨٠ رغم تكليفه بالوفاء بها، ولإنتها مدة العقد بعد إنذاره بعدم الرغبة فى تجديده، ثم تقدم المطعون ضده الثانى طالبا التدخل فى الدعويين - باعتباره أحد ملاك العقار - منضمّاً إلى المطعون ضده الأول، كما أقام الطاعن « ..... » على نفس المطعون ضده « ..... » الدعوى رقم ٢٠٧٢ سنة ١٩٨١ أمام ذات المحكمة طالبا الحكم بثبوت العلاقة الإيجارية بينهما عن الشقة رقم ١٥ بالعقار المذكور باعتبارها خالية لقاء أجرة شهرية قدرها ٢٧٥ ج.م. على سند من إستجاره لها فى ١/٥/١٩٧٨ خالية وصورية قائمة المفروشات التى اضطر للتوقيع عليها، وقد تقدمت « ..... » طالبة التدخل فى هذه الدعوى منضمة إلى المدعى عليه قبلها، وبعد أن قررت المحكمة ضم هذه الدعاوى الثلاث ليصدر فيها حكم واحد، قضت بتاريخ ١١/٥/١٩٨٣ بقبول تدخل المطعون ضده الثانى فى الدعويين الأوليين وقبول تدخل « ..... » فى الدعوى الثالثة ويرفض دعوى الطاعنين ويطرد الطاعن « ..... » من شقة النزاع وتسليمها إلى المطعون ضدهما بمفروشاتهما، استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٢٣ سنة ٣٩ ق الاسكندرية بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف، طعن الطاعن « ..... » فى هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنه برقم ٢٩٢ سنة ٥٥ ق، كما طعن فيه الطاعن « ..... » قيد طعنه برقم ٢٢٥ سنة ٥٥ ق، وقدمت النيابة مذكرة فى كل من الطعنين أبدت فيهما الرأى يرفض الطعنين وإذا عرض الطعنان على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت



أنهما جديران بالنظر وحددت جلسة لنظرهما وفيهما قررت المحكمة ضم الطعن الثانى على الطعن الأول ليصدر فيهما حكم واحد كما التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن الأول أقيم على أربعة أسباب يعنى الطاعن - ..... الأول وبالسببين الثالث والرابع منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسييب والفساد فى الاستدلال كما أقام الطاعن الثانى - ..... طعنه على سبب واحد يعنى به على ذات الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولان أن الحكم خطأ إذ تقيد بحجية الحكم الصادر فى القضية رقم ٥٨٦ سنة ١٩٨٠ جنح أمن الدولة الذى قضى بإدانة المطعون ضده الأول « ..... » لعدم اخطار الشرطة بتأجيله وحدات مفروشة بالعقار رغم أنه لا حجية له فى النزاع القائم بينهما وبين المؤجر المذكور ذلك أن الحكم الجنائى ما كان له أن يعرض لصورية وصف الإجارة بأنها مفروشة أو صورية المنقولات ويحق لهما التمسك باستثمار شقتى النزاع خاليتين وإثبات التأجير المفروش لأن مجرد التوقيع على قائمة المفروشات لا يفيد إستئجار الشقة مفروشة بل أن الدعوى خلت من عقد إجبار مكتوب، ولما كان الحكم الجنائى لم يفصل فى المنازعة بشأن صورية التأجير المفروش فإن الحكم المطعون فيه إذ تقيد بحجيته يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله، ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المادتين ٥٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية، ١٠٢ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن الحكم الصادر فى المواد الجنائية تكون له حجيته قبل إلغائه أمام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلاً لازماً فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين المدنية والجنائية وفى الوصف



القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله، فإذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور فإنه يمتنع على المحكمة المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تنفيدها وتلزئها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها كي لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائي السابق صدوره . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المطعون ضده الأول « ..... »  
 الدعوى إرقام ٥٩٩ ، ٦٠٥ ، ٥٨٦ سنة ١٩٨٠ جنح أمن دولة لأنه أجبر الوحدات محل النزاع مفروشة للأشخاص المبينة اسماءهم بالمحضر « ومن بينهم الطاعنان » دون أخطار الشرطة بذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ التأجير وطلبت عقابه وفقا لنص المادتين ٤١ ، ٧٨ من قانون إيجار الإماكن رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ وقد قضت المحكمة بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٧ بتفريم المؤجر مائه جنية وصار الحكم نهائيا وباتا ، وإذ كان وصف التأجير مفروشا لشقتي النزاع إلى الطاعنين لازما للفصل في جريمة عدم إخطار الشرطة عن الإيجار المفروش وكان أساس النزاع في الدعوى الصادر في شأنها الحكم المطعون فيه يدور حول ما إذا كان التأجير للطاعنين قد إنصب على وحده مفروشة كما يدعى المطعون ضده الأول أم خالية حسبما يتمسك به الطاعنان ، ومن ثم فإن تحديد وصف العين في هذا الخصوص يكون أساسا مشتركا بين الدعويين الجنائية والمدنية ، مما يقتضاه وجوب تنفيذه المحكمة المدنية بما أنهى إليه الحكم الجنائي من أن تأجير شقتي النزاع قد انصب على مكان مفروش ، ولا يقبل من الطاعنين المستأجرين التحدى بأن الاجاره قد إنصبت على مكان خال لما في ذلك من مساس بهما فصل فيه الحكم الجنائي من وقائع وكان فصله فيها ضروريا وذلك بصرف النظر من انهما لم يكونا ممثلين في الدعوى الجنائية باعتبار أن الحكم الجنائي له حجتيته قبل الغائه ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاة



على سند مما قضى به الحكم الجنائي من أن الاجاره قد إنصبت على شقتين مفروشتين على نحو ما ورد بقائمتى المفروشات الثابت بهما إستئجار الشقتين المذكورتين بما فيهما من منقولات فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون أو شابه القصور فى التسبب ويكون النعى برمته على غير أساس .

حيث إن حاصل ما يتعاه الطاعن « ..... » بالسبب الثانى من أسباب طعنه على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف ببطلان عقد الإيجار المفروش محل النزاع لأن المطعون ضده قام بتأجير ثلاث وحدات مفروشة بالعقار مخالفاً بذلك نص المادة ٣٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، إلا أن الحكم لم يعرض بالرد على هذا الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لا يعيب الحكم بالقصور إغفاله الرد على دفاع للخصم غير منتج فى النزاع ولا يحق له أية مصلحة أو تعود عليه منه أية فائدة لما كان ذلك وكان ما يثيره الطاعن بشأن بطلان عقد إستئجاره للعين مفروشة لقيام المؤجر بتأجير أكثر من وحدة مفروشة بالعقار بالمخالفة لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التى تحظر على المالك - فى غير المصايف والمشاتى - أن يؤجر أكثر من وحدة واحدة مفروشة إلا فى الحالات التى أوردها النص على سبيل الاستثناء لا يحقق له هذا الادعاء أية مصلحة ، ذلك أنه بفرض ثبوت هذا البطلان المدعى به فإنه يترتب عليه إعتبار التصرف كأن لم يكن مع إعادة المتعاقدين إلى الحالة التى كانوا عليها قبل التعاقد وفقاً لنص المادة ٢٥ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، ويكون غير منتج التحدى بهذا البطلان توصلنا إلى ما يتبعه الطاعن من إثبات



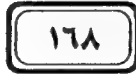
العلاقة الإجبارية عن ذات العين خالية بعد أن خلص الحكم صحيحاً - وعلى ما سلف بيانه إلى أنه إستأجر شقة النزاع مفروشة ومن ثم فإنه لا تثريب على الحكم المطعون فيه إن هو التفت عن الرد على ما أبداه الطاعن من دفاع في هذا الخصوص ، ويكون النعى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٨ من إبريل سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / وليم روق بدوي نائب رئيس المحكمة ومعضوية المادة  
المستشارين / طه الشريف ( نائب رئيس المحكمة ) ، أحمد أبو الحجاج ، شكري العميري  
وعبد الصمد عبد العزيز .



### الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٩ القضائية :

( ١ ) نقض « أسباب الطعن » « السبب المغتقر إلى الدليل » .

عدم تقديم الطاعن المستندات الدالة على طعنه . نعى مفتقر إلى الدليل .

( ٢ ) قانون . إختصاص . قضاة « رد وتنحية القضاة » .

قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ . سريان القواعد الإجرائية المنصوص  
عليها فيه على كافة الدعاوى التي تنظرها المحاكم العسكرية ، الإستثناء . سريان الإجراءات  
التي تضمنتها القوانين العامة فيما لم يرد بشأنه نص فيه .م-١ من القانون . المعارضة  
فى رئيس أو عضو المحكمة ( طلب الرد ) . وجوب تقديمها لذات المحكمة التى تنظر القضية  
قبل تقديم أى دفع أو دفاع فيها وإثبات ذلك فى محضر الجلسة مخالفة ذلك . جزاؤه سقوط  
الحق فى إيدائها . المادتان ٦١ ، ٦٢ من ذات القانون . مزوى ذلك . قضاء محكمة الإستئناف  
بعدم إختصاصها ولاتياً بالفصل فى طلب الرد . صحيح .



( ٣ ) نقض « السبب غير المنتج » . إختصاص . بطلان .

قضاء . رد وتنحية القضاء . .

إلتزام المحكمة عند قضائها بعدم الإختصاص بأن تحيل الدعوى إلى المحكمة المختصة ولور كان الإختصاص متعلقا بالولاية م ١١٠ مرافعات . مناهة . أن يكون منتجاً . استنفاد المحكمة العسكرية المختصة بالفصل فى طلب الرد ولايتها بالفصل فى الدعوى وسقوط حق الطاعنين فى المعارضة أمامها فى رئيس أو عضو المحكمة . مؤداة . إحالة طلب الرد إليها من محكمة الإستئناف غير منتج .

( ٣ ) إختصاص . قضاء . رد وتنحية القضاة . .

تنحية أعضاء المحكمة العسكرية . إنعقاده للمضابط الأمر بإحالة الدعوى إلى المحكمة المعارض فى صلاحية أعضائها بعد قبول المعارضة م ٦٣ ق ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .

~~~~~

١ - لما كان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يجب على الطاعن أن يقدم المستندات الدالة على طعنه وإلا كان غير مقبول لافتقاره إلى الدليل ، وكان الطاعنون من الثالث للأخير لم يقدموا ما يفيد طلب قبول تدخلهم فى الدعوى منضمين الطاعنتين الأولى والثانية فى طلباتهما أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ولم يثبت ذلك من محاضر الجلسات . ومن ثم يكون نعيهم على الحكم المطعون فيه بما تضمنته سبب الطعن مفتقراً إلى الدليل .

٢ - مؤدى النص فى المادة العاشرة من قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ أن الأصل هو سريان القواعد الإجرائية المنصوص عليها فيه على كافة الدعاوى التى تنظرها المحاكم العسكرية دون غيرها من تلك الإجراءات التى تتضمنها القوانين العامة عدا ما لم يرد بشأنه نص فيه . لما كان ذلك وكان القانون سالف الذكر قد ضمن الفصل الرابع منه الإجراءات المنظمة لرد وتنحية قضاة المحاكم العسكرية والإختصاص بها بما أورده فى المادتين ٦١ ، ٦٢ إذ

أجازت المادة الأولى منهما المعارضة (طلب رد) فى رئيس أو أعضاء المحكمة وأوجبت المادة الثانية تقديم طلب رد لذات المحكمة التى تنظر القضية قبل تقديم أى دفع أو دفاع فيها وإثبات ذلك فى محضر الجلسة ورتبت جزاء السقوط على عدم إتباع تلك الإجراءات . وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن مورث الطاعنين الأولى والثانية قد قرر بوكيل عنه برد المطعون ضدهم - قضاة المحكمة العسكرية العليا التى شكلت لمحاكمته فى الإتهام المسند إليه فى القضية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ عسكرية أمن الدولة العليا بالتقرير بذلك لدى محكمة إستئناف القاهرة على خلاف الإجراءات المنظمة لذلك فى قانون الأحكام العسكرية فى المادتين سالفى الذكر فإن هذا الحكم إذ قضى بعدم اختصاص المحكمة بالفصل فى طلب الرد يكون قد إلترم صحيح القانون .

٣ - إذ أوجبت المادة ١١٠ من قانون المرافعات على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان الاختصاص متعلقا بالولاية . وكانت المعارضة فى صلاحية المطعون ضدهم وبحسب الغاية منها هى ببطلان تشكيل المحكمة المعروض عليها الدعوى الجنائية المتهم فيها مورث الطاعنتين الأولى والثانية وأوجبت المادة ٦٢ من قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ تقديمها إلى ذات المحكمة قبل إبداء أى دفع أو دفاع فيها وإثبات ذلك فى محضر الجلسة ورتبت جزاء السقوط على مخالفة ذلك . وإذا كان البين من أوراق الطعن أن التقرير برد المطعون ضدهم بقلم كتاب محكمة استئناف القاهرة وهى غير مختصة بنظره قد تم بعد حجز الدعوى الجنائية للحكم وسقوط حق الطاعنين فيه وقد صدر الحكم المطعون فيه بعد صدور الحكم المنهى للدعوى الجنائية فى ١٩٧٧/١١/٣٠ وإنتهاء ولاية المحكمة العسكرية التى أصدرته والمشكلة من المطعون ضدهم والمختصة بالفصل فى طلب الرد عملاً بأحكام القانون سالف الذكر ومن ثم يضحى النعى أياً كان وجه الرأى فيه غير منتج .

٤ - قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بعد أن عقد الإختصاص بنظر المعارضة فى رئيس أو عضوا المحكمة العسكرية حال نظر دعوى مطروحة لذات المحكمة دون المحاكم المدنية نص فى المادة ٦٣ منه على أنه إذا ظهر للمحكمة أن المعارضة جدية تصدر قراراً بقبولها وترفع الأمر إلى الضابط الأمر بالإحالة مما مفاده أن أمر تنحية أعضاء المحكمة العسكرية يتعدد للضابط الأمر بإحالة الدعوى إلى المحكمة المعارض فى صلاحية اعضائها بعد أن تقرر قبول المعارضة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - يتحصل فى إنه بتاريخ ٢٩/١١/١٩٧٧ أودع مورث الطاعنين المرحوم والمتهم فى القضية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ عسكرية أمن دولة عليا والمحدد للحكم فيها جلسة ٣٠/١١/١٩٧٧ بوكيل عنه لدى محكمة إستئناف القاهرة تقريراً يرد المطعون ضدهم بصفتهم قضاة المحكمة العسكرية العليا التى شكلت لمحاكمته عن نظر الدعوى سالفة البيان والحكم فيها للأسباب التى تضمنها التقرير قيد برقم ١٦٨ لسنة ٩٤ ق إستئناف القاهرة وإذ تأثر من السيد المستشار رئيس المحكمة بإرسال التقرير سالف البيان إلى مدير إدارة القضاء العسكرى لاتخاذ اللازم قانونا إعادة الأخير إلى محكمة الإستئناف لوصوله بعد النطق بالحكم فأمر رئيس محكمة الإستئناف بإحالته إلى إحدى

دوائر المحكمة المدنية لنظره فأقام وكيل طالب الرد تظلماً في هذا الأمر الأخير قيد برقم ٤٣٤٤ لسنة ٤٤ ق إستئناف القاهرة بطلب الحكم بقبول التظلم شكلاً وفي الموضوع بالغاء أمر الإحالة المتظلم منه والأمر بتنحية المطعون ضدهم على سند من مخالفة لنص المادة ٢/١٥٦ من قانون المرافعات - أمرت المحكمة بضم الدعويين للإرتباط وليصدر فيهما حكم واحد ويتاريخ ١٩٧٩/٢/٦ قنت المحكمة في الدعوى الأولى بعدم إختصاصها بنظر طلب الرد وفي الدعوى الثانية بقبول التظلم شكلاً وفي الموضوع برفضه - طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياًها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه البطالان وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم المطعون فيه إذ أغفل الفصل في طلب الطاعنين من الثالث للأخير قبول تدخلهم في الدعوى منضمين للطاعنتين الأولى والثانية في طلباتهما ولم يقل كلمته فيه فضلاً عما اعتوره من قصور في أسبابه الواقعية لعنه بيان أسماء هؤلاء الخصوم وصفاتهم وما قدموه من أوجه دفاع ودفع فإنّه يكون مشوباً بالبطالان بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه لما كان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يجب على الطاعن أن يقدم المستندات الدالة على طعنه وإلا كان غير مقبول لافتقاره إلى الدليل وكان الطاعنون من الثالث للأخير لم يقدموا ما يفيد طلب قبول تدخلهم في الدعوى منضمين للطاعنتين الأولى والثانية في طلباتهما أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ولم يثبت ذلك من محاضر الجلسات ومن ثم يكون تعيهم على الحكم المطعون فيه بما تضمنه سبب الطعن مفتقراً إلى الدليل ويضحي على غير أساس .

وحيث إن الشاعنين يتعنون بالسبب الثانى من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه من ثلاثة وجوه وفى بيان الوجه الأول منها يقولون أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم اختصاص المحكمة ولأثنا بنظر طلب رد وتنحية المطعون ضدهم مع أنهم نظرا للقضاة المدنيين وتسرى عليهم ما يسرى بشأنهم من إجراءات تتعلق بطلب ردهم وتنحيتهم عملا بالمادتين ١٠ ، ٥٨ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ باعتبارهم يعملون بدائرة محكمة الاستئناف ولعمد وجود دوائر إستئناف بجهة القضاء العسكرية تختص بهذا الشأن فإنه يكون معيبا بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا التعر غير سديد ذلك أن موزى النص فى المادة العاشرة من قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ أن الأصل هو سريان القواعد الإجرائية المنصوص عليها فيها على كافة الهعاوى التى تنظرها المحاكم العسكرية دون غيرها من تلك الإجراءات التى تتضمنها القوانين العامة عدا ما لم يرد بشأنه نص فيه . لما كان ذلك وكان القانون سالف الذكر قد ضمن الفصل الرابع منه الإجراءات المنظمة لرد وتنحية قضاة المحاكم العسكرية وإختصاص بيه بما أورده فى المادتين ٦١ ، ٦٢ إذ أجازت المادة الأولى منها المعارضه (طلب رد) فى رئيس أو عضوا المحكمة وأوجبت المادة الثانية تقديم طلب لرد لذات المحكمة تنظر القضية قبل تقديم أى دفاع أو دفاع فيها وإثبات ذلك فى محضر الجلسة ورتبت جزاء السقوط على عدم إتباع تلك الإجراءات وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن مورث الطاعتين الأولى والثانية قد قرر بروكيل عنه برد المطعون ضدهم قضاة المحكمة العسكرية العليا التى شكلت لمحاكمته فى الإتهام المسند إليه فى القضية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ عسكرية أمن دولة عليا بالتقرير بذلك لدى محكمة إستئناف القاهرة على خلاف الإجراءات المنظمه لذلك فى قانون الأحكام العسكرية فى المادتين سالفتى الذكر فإن هذا

الحكم إذ قضى بعدم اختصاص المحكمة بالفصل في طلب الرد يكون قد إلتزم صحيح القانون ويضحي النعى عليه بهذا الوجه من سبب الطعن على غير أساس

وحيث إن الطاعنين في بيان الوجه الثاني من سبب الطعن يقولون أن الحكم المطعون فيه إذ وقف عند حد القضاء بعدم الإختصاص بنظر طلب الرد دون الإحالة إلى المحكمة المختصة على خلاف ما تنص به المادة ١١٠ من قانون المرافعات فإنه يكون معيباً بمخالفة القانون ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير منتج ذلك إنه ولئن أوجبت المادة ١١٠ من قانون المرافعات على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان الإختصاص متعلقاً بالولاية وكانت المعارضة في صلاحية المطعون ضدهم وبحسب الغاية منها هي دفع بطلان تشكيل المحكمة المعروض عليها الدعوى الجنائية المتهم فيها مورث الطاعن ب الأولى والثانية وأوجبت المادة ٦٢ من قانون الاحكام العسكرية ٢٥ لسنة ١٩٦٦ تقديمها إلى ذات المحكمة قبل إيداء أى دفع أو دفاع فيها وإثبات ذلك في محضر الجلسة ورتبت جزاء السقوط على مخالفة ذلك وإذا كان البين من أوراق الطعن أن التقرير يرد المطعون ضدهم بقلم كتاب محكمة استئناف القاهرة وهي غير مختصة بنظره قد تم بعد حجز الدعوى الجنائية للحكم وسقوط حق الطاعنتين فيه وقد صدر الحكم المطعون فيه بعد صدور الحكم المنهى للدعوى الجنائية في ٣٠/١١/١٩٧٧ وإنهاء ولاية المحكمة العسكرية التي أصدرته والمشكلة من المطعون ضدهم والمختصة بالفصل في طلب الرد عملاً بأحكام القانون سالف الذكر ومن ثم يضحى النعى أياً كان وجه الرأى فيه غير منتج وبالتالي غير مقبول .

وحيث إن الطاعنين فى بيان الوجه الثالث من سبب الطعن يقولون أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض التظلم من أمر رئيس محكمة الإستئناف بإحالة طلب الرد إلى الدائرة المدنية المختصة إذ كان من المتعين عليه أن يأمر بتنحية المطعون ضدهم وقد امتنعوا عن الرد على المعارضة فيهم لا أن يأمر بالإحالة بما يعيبه بمخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بعد عقد الاختصاص بنظر المعارضة فى رئيس أو عضواً المحكمة العسكرية حال نظر دعوى مطروحة لذات المحكمة دون المحاكم المدنية نص فى المادة ٦٣ منه على أنه إذا ظهر للمحكمة أن المعارضة جديّة تصدر قراراً بقبولها وترفع الأمر إلى الضابط الأمر بإحالة ما مفاده أنه أمر تنحية أعضاء المحكمة العسكرية يتعقد الضابط الأمر بإحالة الدعوى إلى المحكمة المعارض فى صلاحية أعضائها بعد أن تقرر قبول المعارضة لما كان ذلك البين من الحكم المطعون فيه أنه قد خلص فى قضائه إلى عده اختصاص رئيس محكمة إستئناف القاهرة بأمر تنحية قضاء المحكمة العسكرية العليا المطعون ضدهم فإنه يكون قد إنتهى إلى نتيجة صحيحة ويضحي نعيه بوجه النعى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن برمته .

////////////////

جلسة ٢٢ من إيويل سنة ١٩٩٠

بوتاسة الميد المستشار / جرجس إسحق نائب رئيس المحكمة وعضوية المادة
المستشارين / محمد فتحي الجمهودي عبد الحميد الشافعي (نائبين رئيس المحكمة) ،
محمود رضا وإبراهيم الطويلة .

١٦٩

الطن رقم ١١١٤ لسنة ٥٨ القضائية :

حجز « الحجز الإداري » وى . تعويض . إختصاص .

لوزارة الرى الرجوع بطريق الحجز على من استفاد من التعدى على منافع الرى والصرف
بقيمة نفقات إعادة الشىء إلى أصله . التزامه بأداء هذه القيمة خلال شهر من إخطاره . عدم
اعتبار هذه المبالغ عقوبة بل هى استرداد للنفقات الفعلية التى تكبدتها الدولة مقابل إعادة
الشىء إلى أصله ، وهى لا تعد من قبيل التعويضات التى تختص بالفصل فيها لجنة الفصل
فى منازعات التعويضات .

المواد ٦٩ ، ٩٨ ، ١٠٢ القانون ١٢ لسنة ٨٤ بشأن الرى والصرف .

لما كان المشرع قد خطر فى المادة ٦٩ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ بشأن
الرى والصرف - المنطبق على واقعة الدعوى - القيام ببعض الافعال التى تعتبر
تعديا على منافع الرى والصرف ونص فى المادة ٩٨ من على أن يكون لمهندس
الرى المختص فى هذه الحالة أن يكلف من استناد التعدى من هذا باعادة الشىء
إلى أصله فى ميعاد يحدده والإقام بذلك على نفقته ويتم اخطار المستفيد
وإثبات الإجراءات فى محضر المخالفة الذى يحرره مهندس الرى فإذا لم يتم

المستفيد بإعادة الشيء إلى أصله في الموعد يكون لمدير عام الري اصدار قرار بإزاله التعدي اداريا وذلك مع عدم الاخلال بالعقوبات المقرره بهذا القانون ويخطر المستفيد بقيمة تكاليف إعادته الشيء إلى أصله ويلزم بأداء هذه القيمة خلال شهر من تاريخ الاخطار بها والاقامت وزارة الري بتحصيلها بطريق الحجز الاداري ، ومؤدى ذلك أن يكون لوزارة الري الرجوع بطريق الحجز الاداري على من إستفاد من التعدي على منافع الري والصرف بقيمة نفقات إعادة الشيء إلى أصله بمجرد عدم قيامه بإعادة الشيء إلى أصله وأن يكون ملزما بأداء هذه القيمة خلال شهر من تاريخ إخطاره بها دون إنتظار صدور قرار بإدائته عن مخالفته أى حكم من أحكام ذلك القانون ولا تعتبر هذه المبالغ عقوبة بل هي أسترداد الدولة للنفقات الفعلية التي تكبدتها مقابل إعادة الشيء إلى أصله وتحملها المنتفع لقاء ما عاد عليه من منفعة نتيجة التعدي على مرفق الري والصرف . كما لا تعد هذه المبالغ من قبيل التعويضات التي تختص بالفصل بها لجنة الفصل في منازعات التعويضات المنصوص عليها في المادة ١٠٢ من ذات القانون إذ لا تختص هذه اللجنة بالمنازعات المتعلقة بنفقات إعادة الشيء إلى أصله .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسانت الأوراق - تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٣٤ سنة ١٩٨٥ مدنى جزئى ميت غمر بطلب الحكم ضد الطاعتين (« ١ » وزير الري « ٢ » مدير أعمال هندسة ري قناطر زفتى « ٣ » مندوب الحجز الإدارى) فى مادة تنفيذ

موضوعيه بقبول الإشكال شكلاً وفي الموضوع بوقف إجراءات البيع عن الحجز الإداري الموقع بتاريخ ١٨/٣/١٩٨٥ واعتبار الحجز المذكور لاغياً ، وقال بياناً لذلك إن الطاعنين أوقفوا هذا الحجز لرفاء لمبلغ ٣٨٥٠ جنيها قيمة تعويض عن رد الشيء إلى أصله المستحق عن إرتكاب المخالفة رقم ٢٣ سنة ١٩٨٤ زفتى في حين أنه غير مدين بدين مستحق الأداء ولم يصدر حكم بإدائته وأنه تظلم من هذه المطالبة أمام لجنة منازعات التعويضات ولم يفصل في التظلم بعد ، وأقام الطاعن أيضا الدعوى رقم ٢٩٩ سنة ١٩٨٥ مدنى جزئى ميت غمر ضد نفس المدعى عليهم فى الدعوى السابقة بطلب الحكم بوقف إجراءات البيع عن الحجز الإداري الموقع بتاريخ ٣٠/٨/١٩٨٥ وإعتبار الحجز المذكور لاغياً وقال بياناً لذلك إن الحجز توقع وفاء لمبلغ ١٨٣٤ جنيها تعويضا عن رد الشيء إلى أصله المستحق عن إرتكاب المخالفة رقم ٢٨ سنة ١٩٨٥ رى زفتى في حين أنه ليس مديناً بدين مستحق الأداء ولم يصدر حكم بإدائته وأنه تظلم من هذه المطالبة أمام لجنة منازعات التعويضات ولم يفصل في التظلم بعد ، بتاريخ ٢٠/٤/١٩٨٦ حكمت المحكمة برفض كل من الدعويين ، أستأنف المطعون عليه هذين الحكميين لدى محكمة إستئناف المنصورة بالإستئناف رقمى ٧٨٧ سنة ٣٨ ق ، ٧٨٨ سنة ٣٨ ق على التوالى وبعد أن ضمت المحكمة الإستئناف حكمت بتاريخ ١١/١/١٩٨٨ فى كل من الإستئنافين بإلغاء الحكم المستأنف وقبول الأشكال شكلا وإيقاف إجراءات البيع بالحجز الإداري المستشكل فى تنفيذه وإعتبار الحجز المذكور لاغياً وكأن لم يكن ، طعن الطاعنون فى هذين الحكميين بطريق النقض وقدمت النيابة مذكره أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشوره فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها إلترمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما يتعذر الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه في بيان ذلك بقولون إن الحجزين توقعوا وفاة للنفقات الفعلية التي تكبدتها الدولة مقابل إعادة الشيء . إلى أصله نتيجة التعدي على مرفق الرى وأن المبلغ المحجوز من أجله مستحق الأداء . ونو له يصدر حكم بإدانته المطعون عليه وأنه لا يعد من قبيل التعويضات التي تختص بالفصل فيها اللجنة المشكله لهذا الغرض وليس من شأن التظلم إليها إن - يصبح الدين المطالب به متنازعا فيه أو غير مستحق الأداء إذا أن اللجنة المذكورة لا تختص بالفصل في تلك المنازعات .

وحيث إن هذا النعي شديد ذلك أن المشرع حظر في المادة ٦٩ من القانون رقم ١٢ سنة ١٩٨٤ بشأن الرى والصرف - المنطبق على واقعة الدعوى - القيام ببعض الأفعال التي تعتبر تعدياً على منافع الرى والصرف ونص في المادة ٦٩ منه على أن يكون لمهندس الرى المختص في هذه الحالة أن يكلف من استفاد من هذا التعدي بإعادة الشيء . إلى أصله في ميعاد يحدده والإقام بذلك على نفقته ويتم إخطار المستفيد وإثبات الإجراءات في محضر المخالفة الذي يحرره مهندس الرى فإذا لم يتم المستفيد بإعادة الشيء . إلى أصله في الموعد المحدد يكون لمدير عام الرى إصدار قرار بإزاله التعدي إدارياً وذلك مع عدم الإخلال بالعقوبات المقرره بهذا القانون ويخطر المستفيد بقيمة تكاليف إهاده الشيء . إلى أصله ويلزم بأداء هذه القيمة خلال شهر من تاريخ الإخطار بها وإلا قامت وزارة الرى بتحصيلها بطريق الحجز الإدارى ومؤدى ذلك أن يكون لوزارة الرى الرجوع بطريق الحجز الإدارى على من استفاد من التعدي على منافع الرى والصرف بقيمة نفقات إعادة الشيء . إلى أصله بمجرد عدم قيامه بإعادة الشيء . إلى أصله وأنه يكون ملزماً بأداء هذه القيمة خلال شهر من تاريخ إخطاره بها دون انتظار صدور قرار بادانته عن مخالفته أى حكم من أحكام ذلك القانون

ولا تعتبر هذه المبالغ عقوبة بل هي إسترداد الدولة للنققات الفعلية التي تكبدتها مقابل إعادة الشئ إلى أصله ويحملها المنتفع لقاء ما عاد عليه من منفعة نتيجة التعدي على مرفق الري والصرف - كما لا تعد هذه المبالغ من قبيل التعويضات التي تختص بالفصل بها لجنة الفصل في منازعات التعويضات المنصوص عليها في المادة ١٠٢ من ذات القانون إذ لا تختص هذه اللجنة - بالمنازعات المتعلقة بنققات إعادة الشئ إلى أصله ، ولما كان البين من محضري الحجز الإداري وأمرى الحجز المودعين ملف الطعن أن الحجزين توقعوا ضد المطعون عليه وفاء لقيمة رد الشئ إلى أصله في المخالفتين رقمي ٢٣ سنة ١٩٨٤ ٢٨ سنة ١٩٨٥ دقهلية بإعتبار أنه هو المستند من التعدي على منافع الري والصرف فإن أمرى الحجز الذين أصدرتهما وزارة الري والحجزين الموقعين نفاذا لها قد تما وفق صحيح حكم القانون لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاء على أن الذين المحجوز من أجله في كلا الحجزين متنازع عليه في التظلم المقدم من المطعون عليه إلى لجنة الفصل في منازعات التعويضات ولم يفصل فيه بعد يكون قد خالف القانون والخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

////////////////

جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / جرجس إسحق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد فتحي الجموحى ، عبد الحميد الشافعى (نائبين رئيس المحكمة) ،
محمود رضا النضيري وإبراهيم الطويلة .



الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٥٥ القضائية :

(١) عقد .

الإيجاب . ما هيته . العرض الذى يعبر به الشخص الصادر منه عن إرادته فى إبرام عقد
معين . تمام التعاقد يتلأ فى إرادة المتعاقدين على قيام الالتزام ونفاذه شرطه . إقتران
الإيجاب بقبول مطابق . التعاقد بشأن بيع أعلان الدولة الخاصة تمامه بالتصديق عليه عن
ملكه .

بيع الأراضى الصحراوية لغير غرض إستصلاحها وزراعتها . ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٤
ولاحته التنفيذية . وجوب الترخيص فيه والتصديق على الشئ من وزير الإصلاح الزراعى ثم
إعتماده من صاحب الصفة فيه . إعلان الجهة الإدارية عن رغبتها فى البيع وإجراءاتها لهذا
الغرض . لا يعتبر إيجاباً من جانبها .

(٢) حكم « تسبیب الحكم : التسبیب الكافى » .

إقامة الحكم على أسباب تكفى لحمله . تعيیه بما ورد فى سبب النعى . غیر متمتع متى
كان الحكم لا یناقض مع الثابت بأوراق الدعوى . مثال .

١ - المقرر - قى قضاء هذه المحكمة - أن الإيجاب هو العرض الذى يعبر به الشخص الصادر فيه - على وجه جازم - عن إرادته فى إبرام عقد معين بحيث إذا ما إقترن به قبول مطابق له انعقد العقد ولا يعتبر التعاقد تاما وملزما إلا بتوافر الدليل على تلاقى إرادة المتعاقدين على قيام هذا الالتزام ونفاذه ، وأن التعاقد بشأن بيع أملاك الدولة الخاصة لا يتم - بين الجهة البائعة وبين طالبى الشراء - إلا بالتصديق عليه ممن يملكه ، لما كان ذلك وكان الباب الثالث من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية - اللذان يحكمان واقعة التداعى - وقبل إلغائه بالقانون رقم ١٤٣ - لسنة ١٩٨١ اعتباراً من ١٩٨١/٩/١ قد أورد القواعد الخاصة بالتصرف فى الأراضى الصحراوية بقصد إستصلاحها وزراعتها ومنها مانصت عليه المواد ٤٩ ، ٦٢ ، ٦٣ من اللائحة التنفيذية من أنه يجب على راغى الشراء إستصلاح الأرض المبيعة خلال عشر سنوات من تاريخ تسليمها إليهم وعدم شهر عقد فيها إلا بعد التحقيق من إستصلاحها وإستثناء من ذلك أجاز نص المادة ٥١ من القانون سالف الذكر لوزير الإصلاح الزراعى وإستصلاح الأراضى أن يرخص فى التصرف فى بعض العقارات التى تسرى عليها أحكام هذا القانون دون التقيد بهذه الأحكام تحقياً لأغراض التنمية الاقتصادية أو النفع العام وأورد الفصل الثانى من الباب الخامس من اللائحة التنفيذية قواعد وشروط البيع لهذه الأغراض مدينون المادة ٢٦٣ من هذه اللائحة أن طلبات شراء الأراضى الصحراوية تقدم إلى الإدارة العامة للملكية بالمؤسسة العامة لتعمير الصحارى متضمنه بيانات معينة ، ومرفقا بها مستندات خاصة على نحو ما حددته المادتان ٢٦٤ ، ٢٦٥ وأوجبت المادة ٢٦٨ عرض طلبات الشراء المستوفاة على وزير الإصلاح الزراعى وإستصلاح الأراضى للترخيص فى البيع بعد التحقيق من أن الأراضى محلها

ليست من التي تحتاجها الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الإدارة المحلية لتنفيذ مشروعات أو تحقيق أغراض عامة وأنها لا تدخل ضمن برامج الإستصلاح العامة ولا تقع في مناطق صحراوية تحظر الملكية فيها وفقا للقانون ، وأوضحت المادتان ٢٦٩ ، ٢٧٠ كيفية تقدير ثمن الأراضى محل هذه الطلبات بمعرفة اللجان المختصة ووجوب عرض هذه التقديرات على اللجنة العليا لتقدير اثنان أراضى الدولة لمراجعتها ثم عرضها على مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى للنظر فى التصديق عليها ومن بعده على وزير الإصلاح الزراعى وإستصلاح الأراضى للتصديق عليها ، ونصت المادة ٢٧١ من اللائحة التنفيذية على أن يتم إعتناء البيع إلى طالب شراء الأراضى الصحراوية من مدير المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى بعد التحقق من صحة إجراءات البيع وقواعده ومطابقتها لأحكام القانون واللائحة المذكورة ويبلغ هؤلاء بإعتناء البيع إليهم وبأركانها الأساسية مع تحديد الجهة التى يتقدمون إليها للتوقيع على عقود البيع الإبتدائية ومؤدى هذه النصوص مجتمعمة أن بيع الأراضى الصحراوية لغير غرض إستصلاحها - وزراعتها يجب أن يصدر الترخيص فيه والتصديق على الثمن المحدد له من وزير الإصلاح الزراعى وإستصلاح الأراضى - وقتذاك - وجده دون سواء ، وأن إعتناء هذا البيع يتعرض مدير المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى فى ذلك الحين والذى حل محله رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لتعمير الصحارى اعتباراً من ١٧/٤/١٩٦٩ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن تحويل المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى إلى هيئة عامة حلت محلها بعد ذلك الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية (المطعون عليها الأولى) اعتباراً من ١٠/٤/١٩٧٥ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية

رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٧٥ فى شأن إنشاء هذه الهيئة الأخيرة التى يئثلها رئيس مجلس إدارتها ، ومفاد ذلك - أن الترخيص بالبيع وإعتماده من صاحب الصفة فيه على هذا النحو يتم به ركن القبول بالبيع ولا يعتبر إعلان الجهة الإدارية عن رغبتها فى البيع والإجراءات التى تقوم بها لهذا الغرض - من مفاوضات مع راغبى الشراء وممارسة على الثمن إيجاباً من جانبها ، ذلك أن الإيجاب فى هذه الحالة إنما يكون من قبل راغب الشراء بتقديمه للشراء على أساس سعر معين ولا يتم التعاقد إلا بالتريخيص فى البيع والتصديق عليه ، وإذ لم يثبت حصول ذلك من صاحب الصفة فيه فإنه لا يكون باتاً - لما كان ما تقدم وكانت الطاعنة لم تقدم ما يفيد موافقة وزير الإصلاح الزراعى وإستصلاح الأراضى على الترخيص فى البيع ثم إعتماده من صاحب الصفة فيه ولا محل للقول بإفتراض حصول ذلك أذاً ، موافقة الجهات الإدارية الأخرى على البيع أو قيامها بإتخاذ إجراءات تحديد الثمن وإخطار الطاعنة به وسداده وتسليم العقار فإن ذلك كله لا يبنى من ضرورة الترخيص فى البيع من يملكه قانوناً ، والتصديق عليه من صاحب الصفة فيه على نحو ما سلف بيانه .

٢ - لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءً بتأييد الحكم الابتدائى فى قضائه برفض الدعوى على أن البيع الذى تدعى الطاعنة صدوره لها من المطعون عليها الأولى عن أرض التداعى لم يتم ولم تكتمل أركانه لعدم الترخيص به من وزير الإصلاح الزراعى وإستصلاح الأراضى والتصديق عليه من صاحب الصفة فى ذلك وكان هذا الذى أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءً صحيحاً فى القانون ويكفى لحمله ولا يتناقض مع الثابت بأوراق الدعوى على نحو ما سلف بيانه فى الرد على سبب النعى الأول - ومن ثم فإن تعييبه بما جاء بهذا السبب - وأيا كان وجه الرأى فيه يكون غير منتج .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل فى أن الطاعنة أقامت ضد المطعون عليهما الدعوى رقم ٣٥٠٦
سنة ١٩٨٢ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقود البيع
الصادر لها من الهيئة المطعون عليها الأولى عن مساحة ١٥ من الأراضى
الصحراوية المبينة بصحيفتها لقاء الثمن المتفق عليه ، وقالت بيانا لذلك أنها
تقدمت للهيئة المذكورة بطلب شراء هذه المساحة لإقامة مشروع صناعى عليها ،
ووافقت على بيعها لها بالثمن الذى قدرته اللجنة العليا لتثمين أراضى الدولة
ومقداره مبلغ ١٤٠٠٠٠ يسد نقداً أو مقسطاً وأخطرتها بذلك فبادرت إلى
سداد مقدم الثمن ومقداره ٣٥٠٠٠ فى ١٠/٧/١٩٧٩ وتم التعاقد وتنفيذ العقد
بإستلامها المساحة المبيعة فى ٨/٨/١٩٧٩ ثم سددت القسط الأول من مؤجل
الثمن ومقداره مبلغ ٣٧١٠٠ فى ٢٠/٧/١٩٨٠ غير أن المطعون عليها الأولى
عادت وأخطرتها بتاريخ ٢٤/٩/١٩٨٠ بعدولها عن هذا البيع فأقامت
الدعوى ، بتاريخ ٢٤/٣/١٩٨٤ حكمت المحكمة برفض الدعوى . إستأنفت
الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٣٨٧٣

سنة ١٠١ ق وبتأريخ ١٩٨٥/٥/١٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف .

طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بالأول منها - على الحكم المطعون فيه - مخالفة الثابت بالأوراق والخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك تقول أن الثابت من مستنداتھا المقدمة فى الدعوى أن اللجنة العليا لأموال الدولة - بالهيئة المطعون عليها الأولى - خصصت لها المساحة التى طلبت شراءها وحددت ثمنها وطريقة سدادها وأخطرتها بالموافقة على بيعها لها وفقاً لهذه الشروط وبالسير فى باقى إجراءات التعاقد ، وأنها دفعت مقدم الثمن وتسلمت المساحة المباعة فى ١٩٧٩/٨/٨ ثم سددت القسط الأول من أقساط الثمن المزجل سدادها ، وذلك كله - قاطع الدلالة على أن طلب شرائها أرض التداعى استوفى كافة الشروط وأستكمل جميع الإجراءات المنصوص عليها فى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية - الذى تم البيع فى ظلها - ومنها عرضه على وزير الإصلاح الزراعى وموافقته على البيع وأن هذا البيع تم إعتماده وانعقد صحيحاً مستوفياً شرائطه وأركانها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاء برفض الدعوى على ما ذهب إليه من أن طلب الشراء لم يعرض على وزير الإصلاح الزراعى للنظر فى الترخيص بالبيع وأن الإيجاب الصادر منها لم يصادفه قبول من الجهة الإدارية المختصة فلم ينعتمد البيع ، وفى حين أن إجراءات تحديد الثمن لا تتخذ إلا بعد صدور ترخيص الوزير بالبيع - يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله - ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الإيجاب هو العرض الذي يعبر به الشخص الصادر منه - على وجه جازم - عن إرادته في إبرام عقد معين بحيث إذا ما إقترن به قبول مطابق له انعقد العقد ولا يعتبر التعاقد تاماً وملزماً إلا بتوافر الدليل على تلاقى إرادة المتعاقدين على قيام هذا الالتزام ونفاذه ، وأن التعاقد بشأن بيع أملاك الدولة الخاصة لا يتم - بين الجهة البائعة وبين طالبى الشراء - إلا بالتصديق عليه ممن يملكه ، لما كان ذلك - وكان الباب الثالث من القانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۶۴ ولانتهى التنفيذ - للذان يحكمان واقعة التداعي - وقبل إلغائه بالقانون رقم ۱۴۳ لسنة ۱۹۸۱ اعتباراً من ۱/۹/۱۹۸۱ قد أورد القواعد الخاصة بالتصرف فى الأراضى الصحراوية بقصد إستصلاحها وزراعتها ومنها ما نصت عليه المواد ۴۹ ، ۶۲ ، ۶۳ من اللائحة التنفيذية من أنه يجب على راغبى الشراء إستصلاح الأرض المبيعة خلال عشر سنوات من تاريخ تسليمها إليهم وعدم شهر عقد بيعها إلا بعد التحقق من إستصلاحها واستثناء من ذلك أجاز نص المادة ۵۱ من القانون سالف الذكر لوزير الإصلاح الزراعى وإستصلاح الأراضى أن يرخص فى التصرف فى بعض العقارات التى تسرى عليها أحكام هذا القانون دون التقيد بهذه الأحكام تحقيقاً لأغراض التنمية الاقتصادية أو النفع العام وأورد الفصل الثانى من الباب الخامس من اللائحة التنفيذية قواعد وشروط البيع لهذه الأغراض مدينون المادة ۲۶۳ من هذه اللائحة أن طلبات شراء الأراضى الصحراوية تقدم إلى الإدارة العامة للملكية بالمؤسسة العامة لتعمير الصحارى متضمنة بيانات معينة ، ومرفقاً بها مستندات خاصة على نحو ما حددته المادتان ۲۶۴ ، ۲۶۵ وأوجبت المادة ۲۶۸ عرض طلبات الشراء المستوفاة على وزير الإصلاح الزراعى وإستصلاح الأراضى

للترخيص في البيع بعد التحقق من أن الأراضي محلها ليست من التي تحتاجها
الوزارات والمصالح الحكومية و وحدات الإدارة المحلية لتنفيذ مشروعات أو تحقيق
أغراض عامة وأنها لا تدخل ضمن برامج الإستصلاح العامة ولا تقع في مناطق
صحراوية تحظر الملكية فيها وفقا للقانون ، وأوضحت المادتان ٢٦٩ ، ٢٧٠
كيفية تقدير ثمن الأراضي محل هذه الطلبات بمعرفة اللجان المختصة ووجوب
عرض هذه التقديرات على اللجنة العليا لتقدير أثمان أراضي الدولة لمراجعتها
ثم عرضها على مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى للنظر
فى التصديق عليها ومن بعده على وزير الإصلاح الزراعى وإستصلاح الأراضي
للتصديق عليها ، ونصت المادة ٢٧١ من اللائحة التنفيذية على أنه يتم
إعتماد البيع إلى طالبى شراء الأراضي الصحراوية من مدير المؤسسة المصرية
العامة لتعمير الصحارى بعد التحقق من صحة إجراءات البيع وقواعده
ومطابقتها لأحكام القانون واللائحة المذكورة ويبلغ هؤلاء بإعتماد البيع إليهم
وبأركانها الأساسية مع تحديد الجهة التى يتقدمون إليها للتوقيع على عقود البيع
الإبتدائية ، ومؤدى هذه النصوص مجتمعة أن بيع الأراضي الصحراوية لغير
غرض إستصلاحها وزراعتها يجب أن يصدر الترخيص فيه والتصديق على
الثمن المحدد له من وزير الإصلاح الزراعى وإستصلاح الأراضي - وقتذاك -
وحده دون سواه ، وأن إعتماد هذا البيع يتم من المؤسسة المصرية العامة لتعمير
الصحارى - فى ذلك الحين - والذى حل محله رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة
لتعمير الصحارى اعتباراً من ١٧/٤/١٩٦٩ تاريخ العمل بقرار رئيس
الجمهورية رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن تحويل المؤسسة المصرية العامة لتعمير
الصحارى إلى هيئة عامة حلت محلها بعد ذلك الهيئة العامة لمشروعات التعمير
والتنمية الزراعية (المطعون عليها الأولى) اعتباراً من ١٠/٤/١٩٧٥ تاريخ

العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٧٥ فى شأن إنشاء هذه الهيئة الأخيرة التى يمثلها رئيس مجلس إدارتها ، ومفاد ذلك - أن الترخيص بالبيع وإعتماده من صاحب الصفة فيه على هذا النحو يتم به ركن القبول بالبيع ولا يعتبر إعلان الجهة الإدارية عن رغبتها فى البيع والإجراءات التى تقوم بها لهذا الغرض - من مفاوضات مع راغبي الشراء وممارسة على الثمن - إيجاباً من جانبها ، ذلك أن الإيجاب فى هذه الحالة إنما يكون من قبل راغب الشراء بتقدمه للشراء على أساس سعر معين ولا يتم التعاقد إلا بالتخصيص فى البيع والتصديق عليه ، وإذ لم يثبت حصول ذلك من صاحب الصفة فيه فإنه لا يكون باتاً - لما كان ما تقدم وكانت الطاعنة لم تقدم ما يفيد موافقة وزير الإصلاح الزراعى وإستصلاح الأراضى على الترخيص فى البيع ثم إعتماده من صاحب الصفة فيه ولا محل للمقول بإفتراض حصول ذلك أذاً موافقة الجهات الإدارية الأخرى على البيع أو قيامها بإتخاذ إجراءات تحديد الثمن وإخطار الطاعنة به وسداده وتسليم العقار فإن ذلك كله لا يغنى عن ضرورة الترخيص فى البيع من يملكه قانوناً - والتصديق عليه من صاحب الصفة فيه على نحو ما سلف بيانه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً برفض الدعوى على ما استخلصه من أوراقها والمستندات المقدمة من الطاعنة فيها أن البيع الذى تدعى الطاعنة صدوره لها لم ينعقد ولم تتكامل أركانه لعدم الترخيص به من وزير الإصلاح الزراعى وإستصلاح الأراضى والتصديق عليه ، فإنه يكون قد وافق صحيح القانون ويضحي النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى ببقاى أسباب الطعن - على الحكم المطعون فيه -

الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسيب وفى بيان

ذلك تقول أن الحكم الابتدائي المزيد بالحكم المطعون فيه اخضع البيع موضوع التداعى لأحكام القانونين رقمى ٥٩ لسنة ١٩٧٩ ، ١٤٣ لسنة ١٩٨١ ، ورتب على ذلك قضاء برفض الدعوى تأسيساً على ما ذهب إليه أن الطاعنه لم تحصل على موافقة الهيئة المطعون عليها الثانية ولم تتقدم بطلب للاعتداد بالتصرف خلال الميعاد الذى حدده القانون الأخير وأن الوزير المختص لم يصدر قراراً بالاعتداد بالبيع طبقاً للمادة ١٨ من هذا القانون فى حين أن لكل من القانونين سالفى الذكر مجال تطبيقه المستقل عن الآخر بحيث لا يمكن الجمع بينهما وتطبيق أحكامهما معا على واقعة واحدة ولم يحدد ذلك الحكم أياً منهما يحكم واقعة الدعوى فضلاً عن تناقضه فى بيان الجهة التى تملك إقرار البيع والتصديق عليه وما إذا كانت هى الهيئة المطعون عليها الثانية أو الوزير المختص ، وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود - ذلك أنه لما كان الين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بتأييد الحكم الابتدائى فى قضائه برفض الدعوى على أن البيع الذى تدعى الطاعنة صدوره لها من المطعون عليها الأولى عن أرض التداعى لم يتم ولم تكتمل أركانه لعدم الترخيص به من وزير الإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى والتصديق عليه من صاحب الصفة فى ذلك ، وكان هذا الذى أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه صحيحاً فى القانون ويكفى لحمله ولا يتناقض والثابت بأوراق الدعوى - على نحو ما سلف بيانه فى الرد على سيب النعى الأول - ومن ثم فإنه تعييبه بما جاء بهذا السبب - وأياً كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج ويضحي هذا النعى غير مقبول .

وحيث إن لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من إبريل سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الحميد مند نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / جمال سافع نائب رئيس المحكمة ، يحيى عارف ، سامي قرد و أحمد
الحد يحيى .

١٧١

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٥٦ القضائية :

حكم « حجية الحكم » إيجاباً « إيجاباً الإمكان » . قضاء « قضاء مستعجل » .

تنفيذ حكم مستعجل بطرد المستأجر لتخلقه عن سداد الاجرة - لا يحول وحن محكمة
الموضوع في إعادته إلى العين - متى أوفى بالاجرة المستحقة عليه والمصاريف والنفقات
الفعلية إلى المؤجر قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى ولو تضمن العقد شرطاً فاسخاً
علة ذلك .

//////////

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الحكم الذي يصدر من القضاء
المستعجل بطرد المستأجر من العين المؤجرة للتأخير في وفاة الأجرة لا يقيّد
محكمة الموضوع إذا ما طرح النزاع إمامها من المستأجر فلها أن تعيده إلى
العين المؤجرة إذا ما أوفى الأجرة المستحقة عليه والمصاريف والنفقات الفعلية
إلى المؤجر قبل إقفال باب المرافعة بحسبان أن إختصاص القضاء المستعجل يقف
عند اتخاذ إجراء وقتي مبناء ظاهر الأوراق ولا يمس أصل الحق لا يغير من ذلك
النص في الفقرة الثانية من المادة ١٨/ب من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١
على عدم تنفيذ حكم القضاء المستعجل بالطرد إذا ما سدد المستأجر الأجرة والمصاريف
والاكتعاب عند تنفيذ الحكم إذ قصارى ما تهدف إليه هو اعطاء هذه الفرصة

للمستأجر لتوقى التنفيذ دون أن تصنع شرطا بأن يتم السداد قبل التنفيذ لأعمال حكم الفقرة الأولى من هذه المادة بتوقى الحكم للإخلاء بسداد الأجرة وملحقاتها قبل إقفال باب المرافعة فى الدعوى أمام محكمة الموضوع كما لا ينال من ذلك لنص أمر متعلق بالنظام العام فى قانون إيجار الأماكن وإذ إنتهى الحكم المطعون فيه إلى أن المطعون ضده الأول « المستأجر قد أوفى الأجرة المستحقة قبل إقفال باب المرافعة وقضى فى الدعوى على هذا الأساس بطرد الطاعنين وتسليم العين للمطعون ضدهما بما فيها من منقولات مملوكة لهما فإنه يكون طبق صحيح القانون فلا يعيب تحدى الطاعنين بأن المطعون ضده الأول أوفى الأجرة المستحقة بعد تنفيذ حكم الطرد المستعجل .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على - ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية على مورث الطاعنين بطلب الحكم بطرده من الشقة موضوع النزاع والمؤجرة لهما بالعقد المؤرخ ١٩٦٥/٩/١ وتمكينها منها بما فيها من منقولات مملوكة لهما تأسيساً على أنهما إستأجرا من المورث تلك الشقة وأن الأخير استصدر ضد المطعون ضده الأول أثناء غيبته خارج البلاد وبإجراءات باطله حكما فى الدعوى المستعجلة رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٨٠ القاهرة بطرده

من العين المؤجرة للتخلف عن سداد الأجرة - وأن المطعون ضدها الثانية لها حقوق بالسكن باعتبارها زوجة المطعون ضده الأول ولها أولاد منه وتتمتع بحق الامتداد القانوني فضلا عن أنها لم تختصم في الدعوى المستعجلة ولا تحتاج بها فأقاما الدعوى . دفع المورث بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وبعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في الدعوى المستعجلة وبتاريخ ١٩٨٤/٤/٣٠ حكمت المحكمة برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وبرفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وبالطرد والتسليم . إستأنف الطاعنون هذا الحكم بالإستئناف رقم ٥١٢٤ لسنة ١٠١ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٨٥/١١/٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبهت فيها الرأي برفض الطعن . وإذ عرض على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى بهما الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون إن ما ذهب إليه الحكم من أن حكم الطرد الصادر في الدعوى رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٨٠ مستعجل القاهرة لتحقيق الشرط الفاسخ الوارد في عقد الإيجار للتخلف عن سداد الأجرة لا حجية له - غير صحيح ، إذ يشترط لذلك أن يكون سداد الأجرة قبل تمام التنفيذ طبقا للمادة ١٨/ب من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ والثابت أن السداد تم بعد تنفيذ الحكم وأنه يصدر حكم الطرد المستعجل سالف الذكر دون السداد حتى تمام التنفيذ يعتبر عقد الإيجار منسوخا ولا يصح الاستناد إليه فيما بعد في دعوى التمكين وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الحكم الذى يصدر من القضاء المستعجل بطرد المستأجر من العين المؤجرة وللتأخير فى وفاء الأجرة لا يقيّد محكمة الموضوع إذا ما طرح النزاع أمامها من المستأجر فلها أن تعيده إلى العين المؤجرة إذا ما أوفى الأجرة المستحقة عليه والمصاريف والنفقات الفعلية إلى المؤجر قبل أقفال باب المرافعة بحسبان أن إختصاص القضاء المستعجل يقف عند حد إتخاذ إجراء وقتى بناء على ظاهر الأوراق ولا يس أصل الحق ، لا يغير من ذلك النص فى الفقرة الثانية من المادة ١٨/ب من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على عدم تنفيذ حكم القضاء المستعجل بالطرد إذا ما سدد المستأجر الأجرة والمصاريف والأتعاب عند تنفيذ الحكم ، إذ قصرى ما تهدف إليه هو إعطاء هذه الفرصة للمستأجر لتوقى التنفيذ دون أن تصنع شرطاً بأن يتم السداد قبل التنفيذ لأعمال حكم الفقرة الأولى من هذه المادة يتوقى الحكم بالاخلاء بسداد الأجرة وملحقاتها قبل إقفال باب المرافعة فى الدعوى إمام محكمة الموضوع كما لا ينال من ذلك الاتفاق على وقوع الفسخ عند التخلف عن سداد الأجرة لمخالفة ذلك لنص أمر متعلق بالنظام العام فى قانون إيجار الأماكن وإذ أنهى الحكم المطعون فيه إلى أن المطعون ضده الأول المستأجر - قد أوفى الأجرة المستحقة قبل أقفال باب المرافعة وقضى فى الدعوى على هذا الأساس بطرد الطاعنين وتسليم العين للمطعون ضدهما بما فيها من منقولات مملوكة لهما فإنه يكون قد طبق صحيح القانون فلا يعيبه تحدى الطاعنين بأن المطعون ضده الأول أوفى الأجرة المستحقة بعد تنفيذ حكم الطرد المستعجل ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من إبريل سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد نصر الجندي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / حسين محمد حسن عفر نائب رئيس المحكمة ، مصطفى حسيب عباس ،
فتحي محمود يوسف وسعد غرياني .

١٧٢

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ القضائية « أحوال شخصية » :

(١ ، ٢) أحوال « دعوى الأحوال الشخصية : الحكم في الدعوى » .
المسائل الخاصة بالمسلمين : طاعة .

(١) القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ سريانه على المراكز القانونية التي تكونت في ظل
العمل بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الذي قضى بعدم دستوريته طالما لم يصدر
بتقريرها أحكام حائزة لقوة الأمر المقضى . مثال في طاعة .

(٢) دعوى اعتراض الزوجة على دعوى زوجها للعودة لمنزل الزوجية . ماهيتها . من
دعوى الزوجية حال قيامها . الحكم نهائياً بتطليق الزوجة . أثره . عدم الاعتداد باعلاناتها
للدخول في طاعته . علة ذلك .

=====

١- مفاد المادة السابعة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ - وعلى ما جرى
به قضاء هذه المحكمة - أن تسرى أحكام هذا القانون على المراكز القانونية التي
تكونت في ظل العمل بالقرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ طالما لم يصدر بتقريرها
أحكام حائزة . لقوة الأمر المقضى .

٢ - النص في المادة ١١ مكرر ثانيا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة
بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على أنه « إذا امتنعت الزوجة عن طاعة الزوج

دون حق توقفت نفقة الزوجية من تاريخ الامتناع وتعتبر ممتنعه دون حق إذا لم تعد لمنزل الزوجية بعد الزوجية بعد دعوة الزوجة إياها للعودة باعلان على يد محضر لشخصها أو من ينوب عنها ، وعليه أن يبين فى هذا الاعلان المسكن وللزوجة حق الاعتراض على هذا أمام المحكمة الابتدائية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ هذا الاعلان ، وعليها أن تبين فى صحيفة الاعتراض الأوجه الشرعية التى تستند إليها فى امتناعها عن طاعته وإلا حكم بعدم قبول إعتراضها ويعتد بوقف نفقتها من تاريخ انتهاء ميعاد الاعتراض إذا لم تتقدم به فى الميعاد وعلى المحكمة عند نظر الاعتراض أو بناء على طلب أحد الزوجين ، التدخل لانتهاء النزاع بينهما صلحاً باستمرار الزوجية وحسن المعاشرة ، فإذا بان لها أن الخلاف مستحكم وطلبت الزوجة التطلاق إتخذت المحكمة إجراءات التحكيم الموضحة فى المواد من ٧ إلى ١١ من هذا القانون مفاده أن دعوى اعتراض الزوجة على دعوة زوجها لها للعودة لمنزل الزوجية إنما هى من دعاوى الزوجية حال قيامها فإذا طلبت الزوجة التطلاق سواء من خلال دعوى الاعتراض أو بدعوى أخرى مستقلة وقضى لها بطلبها بحكم نهائى ، فإن علاقة الزوجية بين الطرفين تكون قد انقضت ويتعين فى هذه الحالة الحكم بعدم الاعتداد بإعلاناتها للعودة لمنزل الزوجية واعتبارها كأن لم يكن إذ لاطاعة لطلقه لمن طلقت عليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

تحصل فی أن الطاعنه أقامت الدعوى ۱۴۸۹ لسنة ۱۹۸۳ کلى أحوال شخصية شمال القاهرة على المطعون ضده للحکم بتطليقها عليه للضرر . وقالت بيانا لدعواها أنها زوجته ومدخلته بصحيح العقد الشرعى وإذا اعتدى عليها بالضرب والسب وطردها من منزل الزوجية وأقام علاقته غير طبيعیه مع احدى الاسر مما تضررت منه وإستحال معه دوام العشرة بينهما فقد أقامت الدعوى . عدلت الطاعنه طلباتها إلى طلب الحكم بإثبات الطلاق الواقع منه عليها بجلسته ۱۹۸۵/۶/۲۵ . كما أقامت الطاعنة الدعوى رقم ۱۷۸۱ لسنة ۱۹۸۳ کلى أحوال شخصية شمال القاهرة على المطعون ضده للحکم بعدم الاعتراف بأعلاقه لها بتاريخ ۱۹۸۳/۸/۲۳ للدخول فى طاعته وإعتباره كأن لم يكن . وقالت بيانا لدعواها إنه دعاها بموجب ذلك الإعلان للعودة لمنزل الزوجية وإذا كان المسکن المبین به غير شرعى وهو غير أمين على نفسها ومالها فقد أقامت الدعوى . ضمت المحكمة الدعوى الثانية إلى الأولى ليصدر فيها حکم واحد . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ، وبعد أن سمعت شهود الطرفين حکمت بتاريخ ۱۹۸۶/۳/۲۵ فى الدعوى رقم ۱۴۸۹ لسنة ۱۹۸۳ بإثبات الطلاق الواقع بتاريخ ۱۹۸۵/۶/۲۵ من المطعون ضده على الطاعن ، وفى الدعوى رقم ۱۷۸۱ لسنة ۱۹۸۳ برفضها . إستأنفت الطاعنة الحكم الصادر فى الدعوى رقم ۱۷۸۱ لسنة ۱۹۸۳ لدى محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ۲۲۵ لسنة ۱۰۳ ق . كما استأنف المطعون ضده الحكم الصادر فى الدعوى رقم ۱۴۸۹ لسنة ۱۹۸۳ - بالإستئناف رقم ۲۵۹ لسنة ۱۰۳ ق . ضمت المحكمة الإستئناف الثانى إلى الأول ليصدر فيهما حکم واحد ، وباتاريخ ۱۹۸۸/۱/۷ حکمت برفض إستئناف الطاعنه . وبإثبات تنازل المطعون ضده عن إستئنافه الطاعنه ، وبإثبات . طعنت الطاعنه فى الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ۲۲۵ لسنة ۱۰۳ ق

بطريق النقض . قدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بتنقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنه بالأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون . وفى بيان ذلك تقول إن إعلان المطعون ضده لها للدخول فى طاعته تم فى ظل أحكام القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الذى قضى بعدم دستوريته مما يمنع تطبيق أحكامه من اليوم التالى لنشر الحكم بالمجريدة الرسمية ، وكانت رجعيه القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ قررتها المادة السابقة منه على الماضى إلى تاريخ نشر حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية أحكام القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، مما يمنع تطبيق أحكام القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ على الإعلان الحاصل فى ٢٣/٨/٨٣ ولا تلحقه رجعيه القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، ومؤدى ذلك أن يكون طلب دخول الزوجه فى طاعة زوجها بإجراءات الدعوى المعتاده أخذاً بارجح الأقوال فى مذهب الأمام أبى حنيفه الذى يتعين الرجوع إليه عملاً بالمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لحلوائى القانونين رقمى ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ، ٢٥ لسنة ١٩٢٩ من النعى على إجراء الإعلان ، فان الحكم المطعون فيه إذ اخضع الإعلان المذكور لأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن مفاد المادة السابعة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تسرى أحكام هذا القانون على المراكز القانونيه التى تكونت فى ظل العمل بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ طالما لم يصدر بتقريرها أحكام حائزة لقوة الأمر المقضى ، وإذ إلتمز الحكم المطعون فيه هذا النظر وأخضع إعلان المطعون ضده بدعوى الطاعنة

للمودة لمنزل الزوجية لاحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن مما تنه الطاعته بالسبب الثانى الخافى فى تطبيق القانون . وفى بيان ذلك تقول إنه لما كانت الطاعته تدور وجوداً وعدماً مع قيام الزوجية ، وإذ قضت المحكمة بإثبات طلاق المطعون ضده لها وأصبح هذا الحكم نهائياً ما كان لازمه القضاء بعدم الاعتداد باعلان المطعون ضده لدخولها فى طاعته ، وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه ذلك وقضى بتأييد حكم محكمة أول درجة برفض دعواها وعدم الاعتداد بهذا الاعلان ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد . ذلك إن النص فى المادة ١١ مكرر ثانياً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على إنه « إذا إمتنعت الزوجة عن طاعة الزوج دون حق توقف نفقه الزوجية من تاريخ الإمتناع . وتعتبر تمتنعه دون حق إذا لم تعد لمنزل الزوجية بعد دعوة الزوج إياها للمودة بإعلان على يد محضر لشخصها أو من ينوب عنها ، وعليه أن يبين فى هذا الإعلان المسكن . وللزوجة حق الاعتراض أمام المحكمة الابتدائية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ هذا الاعلان ، وعليها أن تبين فى صحيفة الاعتراض الالوجه الشرعية التى تستند إليها فى إمتناعها عن طاعته وإلا حكم بعدم قبول اعتراضها . ويعتد بوقف نفقتها من تاريخ إنتهاء ميعاد الاعتراض إذا لم تتقدم به فى الميعاد . وعلى المحكمة عند نظر الاعتراض ، أو بناء على طلب أحد الزوجين ، التدخل لانتهاء النزاع بينهما صلحاً باستمرار الزوجية وحسن المعاشرة ، فإذا بان لها أن الخلاف مستحكم وطلبت الزوجة التطليق اتخذت المحكمة إجراءات التحكيم الموضحة فى المواد من ٧ إلى ١١ من هذا القانون » - مفاده - أن دعوى إعتراض الزوجة على دعوة زوجها لها للمودة لمنزل

الزوجية إنما هي من دعاوى الزوجية حال قيامها ، فإذا طلبت الزوجة التطليق سواء من خلال دعوى الاعتراض أو بدعوى أخرى مستقلة وقضى لها بطلبها بحكم نهائى ، فلأن علاقة الزوجية بين الطرفين تكون قد انفصمت ، ويتعين فى هذه الحالة الحكم بعدم الاعتداد بإعلاناتها للعودة لمنزل الزوجية وإعتباره كأن لم يكن إذ لا طاعه لمطلقه لمن طلقت عليه . لما كان ذلك . وكان البين من الأوراق أن محكمة الإستئناف قضت فى إستئناف المطعون ضده رقم ٢٥٩ لسنة ١٠٣ ق عن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٨٣ بإثبات تنازله عن إستئنافه ، مما تكون معه علاقة الزوجية بينه وبين الطاعنه قد انفصمت بموجب هذا الحكم النهائى . وهو مالا يزمه أن يقضى الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف وبعد الاعتداد باعلان المطعون ضده للطاعنه بدعوتها للدخول فى طاعته ، وإذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه ، دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه . ولما تقدم يتعين الحكم بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم الاعتداد باعلان المطعون ضده للطاعنه بالعودة لمنزل الزوجية .

بسم الله الرحمن الرحيم

مجموعة ١
السنة الحادية والأربعون
الجزء الأول

فهرس هجائي موضوعي

الاحكام الصادرة في طلبات رجال القضاء

وفي المواد المدنية والتجارية والاحوال الشخصية

إثبات - احوال شخصية - اختصاص

استئناف - اشخاص اعتبارية - إعلان

إلتزام - امر أداء - أموال - إيجار

طلبات رجال القضاء

(١)

إجراءات - استقاله - اقدميه .

إجراءات الطلب

صحيفة الطلب :

طلبات رجال القضاء والنيابة العامة ، وجوب تقديمها بعريضة تودع قلم كتاب المحكمة بحضور الطالب أو من ينوبه أمام الموظف المختص ، مخالفة ذلك . أثره . عدم قبول الطلب . لا يغير من ذلك إقامة الطلب أمام محكمة القضاء الإداري وقضاؤها فيه بعدم الاختصاص والإحالة . علة ذلك .

١٤ ٦٢ (الطلب رقم ١٥٦ لسنة ٥٩ق رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/٦/٥)

الصفة في الطلب :

١ - وزير العدل هو صاحب الصفة في أية خصومة تتعلق بأى شأن من وزارته . اختصاص النائب العام . غير مقبول .

٩ ٢٥ (الطلب رقم ٢١٩ لسنة ٥٨ق رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/٣/١٣)

٢ - وزير العدل هو صاحب الصفة في أية خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها . اختصاص النائب العام المساعد لشئون التفتيش القضائي . غير مقبول .

٧ ٢٨ (الطلب رقم ١٦٤ لسنة ٥٨ق رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/٣/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - وزير العدل هو صاحب الصفة فى أية خصومة تتعلق بأى شأن من شئون وزارته . اختصاص مساعد وزير العدل لشئون التفتيش القضائى . غير مقبول .
٨٦	٢١	(الطلب رقم ١٣٤ لسنة ٥٩ق رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/٧/٢٤)
		٤ - وزير العدل . هو الرئيس الأعلى المسئول عن وزارته وإدارتها وصاحب الصفة فى أية خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها . اختصاص رئيس مجلس القضاء الأعلى غير مقبول .
٩٦	٢٣	(الطلبان رقما ٨٦ و ١٣٧ لسنة ٥٩ق رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٥)
		استقالة :
		طلب إلغاء قرار قبول استقالة الطالب . وجوب تقديمه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية أو إعلانه به أو علمه به علماً يقينياً . م ٢/٥٨ من قانون السلطة القضائية . طلبه تحويل معاشه وباقى مستحقاته على حسابه لدى أحد البنوك . مؤداه . علمه اليقيني فى هذا التاريخ بذلك القرار .
١٩	٢	(الطلبان رقما ٧٨ لسنة ٥٥ق و ١٠٩ لسنة ٥٧ق رجال القضاء - جلسة ١٩٩٠/١/٢١)
		أقدمية :
		١ - أقدمية القضاء تتحدد فى كل وظيفة من وظائف القضاء على حدة فى قرار التعيين فيها أو الترقية إليها مصاحبتها لهم إلى الوظيفة الأعلى إذا لم يتخلفوا عن زملائهم فى الترقية إليها .
٥٨	١٣	(الطلب رقم ١٦٨ لسنة ٥٨ق رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/٥/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - استقرار أقدمية الطالب نهائياً بمقتضى القرار محل الطعن . مطالبته بتعديل أقدميته بالطعن فى القرارات التالية . غير مقبول .
٥٥	١٢	(الطلب رقم ٧٣ لسنة ٥٧ق جلسة ١٩٩٠/٨/٥) ٣ - طلب تعديل أقدمية الطالب إلى ما كانت عليه قبل تخطيه بقرار جمهورى . ما هيته . وجوب رفع الطعن فيه خلال ثلاثين يوماً مضافاً إليه ميعاد مسافة من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية أو إعلان الطالب أو علمه به علماً يقينياً . م ٨٥ من قانون السلطة القضائية . تقويت هذا الميعاد . أثره . استقرار أقدمية الطالب على النحو الوارد بالقرار . طلب تعديل أقدميته بمناسبة صدور قرار جمهورى لاحق لإلزام ترتيب أقدميته على نحو ما استقرت عليه . لا أساس له .
٦٨	١٦	(الطلب رقم ٢١٣ لسنة ٥٨ق رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/٧/١٠) (١٦) تأديب - ترقية - تفتيش . تأديب : عزل : ١- الحكم التأديبى بعزل الطالب من وظيفته . عدم جواز الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن . م ١٠٧ من قانون السلطة القضائية . مؤدى ذلك . امتناع الطالب عن مباشرة أعمال الوظيفة المعزول منها من تاريخ صدوره . تراخى إبلاغه بمضمون الحكم واستصدار القرار الجمهورى بتنفيذ العقوبة . لا أثر له . علة ذلك .
٦٦	٢	(الطلب رقم ١٩٧ لسنة ٥٨ق رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/١/٩)

الصفحة	القائمة	
		٢ - توجيه أسباب الطعن إلى القرارات التنفيذية للحكم بمزل الطالب . غير مقبول
٢٦	٣	(الطلب رقم ١٩٧ لسنة ٥٨ق وجمال القضاء جلسة ١٩٩٠/١/٩) تنبيهه :
		١ - تنبيه أعضاء النيابة الذين يخلون بواجباتهم . حق للنائب العام . م ١٢٦ من قانون السلطة القضائية . ثبوت أن ما نسب للطالب فيه خروج على مقتضيات وواجبات وظيفته مما يبرر توجيه التنبيه إليه . مؤداه . رفض طلب إلغائه .
٢٨	٧	(الطلب رقم ١٦٤ لسنة ٥٨ق وجمال القضاء جلسة ١٩٩٠/٣/١٣) ٢ - القرار بتوجيه تنبيه كتابي إلى القاضى . وجوب اشتماله على بيان السبب الذى قام عليه ويبرره فى الواقع وفى القانون . السبب . عنصره . الوقائع المنسوبة إلى القاضى . التكييف القانونى لها . اقتصار القرار على الوقائع وحدها . خطأ فى السبب . مؤداه . إلغاء القرار .
٢٥	٩	(الطلب رقم ٣٦ لسنة ٥٩ق وجمال القضاء جلسة ١٩٩٠/٦/١٢) ملاحظة :
		إحاطة الشك بالوقائع التى نسبت إلى الطالب . أثره . اعتبار القرار الصادر بتوجيه الملاحظة إليه مشوباً بإساءة استعمال السلطة .
٢٨	١٠	(الطلب رقم ١٨ لسنة ٥٨ق وجمال القضاء جلسة ١٩٩٠/٤/١٠)

الصفحة	التامدة	
		<p>طلب الإحالة إلى مجلس التأديب لا يعتبر من القرارات الإدارية :</p> <p>طلب وزير العدل إحالة الطالب إلى مجلس التأديب . م ٩٨</p> <p>من قانون السلطة القضائية . مجرد طلب رفعت به دعوى فقد</p> <p>الصلاحية . عدم اعتباره من قبيل القرارات الإدارية . مؤدى</p> <p>ذلك . عدم قبول طلب إلغائه . م ٨٣ من ذات القانون .</p>
٩١	٢٢	<p>(الطلب رقم ٢٣٤ لسنة ٥٨ق رجال القضاء جلسة ١١/١٢/١٩٩٠)</p> <p>ترقية :</p> <p>١ - ترقية القضاء والرؤساء بالمحاكم الابتدائية . أساسها .</p> <p>الأقدمية مع الأهلية . درجة الأهلية . تقديرها بعناصر الكفاءة</p> <p>وجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها لتحقيق الأهلية</p> <p>ودرجاتها .</p> <p>(الطالبان رقما ٧٨ لسنة ٥٥ق ، ١٠٩ لسنة ٥٧ق رجال القضاء</p> <p>جلسة ٩/١/١٩٩٠)</p>
١٩	٢	<p>٢ - دعوى الصلاحية . ما هيته . مجرد إحالة القاضى</p> <p>إلى مجلس الصلاحية . مسوغ لجهة الإدارة لإرجاء ترقيته .</p> <p>حتى تستقر أهليته . عدم إخطاره بأن مشروع الحركة القضائية</p> <p>لن يشمل بالترقية . لا عيب . علة ذلك .</p> <p>(الطالبان رقما ٧٨ لسنة ٥٥ق ، ١٠٩ لسنة ٥٧ق رجال القضاء</p> <p>جلسة ٩/١/١٩٩٠)</p>
١٩	٢	<p>(الطلب رقم ٢٣٤ لسنة ٥٨ق رجال القضاء جلسة ١١/١٢/١٩٩٠)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ - القرارات التي تختص الدوائر المدنية والتجارية بمحكمة النقض بالغائها . ما هيتها . ليس من بينها إخطار وزير العدل لرجال القضاء والنيابة العامة بأن الحركة القضائية لن تشملهم بالترقية . مؤدى ذلك . عدم قبول طلب إلغائه إلا من خلال مخاصمة القرار الجمهورى الصادر بناء عليه . علة ذلك .
٤٩	٨	(الطلب رقم ١٧٥ لسنة ٥٨ق ورجال القضاء جلسة ١٣/٣/١٩٩٠) ٤ - ثبوت أن الوقائع التي نسبت إلى الطالب فى الظروف التي تمت فيها وإن اقتضت توجيه تنبيه إليه لا تبلغ حدا من الجسامه من شأنه الانتقاص من أهليته للترقية . مؤداه . اعتبار القرار الصادر بتخفيضه فى الترقية على سند من تلك الوقائع معيباً بإساءة استعمال السلطة .
٤٥	٩	(الطلب رقم ٢١٩ لسنة ٥٨ق ورجال القضاء جلسة ١٣/٣/١٩٩٠) ٥ - عدم حصول الطالب على تقريرين متتاليين بدرجة « فوق المتوسط » تخفيه فى الترقية إلى درجة مستشار لهذا السبب . لا خطأ . علة ذلك .
٥٩	١١	(الطلبان رقم ١٠٩ ، ١٢٩ لسنة ٥٨ق ورجال القضاء جلسة ١٠/٤/١٩٩٠) ٦ - ترقية الرؤساء بالمحاكم الابتدائية . أساسها . الأقدمية مع الأهلية . درجة الأهلية لا تقدر بعناصر الكفاية الفنية وحدها بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها لتحقيق الأهلية ودرجاتها . لجهة الإدارة متى قام لديها من الأسباب ما يدل على انتقاص أهلية القاضى أن تتخطاه فى الترقية إلى من يليه .
٥٨	١٣	(الطلب رقم ٦٨ لسنة ٥٨ق ورجال القضاء جلسة ٨/٥/١٩٩٠)

		٧ - وضع قاعدة مقتضاها وجوب حصول من يرشح للترقية إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة « ب » على تقريرين متوالين بدرجة « فوق المتوسط » تخطي الطالب في الترقية إلى هذه الوظيفة بسبب عدم استيفائهما . صحيح .
٨٦	٢١	(الطلب رقم ١٣٤ لسنة ٥٩ ق رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/٧/٢٤)
		٨ - ترقية القضاء والرؤساء بالمحاكم الابتدائية . أساسها الأقدمية مع الأهلية . للجهة المختصة أن تضع قواعد تلتزمها عند تقدير درجة أهلية القاضى . شرطة . أن يكون التزام هذه القواعد مطلقاً بين القضاء جميعاً .
٨٦	٢١	(الطلب رقم ١٣٤ لسنة ٥٩ ق رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/٧/٢٤)
		٩ - ثبوت خروج الطالب على مقتضيات واجباته القضائية والزج بنفسه في موطن الشبهة والريبة . ينتقص من أهليته للترقية ويبرر تخطيه إليها أكثر من مرة . النعى على القرارات الجمهورية رقمى فيما تضمناه من تخطيه فى الترقية ، بمخالفة القانون وإساءة استعمال السلطة . لا أساس له .
٩٦	٢٢	(الطلبات رقما ٨٦ ، ١٣٧ لسنة ٥٩ ق رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٥)
		١٠ - القضاء برفض طلب إلغاء القرار الجمهورى فيما تضمنه من تخطي الطالب فى الترقية إلى درجة نائب رئيس محكمة بمحاكم الاستئناف . أثره . رفض طلبه بالرجوع بأقدميته إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار المشار إليه بعد أن رقى إلى ذات الدرجة بقرار جمهورى لاحق .
٩٦	٢٣	(الطلبات رقما ٨٦ ، ١٣٧ لسنة ٥٩ ق رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٥)

الصفحة	القائمة	
		<p>١١ - احتفاظ وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى للطالب بدرجة عند إغفال ترقيته في الحركتين القضائيتين الصادر بهما القراران الجمهوريان رقما ٣٢٤ لسنة ١٩٨٧ و ٣٧٤ لسنة ١٩٨٨ حين الإنتهاء من تحقيقات القضية والحكم في دعوى فقد الصلاحية المقامة ضده . عدم كشف الوزارة عن نيتها في مخالفة هذه القاعدة المقررة لصالح الطالب إلا عند إخطاره بقرار مجلس القضاء الأعلى بإقرار تخطيه في الترقية إليها في الحركتين سالفتي الذكر . أثره . بدء ميعاد طلب إلغاء القرارين الجمهوريين من اليوم التالي للتاريخ الذي كشفت فيه الوزارة عن إرادتها في العدول عن القاعدة المشار إليها .</p> <p>(الطالبان رقما ٨٦ و ١٣٧ لسنة ٥٩ق و رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٥)</p> <p>٢٢ ٥</p> <p>تفتيش :</p> <p>١ - تقدير كفاية الطالب في تقرير التفتيش بدرجة (متوسط) . قيامه على أسباب مستمدة من أصول تؤدي إليها . أثره . رفض طلب رفعه . حصوله على تقارير سابقة أو لاحقة بدرجة (فوق المتوسط) . لا أثر له . علة ذلك .</p> <p>(الطلب رقم ٢٩ لسنة ٥٦ق و رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/٢/١٣)</p> <p>٢٢ ٥</p> <p>٢ - قرار تقدير كفاية القاضي في عمل بإحدى الدرجات المنصوص عليها في المادة ٧٨ من قانون السلطة القضائية . ما هيته . قرار إداري . جواز الطعن عليه على استقلال .</p> <p>(الطلب رقم ٢٩ لسنة ٥٦ق و رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/٢/١٣)</p> <p>٥١ ١١</p>

٣ - تقدير كفاية الطالب في تقرير التفتيش بدرجة « متوسط » . قيامه على أسباب مستمدة من أصول تؤدي إليها . أثره . رفض طلب رفعه . لا يغير من ذلك حصوله على درجة أعلى في تقرير سابق وألاحق . علة ذلك .

٥١ ١١ (الطالبان رقما ١٠٩ ، ١٢٩ لسنة ٥٨ق ورجال القضاء جلسة ١٠/٢/١٩٩٠)

صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية :
الشخصية الاعتبارية للصندوق :

صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية . له شخصية اعتبارية . م ١ من ق ٣٦ لسنة ١٩٧٥ . اختصاص وزير العدل في المطالبة بتسوية المعاش الإضافي . في غير محله .

٧٢ ١٧ (الطلب رقم ٧٨ لسنة ٥٩ق ورجال القضاء جلسة ١٠/٧/١٩٩٠)

المبلغ الإضافي

المبلغ الإضافي . استحقاق عضو الهيئة القضائية له ، شرطه ، أن يكون قد أمضى في عضوية الهيئات القضائية مدداً مجموعها خمسة عشر سنة مع جبر كسر الشهر شهراً المادة ٣٤ مكرراً من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ بقراره رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ . بدء العلاقة الوظيفية . العبء فيه . بقرار التمييز .

٦٥ ١٥ (الطلب رقم ١٢٢ لسنة ٥٧ق ورجال القضاء جلسة ١٠/٧/١٩٩٠)

الصفحة	القاعدة	
(م)		
مرتبات - معاش		
مرتبات :		
١ - استحقاق العضو علاوات وبدلات الوظيفة الأعلى		
يمتضى البند عاشرًا من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق		
بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المضاف بالمادة		
١١ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ . شرطة . شغله للوظيفة		
التي تسبقها مباشرة . مؤدى ذلك . رفض طلب المستشار		
بمحاكم الاستئناف استحقاق مرتب وبدلات رئيس محكمة		
استئناف القاهرة .		
٢ - طلب عضو الهيئة القضائية استحقاق مرتب وبدلات		
من يسبقه فى الأقدمية فى وظيفته . لا أساس له . علة ذلك .		
(الطلب رقم ٣٢٣ لسنة ٥٨ ق رجال القضاء - جلسة ١٩٩٠/١/٩)		
٢٠ ٤ ٢٩		
١ - طلب تسوية معاش الطالب على أساس إحالته إلى		
التقاعد بسبب مرضه وليس على مقتضى استقالته . صدور قرار		
قبول استقالته نهائى . أثره . رفض الطلب . علة ذلك .		
(الطالبان رقم ٧٨ لسنة ٥٩ ق و ١٠٩ لسنة ٥٧ ق رجال القضاء		
جلسة ١٩٩٠/١/٩)		
٢ ١٩		

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الوظائف القضائية التي تعادل درجة نائب الوزير وتعامل معاملته من حيث المعاش . ماهيتها . عدم إتساعها للوظائف الأدنى منها أيا ما بلغ مرتب من يشغلها . (الطلب رقم ٢٣ لسنة ٥٧ق جلسة ١٠/٧/١٩٩٠)
٢٥	٦	(ن) ندب - نقل
		نظـب :
		١ - خلو قانون السلطة القضائية من قواعد للندب . مؤداه . للجهة الإدارية سلطة اتخاذ قرارات بما يلائم إصدارها متى هدفت إلى المصلحة العامة .
١٧	١	(الطلب رقم ٢٥ لسنة ٥٥ق جلسة ٩/١/١٩٩٠)
		٢ - العمل النظير . العبارة فيه بالوظيفة الأصلية للطالب وليس بالوظيفة المنتدب إليها . طلبه احتساب مدة الندب للعمل النظير في المعاش الإضافي . لا أساس له .
٧٢	١٧	(الطلب رقم ٧٨ لسنة ٥٩ق ورجال القضاء جلسة ١٠/٧/١٩٩٠)
		نقل :
		المدد المقررة لبقاء القاضى أو الرئيس بالمحكمة فى كل من المناطق الثلاث . م ١/٥٩ من قانون السلطة القضائية . حد أقصى يتعين على الجهة الإدارية نقله عند نهايتها فى غير الحالات المستثناة . نقله قبل انقضائها . جائز . خلو قرار النقل ما يدل على أنه هدف لغير المصلحة العامة . مؤداه . رفض طلب التعويض عنه .
٧٦	١٨	(الطلب رقم ٧٨ لسنة ٥٧ق ورجال القضاء جلسة ١٠/٧/١٩٩٠)

الصفحة	القائمة	
		(١)
		إثبات - احوال شخصية - اختصاص - استئناف - اشخاص اعتبارية - إعلان - التزام - امر اداء - اموال - إيجار .
		إثبات
		اولا : إجراءات الإثبات
		١ - استجواب الخصوم ومناقشتهم :
		الاستجواب . ماهيته . تخلف الخصم عن الحضور للاستجواب أو امتناعه عن الإجابة عليه بغير مبرر قانوني . حق المحكمة في الحكم في الدعوى متى وجدت في أوراقها ما يكفي للفصل فيها .
٨١٤	١٣٦	(الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٥٥٠ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٢١)
		٢ - الإحالة إلى التحقيق :
		١ - إجراء التحقيق أو تعيين خبير ليس حقا للخصوم - لمحكمة الموضوع عدم الإستجابة إليه دون أن تلتزم ببيان سبب الرفض .
٤٤٥	٧٨	(الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٥٥٤ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٥)
		٢ - جواز طلب الإحالة للتحقيق لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . عدم إستجابتها لهذا الطلب بعد أن قعد الطالب عن إحضار شهوده أمام محكمة أول درجة . لا خطأ .
٦٩٥	١٠٦	(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٥٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٢٧)

إعلان

أولاً: ما هية أوراق المحضرين وبياناتها:

التحقق من صحة مستلم الإعلان :

١ - إنتهاء الحكم صحيحاً إلى صحة الإعلان. لا يعيبه عدم بيانه في أسبابه للأشخاص الذين تسلموا هذا الإعلان .

(الطعن رقم ٢٤٣٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١ / ٢ / ١٩٩٠) ٧٣ ٤٠١

٢ - المحضر غير مكلف بالتحقق من صحة مستلم الإعلان بموطن المعلن إليه .

(الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٣ / ٢٨ / ١٩٩٠) ١٤٦ ٨٨٢

التحقق من صحة مستلم الإعلان دون التحقق من وصف العين التي يجرى الإعلان عليها :

حق المحضر في التحقق من صحة مستلم الإعلان دون التحقق من وصف العين التي يجرى الإعلان عليها أو استظهار القرض من استعمالها. علة ذلك. قضاء الحكم المطعون فيه بعدم صحة إعلان الحكم الابتدائي للمطعون عليه بعين النزاع إستناداً إلى تقرير المحضر في صحيفة الإعلان من استخدامها كعبادة على خلاف الثابت بالعقد. خطأ وقصور .

(الطعن رقم ٢٤٨٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٣ / ٢١ / ١٩٩٠) ١٣٤ ٨٠٢

الصفحة	القاعدة	
		ثانياً: إعلان الأشخاص الطبيعيين :
		١ - الإعلان في الموطن الأصلي :
		الإعلان لجهة الإدارة :
		١ - الإعلان لجهة الإدارة لغلق المسكن. اعتباره صحيحاً من تاريخ تسليم صورته إلى مندوب الإدارة. لا عبء بتاريخ القيد بدفاتر القسم أو بتسليمها للمعلن إليه أو استلامه للخطاب المسجل .
٨٨٢	١٤٦	(الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٨)
		٢ - إثبات المعضر في ورقة الإعلان أنه وجد مسكن المعلن إليه مغلقاً وإعلانه في جهة الإدارة وإخطاره بذلك. عدم جواز المجادلة فيه إلا بسلوك طريق الطعن بالتزوير .
٨٨٢	١٤٦	(الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٨)
		الإعلان في مواجهة النيابة :
		تقدير كفاية التحريات عن موطن الشخص المراد إعلانه - قبل إعلانه في مواجهة النيابة . أو عدم كفايتها . سلطة تقديرية لمحكمة الموضوع .
٤٠١	٧٣	(الطعن رقم ٢٤٣٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ١)

الصفحة	القاعدة	
		إعلان أوراق التنفيذ للنيابة :
		إعلان الأوراق القضائية وضمنها أوراق التنفيذ للنيابة العامة . شرطة . قيام طالب الإعلان بالتحريات الكافية للتقصي عن موطن المعلن إليه .
٩٩١	١٦٢	(الطعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٣٨٠/٤/١٢)
		ثالثاً: بطلان الإعلان :
		بطلان إعلان الأحكام :
		وجوب إعلان الأحكام لشخص المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي . علة ذلك . م ٢١٣ مرافعات .
٨٠٢	١٣٤	(الطعن رقم ٢٤٨٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢١)
		بطلان إعلان السند التنفيذي :
		وجوب إعلان السند التنفيذي لشخص المدين أو في موطنه الأصلي قبل البدء في إجراءات التنفيذ . إغفال ذلك . بطلان الإجراءات . علة ذلك .
٩٩١	١٦٢	(الطعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٣٨٠/٤/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		<p>الغش في الإعلان :</p> <p>توجيه إعلان صحيفة دعوى الطرد إلى الخصم بطريق الغش على العين المؤجرة رغم العلم بوجوده بالخارج ووجود من يمثله في البلاد بقصد عدم إعلانه بالدعوى. مؤداه. انعدام حكم الطرد .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٤)</p> <p>مسائل متنوعة :</p> <p>إعلان أمر تقدير الرسوم التكميلية للشهر العقاري :</p> <p>الإعلان الذي يبدأ منه سريان ميعاد التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية للشهر العقاري. شرطه. أن يكون بنسخة رسمية من الأمر ذاته متضمنة مقدار الرسوم الواجبة الأداء والمحرم المستحقة عنه هذه الرسوم والأشخاص الملزمين بها .</p> <p>(الطعن رقم ٣٤٢١ لسنة ٨٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٩)</p>
٩١٧	١٥١	
٩٠٤	١٤٩	

إلتزام

اولاً: آثار الإلتزام:

« تنفيذ الإلتزام ،

١ - الأصل تنفيذ الإلتزام عيناً . الاستعاضة عنه بالتعويض .

شرطه . ألا يكون ممكناً . المادتان ٢٠٣ ، ٢١٥ مدنى . عرض المدين

- يعد رفع الدائن دعوى التعويض عليه . أن ينفذ الإلتزامه

عيناً . مؤداه . إلتزام الدائن به متى كان جدياً .

(الطعن رقم ١٧٨٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠ / ١ / ٢٣) ٤٦ ٢٢٢

٢ - تأخر المدين فى تنفيذ إلتزامه عيناً . لا يغفل بحق

الدائن فيما يجب له من تعويض عن الأضرار المترتبة على هذا

التأخير فضلاً عن التنفيذ العينى .

(الطعن رقم ١٧٨٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠ / ١ / ٢٣) ٤٦ ٢٢٢

الصفحة	القاعدة	
		تعدد طرفي الإلتزام :
		التضامن . لا يفترض . وجوب رده إلى القانون أو الإتفاق . عدم النص في العقد المنشئ للإلتزام المتعدد في طريقه على التضامن بين الدائنين أو المدينين . أثره . انقسام الإلتزام .
٤٧٧	٨٣	(الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٨)
		قابلية الإلتزام للانقسام :
		عدم تحديد نصيب كل من الدائنين أو المدينين المتعددتين . مؤداه إنقسام الإلتزام عليهم بحسب الرؤوس أو بأنصبه متساوية مالم يعين الإتفاق أو القانون نصيب كل منهم . أثره . إنصراف آثار الإلتزام القابل للانقسام الناشئ عن العقد إلى أطرافه دون غيرهم من لم تكن له صلة بترتيب الأثر القانوني الناشئ عن الإلتزام لا يصدق عليه وصف المتعاقد ولو ورد ذكره بالعقد كأحد أطرافه .
٤٧٧	٨٣	(الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٨)
		حوالة الحق :
		حوالة الحق . انعقادها . أثره . انتقال الحق المحال به من المحيل إلى المحال له بما له من صفات وما عليه من دفع .
١٠٠٦	١٦٥	(الطعن رقم ٢٨١٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		<p>المقاصة ، المقاصة القضائية :</p> <p>ثانياً : إنقضاء الالتزام :</p>
		<p>د الوفاء :</p> <p>إلتزام المدين بالوفاء بدينه بعملة أجنبية . صحيح . وجوب الوفاء به عن طريق أحد المصارف أو الجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي . ق ٩٧ لسنة ١٩٧٦</p>
١٠٧	٢٥	(الطعن رقم ٢٥٤٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠ / ١ / ٣)
		<p>المقاصة</p> <p>المقاصة القضائية :</p> <p>المقاصة القضائية سببها . دعوى أصلية أو في صورة طلب عارض م ١٢٥ - مرافعات . إبداء طلب المقاصة القضائية لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . غير مقبول .</p>
٥٩١	١٠٠	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ٢٥)
		<p>إسقاط الحق :</p> <p>إسقاط الحق . عدم وقوعه إلا بالتنازل عنه صراحة أو باتخاذ موقف لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالته عليه .</p>
٩٤٨	١٥٥	(الطعن رقم ٢٤٠١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٤ / ٥)

الصفحة	القائمة	
		أمر نداء
		سلوك طريق استصدار أمر الأداء . شرطة . م ١-٢ عرافعات عدم توافر شروط أمر الأداء بالنسبة لبعض الطلبات - سبيله - رفع دعوى بالطريق العادى .
٢٢٩	٦٧	(الطعن رقم ٩٢٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)
		أموال
		أموال الأوقاف الخيرية :
		أموال الأوقاف الخيرية . عدم تملكها أو ترتيب حقوق عينية عليها بالتقادم . م ٩٧ مدنى المعدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٧ أموال الأوقاف الأهلية المنتهية . ق ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ تملكها بالتقادم الطويل . شرطة . عدم وجود حصة للخيرات شائعة فيها .
		(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٨)
		إيجار
		أولاً : القواعد العامة فى عقد الإيجار :
		(١) تطبيق قواعد القانون المدنى فى الإيجار :
		وفاة المستأجر الأصلى أثناء مدة العقد الاتفاقية وقبل استلامه العين المؤجرة معدة للسكنى . أثره . الحسوق والإلتزامات عن العقد إلى ورثته ولو كانوا غير مقيمين بالعين . م ١٠١/٦٠ مدنى .
١٠١٠	١٦٦	(الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٨)
		(ب) إثبات عقد الإيجار :
		للمستأجر إثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الإثبات . م ٣/٢٤ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
٥٤٤	٩١	(الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢١)

المقدمة	القاعدة	
		(ج) التجديد الضمنى لعقد الإيجار :
		استخلاص التجديد الضمنى لعقد الإيجار من سلطة قاضى الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب سائفة .
٩٤٦	١٥٢	(الطعن رقم ٢٤٤٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥)
		(د) بعض أنواع الإيجار :
		(١) إيجار الأراضى الزراعية :
		١ - مستأجر الأرض الزراعية . عدم جواز إخلاله منها إلا إذا أخل بالتزام جوهرى فى القانون أو العقد . م ٣٥ ق الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل . إنهاء العقد بإنقضاء مدته للمستأجر وحده دون المؤجر . تعلق ذلك بالنظام العام .
٥١٤	٨٦	(الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)
		٢ - إختصاص المحكمة الجزئية فى المنازعات الزراعية . نطاقه . المنازعات الناشئة عن عقد إيجار الأراضى الزراعية التى تزرع بالمحاصيل العادية دون الحدائق والمشاتل . م ٣٩ مكرر المضافة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥
٦٤٢	١٠٩	(الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		(ذ) الأماكن التي تشغل بسبب العمل :
		<p>المساكن التي تشغل بسبب العمل . عدم سريان الإمتداد القانوني على عقود إستئجارها ولو لم تكن ملحقة بالمرافق أو المنشآت . وإنشغال موظف الحكومة بالمسكن فى هذه الحالة لا عبء يكون المكان من الأملاك العامة أو الخاصة للدولة .</p>
٢٨٩	٧٠	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣١)
		(هـ) إنهاء عقد الإيجار :
		<p>١ - التنبيه بالإخلاء لإنهاء مدة العقد . وجوب اشتغال عباراته على ما يفيد رغبة موجهة فى اعتبار العقد منتهياً فى تاريخ معين دون اشتراط ألفاظ معينة . إفصاح موجه بالتنبيه عن السبب فى طلب الإخلاء . أثره . وجوب الوقوف فى أعمال الأثر المترتب على التنبيه عند هذا السبب طالما لم يتم تغييره . يستوى فى ذلك إقامة دعوى الإخلاء أمام القضاء المستعجل أو القضاء الموضوعى أو أن يعقب الدعوى المستعجلة بالدعوى الموضوعية . إعتداد الحكم المطعون فيه بالتنبيه الموجه إلى الطاعن قبل رفع الدعوى المستعجلة . لا خطأ . علة ذلك .</p>
٢٥٢	٥٠	(الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - التنبيه بالإخلاء الصادر من أحد طرفي عقد الإيجار - أثره . إنحلال الرابطة العقدية بعد مدة معينة . م ٥٦٣ مدنى .
٧٦	١٨	(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٥) ٣ - التنبيه بالإخلاء . جواز صدوره من المؤجر أو المستأجر أو من ينوب عن أى منهما تعدد المؤجرون أو المستأجرون . كفاية صدوره من أحدهم متى إجازة الباقون إعتباره وكيلاً عنهم .
٩٤٦	١٥٢	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥) ٤ - عقود الإيجار الغير خاضعة للقوانين الاستثنائية . مؤقتة . عدم تحديد مدتها أو ربط إنهاؤها بأمر مستقبل غير محقق الوقوع أو إستحالة معرفة تاريخ إنتهائها وجوب إعتبار العقد منعقداً للفترة المحددة لدفع الأجرة . لكل من طرفيه إنهاؤه بالتنبيه على الآخر فى الميعاد القانونى . مادتان ٥٥٨ ، ٥٦٣ مدنى .
٩٦٦	١٥٢	(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥) ٥ - الإتفاق على جعل حق إنهاء العقد موكولا إلى صدور تنبيه من المستأجرين دون المؤجرين ، مؤداه . إمتداد العقد لمدة غير محددة . أثره . وجوب تطبيق أحكام المادة ٥٦٣ مدنى لتحديد مدة الإيجار . لكل من الطرفين الحق فى إنهاؤه . لاملح لترك المدة لتحديد القاضى أو ربطها بوفاء المستأجر ولاوجه للقياس على أحكام المحرر . علة ذلك .
٩٤٦	١٥٢	(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥)

الصفحة	القاعدة	
		(و) إدارة المسال الشائع :
		١ - إنفراد أحد الشركاء على الشيوع بالطعن في المنازعات المتعلقة بتحديد الأجرة عمل من أعمال الإدارة . مؤداه . إعتبار الطاعن نائباً عن باقي الشركاء طالما لم يعترض أحدهم على هذا الإجراء .
٩٢	٨٤	(الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٥٩ق-جلسة ١٩٩٠ / ٣ / ٢٦) ٢ - إعتبار الإيجار من أعمال الإدارة - تولى أحد الشركاء الإدارة دون إعتراض من الباقين . أثره . إعتباره وكيلأ عنهم تنفذ في حقهم أعمال الإدارة المعتادة التي تصدر منه .
٧٨	١٤٥	(الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٥٨ق-جلسة ١٩٩٠ / ٣ / ٢٦) ثانياً : تشريعات إيجار الأملاك : (١) سريانها أحكامها : (١) أحكام القوانين، عدم سريانها كقاعدة عامة إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها، الاستثناء، الأحكام المتعلقة بالنظام العام سريانها بأثر فوري على المراكز والوقائع القانونية القائمة وقت نفاذه ولو كانت ناشئة قبله .
٢٧٩	٦٩	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٥ق-جلسة ١٩٩٠ / ١ / ٣١) (٢) (الأحكام الخاصة بتعيين أسباب الإخلاء، تعلقها بالنظام العام، سريانها بأثر فوري على المراكز والوقائع التي لم تستقر نهائياً وقت نفاذها ولو كانت ناشئة قبل تاريخ العمل بها .
٢٧٩	٦٩	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٥ق-جلسة ١٩٩٠ / ١ / ٣١)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - صدور تشريع لاحق يستحدث حكماً جديداً يتعلق بذاتية القاعدة الموضوعية الأمرة، سريانه بأثر فوري على المراكز والوقائع التي لم تستقر نهائياً وقت نفاذه، تعلق التعديل ببعض شروط إعمال القاعدة الأمرة، عدم سريانه إلا من تاريخ نفاذها على الدعاوى التي رفعت في ظله . م ٩ مدنى .
٢٧٩	٦٩	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٥ق-جلسة ١٩٩٠ / ١ / ٣١) ٤ - تعديل المشرع سبب إخلاء المستأجر، م ١٨ / دق ١٣٦ لسنة ١٩٨١، قاعدة تتعلق بالنظام العام، سريانه بأثر فوري مباشر على المراكز القانونية التي لم تكن قد استقرت بعد بحكم نهائى ولو كانت ناشئة فى ظل قانون سابق .
٢٧٩	٦٩	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٩٠ / ١ / ٣١) ٥ - خضوع الإجارة للقواعد العامة في القانون المدنى . مناطه . مجرد وجود المكان المؤجر في موقع متميز أو تزويده بالأجهزة اللازمة لتكييف الهواء، لا تخرجه من نطاق تطبيق قانون إيجار الأماكن .
٤٩٢	٨١	(الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٥٩ق-جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ١٤) ٦ - الأحكام الخاصة بتحديد أسباب الإخلاء، تعلقها بالنظام العام سريانه بأثر فوري .
٥٨٧	٩٩	(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٥٥ق-جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ٢٢) ٧ - صدور تشريع لاحق يستحدث حكماً جديداً بذاتية القاعدة الموضوعية الأمرة سريانه بأثر فوري على المراكز والوقائع التي لم تستقر نهائياً وقت نفاذها .
٦٠٦	١٠٢	(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٥٥ق-جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ٢٢)

القائمة	الصفحة	
		(ب) حقوق والتزامات طرفي العلاقة :
		١ - حظر إحتجاز أكثر من مسكن ، :
		١ - إبداء الطاعن دفاع قوامه توافر مقتضى إحتجاز أكثر من مسكن متمثلاً في حاجته إلى شقة لزواج إبنته - إلتفات الحكم المطعون فيه عن مواجهة هذا الدفاع بالاعتداد بتاريخ عقد القران دون المراحل السابقة عليه . قصور .
٦٠٦	١٠٢	(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٥٥ق - جلسة ٢٦ / ٣ / ١٩٩٠) ٢ - المسكن الذي ينتهى عقده عند احتجاز المستأجر أكثر من مسكن . هو الذى لا يتوافر المقتضى لاحتجازه ، وجوب تحقق المحكمة من عدم توافر المقتضى عند نظر الدعوى الاخلاء لتعلقه بالنظام العام .
٧٧٩	١٢٩	(الطعن رقم ١ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٤ / ٣ / ١٩٩٠) ٣ - احتجاز المستأجر أكثر من مسكن دون مقتضى عند التعاقد ، المادتين ٨ . ٧٦ق ٤٩ لسنة ٧٧م ٢٥ق لسنة ١٩٨١ . أثره . بطلان العقد بطلاناً مطلقاً وحق المؤجر فى طلب الإخلاء ، إزالة المستأجر أسباب المخالفة أو تغيير وجه استعمال أحد المسكنين إلى غير أغراض السكنى بعد رفع الدعوى استعمالاً للرخصة المخولة له بالمادة ١٩ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . لا أثر له .
٨١٢	١٣٦	(الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٥٥ق - جلسة ٢١ / ٣ / ١٩٩٠)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - حظر احتجاز الشخص أكثر من مسكن في البلد الواحد. إنصرافه إلى الوحدات السكنية دون المستعملة في غير أغراض السكن - العبرة بحقيقة الواقع حسب طريقة الانتفاع بالعين المؤجرة .
١٠١	١٦٦	(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٥٤ق-جلسة ٢٦ / ٣ / ١٩٩٠)
		٥ - إحتجاز المطعون ضده مسكناً في ميناء الجديد الذي أقامه بمدينة القاهرة علاوة على العين المؤجرة له بمحافظة الجيزة . خروج عن نطاق الحظر الوارد بالمادة ٨ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
		(الطعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٥٦ق-جلسة ٥ / ٤ / ١٩٩٠)
		٢ - حظر إبرام أكثر من عقد إيجار للمكان المؤجر :
		حظر إبرام أكثر من عقد إيجار واحد للمبنى أو الوحدة . م ٣/١٦ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . مؤداه . بطلان العقد اللاحق للعقد الأول بطلاناً مطلقاً متعلقاً بالنظام العام . لا محل لإعمال نص م ٥٧٣ مدني بشأن المفاضلة بين المستأجرين لذات العين .
٧٧٩	١٢٩	(الطعن رقم ١٧٨٥ لسنة ٥٥ق-جلسة ١٨ / ٤ / ١٩٩٠)
		١ - حق المؤجر في طلب الإخلاء :
		أسباب الإخلاء :
		الإخلاء لعدم الوفاء بالآجرة والتكرار :
		التكليف بالوفاء
		دعوى إخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالآجرة . شرط قبولها . تكليف المستأجر بالوفاء بالآجرة المتأخرة . خلو الدعوى منه أو بطلانه . أثره عدم قبول الدعوى م ١٨ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .
٩٩٦	١٥٢	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٥٩ق-جلسة ١٥ / ٣ / ١٩٩٠)

الصفحة	القاعدة	
		«توقى الطعن بالإخلاء»:
		تنفيذ حكم مستعجل بطرد المستأجر لتخلفه عن سداد الأجرة - لا يحول وحق محكمة الموضوع فى إعادته إلى العين - متى أوفى بالأجرة المستحقة عليه والمصاريف والتنفقات الفعلية إلى المؤجر قبل إقفال باب المرافعة فى الدعوى ولو تضمن العقد شرطاً فاسخاً، علة ذلك .
١٠٥٢	١٧١	(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٥٦ق - جلسة ٢٣ / ٤ / ١٩٩٠) تخلف المستأجر عن سداد تكاليف الصرف الصحى :
		١ - أعمال الصرف للعين المؤجرة. إعتبارها من ملحقات الترميمات الضرورية للعين إلزام المؤجر بها ما لم يتفق على خلافه. المادتان ١٣٦ لسنة ١٩٨١، ٥٦٧ مدنى. عدم وفاء المستأجر بتكاليفها . لا يرتب الإخلاء .
٧٧٩	١٢٩	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٥ / ٣ / ١٩٩٠) ٢ - القضاء بإخلاء الطاعن لتخلفه عن الوفاء بنصيبه فى تكاليف توصيل الصرف الصحى للعقار الكائن به العين المؤجرة، دون أن يكون هناك اتفاق على ذلك . خطأ .
٧٧٩	١٢٩ من	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٥ / ٣ / ١٩٩٠) التكرار فى التأخير بالوفاء بالأجرة :
		تكرار امتناع المستأجر عن سداد الأجرة الموجب للحكم بالإخلاء . شرطه . لمحكمة الموضوع عند نظر دعوى المؤجر بإخلاء العين لهذا السبب بحث أمر تأخر المستأجر أو امتناعه عن الوفاء بالأجرة .

الصفحة	القاعدة	
		استئناف الحكم الصادر برفض دعوى الإخلاء لانتفاء واقعة التكرار التمسك لأول مرة أمام محكمة الاستئناف بواقعة امتناع المستأجر عن الوفاء بالأجرة كسبب للإخلاء . جائر . علة ذلك .
٨٨٢	١٨٦	(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٥٥٥ق-جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٩٠) الإخلاء للتأجير من الباطن والتنازل عن الإيجار : ١ - العقد . عدم جواز فسخه على غير عاقيه . عقد الإيجار من الباطن لا ينشئ علاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمؤجر الأصلي إلا بالنسبة للأجرة ولو كان مصرحاً في عقد الإيجار الأصلي بالتأجير من الباطن . إنتهاء الحكم إلى قيام علاقة تعاقدية بين المؤجر الأصلي والمستأجر من الباطن تأسيساً على التصريح الأصلي بالتأجير من الباطن . خطأ .
٥٨١	٩٨	(الطعن رقم ٢٢١٢ لسنة ٥٩٩ق-جلسة ٢٢ / ٣ / ١٩٩٠) ٢ - مجرد علم المؤجر بواقعة التأجير من الباطن وعدم اعتراضه عليها . عدم اعتباره بذاته تنازلاً ضمناً عن حقه في طلب الإخلاء . علة ذلك .
٩٤٨	١٥٥	(الطعن رقم ١٤٠١ لسنة ٥٥٤ق-جلسة ٥ / ٤ / ١٩٩٠) ٣ - حق مستأجر العين لمزاولة مهنة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة في تأجير جزء من المكان . م ٤٠ / ب ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . عدم سرانه على حالة التنازل عن الإيجار . علة ذلك .
٩٤٨	١٥٥	(الطعن رقم ١٤٠١ لسنة ٥٥٤ق-جلسة ٥ / ٤ / ١٩٩٠)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - عقد الإيجار من الباطن لا ينشئ علاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمؤجر الأصلي إلا بالنسبة للأجرة .
١٠٦	١٦٥	(الطعن رقم ٢٨١٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٨ / ٤ / ١٩٩٠) الإخلاء للتغيير وإساءة استعمال العين المؤجرة :
		١ - شرط الحصول على حكم نهائى لإثبات واقعة سبب الإخلاء . م / ١٨ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ لا محل لإعماله على الدعاوى التى رفعت فى ظل العمل بأحكام ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩
٧٩	٦٩	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٣١ / ١ / ١٩٩٠) ٢ - استخلاص ثبوت الضرر أو نفيه . من مسائل الواقع . إستقلال قاضى الموضوع بتقديره . شرطه .
٧٩	٦٩	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٣١ / ١ / ١٩٩٠) ٣ - إنشاء المستأجر حظيرة لتربية الدواجن فى فضاء المنور الملحق بالعين المؤجرة من الأمور الضارة بالصحة العامة وينطوى على إقلاق لراحة السكان . للمؤجر طلب إخلاء العين المؤجرة له . لا يغير من ذلك وقوف الجيران من هذا التصرف موقفاً سلبياً .
٧٩	٦٩	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٣١ / ١ / ١٩٩٠) ٤ - حق المستأجر فى تغيير وجه استعمال العين المؤجرة . م / ١٨ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . شرطه . ألا يلحق بالمبنى أو شاغليه ضرر . مراعاة .
١٢٤	١٣٤	(الطعن رقم ٢٤٨٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٣١ / ٣ / ١٩٩٠)

الصفحة	القاعدة	
		الإخلاء لإعادة البناء بشكل أوسع :
		<p>طلب إخلاء المباني غير السكنية لإعادة بنائها بشكل أوسع . م ٤٩ وما بعدها ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . وجوب تطبيق أحكام تلك المادة بأثر فوري على مالم يفصل فيه بحكم قضائي نهائي . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك وإعماله أحكام ق ١٧٨ لسنة ١٩٦١ بحجة أنها قواعد إجرائية . خطأ . علة ذلك .</p>
٢١٦	٥٩	<p>(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ٢٢)</p> <p>الإستثناءات الواردة على حق المؤجر في طلب الإخلاء :</p> <p>« التنظيم القانوني للتأجير المفروش ،</p>
		<p>١ - الأماكن المؤجرة مفروشة بأثاث من عند مؤجرها لغرض السكنى أو لغير ذلك من الأغراض . عدم خضوع أجرتها للتحديد القانوني . شرطه . ألا يكون القصد منها التحايل على أحكام القانون . العين المؤجرة لاستغلالها في الأعمال التجارية . عدم لزوم اشتغالها على المقومات المعنوية للمتجر . لحكمة الموضوع تقدير جدية الفرش أو صورته .</p>
١٧٧	٢٥	<p>(الطعن رقم ٢٥٤٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠ / ١ / ٣)</p> <p>٢ - الأماكن المؤجرة مفروشة . عدم خضوعها لأحكام قانون إيجار الأماكن فيما يتعلق بتحديد الأجرة وامتداد عقد الإيجار . شرطه . ألا يكون التأجير صورياً .</p>
٥٤٤	٩١	<p>(الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ٢١)</p>

الرقم	الصفحة	المادة
		إثبات التأجير المفروش :
		١ - ثبوت أن الفرض الأساسي من الإيجار ليس المكان في ذاته وإنما ما اشتمل عليه من عناصر مادية أو معنوية - أثره - خضوعه للقواعد العامة دون القوانين الاستثنائية .
٤٣	٧٨	(الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ٥)
		٢ - اعتبار المكان المؤجر مفروشاً . شرطه . اشتماله الإجارة فوق منفعة المكان في ذاته مفروشات ذات قيمة تبرر تغليب منفعتها على منفعة العين سواء كان المؤجر هو مالك العين أو مستأجرها الأصلي . للمستأجر إثبات التحايل بكافة طرق الإثبات .
٤٤	٩١	(الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ٢١)
		٣ - الأماكن المؤجرة مفروشة . اقتضاء مؤجرها مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار غير مؤتم . أساس ذلك . فصل المحكمة الجنائية في وصف العقد . أثره . عدم جواز بحث هذه المسألة من المحكمة المدنية
٥٢	٩٣	(الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ٢١)
		٤ - قضاء الحكم المطعون فيه بصورية وصف شقة إيجار النزاع بالمفروش دون استظهار شروط إعمال حجية الحكم الجنائي الصادر ببراءة الطاعنة من تهمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار تأسيساً على كون العقد مفروشاً . قصوراً .
٥٢	٩٣	(الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ٢١)
		٥ - تقدير جدية الفرش أو صوريته . من سلطة قاضي الموضوع .
		(الطعن رقم ٢٤٤٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٤ / ٥)
		٦ - ادعاء المستأجر بطلان عقد استئجاره للعين مفروشة وأنها في حقيقتها خالية لقيام المؤجر بتأجير أكثر من وحدة مفروشة بالعقار . لامصلحة للمستأجر في هذا الادعاء . علة ذلك .
٩١	١٧٧	(الطعن رقم ٢٩٢ ، ٣٢٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٤ / ١٨)

قيّد عقد الإيجار المفروش :

١ - التعلّى بأنّ عقد الإيجار المفروش لم يسبق قيده بالوحدة المحلية . دفع قانونى يخالطه واقع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٥٢٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠ / ١ / ٣) ٢٥ ١٠٧

٢ - الدفع بعدم سماع الدعوى لعدم قيّد عقد الإيجار المفروش بالوحدة المحلية المختصة بالمادتين ٤٢ ، ٤٣ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . اعتباره دفعاً شكلياً وليس دفعاً بعدم القبول . قضاء محكمة أول درجة فى موضوع الدعوى الأصلية وبعدم سماع الدعوى الفرعية . تستنفذ به المحكمة ولايتها فى كل من الدعويين الأصلية والفرعية . علة ذلك .

(الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٣ / ٢١) ١٣٥ ٨٠٨

٣ - التزام المؤجر بقيّد عقد الإيجار المفروش بالوحدة المحلية المختصة قصره على العقود المبرمة طبقاً للمادتين ٣٩ ، ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧

(الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٣ / ٢١) ١٣٥ ٨٠٨

الإمتداد القانونى لعقد الإيجار المفروش :

إمتداد عقد مستأجر المسكن المفروش من الباطن وفقاً لنص المادة ٤٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . مناطه . قيام العلاقة الإيجارية بينه وبين المستأجر الأصلى عند العمل بأحكام القانون المذكور . لا يغير من ذلك إنقضاء عقد المستأجر الأصلى بوفاته وعدم إمتداده لأى من المستفيدين المشار إليهم بالمادة / ٢٩

(الطعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠ / ١ / ٢٤) ٤٩ ٢٤٨

٣ - العدول عن إجراءات الإثبات :

د العدول عن حكم الإثبات ،

حكم الإثبات ما يرد به من وجهات نظر قانونية
أو افتراضات موضوعية . لا يحوز حجية طالما لم يتضمن
حسماً لخلاف بين الخصوم - جواز العدول عما تضمنه من آراء .

٢٦ ٧٧ (الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٥)

ثانياً : طرق الإثبات :

١ - الكتابة :

إنكار التوقيع وتحقيق الخطوط :

١ - إقرار منكر التوقيع ببصمة الختم بصحة ختمه
أو ثبوت صحتها للمحكمة . أثره . احتفاظ المحرر بحجيته .
إنكار التوقيع بالختم لاختلاس التوقيع به ممن كان تحت يده دون
علم صاحبه . طعن بالتزوير . مؤداه .

٢٩ ٤٧ (الطعن رقم ٢٧٩٩ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٤)

٢ - إنكار الطاعة وجود المحرر في ذاته . عدم اعتباره
انكاراً للتوقيع عليه .

٩٧٩ ١٦٠ (الطعن رقم ٢٧٠٤ لسنة ٥٦ - جلسة ١٩٩٠/٤/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		الدفع بالجهالة :
		الدفع بالجهالة . تعلقه بالتوقيع على المحرر دون التصرف المثبت له . مؤدى ذلك . وجوب قصر التحقيق على الواقعة المادية المتعلقة بحصول التوقيع دون الإلتزام ذاته .
٥٠٢	٨٥	(الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)
		٢ - البيئته :
		إختلاف الشهادة عن الإقرار واليمين :
		شهادة الشاهد الشريك فى الملكية . ضد مستأجر العين . عدم قبولها . إقتضاء المغايرة بين شخص الخصم وشخص الشاهد . علة ذلك . إختلاف الشهادة عن الإقرار واليمين الحاسمه والتممه .
٨٧٨	١١٥	(الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٦)
		عدم التزام الخصم فى الأحوال التى يجوز فيها الإثبات بالبيئته بأن يلجأ إلى شهود العقد محل النزاع لإثبات صحة ما يدعيه :
		عدم إلتزام الخصم فى إثبات دعواه بالبيئته فى الأحوال التى يجوز فيها ذلك أن يلجأ إلى شهود العقد محل النزاع لإثبات صحة ما يدعيه . المحكمة وشأنها فى الاطمئنان إلى شهود العقد أو غيرهم .
٩٧٤	١٥٩	(الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١١)

تقدير أقوال الشهود:

تقدير أقوال الشهود والإطمئنان إلى أقوال شاهد دون آخر .
مرجعه وجدان قاضى الموضوع . شرطه . ألا يخرج بتلك الأقوال
إلى مالا يؤدي إليه مدلولها . عدم التزامه بالتحدث عن كل
قرينه من القرائن غير القانونية التى يدلى بها الخصوم
أو تتبعهم فى مختلف أقوالهم وحججهم والرد عليها استقلا .

(الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٧) ١١٦ ٦٩٦

٣ - القرائن:

ماهيته:

القرينة . ما هيته . إستنباطها من واقعة محتمله أو غير
ثابته بيقين . خطأ .

(الطعن رقم ١٩٠ ، ١٩١ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٤) ١٢٤ ٧٤٤

٤ - اليمين:

اليمين غير القضائية:

اليمين . ما هيته . قد تكون قضائية أو غير قضائية .
اليمين غير القضائية التى تتم باتفاق الطرفين فى غير مجلس
القضاء تعتبر نوعا من التعاقد يخضع فى إثباته للقواعد العامة
وبعد حلفها واقعة مادية تثبت بالبينه والقرائن ومتى تم حلفها
ترتب عليها جميع آثار اليمين القضائية فى حسم النزاع .

(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٩) ١٥٨ ٩٧١

احوال شخصية

اولا - المسائل الخاصة بالمسلمين :

(١) القانون الواجب التطبيق :

القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . سريانه على المراكز القانونية التي تكونت في ظل العمل بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الذي قضى بعدم دستوريته طالما لم يصدر بتقريرها أحكام حائزة لقوة الأمر المقضى . مثال في متعه .

١٦٤ (الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٧/٤/١٩٩٠)

٢ - القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ سريانه على المراكز القانونية التي تكونت في ظل العمل بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الذي قضى بعدم دستوريته طالما لم يصدر بتقريرها أحكام حائزة لقوة الأمر المقضى . مثال في طاعة .

١٠٥٦ ١٧٢ (الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ق « احوال شخصية جلسة ٢٣/٤/١٩٩٠)

(ب) التطلق للغيبة :

التطلق للغيبة . وجود قيام القاضى بضرب أجل للزوج الغائب . إذا أمكن وصول الرسائل إليه ويكتب له يعذره بأنه يطلق زوجته عليه إن لم يحضر للإقامة معها أو ينقلها إليه أو يطلقها . م ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ مقصودة . حث الزوج الغائب على العودة للإقامة مع زوجته أو نقلها إليه . إختيار الزوج أحد الخيارات . أثره . إنتفاء موجب التطلق .

١٥٤ ٣٣ (الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٨ق احوال شخصية جلسة ١٦/١/١٩٩٠)

الصفحة	القاعدة	
		(ج) التطليق للضرر :
		طلب الزوجة التطليق للضرر . مناطه . ثبوت الضرر بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين الزوجين . طلبها التطليق أثناء نظر إعتراضها على دعوتها للعودة لمنزل الزوجية تأسيساً على إستحكام الخلاف بينهما . إختلاف السبب في الطلبين . القضاء برفض الدعوى الأولى لا يمنع من نظر الدعوى الثانية .
١٧٢	٢٦	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٥٨ ق أحوال شخصية جلسة ١٦/١/١٩٩٠) طلب التطليق من خلال الاعتراض على الطاعة :
		دعوى اعتراض الزوجة على دعوى زوجها للعودة لمنزل الزوجية . ماهيتها . من دعاوى الزوجية حال قيامها . الحكم نهائياً بتطليق الزوجة . أثره . عدم الاعتداد بإعلاناتها للدخول في طاعته . علة ذلك .
١٠٥٦	١٧٢	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ ق أحوال شخصية جلسة ٢٣/٤/١٩٩٠) نسب :
		الشهادة بالتسامع . جوازها عند الأحناف في النسب . شرطها .
١٥٠	١٠٦	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٩٠) متعة :
		١ - المتعة . شروط إستحقاقها . طلاق الزوجة المدخول بها في زواج صحيح دون رضاها ولا بسبب من قبلها .
١٠٠	١٦٤	(الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٧/٤/١٩٩٠)

٢ - محكمة الموضوع . سلطتها في الأخذ بالقرائن . شرطة . أن تزدى إلى ما إنتهت إليه . تمسك الطاعن بأن طلاقه للمطعون ضدها كان بسبب من قبلها وطلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك . إقامة الحكم قضاء للمطعون ضدها بالتمتع على مجرد وقوع الطلاق غيابيا وهو وحده لا يكفي لحمل قضائها . قصور .

١٦٤ ١٧٠ (الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٣٩٠/٤/١٧)

ثانيا : المسائل الخاصة بغير المسلمين

(١) القانون الواجب التطبيق

١ - الحكم في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة طبقا لشريعتهم . مقصوده . عدم إقتصاره على ما جاء بالكتب السماوية . انصرافه إلى ما كانت تطبقه جهات القضاء الملى قبل إلغائها .

٩١٦ ٤٣ (الطعن رقم ١٦ لسنة ٥٨ ق احوال شخصية جلسة ١٣٩٠/١/٢٣)

٢ - حق الزوج البهرى . في طلب التطلق للزنى . سقوطه بالصلح أو ثبوت صفحه عن الزوج المخطيء صراحة أو دلالة بعد حدوثه - م ٦٤ من المجموعة الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الارثوذكس الصادرة سنة ١٩٣٨ - الواقعة . تقدير قيام التنازل الضمنى . من سلطة محكمة الموضوع . متى كانت أسبابها متفقة مع مقتضى العقل والمنطق . (مثال) .

٩١٦ ٤٣ (الطعن رقم ١٦ لسنة ٥٨ ق احوال شخصية جلسة ١٣٩٠/١/٢٣)

المادة	القاعدة	
		<p>ثالثاً: دعوى الأحوال الشخصية :</p> <p>(١) الإجراءات :</p> <p>الدعوى المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية . وجوب نظرها في غير علانية على أن يصدر الحكم فيها علناً . مادتان ٨٧١ , ٨٧٨ مرافعات . عقد إحدى الجلسات في علانية دون مرافعة فيها . لا إخلال بسريه نظر الدعوى .</p> <p>(الطعن رقم ١٦ لسنة ٥٨ق الأحوال شخصية جلسة ١٧/٤/١٩٩٠)</p> <p>(ب) الإثبات :</p> <p>الشهادة :</p> <p>الشهادة فيما يشترط فيه العدد . شرط صحتها . إتفاقها مع بعضها . نصاب الشهادة على شرعية المسكن - وفقاً للرأى الراجح في فقه الاحناف - رجلان عدلان أو رجل وامرأتين عدول .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٨ق الأحوال شخصية جلسة ١٦/١/١٩٩٠)</p> <p>شهادة القربايات بعضهم لبعض . مقبولة في المذهب الحنفي . الاستثناء . شهادة الفرع لأصله والأصل لفرعه .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٥٨ق الأحوال شخصية جلسة ٢٧/٢/١٩٩٠)</p>
١٦٠	٣٤	
١٥٣	٣٣	
٦٢٥	١٠٦	

(ج) حجبية الإعلام الشرعى:

إنكار الوراثة التى يستدعى صدور حكم على خلاف الإعلام الشرعى . وجوب صدوره من وارث حقيقى ضد آخر يدعى الوراثة . عدم إعتبار بنك ناصر الاجتماعى وراثا بهذا المعنى .

(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٥٩ ق احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/٢/٢٧) ١٠٤ ٦١٥

ثالثا: مسائل الولاية على المال:

أهلية الصبى المميز:

الصبى المميز ليست له أهلية التصرف فى أمواله . مؤداه . عدم جواز التصالح على حقوقه إلا بواسطة الأب . شرطه . إستثنان المحكمة إذا كان محل الصلح عقارا أو محلا تجاريا أو أوراقا مالية تزيد قيمتها على ثلثمائة جنيه . م ٧ ق ١١٩ لسنة ١٩٥٢ .

(الطعن رقم ٢٠ - السنة ٥٨ ق احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/٢/٦) ٨١ ٤٦٥

اختصاص

(ولا: الاختصاص المتعلق بالولاية (الولائي)

طبيعته :

الاختصاص الولائي . إعتباره مطروحاً دائماً على المحكمة .
الحكم الصادر فى موضوع الدعوى إشتماله على قضاء ضمنى
فى الاختصاص . الطعن فيه . إنسحابه بالضرورة على القضاء
فى الإختصاص . مؤدى ذلك . وجوب تصدى المحكمة له من
تلقاء نفسها ولو لم يثار من الخصوم أو النيابة .

٢٥٥ ٦٥ (الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٠/١/٣٠)

اختصاص القضاء الإدارى :

المنازعات المتعلقة بالقرارات الإدارية . إلقاء وتعويضاً .
إنعقاد الإختصاص بها كأصل عام لجهة القضاء الإدارى .
القرار الإدارى . ما هيته . القرار الصادر من مصلحة الشهر
العقارى بشهر محرر - تعبيراً عن الإرادة الذاتية للمصلحة
وليس الإرادة المباشرة للمشرع . قرار إدارى . الاختصاص بطلب
إلغائه والتعويض عنه . إنعقاده لجهة القضاء الإدارى . قضاء
الحكم المطعون فيه ضمناً باختصاص المحاكم العادية بنظره .
خطأ فى القانون . علة ذلك .

٢٥٥ ٦٥ (الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٠/١/٣٠)

اختصاص المحاكم العادية

إختصاص المحاكم العادية بالفصل فى كافة المنازعات إلا ما إستثنى بنص خاص (م ١٥٥ ق السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢) المنازعة فى شأن تكيف علاقة إيجارية كانت الحراسة قد أبرمتها إختصاص المحاكم العادية بالفصل فيه .
علة ذلك .

٢٨ ٤٤٢ (الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٥)

٢ - إختصاص القضاء العادى بالفصل فى كافة المنازعات مالم تكن إدارية أو يختص بالفصل فيها استثناء جهة أخرى ..
إختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل فى طلبات التعويض .
مناطه . كون الطلبات مرفوعة بصفة أصلية أو تبعية عن قرار إدارى مما نص عليه فى م ١٠ البنود التسعة الأولى وكذا البند ١٤ من ق المجلس . دعاوى التعويض عن الاعمال المادية والافعال الضاره التى تأتيتها الجهة الادارية إختصاص المحاكم العادية بها دون محاكم مجلس الدولة .

٨٩ ٥٢٢ (الطعن رقم ٣٤٥٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٢/١٨)
شروط التزام المحكمة عند قضائها بعدم الإختصاص بأن تحيل الدعوى إلى المحكمة المختصة :

إلتزام المحكمة عند قضائها بعدم الإختصاص بأن تحيل الدعوى إلى المحكمة المختصة ولو كان الإختصاص متعلقا بالولاية م ١١٠ مرافعات . مناطه . أن يكون منتجاً . استنفاد المحكمة العسكرية المختصة بالفصل فى طلب الرد ولايتها بالفصل فى الدعوى وسقوط حق الطاعنين فى المعارضة أمامها فى رئيس أو عضو المحكمة . مؤداه . إحالة طلب الرد إليها من محكمة الإستئناف غير منتج .

١٦٨ ١٠٩٩ (الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٩٠/٤/١٨)

عدم اختصاص محكمة الاستئناف ولائياً بالفصل في طلب الرد
المقدم ضد المحكمة العسكرية (أو أحد أعضائها) :

قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ . سريان
القواعد الإجرائية المنصوص عليها فيه على كافة الدعاوى التى
تنظرها المحاكم العسكرية . الإستثناء . سريان الإجراءات التى
تضمنتها القوانين العامة فيما لم يرد بشأنه نص فيه .م. ١٠ من
القانون . المعارضة فى رئيس أو عضو المحكمة (طلب الرد) .
وجوب تقديمها لذات المحكمة التى تنظر القضية قبل تقديم
أى دفع أو دفاع فيها وإثبات ذلك فى محضر الجلسة مخالفة
ذلك . جزاؤه سقوط الحق فى إيدائها . المادتان ٦١ ، ٦٢ من
ذات القانون . مژدى ذلك . قضاء محكمة الإستئناف بعدم
إختصاصها ولائياً بالفصل فى طلب الرد . صحيح .

١٠٢٩ ١٦٨ (الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٨/٤/١٩٩٠) :
الاختصاص بتنحية أعضاء المحكمة العسكرية :

تنحية أعضاء المحكمة العسكرية . إنعقاده للمضابط الأمر
بإحالة الدعوى إلى المحكمة المعارض فى صلاحية أعضائها
بعدم قبول المعارضة م٦٣ ق ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .

١٢٩ ١٦٨ (الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٨/٤/١٩٩٠)

الصفحة	القاعدة	
		ثانياً: الاختصاص النوعي:
		الاختصاص الاستثنائي للمحكمة الجزئية:
		الاختصاص الاستثنائي للمحكمة الجزئية المنازعات المتعلقة بالأراضي الزراعية منطاة . ٣٩م مكرر المضافة بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٥ . الدعاوى الناشئة عن سبب آخر غير عقد الإيجار . خروجها عن هذا الاختصاص .
٦٦٥	١١١	(الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٥٨٨ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)
		استئناف
		(ولا: شكل الاستئناف:
		ميعاد الاستئناف:
		الطعن بالاستئناف الذي لا يفتح ميعاده إلا من تاريخ إعلان الحكم المستأنف . رفعه قبل انفتاح ميعاده . اعتباره مرفوعاً في الميعاد القانوني انتهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة . اشتماله على تقرير قانوني خاطئ . لا أثر له لمحكمة النقض أن تستدرك هذا الخطأ .
٨٩٩	١٢٨	(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٥٦٦ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢)
		توقيع صحيفة الاستئناف:
		صحف الدعاوى أمام محاكم الاستئناف . وجوب التوقيع عليها من محام مقيد بجداولها . تعلق ذلك بالنظام العام . تخلفه . أثره . بطلان الصحيفة . توقيع المحام باستلام أصل صحيفة غفل عن التوقيع لاعتلاتها . لا أثر له . علة ذلك .
٩٤٨	١٥٥	(الطعن رقم ٢٤٠١ لسنة ٥٤٤ ق جلسة ١٩٩٠/٤/٥)

ثانياً: آثار الاستئناف:

١ - الآثار الناقلة للاستئناف:

الإستئناف . أثره . إعادة طرح موضوع النزاع على محكمة الإستئناف وللخصوم فيه إبداء أدلة جديدة . تقديم الطاعن لمحكمة الإستئناف ما يفيد أنه هو مستأجر مسكن الزوجية المبين بإنذار الطاعة قبل صدور الحكم المطعون فيه دون زوجته المطعون ضدها ، عدم إعتداد الحكم بذلك إستناداً إلى ما إستخلصه من أقوال شاهدي الزوجة أنها هي المستأجرة لمسكن الزوجية وأن الطاعن لم يهيء لها مسكناً بديلاً . فساد في الاستدلال .

٧٨٥ ١٣٠ (الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٢٠)

استئناف الحكم الصادر في الدعوى الأصلية لا يطرح بذاته دعوى الضمان الفرعية:

الطلب الذي تغفله المحكمة - بقاؤه أمامها . السبيل إلى الفصل فيه . الرجوع إلى ذات المحكمة لنظره . استئناف الحكم الصادر في الدعوى الأصلية لا يطرح بذاته دعوى الضمان الفرعية .

٨٩٠ ١٤٧ (الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الطلبات الجديدة :
		الطلب الأصلي في الدعوى جواز تغيير سببه وإضافة إليه في الاستئناف الاستناد في طلب أخذ أرض النزاع بالشفعة أمام محكمة الاستئناف إلى أنها والأرض المشفوع بها من الأرض المعدة للبناء ومتجاوران في حد وإلى أن للأرض الأولى على الأخيرة حق إرتفاق بالرى يعد إضافة لسبيين ولا يعتبر طلبا جديدا .
١٢٠	٢٧	(الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٥٥٥ ق جلسة ١٩٩٠/١/٤)
		ثالثا : تسبيب الحكم الاستئنافي :
		١ - أخذ محكمة الاستئناف بما لا يتعارض مع أسبابها من أسباب الحكم الابتدائي . أثره . عدم إعتبار أسباب الحكم الابتدائي التي تغاير المنحى الذي نحتة محكمة الاستئناف من أسباب الحكم الاستئنافي . مؤداه . عدم جواز توجيه الطعن بالنقض إليها .
٢٩٠	٥٦	(الطعن رقم ٢٠٨٣ لسنة ٥٥٣ ق جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)
		٢ - محكمة الاستئناف . وظيفتها . نظر موضوع النزاع في حدود طلبات المستأنف بكل ما إشتمل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء معيب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية .
٢٩٢	٧١	(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٥٥٤ ق جلسة ١٩٩٠/١/٣١)
		٣ - محكمة الاستئناف . عدم إلزامها ببحث وتفنيد الحكم المستأنف الذي ألقته . طالما أقامت قضاها على أسباب تكفي لحمله .
٢٩١	٧٥	(الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٥٥٣ ق جلسة ١٩٩٠/٢/١)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - تأييد المحكمة الاستئنافية للحكم الابتدائي للأسباب الواردة ولأسباب أخرى أستندت إليها ولا يتعارض مع النتيجة التي إنتهى إليها الحكم الابتدائي . كاف لحمل قضائها النعى عليه على غير أساس . مثال .
٤٧١	٨٢	(الطعن رقم ٢١٤٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٧)
		٥ - الغاء محكمة الاستئناف حكم محكمة الدرجة الأولى . وجوب بيان اسباب محل قضائها . علة ذلك .
٨٠٨	١٣٥	(الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٢١)
		٦ - إقامة الحكم الاستئنافي قضاء بتأييد الحكم الابتدائي على أسباب خاصة . النعى على الحكم الأخير . غير مقبول .
٨٩٠	١٤٧	(الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٢٨)
		أشخاص اعتبارية
		ثبوت الشخصية الاعتبارية للهيئات والطوائف الدينية :
		٢ - ثبوت الشخصية الاعتبارية للهيئات والطوائف الدينية . مناعة . اعتراف الدولة بها . شرطه . صدور ترخيص أو إذن خاص بقيامها .
٥٥٨	٩٤	(الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢)
		١ - طائفة الأقباط الأرثوذكس :
		طائفة الأقباط الأرثوذكس . اعتراف المشرع بالشخصية الاعتبارية لها واعتبار البطريرك نائباً عنها معييراً عن إرادتها في كل ما يختص به مجلس عمومي الأقباط الأرثوذكس وما يخص الأوقاف الخيرية التابعة لها . مؤداه . أن البطريرك هو صاحب الصفة في تمثيل هذه الطائفة في التقاضي دون سواء مالم يرد في القانون نص يسند صفة النيابة في شأن من شئونها لهيئة معينة أو شخص معين إلى غير البطريرك .
٥٥٨	٩٤	(الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢)

« بيع الجذك »

- ١ - عناصر وجود المتجر - تقدير كفايتها - من سلطة محكمة الموضوع لها فى سبيل ذلك التحرى عن قصد المتصرف من تصرفه .
- ٤٤٢ ٧٨ (الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ٥)
- ٢ - بيع المستأجر المتجر أو المصنع المؤجر له . م ٥٩٤ / ٢ مدنى . وجوب تقديم المشتري تأميناً كافياً للمؤجر للوفاء بالتزاماته قبله . بضائع المتجر لا تدخل فى حساب هذا الضمان الإضافى تقدير كفاية الضمان من سلطة قاضى الموضوع . مناطه . أن يكون سائناً .
- ٥٤٨ ٩٢ (الطعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ٢١)
- ٣ - إبقاء الإيجار فى حالة بيع المصنع أو المتجر المنشأ بالعين . م ٢ / ٥٩٤ مدنى جوازه إستثناء من الأصل المقرر بحظر التنازل عن الإيجار . شرطه . أن يكون المكان المؤجر مستغلاً فى نشاط تجارى . العبرة فى ذلك بمرور التصرف على محل تجارى دون الاعتداد بالوصف الوارد بالعقد . خضوع هذا التكييف لرقابة محكمة النقض .
- ٩١٠ ١٥٠ (الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ٥)
- ٤ - نشاط المدرسة الخاصة لا يعتبر من قبيل الأعمال التجارية . ورود عقد الإيجار على مدرسة خاصة وتضمنه حظراً على المستأجر المطعون ضده الأول بالتنازل عن الإيجار إعتبار الحكم المطعون فيه عين النزاع متجراً لمجرد أن المطعون ضده المذكور كان يحصل على نسبة من إيراد المدرسة التى أنشأها . وإجازته بيعها بالجذك للمطعون ضده الثانى طبقاً للمادة ٥٩٤ / ٢ . خطأ علة ذلك .
- ٩١٠ ١٥٠ (الطعن رقم ٢٤٧٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٣ / ٢٩)
- ٥ - مشتري العين المؤجرة بالجذك . عدم التزامه باختصاص المستأجر الأصلى فى دعواه بإثبات العلاقة الإيجارية مع المؤجر . علة ذلك .
- ٩٧٤ ١٥٩ (الطعن رقم ٢٤٩٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٤ / ١١)

(ج) تحديد الأجرة

الظعن على قرار تحديد الأجرة:

١ - الظعن فى تحديد الأجرة من أحد الملاك على الشيوخ . أثره إعادة النظر فى تقدير الأجرة بالنسبة لجميع وحدات العقار . النعمى بعدم قبول الظعن من المالك الآخر . غير منتج .

٤٩٢ ٨٤ (الظعن رقم ٧٩٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ٢٨)

٢ - لجان تحديد الأجرة . إختصاصها بتقدير أجرة الأماكن الخاضعة للقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ حتى المالك والمستأجر فى الظعن على قراراتها أمام المحكمة الابتدائية المختصة . وقف حجبية تلك القرارات لحين صيرورتها نهائية بإستنفاد طرق الظعن عليها أو فوات مواعيده .

٥٥٢ ٩٣ (الظعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ٢١)

٣ - إلحاق مهندس بتشكيل المحكمة الابتدائية طبقاً للمادتين ١٨ ، ٥٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قاصر على الظعن على قرارات لجان تحديد الأجرة ولجان المنشآت الآيلة للسقوط أو الترميم والصيانة . عدم سريانها على الدعاوى بطلب وقف تنفيذ قرار نهائى بإزالة عقار .

٥٧٢ ٩٦ (الظعن رقم ١٢٧٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ٢٢)

٤ - القواعد والإجراءات المتعلقة بالظعن فى الأحكام الصادرة فى منازعات تحديد الأجرة الواردة بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سريانها على الدعاوى التى رفعت فى ظله ولو كان الحكم قد اتبع فى تقدير القيمة الإيجارية القواعد الموضوعية المنصوص عليها فى القانون السابق رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

٧٥٠ ١٢٥ (الظعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٣ / ١٤)

	القاعدة	الصفحة
		<p>٥ - إتباع أحكام قانون إيجار المساكن السابق رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إجراءات نظر الدعوى والظعن على الحكم بتحديد الأجرة منطاه . أن تكون الدعوى قد أقيمت ابتداء قبل العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .</p>
٧٥٠	١٢٥	<p>(الطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٤ / ٣ / ١٩٩٠)</p> <p>٦ - الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في الطعون على قرارات لجان تحديد الأجرة . الطعن عليها بالإستئناف . حالاته . الأحكام . الصادرة من المحكمة الإستئنافية عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض . إباحة الطعن في الأحكام الصادرة بشأن تحديد الأجرة . م ٥ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . نطاقه . الطعون المتعلقة بقرارات تحديد الأجرة الصادرة وفق أحكام القانون المذكور . عدم سريانه على الطعن في القرارات السابقة عليه ولو صدر الحكم في تاريخ لاحق للعمل بأحكامه .</p>
٧٥٠	١٢٥	<p>(الطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٤ / ٣ / ١٩٩٠)</p> <p>الأجرة الإضافية مقابل تغيير الغرض من إستعمال العين المؤجرة : زيادة الأجرة القانونية بنسبة ٥٠٪ للمباني المنشأة والتي تنشأ بعد ١٩٧٧/٩/٩ م . ١٩ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . شرطه . أن يتم إستعمال العين المؤجرة إلى غير أغراض السكنى .</p>
٤٢٠	٧٦	<p>(الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٤ / ٢ / ١٩٩٠)</p>

الصفحة	القائمة	
		(د) الإمتداد القانونى لعقد الإيجار :
		١ - إمتداد عقد الإيجار بعد وفاة المستأجر أو تركه العين « الإمتداد القانونى » المؤجرة لصالح أقاربه نسباً أو مصاهرة حتى الدرجة الثالثة . شرطه . م ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
٤٢٦	٧٧	(الطعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ٥) ٢ - درجة القرابة - كيفية احتسابها - المادتان ٣٥ ، ٣٦ ق مدنى .
٤٢٦	٧٧	(الطعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ٥) ٣ - استمرار عقد الإيجار بوفاة المستأجر أو تركه العين المؤجرة لصالح أقاربه نسباً أو مصاهرة م ٢٩ / ١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . مناطه . ثبوت درجة القرابة والإقامة عند الوفاة .
٧٠٢	١١٧	(الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٣ / ٨) ٤ - مستأجر المسكن هو الطرف الأصيل فى عقد الإيجار . المقيمون معه من أفراد أسرته عدم إعتبارهم مستأجرين أصليين وجود والدته معه فى المسكن لا يجعل منها مستأجرة . علة ذلك .
٧٠٨	١١٨	(الطعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٣ / ٨) ٥ - تمسك الطاعنة باستمرار عقد الإيجار لصالحها لترك أبنها « الطاعن الثانى » المستأجر الأصلى الأجنبى العين المؤجرة بمفادته البلاد تمسك أبنها المذكور بأن عقد الإيجار مازال قائماً ولم تنته بعد رغم سفره إلى الخارج وعودته إلى البلاد وحصوله على إقامة جديدة مؤداه . نفى تخليه عن العين المؤجرة وتركها . إغفال الحكم الرد على دفاع الطاعنة . لاعيب .
٧٠٨	١١٨	(الطعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٣ / ٨)

الصفحة	القاعدة	
		(هـ) إقامة المستأجر مبنى مكون من أكثر من ثلاث وحدات سكنية :
		١ - إقامة المستأجر مبنى مملوكاً له يتكون من أكثر من ثلاث وحدات في تاريخ لاحق لإستئجاره . تخييره بين إخلاء العين المؤجرة له أو توفيره وحدة ملائمة للمالك أو لأحد أقاربه حتى الدرجة الثانية في المبنى الذي أقامة . م ٢٢ / ٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ إسقاط حقه في التخيير بتأجير وحدات المبنى أو بيعها للغير وجوب إخلائه للعين المؤجرة له . علة ذلك .
٢٦٥	٥٢	(الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٩٠ / ١ / ٢٥) ٢ - الأماكن المنصوص عليها في المادة ٢٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . معاملتها معاملة المباني المؤجرة لأغراض السكن - الغاية منه - عدم اعتبارها كذلك في مجال تطبيق نص المادة ٢/٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . علة ذلك .
٨٧-	١٤٤	(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠ / ٣ / ٢٦) ٣ - إقامة المستأجر مبنى مكون من أكثر من ثلاث وحدات سكنية في تاريخ لاحق لإستئجاره تخييره بين إخلاء سكنه الذي يستأجره أو توفير مكان ملائم للمالك أو أحد أقاربه حتى الدرجة الثانية بالمبنى الذي إقامة . م ٢/٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ كفاية ثبوت إقامة ذلك المبنى لحسابه وتمتعه عليه بسلطات المالك عدم اشتراط إستناد ملكيته إلى سبب من أسباب كسب الملكية المحددة قانوناً . علة ذلك .
٩٢٥	١٥٣	(الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٩٠ / ٤ / ٥)

٤ - إقامة الحكم قضاء برفض دعوى إخلاء المستأجر لإقامته مبنى مكون من أكثر من ثلاث وحدات سكنية ، على أساس خلو الأوراق بما يفيد أن المبنى الذى إقامة مملوكاً له بسبب من أسباب كسب الملكية التى نص عليها القانون دون بحث مستندات الطاعن التى دلت بها على أن المستأجر أقام ذلك المبنى لحسابه وانتفع به . خطأ وقصور .

٩٢٥ ١٥٣ (الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٢٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٤ / ٥)

٥ - إقامة المستأجر مبنى مملوكاً له يتكون من أكثر من ثلاث وحدات سكنية فى تاريخ لاحق لإستجواره . أثره . تخييره بين تركه الوحدة السكنية التى يستأجرها أو توفير وحدة سكنية ملائمة للمالك أو لأحد أقاربه حتى الدرجة الثانية بما لا يجاوز مثلى أجره الوحدة التى يستأجرها . م ٢/٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . شرطه . وقوع المبنى الجديد الذى يملكه فى ذات البلد الكائن به مسكنه وجود مسكنه بمحافظة الجيزة . والمبنى الجديد الذى أقامه بمحافظة القاهرة . عدم إنطباق النص المذكور . علة ذلك .

٩٤٢ ١٥٤ (الطعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٤ / ٥)

(و) إنهاء عقد الإيجار :

« إنفساخ العقد »

هلاك العين المؤجرة هلاكاً كلياً أياً كان سببه . أثره . إنفساخ عقد الإيجار من تلقاء نفسه . م ١/٥٦٩ مدنى . عدم إلزام المؤجر بإعادة العين إلى أصلها أو إبرام عقد إيجار مع المستأجر فى المبنى الجديد .

١٨٢ ٢٨ (الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠ / ١ / ١٧)

الصفحة	القائمة	
		(ل) إنتهاء عقد إيجار الأجنبي :
		١- عقود التأجير لغير المصريين : إنتهاؤها بإنتهاء المدة المحددة قانوناً لإقامتهم فى البلاد . م ١٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . إقامة الحكم قضاء بتمكين الأجنبي من العين على سند من أنه رخص له بإقامة أخرى دون أن يفتن إلى إنتهاء إقامته حتى تاريخ التصريح له بالإقامة الجديدة وأنها وليست إستمرار للإقامة السابقة وغير متصلة بها . خطأ .
٥٧٧	٩٧	(الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ٢٢) ٢ - عقود الإيجار الصادرة للأجانب القائمة وقت العمل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . إنتهاؤها بإنتهاء المدة المحددة لإقامتهم فى البلاد . م ١٧ منه . للمؤجر طلب الإخلاء فور ذلك .
٧٠٢	١١٧	(الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠ / ٣ / ٨) ٣ - إقامة الطاعنون دعواهم بالإخلاء لإنتهاء عقد الإيجار بوفاة المستأجرة وقسكهم بأن أولادها المطعون ضدهم أجنبي قد انتهت إقامتهم بالبلاد فينتهى عقد الإيجار شقة النزاع عملاً بالمادة ١٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . إقامة الحكم قضاء باستمرار عقد الإيجار إليهم على سند من ثبوت إقامتهم بالعين المؤجرة إقامة مستقرة ومعتادة وفقاً لأحكام قوانين إيجار الأماكن وعدم تخليهم عنها رغم إقامتهم بالخارج . خطأ .
٧٠٢	١١٧	(الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠ / ٣ / ٨) ٤ - عقود التأجير لغير المصريين . إنتهاؤها بإنتهاء المدة المحددة قانوناً لإقامتهم فى البلاد . م ١٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . العقود المبرمة قبل العمل بهذا القانون إنهاؤها بعد إنتهاء إقامتهم . رخصة للمؤجر . حصول المستأجر الأجنبي فى تاريخ لاحق على إقامة جديدة . لا أثر له . علة ذلك .
٧٠٨	١١٨	(الطعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠ / ٣ / ٨)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - إنتهاء عقود التأجير لغير المصريين بإنتهاء المدة المحددة قانوناً لإقامتهم فى البلاد إستمرار العقد إقتصاره على الزوجة المصرية وأولادها من الأجنبي المقيمون بالعين المؤجرة دون سائر الأقارب . م ١٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . لا يغير من ذلك حصولهم على الجنسية المصرية قبل العمل بالقانون المذكور أو بعده .</p>
٧٠٨	١١٨	<p>(الطعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠ / ٣ / ٨)</p>
		<p>(ي) المنشآت الآيلة للسقوط :</p> <p>تنفيذ قرار الهدم الصادر من اللجنة المختصة بالمنشآت الآيلة للسقوط والصيانة . مناطه . صيرورته نهائياً بعدم الطعن عليه خلال الميعاد أو بصدور حكم نهائى بالهدم . سريان ميعاد الطعن من تاريخ إعلان القرار . المواد ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . لا يغنى عن ذلك العلم القينى بصدور القرار بأى طريقة أخرى . وجوب التحقق من تمام الإعلان وفوات ميعادة الطعن فيه . إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى إخلاء أعيان النزاع دون التحقق من إعلان الطاعنين بالقرار وقبولهم له صراحة أو ضمناً . خطأ .</p>
٥٧٢	٩٦	<p>(الطعن رقم ١٢٧٢ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ٢٢)</p>

(ك) تمليك المساكن الشعبية :

١ - تمليك المساكن الإقتصادية والمتوسطة التى أقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ نظير أجرة - تقل عن أجرتها القانونية - بواقع جنيه للغرفة من الإسكان الإقتصادى وجنيه ونصف للغرفة من الإسكان المتوسط نص المادتين ٧٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ١ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠ لسنة ١٩٧٨ . سريان حكمه على تمليك المساكن التى تقل أجرة الغرفة فيها عن هذا الحد . علة ذلك

١) (الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٥٨ ق «هيئة عامة» جلسة ١٤/٤/١٩٩٤) ٥

٢ - تقرير المشرع تمليك المساكن الإقتصادية والمتوسطة متى كانت أجرتها التى تقل عن الأجرة القانونية - بواقع جنيه للغرفة الواحدة أو أقل فى الإقتصادى منها وبواقع جنيه ونصف أو أقل فى الأخرى المتوسطة . شرطه . شغلها قبل ١٩٧٧/٩/٩ . لا يلزم أن يكون طالب التمليك هو الشاغل لها فى هذا التاريخ . م ٧٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، قرار رئيس مجلس الوزراء ١١٠ لسنة ١٩٧٨ والملحق رقم (١) المرفق به .

١) (الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٩٤) ٥

الصفحة	القائمة	
		<p>٣ - إنتهاء الحكم صحيحاً إلى توافر شروط تملك المسكن للأسباب الواردة بتقرير الحبير . عدم إirاده أسباباً خاصة لهذه الشروط وقصوره في الإفصاح عن سنده القانوني . لا عيب .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٤ / ٤ / ١٩٩٤)</p> <p>٤ - النعمى الذى لا يحق للطاعن سوى مصلحة نظرية بحته . عدم صلاحيته سبباً للطعن بطريق النقض. مثال « فى تملك المساكن »</p> <p>(الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٤ / ٤ / ١٩٩٤)</p>

ثانياً
الاحكام الصادرة فى المواد
المدنية
والتجارية والاحوال الشخصية

(ب)

بطلان * بيع

بطلان

أولاً: بطلان الإجراءات :

١ - بطلان إجراءات الخصومة :

بطلان الإجراءات التي تتم بعد قيام سبب إنقطاع سير الخصومة .

بطلان الإجراءات التي تتم بعد قيام سبب إنقطاع سير الخصومة -

بما فيها الحكم - نسبي . التمسك به . سبيله . الطعن على الحكم

بطرق الطعن المقررة قانوناً . عدم الطعن عليه في الميعاد . أثره .

إكتساب الحكم لقوة الأمر المقضي .

(الطعن رقم ٢٤٣٢ لسنة ٥٤ق - جلسة ١ / ٢ / ١٩٩٠) ٧٣ ٢٠١

(ب) بطلان التصرفات :

الأصل في الإرادة هو المشروعية . بطلان الإرادة . شرطه . تحديد

نوع البطلان معياره . الغاية التي تغيهاها المشرع من القاعدة محل

المخالفة فإن كانت حماية مصلحة عامة جرت أحكام البطلان المطلق

ويجوز لكل ذي مصلحة التمسك به .

(الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٢ / ٣ / ١٩٩٠) ١٣٢ ٧٢٢

بيع

أولاً: انعقاد البيع :

تلاقي الإرادتين :

التعاقد على البيع . شرطه، تلاقي إرادتي المتعاقدين على قيام الالتزام بالبيع ونفاذه . مؤدى . ذلك لزوم صدور إيجاب من المتعاقد يعبر عن إرادة إنشاء الالتزام بالبيع وأن يقترن بقبول مطابق . صدور التعبير عن الإرادة ممن لا يملكه . لا ينتج أثراً .

(الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ١)

البيع البات :

فهم الواقع في الدعوى وتفسير الإقرارات والمشارطات وسائر المحررات . سلطة مطلقة لمحكمة الموضوع وفقاً لما تراه أو في إلئ نية عاقدَيْها أو أصحاب الشأن فيها دون رقابة من محكمة النقض . شرطه . موافقة وزير الإسكان والتعمير على تخصيص شقة النزاع للطاعن . لا يتعقد بها بيع بات . علة ذلك .

(الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ١)

الصفحة	القاعدة	
		<p>الوعد بالبيع :</p> <p>الوعد بالبيع، إتفاق الطرفين على جميع المسائل الجوهرية من بيع و ثمن وعلى مدة إظهار الرغبة فى الشراء . أثره . إنعقاد العقد بمجرد إعلان الرغبة فى الميعاد . المادتان ٩٥ ، ١٠١ من القانون المدنى .</p>
٢٤٢	٤٨	<p>(الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٩٠ / ١ / ٢٤)</p> <p>ثانياً : عقد البيع الابتدائى وأثره :</p> <p>إنتقال منفعة المبيع إلى المشتري :</p> <p>١ - عقد البيع . أثره . إنتقال منفعة المبيع إلى المشتري من تاريخ إبرام العقد سجل أو لم يسجل ما لم يوجد إتفاق أو عرف أو نص مخالف . م ٤٥٨ / ٥ مدنى . مؤدى ذلك . للمشتري بعقد غير مسجل حق مطالبة واضع اليد على العقار المبيع بثمراته ونفائه عن مدة وضع اليد اللاحقة لإبرام العقد . علة ذلك .</p>
٢٦١	٦٦	<p>(الطعن رقم ١٥٧٩ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٠ / ١ / ٣٠)</p> <p>٢ - انتقال منفعة المبيع إلى المشتري من تاريخ إبرام العقد . ثبوتها له . سجل أو لم يسجل . مالم يوجد إتفاق أو عرف مخالف . م ٤٥٨ / ٢ مدنى .</p>
٤١٠	٧٤	<p>(الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ١)</p>

ثالثاً: التزام البائع :

١- تسليم المبيع :

التزام البائع بتسليم المبيع للمشتري بالحالة التي كان عليها وقت البيع. مفاده. تحديد المبيع بالشئ المتفق عليه فى عقد البيع. تحديده فى المبيع المعين بالذات بحسب أوصافه الأساسية المتفق عليها والتي تميزه عن غيره. م ٤٣١ مدنى. وقوع خطأ مادى فى التسليم يتعلق بماهية المبيع. لا يمنع البائع من طلب تصحيحه. م ١٢٣ مدنى .

« مثال تسليم إحدى شقق الأوقاف التى تمت عليها الموافقة » .

٩٨٤ ١٦١ (الطعن رقم ١٧٣٧ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٢ / ٤ / ١٩٩٠)

ب- العجز والزيادة فى المبيع :

تقادم حق المشتري فى إنقاص الثمن أو فسخ العقد بسبب العجز فى المبيع بانقضاء سنة من وقت تسليمه المبيع تسليماً فعلياً. شرطه. تعيين مقدار المبيع فى العقد. بيانه على وجه التقريب. أثره. تقادم الدعوى بخمس عشر سنة. م ٤٣٣ ، ٤٣٤ مدنى .

٥٦٤ ٩٥ (الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٩٠)

رابعاً: دعوى صحة التعاقد :

١ - القضاء بصحة ونفاذ عقد البيع فيما تضمنه من بيع العقار المبين بالعقد وبالصحيفة ثبوت إختلاف أوصاف العقار فى العقد عن الصحيفة. لا يعد تناقضاً. علة ذلك .

٤٧٧ ٨٣ (الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ٨)

٢ - تمسك البائعين فى دعوى صحة التعاقد بأن المشترين تصرفوا بالبيع فى أرض النزاع إلى الغير بعقود عرفية. دفاع غير جوهري لا يصير به تنفيذ الالتزام جبراً على البائع غير ممكن.

٤٧٧ ٨٣ (الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ٨)

خامساً: إنتقال الملكية :

١ - إنتقال ملكية المبيع إلى المشتري من تاريخ التعاقد فى حالة الوفاء بأقساط الثمن المؤجلة. م. ٣/٤٣ مدنى. شرطه. عدم الإخلال بالقواعد المتعلقة بالتسجيل فى المواد العقارية والتى لا تنتقل بمقتضاها ملكية العقار إلا بالتسجيل .

٤٨٠ ٧٤ (الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ١)

الصفحة	القاعدة
	<p>سادساً: بعض أنواع البيوع :</p> <p>بيع املاك الدولة :</p> <p>إختصاص مجالس المدن فى دوائر إختصاصها ببيع زوائد التنظيم نهائياً فيما لا تجاوز قيمته ألف جنيه. عدم وجوب تصديق مجلس المحافظة على البيع إلا فيما زاد على هذه القيمة</p> <p>المادتان ٣٤ و ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٧١ .</p> <p>٤٣ من اللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهورى ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ . إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى أن يبيع مجلس المدينة زوائد التنظيم للمطعون ضده قد تم فى حدود إختصاصه النهائى . صحيح .</p>
٢٤٨	١٠٨ (الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٥٨ق - جلسة ٢٧ / ٢ / ١٩٩٠)

ت

تا'ميم - تا'مينات إجتماعية
تحكيم - تسجيل - تعويض
تقادم - تسجيل - تنفيذ

تأميم

أولاً: لجان التقييم:

تحديد لجنة التقييم لعنصر من عناصر المنشأة المؤسسة على نحو مؤقت. مؤداه، تحديده بصفة نهائية . أثره. إرتداد التحديد إلى وقت التأميم .

٢٨٥ ٥٥ (الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٠ / ١ / ٢٩)

ثانياً: اثر التأميم:

١ - التأميم . أثره. نقل ملكية المشروع المزمع إلى الدولة مقابل تعويض صاحبه بسندات على الدولة بقيمته التي تحددها لجان التقييم وقت التأميم. ق١١٨ لسنة ١٩٦١ .

٦١٠ ١٠٣ (الطعن رقم ١٤٦٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ٢٦)

٢ - التأميم . أثره . تحديد الحقوق والأموال المملوكة للمنشأة وقت التأميم تقدره لجان التقييم المختصة. م٣ من القانونين ١١٧، ١١٨ لسنة ١٩٦١ .

٢٨٥ ٥٥ (الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٨٥ق - جلسة ١٩٩٠ / ١ / ٢٩)

ثالثاً: مسائل متنوعة :

١ - تحول أسهم ورؤوس أموال المنشآت المؤسسة إلى سنوات إسمية على الدولة لمدة خمس عشر سنة. المادتين ٤.٢ من القانون ٧٢ لسنة ١٩٦٣. مؤداه. إلزام الدولة ممثلة في الجهة مصدرة السندات بأداء كامل قيمة التعويض تخصيص مبالغ للوفاء بمستحققات مصلحة الضرائب وهيئة التأمينات الإجتماعية . تحقيق فائض منه. عدم مسئولية الجهة الإدارية التي الحق بها المشروع عن الوفاء به . علة ذلك .

٥٥ (الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٠ / ١ / ٢٩) ٢٨٥

٢ - كون المبلغ المطالب به عبارة عن حساب جار شخصي للطاعن ولم يدرج في الجانب الدائن من حساب التقييم وقت التأمين ولم يعرض عنه أصحاب المشروع . القضاء باعتبار هذه المسحوبات من أموال الشركة قبل تأمينها دينا عليه لها الحق للجهة التي الحق بها المشروع مطالبته بالوفاء به . خطأ .

١٠٣ (الطعن رقم ١٤٦٠ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ٢٦) ٦١٠

تأمينات إجتماعية

معاش:

١ - أصحاب المعاشات ممن إنتهت خدمتهم قبل يوم ١٩٧٥/٩/١ أو تركوا الخدمة حتى يوم ١٩٨٠/٥/٤. حقهم فى حساب أى عدد من السنوات التى قضوها فى أى عمل أو نشاط بعد سن العشرين ضمن إشتراكهم فى التأمين. شرطه. المادتان ١/٣٤، ١٧٠ من القانون ٧٩ لسنة ٧٥ المعدل ق ٢٥ لسنة ٧٧ والمادة ٧ من القانون ٩٣ لسنة ١٩٨٠.

٩١٢ ٤٧ (الطعن رقم ٢٠٢٦ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٩٠ / ١ / ٢٢)

٢ - معاش العجز للمجند بسبب العمليات الحربية أو الخدمة العسكرية أو إحدى الحالات المذكورة بالمادة ٣١ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٧٥ وأجرة فى الخدمة المدنية. جواز الجمع بينهما. تسوية معاشه عند إنتهاء هذه الخدمة بسبب العجز أو الوفاة. يكون وفقاً للمادتين ٣٧، ٣٨ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ٧٧ والمادة ١٠١ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٧٥.

٨٥١ ١٥١ (الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٩٠ / ٣ / ٢٦)

سريان قوانين التأمينات الاجتماعية :

القوانين . سريانها على ما يقع من تاريخ العمل بها .

« مثال في تأمينات إجتماعية » .

(الطعن رقم ١٣٠١ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٠ / ٣ / ٥) ١١٣ ٧٧٩

تحكيم

إصدار حكم المحكمين :

حكم المحكمين وجوب إشتماله على صورة من وثيقة التحكيم .

م ٥٠٧ مرافعات . إغفال ذلك . أثره . بطلان الحكم ولو كانت قد

أودعت معه بقلم كتاب المحكمة . علة ذلك . لزوم أن يستكمل

الحكم بذاته شرائط صحته .

(الطعن رقم ٢٥٦٨ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩٠ / ١ / ٢٣) ٤٤ ٢٢٩

تسجيل

محو التسجيلات :

طلب محو التسجيلات الموجهة لمصلحة الشهر العقاري .

يجعلها خصماً حقيقياً في الدعوى . إختصاصها في الطعن

بالنقض . صحيح .

(الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٠ / ٤ / ٥) ١٥٦ ٩٥٥

الصفحة	القاعدة	
		<p>تعويض</p> <p>أولاً: استحقاق التعويض والمسئول عنه :</p> <p>١ - وفاة المضرور بسبب فعل ضار من الغير . ثبوت حق المضرور في التعويض عن الضرر الذي لحقه حسبما يتطور ويتفاقم . إنتقال هذا الحق إلى ورثته .</p> <p>(الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣١) ٦٨ ٧٠</p> <p>٢ - القضاء ببراءة التابع لاتتفاء الخطأ من جانبه . لا يمنع المحكمة من إلزام المتبوع بالتعويض على أساس المسؤولية الشبئية . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢١) ٩٠ ٥٢٠</p> <p>ثانياً: تقدير التعويض :</p> <p>(١) الضرر المادى والائتمنى :</p> <p>١ - التعويض عن الضرر المادى نتيجة وفاة شخص آخر . مناطه . إعالة المتوفى للمضرور فعلاً على نحو مستمر ودائم وأن فرصة الإستمرار كانت محققة . الضرر المحتمل غير كاف للحكم بالتعويض . ثبوت أن المضرور زوجة للمجنى عليه . دليل على ثبوت الضرر المادى . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٦) ٨٠ ٥٥٩</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - التعويض عن الضرر المادى . شرطه . تحقيق الضرر بالفعل أو أن يكون وقوعه فى المستقبل حتمياً . مناطه . ثبوت أن المبنى عليه وقت وفاته كان يعول المضرور فعلا على نحو مستمر ودائم . إغفال الحكم استظهار مصدر هذه الإعالة . قصور . مجرد وقوع الضرر فى المستقبل . غير كاف للقضاء بالتعويض .
٨٩٩	١٢٨	(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢) ٣ - الضرر . ركن من أركان المسئولية . ثبوته . موجب للتعويض ماديا كان أو أدبيا . الضرر الأدبى . المقصود به . كل ضرر يؤذى الإنسان فى شرفه أو يصيب عاطفته ومشاعره . انتفاء حصر أحوال التعويض عنه . الإعتداء على حق الملكية ومنها إتلاف مال مملوك للمضرور ويتخذ وسيلة لكسب الرزق . من شأنه أن يحدث حزنا وغما . كفايته لتحقيق الضرر الأدبى . والتعويض عنه .
٧٦٤	١٢٧	(الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٥) (٢) التعويض الإجمالى : إقامة الحكم قضاءً بالتعويض الإجمالى عن عدة أمور ناقش كل منها على حده لا بطلان . استقلال قاضى الموضوع بتقدير هذا التعويض .
٨٩٠	١٢٧	(الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		(٣) التعويض الاختياري أو المعاش الإستثنائي :
		التعويض الإختياري أو المعاش الإستثنائي . لا يمنعان من المطالبة بالتعويض المناسب الكافي لجبر الضرر . شرطه . أن يراعى القاضى خصم التعويض الإختياري أو ما تقرر من معاش من جملة التعويض .
٨٧	٢٩	(الطعن رقم ٢٨٩٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٧)
		(٤) الحكم بالتعويض المؤقت الحائز لقوة الأمر المقضى :
		الحكم بالتعويض المؤقت الحائز لقوة الأمر المقضى . أثره . إمتداده لكل ما يتسع له محل الدين إستكمالاً لعناصره ولو يرفع دعوى التعويض التكميلى . علة ذلك .
٨٧	٢٩	(الطعن رقم ٢٨٩٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٧)
		رابعاً : العناصر المكونة للضرر :
		تعيين العناصر المكونة للضرر التى يجب دخولها فى حساب التعويض . من مسائل القانون . خضوعها لرقابة محكمة النقض . مؤدى ذلك . إلزام محكمة الموضوع ببيان عناصر الضرر الذى قضت من أجله بالتعويض . سلطتها فى تقدير تلك العناصر . شرطه .
٩١٧	١٥١	(الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٤)

الصفحة	القاعدة	
		<p>خامساً: تقادم دعوى التعويض :</p> <p>تقادم دعوى التعويض الناشئة عن جريمة . وقف سريانه حتى تنقضى الدعوى الجنائية بحكم بات . علة ذلك . اعتبار رفع الدعوى الجنائية أو السير فيها مانع يتعذر معه على المضرور المطالبة بالتعويض .</p>
١٤٨	١٩٧	<p>(الطعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٩)</p> <p>تقادم</p> <p>أولاً: تقادم مسقط :</p> <p>صدور حكم نهائي بالدين . أثره . إنتضاؤه بالتقادم بمرور خمس عشرة سنة من وقت صدور الحكم - إنتهاء الحكم إلى هذه النتيجة الصحيحة . لا يعيبه ما ورد بأسبابه من تقارير قانونية خاطئة . لمحكمة النقض أن تقوم قضاء دون أن تنقضه .</p>
٧٣	٢٠٨	<p>(الطعن رقم ٢٤٣٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١)</p> <p>ثانياً: تقادم مكسب د ضم حيازة الخلف إلى حيازة السلف ، :</p> <p>إستناد مورث الطاعنين في تثبيت ملكيته إلى التقادم الطويل . استدلاله على ذلك بوضع يد الباتعين لمورثه . مفاده . طلبه ضم مدة حيازتهم إلى حيازة مورثة . عدم مواجهة هذا الدفاع . قصور .</p>
٦٦	٢٠٨	<p>(الطعن رقم ١٥٧٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣٠)</p>

الحفظة	القاعدة	
		ثانياً: حساب مدة التقادم :
		- في الدعاوى
		١ - دعوى التعويض الناشئة عن جريمة . إمتناع سقوطها إلا بسقوط الدعوى الجنائية . انفصال الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية . مؤداه . وقف سريان التقادم بالنسبة للمضور ما بقى الحق فى رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائماً . عودة سريان مدة التقادم من تاريخ إنقضائها بمضى المدة أو صدور حكم نهائى بإدانة الجانى أو بغير ذلك من أسباب الإنقضاء . علة ذلك .
٥٩٤	٨٠	(الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٦) ٢ - الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ الدعوى الجنائية لإنقضائها بمضى المدة لا يحول دون بدء سريان تقادم دعوى التعويض بمدتها الأصلية من تاريخ إنقضاء الدعوى الجنائية بقوة القانون .
٥٩٤	٨٠	(الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٦) ٣ - تقادم دعوى التعويض الناشئة عن جريمة . وقف سريانه طوال مدة المحاكمة الجنائية . علة ذلك . عودة سريانه من تاريخ انقضاء الدعوى الجنائية بصدور حكم بات أو بصيرورة الحكم الصادر فيها باتاً أو بأى سبب آخر من أسباب الإنقضاء .
٥٩٤	٨٧	(الطعن رقم ١٠٤٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)

« قطع التقادم »

الإجراء القاطع للتقادم . شرطه . أن يتم بالطريق الذى رسمه القانون وفى مواجهة المدين . الهيئة العامة للمبريد . هيئة عامة يمثلها أمام القضاء رئيس مجلس إدارتها . إختصاص وزير النقل بصفته فى دعوى التعويض قبل الهيئة ثم باختصاص رئيس مجلس إدارة الهيئة . أثره . إعتبار الدعوى مرفوعة فى مواجهة الهيئة من تاريخ التصحيح . لا يغير من ذلك الدعوى بإعلان ذى الصفة طبقا للمادة ٢/١١٥ مرافعات . علة ذلك . وجوب إتمام التصحيح فى الميعاد المقرر ودون إخلال بالمواعيد المحددة لرفع الدعاوى ومعد التقادم .

٢١٦ ٥٩

(الطعن رقم ١٨٣٥ ، ١٨٤٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)

« وقف التقادم »

الحكم بعقوبة جنائية . أثره . عدم أهلية المحكوم عليه للتقاضى أمام المحاكم مدع أو مدعى عليه . ٨ ، ٢٤ ، ١ ، ٤/٢٥ عقوبات . مخالفة ذلك . أثره . البطلان . إعمال هذه القاعدة على الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية بعقوبة جنائية . عدم تعيين المحكوم عليه بعقوبة جنائية فيما تقره المحكمة . أثره . اعتبار الفترة التى تسبق صدور الحكم بتعيين القيم مانعا يوقف سريان التقادم .

٨٩٧ ١٤٨

(الطعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		<p style="text-align: center;">تقسيم</p> <p style="text-align: right;">وصف التقسيم:</p> <p>إسباغ وصف التقسيم على الأرض . شرطه . أن تجزأ قطعة الأرض إلى أكثر من قطعتين .</p>
٢٧٧	٨٣	(الطعن رقم ٥٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٨)
		<p style="text-align: center;">تنفيذ</p> <p style="text-align: right;">أولاً: اختصاص قاضي التنفيذ ومنازعات التنفيذ:</p> <p>١ - قاضي التنفيذ . إختصاصه نوعياً بنظر جميع منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية أياً كانت قيمتها عدا ما استثنى بنص خاص . المادتان ٢٧٤ ، ٢٧٥ مراقعات . مباشرته الفصل فى إشكال وقتى سابق أو إصداره قرارات وقتية قبل نظر موضوعه . لا يفقده صلاحيته لنظر الإشكال الوقتى ولو كانت هذه القرارات أو تلك الاشكالات بصدد نزاع مردد بين الخصوم أنفسهم .</p>
١٩٦	٤٠	(الطعن رقم ٢٢٣٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٨)
		<p>٢ - الحكم الصادر فى الاشكال الوقتى فى التنفيذ . لا يعد سندا تنفيذياً . علة ذلك . أثره . لا وجوب لوقف التنفيذ بناء على الاشكال الوقتى فى الحكم الصادر فى إشكال سابق . علة ذلك .</p>
٢٧٩	٤١	(الطعن رقم ٢٢٣٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٨)

٣ - الدفع بعدم جواز التنفيذ على الملكية الزراعية في حدود خمسة أفدنة . م ١ ق ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ . شرطه . ثبوت صفة المزارع قبل إبتداء التنفيذ واستمرارها إلى وقت التمسك بالدفع . وأن الأرض المراد التنفيذ عليها داخله في الخمسة أفدنة الأخيرة التي يمتلكها المحجوز عليه وقت التنفيذ .

(الطعن رقم ٢٤٣٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ١) ٧٣ ٤٠٨

٤ - منازعة التنفيذ في معنى المادة ٢٧٥ مرافعات . ماهيتها . المنازعة حول قيام العلاقة الإيجارية . تعلقها بطلب موضوعي . مؤداه خروجها عن اختصاص قاضى التنفيذ .

(الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ٢٨) ١١١ ٢٦٥

ثانياً : تنفيذ عقارى :

قائمة شروط البيع

١ - تضمين قائمة شروط البيع شرطاً يتضمن إلزام الطاعن الشريك على الشبوع بإخلاء العين - إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى رفض دعوى الطاعن بثبوت العلاقة الإيجارية إستناداً إلى أن قبوله هذا الشرط يعد قبولاً منه بتسليم العين خالية من شاغلها - لاختطاً - علة ذلك .

(الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠ / ١ / ٢٩) ٦٠ ٢٤٥

الصفحة	القاعدة	
		٢ - وجوب إبداء أوجه البطلان على قائمة شروط البيع في الميعاد المحدد م ٤٢٢ مرافعات - مخالفة ذلك - أثره - مثال - يصدد عدم تمسك الطاعن بالحق المقرر للمالك العقار المنزوع ملكيته بطريق الاعتراض على القائمة .
٢٤٥	٦٠	(الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)
		ح
		حجز - حراسة - حكم - حيازة :
		الحجز الإداري :
		الحجز الموقع تحت يد إحدى المصالح الحكومية أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات والمؤسسات العامة . عدم إعلان الجهة المحجوز لديها باستبقاء المحجز أو تجديده خلال ثلاث سنوات . أثره . سقوط المحجز واعتباره كأن لم يكن إستثناء من القاعدة العامة . م . ٣٥ مرافعات والتمسك بذلك حق للجهة المحجوز لديها . علة ذلك .
٢٨٤	١١٤	(الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٦)
		حجز ما للمدين لدى الغير :
		حجز ما للمدين لدى الغير . تمامه . بمجرد إعلان المحجز إلى المحجوز لديه . أثره . قطع التقادم السارى لمصلحة المحجوز عليه في مواجهة الحاجز والتقادم السارى لمصلحة المحجوز لديه في مواجهة المحجوز عليه .
٢٨٤	١١٤	(الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٦)

الصفحة	القاعدة	
		حراسة
		رفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين م الأولى ق ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . أثره . عودة حق التقاضى إليهم من تاريخ العمل به فى ١٩٦٤/٣/٢٤
١١٤	١١٤	(الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٦)
		حكم
		اولا : إصدار الحكم :
		المداولة فى الحكم والنطق به :
		النعى ببطلان الحكم لصدوره من قضاء غير الذين سمعوا المرافعة . دليل ثبوته . نسخة الحكم ذاته . عدم كفاية محضر الجلسة التى تلى بها منطوق الحكم لإثبات ذلك .
٢٩	٢٩	(الطعن رقم ٢٨٩٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٧)
		منطوق الحكم :
		عبارة « ورفض ما عدا ذلك من طلبات » الواردة فى منطوق الحكم . انصرافها للطلبات التى كانت محل بحث فى الحكم .
١٥٦	١٥٦	(الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥)

الصفحة	القاعدة	
		ثانياً: تسبیب الحكم:
		١ - تعقب حجج الخصوم:
		إقامة الحكم المطعون فيه قضاءً بإنهاء عقد إيجار شقة النزاع لزوال مقتضى احتجازها لدى الطاعن على أسباب سائغة . عدم التزامه بتتبع الطاعن في مناحي دفاعه والرد عليها استقلالاً . علة ذلك .
٧٥٧	١٢٦	(الطعن رقم ١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٩٠)
		٢ - الإحالة إلى تقرير الخبير في الدعوى:
		تكفل تقرير الخبير بالرد على أوجه دفاع الطاعنة . إحالة الحكم إلى تقرير الخبير فيه الرد الضمني على تلك الأوجه .
٢٠١	٥٨	(الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٩/١/١٩٩٠)
		٣ - قضاء القاضي بعلمه :
		نفي الحكم مسئولية الحكومة عن أعمال الشغب والاضطرابات والقتال خلال أيام ١٧ ، ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ لما إتخذته من إجراءات للحيلولة دون تفاقم الأمر . ليس من قبيل قضاء القاضي بعمله الشخصي .
١٦٥	٢٦	(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٤/١/١٩٩٠)

الصفحة	القاعدة	
		١ - انتهاء الحكم صحيحاً إلى توافر شروط تمليك المسكن للأسباب الواردة بتقرير الخبير . عدم إيراد أسباباً خاصة لهذه الشروط وقصوره في الإنصاح عن سنده القانوني . لا عيب .
٥	١	(الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٥٨ ق - « هيئة عامة » جلسة ١٩٩٤/٤/١٤) ٢ - قبول المذكرات أو المستندات في فترة حجز الدعوى للحكم . غير جائز . الاستثناء . أن تكون قد صرحت بتقديمها وأطلع الخصم عليها . ١٦٨م مرافعات . التفات المحكمة عن مستند قدم في فترة حجز الدعوى للحكم دون أن تصرح بذلك . لا عيب .
٥٦٤	٩٥	(الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢) ٣ - الدفاع القانوني ظاهر الفساد . لا يعيب الحكم عدم الرد عليه .
٥٥٥	١٥٦	(الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥) ٤ - إغفال الحكم الرد على دفاع للخصم غير منتج ولا مصلحة له فيه . لا عيب .
١٠٩١	١٦٧	(الطعن رقم ٢٩٢ ، ٢٢٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		ثالثاً: عيوب التدليل :
		١ - القصور :
		ما يعد قصوراً :
		١ - إغفال الحكم أقوال شهود الدعوى إيراداً ورداً . قصور .
٥٢٩	٩١	(الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢١)
		٢ - إغفال الحكم الرد على دفاع الطاعن باعتبار الحجز كأن
		لم يكن لعدم إعلانه به فى الميعاد . قصور .
٢٨٩	١١٤	(الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٦)
		٣ - إغفال الرد على دفاع جهرى . قصور .
٧٤٩	١٢٤	(الطعن رقم ١٩٠ ، ١٩١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٤)
		٤ - أستناد الحكم إلى جملة أدلة مجتمعه . ثبوت فساد
		أحداها . قصور .
٨٠٨	١٣٥	(الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢١)
		ما لا يعد قصوراً :
		١ - إشتمال الحكم على الحجج الواقعية والقانونية التى قام
		عليها بما يكفى لحمل قضائه . النعى عليه بالقصور فى
		التسبيب . لا أساس له . (مثال) .
١٦٠	٣٤	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - إغفال الحكم التحدث عن مستند فاقد الحجية في الإثبات . لاقصور . مثال الصورة الكربونية لقرار لجنة الفصل في المنازعات الزراعية الصادر في المنازعة والتي لم يوقع عليها بما يفيد مطابقتها للأصل .
٤٨٠	٧٤	(الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١) ٣ - إغفال الحكم الرد على دفاع غير منتج . لا يعيبه بالقصور .
٧٠٨	١١٨	(الطعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٨) ٢ - التناقض : ١ - التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته . ما تتماهى به الأسباب بحيث لا يبقى ما يمكن حمل الحكم عليه . أو يفهم على أى أساس قضت به . إستناد الحكم إلى دعامة أساسية . مزداها . أن سند الدين الذى وقعه ربان السفينة يمثل ديناً بحرياً ولا يعد من قبيل القروض البحرية المنصوص عليها فى المادة ١٤٩ من قانون التجاره البحرى . النعى عليه بالتناقض . لا أساس له .
٤٤٥	٤٥	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٣) ٢ - التناقض الذى يعيب الحكم . ماهيته . ما تتعارض به الأسباب وتتهافت وتتماهى فلا يبقى ما يقيم الحكم أو يحمله .
٢٩٧	٦٤	(الطعن رقم ٣٥١ ، ٣٠٩ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - التناقض الذى يفسد الحكم . ماهيته . ما تتماهى به الأسباب بحيث لا يبقى ما يمكن حمل الحكم عليه أو يفهم على أى أساس قضى فى منطوقه .
١٩٨	٢٨	(الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٥) رابعا: حجية الحكم : حجية الحكم المدنى : مناطها :
		١ - حجية الحكم المانعة من إعادة النظر فى المسألة المقضى فيها - مناطها . م ١٠١ إثبات . مثال بصدد طلب إثبات العلاقة الإجبارية .
٢٩٥	٦٠	(الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩) ٢ - حجية الحكم . شرطه . وجوب اتحاد الموضوع والمختصوم والسبب فى الدعوى التى صدر فيها والدعوى المطروحة .
٦٦٥	١١١	(الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨) عدم جواز إهدار حجية الأحكام باستثناء حالة تجرد الحكم من أركانه الأساسية : عدم جواز إهدار حجية الأحكام إلا بالتظلم منها بطرق الطعن المناسبة . الإستثناء . حالة تجرد الحكم من أركانه الأساسية . عدم إعلان صحيفة الدعوى أو إعلاتها للخصم بطريق الغش فى موطن آخر غير موطنه .
٩٧٧	١٥١	(الطعن رقم ٢٤٤٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٤)

حجية الحكم الجنائي:

- ١ - حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . شرطها . أن يكون باتا . إما لاستنفاده طرق الطعن الجائزة فيه أو لفوات مواعييدها . عدم الطعن على الحكم الجنائي الغيايى بالمعارضة أو الاستئناف . إعتباره آخر إجراء من إجراءات الدعوى حتى سقوطها بمضى المدة . أثره . عدم اكتسابه قوة الأمر المقضى أمام المحاكم المدنية .
- ٣٣٢ ٦١ (الطعن رقم ١٠٢٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)
- ٢ - حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . مناطها . المادتان ٤٥٦ إجراءات ١٠٢ إثبات . إستبعاد الحكم الجنائي مساهمة المجنى عليه فى الخطأ أو تقريره مساهمته فيه . لاحجية له أمام القاضى المدنى عند بحث التعويض المستحق .
- ٣٤٧ ٦٤ (الطعن رقم ٣٥١ ، ٣٠٩ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣٠)
- ٣ - حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية . نطاقها . القضاء ببراءة التابع لانتفاء الخطأ فى جانبه . تطرق الحكم الجنائي إلى بحث خطأ المجنى عليه . تزيد لايحوز حجيته أمام المحكمة المدنية .
- ٥٤ ٩٠ (الطعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢١)
- ٤ - حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . شرطه . أن يكون قد فصل فصلا لازما فى وقوع الفعل المكون للاساس المشترك بين الدعويين وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله . المادتان ١٠٢ أثبات ، ٤٥٦ إجراءات جنائية .
- ٥٥٢ ٩٣ (الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - قضاء المحكمة الجنائية ببراءة الطاعنة من تهمة تقاضيتها المبالغ المطالب بها خارج نطاق عقد الإيجار من المطعون ضدها تأسيساً على عدم تقديمها أصلي الإيصاليين محل النزاع المكونين ركن الجريمة . عدم حيازته حجية أمام المحكمة المدنية طالما قدمت لها تلك الإيصالات .
٩٧٩	١٦٠	(الطعن رقم ٢٧٠٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٢) ٦ - حجية الحكم الصادر في الدعوى الجنائية أمام المحاكم . مناطة .
٩٧٩	١٦٠	(الطعن رقم ٢٧٠٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٢) ٧ - حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . شرطه . القضاء بإدانة المجر في جريمة عدم إخطار الشرطة عن تأجير المكان مفروشاً . وجوب تقيد المحكمة المدنية بوصف العين بأنها مفروشة . عدم قبول منازعة المستأجر بأن العين أجرت له خالية ، ولو لم يكن ممثلاً في الدعوى الجنائية .
١٠٩١	١٦٧	(الطعن رقم ٢٩٢ ، ٢٥٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٨) خامساً : الطعن في الحكم : جواز الطعن وتعلقه بالنظام العام : الطعن في الحكم . وجوب تحقق المحكمة من جوازه من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام .
٧٥٠	١٢٥	(الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٤)

الاحكام غير الجائز الطعن فيها استقلالا:

١ - الأحكام الصادرة قبل الحكم المنهى للخصومة كلها .
عدم جواز الطعن عليها استقلالا . الاستثناء . حالاته . م ٢١٢ .
مرافعات .

٥٢٨ ٨٨ (الطعن رقم ٧-٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)

٢ - الأحكام الصادرة أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها
الخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيها إلا مع الطعن فى
الحكم المنهى للخصومة كلها . علة ذلك . الاستثناء . م ٢١٢ .
مرافعات . الحكم باتخاذ إجراءات التحكيم بين الزوجين لا ينهى
الخصومة كلها ولا يعتبر من الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى .
مؤدى ذلك . عدم جواز الطعن فيه على استقلال .

٧٨٩ ١٣١ (الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥٩ ق - « احوال شخصية » جلسة ١٩٩٠/٣/٢٠)

ساسا : تنفيذ الحكم :

تنفيذ الحكم أو الأمر الأجنبى . من شروطه . اختصاص
المحكمة التى أصدرته . تحديد الاختصاص . يكون وفقاً لقانون
الدولة التى صدر فيها الحكم . العبرة فى ذلك بقواعد
الاختصاص القضائى الدولى دون تدخل من المحكمة المطلوب
فيها الأمر بتنفيذه .

٦١٩ ١٠٥ (الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		سابعاً: بطلان الحكم وانعدامه :
		بحث أسباب العوار بالحكم . سبيله الطعن فيه بالطريق المناسب . عدم جواز رفع دعوى أصليه ببطلان الحكم . الاستثناء . تجرده من أركانه الأساسية .
٢٦٥	١١١	(الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)
		حيازة
		أولاً دعاوى الحيازة
		١ - إقامة المستأجر دعوى الحيازة والإشارة فيها إلى صفته هذه للتدليل على حقه فى رفع الدعوى . عدم إعتباره من قبيل الاستناد إلى أصل الحق الذى يسقط إدعاؤه بالحيازة .
١٤٧	٣٢	(الطعن رقم ٢٥٧٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٠)
		٢ - سقوط الحق فى الحيازة . مناطه . رفع المدعى دعوى الحق. جواز تقديمه أوجه الدفاع والأدلة لإثبات حيازته ولو كانت تتعلق بأصل الحق طالما لم يطلب الفصل فى موضوع الحق ذاته .
١٤٧	٣٢	(الطعن رقم ٢٥٧٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٠)
		ثانياً: مسائل متنوعة .
		ثمار الشيء المنتفع :
		ثمار الشيء - المنتفع . حق للمنتفع بنسبة مدة انتفاعه .
		م ٩٨٧ مدنى .
١٠٢	٢٤	(الطعن رقم ١٥٦١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣)

(خ)

خبيرة

أولاً: ندب الخبراء:

- ١ - طلب ندب خبير فى الدعوى لمحكمة الموضوع الإلتفات عنه طالما وجدت فى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها .
- ٢٠٦٥ ٥٢ (الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٥)
- ٢ - ندب مكتب الخبراء لمباشرة مأمورية . إعتباره الخبير فى الدعوى . للمكتب ندب خبيرين أو أكثر ولو كان عددهم زوجياً . علة ذلك . المادتين ١٣٥ ، ١٣٦/٣ إثبات ، والمادة ٥٠ ق ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء .
- ٢٠١ ٥٨ (الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)
- ٣ - محكمة الموضوع . عدم التزامها بإجابة طلب ندب خبير آخر متى وجدت فى تقرير الخبير السابق ما يكفى لتكوين عقيدتها .
- ٥٦٤ ٩٥ (الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢)
- ٤ - تعيين الخبير فى الدعوى . رخصة لقاضى الموضوع . له وحده تقرير لزومه من عدمه متى رأى فى عناصر النزاع ما يكفى لتكوين إقتناعه .
- ٦٢٥ ١٠٦ (الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٧)
- ٥ - عدم إستجابة المحكمة لتعيين خبير آخر . لا عيب . شرطه . أن تكون المحكمة قد أطمأنت إلى تقرير الخبير الذى عينته فى الدعوى .
- ٦٧٢ ١١٢ (الطعن رقم ١٠٩٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		ثانياً: مباشرة الخبير ما موريته .
		اشتراك الخبير المعين أولاً في أعمال الخبرة التي عهد بها إلى لجنة أخرى لاعيب . علة ذلك .
٩٥٥	١٥٦	(الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥)
		ثالثاً: تقدير عمل الخبير :
		١ - تمسك الطاعنين أمام الخبير بتملكهم محل التداعي بوضع اليد المدة الطويلة . إنتهاء الخبير إلى ثبوت ملكية الورشة لمورث المطعون ضدهم علي ما ثبت من الترخيص الصادر إلى مورث الطاعنين لإدارتها وما ثبت من الشهادة الصادرة من النيابة الإدارية في عريضة تضمنت إقرار الأخير بأن وضع يده عليها بموجب عقد إيجار . سائق . أخذ الحكم المطعون فيه به . لا تصور .
٢٦٥	٥٢	(الطعن رقم ٩٢٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)
		٢ - التحقق من إخطار الخبير للخصوم ببدء عمله . من سلطة محكمة الموضوع متى استندت - إلى أسباب سائغة ترتد إلى أصل ثابت . إغفال الخبير أرفاق إيصال الكتاب المسجل إلى الخصم . لا بطلان . علة ذلك .
٢٢٩	٦٢	(الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢)
		٣ - تقرير الخبير . لمحكمة الموضوع الأخذ به كله أو ببعض ما جاء به . علة ذلك .
٥٦٤	٩٥	(الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٥)

دستور - دعوى

دستور

الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع :

النص فى المادة الثانية من الدستور على أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع . دعوة للشارع بالتزام ذلك فيما يشرعه من قوانين . تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية . منوط بإستجابة الشارع لتلك الدعوى وإفراغ مبادئها فى نصوص يلتزم القضاة بإعمال أحكامها من تاريخ سريانها . علة ذلك .

١٢٧ ٢٠ (الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٠/١/٨)

حصانة أعضاء مجلس الشعب :

حصانة أعضاء مجلس الشعب . نطاقها . م ٩٨ من الدستور عدم استطاعتها إلى أى عمل يتجرد من المشروعية .

٦٤٩ ١١٠ (الطعن رقم ٣٢٤٩ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)

صحة العضوية بمجلس الشعب :

١ - الطعن الانتخابى الوارد بنص المادة ٩٣ من الدستور . إنصرافه إلى العملية الانتخابية من تصويت وفرز إلى إعلان النتيجة . إمتداده أيضا إلى ما يفرضه الدستور من إحالة الطعن إلى محكمة النقض لتحقيق وعرض نتيجة التحقيق على المجلس لإصدار قرار فى شأنه . إفتقار هذه الاعمال للمشروعية وإنحرافها عن أحكام الدستور . مؤداه . إنحذارها إلى مستوى العمل المادى .

٦٤٩ ١١٠ (الطعن رقم ٣٢٤٩ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)

٢ - إختصاص مجلس الشعب بالفصل في العضوية .
 إستثنائي . إستناده في الأصل إلى المادة الخامسة من الدستور
 قبل تعديلها في ١٩٨٠/٤/٣٠ . مؤدى ذلك . إختصاصه بعد
 قيام نظام تعدد الاحزاب . طبيعته السياسي يتأبى على مبدأ
 عدل القضاء وحيدته . لازمه أن يغل هذا الإختصاص في نطاقه
 السياسي وينحصر في مسألة الاقتراع على العضوية دون
 الإجراءات السابقة عليه . مراقبة هذه الاجراءات وما شابها من
 أخطاء دخوله نطاق الولاية العامة للمحاكم .

٦٤٩ ١١٠ (الطعن رقم ٣٢٤٩ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)

٣ - سلطة مجلس الشعب بالفعل في صحة العضوية
 لا تتأبى على مبدأ المسألة القانونية بالنسبة لإجراءات عملية
 الانتخاب . علة ذلك .

٦٤٩ ١١٠ (الطعن رقم ٣٢٤٩ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)

٤ - محكمة النقض . إختصاصها بتحقيق صحة الطعون
 الإنتخابية وإختصاص مجلس الشعب بالفصل في صحة
 العضوية . م ٩٣ من الدستور . غايته . أن يستقيم لمجلس
 الشعب مسوغات قراره بإقامته على دعائم مستمدة من
 تحقيق قضائي محايد . عله ذلك . إعتبار الفصل في صحة
 العضوية إحتكام في خصومه يدخل ضمن وظيفة القضاء
 ويحتاج إلى نزاهة القضاء وحيدتهم .

٦٤٩ ١١٠ (الطعن رقم ٣٢٤٩ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)

دعوى

اولاً: شروط قبول الدعوى :

الصفة :

رئيس مجلس الشعب هو صاحب الصفة فى تقثيله :

تمثيل الدولة فى التقاضى ، فرع من النيابة القانونية عنها ، وجوب الرجوع إلى مصدرها وهو القانون فى بيان مداها ونطاقاتها ، رئيس مجلس الشعب وهو صاحب الصفة - دون غيره فى تقثيله ولجانه بما فى ذلك رئيس اللجنة التشريعية .

(الطعن رقم ٣٢٤٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨) ١١٠ ٦٤٩

ثانياً: تقدير قيمة الدعوى :

تضمين الدعوى طلبات متعددة مع اتحاد السبب فيها . تقدير قيمتها بقيمة الطلبات جملته م ٣٨ مرافعات . الحكم فى أحد هذه الطلبات قبل الآخر . غير منه للخصومه كها . عدم جواز الطعن فيه استقلالاً إلا فى الأحوال الاستثنائية الواردة فى المادة ٢١٢ مرافعات .

(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٥) ٨٨ ٥٢٨

ثالثاً: نطاق الدعوى :

سبب الدعوى :

الدعوى بطلب استكمال بناء العين المؤجره وتسليمها وتعويض الاضرار الناجمه عن عدم تنفيذ العقد . اعتبارها جميعاً ناشئة عن سبب قانونى واحد هو عقد الايجار . عدم جواز الطعن على استقلال فى الحكم برفض طلب التسليم قبل صدور الحكم الحتامى النهى للخصومه كلها بالفصل فى طلب التعويض .

(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٥) ٨٨ ٥٢٨

الصفحة	القاعدة	
		رابعاً: نظر الدعوى أمام المحكمة:
		١ - الخصوم فى الدعوى:
		١ - تحديد نطاق الخصومة من حيث الخصوم:
		حرية المدعى فى تحديد نطاق الخصومة من حيث الخصوم ما لم يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فى الدعوى . لا يغير من ذلك كون موضوعها غير قابلة للتجزئة .
٩٧٤	١٥٩	(الطعن رقم ٢٤٩٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١١)
		٢ - التدخل فى الدعوى:
		١ - طلب التدخل فى الدعوى رفضها إستناداً إلى شرائه محل النزاع بالجدك من المستأجر الأصلى . تدخل هجومى . علة ذلك .
١٧٧	٢٧	(الطعن رقم ٢١٤٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٧)
		٢ - الحكم بعدم قبول التدخل . أثره . عدم إعتبار طالب التدخل خصماً فى الدعوى الأصلية أو طرفاً فى الحكم الصادر فيها . إعتباره محكوماً عليه فى طلب التدخل . له إستئناف الحكم بعدم قبول تدخله .
١٧٧	٢٧	(الطعن رقم ٢١٤٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٧)
		ب - الدفاع فى الدعوى:
		الدفاع الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه . وجوب أن يكون صريحاً جازماً كاشفاً عن المقصود منه .
٥	١	(الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٤/٤/١٤)

الصفحة	القائمة	
		٢ - عدم إلزام المحكمة بتكليف الخصوم بتقديم الدليل على دفاعهم أو لفت نظرهم إلى مقتضياته . حسبها أن تقيم قضاها وفقاً للمستندات والأدلة المطروحة عليها .
٤٠)	٧٢	(الطعن رقم ٢٤٣٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١) ٣ - الطلب أو وجه الدفاع الذي يترتب على تغيير وجه الرأى فى الحكم - ويكون مدعيه قد أبدأه بطريقة جازمه - إلزام محكمة الموضوع بالموضوع .
٦٠٦	١٠٢	(الطعن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٦) خامساً : أنواع من الدعاوى : دعوى الضمان : دعوى الضمان استقلالها عن الدعوى الأصلية . عدم اعتبارها دفاعاً أو دفاعاً فيها . مؤدى ذلك . عدم إلزام المحكمة بالفصل فى الدعويين بحكم واحد أو التأجيل لأدخال ضامن فى الدعوى طالما قد تهيأت الدعوى الأصلية للفصل فيها .
٨٩٩	١٢٨	(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢)) (رسوم - رى) (رسوم) أولاً : الرسوم القضائية : ١ - الإعفاء من سداد الرسوم القضائية . قصره على دعاوى الحكومة دون غيرها . الهيئات العامة التى تتمتع بشخصيتها المستقلة . إعفاؤها من الرسوم . شرطه . ورود نص بذلك فى قانون إنشائها .
٢١٦	٥٩	(الطعن رقم ١٨٣٥ ، ١٨٤٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)

الصفحة	القائمة	
		٢ - هيئة البريد . خلو القانون الصادر بانشائها من النص على إعفائها من الرسوم القضائية . أثره . بطلان الطعن بالنقض المرفوع منها بغير إيداع الكفالة .
٢١٦	٥٩	(الطعن رقم ١٨٣٥ ، ١٨٤٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩) ٣ - استحقاق ربع الرسم على الدعوى عند الصلح فيها . شرطة . أن يتم في أول جلسة تكون الدعوى فيها صالحة للمضى في نظرها بانعقاد الخصومة فيها . الجلسة الأولى في معنى المادة ٢٠ مكرر من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدلة بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٧١ والمادة ٧١ من قانون المرافعات . الجلسة التالية لإعلان صحيفة الدعوى قانوناً . وجوب تحقق الحكم من ذلك .
٧٢٩	١٢٣	(الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٤) ٤ - الرسوم القضائية . المنازعة في أساس الالتزام بها ومداه والوفاء به سبيله إجراءات المرافعات العادية . الطعن على قائمة الرسوم الإضافية باعتباره غير مستحق وأن المستحق فقط هو ربع الرسم لحصول التصالح في الجلسة الأولى . إعتباره دائراً حول أساس الالتزام بالرسم .
٧٢٩	١٢٣	(الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٤)

رسم الاستيراد:

إعفاء بعض السلع المستوردة من الضرائب والرسوم الجمركية
تنفيذا للقرار الجمهوري ١١٢٧ لسنة ١٩٧٥ . شرطه . أن تكون
مما تستهلكه جموع المواطنين . الكبد الرومي المجمد . عدم
اعفائها من الرسوم . علة ذلك . عدم ادراجها في جدول السلع
المرفق بقرار وزير التموين رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٧٥ الصادر تنفيذا
للقرار الجمهوري وخلق القرار ١٥٦ لسنة ١٩٧٩ من النص
عليها . مفاده .

(الطعن رقم ١٠٣٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٨) ٢٩ ١٢

رسم الدمغة و الشهر والتوثيق:

الاعفاء من رسوم الدمغة ورسوم الشهر والتوثيق تطبيقا
للمادة ٢٣/٤ ق ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربي
والأجنبي بقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ . عدم اقتضاه على عقود
تأسيس الشركات المالكة للمشروعات الاستثمارية والعقود
المرتبطة بها . شموله عقود تأسيس المشروعات الاستثمارية
ذاتها والعقود المرتبطة بها سواء كان صاحبها فرداً أو شركة
فرعا لشركة مالكا لمشروع واحد أو أكثر .

(الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٠) ١٣٢ ٧٩٢

ري

الحجز بقيمة نفقات إعادة الشيء إلى أصله :

لوزارة الري الرجوع بطريق الحجز على من استفاد من التعدي على منافع الري والصرف بقيمة نفقات إعادة الشيء إلى أصله . التزامه بأداء هذه القيمة خلال شهر من إخطاره . عدم اعتبار هذه المبالغ عقوبة بل هي استرداد للنفقات الفعلية التي تكبدتها الدولة مقابل إعادة الشيء إلى أصله ، وهي لا تعد من قبيل التعويضات التي تختص بالفصل فيها لجنة الفصل في منازعات التعويضات . المواد ٦٩ ، ٩٨ ، ١٠٢ القانون ١٢ لسنة ٨٤ بشأن الري والصرف .

(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٢٢) ١٦٩ ١٠٢٧

ش

شفعة - شيوع

شفعة

أولاً: دعوى الشفعة .

رفع دعوى الشفعة بإيداع صحيفةها .

دعوى الشفعة . اعتبارها مرفوعة بإيداع صحيفةها قلم كتاب المحكمة . م ٦٣ مرافعات . لا محل لإعمال أحكام قانون المرافعات السابق الساري وقت صدور القانون المدني علة ذلك .

(الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٥) ١٢٨ ٧٦٧

ميعاد رفع الدعوى :

ميعاد الثلاثين يوما المقرر لرفع دعوى الشفعة . بدء سريانه من تمام إعلان البائع والمشتري بالرغبة فى الأخذ بالشفعة . إعلان أحدهما قبل الآخر . مژداه . الإعتداد بتاريخ الإعلان الأخير .

٧٦٧ ١٢٨ (الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٥)

ثانياً : أسباب الشفعة :

عقد البيع يتولد منه حق الشفعيع فى طلب الشفعة . لا يجوز للمشتري أن يتحدى به سنداً للملكيته فى مواجهة الشفعيع ولو سجل .

٧٦٧ ١٢٨ (الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٥)

ثالثاً : الحق فى الشفعة :

إشتراك الغير فى حق الإرتفاع المقرر للأرض المشفوع فيها أو الأرض المشفوع بها . لا يمنع الشفعيع من التمسك بطلب الشفعة طالما لم يشترط . أن يكون هذا الحق مخصصاً لأحدهما على الأخرى وحدها . وجود حق إرتفاق للغير على أرض المروى ، لا يخرج هذه الأرض عن ملكية صاحب العقار المشفوع به .

١٤٠ ٢٧ (الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٤)

شيوع

إدارة المال الشائع :

الشركاء على الشيوع الذين يملكون ثلاثة أرباع المال الشائع . حقهم في إجراء تغيير فيه يخرج عن حدود الإدارة المعتادة . شرطه . إعلان قرارهم إلى باقي الشركاء . مخالفة ذلك . للأخيرين الإعتراض إلى المحكمة خلال شهرين من وقت الإعلان . مؤدى ذلك . جواز إجبار الشريك الباقي على إزالة البناء الذي أقامة على جزء مفروز من العقار الشائع . طالما لم توافق عليه أغلبية الشركاء المالكين ثلاثة أرباع العقار . م ١/٨٢٩ مدنى .

٢٦٦ ٦٧ (الطعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣١)

ص

صورىة

اثر ثبوت الصورىة :

ثبوت صورىة ورقة عقد البيع . أثره . زوال قوتها فى الإثبات . إنسحاب ذلك على عقد الصلح الذى تناولها . تمسك الطاعنه بصورىة عقد البيع . دفاع جوهرى . مؤداه . عدم جواز التعويل على نصوص المحرر المطعون عليه ولا ورقة الصلح المنسحب عليه لنفى هذا الدفاع . مخالفة ذلك والالتفات عن مراجعته . قصور .

٢٤٤ ٦٣ (الطعن رقم ٢٣٥٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		إثبات الصورية :
		(١) إستدلال الحكم المطعون فيه على إنتفاء صورية عقد إيجار النزاع بذات نصوصه ورفضه إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية ذلك العقد لتقاعس الطاعن عن إقامة دعوى بصوريته . فساد فى الإستدلال وإخلال بحق الدفاع . علة ذلك .
٢٩٨	٧٢	(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣١)
		(٢) محكمة الموضوع لها إقامة قضائها فى الطعن بالصورية على ما يكفى لتكوين عقيدتها من الادلة المطروحة فى الدعوى دون أن تكون ملزمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق .
		عدم جواز تعويلها فى ذلك على نصوص المحرر المطعون عليه أو رفضها طلب الإحالة للتحقيق بغير مسوغ قانونى . علة ذلك
٢٩٨	٧٢	(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣١)
		مسائل عامة :
		التمسك بالصورية المطلقة :
		مشتري العقار بعقد غير مسجل . إعتباره من الغير بالنسبة لعقد البيع الآخر الصادر من البائع له عن ذات البيع له بإعتباره . خلفاً خاصاً التمسك بصوريته صورية مطلقة .
		وإثباتها بكافة طرق الإثبات . م ٢٤٤ مدنى .
٤٦١	٨٢	(الطعن رقم ٢١٤٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٧)
		صورية البيع :
		(٢) الثمن فى عقد البيع . من أركانها . جوب تثبت القاضى من توافرة قبل الحكم بصحة انعقاده . الدفع بصورية البيع صورية مستتره يدعى أنه تبرعى لم يدفع فيه ثمن .
		تعويل الحكم على ما ورد بالعقد من أداء الثمن عجز الطاعن على إثبات هذه الصورية . صحيح .
٢٠١	٥٨	(الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)

ض ضرائب

اولا: ضريبة الأرباح التجارية والصناعية :

إنهاء الحبير إلى إستبعاد الربط الاضافى عن سنة ١٩٦٥/٦٤ لعدم تحقق الواقعة المنشئة للضريبة نتيجة التحفظ على الصفقة وعن ١٩٦٦/٦٥ لذات السبب . القضاء بإعتماد تقرير خبير الدعوى بإستبعاد الربط فى سنة ١٩٦٥/٦٤ وحدها رغم توافر ذات علة الاستبعاد فى سنة ١٩٦٦/٦٥ التى أخذ فى شأنها بتقرير خبير الدعوى المضمومة الذى إفترض دون سند مزاوله الطاعنة للنشاط فى تلك السنة لمجرد عدم إخطارها . تناقض . علة ذلك . أن الضريبة على الأرباح التجارية تفرض على الربح الصافى الذى يحققه الممول بالفعل وهو ما يقتضى مزاوله النشاط .

(الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩) ٥٨ ٢٠١
ثانيا : « الربط الحكى » .

ربط الضريبة على الأرباح الحقيقية وفقاً للقانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ . شرطه . أن تتجاوز أرباح سنة الأساس ١٥٠ جنيه ولا تزيد عن ٥٠٠ جنيه مع زيادة أرباحه فى إحدى السنتين المقيستين زيادة جوهرية . إخطار مصلحة الضرائب الممول بأسباب العدول عن الربط الحكى إلى الربط الفعلى . عدم وجوبه إذا تحققت شروط تطبيق قاعدة الربط الحكى بعد ربط الضريبة على السنتين المقيستين وأثناء نظر النزاع فى أية مرحله

(الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩) ٥٨ ٢٠١

الرقم	الصفحة	
		ثالثاً: الضريبة على الأراضي الفضاء
		فرض الضريبة على الأراضي الفضاء . مناطقها . عدم خضوعها للضريبة على العقارات المبنية أو على الأراضي الزراعية واتصالها بجميع المرافق العامة الأساسية من مياه ومجاري وكهرباء وليس باتصالها ببعض منها فقط . م ٣ مكرر من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المضافة بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون ١٣/١٩٨٤ .
٩٦٨	١٥٧	(الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٩)
		رابعاً: التقادم الضريبي
		إجراءات قطع تقادم الضرائب والرسوم المنصوص عليها في القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ . اعتبارها مكتملة للإجراءات القاطعة لتقادم كافة أنواع سريانها على الإخطارات بعناصر الضريبة والإخطارات بالربط على السواء . مؤدى ذلك . إغفال الحكم الرد على دفاع الطاعن بانقطاع تقادم رسوم الشهر محل التظلم بتوجيه اعلان المطالبة بها بكتاب موصى عليه . قصور .
٩٠٤	١٤٩	(الطعن رقم ٣٤٢١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)
		خامساً: مسائل متنوعة :
		١ - الوفاء بدين الضريبة . الأصل أن يكون نقداً أو بما يقوم مقامه . عدم وقوع المقاصة في شأنه إلا بينه وبين دين مستحق الأداء للممول على مصلحة الضرائب .
٩٩٦	٥٧	(الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)

الصفحة	القاعدة
٢٩٦	٥٧
	<p>٢ - قيام جهاز الحراسة على أموال الخاضعين للأمر رقم ١٤ لسنة ١٩٦١ بسداد فروق الضريبة المستحقة على مورث المطعون ضدهم نقدا إلى مصلحة الضرائب خصما مما لديه من مستحقات ذلك المورث دون إيقاع المقاصة . وفاء صحيح . علة ذلك . المادتان ١ ، ٢ من القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)</p> <p>ع</p> <p>عقد - عمل</p> <p>عقد</p> <p>أركان العقد وشروط إنعقاده .</p> <p>التراضى :</p> <p>الإيجاب والقبول (توافق الإرادتين) :</p> <p>الإيجاب . ماهيته . العرض الذى يعبر به الشخص الصادر منه عن إرادته فى إبرام عقد معين ، تمام التعاقد بتلاقى إرادة المتعاقدين على قيام الالتزام ونفاذه . شرطه . إقتران الإيجاب بقبول مطابق . التعاقد بشأن بيع أملاك الدولة الخاصة تمامه بالتصديق عليه ممن يملكه . بيع الأراضى الصحراوية لغير غرض إستصلاحها وزراعتها . ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية . وجوب الترخيص فيه والتصديق على الثمن من وزير الإصلاح الزراعى ثم إعتماده من صاحب الصفة فيه . إعلان الجهة الإدارية عن رغبتها فى البيع وإجرائاتها لهذا الغرض . لا يعتبر إيجابا من جانبها .</p> <p>(الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٢٢)</p>
١٠٤٩	١٧٠

الصفحة	القاعدة	
		آثار العقد:
		(أولاً: تحديد موضوع العقد:
		١ - تكييف العقد:
		١ - تكييف العقود وإنزال حكم القانون عليها خضوعة
		لرقابة محكمة النقض . تمييز عقد العمل عن غيره من العقود .
		مناطه . توافر عنصر التبعية ولو في صورتها التنظيمية
		أو الإدارية . المادتان ٦٧٤ مدني ٢٩ من قانون العمل .
١٦٧	٢٥	(الطعن رقم ٣٠٧٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٦)
		٢ - العبرة في تكييف العقد بحقيقة الواقع .
٦٧٢	١١٢	(الطعن رقم ١٠٩٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)
		٣ - التعرف على قصد المتعاقدين . من سلطة محكمة
		الموضوع . تكييفه القانوني . خضوعه لرقابة محكمة النقض .
٦٩١	١١٥	(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٦)
		٢ - تفسير العقد:
		١ - تفسير العقود . عدم جواز الإنحراف عن عباراتها
		الواضحة بدعوى تفسيرها .
١٢٨	٢٨	(الطعن رقم ٢٤٨٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٤)
		٢ - قاعدة العقد شريعة المتعاقدين . م ١٤٧ مدني . مؤداها
		عدم جواز نقضه أو تعديله إلا باتفاق الطرفين . عدم جواز
		إنحراف القاض عن عباراته الواضحة . م ١/١٥٠ مدني خضوعه
		لرقابة محكمة النقض .
١٢٨	٢٨	(الطعن رقم ٢٤٨٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - تفسير العقد . لا يجوز للقاضي الاعتراف عن عباراته الواضحة . المقصود بالوضوح حمل عبارات العقد على ما يخالف ظاهرها دون تبرير خطأ . خضوعه لرقابة محكمة النقض .
٢٤٢	٤٨	(الطعن رقم ٧١٥٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٤) إتخاذ العقد : الفسخ : ١ - الشرط الفاسخ الضمني (الفسخ القضائي) : ١ - التفاسخ يكون بإيجاب وقبول صريحين أو ضمنين . القضاء بالتفاسخ الضمني . شرطه . أن تبين محكمة الموضوع الظروف والوقائع الكاشفة عن تلاقى إرادة طرفي العقد على حله .
٢٩٠	٥٦	(الطعن رقم ٨٣ - ٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩) ٢ - الشرط الفاسخ المقرر جزاء على وفاء المشتري بالثمن في الميعاد المتفق عليه . عدم تحققه إلا إذا كان التخلف عن الوفاء بغير حق . قيام حق المشتري في الدفع بعدم التنفيذ مؤداه . وجوب التجاوز عن الفسخ الإتفاقي دون القضائي . إقامة المحكم المطعون فيه قضاء على تحقق الشرط الفاسخ الصريح وإغفاله الرد على ما تمسكت به الطاعنة ودلت عليه من وجود عجز في مساحة أرض التداعي . قصور وخطأ في القانون .
٧٩٩	١٢٢	(الطعن رقم ١٢٣١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٠)

ب - الفسخ الإتفاقي

١ - سلب القاضي كل سلطة تقديرية عند الاتفاق في العقد على الشرط الفاسخ الصريح . مناطه . تحقق توافره وموجب أعماله . قبول الدائن الوفاء بطريقة تتعارض مع إرادة الفسخ أو تسببه بخطئه في عدم تنفيذ المدين لالتزامه أو كان إمتناع المدين مشروعاً . مؤداه . وجوب تجاوز المحكمة عن أثر الشرط . تمسك الطاعن بنزول المطعون ضدها عن ذلك الشرط استناداً إلى قرار مجلس إدارتها بتأجيل الوفاء بالقسط الأول من الثمن وإلى قبولها الوفاء بالأقساط اللاحقة . دفاع جوهرى . إغفال الحكم بحثه . قصور .

(الطعن رقم ٢٣٦٨ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٧) ١٠٧ ٦٢٢

٢ - الاتفاق على اعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حكم قضائى عند عدم الوفاء بالالتزامات الناشئة عنه . يسلب القاضي كل سلطة تقديرية فى صدد الفسخ . مناطه . تثبيت المحكمة من توافر شروطه وموجب أعماله . مؤدى ذلك . إلزامها بالتحقق من انطباق الشرط على عبارة العقد ومراقبة الظروف الخارجية التى تحول دون أعماله .

(الطعن رقم ١٢٣١ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٠) ١٢٣ ٧٩٩

السفحة	الإقامة	
		بعض أنواع العقود:
		١ - عقد الإيجار :
		تضمن عقد الإيجار في مقدمته بياناً باسماء طرفي العلاقة الإيجارية وهما المالك السابق للعقار كمؤجر والمستأجرة واعقبه وصف العين المؤجرة وتحديداتها ثم وردت عبارة العقد لسكنها خاصة هي وكرمتها وذيل العقد بتوقيع والدة المطعون ضدها تحت كلمة المستأجرة دلالتة أن والدة المطعون ضدها هي المستأجرة . والا ماورد بالعبارة اللاحقه هو تبيان للغرض من الإيجار . استخلاص الحكم المطعون فيه من تلك العبارة أن المطعون ضدها مستأجرة أصلية للعين المؤجرة مع والدتها خطأ .
١٢٨	٢٨	(الطعن رقم ٢٤٨٠ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠/١/٤)
		٢ - عقد الهبة :
		أشترط المقابل في الهبة . أثره . التبرع بتقديم عقار لجهة إدارية لإقامة مشروع ذي نفع عام تتحمل الإدارة بقيمة نفقاته عقد إداري وليس هبة مدنية . مؤدى ذلك .
٦٩١	١١٥	(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٦)
		مسائل متنوعة :
		تضمن عقد النزاع أن مهمة الطاعن تتحصل في قيامه بالتدريب والإشراف الفني والإداري على فريق كرة القدم الأول وتخويله كافة الصلاحيات والاختصاصات في إختيار الأجهزة الفنية والإدارية والطبية المعاونة وقيد اللاعبين والاستفتاء عنهم دون تقرير أى حق للنادي فى الإشراف والتوجيه فيما عهد به إليه . مفاده . انه عقد مقاوله وليس عقد عمل .علة ذلك . إنتفاء عنصر التبعية فيه .
١٦٧	٢٥	(الطعن رقم ٣٠٧٠ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٦)

عمل

العاملون بالقطاع العام :

علاقة العمل والقانون الواجب التطبيق عليها

اللائح المتعلقة بنظم العاملين بينوك القطاع العام . يضعها مجلس إدارة كل بنك سريان أحكامها على العاملين بها . مؤداه . عدم التقيد بالنظم والقواعد المنصوص عليها فى قانون العاملين بالدولة والقطاع العام مخالفة ذلك . خطأ فى القانون .

(الطعن رقم ٢١٣٥ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٩٠/١/٨) ٢١ ١٤١

أقدمية :

١ - العاملون بالقطاع العام غير الحاصلين علي مؤهلات دراسية الموجودين بالخدمة فى ١٩٨٤/١٢/٢١ . منحهم أقدمية اعتبارية فى هذا التاريخ مقدارها ستان فى الفئات التى كانوا يشغلونها أو أصبحوا يشغلونها بعد تسوية حالاتهم بالقانون ١١ لسنة ٥٧ . الإعتداد بها فى الترقية وعند تطبيق حكم المادة ١٠٥ من القانون ٤٨ لسنة ٧٨ . م ٣/١ ، ٤٠ ق ١١٣ لسنة ٨١ بتعديل بعض أحكام القانون ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ .

(الطعن رقم ١٧٦٤ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٦) ١٤٠ ٨٤٥

٢ - مدة الخدمة العسكرية . إحتسابها كمدة خبرة وأقدمية للمجندين ذوى المؤهلات . شرطه . م ٤٤ ق ١٢٧ لسنة ٨٠ المعدلة ب ق ١٠٣ لسنة ١٩٨٢ . عدم جواز الاستناد إلى الأقدمية المقررة بهذه المادة للطعن على قرارات التعيين والترقية التى تمت فى ١٩٦٨/١٢/١ حتى ١٩٨٠/١٢/١ . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٥) ١٦٣ ٩٩٥

الصفحة	القائمة	ملاحظات:
		١ - بدل التمثيل . صرفه لشاغلي بعض الوظائف لمواجهة التزامات وظائفهم وللقائمين بأعبائها .
٧٢٩	١٢١	الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٨) ٢ - حوافز الانتاج . اختصاص مجلس إدارة الشركة بوضع النظام الخاص لها . مؤداه اعتباره جزءا متما لنظام الشركة ٤٨م من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .
٨٦٢	١٤٢	(الطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٦) نقل العامل : نقل العامل إلى الدرجة المعادلة للفتنة الوظيفية التي كان يشغلها بصفة شخصية . شرطه . المادتان ١٠٤ / ١ / ٢ . ١٠٧ . من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .
٨٦٢	١٤٢	(الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٦) إنذار العامل : إنذار العامل المتقطع عن العمل بإنهاء خدمته وجوب أن يكون مكتوبا عدم استلزام المشرع له شكلا خاصة . م ١٠٠ ق ٤٨ لسنة ٧٨ .
٨٥٧	١٤٢	(الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٦) إنهاء خدمة العامل : الحكم بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن الحكم مشمولا بوقف التنفيذ . من أسباب إنتهاء خدمة العامل م ٧٩٦ / ٧ ق ٤٨ لسنة ٧٨ ، إعتبار الهروب من خدمة القوات المسلحة . جريمة مخلة بالشرف . شرطه . أن يكون وقت خدمة الميدان وصدور الحكم بعقوبة جنائية . المادة الأولى من قرر وزير الحربية ٥٣٧ لسنة ٦٨ .
٨٤٠	١٢٩	(الطعن رقم ٤١٥ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٥)

إنهاء خدمة العامل :

إنهاء خدمة العامل طبقاً للقانون ٤٨ لسنة ٧٨ . مؤداه
إنتهاء الرابطة العقدية ولو إتسم الإنهاء بالتعسف . إعادة
تعيينه بعد ذلك . إعتباره إمتداد للتعيين السابق . أثره . م
١٩ من القانون المشار إليه .

(الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٦) ١٤٢ ٨٥٧

فوائد

إستحقاقها :

١ - إستحقاق البائع للفوائد عما لم يدفع من الثمن .
شرطه . تسليم المبيع للمشتري . وقابليته لإنتاج ثمرات
أو إيرادات أخرى . إستحقاقها بغير حاجة إلى وجود إتفاق
عليها . مؤدى ذلك . عدم جواز الإعفاء منها إلا إذا وجد إتفاق
أو عرف . م ٤٥٨ مدنى . علة ذلك . قابلية الوحدة السكنية
المبينة لأن تنتج ثمرات .

(الطعن رقم ١٨٠٦ و ١٨٢٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٨) ٥٣ ٤٧٠

٢ - تسليم المبيع للمشتري وقابليته لأن ينتج ثمرات
أو إيرادات أخرى . أثره . إستحقاق الفوائد من تاريخ تسليم
المشتري المبيع . القضاء بإستحقاقها من تاريخ المطالبة
القضائية . خطأ فى القانون .

(الطعن رقم ١٨٠٦ و ١٨٢٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٨) ٥٣ ٤٧٠

ق

قانون - قسمة - قضاة - قوة الامر المقتضى

قانون

تفسير القانون :

التفسير التشريعي :

١ - مباني الفنادق والمحال التجارية والمنشآت السياحية .
عدم دخولها فى مدلول عبارة المباني السكنية ومباني الإسكان
الإداري التي يخضع الترخيص بينها لشرط الاكتتاب فى سندات
الإسكان . م ١٠٧ / ٦ اق ١٠٧ تعديلها بالقانون ٢ لسنة ١٩٨٢ .
مفاده . خضوع هذه المباني الفندقية والسياحية والتجارية لهذا
الشرط ، علة ذلك .

٩٧٧ ٥٤ (الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٨)

٢ - البحث عن حكمة التشريع ودواعيه لا محل له إذا كانت
نصوص القانون واضحة جلية المعنى .

٤٢٠ ٧٦ (الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١)

٣ - إيراد المشرع مصطلحا فى نص ما لمعنى معين . وجوب
صرفه لهذا المعنى فى كل نص آخر يرد فيه ثبوت مجافاة المعنى
الاصطلاحي لقصد المشرع وجوب التعرف على الغرض الذى روى
إليه والقصد الذى أملاه النص .

٩٢٥ ١٥٢ (الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥)

التفسير القضائي:

٤ - تملك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتھا المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ نظير أجرة - تقل عن أجرتها القانونية - بواقع جنيه للغرفة من الاسكان الاقتصادي وجنيه ونصف للغرفة من الاسكان المتوسط . نص المادتين ٧٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ١ من قرار رئيس مجلس الوزراء ١١٠ لسنة ١٩٧٨ . سريان حكمه على تملك المساكن التي تقل أجرة الغرفة فيها عن هذا الحد . علة ذلك .

١ ٥ (الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٥٨ق - هيئة عامة جلسة ١٤/٤/١٩٩٤)

٥ - تقرير المشرع تملك المساكن الاقتصادية والمتوسطة متى كانت أجرتها - التي تقل عن الأجرة القانونية - بواقع جنيه للغرفة الواحدة أو أقل في الاقتصادي منها وبواقع جنيه ونصف أو أقل في الأخرى المتوسطة . شرطه . شغلها قبل ١٩٧٧/٩/٩ . لا يلزم أن يكون طالب التملك هو الشاغل لها في هذا التاريخ . م ٧٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، قرار رئيس مجلس الوزراء ١١٠ لسنة ١٩٧٨ والملحق رقم (١) المرفق به .

١ ٥ (الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٥٨ق - هيئة عامة جلسة ١٤/٤/١٩٩٤)

الوعد بجائزة الموجه إلى الجمهور :

الوعد بجائزة . إلزام بالإرادة المنفردة ترتبه في ذمة الواعد بمجرد توجيهه . إعداار المدین غیر واجب متى أصبح تنفيذ الالتزام غیر ممکن أو غیر مجد بفعل المدین . المادتان ١٦٢ ، ٢٢٠ مدنی .

١٨٩- ١٤٧ (الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٥٧ق - جلسة ٢٨/٣/١٩٩٠)

قسمة

دعوى القسمة :

توقف الفصل فى دعوى القسمة على الفصل فى منازعة تخرج عن اختصاص هذه المحكمة . أثره . وجوب وقف دعوى القسمة لحين الفصل نهائيا فى هذه المنازعة وإحالة هذه المنازعة إلى المحكمة الابتدائية المختصة بنظرها . مؤداه . اعتبار الدعوى بهذه المنازعة مرفوعة أمام المحكمة الابتدائية ومتصلة بها قانونا دون حاجة لا تباع الطريق العادى لرفع الدعاوى .

٢٥٨ ٥١ (الطعن رقم ٧٤ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٥)

نصائح

١) : عدم صلاحية القاضى :

١ - ابداء القاضى رأيا فى القضية المطروحة عليه . سبب لعدم صلاحيته لنظرها . شموله كل خصومه سبق ترديدها بين الخصوم أنفسهم وأثيرت فيها ذات الحجج والأسانيد التى أثيرت فى الخصومة بحيث تعتبر استمراراً لها وعود إليها .

٨١٩ ١٣٧ (الطعن رقم ٢٣٥٣ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢)

٢ - عدم صلاحية القاضى لنظر دعوى سبق له نظرها . علته . ما يشترط فى القاضى من خلو ذهنه عن موضوع الدعوى حتى يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً .

٨١٩ ١٣٧ (الطعن رقم ٢٣٥٣ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢)

ثانياً: رد القضاء:

تقدير وجود عداوة بين القاضى وأحد الخصوم يرجع معها عدم إستطاعته الحكم بغير ميل من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاها على أسباب سائفة . مثال .

- ١٩٦٤ (الطعن رقم ٢٢٣٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٨)
- تنهى ورد أعضاء المحكمة العسكرية :
- تنهى أعضاء المحكمة العسكرية :

تنحية أعضاء المحكمة العسكرية . إنعقاده للضابط الأمر بإحالة الدعوى إلى المحكمة المعارض فى صلاحية أعضائها بعد قبول المعارضة . م ٦٣ ق ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .

- ١٩٦٨ (الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٨)
- رد أعضاء المحكمة العسكرية :

١ - قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .
 سريان القواعد الإجرائية المنصوص عليها فيه على كافة الدعاوى التى تنظرها المحاكم العسكرية . الاستثناء . سريان الإجراءات التى تضمنتها القوانين العامة فيما لم يرد بشأنه نص فيه . م ١٠ من القانون . المعارضة فى رئيس أو عضو المحكمة (طلب الرد) . وجوب تقديمها لذات المحكمة التى تنظر القضية قبل تقديم أى دفع أو دفاع فيها وإثبات ذلك فى محضر الجلسة . مخالفة ذلك . جزاؤه . سقوط الحق فى إيدائها . المادتان ٦٢، ٦١ من ذات القانون . مؤدى ذلك . قضاء محكمة الاستئناف بعدم اختصاصها ولائياً بالفصل فى طلب الرد . صحيح .

- ١٩٦٨ (الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢ - إلزام المحكمة عند قضائها بعدم الاختصاص بأن تحيل الدعوى إلى المحكمة المختصة ولو كان الإختصاص متعلقاً بالولاية . م ١١٠ مرافعات . مناطه . أن يكون منتجاً .</p> <p>استنفاد المحكمة العسكرية المختصة بالفصل فى طلب الرد ولايتها بالفصل فى الدعوى وسقوط حق الطاعنين فى المعارضة أمامها فى رئيس أو عضو المحكمة . مؤداه . إحالة طلب الرد إليها من محكمة الاستئناف . غير منتج .</p>
١٠٢٩	١٦٨	<p>(الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٨)</p> <p>ثالثاً: مخاصمة القضاة :</p> <p>الخطأ الجسيم الذى يجيز مخاصمة القاضى :</p> <p>الخطأ الجسيم الذى يجيز مخاصمة القاضى . مناطه . وقوع القاضى فى غلط فاضح أو إهماله إهمالاً مفرطاً . تقدير جسامته هذا الخطأ من إطلاقات محكمة الموضوع .</p>
٢٠٤	٤١	<p>(الطعن رقم ٢٢٣٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٨)</p> <p>عدم مسئولية القاضى عما يصدر من تصرفات - أثناء عمله :</p> <p>عدم مسئولية القاضى كأصل عما يصدر عنه من تصرفات أثناء عمله . الاستثناء . مسئوليته عن التضمينات إذا انحرف عن واجبات وظيفته وأساء استعمالها فى أحوال معينة على سبيل الحصر . علة ذلك .</p>
٢٠٤	٤١	<p>(الطعن رقم ٢٢٣٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٨)</p>

دعوى المخاصمة :

١ - دعوى المخاصمة الفصل فى تعلق أوجة المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها . أساسه . ما يرد فى تقرير المخاصمة والأوراق المودعة به . المادتان ٤٩٥ ، ٤٩٦ مرافعات . عدم إستناد الطاعن فى تقرير المخاصمة إلى شهادة الشهود . أثره . لا على المحكمة إن هى لم تستجب إلى طلبه سماع من أشهدهما أمامها .

٢٠٤ ٤١ (الطعن رقم ٢٣٣٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٨)

٢ - إقامة دعوى المخاصمة بعد رفع الإشكالات محل طلب الرد . لا تفقد القاضى صلاحيته لنظر الدعوى . علة ذلك . دعوى المخاصمة . عدم جواز إعتبارها سببا للرد - طالما لم يبد الطاعن هذا السبب بالطريق الذى رسمه القانون أمام محكمة الموضوع .

١٩٦ ٤٠ (الطعن رقم ٢٣٣٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٨)

قوة الأمر المقضى

شرطها :

حجية الأمر المقضى . شرطها . اتحاد الموضوع والمحصوم والسبب فى الدعوى التى سبق الفصل فيها والدعوى المطروحة .

٤١٠ ٧٤ (الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١)

الرقوة الأمر المقضى :

١ - قوة الأمر المقضى . أثرها . منح الخصوم من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها الحكم بأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها فى الدعوى الأولى أو أهديت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها . الحكم النهائي الصادر بالريع . اكتسابه قوة الأمر المقضى فى مسألة الاختصاص الولاتى فى دعوى أخرى بالريع عن فترة تالية .

٥٩١ ١٠٠ (الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٥)

٢ - قوة الأمر المقضى . أثرها . منح الخصوم من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها الحكم ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها أو أثيرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها . مالم تنظره المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى .

٩٥٥ ١٥٦ (الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥)

كفالة

إيداع الكفالة فى الطعن بالنقض :

وجوب إيداع الكفالة قبل إيداع صحيفة الطعن بالنقض أو خلال الأجل المقرر له . م ٢٥٤ مرافعات . تخلف ذلك . أثره . بطلان . تعلق ذلك بالنظام العام .

٢٦٦ ٥٩ (الطعن رقم ١٨٤٩ ، ١٨٣٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)

م

محكمة الموضوع - مسئولية - معاهدات - ملكية - مؤسسات
عامة - مطلات - مقالة .

محكمة الموضوع

اولا : سلطة محكمة الموضوع في تصوير وقائع النزاع وفهم الواقع
في الدعوى :

١ - من سلطة محكمة الموضوع تحصيل فهم الواقع في
الدعوى وتقدير الأدلة فيها طالما أقامت قضاها على أسباب
سائغة تكفي لحمله . إقامة الحكم قضاء على ما إستخلصه من
تحقيقات اللجنة أن الضرر الذي لحق المصاب وقع بخطئه وحده
نتيجة إستمراره مندفعاً بدراجة مسرعة رغم إنحراف السيارة -
التي تجاوزته - جهة اليمين فأصطدم بمؤخرتها . سأنخ .

٢٢٤ ٦١ (الطعن رقم ١٠٢٧ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)

٢ - قاضى الموضوع . سلطته في تحصيل فهم الواقع
في الدعوى متى أقام قضاء على أسباب تكفي لحمله .

٢٩٢ ٧١ (الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣١)

٣ - التعرف على تاريخ تسليم المشتري للمبيع . من مسائل
الواقع . إستقلال قاضى الموضوع بها متى أقام قضاء على
أسباب سائغة لها معينها في الأوراق .

٤١٠ ٧٤ (الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - فهم الواقع فى الدعوى من سلطة محكمة الموضوع - تكييفها لهذا الواقع مسألة قانون - خضوعه لرقابة محكمة النقض .
٤٢٠	٧٦	(الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٥٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٤) ٥ - استخلاص نية المتعاقدين على إبرام عقد الإيجار وتحصيل فهم الواقع فى الدعوى عما تستقل به محكمة الموضوع . شرطه . أن تقيم قضاها على أسباب سائغة .
٧٤٤	١٢٤	(الطعن رقم ١٩٠ ، ١٩١ لسنة ٥٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٤) ٦ - فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة المقدمة فيها وكفايتها . من سلطة قاضى الموضوع . متى افصح عن مورد الدليل وكان استخلاصه سائغاً وكافياً .
٩٤٨	١٥٥	(الطعن رقم ٢٤٠١ لسنة ٥٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥) ثانياً : سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الأدلة : ١ - فى مسائل الخبرة : ١ - تحصيل فهم الدعوى والموازنة بين آراء الخبراء من سلطة قاضى الموضوع . عدم التزامه بالرد إستقلاً على ما وجه لتقرير الخبير الذى إطمأن إليه من طعون .
١٠٧	٢٥	(الطعن رقم ٢٥٤٣ لسنة ٥٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الأخذ بتقرير خبير واطراح ماعداه . من سلطة محكمة الموضوع فى فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة فيها والموازنة بينها وترجيح ماتطمئن إليه منها متى كان لذلك أصله الثابت بالأوراق .
٢٠١	٥٨	(الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)
		٣ - عدم إلزام محكمة الموضوع بالرد إستقلالاً على الطعون التى وجهها الطاعن لتقرير الخبير . مادام أنها أخذت بما جاء فيه محمولاً على أسبابه . لاسلطان عليها فى ذلك لمحكمة النقض .
٥٩١	١٠٠	(الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٥)
		٤ - عدم التزام محكمة الموضوع بتعين خبير آخر فى الدعوى أو الرد استقلالاً على الطعون الموجهة إلى تقرير الخبير .
٩٥٥	١٥٦	(الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥)
		ب - تقدير الأدلة :
		١ - لمحكمة الموضوع . السلطة فى فهم الواقع فى الدعوى وبحث الدلائل والمستندات والموازنة بينها وترجيح شهادة شاهد على آخر واستخلاص ما تراه متفقاً وواقع الدعوى دون رقابة من محكمة النقض متى كان سائفاً . عدم إلزامها بالرد على كل قرينة مناهضة يدلى بها الخصم متى أقامت قضاها على دليل يحمله . عله ذلك .
٥٠٢	٨٥	(الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)

الصفحة	القائمة	
		٢ - محكمة الموضوع . سلطتها في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وبحث الدلائل والمستندات وترجيح ما تظمن إليه منها . تقدير . كفاية الأدلة . خضوعها في ذلك لرقابة محكمة النقض .
٦٦٥	١١١	(الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٨٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨) ج - استنباط القرائن وتقديرها :
		١ - استنباط القرائن . من سلطة محكمة الموضوع . لها الاستناد إلى ما قضى به في دعوى أخرى مستعجلة دارت بين ذات الخصوم لتدعيم الأدلة التي سردتها .
١٠٩	٢٤	(الطعن رقم ١٥٦١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣) ٢ - تقدير أقوال الشهود والقرائن واستخلاص الحقيقة منها . من سلطة محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائغاً . عدم التزامها بتتبع مناحي دفاع الخصوم . النemy عليها في ذلك . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
١٦٠	٢٤	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٦) د - تقدير أقوال الشهود :
		محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير أقوال الشهود واستخلاص ما تقتنع به منها . شرطه . أن يكون استخلاصها سائغاً وإلا تخرج بها عما يؤدي إليه مدلولها . عدم اشتراط ورود شهادة الشاهد على الواقعة المطلوب إثباتها بكافة تفاصيلها . يكفي أن تؤدي إلى الحقيقة التي أستقرت في وجدان المحكمة .
١٠١٠	١٦٦	(الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٨)

ثالثاً: سلطة محكمة الموضوع في تكييف وتفسير العقود:

١ - في التكييف:

تكييف العقد . التعرف على النية المشتركة للمتعاقدين
العبرة فيه بحقيقة الواقع . إستخلاصه مما تستقل به محكمة
الموضوع متى كان سائغاً .

(الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٤) ٨٤ ٤٩٢

ب - في التفسير:

تفسير الإتفاقيات والمشارطات والمحركات من سلطة محكمة
الموضوع . بما تراه أو في إلى نية عاقدتها ما دامت لم تخرج عن
المعنى الذي تحمله عباراتها .

(الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٥) ٧٨ ٤٤٢

رابعاً: سلطة محكمة الموضوع في الدعوى في استخلاص الثمن
الحقيقي في عقد البيع :

الثمن الحقيقي . استقلال محكمة الموضوع باستخلاصه متى
أقامت قضاها على أسباب سائغة . استخلاص أن الثمن
الوارد بالعقد المسجل هو الثمن الحقيقي وليس الثمن المدعى
بالعقد الابتدائي الذي يزيد عليه لعدم قيام الدليل على
ذلك . سائغ .

(الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٥) ١٢٨ ٧٦٧

الصفحة	القاعدة	
		خامساً: سلطة محكمة الموضوع في استخلاص عناصر المسؤولية وتقدير توافرها:
		١ - تكييف الفعل بأنه خطأ من عدمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض . إستخلاص الخطأ الموجب للمسؤولية من سلطة محكمة الموضوع متى كان سائفاً .
١١٥	٢٦	(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٤)
		٢ - تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة . مثال .
٥٧٢	٨٩	(الطعن رقم ٣٤٥٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٨)
		٣ - إستخلاص الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما من سلطة محكمة الموضوع . استظهار الحكم من تحقيقات محكمة النقض ما لحق عملية فرز الأصوات وإعلان النتيجة من أخطاء أدت إلى إعلان فوز منافس المطعون ضده رغم أحقيته هو علاوة على تراخي رئيس اللجنة التشريعية ورئيس مجلس الشعب في عرض النتيجة على المجلس في الوقت المناسب . قضاؤه بالتعويض تأسيساً على ما لحقه من أضرار نتيجة ذلك . سائغ .
٦٤٩	١١٠	(الطعن رقم ٣٢٤٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)

الصفحة	القائمة	
		<p>سادساً : سلطة محكمة الموضوع في تحرى العرف والتثبت من قيامه :</p> <p>تحرى العرف في ذاته والتثبت من قيامه . من سلطة محكمة الموضوع . لارقابة لمحكمة النقض عليها إلا إذا حادت عن تطبيق عرف ثبت وجوده .</p>
٢٧٠	٥٣	<p>(الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٨)</p> <p>سابعاً : سلطة محكمة الموضوع في استخلاص الوكالة الضمنية في رفع الدعوى :</p> <p>الوكالة الخاصة . شرط للمرافعة أمام القضاء إلا أنها ليست شرطاً لازماً لرفع الدعوى ابتداء . للمحكمة إستخلاص الوكالة الضمنية في رفع الدعوى متى كان سائغاً . مثال .</p>
١٢٠	٢٧	<p>(الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٤)</p> <p>مسئولية</p> <p>أولاً : المسؤولية التقصيرية :</p> <p>المسئولية التقصيرية . عدم جواز الأخذ بأحكامها في حالة الإرتباط بعلاقة عقدية سابقة . الأستثناء . إخلال التعاقد الذي يكون جريمة أو يعد غشاً أو خطأ جسيماً . علة ذلك . إستخلاص عناصر الفش من سلطة محكمة الموضوع .</p>
٢١٧	١٥١	<p>(الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٤)</p>

الصفحة	القاعدة	
		صور مختلفة للمسئولية التقصيرية :
		مسئولية الحكومة :
		١ - بسبب الإضطرابات .
		مسئولية الحكومة عن الإضرار التي تلحق الأفراد بسبب الاضطرابات والقتال لا تقوم إلا إذا ثبت أن القائمين على شئون الأمن قد امتنعوا عن القيام بواجباتهم وقصروا في إدارتها تقصيرا يمكن وصفه في الظروف الاستثنائية التي وقع فيها الحادث بأنه خطأ .
١١٥	٢٦	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٤)
		٢ - المسؤولية عن إساءة استعمال حق التقاضي .
		حق التقاضي . عدم جواز الإنحراف به إبتغاء مضارة الغير قضاء الحكم بمسئولية الخصم عن الأضرار الناشئة عن الاستعمال الكيدى لحق التقاضي لزوم أن يورد العناصر الواقعة والظروف الحاصلة التي يصح إستخلاص نيه الإنحراف والكيد منها إستخلاصاً سائفاً . إبداء طلب الرد بعد حجز الدعوى للحكم ثم التنازل عنه . لا يكفي لإثبات إنحراف الطاعن عن حقه المكفول في التقاضي . ولا يكشف عن عدم جدية طلب الرد .
٦٠٠	١٠١	(الطعن رقم ٧٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٥)

ثانياً: المسؤولية عن عمل الغير :

مسئولية المتبوع عن اعمال تابعه .

نطاق مسؤولية المتبوع عن اعمال تابعه .

مسئولية المتبوع . مناطها . أن يكون فعل التابع قد وقع أثناء تأديته وظيفته أو كان قد إستغل وظيفته أو ساعدته أو هيأت له فرصة إرتكابه الفعل غير المشروع سواء كان ذلك لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي يعلم المتبوع أو بغير علمه . م ١٧٤ مدني .

٧٤٧ ٦٤ (الطعن رقم ٣٥١، ٣٠٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣٠)

ثالثاً: مسؤولية متولي الرقابة .

إنتهاء الحكم الابتدائي المزد لأسيابه بالحكم المطعون فيه سائفاً إلى مسؤولية الطاعن عن الحادث الذي وقع من إبنه مسؤولية مفترضة لم يستطيع نفيها . كفايته لحمل قضاء . النعي عليه . جدل موضوعي . عدم جواز إثارتة أمام محكمة النقض .

٢٦٥ ٨١ (الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٧)

الصفحة	القائمة	
		<p>رابعاً : مسئولية مخاطر الملك (حارس الأشياء) أو المسئولية الناشئة عن الأشياء :</p> <p>١ - المسئولية الشيئية . م ١٧٨ مدنى . الشئ . فى حكم هذه المادة . ماهيته . إقامة الحكم المطعون فيه قضاءً بالتعويض على أساس المسئولية الشيئية واستخلاصه أن الأسلاك التليفونية فى مثل ظروف الدعوى تعتبر من الأشياء التى تتطلب حراستها عناية خاصة . سانع له أصله الثابت بالأوراق ويؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها . إتفاقه وصحيح القانون .</p> <p>(الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣١)</p> <p>٢٧٠ ٦٨</p> <p>٢ - المسئولية الشيئية . قيامها على خطأ مفترض وقوعه من حارس الشئ . نفيها . شرطه . إثبات الخطأ أن الضرر وقع بسبب قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير . إستخلاص علاقة السببية بين الخطأ والضرر أو إنقطاعها . من مسائل الواقع . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة محكمة النقض .</p> <p>(الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣١)</p> <p>٢٧٠ ٦٨</p> <p>مطلات</p> <p>حق الجار فى أن يكون له مطل على جاره . شرطه . المادتان ٨١٩ ، ٨٢٠ مدنى . المناور ماهيتها . م ١٢١ مدنى . عدم بيان الحكم ماهية المطلات التى أقيمت ووجه مخالفتها للقانون . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٨)</p> <p>٧١٦ ١١٩</p>

معاهدات

اتفاقية تنفيذ الأحكام الصادرة من مجلس جامعة الدول العربية :

إنضمام جمهورية مصر العربية ودولة الكويت إلى
اتفاقية تنفيذ الأحكام الصادرة من مجلس جامعة الدول العربية
فى ١٤/٩/١٩٥٢ . مؤداه . وجوب تطبيق أحكام هذه
الاتفاقية . الحكم القابل للتنفيذ فى دول الجامعة العربية .
ماهيته .

٦١٩ ١٥٥ (الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٧)

مقولة

المقاولات التى تزيد قيمتها على مائة ألف جنيه والتى
تطرحها الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات . حظر
اسنادها إلى مقاول من غير الشركات التى تساهم فيها الحكومة
بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ من رأسمالها وألا يزيد ما يسند
إلى المقاول الواحد على مائة ألف جنيه فى السنة الواحدة مالم
يرخص رئيس الجمهورية بذلك . م ١ من القرار الجمهورى
١٢٠٣ لسنة ١٩٦١ المعدل . غاية الشارع من ذلك الحظر
الصريح . تحقيق الصالح العام . مقتضاه ترتيب البطلان
المطلق جزاء لمخالفته .

٧٢٢ ١٢٢ (الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٢)

ملكية

انتقال الملكية :

الملكية في المواد العقارية . لا تنتقل سواء فيما بين المتعاقدين أو بالنسبة للغير إلا بالتسجيل .

(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٦) ١١٥ ٦٩١

دعوى تعيين الحدود :

الدعوى بتعيين الحد الفاصل بين عقارين متجاورين ورد الجزء المقتصب . إلزام محكمة الموضوع بحث ملكية العقارين وسببها ومحلها متى كانت مناط الفصل في النزاع . القضاء برد المساحة محل النزاع للمطعون ضده إستناداً إلى عقود بيع عرفية وإلى زيادة مساحة الأرض على عقود تملك الطاعن دون بيلان سبب إكتساب المطعون ضده للملكيتها أو تحقيق دفاع الطاعن إكتساب ملكية تلك المساحة . قصور ميطل .

(الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٨) ١١٩ ٧١٦

مؤسسات عامة

سلطة الوزير في الإشراف والرقابة على شركات القطاع العام التي يشرف عليها . ق ٧٠ لسنة ١٩٧١ الخاص بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام لا تمتد إلى الأمور التي ترتب حقوقاً والتزامات للشركة قبل الغير . ثبوت ذلك لرئيس مجلس إدارتها الذي يمتلكها قانوناً .

(الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١) ٧٥ ٤٤١

(ن)

نزاع الملكية - نقض - نقل بحرى - نقل جوى .

نزاع الملكية للمنفعة العامة

تقدير التعويض :

تفيد صاحب الشأن فى تقدير التعويض عن مقابل الانتفاع
بالعقار المستولى عليه بالإجراءات والميعاد الخاصين بالمعارضة
فى التقدير أمام لجنة الفصل فى المنازعات الخاصة بنزع ملكية
العقارات للمنفعة العامة مناطه أن تكون الجهة التى أستولت
على العقار قد أتبعت الإجراءات القانونية المنصوص عليها فى
ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة
العامة . عدم إتباعها هذه الإجراءات أثره . لصاحب الشأن
سلوك سبيل الدعوى العادية المتدأة .

٥٩١ ١٠٠ (الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٥)

نقض

اولا : الصفة فى الطعن :

إختصاص الخصم فى الطعن بالنقض . وجوب أن يكون بذات
الصفة التى كان متصفا بها فى الخصومة التى صدر فيها الحكم
المطعون فيه . إغفال الطاعن بيان صفة الخصم فى صدر
الصحيحة . لا خطأ طالما أن هذه الصفة بينها فى مواضع
أخرى بالصحيحة .

٦٩٦ ١١٦ (الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٧)

الصفحة	القاعدة	
		ثانياً: الخصوم في الطعن :
		١ - قبول الحكم الابتدائي وعدم استئنافه . إستئناف هذا الحكم من خصم آخر . لا يجيز لمن قبله أن يطعن على حكم محكمة الاستئناف بالنقض طالما لم يقضى عليه بشيء .
٢٤٧	٦٤	(الطعن رقم ٣٠٩٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣٠)
		٢ - الخصم الذي لم توجه إليه طلبات ولم يقض له أو عليه . عدم قبول إختصاصه في الطعن بالنقض .
١٠١٠	١٦٦	(الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٨)
		ثالثاً: أسباب الطعن :
		١ - بيانها وتقديم الدليل عليها :
		١ - أسباب الطعن بالنقض . وجوب أن تكون واضحة كاشفة عن المقصود منها نافية عنه الجهالة . مرافعات .
٤٦٥	٨١	(الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٧)
		٢ - الطعن بالنقض . وجوب أن يقدم الخصوم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن في الميعاد القانوني .
٩١٧	١٥١	(الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٤)
		٢ - ما يعتبر أسباباً جديدة :
		١ - الدفع بعدم الاختصاص القيمي . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض متى كان مختلطاً بواقع .
٩٥٢	٥٠	(الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - دفاع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . إعتبره سبباً جديداً . عدم . جواز ابدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٢٥	١٠٦	(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٧) ٣ - السبب القانوني جواز إثارته لأول مره أمام محكمة النقض . شرطه . أن تكون عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع .
٧٢٢	١٢٠	(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٨) ٣ - الأسباب المتعلقة بالنظام العام : ١ - السبب المتعلق بالنظام العام . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . أن يكون عناصره مطروحة أمام محكمة الموضوع . مثال بشأن مدى إنطباق القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ على المطعون ضده ومدى دخول العين في نطاق الحظر القانوني .
١٠٢	٢٤	(الطعن رقم ١٥٦١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣) ٢ - أسباب الطعن المتعلقة بالنظام العام لمحكمة النقض أثارها من تلقاء نفسها وللخصوم وللنيابة العامة أثارها لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . أن تكون عناصرها الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع وواردة على الجزء المطعون فيه من الحكم .
٢٥٥	٦٥	(الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - قبول السبب المتعلق بالنظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع ببطلان التكليف بالوفاء لاشتماله على المطالبة بقيمة استهلاك المياه بما يجاوز القيمة التي يلتزم بها قانونا . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .</p>
٨٨٢	١٤٦	<p>(الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٧)</p> <p>٤ - السبب المجهل :</p> <p>١ - عدم بيان الطاعن ما نسبة للحكم المطعون فيه من فساد في الاستدلال وأثر ذلك في قضائه . نعى مجهول غير مقبول .</p>
٢٥٢	٥٠	<p>(الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٤)</p> <p>٢ - عدم بيان الطاعن أوجه الدفاع التي اغفل الحكم الرد عليها . نعى مجهول غير مقبول .</p>
٢٧٧	٨٣	<p>(الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٨)</p> <p>٣ - عدم بيان الطاعن في صحيفة الطعن العيب الذي يعزوه للحكم المطعون فيه وموضوعه وأثره في قضائه . نعى مجهول غير مقبول . (مثال)</p>
٩٥٥	١٥٦	<p>(الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٥)</p>

٥ - السبب المفترق إلى الدليل :

١ - عدم تقديم الطاعن الدليل على أن موافقة وزير الإسكان والتعمير على تخصيص شقة النزاع له تلزم الشركة المطعون ضدها الأولى بالتعاقد على بيعها له . نعى لا دليل عليه .

٢٥ (الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١)

٢ - عدم تقديم الطاعن المستندات الدالة على طعنه . نعى مفترق إلى الدليل .

١٦٨ (الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٨)

إبعاء ما لا يندرج تحت أسباب الطعن :

١ - السبب غير المنتج :

١ - إقامة الحكم على دعامين مستقلتين . كفاية إحداها لحمل قضائه . تعييبه في الأخرى . غير منتج .

٥٤ (الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٨)

٢ - إقامة الحكم قضاء على دعامة كافيته لحمله . النعى عليه فيما إستطرد إليه تزايداً من أسباب . غير منتج .

١٠٩ (الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - إقامة الحكم على أسباب تكفى لحمله . تعييبه بما ورد فى سبب النعى . غير منتج متى كان الحكم لا يناقض مع الثابت بأوراق الدعوى . مثال .
١٠٤٢	١٧٠	(الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٢٢) الطعن الذى لا يحقق سوى مصلحة نظرية :
		١ - النعى الذى لا يحقق للطاعن سوى مصلحة نظرية بحته . عدم صلاحيته سبباً للطعن بطريق النقض . مثال " فى تملك المساكن "
٥	١	(الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٥٨ ق " هيئة عامة " - جلسة ١٩٩٠/٤/١٤)
		٢ - قضاء المحكمة الاستئنافية ببطان حكم أول درجة لعب شابه دون أن يمتد إلى صحيفة الدعوى . أثره . وجوب الفصل فى موضوع الدعوى دون إعادتها لمحكمة أول درجة . القضاء بغير ذلك وعرض الأمر من جديد على محكمة الاستئناف . النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون . لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطاعن . مؤداه . عدم صلاحيته سبباً للطعن بالنقض .
٦٤٩	١١٠	(الطعن رقم ٣٢٤٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)
		خامساً : سلطة محكمة النقض :
		١ - إنتهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة . النعى فيما إشتملت عليه أسبابه من قرارات قانونية خاطئة . غير منتج لمحكمة النقض تصحيح ما شابها من خطأ .
١٨١	٢٨	(الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - إنتهاء الحكم إلى نتيجة صحيحة . لا يعيبه أو يفسده الخطأ فى أسبابه القانونية . لمحكمة النقض تداركه متى كان غير مؤثر فى النتيجة التى استقام عليها قضاؤه .
٢٢٩	٤٧	(الطعن رقم ٢٧٩٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٤)
		٣ - إنتهاء الحكم فى قضائه إلى النتيجة الصحيحة . إشتمال أسبابه على أخطاء قانونية لا يعيبه أو يفسده .
٦٤٢	١٠٩	(الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)
		٤ - إنتهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة . عدم الإنصاح عن سنده من القانون . لا عيب . لمحكمة النقض إستكمال ما قصر الحكم فى بيانه من ذلك .
٦٧٢	١١٢	(الطعن رقم ١٠٩٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)
		سادسا : الطعن فى أحكام محكمة النقض :
		أحكام محكمة النقض . عدم جواز الطعن فيها . علة ذلك . الاستثناء . بطلان الحكم إذا قام بأحد القضاءه الذين أصدروه سبب من أسباب عدم الصلاحية . سيبله . تقديم طلب بذلك إلى محكمة النقض . عدم خضوع هذا الطلب للميعاد المقرر للطعن بالنقض . علة ذلك . توافر موجبات هذا الطلب . مؤداه .
٨١٩	١٣٧	(الطعن رقم ٢٣٥٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢)

نقل بحرى

تهينة السفينة للسفر

استخلاص الحكم من سند المديونية ومن تذييله بخاتم السفينة أنه تم لتهينة السفينة للسفر - سائق فى ظل الظروف التى حرر فيها السند .

٢٢٥ ٤٥ (الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٣)

مسئولية مالك السفينة :

- مالك السفينة هو المسئول عن الخسارة الناشئة عن أعمال ربانها وعن الوفاء بما التزم به فى شأن السفينة وتسفيرها . م ١/٣٠ من قانون التجارة البحرى . تقييد سلطته فى الاستدانة فى محل إقامة ملاك السفينة أو وكلائهم . م ٤٧ من ذات القانون . عله ذلك .

٢٢٥ ٤٥ (الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٣)

نقل جوى

مسئولية الناقل الجوى :

التعريض الناشئ عن مسئولية الناقل الجوى فى نقل الأمتعة والبضائع . تحديده . أصلاً بوزن الرسالة دون النظر لمحتوياتها بواقع ٢٥٠ فرنك عن كل كيلو جرام مالم يقرر المرسل إليه مدى الأهمية التى يعلقها على محتوياتها بإيضاح نوعها وقيمتها

الحقيقية وسداده للرسوم الإضافية عنها . مفاد ذلك شمول التعويض كل أنواع الضرر بكافة عناصره بما فيها الأضرار الأدبية . م ٢/٢٢ من إتفاقية فارسوفيا .

(الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٥) ٧٩ ٥٥٠

وكالة

أولاً : نطاق الوكالة :

تضمن التوكيل الصادر من المطعون ضدها لمحاميها أنه خاص بوكالاته عنها في القضية الخاصة بشقة النزاع . انصرافه إلى وكالة المحامي في النزاع مراقبة وطعنا في جميع مراحل التقاضي .

(الطعن رقم ٢٤٨٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٤) ٢٨ ١٢٨

ثانياً : التوكيل بالخصومة :

١ - احتمال عبارة التوكيل على الحق في إتخاذ إجراءات التقاضي والمرافعة أمام المحاكم على إختلاف أنواعها ودرجاتها ومحاكم الأحوال الشخصية في قضايا الأحوال الشخصية . إتساعها لمباشرة القضايا أمام محكمة النقض طعناً وحضوراً .

(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٨ ق " أحوال شخصية " - جلسة ١٩٩٠/١/١٦) ٢٢ ١٥٢

الصفحة	القاعدة	
		٢ - عدم تقديم الطاعن سند وكالة المحامى الذى رفع الطعن حتى حيز الطعن للحكم . أثره . عدم قبول الطعن .
١٧٧	٣٧	(الطعن رقم ٢١٤٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٧)
		ثالثا : الوكالة الاتفاقية :
		ثبوت الوكالة الإتفاقية . أمر موضوعي . للمحكمة إستخلاصها من أوراق الدعوى متى كان إستخلاصها سائغا .
٢٩٠	٥٦	(الطعن رقم ٢٠٨٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)
		رابعا : الإقرار القضائى من الوكيل :
		٢ - الإقرار الصادر من الوكيل أمام القضاء الذى ينطوى على تصرف قانونى . وجوب إستناده إلى توكيل خاص .
٢٥٨	٥١	(الطعن رقم ٧٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٥)

فبيع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

وتيسر مجلس الإدارة

رمزي السيد شعبان

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٩٤/٧٨٤٦

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

٤٩٤٤ سنة ١٩٩٣ - ٦.٥٣٩



Bibliotheca Alexandrina



0339919